





مهرنگن مولانا اجماع  
ص ۱۵۵



فهرست فتاویٰ خیریه  
۱۱۸۹  
۴۴

کتاب ۲ الطهارة	باب ۳ التیمم
کتاب ۳ الصلوة	باب ۱۰ الجنائز
کتاب ۱۲ الزکاة	باب ۱۲ صدقة الفطر
کتاب ۱۲ الصوم	فصل ۱۲ في التذکر

کتاب الحج

کتاب ۱۴  
الحج

کتاب ۱۵ النکاح	
فصل ۱۸ في المهرات	باب ۱۸ الاولیاء والاکفأ
فصل ۲۲ في نكاح الفضولی	باب ۲۲ المهر
باب ۲۹ النسب	کتاب ۲۹ الترضااع
کتاب ۳۰ الطلاق	باب ۴۴ الایلاء



باب ٥٠ الخلق	باب ٥١ الظواهر
باب ٥١ العشائر	باب ٥٢ الغدة
باب ٥٣ غيبوت النسب	باب ٥٤ الحضارة
باب ٥٧ التفقد	باب ٦٨ العشاق
باب ٦٩ الاستعداد	باب ٦٩ الآيمان

كتاب الحدود

كتاب ٧٤ الحدود	فصل ٧٤ في التعزير
كتاب ٧٨ السرقه	كتاب ٧٨ السيه
باب ٨٠ العشائر والحدود	باب ٨٦ الجزية
باب ٨٦ المتردين	كتاب ٩٢ اللقطة
كتاب ٩٢ المنقود	كتاب ٩٢ الشهنة



كتاب ٢١٧ التقويم	كتاب ٢١٧ القاضي الى القاضي
كتاب ٢٢٤ الشهادات	كتاب ٢١٧ خلل المأذون السجلات
كتاب ٢٤٣ الدعوى	كتاب ٢٣٤ الوكالة
كتاب ٢٨٩ الصلح	كتاب ٢٨٣ الافترار
كتاب ٢٩١ الوديعة	كتاب ٢٩١ المضاربة

كتاب ٩٧ الوقف	كتاب ١٨٠ البيوع
كتاب ١٩٣ بيع الفاسد	كتاب ١٩٧ الاقالة
كتاب ١٩٨ الزكاة	كتاب ١٩٩ الاستحقاق
كتاب ٢٠٠ النكاح	كتاب ٢٠٢ الكفارة
كتاب ٢٠٥ الحج	كتاب ٢٠٦ أوب القاضي

كتاب القاضي



كتاب الشفعة ٣٣١	كتاب القسمة ٣٣٩
كتاب المساقاة ٣٤٦	كتاب الذبائح ٣٤٩
كتاب الاضحية ٣٤٩	كتاب الكراهة والاستحسان ٣٤٩
كتاب احياء الموات ٣٥٧	فصل في مسائل الشرب ٣٥٧
كتاب القينة ٣٥٩	كتاب الرهن ٣٥٩

كتاب العارية ٢٩٥	كتاب الرهن ٢٩٦
كتاب الاجارات ٢٩٩	كتاب ضمان الاجير ٣٢٠
كتاب العتق ٣٢٢	كتاب الاكرام ٣٢٢
كتاب الحج ٣٢٤	كتاب المأذون ٣٢٥
كتاب الفصب ٣٢٦	فصل في السعاية والاعوانة ٣٣٠

كتاب الشفعة



كتا ٣٦٤ الجنائيات	كتا ٣٦٥ الديانات
٣٦٩ ما يحدث الرجل في الطريق	٣٧٠ في الكائنات
٣٧٠ في كسائر الطرق وما يتفرع بها	٣٧٣ جنائيات البرية والجنائيات عليها
٣٧٥ جنائيات المملوك	٣٧٥ النقابة
٣٨١ المعاقلة	٣٨٢ الوصايا

كتا ٣٩٠ الجنائيات	٣٩٣ مستأثر
٤٠٣ الوصايا	تمت الفهرست
	م



قد وطران کا قصہ



三

Suleymaniyeye Ulu Camii

318





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي وفق من اراد به الخير للثقة في الدين. وهدى من شاء  
الى سبيل المهتدين. والمثلاة والسلام على سيد الاولين والاخرين محمد  
خاتم النبيين والمرسلين. وعلى الدائيتين. واصحابه الطاهرين **وبعد**  
فيقول ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدته  
شيخنا العلامة الرحلة القنطرة الشيخ يحيى الدين طاب ثراه. وكانت فخره  
الجنان ماواه. وقد شرع في جمع فتاوي والد شيخنا واستاذنا وكتب  
لها ويواجه صورتهما **وبعد** فيقول العبد الفقير يحيى الدين  
هذا انتم ليس من جم غفيرة من اجوبة عن اسئلة سيل عنها سئدنا  
ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين. اوحد الزمان  
في فقه ابي حنيفة النعمان. وحيد الدار وفريد العصر. والدي الخير  
الدين المتين وهو من خير من كاسمه الشريف الا وهو خير الدين. منع الله  
بطول حياته المسلمين **واجاب** عنها بما هو الصميم المنقذ من  
مذهب ابي حنيفة او بما تحته كبار مل المذهب لاختلاف العصر. اق  
لتغير احوال الناس رفقا بعباده طاب ثراه رضي الله تعالى عنهما يوم الحيف  
**فجمعتهما** وكتبتهما. وطريق الهداية ترتبتهما يحصل التتميل  
والنقريب للتايل والحب. ولما رسم غالب الاماقل وجوه في الاسفار  
وكثرت وقوع في غالب الديار. اولم يبرح به في الابواب وان فهم من كتب  
الاصحاب **وسميتهما** بالفتاوي الخيرية لنفع البرية وبالله  
المتعان. وعليه التكلان هذا وقد لخصت في والدي المشار اليه  
منعني الله بطول حياته واشبع نعمه علي. وعليه ان لا يعي نفسه الا في العلم

القرآن وحفظه والاخذ في تجويد شتم الاعتناء بالفتنة وتحشيره وتمنيه  
وانه راحل من بلد الذي في الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الي مضر  
ولازم العلماء بالجامع الازهر واخذ الفتنة عن جماعة من الفقهاء  
الحنفية كالشيخ عبد الله الضرري والسراج الحانوتي والشيخ احمد بن النجاشي  
محمد امين الدين بن عبد العال وغيرهم وقت الاصول على الحنبي  
وجامعة والنحو على العلامة الشيخ ابي بكر الشنقلاوي وغيره والفتاوى  
واكثر الترة على الشيخ فايد الوكيل المشهور. ورجع من مضر الي بلد  
اواسط ذي القعدة الحرام سنة ثلاث عشر والفايتي ما كتبه بجمع منها  
الي باب المهتم واحترمته الميزة رحمه الله تعالى **فانتهت**  
شحننا العلامة والديه المذكورين اكملها على حسب ترتيبها فاجازت  
**فانتهت** الله تعالى في ذلك واجملتها والله سبحانه وتعالى اشأ  
وبنيته اتوسل ان يجعل سعيها فيها عسكرا وان يجعله خالصا مخلصا  
لوجهه الكريم موصلا الي الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالاجابة  
جديروا امين يا رب العالمين

## كتاب الطهارة

**سئل** عن رجل سأل عما البصر الذي لم يتغير طعمه وترتبه  
في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب **اجاب** نعم  
يجوز لذلك قال في جامع الفتاوي وغنا للثوب البصر ان  
تغير طعمها ويحس بها من الاستعمال كالبول والايحوز الاستعمال في غير  
الشرب والتطهير كبل الطين وسقى الدواب انتهى قال في البرزخية  
والبصر يتغير به في سقى الدواب وبلى الطين ونحوه انتهى. وفي البصر  
تفلا عن التخليل اذا نزع الماء البصر من اليد يكون ان يسل به الطين  
وطين به المسجد او رصده لغاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين  
لان فيه ذلك ضرورة لانه لا ينهي الا يذ لك انتهى وفيه نفع لا عن  
الذخيرة. ولا باس برش الماء البصر في الطريق ولا تسقى للمياه. وفي  
خرائفة الفتاوي لا باس بان يسقى الماء البصر للتفر والابل والغنم  
انتهى وفي التمس وهل يسقى الدواب قال في الذخيرة لا وفي  
الخرائفة لا باس بذلك واقول مما في الذخيرة موافق ما في البدائع  
ومما في الخرائفة في الاستحباب فها قولان متقابلان لا تفلا



متساويان انتهى والله اعلم **سئل** في الشارب اذا طال هل يجب تخليله  
ام لا **اجاب** لا يجب تخليله وان طال قال في اعلام الاحياء  
وفي شرح القدر في قال عزوا الى رقاية المحيط لا يجب ايصال الماء  
الى ما تحت الحاجبين والشارب باقفاق الروايات قال الحلواني  
واتفقوا على ان يمر الماء على حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قصر الشارب  
لا يجب تخليله وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب  
وان طال انتهى وقال الشيخ على المتدي في شرح الكثر المنظوم  
والشارب اذا طال يجب تخليله انتهى وصرح في الصواب انه لا يجب  
ايصال الماء الى ما تحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا  
ينبغي ان يعمل قول من قال انه يجب ايصال الماء الى ما تحت شعر  
الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو امانات الشعر وقد جعله في  
القنطين من الادواب وصرح الوالحي في باب الكراهية بان المفتوح  
انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحت الشعر كالحاجبين انتهى والله اعلم **سئل**  
في قارة وقعت في نريت قبل اذا وضع في اناء خروق السفل وصبت عليه الماء  
شراخا الما من اسفله ثلاث مرات يطهر كما نقله الامام ناصر الدين ابو  
القاسم في الملتقط عن ابي يوسف ام لا يطهر وهل اذا طبخ صابونا وصار  
مستقيلا يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر الزيت بهذا الصنع وكذلك  
اذا صب عليه الماء فطفا ورفع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع به  
في الظهورية وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة  
قد مر ان تراط التلث وهو مبني على ان غلبة الظن مجزية عن التلث  
وفيه اختلاف تصحيح وتوحي وهي من المسائل المشهورة وقيل غلبة  
الظن تكفي وقيل لا بد من التلث وصح كل فعل صاحب الخلاصة  
جزم الى الاول وبصرح في مسئلة الغوب فانه قال ووقيه  
سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة فيغلى فيغلى  
الدهن المانيه بشيء هكذا اتفق ثلاث مرات والظاهر ان لفظه  
فيغلى من زيادة النسخ فانما المراد من شرط للتطهير الغليان مع كثرة  
التقل في المسئلة والتتبع لها الغشم الا ان يراد بالمغلى التحريك  
مجازا فقد صرح في مجمع الروايات شرح القدر وبني انه يصيب عليه  
مثله ما يطهر فتأمل ومسئلة طهارة الزيت البضى باخذ صابونا

صرح به في المجتبى والبرزخية قال في المجتبى جعل الدهن البض  
في صابون يفتي بطهارة لانه تغير والتغير مطهر عند محمد ويعني  
به اللبوي انتهى وصرح به في نسخ القدير وجواهر الفتاوى وجاء مع  
الفتاوى والنبذة صاحب من الغفران في مسنة نوير الانصار وقوى  
منقول عن اجناس الناطق وغيره والله اعلم **سئل** فيما  
لو ترك الفعل الغم لبن هل هو طاهر هل شربه ام لا **اجاب**  
لا شك في طهارته لما في الجوهر من ان شربها كولا اللحم طاهر  
كلبسه والظاهر منه حل شربه ولو اراد من صرح به والله اعلم **سئل**  
في صاحب سلس البواب اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة  
كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الغاية  
على الوقتية كالصحيح **اجاب** صاحب السلس وضوءه يتوضا  
لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه وضوءا ونقلا ماشا ويبتل  
وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقت الا وذلك  
الحديث يوجد فيه واما مسح على الخفين فمحرى ذلك على وجه  
الاختصار ان اصحاب الاعداء اذا اتوا من العذر غير موجود وقت الوضوء  
واللبس تحكم حكم الامم يتحون في الاقامة يوما وليلة وفي السفر  
ثلاثة ايام وليلتهما من وقت الحدث العارض له بعد البس بخلاف  
ما اذا لبس بطاهرة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء او  
لبس او كليهما او فيهما بينهما واستمر حتى لبس فانه انما يمسح بيده  
الوقت كلما توضا لحدث غير ما ابتلى به ويمسح خارج الوقت  
بما على ذلك اللبس وحكمة في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح  
فيقدم الغاية على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان  
صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم **سئل**  
هل الايلاج فيه نزع البهيمية ينقض الوضوء ولو لم يخرج  
منه شيء ام لا ينقض ما لم يخرج منه شيء **اجاب** يخرج  
الايلاج في البهيمية لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج  
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح الجمع في كتاب الطهارة  
في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح به في توفيق الغاية  
في الصوم والله اعلم **سئل** هل الانبياء يتحلون ام لا **اجاب**



قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات  
 المذكي المتطرقين في امر او فاختار فاختار لطفه بالقراب  
 خلق الله يا جوج وما جوج منها واعتدوا بان النبي لا يجتم ورتد بان  
 المنفي احتلام عن روية جامع لا يجرد وفق الما انتم في ذكره عند ذكر  
 يا جوج وما جوج قالوا وانما من ولد ادم عليه السلام من حوي  
 الحديث المرفوع انما من ذرية نوح وهو من ذرية نوح قطعا لعدم روية  
 نقل عن احد من السلف ما عد كعب بخلافه وبه اعتراض قول النووي  
 في فتاويه انهم من ولد لا من حوي عند جماهير العلماء والله اعلم **سئل**  
 في الحصة التي توضع على الكعب ثم تربط بما يمنع التيلان هل يكون  
 صاحبها صاحب عذر او لا **اجاب** لا يكون صاحب عذر كما هو  
 صريح كلام الخلاصة وغير صاحب الجرح السائل لو منع الجرح من التيلان  
 يخرج ان يكون صاحب الجرح السائل فاذا كان كل صاحب عذر اذا منع  
 نزوله بدق او غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحايض والله اعلم  
**سئل** هل يكون الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شايع  
 بين القوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك المشط والمزود والسواك  
 او لا **اجاب** اما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء  
 المغنوية شرح مقدمة الغزنوي انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله  
 المشط والميل واما قول الناس فانما ذلك لكراهة تقوسم الاشتراك  
 في هذه الثلاثة لئلا يحصل التفرع باعتبار انهم يعاقدون منه فمما وقعت  
 الكراهة بينهم بسببه لا انه فمرد فيه لفرع خاص من جانب الشريعة الشريف  
 يجب مخطو ترينه والله اعلم ورايت في شرح الروض الشيع الاسلام  
 تركتا الشافعي وسوال غير باذن كره الاستيان وهذا من لفرع  
 وعبارة الروضة وغيرها ولا بأس ان يستاك بسواك غيره باذنه بل  
 زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الشريف الصحيح فالكراهة  
 لا اصل لها والله اعلم **سئل** هل يجوز في المنوخ ان يمس  
 المحدث او يتلوه الجنب **اجاب** فيه تردد ولا شبه بخوانه  
 فيما نسخ تلاوته واقترحه لانه ليس بفران اجماعا كذا في شرح مختصر  
 اصول ابن الحاجب للعقد واذ كان هذا فيما اقترحه من باب  
 اولى الجوانب فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم **سئل** عن كيفية

الاستنفا

الاستنفا بالما ماضو رنة **اجاب** اما الاستنفا بالما ماضو رنة  
 من علمنا بكيفية الغدة وصية وقد ريت في كتب الشافعية وليسن  
 ان لا يستعين بيته في شيء من الاستنفا لغيره عذر في اخذ الحجر اليسار  
 بخلاف الما فانه يصبه بيته ويفعل اليسار ولا مانع منه عندنا  
 فالظاهر ان مذهبنا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلعلمهم انما تركوه  
 لظهور والله اعلم شر راية في الضياء المغنوية شرح مقدمة الغزنوي  
 ويضيق الما بيد اليدين على فرجه ويسلي الاثنا ويفعل فرجه بيد اليسر  
 اذا لم يكن عذر فان كان بيد اليسر عذر يمنع من الاستنفا بها  
 جاز الاستنفا باليمن من غير كراهة فهو يحد الله كبحشته والله اعلم  
**باب** في التيمم **سئل** في التيمم لمس المصحف او لتلاوة القرآن مع وجود الماء والقدر  
 على استعماله هل يجوز ام لا او فحق النوا الجواب منفصلا ولكم النوا  
 من الله جل وعلا **اجاب** المصحح به عندنا ان ما ليست الطهارة  
 شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد  
 للحديث واما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع  
 وجود الماء الا في موضع تخطي القوائم لا الى خلف كصلاة الجنازة  
 والعبد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما  
 التيمم لقراءة القرآن يتطرق ان كان محدثا فهو من قبيل الاول الجواب  
 بدون ذلك وان كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع  
 وجود الماء والقدر على استعماله وصريح جابنة لوتيمم لدخول المسجد  
 او للقراءة ولومن المصحف او مته او كتابته او لزيارة القبور او  
 لعيادة المريض او لتعلم القرآن ولا يريد بد الصلاة او تيمم لدخول  
 الميت او الاذان او الاقامة او السلام او مرة او الاسلام لا يجوز  
 الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنازة  
 او سجدة التلاوة حازله ان يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم  
 وتماز ذلك مذكور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى **سئل** في  
 رجل مسافر بمقار بارض وحل ليس بهما ولا حجر ونضايق وقت  
 الصلاة فهل له ان يتيمم على الطين ويسلي او يوتر الصلاة عن وقتها  
 الى ان يجد الماء وكيف الحال **اجاب** المصحح من مذهب



وهذه المدينة بجوار التيمم كل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي  
ليس عليه غبار قال في البحر الرابي واذا لم يجد الا الطين يبلطه بنحوه  
فواذا جف يمسح به وقيل عند الخليفة يمسح بالطين وهو الصحيح لان الواسع  
هذه وضع اليد على الارض لا استعمال جزء  
منه والطين من جنس الارض صحيح ٧

الحقيقة بجوار التيمم بالطين لانه من جنس الارض الا اذا صار مغلويا  
بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اشتمى لكن قالوا الاولي  
اذا لم تخف فوت الوقت ان يبلط ثوبا بالطين ويتيمم اذا جف  
كيتلا يصير معنى المشقة المنهى عنها في الحدث الشريف والله اعلم  
**تيسر** من دمشق عن عبارة صاحب الاشباه حيث قال فيما  
اقترب فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح  
**اجاب** قوله لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد  
تقرر ان الغسل لا يمتنع قال في الكثرة لا جبا اي لا يجوز  
لجنب المسح على الخفين قال في الصغر والمحققون على ان الموضع  
موضع النبي فلا حاجة الى التصويت باشيء يبطل ذكرها والحاصل  
ان معنى قوله في الاشباه لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض  
المسح يعني السابق عليها فاحتج اليه ولا سبيل اليه الا برفعها  
عنه وبزعه لسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة  
غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد البرل ان الغسل  
جعل ما نفع من سريته الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهره  
فينقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه مما  
فاضطر الى تركه خفيه للغسل وبزعه كما يسري للحدث فيجب  
الغسل بذلك لا يلبس ان الجنابة نقضته قاتل والله اعلم

**كتاب الصلاة تيسر عن نابلس**

في اهل مدينة قدسية من مدن المسلمين قد بلغ اجمعهم بالتواتر  
عن ابايهم واجدادهم يصلون على القبلة الى الجهة مستدلين  
عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي بلغ تواترهم واجماعهم من  
قديم الزمان والى الان ان هذه المحارب الكائنة بالمساجد  
من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان الملوك  
صلاح الدين قد فتح بالمدينة المزبورة مسجدا ووافق محاربة  
المحارب المذكورة والآن جاء شخص فذكر يقول ان هذه  
الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وانما منحرفة  
وان هذه المحارب مطعون فيها مستدلا بالاعوام الفلكية  
وادلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلاد قطمون

او غسل الرجل منه

عنه

منه وتبين وتحقق ان الجهة المذكورة التي بها المحارب المرقومة  
جهة القبلة عملا بقول ابى الطاهر رضي الله عنهم حيث اعتدوا ومحارب  
المسلمين وتوكلوا عليها وحكم بان القبلة والمحارب القديمة الموضوعة  
باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتهما التي اجمع عليها علماء المسلمين  
واهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبابقا القديم على قدمه  
وبالافتقار بالجهة حيث ان التوجه الي غير الكعبة امر صريح وجب  
لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طفت في المحارب  
التي في الجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويحيث العدول عنها  
ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا بقول القاضي  
في هذه المسئلة فمسك والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم  
به على الوجه المزبور ولا يعمل بما قاله هذا الفلكي المزبور  
افلا **اجاب** اعلم اولاً ان فرض غير المكي اصابت جهة الكعبة  
عندنا كما ثبت عليه المتون وصححه اصحاب الفتاوي والشروح  
مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب  
قبلة والآن التكليف بحسب الواسع وليس الا قال بعضهم  
البيت قبلة لمن يصلي في مكة في بيته او في البطحا ومكة قبلة  
اهل الحرم والحرم قبلة الا في في وعن ابي حنيفة المشرق قبلة  
اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والجنوب قبلة اهل  
الشمال والشمال قبلة اهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلا لا يضر  
وجهتها هو الجانب الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مسامتا  
للكعبة او هو ايها اما حقيقة بمعنى انه لو فرض خط من تلقا وجهه  
على زاوية قائمة الى الافق يكون ما را على الكعبة وهو ايها واما  
تقريباً بمعنى انه لو فرض خط من تلقا وجهه على زاوية قائمة ان  
يكون ذلك منحرفا عن الكعبة او هو ايها انحرافا لا يتولد به المقابلة  
بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مسامتا لها لان المقابلة اذا  
وقعت في مسافة بعيدة لا تتولد بماترول به من الانحراف لو كانت في  
مسافة قريبة وتتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبني المسامنة  
مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض مثلا خط من تلقا وجهه  
المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه



علي زوايتين قايمنين من جانب يمين المستقبل أو شماله لا تزول تلك  
المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بغير  
كثرة وهذا وضع العلماء قبله بحد وبلدين وبلاد على سمت واحد  
قال في الفتاوي الاخراف المفسد ان يجاوز المشارق إلى  
المقارب فاذا علمت ذلك فتمناية الفلك المزبور ان يطعن بالانحراف  
البيّن الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز  
وليس كما قال الشارح الزيلعي ولا يجوز القوي مع الحاربي وقال  
في فتاوي قاضي خاك وجمعة الكعبة تعرف بالليل والليل في  
الامصار والقري الحاربي التي تضمنها القصيدة والتابعون رضي  
الله عنهم اجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبة  
فان لم يكن فالتسوية من اهل النبي فعمل السوال من اهل  
موترا عن الحاربي وذكر بعضهم ان اقوي الادلة القطب فيجعل من  
من بالشام وراه والرحلة ونابلس وببيت المقدس من جملة الشام  
كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا  
بد في ذلك من نوع انحراف لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كما قرره  
وهذا على قول من اعتبر الجملة وهو المختار كما في اكثر الكتب  
اما من شرط اصابة العين فعمل الانحراف القليل مفسد لكن  
لا يتحقق الخطا بالانحراف يمينه ويسيره مع البعد عن مكة وانما  
يفضل وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز والاجتهاد في الحاربي  
يمينه ويسيره ما عدا محرابه ومساجده على الله عليه وسلم واما  
الاجتهاد فيها اي في محاربي المسلمين بالنسبة إلى الجملة فلا  
يجوز حيث سلبت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة من جمع  
المسلمين اهل معرفة بسمت الكواكب والادلة تجري ذلك مجرى  
الخبر فتقيد تلك المحاربي وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية  
ابن قاسم وهذا كله او لم يثبت اما لو اجتمعت فظهر له الخطا ظنا  
او قطعاً فلا يبرح له التقليد قطعاً اي تقليد تلك المحاربي  
التي وللخاص المعتبر من كلامه ان يجوز الاجتهاد في المحاربي  
يمينه ويسيره ولا يجب وان يجوز تقليد ما قبل الاجتهاد وبعد  
لا يجوز له اذا لم يخطأها واما الاجتهاد في الجملة فلا يجوز قبل

الطعن اما بعده فيجوز عند من الحاربي بمنزلة الخبر فلو اخرج عام بخلافه  
فلن يتقاربان او يقدّم الخبر والمحراب قال في حاشية ابن قاسم  
ويذكر على تقديره اي تقديم الخبر ثم جواز وايضا يعني المحاربي لاجتهاد  
يمينه ويسيره ولم يجوزوا معه يعني الخبر اخذ من قول السكيت يجب  
الاجتهاد يمينه او يسيره في المحراب المعتمد لان المحراب في الجملة بمنزلة  
الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه فيما والاجتهاد  
لا يتبدل بجملة اقتضى الا تروى الى قوله بمنزلة الخبر فانه كالمترجم في انتفاع  
الاجتهاد يمينه او يسيره مع الخبر وذلك يدل على انه اعلان المحراب  
لغيره بوزن فيما ذكره في وجوب الاجتهاد يمينه او يسيره وفيما استدلك  
به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله  
فليتأمل انتهى فظهر بهذا ان الشافعية يقدّمون خبر العالم على المحراب  
وقد مر جواب المحاربي التي وضعت الصابئة يجوز فيها الاجتهاد يمينه  
ويسيره فيجوز الاجتهاد عندهم في المحراب الذي وضعه الملك صلاح  
الدين على موافقة المحاربي القديمة التي وضعت الصابئة والتابعون  
بالاولى واما عندنا فعلمنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة  
وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد  
ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود حكمه وعدمه بيان لعدم  
دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست  
من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فكل حكم وعلى من حكم وهذا كما مر  
بر في هلال رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية  
يعمل بالمحاربي المذكورة ولا يلتفت للطعن المذكور ومن ذهب الشافعية  
يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا يخفى ان مذهبا  
سمح خفيف سهل ميسر غير معترفان الطاعة بحسب الطاقة وفي  
تعيين عين الكعبة حرج وهو من فروع عناية النضر الشريف وهذا  
ما ظهر في هذه المسئلة للعباد الضعيف والله اعلم **اجاب**  
عن هذا السوال بصورة اخرى وهي ما قولكم رضي الله عنكم فيما اذا  
وجد في بلدة محاربي متخلفة من غير وضع الصابئة والتابعين  
وبعضها موافق منطبق على طبق الادلة الفلكية الهندسية العقلية  
التي هي عند اهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين



لان المعتد عندم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها  
 مخالف هذه الادلة فيجب على الامام الحق اذ اصلى وراه شافعيون  
 ان يخبر في المحارب المصالح الى مقتضى هذه الادلة لاجل صحة صلاة  
 الشافعية وراه وخروج خلاف من اوجب اصابة العين من ائمة الحقيقة  
 ويكون قد راد خير باصابة عين الكعبة ام لا واذا قلتم لا يجب  
 فمثل الافضل لذلك ام لا وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلتم بوجوب  
 اتباع محارب المسلمين مطلقا قلزم ح انما اوجد محارب مخالف  
 للجمعة ان يتبع ويصلى فيه فمثل الامر كذلك او لا وقد وقع هذا  
 الامر في بعض سلك مصر ونقل المحارب الى الجمعة الاخرى كما اخبرني  
 به ثقة من اهل العلم وهل اذا كان حنفيا في صلاة ونحوه في معرفة  
 جهة القبلة وعند من يعرف هذه الادلة هل يجب عليه ان ياخذ  
 بقول او يتبع هذه الادلة ام لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق  
 الثلاث انه لا بد ان يستقبل بصدرة عين الكعبة في جميع صلاة  
 فصلى في محارب مخالف لهذه الادلة يقع عليه الطلاق واذا صلى  
 في محارب موافق لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق ام لا وما تقرير  
 الجمعة التي اذا استقبل بها الشخص صحت صلاة واذا اضر عنهما لم تقع  
 صلاة واذا اضر شافعي او حنفي او حنكلي الى مقتضى هذه الادلة  
 بعد اثباتها كما لزم ائمة القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتخير لاحد  
 منهم وان يقول له جدد اسلامه ثم يذهب الى الله من هذا الفعل  
 وارجع الى ما كنت عليه سابقا ام لا واذا فعل هذا القاضي في ذلك  
 تكون خطيئا ام لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم **الجواب**  
 اذا لم يكن المحارب من وضع الصابية والتابعين ولا من وضع  
 ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت وضيم  
 ولا غيره به اجماعا واما موافقة الشافعية وبعض الحقيقة الشافعية  
 اصابة النجاسة لعين الكعبة فهو افضل بلاربي ولا مين لتصح  
 الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على  
 وجه اليقين مع البعد باخبار الميثاق كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد  
 خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله  
 او فوزه لانه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقا ان محارب

ام لا

المعاصي

العصابة والتابعين اعلان خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالشوا  
 من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم  
 العكس وهذا المحارب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجمعة  
 بالكلية بان تجاوز المشارق الى المغارب كما نقله في فتح القدير  
 لا يعتمد عليه ولا يقلد لمخالفة جميع المذاهبي اذ المحارب  
 المخالف للجمعة لا عبرة به واذا اشتهرت عليه القبلة وعنده عالم  
 بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتخري والطلاق لا يقع على الحالة  
 المذكورة لما استلزمه من عدم اليقين وجهتها ان يصل الخط  
 الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالركبة على استقامة  
 بحيث يحصل قايما او نقول هو ان تقع الركبة بين خطين  
 يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كما في مثل كذا  
 قالت الضرير التتاراني في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انفرد  
 عن القبلة انحرافا لا متروك به المقابلة بالكلية جاز يؤيده  
 ما قاله في الظهيرة اذ انما من اوتيا سرعوا من لان وجه الانسان  
 متوس فمعد النيام او النيام يكون احد جوانبه الى القبلة  
 كذا قال ملا خروفي ومرر الاحكام وقد كتبنا ما ينبغي  
 معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد  
 ممن يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول مقتضا  
 زوال اسلامه واثبات معصيته ولا ان يتعذر له بمكره لان  
 المقصود اصابة الصواب والاهمال الحق وتغريم المناظرة لاجل  
 ان ترك قدم من ماضيك وان تظهر حمل من ما مثل او ماضيك  
 ويجب ان يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذ العلم  
 صفة من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما اباحه لك  
 كيف وربنا تعالي علما كيف يخاطب الجاهل بقوله عز من  
 قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلى اتباع الحق  
 والتكلم به وليس علينا هدي العام والمسيئة والفتنة ونحوها  
 اذا تحقق حرجه عن الجمعة بالكلية لا يجوز اعتناؤه اجماعا  
 واذا لم يخرج عن اعتناؤه وان كان فيه انحراف قليل عند  
 الحقيقة ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم



لا يتكبر احد ونحن على علم بان القضاة رضي الله عنهم اعلم من غيرهم  
 فاذا علمنا انهم وضعوا محاربا لا يعارضهم من يودونهم واذا علمنا ان  
 محاربا وضع من غيرهم يعني علم لا يعترضه واذا لم نعرف شيئا وعلنا  
 كثرة الممارين وتوالي المصلين على مودر السنين علنا بالظاهر  
 وهو الصحة وعند تحققنا بالخطا زال الغطاء وهو في اختلاف  
 الجهة بحيث يكون متجاوزا لشارق الى المغارب وقد علمت  
 الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله اعلم **بيد** عنه  
 بما صورته فيما اذا وجد في بلد محاربي متخالفين من غير وضع  
 القضاة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ديني  
 العلم الموثوق بهم في معتقدا القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا  
 شمر انه قد خسر ان بعضهما مخوف يمتنع عن مقتضى الادلة اكثر  
 من خمسة وستين درجة وبعضها خمسة وستين درجة ومن  
 القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى الادلة اكثر من خمسة  
 واربعين درجة يمين او يسرة يكون ذلك الانحراف خارجا عن  
 جهة الربع الذي فيه مكة المشرقة من غير اشكال على ان الجهات  
 بالنسبة الى المصلى الاربعة فكل هذه المحاربي المزبورة في المرافع  
 كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسرة الى جهة مقتضى الادلة والحالة  
 ما ذكرنا ولا اذا قلتم يجب قبل اذا عاند شخص وصلى في هذه  
 المحاربي بعد اثبات ما ذكرنا من صلاته فاسدة ويجوز عليه ذلك  
 ويلزمه القضاء لولا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه  
 المسئلة ادلة خاصة وادلة عامة يجب العمل بالادلة الخاصة  
 ويعمل العامة عليها **ولا اجاب** حيث زالت بالانحراف  
 المذكورة المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامحا  
 للصحة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا  
 عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم  
 صحة الصلاة الى هذه المحاربي الموصوفة بما ذكرنا وجوب  
 قضاء المودى بعد العلم والنبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك  
 بل يجب التزام ويفتقر من تكبيرة ويمز لا زتكابه المعصية خصوصا في  
 مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين

ولا شك ان هذا من فاعله بعد ظهوره لا يله بجره وحمل وعناد وفسق  
 وفساد فعلية ان يتوب ويرجع والايصال بالعدا بالايام الموضع  
 واما بحث الخاص في العام من مشهور مسائل اصول الاحكام  
 والانسب ذكر المطلق المقيد في هذا المقام يظهر بذلك ان علم اصلاح  
 العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان المطلق يحمل على المقيد  
 حيث انقضت العادة والحكم عندنا كما هو مقتضى الاصول  
 فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن  
 المطلق محمولا على المقيد لا تخاد الحكم وعند الشافعي هو محمول  
 عليه وان لم يتخذ الحكم فالحمل على ما نحن فيه مجمع عليه والله اعلم  
**بيد** في الاما اذا كان الشك بيد الراي الممثلة بالعين  
 المجهلة فاذا اذا ان ينطق بالترجيح فيقول الفهم الغيم  
 واذا اذا ان ينطق برب يقول غيب فكل يكون اقتدا الفصيح  
 الذي يخرج الحروف بخارجها به باطلا فلا يجوز امامته للفصيح  
 وهل يجوز عليه ان يؤمر فضيحا وهل يكره ان يؤمر مثله وهل  
 يجب على الحاكم منعه من ان يؤمر في المسجد الجامع **اجاب**  
 مسئلة الا لثغ قد تكررت سؤالها عن حكمها فاستخبرت ونظم  
 الناس بما كلاما • يقضى لكل سائل من اما • ومنهم الغزي في  
 تحفته نظاين يد القول في بطلانه • امامة الا لثغ للمغائب  
 تجوز عند البعض من اصحاب • وقد اباه آثر الاصحاب • لما  
 لغير من الصواب • وقلت نظا غير الزمان يزمري  
 بنظم الدرر والجمان • امامة الا لثغ بالفصيح فائدة في الزايج  
 الصريح قال في البحر بعد كلام كثير • والحاصل ان امامة  
 الا لثغ ان لمات له صحبة الا امامة المستحاضة والصالة والخش  
 المشكل لمشله ولمن دونه صحبة ولمن فوقه لا تقص مطلقا انتهى  
 والله اعلم **بيد** فيما اذا اقتدى غير الا لثغ بالانثغ هل  
 نصح على الاصح المفتي به ام نصح عند البعض وهل فاحش للثغ  
 وغيره سواء يكون النطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس فيها  
 لا لغة ولا عرفا كما هو التحقيق واذا اردت الصلاة بين الصحة  
 والفساد هل تحمل على الفساد اتما بان العبادات ام على



**المقالة اجاب** الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الالنف لغيره  
 ممن ليس به ثقة ومسح قاضي خان في فتاواه نقلا نقلا عن  
 الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الالنف لغير الالنف يقع لان  
 ما يقوله من ان لغة له ومثله في الظهيرية وغيرها واما الثقة  
 الدينية فلم اذكر من مخرج مما من علمائنا ورائس في كتب  
 الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض  
 مانعه لو كانت ثقة بستره بان ياتي بالحروف غير صاف لم توثق  
 ومثله لابن حجر والزملي رحمهما الله في شرحهما على المنهاج  
 وقواعدنا لا تتجاه **واذا** ارا الامرين الصحة والفساد يحمل  
 على الصحة بلا شبهة قال جل من قابل وما جعل عليكم في الدين من  
 حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين احد الاغلبة  
 وزواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله اعلم **سئل** في  
 الصبي هل يصلى ان يكون اماما للبالغين ام لا **اجاب**  
 اقتد البائع بالصبي فاسد لان صلاته نقل وصلاة البالغ  
 فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والفتاوى  
 وقد اطلقوا في ذلك فشمع اقتداء به في الغرض والسنه كما  
 هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية  
 كما ذكره الاسيحاوي لان نقل البالغ مضمون دون نقل الصبي والله  
 اعلم **سئل** في امامة الاعمي اذ لم يكن شتم من هو افضل منه  
 هل تذكروا ام لا **اجاب** نعم اذ كان افضل من كان يومه  
 لا تذكروا امامته فان امامة عثمان بن مالك الاعمي بقومه مشهور  
 في الصحابة واستخلاف ابن امرئقوم الاعمي على المدينة كذلك  
 في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب  
 الحنفية واما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمي  
 والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل  
 الاعمي اولى لانه اخضع ومثله البصير اولى لانه عن الجماعة  
 اخضع ولتعارض المعنيين سوا الاول بينهما انتهى والله اعلم  
**سئل** في رجل على يده وشم هل يصح صلاته وامامته معه  
 ام لا **اجاب** نعم تصح صلاته وامامته معه بلا

بشبهه والله اعلم **سئل** في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من  
 بين اسنانه شيء من فضلة الاكل هل يليق به ام يلبسه وهل يؤذن  
 المصلي ويقيم للفواتي ام لا وهل الافضل للمسافر القصر ام الاتمام  
 وهل بالاتمام يكون مرتكباً حرمه ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد  
 صلاة الجمعة **اجاب** يكره ان يتسلع المصلي ما بين اسنانه  
 ان كان قليلا دون قدر المحضة وان كان كثيرا ازيد على قدر المحضة  
 تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر المحضة في المصلي والقائه في  
 المسجد مكروه كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التقرن  
 له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا ياكله  
 وقد ورد كل الوشم والحرى والعمر وهو ما يعلق بين الاسنان منه اي  
 ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل به الاسنان ويخرج بنفسه  
 خصوصا ان مكث كثير النقيع وان اكله مع ذلك كره خارجا ايضا  
 قال بعض المتأخرين من شرح الترتيب قوله ولو نظر الى مكث  
 وفيه او اكل ما بين اسنانه او من ماني موضع سجوده لا تقصد  
 وان اشترى فاعل ذلك اعنى الناظر والاكل والماء واث علمت  
 الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي انها فيه تحريمية  
 ويؤذن المصلي للفاية ويقيم وكذا الاولي الفواتي ويخير في  
 الاذان للباقي فان شاء اذن لكل وان شاء اقتصر على الاقامة  
 هذا اذا فاست صلاته ففضاها في مجلس وان فضاها في  
 مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن  
 الكفاية والقصر للمسافر واجب متى لو اتم يكون عاميا اتما  
 لانه عزمة لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لمران قال  
 الله تعالى ان خفتم وقد امن الناس فقال عجت ما عجت منه  
 فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق منة  
 بها عليكم فاقبلوا منه صدقته زواه مسلم واما صلاة الظهر بعد  
 الجمعة للاحتياط فقد منع منها اكثر الشراح وصرحوا بان الاحتياط  
 في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جواز تكرار  
 في التاخر اذ اختلف المشايخ في القوي الكبيرة اذ لم يعمل  
 بالحكم والفضا فيها قال بعضهم يصلى الغرض ويصلى الجمعة



الجمعة مما احتياطا وقال بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في  
 بيته او في المسجد ولا يشترط في الجمعة ان كانت الجمعة  
 جائزة صارت الظهر تطوعا والجمعة مصيبة وقال بعضهم يصلي  
 الجمعة او لا ثم يصلي السنة اربع ركعتين ثم يصلي الظهر  
 فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلا وان لم تكن الجمعة جائزة  
 فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة والمتاني  
 البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى  
 ان يصلي السنة اربع ركعتين ثم يصلي الجمعة ثم يصلي الظهر  
 ثم يصلي الظهر ثم ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح  
 المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحا فقد اداها واستتمها وان لم تكن  
 الجمعة مصيبة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة  
 وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر النسفي  
 زلت الامام ابو جعفر السند والى صلى الجمعة بيده ثم قام فصرى  
 ركعتين ثم صلى اربع ركعتين ما هاتان الركعتان والاربع  
 اعدت صلاة الظهر والاربع سنة بغيره فقال لا ولكني  
 صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربع ركعتين على ما ذهب  
 وقال النار يصلي اربع ركعتين الظهر او بنية اقرب صلاة في  
 على يسره اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد  
 والقصبان وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها اي ابو يوسف  
 السنة بعد ما استأخرا ثم اختلفوا في نية تلك الاربع  
 قبل نوي السنة والاخص الاخط في موضع الشك في جواز  
 الجمعة وثبت شرطان ان يقول نويت ان اصلي اخر ظهر اربعة ركعت  
 وقته ولم اصله بعد وقبل المختار ان يصلي الظهر بهذه  
 النية ثم يصلي اربع ركعتين السنة كذا في الفتية انتهى والمثلية  
 اقرت بالتأليف **سئل** عن مسألة الاخفاء والجمعة  
 بالقرارة في الصلاة والاختلاف الاقوال فيها وما هو الاربع  
 مع عز وكل الى موضعه **اجاب** قال في التبيين  
 اختلفوا في حد الجهر والاختلاف فقال الهند والى الجهر ليعلم  
 غيره والمخافة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر

بالتأليف

ان يسمع نفسه والمخافة تصح الحروف لان القرارة فعل اللسان دون  
 الصماخ والاول اصح لان مجر وحركة اللسان لا يستقي قراءة بدون  
 الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبيحة  
 ووجوب التجدد بالتلاوة والعناق والطلاق والاستئذان انتهى  
 وفي الجهر في شرح قول القدوري وان كان منفرا فحق  
 بخبر ان شاء جهر واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه ظاهره  
 ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون حد المخافة تصح الحروف  
 وهذا قول ابي الحسن الكرخي فان ادى في الجهر عنده ان يسمع  
 نفسه واقصاة ان يسمع غيره وحسد المخافة تصح الحروف  
 ووجهه ان القرارة فعل اللسان دون الصماخ وقال الهند  
 الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه وهو الصحيح لان مجر  
 حركة اللسان لا تستقي قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف  
 كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستئذان انتهى  
 وفي الجهر وللمتبعين المصنف الجهر والاختلاف مع اختلاف  
 النقص فذهب الكرخي الى ان ادى في الجهر ان يسمع نفسه  
 وان المخافة تصح الحروف وفي البدايع ما قال الكرخي اقر  
 واصح وفي كتاب الصلاة لمحمد اشارة اليه فانه قال ان شاء  
 قرأ في نفسه وان شاء جهر واسمع نفسه انتهى واذا المشايخ  
 على ان الصحيح ان الجهر ان يسمع غيره والمخافة ان يسمع نفسه  
 وهو قول الهند والى وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمية  
 على الذبيحة ووجوب التجدد بالتلاوة والعناق والطلاق  
 والاستئذان حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح الحروف  
 وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل  
 او رجلان لا يكون جهر والجهر ان يسمع الكل انتهى وفي فتح  
 القدير واعلم ان القرارة وان كانت فعل اللسان لكن فعله  
 الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية نفرض للصوت  
 وهو اخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع بالحروف عارض  
 للصوت لا النفس الجهر وتصحها بلا صوت ايما الى الحروف  
 بفصلات الخارج لاحروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان



يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع نفسه  
 وبقول بشر المسمى واحله المراد بقول الهندواني بناء على ان الطائر  
 سمعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع انتهى فليختار ان قول  
 بقول الهندواني وهو خلاف الظاهر من عبارة انهم ان في المسئلة  
 ثلاث اقوال قال الكرمي ان القراءة تقتضي الحروف وان لم يكن  
 الصوت بحيث يسمع وقال بشرا لا بد ان يكون بحيث يسمع  
 وقال الهندواني لا بد ان يكون مستوعلا له مراد في الجحشي  
 في النقل عن الهندواني انه لا يجوز له فاعلم سماعه ومن يعتز به  
 انتهى ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي ان يجعل قول لا  
 راقابل هو قول الهندواني الاول وفي العادة ان ماسكان  
 مستوعلا له يكون مستوعلا لمن هو بقربه ايضا الى هنا كلاما بصيرا  
 واقوالا لما كان اكثر المشايخ على ان الصحيح قول الهندواني  
 قول ملته في متن تنوير الابصار بقوله والجمهور سماع غير والمخافة  
 اتماع نفسه وظاهر كلام القدريري اختيار قول الكرمي فقد  
 اختلف التضييع في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني اصح وانح  
 لا اعتماد اكثر علمائنا عليه هذا قوي خلاف الظاهر لما قاله  
 الكمال بعيدا اذا غلب الشراح لم يبقوا في المسئلة قولنا ثانيا  
 اقتصر واعلم ان قول الكرمي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله  
 الكمال وكونه وسطا اذ ينبغي اشتراط حقيقة السماع مع العلم  
 بانه يختلف باختلاف الله وترجمت تختلف مع حقيقة الجحش ولا  
 بعد في ازاؤه تعليلا للاقوال بل ان ادعى وجوب المصير  
 اليه فهو مخجل بل ليل ان من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال  
 ما هو جهر في حق غيره وقد لا يثبت ما معه له ذلك مع ما فيه من الفرق  
 وعدم الجرح فانه مع النقول على قول الهندواني وعدم اعتبار  
 ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة  
 اكثر الصلوات من كل خاص وعام فتبين صحة ما استظهره الكمال  
 ابن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقصد ان علم ما ذكرنا  
 اولى لان الاسماع لضرب مما فيه اطالة وان تغلق بمبحث السماع  
 والخامس ان يقال في المسئلة قولان قول الكرمي وقول

الهندواني

الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله اعلم **سئل**  
 في متصل تلاية الجدة هل ياتي بتكبيرتين واحدة للوضع واخرى  
 للرفع ام لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بايها يبدا  
**اجاب** يكبر تكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع ويروي  
 الحسن عن ابي خيفة انه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر  
 عند الرفع والاول اصح كما في البحر واما مسئلة لاجتماع  
 سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة  
 لما صرحوا به من وجوب الصلاة على الفور ومن ان الثلاث ايات  
 تقطع الفور والقنوت يعد لها او يزيد عليها فلو قدمه قنوت  
 الفور ولزمه الركوع والسجود ولو هو الوارد فيا في هذا بعد  
 ذلك فضا في تركب الاثر واذا بدا به سلم من ذلك هذا اما يتبادر  
 للعلم من كلامهم وان شذوا صريحا فاما مل والله اعلم

**باب الجنائز**

**سئل** في من لم يولي غسل لضراي وتكفينه ودفنه فهل يلزمه  
 بذلك اشم او لغزير او لا **اجاب** حيث لم يرع في ذلك  
 ما يرع في غسل الميت وتكفينه ودفنه لا يلزم فيه اشم ولا تغزير  
 لكن اذا كان له اقارب من التصاري فالاولي ان يفركه لهم  
 ومع هذا ولو لم يترك فقد باشر خلاف الاول ولو لم يترك  
 محظورا يعاقب عليه ومن المصريح به ان الميت الكافر يغسله  
 فتربيه المسلم لكن غسل الثوب الض من غير وضوء ولا شامت  
 وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس ان يغسله معه ويكفنه  
 في ثوب غير مراع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير حديد ولا  
 توسعة فان مراعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه  
 ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله  
 اعلم **سئل** عن مات جناه ليوضا بلا مضمة ولا استنشا  
 ام لا **اجاب** نعم يوضا بلا مضمة ولا استنشا لاطلاق  
 المقول في الشروح والعملة في غسل الميت تقتضيه ولم امر  
 من مخرج به لكن الاطلاق يدخله والله اعلم **سئل** ما اذا  
 ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت **اجاب** ينوي

سئل

ق



ينوي بهما الحقة والامام والميت اذا كانا خاديين للمسلم وعن البيهقي  
فقط ان كانا عنه وعن اليسار كذلك والله اعلم **سئل** في المرأة اذا  
ماتت مل كفنها فيما تركت من على الزوج كفنهما وتجهيزها **اجاب**  
كفنهما وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كنوتها  
وسكنها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا  
الشمس الجليلي **ما صرح به** قال في السراج الوهاج والمرأة  
وامانت ولا مال لها عند ابي يوسف يجب كفنهما على الزوج كما  
كما يجب كنوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجية  
قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى واما اذا كانت لها  
مال فكفنتها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج انتي قال  
الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع ما نصه الظاهر ان اصل  
الخلاف في الكفن قال الكوفي ومز لم يكن له مال فكفنه على من  
يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنهما لا يجب على الزوج كما  
عنده لان ما بينهما انقطع **قاسم** في الايضاح وظاهر الرواية  
قول محمد وقاسم في الكبير فلو لم يكن لها مال فكفنتها في بيت  
المال لا على زوجها بخلاف بين عليا يعني في ظاهر الرواية  
**وروي خلف** عن ابي يوسف يجب عليه تكفينها وبه يفتي في  
التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة قال محمد  
لا يلزمه **وقاسم** في التبيين وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه  
وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لوجب على الاجاب وهو كان  
اولي بالاجاب كنوتها عليه حال حياتها فيتزوج على ما لا جانب  
وفي مختارات التوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار  
لانه لو لم يكن عليه لوجب عليها وهو في الوجوب **واسئل**  
الكافي وكفنهما عليه ولو تركت ما خلافا لمحمد فنظروا اصل  
الخلاف في الكفن لان ما عداه من التجهيز كان بفعل حبة فلم يقع  
فيه الخلاف وان التجهيز الحق به وكان له ما صار لا يحتسب به انتي  
ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن  
والكفن وما يتصل بهما امرأة او وصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها  
الذي لها عليه **قال** وصيتهما في تكفينها باطلة ولكنه في بيت

المال اذا التزمين لها مال كذا الجواب ابو بكر الاسكاف **وقال**  
الفقيه ابو الميث هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي يوسف  
ناخذ انتي **قال** في الجمع ويا مزره بغيرها مفسدة وخالفه محمد  
**وقاسم** النسخ في منطوقه في باب قول ابي يوسف على خلاف  
محمد ولا قول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي مفسدة كان على الزوج  
جهان المفترقة **قال** في شرحها المستصحب ابي الكفن وغير ذلك  
من اجرة خفره في ما يحتاج اليه الميت انتي وبه علم ان ما عدا الكفن  
من حنوط و اجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من اجرة خفر  
قبر وسدده على الوجه المستنون وكلمة على الزوج على قول  
ابي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل حبة والله اعلم  
**سئل** في امرأة نظرية تحت مسلم ماتت حاملا فهل تدفن في مقابر  
المسلمين او في مقابر المشركين **اجاب** صرح العلامة  
الجليلي في شرح منية المصلي بان المسئلة اختلف الفقهاء فيها  
قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين  
**وقال** عتبة بن عامر بن اثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة  
وهو الا حوط **وسئل** بعض كتبت المالك في رجل طهرها الى  
القبلة لان وجهه الجفن الى ظهرها **قال** السروجي وهو حسن  
**وقال** في التاتارخانية وفي فتاوي الحجة الكافرة اذا ماتت وفي  
بطنها ولد مسلم فدفنت في بطنها لا يصلي عليها بالاجماع واختلفوا  
في الدفن وفي التبايع **قال** بعضهم تدفن في مقابر المسلمين  
**وقال** بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها  
والله اعلم **سئل** هل الا فضل المني خلف الجنابة ام امامها  
**اجاب** **قال** في الاختيار والاحسن في زماننا المني  
امامها لما يتبعها من النكاح والله اعلم **سئل** في المرأة  
اذا ماتت وليس لها محر من يلى دفنها **اجاب** يلى دفنها  
جبرائيل من اهل الصلاح ولا يدخل احد من النساء القبر لان  
من الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة  
وتكرار بعد الوفاة **صرح** به في الولو الجمية والله اعلم **سئل**  
في قبر رجل غلط فيه اهل ميت فدفنوا به طائفة لهم فما الحكم

ان الكفن على الزوج كالكنوة وعند  
محمد ان الكفن يجب على الزوج  
قال في العيون وقول  
ابي يوسف ناخذ



**اجاب** لا اقله ان يكلوا اهلها بنش القبر والخارج ما منه  
 بعدت المدة او قهرت ولم التزم ان سوا ذلك وقد صرحوا  
 بخبر من البش بنش ضرورة وهذا الخبر ضرورة حق الغير فاذا سقطوا  
 حقهم بجاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته بحرمته  
 النباش بعد اسقاط حقهم وهذا مستبعد من تعليلهم بخوار البش  
 في الارض المغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما  
 اذا كان في ارض وقف فلا بنش مطلقا والله اعلم **سئل**  
 في رجل مات وعنه دين لاخر فصرفت ورثته جميع تركته  
 في كنفه وكفن مثله يتاخر بسد سبها او يربحها او اقل او اكثر  
 شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل **اجاب**  
 نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوابط  
 فان كان عليه دين واذا الورثة ان يكفوه كفن المثل  
 قال الفقيه ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية  
 ويقضي ما لبني الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدان  
 كانا او غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للفرع  
 ان يمنعوا عن كفن المثل انتهى فعلم منه ضمان ما زاد على كفن  
 المثل اجماعا والله اعلم **سئل** في مقبرة موقوفة لدفن  
 المسلمين بنى بها رجل قبورا دفن به ولده في تابوت فقبل  
 ان يبلى جده حفر عليه جماعة القبر واخرجوه من التابوت  
 وكسروا التابوت واتفقوا ودفنوا فيه ميتا لهم فماذا يلزمهم  
 غرعا **اجاب** يلزمهم ضمان ما اتفق على القبر ولا يحول  
 ميتهم قال في التاتارخانية نقلا عن الفتاوي النق  
 ما لا يفي اصلاح قبره رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض  
 موقوفة ضمنوا ما اتفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لانه في وقف  
 انتهى ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي اتفقوا ولا  
 شك ايضا انهم حيث علوا بالميت السابق وفعلوا ما فعلوا على  
 وجه التعدي ليعزروا ولا يرتكبهم محرما لاحد فيه والتعزير  
 واجب بمثله كما صرحوا به قاطبة والله اعلم **سئل** عن  
 قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه ام لا **اجاب**

من قتل نفسه خطأ بان امر اضرب العدو وفاضاب نفسه  
 يغسل ويصلى عليه واما اذا قتل نفسه عمدا قال  
 بعضهم لا يصلى عليه وقال الحلواني الاصح عندي انه  
 يغسل ويصلى عليه وقالت الامام ابو علي السفي  
 الاصح انه لا يصلى عليه لانه باع على نفسه والياغي لا يصلى  
 عليه وفي فتاوي قاضي خان يغسل ويصلى عليه عند هذا  
 لانه من اهل الكفاية ولم يجاز رب المسلمين وعن ابي يوسف  
 لا يصلى عليه لما روي ان رجلا غر نفسه فاصلى عليه  
 صلى الله عليه وسلم وهو محمول عند ابي حنيفة على انه  
 امر غيره بالصلاة كذا في الجوهرية والله اعلم **سئل**  
 عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارثا والرب قايمة هل  
 تكون مرثا ام لا يكون مرثا الا اذا فعل ذلك بعد انقضا  
**اجاب** لا يكون مرثا الا اذا فعل افعال المرثين  
 بعد انقضا الحرب واما قبل انقضا فما فلا يكون مرثا  
 بشي مما ذكره في المتبيين والله اعلم **سئل** في  
 شارب خمر قتل طالما يجاز حدة ولم يحجب بنفس القتل مال  
 فهل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا **اجاب**  
 نعم يكون شهيدا لان شرب الخمر معصية وهي قطع لا تمنع  
 الشهادة وهو ظاهر اطلاق المتن حيث عرفوا الشهيد  
 بانه مكلف مسلم طاهر قتل طالما يجاز حدة ولم يحجب بنفس  
 القتل مال ولم يرت وصرح في البحر نقلا عن الجشي والبداي  
 ان شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلما  
 وانه لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجناية وعدم  
 الارثا انتهى فاذا هذا بظاهره ان السكر لا يمنع  
 الشهادة اذا لم يذكروا ان من شرط الشهادة ان لا يكون  
 سكران او متلبسا بمعصية وقد صرح بذلك الشافعية  
 في كتبهم كشرح الروض وغيره والله اعلم **كتاب الزكاة**  
**سئل** فيما اذا ذهب الدين لديون الفقير ونوي زكاة

فيها



دين آخر على رجل آخر او نوي زكاة عين له هل يجوز ام لا **اجاب**  
لا يجوز لان العين خذ من الدين والدين يحتل ان يصير  
عينا فيصير مؤديا ناقصا عن كامل فان ادي العين عن الدين  
جاز لانه ادي كاملا عن ناقص والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة  
والخاصة وغيرهما والله اعلم **سئل** في نقل الزكاة الى بلد  
اخر في حينها هل يكره ام لا **اجاب** انما يكره نقلها  
اذا كان في حينها بان يخرج بعد الحول اما اذا كان الاخراج  
في حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهرية والله اعلم

**باب صدقة الفطر**  
**سئل** في الصغرة اذا تزوجت وسلمت الى زوجها ثم جاءه  
يوم الفطر هل يجب على ابيها صدقة فطرها ام لا **اجاب**  
صرح في الخلاصة بانها لا يجب على الاب بعد الموند عليه لما  
وفي التاثير اخاينة لا تنقطع عنه صدقة الفطر وفي الشهر وفي  
الغنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تظلم لخدمة الزوجة  
فلا صدقة على الاب والابن عليه صدقة فطرها انتهى والله اعلم

**سئل** من مشتق من اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة  
الفطر هل قال احد بان فاعله يكفر بذلك كما قدره بعض من يدعي  
العلم وهو يعطى الناس **اجاب** لا يكفر باجماع الانام والله اعلم

**كتاب الصوم**  
**سئل** عن النذر المعين اذا نوي فيه وجبا اخر هل يكون  
عما نوي ويلزمه قضاء المندوب والمعين ام لا **اجاب** يقع عتقا  
نوي ويلزمه قضاء النذر المعين في الاصح كما في الطهريته والله  
اعلم **سئل** عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل  
يستعبره ام لا **اجاب** يقبل بدون الاستفسار في  
ظاهرا لانه اية كما في الجوهرية والله اعلم **سئل** هل يكره  
صوم يوم الشك عن وجب آخر ام لا **اجاب** ذكرنا في  
وغيره انه يكره وصح القائل في تهذيبه انه لا يكره نقله خفية  
الحلي والله اعلم

**فصل في النذر**  
**سئل** في رجلين يختلفان على وظيفة الذر دارية بقلعة

بيت المقدس المحمية خراجها من مشتقها فنذر على نفسه نذرا  
**صريحه** ان تقرر منتهى هذه الوظيفة بالاخذ لما بعد هذا اليوم  
ما دمت في قيد الحياة فله تعالى على ان تصدق على الفقراء بخرامة  
عرش هل اذا تعرض بالاخذ وجد ما هو المعلق عليه يلزمه  
الصدق بالحق ما يتدعرش ولا يخرج من عتمة النذر الا بدلك  
او يخرج عن عتدته بكفارة اليمين ام يفصل احدهما ايمانا وهل  
اذا امتنع عن الشئين المذكورين ورفع الى القاضي الشرع الشريف  
يحكم عليه به فحسبه عليه ام لا **اجاب** في المسئلة اقوال  
ثلاثة ظاهرة الرواية لزوم الصدق بالقدر الذي سماه ويتعين  
الوفاء به ونيل ان اريد كون الشرط يتعين المستحق وان لم يرد بتخير  
بين الصدق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النوايس وهو مختار  
فيهما مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه  
يفتي وصح ايضا كل من القولين الاولين وانما اذا رفع الى  
القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه ام لا فقد صرح في الخلاصة  
وكثير من الكتب انه لا يجبره قال فيهما ولو لم يفت بانه ولكن  
لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مصرف له لا اصحاب  
حق فلا يستحق دعواه والله اعلم **سئل** في منول ادعى على  
مزارع الوقف انه نذر على نفسه انه ان رجل يكن عنده للوقف مايتا  
دينار وانه رجل ولزمته للوقف هل يستحق دعواه ام لا **اجاب**  
لا يستحق ولا يفتى في القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفي للشرائط  
الشرعية وايضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق يتخير الناذر  
فيه بين الوفاء بعين المندوب وبين كفارة اليمين والله اعلم

**سئل** في النذر المتعلقة بالانبياء والاولياء المذكورين  
وتميلوا وقعت الحصى مات فيه بين من يدعي يقضها فم من يزعمون ان  
ما يتناولونه حقا من حقوقهم بسبب نظائرهم او نسبة شرابة  
لالاولياء المذكورين ورتبا وقعت الحصى مات فيه بين من يدعي  
انه جده او جد ابيه الاعلى ورتبا كت بذلك حجة يزعم فيها حيلة  
القضاة انها دعوى شخصية ورتبا حكوا بها من اثبت نسبته  
وتمت واقعة الصلح بين المتداعين بقسمه ذلك فيما يليهم فما



الحكم في ذلك **اجاب** هذه السئلة جعل فيها الشيخ محمد  
 الغزي رسالة خاصا لما ان النذر لا يقع الا اذا كان من جنسه  
 واجب مقصود اذ ليس للعبد ان ينصب الاسباب ويشترع  
 الاحكام وله ان يوجب على نفسه ما اوجبه الله تعالى عليه  
 قال اعلم بان شرط لزوم النذر ان يكون في غير معصية  
 وان يكون من جنسه واجب وان يكون الواجب مقصودا  
 لنفسه فخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني عبادة  
 المريد وبالثالث ما كان مقصودا للغير حتى لو نذر الوضوء  
 لكل صلاة لا يلزم وكذا انجس التلوة وكذا النذر  
 بتكليف الميت لانه ليس بمرتبة مقصودة قالوا لو اضاف النذر  
 الى شئ من المعاصي كان يمينا وزمته الكفارة بالحدث ولو فعل  
 المندور عصي وانقل النذر كالحلف بالمعصية ينقذ للكفارة  
 ولو فعل المعصية الحلف عليها سقطت **واشرح**  
**في النهاية** ان النذر لا يقع الا بشرط ثلاثة احدها  
 ان يكون الواجب من جنسه والثاني ان يكون مقصودا الثالث  
 ان لا يكون واجبا عليه في الحال او في ثاني الحال كالنذر بصلاة  
 الظهر وغيرهما من المفروضات **فعلى** هذا الشرايط اربعة الا  
 ان يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها يخرج بالشرط الاول  
 اذ قوتهم من جنسه واجب فيند ان المندور غير الواجب لكن لا بد  
 من رابع وهو ان لا يكون مستحيلا لكونه لو نذر من مرام  
 او عكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر العلامة  
 قاسم واما النذر الذي يندره اكثر العوام كان يقول يا سيدي فلان  
 يعقوبه وليا من الاوليا او نبيا من الانبياء ان ردة غايبي او عوفي  
 مريض او قضيت حاجتي فلك من الذهب او الفضة او الطعام او  
 الشرايب والزيت كذا فرددنا باطل بالاجماع لانه نذر مخلوقا وهو  
 لا يجوز لانه اي النذر عبادة لا يكون لمخلوق والمندور له ميتة  
 والميت لا يملك وانه ان ظن ان الميت ينصرف في الامور كفر  
 الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا ان اطعم  
 الفقرا ابواب السيد نفيسة او الامام الشافعي ونحوهما

فيحوز حيث يكون فيه نفع للفقراء او للتدريس عز وجل وذكر  
 الشيخ محل الصنف مستفيدة القاطنين برباطه او مستجدة فيحوز لهذا  
 لهذا الاعتبار مضاف النذر للفقراء وقد وجد والغنى غير محتاج فلا  
 يجوز الصنف عليه ولو كان ذال نسب بذ لك الوالي ما لم يكن فقيرا  
 ولم يثبت في الشرع الصنف للاغنيا للاجماع على حرمة النذر  
 للمخلوق ولا لاختاره الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت مند انما يؤخذ من  
 الدرامم والشمع والزيت وغيرها فتنتقل الى صرايح الاوليا فقربا اليهم  
 لا الى الله فخرام باجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقر الاحياء قولا واحدا  
 وقد علم بما نقلناه ان ما يندره العوام للشيخ مروان وعلي بن  
 عليل وروميل لا يقع ولا يلزم وليس للخادم اخذ على انه نذر صحيح  
 الا اذا اخذ على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيرا وعلم ايضا  
 ان غير الخادم لو اخذ على انه صدقة له ذلك وليس للخادم من عزمه  
 لانه لم يملك الا ان يكون الناذر عينا في نذره وكان فقيرا انتهى  
 خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي التمرناشي الحنفي بتاريخ ذي  
 القعدة الحرام من شهر ركنة ثمان وسبعين وتسماية **اقول**  
**قد استباح** هذا المحرم والجمع على حرمة جماعة من عموم انهم متصوفة  
 يقال في حقهم تدوة المسلمين ومزق المريدن وبيبا لغون في اخذ  
 ويطالبون الناذر به فان امتنع قدموه لقضاة هذا الزمن فيحكمون  
 به ويزموا استغاثوا بالشرطة وحكاما لتباسة يفعلون ابلغ من  
 ذلك وفوائهم يسوم منهم المصدقون بجميع التواحي التي يقع فيها  
 هذه النذر فيقسطونهم ويضربون على كل واحد ناحية يبلغ من  
 المال في الذمة لو حشد منهم اذا انتهى الاجل المضروب ويدفع  
 ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وليعد الفاضل من حاصله  
 ببركة الشيخ ويرى ان من منع ذلك هلك وان سلبت قضا  
 حاجته هذا النذر وان الشيخ ردة غايبه او عافا مريضه  
 او قضا حاجته ويرغمون انه لا يباح تناوله لغيرهم قائلين  
 هوندا رجدا فلان وهم اغنيا متمولون ومن تناول شيئا  
 منه عاقبه وادلوا به الى الحكام معتقدون ان اذ تكتب بكثرة  
 في الدين وباشر شيعه يبرن اظمس المسلمين ومربا حتم لهم به

اعلم المسلكين



تضاة النعماء وقد صرح في البعثة انه لو رفع الى القاضي لا يجزئه  
القاضي على الوفاة ولنا تامة على رسالة الشيخ محمد بن هادي  
ما يشفي العليل والامر الى الله تعالى الجليل والله اعلم  
**سئل** ايضا في ما ظهر وقف الخليل ونحوه اذا قاطع رجلا على  
اقل من النذر ورفق او اماكن معلومة بما له ثلاث سنوات  
او اقل او اكثر هل يقع المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع  
عليه ام لا **اجاب** لا يقع المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا  
يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام  
يطول ذكره فنقتصر على نزهته قال الشيخ قاسم في شرح  
الدستور المندرج الذي يندرجه اكثر القواميع ان شق الله مريض  
او مريضا لقي ونحو ذلك فذلك كذا في هذا النذر باطل بالاجماع  
انتهى فكيف يصح الترام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع  
عليه بالمبلغ الذي قاطع عليه هذا الا قايلا به ولو لم يعلم  
رسائل في هذه المسئلة والله اعلم

**كتاب الحج**  
**سئل** عن من لم يجد الراحلة وهي المركبة من الابل ووجد  
البغل والحصان او الفرس هل يجب عليه الحج ام لا **اجاب**  
قال في البصر لو قدر على غير ذلك لعله من بغل او حصان فانه لا يجب  
عليه ولزم اراه صريحا لا صوابا وانما صرحوا بالكرهية انتهى قوله  
الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحصان والفرس اذ هو منوط  
بالاستطاعة وهي عام والله اعلم **سئل** من ولد الشيخ مجي  
الدين رحمه الله تعالى عن قوله بعضهم وقيل انه لابن العماد  
عندي شوا حسن مستطرف ثم على اصلين قد تفرقا  
قائل برضي ما ذكره وليس القيمة والمثل معا

**اجاب**  
هذا اخلال باع صيد محرما فاحا احرامه وما رعى  
واتلف الصيد المبيع جانبا فيضمن القيمة والمثل معا  
**سئل** عن ثمرات الرمل والسعي في طواف القدوم  
والركن هل ياتي بهما في طواف الصدر **اجاب** اذا لم

يفعلها في هذين الطوافين فعلمنا في طواف الصدر لان السعي  
غير مؤقت كما صرح به في البصر وغيره وصرحوا بان الرمل بعد  
كل طواف بعقبه سعي فيه علم انه ياتي بهما في الصدر ولو لم  
يقدم بهما ولم اراه صريحا وان علم من اطلاقهم والله اعلم  
**سئل** هل يجوز الرمي بالحصى المتنجس او لا **اجاب**  
يجوز ولا افضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلي والستة  
غسلها لتكون طاهرة بيقين فان المقبول منها يقع في يد  
المالك والله اعلم

**كتاب النكاح**  
**سئل** في انعقاد النكاح بلفظ جازم تلك بتقديم الجهم  
على الزناي هل انعقد به النكاح عند قوم تواردهوا عليه ام لا  
**اجاب** هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون  
منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد  
وقد افتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادي رحمه الله تعالى  
بالنعقاد بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلطه اقول  
وما يدلت على صحة ما افتى به ابو السعود ما في الطهريين  
وغيرها رجل تزوج امرأة بالعبودية او بلفظ لا يعرف معناه  
او تزوجت المرأة نفسها ببدل ان علما ان هذا اللفظ انعقد  
به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرف معنى اللفظ  
وان لم يعلم ان هذا اللفظ انعقد به النكاح فزاده جملة  
مسائل الطلاق والعنق والتدبير والنكاح والخلع والابراء  
عن الحقوق والبيع والتقليك فالطلاق والعنق والتدبير  
واقع في الحكم ذكره في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب  
في الطلاق والعنق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم  
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل العقد فلا يشترط فيما يستوي  
فيه الجذ والفرق بخلاف البيع ونحوه انتهى فتأمل في قوله  
واذا عرفت الجواب في الطلاق والعنق ينبغي ان يكون  
النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع  
مع التصحيح فينبغي ان يكون النكاح نافذا مع التصحيح



ولاشك ان معنى قوله ينبغي ان يكون لما في البرازية ان عليه  
الفتوي ولما في القرآن ظاهرهما في التبيين ترجحه فقد ظهر  
لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان  
الصاوم من الجملة الا انما تضعف لا دخل لبحث الحقيقة والحجج  
ولا لنفي الاستعانة المرتب على عدم العلاقة فيه المصريح به في  
كلام الغزي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التبرع  
او جعله ما را غير ملاحظ لهم اصلا اذ العاين معتزل عن ذلك  
ذلك وحش كان نضيفا او غلط لم يمنع ما جابه لا يصلح لاشارة  
المدعي وحش قرأه بانه نضيف كيف ينبغي له نفي العلاقة  
والاستدلال بما ذكره السعد وغايته اثبات عدم صحته  
الاستعمال ولا منكر له بل مستمكونه نضيفا بابدال خوف  
مكان خوف فلم ينفذ لئلا يسل صورة المسئلة نعم لو صدر من  
عارف تاتي فيه ما تاتي في الالفاظ المصريح بعدم الالعقاد  
بما والله اعلم فتوي الشيخ زين بن نجيم ومعا صريه فيقع  
الذي ليس في محله وطند الوجه كان الحكم عند الشافعية  
كذلك فان المصريح به في كتبهم انه لا يضر من عاين ابدان  
الزاي جيماع انهم اصنف منها بالفاظه اذ لا يصح عندهم الالفاظ  
التزويج والانعكاس ولست شري في هذا ما يوجب الخلاف لهم  
والله اعلم **سئل** في رجل خطب بنت اخو فقال هي لك  
بكذا فقال الخاطب محضه شهوة قبلتها منك بذلك  
هل ينقد النكاح والحالة هذه ام لا **اجاب** نعم  
ينقد النكاح كما يوجد من كلامهم والله اعلم **سئل**  
في رجل خطب صغيرة من ابنتها محضه الشهوة فقال الاب هي  
لك عطية فقال قبلتها وعوضها مائة غرض هل ينقد  
النكاح بهذا اللفظ ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح كما  
يوجد من كلامهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لآخر  
وهبتك بنتي فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الاب  
فزوجها اخوها بعد ان بلغت لآخر هل الصاوم من الاب  
نكاح حيث كان محضه شاهد بين فيبطل النكاح الثاني

ام لا **اجاب** نعم ينقد النكاح بلفظ المسئلة على وجهه فالصاوم  
من الاب نكاح والحالة هذه فيبطل ما صدر من الاخ على اي وجه كان  
ويجوز فيه المثل ان خلا عن التسمية والله اعلم **سئل** في  
رجل خطب بكر من والدها ونكحها بقدر معين محضه شهوة  
وجري بينهما في اثنا الخطبة ما ينقد به النكاح لقوله حيثك  
خاطبا انتك فلانة فقال هي لك ولقوله قبلت نكاحها بكذا  
فقال هي لك به او صارت لك به ان تزوجها بكذا فقال بالسمع  
والطاعة هل ينقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابوالزوج  
منه **اجاب** نعم ينقد النكاح بمثل هذه الالفاظ  
ويذكر ولا يملك الزوج ولا الاب منه والحال ما تقدم قال  
في الحاشية لوقال رجل حيثك خاطبا انتك فقال الاب  
ملكك كان نكاحا وفي الخلاصة لوقال صرحت او صرحت  
لك فانه نكاح عند القبول وفيها لوقال زوجي نفسك متى فقالك  
بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثير ما يجري بين الخاطب  
والخطوب منه ما ينقد به النكاح من الالفاظ فيجوز مراعاتها  
والحكم بوجهها خفية ان يقع نكاح لغير الخاطب والله اعلم **سئل**  
في رجل خطب بكر ابنة من اخوته او ليا بنتا وقع بينهما وبينه  
في محل الخطبة من الالفاظ ما ينقد به النكاح نحو كانت لك  
بكذا او صارت لك بكذا او هي لك بكذا فقال قبلتها بذلك  
وبلغها الخبر فسكتت راضية بما فعل اخوها هل ينقد نكاح  
عليها حتى لا ينقد عليها نكاح غيره ام لا **اجاب** ينقد  
حيث علمت ذلك وسكتت اذ هذه الالفاظ مما ينقد به عندنا  
النكاح كما صرح به اصحاب الفتاوي والشرع فلا ينقد  
نكاح غيره عليها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل  
قال لآخر ما زكة بنتك فقال له جانيك فقال جزاها مايتا  
غرض هل نكاحها ينقد ام لا **اجاب** لا لانه لم يات  
بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتمليك العين كالا  
والنكاح انما ينقد بذلك والله اعلم **سئل** في العقد  
النكاح بلفظ التوثيق **اجاب** نعم ينقد به انما انفت



سألهم على هذه الخلطة وكانوا يطلبون بها حل الاستمتاع كما افتي  
 ابو السعد الحادي مفتي الديار العراقية وهو صاحب القطع به  
 والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل ولدت زوجته  
 بنتا وعند صديق قال للمبارك فقال له جئتك فقال جئت اوها  
 ربيع هذه الفرس في مقابلتها وماتت اول فرقة بينهما سوي ما ذكر  
 هل لو رقت الصبي الرجوع في الفرس وتناجها بعد العقد  
 النكاح بما ذكره لا **اجاب** نعم لو رقت الرجوع بالفرس  
 وتناجها بعد العقد والنكاح بما ذكره قال في الظهيرية  
 لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون  
 نكاحا انتهى فانهم صحة المأخذ والله اعلم **سئل** في  
 رجل خطب لامر صغيرة من وليها وجري مقدما من النكاح المذكور  
 فعند العقد قال الولي للغاطب زوجهك فلا تنة بكذا فقال  
 قبلت فهل يقع النكاح للغاطب او للمخطوب له لتقديم النية  
 والمقدما ام كيف الحال واذا قلتم يقع للغاطب فهل اذا  
 طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له طهره يجوز لكونها  
 لاعدة طهرها وكيف الحكم **اجاب** وقع النكاح للغاطب  
 ولا عبقة للمقدما ففي ابن ابي شيبة خطب لابنه وقال ابوها  
 لابن ابن زوجه بنتي بكذا فقال ابو الابن قبلت صحح للاب وان  
 جري مقدما ان النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل انتهى  
 واذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول وعقد للشاني عليها  
 تلوه جان اذا عده والحال هذه والله اعلم **سئل** فما اذا  
 عقد اهل الذمة نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك اليسا فظهر  
 فساد ذلك النكاح هل يسوغ للحاكم ابطاله **اجاب**  
 المشيئة ذات تفصيل ان كان الفساد لعذر والشهود او في عرة  
 كافر ومم يدينون لا يفتقرض لهم عند الامام ترافعوا ولا وان  
 في عده مسلم ابطالناه ترافعوا وان للمحرمة وترافع التزوج  
 والزوجة فزوجه بينهما وان رفع احد مما لا يعرف بينهما  
 عند الامام الي خيافته والله اعلم **سئل** في رجل خطب  
 لابنه بنت اخيه فقال ابوها زوجهك بنتي فلا تنة بكذا

لابنك وقال ابو الابن تزوجت هل منعقد اولا **اجاب**  
 لا ينعقد وزوجه ان التزوج غير التزوج والله اعلم **سئل**  
 عن رجل قال لا خير زوج ابنتك من ابني فقال ابو البنت  
 وهبتها لك فما الحكم **اجاب** صح النكاح للابن ولو كانت  
 مكان وهبتها لك تزوجهما لك فقال قبلت صح النكاح للاب  
 اذ مر حوايته لو خطب لابنه فقال ابوها لابن الابن تزوجت  
 بنتي بكذا فقال اب الابن قبلت صحح للاب وان جري مقدما  
 ان النكاح للابن في المختار والله اعلم **سئل** في رجل خطب  
 لولده الصغيرة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو توكيل  
 كما مر حوايته الفرق بين زوج حبي بنتك وزوج حبي بنتك حتى  
 احتاج الاول الى القول بعد دون الثاني فله ان يصار وكلا  
 عنه بان صار قوله زوج حبيما لك فعنه زوج حبيما لابنك لا حبيما  
 كما في وهبتها لك اذ لا فرق في العقادة عندنا بلفظ التزوج  
 والمهبة وهذا المسئلة كثير التوال عنها وتكون وقوعها  
 ولها من صرح بها ولا بما يستدل به عليها غير ما هنا من  
 قوله وهبتها لك والذي يظهر ان زوج حبيما لك كوهبتها  
 لك اذ ما جاز في هذه جاز في الاخرى وعليك ان تتامل في  
 المسئلة فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لاجل  
 بخلاف زوج حبيما لك واذا نظرنا عرف رسايق بلادنا كان  
 زوج حبيما لك مثل وهبتها لك بلا فرق لانهم تعارفوا بمعنى  
 لاجل ذلك والله اعلم **سئل** في صغيرة وكل اخوها في نكاحها  
 لزيد رجل فلو كل زيدا عمروا في قبول نكاحه فقال زوجك  
 فلا تنة لموكل بكذا فقال قبلت فماتت قبل الدخول وبعد  
 ما دفع بعض المهتر هل النكاح لزيد ام لا ويرجع بما دفع  
**اجاب** لم يقع النكاح لزيد وله استرداد ما دفع والله  
 اعلم **سئل** في نضائية اسلمت فغرض الاسلام على زوجه  
 النضائي فاسلم هل يقربان على نكاحهما السابق ام لا **اجاب**  
 نعم يقربان على نكاحهما حيث لم يكن فاسدا او كان فاسدا  
 لا حرمة المحلل بل لفقد شرطه حيث اعتقدوه والله اعلم



**سئل** في نكاح تزوج نصرانية متوفى عنها زوجها قبل نفقائه  
 اربعة اشهر وعشرا وتسويها الى قاض هل يقرب بينهما ويفسخ  
 ويفسخ النكاح ويقربان ام لا يقرب بينهما ولا يفسخ النكاح وتركهم  
 وما يدينون **اجاب** صرح علما ونا قاطبة انه لا يقرب من لاقبل  
 الدمة اذا تناحوا فاسدا ولا يفرق القاض بينهما اذا علم في ظاهر  
 الزنا ولا يتاثران بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا  
 يقربان حيث كانا راضيين لم يتقوا فبا محضومة لدى قاض  
 من قضاة الاسلام والله اعلم **سئل** عن رجل خطب  
 لابنة بنت اخي فقال زواجتي بشك لا بني فقال زواجك  
 وتسوي قبلت ما الحكم **اجاب** انما مر عده وانقضاه اضلا  
 اما للاب فلا حاجة الى القول واما لابن فلان الجيب خص  
 الاب بقوله زواجك ولذلك يحتاج الى القول والله اعلم  
**سئل** فيما اذا التوسيع الشهود كلام العاقد في النكاح  
 هل يقع ام لا **اجاب** الامع الذي عليه القامة ان  
 ان سماع الشهود كلام العاقدين شرط لصحة النكاح والله اعلم  
**سئل** في رجل تزوج صغيرة القاصرة في مرضه لرجل  
 بمهر معلوم محضه شهود تجلس الشرع الشريف ثم مات  
 هل يقدر في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد  
 الاولي ان يثبتهم من رتبة الاب ان يقرب من النكاح  
 بالابطال او غيرهم ام لا **اجاب** ليس لعين ابطال النكاح  
 اذ الولاية لا تبطل بحجة المرض مع سلامة العقل المرتب عليها  
 صلاح التصرف باجماع العلماء والله اعلم **سئل** في امرأة  
 اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقة  
 هل لها ان تعتد وتزوج ام لا **اجاب** نعم لها ذلك  
 كما ذكره في البرازية والجوهرة وغيرهما والله اعلم **سئل**  
 في الجارية لو قالت لرجل كنت امة لفلان فاعتقني هل له  
 ان يتزوجها ام لا **اجاب** نعم له ان يتزوجها ان  
 كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة لان القاطع  
 طارق لا ينافي وان خبرت بامر محتمل لم يعلم خلافه وصحة

النكاح لا تمنع ما يطرأ صرح به علما ونا في الكراهة والله اعلم **سئل**  
 في رجل خطب بكرة من ابنتها بحضور جمع من المسلمين وانقضا على  
 مقدرا المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعد مدة حضر  
 ابوها لدى قاض وطلب ابوه ان يقرب نفقتهما وان يستدين وينفق  
 ليرجع على الخاطب ففرض بحضوره ولم يباله القاضي هل حصل  
 عقد شرعي عليهما ام لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا ام لا حيث  
 لم يجز بينهما عقد **اجاب** لا يكون ما تقدم عقد حيث  
 لم يجز بينهما عقد شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب لئلين عده  
 صحة الفرض والامر بالاستدانة لكونها ليست زوجة بل هي  
 والحال هذه لضيقته والله اعلم **سئل** في بالغة  
 وكلت شقيقتي في تزويجهما بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف  
 والدها فقط فبطل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولمنزلته بالشهادة  
 وحده لفرعه وهل العقد الصادر في الحالة هذه صحيح ام لا **اجاب**  
 العقد الصادر في الحالة هذه صحيح لا كلام في صحته  
 وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجاخد ويعتق من ابنتها  
 وابنها وزوجها وسوا كان الاثراء لهما وعليها على  
 الصحيح لكن بشرط في حل اتمام الشاهد على الشهادة  
 عليها عدلان كتعديل العلانية واما صحة النكاح من  
 اصله فلا يشترط فيها التعريف اضلا فافهم والله اعلم  
**فصل في المحرمات**  
**سئل** عن الجمع بين المرأة وبين بنت بنت اختها هل يجوز  
 ام لا يجوز واذا فلكم بقدوم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت  
 اخت زوجته المدخول بها قبلها وانت منه ببنت ثم انت  
 بابين حتى بلغ ستة فاعلم بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها  
 على خالته امها فامتنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح وما  
 يترتب عليه من الوطئ جاهلا بحرمته الوطئ ونسب الابن  
 المحي وجوب المهر المسمى **اجاب** اما الجواز فلا  
 قائل به الا عثمان البتي وداود الطاهري ومن لا يعبداء  
 به من الجواز واما الوطئ فهو وطئ شبهة يشترط به حد

ن



خذ الزنا عنه فلا يجد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلا  
بحكمه غيرها لو جحدته واما الولد فيثبت نسبته منه ويحكم بنوته  
واما المهر فالواجب فيه مهر المثل فاذا كان مثل المستحي فقد  
وجد نقض ذلك به ومن الآن لا عدله في وطئ الطارية فيؤخذ به  
ولا يحل له حتى يطلق الا في او توفت فصل بنكاح جديد فقد علمت  
ما في المسئلة من الاحكام والله الهادي البديع الباعث الشريد  
والله اعلم **مسئل** في تزوجة ابن الزوجة هل تحل ام تحرم  
**اجاب** تحل قالوا لا تحرم على المهر تزوجة من تنبأه لانه  
ليس بابن له ولا تحرم بنت تزوج الام ولا امه ولا بنت زواج  
البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة  
الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراتب والله  
اعلم **باب الاوليا والاكما**

**مسئل** في حق مكلفة بكر تزوجت نفسها من ابن عمها او فوكفوا  
لها هل يقع النكاح ولو لم يرض عنها ام لا **اجاب** نعم  
ينعقد نكاحها ولا يتوقف على رضاها والمالة هذه والله اعلم  
**مسئل** في بكر بالغة تزوجت ابوها من رجل بغير اذنها  
فردت النكاح حين بلغها فمهل والمالة هذه يرتد النكاح  
برودةها والقول قولها في الردة بيمينها والمالة هذه **اجاب**  
نعم يرتد برودةها والقول قولها في الردة بيمينها والمالة  
هذه والله اعلم **مسئل** في صغيرة تزوجت ابوها بالولاية  
عليها لابن عمها الصغير فقبل عنه ابوم وقد اقدم ابوها على  
ذلك شارا فما كان ابوه للمهر لم يجر ابنه الصغير عن المهر فانه  
الاب الصمان فمهل يصح النكاح او لا وهل انصح النكاح ورفع  
الى قاضي يري عدم صحته مع الجهر عن المهر والتفريق باعسار  
فيه قبل الدخول فنقض بطلان النكاح من امثله او فرق  
بالاعسار يصح قضاؤه وترفع الخلاف ويمضي الحق ام لا  
**اجاب** ان كان صدق ذلك من ابنتها على وجه التعليل  
فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تغليفه بالشروط كما صرح

به غير واحد من علمائنا والله اعلم **مسئل** في الاب اذا علم منه سوء  
الاختيان وعدم النظر في العواقب اذا زوج ابنته القابلة للتخلق  
بالخير والشر بغير كفوف هل يصح ام لا **اجاب** قال ابن فرشته  
في شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيان لسفه او لطمعه لا يجوز  
عنده انفاقا ومثله في الدرر والغرر وقال في البدر  
في شرح قول الكثر ولو تزوج طفله غير كفوف او بعين فاحش منع ولم  
يجز ذلك لعير الاب والجد اطلق في الاب والجد وقيدوا لكون  
وغيرهم بان يكون الاب معروفا بسوء الاختيان حتى لو كان معروفا  
بدلك مجانة او فسقا فالعقد باطل على الصحيح قال في  
فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر  
من يعلم بانه شرير او فاسق فهو ظالم وخطيئته ولا تترك  
النظر هنا مقطوع فلا يعارضه ظهور اراة مصلحة نفوت ذلك  
نظرا الى شفقة الابوة انتهى نطاهر كلامهم ان الاب اذا كان  
معروفا بسوء الاختيار لم يقع عقده باقل من هذا المثل ولا باكثر  
في الصغيرة بعين فاحش ولا من غيرا لكن وفيها سوءا كان عدو  
الكفاة بسبب الفساق لا حتى لو تزوج بنته من فقير او محترف  
حرفة نية ولم يكن كفوا فالعقد باطل فقصص الحق ابن الهمام  
كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقوعه في الكفر الفساق في  
في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي  
الظهير يترفع بدينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق وكذا قال  
في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل اي يبطل انتهى كلام البحر  
والمسئلة مشهورة والله اعلم **مسئل** في رجل خطب من  
انحربته البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب وركن  
الى الخاطب واخضر المهر وما بقي الا العقد وزوج الاب  
بطر وخاطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي في ذلك  
**اجاب** المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة  
على خطبة الغير قال في الذخيرة كما نهي النبي صلى الله عليه  
وسلم عن الاستنساخ على سوء الغير نهي عن الخطبة على خطبة الغير  
وان من ارتكب محرما لم يرد فيه حد مقدس بغيره وسكنا



محرم الخطبة تخوم اجابتهما لانه اعانته على المصيبة فيعثر راجع  
 اليها القادر على المنع والله اعلم **سئل** في امرأة تزوجت  
 ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنهما سبع سنوات اذ ذلك بهم  
 مقلوب مع وجود عمه عصيته وامكان مراجعته فماتت البنت  
 بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يخبره عصيته هل يلزم اليتيم  
 من زواجها ام لا بطلان النكاح بموتها **اجاب** لا يلزم اليتيم  
 من زواجها لان الامر لا يملك تزويج ابنتها مع المذكور فبطل  
 النكاح بموت المعقود عليها قبل ايجازته لانه نكاح فضولي وهو  
 يبطل بالردة والله اعلم **سئل** في عم صغيرة تزوجها مع  
 وجود ابنتها فاعلم ردة النكاح هل يرتد رقا ام لا **اجاب**  
 نعم يرتد النكاح بردة الاب حيث لم يكن غاييا عينة تفوت  
 الكون لخطب بانتظاره والله اعلم **سئل** في صغيرة تزوجها  
 خالها قبلت و ردت النكاح هل يرتد بردة خالها ام لا **اجاب**  
 ان كان لها ولي عصية فزوجها الخال معه يرتد بردة خالها اذا  
 بلغت وان لم يكن لها عصية فلم يخلو خيار الفسخ بالقضاء والله  
 اعلم **سئل** في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان  
 احدهما اصغر سنا من الآخر هل اذا تزوجها الاصغر سنا يجوز  
 سوا الجاز الاكبر سنا او فتحة ام لا **اجاب** نعم يجوز  
 نكاح الاصغر سنا حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرد  
 نكاحها بردة الاخر اذا هلك في الولاية سواء لكل منهما ان يتفرد  
 بالنكاح والحال هذه والله اعلم **سئل** في يتيمة لها اربعة  
 ابناء هم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد  
 نكاحا لنفسه فمهر المثل يحضر شهره هل ينفذ نكاحه عليها  
 وليس لبقيةهم ردة **اجاب** ليس لهم ردة وهي مسئلة تعدد  
 الاوليا المتساوين قوة ودرجة والله اعلم **سئل**  
 في صغيرة من عم صغير ولها جرة ارباب وهي وصية فليها  
 حاضرة وكل منهما امر حاضر وابن عم عصيته غائب فولاية النكاح  
 لمن من ذكر **اجاب** ان امكن استطلاع رأي ابن العم  
 لا يملك واحدة منهما الا نكاح بل الولاية له والا فقد نقل

في البحر من القينة ان ام الاب او ولي التزويج والله اعلم **سئل**  
 في بكر مشتمة لم تبلغ بعد لها ام عازبة وامر متزوجة بمحمد  
 ابوها في ام اب عازبة وعمه من زوجة باجني فمن يحضنها منهن  
 ومن يزوجها منهن **اجاب** الحضانة والنفقة للام حيث  
 لا عصية لها اما التزويج فلما صرح به اصحاب المتن فاطهبة  
 بقولهم وان لم يكن عصية فالولاية للام وهو ظاهر في تقديم  
 الامر على ام الاب قال في النهي هذا الترتيب يعني ترتيب  
 الكفر هو المفتي به كما في الخلاصة وحكي عن خواهر زاده  
 وعمر النسفي تقديم الاخت على الام لانها من قور الاب اقول  
 وينبغي ان يخرج ما مر عن القينة لانه مقابل لما عليه الفتوي  
 واما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الام والجد اذ في  
 بها حتى تخلف وعمل الرواية المختارة المفاضلة لئلا يفي  
 المشتمة انما تدفع للاب فحله اذا كان اب او عصية والمو  
 هنا الا عصية فافهم والله اعلم **سئل** في صغيرة تزوجها  
 اخوها قبلت فاختارت الفسخ بخيار البلوغ فاذ عي الزوج  
 ان اخاها تزوجها بالوكالة عن ابنتها فالاخيار لها وادعت  
 انه تزوجها بالولاية لعينة مسافة القصر ولها الخيار فمهل  
 اذا اثبت الزوج دعواه يبطل خيارها ام لا وهل اذا لم تكن له  
 بيعة وادخلها على ذلك تخلف ام لا **اجاب** نعم  
 اذا اثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نايبا عن الاب  
 فكان الاب هو المباشر للنكاح وقد التصوا على ان غير الاب  
 والاب اذا زوج الصغيرة والصغيرة مع وجود احدهما ان كان  
 بعينه وثبت الولاية بالعينة المجوزة لذلك فلم يخلو خيار  
 البلوغ لانه تزويج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزويج بعد  
 توكيل سابق فالاخيار لها ومثل الوكالة السابقة الاجازة  
 اللاحقة الحاصلة انه اذا كان بطريق النيابة لاخيار واذ  
 كان بطريق الولاية فلم يخلو خياره وعلى ما علمنا الفتوي في المسائل  
 الستة بحيث ان تخلف لكن على نفق العلم لانه على فعل الغير  
 وهو توكيل الاب للاخ فافهم والله اعلم **سئل** في بالغة

صنع



عائلة خطفها اخوها و تزوجها لغيره كونه من لا يثبت الاقرار وفسخ  
 النكاح بعد ما لكفاة او لا **اجاب** نعم اذا طلب الاب ذلك  
 فترق القاضى بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية دخل بها الزوج  
 او لم يدخل ما سمع تداق يطمح حبلها ولا يمتد لها قبل الدخول  
**وروي الحسن عن الامام** انه لا ينفذ النكاح من امثله  
 قال في الثانية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل  
 ولا كل ولي بحسن المرافعة وفي الجوابين يدي القاضى مدالة فسد  
 الباب بالقول بعدم الاعتقاد اصلا انتهى وهذا اذا تزوجها  
 اخوها باذنها اما اذا كان بغير اذنها فمما فسد به بركة هذا  
 ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي وان  
 اجازت فهو كباشرتها بنفسها فلا يثبت ما طلب الفسخ والتفريق  
 من القاضى فيفسد بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن  
 لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غيرنا فسد من اصله والله اعلم  
**سئل** في بكر بالغة تزوجها اخوها لغيره من غير كفوف  
 باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفوف  
 باذنها ودخل بها هل يقع النكاح الثاني وليس للاول معارضا  
**اجاب** تزوجها باذنها باذنها كثر فصحما بنفسها وهي  
 مسئلة من نكحت غير كفوف بلا رضى او لياها وفيه اختلاف الفتوى  
 فافتي كثير بعد ما انعقاده اصلا وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 ففي المخرج معزيا الى قاضى خان وغيره والمختار للفتوى في  
 زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وبقوله اخذ  
 كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي بحسن  
 المرافعة والجوابين يدي القاضى مدالة فسد الباب بالقول  
 بعدم الاعتقاد اصلا انتهى وقد اكدوا من التقليل في هذه  
 المسئلة فعلى هذا النكاح هو الثاني بعد ما انعقاد الاول واما  
 على ظاهر الاول الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح  
 في ذلك يحتاج الى قضا القاضى فاذا لم يوجد فنكاح الاول  
 باق الى ان يقضى القاضى بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق  
 بينهما وبين الاول ويجوز عقد الثاني ان شاء حيثما علم

ان الفتوى على رواية الحسن فالعمل بما باقيا الثاني احسن والله  
 اعلم **سئل** في يتيمة قاصرة عن درجة البلوغ ولا عصبة لها  
 ولها امر هل للام تزوجها بمهر المثل من كفوف وهل شيخ بلادها  
 ان يجز عليها ويمنعها التزويج لغيرها هو لمن اراد وبما كل مهرها  
 او ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا **اجاب** نعم للام ان  
 تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوي الارحام عند ابي حنيفة رحمه  
 الله وعلى الحام ايضا واما شيخ بلادها فلا قاييل ولايته في النكاح  
 من سائر العباد فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلا واطله المهر  
 انما ياكل في بطنه النار والسعيير باجماع نقلة الشرع الشريف  
 عن البشير النذير فيجوز منعه عن ذلك فان لم ينه عنه  
 فهو بغير مثل حاله والله اعلم **سئل** من طرف رجل  
 من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الاخ لاب اخذه القاضى  
 حيث لا اب لها ولا جده ولا شقيقا قايلا الاخ المزوج فارى ولا ولاية  
 للفاق عند الشافعي ولا يقع عندكم من غير الاب والجدة تزويج  
 بدون مهر المثل وقد اشكلت المسئلة على ومراي الاختياط  
 عندكم حيث لا يثبت اليه عندنا **اجاب** نظما  
 يا حسن الاقوال والافعال • ومن له الهايف الاحوال  
 ومن حوى خصائص الكتاب • مع ورجع عجل عن مقام  
 قد وصل المكتوب يا ذا الفضل • وفيه ما ذاعقد غير المدام  
 وعقد غير الاب والجدة وما • يقوله النعمان امام العلم  
 ان زوج البنت التي لم تبلغ • غيرهما هل ذاك مما ينبغي  
 وينبغي به النكاح الحلال • وعقد العزج بها تفصل  
 فخذ بما جئت اليه سايلا • جواب حق يصادف باطلا  
 ينقذ النكاح بالفتاق • في مذهبه النعمان باتفاق  
 وغير جد واب يليه • حتى الشافعية نالت  
 كذا الجميع من ذوي الاحكام • لكن بترتيب لذي الاعلام  
 فالاخ للاب اذا ما وجد • اولى بهما منه له ان يعقد  
 وعند نقص المهر منه يبطل • ان كان نقضا فاحشا يقلل  
 فالجيلة التزويج مرة بلاه • مهر واخوي بالذي قد ابداه



حتى يصح ما خلا يقينا . ممتز مثل موجب النسيئة  
وهذه مذكرة مشهورة . وفي صحاح كتبنا من بؤرة  
هذه وقد وسع ابن ثابت . امر النكاح للدليل الثابت  
فللمذي قلده السلامة . من كل ما تعقبه الملامه  
ولست بصقن على العيب . الا اني الوشع على المراد  
هذه اول لامذهب النعمان . لضاق حال الناس في الاحصان  
فالله يسقيه سبحانه رزقه . كما جلا عنهم شد يد النعمه  
يارب خير الدين يزوجوا . الخاتمة بلخرنا غفره يارحمه  
**قوله** يتعقد النكاح بالفساق اي يعقد الاوليا الفساق  
ففيه خلاف الموصوف وابقا الصفة **قوله** فالاح الى احذر  
الاح مبتدأ خبره **قوله** لا يستند وما نافية واو في نايب فاعل وجدا  
والف وجدا للاطلاق كالف يعقد **قوله** فالجيلة الخ معناه  
ما صرحوا به بان الاحتياط في غير الاب والجد ان يعقد النكاح  
مرتين مرة بممتر ومرة بلا ممتر يصح النكاح بيقين لانه مع  
التمية ربما يقع بدون ممتر المثل فيكون باطلا ومع عدمها  
يقع بممتر المثل كالحال فيصح قطعاً والله اعلم **سئل**  
في امرأة ثبتت وكلت رجلاً بغير نكاح تزوجها من رجل فقص الوكيل  
عن ممتر مثلها هل لا يجهلها شقيقها الاعتراض فيكمل الزوج ممتر  
المثل وان امتنع يفرق بينهما **اجاب** نعم للاخ ان يفرق  
بين اخته وبين الزوج الا لم يكمل ممتر المثل لان له الاعتراض  
بسبب النقص عن ممتر مثلها والمراد بسحق العرقه عند امتناع  
الزوج عن ذلك شتم ان حصل التفريق بعد الدخول فلها  
تمام المستمي وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالاحاصل  
اما يكمل ممتر المثل فتستمر حليلته والا يفرق بينه وبينها  
ويستلمها المستمي بالدخول وهذه العرقه مما يحتاج الى  
قضا القاضي والله اعلم **سئل** فيما اذا شتمت على خيار  
البائع في نكاح غير اب والجد وقت باوعها ولم تقدم اليه  
القاضي هل تستمر على خيارها ام لا **اجاب** نعم تستمر  
ما لم تمكنه من نفسها كما في الشفعة والله اعلم

**فصل في نكاح الفضولي**  
**سئل** في رجل قال ثل امرأه اتزوجك وطأني طالق ثم  
قال بغير نكاح نكحتك فله ان يزوجها من غيره ولا يزوجها من غيره  
**اجاب** لا يثبت لانه لم يزوج بل زوج والمزوج فضولي  
بلا شك والحال هذه فاذا الجان بالعقل لا بالتول لا يثبت والاح  
بالفعل كان يثبت اليها شيئا من المهر وان قل او يقبلها او  
او يلزم بالبنوة قوله واحد او بلاشئ في قول او هناء الناس  
فكثرت او اخذ في تجهيزها كما نفع علة في الحيط فذلك كله  
اجازة بالفعل فلا يثبت والله اعلم **سئل** فيما اذا نصب  
زيد عمراً وصي في تزويج ابنته القاصرة من اخ الوصي له فقبل  
الوصي له الوصية بعد موت الوصي وابنت وصيته لدى حاكم  
شرعي حبلى يري صحته ما وحكم بها ونفسه حاكم حفي فمثل حكم  
الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف ام لا هل للوصي له تزويجها  
من نفس له الوصي عليه ام لا **اجاب** نعم هو صحيح رافع  
للخلاف اذ هو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع والوصي له  
تزوجها والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب من  
اخواته البكر البالغة وستى لها امرأته بعد ان اجابها اخ الى خطبتها  
وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فقعه فضولي يغير اذ منها  
واذنه فغاب الاخ فقيل لها ان اخاك زوجك منه فكتت من  
نفسها بئامه شتمت بئام المهر فزوج فضولي فما الحكم **اجاب**  
ان اجازت نكاح الفضولي المذكور رجلاً وصار كوكالة منها سابقة  
وان ردت النكاح ارتدت ولها الاقل من المستمي ومن ممتر المثل  
ونجبت العدة عليها ولا نفقة لها فيها والاصل عندنا ان نكاح  
الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الاجازة والاجازة  
لها لا لايتها وان اردت النكاح وجب التفريق بينهما ويفترس  
الاقل من المستمي ومن ممتر المثل بذمة الزوج ويستقط عنه الحد  
بالشبهة ولا يكره المهر تكراراً ولو لم يصادم قبل التفريق والحال  
هذه والله اعلم **باب المهر**  
**سئل** في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل بشئ مائة ليرة من



البلوط وقيمة لا تساوي العشرة ذراهم التي هي المهر الشرعي قبل  
 منع النكاح أولا وإذا قلتم بعقد النكاح فما يجب لها من المهر  
**اجاب** مع النكاح المذكور ويجب لها عشرة ذراهم بالوطي  
 أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مما كانت تقبض شعر بكل لها  
 على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلب ما بعد دفع ذلك والحال  
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل خطب من آخر أخته ودفع كة  
 شيئا يستي ملاكا وذراهم أيضا من عادة أهل الزوجة لتخاد طعام  
 به فلم يتم امر النكاح هل الخطيب أن يرجع فيه أولا **اجاب**  
 نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم  
 بالتخاد والطعام للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاما  
 له وفيه لا يرجع والله اعلم **سئل** في رجل خطب بكرًا بالغه  
 وبجري بينه وبين أهلها مفقة مات النكاح ففقد عمتها عليها  
 بغير وكالة فمنها على مهر فعتق ويسقى ذلك صفاحا في اصطلا  
 لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول مشتم ان اباهما  
 حلف انه ما يزوجها الا بكذا الزيد مما وقع عليه الرضا ولا فوطه  
 والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الاول أم المهر  
 الثاني ولا عبرة بتزوج عمتها لها بغير وكالة منها أولا **اجاب**  
 لا عبرة بتزوج عمتها لها بغير وكالة سابقا أو اجازة لاحقة  
 والنكاح هو الثاني ويجب ما سقى الاب فقط والحال هذه فان  
 كان بلغها نكاح الم فسلكت مشتم وكلت الاب فالنكاح هو الاول  
 ونبت التتميتان في الامح لانها مسئلة بتحديد النكاح  
 وفيها اقوال **قال** الفقيه ابو الليث يجب كلا المهرين  
 وذكر في المسئلة انه الاصح وذكر عصا مرانه يجب للثاني فقط  
 ولم يذكر خلافا وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد  
 الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدل لا  
 حلفه عملا بقول عصا والقاضي وهو مقصود الاب لاسيما  
 وقد اقتصر عليه كثير من الأصحاب في مصنفاتهم وفي إيجاب  
 التتميتين إجماعا بالزوج والله اعلم **سئل** في بيتية  
 زوجها ابن عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثر

ومات وبلغت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع بما دفعه الزوج  
 لابن عمها حيث لم يكن وصيًا عليها وهل يجب بتحديد النكاح  
 ببلوغها أولا **اجاب** اعلم انه ان كان بغين فاحش لا يقع  
 ويجب بتحديد النكاح وان كان بغين يسير يصح لتساؤل  
 الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع  
 به على الزوج وهو اي الزوج يرجع بما دفعه في تركت ابن  
 ابن العم ان كان له تركة والانتاخرت المطالبة الى يوم  
 القيمة **سئل** في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له  
 مالا على حصة الزوج ومات بعد ان استتملك المال ولم  
 يتفق الزوج ومات الخطيب ومضت مدة سنين والآن ولد  
 يطلب المخطوبة بما دفع ابوها اليها فهل يلزمها ذلك  
 والحال انها لم تقبض منه شيئا وانه لم يترك مالا أصلا وما  
 الحكم **اجاب** ما قبضه الاب واستتملكه دين عليه  
 يطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم احدا من  
 ورثته وفاء ولا يلزم المخطوبة والحال هذه والله اعلم  
**سئل** في امرأة ابا اقامتها ان يزوجها الا ان  
 يدفع لهم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزمهم لا **اجاب**  
 لا يلزم ولودفع له ان ياخذ فاما اوقها لكالا نه رشوة كما في  
 البزامة وغيرها والله اعلم **سئل** في رجل تزوج  
 امرأة بمهر علي ان منه كذا سلمة هل يجب ما جعل للسمعة  
 أولا **اجاب** لا يجب ما جعل للسمعة وانما يجب ما اتفقا  
 عليه انه هو المهر وما عداه سمعة والله اعلم **سئل** في  
 رجل تزوج زوجة بمائة وعشرين بحضرة جماعة ينقصد النكاح  
 بحضرة ثم توضع الزوج مع الاب على ان يد خلا الى المحكمة  
 ويعقد النكاح ثانيا على سبعين خشيته من كثرة المصنوع  
 هل المهر هو الاول ام يبطل بالتسمية الثانية **اجاب**  
 المهر الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبت المواضع  
 بالبيتية او باقرار الزوج او بنكوه عن اليمين والله اعلم  
**سئل** في رجل تزوج امرأة على خمسة وخمسين لا يملكها



وعشرين سنة لها وخمسة لغيرها هل الجميع لها ام لكل ماسي  
**اجاب** الكل لها والله اعلم **سئل** في رجل  
تزوج نكاحا ففتر من له شخص يقول هذه فلاحق واطلب  
عليها خلقه هل يجوز ان يحكم بذلك ام لا وهل يحرم عليه  
ذلك ام لا **اجاب** يحرم عليه ذلك باجماع المسلمين  
ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكم  
المسلمين وفهم الله لنصرة الدين كفت يد المتعرض لمثل  
ذلك والا وقع الجميع في مماوي الممالك والله اعلم  
**سئل** في بكرين تزوجتا من رجلين ودخل كل بروجته  
فاذعن لحدها بعد الدخول انه وجد نكاحا ثيبا  
وردها على اهلها واشترت نظيرتها فمهرها على زوجها بعد  
ان هم بيت زوجها ليل بالقرية جماعة من القلاحين  
وبريد فتح النكاح وردها فذعن تدعي انه افترض بكاهما  
فقال له ذلك ام لا ويلزمه التفرير وهل اذا امر ماها  
بالزنا يجب اللعان بطلما وهل على تقدير انما وجدت  
ثيبا يحكم عليها بالزنا ويلزمها قتل او حد تفرير وهل  
القول قولها فتونا **اجاب** لا عبرة بقوله وجدتها  
ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على  
ما علمه الفتوي وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبوت  
الزنا لان البكارة قد روت بوثبة او حيضه او كبر سن  
ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل بها شيئا كما ذكر  
فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه  
والمرجعية تقرير بالخلق الصحيحة واذا راعها بالزنا  
وطا لبنته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها ولو مضى  
غصبها منه ويجلس الى ان يحضرها والله اعلم **سئل**  
في رجل دخل بزوجة البكر البتة فاذعن انه وجد ما  
شيئا فتسئل له كيف ذلك فقال قد جئتهما مرارا فوجدتهما  
شيئا فالحكم الشرعي في ذلك **اجاب** الحكم وجوب  
جميع المهر وتفريره عليه بتمامه وكما له والقول قولها

في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزى ولا يقبل قوله  
في حقها وان قد فمرا بصرح الزنا وجب عليه اللعان  
بطلما والحال هذه والله اعلم **سئل** في بكرة زوجها  
اخوها بالوكالة عنها وقبضت امها مهرها وصرفته في  
جهانها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فاذا عت على  
وصيته فقال دفع الزوج لأمك وصلة فتمت الام هل للبنت  
اخذ المهر من تركته ويرجع على امها بما قبضته ام لا **اجاب**  
ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلمها اخذ المهر من تركته  
لانه دين عليه وما قبضته الام مضمون عليها وهو من جهلة  
تركته فيؤتى به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الذعوى عليه  
بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه والله  
اعلم **سئل** في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجه  
تدعي مهرها عليه وهو يقول دفعت الى امك والامر تنكر  
هل لزوجه ان تطالب بمهرها وهوان اثبت على الامر شيئا  
يرجع به عليها وما الحكم **اجاب** لا ولاية للام في  
قبض المهر سواء كانت البنت كيرة او صغيرة لا وصاية لها  
عليها فلبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الامر ان اثبت  
احدهما والله اعلم **سئل** فيمن تزوج في بلدة ودخل  
بها تزوجا في ذلك البلد مثل تجر على السفر معه اذا طلبها البلد  
آخر وكان بينهما مدة السفر ام لا اذا طلبها بذلك فامتنعت  
نسقط نفقتها وكسوتها بامتناعها ام لا **اجاب** لا تختلف  
الا فتاوى ذلك فطاهر الرأية انما يتجر على ان تنافز معه  
اذا اوفاها المهر ودكر في جامع الفضولين ان الفتوي  
عليه فتوافتا بظاهر الآية وافتى ابو القاسم الصغار  
ونفعه الفقيه ابو الليث بان ليس له ذلك مطلقا بغير رضاها  
وصرح في شرح الفتاوى بذلك قال وعليه الفتوي وافتى  
بعضهم بانه اذا وفاها المهر والمهرل وكان مامونا له ان يتاجر  
بها والا لا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتي وقد  
افتى شيخنا الشهاب الحلبي قاطعاه وضمر افتاؤه



حيث لم يكن للزوجة على زوجها من حال أو مؤجل وكان ما مونا عليها  
 وكان الطريق انما فله تعلمها حيث اذاد وليس لها الامتناع  
 فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكررها  
 افتادة بذلك كما هو مسطر بنحوه وكذا افتاعه من اهل عصره  
 ومن اهل عصرنا به ونحن نفق به لموافقة لظاهر الرواية لنا  
 وانتفا المصانة مع كونه ما مونا عليها ويكون الطريق امنا  
 مع انه عمل بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم والله اعلم  
**سبيل** فيما اذا بعث الخاطب الي عخطوبته شيئا من  
 جنس النقدين او مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد  
 العقد فقالت الزوجة انما بعثته ليحسب من المهر وقالت  
 هو عدية هل القول قوله ام قولها **اجاب** القول  
 قوله كما مرّح به قاضي خان وغيره يعني بميله لمعدلاته  
 المملك وهو اعرف بحجة التملك والله اعلم **سبيل** في  
 عدم قبض مهر بنت اخيه البنا لفته من رزق جهتها بلاه كالتساقفة  
 ولا اجارة لاحقة واستملاكه وماتت عن بنت واهل ومن ذكر  
 من الزوج والتم فما الحكم **اجاب** اعلم ان التمس في قبض  
 المهر بمنزلة الاجبة والدفع اليه كالدفع الى الاجبة  
 فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يتبرأ الزوج فالمهر باق  
 بذمته وتينها لم يمتصها مع ما تركه ارضا عنها بوزنها  
 على فريضة الله تعالى بتقاضيه به الزوج والزوج يرجع على التمس  
 بما قبضه جميعه حيث استملكه لانه قبض ما ليس له فنقصه  
 واستملكه فيرجع به عليه ما كره غايته له المقاصصة بمثل  
 ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل العشر  
 من دغوي المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التعريض  
**والخاص** ان الزوج له مطالبة التمس بما قبض ولو رشتها  
 مطالبة الزوج فلدبت النصف وللامر السدس وللزوج الربع  
 وللمهر ما بقي كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله اعلم **سبيل**  
 هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته ام لا **اجاب** له  
 المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكرا او ثيبا وسواء

دخل بها ام لا او كانت بكرا او ثيبا ولم يدخل بها رزقها ولم تنه عن  
 قبضه وان كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا بوكالة عنها  
 دخل بها ام لا والله اعلم **سبيل** في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع  
 بمهر معلوم هل لا يبيها المزوج المطالبة بمهرها وجبه به ام لا  
**اجاب** للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا تطيق  
 وان زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يحسب  
 بنفس العقد انه قد بدل البضع وقد ملكه فطالب به واذا كان  
 كذلك فيجلس فيه حتى يوفيه او يظهر اصابه لقاضيه هذا  
 اصح ما قيل فيه والله اعلم **سبيل** فيما يعرف في تزوج  
 الابكار من ارساله مبلغا معلوما مستقي بالشروط يصر فيه اهل الزوج  
 في حماها واجرة الماشطة وثمان حنا وغير ذلك ومبلغا اخر ليقخذ  
 لحفها وفرشها وتبييض او ائنها الخاس وارساله طعاما مهميا  
 الي بيت العروس ليلة البناهما اذا استمر ذلك بين اهل بلده  
 قديما وحد يشا بحيث اذا اذاد الزوج الا يرسل شيئا من ذلك يشترط  
 نفق ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اخلاحت قولم المشروط  
 شرط فيكون لازما شرعا ام لا **اجاب** المهر في الكتب  
 من قولهم المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيكون  
 الامر الى ما ذكره من مقتضاه الى انه كانه تزوجها على المبلغ  
 الذي سقاه من النقود على المبلغ المستقي بالشروط الذي يعرف  
 في الحام واجرة الماشطة وثمان الحنا وغير ذلك والمبلغ الذي  
 يتخذ به فرشها وتبييض او ائنها وارسال الطعام المهميا فان  
 كان ذلك المبلغ الذي يرسل الي بيت العروس ليلة البنا معلوم  
 المقدر من الدراهم كان لازما لزوم المهر للعلم به وعدم جهالة  
 لارادة ما يصرف اجرة الحام والماشطة وثمان الحنا وغير ذلك  
 في وقته اوجب فساد التسمية اذا لا يعلم كم اجرة الحام وكذا في  
 ذلك الوقت فاذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر  
 مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على سبيل  
 العدة فهو غير لازم بالكلية الا ان يتبرع الزوج والذي  
 يظهر انه يذكروا على سبيل العدة لا انه من مستقي المهر لانه يوجب



فداء التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كما يري في ذلك  
 قال فينا رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف  
 الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كانت  
 خمسة دراهم الا ان تكون متعتهما اكثر فيكون لها ذلك انتهى  
 وقد جعل في العز التسمية الثوب لغوا وقد نزع فم صاحب البصر واليه  
 صاحب التهر فيه ولا حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة يوم  
 الكلام ونفي الملام والله اعلم **سئل** في صغيرة سزا محولت  
 سبب زفتا والدها على زوجها قبل قبض جميع موكل مكا فها  
 والان يريد استردادها اليه والمطالبة بالمعجل وهي تدع البلوغ  
 وتنهاه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتمل وتضع الاب  
 من المطالبة ام لا **اجاب** نعم يقبل قولها في دعوي البلوغ  
 فيضع الاب من مطالبة الزوج لا دفعه ولا يثبت بالبلوغ والنهي والحال  
 هذه والله اعلم **سئل** عن والد بكسر صغيرة زوجتها  
 لصغير قبل له عقد النكاح عليه ما ابوه بمهر معلوم واقر ابوها  
 بقبضه من ابنته المتوفى هل يصح اقراره بقبضه ام لا واذا سلم  
 يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب ان اقراره كان كاذبا  
 يصح دعواه بذلك ام لا نعم كيف الحكم في ذلك **اجاب**  
 نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يثبت قوله  
 ان الاقرار كان كاذبا ولا يصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد  
 لتناقضه واستحسن ابو يوسف تخليف المقر له فيعلم الزوج  
 على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الفتوى  
 كما هو موضح به في غالب كتب المذهب والله اعلم **سئل**  
 في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه **اجاب**  
**قال في المحرر** واقرار الاب بقبض الصداق عند انكاره  
 عدم وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والافق  
 وفي البرازية اقرار الاب بقبض الصداق ان كرا صدق وان  
 ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة  
 ومن ملك الانثى ملك الاقرار والذي يحرر في هذه المسئلة  
 ان الاب اذا اقر بقبض مال الصغير يصح اجماعا ويصدق ان الثيب

البالغة لا يصح اجماعا ويصدق ان البكر البالغة فيه خلاف والاكثر  
 على صحة ما لم يتقدم فيما نرى فاعلم هذا الصريح والله اعلم **سئل**  
 في صغيرة تزوجها ابوها وقبض مهرها واخبرته انفق عليه عليها  
 منه وصرف على باب النكاح فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه  
 ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله فيما لم يكن به الظاهر وقد  
 صرحوا بان لا يصرف على باب القاضى ما هو لجره لا ما هو رشوة وهذا  
 اذا اعطى نفسه للقاضى اما اذا اخذ بيده ولم يمكنه منه لا ضمان  
 عليه مطلقا سواء اخذ باجرة مثله او ازيد وكل ذلك موضح  
 به في الكتب والله اعلم **سئل** في رجل عقد نكاحا على  
 صغيرة بمهر قدر ما يتاخر شئ دامره ابوها بدفع المائتين  
 لغرم له عليه من فاوفاها له وماتت قبل الدخول هل للزوج  
 الرجوع بنصف المهر الذي استحقه ارضا عنها على الاب ان كان  
 حيا وعلى تركته ان كان ميتا ام لا **اجاب** للزوج ذلك  
 في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن  
 المهر لها فصار دينا عليه نيورث ويقسم على فرايق الله تعالى  
 والزوج له مما تركت النصف فيطالب به والله اعلم **سئل**  
 في بكر غاب عنمان في جهات قبل الدخول بها غيبة منقطعة  
 فنفع القاضي الشافعي نكاحها على مذهب القائل به ومات  
 الزوج بعده هل تورثته الرجوع بما قبضت ام لا **اجاب**  
 نعم لو تورثته الرجوع اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو  
 واجب له ورد ما قبضت ويجب له شرعا لو كان حيا فيقوم ورثته  
 مقامه فيما له قطعا والحال هذه والله اعلم **سئل**  
 يا سيد افني سايلا وافاكا • يرجو اباشا فيا فيا سكا  
 هل يلزم الزوج بما لم يجز • بذلك تسمية في المهر  
 من ابيض وازرق وغيره • تفضلوا ممتن بخير  
**اجاب**  
 الحمد لله الجيد الصمد • الواحد الفرد الذي لم يلد  
 ولا يلزم الزوج بما لم يجز • من ابيض وازرق او اسمر  
 والعرض ما سمي وقت العقد • او زيد من عرضها او نفد



هذه اجواب الحق بالتمكين • وقد قاله الفقير خير الدين  
 مصلتا وحامدا مسلما • **مسئلة** معظما مكرسا  
**مسئلة** في امرأة ادعت على زوجها مهرها المشروط  
 بتجديله بعد الدخول بها صغيره والآن بلغت وتطلبه  
 من الزوج وهو يدعي ايضا له للاب الحكم في ذلك **جواب**  
 الجواب بالنقل الصحيح والقول الصحيح **اجاب**  
 هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها **مسئلة**  
 ما هو المصني فيها العلم اينا فاما صاحب المذهب وهو الامام الاوي  
 وصاحباه فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول الزوج الا بيمينه شرعية  
 لانه دين بدينه يدعي الله وفاء واليمين على المدعي والقول  
 قول الزوجة لانها متكرة والقول قول المنكر بيمينه وقالت  
 الفقيه ابو الليث ان كان الزوج بنى بها اي دخل فانه يمنع  
 منها مقدرا ما جرت العادة بتجديله ويكون القول قول  
 المرأة فيما زاد على المعتدل فاذا اطردت العادة بذلك لزم بها  
 العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الائمة الثلاثة ما لبرهان  
 بل اختلاف باختلاف عادة الازمان فهو اختلاف عصر واوان  
 لا اختلاف حجة وبرهان والله اعلم **سئل** في رجلين  
 زوج كل واحد موليته للآخر واستوفي المهران واخذاهما  
 لا تطبق الجماع هل للآخر جس موليته حتى يسلمه ولي الصغير  
 الصغيرين ام لا **اجاب** تجيب ولي التي تطبق  
 الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل يجبر عليه تسليمها  
 وان سلمها يسترد هاتين تطيقه والله اعلم **سئل**  
 فيما اذا اراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة فاذا  
 انما تطبق الولي والاب يقول لا تطيقه ما الحكم الشرعي  
 في ذلك **اجاب** ان كانت صغرة تطبق الرجال  
 وسلم المهر المشروط بتجديله يجبر الاب على تسليمها للزوج  
 على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت ممتن  
 فتخرج اخرجهما ونظر المما ان صلحت للرجال امرائهما  
 بدفعهما للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج امر

من يثق بمن من النساء فان قلن انما تطبق الرجال وتقبل الجماع  
 امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحل لا يامر بدفع ذلك  
 والله اعلم **سئل** في صغيرة لا تحل الوطي خافت من  
 زوجها فمهرت من بيته الى بيت ايتها فامتها فمهرها فمهرها  
 يلزم امها المقر مير بدلك امر لا **اجاب** لا يلزم امها  
 المقر مير بدلك بل حيث كانت لا تطبق الوطي لا يقع تسليمها  
 للزوج وقدره الى ايتها حتى تطبق الجماع فيسلمها وليها الا ان  
 بائنا كماله بعده والله اعلم **سئل** في رجل قال  
 لاختيه زوج ابنتي الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجها باذن  
 لرجل وسعى لها مهرًا وتزوج اخته وسعى لها مهرًا ودخل كل زوجة  
 قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات ابوها هل اذا وكلت اخاتها  
 او غيره في طلب مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك  
 من جاب اخ الزوج اذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها يجبر  
 على دفعه او لا **اجاب** نعم واحدا منهما ان توكل في خلاص  
 مهرها ولا يقع ان يمت ابو الصغيرة مهرها العتمة او غير اذ لا ملك  
 له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك ابوها هبته ولا الابرا منه  
**والجمع** اعلى ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تقع  
 فلو شترنا ان له دينًا على زوج ابنته فوهبه لاختيه لا تقع الهبة  
 فيه والخاص بل ان المهر الثابت بدقة الزوج لا يبرأ  
 عنه الا بانبراء زوجته البالغة العاقلة او هبتها او دفع  
 لها او لها ذواتها والله اعلم **سئل** في بكر بالغة زوجها  
 ابوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نفقدا  
 او امتنعة معلومة المثل او القيمة وهل اذا نفوس لها كرمًا  
 عن المهر يلزم منها ام لا حيث لم تاذن صريحًا ولا دلالة **اجاب**  
 نعم يجوز النكاح ولها مهر مثل عمتها من كل شيء علم انما امرت  
 به علم الزوج بمقدار او لم يعلم لكن اذا لم يكن علمه له الخيار  
 عند علمه به ان شاقبل النكاح به وان شاذده ولا خيار له  
 للزوج كما صرح به في الذخيرة وجمع الفتاوي وكثير  
 من الكتب ولا يلزم منها اخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن



به صحاح ولا دلالة والله اعلم **سبيل** في المبانة اذ اختلف  
ناسا من المهر مؤجلا الى اقرب الاجلين الى مدة مغلوبة هل  
يتأجل ولا يملك الرجوع عن التأجيل بعدة امر لا **اجاب**  
نعم يتأجل ولا يملك الرجوع فيه اذ كل دين اجله صاحبه يلزم تأجيله  
الا في مسائل ذكرها صاحب الاشباه والنظائر في كتاب المداينات  
والله اعلم **سبيل** في غرة من الشيخ صالح من صاحب التوير  
بما صورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيدا ولم يسم  
لها مهر اهل لها مطلقا لم يهر مثلها او يقال لها اميري حتى  
يطاها او يموت فالمرجوع اخر مير هذه المسئلة والاطناب  
في الجواب في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام **لجواب**  
هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن مالك وابن  
الساعاتي وصاحب كمال الدراية وغيرهم قال الزيلعي في  
شرح قوله وان لم يسم او نفاه فلم يهر مثلها اي وان لم  
يسم المهر في العقد او نفاه فلم يهر مثلها ان وطئ او مات  
عنها وكذا اذا ماتت هي لان الواجب بالعقد في مثله مهر  
المثل ولم يسم اذا كان له ان قطا له به قبل الدخول فيثا كذا  
ويتقرر بموت احدها او بالدخول على ما مر في المهر للمستبي  
في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شي وكذا  
بالدخول والموت عند بعضهم انتهى وفي فتح القدير في شرح  
قوله ولنا ان المنة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم  
للدخول بما مقابلة البضع بل يقبلها العقد على نفسها الملتصق  
به المال في قوله تعالى ان يتقوا باموالكم محصنين ولهذا  
كان لنا المطالبة به قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر  
ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع لابن ملك وان لم  
يسم في العقد ممرا او شرط ان لا مهر فوجب مهر المثل بالعقد  
ان دخل بها او ماتت لا بالدخول قال الشافعي  
لن دخل بها يجب مهر المثل وان ماتت لا يجب شي انتهى  
فقد جعل العقد سببا لوجوب الدخول والموت انما هما  
موكدة ان له كما في صورة التسمية العقد موجب واحدهما

موكدة له اذ هو قبل غير متأكد ولد له بالطلاق يستقط نصف  
المستى في صورة التسمية ومهر المثل في عدمها ولا شك ان  
لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود احدهما كما هو مخرج به  
في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير ايضا ويصح الرهن بمهر المثل  
لانه كالمستى في كونه ديناً انتهى وقد استعمل اصحاب المتون  
مثل هذه العبارة في صورة التسمية ففي الهداية فلم يهر المستى  
ان دخل بها او مات وفي ملتقى الاجهر لم يهر المستى بالدخول  
او موت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن  
الكزوان سماها او دونها فلم يهر عترة بالوطئ او الموت  
وهكذا في بقية المتون **والحاصل ان اصحاب المتون**  
سواء في القيدية لزوم المستى في لزوم مهر المثل  
ياحدهما وذلك ان باحدهما يتأكد لزوم المثل وكان قتل لازما  
نكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قتل الدخول  
اوجب فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية  
وفي النصف في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فاذا  
لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الدامة فلم يهر  
المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا كماله قال يحتاج اليه  
ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار عظم فلا يستهان  
به واذا فقد تاكيد شرعا باظهار شرف مرة باظهار الشهادة  
ومرة بالزهر المال كما اشار اليه في الفتح فلولا زهرها لتسلم  
تقسما قبل قبض مهر المثل لزممت الاستمانة بوجريان  
البذل فيه وهو ما لا يجوز فالدخول او الموت شرط فيه  
تقرير وتاكيد لا في اصل وجوبه ولا يحن في ان قولهم يجب  
ان وطئ او مات لا يفيد في الوجوب بعد مماناها  
مسكوت عند فقد تقرير في الاصول ان التعليق لا يوجب  
العدم وهي مسئلة مفهوم الشرط المقررة المحترمة عندم والحامل  
لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله لا يقول  
بوجوب شي للمؤنة بالموت على ما نقله علما ونا عنه والافقي  
المنهاج للنووي وان مات احدهما قبلها يعني قبل التعلين



والوحي ثم يبحث ممر المثل في الاظهر كالملاق **قلت**  
 الاظهر وجوبه والله اعلم **قلت** المثل في شرحه لان الموت كالوحي  
 في تفرق المستفي فكذا في ايجاب ممر المثل في التوفيق انتهى وكذلك  
 ما لا رحمه الله تعالى في صورة نفي الممر فازاد وان ذلك تحقيق الحقايق  
 كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر من هذا الفرع نقلا وتفهيمًا  
 والله اعلم **سئل** في الرجل يمد يده عليه ممر من وجبة المجل  
 ويثبت باقراره او بالبينة هل للقاضي ان يحبس مع دعواه  
 الاضرار ام لا **اجاب** هذه المسئلة اكثر علماءنا الكلام  
 عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالبًا لا تمس الا  
 عو ظاهرا لرواية فني قاطبة على ان القاضي يحبس في الممر  
 المجل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام وليست  
 اليسار والمضاف ذكر في ادب القاضي ان القول قول  
 المطلوب لان العزم اصل في نفي ادراكه فليكون قمتل  
 بالامتل والطالب يدعي امرعا رضاء فيكون القول قول المطلوب  
 وذكر في المستوط فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر  
 وبدل الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية انتهى  
 فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البصائر بنحيم  
 بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة اقوال وبه علم ما في المختصر  
 يعني اكثر خلافا لظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي  
 في المسئلة خمسة اقوال هذا ونحن نقتي بحسبه في الممر  
 المجل بطلب المدعي منذ زيادة على ستين سنة اخذنا بما في  
 المتون وما شا الله كان وما لم يشأ لم يكن والله اعلم **سئل**  
 في صغيرة لا قبل الوطى هل لها نفقة على زوجها ام لا وهل  
 يحبس على ممرها ام لا **اجاب** ليس لها نفقة على زوجها  
 اذ هي جز للاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وما  
 المهر فان كان مؤسرا طوب به وحبس فيه عندنا في ظاهر  
 الرواية وفي البقا في سئل ليس للام ان يطالب الزوج  
 عمل بنته الصغيرة الى ان تميز حال ينفع بها وهو من هب الشافعي  
 الجديد الامع هذا اذا كان مؤسرا فان كان معسرا يجب نظاره

الي المخترة باجماع المسلمين قالت الله تعالى وان كان دواعي  
 تنظر الي مخترة والله اعلم **سئل** في رجل تزوج اخذ  
 ابنته بمحسة وعشرين غرضا منقصا لها على ممر مثلها شارطا  
 على الآخر ان يزوجه ابنته من ابنه البالغ لعشرين وعقد لابنته  
 في غيبته من ذلك فزاد الابن النكاح فما الحكم **اجاب** نكاح  
 الابن قد اريد بمرده وشرط الاب ان يزوجه اخاه الذي  
 هو ابنته بمنزلة شرط ما لها فيه نفع وعند قرأته ينعدم الرضى  
 بالمسمى فيكمل ممر مثلها والله اعلم **سئل** عن رجل  
 زوج اخاه اليتيم زوجة وقد فزع مهرها ومات وانقضت  
 عدة زوجته وبلغ اليتيم فزوجه ودخل بها وهي خالة الاولى  
 مختارا فصح نكاحهما قبل الدخول ولم يقض القاضي بالنقض بعد  
 فاحكم نكاحهما **اجاب** اما الاولى فنكاحهما صحيح وانه خمار  
 الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يقض به ففي باق حتى يتزوجان  
 بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع الحائز  
 وبنت لغيرها واذا قضى بفسخ نكاح الاولى يشترط المهر الذي لها  
 دفعه الميت اذ الفسخ تحتار بالبلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق  
 بينه وبين الثانية ليلا يكره ان يكره نكاح المحظور اغترار بصورة  
 العقد ويجب لها بالوحي وان تكره الاكثر من المستي ومن  
 ممر المثل وان اراد ان يجده عليها عقد نكاح بعد ان فسخ  
 القاضي نكاح الاولى لزوال العلة وهي الجمع بين من يكره  
 والجمع بينهما وبثبت النسب والعدة بعد الوطى من وقت  
 التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة  
 في عدة النكاح الفاسد والله اعلم **باب القسم**  
**سئل** في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين  
 زوجاته في الماكل والمشرب والنوم كما هو علينا **اجاب**  
 المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير ان القسم هو حق  
 المساواة في البيت نه عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا  
 على الصحيح وقد ذكرنا في ان القول بوجوبه عليه صلى الله



عليه وسلم صنف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما  
 المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندكم فلا يجب  
 فيها النسبة على أحد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين  
 كما حرم شرح المداينة والكفر في مجله والله اعلم **مسألة**  
 في الرجل إذا سافر من بلد له بها زوجة الى بلدة أخرى بينهما  
 وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر له بها زوجة أخرى  
 هل يجب عليه ان يقضي لهما قسماً بمقدار ما أقام عند الأخرى  
 أم لا **أجاب** لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو عند الله  
 قال في المسألة وإن سافر الرجل مع أحد امرأته بحج أو  
 غيره فلما قد مضى السنة الثانية ان يقسم عندها مثل هذه التي كان  
 فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يجب عليه  
 بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما  
 ثم قال بعد ولو أقام عند أحدهما شهراً ثم خاضعة الأخرى  
 في ذلك فمضى عليه ان يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو  
 عند غير الله موافقاً لآثار القسمة تكون بعد الطلب  
 من كل واحدة منهما فامضى قبل الطلب ليس من القسمة شيء  
 والواجب عليه العدل في القسمة **الآخرة** ان ما مضى  
 قبل النكاح إذا لم لا يعتبر في حق الذي جدد نكاحاً فكذلك  
 ما مضى قبل طلقها انتهى والله اعلم

## كتاب الرضاع

**مسألة** فيما إذا أرضعت الصغرة الرضيع أم أمه أو أم أبيه  
 هل تحرم أمه على ابنه أم لا **أجاب** لا تحرم أمه على ابنه  
 لأنها اخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون  
 بذلك كالكنز والهداية والقدرى ونحوه لا يضره صدور  
 الشريعة وأكثر كتب المذهب شروطاً متواترة فتاوى كالحزانة  
 والدرر والغرر وقاضي خان والوالياجية ومبارق قاضي خان  
 لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولد ولخت ولد من الرضاع  
 لان نكاح اخت ولد من النسب جائز أو لم تكن ولد موطنه  
 فان الجارية إذا كانت بين رجلين نجاست بولده وأمهياه وتكرار

واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولدين  
 ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولد من النسب ونظائرها  
 كثير انتهى وفي الحاوي الزاهدي إذا أرضعت أم أمه لا تحرم أمه  
 على ابنه لأنها اخت ابنه من الرضاع انتهى **أقول** وبذلك  
 تبين عدم اعتبار ما نسب الى الواقعات القبيحة أو الأرضعة أم أمه  
 حرم أمه على ابنه أو صارت لخت أمه من الرضاع انتهى وكيف  
 تحرم وليست بنته ولا زبيبتة وقد استندوا قاطبة أم الأخ  
 ولخت الابن من قولهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
 فقالوا إلا أمه لحيه ولخت أبيه فالقائل بحرمة أم الرضيع على  
 أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم المحال **مسألة**  
 في امرأة أرضعت صغيره مرضعة ولعدة ولمرضعة أخ شقيق  
 ثم زوجها هل إذا رفع امره الى قاضي شافعي بعد ان تزوجها  
 وحكم له بصحة التزويج حكماً مستوفياً شرطه بنفذ حكمه وبمضي  
 القاضي للحكم لا **أجاب** نعم بنفذ حكمه وإذا رفع إليه  
 قاضي حنفى بمضي فيه قال في التاتارخانية وما اختلف  
 فيه الفقهاء وقضى فيه قاض يقضيه ثم رفع الى قاض آخر  
 يرى بخلاف ذلك في القضية امضاً قاضاً الأول ولا ينقضه  
 ولو فحظه كان باطلا انتهى والله اعلم **مسألة** في  
 بكر بالغة تزوجت على خطبتها آبائهما فقعد عليها أحداهم  
 فاشاعوا انهما الرضعا من مثدي ولحد هل يعمل باساعتهم أم لا  
**أجاب** لا يعمل باساعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي  
 قالوه حد من عند القسم والله اعلم **مسألة** في رجل أقر  
 بعد النكاح والدخول بن زوجته أنه رضع من أمها وأمه أيضاً  
 أخبرته بأرضعها ثم أكد بالقسم وقال لا أو هناه من كل  
 يقع رجوعهما أم لا **أجاب** حيث لم يثبت الزوج على  
 الاقرار لا يفرق بينهما ويقع الرجوع قال في التاتارخانية  
 ناقلاً عن المحط للزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي  
 اختي من الرضاع أو ما أشبهه ثم قالت أو همت ليس الأمر كما قلت  
 لا يفرق بينهما استحضاراً ولو ثبت على هذا المنطق وقال



بموجب كذا قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه مجوده والحاصل  
ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه انتهى  
**سئل** في يتييم رضيع له ام وجد اب وليس للتييم ولا  
لجد مال هل يجبر امه على رضاعه وهل يفرض على جده اجرة  
ارضاعها ام لا **اجاب** نعم يجبر الام على ارضاعه ولا يفرض  
على جده جميع اجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له اب  
مفسر ولا مال للصغير يجبر الام على ارضاعه عند الكل كما مر  
به في الخبر نقله عن الحائنه فاما لك بالجهد المعسر والوجه  
في ذلك ان امه اذا يسار بالدين والمعيير حكمه حكم الميت  
فجبره وشذ صرح الزبلي في الحائنه نقله عن الحنفية  
وزاد عليه قوله ويجعل الاجرة ديناً على الاب والله اعلم

## كتاب الطلاق

**سئل** في رجل قال تزوجت انت طالق لا يردك قاض ولا وال  
ولا علم هل تكون بائناً او رجعيًا **اجاب** هو رجعي ولا  
يملك اخرجه عن موضوع الشرع بذلك والله اعلم **سئل**  
في رجل فني له انطلق زوجه غير المدخولة واحدة او ثنتين  
او ثلاثاً فقال الكل فقيل له مرة اخرى تلوها هل تطلق  
واحدة او ثنتين او ثلاثاً فقال ثلاثين غير نواو الحال هل يقع  
الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع حيث نوي الاستبعاد وقد  
صرحوا بان السؤال معارضة للجواب فكانه قال اطلقها  
الكل اطلقا ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال  
كما صرح به صاحب المحيط فاذا نواه نوي كلامه ومع القول  
بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق  
على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر وتما في البصر والكوكب الذي  
اخذت هذه المسئلة فراجع ان شئت والله اعلم **سئل**  
في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فماد اعليه  
شراً **اجاب** اما الذي عليه في دينه فقد عصي ربه كما  
رواه الزبلي عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة والدارقطني  
في حديث ابن عمر قال قلت لرسول الله ارايت لو طلقها

ثلاثاً قال اذا عصيت ربك وبانت منك امرائك وقالت  
ابن عباس لرجل طلق امراته ثلاثاً ينطق احدكم بشم يركب الحوقه  
شبه يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن ينطق الله يجعل  
له جرحاً وانت لست تقا الله فمجدك محرجاً عصيت ربك وبانت  
منك امرائك رواه ابو داود والدارقطني عن مجاهد انتهى  
وقد ورد في حق المطلق ثلاثاً بكلمة واحدة احاديث كثيرة  
غير ذلك وقد جزم المتون بان الطلاق ثلاثاً في طهر او  
بكله بدعي وكل بدعة منللة وكل منللة في التاثير ما لم  
يعف المومن المتيقن التريز الغفار واما الذي عليه في دنياه  
فقد علم اهله وحل ما كان بدنته من المهر الموقل او حين الفراق  
ووجب عليه لما اذ امت في العدة الانفاق والكسوة وان  
وان طالت اليها الضاقت فحرر عليه التزوج باختها واربع  
سواها ما اذ امت واذا اختلفت ممتاً في امتعت البتة بجميع  
ما يختصمها بالصلاحية القول فيه قولها يمينها الى غيره ذلك  
ما نصت عليه علماءنا وغيرهم رحمهم الله تعالى والله اعلم  
**سئل** في رجل سئل عن حفلة كم مقدار امه اذ  
خلف بالطلاق الثلاث انما مائة وعشرة امداد ولا يزيد  
ولا انقص على طهر الظن فظلم في الشا كلامه على سبيل التيقن  
انما مائة وعشرة فقال متصلاً من غير فصل وعشرون  
وفي نفس الامر هي كمارد واضرب ثانياً منهل يكون قوله او عشرون  
مبطلا لكلامه الاول وملغياً له فلا يقع علينا الطلاق  
**اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا زيد  
ولا انقص ما لغا من اتصال قوله او عشرون بقوله انما مائة  
وعشرة امداد لانه للتأكيد وصرحوا بان التأكيد لا يمنع  
الاتصال فكانت خلف انما مائة وعشرة امداد ومائة وعشرون  
مقتصر عليه وبمثله لا يقع الطلاق اذ بلغت مائة وعشرين ومن  
اذا ان يظن له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله  
انت طالق واحدة او لا وفي شرح قوله انت طالق ان شاء الله تعالى  
متصلاً والله اعلم **سئل** في رجل قال تزوجت ان ابريتني



من مترك فانت طالق فإثراته فقال روي طالق روي طالق  
 روي طالق قاصدا بكل طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل  
 إذا قصد التاكيد وأراد واحدة وصدق دنانة له ما جعله خبرا  
 عليهما أم لا **اجاب** نعم تحت نوي التاكيد كما ذكر في  
 الثلاث وكذا لو لم ينو تاسيسا ولا تاكيدا وان نوي التاكيد  
 يقع طلقين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة والخبر بالشعير  
 بعد فتاوى وعلى الوجه الثاني ان وجد لا خبر المرأة على تكايد  
 والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي  
 انت على ما نويت هل يقع عليهما الطلاق أم لا **اجاب** لا يقع  
 عليها الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من المصريح ولا من التخييل  
 والله اعلم **سئل** في امرأة فزق بينها وبين زوجها  
 قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جحد امر حدث به  
 وتزوجت بعد انقضاء عدتها ثم مات زوجها الاول  
 الذي فزق نكاحه منها ولها بذكره مهر هل يسقط عنه سبب  
 الفسخ المذكور أم لا يسقط ولها اخذ من ميراثه **اجاب**  
 لا يسقط ولها اخذ من ميراثه وان كانت الفرقة بطلما  
 لتأدته بالدخول والله اعلم **سئل** في امرأة طلبت  
 الفرقة من قاض شافعي المذهب بسبب عشر في جهتها الغائب  
 عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب  
 قبل الدخول على قاعدته من جهة هل ينعى ذلك نصف مهر  
 امر ليس لها شي **اجاب** لا مهر لها والله اعلم **سئل**  
 فيما اذا كان يفعل افعال الجاهل في الاحايين حتى صار  
 الى حالة حكم الحاكم الشرعي بحجسه بالمارستان ولم يثبت  
 جنون فهل يكون بذلك معتقا فاذا اطلق ثلاثا في خلال  
 ذلك يقع طلاقه أم لا يقع **اجاب** ان كان حين يملك به  
 لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا ويضرب ويشتم فالذي به  
 جنون وان كان قليل الفهم مغلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب  
 ولا يشتم فهو المعتوه وعلى كل فلا يقع الطلاق حالتيه اذ المهرج  
 به عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه والمبرسم والمدهوس

والغنى عليه والمصدوع في حالة نزول ذلك ولو عرفت به الجنون مرة  
 فقال عاود في الجنون فتكلمت بذلك وانا مجنون فالقول  
 قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله الا  
 بيينة والله اعلم **سئل** في رجل عرف بالجنون مرة طلق  
 زوجته ثلاثا واعتزف لدي قاض وكتب عليه ثم قال  
 انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به  
 في الجنون هل يصح أم لا **اجاب** اعلم ان المجنون  
 والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء اذا علمت ذلك فقد  
 قال في الغانية لو طلق المبرسم امراته فلما مع قالت قد  
 طلقت امراتي ان رده الى حالة البرسام وقالت قد طلقت  
 امراتي في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يردده الي  
 حالة البرسام يقع قضا قال ابو الليث هذا اذا لم يكن  
 اقراره بذلك في حالة منذ اوقع الطلاق انتهى هكذا نقله  
 في البصر ومثله في جامع الفضولين وفي البرازية طلق  
 المبرسم فلما صحت قالت قد طلقت امراتي ثم قال انما قلت  
 لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام  
 ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا **سئل** في رجل  
 يتعلق بالصبي قال بغيره وافق الامام طهيد الدين  
 فيه وغيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع  
 انتهى فقد علم ان بهذه النقول انه لا يصدق قضا في واقعة  
 الحال لانه لم يردده الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكاية  
 ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه  
 به لديه بولده ذلك هذا في القضا واما في الديانة فان  
 كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال الجنون فلا  
 يولحن به والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل  
 قال لزوجتي ان لم تلي بنتك وحفظتها من وجوه الناس  
 تكوني طالق فليتها وحفظتها بحمد ما وصارت البنت  
 تخرج الى المحلة احيا فاهل يقع عليها الطلاق أم لا **اجاب**  
 لا يقع عليها الطلاق والحال هذه والله اعلم **سئل** في



وَجَلَّ حَافٍ بِالطَّلَاقِ أَنَّ عِنْدَهُ مَيِّزَةً مِمَّا غَنِيْنَا وَصِيْرَهُ يَنْكُرُ مَلَّ  
 بِقَبْلِ قَوْلِهِ فِي حَقِّهِ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ أَمَّ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَلَا  
 يُصَدَّقُ فِي صِيْرِهِ عَلَيْهِ **أَجَابَ** لَا يُصَدَّقُ فِي صِيْرِهِ فِي  
 حَقِّهِ كَمَا يُقَالُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْبَحْرِ فَإِجْعَلْهُ أَنْ شِئْتَ وَاسْمُ أَقْلَمَ  
**سُئِلَ** فِي رَجُلٍ قَالَ لَزَوْجَتِهِ الْغَيْرَ الْمُدْخُولَ بِمَا هِيَ  
 طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ هَلْ يَقَعُ وَاحِدُهُمَا أَوْ ثَنَاهَا  
**أَجَابَ** تَقَعُ وَاحِدُهُمَا وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ قَالَ  
 لَعَلَّامٌ عِنْدَهُ خَدَّ ثَلَاثَ حَصِيَّاتٍ مِنَ الْأَرْضِ وَأَرْمَتُهَا الزَّوْجِيَّتِي  
 عَنِّي وَلَسْتُ بِذِكْرِ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ لَفْظُ الطَّلَاقِ هَلْ يَقَعُ عَلَى زَوْجَتِهِ  
 بِهِ طَلَاقٌ أَمْ لَا **أَجَابَ** لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا الْعَدَدُ أَمَّا  
 بِغَيْرِ الْعِلْمِ عَرَفَا وَشَرَعَا إِذَا افْتَرَا بِلَا اسْمٍ لَهُمَا وَلَا طَلَاقَ  
 هُنَا مَلْفُوظٌ فَكَانَ لَعْنًا وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ اشْتَرَى  
 لَصْفِيرَةً تَعْلَا فِضَاعَ فَرَايَ لَعْلًا بِرَجُلٍ صَغِيرٍ فَقَالَ هُوَ نَصْلُ  
 بَنِي فَا نَكَرَ أَبُوهُ فَخَلَفَ كُلُّهُمَا بِالطَّلَاقِ إِنْ الْغُلَّ بَعْلٌ وَلَدَ  
 وَتَفَرَّقَا مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقٍ يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَلَاقٌ **أَجَابَ**  
 لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْحَالُ هَذِهِ كَمَا افْتَضَحَ عِنْدَ عَلِيٍّ أَوْ  
 فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَشَابِيهِ لِهَذَا وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ**  
 فِي رَجُلٍ عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ الْغَيْرَ الْمُدْخُولَةَ عَلَى غَيْبَتِهِ عَنْهَا مَدَّةٌ  
 ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مَنَاقٍ وَقَابَ الْمَدَّةَ الْمُدْخُولَةَ بِلَا  
 نَفَقَةٍ وَلَا مَنَاقٍ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ أَمْ لَا **أَجَابَ** ذَكَرَ  
 الْبِرَازِي وَالْعَمَادِي وَصَاحِبُ الْفَيْضِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا  
 الطَّلَاقُ حَتَّى يَلْوَا بِأَنَّهُ قَبْلُ الدَّخُولِ غَائِبٌ عَنْهَا قَالَتْ فِي جَامِعِ  
 الْفُضُولَيْنِ وَالْحَقُّ فِي مِثْلِهِ إِنْ يَتَّبَعُ الْعَرَفَ فَلَوْ كَانَ عَرَفُضًا  
 أَنْ يَرَادَ بِهِ الْغَيْبَةُ الْمُسْتَدَلَّةُ لَا يَحْتَجُّ قَبْلُ الْبِنَاءِ وَلَوْ رَادَ بِهِ الْغَيْبَةُ  
 الْمَطْلُوعَةُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَجُّ وَلَوْ قَبْلُ الْبِنَاءِ انْتَهَى وَلَا تَشْكُ فِيْمَا قَالَهُ  
 وَعَرَفْتُ بِلَا دَفْعٍ أَرَادَ الْغَيْبَةَ الْمَطْلُوعَةَ فَيَحْتَجُّ وَاسْمُ أَقْلَمَ  
**سُئِلَ** فِي رَجُلٍ قَالَ إِنْ تَزَوَّجَ فَلَانَ فَلَانَةٌ فَرَجِي  
 طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَهُ فَضُولِي يَحْتَجُّ أَمْ لَا **أَجَابَ**  
 لَا يَحْتَجُّ وَهِيَ مُشْتَلَةٌ مَا لَوْ خَلَفَ لَا يَحْتَجُّ وَجَافَ فَرَجُهُ فَضُولِي  
 وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمُدْخُولَةَ وَاحِدَةً

رَجَعِيَّةً فُسِّيلَ كَيْفَ طَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ فَقَالَ ثَلَاثًا كَاذِبًا فَمَسَلُ  
 لَا يَقَعُ إِلَّا مَا كَانَ أَوْ قَعَهُ مِنَ الْوَاحِدَةِ الرَّجَعِيَّةِ دِيَانَةً فَيَكْمَلُ  
 مِنْ جَعْتِهَا فِي الْعِدَّةِ **أَجَابَ** نَعَمْ لَا يَقَعُ فِي الدِّيَانَةِ إِلَّا مَا  
 مَا كَانَ أَوْ قَعَهُ مِنَ الْوَاحِدَةِ الرَّجَعِيَّةِ فَيَكْمَلُ مِنْ جَعْتِهَا فِي الْعِدَّةِ  
 وَالْحَالُ هَذِهِ وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ** فِي رَجُلٍ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ  
 عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ أَنْ مَا يَحْلِيهِ أَنْ رَاحَ لِمَكَانٍ كَذَا فِي دَارِهِ  
 فَخَرَّ عَنْ أَخِي أَخِي بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ هَلْ يَحْتَجُّ أَمْ لَا **أَجَابَ** لَا يَحْتَجُّ  
 كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الْخَلَّاصَةِ وَالْبِرَازِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا وَاسْمُ أَقْلَمَ  
**سُئِلَ** فِي رَجُلٍ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ أَنْ لَا يَشْتِي عِنْدَ  
 زَوْجَتِهِ فِي الْبَلَدِ يَعْنِي بِلَدٍ فَمَسَلُ إِذَا اشْتَى فِي جَامِعِهِمَا وَلَمْ  
 يَشْتِ عِنْدَ زَوْجَتِهِ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ أَمْ لَا **أَجَابَ** لَا يَقَعُ  
 عَلَيْهَا الطَّلَاقُ وَالْحَالُ هَذِهِ لِأَنَّ الشَّرْطَ كَوْنُ الشَّيْءِ فِي الْبَلَدِ  
 عِنْدَهُمَا وَلَمْ يَوْجَدْ وَعِنْدَ الْخَصْمِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي ذَلِكَ وَاسْمُ أَقْلَمَ  
**سُئِلَ** فِي رَجُلٍ لَهُ امْرَأَتَانِ زَوْجَتَانِ وَغَيْرُهُمَا قَالَتْ لَهُ عَمْرُو  
 طَلَّقَ زَوْجَتَكَ فَقَالَ طَلَّقْتُهَا مَعْلُوقَةً عَلَى طَلَاقِكَ شَمَّ خَالِعَ عَرْمٍ فَمَسَلُ  
 نَطْلُقُ زَوْجَتَكَ أَمْ لَا **أَجَابَ** إِنْ قَضَى الْأَخْبَارُ كَاذِبًا  
 دِينَ وَأَنْ كَانَ الْوَاقِعُ كَمَا أَخْبَرَ نَطْلُقُ زَوْجَتَكَ طَلْقَةً رَجَعِيَّةً فَقَدْ  
 صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَنْ لَمْ يَطْلُقْ لِحَبَابَتِهِ بِالْخَلْعِ يَحْتَجُّ  
 فِي صَوْرَةِ التَّعْلِيلِ بِالتَّطْلِيقِ وَلَا نَطْلُقُ كَمَا هُوَ فِي التَّنْقِيهِ  
 الشَّرْفِيَّةِ كَذَلِكَ فَإِذَا وَجَدَ وَجَدَ الشَّرْطَ فَيَقَعُ الْخَبَرُ وَالْخَبَرُ هُنَا  
 هُوَ الطَّلَاقُ الْمَعْلُوقُ وَهُوَ رَجَعِيٌّ فَافْهَمْ وَاسْمُ أَقْلَمَ **سُئِلَ**  
 فِي رَجُلٍ عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ عَلَى عِدَّةٍ مَا يَفْعَلُهَا لَهَا قَرْضُهَا فِي يَوْمٍ  
 مُعَيَّنٍ وَمَضَى فَادَّعَى ابْنَانَهُ فِيهِ وَانْتَكَمَتْ قَبْلُ الْقَوْلِ قَوْلُهَا  
 فَتَطْلُقُ أَمْ قَوْلُهُ فَلَا تَطْلُقُ **أَجَابَ** هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ ذَكَرْتُهَا  
 فِي الْفُضُولِ الْعَمَادِيَّةِ وَجَامِعِ الْفُضُولَيْنِ وَالْخَلَّاصَةِ وَالْبِرَازِيَّةِ  
 وَالْفَيْضِ لِلْكُوفِيِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْعِ الْعَقَارِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَفِيْمَا  
 أَقُولُ صَحَّ فِي الْخَلَّاصَةِ وَالْبِرَازِيَّةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا وَفِي الْفَيْضِ  
 وَالْأَصُولِ وَجَامِعِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقَدْ رَجَعَ الْأَسْنَادُ عَنْ قَوْلِهِ  
 أَوْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ الْحُكْمَ إِلَى قَبُولِ قَوْلِهَا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ



وانت على علم بانه بعد التفتيش على صحته لا يعدل عنه الى غير خصوص  
 في هذا الزمان الفاسد كما صرحوا به في الاستئذان والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طاق ولا نية هل تطلق لها لا  
 ام مالا او لا تطلق لاحالا ولا مالا **اجاب** صيغة المضارع  
 لا يقع بهذا الطلاق كما صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب في الحال  
 وصرح بعضهم بانه لا تطلق بتكوفي طالق حيث لا نية له الا في  
 الحال ولا في المال وانت على علم بان يدين على كل حال اي ولو  
 غلب في الحال والله اعلم **سئل** في امرأة وكلت ابنتها  
 في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وطلعتها فطلقها من غير طلاق  
 يقع الطلاق ويلزم للمال امر لا **اجاب** نعم يقع الطلاق  
 ولا يلزم للمال عند ابى حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته  
 لو قال لو طلقني ذلك الف او اخلعني ذلك الف ففعل فغدر  
 وقع ولو يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله اعلم **سئل**  
 في رجل طلق زوجته بائنا وحل عليه مهرها الموجل فالزمها القاضي  
 به فادعى انه ففعلها بحسب امر لا يحبس الا ان ثبت الزوجه بيان  
 بالبيينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفا الا منها يسقط  
 عليه بقدر ما يكتب مما يفضل مما لا بد له منه **اجاب**  
 لا يحبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بيينة على يساره فاذا لم تقم  
 بيينة على ذلك وكان محترفا يسقط عليه بقدر ما يحصل من حرفته  
 بعد ان تتولد له كفايته من النفقة وان كان ذو عسرة فمطرقا  
 ميسرة والله اعلم **سئل** في رجل خلفه قاض من قضاة هذا  
 الزمان بالطلاق من زوجه ان ياتي به غدا بكذا مال يسؤونه  
 محصولا ياخذونه ظمرا وكان مدعا عليه فحسب الشريعة ومنعوه  
 حتى مضى الغد هل يحث امر لا **اجاب** لا يحث في الحائنة  
 والتاتارخانية والفتية وغيرها قال لا مصابه ان لم اذهب  
 بكره لليلة اليه منزلي فامرته طالق فذهب بهم بعض الطريق فلحقهم  
 العس تحبسهم لا يحث وفي الفتية ان لم اعمل هذه السنة في المزارعة  
 بنهما فمضى ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يحث  
 فمذا ان الفرعان صرحا في واقعة الحال والله اعلم **سئل**

في طلاق المدعوش هل هو واقع ام لا وما تفسير المدعوش وهل القول  
 قوله في الدهش امر لا **اجاب** صرح في التاتارخانية نقلا عن  
 شرح الحاوي بعدم وقوع طلاق المدعوش وكذا المحقق ابن الهمام  
 في نقفه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منته واعلم انهم اجمعوا  
 على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان نزل عقله بسبب السكر  
 مما هو مقصية فانه يقع طلاقه زجرا له عند ما يدخل في غير العاقل  
 كل من زال عقله بخمور او غنة او برسام او غما او دهن والجنون واه  
 معروف والعته قلة الفهم واختلال الكلام وفساد التدبير وذلك  
 بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلا ومرة كلام المجانين  
 والبرسام عليه بهذي فيها العليل والدهش دماغ العقول  
 من ذهول او وله وغلط من فتية في هذا المحل بالضرورة لا يلزم  
 من العيوق هو التردد في الامرا والعشا ذهاب العقل قال  
 في القاموس دهش كخرج فهو دهش خيرا وذهب عقله من ذهول او وله  
 انتهى فالمدعوش هنا الذاهب العقل بسبب احد مما فاذا علمت ذلك  
 علمت السوية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر  
 والحكم في الجنون اذا عرف انه جن مرة فطلق وقال عاوه في الجنون  
 فتكلم بذلك وانا جنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف  
 بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الحائنة والتاتارخانية وغيرها  
 فظهر لك من هذا ان المدعوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول  
 قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضا الا بيينة اذا ثبت  
 بالبيينة كالثابت عيانا اما ديانة فيقبل لانه انما يفسد فاعتق  
 هذا الخبر فانه مقرر والله اعلم **سئل** في غير مدخولة علق  
 زوجها توكل شخص بطلاقها او لغاب مدة كذا او غاب المدة المعينة  
 هل يصير وكلا لا يقع طلاقه عليهما ولها التزوج من غير تريق **اجاب**  
 نعم يصير وكلا عنه بالطلاق لصحة تخليق الوكالة بالشرعية طلاقا ولها  
 التزوج متى شئت والله اعلم **سئل** في رجلين خلفت احدهما بالطلاق  
 الثلاث على فلان ابن ابراهيم وخلف الاخر بالطلاق عليه ابن عمود  
 فبين ابن عمود وبن ابراهيم المدعوش هل يقع الطلاق على الخالف  
 انه ابن ابراهيم حيث ان ادب لابن ابن الابن امر لا **اجاب** لا يقع



عليه الطلاق ويصدق ويأنة كما لو حلف أنه مؤتي فلان وهو مؤتي مؤلدة  
وقد نواه وبما اذ حلف ان هذه لختة ونوي الاختية في الاستلزام كما  
نص على هذا من الفرعين صاحب التاتارخانية وغيره من ائمة الاسلام  
وقد تفرع ان ابن الابن يسكن ابنا وهذا اجماع لا شك فيه ولا  
ايماء عند ذوي الالهام **وحث نوي** ما احتمل الكلام صدق  
على امرأة ذلك المهر والنظر في قول القائل بنونا بنونا ابنا ابنا  
ووافقة الحال اولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله اعلم **سئل**  
في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه ما يهرث في مزرعة كذا فهل اذا حرث  
ابنه على بتره فيها وهو يديره ويعشب ويعينه الا في نفس المهرث  
يتبع عليه الطلاق او لا يحث نواه وكان حلفه فعل بنفسه اذ هو مما  
يباشر بنفسه **اجاب** حيث لم يباشر فعل المهرث الذي هو شق  
الارض بالمهرث المعتبر لا يتبع عليه الطلاق والحال هذه لانه المهرث  
في زرعها نابع حيث لا يطلو عرفا الا عليه فلا يسمى المهرث بانفاده حراثا  
وتيقا ابدري وانا اخرت فهو في عرف اقليمنا خائن ما فترنا  
وهو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه  
ما يسكن في البيت الفلاني عقب التزول من الكرم وما لا كنتي  
فلانة فنزل من الكرم وسكن كسبه المذكور فيه عقبه ثم خرجت  
منه في ثانی ليله وسكنت كسبه الاخرى فيه فهل يحث ام لا **اجاب**  
لا حث لا يخلو اليمين بسكنى الا في فيه عقب التزول وذلك  
لان المهرث عليه عند مسكني غيرهما عقب التزول فاذا وجد سكنا  
عقبه لم يصدق على الثانية انما سكت عقب التزول بل سكت  
عقب سكنى الا في فالتفتي شرط الحث كما هو ظاهر والله اعلم **سئل**  
في رجل عازب في ابواب زوج اخته وعياله له اصهار حلف بزواج  
اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يباين له ما دام صهره الا نأيا  
بالمنازلة الا يوافق المعهود له فهل يحث بدخوله بغير اذنه اذراه  
وسكت ام لا يحث واذا لم يكن له نية او نوي حقيقة المنازلة  
هل لا يحث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يبعد منازل له لا  
حقيقة ولا عرفا **اجاب** لا يحث على كل حال بدخول المهرث  
عليه لان من لم يمتد اخته بالزينة والاكل والشرب عندها

لا يقال انه نازل صهره لاحقيقة ولا عرفا اذا المنازلة مفاعلة  
في شرط الحث وجود فعل التزول من كل واحد منهما وذلك  
معدوم **واما الوجه الاول** فعلى تقدير صحة استعارة  
المنازلة للايو لا حث ايضا فقد قال في التاتارخانية نقل عن  
الحيط زوي عن ابي يوسف اذ حلف لا يودي فلانا فان كان المهرث  
في عيال الحالف لم يحث الا ان يعيده الى مثل ما كان عليه  
وان لم يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل المهرث عليه  
بغير اذنه فراه سكت لم يحث انتهى وهو ظاهر لانه لم يود  
واما نوي اليه بنفسه والله اعلم **سئل** في رجل طلق  
زوجته في مقابلة الايبر العقيم طلاقا بايضا ثم طلقها  
الزوج في عدة متفرقة ثلاثا حكم حاكم شافعي يري عدم لحوق  
الطلاق المذكور بالمباعدة في عدة البايين بوجهيه الشرعي وهو الدعوى  
العقيمة هل ينفذ ويرتفع الخلاف به وهو لا يجوز نقضه ام لا  
**اجاب** نعم ينفذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز  
نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم ولذلك لدخوله تحت قولهم  
اذا رفع اليه حكم قاض امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة  
المشهور والاجماع وما روي المختلعة يلحقها ما اتمت في العدة  
قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى كما  
هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل  
امراته بايضا ثم قال لما في العدة انت طالق ثلاثا لبعض علمائنا  
وان لم يعتبر **والخاص** انه حكم في حال الاختلاف وهو يرفع  
الخلاف والله اعلم **سئل** في شافعي طلق زوجته التي  
عقد تكاحها خالها بواكالة عتقا ثلاثا مع وجود ولي عصبة فرفع  
الامر الي قاض شافعي فحكم ببطالان النكاح والطلاق الثلاث  
بوجهيه هل ينفذ ام لا **اجاب** ينفذ ولا ينقض التكاح  
الحقيقي مخرج به غالب كتب ائمتنا والله اعلم **سئل** في شافعي  
يودي زوجته ويضر بها بغير حق ويغيرها بغير وجه ويكثر  
الحلف منها بالطلاق حتى تحققت نه وقع عليها الطلاق ثلاثا  
فماذا يلزمه **اجاب** يحرم عليه ذلك ويغير روي عنهما واذا



نحى وفتح الطلاق الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من العلماء  
 اذا لم تقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا اذا لم يرفعه  
 الى القاضي وحلفته وحلف كان الاثم عليه لا عليه ما ولا يجوز لها  
 قتله وعليه الفتوى كما نص عليه في شرح الوهبانية نقلنا من التاتار  
 عن الملقط والله اعلم **سئل** من بعض الفضلاء  
 يا خير دين الله انى سايلا • يحيل فضلك دمث بالاحسان  
 يا عالما بالعلم يا من قد حوى • كل العلوم من العظيم الشان  
 يا عالما يا فاضلا شهدته له • كل الخلاق انسابا والجسان  
 يا افضل العلماء من فضله • خرق به الخادات في الاكوان  
 اصل السؤال ان اشتكتني زوجتي • بالظلم والسيطان للانس  
 لم يجر مني في الحقيقة موجب • لخصامها يا تالي القرائن  
 لما سمعت القول منها والابى • انزادني غيظي وزاد حقائي  
 فضيت والغيظ الشديد يوجب • والنفس غالبة مع الشيطان  
 وايت للقاضي لغيظ مفرد • مع دهشة ومجيء برهان  
 طلقته امراني فلا شأني لا • اذ هي بذالك ولا اعلى احسان  
 فطلاقها والحال ما قد قلته • مني عليها وقع مسع شان  
 فأؤذ وأضج لي جويا شافيا • لانزلت في مدد من الرحمن  
 وصلاة رب العرش مشروكة • ووما على المبعوث من عدنان  
 والال والاصحاب ارباب الولا • والجود والاحسان والايهان

**اجاب**  
 حذا الذي الافضل والاحسان • وصلاته وملا على العدنان  
 والال والاصحاب كلمه كذا • القابون ونجمله الاحيان  
 واقول ممدباون الله جل جلاله • في عصمتي وامان  
 هذا سوال واضح وجواب • ملا الذفات من ذوي العرفان  
 ولقد توافق صحابكم جميعهم • لم يختلف في امر اشكان  
 ان الطلاق مع الحيون وجوه • عدم وفقدان بلا وجدان  
 انواعه جثم ويده خل كلها • فقد الجحا كدهشة الانسان  
 فاذا بها ما العقل نزال فانه • في عصمة من فرقة وامان  
 واذا ادعاه يقيم بينة به • ان لم يكن معتاده بعينان

واذا ادعاه يقيم بينة به • ان لم يكن معتاده بعينان  
 واذا تكون له بذلك عادة • فصدق فيه بلا برهان  
 فاذا اتممت مقالتي وبيناها • بنجواب مما استفتيت في بيان  
 هذا المحرم من كلام ائمة • هم عالمون بمذاهب النعمان  
 وبذلك خير الدين اتي فاعتم • تحريمه المصهور بالانقار  
**سئل** في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها  
 وهي تدعي ان الطلاق رجعي فثروت والورثة تدعي انه باين  
 فلا مترث **اجاب** القول قولها فثروت لانهم يدعون  
 الحرمان وهي تنكر فيكون القول لها بينها وعلى الورثة البينة  
 والله اعلم **سئل** في جماعة يطبخون الصابون وضع عند  
 رجل زينة وامرهم ان يطبخوا له فتعدوا عليه بعض على خلف  
 بالطلاق انتم ان لم يطبخوا له بعد هذه المدة الطبخة التي على النار  
 لينقلن زينة من عندهم ويشكروهم الى الباشا فكل اذ يطبخوا له  
 بعد الطبخة التي على النار ولو جرت زينة يقع عليه الطلاق ام لا  
 لا طلاق في يمينه **اجاب** لا يقع عليه الطلاق لدخول  
 القليل تحت الاطلاق والله اعلم **سئل** في رجل قال  
 لن زوجته روجي طالق وكررها ثلاثا فاديا بذلك جميعه واحدة  
 هل يقع عليه واحدة يملك الرجعة عليها معها ويدين ام يقع  
 ثلاث **اجاب** نعم يقع عليه واحدة ويانتهج نواها فقط  
 كما ذكره الزبلي في الكايات وغيره والله اعلم **سئل** في  
 رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها ابريتني  
 فقالت ابراك الله فقال روجي الى خمسين سوادا يريد دفعها  
 عن وجهه لا طلاقا هل يقع الطلاق عليه بذلك ام لا **اجاب**  
 لا يقع الطلاق عليها بذلك لان روجي كاذبي وهي من قسم  
 ما به ملح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في  
 حال مذكرة الطلاق او لا وسواء كان في حال الغضب او الرضا  
 وهو محتاج الى النية والقول قوله في ذلك والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال لن زوجته المدخولة على من الثلاث المحرمة يعني المينة  
 او الدم او لحم الخنزير نوايا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق



يكون طلاقا باينا لان ثلاثا حيث لم يؤمنا وله التزوج بها والحرمة  
 المغلظة امر لا **اجاب** نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع  
 الطلاق البين والآخر من الحرمة المغلظة المنعيا بتلك زوج آخر والله  
 اعلم **سئل** في رجل اتت زوجه خلفها عليه فقال بثلاث  
 ولم يزد على ذلك هل تطلق امر لا **اجاب** لا تطلق كما قالت  
 لما انت الثلاث وانت فقط وانت مني بثلاث ولم يكن في هذا  
 الاخير نائيا له ولم يكن في هذا كونه والله اعلم **سئل** في رجل  
 طلبت منه زوجه ان ينفق عليها فقال لما انت محرمة على ما كانت  
 تزوجني ولا انا زوجك شع الله عرضك لخرجي من بيتي الى بيت ابيك  
 فهل تطلق بذلك امر لا **اجاب** نعم تطلق فقد صرحوا انه لو  
 قال لما انت على حرام والحرام عند طلاق يقع الطلاق وان لم ينو  
 وصرحوا بان قوله انت حرام او مثل قوله انت على حرام وكذا انت محرمة  
 وانا عليك حرام او حرام او حق مت نفسي عليك ويشترط قوله عليك  
 في محرم نفسه لا نفسها والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر  
 مع زوجته المدخولة لكونها دفعت بارودته لاختها فقال لما علي  
 الطلاق ما تقربى على زوجي لاهلك ولم ينو قوله زوجي لاهلك  
 طلاقا وذهبت لاهلها هل اذا عاها الطاعة يجب عليها اجابته  
 واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله مراجعتها في عدتها امر لا  
**اجاب** يجب عليها الطاعة وكذا على اولياها ان يسلموها  
 لزوجها ويجرم منعهما عنه لانما لم يحرم عليه هذا القول واذا عبرت  
 وقلنا مان على الطلاق كالنكاح ابن المما وكثير من المتأخرين فله  
 مراجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله اعلم **سئل**  
 في رجل تشاجر مع زوجته فقال له طلقني فقال لما زوجي على  
 ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق امر لا **اجاب** لا يقع  
 عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله زوجي الخ لان زوجي مثل اذ هي  
 كما صرح به صاحب البحر والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته  
 ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعا انه قال الا ان يشاء الله تعالى  
 والجماعة نقول طلقتا ثلاثا ولم يستثنى هل يقبل قوله امر لا  
**اجاب** لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والقوي حيا ط

في امر الفروج في زمان قلب فيه على الناس الفساد والله اعلم **سئل**  
 في شخص طلق زوجته ثلاثا بحضرة كذا وكذا هل يقع امر لا وهل  
 اذا رفع الى حاكم حفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعد وقوع امر لا  
 او بوقوع واحدة او يجب عليه ان يبطله وهل اذا نفذ ينفذ امر لا  
**اجاب** نعم يقع اغنى الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين  
 من فقهاء الامصار ولا عبوة بمن خالفهم في ذلك او حكم بقول مخالفهم  
 والرد على المخالف القابل بعدم وقوع شيء او وقوع واحدة فقط مذهب  
 واذا حكم حاكم بعد وقوع الطلاق المذموم لا ينفذ حكمه كما هو معتبر  
 مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعدد لوقفي القاضي  
 فيمن طلق امرأته ثلاثا بخله انما واحدة او بان لا يقع شيء لا ينفذ وفيه  
 التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ  
 قاض آخر ولو رفع الى الف حاكم ونفذ لان القضاء وقع باطلا  
 لمخالفة الكتاب والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا للتنفيذ انتهى  
**قال النكاح من المأزوق** بعض الخابلة القائلين بهذا  
 المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين فمسل  
 صحح لكم عن قولنا او عن عشر عشر ثم القول بلزوم الثلاث بغير  
 واحد بل لوجدهم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا باطل اما اول  
 فاجماع ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم انه خالف عمر حنين امضى  
 الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف ان يستقي كل  
 فيلزم في جملة كثير حكم واحد على انه اجماع سكوتي واما ثانيا فان  
 العبارة في نقل الاجماع فنقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة الف  
 الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء  
 منهم اكثر من عشرين كالحلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ  
 ابن جبل والشرايين وكثيرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم  
 ويستفتون منهم وقد اثبتنا النقل عن اكثرهم صرحا باقتناع  
 الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فماذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا  
 قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث بغير واحدة طلقة واحدة لم ينفذ حكمه  
 لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف الاختلاف انتهى فقيد  
 ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه ولا العمل به وانه



لا ينفذ بالتقديرات بل يثبت على كل من رفع اليه من الحكم الحنفية وغيره  
 بمن يعتد عدو حوازه ان يبطله كما في المجتبى وغيره وفيه ان اصحابنا  
 لم يجعلوا قول من نفى الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الحدة على من وطئها في  
 العدة قال الشريفي وحكي عن المجاب بن اراطاه وطائفة من الشيعة  
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يبيح  
 به فافتي به واقتدي به من اصله الله تعالى انتهى وقول الحق الكمال  
 وقول بعض المناطقة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يعموا عليه  
 وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك **فقد اتي من طريق الله فاده**  
 منهم وقع عن بصيرته بما وافق الاجماع من يثبت الله وهو المستدعي ومن  
 يضلل قلوبنا فخذ له ولتأمرشداً والله اعلم **سبل** في رجل طلق  
 زوجته ثلاثا بجمعا في كلمة واحدة فافتاه حنبلي المذهب بعد الوقوع  
 فاستمر معاشر الزوجة بسبب الفتوى المذكورة مدة سنين فبطل  
 باقتنا الحنبلي المذكور اولا ولو انفصل به حكم منه كيف الحال **اجاب**  
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضا القاضي بذلك ولو نفذ  
 الف قاض **ونفرض على حكم المسلمين** وان يفرقوا بينهما قال  
 بعض الحكماء وحكي عن المجاب بن اراطاه وطائفة من الشيعة والظاهرية  
 انه لا يقع الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يبيح به فافتي به  
 واقتدي به من اصله الله تعالى والله اعلم **سبل** في فتوى  
 وزوجة المدخولة في عايلة ابيه تشاجر معها فخلعت بالطلاق  
 انهما ساتا كل في عايلة له اذا استمرت حتى تاكل في عايلة ابيه يقع  
 عليهما الطلاق اولا لكونهما لبيت في عايلة له وهل اذا نوي بذلك  
 عايلة ابيه او اضافها الي نفسه يجوز ان يحنث بطلقة واحدة و له  
 مراجعتها في عدة ثم اولا **اجاب** حيث لم تكن في عايلته  
 بل هي وهو عايلة على ابيه ونوي حقيقة كلامه او لم يكن له نية امتلا  
 لا يقع الطلاق فلا ينقص العدد وان نوي بيمينه ما هو عليه يجوز  
 يقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله اعلم **سبل**  
 في رجل قال لزوجته لاحتاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقا لهما  
 ام لا **اجاب** لا يكون طلاقا وان نواه فقد صرح في البحر  
 والحانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لهما لاحتاجة لي

فيك ونوي الطلاق لا يقع فهذا القول بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا  
 تأكيد والله اعلم **سبل** في رجل تشاجر مع نفسه تزوجته مع والدته  
 فقال على الطلاق لولا الحنث من كلام الناس ان يقولوا اما هرب الا  
 من الحنث ما فقدت عندك والا تكن تزوجته طالقاً لثلاث  
 ان فقدت قبل اذ افتد مع عدو الحنث المقر عنه عدمه تكن طالفا  
**اجاب** لا تطلق والحال هذه والله اعلم **سبل** فيما  
 اذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة فامان له ان يدخل  
 بها انه علق على نفسه انه متى غاب عنها مدة كذا وتزكيا بلا نفقة  
 ولا منفق في طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد  
 وجدت فاقربا لغيبة وانكر التعليق وعدم النفقة والمنفق قد  
 فظهرت حجة مكتوبة بدمشق مكتوب فيها ذلك فهل يجوز  
 اظهارها للحجة ثبت الطلاق عليه اولا وهل اذا اقامت بينة  
 على التعليق المذكور فادعى اتصال النفقة وتعين المنفق يكون القول  
 قوله ام قولها وهل تصح رغبته عنها قبل الدخول بها فيقع  
 التعليق المذكور ام لا تصح رغبته فلا يقع من اصله **اجاب**  
 اما البتة بجراد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قایل به من ائمة  
 الحنفية المعتمد على قولهم لان الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع  
 الثلاث التي هي البينة والاقراء والنكول وهذا لا توقف فيه  
 لاحد واما اذا ثبت التعليق لواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة  
 له بايصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العاديات  
 والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا تحقق قبل بنايه بها  
 وحضوره عندها فلا يقع التعليق من اصله حيث كانت بصيغة ان  
 غبت عنها وفي جامع **الفصول** جعل امرها بيدها ان  
 غاب عنها فغاب قبل ان يبين بها قيل لا يصير الامر بيدها  
 لانه لم يعبث من مكان يسكن فيه لانه مراد به مكان الاندراج  
 وذلك بعد ان يبين بها وهل في الدخول بانه قبل البناء غاب  
 عنها مشروحا في جامع **الفصول** بحثا في الف كلام  
 الفتاوى قاطبة **واما مشئلة** قبول قول اخذها لو صح  
 التعليق بانه لم يقل عنها فقد اختلف علماءنا فيها على ثلاثة



اقوال قيل ان القول قوله اي يمينه وقيل قولها بيمينها وقالت  
في الذخيرة القول قوله في حق عدم الوضوء اليها وهو تفصيل  
حسن لان كلامهما مدع ومنكر فالمدعى يدعي دفع النفقة ويكره  
وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول  
قول المنكر فيما انكر بيمينه وفيما تدعيه البينة لازمة عليه وقد  
جزم صاحب الفتنه بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله  
فقال ان لم يرضل نفقتي اليك عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا  
بعد العشرة فادعى الزوج الوضوء وانكرت هي فالقول له انتبي  
**وبه افتى الشيخ زين بن نجيم** وهي في فتاواه وفي هذا القدر  
كفاية والله اعلم **سبل** في رجل علق طلاق زوجته  
المذخول بها على غيبته عنهما مدة معينة مع تركها بلا نفقة ولا  
منفق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل  
تطلق ام لا وهل اذا كان القاضي قد ضمن لها في المدة نفقة  
واذن لها بالاستدانة ترتفع يمينه فلا يقع عليها الطلاق ام لا  
فيقع **اجاب** لا شك ان وجدت الغيبة والترك المعلق  
عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزا وضمن القاضي  
لا يوجب ارتفاع اليمين لبقا تنقو را البرمعه من الخالف وقد  
ذكر علما وفاق الامر بالكد وزوعا تشهد بك ذلك والفضاء من  
القاضي موكد للموجب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط  
فكيف يتخلف الجزا وهذا ظاهر والله اعلم **سبل** في  
رجل علق طلاق زوجته على منعة وهي انه متى تزوج عليها  
لا فجة غيرها بطريق ما بوجه ما او لجاز قول فضولي او دخل  
في عصمته ن فجة غيرها او تسري عليها لكن اذا كان طالقا  
طلقة واحدة بآينة فذلك مما تقسمها هل اذا نوي بالاجازة  
الاجازة القولية دون الفعلية تصدق فلا يقع الطلاق  
بما وهل له حيلة في ذلك ام لا **اجاب** لا شك انه  
لو نوي بالاجازة احد نوعيها فهو نية تخصيص العام ونية  
تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من  
مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير صرح

في التجر وغيره في مسئلة ان لبست او اكلت او شربت ونوي معين  
الح وصرحوا بانها اذا قالت كل امرأة تدخلني تكاحي فهي طالق  
ثلاثا انه لا يحنث بالاجازة الفعلية لان دخولها في تكاحه  
لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكأنه  
قالت ان تزوجتها وبزويج الفضولين لا يصير متن وجابل مزوجا  
وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزويج ومثله بوجه ما فلا بد من  
مراعاه وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن ان يكون متن وجابل هو  
متزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوج فضولي واجازة فعلا  
لا قول لا يحنث حيث نوي بالاجازة القولية في يمينه دون الفعلية  
والله اعلم **سبل** في رجل غضب من زوجته فقال لها  
ان ابرائني اطلقك فقالت ابرائك فقال انت طالق هل له ان  
يرجعها في عدتها ام لا **اجاب** نعم له المراجعة لانه ليس  
بطلاق مغاليق على ابرائ الا بامتناع نفسه والطلاق مستقل  
بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان ابرائني اطلقك  
او ان ابرائني طلقك لان معناه كل منهما الاستقبال فانهم والله اعلم  
**سبل** في امرأة قالت لهما زوجي طالق بخلي  
للخنا زير مخزني على مشد راجعها بخضر شهود فتزوجت بعد  
انقضاء عدتها بغيره ودخل بها منكرة المراجعة او كون الطلاق  
رجعيا هل اذا ثبت انه راجعها بالبيينة الشرعية يحكم بصحة مراجعتها  
وبالتفريق بينهما وبين العاقد عليهما ام لا **اجاب** نعم  
اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذا عتدا الثاني عليهما وقع باطلا  
لكونهما منكوحا الغير ويلزمه المهر بالوطي اذا الطلاق رجعي  
والحال هذه لان قوله تخلي للخنا زير مخزني وقوله مخزني  
علي ان اراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذا تخزومه الا  
بعد انقضاء عدتها بما عتدا وان اراد به الاستقبال فهو  
صحح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله اعلم **سبل**  
في رجل طرده مخدومه من بابه قائلا له ان تزوجك فعلت كذا  
فقال ان امع عنما ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق او لا تطلق  
حتى يسمع عنما ذلك **اجاب** لا تطلق حتى يسمع وليس هذا



من مسائل المجازاة لان المتكلم غير ما فافهم والله اعلم **سئل**  
 في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان مرادك  
 الطلاق تكوني طالق هل يقع طلاقه ام لا حتى تسال فنجيب بانها  
 اذا دته وهزل اذا اقر بانها طلقا لثنتين وهذه ثلاثة بناء على ظنه  
 الوقوع بها تطلق ثلاثا ونحو الحرمه الغليظة فلا تخل له حتى تنكح  
 زوجا غيره ام لا **اجاب** لا يقع الطلاق حتى تقول امر دته  
 بعد تغليظه بامر دته واذا اقر بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له ان  
 يعقود اليها في الديانة كما صرح به في البرازية وعبارته ظن وقوع  
 الثلاث عليها بافتاء من ليس باهل فامر الكاتب بكتبته منك بالطلاق  
 فكذب ثم افتاء عالم بعد وقوع الطلاق له ان يعقود اليها في  
 الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيا ما اصدقتي ومثل ما في  
 البرازية في الخانية والقيية للزاهدي ونقله في البصر عن القنية  
 وصرح به كثير من المشايخ **سئل** ما بالفتاوي والله اعلم  
 في رجل قال لزوجه المدخولة انت طالق على الثلاث مذاهب  
 فهل تطلق طلقة واحدة رجعية بمالك مراجعتها في عدتها ام لا  
**الجواب** منقول معلل **اجاب** نعم تطلق طلقة واحدة  
 رجعية اذ المذاهب الثلاث والاربعية بل وسائر المذاهب  
 اتفقت على وقوع الطلاق الواجب الرجعي في انت طالق والوجه في  
 ذلك واضح قال في مع الغار **قول** قد كثر في زماننا  
 قول الرجل انت طالق على اربعة مذاهب يريد بذلك ان الطلاق  
 عليها بافتاءهم ويدين الجزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى انتهى  
**اقول** ولا شبهة في كونه رجعيا لا بآبينا لما قد منا من ان  
 المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواجب الرجعي بقوله  
 انت طالق ولا فارق بين قوله على اربعة مذاهب وبين قوله  
 على الثلاثة مذاهب اذ الوجه المذكور يشملها وكذا يشمل المذهبين  
 والحنفية وما زاد عليها ولا خفا في ذلك على فهم ضعيف خلفه  
 عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوي الرمي البكر  
 الشافعي في مثلها انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج  
 منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي ابي لطيب عدم الوقوع

في مسألة سائر المذاهب معللا بقوله لانه لا يكون وقوعه على المذاهب  
 كلها ومردوه والله اعلم **سئل** في رجل قال انت طالق على  
 مذاهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجتي انت طالق  
 على سائر مذاهب المسلمين **اجاب** فيهما بانه طلاق رجعي  
 والله اعلم **سئل** في رجل قال لو ادرى وجهه شعف الله  
 عرضك في ابتك هل يقع عليها به طلاق ام لا **اجاب**  
 لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله اعلم **سئل** فيما  
 اذا علق رجل طلاق كل من زوجه بغيره بتطبيق الاخرى في الحيلة  
 الشرعية في ايقاع الطلاق على واحدة منهما دون الاخرى **اجاب**  
 الحيلة في ذلك ان يطلق التي يريد بقاها على مال فيقول طلقتك  
 على الف مثلا فتقول لا قبل فاذا قالت ذلك لا تطلق وتطلق  
 الاخرى لوجود الشرط وهو التعليق في الخانية في باب التعليق  
 ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق مشمرا اذ ان لا تطلق امراته  
 ولا يصير حاشا قال في الحيلة في هذا ما ذكره عن ابي حنيفة  
 رحمه الله عليه والفتوي ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلاثا  
 على الف درهم فاذا قالت لهما ذلك تقول المارة لا قبل فاذا قالت  
 ذلك ومضى اليوم كان الزوج يمار في يمسه ولا يقع الطلاق لانه  
 طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق كرهها وبهذا  
 لا يخرج كلام الزوج من ان يكون تطبيقا الاخرى ان محمد رحمه الله  
 قال في الكتاب رجل قال لامرته طلقتك ثلاثا على الف درهم  
 فلم تقبلي فقالت المارة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع  
 الطلاق سمي كلام الزوج تطبيقا من غير وقوع الطلاق وهذا  
 لان التطبيق نوعان تطبيق بمال وتطبيق بغير مال وكل  
 ثم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق  
 لان المعلق بالشرط عدم قبول وجود الشرط فكان الايجاب  
 عدم ما قبل وجود الشرط ونقله في الخلاصة والبرازية  
 والظاهر الاشارة قالوا وعليه الفتوي وللشيخ علي المقدسي  
 رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوي من افتى بخلاف ذلك واقام  
 التبرك عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق لغيره



وجد وهو التعلق فافهم والله اعلم **سئل** في رجل خلف بالطلاق  
 الثلاث لا يشرب كذا واستغنى في الاستغناء ما هو هل هو بلفظ  
 الا ان يامر في حاكم بشره ان هو الا ان يحكم على حاكم به هل اذا امر  
 حاكم بشره فشر به بعد امره تحت ام لا **اجاب** لا تحت للشك  
 كما صرح به صاحب المحيط في مسألة ان كان لا عذاب لابي في القبر  
 فانت طالق لا تحت فانت محتمل فلا يقع بالشك كما لو خلف بسبب  
 طهر خلف احدهما الله غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا تحت  
 اخذهما في الجامع الا من لمحمد من وليد السرقندي قال لهما ان  
 كان رأسي انقل من راسك فانت طالق فلا يقع لانه لا يعلم ولا  
 مشبهة انه بالشرع بعد وجود احد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق  
 لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على انه الاخر منهما لما طردت كملت  
 ما بينا عليه بان الطلاق لا يقع بالشك وهو ظاهر لا غبار عليه يشهد له  
 بصحة من شرايد الفقه سكن لديه والله اعلم **سئل** في رجل مرة  
 لدي القاضي ما اقر به حالة صحته ثلاثا الى حالة البرسام ودهشته  
 خامس عشر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البيعة وغاب  
 شتم حاد وقال لسيد بل كان حالة البرسام ثاني عشر محرم في السنة  
 المذكورة واقام بيعة شرعية تشهد له بذلك فقبل هذه البيعة  
 ولا يقع عليه شيء والقول قوله في الغلط بتعين الوقت المذكور ولا  
 يكون اقرا من طلاق كونه لا **اجاب** نعم يقبل البيعة ولا يقع  
 طلاقه اذا البيعة يقبضه والقول قوله في الغلط **قال في الاشياء**  
 والتطير اذا اقر بشي شتمه في الغلط لم يقبل كما في الثانية الا اذا  
 اقر بالطلاق بشي ما اقر به المفتي بغير تبين عدم الوقوع فانه  
 لا يقع كما في جامع الفصولين والقضية انتهى فكذا في نفس الطلاق فكيف  
 في التاخير قطعاً لا يكون اقرا من طلاق آخر باجماع امتنا رحمهم الله  
 انما والله اعلم **سئل** في رجل شتر قوج صغيرة بعقد زوج  
 خالهما بالو كانهما فطلقهما ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت  
 امرها الى ما كفي وشافعي في حكم بطلان النكاح والطلاق لمصادقته  
 اجبية عنه عنده يصح ويعقد له عليهما فانما يعتقد اصحها لديه وينفذ  
 ام لا **اجاب** نعم يصح لانه فضل محتمل وفيه فينفذ الحكم فيه

وهو قول ابي يوسف وعبد مالك والشافعي وكثير من اهل الاجتهاد ورواية  
 عن ابي حنيفة ونقل في البحر عن تميم بن عبد الله بن زناد عن  
 ابي حنيفة انه لا يليه اي النكاح الا العصبية وعليه الفتوى قال  
 وهو غريب لمخالفة المتون الموضوعة لبيان الفتوى ومع غرابته  
 هو محل الاجتهاد فنحن القاضى الذي يراه واذا ابطال بطل ما اوقفه  
 الزوج فيزوجها ثانيا بعقد صحيح والحال هذه والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال لحادمه الحرة على الطلاق ما تقديريد ما تخدم في هذه  
 الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم ام لا **اجاب** قد افتي من  
 الاسلام ابو السعود العمادي مفتي الديار الرومية بانه يعني قول الشافعي  
 الطلاق يلزم من لا افعل كذا وعلى الطلاق لا افعل ليس بصريح ولا كناية  
 قال في تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته  
 قال وهو مبني على عدم استماله في ديارهم في الطلاق امتلاك لا يعني  
 انتمى اقول ولا يعني فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس بصريح ولا  
 كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا اخذ  
 الرجل بما افتي به شيخ الاسلام ابو السعود لا يأس به ولا يواخذ به والله  
 اعلم **سئل** ايضا مرة لعمري عن رجل قال على الطلاق ثلاثا  
 لا افعل كذا هل اذا افعل يقع الطلاق على زوجته ام لا **اجاب**  
 هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيما نقل صريح **والمتأخرين**  
 اختلفوا فيه وقد افتي شيخ الاسلام ابو السعود العمادي مفتي الديار  
 وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما افعل كذا او انه ليس بصريح ولا كناية وصرح  
 صاحب البرازية فيما بعد من وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجيب  
 اولاً زماً وفرضاً وثابتاً فيل يقع ولحقه رجعية نوي اولاً والخيار عند  
 الوقوع ولوقاك طلاقك على لا انتهى ورايت بعض المتأخرين افتي بعدم  
 الوقوع بقوله على الطلاق عازماً بالبرازية معذراً بان ما في الذمة لا يلزم  
 وجوده في الخارج وقال السكندر بن الهمام رحمه الله وقد نعرف في عرفنا في  
 الحلف الطلاق يلزم من لا افعل كذا يريد ان فعلته لزماً الطلاق وقوع  
 فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله وان فعلت فانت طالق وكذا  
 تعارف اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل انتهى قال  
 العلامة الغزي رحمه الله **قلت** وفي رواية اخرى في رجل قال



فأشياء في استماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب  
 الافتاء بوقوع الطلاق به من غير نيّة كما هو الحكم في الحرام يلزم مني وعلي  
 الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للمقارن بديارهم الشيخ قاسم  
 في نفيها مختصراً القدر يروي انتهى وأقول الحق الوقوع به في هذا الزمان  
 لا شتماره في معنى التطلق ولما في القول بعدم الوقوع من مخزي غالب  
 العوام بل وكثير من نص نفسه للافتاء من الجملة العظام الذين  
 لا يخافون الميمن السلام فقال الله الحامية بحوله وقوته فيه لديه  
 الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كتابته  
 وقال الجعري أنه موافق لما قاله المقرئ ونقله عن العلامة قاسم فيجب  
 الرجوع إليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم  
**سئل** في رجل تنازع مع أخيه في ضم بيتهم إلى نفسه وشرب بيته  
 فقال على الطلاق ما أخيه يروح عندك فما أخاه الثاني في غيبته الخالف  
 ولذا يقيم هل يثبت الخالف في غيبته أم لا **أجاب** لا يثبت والحال  
 هذه لعدم وجود الغلبة بغيته والله أعلم **سئل** فيما إذا طلق  
 الرجل زوجته التي تزوجها غيباً ما مع وجوده ثلاثاً شتمت زوجها  
 قبل الحلل فحكم شافعي بصحته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا  
**أجاب** نعم يصح قال في جامع الفصولين زامن للعدة  
 وللأول وجدي للثاني أن يبعث للشافعي أن يبطل تكاحاً عقد بتمتادة  
 النكحة والغنى أن يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا  
 في تكاح بلاوي لو طلقها ثلاثاً شتمت زوجها قبل الحلل إذا حكم بصحته  
 وأن لا يقع الطلاق إذا بقول محمد وقيل لم يجز ولكن لو بعث إلى  
 شافعي ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الأمر والمأمور بشياً  
 وبهذا الحكم لا يظهر أن النكاح الأول خراماً وفيه شبهة كذا فن  
 لقناوي الشافعي ومن صرح بالمسئلة صاحب ذخيرة وكثير من  
 علمائنا وهي مسألة الحكم إذا وقع بشروطه بمضيها المخالف ولا يجوز  
 له نكحه والله أعلم **سئل** في رجل قال لزوجته العتير  
 المدخول ما بعد ما قيل له طلق زوجك فقال شتمت النكاح  
 ناوي به الطلاق شتمت له طلقها ثلاثاً فقال تكون طالق ثلاثاً  
 هل يحل له أن يزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره أم لا **أجاب**

صريح وهو الوجه وقال الزركشي وغيره  
 أنه الحق في هذا الزمان لا شتماره في  
 معنى التطلق وهو مو

ثم يحل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره كمن يابنت بقوله فتمت النكاح  
 ناوي به الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكون طالق ثلاثاً شيئاً  
 فافهم والله أعلم **سئل** في رجل سأكن بن زوجته في دار أبيه عن  
 أبوه على تزويج أخته بزوج في اشتراكه فقال على الطلاق بالثلاث  
 أن صار هذا إلا إذا كنت ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة  
 فصارت فخرج لوفته وخرجت زوجته حين تميتا لها الخروج ولما  
 يتتاليه نقل امتنعه بعد ما تمكنه منه وخرج من المدينة ولم  
 يملك بماء ومضت السنة المشار إليها من حيث بد لك أم لا وهل  
 إذا رجع إلى المدينة بعد انقضاءها وقعد بها بحث ولا **أجاب**  
 لا حث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والعقود معه أن قلنا  
 بالانقضاء اليقين بقوله على الطلاق وهو من حب البغض وأما  
 إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالأمر واضح إذ لا يمين فلا  
 حث وهو معتد كثير من علمائنا فافهم ومن المقر ما لمعروف  
 بالاشارة تنتمي اليمين بمضيه فلا حث عليه بعد انتهائه اليقين  
 إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم **سئل**  
 في رجل حج على أخته وهي في بيت زوجها شاهر ملكينه عليه طالبا  
 أخذها فمهر عليه ورغما فعرس عليه فقال أن أخذتها فهي طالق  
 بالثلاث فعذب عليه وأخذها فمهرها ولم يمكنه خلاصتها من بين  
 هل إذا نوي عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث  
 نوي ذلك **أجاب** حيث نوي ذلك وقامت قرينة ذلك على  
 نية لا تطلق سواء كانت القرينة في لية أو فعلية كما في الحائض  
**وفي فتاوى صاحب التنوير** مستند لا بما في فتاوي قاري  
 الهداية ما هو صريح فيما أفيننا والله أعلم **سئل** في رجل وقع  
 بينه وبين زوجته شجر فقال لها أن أرايني طلقك بالثلاث  
 فقالت له إنك الله هل يقع بذلك عليهما الطلاق الثلاث أم لا  
 يقع عليهما طلاق أصلاً **أجاب** لا يقع عليهما طلاق أصلاً بل  
 صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على أياهما فقالت إنك  
 الله لا يقع عليهما الطلاق المعلق على أياهما بعد ما وجود الصفة  
 لأن التعليق على اللفظ خاصة فلم يوجد ولا ينقوض مقامه ما يؤيد



معناه وقد تقرر ان ما ثبت للضرورة يتقدّر بقدرها وقد ثبت  
 براءة الزوج لصحتها القطعية فتصير على موضوعه وهو براءة الزوج ولا  
 يتقدّر الى الطلاق المعلق على براءته لانه لم يوجد منها حقيقة  
 ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول بعوممه وان كان صحيحا في العرف  
 للضرورة ولا قلة يخفى بها الشافعي حتى يختلف المذهبان ليسها  
 فافهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته المدخول بها انت  
 مطلقة من ثلاث سنين ومما يجتمعان هل تطلق الان او من وقت  
 اسده اليه والحال ان المرأة تقول لا ادري فما الحكم في ذلك **اجاب**  
 تطلق من وقت الاقرار وتفرغ الاحكام على ذلك والله اعلم  
**سئل** في رجل خلف بالطلاق من زوجه انما لا يبايها هذه  
 السنة فهل اذا اوتى المكان بنفسها من غير ان يبايها هو بنفسه  
 يقع عليه الطلاق او لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق حيث  
 لم يكن قصده ان يميكنها من الماوي والله اعلم **سئل** في  
 رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عده بما فقبل له انك لتسرد  
 تطلق بل فصدت مضارتهما وتركها معلقة قال هي طالق ثلاثا  
 فهل له الزوج بها وهل اذا ادعى ذلك وصدفته يصدت قال  
 وله الزوج بها او لا **اجاب** حيث طلقتها واحدة وانقضت  
 عده بمضارته اجنبية لا يقع عليها شي واذا كان انقضت العدة  
 معلوما عند الناس يصدت قال وله الزوج بها واذا لم يكن معلوما  
 وشهد به عدلان فكذلك كما نقله في القصة والله اعلم  
**سئل** في رجل قال لزوجته في مشاجرة ابرأني حتى  
 اطلقك فقالت له يبرأك الله من الحق والمصدق فقالت له  
 روي طالق على مبدأ اهل المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية ام لا  
 من ذلك **اجاب** يقع واحدة رجعية ولا تقع البراة من شيء  
 من حقها والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته  
 فطلبت منه الطلاق فقالت انت مطلقة من شتمين ويقول نويت  
 الاخبار من الماض كاذبا هل يقع عليه الطلاق ام لا واذا قلتم يقع هل  
 له ان يردّها ام لا **اجاب** يقع فصلا ديانة وعلى حكم القضاء له  
 من اجتهاد في العدة بغير عقد وبعد ما يعتقد جديد حيث لم يصدر منه

ماسوي ذلك والله اعلم **سئل** في رجل نكح امرأة مع جماعة فقال  
 تكون بنت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما اطلبكم من قدر امر  
 الحاكم رايدا ان لم اطلبكم في طلق هل يتعلق الطلاق بطلبهم  
 حتى اذا اطلبتم لا يقع الطلاق ام يتجزأ او لا يقع مطلقا فلا يكون  
 تجزئا ولا تعليقا **اجاب** قياس ما قاله الحكم في منع  
 القديس وقد تقرر في الحلف الطلاق يلزم مني لا افعل كذا  
 يريد ان فعله لزوم الطلاق وقع فيجب ان يجري عليهم  
 لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا التاثير  
 اهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا افعل انه يكون تعليقا  
 لا اتحادا للجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله وبسوغ عمل النية  
 فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال في حالة الغضب وسوال الطلاق لزوجته تزلت  
 عنما تزولا شرعيا هل تبين بذلك ام لا **اجاب** لم امر من  
 نهر من لهند اني كلامهم لكن **سئل** في رجل قال في  
 النكاحات تقضي انه يقع مثله الطلاق البائن اذا وجدت النية او  
 دلالة الحال فينتعين الافتاء بالوقوع في الحادثة واذا علمت ان هذا  
 يصلح نحو ابا الاردا وسمعه وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر  
 والكتاتيب ركانية وغيرها فطعته بما ذكرنا والله اعلم **سئل**  
 في رجل خلف بالطلاق من زوجته على عريف انه تنبطل من فلان بكذا  
 حتى ترك تسميته والعريف منكر هل يقع على الخلف الطلاق ام لا **اجاب**  
 لا يقع لانه محتمل فلا يسري انكاره عليه والله اعلم **سئل**  
 عن رجل قال لزوجته روي طالق تخلى اليه يود وتحري علي وعن  
 قال روي طالق تخلى الخنازير وتحري علي **اجاب** بانه رجعي  
 لان قوله روي طالق صريح فيه وقوله تخلى اليه يود والتحنازير  
 لغو لانه خلاف المشروع وهو لا يمكنه وقوله وتحري علي اي  
 حرمة تخلى بانقضت العدة اذ هو ثابت شرعا بصرح الطلاق بعد  
 الدخول والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته روي  
 طالق هل تطلق طلاقا رجعيا ام باينا واذا قلتم رجعيا فما الفرق  
 بينه وبين ما اذا اقصر على قوله روي ناوليا به طلاقا حيث



افتيتم بانته بائن **اجاب** بانه في قوله روي طالق ما معناه روي  
بصفة الطلاق فوقع بالصرح بخلاف روي فان وقوله بلفظ الكفا  
والله اعلم **سئل** في رجل امر ابنه اليانغ بايتان طعام للضيوف  
فمنع فقال له ابوه ذوقك بنتين بدلا وتخالف امرتي طلق فقال  
طالق طالق ولم يرد كرا الزوجتين بل قصد الاستغناء به هل  
يقع عليه طلاقهما او طلاق واحدة منهما بقوله هذا **ام لا اجاب**  
لا يقع قال في البحر وذكر اسمها او اضافتها اليه كخطابها فلو قال  
طالق ففعل له من عبت فقال امرائي طلعت امراته ومقتضاه انه  
لو قال ما عبت امرائي لا يقع والقول قوله في ذلك اذ هو عزم  
بفعله والله اعلم **سئل** فيما اذا شرط وكيل الزوجة على وكيل  
الزوج انه متى تزوج عليها او تسري عليها تنكر طالقها هل اذا  
فعل ذلك يقع الشرط **اجاب** لا يقع الشرط اذ لم يبين كسر  
من احد الزوجين والله اعلم **سئل** في رجل خضع مع آخر في  
ادخال بنته على زوجه فقال ابو البنت تكون زوجتي مجارة  
مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شئ عاشر ولا لينة له في ذلك  
فهل اذا دخل عليها او ادخلها عليه قبل عاشر ما يثبت عليه شي ام لا  
**اجاب** لا يثبت عليه شي والمجارة المعاذ المنتقد فانهم والله  
اعلم **سئل** في رجل ضرب زوجته فلامه اهلها فقال  
انت مجارة اني ما اقربك غيرنا وطلاقا هل تطلق بهذا القول  
**ام لا اجاب** لا تطلق ففي الخانية في قوله لا مملك لي عليك  
لا يسبيل لي عليك خليت سبيلك الحق باهك لو قال ذلك  
في حالة مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال لم ابوه الطلاق  
يصدق قضائي قول ابي خيفة وقال ابو يوسف لا يصدق  
ومعنى انت مجارة انت منتقذه معاذة مما تكرهينه وهو قريب  
من معنى هذه الالفاظ والله اعلم **سئل** في رجل قال  
ان دخلت من القرية فامراني طالق متى لم يد راحلا **اجاب**  
اذ انقل عامرة متاعه يحث يقول الناس قلان انقل والله  
اعلم **سئل** في رجل تشاور مع زوجته فقال لها انت  
طالق الى سنتين ولا لينة له فما الحكم **اجاب** يقع عليها

بعد سنتين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب  
البصر والبرازية والولولجية وغيرهم من كتب الحنفية قال  
في الولولجية لان الطلاق لا يضل التافيت فتكون هذه اضافة  
الايقاع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى المعنى  
بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فاجل الايقاع قلبه والحالة  
هذه ان ير اجمعها بعد ها في عددتها جازعيلها وعلى اذ لينا يما  
والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته انت على سحر امر  
ونوي بذلك الطلاق مشم قال عقب ذلك في العدة انت  
طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الاول او لا يلحقه كون الثاني  
باينا والاول باينا والباين لا يلحق البائن **اجاب** تطلق  
ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدر  
الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق لصرح وبائن ومثله في  
البصر والنور ومع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الاحكام  
والباين لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي  
اما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المسوط ه  
انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حطب رجل ابان زوجه  
شم طلقها ثلاثا وقد افق بعضهم بعد وقوع الثلاث لانه  
باين في المعنى والباين لا يلحق البائن فاعتبار المعنى اولى من  
اعتبار اللفظ كما ذكر في السوال وافق بعضهم بوقوع الثلاث  
قال في الفتح الحق انه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية  
بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا  
يعني السكالي بن الهمام في فقه الحق في واقعة حطب وهي ان رجلا  
ابان زوجته شم طلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث انتهى  
وقد نسب بعض الناس كون عدل الوقوع وهو الاصح الذي  
عليه الفتوى الى قاضي خان وحرر عليه في فتاواه المشهورة فلم  
يوجد وكذلك حرر عليه في الكتب المعتمدة فلم يوجد فاندفع  
ذلك كييف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل الاحكام عن المسوط  
من قوله واما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله اعلم  
**سئل** في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا



ولم ينو الموكل الثلاث هل يقع أم لا **الجواب** لا يقع شيء بقي  
 كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها  
 الوكيل ثلاثا ان نوي الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم  
 ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة **وقال لا يقع واحد**  
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم **سئل** في رجل  
 ادعى على زوج لخصه بالوكالة عنها انه طلقها بعد الدخول  
 بها وطالبه بمؤخر صدقها وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب  
 بانه استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء فذكر ان لا يبيته  
 له هل يلزم الطلاق الثلاث أم لا حيث لم يثبت عليه شهود  
 بانه اوقع الثلاث ويكون القول قوله سيما وهو رجل صالح  
**الجواب** ظاهر الرواية ان القول قوله والا لا يقبل  
 الا البيينة **وحيث** على المتأخرون بغلبة فسادهل  
 الزمان ينبغي ان لا يعدي عن ظاهر الرواية لما صرحوا به  
 ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس من هذا لابي حنيفة  
 ولا قول له في البصرية التي في كتاب ما خرج عن ظاهر الرواية  
 فهو مرجوع عنه لما قرئ في الاصول من عدم امكان صدق  
 قول من متساهل ويدين من مجتهد وللرجوع عنه لم يبق قول له  
 انتهى **وقول كما غلب الفساد في الرجال** غلب في  
 النساء بل فيهم ابلغ فذكر ما ذكره الزوج فيصد من الاستثناء  
 وتكرار التخلص منه فالسعيد بظاهر الرواية واكثر الحق واولي ويفوز  
 باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم **سئل**  
 عن حادثة حدثت بد مشق الشام ففرغت على علمائها فاستغوا  
 عن الجواب عنها الا رجل شافني المذهب من علمائها افتي بوقوع  
 الطلاق فيها على الخالف **وهي** رجل صالح من العوام تشاجر مع  
 عريف على محلي من ماله لظلمة الليثام بعد طلبه منه ما  
 قدر فوق طاقته وظايقه في ادائه فقال له على الطلاق  
 الثلاث انك من اهل النار فلامه الحاضرون على هذا الحلف  
 فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عليه السلام ان العرفا  
 في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك **الجواب**

بعد الحمد وسؤال التوفيق لنفا القربى والتدقيق بقوله ما وقع  
 بذلك عليها طلاق باجماع من امتنا واتفاق **وقوله** الثلث  
 والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المتيقن المتعالم كما صرحوا به في عدة  
 انت طالق ان شاء الله بانه لا يطلع على ذلك بحال ولو اراده لما  
 اجري على لسانه الاستثناء حتى بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته  
 في شرح المجمع بعد ان ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعمل  
 له بانه لو لم يشاء الله لما اجري على لسانه التطلاق ولنا ان مشيئة  
 الله وقوة غير معلومة فلا يقع كما لو علق مشيئة النسيان غايب  
 لا توقف عليه انتهى ولا شك ان كونه من اهل النار او لا لا يعلم  
 بل العلم بواحد يعينه منهما الله الوالي المتعالم يجوز كونه من اهل  
 النار عند العزير الجبار بوجوب عدم الحث في واقعة الحال  
 اذ الحث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من اهل النار وهو  
 خاف عنا وعن سائر الانبياء والاشهر ولا يعلمه الا المتيقن العزير  
 الجبار **وهذا في الحاروي** الزاهدي ما هو صريح برمز مخبرها  
 صاحب الحيط ان كان لا عذر اب لابي في القبر فانت طالق لا يثبت لانه  
 محتمل فلا يقع بالثبوت كما لو حلف بسبب طهر خلف احدهما انه غراب والاخر  
 انه حمام ولم يعلم اين ذلك لا يثبت احدهما ورمز تلوه الجامع الاصغر  
 لمحمد بن وليد السمرقندي قال لانا ان كان راسي انقل من راسك  
 فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم انتهى وهذا صريح في واقعة  
 الحال اذ لا يعلم كون العوان الذي هو العريف المذكور من اهل الجنة  
 دار القرار او من اهل جهنم التي هي دار العقاب والفساق والكفار  
 والله اعلم **سئل** في رجل وكل اخا في طلاق زوجته نائبا  
 واحده فطلقها ثلاثا منفردة ما الحكم **الجواب** يقع طلقة  
 واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها  
 في عدة بها والحال هذه والله أعلم **سئل** في امرأة  
 فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة  
 ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا يئس اذا دعت عليه بذلك  
 والله غاب فقيرا معسر لا تشد له على نفقتها تاركها في منزل  
 ومحل طاعته ولا قدره لها على ان تقصر على ذلك لفقرها وطلبت



من الحاكم الشافعي فتح النكاح فامرها باحضار بيعة تشهد بما تدين في فاحش  
رجلين عدلين شهدا على طبق ما اذنت فحكم بفسخ النكاح فليته مستوفيا  
شرائط الشرعية لانيه بشدة تزوجت بعد انقضاء نكاحه بزواج  
اخر نكاحها وحضر الزوج الاول ويريد بطلان الحكم هل له ذلك  
ام ليس له ذلك حيث كان عن ضرر تركه سعة **اجاب**  
حيث ثبتت الضرورة واشتدت الحاجة الى ذلك فتح الفسخ في الغياب  
كما اثنى به قاضي الهداية وغيره وليس للمنفق ولا غيره ابطاله هذا  
هو المنقح به عند المحققين من علمائنا والله اعلم **سئل** في حيلة  
اثبات الطلاق في الغياب ما هي وهل صرح احد بحيلة في ذلك نافذة  
مع ان الحل جديد به لما يعلق النساء من الاضرار والمشتق والغدا  
**اجاب** نقل في جامع الفضولين عن الذخيرة حيلتين **احد** ما  
يدعوي كماله المهمل على الحاضر والغري ان تدعي على آخر ضمان نفقة  
العتقة معلنا بوقوع الفرقة ونظايله بالادوات من على ما ذكره ويحكم  
بالفرقة والضمان **قال** **هذه** **الوجه** **كان** **ثلاثا** **يوجد** **ان**  
في ضمانها لمقتضى معين ولكن ينبغي للقاضي ان يتحاط في تمام مثل  
هذه الدعوي نظر للغائب ثم قال اقول يرد في هذه الحيلة يعني  
الثانية ما يورد في الحيلة الاولى من النظر ومزمنة لخلاصته قايلا  
اورد ذلك النظر فيه ايضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة  
على الغائب نفذ حكمه لا خلاف المشايخ فيه وفي الترحيل اثبات  
الطلاق على الغائب كقوله على الضعيف من ان الشرط كالسبب انتهى  
وفي جامع الفضولين نقل عن ابي الله اضطراب في مسائل الحكم على  
الغائب وله ولم يقع عنهم اصل قوي ظاهر بين عليه الغرض  
بلا اضطراب ولا اشكال **فالظاهر ان يتأمل في الواقع**  
وبلا خط الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز افساد اشهر  
قال مثلا لو طلق امراته عند العدول شرعا او غاب المدين  
عن البلد وله نفقة وبرهن على الغائب والمان قلب القاضي  
وعلى طنته انه حق لا تزويش ولا حيلة فيه ينبغي ان يحكم على  
الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوي يجوز له دفع الحرج وقامه  
فيه **سئل** فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن

عبد الله القري التتري في منتهى نوري الابصار في باب الطلاق  
الصرح بقوله بخلاف اكثره بالتا المشاة من فوق فانه يقع به الثلاث  
ولا يدين في الوحدة بعد ترحيمه بوقوع الوحدة البينة ان لم ينو  
ثلاثا في قوله اكبره بالبا هل قوله فيه بالتا المشاة من فوق منبسط  
صحيح ام قاطع صريح ام سهو جري به العلم وسبق اليه كتابه الغضا  
والقدر حكم وعلى تقدير الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير  
فارق بين المثلثة والمشاة او فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون  
ثلاثا ام واحدة بآية امر رجعية ام يفرق الحال بين البيعة فيه وعدم  
البيعة **وهل للاصحاب في هذه المسئلة بخصوصها اي مسئلة**  
**التا المشاة** من فوق نضر صغيف او صحيح او لا لتقوم مقام الصريح الجواب  
مقتضيا على الوجهين الابين والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه **اجاب**  
قوله في المتن المذكور بالتا المشاة من فوق دهور والمد كونه  
في كلامهم بالتا المشاة في البحر الذي هو مغتفر منه قال  
واشياء يعني صاحب لكتة بالحق الطلاق الى كل وصف كان على افضل  
لان التفاوت وهل يحصل بالبيونة وهو الحق من الطلاق الرجعي  
فدخل تحت الطلاق ولتواء واشره واخيه واكبره واعظمه والحواله واعرضه  
واعطيه الا قوله بالتا المشاة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال  
نويت واحدة انتهى ولا شري احد اضطراب بالتا المشاة من فوق وانما  
لكل منبسطه بالمثلثة وجعله في مقابلة اكبره بالموحدة فكان عن سبب  
قطعا **ثم الواقع بالتا** كما سبق اليه فلم يد الغافل والذي  
يقضيه نظر العقيدة انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك  
ما صرح به قاضي خان في زلة القاري في فروع كثيرة قايلا ما مرجعه  
الى انه لو ذكر حرفا كان حرف وان غير المعنى لانفسد صلاته حيث  
كان الفصل بين الحرفين لا يتأتى الا بمشقة كالفاء مع الصاد والقاف  
مع السين والطامع الشاعند اكثر المشايخ وذكر ايضا مع الخطا  
في الاعراب اذا كان بينهم منه ما يفهم من الصواب لا تنفسد ايضا مستدركا  
بانه لو قال رجل زينت بالحضر وقال لامرأة زينت بنصب التاجيد  
لان الخطا في الاعراب كما لا يمكن الاختراعه فاذا كان هذا في مثل  
الصلاة ومثل الحد لا يورث فكيف في الطلاق وقد غلب على السنة التا



رَوَى كَثِيرٌ وَلَا يَفِيقُ مِنْهُمَا إِلَّا مَا يُفِيقُ الْأَمَنُ الْكَثِيرُ وَكَثِيرٌ يَجِبُ أَنْ يُفِيقَ بِهِ  
 مَا يُفِيقُ بِالْأَمَرِ وَصَرَحُوا قَاطِبَةً بِوُجُوعِ الطَّلَاقِ بِالْأَلْفَاظِ الْمُصْطَفَاةِ وَهِيَ هَاهُنَا  
 فَالْأَمَنُ وَالْأَمَرُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ وَالْأَمَلُ  
 وَلَوْ لَا عَدَمُ الْمَصْرُوحِ لِلطَّلَاقِ لَكُنْتُمْ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً وَفِي هَذَا الْقَوْلِ  
 كَفَايَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** فِي رَجُلٍ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَاخِلًا فَادْخُلْ  
 مَعَهُ لَا هَلْ يَحْتَاجُ أَمَلًا أَوْ أَقْلَمَ لَا يَحْتَاجُ هَلْ تَحْتَاجُ الْيَمِينَ بِهِ حَتَّى إِذَا دَخَلَ  
 بَعْدَهُ بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ أَمَلًا **أَجَابَ** لَا يَحْتَاجُ وَلَا تَحْتَاجُ الْيَمِينَ  
 بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَقَالَ السَّيِّدُ ابْنُ شَيْخٍ تَحْتَاجُ وَمَا رَفَقَ بِالنَّاسِ ذِكْرَهُ  
 فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْبَصِيرِ وَغَيْرِهِمَا فَعَلَيْهِ لَيْسَتْ بِالْأَمَلِ بِنَفْسِهِ  
 بَعْدَهُ وَقَدْ أَقْبَى بِهِ لَعَنَ النَّاسَ مِثْلًا إِلَى مَا هُوَ رَفَقَ بِالنَّاسِ مَعَ كَوْنِهِ  
 خِلَافَ الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ  
 زَوْجَةً وَشَرَطَ أَنَّهُ مَتْنِي شَرْعِيٍّ أَوْ كَرَاهِيٍّ عَلَيْهِمَا فَمَتْنِي طَالِقٍ  
 مِنْهُ فَلَمَّ الصَّغِيرُ وَتَزَوَّجَ عَلَيْهِمَا امْرَأَةً مَلَّ تَطْلُقُ أَمْ لَا تَطْلُقُ لَفْسًا وَالشَّرْطُ  
**أَجَابَ** لَا تَطْلُقُ لَفْسًا وَالشَّرْطُ الْمَذْكُورُ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النِّكَاحَ  
 لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْغَائِبِ وَأَنَّ طُلَاقَ الصَّغِيرِ لَا يَقَعُ سَوَاءً كَانَ مُتَجَرِّدًا  
 أَمْ مُعَلَّقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** فِي رَجُلٍ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ  
 الْمَذْكُورَةِ فَقَالَ لَهَا ابْرَأِي وَأَنَا أَطْلُقُكَ فَقَالَتْ لَهُ ابْرَأِي اللَّهُ فَقَالَ  
 رُوِيَ طَالِقٌ هَلْ مَتْنَعُ عَلَيْهِ مَرَحَبَةً تَبْقَى عَدَمُهَا أَمْ لَا وَلَمْ يَرْجِعْهَا  
 وَلَوْ قَالَ لَهَا ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ نَوَى التَّكِيدَ أَوْ التَّاسِيلَ وَلَا **أَجَابَ**  
 لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَرَحَبَتُهُمَا فِي عَدَمِهَا بَلْ ذَلِكَ إِذَا لَبِثَ الْمَذْكُورُ مُتَنَزِّلًا بِنَفْسِهِ  
 لَمْ يَحْتَاجُ الطَّلَاقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَأَنَا أَطْلُقُكَ وَعَدْبُهُ وَقَوْلُهُ رُوِيَ  
 طَالِقٌ الشَّارِطُ وَالسَّاقِلُ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لَعَدَمُهَا وَاسْتَحْكَامُ  
 الْعَدَمِ الْمَوْجِبِ لِلْبَيِّنَةِ الْمَعْرُوفَةِ مَعَ نَبِيَّةِ النَّاسِ يَحْتَاجُ لَمْ يَقَعِ قَبْلَهُ  
 غَيْرُ فَاذْهَبْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** فِي رَجُلٍ حَصَلَ لَهُ غَضَبٌ مِنْ  
 لَحْدِي زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ فَقَالَ لَهَا رُوِيَ طَالِقٌ مِثْلَ لَحْدِي فَمَاذَا  
 يَلْزَمُهُ **أَجَابَ** مَوْطَلِقٌ بَابٍ يَحْتَاجُ نَوَاهُ فَلَهُ الْمَرَاجَعَةُ لِعَدَمِ  
 جَدِيدِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** فِي رَجُلٍ قَالَ ذَلِكَ لِامْرَأَتِهِ فِي  
 حَالِ الْغَضَبِ رُوِيَ طَالِقٌ بِالسَّكُونِ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِمَا طَلَقٌ وَاحِدٌ  
 بَابِيَّةً بَدُونَ النِّيَّةِ نَحْوَ أَهْلِي طَالِقًا مَرَجَعِيَّةً **أَجَابَ** نَقَعَ

وَاحِدَةً مَرَجَعِيَّةً وَأَنَّ نَوَى الْإِكْثَارِ وَالْإِبَانَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا لِأَنَّهُ صَرَّحَ  
 إِذَا الْكِبَارَةُ مَلَحَظَةُ الطَّلَاقِ وَلَا يَكُونُ الطَّلَاقُ مِنْ كَوْنِهَا أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ  
 بِهِ قَاضِي خَالٍ فِي الْكِبَارِيَّاتِ وَهَذَا الصَّرَّاحُ مِنْ كَوْنِهِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ  
 رُوِيَ الَّذِي مَعْنَاهُ إِذَا هِيَ لَكَ مِنَ الْكِبَارِيَّاتِ فَعَمِلَ فِيهِ النِّيَّةُ كَمَا هُوَ  
 مَصْرُوحٌ بِذِي كَلَامٍ أَيْمَنَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سَبِيلٌ** فِي رَجُلٍ  
 طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِمَا مِنْهُ بِصَغِيرٍ  
 لَا يَحْتَاجُ يَقُولُ ابْنُهُ لَمْ يَمْشُرْ مَعْلُومٌ لَدَى شَيْءٍ وَدَخَلَ مِمَّا وَطَلَّقَهَا  
 ابْنُ الصَّغِيرِ يَوْمَ لِلصَّغِيرِ وَتَزَوَّجَهَا الْمَطْلُوقُ لَهَا ثَلَاثًا فَوَرَّادُ حُلٍّ  
 مِمَّا وَطَلَّقَهَا فَيَقُولُ لَهُ أَيْمَنَ لَمْ يَحْتَاجُ فَعَمِلَ فِيهِمَا وَتَزَوَّجَهَا اخُوهُ الْبَالِغُ  
 فَوَرَّادُ خِلَافِهَا وَلَمْ يَطْلُقْهَا فَمَّا الْحَكَمُ فِي ذَلِكَ كَلَّةُ الْجَوَابِ  
 مَعَ بَيَانِ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ **أَجَابَ** نِكَاحُ الصَّبِيِّ صَحِيحٌ لِعَدَمِ  
 ابْنِهِ لَمْ يَحْضُرْ مِنْ يَنْقُضُ النِّكَاحَ بِحَضْرَتِهِمْ وَطُلَاقُ ابْنِهِ لَا يَقَعُ سَوَاءً كَانَ  
 بِمَالٍ أَوْ غَيْرِهِ **قَالَ فِي جَامِعِ الْفَتَاوَى** فِي شَرْحِ  
 النَّافِعِ الْمُصَنَّفِ إِذَا جَاءَتْهُمَا الْمَرْأَةُ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُقَهَا  
 بَعْدَ الْبُلُوغِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنْهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرُ وَاقِعٍ وَقَدْ صَرَّحُوا  
 بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرْأَةِ الَّذِي يَجَامِعُ مِثْلَهُ وَتَقَرَّرَ أَنَّ النِّيَّةَ وَالشَّيْءَ  
 الْجَامِعَ وَقَوْلُهُ شَمْسُ الْإِيْمَةِ بِعَشْرِينَ سَنَةً وَحَيْثُ تَقَرَّرَ أَنَّ  
 ذَلِكَ فَالْمَرْأَةُ زَوْجَتُهُ لِلصَّبِيِّ بِأَقْبَى عَلَى عَقْمَتِهِ وَعَقْدُ الْمُحَلِّ لَهُ  
 غَيْرُ صَحِيحٍ وَطَلَقُهَا وَطَلَقُ شَيْئَةٍ لَوْ جَوَّادُ الْعَدَمِ وَأَنَّ كَانَ فَاسِدًا  
 فِيهِ مِثْلُ الْعَدَمِ وَبَيَّنَّ النَّسَبَ عِنْدَ الْخِيفَةِ أَنَّ وَلَدَ  
 لِمَدَّةِ الْمُتَصَوِّصِ عَلَيْهِمَا فِي الْكُتُبِ وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَأَنَّهَا تَقَابَلَتْ  
 لِنِسْبَةٍ مِنَ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ صَبِيٌّ وَالصَّبِيُّ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ لَا يَنْبَغِي لِنِسْبَةٍ  
 لِعَدَمِ نَصُوِّهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَدْ جُمِعَتْ عَلَمًا وَتَعَالَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَتْ  
 امْرَأَةُ الصَّبِيِّ بِوَلَدٍ لَا يَنْبَغِي لِنِسْبَةٍ مِنْهُ وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ عَقْدَ الْمُحَلِّ  
 لَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلِمْتَ أَنَّ طُلَاقَهُ وَعَدَمُ طُلَاقِهِ سَوَاءٌ إِذَا هِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ  
 وَلَيْسَتْ بِزَوْجَتِهِ وَلِحَالِ هَذِهِ وَكَذَلِكَ عَقْدُ أَخِيهِ وَقَعَ بِطُلَاقِهِ  
 وَطُلُقَتِهَا بِمَا غَيْرُ وَطَلَقَ لَا يَحْتَاجُ مِمَّا وَلَا عَدَمَ لَأَنَّ الْخُلُقَ أَمَّا فِي جَمْعِهِمَا  
 فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَطُلَاقُهُ لَعَوَازٍ لَا طُلَاقَ مِنْ  
 أَجْنَبِيَّةٍ هَذَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ قَاضٍ يَرَى وَقَوْعَ طُلَاقِ الْإِب



بعد لزوم عدة من الصغير فان جري قلله لما مجال في الحكم المثلث  
من مكن هيبين المتاد من حاكم او حاكمين فلا لشير اليه حتى يطعم عليه  
والله اعلم **سبيل** في رجل طلق زوجته طلاقا واحدا رجعية  
فاذنت عليه لذي الحاكم الشرعي مؤخر صدقها فقبل له طلقها  
بواحدة فقال بالحسين هل يصدق انه قال لها كاذبا ويدين امر  
**لا اجاب** نعم يدين وقد صرحوا بانها لو اذنت كاذبا لا يقع  
ديانة الا ما كانت او فقه نقله في البحر وغيره والله اعلم **سبيل**  
في غاي تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال لكان  
لك فيها ما لم تكون طالعة فانا وبنا نعليقها هل تطلق امر **لا اجاب**  
لا تطلق والله اعلم **سبيل** في رجل تشاجر مع ابي زوجته  
فطلقها ثلاثا وانشا متصلا بحيث انه سمع واسمع الحاضرين فمحل  
اذا قالوا المثلث سمع واسمع هو نفسه يصح الشاؤء والقول قوله  
في ذلك امر **لا اجاب** هذه المسئلة وقع فيها اختلاف  
وكلام واسع لهم والذي ترجع عندي ان القول قوله لانه ظاهر  
الرواية وعلو المقابلة بفساد الزمان وفيه نظر اذ الفساد كما يكون  
من جانب الزوج يكون من جانبها ايضا فيبطل الاستدلال به  
ووجب ايقاع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله  
اعلم **سبيل** في رجل قال لزوجته انت طالق الا ان شاء  
الله بوصول الفزة هل يقع عليه الطلاق ام **لا اجاب**  
لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الا وان لا يقع لان هذا اذا  
استثنى والايقاع اذا الحقة الاستثنا لا يتيق ايقاعا وكذا لو  
قال فلا فان لم يكن لان هذا اكله شرط والايقاع اذا الحقة  
شرط لم يبق ايقاعا كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب  
التا تاريخا بنية نقلا الحلوي والوافقات للناطعي ونص في البحر  
انه قول ابي يوسف قال وعليه الفتوى انتهى **سبيل**  
في رجل ولاه حاكم قسم قرية فاختار كيا لا شمر غضب منه لاس  
فقال على الطلاق الثلاث ما تطلع تحت يدي كيا لا ثم عزل الحاكم  
المولي على القسم ثم ولاه بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب  
الحاكم الكيال بنفسه على الكيا له من جانبه فمحل بحث الحالف

المذكور بالكيل معه ام **لا اجاب** لا يثبت الحالف ان نوي بكونه  
تحت يده تحت قدرته او سلطانا او ملكا او مجرة اذ في الحالة هذه  
ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا يثبت لا تنفا شرط  
الحث وان نوي بكونه تحت يدي كونه كيا لا فيما له عليه تكلم يثبت  
كما هو ظاهر وان لم يكن له نية تحت لا نفي ان الكلام الي المتعارف  
عند الاطلاق والله اعلم **سبيل** وهو في بيت المقدس  
عن رجل قيل له ان لك ذكرا من القرية الفلانية يخرن  
منها فقال ان كان قد رقت واحدة منهم لمنا فمحل طالق فتبين  
ان اثنين منهم ذهبتا الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما  
ام يقع على واحدة منهما ام لا يقع على واحدة منهما **اجاب**  
بانه يقع عليهما لا اذ نذر منعه عن الضرب الا ان نوي والحد  
معينة او مبينة فيقع على المعينة في صورتهما وعليه التقين  
في المبينة مستدلا بان واحدة نكرة في سياق الشرط فتتم وطوب  
بالنقل فلم يكن عنده من كنه ما فيه صرح بالنقل فلما رجع الى  
منزله بالدم لم يجمع كنه فكتب **ما صورته** في الولوالجية  
من باب الايلا لو حلف لا يقرب واحدة منهم فهو مولى منهن ان مضت  
الاربعة الا شترين جميعا لان واحدة نكرة في محل النفي فتتم  
انتهى **وفي المنهاج** لابي حفص عمر بن الحنفية ولو قال والله  
لا اقرب واحدة منكم فهو مولى منها فان مضت المدة من غير جوارح بانها  
انتهى **وفي** مع الغفار شرح نور الابصار للشيخ محمد بن عبد الله  
القرني الترمذاني ناقل عن فقه القدير في باب الايلا ولو قال  
لهن والله لا اقرب لحد اكن بحد لناه مولى من واحدة وقال زهر مولى  
من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب لحد من بانه واحدة وعلى  
الزوج ان يعينها وعنده من كلهن لان قوله لحد اكن واحدة منكن  
سواء لو قال لا اقرب واحدة منكن يصير مولى من جميعا فكذا هذا  
قلنا **الحد اكن لا يعلم** لانه معرفة وكذا لا يقع ان يقال لكل لحد اكن  
على درهم واما واحدة منكن فنكرة منفية فتتم وكذا صح لكل واحدة  
على درهم ومثله في شرح المجموع للمصنف ولابن مالك **في**  
الكوكب الدرري للانسائي مسألة النكرة في سياق النفي نعم



سواء باشرها الثاني نحو ما أخذها بما أو باشر عاملاً نحو ما قام له دواء  
كان الثاني ما أو لا أو لم أو لن أو ليس أو أن ثم ان كانت النكوة صادقة  
على القليل والكثير أو ملازمة للنفي نحو لمعد أو دلالة عليها نحو ما جاء  
من رجل أو واقفة بعد لا العاملة عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فواجب  
كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما بنصب الخبر وما في  
الدار رجل فالصحيح انها للعموم ايضا ونقل شيخنا ابو حيان  
في الارشاق والعلام على حروف الخبر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم  
لانقر فيه ولمسك انق سيبويه على جواز مخالفة فنقول ما فيها  
رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان اي مرفوع رجل كما تقرر عن  
الظاهر فنقول جاء الرجل المزيدي **ذهب** المبرد الى انهما  
ليست للعموم وبنعه عليه الجرجاني في اول الايضاح والزمخشري  
في تفسيره قوله تعالى ما لكم من الله غيره وقوله تعالى ما ياتيتهم  
من آية كذا الخلق النفاة المشبهة ولا بد من استثنائي قد ذكرته  
وهو سلب الحكم عن العموم كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس  
من باب عموم السلب لئلا يسلب على كل فرد والا لم يكن في  
العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول  
من قال ان كل عدد زوج اذا علمت ذلك **فيشترع**  
عليه مسایل وذكر ثلاثة اشهر قال الرابعة اذا كان له زوجا  
فقال والله لا اطاوله فله ثلاثة احوال احدها ان يريد  
الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا منهن كمن شرع قال  
الحال الثاني ان يقول ارادت الامتناع عن واحدة منهن لا غير  
فيقبل قوله لاحتمال اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقبل  
للتممة والصحيح الاول شرع قد معينه وقد يريده متممة فاذا  
اراد معينه فهو قول منها ويومر بالبيان كما في الطلاق شرع  
قال وان اراد واحدة متممة امرها لتعين قال السخشي  
ويكون موليا من احداهن لا على التعين شرع قال الحال الثالث  
ان يطلق اللفظ فلا ينوي لغيا ولا تخصيصا فيدل على  
التعميم امر على التخصيص بواحدة **وحمان** اصحها الاول  
وبه قطع البغوي وغيره انتهى كلامه وفي الجامع الصغير

مشيلة

مشيلة ان ليست ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا وقال ثبت  
ثوبادون ثوب او طعاما دون طعاما دين فيما بينه وبين الله قال  
لانه ذكر الطعام والثوب وانكره في موضع الشرط وموضع الشرط  
نفي والنكوة في موضع النفي تعسف فتصح نيية التخصيص فيه ولا يصدق  
فرضا لان التخصيص خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق  
انتهى **وفي تلخيص الجامع الكبير** لعبد بن عباد بن ملل دار الشهد  
الخلاص من باب الايلا ولو قال ان غرت واحدة فواحدة منك طالق  
كان موليا فيما تطلق بالبركتها وبالحث اخذها لان النكوة في الشرط  
تعسف وفي الخبر النفي في النفي والاشبات ولو قال فمطلق طالق  
بقربا لهما لانها كناية عن المداخلة تحت الشرط فثبت بعومها انتهى  
وفي مسئلتنا لفظ فمطلق لفظ فواحدة منك طالق فمطلق كناية  
عن الدلالة تحت الشرط الذي هو رواج واحدة فثبت بعومها بخلاف  
قوله فواحدة منك طالق فان واحدة فيه نكوة وضمت في الجزا  
فقتض ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فقد مضوا على انه  
لو كان تحت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقت واحدة منهم  
فعبده من عبيدي حر وطلقت اثنتين فعبدا حران وطلقت  
ثلاثا فثلاثة عبيد احرار وطلقت اربعة فاربعة عبيد فطلقهن  
معا او مفرقا اي مرتبا في الكل او البعض عتق عشرة من عبيده واحد  
بطلاق الاولي واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة  
واربعة بطلاق الرابعة **ومجموع** ذلك عشرة فلو اشترط وصف  
التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على واحد في صورة طلاقهن  
مع لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونها متفرقة بل طلقها في  
جملة لسايتها الاربع فلهذا بالزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق  
على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر  
وايه اعلم **باب الايلا**  
**سئل** في رجل قال لزوجته انت محرمة علي حتى سنين وقد مضت  
من غير جاع فما الحكم **اجاب** هذا ايلا بقرينة ضرب المدة وقد  
بانت بمضي اربعة اشهر من وقت اليمين وبانقضاء عدتها منه تحلل  
للا رواج والله اعلم **سئل** في رجل قال لامرأته انت محرمة



على أربعة أشهر ثم وطئها في الأربعة أشهر فماذا يلزمه **اجاب**  
 يلزمه الكفارة اليمين والله اعلم **سئل** عن رجل قال لزوجته  
 كونا حرة فمضى من هذا الوقت الى عولبة السنة الاينة بعد هذه الالينة  
 وكان في شهر ردي القعدة فماذا يلزمه بوطئها **اجاب** هذا  
 ايلانها فيلزمه بوطئ كل واحدة منها قبل مضي المدة وهو أربعة  
 اشهر كفارة مستقلة لتعدد الايلا كما ذكره في الجهر واذا مضت اربعة  
 اشهر من وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاق باينة على كل واحدة منها  
 وبمضي اربعة اشهر ويصح لغيره ان كانت في العدة كما في الطهيرة  
 او بعد التزوج بها كما نص عليه في الكثر وهكذا الى ان تقع الثلاث  
 على كل واحدة منها فليست اذ لم امره بالوطئ قبل الوقوع والله اعلم  
**سئل** عن رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على ضمة  
 هي انه ان وطئها قبل عشرة اشهر تمضي متى طلق فما الحكم **اجاب**  
 هذا ايلان فان وطئها قبل اربعة اشهر طلقت طلاق رجعية يملك  
 من اجتهادها في عدة منها حنفية قبل مضي مدة الايلا وان لم يطأ حتى  
 مضت اربعة اشهر بانك منه لبقا الايلا الخلف بالوطئ قبلها بالخط  
 بالوطئ قبل مضي اربعة اشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الاتلاف  
 انتهى والله اعلم **سئل** في رجل دعا امراته الى الخروج من  
 القرية معه فابت فقالت ان لم تخن حي معي فانت حرام من الحول  
 الى مثله ناويا بجره الحرة لا الطلاق فلم يخرج معه **اجاب**  
 هو يمين ان حثت فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفر كفارة اليمين ومضي  
 حكمها وان لم تحث به لزمه ما يلزم المولي من الطلاق البائت  
 وبقيت احكام المولي لازمة عليه بحيث يحث بالوطئ عندنا والله اعلم  
**سئل** في رجل غضب من زوجته فقالت لهما انت محرمة  
 على من الجمعة الى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة **اجاب** لا يلزمه  
 طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها  
 وهي من الجمعة الى الجمعة والله اعلم **سئل** في رجل قال  
 لامرأته تكوني علي مثل الخواقي من اليوم الى مثل اليوم ناويا بعدم  
 قربانها استنوعا وتكوني علي بالسبع المحرمات ويترتب الحرمة المجردة  
 فماذا يلزمه **اجاب** اتفق له تكوني علي مثل الخواقي فتعد

ارتفع

ارتفع بغير الاستنوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع المحرمات  
 ناويا الحرمة فهو يمين يلزمه بغير بانها كفارة اليمين وهو اما اطعام  
 عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة او غير ذلك واحدة من  
 هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة منها صام ثلاثة ايام  
 متواليته والله اعلم **سئل** في رجل شاجر مع زوجته فقالت  
 حرمتها الله مدة اربع سنين مثل امي واخوتي وبني قاصدا لاجاب تحرمتها  
 لمدة المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول **اجاب** لا وطئها  
 قبل مضي اربعة اشهر من وقت القول يكفر كفارة يمين فيحرم  
 رقبة او يطعم عشرة مساكين او يكسوم وان عجز عن الصيام  
 والا طامروا واكثروا صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة  
 اشهر قبل الوطئ وقعت عليه طلاق باينة فيجدد عقده عليها  
 ويطأها ويكفر لان هذا ابلا وحكمه ما ذكرنا والله اعلم  
**باب الخلع**  
**سئل** في صغيرة خالعتا عمها على ثور غير عين التزمه فقبل ثورا  
 ذلك هل يلزم عمها ثورا وسط ولا يسقط شيء من مهرها ام لا  
**اجاب** لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم التزم ثورا وسط  
 بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله اعلم **سئل** في رجل  
 سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان يخالعتا على كذا مرام  
 عليه من مخرجها على البدل المضاف الى الاب هل يصح الخلع  
 ويطالب الاب بالبدل الذي التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب  
 الزوج بما لها عليه حيث كان بغير اذنها ولا يرجع الزوج بما  
 اخذته منه على الاب وكيف الحكم **اجاب** حيث اضاف  
 الاب البدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فطالب  
 الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما  
 يلزم البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله اعلم **سئل**  
 في امرأة استأبنت من اخيها نفقة ما التي فرضها القاضي بامر  
 القاضي مشددا لعمها الزوج ووقعت البتة العامة بينهما  
 بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا خلت لا يسقط فهل يطالب  
 الزوج ام الزوجة **اجاب** لا يسقط دين الاخ وله مطالبة



ايها شاء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوج ابنته البالبة  
 المدخول بها طلقها ذلك ستون غمها فوكل من طلقها ثلاثا  
 هل يتحقق الستين على الاب ام لا ولها مطالبة الزوج بما عليه  
 من مهرها **اجاب** لا يتحقق ذلك ولها مطالبة بنته بمهرها  
 وقد وقع عليها الطلاق الثلاث بما عند ابى حبيبة رحمته الله  
 كما صرح به في الكافي وغيره فزوجه ان شئت والله اعلم  
**سئل** في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض بمهر  
 صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له ان يرجع بالمقبوض  
 ام لا **اجاب** لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البصائر  
 المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوي قاضي ظهير الدين  
 وغيرهما والله اعلم **سئل** في يتيمة زوجها جدها ابوابها  
 لرجل بمهر معلوم اشترت المصلحة الى المخلع واذا له الجدة والاب  
 معتمدة المخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك  
**اجاب** ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل احدها ان يجال  
 اجني مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البذل على الاجني للزوج  
 ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض  
 صداقها على ذلك الاجني فيبر الزوج من المهر ويكون فيه  
 دمة ذلك الرجل الثانية ان يحيل بالصداق على الاب يعني  
 ان كان وان لم يكن فعلى الجد كما في مسئلتنا فيبر الزوج  
 منه وينقل الى دتمته اذا كان املا من الزوج او مثله قال  
 وذكر الحالم حيلة اخرى ان يقر الاب يعني او الجد بقبض  
 ثم يطلقها ويبر الزوج في الطاهر وتغيب هذا وقد صرحوا  
 بان الزوج اذا خالها على صداق على انه ضامن له مع المخلع  
 ويضمن الجد للزوج نصف الصداق الولي بالطلاق قبل الدخول  
 والله اعلم **سئل** في رجل سأل الله زوجه ان يطلقها على ارضاع  
 ولدها الذي هي حامل به وعلى امساكه مدة سنين معلومة  
 فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم المخلع  
**اجاب** نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة المخلع على امساك  
 الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم

يبين المدة وتوضعه حولين والطلاق الكاين على عوض بمثل المخلع  
 ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في مذهب  
 المسئلة من جلد ما يطلق عليه اسم المخلع فقد نص في الجوهره  
 انه عبارة عن عقد بين الزوجين المار فيه من المرأة بتدله فيعلمها  
 او يطلقها وفيها ايضا والفاظ المخلع خمسة ذكر من حملتها طلق  
 نفسها على الف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعه  
 معلومة وهي تنفق ما تعتد فصح جعلها بدلا عن زوج البضع  
 عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله اعلم **سئل** في رجل قال  
 لا تحزن طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين غمها على  
 غنم هل يقع ذلك ويلزمه دفع البقرات والعشرين من القروش  
 ام لا يقع **اجاب** نعم يقع ذلك ويلزمه دفع ما التزمه  
 كما صرح به صاحب الهداية في باب العتق على جعل وغيره والله اعلم  
**باب الطهار**  
**سئل** في رجل غضب من زوجته فقال انت على محرمة مثل  
 اختي ستين فما الحكم **اجاب** هو ايل على قول ابى يوسف وعلى  
 قول محمد طهارة وصحح انه قول الكل فاذا عرفت انه طاهر  
 فاللازم به عليه ان كان غنيا عتق رقبته فان لم يجد اي  
 يقدر فصيا من شمس بين متنايعين ليس فيها رمضان ولا الايام  
 المنتمية الخمسة المعروفة فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا عداة  
 وعشيا مشعرا ولا يحل لها الخرج ولا الايو بها اخرجهما من  
 بيت زوجها لبقايتها على عصمتها فان جامعتهما في اثنا القوم  
 استأنفه واستغفر ربه فقط هي زوجته من كل وجه وان  
 ترتبت الاحكام المذكورة عليه فافهم والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال لزوجته انت مثل اختي هذه المسئلة نأيتها الحرة  
 المحرمة فما الحكم **اجاب** موجب هذا على ما صحح الله  
 قول الكل انه طاهر مؤقت ويرفع بمضى المسئلة ولا يلزمه شي بالعود  
 بعد ها كما نص عليه في البصر وغيره والله اعلم **سئل** في  
 رجل شاجر مع زوجته فقال لها روي طالق محرمة مثل اختي  
 ناويا مجرد الحرة المطلقة هل له ينكحها ام لا **اجاب** بقوله



طالق وقع الطلاق الرجعي لانه صريح ويقول له حرمة الى اخره ناويا  
 الحرمة المحرمة يكون طهارا فيلزمه كفارة الطهار لقوله مثل اخني  
 الذي هو تشبيه منكوحة بحرمة عليه على التابيد وهي اخته والله  
 اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيتها  
 ان لم تعودي وتبتي فيه تكوني مثل اخني فلم تعد ما الحكم **اجاب**  
 ان نوي برا او ظمنا او طلاقا فكا نوي وان لم يكن له نية لغا  
 كلامه ولا شيء عليه وذلك ما خذ مما ذكرنا في الطهار في مثله  
 انت على مثل امي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الطهار  
 مما يجوز تعليقه والله اعلم **سئل** في رجل غضب من ابي  
 زوجته فقال هي مثل اخني فماذا يلزمه **اجاب** ان لم  
 تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله اعلم **سئل**  
 في رجل قال لزوجته وهي محضرة امه تكوني مثل هذه ما تخشي  
 لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق ام لا **اجاب**  
 لا يقع عليه طلاق ولا يضر به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه  
 الذي نواه ويلزمه كفارة الطهار وهو عتق رقبة ان قد ركبها  
 وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فلم لم يسطع  
 فعليه ان يطعم ستين فقيرا والله اعلم **سئل** في رجل تخاف  
 من زوجته فقال انت مثل امي انت مثل اخني فماذا الحرمة ما اذا  
 يلزمه **اجاب** في المسئلة خلاف وصح كون طهارا فيلزمه فيه  
 محض رقة ان قد روي ان لم يقدر صوم شهرين متتابعين  
 ليس بينهما رمضان ولا ايام مهيبة فان لم يقدر اطعم ستين فقيرا  
 والله اعلم **باب ما**  
**سئل** في بكرة ماتت على زوجها بعد الدخول بها انه عتق لم يسل  
 اليها فظلمها على مال فزوجها ابوها بعد عشرة ايام لغيره هل  
 يصح فني ويجهل بها قبل انقضائها ام لا **اجاب** لا يصح قبل  
 انقضاء العدة لوجود الخلوة العقيقة كما صرح به علماء شافعية  
 والله اعلم **سئل** في بكر صغير دخل بها زواجا ثم ان ابوها  
 اخذها الى قرية بها ومنعها عن زوجها وبلغت فاذا عت ان زوجها  
 عنه هل يفرق بينهما محرمة دعوها ام لا **اجاب** لا يفرق بينهما

وبين زوجته محرمة دعوها انه عتق وعلى تقدير ثبوت عنه باقرا  
 او بقول النساء انها بكر يوجب من وقت المرافقة سنة كاملة ولا  
 تحب منها ايام مرضها ولا مرضه ولا ايام غيبته عنها ولا  
 يحجبها وهو بمأمنه فان وطئ والابانت منه بالتفريق ان طلبت  
 والله اعلم **سئل** في عتق اجل سنة وادعت زوجته  
 البكر البالغ انه انزال بكرا منها في اثنا السنة باصبعه لا بالية  
 وهو يدعي انه انزالها بالية ففرغت عليه اليمين بانه ما انزالها  
 باصبعه وانما انزالها بالية فتكفل عن اليمين هل يفرق بينهما بقوله  
 عن اليمين بعد اثنا السنة ام لا **اجاب** نعم يفرق بينهما  
 بنكوله عن اليمين والحال هذه اذ هو ما يحلف عليه ويقضي فيه بالنكاح  
 لانه اذا اقر بيلزمه فيحلف فان لم يحلف ولا يقضي عليه كما هو ظاهر  
 من ان يذكر والله اعلم **سئل** في رجل اسلم ونحوه لضر انية  
 بالغة ابوها اذ ان يفرق بينهما وبين الزوج المستكرامة في  
 الاسلام هل له ذلك ام لا واذا ادعت انه لم يسل اليها ولعله استاء  
 فترتب له دخول البرن يصح تأجيله ام لا **اجاب** بقا الكتابية  
 في نكاح الكتابي اذ اسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وتباوي  
 ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عترة بتأجيل غيره **قال**  
**في الحائض** وتأجيل العتق لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة  
 فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها انتهى والمصريح به في زوجة  
 العتق اذ اجله الحائض سنة وطلبت التفريق بانت اما بانه الزوج  
 واما بتفريق القاضي اذ ابي الزوج ولا تثبت العترة بمحرمة واختيارها  
 كما هو موضح به في كتاب الحنفية قاضية والله اعلم **باب العترة**  
**سئل** في امرأة شابة امتد طهرها هل اعتد بالشهر ام لا بد من  
 الحيض وليس قول ابن الصنف في شرح الوهبانية بدشع الشهر  
 تنقضي عترة التي غدا لها يمتد فيما يحرم من **اجاب** هو  
 مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى به ما لكي به نقد  
 ولا داعي الى الاعتناء بقول نقض ابنه خطا يحتل العقاب مع امكان  
 التراجع الي ما لكي يحكم به ونقض علمنا بذلك قال في نكاح الخلوة



قيل الحنفى ما مذهب الشافعى في كذا اوجب عليه ان يقول

قالت ابو حنيفة كذا ذكر في المتن فعن عائشة الى وايات وغرابته يوم  
نظمه انه المذهب الذي عنه لا يدعيت والواجب كذا والغراب  
وحفظ المذهب عنهما واذ الزم ذلك على سبيل الارشاد ودفع  
الضرر عنهما يفاك لو قضى بذلك المالكى فقد **وقد نظمت**  
**نظما سالما من النقد فقلت**

لمتدة طهر استعفا شهر • وفاعدة ان مالكي يقرر  
ومن بعد لا وجه للنقض هذا • يقال بلا نقد عليه ينظر  
واسه اعلم **سئل** اذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بالنقضا  
العدة بستة اشهر نقذا ام لا **اجاب** لا شك انه اذا قضى  
مالكي المذهب في ممتدة الطهر بالنقضا العدة بستة اشهر ولا يجوز  
نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع  
واسه اعلم **سئل** في امرأة توفي عنها زوجها بلاء بالرسالة  
هل لها ان تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضائها  
ام لا **اجاب** ليس لها ذلك واسه اعلم **سئل** في الحرة  
المطلقة هل تخرج من بيت طلفت فيه امرلا وتجير على العود اليه  
اذا خرجت قبل انقضائها وتجير عليها عليه وكسوتها  
**اجاب** لا يخرج منه وتجير عليها له لقوله تعالى لا تخرجوهن  
من بيوتهن الا بغير حق **قال ابن عباس** الفاحشة الزنا فتخرج  
لاقامة الحد عليها وبه قال الاكثر وقال ابن عمر هي خروجها  
قبل انقضائها وتجير على العود اذا خرجت قبل انقضائها  
ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط باذنه حفاظة تعالى  
فلا تخرج لا ليلا ولا نهارا حتى الى صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف  
ما اذا كانت له وصرحا بانه اذا كان المنزل مستاجرا وكان الزوج  
غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه بل تملك  
وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها  
اخراجها ولو امرها ابواها بذلك علمتها ان يعصيهما وقد  
حشا على ملازمة النساء لبيوتهم مطلقا اكثر منه غير مطلقا  
فانه يحل لهن الخروج باذن الازواج بخلاف المطلقات اذا اذن

فيما فيه معصية الله تعالى ويحب عليه نفقة المعتدة ويدخل في ستمها  
الكسوة اذا طالت بان كانت حاملا او ممتدة الطهر والله اعلم **سئل**  
في المولى في غنما وجهها اذا كانت لتكن ممتدة في بيت يستحق الميت  
فيه التكني بسبب شرط الواقف فانخرجها المستحق هل لها التكني  
فيه رغبا عليهم ام لا ولم يخرج اجمعا **اجاب** نعم لم يخرج اجمعا واسه  
اعلم **سئل** في رجل غاب اقرباؤه طلق زوجته عن مدة تريد  
على سبعة اشهر فلاشا وارسل بذلك كتابا اليها هل يصدق في بيع  
استقاط نفقتها ام لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها  
وعليه وقامتها الشروط حلولة بطلاقها ام لا **اجاب**  
ان كذبتها فلها النفقة والكسوة قال في البصر بعد كلام قد مر  
ان العدة تقبى من وقت الطلاق في اقزاره يعني الزوج بالطلاق  
من زمان مضى الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت  
الافتراق حتى لا يجوز له التزوج باختها وان بيعها نكح رجل  
له حيث كنتم طلاقها لكن لا نفقة ولا كسوة ان صدقته في الاسناد  
لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد ذلك كلام كثير  
**والحاصل** انها ان كذبت في الاستدواء قالت لا ادري نسين  
وقت الافتراق وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حوائج  
تعالى من وقت الافتراق **والحاصل** انه لا يقبل مجرد قوله  
في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة وعليه وقامتها  
المشروط حلولة بطلاقها اجماعا واسه اعلم **سئل** في رجل  
طلق زوجته وله منها بنت رصعية تمتد عدة أمها صا لها على درهم  
مسماه هل يصح الصلح ام لا **اجاب** لا يصح الصلح قال في  
البحر واذا صالح الرجل امرأته على نفقة ما دامت في العدة على  
درهم مسماه لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كان عدتها  
بالحيض لا يجوز الصلح للممالة وهذه عدتها بالحيض فلا يصح  
الصلح للممالة بالمدة ويجب عليه النفقة ما دامت بحيض واسه  
اعلم **باب** **ثبوت النسب**  
**سئل** في ابن الماشية هل هو ماشية واذا اوتى له لامل يثبت له  
شرف ما املا واذا اوتى له لم هل يستل في اولاده ام لا **اجاب**



كن يجرى ريق

قال ولد محضره الرجوع وان ولدت  
لاكثر من سنتين عالم تغرب بعض العدة  
الحلق في اكثر من سنتين فتمت  
عنه بنات او اكثر

لا يشترط في الله شرفا وكذلك لا ولادة **أما اصل النسب** فهو  
بالاباء والقبائل بهذا قد نفع المنهج الواضح واتباع الوجه اللامع اذ باق  
نسبة اليه صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت  
عند القدر لابن الماشية ثبت لا ولادة او ولادة الى آخر  
الدة سر لوجوه النسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مستمارة  
بالقوة والغنى في مسألة الشرف من الامم فمن امر او زيادة في ذلك  
فليرجع اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواهري  
ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زين بنت فاطمة  
الزهرية رضي الله عنهما بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له  
ولا ولادة وذريته وعثرته شرف مثل شرف الحسين والحسينة  
وحمل العامة الخضراء على رؤسهم ام لا **اجاب** يطلق عليهم  
انتم اشرف بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من اهل  
البيت سواء كان حسنيا او حسينيا او علويا او جعفريا او عقيليا  
او عباسيا كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء  
الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسين والحسن فقط لكن لهم  
شرف الال الذين عظم الصدوق عليهم لا شرف النسبة اليه صلى الله  
عليه وسلم **فان العلم** رحمهم الله تعالى ذكره ان من  
خصا يوصى صلى الله عليه وسلم ان ينسب اليه او لادبانه ولم يذكر  
مثل ذلك اولاد بنات بناته فالحضرة العلية فقط  
فاولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين ينسبون اليهما فينبون  
اليه صلى الله عليه وسلم واولاد زينب وام كلثوم ينسبون الى  
ابيهما عمر وعبد الله لا الى الام ولا الى ابيهما صلى الله عليه وسلم  
لانهم اولاد بنت بنته لا اولاد بنته يجرى الامر فيهم على قاعدة  
الشرع الشريف في ان الولد يتبع ابيه في النسب لا امه خرج  
اولاد فاطمة وخذها للخصوصية التي وردت للحديث بها وهي  
مقتضوية على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي للال  
يشملهم واما الشرف الاخص فهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه  
وسلم فلا فاهم والله اعلم **فاما الثامنة** الخضراء والعلاء  
الخضراء ليس لهما اصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانتا

في الزمن القديم ولكن ليشتما بدعة صباحة لا يمنع منهما ولا يوسر  
بهما اقصى ما في الباب انه اذا حدثت القنينة من الجاهل ان يختص  
بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين  
وان يتم في كل اهل البيت كل جاهل شرها والله اعلم **سئل**  
في رجل مات عن بنت وام معروفه عند الناس طلبت الاختصاص  
بالادب فمرها ورددت اذ هي جماعة انهم ابناهم عصبة لها وليس لها  
سوي السدس هل يعطون بمجرده كقوام اولاد وهل اذا اشهدت  
بجماعة بانهم ابناهم يكتفى بذلك في شهادتهم ام لا بد من ذكر الجد  
**اجاب** لا يعطون بدعواهم واذا اشهدوا اليهودي لم يردوا  
الجد الذي يجمعون فيه مع الميت لانفع شهادتهم لانه لا يحصل  
العلم للقاضي بدون ذكره صريح به في جامع الفصولين **سئل**  
في رجل تزوج اولاد من زينب بعد ان استنبت اها فدخل بها  
الزوج مشد بعد مضى اشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من  
السيد والزوج ينبغي كونه منه فالحكم الشرعي فيما اذا وضعت  
لاقل من ستة اشهر من وطئ الزوج او لاكثر منها منه وعلى  
تقدير انها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين  
ذاك اعليه جناح في ذلك ام لا **اجاب** اما في المولي  
فصحيح مطلقا **اذ المصريح** به في كتب علماء قاطبة  
صحة تقي ولعله الولد من المولى وسواء ولدت ستة اشهر او اقل  
او اكثر من وقت النكاح واما في الزوج فلا يصح اذا اتت به  
ليسة اشهر او اكثر واذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحة نفيه  
لا يثبت نسبه من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد في ذلك  
والله اعلم **سئل** عزوله المصوم النجس في  
نظا يامن سما بعلومه . اهي . بما كالملايك .  
ما افنان كل ينادي . انا ابن عم بن خايل .  
**اجاب** هذا الخواوي . مزوج بالخلال .  
**اجاب** اختالهد او هذا . كذلك فاهم مقالي .  
فان كل ينادي . انا ابن عم بن خايل .  
**باب** **الحضرة**



**سئل** في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي ولخت لا بد لك فهل  
تخصنه أم أم لخته **اجاب** حيث لم يكن للصغير عصبة محرمة ولا  
ذو رحم من غير العصبات كالإخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن  
له غير الأم المذكورة والاخت المذكورة وأقل قام بكل منهما ما يقع من  
استحقاق الحضنة فالبقاء عند أمه أو ولي من أبقائه عند اخته  
كما لشفقة الأم كما أفق الشيخ **الاسلام** **شهاب الدين**  
الحلي رحمه الله تعالى عليه والله أعلم **سئل** في امرأة اختلعت  
من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضنته إذا ولدته منه  
هل يجوز أم لا وهل إذا طلبت على ذلك الأجرة بعد السنة والاب  
معتسر وله لخت لا يرضعها وتربيه مجافا وأبنت أمه ذلك لا  
بالأجرة ينزع منها ويدفع للخت **اجاب** يجوز الخلع على ذلك  
ويلزمها الوفاة وإذا أبت أمه أمساكه وأرضاعه إلا بالأجرة  
واخته تقبله مجافا ويدفع إليها صريح به في الخانية والبرائة  
والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم **سئل**  
في الأم تحضن الصغير إلى متى وهل يلزمها كفلا يكفلها خشيته  
أن تغيب عنها أو لتأخر أم لا **اجاب** الأم أو ولي بها حتى يخفى  
كما هو في ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد بن الحسن  
وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفلا يكفلها فمأذون والله أعلم  
**سئل** في أم الحاضنة المنقضية عدتها إذا طلبت أجرة  
الحضنة لا ولادها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضا إذا أخرجوا إلى  
خادم يلزمه ويلزمه بسكنها أيضا أم لا **اجاب** نعم تجاب إلى ذلك كله  
أذ هو وليب على الأب تكسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين  
فتاواه ولزوم سكني الحاضنة على الأهل صرح به غير واحد والله أعلم  
**سئل** في بركة لغة عاقلة لها رأي يريد عمرها أن يرضعها وهي  
تأبى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمها الصالحة العازبة هل يقدر  
على أن يرضعها الله خير أم لا **اجاب** نعم تجاب إلى ذلك كله  
أذ هو واجب على الأب تكسوتهم لا يقدر عمرها على ذلك ولا يرضعها  
عن الملك عند أمها والله أعلم **سئل** في مراهقة نصرانية  
تنازع في ضمها أخوتها المسلمين وأخوتها النصرانية كل يريد

منها

ضمها لنفسه فعند من تكون **اجاب** تكون عند من اختارت  
الكون عنده إذا المراهقة تحكم بالحكم البالغة في ذلك والله أعلم  
**سئل** في صغيرة لها أم وجد أم أم ولخت شقيقته  
ساقطات للحضنة بالتزويج بالاجانب كالميتات كما في الخبر  
وغيره حق الحضنة للأخ والخال هذه وفي الناقارخانية بعد  
أن دمر المحيط وإذا اجتمعت النساء وليت أزوج اجانب يرضع  
القاصي حيث شاء والله أعلم **سئل** في صغيرة لها أم عصبة  
وأم تزوجت بالاجنب وخال وخال لمن يلي إنكاحها وحضنتها  
**اجاب** نعم هو الذي يلي الإنكاح وأما الحضنة فيجب  
للموجود من تقدم على العم مثل الجددة والاخت والخالدة والعمة  
وعنهم فلولم اخذها والله أعلم **سئل** في أب معسر  
له من مبانه صغيرة ستمها لزيد من سفين ابنت أمها أن تربيتها  
وتحضرها إلا باجر وقالت جدتها أمها أنا أربي ولد ولد  
الفقر بلا اجر هل يسقط حضنة الأم من يكون الجددة أو ولي  
بها أم لا **اجاب** نعم تكون أو ولي بها في الصبي كما صرح  
به في الخبر وغيره والله أعلم **سئل** في غلام مسيح  
بالغ هل لا يرضع منه البيت ومنعه من السفر إذا وقع منه شيء  
له أن يود به **اجاب** نعم له رضع ومنعه من السفر وتأديبه  
إذا وقع منه شيء قال في الحنفية عن الظهيرية  
والغلام إذا اعتقل واجتمع رأيهم واستغنى عن الأب ليس للأب أن يرضع  
إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يرضع إلى  
نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يتزوج وفيه نقلا عن الولولجية  
إذا كان مخفى عليه شيء فالأب أو ولي من الأم وفيه نقلا عن الاستبجا  
أن للأب أن يودب ولده البالغ إذا وقع منه شيء وفي  
الناقارخانية والأمر إذا كان صبيحا أن إذا ان يخرج  
طلب العلم فلا يرضع أن يمنعه وفي كراهية الخانية وكان محمد  
ابن الحسن صبيحا وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه  
خلف ظهره أو خلف سارته مخافة خيانة العين مع كمال  
تقواه انتهى وفيها قبله نقلا عن العتابة الحق إذا بلغ مبلغ

تكون من متزوجات بالاجانب ولها أخ لأب  
هل له أن يحضنها أم لا **اجاب**  
نعم ساقطات للحضنة



الرجال اذ لم يكن مبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فمؤى في حكم  
النساء وهو مؤثر الى قدمه الملتقط يعني لا يحمل للرجال النظر اليه يعني  
عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس ولمذا لا يومر بالمقاي  
وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام  
والنظر لا عن شهوة فلا بأس به وفي استقصان كفاية الشعي حكمي  
ان رجلا من العباد روي في المنام فقتل له ما فعل الله بك  
قال كل ذنب استغفرت منه غفري الا ذنبا اسقيت ان استغفر  
الله تعالى فحدثت بذلك الذنب فقتل ما هو قال نظرت الى غلام  
شهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل امرأة شيطان  
ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا انتهى وفي البصر في كتاب الحج  
نقلا عن التواتر ان النكاح الابن امر وصيغ الوجه للاب ان يمنعه  
عن الخروج حتى يلحق انتهى **والحاصل** ان طاعة الوالدين واجبة  
بالنقص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك  
كثيرة والله اعلم **سئل** في غلام عاقل الا انه غير مأمون  
على نفسه من يرضه اليه **اجاب** قال في الظهورية الغلام  
اذ اعتقل ولضع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يرضه الى  
نفسه اذ لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان يرضه الى نفسه  
انتهى وقال في منهاج الحنفية للعقيلي وان لم يكن للقب  
اب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصة اقرب فالأقرب  
انتهى فهذا معيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا  
عليه ولتقديم الاقرب فالأقرب من العصة ولا شك في اشتراط  
كون العصة غير فاسق بخشي عليه المعصية لديه والضياع عند  
والله اعلم **سئل** في الصبي اذا انقضت مدة حضنته هل لأمه  
عصبة ان ياخذ من أمه أم لا **اجاب** نعم رضيته الم قال  
في منهاج بحلال الدين الى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي  
من الحنفية ان لم يكن للقبى اب وانقضت الحضنة فمن سواه  
من العصة اقرب فالأقرب والله اعلم **سئل**  
في المبانة المنقضية عدها اذا طلقت اجرة الحضنة لانيهما  
الصغير من الاب هل تجب الى ذلك واذا وجد الاب من غير

محارمه من يحضنه بما يكون اولى من الام ام لا **اجاب** نعم تجب الى  
ذلك ونعزم لما اجر المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضنة ولو  
تفرعت في حالة من الحالات كالاجنبية كما صرح به في البصر وغيره  
والله اعلم **سئل** في بكر بالغه عاقلة مستقلة بانيها لها  
ام واب يريد ان يسكنها مع صرة امها ويفرق بينهما وبين امها هل  
له ذلك ام لا **اجاب** حيث كان لها راي وعقل ودخلت في السن  
ليس لانيهما ان يكونا على سكاها معهما لاستيما مع صرة امها ولها  
ان تزل حيث اجت حيث لا يتخوف عليهما صرح بذلك في الظهورية  
والله اعلم **سئل** في بنية اذ عي زوج عمتها ان اباهما فقتل  
موته زوجهما لابنة الصغرى وقبل النكاح له كثر عمتها من امها على تقدير  
ثبوت ذلك بالبيينة العادلة لتسقط حضنة الام ام لا **اجاب**  
لا تسقط حضنة الام مادامت الصغرى لا تصح للرجال صرح  
به في البصر والمخ نقلا عن القينة والله اعلم **سئل** في الغلام  
اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده  
هل لأمه عليه حضنة ام لا ويصير ابو الحق بضمه اليه لتاديبه  
ليتخلق باخلاق الرجال **اجاب** نعم اذا كان بهذه الصفة  
انتهت عنه حضنة أمه وصار ابو الحق بضمه اليه **وقد اطلقت**  
**على هذه المتن** والشروع والقناوي والله اعلم **سئل**  
في صغيرة سنها بين يد على ثلاث سنين ولها زوج وام متزوجة  
باجنبي لا غير من العصات وغيرها وزوجها بخشي عليها من الام  
وزوجها ان يتغيا عليها فيضيع حقه تكونها غيريين وبخشي منها  
ان يا كلامتها بالباطل هل للقاضي ان يضعها حيث شالف من عليها  
نفسها وما لها وما لزوجها بالانفاق عليها من مهرها حتى تطيق  
الرجال فيما مرعد لا يقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها  
اذ ابلقت والنس رشدها **اجاب** نعم للقاضي ذلك فقد  
صرحوا في باب الحضنة بانه حيث لم يكن للصغيرة عصة ولا من  
له حق الحضنة يضعها القاضي حيث شال وسافطات الحضنة  
كالاجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف  
لا يكون له ذلك مع الحنفية المذكورة هذا لا يخالف فيه احد



والله اعلم **سئل** في يتيمة لأمه لها نزيل عمتها ان تحضنها بمجانا  
واما تزيد ان تفرض اجرة لحضانتها هل لها ذلك أم لا **اجاب**  
حيث ابت الام ان تحضنها الا باجرة تدفع الى العمة ولا يصح للام ان  
ان تفرض عليها شيئا الزجج به عليها بعد بلوغها باجماع العلماء **سئل**  
في صغيرة لها ام متزوجة بغيرها ولها خالة ام واب هل تدفع  
للأب ام لخالة الام **اجاب** تدفع لخالة الام لان النساء اقدم  
على الحضنة من الرجال فتدفع لخالة الام الى انقضاء مدة الحضنة  
**سئل** عن رجل معسر له ابن رضيع من مبانته وبنت سنها  
ست سنين وامه تزيد حضنتها بمجانا وامها ثانيا ذلك الابا  
هل تدفع للجدة ام لا **اجاب** المصريح به في التزيلي وغيره  
ان الاجنبية اذا تبرعت بارضاعه والام تطلب الاجرة ولا تصنع  
الا بما فالاجنبية او في امها الحضنة فالصحيح ان يقال للام اما ان  
منسكى الولد بغير اجرة اما ان تدفع فيه للجدة او لمن لها حق ما في الحضنة  
كما في الخانية والارزية والخلصة والظهيرية وكثير من الكف  
والله اعلم **سئل** في رجل له اخ فاصري تدان بضمه اليه انقلعه  
وجدته قريبه ان ترضيه اليها وسنه منها هذا البلوغ وتحفي عليه عندها  
من الاولى منها بضمه اليه **اجاب** حيث عقل واستغنى براه  
انتهت حضنته جدته ولم يبق لها عليه حضنة وان خفي عليه  
لا حية ضمه الى نفسه كاليستفا ومن كلامه والله اعلم **سئل**  
في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن اخوة يريدون انواعها  
من امها هل لهم ذلك ام الام احق بحضانتها مادامت عازبة  
واذا طلبت لحضانتها اجر اهل نجاب الى ذلك ام لا **اجاب**  
ليس لاحد انواعها من امها وابطال حضانتها والام احق به  
من كل احد مادامت عازبة وفي السراجية ان الام تستحق  
اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه وهو  
باطل لا ينعى في مال المحضون او مال الاب ان كان لاما  
له وان لم يكن له مال ولا اب وجب عليها حضنته وديانته  
والله اعلم **سئل** في يتيمة رضيع سنة دون سنة ولقوسه  
دون خمس سنين واخر سنة دون سبع سنين فرض القاضي

لحضنته امهم ثم سبع قطع مضربة كل يوم وهو عتيق فاحش هل  
يصح ذلك ام لا **اجاب** اما العتيق الفاحش في مال اليتام  
فلا قائل به اصلا من العلماء الكرام وليسترة متهما الزايد بلا كلام  
واما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف **سئل** لا تستحق **فقد**  
**سئل** قاضي القضاة في المذنب خان عن المبتوتة هل  
هل لها اجرة الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا  
كان هناك اب والوجه فيه انه لا حق لها والشخص لا يستحق اجرة  
على انتيفاضه فكيف تستحق مع عدم الاب لغم لها اذا كانت  
محتاجة ان تاكل من مال اولادها بالمعروف لاعلى وجهه انه اجرة  
حضنتها وتسلم تستحق على الاب ولا اب هنا والحضنة وليمة  
عليها القدر منها عليها ولا تستحق الاجرة على الولد عليها وهذا  
مخرج هذه المسئلة والناس عنه غافلون **وقد ثبت على**  
**على** حاشيته لخصي جواهر الفتاوى على قوله فيها **سئل** قاضي  
القضاة الى اخر ما يعلم من ان المتوفى عنهما زوجة ولا اجرة  
لحضنتها من باب اولي لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال  
لها ان تاكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فيلحظ والله  
اعلم **سئل** في رضيع يتيم لاما له وله اخ لاب معسر  
وامه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي ان يفرض لها اجرة  
لارضاعه وحضنته عليه تجيبها ام لا وتجبر على ارضاعه  
وحضنته بمجانا **اجاب** لا يجيبها القاضي الى ذلك بل  
لو كان للرضيع اب معسر تجيب امه على ارضاعه كما صرح به في  
البحر تلاقع الخانية فكيف الاخ والحضنة بهذا الحكم اولوية  
والله اعلم **سئل** عن الجد ام الام اذا كان لها حق الحضنة  
وطلبت من الابا جرة هل لها ذلك ام لا **اجاب** لها ذلك  
والله اعلم **سئل** في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات  
وامه متزوجة بغيرها تطلب ابن عمه المراهق ضمه اليه هل يجاب  
الى ذلك ام لا **اجاب** ان ادعى المراهق المذكور بالبلوغ  
دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للعقيلي  
وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبات او في الاقرب فالأقرب



غير ان الاثني لا تدفع الى تحريم ومثله في الخلاصة والتاخر حانية  
 وغيرهما وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في  
 الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح الجمع لابن ملك وليس  
 هو من اهل الولايات كما صرح به في الاشياء والنظائر والله اعلم  
**سئل** في محضونتها ام ام وام اب واب موسر هل يفرض  
 لام الام اخوة الحضانة ولو طلبتها ام الاب بمجانا ام لا **اجاب**  
 ام الام اخ في باب الحضانة من ام الاب كما صرحوا به قاطبة  
 واما اولويتها به وان طلبتها ام الاب بمجانا فالعنوم من كلام الحانية  
 والخلاصة والطهريّة والبرازية وكثير من الكتب المذهب المعتمد  
 انه مع بيشار الاب ام الام او في منها بما تقيدهم الدفع الي  
 العمة بمجانا يكون الاب معسرا ففهم منه عدم الدفع اليها اذا كان مولا  
 وقد ذكر في البصر ان العمة ليست بقيد المراد بها كل من كان لسوق  
 الحضانة في الحيلة وقد توافق ان مفهوم الضمانيف محجة يعمل بها  
 فعمل ما قلناه او لوية ام الام على ام الاب حيث لم تطلب زيادة  
 على اجرة المثل والله اعلم **سئل** في مبنونة طلبت اخرة  
 لحضانة ولدها مع بقا عدها هل تستحق اجرة للحضانة ما اذا امت  
 في عده الاب ام لا **اجاب** لا تستحق اجرة بسبب حضانة  
 ولدها ما اذا امت في العدة والله اعلم **سئل** في بكر بلغت مبلغ  
 النسا واختارت ان تكون عند لحيها لامداد ونعماتها هل لها  
 ذلك وان ابنت التما حيث لم يكن فاسفا غشفي عليها عند  
**اجاب** لما ذكرنا في التاخر حانية عن الدجعة في البكر  
 اذا بلغت للاولاد لاضمتها وان لم يحف عليها الفساد اذا كانت حديثة  
 السن فكيف وقد انقم الى ذلك اختيارها له والله اعلم  
**سئل** في صغيرين لها اخوة ام ام عاجزة عن حضانتها وام  
 اب فادوة عليهما هل يدفعان لام الاب القادرة للام الام العاقبة  
 ولا تخالفا لهما وان كن قادرات **اجاب** من شروط الحضانة  
 القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقلة  
 امينة قادرة وام الاب مقدمة على الخالات والله اعلم  
**باب النفقة**

**سئل** في اقراة غاب عنهما وشركهما بالنفقة ولا منفق  
 شرعي ففرض لهما القاضى على الغائب برسم نفقتهما وكسوتهما من كل  
 يوم وتدار مستقرا اذن لهما القاضى في الاستدانة لذلك ليرجع  
 بيد له على الزوج وقد استدان ذلك وانفقته بنية الرجوع  
 المذكور على الزوج المزبور ظان قال الزوج او وكيله انهما لم  
 تستدك وقالت هي استدانتي يكون القول قولها في الاستدانة  
 والانفاق **اجاب** حيث فرض القاضى لهما النفقة فلها الرجوع  
 بها عليه لما مضى من المدة سواء استدان او لم تستدك لانها  
 واجبة لهما عليه مع قدرتهما بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر  
 سقوطها مثلا بالموت واوغت الاستدانة والمطالبة بعد الموت  
 لا يقبل بمجرّد قولها وتحتاج الى يئنه فان مجرّد الامر بالاستدانة  
 لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة حقيقة وقد غلط  
 بعضهم في هذا والميئلة ونزعم ان مجرّد الامر يكفي لعدم السقوط  
 وانما قلنا بالموت لان الطلاق باقتسامه فيه خلاف قال  
 في البصر والذي يتعين المصير اليه على كل صفت وقاض اعتماد  
 عدم السقوط لما في صدق من الاضرار بالنسا وجه تكييفها البيئ  
 فيما قدرناه انما تدعى امر عارضا وهو الاستدانة والزواج  
 يتكره وهذا ظاهر ومضرح به والله اعلم **سئل** في مبنونة  
 خرجت من البيت الذي وجب عليها الاعتداد فيه وعصت في ذلك  
 امرزق وجمها حتى صارت فاشرة هل تجب لهما نفقة ام لا **اجاب**  
 نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالشؤن وهو الخروج من بيت  
 الزوج بعين حق والله اعلم **سئل** في الزوج هل عليه  
 يسكنها اذا مفردة ليس فيها احد من اهله وتكون بين قوم صالحين  
 يعينونها على مصالح دينها ودينها ونياها ويمنعون الزوج عن ظلمها  
 ان اراده وليس له ان يشرك ممتا غيرها ام لا ويكفيها بيت ولده  
 من دار ذات بيوت من غير مرافق **اجاب** نعم على الزوج  
 اسكانها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله وعليه ايض ان  
 يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودينها ونياها  
 ويمنعون الزوج عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له ان يشرك



معها غيرها ولا يتنقحها ولا ينفق عليها ولا ينفق عليها ولا ينفق عليها  
 من افقه من مطبخ فبنت خلا وما لا بد لها منه في السكن كما صرح  
 به كلة علما وانا والله اعلم **سئل** فيما لو فرض القاضى على الزوج  
 الحاضر بيلد ثمة الغائب عن مجلس الحكم لن وقته واذا لاده الصغار  
 نفقة بغير حضرة الزوج مع تيسرها بلا مشقة هل يجوز ان لا  
**اجاب** لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في الصراة  
 باب النفقة انه لشروط لوجوب الفرض على القاضى وجواز منه  
 شرطان **احدهما** طلب المزاة **والثاني** حضور الزوج وانما  
 هل يقول من في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في العينة مدة  
 السفر **وحث** كان حاضرا في البلد فليس له ان ينصره  
 للقاضى لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح في كلامهم والله  
 اعلم **سئل** في زرع على تزوج بغريبة ولم توجد النقلة بعد  
 وهو يتعمد لها بارسال نفقة من الرملة الى غزة فتركت عليه ذراهم  
 لذي قاض غزة وهو في الرملة من غير مراجعة واخصاره مع امكان  
 ذلك تكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض  
 ام لا يصح **اجاب** فرض النفقة من القاضى ايضا كما صرحوا  
 به وقد جوزوه لن وجبت الغائب على قول زفر في حاجة الناس  
 رفقاهم وقد صرح في الحناقلا عن المصنفين ان  
 شرط صحة اجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة  
 السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها لا يشمل  
 اخصاره ومراجته انتهى فقد انتقت العلة التي لاجلها خالفنا  
 ظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى  
 القضا على الغائب فلا يصح القضا في غيبة الزوج مع ستمو كذا  
 اخصاره ومراجته والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة  
 يتيمة مشتهمة من امها ودخل بها قبل ان يوفيهما المجل والآن  
 تركها عند امها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة  
 بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معتز فابه  
 ام لا **اجاب** على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها  
 حيث سكنت وايضا ما بد منه من مجل صدقها واذا امتنع من

ذلك يجلس لينفق عليها ويجلس ليقبها لما اعترف به من مجل صدقها  
 والله تعالى اعلم **سئل** في رجل غاب عن زوجه ونزل بها  
 بلا نفقة هل اذا امرت امرها الى القاضى بفرض لها النفقة الواجبة  
 عليه شرعا ويا امرها بالاستدانة لتزج عليه ام لا **اجاب**  
 نعم لفرض لها النفقة رفقاً حيث كان عالما بالانكاح او بن هنت  
 عليه ان لم يكن عالما به **قال** في ملتي بالبحر وهو المختار  
 وفي كثير من الكتب وبه يفتى صرح به في النهر وعمل القضاء عليه اليوم  
 للحاجة فيقضى به واستحسنه اكثر المشايخ حيث لم يكن حضور  
 منيسر والله اعلم **سئل** في المرأة اذا سلطت نفسها وبطل  
 استكمال ما شرط ليقبله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع  
 نفسها عنه وهل تجوز على ان تسكن مع ضررتها في محل واحد  
 ام لا **اجاب** لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام  
 رحمه الله تعالى وان كانت سلطت نفسها وبه صرحت المتون  
 قاطبة ولا تجوز على السكنى مع ضررتها في بيت ولا في دار حيث  
 لم يتوفر بينهما لما فيه من الاضرار والله اعلم **سئل** في رجل  
 فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة  
 التي وقع عليها الرضى كما تلزمه بالقضا ولا تسقط بمضي  
 الزمان ولا بغيبة الزوج **اجاب** نعم لغير النفقة  
 دين على الزوج بالرضا كما لغير دين عليه بالقضا ولا تسقط  
 بمضي الزمان والغيبة والله اعلم **سئل** في امرأة يريد  
 زوجها ان يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد ان تأخذ  
 منه كفيلا بالنفقة هل يجيبها القاضى الى ذلك ام لا **اجاب**  
 نعم يجيبها القاضى الى ذلك في اخذ الكفيل الى شهر وهو  
 قول ابي يوسف استحسانا وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظهور  
 وغيرها والله اعلم **سئل** في امرأة تحققت لسفر من  
 زوجها فطلبت منه كفيلا بالنفقة فكماله والدم بينهما وفيما  
 يتوثب عليه شرعا فسافر الزوج فزفعت امرها الى القاضي  
 ففرض لها ما يكفها وابنتها مقدار معلوما لكل يوم واذا  
 لها في الاستدانة والرجوع على زوجها وعلى والده الكفيل



فمثل هذه الحالة مضيعة فلما ان تطالب اليه بما شئت بنفقة امر لا  
 فلا تطالب بها الا في وقتها **اجاب** نقل في البحر عن الشيخ جواد  
 اخذ الكيل في مسألة مريد التفريق كانت النفقة مفروضة اولاً  
 فراجع ان شئت ولا شك انه منبى على قول ابي يوسف وعليه الفتوى  
 كما صرح به في الولولجية فعليه مطالبة ايها شئت بنفقة امر  
 كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في النفقة المستدانة بامر القاضي  
 بعد موت الزوجة هل للدين مطالبة الزوج اقطاعاً لثمنها  
 ليؤدوا من تركتها او هل يخرج **اجاب** هو يخرج لما صرح به صاحب  
 البحر ان فايده امرها بالاستدانة دون امر الزوج بها ان يصير له  
 المطالبة على شخصين الزوج او مطالبة ورثتها الحيوان من تركتها  
 والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام انه وفي ذين الزمة في ماله  
 وان اتبع الزكاة فاخذها منها ترجع الورثة على الزوج بمحضتهم  
 منها والله اعلم **سئل** في صغيرة من زوجة لرجل وفحصا  
 ابوها الرجل وامره ان ينفق عليها ويؤتيها الى ان تدخل زوجها  
 وله ثلاثون غرساً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها  
 عشرين غرساً ثم ماتت بعد ثلاث سنين وبطلت العشرة  
 لباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي انفقها  
 في هذه المدة تبلغ الثلاثين ويؤتيها ثلثها **اجاب**  
 نعم له ذلك فيطالب اليه بما شئت ويحسب من المهر والله اعلم **سئل**  
 في يتيمة لا مال لها ام وخال وابنا عم وسروا فعلى  
 من يجب نفقتها **اجاب** يجب على امها لا على خالها ولا  
 على ابنا عمها اما الخال فلما صرحوا به من تاجز اب الام عن الام  
 فكيف بابنه الذي يذلي به وقد خسر في المهر في الحنفى مشاركة  
 الام بالعصبة المحرم يخرج غير العصبة كالحال ونقوم مشاركة  
 الام في غاية البعد والله اعلم **سئل** فيما لو امر  
 ابو الصغيرة امها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغير  
 من ماله ما وترجع عليه ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته  
 ام لا **اجاب** نعم ترجع في تركته كما اوصلت ذلك في جاني  
 على البحر الرايق والله اعلم **سئل** في رجل صالح مطلقته

عن نفقة عدتها بالحيض بسبعة قروش فهل يصح ذلك ام لا واذا  
 قلم بعد ما الحصة هل يلزمها رد الزائد على نفقة مثلها لتلك  
 المدة ام لا **اجاب** لا يصح هذا الصلح كما جزم به في  
 البحر نقلاً عن الدخيرة وحين مر به في التامار خانية نقلاً عن الفتاوى  
 الكبرى وحين مر به في الولولجية وكثير عن الكتب وعن بعض  
 مشايخ بلجوازها كالتص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الرابع  
 اذا منع بناء على لغة لا نرم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما انها  
 لو طالت عدتها ولم يكن لها المصالح عليه تطالب بكفايتها كما  
 هو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل قبض ثمن بنته الصغيرة  
 وانفق عليها وعلى نفسه معسر ومات هل ما بقي موروث  
 على فرايض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما انفقته ام لا **اجاب**  
 نعم ما بقي بذمته موروث على فرايض الله تعالى على الاب مما  
 قبضه وانفقته حال كونه معسراً اذ له ذلك حال اعساره نص  
 عليه كثير من علمائنا والله اعلم **سئل** في كبر فقيرة  
 لها اب وام هل يجب لها النفقة عليها اثلاثاً ام يجب على الاب  
**اجاب** يجب على الاب وحده على الظاهر والله اعلم **سئل**  
 في يتيمة لا مال له وله ابن عم فقير وام هل يجب  
 نفقته على ابن العم وحده ام على الام وحدها ام عليهما ام لا  
**اجاب** يجب النفقة على امه لا على ابن عمه لانه ليس بمحرم  
 وان كان وارثاً وشرط النفقة على الفقير ان يكون محرمًا والله  
 اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي  
 من البيت الذي كان اعد له لسكنها حال بقا النكاح فسكت  
 في دار اخرى تغتصمها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة  
 عدتها **اجاب** نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو  
 مقضياً بما لعدم موحيها وهو الاحتباس ففي البحر نفق لا  
 عن الدخيرة المعتدة اذ اخرجت من بيت العدة تسقط نفقتها  
 ما دامت على الشؤن وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون  
 بمجوسنة في بيته قاله جواباً عن حديث فاطمة بنت قيس لمبانة  
 ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخرج من



بَيَّتَ وَجِبَ عَلَيْهِمَا أَنْ تَعْتَدَ فِيهِ بَغِيرَ وَجْهِ شَرِيعِي وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل**  
 فِي امْرَأَةٍ اسْمُهَا لَيْمَاءُ زَوْجُهَا نَصْرَانِي إِلَى أَنْ يَسْلُمَ نَفْلَتَهَا وَلَهَا مِنْهُ  
 فُطْمٌ هَلْ يَلْزَمُ الزَّوْجُ مَوْخَرَصَدًا قَتْلًا وَنَفَقَةً عَدَمًا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ وَهَلْ  
 لَهَا حَضَانَةُ **أَجَاب** نَعَمْ يَلْزَمُ الزَّوْجُ مَوْخَرَصَدًا قَتْلًا وَنَفَقَةً  
 عَدَمًا وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ وَهَلْ لَهَا حَضَانَةُ وَهِيَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ  
 وَكِسْوَةُ النِّيَابِ وَهِيَ لِحْيَتُهَا حَضَانَتُهُ مَا دَامَتْ أَيْمَهُ وَاسْمُ اعْلَمَ  
**سَبِيل** فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ ذَكَوْرٍ وَأُنْثَى  
 كُلُّهُمْ قَاصِرُونَ وَعَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ بِأَلْفَاتٍ وَلَيْسَ لِلْقَاصِرِينَ  
 مَالٌ يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ وَالْأَخَوَاتُ الثَّلَاثُ بِأَلْفَاتٍ يَدْعُونَ الْفَقْرَ وَلَهُمْ  
 عَمَّةٌ شَقِيقَةٌ مَوْبِرَةٌ هَلْ يَجِبُ نَفَقَةُ الْإِيْتَامِ الْقَاصِرِينَ عَلَى الْعَمَّةِ  
 الْمَوْبِرَةِ أَوْ لَا **أَجَاب** نَعَمْ يَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى عَمَّتِهِمُ الْمَوْبِرَةِ  
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَخَوَاتِ إِنْهُنَّ مُعْسَرَاتٌ بِأَيَّامِنَ وَعَلَى مُدَّةِ  
 الْيَسَارِ عَلَيْهِنَ الْيَبْتَةُ وَقَدْ صَرَّحَ عَلِيٌّ وَأَبَانُ الْمَعْسَرِ  
 كَالْمَيْتِ وَالْمُسْلِمَةُ صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَالْأَخِيرُ وَالْوَالِدِيَّةُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ  
 قَالُوا فِي الدَّخِيرَةِ وَهَذِهِ النَّفَقَةُ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْمَوْبِرِينَ فَلَا يَجِبُ  
 عَلَى الْفَقْرِ الْقَلِيلِ وَلَا كَثِيرًا لَاحِظًا هَذِهِ النَّفَقَةُ يَجِبُ بِطَرِيقِ الْقُدْرَةِ  
 وَالصَّلَاةِ يَجِبُ عَلَى الْإِعْتِيَادِ وَالْفَقْرِ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل** فِي  
 رَجُلٍ تَنَاجَرُ مَعَ زَوْجَتِهِ فَأَرَادَتْ الذَّهَابَ إِلَى دَارِ وَالِدَيْهَا  
 فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ ذَهَبَتْ إِلَى دَارِ وَالِدَيْهَا لَا يَنْقُودُ إِلَى دَارِهِ  
 إِلَّا بَعْدَ خَمْسَةِ أَشْهُارٍ فَذَهَبَتْ إِلَى دَارِ وَالِدَيْهَا فَخَلَفَ بِالطَّلَاقِ  
 أَنْ ذَهَبَتْ إِلَى دَارِ وَالِدَيْهَا لَا يَنْقُودُ إِلَى دَارِهِ بَغِيرَ أَذْنِ زَوْجَتِهَا  
 شَمَّ أَنْ زَوْجَتَهَا أَوْ لَوْ أَنَّهَا لَمْ يَنْقُودُ إِلَى خَتْمِ السَّنَةِ الْمَحْلُوفِ  
 عَلَيْهِمَا كُلُّ يَلْزَمُ زَوْجَتَهَا نَفَقَتَهَا مَدَّةَ أَقَامَتِهَا عِنْدَ وَالِدَيْهَا أَوْ لَا  
**أَجَاب** نَعَمْ يَلْزَمُ زَوْجَتَهَا نَفَقَتَهَا لِرِضَائِهِمَا بِأَقَامَتِهَا  
 عِنْدَ وَالِدَيْهَا فَقَدْ صَرَّحَ فِي فَرْقِ الْقُدِيرَانِ الشُّشُونِ الْمُسْقُطِ  
 لِلنَّفَقَةِ عَدَمًا مَوْافَقَةَ الزَّوْجِ سَوَاءً كَانَ بَعْدَ حَزْنٍ وَجْهًا أَوْ  
 امْتِنَاعًا عَنْ أَنْ يَحْجِيَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَهَذَا مَوْافَقَةُ الزَّوْجِ عَلَى أَقَامَتِهَا  
 عِنْدَ وَالِدَيْهَا خَشْيَةَ الْفَتْحِ مَوْجُودَةً فَلَا وَجْهَ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا  
 وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل** فِي رَجُلٍ غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ هَلْ يَجِبُ

عَلَى ابْنَتِهِ نَفَقَتَهَا أَمْ لَا **أَجَاب** لَا يَجِبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخُلَاصَةِ  
 وَتَوْمَرٌ بِالْإِسْتِدَانَةِ وَالزَّوْجُ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل**  
 فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أُمٌّ فَقِيرَةٌ عَاجِزَةٌ وَعَمٌّ مَلَى وَابٌ غَائِبٌ عَيْنِيَّةٌ مُنْقَطِعَةٌ  
 هَلْ يَلْزَمُ عَمَّتَهَا نَفَقَتُهَا أَمْ لَا **أَجَاب** نَعَمْ يَلْزَمُ عَمَّتَهَا نَفَقَتُهَا إِذَا  
 أَفْجَحِيهَا لِأَبْعَدَ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ وَبِأَنْوَاعِ الْأُمِّ وَفَقْرِهَا وَعِنَّا  
 الْعَمُّ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا أَحْيَاءَ الْمَقْتَمَتَيْنِ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل**  
 فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أُمٌّ وَمَعْسَرٌ لَهَا فَعَلَى مَنْ يَجِبُ نَفَقَتُهَا مِنْهَا **أَجَاب**  
 يَجِبُ عَلَى الْأُمِّ لَا عَلَى الْعَمِّ لِأَنَّهَا أَصْلُهَا وَنَفَقَتُهَا عَلَى الْأُمِّ وَلَوْ كَانَ  
 مَعْسَرًا وَغَيْرَ الْأَصْلِ إِذَا كَانَ مَعْسَرًا فَحُكْمُ الْمَيْتِ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل**  
 فِي الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً وَلَهَا ابْنَتَانِ لَهَا عَمٌّ غَنِيٌّ أَمْرُهَا الْقَاصِرُ  
 بِالْإِسْتِدَانَةِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا فَاسْتَدَانَتْ هَلْ الْإِسْتِدَانَةُ تَكُونُ عَلَى مَنْ  
 يَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ فَتَكُونُ عَلَى الْعَمِّ حَيْثُ كَانَ غَنِيًّا وَكَانَتْ فَقِيرَةً وَزَوْجُهَا  
 بِمَا اسْتَدَانَتْ عَلَيْهِ أَمْ لَا **أَجَاب** تَكُونُ عَلَى الْعَمِّ إِنْ كَانَ غَنِيًّا  
 وَكَانَتْ فَقِيرَةً وَتَرْجِعُ بِمَا اسْتَدَانَتْ عَلَيْهِ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل**  
 فِي رَجُلٍ غَابَ وَلَهُ زَوْجَةٌ وَبَنَاتٌ قَصَرُوا مِنْ أَخٍ يَتِيمٍ قَاصِرٍ وَوَجْهٌ  
 مَا يَنْقُصُ مِنَ الْأَمْلَاقِ كَدُّ النَّفَقَةِ زَوْجَتَهُ وَبَنَاتُ الْقَصْرِ وَابْنُ الْخِيَرَةِ  
 الْيَتِيمُ الْقَاصِرُ وَالْغَائِبُ عَلَيْهِ دِينَ وَبَعْدَ مَدَّةٍ وَجْهٌ مَا يَنْقُصُ مِنَ  
 الْأَمْلَاقِ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الدِّيُونِ فَمَنْ يَدْفَعُ مَا يَنْقُصُ مِنَ الْأَمْلَاقِ  
 الْمَذْكُورَةِ لِعِيَالِهِ لِنَفَقَتِهِمْ وَوَجْهٌ مَعِيشَتِهِمْ أَمْ لَا أَصْحَابِ الدِّيُونِ  
 وَابْنُ الْأَخِ الْمَذْكُورِ لَهُ نَصْفُ الْأَمْلَاقِ فَمَا الْحُكْمُ **أَجَاب** الْمَقْرَرُ  
 عِنْدَنَا وَالْمُسْتَطَرِّعُ كَتَبَ عَلَيْنَا أَنَّ الْغَائِبَ إِذَا كَانَ لَهُ عَقَارٌ لَهُ  
 غَلَّةٌ لِلْقَاصِرِ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَأَطْفَالِهِ مِنْ غَلَّتِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ  
 يَقْضِي دَيْنَهُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَدْفَعُ مَقْرَرًا لَهُ لِأَنَّهُ أَمَّا يَأْمُرُ فِي حَقِّ الْغَائِبِ  
 بِمَا يَكُونُ نَظَرُ الْمَالِ وَحَقُّ الْمَلِكَةِ وَفِي الْأَنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَأَطْفَالِهِ  
 مِنْ مَالِهِ حَقُّ الْمَلِكَةِ وَفِي وَقَادِينِهِ قَضَى عَلَيْهِ يَقُولُ الْغَيْرُ وَهُوَ لَا يَحْجُزُ  
 وَأَمَّا ابْنُ أَخِي الْيَتِيمِ فَتَنْفَقَتُهُ فِي مَالِهِ فَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّتِهِ لِنَصْفِ  
 الْأَمْلَاقِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَاسْمُ اعْلَمَ **سَبِيل** فِيمَا إِذَا قَرَضَ  
 الْقَاصِرُ لِلْيَتِيمِ قَدْرًا مِنَ النَّفَقَةِ وَأَمْرٌ رَجُلًا أَنْ يَنْفَقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ  
 مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَحْضَاجَ الْيَتِيمِ إِلَى نَفَقَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ يَنْفَقُ



من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا  
**جواب** نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما القبيح الى الانبا  
 لانه يدعي ديناً ومدعى الدين يقتضي النية والله اعلم **سبل**  
 في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة واستكن كل واحدة في بيت  
 له غلق على حدة هل لو احدى ان تطلب الزوج بيت في دار على حدة  
 امر ليس لها ذلك **اجاب** لئلا ان تطلبه بذلك كما صرح به  
 صدر الاسلام في ملتقطه فعلا بان المناصرة في الضرائر لا  
 وتو مشاهد في منعه اعني طلب ذلك مضادة بالنساء ولا  
 شيء في قواعدنا يا بانه والله اعلم **سبل** في ضرورة استكنها  
 الزوج في بيت له غلق على حدة لكن الكيف والمطبخ مشترك بينهما  
 وبين ضررتها هل لئلا ان تطالبه ببيت له كنيف ومطبخ خاص امر لا  
**اجاب** لئلا ذلك كما حذر في البحر اخذ من شرح المختار  
 والله اعلم **سبل** ايضا في رجل ساكن برزوجة في بيت وقف  
 يخصه غلق على حدة ومطبخ ومزلق مشترك هل لزوجته طلب مكن  
 غيره ام لا **اجاب** ليس لها طلب غيره ولا يصح في ذلك كون  
 المرتفق مشترك كابين غير الاجانب كما صرح به في البحر اخذ من كلام  
 الهداية والله اعلم **سبل** في المسكن الواجب على الزوج شرعا  
 ما هو وضو النالجواب **اجاب** المسكن الواجب عليه  
 شرعا على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة ولا بد له من بيت  
 خلا ومطبخ **وليشترط ان لا يكون في الدار احد من**  
 اهلها يولد بها كما صرح به في الخانية وتكون بين جيران صالحين ويشترط  
 ان يكون مأمونا عليها فيه ويتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به  
 قاطبة والله اعلم **سبل** في فقيرة زوجة فقيرة تطلب منه  
 النفقة فهل يلزمه تمومها ام يقرر القاضي لها شيئا من الدرامم واذا  
 قلتم بمقومها ما التومين وما صفتها **اجاب** النفقة هي الطعام  
 والكسوة والسكنى قالت في الخلاصة قال هشام سالت هدا عن  
 النفقة قالت هي الطعام والكسوة والسكنى انتهى فان رخصت ان  
 تاكل معه فيها ونعت وان خاصته في النفقة يعرض لها بالمعروف  
 وما يتادمون في عادتهم وليس في ذلك تقدير لارزاقه لانه ما يختلف

فيه طباع الناس والحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا فرض فرض  
 من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يقدره لك بالدراهم والسك  
 يكن الزوج صاحب ما يدره جازل للقاضي ان يقدر بها ويعرض عليه  
 ذلك وينبغي للقاضي ان يامرهما ان لا يحسن العشرة معه ويامر ايضا  
 بحسن العشرة معها وذلك بان تاكل معه وياكل معها لتكون نفقته  
 ونفقة ما سواها فان اوتمر فيهما والا فرض عليه فاذا كانا معسرين  
 ترضى ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي ان ينظر بتقوى الله  
 الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عياده الحكم والتدبير  
 وهو على كل شيء قدير والله اعلم **سبل** في رجل خطب امرأة  
 وصار ينفق عليها التت وجه وتحقق انه انما ينفق عليها ليتزوجها  
 ثم امتنعت عن التت ورجع به وتزوجت بغيره هل يرجع بما اتفق ام لا  
**اجاب** نعم يرجع قال في الخانية بعد ان ذكر  
 القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله وينبغي ان يرجع لانه اذا علم  
 انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن  
 مشروطا لفظا وفي التهمة سئل والدي عن نكاح ابني الخطبة سكر  
 ولو زاولا وجوزا ثم اشتركا في الاب المعاقدة هل لهما ان يراجع  
 باسئد ادمما ذنوع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع  
 فليس له حق الرجوع وان لم ياذن في ذلك فله ذلك انتهى وهو  
 مرجع لما عمله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله  
 اعلم **سبل** في رجل معسر تزوج بكرا بالغة ولم يدفع لها  
 مهرها المشروط لنكاحه ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد اصر  
 ذلك بها جدا هل يجب عليه اخذ الامر من الدين امر الله تعالى  
 بهما لقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وهن  
 اذا فسخ النكاح حالم يري الفسخ بذلك يفسخ لشد الضرورة  
 اللاحقة بهما واضطرارها اليه والله اعلم **اجاب** نعم يجب  
 على الزوج اخذ الامر من الدين انزلها الله تعالى على رسوله صلى  
 الله عليه وسلم بقوله جل وعلا فامساك بمعروف او تسريح باحسان  
**وفي صدر الرجل** **الرجعة** واصحابنا لما شاهدوا الضرورة في التفريق  
 لان دفع الحاجة الداعية لا تسير بالاستدانة والظاهر انها لا تجوز



من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استقصوا ان يبض القاض  
 نائبا شافعا المذهب يقرق بينهما **وقد اختار كثير من علمايتنا**  
 ذلك عند شدة الضرورة وهو ما يشرح صدره الفقيه له لما فيه من دفع  
 الحرج والاضرار بالنسبة والله اعلم **سبل** ما تنقته الزوجة  
 النفقة على زوجها الفقير **اجاب** نفقة ما تنقته به  
 الفقير من الطعام فان اكلت معه مما ياكل كل منهما والا يدفع لها طعاما  
 من جسد طعام الفقير قال لم تزمن وطلبت فرض الدرامم يقوم ذلك  
 ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلف فلا سعرها او رخصه  
 يقوم بمجسه كما هو المفتى به والله اعلم **سبل** في رجل قترت  
 عليه زوجه نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا في كل يومين  
 الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضت فلهما شتم فانريد امر لا  
**اجاب** نعم تسقطان فان كانتا مقررتين كما في البرازمية  
 والذخيرة ومذكوزي في قاضي خان مقتضى كلام الحصاف وافق به  
 صاحب البحر والقوي بخلافه غاف للمتهم فيبهر والله تعالى اعلم  
**سبل** في رجل طلق زوجته نائبا وكان القاضى فرض لها  
 عليه النفقة في غيبته هل يسقط عند المفروض بالطلاق المذكور  
 ام لا **اجاب** نعم يسقط وسئل صاحب البحر عن شخص  
 عليه نفقة مقدرة له وزوجه وكذا كسوة ومضت المدف ولم يدفع  
 لها ذلك شتم انه طلقها رجعيا هل يسقطان به ام لا **سبل**  
 نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي انتهى  
**وذكر في البحر** ان المجتنب لو طلقها الزوج في هذه الوجوه  
 فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضى قال  
 فقد ظن من هذا ان الزاح عند سقوطها بالطلاق كالزوجة  
 خصوصا وقد اقي به الشيطان كما في الذخيرة ويعني بالشيخان  
 الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشي في مشرق قال  
 فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباين لانه  
 في عبارة الخانية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم  
 ان الطلاق رجعي وقد مر الكلام قبله عن الذخيرة ما صورته  
 ولو طلقها الزوج في هذه الوجوه يسقط ما اجتمع عليه من

النفقات بعد فرض القاضى كذا حكى عن القاضى الامام ابو علي النسفي  
 وكان يقول وجدر رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يعني  
 الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرعشي انتهى وقد مر قبله  
 عن النفاية انه من سقوطه بالطلاق كالزوجة مسوما بينهما وكذا  
 في الجوهر وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القا  
 كما هو الصحيح والله اعلم **سبل** في الطلاق هل هو مستقط لفرض  
 القاضى النفقة التي فرضها القاضى للزوجة ام لا **اجاب**  
 نعم هو مستقط للنفقة المفترضة بها ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح  
 به في الخلاصة والبرازمية وغيرهما من الكتب وافق به الشيخ  
 زين بن نجيم ذو الدشغنا امين الدين وهي في فتاويه  
 وقد صرح في الخانية والظهيرية وقد اعطف البائن على الطلاق فعلم  
 ان الطلاق رجعي والمسئلة شديدة وقد بحث فيما بعض المتأخرين  
 بحثا لا يمتنع مع صريح النقل بالسقوط وقد افتينا فيه لميرزا  
 افق الصدر الشهيد والامام ظهير الدين ونقارد النقل به وانما  
 والله اعلم **سبل** في رجل مجذوب مستغرق غايب عن  
 وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاوحال ولا يعقل املا  
 ما يقول ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع اكل مينا او  
 ترابا ولا يعلم الذي به يكون غير انه اشد حال الامن هو محقق الجنون  
 لا مال له ولا نوال له وزوجه اضربها الحال لانها بسببه عادمة  
 المعاش وفاقة الفراش وله اب موسر هل يفرض نفقته ونفقة  
 زوجته عليه ام لا **اجاب** حاميل القول فيه باختصار انه  
 حيث ثبت المجذوب والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء  
 المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على ابيه الموسر وكذلك  
 نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم ويقوم بامرته ويدبر كما  
 هو المحرر في المذهب واليه الفقيه البيهقي يذهب ففي البحر نقلا  
 عن الخلاصة يحبر الابن على نفقة زوجته ابنيه ولا يحبر الاب على نفقة  
 زوجته ابنيه وفي نفقات الحلواني قال فيه روايتان كما قلنا  
 وفي رواية انما يجتنب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مربيا  
 اوبه نمانه يحتاج الى الخدمة اما اذا كان صحيفا فلا في المحيط

مني



فعلی هذا لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المشابة  
 يجوز الاب على نفقة خادمه انتهى وظاهر ما في الدخلة ان المذهب عدم  
 وجوب نفقة امرأة الاب او جاريته او ام ولد حيث لم يكن بالاب  
 علة وان القول بالوجوب مطلقا انما هو روي عن ابي يوسف  
 انتهى ما في الخبر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الى الخادم  
 يجب نفقة الزوج ووجه ايضا لانه لا حاجة الى الخادم صارت من جملة  
 نفقته فوجب عليه نفقة ربه اذا ثبت ما شرح فيه نفرض نفقته  
 ونفقة زوجته عليه فانهم والله اعلم **سبل** في رجل يتكسر  
 تمكوا بالاطعام الكثير ويمكن ان زوجته تناوله ولا يجز عليها في تناول  
 ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة  
 من الدراهم ام لا وفي التمسك ما في وما قد رها وما اعتبارها هل  
 موبها له او بجاليها ام باعتبار حالها معا **اجاب** النفقة نوعا  
 تمكين وتمليك فالتمكين منعين في صاحب الطعام الكثير والذي  
 له ما يذوقه فتمكين المرأة من تناول مقدار كفايتها وليست لها ان تطالبه  
 بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز  
 فرض نفقته عليه لانها والحال هذه منعه في طلب العرض وان لم  
 يكن بهذا الوصف فان رضيت ان تاكل معه فبها وليمت وان  
 خاصته يفرض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر  
 للقاضي ان يفرض بها ولا ينفق عليها واما الكسوف فذكر في  
 الظن بانه ان محمد اذ كره رعين وخازين وملقعة في كل سنة اراهما  
 صيفيا وشويا انتهى والدرع القيص يعني قميصا وخازن للصيف  
 وقميصا وخازن للشتا وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن  
 والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان  
 انتهى ولا شك انما باعتبار حالها كالنفقة والله اعلم **سبل** في  
 رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة ستمائة سنو ففرض  
 القاضي على ابي الصغير في عيشة هذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها  
 بطلب والدها هل يصح الفرض المذكور ام لا ولا يلزم الوالد ولا الولد  
**اجاب** لا يصح الفرض من نحوه مستها انه لا نفقة لصغيره لا يطبق  
 المجامع ومستها انه لا يجب على الاب نفقة زوجته ابنه خصوصاً عند

المحتاج الى خادم يخدمه ومستها انه غائب وصو حاكم والحكم لا يصح عليه  
 فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله اعلم **سبل** في  
 امرأة ارسلت الى زوجها وموت في موضع تعيشه ان يرسل لها النفقة  
 المقررة لها عليه والحال انه كان دعاها للنفقة الى موضع الذي  
 بينه وبين موضعها دون مسافة القصر فابت هل لها ذلك ام لا  
 لسقوطها بالامتناع من ان تستكن حيث سكن **اجاب** ليس لها  
 ذلك حيث وقفاها المجل على ما هو المذهب خصوصاً فيا دون مدة  
 السفر لانها مبطله في ذلك فتشترت ولا نفقة للناشرة ولو كانت  
 محكوما بها اذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله اعلم **سبل**  
 من نفقة المعسر **اجاب** ظاهر الرواية اعتبار حال الزوج فقط  
**وموقوف الكرخي رحمه الله** وقال بر جمع كثير من المشايخ  
 ونظر عليه محمد وقال في النفقة والبداء ابع الله الصحيح نظر الى قوله  
 تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه  
 الله لا يكلف الله نفسا الا ما اتاهها في غاية البيان انه اذا كان  
 معسرا وفي موضع او جينا الوسط فقط كلفناه بما ليس في وسعه فلا  
 يجوز لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقي  
 دين الى الميتة فليس تكليف بما ليس في وسعه لغيره في البصر  
 وفيه يعتبر في الفرض الاصل والائس والحاصل انه لا يكلف  
 فوق طاقته ولا يجلس في شيء لا يفدر عليه لعسرة والله اعلم  
**سبل** في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها  
 ما فوق نفقة المعسر من المعز ومنه عليه **اجاب** ليس لها ما فوق  
 نفقة المعسر وكسوتهم وقد صرحوا بان نفقة المعسر ما اعتاد  
 المعسر من وقت اعتزقوا ببلاده اكل خبز الشقير والذرة والزيت  
 والبس الدرامج التي من القطن ونحو ذلك فاذا طلبت فوق ذلك  
 لا يجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم **سبل** في  
 الزوجين اذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة للاغنيا وما حدة الغنا  
 في باب النفقة **اجاب** يجب نفقة الاغنيا قال في البصر لعلوا  
 في حد البيمار على اربعة اقوال اصعبها قولنا **احدها** انه مقدرا  
 بضايب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره الولواحي



معاد لبيان النفقة يجب على المورس وتهيئة اليسار لاحد لهما واداءته انصاب  
 والثاني انه انصاب حرمان الصدقة وهو انصاب الذي ليس بنام قال  
 في الهداية وعليه الفتوي وصحة في الدخيرة انتهى **والذي يظهر**  
**للفقيه البارع** في الفقه ان الاول اولى بالقبول لان ما ليس بنام  
 سريع النفاذ اذا اوزدت عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم **سئل**  
 في رجل فقير له زوجة فقيرة فما تكون كسوقهما **اجاب** لهما من  
 جنس كسوة المعسر في كل سنة درهمان اي قميصان واحد للثاه  
 واحد للصيف وخماران كذلك ويلحقه ما يكون مثله للفقير اقل  
 الاعشار لا المتوسطين ولا ذوي اليسار والمرجع في ذلك للعرف  
 وتختلف باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قالوه علما ونا  
 في ذلك والله اعلم **سئل** فما اذا غاب عن زوجة من بلد ما  
 الى مريض من الامصار وتركها بالانفقة ولا منفق ففرض لهما القاضي  
 بطلمنا مبلغا برسم نفقتهما وكونتهما فزنا صحيحا شرعيا واذن لهما  
 بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وانقضت مدة  
 غيابه بعينة طوبيلة وقد طلعتما الزوج في اثنا عشرين في ذلك المهر  
 ونقض على طلاقه مدة ولم يقم به ثم بلغها انه طلق فلم يصدق والى  
 الآن لم يثبت الطلاق فهل لهما الرجوع بنظرهما استلحتهما وانفقته  
 الى ثبوت الطلاق ام ليس لهما ذلك **اجاب** نعم لهما الرجوع  
 بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بآيات  
 او رجعيًا واذ اكدت في استناد الطلاق ولم يثبت ببينة يصح  
 في حتمها كانت طلعتما في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة  
 والسكنى والله اعلم **سئل** في رجل فرض عليه القاضي نفقة  
 وكسوة لزوجته ونقضت مدة فادعى طلاقها وانقضاء عدتها  
 منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقرتان  
 والعدة ونفقة العدة ام لا **اجاب** ان كذبته في الاستناد  
 ولم يقر ببينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولهما فيها النفقة  
 والسكنى وان صدقته فلا نفقة لهما ولا سكنى واما النفقة  
 والكسوة المقرتان فيستفطان على كل حال بالطلاق ولو رجعيًا  
 على الصحيح والله اعلم **سئل** فيما اذا فرض القاضي لمصونة

لام اليتيمة قدر النفقة واذن لهما في انفاقه وبالا استدانة لذلك  
 لترجع بما انفقته في مال اليتيمة فانفقت لام مدة والحال ان ليس  
 لليتيمة مال ظاهر ولها عم لا يورث عيني وتر يد الام ان ترجع بيد  
 ما انفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة  
 فملاها ذلك ام لا **اجاب** نفقة ذي الرحم المحرم لا يجب بدون  
 القضا والقضا لا بد له من الطلب والمصونة كما صرح به في البحر نقل  
 عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما انفقته في المدة  
 المذكورة على العم ولا تكون غير مقضى عليه وثانيها على تقدير انه مقضى  
 عليه باجتماع شرائط القضا من المصونة وحضور القاضي عليه غيرهما  
 وامرت بالاستدانة ليس لهما الرجوع ايضا اذ اشترط الانفاق مستا  
 استدانت لامن ما لهما **سئل** في الرجوع من الاستدانة  
 والانفاق مما استدانه كما قيل في الميسرة والنهاية وغيرهما حتى قال  
 الطرسوكي ولقد غلط بعض الفقهاء في مفهوم كلام صاحب المداير  
 وقال اذ ان القاضي في الاستدانة ولم تستدك فانها لا تسقط  
 وهذا غلط بل معنى الكلام اذ ان القاضي في الاستدانة واستدان  
 انتهى وايضا المذكور الرجوع بما انفقته على مال اليتيمة لا على العم واذ  
 لم يكن لليتيمة مال لا يقع اصل الفرض المذكور لتقيده بالرجوع في  
 مالها والحال انه لا مال لهما كما صرح به في البرازية وغيرها وبه  
 علمت ايضا ان ما يكتب في الوثائق امران يستدمن ويرجع على من  
 يجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور القاضي عليه وعدم  
 تقيده وغير ذلك من شرائط القضا وكثيرا ما يقع الغلط في هذه  
 المسئلة لعدم التامل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع  
 مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله اعلم **سئل**  
 في امرأة تسكن مع زوجها بقرية لدولتها اخوها لخصمه  
 اختمتا بنا بلس فارسلها معه بشرط ان تقود في ضمنها وان مضي  
 الشهر ولم تحضر في طالق فكثت سنة بنا بلس واستمرت بهما  
 وكان قد قتر لهما ناييب الحكم بنا بلس نفقة على زوجها المذكور  
 وحضر اخوها الطلمنا وهي مقيمة بنا بلس هل لهما النفقة فيما عدا  
 الشهر المضروب لهما اجلا في الغيبة ام لا **اجاب** حيث غفقت



امرأة صادت ناشرة فلا تسحق نفقة واذا ادعت ان اطلق لها الاقامة  
 بنابلس وانكروا القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم  
**سئل** في شخص من ما يتزوج بدنة بكر من كسوة لفرانه المقررة  
 عليه ابد قبل لصح هذا الصمان ويطلب الصامن بما يتزوج على الزوج  
 بعد الصمان **اجاب** يصح هذا الصمان كما صرح به في  
 في نفقات البصر والتأخير خاتمة وغيرهما والله اعلم **سئل**  
 في اب كسوب هل يجب نفقته على ابنه المغير **اجاب** اذا كان  
 الابن معسر الا كتب له او له كسب لا يفصل عن قوته شي لا يجب  
 نفقته عليه كما افهمه كلام البراذية وغيرهما والله اعلم **سئل**  
 في كسوب لا يفصل من كسبه شي عن نفقته هل يفرض عليه القاضي  
 نفقة لامته الفقيوة ام لا **اجاب** لا يفرض لها نفقة على حدة  
 بلا شبهة واما اذا كان كسوبا وله عيال يضمها الي عياله وينفق  
 على الكل حيث قدر ذلك **قال في البحر اقلع عن شرح الطحاوي**  
 ولا يجبر الابن على نفقة ابنته المعسر ان كان معسرا الا اذا كان  
 بهما زمانة او فقر فقط فانهما مدخلان مع الابن وبياكلان معه  
 ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب منه فارجو  
 ان شئت والله اعلم **سئل** في امرأة غاب عنها زوجها وتزوجها  
 بلا نفقة حكم بفسخ نكاحها القاضي المشافعي ونفذه القاضي الحنفي  
 وانقضت العدة هل لها تزوج بنفسها الذي القاضي الحنفي او يشترط  
 ان ينقطع نكاحها على مذهب الشافعي بولي ومما يشترطه تكونها  
 خلية عنده وغير خلية عند الحنفي **اجاب** لكل ان يزوجهما اذ هي  
 حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفي ايضا **وقد سئل قاري**  
**المهدل** عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم  
 يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينه على ذلك  
 وحكم به حاكم يري ذلك وفسخ عنها حمل يجوز للحنفي ان يزوجهما  
 واذا حضر الاول ما حكمه فاجاب بقوله اذا اقامت بينه عند  
 القاضي ان الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من  
 القاضي فسخ النكاح وهو يري ذلك نفذ الفسخ وهو قضا على الغائب  
 وفي القضا على الغائب عند نادر ايتان منهم من رآه نافذا ومنهم

من لم يره نافذا **فعلى القول بنفاذه يجوز للحنفي ان يزوجهما**  
 من الغير اخذ القضا عدتها واذا حضر الزوج واقام بينه على خلاف  
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته والبينة الاولى ترجح  
 بالقضا فلا تطل بالثانية انتهى والله اعلم **سئل** في رجل طلق  
 زوجته طلاقا باينا ووجبت العدة هل اهلبت اجرة الحضنة ولدها  
 منه او لارضاعه تجامر ام لا ولا يفرض لها عليه ما دامت في العدة  
 الا نفقة العدة **اجاب** اما نفقة المبانة في العدة فواجبة  
 لها عندنا واما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لامة لو  
 منكوبة او معتدة اطلقه فمثل الرجعي والباين وصح المداينة  
 يدل على اختياره وفي النهر وهو الاول في الحاصل ان لها طلب نفقة  
 عدتها عندنا حتى تنقضي بفسخها طلب اجرة الارضاع والحضانة  
 ما دامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي اطلق المون فيها عدم  
 الجواز لهما والله اعلم **سئل** في امرأة ابت ان تقول مع نزع  
 من نابلس له هل تكون ناشرة وتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل  
 بها بدو ما يلزمها اذا فعلت ذلك **اجاب** نعم تكون ناشرة  
 باقتناعها عن القول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها النزع بشر  
 لا رتبها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز نقضها لفسخ جميعا  
 بان من القضا الباطل القضا بنفقة الناشرة والله اعلم **سئل**  
 في رجل بمصر له زوجة في الرملة لها اخ بالقدر حضري فاضيمتها  
 وطلب ان يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي  
 بمصر فاجاب لم يطلب بنية على النكاح ولا على الوكالة ولا اخذ  
 منها شيلا ولا حضرت بنفسها ولا حلفت ان مانت لك عندها نفقة ولا  
 سأل عن حالها افتوانها ام غيبان ام اخذها غني والآخر فقير لي راعي  
 العرض بحسبه بل فرض على الغائب للغايبه ذراهم غير منكشف عن حاله  
 وكتب صكها معقونه فرض برسم نفقة فلانة ولديهما وليا يحتاجون اليه  
 من ثمن لحم وخبز وزيت ودخولهما ميايون وغسيل الثوب وما  
 لا بد لهم منه وقدس في كل يوم ثمانية قطع مصرية ما هو برسم الزوج  
 اربع قطع وما هو نفقة ولديهما اربع قطع على زوجها الغائب واذن  
 الحاكم لهما بانفاق ذلك عليهما وعلى ولديهما سوية بينهما والاستدانة عند



الحاجة والرجوع بدلك على رزقهما الغائب فترها واذنا مقبولين  
لنا من وكلها شقيقتهما فلا نوال الحال ان ولديها غلام استغنى عن امه  
وبنت فطمته قبل يصح هذا الفرض ام لا **اجاب** لا يصح لترك ما هو  
شرط للنفقة وهو طلب ما الذي لا بد منه عند ايمتنا باسراهم ومنهم  
من ضرر حمة الله تعالى ولا ينوب طلب اجتهاد من طلبها وطلب اليقينة  
على النكاح لازم على القاضى لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك اخذ  
التكفل **قال** **الفرض من الامته الترخي** وكذلك جعلها الله لم  
يتروك عند ما شيا على القاضى ايضا ان يجعلها انها ليست ناشئة قال  
في الحائنة يجعلها القاضى بالله العظيم ما استوفيت النفقة ولم يتيقن  
سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره ويأخذ منها كفيلا ويجعلها  
نظرا للغائب ومن اللازم ايضا قبل ان يفرض النفقة السؤال  
عن حال الزوج وتبين فقره وعياله ليمتددي الى طريق العلم بالحال  
فيفرض بحسبه فانه اذا فرض اكثر من حال له الامتناع عن الزيادة  
ولا ينفذ قضاء بها كما في البصر وغيره **والحاصل ان مواع**  
**صحة الفرض المذكور متعذرة** لو لم يكن منها الا عذر  
ثبوت التوكيل لكن ولدت شري متى ساع الحكم للحكماء على المحكوم  
عليه بدعوى الغير على الغير بغية كل منهما محمودة دعواه الوكاله  
هذا الا قايلا به فحكمه كالعديم باجماع كل من للنفقة والقوى مسك  
بيده العلم والله اعلم **سئل** في يتيمة لامال لها ولها ام وعم  
طلبت الام ان يفرض القاضى لها النفقة فقيل بغية الم ولم  
يعني المفروض عليه هل يصح ذلك ام لا **اجاب** لا يصح اذ شرط  
وجوب نفقة القريب غير ذي لولا والطلب والحضومة بين يدي  
القاضى فلا يصح على غائب ولو معين فكيف مع عذر لغيبه وبه  
يعلم عذر صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل  
هؤلاء والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت على زوجها انها  
ستحق بدنة ستة سنين اثنين واربعين قرشا من  
دراهمين وقيصين وصمادتين وزنار وشنب ولباس وبابو جين  
هل يصح دعواها من اصلها ام لا **اجاب** لا يصح دعواها  
والحال هذا و باجماع علماءنا على سقوط النفقة الما صينة الحائنة

من النفا والرماني الزمان الذي قد مضى وانقضى وايضا هذا  
القدر المسمى به ونوال الدراختان والقيصان والصفقاتان والزنا  
والشنبر واللباس والبابو جين نرايد ان على الولي لها فانها  
اغنى الكسوة الوجبة ذراعان وخماران وملحفة كما صرح به في الجوهر  
وغيرها فكيف يصح دعواها بذلك هذه المدة هذا الا قايلا به  
والله اعلم **سئل** في صغير سنة ثلاث سنوات هل لامه المأنة  
ان تمنع الياء عنه لحيانا ام لا وهل اذا اقل له بطعام وكسوة يلتفت  
بحاله يتغير فرض الدرام عليه ام لا **اجاب** ليس الام منه  
عن ابيه احيانا ولا تنقبن الدرام للنفقة **فقد صرح علماءنا**  
**فاطنة بان النفقة هي الطعام والشراب والكسوة** فاذا لم يولد  
بذلك لا يجزى دفع الدرام وانما المتغير كفايته لا دفع الدرام  
لامه حتى لشري بها نفقة وفي الدخيرة والتاتارخانية والبصر وغيرها  
من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين  
في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان يشا فمما الى نفقة يدفعها صاحبها  
ومساء ولا يدفع اليها جملته وان شاء امر غيرها ان ينفق على ولده  
يعني الطعام والشراب والكسوة والله اعلم **سئل** في رجل  
اصابه مرض جارف فزاع ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائلا لا يدرك  
مكانه وله والدته ضربة فقيرة ولخت شقيقة ولخت لام واخ  
لاب وابن اخ شقيق صغير له مال من جلس النفقة كالحنطة والدرام  
عند من يقربه هل يفرض لوالدته فيما نفقتها دون من ذكر او لا  
**اجاب** يفرض لوالدته لا لغيرها ممن ذكر في الذن وغيره  
وفرض لزوجته الغائب وطفله وابوته في ما له يعني الذي من جلس  
النفقة عند من يقربه فالقييد بالزوج والطفل والابوين  
احتراما عن غيرهم والله اعلم **سئل** عن امرأة لها بدنة احد  
ابنتها سنة عشر غرضا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى اخيه هل لها  
ذلك ام لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان  
ضما الى عيالهما لتاكل مما ياكلون وتشرب مما تشربون وتكسى مما يكسون  
وهي تريد فرض النفقة دراهم يجيرهما القاضى على ذلك ام لا **اجاب**  
لا يفرض القاضى عليهما نفقتهما ولهما مال تنفق منه دراهم او دنارين



او عتاد او مواشي وقدره لك مما يمكن بيعه والاتفاق منه وان لم يكن لنا  
 ذلك فليعلم ما ضرتها الى عيالها فكل ما ياكلون ولشرب ما يشربون اذ عليهما  
 دفع حاجتهما وهو حاصل مما ذكرنا واما فرض الدرام فلا قائل بتعينه  
 لها وان كانت ذاك لا يجوز ان يفرض لها عليهما نفقة الا ان الواجب  
 ديانة عليهما ان لا يجوز لهما ان لا ينفقوا الكسب والله اعلم **سبيل** في زعيم  
 رسله لا ما يحيله وزجله ليضع له علامات زعامته ويحفظها له ليعتد  
 عن مكان الزعامه فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها  
 له خشية ضياعها الى ان انتظم رجعتة فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها  
 وينفق عليهما وعلى جملته ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله  
 ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغايب وحفظ الماله عن الضياع  
 هل له الرجوع عليه عند ذلك ام لا **اجاب** حيث نفقت  
 المصلحة في ذلك واذن الحاكم بالاتفاق رجع المأمور بما انفق  
 في ذلك بالاتفاق لانه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحهم  
 وهذا كذا والله اعلم **سبيل** في رجل تزوج امرأة له  
 ونزكها وسافر الى الشام بلا نفقة من دراهم او طهار وامن بها  
 والتمس غايه الاثم هل يكون من تكبها عصية لوجب الاثم لها  
 فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصنف  
 الرسول كفي بالمرء اثما ان يضيع من يعول **اجاب** لا ريب  
 في ارتكابه الحرام باجماع علماء الاسلام فيعاقب بذلك نيا بالاهانة  
 والاذلال وفي الاخرة بالحزاي والنكال للحديث المذكور  
 في السؤال وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعالي  
 منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ام ضيع حتى  
 يسأل الرجل عن اهل بيته فليست شعري مما جوابه عن مثل هذا  
 السؤال وقد امر بالعاشرة بالمعروف ونهى له بالصلة فيلزمه  
 التقوى والاهانة والتقصير لما لفته لما امر به الشارع والله ولي  
 التوفيق فنسأله الهداية الى سوا الطريق والله اعلم **سبيل**  
 في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة واذ انتفع  
 بجبر حتى يسكنها اذ هو من جملة مسمى النفقة **اجاب** نعم  
 يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون بملاك او اجارة

او عار ببلعها ويجلس اذا انتفع عنه لانه من جملة النفقة فقد ذكر في  
 الخلاصة وكثير من الكنفال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال  
 النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا انتفع عنها او عن احد  
 انواعها يجلس في ذلك والله اعلم **سبيل** في امرأة لها زوج  
 حاضر وابنان من غيره هل للقاضي ان يفرض نفقة ما على ابنتها ام لا  
 واذ فرض يصح فرضه ام لا **اجاب** ليس للقاضي ان يفرض  
 لنفقتها على ابنتها مع وجود الزوج اذ نفقتها عليه مطلقا غنيا كان  
 او فقيرا حاضرا كان او غائبا حتى لو تغذرت النفقة فليتها بجرحه  
 او غيبته فنفقة ما مع ذلك على زوجها وان كان يومرا لابن بالاتفاق  
 عليها ويرجع بما انفق عليه اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجة  
 احد قال رجل من قائل وعلى المولود له من رزقته وكسوته والله  
 اعلم **سبيل** في رجل طلق امراته وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين  
 عمه تريد ان تربيهما بعينه والام تباي ذلك وتطالب الالب  
 بالاجرة ونفقة الصغيرين والالب معسر هل تجب الام الى ذلك ام  
 يدفعان للعمه **اجاب** الصحيح في المسئلة ان يقال للام  
 اما ان تمسكى الولد بغيرة واما ان تدفعه للعمه **شرح بذلك**  
**في البصر** نقل عن الولوالجية والمسئلة موضح بها في الخاتمة والبرازية  
 والخلاصة والطبيرة والله اعلم **سبيل** في صغيرتين محضون  
 للعمة ام الام باجرة قدرها قطعه مقرية في كل يوم وابوهما صغير  
 وتريد ان تتحم في اجرة الحضانة باكثر من ثمانين لهما اجرة ام اب تريد  
 ان تحضنها مجانا هل يدفعون لها ام لا **اجاب** الصحيح  
 ان يقال لام الام اما ان تمسكها مجانا واما ان تدفعها لالام  
 الالب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرها من كتب المذهب  
 والله اعلم **سبيل** في صغيرة فقيرة لها اخ لالب فقير هل  
 تجب نفقتها عليه ام لا **اجاب** لا تجب اذ شرطها اليسار  
 وهو يسار الفطرة على اصح الاقوال وعليه الفتوى والله اعلم  
**سبيل** في القريب المحرم كابن الاخ اذا كان قادرا على  
 الكسب هل تجب نفقته على عمه ام لا **اجاب** لا تجب فانها  
 لا تجب على ابنته اذا كان قادرا على الكسب فكيف تجب على عمه مع



قد رتته على الكسب صرح بذلك في الاب صاحب الجهر والنهر  
 و الشاخر خانية نقلها عن الحاوي والامرفيه ظاهر والله اعلم  
**سئل** في يتيمة له مال وابن وابن عم لاب التزمت امه  
 الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم انه لا  
 يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزم ما التزمت ام لا  
 وللأم ان تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصاً مع عجزها عنه  
 وتنفق عليه من ماله **اجاب** لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزام مالا  
 يلزم ونفقة ولجبة في ماله والله اعلم **سئل** في رجل من طلبة  
 العلم الشريف له اخوة من ابنته تطالبه امهم بنفقتهم وهو مفسر فكل  
 تلزمه نفقة اخوته مع اعتداده ام لا **اجاب** لا تلزمه نفقتهم  
 اذ نفقة القريب لعاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسراً  
**واختلفوا في هذا اليسار على المرأة اقول** الاصح منها  
 قولان احدهما انه مقدم بنصاب الزكاة فلو انتقص ورمم لا تجب قال  
 في الخلاصة وبه يفتي واختاره الوليحي وثانيهما انه بنصاب حرمان  
 الصدقة وهو النصاب الذي ليس بتام قال في الهداية وعليه  
 الفتوي وصححه في الذخيرة والقولان الاخيران مذكرا ذكرهما  
 لرجحتهما والله اعلم **سئل** في ايتام طعمهم به شقيق مفسر  
 وشقيقة كذا ذلك وعم اب لامر مدعي الاعسار ايضا هل تجب نفقتهم  
 على احد ممن ذكر ام لا **والقول** قول مدعي الاعسار **اجاب**  
 لا تجب نفقتهم على احد ممن ذكر لصريح علمنا الغريزي في  
 منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار لا اذا قامت لمدعي  
 اليسار بيينة عاده لانه فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به  
 واذا لم تقم بيينة وطالب من القاضي ان يسأل عن حاله لا يجب  
 على القاضي ذلك حتى يجبره عدلان انه مؤسر فيقضي القاضي  
 بالنفقة عليه والحاصل انهما ذو قوة كبقية الدعاوي فيجب  
 الاحتياط والله اعلم

## كتاب العتاق

**سئل** في مريض ملك اخاه شقيقه جميع ما يملك في مرضه الذي  
 قد مات فيه عنه وعن بنت فاقتر الاخ بان اخاه اعتق جاريته

الموجودة وتدعيه وصدد قرا الاخ واجازه وكذبها البنت فما الحكم  
**اجاب** لا يقع تمليك له في مرضه الذي قد مات فيه واما  
 اعتق الجارية الذي اقتر به الاخ واجازه فهو نافذ في نصيبه المورث  
 له عن اخيه واما نصيب البنت وهو النصف من الجارية فهي محقرة  
 فيه ان شئت حررت او السعب والولا لها وان شئت منعت  
 المقر لو كان موسراً ويرجع به على الجارية والولا له وهذا عند  
 ابي حنيفة واما عند هاليس للبنت الا الضمان مع اليسار  
 او السعاية مع الاعسار والله اعلم **سئل** في رقيق ثمنه  
 لامرأة وبقية لابنها اعتقه المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم  
**اجاب** الابن مخير ان شاء اعتق بقيقته وان شاء استعماه  
 في قيمة ذلك هذا اذا لم يخبر عنها لعله اتم اذا اجازه فيه  
 جاز وعتق جنيته مجازا لان الاعتق تمايتوقف على الاجازة  
 اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصته الابن فيتوقف  
 فيها على الاجازة فاذا اجازه جاز وممكن صرح بتوقف  
 الاعتق على الاجازة الكمال بن الهمام في شرح المرساية في الكلام  
 على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله اعلم

## باب الاستيلاء

**سئل** في ام ولد استعارت من خرق حليها طلب منها فانكرته فاقم  
 عليها بيينة فادعت انه سرق منها هل يصدق في دعواها ام لا  
 وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها انها لو كانت العين المستعارة  
 باقية لا ظهرتها **والقول** قالت ائمة الحنفية ان الرق من  
 مواضع لزوم المجلس بحق العتق ام لا **اجاب** المقر ان اقرار  
 ام الولد لا يجوز في حق المولي لانه المالك لها ولما في يدها  
 ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى  
 عليه باغير حصونة لا تقع لانهما وما في يدها ملك مطلق  
 لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تتم ببيئته وان سمعت  
 بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانتكار طولت بعد الحرمة  
 ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق  
 السيد ولا يقع الاطلاق بان الرق يمنع لزوم المجلس بحق الغير



مطلقا بل ينفرد بين القولين والعقل بسبب ان المجتزئ يقع في القول لا في العقل فانقلبا فافهم والله اعلم

## كتاب الايمان

**سبيل** في رجل غضب من زوجته تخلف بالطلاق ثلاثا فنهاه الله لا يستغل في خوفه الغلاية ما دامت معه ومنفصوده بالزوجة فهل اذا اباها شرا استغل في الحقة بعد التزوج او قبله يحنث بالطلاق الثلاثا ام لا **اجاب** لا يحنث لما تقرر ان كلمة ما دامت غايية تنتهي اليقين بها وباطلاقها اليقين زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله اعلم **سبيل** في رجل خلف لا يدخل الرملة وله فيها نسوة وتس له فيها الارزوجة ولعدة فدخلها هل يحنث ام لا **اجاب** يحنث لان الله الواحد بهذا الجمع وهي حقيقة كما صرحوا في الايمان وهوها ولو نوي الجمع لانه حقيقة كلامه فافهم والله اعلم **سبيل** في رجل خلف انه لا يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بدر رجل وحرم الحارث فقط يحنث ام لا **اجاب** لا يحنث ما لم يثبت به الحارث او حقيقة الزرع طرح البذر قال في لقاء الزرع طرح البذر والله اعلم **سبيل** في رجل خلف لا يدخل هذه الدار الا ان يحكم عليه الله من امره واحتاج لبره فدخلها هل يحنث ام لا **اجاب** لا يحنث وهذا ايجاز لصدد امره من الموحد والحكم القضاء اذا دخلها فقد حكم اي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا يحنث عليه بذلك والله اعلم **سبيل** في رجل خلف لا يدخل على فلان ما دام فلان يتردد عليه فما العيلة في ان يتروك ملته ولا يحنث **اجاب** اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوا متردده شرط البقاء اليقين عن التردد وانتهت اليقين فلا يحنث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك او كلمة ما دام غايية تنتهي اليقين بها كما صرحوا به فاطمينة والانقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها عند الناس انه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت اليقين والوجه في ذلك ان الحالف

قيد يمينه بدوا امر التردد ولا بنفس التردد والتزدد شي ودوا امر شي آخر قال في العادة بيند والفاظ التافيت ما دام وما ولم وحتى والي فلو قال ان فعلت كذا ما دمت بيمينتي فامرته كذا فخرج من محاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوي الفضلي وعلى هذا خلف لا يضطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان امن هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى لامر فاضطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنث في يمينه لان اليقين ينتهي بخروج الامير انتهى **والفروع في مثل هذه كثيرة** وهذا من عادة الامام الى حنيفة رحمه الله فيما لم يرد فيه تقدير ان يحمله الى العادة ويغوصه الى رأي المبطل في التردد والاختلاف وفيها من زيادة المبالغة وحصول اصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه اهل المصنف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوا التردد وانتهت اليقين ولا تقود بقوده له لعدم تصوره عود الديمومة بعد انقطاعها فافهم والله اعلم **سبيل** في رجل خلف لا يشرب الخمر فاجر في حلفه هل يحنث ام لا **اجاب** لا يحنث كما في الخبر نقله عن فتح القدير في الكلام على قوله في الذرة لا يخرج فاجرح والله اعلم **سبيل** في رجل خلف بالطلاق ثلاثا من زوجته فلانه ان يحضر في مجلس الشريعة بعد ان امره الحاكم الشرعي بالحضور لم يحضر هل يحنث بالثلاث ام لا **اجاب** نعم يحنث بالثلاث ما لم يبق بمجلس الشريعة مجلسا يقع اضافة الشريعة اليه وحضر فيصدق ديانته ولا يحنث والله اعلم **سبيل** في رجل خلف لا يشارك اباه في الفلاحة عمل او اباع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبن ورو غير ذلك لابنه الصغير وشارك الحالف اخاه يحنث ام لا يحنث **اجاب** نعم لا يحنث كما صرح به في الخبر نقله عن الظهيرية حيث قال ولو خلف لا يشارك فلانا فشاركه بما لابنه الصغير لا يحنث والله اعلم **سبيل** في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكم مد مغلى ونجينه ونجرت ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا ام لا **اجاب** لا تطلق اذا اليقين المذكور المنفي لا للاباث كما صرح به العلامة اذ هو في الاباث لتعظيم باللام والنون عند البصريين وقال

ع



الكونون والفارسي يجوز الاقتضائ على احدثها ولتم يات بقولهما  
 فكان نقيضاً وتعد وجدلتي وكرا غلب علمنا المسئلة وهي في  
 البحر في موضعين الاول في شرح قوله تضرع والثاني في شرح قوله  
 لا يفعل كذا تركه ابدا وكيف بحث وقد في ملا النافية بالاجماع  
 ولا تختلف الحال من عالم وجاهل لعدم صلاحية لفظة للابنات  
 بطريق من الطرق فافهم والله اعلم **سئل** في شاب طلب منه  
 شيان ان يقضيهما ما به فاجابهم الى ذلك فقالوا لا بضد فلك  
 الا ان تخلف لنا بالطلاق الثلاث فقال على الطلاق الثلاث  
 تكون اعندي المسئلة فلم تاتوا الله هل بحث ام لا **اجاب**  
 صرح علما وانما ان الحلف بالابنات لا بد وان يقرن بالثا كيد  
 وهو اللام والنون قال في البحر لا بد من ذكرها كما في المحيط  
 والحلف بالعربية ان يقول في الابنات والله لا فعلت كذا او الله  
 لقد فعلت كذا مقررنا بالثا كيد شتم قال في لخر كابل ايمان قد منا  
 انه لو قاله والله افعل كذا انما عين النفي وتكون لامقدسة وليست  
 للابنات او لا يجوز حذف نون التوكيد ولا منه في الابنات فليحفظ  
 هذا وقال الشيخ على المقدسي في شرح التلزم المنظور اقول  
 على هذا اكثر مما يقع من العوام لا يكون يمينا لعدم اللام والنون فلا  
 كفاية عليهم فيما شتم بهت بخشارة بعض الناس بانه بحث يصادر  
 المنقول فلا يعتبر فاذ اعلمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور  
 اذ يمينه للنفي لا للثبات وقد اذ علما في ثامن هذه المسئلة وذكرها  
 الاسناني من الشافعية في التوكيد قال وان كان لعني بجواب  
 القسم مضارعا مثبتا وجبت اللام والنون شتم قال فيتفرع  
 عليه اذ قال والله اقوم فقياسه انه ان قام حث وان ترك  
 القيام فلا لاة الخلو ف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثباته  
 لا افتقر باللام والنون على ما سبق والله اعلم **سئل** في  
 رجل حلف انه لا بد ان يروح بكرة التمد الى فلان فذهب اليه  
 في مكانه المصنوع فوجد غايكا عن المدينة التي يماسكنه هل  
 يحنث ام لا **اجاب** لا يحنث والله اعلم **سئل** في رجل حلف  
 بالطلاق انه طول ما هو في الشام يعني ما دام لا يسكن هذا البيت

مثلا

مشيرا الى بيت معين هل له سبيل الى سكنه ولا يحنث ام لا  
 سبيله ان يخرج من الشام الى غيرها ولو الى قرية قريبة منها شتم  
 يعز و يمسكنه ولا يحنث اذ الامثل ان الحلف اذ اصل له غاية وفات  
 تطل اليمين عند ابي حنيفة ومحمد **وخرجوا على ذلك فروا**  
**منها** ان فعلت كذا ما دمت بخاري فكذلك يخرج منها شتم  
 وفعل ذلك لا يحنث لانه جعل اليمين مؤقتة بوقت فذهب بانتهائه  
 فقول الحالف ما دام اراق كان او استمر واستقر او طول ما الامر  
 كذا او ما زال ويحذف ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام  
 وعدم الانقطاع لبقا اليمين فاذا زالت الديمومة وفعل ذلك  
 الفعل ففعله واليمين منهية فلا يحنث صرح بذلك في فتاوي  
 القاضى ظهيرا الدين وجامع الفتاوي وفتاوي الفضلي وفتاوي  
 ابي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا يفعل  
 كذا ما دام في بخاري فخرج نفي يمينه بالخروج فاذا عاد عاد  
 واليمين منهية فاذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في يمينه انتهي  
**والحاصل** ان التقل مستفيض في المسئلة والله اعلم **سئل**  
 في رجل شتم مع ان حاله تخلف بالطلاق الثلاث الذي يجيبه  
 ابوك ما اكل منه نائيا اللهم فقط هل يحنث بغيره ام لا وهل  
 بنفسه اللهم اذ الى بغيره وطغنه غيره يحنث باكله ام لا **اجاب**  
 هذا يخصيص للعام ونية تخصيص للخاص صححة بالاجماع كما صرح  
 به في البحر وغيره فتصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا  
 يحنث بغيره اذ الى بغيره لا يحنث لعدم وجود شرط الحث  
 والله اعلم

- |                             |                               |
|-----------------------------|-------------------------------|
| • المحمد لله على القصور     | • ومثبت لانه ما في المروض غير |
| • شتم الصلاة والسلام دايا   | • على الذي يجره حقا صار ما    |
| • والله وصحبه وجنده         | • شتم الذين اتبعوه من بعده    |
| • وبعثهم في الجحيم          | • وناظم النثر مع التقرير      |
| • هو الذي قد فاق ابنا الزمن | • في قوله الصحيح ايضا والحسن  |
| • ومن رقا ارجا عليا شامخا   | • بعلمه وفضله وبادخا          |
| • هو الخليل اعني خير الدين  | • وهو الخليل في الدنيا والدين |



ايضاح نولي عن سؤالي هذا • مينا طر فاعدت سد دا  
 في مقسم على الذي يدعوه • لاجل فعل او لمسايتلو ه  
 كاني اقم عليك تفعل • وبفلا قل كذا الاتفعل  
 يلزمه شرعاه الاجابة • فافتنا با وجره الاما به  
 وما الذي يلزمه ان الزوج • وما علمه خلاف قد نجح  
 اجب سريعا يلا قد جاك • يترجوا با شافيا فتيا سا  
 لا زلت ترقى في سما المعالي • كمنفا حليتا عالي المشاييل  
 ودمت في عز هنا وسرور • ما اهتزت الاعضاء في شاطي النور  
 قد قاله الديري وهو الشهي • ابن ابي لبقا عني القديس  
 محمد وهو الملقب بالكمال • الراعي عفا من جليل ذي الجلال

**اجاب**

حملن الهما الصوابا • علمنا السؤال والجوابا  
 وهو الذي بذاته قد اقما • ومن لا يرتاق الوزي قد قما  
 وافضل السليم والصلاة • على الذي قد خص بالصلة  
 واله وصحبه الكرام • وجند بالفضل والانعام  
 وبعد من يقسم بغير الصمد • فليل مكره لما في السند  
 وفيل لا وانه المعتمد • قالوه حتى فيه لا يشدد  
 والنقي محمول على من لم يكن • مقصوده التوثيق فافهم واشهر  
 اما اذ قال بحق طه • وسورة الليل وما ضاهاها  
 فهو كما نص عليه مكره • باتفاق هكذا قد ذكره  
 وان يقل يا صاح بالاله • او بالنبى او بحق الله  
 لا يلزم الاثبات فيه شرعا • ولم يكن ابي بذلك بدعا  
 والاحسن الاولي اذا قيل له • بالله او بحقه ان يفعل  
 قد قاله الرمي خير الدين • من تجل مبادر في الحين  
 معترف الخلل ذي الكمال • محمد الديري بالافضال  
 والله ربي عال الصواب • وهما كحسن القول من جواب  
 والله اعلم **سئل** في رجل خلف بالطلاق من زوجته انها  
 لا تزوج في هذه السنة لاهلها فذهبت بفقد الحمار والجنابة  
 او بقصد ما غير الرواح الي اهلها ثم انت اهلها بعد حوزها بفقد

ما ذكره هل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا ينفك له **اجاب** لا يقع الطلاق  
 عليها بذلك والحال هذه لان الرواح بمعنى الذهاب والخروج  
 والاعتبار للقصد عند الخروج فاذا خرجت لغير اهلها ثم انت اهلها  
 لا يحنث والله اعلم **سئل** في علمه يجعون اجبا زعم وقت فدايم  
 للاكل اخضر واحد منهم خبز اريد ان لا ياكل ما منعوا عن اكله  
 مرة بعد مرة وصاحبه يدعوه الى اكله فحلف ولحد منهم بالطلاق  
 انه لا ياكل ناويا الاكل الكامل للامزجة المعتدلة هل يصدق ولا  
 يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان  
 اللفظ المذكور كفاية من رده انه واقفان والعرف قاض بمثله  
 فلا حث بمثله ويمتد ايضا كثر ما يقع للناس مما يشبه هذا  
**وقدر ايضا من اهل الحل** من اقبى فيمن خلف بالطلاق الثلاث  
 قال لا يلا على الطلاق لتفتي بعد العشائين هذه انما غاية طريق مشير  
 الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معتدلا بان اللفظ المذكور كفاية  
 عن احتقار المشار اليه والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر  
 مع اخيه وحلف بالطلاق انه ما يصلح له فما الحيلة في ايقاع الصلح  
 بينهما من غير حث **اجاب** اذا حلف المدعي انه لا يصلح  
 عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه وكلا لا يحنث  
 مطلقا واذا حلف المدعي عليه بذلك شدة وكل به فان كان عن  
 اقرار لا يحنث وان كان عن انكار او سكوت يحنث **والحيلة**  
 فيه ان يصالح فضولي وتقع الاجازة بالفعل وكذلك اذا كانت  
 الحلف في الصلح عن دم الحيلة صلح الفضولي وان كان المراءد  
 الصلح اللغوي الدافع للقداوق والغيب بترك التكلم بما يفيد  
 الصلح المعروف ولا يضرك التكلم معه بحديث غيره اذ الحديث بغير  
 الفاظ الصلح المعروف فلا يلزم فيه الصلح ولا حث لابه ويراجع  
 البحر من باب اليمين في البيع والشرقي شرح قوله ما يحنث  
 بالمباشرة لا بالامتنع من يطلب الوقوف على صحة كثر ما ابدت  
 والله اعلم **سئل** في اخوين اراد الخروج من دمشق الى بيت  
 المقدس فحلف احدهما انه لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس  
 ناويا انه لا يستغفر معه الطريق هل تقح نيته فلا يحنث حيث



فأرد قبل الدخول إلى بيت المقدس ناويا أنه لا يستغرق معه الطريق  
 أم لا **أجاب** نعم يقع بنية فلا يبحث لأن ذلك مما يحتمله اللفظ  
 فافهم والله أعلم **سئل** في رجل ضاق صدره من الإقامة في  
 قرية فحلف أنه لا يرضى سكناها قبل أن يسكنها غير راض بل لعنا  
 في ذلك وجته بحث أم لا **أجاب** لا يبحث لأن حلفه على الرضا  
 ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعدة المذكورة والله  
 أعلم **سئل** في لقون بينهما قس يبيع منه الحصر حلف أحدهما  
 بالطلاق من زوجته أنه ما يبيع من قس أحده قاصدا من قس له فيه  
 شركة هل إذا باع الآخر حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق  
 أم يقع **أجاب** لا يقطع الطلاق والله أعلم **سئل**  
 في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه عاردا الآخر كذا وحلف بالطلاق  
 أنه ما استعاده منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد  
 منهما طلاق أم لا **أجاب** لا يقع على واحد منهما لجهالة والله  
 أعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته  
 أنها ما تنفصل هذا الظاهر لنفسها فدفعته بحارتهما ففصلت لهما  
 هل يقع الطلاق أم لا **أجاب** أن كان من عادة الزوجة  
 أنها تنفصل بنفسها لا يقع الطلاق وإن كان من عادتهما  
 أنها لا تنفصل وإنما يفصل لغيرها وعلم الزوج ذلك يقع  
 وإن كانت تارة تفصل بنفسها وتارة بغيرها لا يقع إلا إذا  
 عن الزوج الأمر بالتفصيل فيقع وقد أخذت الحكم من مسألة  
 ذكرها في البحر نقلا عن التوازيك في شرح قوله وما يبحث بهما  
 فمن وقع عنده شبهة في ذلك فليحججه ويتأمل والله أعلم  
**سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها  
 ما تنفصل هذا الظاهر لنفسها فدفعته بحارتهما وفصلت كميته  
 وبدنه لا غير هل يقع عليه الطلاق أم لا **أجاب** لا يقع والله  
 أعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته بمحضة أمها فقال  
 لها بالتركية ما معناه أذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية  
 ما معناه لا تتكلم بهذا الكلام يكون ضارا على نكاحك فقال  
 بالتركية ما معناه الذي تكلم به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق

الثلاث أم الواحدة أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يفترق إلى النية حتى  
 يقع أم لا **أجاب** إذا لم تكن الحال حالة مدأكرة الطلاق ولم ينفق  
 لا يقع شيء والأوقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا الجواب  
 ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية  
 أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صحيح يقع بلائيه إذا  
 أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كتابات  
 الفارسية تحكم حكم كتابات العربية في جميع الأحكام والمراد بالفارسية  
 خلاف العربية كما مر في كتاب الصلاة **فأدعيت هذا**  
**فاعلم أن أصحاب الفتاوى** وبعض الشيوخ صرحوا بأربعة فروع  
 في الإيقاع بطريق الأصناف لوقالات الثلاث ونوي لا يقع لأنه جعل  
 الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المصنف قد نوي ما لا يحتمله لفظ فلم  
 يقع ولوقالات أنت متى ثلاث ونوي الطلاق طلفت لا نوي ما يحتمله  
 وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق أن كان في حال مدأكرة الطلاق  
 أنه لا يحتمل الرد ولوقالات أنت ثلاث وأضمر الطلاق يقع كأنه قال أنت  
 طالق ثلاث كما في المحيط وطاير أنت متى ثلاث وأنت ثلاث بحرف  
 متى سوا في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاثير  
 وفي فتاوى الفضلي إذا قال لهما أنت متى ثلاثا إن نوي الطلاق طلفت  
 وإن قال لم أنو الطلاق لم يصدق إذا كان في حال مدأكرة الطلاق  
 لكن في الثانية جعله صريحا لا يقتصر إلى النية ففيه اختلاف وجواب  
 الفضلي وفق كما يشهد به تطر الفقيه وفي التاثير كناية عن المحبة  
 وترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوي وفيها عن الفضلي إذا قال لهما  
 قس ونوي الطلاق يقع فقول من يضم المشتاة من فوق وبالتر  
 المقصورة معناه لك وقوله تو بضم التا وسكون الواو معناه أنت  
 وسه معناه ثلاث فحصل أن اللفظ إذا احتل الطلاق وغيره وخلا  
 عن النية وعن مدأكرة الطلاق عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع  
 ولحق اللفظ الميول عنه ظاهر فيجوز أن يذهب مع أمك فإني  
 طلقك وقوله التي تكلمت به أي من الضرر المعنى به الطلاق يكون  
 ثلاثا فهو من إطلاق الكل وإزادة البعض وهو صالح ويجوز  
 أذهبي مع أمك حتى يسكت يعني وقوله الذي تكلمت به أي جملته



المنهي عنه لعلمه الضرب يكون ثلاثا فهو اداة الحقيقة وبه لا يقع قتال وله  
 اعلم **سئل** في رجل له بنت اخ خطبها منه ابن خاله فخطبها بالطلاق  
 ثلاثا الله لا ياخذها رجل غير اولاده فهل اذا نوي به الخطيب بمضمونه  
 والايمنه من التزويج فزوج نفسه فمهر عليه من غير الخطيب الاول  
 هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع والحالة هذه والله اعلم  
**سئل** في رجل خلف بالطلاق انه لا يشرب التبن فصار يبيع  
 الياسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحث ام لا **اجاب**  
 لا يحث للعرف كما في لا ياكل لحما اذا اكل لحم السمك والله اعلم **سئل**  
 في رجل من قرية من قري فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق  
 ثلاثا انه ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وانما في مثل هذه  
 البلاد فهل اذا سافر عن مسقطي فلسطين كما اذا كان في عيون القضاة  
 او عكا مثلا في ذلك اليوم مري في يمينه ام لا **اجاب** نعم يثربه  
 وبكل قرية او بلد عن بلد لعيد بعد لا تطلق الاشارة معه وانت  
 على علم بان هذا للتقريب والله اعلم **سئل** في رجل خلف على مهر  
 انه لا يدخل من هذه القرية فغلب عليه ورجل فمهر اهل محث ام لا  
**اجاب** مقتضى ما افتى به شيخ الاسلام محمد الفري مستدلا  
 بما في فتاوي قاري الهذانية اذا نوي لا يمكنه فمهر لا يحث والله اعلم  
**سئل** في رجل خلف على زوجته انه ما يجليها من روح الى عرس  
 اخيهما هل اذا استغيبته ورأيت لم يحث ام لا **اجاب** لا يحث لانه  
 ما خلاها هو لا اذ عها والمصرح به في مثل هذه الحث بالذخايب في  
 الغيبة بغير الاذن والله اعلم **سئل** في رجل عجز عن الفعل المحلوف  
 عليه ويمنه مؤقتة **صورتهما** حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه  
 البلد ففعلت عليه ابوابها ولم يمكنه الخروج الا بئسوا السوء ففعل  
 اهلاك النفس غاليا هل يحث ام لا **اجاب** لا يحث قال في  
 المستحق خلف لا يستكن هذه الدار فاثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح  
 نفسه من الحائط لا يحث وفي الحيط خلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها  
 مغلقا يحث ولم يمكنه ففعل يحث وقيل لا يحث وبه افتى ابو  
 ابوالثيث والصدور المشتهد **والحاصل** ان الحالف متى عجز عن الفعل  
 المحلوف عليه واليمين مؤقتة بطل عند ابي حنيفة ومحمد قال

بجم الدين العلامة في الاسرار الفتوي على قولنا انتهي والدين يسر والله  
 اعلم **سئل** في رجل خلف بالطلاق انه لا يركب هذه المئزرة وقد  
 دعت الحاجة اليه ركبها فمهر له رجل في ركبها مثل الملايس هذا  
 القميص ام لا **اجاب** لا يحث في ركبها الا ان ينوي بيمينه ما دامت  
 مئزرة ولا يقاس بلا اليس هذا القميص لانه عندنا بحث بلبسه بعد  
 نزعه شيئا من خيطه لئلا الاسم فيه والله اعلم  
**كتاب الخدم**  
**سئل** في فلاح لقطف بنت ابن ابن عمه وهي في نكاح الغير فاذا ائحب  
 عليه **اجاب** ان لم يدع شبهة مستقلة لهذا الزنا وثبت عليه  
 بوجه الشرعي بقاء عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يسند في الحد عنه  
 بها ويحث لئلا من المثل لانه لا يغلو او يطي في ذم الاسلام من عقر وعقر  
 والله اعلم **سئل** فيما لو اقرب بالسرقة شمر رجوع وانكر الاقرار  
 هل يقطع ام لا **اجاب** لا يقطع فقد صرح في الصبر والنهر ومنع  
 العفارة ان الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة مضمون كالرجوع  
 في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار  
 لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه وبمن  
 صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار اذ يلحق وانكر الشرايح  
 والفتاوي والله اعلم **سئل** في شقي خطف بكرا صغيرة  
 ووصل اليها وخطبها عند من هو اشقي منه فاحضر ان عم لها  
 مع وجود ابيها فعقد له عقد هاء لم يلحقه من ابيها اجازة  
 ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعد وبلغت فزوجت الى ابيها  
 واصاب الزوج بخدا وهو يطلب من ابيها ان يسلمها له هل له  
 ذلك ام هو حر او **اجاب** لا يحث عليه ذلك بل محر وجب لا  
 وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه بمن المثل لو طمها بعد  
 العقد المزبور لسقوط الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله اعلم  
**سئل** في محض شقي خطف بكرا وانرا بكرا زنها وهربت  
 منه الى اهلها فقتلها يريد ان يغصبها هل يحث منعه عنها وماذا  
 يلزمه **اجاب** نعم يحث منعه عنها واذا ادعى شبهة لاحد  
 عليه ويلزمه بمن المثل وان لم يدعي شبهة وثبت عليه باحد



وَجَبَّهِ الْإِثْرَارَ وَالْبَيْتَةَ وَجَبَّ الْحَدَّ بِأَحَدٍ نَوَيْتُهُ أَنْ كَانَ مَحْصَا  
 بِرَجْمٍ وَالْإِجْلَادِ أَذْ كُلِّ مَوْضِعٍ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ يَحْتَثُّ فِيهِ الْمَهْرُ الْآخِرُ  
 مَوَاضِعُ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَيَلٌ** فِي رَجُلٍ قَذَفَ مَحْصَا  
 بِالرَّجْمِ مَحْضُورٌ مِنْهُ لَهْ أَقَامَةَ الْحَدِّ وَدَخَلَ بِطَلَبٍ مَقْدُوفٍ فَمَلَ إِذَا  
 طَلَبُ مِنَ الْقَاضِي أَقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهِ ثَانِيًا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَمَا الْحُكْمُ  
 بِشُمَاةٍ هَذَا الْقَذْفُ وَالْخَبَرُ الْفَاسِقُ فِي الدِّيَانَاتِ **أَجَابَ**  
 لَيْسَ لَهُ أَقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى الْقَذْفِ مَرَّتَيْنِ فِي قَذْفٍ وَاحِدٍ بِالْإِجْمَاعِ  
 وَالْحُكْمُ فِي شُمَاةٍ تَدْعُو مَرَّ الْقَبُولِ وَلَوْ قَامَتْ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ  
 الْحَدِّ فَلَا يَقْبَلُ لَهُ شُمَاةٌ أَبَدًا وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْفَاسِقِ فِي الدِّيَانَاتِ  
**صَرَحَتْ بِهِ عَلَاؤُنَا فِي الْمَقُولِ** وَالشُّرُوحُ وَالْقِتَاوِيُّ  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَيَلٌ** فِي رَجُلٍ دَخَلَ مَكَّةَ دُرْمَةً فِي فَزْجِهَا وَتَمَّى مِلْكَ الْغَيْرِ  
 غَايِلُزْمَةً شَرْعًا **أَجَابَ** يَغْتَرُّ وَيُشْهِرُ قَالَ فِي الْخَانِيَةِ لِصَاحِبِهَا  
 أَنْ يَذْفَعَهَا إِلَيْهِ بِقِيَمَتِهَا بِالْعَتَمَةِ بَلْغَتْ وَفِي التَّبْيِينِ يُطَالِبُ  
 صَاحِبَهَا أَنْ يَذْفَعَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ شَمَّ تَذْبِجُ هَذَا ذِكْرًا وَلَا يَحْتَثُّ  
 ذَلِكَ إِلَّا سَمَاعًا فَيُضِلُّ عَلَيْهِ اسْتَبْطِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالطَّاهِرَانِ لَا يَحْتَثُّ  
 عَلَى ذَمِّهَا فَاسْتَبْطِ لِيَعْنِي أَنَّهَا صَاحِبُهَا وَفَعْمَا بِقِيَمَتِهَا شَمَّ إِذَا ذَفَعَهَا  
 لَهُ بِقِيَمَتِهَا تَذْبِجُ وَقَوْلُ ذَلِكَ لِقَطْعِ الْحَدِّ بِذَلِكَ كَلَامُهَا  
 تُخَصُّ بِحَدِّتِهَا هَكَائِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## فصل في التعزير

**سَيَلٌ** فِي مَوْنٍ تَقْرُسُ بِفِرَاسَتِهِ الْإِيمَانِيَّةَ فِي بَيَانِ سِرْقَةٍ فَلَا مَهْرَ رَجُلٍ  
 إِذَا هُوَ وَهَدَّوهُ بِالْفَاطَةِ فَاحْشَةً مُوجِبَةً لِلتَّعْزِيرِ فَمَا إِذَا يَزِيدُ  
 عَلَيْهِ وَهَلْ يُلْزِمُهُ بِالْفِرَاسَةِ الْإِيمَانِيَّةِ الْهَادِ قَدْ أَشْرُوهَ أُخْرَى  
 أَوْ جَرْمٌ دَيْنُوهُ أَمْ لَا **أَجَابَ** يَتَوَثَّبُ عَلَى اللَّيْمِ الْمَذْكُورِ بِأَيْدِيهِ وَتَمْتَدُّ  
 التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ لِكِرَاهِيَةِ الْحَقِّ وَبَعْضُ الصَّدَقِ إِذَا الْفِرَاسَةُ الْإِيمَانِيَّةُ  
 وَالنَّظَرُ بِالْأَوَّلِ الرَّجَائِيَّةُ لِأَشْيَيْنِ فِيهَا وَلَا عَارَ وَلَا حُرْمَةَ فِيهَا  
 تَوْجِبُ النَّارَ فَكَيْفَ يُلْحَقُهُ بِذَلِكَ أَشْمُ وَعِقَابٌ وَمَيَّ تَجْلِبِبُ  
 لِرُبَّمَا الثَّوَابِ فَالْمَعْتَرِضُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُصِيبٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **سَيَلٌ**  
 فِي شَرِّ رَيْبِ النَّاسِ بِيَدِهِ وَلِسَانُهُ لِسَعِيهِ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ  
 دَعَاؤُهُ وَيَأْخُذُ فِيهِمْ لِنَفْسِهِ مَا لَا وَجْعَلَهُ لَكَ لَهُ وَطَيْفَةُ امْتِنَاطًا

بِمَا وَعِيلُهُمَا تَمَّ تِلْكَ يَتَّبِعُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْأَخْبَارَ عَنْهُ بِذَلِكَ لَدِي  
 الْحُكْمُ الْعَادِلِينَ وَالْإِيمَةَ الْمُتَصَفِينَ وَإِذَا سَمِعَ قَوْلَهُمْ فِيهِ فَمَا إِذَا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ  
**أَجَابَ** نَعْسُ لَشَمْعِ الْأَخْبَارِ كَوْنُهُ شَرِّ رَيْبِ النَّاسِ بِيَدِهِ  
 وَلِسَانُهُ سَوَ كَانَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا لَا تَلَا تِ الْأُمُورَ الْمُوجِبَةَ لِلتَّعْزِيرِ  
 وَلَوْ بِالْقَتْلِ الْمُتَحَصَّنَةِ حَقَّاهُ تَعَالَى لَمْ يَفْضُدْ بِهَا شَخْصٌ مَعِينٌ لِمَعْتَرِضٍ  
 إِلَى الدَّعْوَى الْمُتَحَصَّنَةِ إِلَى حُضُورِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْحُجْمِ  
 الْحُجْمِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا هُوَ حَقُّ الْعَيْدِ خَاصَّةً وَهَذَا  
 مِنْ حَقِّ اللَّهِ لَعْنُوهَ وَجَبَّهِ الْكُورُ **وَلَدَانُ نَصْرُ عَلَاؤُنَا فِي الدِّيَانَاتِ**  
 الْخَبَرِ بِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ الثَّوَابَ لِلْحُجْمِ حَيْثُ كَانَ الْخَلِصِينَ لِقَضَائِهِمْ  
 وَدَفْعَ كَلِمَةِ الْمَقْدِي لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَلِغَلَاظِ طَلَبِهِ وَلِقَرَّتِيهِ وَلَوْ  
 بِالْقَتْلِ حَيْثُ تَقْرُسُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِالْقَتْلِ وَأَمَّا السَّعَايَةُ وَالْعَوَانُ  
 فَنَصْرُ عِبَارَةِ عَلَاؤُنَا مَذْهَبُ إِلَى خِفَةِ النِّعَمَانِ أَنَّهُ يَثْبُتُ قَابِلُهُ  
 لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ شَرِّهِ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى **وَقَدْ ذَكَرَ الزَّيْلَانِيُّ**  
**الْمِثْلَةَ فِي بِلَانَةِ مَوَاضِعٍ** مِنْ جَامِعَةِ الْمَشْرِقِ رَأْسُهُ بِالزَّوَارِيَةِ الْأُولَى  
 فِي الشُّرُوحِ وَتَثَانِي فِي الْكِرَاهِيَةِ وَالثَّلَاثُ فِي أُخْرَى الْجَنَائِزَاتِ وَقَالَ  
 فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوِيِّ فِي الْبَابِ السَّادِسِ قَالَ الْقَاضِي الْأَمَامُ مَلِكُ  
 الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَاءِ النَّاصِحِيُّ لِمَا سَيَلُ عَنْ مَقْصِدِ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ  
 وَيُوقِعُ بَيْنَ النَّاسِ الشَّرَّاءُ فَمَا إِلَى السُّلْطَانِ مَا إِذَا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ  
 الْقَتْلُ مَشْرُوعٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ • لِفْسَادِهِ وَالْقَتْلُ فِيهِ مَقْنَعٌ  
 شَاهَانِ شَاءَ مَلِكُ الْمُلُوكِ أَبُو الْعَلَاءِ • تَنْظِمُ الْجَوَابِ لِحُلِّ مِنْ هُوَ يَبْرُجُ  
 اسْتَبْطِ فِي الْمَجْتَبِ رَأْيِ مُسْلِمِيٍّ يَزِيدُ يَحْتَثُّ لَهُ قَتْلُهُ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ  
 الْمَكَابِرُ بِالظُّلْمِ وَقِطَاعِ الطَّرِيقِ وَصَاحِبِ الْمَكْسِ وَجَمِيعِ الظُّلْمِ بَادِيٍّ  
 شَيْءٌ لَهُ قِيَمَةٌ وَجَمِيعِ السَّعَاةِ فَيُبَاحُ قَتْلُ الْكُلِّ وَيُثَابُ قَاتِلُهُمْ وَالْمَقْتُولُ  
 بِهَذَا أَكْلُهُ حِمٌّ مَادَّةُ الظُّلْمِ فَانْجَبَتْ أَعْدَامُهُ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتٌ وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ **سَيَلٌ** فِي سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ وَجَبَّ عَلَيْهِ لِقَضَائِهِ  
 لَا يَقْبَلُ بِحَالِهِ زَادَ لَهُ وَلَا مِثْلَهُ إِذَا وَجَبَ الْأَمْرَ أَقَامَةَ ذَلِكَ الْوَلَجِبُ  
 عَلَيْهِ دَفْعًا لِنَفْسِهِ عَنْ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ حَسْبُ مَا ضَعَتْ عَلَيْهِ عِلْمُ الدِّينِ  
 وَافْتَقَرُ بِهِ إِلَى الْمُتَقِيَّينَ فَتَحْضُرُ لَهُ جَمَاعَةٌ بِاسْتِغْلَاصِهِ مِنْ يَدِهِ وَتَرْكُ  
 أَقَامَةَ الْوَلَجِبِ عَلَيْهِ وَلَسْتَلُوهُ مِنْهُ وَتَكْفُلُوهُ وَأَطْلُقُوهُ مِنْ جَسَدِهِ بِشَفَا



فالذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك **أجاب**  
**الهم تفقوا للصواب** لأنكم تستوجبون بذلك ما يستوجب  
 من ينفع شفاعته سيئة قال جل من قائل ومن ينفع شفاعته سيئة  
 يكن له كفل مما قال أقل التقية الكفل الضيق عليه من ذنوبها  
 نصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعد والشفاعة السنية  
 التي لم يقصد بها مزااة حق المثل ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير  
 إليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت في أمر غير جائز أو كانت في  
 دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من خالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاها الله  
 عز وجل وعن عبد الرحمن بن الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بغير  
 تزدي في يوم يوزن من يدينه ذواه أبو داود وابن حبان في  
 في صحيحه قال الحافظ معناه أنه قد وقع في الأمر وكذلك كالبغير إذا  
 تزوي في يوم يوزن من يدينه ذواه أبو داود وابن حبان في  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنا نرجل جالت شفاعته دون  
 حد من حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى يبرز وعن أبي  
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان  
 ظالما بباطل فهو في سخط الله حتى يبرز وعن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالما بباطل ليدحض به حقاً  
 فقد بري من ذمة الله وذمة رسوله وذواه الطبراني والاصمعياني  
 وعن أوس بن شريح أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من مشى مع ظالم لعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام  
 وذواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جملته ذلك  
 العجب العجيب والحاصل أن سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي  
 المذكور سعي في سبيل الشيطان وكثرة عند المؤمنين الديان  
 يستحقون بما في الدنيا الأهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب  
 الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم **سبل** في ذي  
 صلاح وعلم ودين سرق كبتة من حجرته الكائنة بمسجد له جار من

المتهمين فغلب على ظنه أنه السارق لما فاخبر قاضي بلده بما شتم أخيراً  
 حاكم العرف الذي لم يمد منه أخذ بعنف عساه أن يشين له الحال  
 بالفراسة الصادقة المطابقة للواقع هل عليه بذلك جناح أو عتاب  
**أجاب** ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما إذا كان حاكم  
 العرف ليس بذي عنف وكان من ذوي الألباب والسياسة لوعان  
 سياسة عادلة تخرج الحق من الظلم الفاجر فيمنع من الشريعة عليها  
 من علمها وجهلها من جملها **وقد صنف الناس في**  
**السياسة الشرعية** كتاباً متعدد دة وقد صرح في البحر تلاقع  
 الضميمة في المعروف بالسرقة إذا وجد رجل يذهب في حاجته غير مشغول  
 بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذه وللإمام أن يجبر حتى  
 يتوب لأن الحبس للرجل لئلا يترد مشرّع انتهى والله أعلم **سبل**  
 فيما إذا ثبت على رجل أنه اغتصب دة سياسية على قتل رجل ظالماً بشهادة  
 عدول فماذا يلزمه شرعاً **أجاب** قد تقرر عند العلماء أن التقرير  
 في كل معصية ليس فيها حد مقرر ولا اغتراف على قتل النفس المعصومة  
 معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التقرير فيجب على المقر  
 المذكور ويحوز التزوي فيه إلى القتل قال في البحر الزايق شرح  
 كثر الدقايق وقد ذكرنا بعض العلماء التقرير بالقتل في أشياء  
 وذكر من جملتها جميع الكباشير والإعوانة السعاه والظلمة بادي  
 في فتيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظالماً فله يجوز قتله  
 تقرراً لرجل غيره عن ارتكاب المعاصي والسيئ فيها والله أعلم **سبل**  
 في شقي سبي باخر إلى حاكم السياسية سخاية كاذبة قاصداً لغريمه  
 وأبلاه فماذا يلزمه شرعاً **أجاب** مذهب المشيئة أكثر علماء  
 أرادوا في كتمانهم وسموها مسئلة السعاه والإعوانة وافقوا بوجوب  
 قتل الساعي فيها وقال القاضي الإمام أبو العلا الناصبي فيها نظماً  
 هو القتل مشروع عليه واجب • لفساده والقتل فيه مقتنع  
 شاهان شاه ملوك الملوك بالوعلاء نظم الجواب لكل من هو يبرع  
 وقد ذكر البرازي المشيئة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير  
 وفي التواهة وفي الجنائيات وذكرها في مع العفا شرح تنوير  
 الابصار وغيره من مصنفات الحقيقة رحمته الله تعالى عليهم



اجمعيه وحشها في زمرتهم امين فقولهم القتل مشروع عليه ولجب  
 الخ يوجب على الحكم ايقاع القتل عليه وتركم له معصية من معاصي  
 الله تعالى والله اعلم **سبيل** في رجل سعى نفسه الى اعراب البادية  
 المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبد من استقلاله  
 حتى يبيع فيه وليشترى وينقل امواله بل ونفسه وحياله وما كاه  
 ذلك حتى سعى بان عه ايضا لهم وقالت له هذا ايضا فلاحكم وساطم  
 فماذا يلزمه شرها **اجاب** اعلم ان هذا الشقي البعيد الطريق  
 عن راحة الله الساعي في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد  
 التعزير والبلغ العقوب ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى  
 القتل لان الساعي ليق لا الكفر والاشقياء الفجرة ممثلك ذلك ساج  
 في الارض بالفساد والخزاه ما في الذكرو الحكيم من قوله عز من قائل  
 انما جزا الذين يجارون الله الاية ومن شاهد افعال الاعراب المارقين  
 قطع بكفرهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من اكبر  
 معاصي الله لاستغلالهم اقوال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من  
 سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم من ذنب من سكت عن افعالهم  
 ذنبا اذ هو اذن قارر على ازالة المنكر ولم يزل من بلاد الله فعليه  
 من الوزر والخطية ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى  
**وجعلتها قول صلى الله عليه وسلم** ما من قوم يكون بين  
 الظاهر والباطن معاصيهم اصبحت عليه واصابهم  
 الله بعقاب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم بالصواب  
**سبيل** في رجل عقد على منكوحة الغير ولم يملكها ما يكون منكوحة  
 الغير فماذا يلزمه **اجاب** يوجب بالضرر الشديد اشد ما يكون  
 من التعزير سياسه وعلته المهر لها وعلتها عدة وهي باقية على عصمة  
 الزوجين الاول اذا النكاح الثاني باطل والحال هذه والله اعلم  
**سبيل** في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطفها في شهر رمضان  
 وحمل الى قرية قرب قريتها وادخلها على شيخ القرية فتلقاه بالقبول  
 واكرمه واواه وادخله عليها والحال ان خالها في نكاحه قايلا بيني  
 وبينها عصوبة وهذه طريقة الفلاحين عما جازوه هو والذي  
 تلحقه واكرمه واواه وادخله عليها واكثر تكب معصية الله تعالى

وعلى حجب على حكام المسلمين من جرح طائفة الفلاحين عن مثله لك ولو بالقتل  
 والقتال **اجاب** جرحه بالباطل ومن اكرمه واواه واعانه على هذا  
 المعصية المظنة بالضرب الشديد والحبس المديد والمبالغة في العقوبة  
 الى ان تظهر منها التوبة ويجوز ان يتوفي في عقوبتها الى القتل لفظ  
 ما ارتكب من معصية وهذه طريقة غش على اهل الاقليم الذي تشيع بين  
 الظلم فيه ولا يتروونه ولا يتناهون عنه ان يترك الله عليهم عذابا  
 من عنده وسخطا فان من ارتكب ذلك والتاكت عنه كمن يتغر السفيه  
 ليغرق اهلها وهم عنها مضربون **فالمفروض على حكام**  
 المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة وحسم هذه الفتنة العنيفة ولو  
 بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تالله  
 سبحانه اضلاع الاحوال والله اعلم **سبيل** في رجل فارق صديقا  
 له فقال لما فارقتني فقال وجدتك على غير الطريقة قاصدا لفسد هل  
 يلزمه ان يترار لا والقول قوله في قصد البغضة **اجاب**  
 لا يلزمه التعزير والقول قوله في قصد النصيحة لانه اعرف بمفهوم  
 كلامه المحتمل ولا شبهة ان ال في الطريقة بدل عن الامانة والمصاف  
 محتمل لغير طريقين او غير طريقة القوم او غير طريقة الناس وغير ذلك كما هو  
 واضح من ان يشرح واطهر من ان يدرك الله اعلم **سبيل** في شقي سعى  
 ايمان عقوق ابنته وما في له بكل ما يشوش عليه ويؤذي ساكنها معه  
 بذره شيئا في حقها فاما في اضرارها يا مائة تسع عشرة بالخروج من ملكه  
 فيمده بالقتل ويؤي عليه بالضرب ويشتر في سبته وشتمه وانلاف  
 عرضه وهتكه وقد كان رزقها امرأة فعلاه الدين بهذا السبب  
 وساله الاعانة عليه فتراد في الشتم والتب وهو عفت لغريب  
 صغيت غنيت وقد كبر الان وضعت بمقاسات اخلاقه وعجز عن  
 الاكتساب وابنه المذكور في عنوان الشباب فمثل يلزم بنفقة وتنفق  
 والدته ويجب عليه ان يحسن عشرته معه وليضمه الى عائلته وما  
 يلزمه بازركاب هذه الاخلاق افتقناو لكم الثواب من الميت من  
 الخلاق **اجاب** يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البليغ  
 باجماع من الائمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين  
 ائمتين وقد قال صلى الله عليه وسلم وجعل وعظم وكرم رزقه ثم رغم



الله ثم ربح الله قتل من رسول الله قال من اذرك والديه عند الكبر  
 اخذهما او كليهما مشتم لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكباير شتم الرجل والديه قالوا برسول  
 الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم ليس الرجل في بيت اباه وليست  
 امه في بيت امه ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك  
 التفرير اللاتوق بحاله الزجر لامثاله لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق  
 وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الاتفاق بل صرح كثير  
 بانه واجب عليه مع قدرته على الكد اذ لا يليق بالشاب ان يكلف  
 اباه الى التقب والجدة وقد وعد العاق بعذاب النار في الحديث يخرج  
 الحد بسبب الاكثار **والخاص** انه ان استقر على ذلك كان ممن حرم  
 الدنيا والاخرة ورجح بالحسنة والندامة والحيثية الكبرى فياخياره  
 بارتكابه ذلك فقد اوقع نفسه في شدة المهالك والله سبحانه وتعالى  
 اعلم ونسأله السلامة في العرض والدين وان يحتم لنا بالصالحات  
 والمسلمين اجعين والحمد لله رب العالمين **سئل** في رجل تعدى  
 بدخوله دار زوج اخيه بغيبته بغير اذنه وبما زوجة له اخري اجنبية  
 عنه حم عليها ونقل اخيه مع جميع ما لها من الاسباب الى داره غضبا  
 هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه  
 بهذا التفرير اللاتوق بغيره هل اذا صدر من صاحب الامتعة الدعوي عليه  
 بما في موجوده عنده للمالك الزامه باحضارها ليشاير عليها بالدعوى  
 والشهادة ام لا **اجاب** نعم يحرم عليه ذلك ويعززه لارتكابه المعصية  
 التي قد نهى عنها شرعا وقد ترفع لشبها الشيخ محمد بن الحانفي مثل هذا  
 فافتن بما صورته في فتاواه يلزمه ردها ورجوع الامتعة الى الزوج  
 حيث اثبت ذلك ويحتمل على المتقدي باخذ الزوجة والامتعة ودخول  
 الدار بغير اذن الزوج التفرير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول  
 بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم مجمع عليه لاختلاف لاحد فيه  
 واما احضار المدعي المنقول ليشاير اليه فالمتون والشروح والفتاوي  
 طافحة به فليحرم المدعي عليه على احضاره لما ذكره الله اعلم **سئل** في  
 رجل يودي المسلمين بالجرى على اخذ وظايفهم من غير خجعة ولا اهلية  
 للاستحقاق فماذا يثبت عليه وهل يجوز السبي به الى الحام لسبب

ذلك لغيره وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن وظيفة بغير  
 خجعة ينفزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا **اجاب** يترتب  
 عليه التفرير كما سطرني كتب علمائنا من اذي غيره بقول او فعل  
 ولو بغير العين بعزروه في البحر صرح بحرمة اخذ وظيفة العكس  
 بغير خجعة وبعد رجوعه من اخراج الوظيفة عن صاحبها قايلا لا يحل  
 عزل القاضي صاحب وظيفة بغير خجعة وعدم اهلية و لو فعل  
 لم يصح ويجوز امره الى الحام ليمنعه فقد قال في الظهيرية رجل  
 يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به  
 والله اعلم **سئل** في امير ارسل رجلا بصابون له الى اسكندرية  
 يا فاطمية بمعرفة امينها فباع البعض وبقي البعض واخفى فردة  
 ووضع مكانها فردة لضراني واكتشف امره بالحيانة وكتب بذلك  
 حجة في الرحلة وايدت بكتاب قاضي نابلس عليها باعتدافه لديه  
 وسجل ليعرض على حضرة الامير ليرد عنه عن مثل ذلك هل للامير ردعه  
 وتغيبه وتغيبه امره **اجاب** نعم للامير ردعه ومنعه  
 وزجره ونهوه واقامة التفرير عليه وايصال التحقيق اليه لارتكابه  
 الحيانة وخونته الامانة ومن ارتكب المعاصي فهو جديس بالاحسان  
 بالنواهي فليس من يعصى المهيمن جرمه وما للذي ينبغي الفساد مقام  
 والله اعلم **سئل** في رجل اذى آخر بقوله له يا كافر يا جاحد  
 ما انت مسلم ولا ابوك بل كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه **اجاب**  
 بعزرا القابل فقلنا قال في النظم الوهابي ولا كفر من يا كافر  
 وهو مسلم وبما اثما وقالوا بعزروه وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة  
 في شرحه ان المختار للفتوي في هذه المسئلة ان القابل لمثل هذه  
 المقالات ان اذ الشتم ولا يعتقده كفر لا يكفر وان كان يعتقده  
 كفر فخطابه بهذا بناء على اعتقاده ام المسلم كافر اعتقده دين الاسلام  
 كفر ومن اعتقده دين الاسلام كفر كفر منه وبقد اجعوا على انه بعزره  
 والله اعلم **كتاب السرقة**  
**سئل** في رجل نقد بعض امتعة زوجة ابنه من بيته فاستم امرأته تدخل  
 على زوجته احيا ناهل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة بفيل محرم  
 قوله وتجلس وتمس بعذاب بجره دعواه امره **اجاب** لا يقبل قوله



المجر عن البيضة العارضة ونبي رجلان عاقلان مسلمان عدلان منكم  
 لان السرقة من موجبات الحدود التي يجتنبها غاية الاحتياط وتندر  
 بادى شبهة وقد ورد الحد الشريف اذ هو الحد وبالشمات ولا  
 تخفى ولا تفتى بحداب قال في البصر في التجليس لا يقتل بعقوبة السارق  
 لانه يجوز فلا يفتى به والله اعلم **سبل** في رجل يقيم بسرقة او غيرها  
 مما يجب فيه الحد او القصاص هل يجلس مجردا لا يمارا لا بد من  
 شاهد عدل او اثنين مستورين **اجاب** لا يجلس شرعا الا اذا شهد  
 رجلان مستوران او رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس  
 للمخا كرجسته بغير ذلك صرح علما ونايه ومن صرح به صاحب البحر  
 في كتاب الكفالة والله اعلم **كتاب السير**  
**سبل** في كنيسة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين  
 ايضا يقيمون بها شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها  
 اهل المسجد في القومل ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلاة وبها شجر  
 ينتفع به عباد الله تعالى عهد نصفي البلد الى الشجر الذي بها فقطعوه  
 واقاموا بها جذارا وضافوها الى الكنيسة رافعين اصواتهم ينادون  
 المسيح على وجه الاطهار ناقلين انواع الاطعمة لعلمتهم بالصحيح والتقا  
 مظهرين انواع الفرج والسرور والاستبشار لاضافتها للكنيسة  
 وانتصارهم على اهل الاسلام بمنع المسجد عن الانتفاع بها وقد  
 حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فهل يمكن من ذلك  
 مع انه لم يعمد لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكر المسلمين  
 والاسلام والاضرار بهم والارغام لا لما فيه من المذلة والاهانة  
 باهل الايمان **اجاب** **المصرح بربك كتب الحنفية**  
 وعينهم انه لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النظم الاولى  
 لا في البناء ولا في الارض وضافة البقعة الى الكنيسة زمادة في الارض  
 والجدار زمادة في البناء لا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمنع اذا  
 وقع يرفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع  
 المسلمين بها ملاصقة لمساجدهم فلا يجعل لحاكم الاذن لهم في ذلك  
 ولا يجوز لمسلم اعانته على ذلك ولا ايجار نفسه للعمل فيه بلك  
 اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة

بيلة

مطلقا

مطلقا والجنود وان قالوا بترك الترميم من لهم في اعادة الترميم من ميم  
 كما كان من غير زيادة وتدنيس وتزيين او ارتفاع او اتساع وانما ساع  
 لنا ذلك لانه لا يجرده فاحيد المعافاة الى الدار الاخرة لانه مجرد محصية  
 حتى في حقيهم ايضا على القول بانهم مكلفون بالرفع واما اعانتهم  
 على ذلك بالقول او الفعل فهو حرام بلا شبهة **وقد وقع ان**  
 بعضهم قام بمحورنتهم والتزم في ذلك بنصرتهم فزاي على راسه في عالم  
 الرؤينة عمامة لضرر لجارنا الله تعالى والمسلمين من ان تكون احوالنا  
 في مثل ذلك وانقد تاملته وكرمه من هذه الهماوي والمها لك  
 والوجه على كل مسلم ان لا يعطي الدنية في دينه وان لا يكرس شوكر الاسلام  
 وقد ذكر في الاشياء والنظائر في لغز الفن الثالث ان السبكي  
 نقل الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بنائها  
**ذكر السبكي في حشر المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة**  
 منذ ذكر الامرا قال قلت يستنبط من ذلك انما اذا اقبلت لا تقم ولو بغير  
 وجه شرعي كما وقع ذلك لبعضنا بالقاهرة في كنيسة بجارة مربية قفلها  
 الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقم الى الان حتى وصر الامر  
 السلطاني بغضها فلم يتجاسر حاكم على فتحها الخ ووجهه ان في اعادة بنائها  
 بعد هدم المسلمين لما استخفوا فيهم وبالا سلام واخاد الدم وكسر  
 لشوكرهم وانتصارا للفرقة وهو لا يجوز والكلام في ذلك للعالم رحمهم الله  
 تعالى رحمة واسعة **سبل** هل يجوز للذي بقلية بنائه ام لا **اجاب**  
 بما اجاب به قاري المهد اية بقوله اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين  
 ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جازله وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم واما  
 لم يمنع من تقليد بنائه اذا حصل ضرر بجاره من منع منق وهو هذا اظاهر  
 المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج القاضي له ان يمنع  
 اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منفردين وهو الذي  
 اثنى به انا انتهى قوله وذكر القاضي ابو يوسف الخ يفهم منه انه لا يقتضي  
 تقليد بنائه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تقليد  
 بنائه على بنائهم من باب اولى وسبل قبله هل يجوز لاهل الذمة  
 ان يعملوا بناهم على بنا المسلمين وسكنون دارا لينة اليسا بين  
 الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون



ان يشكوا علامات المسلمين ويؤثرون بالاعتزال في اماكن منفردة عن المسلمين  
 انتهى واول قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله فانما يمنع من تغلبة  
 بنا اذا حصل ضرر تجارة لكنه على ما ذكره القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي في  
 به انا في النظم الوهابي وليس له رفع البناء ويقتصر **قال في شرح**  
**بعد كلام قلت** وفي الكلام اشعار ظاهر يبيحه من انشاء البناء العالي  
 على بيتا المسلمين انتهى وهذا وان ائتمروا في قاري المدينة لكن الاول مع كونه  
 ظاهرا للذهب ووافي به ايضا القوي مدركا للحديث الموجب لكونهم لهم مالنا  
 وعليهم ما علينا والله اعلم **سبيل** في ويرمى معد لسكن رهبان طائفة  
 الا فرج القاطنين بالقدس الشريف ويبدى دور جارية في ملكهم ونصر  
 ملاصقة بحج الدين وقد شعث غالب بنايه والدور قد ائتمروا غالب  
 بنايها وقد ورد الامر السلطاني بتغيير الدوير المحدث لملكهم وملكهم  
 عمل لهم تغيير ما شعث من بنا الدوير واغادة ما ائتمروا من الدور  
 الجارية في ملكهم وفتح ابواب الدور من داخل حجر دويرم ليسكنوا بها وتختلط  
 برفع بنايها ليكون البناء ما لغا من دخول اللصوص اليهم ليا منوا بذلك  
 على مالهم وانفسهم **لا اجاب** نعم لهم اغادة ما ائتمروا كما  
 تظاهرت عليه الحقن الموضوع للصحيح من مدح هب الامام الاعظم لا فرق  
 في ذلك بين الدوير والصومعة والكنيسة وبيت النادر وتغير ما شعث  
 منها واغادة ما ائتمروا من البيوت والدور الجارية في ملكهم المحدث  
 للسكن جائرة بلا خلاف لا لتخذ الاجماع فيها للعبادة واطهار شعائهم  
 واذا حكموا بنا بيوتهم ودورهم للتحفظ من اللصوص ليا منوا على اموالهم  
 وانفسهم لا يتبرهن لهم ذلك وان كانوا قد نصوا على انهم ليس لهم رفع  
 بنايهم على المسلمين لان حلة منعهم عنه مفيد بالتعلي على المسلمين واذا  
 لم يكن ذلك وكان للتحفظ ليا منوا على اموالهم وانفسهم كما شرح لا يمنع  
 كما هو ظاهر والله اعلم **سبيل** في يهودي يملك طبقة من جملة داه  
 تلقاها ارضان ابي الهودي راكبة على بيت من جملة دارك تلقاها  
 انضار ارضان ابيته وكل منهما ساكن في الدار التي له كما كان ليسكن ابوه  
 من قبله ويريد المسلم الآن ان يمنع اليهودي من سكن طبقة والنقلي  
 عليه قابلا الاسلام يعلوا ولا يغلب عليه هل له ذلك ام ليس له ذلك  
 لان الملك مطلق للتصرف **اجاب** ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا

ابناء الرذيل العاليه على امر السلم وسكاها اذا ملكها ما لم تنهدهم فانه  
 لا يبيد ما عاينه كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح النظم  
 الوهابي وكثير من علماءنا والله اعلم **سبيل** في ارض قراح مجاورة  
 لقرية اهل الذمة باعها ما لهما من مغلوب شخص وسلمها له بالثقله  
 هل يجوز بيعها ومشتريها ان يضمنها للقرية المذكورة لدفع اموال  
 الضاري او لا **اجاب** صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان  
 مطلق لشرف المالكين فلم يبيعه لمشاو او لشقري التفرغ في ملكه  
 باقائه مقربة وقد صرح في التانار خانية بذلك قال فيها وسيل  
 شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا امارا او بستانا من دور المسلمين  
 في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقالت لا لانهم  
 ملكوها فيفعلوا بها ما شاؤا كما لمسلمين انتهى والله اعلم **سبيل**  
 في رجل يدعوه الشوق الى زمراته القدامى والخليل تقربا الى الله  
 الملك الجاسيل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من  
 المسلمين وطائفة من اهل الذمة فيصحبون للامن على انفسهم واولادهم  
 ويحبسون اليه عند خوفهم من ظالم او قاطع طريق ليدب عنهم هل يتبر  
 عليه ام لا **اجاب** لا يتبر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين  
 ومنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمار وغير ذلك  
 مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والقواش ولا يمنع من الخروج مع قافلة  
 المسلمين للخارجة لزياره القدامى والخليل وفي الاشياء والتطبير  
 نقلا عن المتن كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي الاخر  
 والخبر يروى لا يكره عبادة جاره الذي ولا منيافته انتهى ولا يزل  
 اهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في اشفارهم من غير تكبر  
 على من يادهم ويد لهم على الطريق او يطعمهم او يستقيهم او يستخدمهم  
 او يحسن اليهم او يمنع عنهم اليد العاديه ويسلمهم من الظلم والفتنة الطائفة  
 الباغية العاتية بل له في ذلك الاجر العظيم والثواب العظيم  
**وقوله صلى الله عليه وسلم** اما الاعمال بالنيات اصل اصيل  
 في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم **سبيل** في ذي  
 الظفر الاستعلاء على المسلمين واتخذ لولده عرسا وضربت نطفه الطبول  
 والزمور وطيف به في شوارع المدينة واستواها وبيد به الشوق



كثيرة ويقتضيه مشيخوه مختلفين على وجه التقسيم فهل يمنع الذي  
 من مثله لك ويجرم على المسلمين تعظيمه وتبجيله على ذلك أم لا  
**اجاب** المصريح به في كتب علمائنا انه يجزى على اهل الذممة  
 اظهار الذل والصغار مع المسلمين ويجزى على المسلمين تعظيمهم  
 واختار في دفع القديري عنه انه اذا استغلا على المسلمين حل للامام قتله  
 وصريح فيه بمنعهم من الثياب الفاخرة وخواري وغيرها كالصوف  
 المربع والجوخ الرقيق والابرار الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء  
 المذكورة اولى بالمنع مما صرحوا به ويعزى معظمهم لا تركها بل الحرمة  
 وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعله بلا ريب وفي الاشياء  
 والنظائر يحل الكافر ظلم وكفر فلو سلم على الذي يتحلى كافر متبني  
 والله اعلم **باب العشر والخارج**  
**سئل** في العطاء الذي يوازي المعبر عنه لذي اهله بالتماري اذا اخرج  
 السلطان نصره الله تعالى التماري المقاطع عليه بفراج المقاسمة  
 من قريت بيت المال وقرر فيه غيره ولو تكن الغلة جنيثا اذ ركبت  
 فهل تكون لمن عزله السلطان او لمن ولاه او تكون بينهما امر نوضع  
 في بيت المال حتى يتصرف فيها السلطان براه او نأيه المفوض اليه  
 ذلك من قبله **اجاب** المصريح به في كتب علمائنا ان من مات  
 او عزل من اهل العطا في اثنائها الحول حرم العطاء من العطا فلا  
 يعطى له شيء لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صله وليس بدوين ولا هذا  
 يستحق عطا فلا يملك الا بالقبض ويستقط بالموت ومن صرح بانه  
 صله لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذكور  
 فاذا تقرروا لك علم ان الغلة المقاطع عليها نوضع في بيت  
 المال ولا يستخفها واحد منهما حتى يبري من له امر بيت المال  
 وهو السلطان او من انا به مناه في ذلك سرايه فيه فيصرفه  
 في مصادفه بما يقبضه ويرتضيه والمثابة في غالب كتب المذهب  
 ذكر في السير في باب الوظائف والسير والله اعلم **سئل**  
 في ذي عطا خاص بارض معلومة من السلطان تناول ما دونه بعض  
 الخارج منها فباعه له باذنه بعد قبضه له بغن معلق مرشمة عزل  
 عن العطاء بذلك المقتضى من قبله ببيعته لا تمتيم بقبضه وفي آخر

هل يقع ببيعته له كونه ملكه بالقبض أم لا **اجاب** صرح علماء وكنا  
 رحمهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقتبض قبله ببيعة لابيته  
 بعد قبضه وايضا مشقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع  
 والهبة وسائر التصرفات السابقة للمالك غيرها وليس الذي  
 ولي بعد ان يبطله والله اعلم **سئل** في امر من سلطانية بيد  
 مزارعين يتعاقبون عليها بالزراعة سبيلا بعد جيل ضاق بهم الحال  
 فزحفوها لاهل قرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم مدة  
 ليدعم عند مرد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين فردوا الارض عليهم  
 وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والان  
 يدعون انهم لهم وانكروا الامر زمان هل اذا اثبت عليهم ما شرح اعلاه  
 يندفعون عنها أم لا **اجاب** نعم يندفعون عنها بعد مر  
 بطلان قد ميتم بما ذكر اذ لا ترك لهم برأعي بالرهن وان لم يبيع وانما  
 تطل قد ميتمهم بالترك اختيارا ولم يوجد فاذا ثبت عليهم ما شرح  
 اعلاه يندفعون عنها والله اعلم **سئل** في امر من سلطانية  
 يتوارث عليها الزارع اباض جد الخلفاء فيقبضهم يريد ان يفتسها  
 وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت عليه قد باهت على القديم على  
 قدمه أم لا **اجاب** يتروك القديم على قدمه من غير طي ذلك علما ونا  
 والله اعلم **سئل** في امر من سلطانية لبيت المال جاريز في  
 تيمار شخص اجرها من ارضها بدراهم لرجل فزحف عنها المستاجر واسكن  
 زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة  
 كونه لا يملك له فيها **اجاب** وقد تقرروا ان امرأتي بيت المال  
 يسئل بمثل ذلك امر من الوقف بان اجارة غير لناظر لا تشغذ  
 والامراض لان التي في ايدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون  
 فيها لا لقطاع ما لهما كما حرم الكالين العام وليس لهم فيها حق  
 الا حق المزارعة التي تجرم منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي  
 فتاوي شيخنا الحانوق من له من اهل الوقف حق السكنى ليس له ان يسكن  
 غيره الا بطريق العارية دون الاجارة ولان العارية لا توجب  
 حق المستعير لانه بمنزلة ضيف اضافة خلاف الاجارة فانما توجب  
 حق المستاجر وهو لم يشترط فلا يصح هذا وفي الاشياء والنظائر



الاجرة للارض من كالحراج على المعتمد بملك الاجارة فكيف ممن لا يملكها البتة  
 والله اعلم **سئل** في رجل كان بيده ارض سلطانية بيد سبأ هي جعل  
 له السلطان قسمها نظير عطايه فجز من كانت بيده عن عارها بعد الامانة  
 فذمها الشعب واستمرت بيده عشر سنين ورفقها الثاني لثالث واستمرت  
 بيده سنة ويريد من كانت بيده او لا ان يرجع في اخذها والحال انه  
 لا يملكه ولا غرس في الثالث قد كرمها وهبها لها للزراعة فهل له ذلك مع  
 ما اتفق على عارها ام لا **اجاب** الاراضي التي لبنت المال والناس  
 تنزعهما على الثلث او الربع والخمس ونحو ذلك لا ملك للناس فيها فلا  
 يجوز بيعها ولا هبتها ولا هبتها الى غيره ذلك من الاحكام التي تجري في  
 الملك فلا رجوع للاول فيما وا انما حق الاعطاء والمنع للسلطان او  
 نائبه والله اعلم **سئل** في ارض لبنت المال بما يبر منه مداه او اده  
 رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤها لمن ولا  
 السلطان نظيرت المال ام لا **اجاب** نعم يجوز بهذا الشرط كما  
 ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا  
 عن الفقه كتبت في فتوي رفعت الي في شرا السلطان لاشرف برسائي  
 لارض من ولاه نظيرت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولا  
 كتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعباد بالله تعالى جازة لك انتهي  
 قال ابن نجيم كانه لاجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين  
 اما على قول المتأخرين المفتي به لا يجوز حتى اربيع عقار اليتيم فيما ذكره  
 فيمن وفيما اذا كان على الميت دين ولا وقاله الامنه او رغب فيه بضعف  
 قيمته فكذلك يقول للامام بيع العقار غير حاجة اذا رغب فيه كما  
 بضعف قيمته على المفتي به وهذا مسئلة محتمة وقع النزاع فيها  
 في زماننا في ففتيش وقع عن نايب مصر على الرزق في سنة ثمان  
 وخمسين وسبعمائة حتى ادعى بعضهم بان المبانيعات من بيت المال  
 غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات ويومر دود  
 بما ذكرناه انتهى ومثله في التبر و اقول حيث نزل الامام الاعظم  
 نصره الله في بيت المال منزلة اليتيم و جاز لولي اليتيم بيع عقاره  
 بضعف قيمته جاز له ولو كيله فيه ذلك هذا اما نظير اليتيم صاحب  
 البحر والحاميل انه يجب مراعات مصلحة بيت المال كما يجب مراعات

مال اليتيم وما ورد فيه غير خلاف على فقيهه والله اعلم **سئل** في ارض  
 خراج المقاسمة كاد ارضي بلادنا الوصل والي الخراج على صاحب الارض في  
 كل سنة مبلغا معلوما ليعرس فيها فلم يلبس له الغرس ومضت مدة  
 سنين ولم يعرس بها فزعم عما نحو الخطة والشعر هل يلزمه المبلغ  
 الذي جعل عليه ام لا يلزم الاخراج المقاسمة **اجاب** لا يلزمه الا  
 خراج المقاسمة لفساد الجبل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو  
 التزام مالم يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام ان يحول الخراج الموظف  
 الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حق او مقتضاء انه لا يحول  
 خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في اراضي الكا  
 ما ثبت في اراضي مصر ما تم ما مات اصحابها وصارت لبيت المال كانت  
 دفعها ما خصه من اربعة بالدرهم او غيرها من الدنانير والعروض وما  
 يصلح اجرة فقدر فيه احكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال مبلغ المعين  
 لها اجرة حيث وجدت القليلة وشرائط لزوم الاجرة بيد التمكن من  
 الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله اعلم **سئل** فيما  
 اذا نزل المزارع من زرع الارض الخراجية الموظف الصالحة للزراعة يلزم  
 الخراج ام لا **اجاب** يلزم الخراج من زرع ام لا والله اعلم **سئل**  
 في عراس بيد رجل ملكا وارض التمار جارية في تيمار اسبأهي وعلى  
 الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين شجر ان غالب الاشجار  
 شجيت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار ان ياخذ عشرة الاشجار الغانية  
 والباقية بالتيمار كما كان ياخذ سابقا فهل له اخذ جميع المبلغ  
 الذي كان ياخذ على الاشجار كلها الباقية والغانية ام قلبي  
 ما بقي من الاشجار بقدرها ام كيف الحال وهل اذا اطلب صاحب  
 التيمار ان يتسلم الارض المذكورة وله ذلك وهل هي مملوكة بما بقي  
 من الاشجار ام لا **اجاب** الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة  
 ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رقية الارض لبيت المال وللتيماري  
 اجارتهما باجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه  
 كارض الوقف وليس للتيماري غيره ذلك اذ رقية الارض لبيت المال  
 والخراج لمن اقطع له فلا ملك للمقطع له فيما فلا يصح بيعه ولا  
 وقفه ولا اخراج الزيتون على ملك ما ذكره والله اعلم **سئل**



في ارض بيت المال بيد جماعة يتوارثون على الزرع مما مده حيايتهم  
 واما وسم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والان يتمايز دوعطا يريد  
 رفع ايديهم عنهما ودفعا لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا **اجاب**  
 ليس له ذلك شرعا بل ينبغي في يد زراعتهم المتقدمين اذ لا ملك له  
 فيما باجماع العلماء وانما حقه فيما ما عليهما من الخراج وليس له فيما  
 ملك يوجب جواز اعطائهما لمن اشتملته نفسه وعيالا بالقاعدة المشهورة  
 الاصل بقا ما كان على ما كان والله اعلم **سبل** في رجل يدع  
 الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمارة سلطانية والمذكوب  
 فليها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلا في برائة ام لا  
**اجاب** لا يوجب خلا فتقدد الاستا امرجايز شرعا وعرفا والسي  
 ولعد فاذا في متعت مستدركا فيها بهذا الامر ما هو نافذ هذا ولا  
 يستدرك على ذلك في التعريف لان العرض هو العلم وهو حاصل باحد  
 الاستين كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** فيما اذا مات احد الجند  
 بعد ان اذركت الغلة والربح من القرى التي في تيمار من ذلك حقه  
 ولو دنته المطالبة ام لا في بيت المال ام للذي وجه السلطان نصر  
 الله تعالى التيمار له **اجاب** صرح علماءنا في كتاب  
 السير ان من مات من اهل العطاء نحو السنة يستحب الصرف الى قريب  
 لانه قد اذنى بعنه فيسقط العطاء له كذا في البصر وشرح توير لا بصر  
 وفيه نقلا عن حاشية ابي زادة لو مات في آخر السنة صرف الى قريبه  
 لانه قد اذنى في مشقة وينصرف اليه ليكون اقرب الى الوفا اذا مات  
 بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من الجواب انه لا يصير  
 ميتا لانه استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلة لا تتم الا بالقبض  
 وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في  
 البيانية والله اعلم **سبل** في ارض وقف عليها عتري غلالها  
 من صيفي وشتوي ونحوه يكون وغيره امر السلطان نصر الله تعالى بصر  
 الى جهة صدق قد معلوم هل للمكمل عليها ان يمنع من دفعه محتجا بانها  
 وقف ولا شيء عليها ام لا **اجاب** ليس له ان يمنع من دفعه العتري فان  
 علماءنا قاطبة صرحوا في بابه انه يجب في الارض الموقوفة والله اعلم  
**سبل** في مسجد بقرية لارض لم يعرف عليها خراج قط من

قديم الزمان الى الآن ويريد المتكلم على القرية وهو السباي لان ان يخلد  
 عليه خراجا هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك اذ القديس  
 على قديمه وحمل اموالها المسلمين على الصلاح واجب ما امكن لا سيما في  
 مساجد المسلمين المعذرة للزكوة والسجود فيبقى ما كان **وعزله**  
**علي بن ابي الله** حادقا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذات  
 والبيان والله اعلم **سبل** في ناظر متكلم على وقف يفصل على زراعته  
 اكد من الحنطة والسيوف والقطن وغيرها باقدا او معلومة عليهم وقناطير  
 بحجرة الحدس والعنبر رضى او غضبوا هل هذا جائز له شرعا ام عكس  
 جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصته الوقف نفقت على الفصل يكون  
 القول قوله بيمينه لا قولي الناظر ام **اجاب** هذا غير جائز شرعا  
 بل هو باطل قطعاً ولا يثبت في ذمة المزارع لانه ربما مضى اذ هو بيع بمجول  
 معلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجمول المقدار والجلس بالجلس  
 لا يجوز مجازفة الامروى الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة والسلام  
 نهي عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا ياكل المسكين من التمر واه قلم  
 والساي وانما الشرع في مثله التمييز والقسم بالكيل والمجازفة  
 في ذلك في الدين على المضمون في الوقف الذي يقصد به التقرب الى الله  
 وبمثل هذه الامور منع يكون تقرباً الى النار وقد نص كبار علمائنا  
 ان القول قول المزارع بيمينه وقد سكا ابن ارمطاه خيانة المزارعين  
 فارسل اليه عمر بن ابراهيم الى الله تعالى ومن قوي فيك طنك بالخيانة  
 فخلعه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف من حاز عنه فالتق  
 قوي متين **وقد ورد عن علي بن ابي طالب** الصلاة والسلام  
 اهون الربا كالذي ينكح امته والله اعلم **سبل** في ارض القتم  
 التي يزرعها الناس بالحصه هل لقسامها ان يضربوا عليها شيئا معلوما  
 في مقابلته حصتهم يسمى منها فضلا وذلك على وجه الجزر والعتين  
 ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزداد تارة وينقص اخرى ام ليس لهم ذلك  
 خصوصاً على وجه الجزر **اجاب** ما يفعله بعض القسام مع المزارعين  
 ويسمون فضلا امر خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين المنيف  
 ويزداد بعد بفعله جبراً او قهراً ليقصصوا فاعلوه به الى الجور والظلم  
 باخذ الرايد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب



منهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجاورة الحق المبين والامر  
 لله رب العالمين **سبل** في قرية فصل على اهلها فاسما من اهلها  
 بامد او معلومة مخالفا ما هو المشرع والحق وهو قسم غلبة بالربع  
 حث عادتها فيما يتصل وانفق اهل القرية على توزيع ما فصله على  
 قراريط اهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس  
 الزرع والعدة التي تقسم لما خصته ما فصله علمنا منها هل يلزم  
 من ذلك امر لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلة حيث لم تكن  
 رغبنا بحسب الفصل من العدة لا على وجه الجور والتعدي بحيث ان يجعل  
 على ذي الزرع القليل كثيرا وعكسه **اجاب** لا يجوز توزيعها على  
 القراريط لان الفصل جليل الزرع الخارج اذا هو الذي يقسمه القسام  
 وياخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها  
 واذا كانت على الاقسى فهي بحسبها كالفصل عليه والله اعلم **سبل** في  
 رجل له عرس يزيتون في قرية ملك وبها شجر يزيتون روماني لبيت المال  
 وقد عصمت سنون وهو يعطي ما عين عليه من الخراج واهل القرية ممن  
 باليهم الروماني يريدون ان ياخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني  
 هل لهم ذلك امر لا **اجاب** لا يسلك بالقرى الملك مسلك الروماني  
 الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذاك  
 لا ما هو لبيت المال مفروض للامام او نائبه ان شاء عمر لبيت  
 المال من مال بيت المال او من جميع الخارج في بيت المال وان  
 شاعمل علمه محصنة من الخارج واما ما هو ملك في ارض الخراج  
 الموطن فلا يتجاوز فيه ما وطفه عمر رضي الله تعالى عنه واما ما هو في  
 ارض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه  
 به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر  
 ما اخذ افافه فانكيت يؤخذ منه ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت  
 المال فانهم والله اعلم **سبل** في فلاح رجل من قرية الى قرية  
 اخرى جارية يتمازجندي فكم مدة سنين يزرع ولا يعطي خراج المقاسمة  
 في ارض خراج المقاسمة بنا بلس وقد فني بها وارض اهلها هل يؤخذ  
 منه خراج المقاسمة وللتمازج اخرج منها **اجاب** نعم  
 يؤخذ منه خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التامنا دجانه

واما اخراج من القرية لتكون مضمنا فجمع عليه لاسيما مع كونه افاقيا  
 تزيلا لاملك له فيها وقد فني عمر رضي الله عنه رجلا كانت تفتقن به  
 الرجال والناس مع ما كان له من الملل والاصالة في المدينة فكيف  
 بهذا التزويل الا فاق الذي لاملك له بالقرية مع اضرار والده  
 اعلم **سبل** في قرية لبيت المال ليتصرف فيها السباهي  
 نظاير عطايه فيه هل له ان يقتل عرس يزيتون بما مباح لاهل القرية  
 ساقوا لاحقا ام لا **اجاب** ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك  
 ائماله تناول الجزا المعطى له من جانب السلطان لا تلاف ما فيه  
 ضرر على بيت المال والله اعلم **سبل** في ضيعة موقوفة على  
 جماعات متعددة عرس يزيتون في ارضها فمهل لاحد  
 المتكلمين على احد الجماعات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بما على  
 شجر الزيتون من اعداده المقررة فيضرفه المتكلم عليها دون بقية  
 الجماعات الموقوفة عليها ام لا **اجاب** ليس له باجماع المسلمين  
 اذ العداد المعروف بهذه البلاد في عرس الزيتون ونحوها يدفعه  
 الخارسون في مقابلة الانتفاع به الارض الموقوفة او السلطانية  
 او المملوكة فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل حصة استحقاقها الذي  
 ينقسمها كما يجري في الزرع الشتوي والصيفي وجميع ما يزرع بها من  
 المقامات وسائر الحضارات واخصاص حجة بذلك من هذه الجماعات  
 لا يقبله شرع ولا عقل ولم يات به نص ولا نقل والله اعلم **سبل**  
 في قريتين حربتا من الظلم وكثرت لتكاليف من يا حجية ومباشرة  
 وكيالهم وقهوجية وقواسية وطباخة وسياسة وانواع من الظلم  
 يطول تعدادها لا اصل لها في الشرع ولا عرف القائلين  
 ولا احتملان قسم الربع مع تقدير هذه الظلمات فتقتل متوليها  
 بستم الربع عنها الى المحسن لما راي من ان لاعمان لها بدون ذلك  
 فجعل يشتمها المحسن ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم  
 الشرع وكتب بحجة يد لك لما راي من المنفعة العائدة على الوقف  
 بذلك وانما اذا رآه قسم الربع عليها لا يعلم هل ما فعله المتولي  
 واقرة عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب  
 واجب تقريره لانه اذا اعيد الربع ائتمعت الزراع عن زرع ارضها



بالطية ام لا **اجاب** قد تقررت لدي العلم ان الظلم يجب اعدامه  
ويجوز تفريرهم واذا حملت الارض ما لم تقبل كان ظلم يجب اعدامه ولا  
شبهة ان خراج المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تقبل الربيع ينقل الي  
الحسن بل اذا لم تقبل الحسن بان كانت ارضا قليلة الربيع كثيرة المونة  
يجوز لو قدر عليها الحسن فغطت او لا ينفصل الربيع بل بعد المون او كان  
يجوز من ماله ينقص عن الحسن **وقد روي عن عمر رضي الله عنه**  
انه قال لعامليه لعلكم حملت الارض ما لا يطيق فقال لا بل حملناها  
ما تطيق ولو زدتنا الطاقة وقد نص الكاكي انه اذا جاز التقصان عنه  
فيازم الطاقة فنحن فيا ا الطاقة بالطريق الاولي ذكره في البحر قطر  
ان ما فعله المتولي وقدره حاكم الشرع موافق للشرع يجب تفريره  
ويجوز نفضه لانه ظلم والله اعلم **سبل** نية ارض وقف يودي  
موتليها كل سنة للعشار قرشين نظير ما عليها من العشر هل للعشار  
ان يطلب العشر من زرع مستاجر بها او مستحكرها ام ليس له عليهم  
**سبل اجاب** صرح في البحر نقل عن البدائع وغيره ان العشر يجب  
على المورع عند اى خيفة **وعندهما** على المستاجر والقول ما فاك  
الامام ليس على المستاجر بل ولا على المستحكرين من سبل عنده والحال  
هذه والله اعلم **سبل** نية رجل يبيد ارضي بعضها وقف وبعضها  
لبيت المال يزرعها بالحق هل يملكها يبدل لك فتجزي بعد موته على  
فرايع الله تعالى ام لا واذا اقلتم لاهل ارضه ارض احدى المزارع  
يدها هل يزرعها مزارعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر  
بناته ان يخاضعن نيته ويقاسمهم فيها كقصة املاككم ويجزي على  
الفرائض الشرعية ام لا حق له فيها **اجاب** ارضى الوقف  
واذا ارضى بيت المال لا يملك المزارعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما  
صرح به في البرازية وغيرها قبل لزوجات المزارع ولا لبناته  
فيها حق ومن تصرف فيها بالارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له  
في رقبته ملك ياجام المسلمين والارث انما يكون فيما تركه من المال  
وهذه الاراضي ليست مما ترك والله اعلم **سبل** نية قرية نصف  
ارضها وقف والنصف سلطاني خلا كثير من اهلها من المغارم  
وكثرت المظالم وطال عليهم الامد ومقاطعون ببلاد الاسلام

وقد توالدوا وناسلوا وتركوا اوطانهم وامراضهم المذكورة وبعد ما يزيد  
على ثلاثين سنة جاهر الناظر ووكيله يريد جبرهم على العود او غيرهم  
على اراضهم المذكورة التي تركوها هل يلتزمون بذلك شرعا ام لا  
**اجاب** لا قاييل من العلم بالزامهم بواحدة منها لاستحالة  
او وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والصدقة  
بالمصلحة وبالقضايين ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالقرار  
والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالحقصة وهو  
كالمستاجر وليس عليه خراج كما صرح به علما وناقال في الاسعاف  
واذا دفعها يعني الارض من اربعة فالحراج او العشر من حصة اهل الوقف  
لانها اجارة معين انتهى وفي اوقاف هلال ارايت القايم بامر  
هذه الصدقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم يشترط العشر  
على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان  
المطلوب لا يلزم المزارعين بالحقصة كيف يطلبون العود الى بلدهم جبرا  
لاجله ما هذا الا ضلال بعيد وبمثله نقول اذا كانت الارض لبنت  
المال وقد دفع مزارعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل لاجارة لا خراج  
كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره ومما صرح به ان خراج المقاسمة  
لا يلزم بالانقضاء وان ارض بيت المال لا خراج فيها والماخوذ منه اخوة  
فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستاجر لهما ولا جبر عليه لبيسها  
وبه علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه  
فما تفعله الظلمة من الاضرار به فخر صرح به في البحر الرائق وفيه  
التمتر ما يفعل الان من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع وليس في  
ذلك فلاحه واجاره على السكن في بلدة معينة ليعمر داره ويزرع  
الارض حرا وبلا شئمة واجمعوا على الاقتصار عند الجحز والغيبة او  
الهروب عن الارض للخارجية على انه اما ان يدفعها السلطان  
مزارعة يولجوها وان لم يجد من يستأجرها يبيسها فيكون الفتن  
لصاحب الارض وان لم يجد من يشتري يدفع الى المزارع مقدار  
ما ينفق في عمارة الارض فرضا قالوا وهذا قول الصحابين  
واما قول الامام لا ينتج ولا يجوز لانه لا يري الجحز بمثله وقيل  
انه قول الكل فاقصا رهم على ذلك يمنع تفريرهم لجبر المزارع



والنقر من اليه بشي مما ذكر في السؤال ويقضى بأنه ظلم وصلال لا يحل  
 بحال ولا حول ولا قوة الا بالله الله المرجع والمآل **سبل**  
 في ارض خراجية التي عليها السبل حسب بعض احوال فترك اربابها  
 زرعها مع امكان اصلاحها هل يجب عليهم خراجها الموظف  
 عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك **لا اجاب**  
 نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاحه  
 قال في الخانية وان كان في ارضه ثقب وطرفا او صنوبر او خلاف  
 او شجر لا يثمر ليطران امكنه ان يقطع منها ويجعلها مزرعة فلم يفعل  
 كان عليه الخراج وفيها بعد بغير سبل وان كان في ارض الخراج  
 قطعة ارض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصلح الماء اليها ان امكنه  
 اصلاحها كان عليه الخراج وان لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها  
 والله اعلم **سبل** في حاكم غرة اذا اخذ خراج المقاسمة من  
 الزراع مدة سنين فاستحققت الارض بان ظهرت وقفا ارضاديا  
 هل يوجب من الزراع ثانيا ام لا ويجزجون من المدة **اجاب**  
 قد خرجوا من المدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح بذلك في  
 التاتارخانية والله اعلم **سبل** فيما اذا اصاب الزرع  
 افة في الارض الخراج بنوعيه هل يسقط ام لا ومثل الزرع الكرم  
 والرطبة ونحو ذلك وكذلك في ارض العشر **لا اجاب** في  
 المتون والشروح والفتاوي اذا اصاب الزرع افة سماوية لاخراج  
 كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراري الجراد بذلك حيث لم  
 يمكن دفعه ولا شئت ان الدودة والقارعة والقردة والنمل كذلك وصرح  
 كثير من علمائنا في عدم السقوط في القردة والسباع والافاعي ونحوها  
 حيث امكن المنع اذا العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج  
 الوظيفة والمقاسمة والعشر بل الاولى في الاخذ من لتعلق ذلك  
 بعين الخراج فيها فكما بناء هذا الحكم اولى ومثل الزرع الكرم والرطبة  
 ونحوها وهذا هو الصحيح والاقترب الى العدل والابتعاد عن الظلم  
 وقد صرح علمائنا في هذا الباب انه مما يجد من سيرة الاساقفة انهم  
 اذا اصاب الزرع افة عزموا له ما انفق من بيت مالهم وقالوا للزرع  
 شريك في الخسران كما هو شريك في الزرع فاذا لم يعطه الا ما مرشيا

فلا اقل من ان لا يقدم الخراج والله اعلم **سبل** في ارض فرتة فترتها  
 الربع وهي وقف ارضادي من حضرة السلطان غرضها السابون  
 واللاحقون فيها نريوننا باذن المتولين قديما وحديثا غابا لم يحكم  
 عليها او ان جداره يربونها وخافوا عليه الملاك فخذ دوع بغيبته  
 بغير اذنه والآن ينسقط عليهم في حصنة الوقف ولا يصد فتم في مقالتهم  
 فنزل القول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة تجد من في غيبته للضرر  
 ام لا **اجاب** القول قولهم في ذلك لان كل شخص منهم امين  
 على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة  
 بغيبه البيضة الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم اليمين على ما ادعى به  
 فله ذلك اذا البيضة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس يد على  
 ادعائهم وما ناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة يمنع مالهم وحفظه  
 حشية الملاك والله اعلم **باب الجزية**  
**سبل** في اهل الذمة اذا امتنعوا عن الجزية وقت وجوبها وعاندوا  
 وقا لوالنا عادة ان لا يعطى عن الاغرب حتى يتزوج ولا يعطى عن المتزوج  
 منها غير ربع قرش ومثليها ما عليهم شي هل يتبع قولهم شرعا  
 او لا يتبع ويأثم من ياخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف ان يأمرهم  
 بدفع الكوجب عليهم شرعا ويترجم عن الترفع ويلزمهم بما هو مقدر  
 في الشرع عند اهل العلم وما مقدار ما يوجب منهم شرعا وعلى من يجب  
 الجزية **اجاب** لا يلتفت الى قولهم ولا يتبع بل كل من امتنع عن  
 اداءها ياربوع ويترجم ويضرب ويؤخذ قترا وتسوا وجرا اذا الجزية  
 التي عصفت وما يعم عن سيفونا ومنعت ايدينا عن قتالهم وقتلهم  
 واسترقاقهم قال عز من قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا  
 باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق  
 من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون **قوله**  
**صلى الله عليه وسلم** امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا  
 الله قاتلوا هؤلاء عصوا مني وما هم واموالهم الا جفعا وحسابهم على  
 الله تعالى كذا في الصحيح واذا افاقا لوهان دعوم الى الجزية لانه  
 صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه احمد وم والترمذي  
 ولانه يقول الجزية ينتمى لقتال ينتمى بالاسلام وفي الحسان

م



عن عقبته بن عامر انه قال قلت ليربوك الله انما تترقبون فلام يصيغون ولام  
يودون ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان ابوالا انه تاخذ واكرها فخذ واكذا في المصايح وهي عند  
عدم وقوع الصلح حين الفتح على شي على الفقيه في كل سنة اثني عشر رها  
وقلى الوسط منعه وقلى المدة منعه بدرهم عمره رضى الله عنه وهو ما كان  
كل عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل والمنقال معلوم بتغير جاهلية  
ولا استلاما الى الان وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى  
والجوس والوثني عندنا اذا كان عجتيا وتوخد من الصابية عند ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى **لا عندهما رحمهما الله تعالى**  
ومن كل بالغ سوا كان منزجا او غير منزج ومشايعهم مثلهم توخذ  
الخزينة منهم بهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم ولا توخذ من وثني عربي  
ومرتد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب ومن واعي وفقير غير معتقل  
واهبل لا يخالط وشمل العبد والمذنب وامر الولد وقتل الزمن والامى  
المفلوج ومقطوع اليد والرجلين والشيخ الكبير العاجز وتسقط بالانثى  
والموت والتكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على يد نبيه في اصح الروايات  
بل يكفى ان يود بها بنفسه قايم والقابض قاعدا وفي رواية ياخذ  
بثلبته ويمزقه ويقول اعط الجزية ما ذى كذا في الهداية لانهم لا  
ما يرون باعطا بها حال كونهم صاغرين **وجمعت الجزية**  
**طوبى فتنقصر على ما ذكرناه والله اعلم** **سبل** في  
ذم ما لا عن تركه هل تطالب ورنتم بحزبه ام لا **اجاب** لا تطالب  
ورنتم بحزبه من ماله بالاجاع اما عندنا فليسقطها بالموت واما  
عند القبايل بعدد سقوطها به يقول انما كدين الادبي ولا يلزم الواث  
وقاؤه من ماله والقول قول الوارف بيمينه انه لم يترك مالا والله  
اعلم **سبل** في نصراني غاب وعليه جالية هل تلزم زوجه  
او اخاها ام لا **اجاب** لا تلزم الجالية الا من هو عليه فلا يطالب  
بها اب بابنه ولا ابن بابنه فيها كالدين الشرعي الثابت بدنة  
المديون لا يطالب به احد غير الله اعلم **باب المرتد**  
**سبل** في شق لعن نبي الله سيدنا ابراهيم الخليل الذي اثنى عليه الملك  
المجلى في القرآن الكريم باننا اوله حليم فماذا يتوعد عليه وهل اذا جا

تايبا من قبل نفسه **اجاب** عافان يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل  
وما الحكم فيه **اجاب** يقتل حدا ولا توبة له اصلا ففي البرازية  
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ بما لو ارتد والعياذ بالله تعالى  
عن امراته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه عادة  
الصلاة والصوم كالكاظم الاصل والمولود بينهما قبل تجديد النكاح  
بالوحي بعد التكلم بكلمة الكفر ولدزنا شرا اذا اتى بكلمة الشهادة  
على العادة لا يجزيه ما لم يرجع عما قاله لان تايبا بما على العادة لا يرتفع  
الكفر ويومر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال  
عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا استأب الرسول عليه  
الصلاة والسلام او ولدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سوا كان بعد المقدرة عليه والشهادة  
او جاتا يبا من قبل نفسه كما لم تزدق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة  
ولا بتصويره خلاف لحد لانه حق لعلق برحق العبد فلا يسقط  
بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكحد القاذف لايزول بالتوبة  
بخلاف ما اذا استأب الله تعالى شرا باب لانه حق الله ولان النبي بشر  
والبشر جسد يتلحق المعصية الا من اكرم الله تعالى والباري منزله  
عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرق به المرثد لاحق فيه  
لغيره من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام  
سكران لا يعفى ويقتل حدا **وهذا من ذهب الى بكر**  
الصدوق رضى الله عنه والامام الاعظم والبدري واهل الكوفة  
والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احد  
من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما قال سحنون  
المالكي اجمع العلماء على ان شامة كافر وحكمة القتل ومن شك في عذابه  
وكفوه كفر قال الله تعالى ملعونين ايما نطقوا الخذوا وقتلوا اقتيلا  
سنة الله الاية ومروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن  
ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه  
ان صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب اصحابي  
فاضربوه وامر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان  
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر بقتل رافع اليهودي وكذا امر







الشيطان لم خشيته فواتهم من يده فوجد اخره المقرون بالامارة  
 الالهية بخلاف الكفار فانه امن من فواتهم فاستراح منهم وترك  
 التقر من هجرهم وليغيرهم من اضله الله تعالى عن سوا الطريق والله  
 اعلم **سبل** في رجل سئل شيئا فقال لو جاني النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم ما فعلت ونحو ذلك هل يكفر ام لا **اجاب** لا قال  
 في جامع الفضولين راجع احص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال  
 ابو بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكفر بل لم يكفر **وتد**  
**افتي به من الشافعية السبكي والرملي معللا**  
 بانه يدل على التعظيم وبانه منتف بل وبانه لو قدر مجيبة وشفاعته  
 وعدم قبولها انه لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية  
 بربيع لما عفت فقال ز وجب وابو ولدك ثقلت انا امرية  
 قال لا ولكن اشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم  
 كفره والذي يظهر انها اجاعية والله اعلم **سبل** في رجل  
 يدعى العلم ويؤمن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نظرا الى امرأة  
 واجبة حلت له بمجرده نظره سوا كان لها زوج او لم يكن ويدخل  
 بها هل اذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لما في الرسول  
 عليه افضل الصلوة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيقام  
 عليه ما يقام على المرتد وهل اذا تاب تقبل توبته ام لا **اجاب**  
 نعم يكون بذلك مرتدا فيترتب عليه احكام اهل الردة من  
 وجوب قتله **فقد صرح علما ونا في غالب كتبهم**  
 بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحد من الانبياء عليهم  
 الصلوة والسلام او استخف بهم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا  
 سوا كان بعد القدرة عليه والشمادة او جاتا بيا من قبل نفسه  
 لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادمية  
**ووقع** في عبارة البرازية ولو عاب نبيا كدرو **وقد** ذكر  
 المفسرون في قوله تعالى واذا نقول للذي انعم الله عليه وانعمت  
 عليه امسك عليك ووجك الآية ما يكذب الزاعم المذکور من  
 ذلك قول القطراني بعد كلام طويل قد مره وروى عن علي بن الحسن  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اوحى اليه ان يزيدا يطلق

زيبك وانت تنز وجهك بزوج الله اياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله  
 عليه وسلم خلف زيب وانما لا تطيعه واعلمه بان يدريد طلاقا قال  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمة الادب والوصية اتق الله في  
 قولك وامسك ز وجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي اخفى في  
 نفسه ولم يرد ان يامر بالطلاق ولما علم انه سبني وجها وخشي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس في ان يتزوج زيب  
 بعد زيب وهو مولاه وقد امره بطلاقها فعانته الله تعالى على هذا العار  
 من انه قد خشي الناس في شئ قد اباحه الله تعالى له بان قال امسك  
 مع علمه بان لا يطلق واعلمه ان الله احق بالخشية في كل حال **ثم**  
**قال علما ونا وهذا القول اخس ما قيل في ما وتل هذه الآية**  
 وهو الذي عليه اهل التحقيق من المنزعين والعلما الرايحين كالزهرري  
 والقاضي بكون العلا القشيري والقاضي ابو بكر بن الغزي وغيرهم  
 ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زيب زوجة  
 زيد وربما اطلق بعض الجاهل يعني الفسقة عشق وهذا انما يصدر  
 عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وفي الكشف ما يكشف  
 التقاب عن وجه الخطاب والعتاب في هذه المسئلة وفي اسباب  
 النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له اى ما كان  
 عليه من اثم فيما اباحه الله تعالى له فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة  
 الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء وابتلايه لم عليهم السلام  
 كداود وسليمان وهذا اما ليس فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد  
 يسلم الا دمي منه معصوما كان او غير معصوم فليانظر النبي صلى  
 الله عليه وسلم الى امرأة يزيد تمنهاها بقلبه ان طلقها ان يد تزوجها  
 والمباح لا يسمي منه والله تعالى اخبر انه ما كان عليه فيه من حرج  
 ولا جناح لاسيما في الامور الجائرة الشرعية فكانا جوابا للمنافقة  
 وقد طلقها زيد وخطبها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله  
 تعالى ابدلك اخيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر  
 لله في لوسله مرحبا برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى باختصار  
 خطبته وترويه اياها بعد زيد يكذب القايل كان اذا تطرأ  
 امرأة واجبة حلت له بمجرده نظره ويدخل بها الجحر القايل بتكلمه بين



النوازل تنقضي مقام الرسول عليه افضل الصلوات والسلام ودام السلام  
 بهذا الكلام ان يقتل بعد ان يطاف به في الاسواق ولا تقبل له نوبة  
 عندنا كما نصت عليه علماء واما الاعلام والله اعلم **سبل** في رجل  
 دفع لآخر فتوي غريبة من شيخ الاسلام فزماها الى الارض ومنه ما استهزأ  
 بما اخذ ايلزمه شرعا **اجاب** صرح كثير من علمائنا بكفره قال في  
 البحر في نقد المكفرات وبالقائ فتوي على الامم صريحين الى بها خصمه  
 اي يكفر بالقائ فتوي **وقال اصحاب الفتاوي**  
 لو عرض عليه خصمه فتوي الامة فزماها وتقاتل به بازانة  
 فتوي اورد فيل يكفر لرد حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر  
 بغير لفظة قتل ولو قال ليس كما افتي او قال لا يعلم بهذا يعزراه باشر  
 المنكر وهذه عبارة جامع الفضولين والقرود انما هو عند عدم مرادة  
 الاستهزاء بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستهزاء بالدين يكفر باجماع  
 المسلمين **والكلام في المسئلة طویل** ولا شبهة ان  
 الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل اعادنا الله تعالى  
 من المواقفات ونقم لنا والمسلمين بالمتاحات والله اعلم **سبل**  
 في منول على اوقاف سددنا خليل الرحمن على نبينا وعليه افضل  
 الصلاة والسلام مسل جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلم البعير  
 طريق شرعي فوكلوا جماعة من عشيرتهم لسانوا الى الحاكم المولي  
 من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليضرم  
 مع عشرتهم مجلس الشرع الشريف فحضر واستغاثوا به فامرسل الحاكم  
 المذكور اليه فحضر واحضر الجماعة فدعوه بمجلس الشرع الشريف  
 فقال لا اذهب الى الشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع  
 الشريف فقال انا لا انظر هكذا الدعوي بالشرع بلقطة وتعاظم  
 مستغاثا بالشرع الشريف وثبت استغاثه بالبيبة المعدلة لدي  
 الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع سوطه  
 مستغاثا به قايلا له بالتركية سولمه فحصل يد لك ابدا وهوني  
 مجلسه ومحل حكومته المولي فيها من قبل السلطان فماذا ايترب  
 عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستغاثا به وما يلزمه  
 على ما صدر منه من سوء اقواله وشيخه فاعاله **احاب** قد

تقرر من دعا الاسلام وهذه الاثار ان من استغاث بشرع النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقد ارتد باجماع المسلمين ولو تم احكام المرتدين المقررة  
 المسطر في المتن والشروح والفتاوي المستغنية عن الشرح هـ  
 والتبيين من وجه الاهانة بالحبس وكشف البشعة والقتل ان لم يجدد  
 الاسلام وغيره لك من الاحكام هذا اما تعلق بالاستغاث بالشرع  
 والدين واما ما يتعلق بايضا المسلمين وعباد الله اجمعين **فقد صرح**  
**الكثير من ائمتنا رحمهم الله تعالى** ان من اذى غيره بقول او فعل  
 ولو بغتر العين عز رفق بابا في ما يوجب وخسته ويعقب اذية  
 ان الالفاظ الخشنة المستعملة للاستغاث والاهانة المؤدية بالاستغنا  
 خصوصاً بذي المناصب المتلقاه من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى  
 اوجب علينا طاعتهم والزمنا اجابتهم وحرر علينا الافتيات عليهم  
 والاستمئان بهم اذ هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع  
 الاهانة موضع شبح ذميم والحكام موضع الاكرام وعمل الاحشام  
 ومن لا ادب له مع الخلق ولا ادب له مع الحق فهو اشر محرر ومن يهمل الله  
 فحاله من مكرم والله سبحانه وتعالى التوفيق والمناهي الى سوا الطريق  
**سبل** في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع على اوضاع المسلمين  
 في قضية تتعلق بالجنايات من قتل وجراحات فابوا قائلين  
 لا نعمل بالشرع واما نعمل بدعايم العرب والفلاحين ما يترب عليهم  
 بذلك شرعا **اجاب** ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم خيفة  
 الشرع او استغنا فافلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان  
 يجري عليهم احكام المرتدين وان لم يكن ولحد منهما فقد اختلف في كفرهم  
 قال في جامع الفضولين قال لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه  
 من جابر سمكاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الالفاظ انا  
 اعمل بالعادة لا بالشرع وايد المقول الاول بفرع عن عماد الدين ومثل  
 ما في جامع الفضولين في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المذكورين  
 وتقرر بهم واهانتهم فوجب على حكام المسلمين لان العرب والفلاحين  
 غلب عليهم اهل الشرع والرجوع الى الدعايم وربما تطرقوا الى هدم  
 الشريعة بالكلية ان تركوا امرهم فلا يجوز اذا اعتنهم في الضلال  
 واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن



الصعب المدخل واليتقظه ومثل هو لا الى الشرع المحمدي وتترك ما عداه  
 من ما لم ينزل الله به من سلطان ومن ابي وتماذي منهم في الضلال  
 يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 المعال اليه مرجعنا ومودنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوي  
 من سما الشريعة وارفع عداها وثبت قوايها يا مسد السما ان تقع على  
 الارض امين اللهم امين **سبل** في رجل سكر ذرا له ثلثا والثلث  
 الآخر لا خرد تيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار ما ان لا تتاجر حصته  
 منه او تنابسه فقات لا اقبل بذلك ولا ارضى به فقال له الحاكم ارضى  
 بالشرع فقال لا اقبل بذلك فاجاب له مفت بان حيث خالف الشرع  
 فقد كفر وبات زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته  
 وكتب عليه بذلك سجل فثبت بذلك كفره **املا اجاب**  
 اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك مما لا اعلم انك  
 انت علام الغيوب اعلم ان علما وناصريا في كتبهم في هذا الباب بانه  
 لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا اليباد ريتك في اهل الاسلام مع  
 القضا بصحة اسلام المكره والاسلام يعلى والتكفر شى عظيم ولا يخرج  
 الرجل من الايمان الا بحدود ما ادخله فيه قال في جامع الفصولين  
 وكثير من الكتب كالمصنفين بن نعيم زوي الطحاوي عن اصحابنا  
 لا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود ما ادخله فيه ثم ما ينبغي ان ردة  
 يحكم بها وما يشك الله ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول  
 بالشك مع ان الاسلام يعلى **في ينبغي** للعالم اذا رفع اليه هذا  
 لا يبادر بتكفير اهل الاسلام مع انه يقضي بصحة المكون **اقول**  
 قدمت هذه لتقير من انا فما نقله في هذا الفصل من المسائل فانه قد  
 ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست امثل  
 انتهى وفي الفتاوي الصغرى التكفر شى عظيم فلا جعل المؤمن كافرا مني  
 وجدت رواية انه لا يكفر انتهى وفي الفتاوي اذا اطلق الرجل كلمة التكفر  
 عمدا لكر لم يعتد لكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان التكفر يتعلق  
 بالصبر لم يعتد للصبر على الكفر قال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي  
 لانه استخف بدينه انتهى وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب  
 التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي

يمنع التكفير **تحيي** اللفظ بالمسلم نراد في البرازية الا اذا خرج بازادته  
 موجب الكفر فلا ينفعه التاويل جيند وفي التاويل خافية لا يكفر  
 بالاحتمال لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجنائية  
 ومع الاحتمال لا نهاية انتهى قال في البحر والحامد ان من تكلم بكلمة  
 الكفر هازلا او لعبا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به  
 قاضي خان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ او مكرها لا يكفر عند الكل ومن  
 تكلم بها علما عامدا كفر بها عند الكل ومن تكلم بها اختيارا لاجل ابلابها  
 كفر فيه اختلاف والذي يحضر رايه لا يفتي بتكفير مسلم ان امكن حل  
 كلامه على محل حسن او كان في كفره اختلاف ولو رايته ضعيفة فعلى  
 هذا فالكثير الفاظ التكفير المدكورة لا يفتي بالتكفير بها **ولقد**  
**الزمت نفسي ان لا افتي بشي منها انتهى والله اعلم سبل**  
 في نحو عرب السعدانه وبني عطينه وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز  
 وغيرهم من عجم البوادي الذين يطلقون لسانهم فيتزوج الرجل منهم  
 زوجة الآخر المدخوله بعد طلاقه فيجتمعة او اقل وكذلك بعد الموت  
 لا يعتد ون مطلقا ويستحلون ذلك واذا توفي احد من عشرينات  
 مثلا له ابن عم ويحوز ذلك من العصبية وان بعد لم يورثون البنات  
 مطلقا معه بل يعد ومنهم بالنفس من ميراثا ويرثون ذلك لعصبته  
 فقط ويستحلون ذلك ويصدقون ببخشته صلى الله عليه وسلم وتكتم  
 يتكروا البعث والشور اذا قيل لاحد من ان ربنا سبحانه ينجي الخلق  
 بعد موتهم ويحاسبهم على اعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون  
 الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودائم الفساد في الارض وقطع الطرق  
 وقتل الانفس التي حرمها الله بغير حق ويبيعون الحرم ويقولون  
 بايعه هذا فلا حي ابيعه لمن شئت كيف شئت واتصرف فيه بالرهن  
 كيف شئت مستحلين ذلك من قبايحهم الولد منهم اذا جاتته زوجة  
 الغير فغصبته من زوجها وكان بينه وبينها اذ في قرابة يبيع شاة  
 ويطعمها لاهلها لاهل حيه ويدخل عليها في الحرام وبعد هازن وجهه له  
 معتقد حل ذلك فاحكم الله تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام  
 في حقهم شرعا مع منيهم لهم عن ذلك مراما وامرهم لهم بالاستسلام  
 والانقياد لاحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وحزوا



عن ائمة **اجاب** تدليل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد  
 العابد الشيخ امين محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله فاجاب  
 بما حاصله المرقوم في فتاواه من استقل حكم امره وحرمة في دين بيننا  
 محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث فهو ووطوا امره ارجل قتلهم  
 وقتالهم ولقد اموالهم لشمر ينظر في حالنا بهم ان كن مومنات مكرهات  
 معهن لا ذنب لهن لا يقرض لهن فيعلم الاحكام وان لم يكن كذلك  
 حل سبيهن ويبيعن كالحريمات انتهى وحيث قطعوا الطريق وقتلوا الانفس  
 واخذوا الاموال الجرام ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز عز من قائل انما  
 جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا  
 او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي  
 في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا احكمهم مع كونهم كفارا  
 وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويتاب قاتلهم واجرم المقاتل لهم  
 كاجرم المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله والله  
 اعلم **سبل** في طائفة الدروز القبايل بالوهية الحاكم بامره  
 العبيدي وبالتنازع وبعد منبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغر ذلك  
 وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والقوم وغير ذلك  
 من شرايع الدين هل يقبل اسلامهم ويتوب عليهم احكام الاسلام ام لا لما  
 اشتهر عنهم من اخفاء الكفر والظلمة الاسلام واذا غار المسلمون وسبواهم  
 فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها **اجاب** صرح العلامة  
 ابن الممام في فتح القدير بان من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق  
 ويجب ان تكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالزنديق لان ذلك في  
 الزنديق لعدم الاطمينان الي ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره  
 الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الاخفاء **فعل**  
**هذا فطرق العالم بحال** اما بان يعتز بعض الناس عليه اويسرا الي  
 من امن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته فهو المنافق والزنديق  
 ان كان حكمه ذلك فيجب ان يكون ميطنا قفره الذي هو عدم التدين  
 بدين ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الى ان طهر نابه وهو عزى والا  
 فلو فرضناه مظهر ذلك حتى تاب يجب ان لا يقتل وتقبل توبته  
 كسائر الكفار المظهرين كفرهم اذا اظهروا التوبة انتهى وفي الخاتمة

قالوا ان جاء الزنديق فاقرانه زنديق قتال عن ذلك تقبل توبته وان اخذ  
 ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل انتهى واما حكم السبايا فقد قال في الخاتمة  
 بلدة يدعى اهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرءون القرآن ويعبدون  
 الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبواهم فاشترى منهم مسلم من  
 تلك السبايا قالوا ان لم تكونوا مقرين بالعبودية والرق لملككم يجوز  
 غرا النساء والصغار منهم ولا يجوز شرا الذكور الكبار لانهم ان اقرروا  
 بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا امرتين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا  
 ولا يجوز استرقاق الكبار كما لا يجوز من اهل الردة وان كانوا مقرين  
 بالرق والعبودية لملككم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا املككم جائز  
 بيعهم انتهى والله اعلم

### كتاب اللقطة

**سبل** رجل التقط بيمينه فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة والاستثما  
 ولا يمينه فالقول لمن منهما **اجاب** القول قول المالك اجماعا  
 حيث ادعى انه غاصب فلو صدق في الالتقاط وادعى لنفسه لاله اختلاف  
 ايمنا فقال ابو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال ابو يوسف القول  
 قول الملتقط ارجع الى البحر هذا المسئلة والله اعلم **سبل** رجل وضع  
 يده على فريسين بغير اذن مالكهما وجناها في بيته ولم يشهد حين وضع يده  
 عليهما انه اخذهما ليردهما الى مالكهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل  
 جلسهما في بيته حتى غصبهما متغلب لا قدره للمالكين على خلاصهما  
 من يده هل يضمن قيمتهما لعدرا شهدا به ام لا وهل يقبل قوله اشهد  
 بلا يمينه **اجاب** نعم يضمن قيمتهما لعدرا حيث لم يشهد عند اخذهما  
 انه اخذهما ليردهما الى مالكهما فان ادعى ذلك ولم يتم على دعواه  
 يمينه لا يقبل قوله ويضمن عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف اذا كذب  
 المالك في ذلك وادعى لغديه عليهما وكذلك لو صدق المالك انه التقطهما  
 وكذبه في قوله التقطهما لاردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا  
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله والله اعلم **سبل** في قرية  
 سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من  
 مزارعي القرية بدا بالاعتداء من عند ملكها املا **اجاب** لا يملكها  
 بذلك واذا يملكها بتمليك السلطان له او من فوض له السلطان ذلك



وإذا اتخذ المزارع بده باللات من عنده لزم راجع مثلها لبيت المال  
 حال كونها خالية من الالات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة  
 على المفتي به والله اعلم **كتاب المفقود والاباق**  
**سبل** في ناطق وقف قبض من متقبل اجرة مستغل ثم فقد الناطق ولم  
 يمكن المتقبل من الاستغلال فلزم ان يرجع على الناطق والناظر مفقود  
 وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل ان يتناول  
 استحقاقه في غلة الوقف ام لا **اجاب** ليس له ذلك وقد  
 صرح علما ونا بانه ليس للقاضي ان يقضي في مال المفقود ولا عليه شيء  
 حتى قال الوهاب المفقود عليه بد من وله مال عند الناس لا يدفع اليه  
 المفقود له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مثله شريعة  
 فلا ينقض غريمه لاستحقاقه شيء ولا يجوز للقاضي ان يوتي به شيئا  
 من ديونه لان بقا حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله  
 اعلم **سبل** في امرأة ماتت عن ابن مفقود فوضع امين بكت  
 المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فمضى المفقود  
 بعد موت البائع فالحكم **اجاب** للمفقود رد المبيع ولخذ القمار  
 ويرجع المشتري على بايعه بالثمن وان تعذر تلافيت مطالبته الى يوم  
 القيمة والله اعلم **سبل** في مفقود ثبت موته بموت اقرانه  
 لدي حاكم شرعي بثبوت شرعي وله ولد غائب غيبة منقطعة لضب  
 الحاكم الشرعي قيامه لسماع الدعاوي الشرعية واوعدت عليه زوجة  
 المتوفى المزبور بموخر صداقها بد منه واثبتته بوجه القيمة المزبور  
 الثبوت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فمل  
 للقيم بيع الحصّة المزبورة لو فاما موخر صداقها ام لا **اجاب**  
 نعم له بيع الحصّة المذكورة لو فاصداق الزوجة لانه دين بذمة الميت  
**ففي الامادية ونسب من الكتب** والعبارة لها اذا كان  
 للميت تركه حتى توفي في ورثته في بلد آخر وادعى لسان عليه مالا  
 والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيا لان الغيبة  
 المنقطعة منزلة الموت وفي المشتق اذا كان على الميت دين فبيع  
 العقار جاز كالمنقول عند ابي حنيفة والمنقول في ذلك متوافرة  
 في الكتب المتكثرة والله اعلم **كتاب الشركة**

**سبل** في دار مشتركة بالارث بين احد الشركاء فيها بنا فاحكمه  
 شرعا **اجاب** صرح علما ونا بانه اذا بني بغير اذن الشركاء وطلب  
 القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بني  
 باجمار واللات هي له وان بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث  
 لو مدد لقيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما انفق  
 على السلة وان بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله سلاك له يتقصد  
 والمشارك على حكم الشركة كالتقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول  
 الباني فيه بيمينه والبيّنة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون  
 عنه والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل بني في دار مشتركة  
 بينه وبين اخيه بغير اذنه منعفا على العارة من ماله فالحكم الشرعي  
**اجاب** ان بني بالتقاضي فالبنا مشترك بينه وبين اخيه ولا  
 رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم فتمتنع هدمه واذا طلب القسمة  
 كلاهما او احدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بني بغير التقاضي  
 ماله قيمة وطلب القسمة او احدهما فتمتنع ولكل ما وقع له من النصيب  
 فان وقع في نصيب الباني والاهدم بناؤه واخذ انفاضا الباني بناه  
 لا منها ملكه ولا يخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون  
 غاصبا حال البناء نصيب اخيه وشا خلا ملكه ملكه ينوم بالدف  
 ان طلب والله اعلم **سبل** في دار مشتركة يريد احد الشركاء  
 فيها الزام ببقية شركائه بمكانة واصلاح حيطانها ومزمتها وهم  
 مستغنون هل يجبرون على العارة ام لا **اجاب** لا يجبرون على  
 ذلك كما صرح به غيره واحد من علما ينار رحمهم الله تعالى والله اعلم **سبل**  
 في دكان مشتركة بين جماعة بعضهم مشاعا وقف على حصة من الباني  
 ملك آخرين استمرت بل التالى السقوط وتبالي الملاك عارتم والموتوي  
 يريد هاء ويطالبهم بمساواته في تغييرها وليست قابلة للقسمة ولا  
 يتوصل الموتوي الى تحصيل مقصود الوقف مادامت كذلك فهل يجبر  
 الملاك على مساواة الموتوي في العارة او يبرم من ماله ويرجع على الملاك  
 بما يخصص **اجاب** صرح علما ونا بان المشترك اذا امتد مر فابي  
 احد الشريكين او احد الشركاء العارة ان احتل القسمة لا يجبر ويقسم والا  
 بني الشريك وتم يوجره ليرجع قال في الاشباه والنظائر



في كتاب القصة المشتركة اذا ائتمد مر فاني احدهما العادة فان احتمل القصة  
 لا يجرى قسرو الابن شملوه ويرجع وصرح علما ونا ايضا بان الوقف اذا  
 اجتمع الى غيره جازت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر اجارة  
 عينه ولو بشر امتاع باكثر من قيمته وبيعه وبصرفه على العادة كما حرمه  
 ابن وهبان وذلك كله للبأذرة الى منفعة الوقف والاهتمام فانظر  
 الى هذا الامر الذي اوجبت مراعاة الوقف ارتكابه ولو امره القاضي  
 فامتنع يكلف المتولي عمارته ويرجع على الشريك ~~بمقتضى~~ وان شاء  
 امره باجارته واستيفاء حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى  
 نصفه بالنصف والمحال هذه وينقضي بكل ما هو ائتمن للوقف  
**وفي الخلاصة في الفصل الثاني** في الحايطة وعمارته لو كانت  
 الدائريين صغيرين لكل واحد منهما وصي ائتمدت واولى احدهما العماره  
 فالوصي يرفع امره الى القاضي حتى يجرى على العماره طبعونه او حام مشتركة  
 ائتمد واولى الشريك العماره يجرى هذا اذا بقى شيء اما اذا ائتمد الكل  
 ومنازعه فان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون ديننا على  
 الشريك ائتمد وفي الخاتمة حاكم بين رجلين عاب قدس او حوصنه او  
 شيء منه واخص الى المرمه قادر احداهما على المرمه وامتنع الاخر اختلفوا  
 قال بعضهم يواجرها القاضي ويرمها بالاجرة او ياذن لاحدهما  
 في الاجارة والمرمه من الاجرة قبل هذا اقول ابي يوسف ومحمد لان  
 عندهما يجوز الجرح على الحر والفتوي على قولهما في الجرح قال بعضهم  
 القاضي ياذن لغيره اي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه  
 من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوي على هذا القول وما مله  
 الفتوي هو الذي صدره في الجواب وما الحقنا هذا الا ليظهر ان  
 الفتوي عليه ايضا فيجوز الحكم به والله اعلم **سبل** في رجل باع  
 اخر حصته فارتبط معلومة في فرس بتمن معلوم ثم باع المشتري الحصه  
 لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فملكته عنده هل يضمن البايع  
 الثاني الاول قيمة نصيبه ام لا واذا قلتم بالضمن هل يوخد القيمة  
 من تركته اذا مات ام لا **اجاب** هو اعني البايع الاول بخير ان  
 شأ من المشتري منه لتعديده بتسليمها الثالث بغير اذن بايعه  
 فاذا ضمن المشتري منه المذكور ليس له ان يضمن المشتري منه لانه

ملكه بالضمن فكان دفعه له رفع ملكه ولا ضمان عليه اي على المشتري  
 الثاني لرفع المالك ملكه كله وان ضمن البايع الاول المشتري الثاني  
 لا يرجع بما ضمن على بايعه هو لانه عامل في القبض لنفسه ومن مات  
 من اختار نصفه منها لو خد الضمان من تركته والله اعلم **سبل**  
 في فرس مشترك بين اثنين احدهما له ربع فيها والاخر الباقي باع  
 ذوالربع ربعه فيها الرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل يضمن  
 حصته ان هلك ويحب عليه ردها للشريك ان كانت باقية ام لا  
**اجاب** نعم للشريك بتسليمها للمشتري ضمانا لخصته شريكه  
 وان كانت قائمة يجب ردها عليه وان شأ الشريك ضمن المشتري في صورة  
 الهلال والله اعلم **سبل** في فرس في يد احد الشريكين اتج  
 نتاجا لطلب الشريك شيئا من نتاجها ليكون في يده ونوبته يمنع  
 منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتق تسلم منه بغير اذن شريكه  
 وبعضه يسهله لدى ولاية عليه لا يمكنه خلاص من يده فهل يضمن بالمنع  
 والتسليم للغير بغير اذنه ام لا **اجاب** نعم يضمن اذ الشريك حكمه  
 في حصته شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضمانا لما هلك عنده  
 بعد المنع ولما باعه وسلمه للمشتري بلا اذن شريكه او وهبه وسلمه  
 كذلك وهو ظالم متعدي فيضمن والله اعلم **سبل** في فرس مشترك  
 بين ثلاثة اركبها احدهم الى اخر بغير اذن الثالث فملكته  
 تحته هل يضمنان ام لا **اجاب** نعم يضمنان ويخير في اتباع  
 احدهما حيث كان ذلك بغير اذنه **اذا اقر عند العمل** اقرهم  
 الله تعالى ان في غرة الملك كل واحد من الشريكين اجني في قسط  
 الاخر وفي المداية الداية المشتركة لا يركبها الشريك بغير اذن  
 شريكه يعني فيضمن بالركوب لتعديده والله اعلم **سبل** في  
 فرس بين ثلاثة لولاحد نصفها وكل واحد من الاثنين ركبها وقع على  
 احدهما جرمة لحاكم العرف فذفع الفرس بامر شريكه له وهلك عنده  
 هل يضمن الشريكان حصته صاحب النصف ام لا **اجاب**  
 نعم يضمن الشريكان اما الدافع فلا لوقف فيه واما الاخر فلنصفه  
 امره فيما يملك فكانها سلمها معا والله اعلم **سبل** في فرس  
 اتفق الشريكان على وضعها عند احدهم فجا واحد منهم اخذها من



عنده بغير اذن الغائب فملكك عنده بد اخرج بها هل للغائب  
تضمينه ام لا **اجاب** نعم له ذلك اذ قد صرحوا في الدابة المشتركة  
بان لا يغير غايها باسئاما فلا يبرأ عن الضمان الا بالرد والله  
اعلم **سبل** في شريكين في شمس لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث  
باع صاحبا الثلثين ثلثا منها لاجنبي ولم يسلمه ولم ياذن له  
باخذها فذهب اليها فوجدها في الصفا فاحذها بغير اذن البائع  
وبغير اذن الشريك فملكك عنده هل على البائع ضمان حصته ان يرد  
الذي لم يبيع ام الضمان على المشتري **اجاب** حيث لم يسلم البائع  
الفرس للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري خاصة اذ البائع  
لم يتعهده بمجزة المبيع على حصته الشريك وانما يثبت التعدي لو سلم  
وما يثبت الحكم المدعى في الزانية في الودعة قال بعث  
الودعة وقبضت منها لا يضمن ما لم يقلد فعتها الى المشتري وقد  
سئل قاري الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع احدهم حصته  
من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فملكك عنده  
فاجاب الشركاء بخبرون ان شأوا فصفى الشريك وان شأوا ضمنوا  
المشتري منه انتهى وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في  
مسئلتنا والله اعلم **سبل** في دار معدة للاستغلال بين بالغ  
وبتيم وامارة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصته التيم سنة  
هل يلزم البالغ اجرة مثل حصته التيم ام لا **اجاب** قد اختلف كثير  
من المتأخرين بوجوب اجرة المثل في ذلك ميانا لمال التيم والله  
اعلم **سبل** في شجر قطن بين رجلين قسم احدهما في عنبه الاخر  
وجرت على حصته وترك حصته الاخر فخرج قطنه واخذ هل هو مخصوص  
به ام مشترك بينهما كشجرة القطن **اجاب** القطن مشترك بينهما  
ولا يختص به الشريك الحارث والله اعلم **سبل** في زوج امرأة  
وابنها اجتماعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكسب على حدة ويجمعان  
كسبهما في المفضل بكسبهما ام لا ولا يعلم التفاوت ولا التساوي  
فيه ولا يمكن التميز فمثل الحال هذه يكون المال المجتمع بانواعه  
بكسبهما سوية ام لا **اجاب** نعم حق بينهما سوية حيث لا يميز كسب  
هذا من كسب هذا ولا يختص احدهما به ولا بزيادة على الاخر

اذا التفاوت ساقط كملتقى السابل اذا خلط ما التقتا وحيث كان كل  
منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصته الاخر فلو  
كان احدهما صاحب يد والاخر خارج واختلفا في القول لدى اليد  
والبيضة بيضة الخارج والله اعلم **سبل** في اخوة اربعة تلقوا عن  
ابيم تركه فاخذوا في الاكتساب والعمل فيه جملة كل على قدر  
استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية  
وان اختلفوا في العمل والراي كثره وصوابا **اجاب** يكون الجميع  
بينهم ارباعا لكل ربيع وان اختلفوا في الراي والقوة اذ كل واحد  
منهم يعمل لنفسه ولا خوة على وجه التركة والله اعلم **سبل** في  
اخرين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصل لبعيبيهما اموالا من مواتش  
وغيرها والآن يريد احدهما مفارقة الاخر ومقاسمة المال مناصفة  
ويأبى الاخر من ذلك والحال هذه جميع ما حصله بسعيهما وكسبهما مشترك  
بينهما يجب تقسيمه بينهما مناصفة ام لا **اجاب** نعم ما حصله  
بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به واحد مماه وان الاخر والله اعلم  
**سبل** في رجلين اشتركا شركة وجوه واشترى من جماعة بضاعة  
مناصفة والزوج كذلك فحسرت فجارتهما فمثل تكون الخسارة عليهما  
سوية ام لا **اجاب** نعم ما خسر من عليهما بقدر ملكهما في المشتري  
وهذا الحكم ثابت عليهما سواء باشر عقدا الشراؤا باشر لحدما التضمينهما  
الوكالة والله اعلم **سبل** في رجلين لهما فدانان اتفاقا على ان كان  
ما يلقي في الارض من بذر لهما بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه  
البذر ليلقيه في الارض بينهما فيسلم له بعد كيله حتى يذرا فادرا  
معلوم ما منهما فاتفق ان اخصب احد البذرتين ومنعت الاخر والآن  
احدهما يقول شريكه يذري لي وبذر لك فمثل يكون مقترضا  
من الاخر ويكون الزرع كله بينهما ضعيفه وخضيه ام لا **اجاب**  
الخارج بينهما والحال هذه والله اعلم **سبل** في مغر بلات  
اشترى كوا على ان يعز بلوا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل  
بينهم سوية فمن من احد هم وتقيده به واحد منهم هل ما تحصل  
بعمل بقيتهم يقسم بينهم على شرط او يكون للمريض قدر واحد منهم  
وكذلك للمريض ام لا **اجاب** المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل



وغيره فيه سواء العذر وغيره كما هو مصرح في المتن والشروح والفتاوى  
 والله اعلم **سبيل** في شرك اتم شريك بالحيانة مثل يقبل كلام شريكه  
 في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المتهم بمين **اجاب** لا يقبل قول شريكه  
 في حقه ولو اراد بان يحلفه على الحيانة للثمة لم يحلف كما في الاشياء  
 والتطايير لكن في فتاوى قاري السدائية ما يخالفه والله اعلم **سبيل**  
 في ثلاثة اشتركوها شركة فاسدة وصحيحة مات احد من فاد على الذي  
 بيده المال عند اذاعة قسمه ان له كذا او صدق شريكه وكذبه وثمة الميت  
 هل يقبل قوله بيمينه ام لا **اجاب** نعم القول قول من بيده المال ان  
 له منه كذا وكذا اذ اليد له فيصدق في كل ما يقول والله اعلم **سبيل**  
 في رجلين لكل منهما اواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يواجر  
 ذللا والاجر بينهما فمطلت ائنة احد ما واعانه الاخر على الطبخ في ائنته  
 فما الحكم في ذلك **اجاب** الشركة المذكورة فاسدة وما يطبخ فيه  
 ائنة احد ما فاجرته لصاحبهما وللآخر اجرة المثل لعله معه ومثله الذي  
 فمطلت ائنته ما يطبخ فيها قبل ان تعطل فاجرته لصاحبهما وللآخر اجرة  
 المثل لعله معه كمن دفع لآخر ائنة يبيع بها على ظهرها على ان الربح  
 بينهما فالشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح للمالك البر  
 ولما لك الالة اجرة مثلها وكرجلين لاحد ما بغل وللآخر بعير اشتروا  
 على ان يواجر ذلك والاجر بينهما فمطلت فاسدة ويقسم على عمل البغل  
 والبعير والغزو والشاهدة لذلك كثيرة والله اعلم **سبيل** في  
 ثلاثة شركاء متفاوضين من المشرق بينهم قماش مصري باع واحد من  
 لرجل ذي فنتسلمه منهم ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من  
 الشركاء المذكورين على الذي مما صورته ادعى فلام بن فلان على  
 فلان بن فلان ان من المشرق بيده وبين كل من فلان وفلان  
 قماش مصرياً وانما باع الممدعي بكذا من الثمن ومثله منه وان الممدعي  
 عليه دفع مثله لفلان الذي هو لحد شريكه بغير اذنه ويطلب اليه بذلك  
 زاعما ان لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سواه عن ذلك  
 فاجاب باي اشتريته بكذا من شريكك فلان الذي ادعت اني  
 دفعت له الثمن بغير اذنه فكذلك دفعت له الثمن وبريت بسبب ذلك  
 ذمتي هل تستمع من الممدعي هذه الدعوى المذكورة كون دفعه لشريكه

المفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته وان لم يباذن له بالدفع ويؤخذ  
 باقراره في الدعوى وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذنه وان كان مو  
 المباشرا لعقد البيع ام لا **اجاب** المقرر في سائر الكتب متونا وشروحا  
 وفتاوى ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الاخر وكيل فكل من  
 لزم احد ما بتجارة وغصب وخالة لزم الاخر حتى ان احد من لواجر عبد فان  
 المستاجر مطالبة الاخر بتسلم العبد كما ان للاخر اخذ الاجرة فان كل واحد  
 منهما مطالب بمطالبة البا فادعت ذلك فله ذلك فساد دعوى الشريك  
 بدين قبضه شريكه وان توهمه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشرا لعقد  
 البيع ان له الرجوع على المشتري بقم باطلا اخذ لا يسوغ له الدعوى  
 بذلك وكيف والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة  
 المديون تكونه وكيل عنه في ذلك كما هو شفيض من كلام علمائنا  
 قاطبة والله اعلم **سبيل** في لغوين شقيقين شريكين متفاوضين  
 والكبير مفوض للتصريف في التصرفات المالية والعقود البياعية فهل  
 كل من اشترى من الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارضا ام لا  
**اجاب** نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام اهله او كنوتهم كما هو  
 صريح كلام المتون والفتاوى والله اعلم **سبيل** في  
 ملاحين يعمل واحد منهم في سفينة لغيره اشترى كوا على ان كل ما يتحصل من  
 كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل حملها او كثر هل يقع هذه  
 الشركة ام لا تقع وتخص كل سفينة باجر حملها **اجاب** لا تقع هذه  
 الشركة فلا يقسم المفضل على عدد السفن بل اجرة كل حمل سفينة لهما  
 ولا يشاركه غيره فيها والله اعلم **سبيل** في دباغين اشترى كوا فاسلم  
 احدهما رجلا في جلود هل للاخر المطالبة بما ان فتح السلم او يبرأ السلم  
 ان لم يفتح وهي متصفة بشركة العنان ام لا **اجاب** الطلب للسلم  
 والسلم اليه الامتناع عن الدفع لشريكه والله اعلم **سبيل** في  
 اسكا في اشترى كوا مع اخر على ان يشتري الجلود بما له وهو يصنعها لعله لا  
 والرجح بينهما ايضا فلم يذ النصف بجملة وللآخر النصف بما له هل  
 يقع هذه الشركة ام لا تقع واذا قلتم لا تقع فما الحكم بالحاصل من ذلك  
**اجاب** لا تقع هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعال  
 اجر مثل عمله لانه عمل فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها



وهذا فاسد كما اذا دفع جار مئة مريضة الى الطبيب وقال عالجها فان برئت  
فما زاد قيمتها بايا لصحة فهو بيننا فانه لا يبيع للطبيب اجر المثل وقد  
ما اتفق في ثمن الادوية والله اعلم **سبل** في ستة نفر اشتركوا في شركة  
وجوه على ان يشتروا البنا من رجل بوجوههم ويبيعوا والزبح بقدر المشتري  
ففعلووا ودخل اثنتان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل  
تكون شركا للمستة ام للاثنتين ام لا وان عمل مع الاثنتين ماذا يستحق  
مهما **اجاب** لا يكون شركا لمن لم ياذن له بالاجماع اذ بان ان  
من المباح يكون له الملك في سدر المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من  
نصيبه باذنه في شركة ومزاحمة فيه وان قال له ما اشترينا  
من اللبن من فلان فذلك فيه ثلث ثلثنا صح وصاروا وكيلين عنه في  
ذلك وان لم يذكرا ذلك او ما هو في معناه لا يبيع وان لم يمتنع  
مشتقة في العمل معهما طمعا فيما عينا فله لغير مثل عمله فافهم والله اعلم  
**سبل** في فرس مشتركة باع احد الشركاء حصته منها بغير معلوم  
بذمته واشتري منه كراما وفاصصة والان شركاؤه يقولون الكرم للشركة  
لاشترائها في الفرس وهو يقول ما بعت الا حصتي وما اشتريت الا ليلي  
خاصة هل القول له اولهم **اجاب** القول قوله انه ما باع الا  
حصته ولما اشترى الكرم الا له بيمينه ان صحته وهو بان قالوا  
بعت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك تكون  
الفرس مشتركة لا يلزم يمين لفساد الدعوي والحال هذه والله اعلم  
**سبل** في اخوين متفاوضين تزوج احدهما بامر وزوج  
ابنه ايضا بوجه بغيره وقضى المهر من مال الشركة هل للاخ  
ان يطالبه بنصف ما وقاه وله ان يحبس على ذلك ام لا **اجاب**  
نعم له ان يطالبه بنصف المهر من ويحبه لان ذلك ملحق بكسوته  
وكسوة اهله فيضمن حصته لغيره واذا مرتب ذلك بذمته يحبس  
فيه ان لم يعرفه والله اعلم **سبل** في فرس مشتركة بين اثنين  
نقدي عليهما رجل فزكهما بغير اذنها فاشترى لهما احداهما فماتت عنده  
قتل ان يقتل الى الاخر هل له ان يضمن المقدري ام لا **اجاب**  
لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصاها ليد  
او باجازة فعلى المقدري على القول بان الاجازة تلحق الافعال

وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع من جامع الفضولين وذلك لما ذكر  
ان شرك الملك اجنبي عن حصته شريكه فكانه دفعها لاجنبي فيضمن كما  
اشار اليه في جامع الفضولين ايضا من او اخر الخا من بقوله **سبل**  
مولانا عن موافق لما غاب احد هما دفع الشريك الاخر كلنا الى الراعي  
هل يضمن نصيب شريكه **اجاب** انه يضمن اذ يمكنه حفظها  
بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في العوض  
ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قضا ينفذ  
كذا **اجاب** والله اعلم **سبل** في رجلين اشترى يا خمسين قرية لبيعها  
في المزريين على الحج فباعا عشرين وكسدا الباقى فساخر به احدهما الى دمشق  
الثام وقايض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم  
يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن حصته الشريك من القرب  
ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه ام يضمن قيمة حصته من الفرس **اجاب**  
نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم  
ماذ ان له في البيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته  
في الفرس لتقديره جروهما اذ كل واحد من شريكي الملك اجنبي في حصته  
الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من مذهب  
الامامان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان كان يضمن كان فيعتقد  
بالفرس كما يعتقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة  
واما ان كانت شركة فقد وعين له مكانا ففتحوا وزه منهن فاذا عين  
له المزريين ونجا وزه الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان  
كما نصوا عليه فاطمة والله اعلم **سبل** في فرس بيد اهل الشركاء  
كما باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها للمشتري ليدبا بينهما فماتت  
منده مثل وسلمها الى الاخر هل على واحد منهما ضمان ام لا **اجاب**  
لا ضمان على واحد منهما لانه ردها له زال التقدي فارتفع الضمان  
والله اعلم **سبل** في البقرة شركا شركة فنان قال الذي  
بيده المال كنت استندت من فلان كذا للشركة ودفعت له  
دينه هل القول قوله بيمينه ام لا **اجاب** نعم القول قوله  
في ذلك بيمينه وقد صرحوا بان الشريك اذ قال استقرضت مائة  
دينار واخذ عوضها ان كان في يد المقر فالقرار صحيح وله



ان ياخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن تجاوير

## كتاب الوقف

**سبل** في وقف صورته وقف على فروع وصالح ولدي الموقوف  
حزني من مزاج شر من بعد ما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون  
بنا بطن عري ذلك ابدال ايدى الخ مات فخرج هل يصرف غلته لاجنيه  
او لمصالح الجامع او لغير ذلك **اجاب** لا يصرف غلته لاجنيه  
ولا لمصالح الجامع بل للفقر الى ان يموت الاخ الثاني فيصرف الى  
مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان مرفه لمصالحه مشروط ببعديتها  
ومرفه حصه الاخ بعد وفاته مسكوت عنه فلا يصرف لاجنيه الا اذا  
كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء والله اعلم **سبل** في كتاب وقف  
على الاولاد فضل ثمة الوقف ما كن الوقف بفصل منها او لاما هو  
مخصوص باولاد الظهور ومنها ما هو مشترك من ثمة اشتم عقب ذلك  
بقوله وشرط في وقفه هذا شرط منها اذا مات احد الموقوف عليهم  
عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه له واما اذا مات عن غير ولد  
فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تجب السفلى فمن حصته  
من مات عن ولد او ولد ولد وفيما تنتقل له عملا بقوله المذكور  
ام تكون لدى الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق ثم واللاحق الظاهر  
المراد بقوله العليا تجب السفلى ويكون حكم المخصوص باولاد الظهور  
والمشترك واحد في هذا ام حصل لخلاف الاثنين بمدة التفضيل  
كيف الحال **اجاب** قوله وشرط في وقفه هذا شرط راجع  
الى المشترك والخاص لانما واحد باعتبار مسجل الوقف والحكم فيها  
باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد ولا ينافي اشتراط  
الترتيب بين الطبقات لانها عامر بقوله على من مات عن ولد الخ  
وفيه اعمال الكلامين واللاحق مؤكدة على عادة الواقفين من اثباتهم بالموكدا  
كقولهم طبقة بعد طبقة ويطنا بعد نطن ونشلا بعد نسل والمارة  
ان الاصل يجب فروع نفسه لا فروع غيره والله اعلم **سبل**  
في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربع وادخلها مشتملا  
على فاخوره ومعصرة نريون اعني بدا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخر

وليس فيه اسم البذل ليشمل الوقف جميع ما هو داخل الحد وود عملا بالحدود  
ام يخص الفاخوره دون البذل عملا بالسمية وما الحكم **اجاب**  
يشمل الوقف ما احاط به الحد واداه الحد ووقع عليه الوقف وهو  
اسم لما يدخل الحد وود غايته انه ترك شيئا لا يشترط ذكرها اجما  
وايضا قد تقرر ان العقار تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى يشترط  
ذكرها في الدعوى والتمهاده وهذا ظاهر والله اعلم **سبل**  
فيما اذا ولي السلطان ناظرا على وقف هل له عزله بغير جهة ولا  
مصلحة ام لا **اجاب** منصوب السلطان ومنسوب القاضي سنيا  
وقد صرح في الحانية ان منصوب الثاني لا ينفصل بغير جهة ولا  
مصلحة فكذلك منصوب السلطان اذا القاضي كالموكيل عنه كما  
افاده مولانا في البصر وكذلك في غيرهم والله اعلم **سبل** في  
وقف اشتمت مصارفه لغيره في غلته **اجاب** ان لم  
يوقف على شرط واقفه يعمل بما كان تفعله القوام سابقا فان لم يعلم  
فعل القوام ايضا وعلم اصل الموقوف على الذرية يصرف الى الكل من غير  
تمييز ذكر على انثى ولا تقديم بطن على بطن اسفل والله اعلم **سبل**  
اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف  
عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة ام لا **اجاب** نعم يصرف  
له ويبقى في وظيفة الكتابة **سبل** في وقف قد شرط واقفه  
واشتمت مصارفه فادعى شخص على الحكم عليه استحقاقا فيه فما الحكم  
حيث اشتمت مصارفه ولا يعلم ما كان تصرف القوام **اجاب** لا بد  
للمدعي من ان يثبت دعواه بالبينه والا لا يصرف له شيء والله اعلم  
**سبل** في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه  
لصلبه الموجودين الآن مما القوا جاز من الدين عبد القادر والزبي  
اسحاق البالغ الرشيد الخالي العارفين وعلى من سيحدث له من  
الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية ما دامت  
البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعده اولاده الذكور على  
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على السالم واعقابهم بترك  
فيه الا شئان فما فوقهما بالتولية وينفرد فيه الولد عند عدم  
المشارك فوجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم



عن ولد أو ولد أو ولد استقل منه نصيبه لولده أو ولد ولد ونسله وعقبه  
على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا  
ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيصيب لمن يوجد في طبقته وذويها  
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف  
أو لمشي منه وترك ولداً أو ولد أو ولد أو اسفل من ذلك قام في الاستحقاق  
مقام أصله وأصق ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حياً وبعد  
انقراض درجته الواقف المشار إليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفاً  
على أولاد أخيه المرحوم مثل الدين أبو اليسر ثم من بعدهم على أولادهم  
ثم على أولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم أو لاد الذكور دون أولاد  
الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما أعلاه وشرط الواقف  
شروطاً منها أن يصرف الناظر على وقفه والمتوفى عليه لبقى الواقف  
الموجودين أن الوقف وما أصيل وما يغني عن الوقف في كل سنة  
ثمانين قطعة فضة سليماً بينهم وكل بنت سقطت للواقف المرنور في كل  
سنة ثمانين قطعة وإذا توفيت ابنت الواقف فلا استحقاق لأولادها من نصيب  
الوقف المذكور ولا لأولاد أولادها من سواها كما هو ذكوراً وإناثاً فالت  
أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور هذا لفظ الواقف  
مات الواقف وولده المذكور ابن وبنته لصلبه ولم يحدث له أولاد  
بعد الوقف وبقي ابنا ابنايه وبنات ابنايه وأولاد بناته فمهل لأولاد  
بناته الذين أبواهم من الأجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل  
بنات ابنايه استحقاق أم لا قلتم لهم استحقاق هل لأولادهم  
من الأجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهم بالبلوغ هـ  
لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وقد ذكر  
فيه في حق البنات الصليبات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد  
البلوغ يصرف إلى من ساواهن في الدرجة من أخواتهن وبنات أعمامهن  
وأخواتهن وبنات أعمامهن القاصرات حيث لا درجة مؤتمن لعدم  
صرفه إلى ابنايهن ويؤخذ نزعهم من الوقف منزلة مؤتمن فيصرف  
إلى ذوي درجته أم يختص به أخواتهن عملاً بقول الواقف على أن  
من مات عن ولد أو ولد ولد الح نصيبه لولده أو ولد ولد ونسله ومن  
مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيصيبه

لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوي الطبقة هـ  
مشروطاً بعدم الموت عن الولد أو ولد ولد وهذان عريان والرهن  
ميت عن ولد ولا يصير ترانخي الاستحقاق إلى حين بلوغ الأخت وكما  
هو أقرب إلى غرض الواقف من صرف نصيب الميت إلى ولده أو ولد  
ولده كيف الحال **أجاب** لا استحقاق لأولاد البنات هـ  
الذين أبواهم من الأجانب للشرط المصرح بعدم استحقاقهم في  
الوقف أن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور  
وأما بنات الابن فلهن استحقاق لأنهن من أولاد الظهور لكن  
ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الأولاد وأولاد الأولاد  
على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليبات  
دوام العصور عن درجة البلوغ إذا الأوصاف شرط فلزم في غيرهن  
به وإذا بلغن صرفن استحقاقهن إلى من ساواهن في الدرجة ولا  
يختص به أخواتهن إذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مكوت عنه  
ولم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل منه بصدر العيان  
المتقدمة وموادها أنه إذا وجدت درجة أعلاه من درجتهن  
فمن مقتضى مابين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه  
لاخصاص أخواتهن باستحقاقهن فغير ملتبس إليه لأن ما دخل  
في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل  
في قول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد ولد نصيبه  
لولده الخ بل هذا الاستحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة  
الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الوا  
المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما أصح شخص مع وجود  
هو أعلامه كما هو ظاهر فربما التوهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله  
اعلم **سبل** في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته  
ثم من بعده على أولاده الموجودين الآن ثم عبد الكريم وشهاب  
الدين وأمة وصالحة وأما الفرج وعلى من سيحدث له من الأولاد  
على الفريضة الشرعية ثم من بعد المذكورين أعلاه على أولادهم  
ثم أولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأنا  
من بنات الواقف وبنات أولاده الذكور الموقوف عليهم أن كن

قف



خالها عن الارواح يستحق في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهم  
 فاذا تزوجن سقط حقهن واذا انفذن عاد حقهن على الشرط والترتيب  
 المشروح اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسبهم يورث  
 الوقف الى الاناث متزوجات او غير متزوجات فاذا انقضت الموقوف  
 عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات  
 الواقف على الشرط والترتيب المشروح اعلاه هذه عبارة الواقف  
 مات الواقف واولاده الجنيح ما عدا ابنته ام الفرج وبنت ابنه عبد  
 الكرم وامرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فمثل ينحصر في  
 الوقف الان في ام الفرج التي هي بنت الواقف ام يقسم بينهما وبين  
 ابن حجازية التي هي بنت ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف  
 ام الاستحقاق خاص بام الفرج لكونها عازبة وكيف الحال **اجاب**  
 ربح الوقف منحصر لان في ام الفرج ولا في حجازية ولا لابنتها اما  
 هي فكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها  
 فانه منهم وان لم يستحق من بعد اذ المراد من اهل الوقف من دخل  
 باللفظ السابق من الواقف ان الوقفية وان لم تستحق بعد واما  
 ابنها فلشرط الترتيب لاستيفاد ثم بين الطبقات فلو لاها لاستحق  
 مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد  
 بني الواقف لكونه افراد من محكم مستقل حيث قال انما الاناث الخ  
 ولو لاه لاستحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما له  
 حاجب محبوب بالآخر **فان قلت** كيف دخل ولد البنت  
 الذي هو من حجازية في الوقف **قلت** بقوله على اولادهم ثم  
 على اولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم كما هو ظاهر من صريح اصبع  
 من اصابعه في علم الفقه والله اعلم **سبل** في واقف وقف وقفا  
 وشرط في كتاب وقفه ما نصه انشا الواقف انا به الله تعالى وقفه  
 هذا منجز اعلى ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من  
 الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم  
 على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولادهم  
 واعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم  
 ونسبهم واعقابهم من ولد او اسفل منه استحق ذلك الميراث التثني

م

نصيبه الى ولده او الاسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولاد  
 من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب ما نصيبه الى من يورثه ربحته  
 وودي لمبقتة يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفي وعلى ان من مات  
 منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسبهم واعقابهم قبل استحقاقه  
 نفي من منافع هذا الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك الميراث  
 ما كان يستحقه ولده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق  
 فاذا انقضت الموقوف على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الاناث  
 ان كان موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم ونسبهم  
 وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور من اعلاه ثم ان ولد الواقف  
 المذكور المدعو حسن مات صغيرا في حيات ابيه وحدث للواقف ولد  
 اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات واعقب بنتا فانت واعقب  
 ولدا ذكر اسمه محمود ثم مات واعقب ولدا ذكر اسمه محمد ثم مات واعقب  
 ولدا ذكر اسمه محمد فمثل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجمته ودخوله  
 في عموم المذكور وفي قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكور بجمته  
 ودخوله في ذكور النسل والعقب بقوله ثم على النسل واعقابهم المذكور  
 ام بالجنتين ام لا يستحق بجمته ما **اجاب** كل من الشرطين لو انفرد  
 كلف عليه في دخول محمد المذكور وقد تقررت انه لا مانع من التزام العادل  
 والاضافة هنا الى الاولاد الى الواقف نفسه قال ثم على اولادهم  
 الخ وكذلك الاضافة في النسل والاعقاب انما هي ليم لا اليه ولا  
 شل انه ذكر من اولاد اولاد اولادهم كما انه ذكر من النسل واعقابهم  
 وان كانت جدته تحت نزعها بقيد المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة  
 والحال هذه والله اعلم **سبل** في وقف مسجد بطله نايب قاضي  
 مستند الى عدم انوعه عند الامام الاعظم فمثل للنايب ولاية ابطاله  
 للمعني المذكور ولولاية الابطال خاصة الى ما القاصي الاصيل **اجاب**  
 قال في البحر الرائق وهاهنا تنبيه لا بد منه وهو ما مراد من القاصي  
 الذي يملك نصب الولي والمتولي ويكون له النظر على الاوقاف قلت  
 هو قاضي القضاة لامل قاضي شمر قال وعلى هذا فتعلم في الاستدلال  
 بما مر القاصي المراد به قاضي القضاة وفي موضع ذكر والقاصي  
 في امور الاوقاف انتهى فهو صريح في ان نايب القاصي لا يملك



ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشور  
نصب الولاء والادب والوفاء وبنفي الاعتماد عليه وان  
عنه شيخنا الشيخ محمد سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للنواب  
في هذا الزمان من الاختلاف والمثلية لانفس فيما يخصه بما فيها  
اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ نرين صاحب  
البر وانما اشترجهما تقديرا والله اعلم **سبل** فيما اذا وجد في دفتر  
سلطان جديد ان الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على اولاده  
واولاد اولاده ثم وشم واذا انقضوا كان للميراث الشرعيين وكتاب  
وقف ان زيدا وقف ثلثي الطاحونة على اولاد الظهور دون اولاد  
البطون ولا نفر من فيه للثالث الثالث ومنه في الحجة الملتصق بها هذا  
السؤال بحجة الصق بها سوال كتب عليه الجواب من ثبت وقف  
الطاحونة المذكورة بجميعها بموجب دفتر السلطان وتمتع اولاد البنات  
بموجب قوله فيه ثم على اولاده الخ الموجب لاحراج اولاد البنات كما مر جوابه  
ام يعمل بمدة الحجة ام لا يعمل بشي مما ذكرنا واقلتم بالاخير ولم يوجد في  
الثالث الثالث تمسك يعمل به شرعا واشتبهت مصادفة الحكم فيه **اجاب**  
لا يعمل بمدة الدفتر لا بمدة الحجة لما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد  
على الخط وعدم العمل به تمسك الوقف الذي عليه خطوط القضاء الما بين  
وانما العمل في ذلك بالبينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطله  
وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من اولاد  
بركة المذكورة قسرها واحدا ونصف قسرها والذي يخص عبد القادر  
وابراهيم المزبورين قسرها واحدا ونصف قسرها وهذا لا يقول به احد  
بل هو مخالف لاجماع المذاهب باسرها افلوت ثبت دعوى المدعين المذكورين  
الذين هم عرفت وعبد القادر بالبينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا  
الخط على عدد رواس اولاد الظهور واولاد البطون سوية لا يفضل فيه  
الذكور والانثى وذلك يختلف بكثير تم وقلتم فمن اين اخذ هذه القسمة  
التي قسمها حتى لو اعطيت عرفت ومن يشركه قليلين كان او كثيرين وقسرها  
ونصفها وعبد القادر وابراهيم بانفرادهما قسرها ونصفا وبقية اولاد  
الظهور اكثر وام قلوا حصة قراريط فنده فتمت مخالف اجماع المسلمين  
فكيف يعمل بها شرعا والحكم بما يخالف اجماع باطل وهذا الحكم لا يستند

فيه الى دليل شرعي الثالث انه عوي المدعين غير مسبوقة شرعا لجهالة  
المدعي بقوله وان استحقاق عوفات المذكور مع من يشركه الخ وقد نفى  
ان من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعي ومدعاه لنفسه بمجمل  
لا يدري مقدار له وليس خصما عن غيره الى غيره لك من الوجوه التي لا تحق  
على اهل العلم فاذا علمت ذلك فالاصل ان من اثبت بالبينة حقها فهو له  
فيجب على القاضي ان يطلب من اولاد البنات بيينة تشهد بمدعاهم لان  
استحقاق اولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم منطوق به  
فكانوا مدعين والبينة على من ادعي فاذا عجز واعن اقامة البينة يطلب  
من الاخر بيينة فاذا عجز واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علماء  
بانه ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون  
فيه والى من يصرفونه فيبين على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون  
ذلك على موافقة شرط الواقف وهو البطون بحال المسلمين فيعمل على ذلك  
وان لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لاولاد البطون في الثلث في استحقاق  
ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشي هذا وقد اطلعت على ما في ايدي  
الفرقيين من الحجج والمسكات فلم اجد ما يسوغ للقاضي الحكم بدخول  
اولاد البنات في هذا الثلث الا بالبينة الشرعية فليشد القاضي بولاه  
على طلبها منهم فان لم يقيموا يثبتهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز  
من الاحكام والله سبحانه وتعالى ولي العزة والتوفيق لسأله الهداية الى  
سواء الطريق بمنه وكرمه وسوانع نعمه والله اعلم **سبل** في عقار بيد  
جماعة تلقوه بالارث عن ابيهم عن جدهم بركة الان رجل يدعي انه وقف  
جده مستندا بانه موجود بدفتر السلطان نصره الله في وقف جده  
هل مجرده وجوده في الدفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا  
ام لا **اجاب** حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنقل لا يجوز الخط  
لانه علامه لا تبني عليها الاحكام والله اعلم **سبل** في شتم اهل الوقف  
هل تجوز ام لا **اجاب** ان كانت شتمه تملك فهي باطلة وان كانت  
شتمه تناوب تجوز صرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يوتيه  
والله اعلم **سبل** في ارض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم شتمه  
حفظ وعلمه لتفكر كل ما يميزه لنفسه لاقتمة ملك ام لا **اجاب**  
صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم لم يضر كل واحد

فهم



نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين الحلبي رحمه الله  
في فتاواه ان فتنة التناوب منه جازمة واستتم بدله بمسئلة الارض المذكورة  
وفي الفتنة ضيعة موقوفة على المولى فلم تستمها فتنة حفظ وعمارة لا فتنة  
تملك فيصلي ما في الحصار والموت والشرع من عدم جواز فتنة الوقف على  
فتنة التملك لا فتنة الحفظ والعمارة توافقا بين الكلامين والله اعلم  
**سبل** في ناظر وقف وكل رجلا باجازه مستغل الوقف وقبض لجزية  
وه فعما له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجدي ان يدعي على الوكيل بما قبض  
ام لا وهل اذا انكر الموقوف ايصال الغلة اليه فيقبل قوله ام لا **اجاب**  
قد تقرر في محله ان وكيل ناظر الوقف مطلقا او ناظر المقاضي اذا عمر له وقبول  
قول الوكيل في الدفع بيمينه ان الوكيل امين وقد اجبر عن ايصال الامانة  
فيقبل قوله بيمينه والله اعلم **سبل** في اصطبل وقف مستندم جدرانه  
واستفنته سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتفح به سكنا واسكنا  
باجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستاجر ويبني فيه بنا حتى صار ذا  
رغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه ما هل تنقص الاجارة  
ام لا **اجاب** قال في البصر تبتلا عن الحيل وغيره حانوت وقف وعمارة  
ملك لرجل ابي صاحب العمارة ان يستاجر باجر مثله ينظر ان كانت العمارة  
لورفت يستاجر باجر ما يستاجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويوجب  
من غيره لان النقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا  
يستاجر باجر ما يستاجر لا يكتف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه  
ضرورة انتهى والله اعلم **سبل** في ارض وقف بيد جماعة لظنوا  
كروما ويودون على عدي الا شجار قدرا من المال والان في الاشجار وصارت  
الارض من ماسا تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليهم ما يطلب لقسم  
تكون انفع لخدمة الوقف هل له ذلك للمضررين على الوقف **اجاب**  
نعم له طلب القسم لكونه انفع للوقف وقد توافقت كلمة العلماء قاطبة  
على ذلك وصرحوا بان يفتي بكل ما هو انفع للوقف ولا قاييل بذلك  
وقد صارت الارض من ماسا تزرع وتستغل في كل سنة لانه يودي  
الى الضرر الكلي على الوقف ولا قاييل به والله اعلم **سبل** في  
ارض وقف بايدي مزارعين متعديا لكل قد رمنها في يده من  
قديم الزمان ادعى احدهم على الآخرين مقدرا رمنه دون ارض الآخر

ويريد ان يقاسم في ذلك هل له ام لا ويبقى القديم على قدمه **اجاب**  
ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعي شيئا مما في يده الاجر  
اذا ذلك وان كان مزاييدا فقد يكون لمعنى راء المتكلم على الوقف والاصل  
الصحة والله اعلم **سبل** في رجل وقف وهو عيال البتة من غير  
وقف على نفسه مشر من بعده على ولده محمد وعلى من سجدت له من الذكور  
والاناث على الفريضة الشرعية اما الاناث فلمن الاستحقاق بالوقف  
اذ كن خاليات من الاذواج فاذا تزوجن سقط ختمن فاذا انفرتن عاد  
ختمن وليس لاولاد اولادهم ونسبهم وعقبهم ابدا ما تناسلوا واثباتا  
ما تقابوا طبقة بعد طبقة وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه  
هذا **اهنها** ان يكون النظر على وقفه من نفسه مدة حياته ثم من بعده  
للاشرف فالارشاد من الموقوف عليهم الى ان قال واذا انقرضوا الموقوف  
عليهم ولم يبق منهم شيئا فاذا انقرضوا ولم يبق منهم مثل ولا عقب كان  
ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف  
ولم يبق منهم احد كان وقفا على مصاح سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة  
والسلام مات محمد في حيات ابيه الواقف بعد ان احدث الله له ثلاث  
بنات فتزوجن واحدث الله لمن اولادهن بل يصرف ربع الوقف لمن او  
لا ولا دهن اربعة الواقف ام محمد سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام  
ام لغير ذلك وهل جرى شرط القيام في النظر كما يجري في الصرف ام لا وهل  
يجعل ثلثا وثلثين من ربع الوقف وجه وما الحكم في ذلك او فهو الجواب مفصلا  
معلالا **اجاب** انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف امسا  
بنات الواقف فليست ختمن بالان واج واما اولادهم فليست ختمن من  
الوقف بقوله الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف ولو قدرنا  
عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فذلك لا يصرف لهم مع وجوب  
اهتمامهم لان مراعاة شرطه لارامة فيه وهو انما جعل لاولاده بعد مم فلا يصرف  
لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهه حرم سيدنا  
الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقير كما هو عليه في كثير من الفروع  
المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين  
فاذا انقرضا فلي اولادهما ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر



محمد بن الفضل اذا انقضت احد الولدين وخلف ولد تصرف الغلة الي  
 الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد لا يصرف جميع  
 الغلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهذا  
 انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات  
 احد هما يصرف نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوي شيخنا العلامة  
 الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه الواقعة صرح  
 بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قايلًا والمسول  
 عنه مساو لمما يعني فكان النص فيه نصافي مساوية فصح  
 الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخانية والخلاصة والبرازنة  
 والتاتارخانية وغالب كتب المذهب والشروح المطولة فاذا  
 علمت ذلك وان الصرف امتنع بحجة الوقف الشرط وصار الحق فيه  
 للفقراء وكن هن وانزواهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن  
 والى ازواجهن واولادهن بحجة كونهم من الفقراء وخصوصا  
 والوقف مجز في الصحة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب  
 الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء  
 منه فتدبر وامّا مسألة النظر فلا شك انه لا يرشد منهن ببل  
 بشمة او شرطه لا يرشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا يشمة في  
 كونهم من الموقوف عليهم ولا يشمة في كونهم من الموقوف  
 عليهم وان قام بهم ما منع عن الصرف وكذلك اذا نزل المانع  
 استحقين بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا عار عليه والله اعلم **سبل**  
 في مكان وقف واضع رجل يد عليه مدعيه المملك بالخراسان  
 زيد وبني علي ظهره بيتا وفي جوفه بني ميرا وانتفع بالمكان  
 بظهره وجوفه مدة تسنين ثم اثبت وقفه ناظره لدي الحاكم  
 الشرعي بالبيته الشرعية حسبما وجد في كتابه المسجل بالسجل  
 المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يد واضع اليد المذكور عنه  
 هل تلزمه اجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويمد  
 بناوه ام لا **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل اذ منافع الوقف منصوصة  
 صيانة له عن ايدي الطلبة ويمد بناوه لولم يصرف بالوقف فان  
 ضره فهو اعني الباقي المضيق لما له فليترك لغيره الى ان يندمه وعليه

اجر المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تملك  
 السبا قبل القيمين للوقف منزوعا وغير منزوع بما لا الوقف بمثله  
 صرح به في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب والله اعلم **سبل**  
 في تقرير الوطائف والغزل عنها هل ذلك للقاضي ام للمتولي الذي  
 لم يشترط له الواقف ذلك **اجاب** تقرير الوطائف للقاضي لا  
 للمتولي الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير  
 شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط الواقف له كما صرح به  
 في البحر اخذ اما في الفتاوي الصغرى والله اعلم **سبل** في  
 رجل وقف عقارا على اولاده واولاد اولاده ثم وثم ومن جملة  
 الوقف وارود كان اعمى رجل بطريق الوكالة من ابيه ورجل اخر  
 بالاصالة عن نفسه لدي نايب الحكم على وكيل احد المستحقين  
 في اجارة دار الوقف بانه اى وكيل اجازة المدعى عليه اجازة الدار  
 ونصف الدار كان بمثابة عز وش وان الاصيل والموكل يستحقان  
 في الغلة الربع ويطلبان وكيل الاجارة المذكور بقرنين منها  
 فاجاب الوكيل بان خليل الرجل من ذرية الواقف كان قد  
 منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نايب الحاكم بعد دعوي  
 صحيحة ثم اخبر المدعيان شاهدين يشهدان الاصيل والخوانسار  
 اولاد ابن ابيهم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نايب الحكم باستحقاق  
 ربيع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما  
 من الاجرة المذكورة وهو قرشان فدل ذلك صحيح ام لا **اجاب**  
 هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والدار كان لا يصح خصما لمن يدعى  
 استحقاقا في الوقف لانه ليس موكل فيه ففي جامع الفصولين وكيل  
 اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه يحتل الاجرة لموكله وبرهن بوقف  
 ولا يحكم بقض اجرة حتى يحضر الغايب بل ولا المستحق يصح خصما للمستحق  
 لقول الداعوي في اثبات الوقف او الملك للمدعى امتناعا على ناظره  
 لا على وكيله في اجارة او قبض غلة او عمل من اعمال الوقف فكيف لشخص  
 الداعوي على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى  
 وشرط صحة القضاء منقود وهو الخصم المقضى عليه وايضا شهادته  
 الشاهدين بان الاصيل والخوانسار الموكل من ذرية الواقف



لا تنفي حتى يتبين ان ابن البنت لا يدخل مع ان الذرية لمطلق النسل فلا يصح  
حتى يتبين بياننا لا يتصل فيه انقضاء الذرية بالثبوت في ذريته كما لا  
تنفي الشك في ثبوت ذريته حق بغيره والقرابة والعقب من امره بان يدفع  
ما يخص الاميل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيًا  
لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل في حقه القبط وهو حصم فيه لا في اثبات  
استحقاقه والله اعلم **سبيل** في وقفه على ابني الوفا على نفسه ثم  
على اولاده المذكورين لانثاء تعاقبت عليه فله ان يصرفون ريعه بين اولاده  
الظنون والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظر بعدنا في مدة متز يد  
على مائة واربعين سنة الى ان توفي عليه لان ناظر صرف على اولاده الظنون  
والبطون كما جرت عليه التقارير من قبله مدة تزيد على عشر سنوات اتباعا  
لما هو في كتاب وقفه المستعمل في السجل المحفوظ فتح الآن من الصرف على  
اولاد البطون منكم كون الوقف ما در عن ابني الوفا المرزور ومدعيًا  
ان الوقف من قبل الشرفي يونس عم ابني الوفا المذكور وانما خاص بالذكور  
دون الاناث واولاد من ابوين من يده لذي نايب الحكم حجة عليهم اثباتا فيد  
القضاء الماضين والحد بعد واحد مما مكتوب في الشرفي يونس وقف  
الاماكن المذكورة على نفسه ثم على ولدي حيه ابني الوفا وشقيقه ابني اليقا  
وولده ابني السعادات ثم على الناليم المذكور دون الاناث فترت بوجه  
وكيل شخص من اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم  
يبدد فعا فكتب نايب الحكم لناظر حجة بمنع اولاد الاناث بحجة الحجية  
المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نايب الحكم الوكيل ان وقف  
الشرفي يونس محتق بالذكور ولاشي لاناث ولا اولاد من موجب شرط  
الوقف المحكي والمشرع في الحجية المذكورة ولم يكن بيد لناظر كتاب وقف  
ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه فحكم نايب الحكم في وجده الوكيل  
بحجده الخطا به وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث واولاد من  
عملا بحجة المقررة لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع  
على الوكيل المرزور على من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد  
منهم حصم عن الباقيين فمثل حكم القاضي عليهم جميعا بحجده هذه الحجية صحيحة  
ام غير صحيحة ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف  
النظار السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد

صرح في الذخيرة بانه اذا اشتملت مصادف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما  
سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفون فيبقى على ذلك  
لان الظاهر انهم كانوا يفعلون على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال  
المسلمين فيعمل على ذلك انتهى وفي كتاب الوقف المضاف وهذه الاوقاف  
التي قادمها ومات الشهود عليها فان كان لها رسوم في دواوين القضا  
وعلى ايدي القضا اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استقنا  
**وقد سبيل بعض العلماء** هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد  
شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة واذا افتقد عمل بالاستفاضة والاستيلاء  
العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت انتهى وقد صرحوا بان  
يجل حال المسلم على الصلاح ما امكن فيجب ان يحمل حال من سبق من التقارير  
على انهم كانوا يفعلون به على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على مخالفة  
له لانه فسق فيبعد عن المومن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلال الحجية التي  
كتبها نايب الحكم لانه جعل وكيل المستوفى في الوقف بقبض استحقاقه  
خصما فيما ليس وكيل فيه وهو اثبات الوقف عن الشرفي يونس وبطلان  
كونه عن ابني الوفا وتصلاف المصادف ومنع الاناث واولاد من فسق  
اشبهه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستاجر اذا ادعى المشتا  
انها ملكه واقام عليه بينة انها ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك  
اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يري  
يري الحكم على سائر من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد  
منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجملي عظيم لغو وبالله من الزبغ والضلال  
ونشير الى الله من جعل الجمال والله اعلم **سبيل** في ارض معدة  
للزراع بالحصة مات من اربع مائة وبنات وابن ابن فاخذ ابن الابن  
يزرعها بالحصة كما كان جده يفعل مدة تبلغ اربعين سنة بعد ترك  
البنين لمز لرعتهما باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن  
عن مزراعها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار هذه المدة ام لا  
**اجاب** ليس لهم ذلك فقد صرحت علما واما ان حق المزراع يسقط  
بتترك الارض لغيره في الارض التي هي بالحصة متى كانت ارض وقف  
او ارض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله اعلم **سبيل** في  
جعل استملاك من ابنته خمسة واربعين عرشا ثم فرغ لها عن نصف



ارض وقف محرر بيدة تظير المبلغ المذكور هل يصح ان يكون ارض الوقف عوضا عما استملكه ام لا **اجاب** لا يصح ذلك والحال هذه اذا اعتياها بارض الوقف المحكوم به لا يجوز ان يرد اليه بالحكم عن ملك الوقف لا الى مالك فلا يجوز ان يكون عوضا عما استملكه من ممتلكاته والله اعلم **سبل** في اما كن متقدرة لغدة الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع الاجرة منها مدة سنين والان ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان بن فلان هل يستمع دعواه بعد بيعه ام لا وهل يستوي الحال بين ان يكون البائع وكيل او امثلا **اجاب** لا يستمع كما نرى عليه اكثر علمائنا قال قاضي خان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المشايخ فيه والمصحيح انه لا يستمع وفي الزيلعي لا يقبل وهو صواب واحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا مشهور من ان ما باعه وقف لا يقبل لان محرمه الوقف لا يزل للملك وفيه التاتارخانية ولو باع عقارا مشهور من انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفضول العارضية رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان اراد تحليل المدعى عليه ليس له ذلك لان الخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تمنع وان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه وقيل لا يقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الوقف على قوم باعيا نعم لا يقبل وذكر رشيد الدين هذا التفضيل وهذا افضل الامام الفضلي وهو المختار وهو قوي الي الفضل الكوماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا يشترط ان الوكيل في البيع اصيل في حقوقه فلا فرق في ذلك بين ان يكون وكيل او امثلا ولما اطلعوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا الاعتبار عليه والله اعلم **سبل** فيما اذا قرر المتولي في وظائفه الاوقاف هل يصح مع وجود القاضى ام لا **اجاب** بما في الاستنباه والتقارير القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة القوي من الولاية العامة وخرج عليها من وعاشم قال وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله انتهى وقال في البصر في الفتاوى لصغري اذ مات المتولي والوقف حي فالتراي في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى الخا فان كان الوقف ميتا فوصيه اولي من القاضى فان لم يكن اوصى الي احد فالتراي في ذلك الى القاضى انتهى فاذا كان ولاية القاضى متناهية

من الشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضى في وظائفه الاوقاف اذا كان الوقف شرط التقرير للموتى وبخلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله بليس انتهى كلام البصري في المنه قطا من انه لو كان يعني المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان ابي اجره الحاكم بقي قبله ولاية الاجارة مع عدم ابايه بحكم الولاية العامة جنم في الاستنباه والتقرير بان ليس له ذلك اخذ بما اضيق به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقدير للناظر ليس لغيره ولاية ذلك ولو كان قاضيا ويدل عليه ما في القضية القاضى لا يملك التصرف في مال المجيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه انتهى وفي البصري في الجواب في مسئلة الاجارة والحال **سبل** ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة للح تنطق بان الناظر المشروط له التقدير لو قرر شخصيا فهو المعتمد دون تقرير القاضى به اذ لا يملك ذلك معه اما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في الفقر من فلا تشمل له لقاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الوقف شرط التقرير للموتى ومفاهيم المضامين معلوم بما اذا ارفع الى المفتي ذلك تجيب بانه ان كان الوقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتمد لا تقرير القاضى فان لم يشترط له فالمعتبر تقرير القاضى والله اعلم **سبل** في وقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر بقوله يعبر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر ام لا **اجاب** ولاية القاضى في تقرير الوظائف متناهية عن الناظر المشروط له التقرير من الوقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله اعلم **سبل** في وقف صورته انشا الوقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من يحدث له من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على نسائهم وانما هم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم ونسائهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او اسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم واولاد اولادهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من موثى درجته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للموتى وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسائهم قبل ان يمتد



لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو اسفل منه استحق ذلك المتزك ما كان  
يستحقه والده ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض  
الذكر على هذا الترتيب المذكور عاد وقفا شرعيا على اولاده الا ان كان  
كن موجودا فان لم يكن فعلى الموجود من اولاده من ذرية بنين وبنات  
وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاذا انقرضوا عن اخيرهم دخلت  
الارض منهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سبط سيدنا  
الخليل صلى الله عليه وسلم فاذا انقرضوا تصرف على السباط المذكور عاد ذلك  
وقفا على الفقراء والمساكين من امته محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف  
ولد اسمه محمد ثم مات لغريم حسن المذكور ونصرف محمد المذكور في جميع  
الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت  
اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد وصفيه ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور  
اذم بهذه الصفة ابن ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع  
عمته صفية وابنها عنه فدل لاستقلاله به ومنعه لهما عنه وجه امر لا وجه  
لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد من الوقف الذي ترتب عليه استحقاق  
اولادها واولاد اولادها مع قول الواقف واعقابهم المذكور وقوله  
فاذا انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم افندتم الحكم في ذلك  
وعلمتم بما حققنا من عن بعض الناس فالمسؤول الآن ايضا ذلك  
ليزول الوهم **اجاب** اما استقلال محمد بن محمود بالوقف  
دون عمته فلا يسوق اليه فمهم فاهم خلفه عن هو بغير وجه الفقه  
المستنبط من اصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر بن ذكر فقد فاته  
ان جده المدة في ما انشئ واذا اعتبرنا المذكور في قيد الاباء والابناء  
فلا استحقاق لهما ولا لابنهما ولا لابنتهما اما هي فذكرها انشئ وكذا  
بنتهما واما ابنهما فذكرها ابن انشئ واذا لم يستحق هي ولا ابنهما ولا  
بنتهما من ابن ياتي استحقاق ابن ابنهما محمد والشرط انتقال نصيب  
من مات من اهل الوقف من ولد او اسفل منه له وليس على الزعم الذي  
يسبب فساد محمود وصفية واما من اهل الوقف وعلى هذا  
الزعم الفاسد يكون الوقف بجهة السباط لا لقطع المذكور المنشق  
الى الواقف اذ محمود ليس منسوب اليه واما هو منسوب لابيه وابوه  
ليس من ذرية الواقف بل هو جني عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف

الوقف الى السباط بموت محمد بن الواقف لكانت اصوليا موافقا لغرض الواقف  
وهو ان العام لغرض في افراده وبما رضوا لخاص فيمنعها اذا كان متاخرا عنه فظننا ان  
قوله واعقابهم المذكور في ابناءه متقدما على قوله على ان من مات منهم ومن  
اولادهم والنسب لهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او الاسفل  
منه فبيناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاقا ايها عملا  
بهذا العام المتاخرا لا يشك شك في دخولها تحت قوله على ان من مات  
منهم الخ اذ محمد منهم وبنته دخلت في مسبق الولد اذ هو عام من الذكر  
والانثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه  
الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور من اولاد المذكور  
وبموت محمد انقطع المذكور من اولاد المذكور والجهة الثانية التي هي  
جهة اولاد الاناث ان لم يكن فعلى الموجود من اولادهن مقدمة  
فتعين للسباط على هذا الاعتبار لكانت اصوليا موافقا لغرض الواقف  
الشرط كما صرح به الامام المضاف الوقف لمن ينسب اليه او لا الويتا  
عنان الاعتبار عما تقدم خصوصا وعرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب  
اليه او لا من كل جهة بالوقف فاذا انقضى برغمين ينسب اليه جهة ما يوتده  
قوله في اخره فاذا انقرضوا عن اخيرهم دخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل  
ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على سبط سيدنا الخليل وييقا بنت محمد  
بقي النسل فلا تصرف للسباط مميما واذا استحققت استحقاق اولادها  
واولاد محمد وصفيه وانقسم عليهم ما مناصفة لعدد ما شترط من جهة  
الذكر وبموت محمود انصرف حصته لولده فقط عملا بقوله على ان من  
مات منهم ومن اولادهم الى اخره ولو اعتبرنا قيد المذكور في الاباء  
والابناء شرط فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت  
ابن الواقف وان سفلت بنت بنت المقتله وهو ما ان بنت ابن الواقف  
وهو لا يوافق عرض الواقف وقد صرحوا بوجوب من اعمت عرض حتى  
نقض الاصوليون ان العرض يصلح تخصيصا وقد كان عرض على هذا  
السؤال مرة وليس لصفية فيه ذكر فاقبنت باحضار الوقف في محمد  
ابن محمود لعدم المزام وكذا افنى الشيخ حسن الشبلالي وبشقيه  
على جهة السباط ولم يقرض بجهة صفية لعدم ذكرها فلا يتوهم لخصها  
بالوقف ووهما لذلك كيف وهي اقرب للواقف منه وقد قال



يقدمهم الاقرب فالاقرب للموتى فاذا اعتبر الاقرب للموتى فاعتباره الاقرب  
 فالاقرب اليه اول اول اول قوله على ان من مات منهم ومن اولادهم الخ  
 لم يجب بهما واما قوله فاذا انقرضت الذكور على هذا الترتيب المذكور  
 فنساءه اذا انقرضوا من اولادهم وانسابهم واعقابهم على ما سبق من  
 الترتيب لم شرط وقد ذكر في شرطه ان من مات منهم ومن اولادهم  
 وانسابهم عن ولد او اسفل منه انتقل نصيبه الى واده او اسفل منه  
 فخذ احوال ترتب المذكور فاما مثل ترشده من تامل فيما قلناه ورأي  
 الانصاف وجانب الاعتدال فظهر له الحق الذي لا يحيل عنه  
 والموجع الى الحق خبير من التماذي في الباطل والحق احق ان يتبع والله  
 اعلم **سبل** في وقف حكم حاكم حنفى وغيره بلزومه بعد استنفا  
 غرايط الحكم من وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل يحاكم  
 اخر حنفى وغيره ان يحكم بنقصه وجواز بيعه للواقف او غيره ام لا  
 وهل اذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره للحكم بنقصه وكان  
 الواقع في نفس الامر ما لا يصح معه التقض كما شرح ولم يكن ذلك فيه  
 وقامت بينه شرعية عليه من بيع ونحوه **اجاب** بعد ان حكم باللزوم  
 على وجه حاكم شرعى لا سبيل الى ابطاله ونقصه لان ملك الواقف  
 زال عنه بالقبض لا الى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه  
 انتقاض فلو نقصه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم باللزوم  
 ثم تبين انه وقع منه ذلك بالبرهان الواضح البيان لقاع الحكم  
 فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانقض جميع ما ترتب  
 عليه من بيع ونحوه بالايجاع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشرط  
 لما هو واقع لما كتبت في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينة بما لم يوجد  
 في كتاب الوقف عمل بهما لا ريب وذلك لان المكتوب خط مجرد ولا  
 عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بل هو خارج عن محج الشريعة والاعتبار  
 لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع ببيع بعد الحكم  
 كما يبيع قبله على الصحيح المقتضى بدو دعوى الوقف والناظر للزوم بحكم  
 حاكم شرعى وجهه بعد الحكم بالبطالان رفع وهو مقبول كما شرحنا  
 وهذا مما لا شبهة فيه والله اعلم **سبل** في وقف لم يحكم بلزوم  
 حاكم اذ يبيع وحكم بصحة بيعه قاض يصح وتكون ابطاله ام لا **اجاب**

نعم يبيع ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضا بلزومه  
 كما في الخاتمة ان يسلم الواقف ما وقفه للموتى ثم يريد الرجوع  
 فينازع الموتى بعد موته اللزوم ويقتضمان الى القاضي فيقضى بلزومه  
 فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله  
 اذ الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البصر نقلنا  
 عن البرازية اما بيع الوقف وحكم بصحة بيعه قاض كان حكما بطلان  
 الوقف انتهى ثم قال بعد **قل** انه في وقف لم يحكم  
 بصحة ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مستجلا اى محكوما به  
 وتامه منه والله اعلم **سبل** فيمن وقف عقارا كاملا ومشا عاضقة  
 واحدا وكتب الموتى في كتاب الوقف وحكم الحاكم المثار اليه اعلاه بخلف  
 ولزومه بعد تقدم دعوى صحة شرعية صدرت في ذلك ورد الجواب  
 عنها قبل هذا الحكم بالصحة واللزوم ام لا بد من الدعوى والمدعى عليه  
 والحادثة والحكم الشرعى وهل اذا باع القاضي شيئا من عقار هذا  
 الوقف يكون حكما بابطال جميع الوقف ام بما باعه **اجاب**  
 الاصل الصحة واستيناف الشرط مطلقا في الوقف والتى لا يحيط به  
 الا علم الله تعالى فاذا توزع في صحته واستينافا شرايطه قال قول مدعيها  
 وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرايطه يبيع والا لا  
 والاصل ايضا في الاستبدال استينافا شرايطه على الحسن الظن الذي  
 هو الاصل في المومن ولا يكون بيعه حكما بابطال جميع الوقف اذ لا  
 وجه له والله اعلم **سبل** فيما لو اطلق القاضي لوارث الوقف  
 بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع خلافه من  
 خصم شرعى على خصم شرعى وبيع لوارث الوقف هل يبيع ام لا **اجاب**  
 نعم يبيع قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القا  
 اذا اطلق بيع وقف مسجل ان اطلق لوارث الواقف يكن ذلك حكما  
 ببطالان الوقف ويجوز البيع وان اطلق لغير وارثه فلا لان الوقف  
 لو بطل يعود الى ملك وارت الواقف وبيع مال الغير وفي الخلاصة  
 واما اذا اطلق القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب  
 لنقض الوقف **اجاب** الشيخ الامام ظهير الدين انه لو اطلق لوارث  
 الواقف يجوز البيع وتكون حكما بنقض الوقف وان اطلق لغير



الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقولهم اذا لم يكن مسجلا  
اي محكوما به على وجهه واسمه ظاهر وهو انه قضى بقول الامام فينفذ ويكن  
لا وقد جزم بقوله غالب اصحاب المتون والله اعلم **سبل** في رجل  
وقف عقارا وشقها من عقار له في حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف  
على نفسه ثم على ولديه وابن اخيه ثم على اولادهم المذكور دون الاناث  
ثم على اولادهم كذلك ثم وسمي وجعل النظر لنفسه ثم لارشد  
فلا يرشد الى ان كتب ورفع الوقف يد ملكه ووضع يد نظره ثم  
ذكر وحكم بوجبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوعه عنه ونزع  
فيه مات الوقف فلحققت ابنة الديون القاضية فباع الشقص  
بعد ان اطلق القاضي الشرعي له بيعه فباعه وحكم بصحة البيع  
ولستيليه للمشتري فتسليمه فيلحق حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم  
بعد دعوى صحبة وكان على نفسه وكاننا مشاعا لم يقض حاكم  
بجوازه قضامستوفيا للشروط يعم البيع ويبطل الوقف فيه  
ام لا **اجاب** نعم البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوما  
بلزومه حكما مستوفيا لشروطه في الخلاصة اذا ثبت يعني القاضي  
شهادته للزوي الصلح باع يباعا يزا صحبا كان حكما بصحة البيع  
وبطلان الوقف واصل هذه في بيع الجامع الصغير واما اطلاق  
القاضي واجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل  
يوجب نقص الوقف **اجاب** الامام فليدبر الدين انه لو اطلق  
يعني القاضي لو ارث الوارث يجوز البيع ويكون حكما بنقص الوقف  
انتهى **وقد سئل** شيخ الاسلام مفتي الانام ابو السعود العادي  
مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى  
المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء ام لا فاجاب  
ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باعه برأي القاضي  
تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منقح العقار  
وفي فتاوي صاحب المحن سئل عن وقف لم يسجل هل اذ لحكم  
قاضي ببيعه يبيع حكمه ويبطل الوقف **اجاب** نعم يبيع الحكم  
ويبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته  
قاضي كان حكما ببطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام انقص

الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم فيمنع ان لم يكن مسجلا وهذا  
ظاهر على مذهب الامام واما على مذهب ما فيمنع ايضا لوقوعه في فصل  
مختص به ونحوه في خلاصة الفتاوي والمسئلة شديدة والنقول فيها  
كثيرة والله اعلم **سبل** فيما اذا وقف شخص وقفه وحكم به القاضي  
ثم الحق الوقف عقارا ومات الواقف فباع ابنه الملتحق وحكم  
بصحته ببيعه هل ينفذ ببيعه ولا يكون حكمه حكم الاول ام لا ينفذ  
ببيعه وتكون حكم القاضي في السابق حكما في اللاحق **اجاب**  
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء  
فيثبت له اي لللاحق احكام الخالي عن الحكم فاذا باع الواقف او  
وارثه وحكم القاضي بصحة بيعه نفذ اذا الوقف لا ينزل عن ملك  
الواقف الا بفرضا القاضي والرضا في المتقدم لا يكون في المتأخر  
فينفذ ببيعه حيث قضى بصحة القاضي لانه فصل بمختص به والله اعلم  
**سبل** في حاكم جنابي حكم ببيع حصته معينة موقوفة على جهة  
برحمته وقف اشترها فانظره الشرعي لها على قاعدة من هبه الشرع  
بمسوغ له فيه مشررفق الى حنفي فامضاه في وجهه فانظره البايع المرفق  
بعد المرافقة واستيفاشرايط صحة الحكم المقررة والان البايع يدعي  
فساد البيع ويبطل الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الجنابي وامضا  
الحنفي وتنفيذه لحكمه على وجه الشرع ام لا **اجاب** الذي يجب  
ان نقول عليه في ذلك انه لا يقع دعواه بعد ما ذكرنا هو فضل  
مختص والحكم يرفع الخلاف فيه حيث كان الجنابي براه وقد  
قال علماء وفنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من اهل  
الجنة فالنفس فيه مطمئنة والله اعلم **سبل** في واقف اكره  
على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ ببيعه ام لا وعلى تقدير عدم  
الاكراه بان باع طابعا هل ينفذ ببيعه ام لا وهل تقبل بيئته  
بالوقف بعد بيعه ام لا **اجاب** بيع المكره غير نافذ مطلقا  
وبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت احد الامر من اعني الاكراه  
والوقف المسجل بوجبه الشرعي ردة الوقف الى جهة ومرفقت بيد  
المشتري عنه باجماع من العلماء رحمهم الله وقد تقدم منا الافتاء  
في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده واجبا بما عليه الممول



في الافتاء والنقض وهو التفتيل بين دعوي الوقف المحكوم به وبين غير  
المحكوم فتقبل بيته البايع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير  
من باب الاستحقاق باع عقار اشترى من انه وقف محكوم بلزومه تقبل  
انتقي قال في مع الفصار بعد نقله لما في فتح القدير وهذا التفتيل  
حكاه عن بعضهم وعزا الى قنناوي رشيد الدين فينبغي ان يقول عليه  
في الافتاء والنقض انتقي فلما حصل انه اذا ثبت الاكراه في البيع وحده  
فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه  
فانهم والله اعلم **سبل** في عقار موقوف من قبل زيد على اولاده  
وورثته ثم على جهة من لا تنقطع الوقف الى زيد من اولاده نظرا وامتناعا  
فباع حصة منه من رجل والا ان يريد الدعوي بذلك فهل ينفع دعواه  
وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا **اجاب**  
لا تنفع دعواه ولكن اذا اقام البيينة اختلفوا في قبولها والا صح  
القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف  
حق الله تعالى فستمع فيه البيينة بدون الدعوي وخرق بعضهم بين  
الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قد مرنا  
من انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان  
منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله اعلم **سبل** في مدرسة  
اخضجت الى نفقة لعمارة ما حارب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف  
هل يجوز ان يوجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها ام لا **اجاب**  
منقضي ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يوجر من السبل  
الا اذا خضع الى نفقة فلو اجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل  
على ان المسجد المحتاج الى النفقة لو اجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه  
انتقي ويرى الحكم في المدرسة بالا وفي وقد بحث فيه الطرسوي  
بحثا يلوح رده ولا اعتبار ببحثه فقد قال الحق ابن الممام ان الطرسوي  
لم يكن من اهل الفقه وقد نقل كثير من علماءنا عن الناطفي الاستدلال  
المذكور وسلكوا تخريجه ومعلوم ان الفرق بين الناطفي والطرسوي  
كما بين الساع والارض وحيث كان الناظر مصلا لا يخشى الفساد  
والله يعلم الفساد من المصلح والله اعلم **سبل** في مسجد ائتمد  
من جانب وليس له ما يعمر به هذا المئتمد وان ترك ائتمد جميع

المسجد وله قاعدة وقفها الواقف لا غلها في السنة الا ما قل وليس  
هناك من يربح في استيجارها مدة هل تنبع لاجل بناء هذا المئتمد  
ام لا **اجاب** ان امكن عمارة بغيرها شيئا فلا يخفى ان هذا  
المسجد يجب عمارة منها وان لم يكن تنبع ويمر المسجد من ثمنها قال  
في الناقار الخانية نقلنا عن فتاوي الشنقي عن اهل محلة باعوا وقف  
المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بائرا القاضي وغيره انتهي وهو  
موافق للقاعدة المشهورة اذا اجتمع ضرر ان قدم اخفهما ولا نعلم ان احدا  
من علماءنا خالف في هذه المسئلة لا سيما والواقف لهما متخذ واسداهم  
**سبل** في خان مسبل اخراج الى المرمية هل يجوز اجارة جانب منه  
لينفق على عمارة من لم يره ام لا **اجاب** نعم يجوز اجارة جانب منه  
بل يجوز اجارة جميعه لذلك النقيض المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة  
وكثير من الكتب ان مثل ذلك اى اجارة بقعة من المسجد لعمارة جائز  
فابا لك بالخان وفي المجتبى قال في محله في الدار السكنى القناة والمرابطين  
والرباط والخان اذا اخراج الى المرمية يوجر منها بيتا او بيتين او  
ناحية فينفق من غلها في عمارة وعنه انه ينزل الناس سنة ويرم من  
اجزائه انتقي وفي جامع الفصولين في اخر الفصل الثالث عشر ولو لم يكن  
للمسجد اوقاف ولخارج الى العمارة لا بأس بان يوجر جانب منه فنتهي  
بر من الهيطة وفي المجتبى ايضا قال الناطفي وقياسه يعني في الفرس  
الجيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في المسجد ان يجوز اجارة  
سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو ما يجب احترامه فكيف  
لخان المسافرين والممارين فجاز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله  
اعلم **سبل** في سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلوه  
موقوف على جهة بر اخري من واقف معلوم وعلوه موقوف على جهة بر  
اخرى من واقف اخر ائتمد السفل فائتمد العلوه بائتمد ائتمد  
بعمارة ناظر العلوه من ماله متبرعا ثم عزل قيل ان يتمم بالرفع عن  
النظر لولده ثم ان ولد عمه باذن القاضي ليصلي في عمارة العلوه لما  
راي في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بئتمد والده المذكور ان  
يبنيه متبرعا ام لا يكون متبرعا بئتمد والده ويرجع عما انفق **اجاب**  
قد تقرر ان ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالا نفاق في



في كل موضع له ولاية الجبر وهنالك ولاية الجبر كالت في البصر نقله عن  
المضاف اذا انتزع يعني الناظر من العارة وله اي للوقف غلة اجبر عليها  
فان فعل فيها والاخر جبر من يده انتهى واذن القاضي موجب للرجوع  
في مسئلة الحائط المشترك والحق والفرع المشتركين وفي البصر اذن  
الشريك كاذن القاضي ويجمع بما اتفق كما حرم ابن الشحنة في شرح الوهبية  
والفرع المذكور على الرجوع في مثل هذه المسائل اذ كان الاتفاق  
بأذن القاضي اكثر من ان نقدر اليه والله اعلم **سجل** في دار وقف  
اجر بعض المستحقين حصته منها للناظر عليه هل يقع لاجارته ام لا **الاجاب**  
لا يقع لامور ثلاثة **الاول** المستحق في غلة الوقف لا يقع لاجارته  
**الثاني** ان ناظر الوقف لا يملك استيجار دار الوقف لنفسه **الثالث**  
انها اجارة مشاع وهي لا تقع كما جرت عليه متوك المذهب والله اعلم **سجل**  
في ناظر وقف اهل جبل طحاونة للوقف معينه وادعى انه انتق عليها مالا  
من نفسه لغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما اتفق من غلتهما هل له  
ذلك ام لا وهل يقبل جبره قوله انه فعل ذلك باذن القاضي ام لا **الاجاب**  
ليس له ذلك لانه يدعي ديناً على الوقف لا وجه للزوم به بغير اذن القضا  
ويجوز عليه ان يأخذ من الغلة لما انه بغير اذن منبج انتهى والله  
اعلم **سجل** في متولي على وقف من جانب السلطنة العلية باش  
بنفسه وباتباعه وتعالى ما فيه يقع للوقف مدة ثم عزل وتولي غيره  
وفي ربيع الوقف عوايد قديمة معروفة يتناولها النظام ليسعهم هل  
طلب تناولها كما جرت العادة القديمة ام لا **الاجاب** نعم له طلبها  
وتناولها اذا المعنوق كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل  
الوقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجور عليه سواء شرط له القضا  
او اهل المحلة اجروا ولا لانه لا يقبل القوامه ظاهر لا باجور والمعنوق  
كالمشروط وقال في الاشباه والنظائر نقله عن اجارة الظهيرين والمعنوق  
عرفا كالمشروط شرطه انتهى فهو مرفوع في استحقاقه كما جرت به العادة  
والله اعلم **سجل** في شخص وقف عقار على جهة بر وشرط في كتاب  
الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده الى زوجته ثم  
الى ابني لادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولاده ثم واثم  
الى الوقف الى عتقائه وتولي النظر والتولية عليهم ارشد هم حسبته

فانتدبر

فانتدب له شخص اجني وطلب من القاضي ان يرضيه باطلا ثانياً والحال ان  
الناظر المشروط بنقل الوقف عدل كاف هل يجيبه القاضي الى ذلك ام لا وعلى  
تقدير نصب القاضي له هل لقاضي اخر رفعه وايضا الناظر الذي شرطه الواقف  
حيث كان عدلاً كافياً ام لا **الاجاب** ليس له نصبه قال في البرزانية  
وفي الاصل الحاكم لا يعمل القيم من الاجانب ما اذا امر في اهل بيت الواقف  
من يصلح لذلك فاذا لم يجد منهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم  
من يصلح صرفه منه الى اهل بيت الواقف ومشله في جامع الفضولين  
وفي البصر نقله عن جامع الفضولين مزمياً الى فوايد شيخ الاسلام برهان  
الدين شرط الواقف بان يكون المتولي من اولاده واولاد اولى لاديه هل للقاضي  
ان يولي غيره بلاحياته ولو لاديه هل يصير متولياً قال لا انتهى فقد اذا  
حرمة توليته غيره وعدم صحتهما لوقف انتهى فللمحصل ان لقاضي  
القاضي بالاوقاف مفيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شا فلو فعل ما يحسن  
شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض  
والله اعلم **سجل** فيما اذا صرف المتولي على المستحقين ولقرا العارة  
الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا **الاجاب** لا يلزم  
المتولي بذلك حيث لم يخش ضررين قال في الخانية اذ البتة من غلة  
الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح  
والعمارة ايضا ويحاف القيم انه لو صرف الغلة الى العمارة ينفوت ذلك  
البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تلخيص اصلاح الارض وممرتها الى الغلة  
الثانية ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر  
ويؤخر الممرتها الى الغلة الثانية وان كان في تاخير الممرتها ضررين فانه  
يصرف الغلة الى الممرتها فان فضل شي يصرف الى ذلك البر قال في البحر  
وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتلخيص العمارة الى الغلة الثانية اذا  
لم يخف ضررين فاذا تقرر هذا اعلم جواز لزوم المتولي المعزول بما وقع  
للمستحقين والحال هذه وممروقت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم  
وعدمه فانه اوقعت المناظرة بين العلما من اهل التصنيف في ذلك فمن  
قال بعدم الرجوع مطلقاً وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قال بل يرجع الرجوع  
عليهم مادام المدفوع قايماً لا هالكاً او مستمداً ومنهم من قال انه  
يرجع به قايماً ويضمن بدله مستمداً لانه ما دفعه على وجه العيب وانما



ونعمه على انه حق المدفوع اليه وهذا الصبح الوجه في شرح النظم الوهباني  
 الشيخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا ليس بواجب عليه فله استرداد  
 الا اذا دفعه على وجه الهبة واستملكه القابض انتهى وقد مر جوابان من  
 ظن ان عليه دينان فبان خلافا لرجوع بما ادى ولو كان قد استملكه رجع  
 ببذله والله اعلم **سبل** فيما اذا استد ان متولي الوقف باذن القاضي  
 الشرعي الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومما به حيث لم يكن فيه غلة  
 حين الاستدانة لم يجوز له ذلك والمستدان منه المطالبة ام لا **اجاب**  
 الصحيح من المذهب انه ان يشترط الواقف في وقفه جاز ذلك للناظر  
 وان لم ياذن القاضي لان شرط الواقف كشرط الشارع وان لم يشترط  
 الواقف يجوز بامر القاضي واذنه وان لم يوجد احد الامرين فالاحتياط  
 جوازه للضرورة اذا القياس يتوكل فيما فيه ضرورة هذه اموال المعتمدين في المذهب  
 كما مر في البصر وغيره واما المطالبة الدائنة للناظر بدنه فلا يمنع منها  
 احد من العلم والله اعلم **سبل** فيما صرف المتولي الوقف في عمارة مبلغا  
 معاوما باذن الحاكم ان لم يهل له ان يأخذ جميع غلة الوقف التي حصلت  
 في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع المستحق الوقف شيئا حتى يستوفي  
 جميع ما صرفه وهو الوقف لاهل كغيره في تقديم العمارة ام لا **اجاب**  
 العمارة مقدمة في الوقف لاهل وعنده الا في الامام والمطبيب في  
 المسجد ومن لا يمكن شركة الا بصريحين والوقف لاهل كغيره والله اعلم  
**سبل** في متولي على وقف استد ان بامر القاضي مبلغا للصرف  
 على مستحقين الذين ليسوا من ارباب الشعائر لمدرسة المسجد ونحوهم وباع  
 مزيئا موقفا على التوبين مخصوصه وفي بئنه ذلك الدين هل هذه  
 الاستدانة جائزة له ام لا ويضمن لما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن  
 هل له الرجوع على المستحقين المذكورين ام لا **اجاب** المعتمد  
 في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز  
 ان يستدين مطلقا وان كان لما بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز  
 والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين لها باذن القاضي واما غير  
 العمارة كالصرف على المستحقين فانه لا يجوز ولو كان باذن القاضي  
 لان له عنه بد كذا في البصر واستفيد من قول عنه بد ان ما لا بد له  
 منه كالامار ومن يتعطل المسجد بسببه ملحق بالعمارة واما مثيل بيع

الزيت الوقف للتوبين لو فادين صرفه على المستحقين فهو غير جائز اجماعا  
 ويضمن لما لفته شرط الواقف وهو كنف الشارع وله الرجوع بما دفعه  
 على المستحقين المذكورين كمن دفع ما لا آخر زاعما انه له فطمس الله لغيره  
 فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله اعلم **سبل** في متولي وقف  
 طلب منه ارباب الشعائر الوقف معلوما تمام الحول  
 فاذ عي انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستاذن القاضي في  
 الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل  
 هذا المتولي قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض  
 صحيح شرعا بحيث يثبت اخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو  
 من حلة سنة اخرى ام لا واذا اقلتم لا فهل اذا دفع المتولي الحديد  
 شيئا من غلة الوقف الى المقرض فطمس له زور ذلك في غلة الوقف  
 يرجع عليه بما دفع اليه ام لا كيف الحال **اجاب** حيث اذن  
 له القاضي بالاستدانة لارباب الشعائر وقت الاستدانة  
 صحيحة فيرجع في غلة الوقف وارباب الشعائر لالامام والمطبيب  
 والمؤمن والمدرسة والمدرسة وما لا بد عند المسجد فلا رجوع عليه  
 ولا على المتولي الجديد والله اعلم **سبل** فيما لو اذن متولي  
 الوقف مستاجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على مرتبة  
 ليكون ما صرفه ديناً على حجة الوقف فصرف ما لا معلوما واستقر له  
 ذلك الدين لغير المتولي في ذلك المستغل من مزيد بعد انقضاء مدع  
 المستاجر الاول فطلب وبينه من المتولي فاحتد ربا ان مال الوقف  
 تحت يده يوفي منه فاذن المستاجر الثاني ان يدفع اليه دينه  
 ليكون ديناً على حجة الوقف كما كان للاول فادفع اليه بذلك  
 الدين وكتب له بذلك عند القاضي مات المتولي ومريد  
 زيد الرجوع بمثل ما دفع الى الدين الذي هو المستاجر الاول  
 فهل له الرجوع على المتولي الجديد في مال الوقف ام كيف الحال  
**اجاب** المصريح به ان الوقف لادامته له وان الاستدانة من  
 القيم للوقف لا يثبت الدين في الوقف اذ لا ذمته له ولا يثبت الدين  
 الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع  
 عليهم في تزكية الميت ثم يجمعون في غلة الوقف بالدين من ودي



الوقت بعده قال القتيبي أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط  
ان تكون الاستدانة بامر الحاكم لانه ولايته اعم في مصالح المسلمين  
من ولاية الناظر لانه ان كان بعيدا عن الحاكم فلا بأس بان يستدين  
بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوي على ان  
الاستدانة فيما لا يد منه كمارته تجوز والا في ان تكون باذن القاضي  
وقيل الا في خلافه علم من تغير الاحوال والحاصل ان الرجوع  
في تركه المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي  
لجديده والحال ما ذكر والله اعلم **سبل** في ناظره وقف اذن لرجل  
ان يصرف في عمارة مكان من اما كن الوقف فاستقر من الرجل من اناس  
العشرة بربع وعقد في الربع فقد غرعا وصرع انه صرف هذا القدر على  
العمارة فمثل تلزم ثلاثة الزيادة الوقف ام لا تلزمه بل يضمها من  
مال نفسه **اجاب** اعلم اولاً ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا  
بثلاثة شروط **الاول** ان تكون لضرورة كتمبير وشراب هذا **الثاني**  
اذن القاضي **الثالث** لا تيسر لجارة العين والعرف من اجرتها  
وبدون هذا لا يجوز ويضمن الناظر يسحق الغزل اذا وجدت الشروط  
فاستدان العشرة باثني عشر او ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقدا  
شرعيا بان اشترى من المقر شيئا يسيرا بما فقد صرح في المناقراضية  
والفتية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويعين الزيادة  
من مال نفسه والله اعلم **سبل** في رجل وقف موقعا لا ينفصل  
على اولاده الصغار ثم من بعدهم بمحنة الوقف برغير منقطعة ثم اقام  
وصيا على اولاده المذكورين وامره بتعمد الموقوف وحفظه الى ان يات  
الرشدي احد ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه ثم  
مات محملا ومناع الموقوف وادخل الرشدي احد ثم من بعدهم بمحنة  
محملا او يوخد ضمانته من تركته ام لا وهل اذا اختلف مع ورثة  
الوصي فادعى انه مات محملا وادعوا انه بين ولم يمت عن تجهيل  
يقبل قوله ام قولهم **اجاب** اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف  
الى وصي الواقف اذ انصبه عنه عند موته وصيا ولم يكن من امر  
الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقف لرجل ثم جعل اخر وصيه يكون شريكا  
للمتولي في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي على كذا وكذا وجعلت

ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاني وجميع اموري فحيث  
ينفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في الاسعاف فادعيت ان هذا الوصي  
متول على الوقف المذكور وقد لفتوا على ان المتولي اذا مات محملا  
اختلفت الوقف لا يضمن واذا مات محملا لمال البدل يضمن وقد  
استفيد من ضمانه مال البدل ضمانه للذات من الموقوف وهو بناوي  
في مسئلتنا بان ضمانه فنقول انه ضمان من بالموت عن تجهيل المتقول  
الموقوف **فان قلت** ما نضمن بقول الوصي اذا مات محملا  
لا يضمن وهو في الفصول العادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب  
**قلت** وهو مع كونه احد القولين لا يعكر علينا لان القياس  
التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المال ولخرج  
من هذا الاصل فان لم يكن باعتبار كونه متوليا وترجع الثاني بقيام  
السبب الموجب للضمان وهو صيرورة مستمدا بالتمثيل وايضا هو  
دخل في عموم قولهم يضمن المتولي ضمان البدل بالموت عن تجهيل فانه  
متولي مات محملا لعين الموقوف ولا يضمن في ذلك كونه مع ذلك وصيا  
ولين قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عندنا الى الاصل وهو  
قولهم الامانات تنقلب مضونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة  
وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والامر فيه المنفصل عن العقد  
منكشف فظاهر وانما اثبت بهذا الكلام ليلا يتيق بعض الامانة الى ما ذكر  
من الايمان بخصوص مسئلة الوصي المستطرفة في كتب ايمتنا الاعلام واذا  
تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعي والوارث فقال المدعي  
مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها  
كانت قائمة يوم موته معروفة مشر هلك او انه ردها في حياته لمستها  
فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما صرح به في الاشباه  
وعينه ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعي امرا عارضا مقطا  
للضمان بعد تقبضه بالموت والاصل عدمه فهو يدعي خلافا لظاهر  
وحضه يمتسك با لظاهر والقول قول من يدعي خلافا والله اعلم  
**سبل** في رجل وقف على نفسه من بعده على اولاده الموجودين  
يو ميئد والحادثين من تار بمحنة المذكور والافات للذكر مثل حظ الانثيين  
ثم على اولاده اولاده وسلم وعقبهم ابداماتنا سلوا بطنا بعد



تجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى اولاد الظهور دون اولاد  
الباطون ومن توفي من المستحقين وله ولد اولاد ولد انتقل نصيبه  
الى ولده او ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان  
يستحقه والده او جزء هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة  
الثانية عن ابن وابنتي ابن مات في حياة والده هل ياخذ نصيب  
الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه او يستحقان معه  
مع وجود طبقة هي اعلاهما ام لا واذا قلتم لا فكيف القسمة  
**اجاب** ياخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات  
قبل ابويه ما دام واحد من الطبقة التي هي اعلاهما من طبقتيها فاذا  
انقرضت استحقا ولم يغفل ما شرط انتقال نصيب الميت الى ولده  
حينئذ تكون الواقف قال على اولاده ثم على اولاد اولاده فيلزم  
دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقص القسمة  
كما هو مخرج كلام الخضا في حياضه عن نقله عنه في الاشياء والنظائر  
والله اعلم **سبل** في رجل حصل بينه وبين اخيه شقيقته  
منازعة في وقف شرط واقفه مومم لمساواة ماله في الاستحقاق  
وقد كان استتملك ما يخصهما مدة سنين فوقف المسكون ولجروا  
الصالح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب شرط وكتب فيه ابرا  
الاخت للاخ واقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة  
بان موجب شرط الواقف ان يكون للدائر مثل حظ الاثني عشر هل  
يبطل الاقرار الجاريين في ضمن عقد الصلح ولهما الدعوى  
ام لا **اجاب** الاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع  
صحته الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع ودعوى  
الصالح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه اقرار كل منهما الآخر من  
دعواه او كتب واقر المدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح  
بفتوى الائمة واما المدعى العود الى دعواه فيلزم لا يصح للاقرار  
التابع والمختار انه يبيع الدعوى والاقرار في ضمن عقد  
فاسد لا يمنع صحته الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان  
المتضمن ويدفع هذا اختلا ائمة خوارج من ان يرسم الاقرار العام  
في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيناف بان يقر الخصم بعد

الصلح ويقول ابراهما ما جبره لخل تحت الصلح او يقر بان العين  
له اقرار غيره لخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكما لو حكم  
ببطلان هذا الصلح لا يمكن المدعي من اعادة دعواه والحيلة  
لقطع الخصام واطفان اية النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات  
والمناكحات الا لقطع الخصام واطفان اية النزاع انتفى فيه  
صلحت انه حيث لم يوجد ما يدل على استيناف الاقرار بطلان  
الصلح والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل بنى في ارض وقف  
بغير مسوغ شرعي فاحكمه **اجاب** ان كان الباقي هو المتولي فان  
كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق  
فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه  
لو لم يضر فان ضرر فهو المصنوع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر  
الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بامراض الوقف فقد  
صنيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولي وتصح الغزل لتعديده بهذا  
التصرف واقتى بشرائه يملك للوقف باقل القيمتين متروعا وغير  
متروعا بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباقي غير المتولي  
فان كان باذن المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه او  
اطلق رفعه لو لم يضر بارض الوقف فان اضر الحكم ما تقدم ذكره  
فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله اعلم **سبل** فيما  
اذ بنى احد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف  
لنفسه بغير اذن ناظر بحجارة من بعض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون  
غيرها قيمة هل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جملة الوقف  
على شرايطه ام لا **اجاب** نعم للناظر منعه منه والحاقه بجملة الوقف  
واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباقي الرجوع بما انفق على العمل ولا  
على الحصص والطين كما هو مخرج كلامهم في الاستحقاق والله اعلم **سبل**  
في حلية جارية في وقف تهدمت فاذا كان ناظر الوقف لرجل ان يعمرها  
من ماله بعد الاذن واشهد ان العارة للوقف بعد منازعة الناظر  
له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها **اجاب** اعلم ان  
عمارة الوقف باذن متوليها يرجع بما انفق فيرجع الرجوع بانفاق اصحابنا  
بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر



لنفسه قولين وعمادة ما ذمته كمارته فيقع الخلاف بينهما وقد جزم في الفتية  
والخاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذ كان يرجع بعظم منفعة العادة  
الى الوقف والله اعلم **سبل** في جماعة وصنعوا حايطا على بنا وقف  
نقد ياهل يومرون بعد مه **اجاب** نعم يومرون برفعه ان لم يضر  
بالوقف فان اضر فهو المضيع لما له فليست بقى الى زواله وقد صرح علماونا  
ان للناظر تملكه للوقف متى وعاه وغير منزع بمال الوقف وقد  
اتفق علماونا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذ غضب فيقف  
بما في هذه المسئلة والله اعلم **سبل** في رجل اشترى من اخيه بيتا  
مملوا بالقامة بتمن معلوم فاستقل بغير لها منه ولم يسكن به لعدم  
صلاحه السكن وباعه واستقر بجمعة وقف فمئل يلزمه لجرة له ام لا  
لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر **اجاب** لا تلزم لجرة والحال  
هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب مزع في اشراط تصور المنافع  
ومع ما ذكر لا تصور والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا على  
نفسه ثم من بعد وفاته بيد الناظر على ذلك والمتكلم عليه بعمارة  
ثم يجمعات عين لكل واحد من اصحابها فذكر معلوما وما فضل من التريع  
لبنته فلا لثة ولن وجد من اولاد الواقف حينئذ ثم لا ولا وهم  
واولاد اولادهم ونسلم ولد الظهور دون ولد البطون ثم لبر  
لا ينقطع شارطا النظر لنفسه وبعد لشقيقه وبعد لبنته المذكرة ثم  
للاشد من ذوي الاستحقاق الى النظر لرجلين من ذريته لارشديتها  
فقرر القاضي معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعلوقة نظر في قول  
الواقف بيد الناظر على ذلك والمولى عليه بعمارة اقتضى ناظره اقتضى  
متوليا غيره فمئل يصح تقريره متوليا غير الناظر بعلوقة بنا على ذلك  
ام لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بنا عليه لمجمل الواقف الفاضل عن  
المصارف المعينة للاولاد والذرية ولم يصح بمول غير الناظر عليه  
بعلوقة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكرة جواز نصب متولي  
غير الناظر ام لا **اجاب** لا يصح تقريره متوليا بعلوقة مع الناظرين  
المذكرة من لانه لخدمات وظيفة في الوقف بدون شرط الواقف وهو  
لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف مغايرة المولى للناظر لان هذا  
من باب عطف النفع على المنفعة مخد كما لا يخفى ولذلك اقتصر

على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة للوقف  
ولا مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصلحته من غير مال  
وقد صرحوا بان منسوب القاضي لا يستحق ما قرره الا على جملة الاجرة  
لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على ليرة المثل هذا هو الحكم  
يعين الواقف ناظره اما اذا عين لا يجوز للقاضي تعيين اخر معه باجرة بعين  
جناية او غير منة فكيف مع ناظرين يستحقان النظر بشرط الواقف ويعملان  
بلا اجرة ولكونهما من اهل الاستحقاق في الوقف بحومان على القيام بمصلحه  
من غير مقابلة يقرر متوليا بعلوقة هذا لا يقول براحدين العلم ويجب  
رد ما تناوله من العلوقة على ذلك لجملة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا  
والله اعلم **سبل** في ارض فراح وقف على العادة العامة بالقدس  
الشريف يزرعها رجل ويودي حصته الوقف من الخراج منها هكذا امة  
تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار ورثته يفضل فيه كفعله والآن  
برز شخص يزعم انه كان من ارضها فيما غير من الزمان ويريد انزاعها من  
يده واعطاها لغيره هل له ذلك لغيره اذن متولي الوقف المذكرة لا  
تملك ارض الوقف بوضع اليد عليهما من ارضه ام لا **اجاب** ارض الوقف  
لا تملك بمثل ذلك فلا يتباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض  
الى متوليهما وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها ان ينصرف فيها بالدفع  
لمن شا اذ لا حق له فيها كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في ارض  
وقفها مالهما على ذريته ثم على جملة بر لا تنقطع غلة واستغلا لان  
وساير الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع يزرعها بالحصته  
هل يملك المزارع دفعها لمزارع اخر بمال ياخره منه في مقابلتها ام لا  
والناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فرائعه ويرجع المزارع الثاني  
على المزارع الاول بما دفعه من له المال **اجاب** ارض الوقف لا يجوز بيعها  
ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعتها  
بمال يدفعه له مزارع اخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعه بها الثالث  
بما ذن ناظرها مجرد حق لا يجوز له الاعتياض عنه بمال فاذا اخذ ما لا يبي  
مقابلة الاعتياض عنه يترده منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات  
الله تعالى مصان عن ذلك والله اعلم **سبل** في ارض وقف  
جارية في مغلح ذي بين بها بيرا وعشر اشجارا وصار يزرعها شقيا



وصيها باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنين على احد ان  
 يرتفع يده عنها وانما كان يترجمها قبله ام ليس له ذلك **اجاب** ليس  
 له ذلك قال في القنية **نح** له حق القرار في ارض وقف او سلطانية  
 ويصرف فيها غير ليس له حق الاستراذم قال قال رضي الله عنه قول  
**نح** احوط وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين فكيف  
 بمن له التصرف ما ان ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كرا دار وهو البنا  
 والاشجار فلا شبهة في منع الغير وان كان له فيها تصرف سابق وقد  
 صرح فيها بطلان قدميته وتركها اختيارا والحال انه احوط بالانتفاع  
 بها من غيره والحال هذه والله اعلم **سبل** في وقف على قربات  
 له متولي وكل وكيل يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة شتم الغلال  
 والتسبيح في الشئ وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكام  
 وارسال العطاء والقبول لمباشرة وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق  
 حقه وجعل له الراي في كل ما يحدث للوقف وعليه والطلاق له التصرف  
 وكالاته مطلقة مفوضة لرايه وسافر الموكل والتصرف الوكيل كما هو مفوض  
 اليه فهل تكون يده امانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض فيها  
 صرف وهل اذا وقع ما لا باذن حاكم الشرع الشريف لرجل فسد اخذ الوقف  
 والتصرف فيه لم يمكن دفعه لا يبدل ذلك المال تكون ضامنا له ام لا  
**اجاب** صرح المصنف بان للقيم ان يوكل وكيل يقوم مقامه  
 وكذلك في الاسعار كما نقله عنه في البحر وفي فتاوي شيخ الاسلام الشيخ  
 احمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده امانة ولا  
 يلزم الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف لموكله وفيه  
 دهي الملاك وحيث عمم الوكيل وناب الوقف فاييه ولم يمكنه دفعها  
 الا بشئ من مال الوقف فدفع لامنانه عليه قياشا على الوصي ومن المعلوم  
 ان الوقف يستقي من الوصية خضوعا وقد اذن له حاكم الشرع الشريف  
 وصبي امر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما راي من المصلحة للوقف والمصلحة  
 به في الوقف ما هو الاصلح في جميع الامور والمنقول على ما ذكرنا كثيرا  
 مستفيضه في كتبهم والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا على  
 نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على اولادهما ثم في الوقف  
 اشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى بنته وعلى ساير الانبياء الصلاة والسلام

اختار الوقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن نقد مرحم بلز ومبعد دعوي  
 شرعية بفناء او شيئا منه فهل اذا حكم قاض يري بطلانه بسبب عدم جواز  
 على النفس وبسبب عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض او بسبب  
 عدم لزومه امتلاكها هو ملكه بالامام الاعظم فيجوز بيعه لنقد ام لا  
**اجاب** نعم اذا حكم حاكم يري ذلك نقد لان هذه فصول  
 اختلفت عليها وليست مخالفة لكتاب ولا لسنة مشهورة ولا اجماع كما  
 نص عليه علماء وناظرية والله اعلم **سبل** في ناظر على ارض وقف  
 جرت العادة من رعيها بالحصة كالربع مثلا وهب لبعض مزارعيها حصة الوقف  
 منها هل يجوز ذلك ام لا **اجاب** لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي  
 والاب مال الصغير والله اعلم **سبل** في بيع انقاص الوقف من حجر  
 وطوب وخشب هل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز الا في موضعين  
 عند نقض رعيه له وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله  
 ويصرف نقضه الى عمارته فزوجه ان شئت والله اعلم **سبل** من  
 قاض دميلا في حادثة اختلفت فيها فتيا جماعة بمصر في وقف وقف  
 وقفا على نفسه ثم على اولاد زبدي وبكر وعمر وشتم على اولادهم ثم على اولاد  
 اولادهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على ان من  
 مات من ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد  
 ولا ولد ولد انتقل لاختوته ولخواته المشاركين له في الاستحقاق ثم  
 على برعيه مات الوقف وتناقل الوقف وترتيبه بطنا بعد بطن وكان من  
 جملة المستحقين هند فماتت عن بنتين زبيب وفاطمة ماتت زبيب  
 عن ابن شتم مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا اخوة ولا اخوات وكان من  
 جملة المستحقين حالا فاطمة خالت زيد وعمر وحفصة وطبقة ما فوق  
 طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معها في حصة تدعي فاطمة انها اقرب  
 لزيد فهي الحق وعمر وحفصة تدعيان علو الطبقة فانما بسببه اخق منها  
 كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلا وافتتاحها عالم متمسكا  
 بعلو الطبقة واقتى لربا تنقيما الى فاطمة متمسكا باقربها له وكونها  
 مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من اصل ولده وهو هند وان  
 ماتت عليه حفصة وعمر من علو الطبقة ممنوع بان حجب الطبقة العليا  
 للسفلى محمول على حجب اصل الفرع دون فرع غير فيما اذا شرط الواقف



على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العالم بن نجيم في  
الاشباه وان من انتقل حصته زيدا اليه ادون حصته وعمره وان كانت في  
اعلا طبقة تكون ذلك اشبه بغرض الوافق من عدم حرج استحقاق  
احد من اهل الوقف عن فروع وعمره ولعدم تمشي حجب حصته وعمره لهما كما  
عزي الى الاشباه وتكون كل من حصته وعمره وفاطمة مشاركان لمزيد  
في الاستحقاق غير ان مشاركة حصته وعمره عامة ومشاركة فاطمة  
خاصة فجعل الحال كان زيدا والدة زيدا لم توجد وان حصته هذا  
تنقل الى فاطمة هي كذا عبارة هذا العالم الثاني وافق بعض العلماء  
بنقض القسمة في هذه القضية ورجوع حصته زيدا لاصل الوقف  
وتوزيعها على سائر المستحقين فما الحال في هذه الحادثة واختلاف  
هذه الاقوال **اجاب** لا يشك شك ولا يرتاب في ان  
نصيب زيدا بموته ينتقل الى اعلا الدرجات من اهل الوقف للترتيب  
المستفاد بتم الموكره بقول الواقف طبقة بعد طبقة ولما بعد  
نسل ولم يستثنى منه سوى من مات عن ولد او ولد وان سفل ومن  
مات عن اخوة واخوات وقد صدق على زيدا ذلك لان لم يمت عن ولد  
ولا ولد ولد وصريح كثير في مثله بعوده الى الطبقة العليا بحجب  
البطن الاغلا للبطن الاسفل في غيره ما استثناء الواقف فينظر  
اليه ويعود عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف  
قد اشترط الترتيب في الطبقات واكره وهو عام خصصه بقوله على ان  
من مات عن ولد او ولد ولد الى قوله ينتقل الى اخوته المشاركين له  
في الاستحقاق فيبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم  
يمت عن ولد او ولد ولد ولا عن اخوة واخوات فيكون مصر وفاطمة  
الدرجات كائنا من كان والعام نص في كل فرع من افراده فان  
كانت حصته وعمره من اعلا الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصا  
به وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان طبقة  
اعلا من طبقتيهما فلا شئ لهما فيه للترتيب المشرع وقد صرح البيهقي  
بان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الولد لولد فرع  
وتفصيل لذلك لاصل فكان التمسك بالاصل اولى من الفرع  
بقول المفتي الاول وانما اي عمره وحصته اعلامها فيها الحق

منها كما هو مقتضى قول الواقف بحجب العليا السفلى لا يجري على اطلاقه بل  
يقيد بكون علوه ودرجتهما على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام  
ما يدك عليه وحقه ان يقول الحقته علوه الدرجة بينهما ويفصل كما فصلنا  
في قولنا فان كانت عمره وحصته من اعلا الدرجات ولا شريك لهما  
اختصا به وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في الاستحقاق ما كان  
لمزيد وان كان هناك طبقة اعلا من طبقتيهما فلا شئ لهما من ذلك ولا يضر  
الى اعلا الطبقات علوا بالاصل وقول الثاني بانتقالها يعني حصته  
زيد الى فاطمة لا قريبتهما له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة  
لكونهما من فرع واحد وهو عند وان ما ندعيه حصته وعمره من علوه  
الدرجة ممنوع بان حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب لاصل  
لفرعه دون فرع غيره الخ كلامه غير مستقيم لان خصه حصته من  
يموت لولده ان كان او ولد ولد فان لم يكن فلا اخوة ولا اخوات  
 وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بحجة هال لا تجب مطلقا  
مصرف حصته من مات لاهل ولد ولا ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات  
للاقرب اليه وهو حال عنهما عن قرابة الولاد والاخوة والاخوات وقد عين  
الواقف الصرف بينهما وما منعتين ان من فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة  
مع كونها مفيدة بالقرابة الاخوة ولا دخل لكونهما من فرع واحد لقوله  
وان ما ندعيه عمر وحصته من علو الطبقة ممنوعة الخ اذا لاصل ولا فرع  
يجب استحقاق فاطمة لانتفا الوصفين المصريح بهما في كلام الواقف  
الولادة والاخوة فكانا شرط الاستحقاق حصته من مات لاهل ولد  
ولاد ولد ولا اخوة ولا اخوات والاشباه ليس فيها ما يشترط في ما ذكر  
ولا يظهر كونه اشبه بغرض الواقف لان اعتنا بالدرجة التي اقرب اليه  
اكثر من الدرجة التي هي البعد عنه ويجوز من ذلك قوله فجعل الحال  
كان والدة زيدا لم توجد اذ هذا العمل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء  
عدم وجود من اوجبه واجب لوجود مثله بديهي البطلان وقول  
الثالث لنقض القسمة ورجوع حصته زيدا لاصل الوقف وتوزيعها  
على سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من اعلا الطبقات  
فان نقض القسمة لا يجوز لا ينقض الطبقة العليا بالكلية على احد  
القولين في نقض القسمة كما انقضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات



فما أصاب الأحياء أخذه وما أصاب الأموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثيرا فيه من مراعات العدل في الذرية والله اعلم **سبل**  
 في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس من الأئمة المصنوعين للإمامة  
 بالمسجد عند نزول ضرورية شرعية بأحد من مائة من حضور الجماعة  
 ولخص هذا الإمام باسم المعين وفقا من السلطان بأوليك الأئمة  
 فإذا أضاف لهم لتعاطي النيابة عن حكماء الشرع في بعض البلدان  
 لأجل التكسب بذلك وتخصيل الأموال أو سافرا إلى مدينة اصطبل  
 ونحوها من البلاد القاصية لتخصيل الوظائف والتكدي من الناس  
 استكثارا من طهارا لدنيا وطمعاً بالثبوت خبيثته فيبلغت الحول أو  
 أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا أن يقوم مقام  
 ذلك الغائب في الإمامة عيونه فيستحق العقوبة ولخراج تلك الوظيفة  
 عنه أم أنها يلزمه الغياب عن شخص منهم عند مرض أو سفر ويجب أمر  
 كيف الحال **اجاب** أنها يلزم المعين الغياب عن من نزلت به ضرورة  
 شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافر أحد من الضرورة  
 حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان أنه إذا سافر الحج أو صلة  
 الرحم لا يستحق المعلوم مع انهما فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك  
 ومع كونه لا يستحق المعلوم يستحق الغزل لارتكابه الأضطرار هو لازم  
 عليه محترمة وبه يعلم أن المعين إذا نزل ذلك لا يكون عاصيا شرعا  
 ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك  
 وهو المرض أو السفر والوجوب ونحوهما مما يقع الظن بالرضا به من  
 حضرة السلطان لفرضه الشريف به التقييف على العبد المتعيب ولا  
 يخفى ما يميز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل متعيب  
 الوظيفة بغير حجة بالتحلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام  
 الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله اعلم **سبل** فيما  
 إذا وقف زيد وقفه مخرجا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقته  
 محمد ثم من بعدهما على أولادها وأولاد أولادها وتسلمها وعقبتها  
 وترك ولدا أو ولد أسبق ولده وولد ولده ما كان يستحقه  
 والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل  
 ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو فيه درجته وذوي طبقته على

الشرط المذكور تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقضت ذرية الموقوف  
 عليهما والشرع لهما النسل ولا عقب عادة لك وقف على من سيحدث للواقف  
 من أولاد الذكور والأناث على الشرط المذكور ثم على حصة برمتها  
 ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسليمة وروما ثم  
 مات محمد بن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سليمة عن ابنتين  
 وبنت وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين  
 وهم محمد وزينب وخامسة ثم ماتت روماء عن بنت تدعى قضاء  
 ثم مات إبراهيم بن سليمة عن ابن وبنتين ثم مات محمد بن صلاح  
 الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد في درجتها  
 قضاء ثم ماتت قضاء عن أولادها لا منها الموجودين من أهل الوقف  
 المتناولين لرابعه وعن ابن وبنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشي  
 من منافع الوقف فكيف يقسم ربع الوقف بينهم على شرط الواقف  
 وماذا يخفى كلامه **اجاب** هذا السؤال وزد علينا سابقا  
 من دمشق فاجيبا بأنه يعطى لزم الحسن منه ولمحمد بن ستيه  
 حسن الحسن ولاختة مومنة نصف ذلك ولاختها خاضعة مثلها  
 ولابن إبراهيم بن ستيه حسن الحسن ولاختة نصف ذلك ولاختها مثل  
 ولمحمد بن فاطمة حسن الحسن ولاختة زينب نصف ذلك ولاختها خاضعة  
 مثلها **مسألة** ما ذكر حسان وقد اجتمع لقضاة ثلاثة أخماس  
 وبموتها لاعتن ولد يعرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر  
 من السؤال أن الموجود هنا من بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال  
 ودرجتها أعلا الدرجات ولا يسبيل إلى نقص القسمة مع وجودها  
 فلا يصرف نصيب قضاء لهما لعلو الدرجة عنها وقول التايل مات  
 قضاء عن أولادها لا فاسد لأن الموجود أولادها له تسمية  
 كما هو ظاهر من نص السؤال أن لم يكن خطأ من التايل في ترتيب  
 الموتي وذكر عدد دم على الخط المذكور ولذلك قوله في السؤال  
 وعن ابن بنت أخ مات أبوها قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف  
 فإنه فاسد والحال هذه لأن ابن إبراهيم بن الأخ اكتفا فلا  
 أخ موجود حسبما تقتضيه العبارة السابقة وإن كان موجودا كان  
 يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند



عند استحقاقنا وان اذ بالابن الابن لبطنا فلا يناسب ان يقول عن اولاد  
خالتهما وبنت اخ لا يختار استحقاقهما لو كان والظاهر هو تما لا عن ولد  
واذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت صلاح  
الدين بن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في مستحق منقطع الوسيط  
والمنقطع الوسيط فيه خلاف فقل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا  
والمتظاهر على السنة علمنا ومع ذلك لو كان اهل الواقف بصفة الفقرا  
جاز الصرف اليهم بل هو افضل لكونه صدقة موصلة بصفة الفقرا تشملهم  
وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعي والمشهور عندهم انه يصرف  
الى اقرب الناس الى الواقف **والحاصل** انهم اذا كانوا فقرا لا خلاف  
في جواز الصرف لهم بل هم اولى من سائر الفقرا لان مقصود الواقف الثواب  
والصدقة على القرابة اكثر ثوابا **والله اعلم** به  
بقوله لامرأة ابن مسعود حين سأله عن الصدقة على زوجتها لكونها  
ابن الصدقة ولما رسله ثم اعلم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت صلاح الدين  
فقد زال بموت صاحبه محمد وهذا الانقطاع من اول موت مريم سواء كان لها  
ولد ام لم يكن لان تنقضي القسمة بموتها وتقسيم الغلة على الذرية التي تليها  
من الاحياء والاموات فتعطي الحي ما يخصه منها ولصبيها لولده او ولد  
ولده كما شرط وهكذا فانهم والله اعلم **سبل** في واقف وقف وقفا  
على مصادف خير مية حينها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاد  
الذكور والاناث بالتوقيت ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم وتسلم  
وعقبهم ابداننا سلوا ذايما ما تقا فوا وقال بصريح لفظه على ان من  
مات عن ولد او ولد وولد واسفل من ذلك يصرف اليه جيران الكاتب  
لم يكن في كتاب الوقف مثل اذا شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب  
من مات عن اولاد او ولد وولد واسفل من ذلك لاولاده او ولده او ولد  
ولده ام لا واذا لم تشهد الشهود فقل يصرف **اجاب** العبرة بما تلفظ  
به الواقف لا لما كتب الكاتب فمن عبارات علمنا العبرة لما هو الواقع  
في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولد او  
ولد وولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده او ولد وولد ومثله  
قوله من مات عن اولاد الخ وذلك ثبت بشهادة العدول بوجه  
ناظر الوقف لانه الخصم فيما يدعي عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من

مات منهم منقطع الوسيط لان الواقف لم يبين مصادف مع من هو اعلاه وقد  
قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وموت واحد منهم لم يبق  
جد حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسيط الاصح صرفه الى الفقرا وامسا  
مذهب الشافعي والمشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله اعلم **سبل**  
فيما اذا دعا ناظر وقف على من كان ناظرا قبله بمبلغ معلوم للوقف من  
النقد وسماه في دعواه وانه استهلكه فيقضي في ذمته بحجته الوقف وطالبه  
به لرفا حاجب بالانكار قايلا كان للوقف تحت يدي مائة غرض بدل عن  
بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بدم من رجل وقد اخذ القاضي الغلا  
وجو خذاه جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما امكن دفعه ما عن ذلك  
هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه ام لا **اجاب** نعم  
القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علما وناظرا طلبة  
بان يد الناظر امانة لا يدعد وان قال في الذخيرة وان باع الارض  
فتبخر الثمن فذلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده امانة ولقد  
القاضي واعوانه المال كاخذ المصوص وقد قال كثير من علمنا المتأخرين  
عن قضية زمانهم ستموا باسم القضاء وهم باسم المصوص الحق فلا يضمن حيث  
لم يمكنه دفعها والله اعلم **سبل** في ناظر الوقف اذا التقدر عليه  
خلاص الدين لعسر المستقبل يلزم ضمان ذلك ام لا **اجاب** لا يلزمه  
ضمان باجماع العلما لانه فعل ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله اعلم  
**سبل** في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعي  
عليه شخص انه من جملة المستحقين فاقر ما ادعاه وافتيم فيما سلف انه ينفذ  
اقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه  
منه يبطل اقراره له ويقيم على الباقيين حسب ما شرط الواقف ولا يدفع له  
من الاربعة شئ ام لا **اجاب** نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له  
والمقر له باقراره الى من يستحقه من اهل الوقف المعلومين المستحقين  
كما صرح به الناصي في مختصره ومثله في التاتارخانية عن المحيط وكذا  
في الاسعاف وغيره ويمين المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه  
فيما يستحقه من الوقف وموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل  
اقراره به والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجه  
بنت عمه ثم من بعدهما على اولادهم الذكور والاناث الذكور مثل حظ



الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم المذكور دون الاناث ثم من بعدهم علي  
 اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم على النسالم واعقابهم المذكور دون الاناث  
 ثم قال علي ان من مات لاهن ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه الى من في درجة  
 فاذا انقرض اولاد المذكور دعا ذلك وقفا على اولاد الاناث من ذرية الوفاة  
 وروية وآل الوقف الي ابن ابن ابن ابنه من ذرية الواقف ومات هكلا  
 الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن اقرب لمول لا يعرف له  
 استحقاق فيه بان له في الوقف كذا انشأركه في حصته وبطل اقراره بموته  
 عن اخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر والمقر له الى عمته  
 ام الى اخيه ام يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحاق **اجاب** نعم يصرف  
 ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانها في درجة واحدة من درجة  
 ايها فلا يستحق مما للشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كانت استحقاقا  
 قبل موته ولا يثني المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه  
 في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح  
 به الناصبي في مختصره ومثله في لنا تاريخاينة عن الحنفية وكذا في الاعراف  
 وغيره والله اعلم **سبيل** فيما اذا كان نصف الوقف الاصل مختصا بابنة  
 الواقف المدعوه فخرج وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن الواقف  
 المدعو مضمود وصادق جماعة من ذرية مضمور وذرية فخرج لرجل بصني منها  
 ومن ذريتها بان له من نصفيها المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره  
 كذا وكذا انتقل اليه من امه فاطمة والى فاطمة من اعمها خديجة بنت فخرج  
 ابنة الواقف المزمور ثم مات المصداقون جميعا عن اولاد وظهور كتاب  
 وقف منقول المدعوه مما في بنت خديجة المزمورة من ضمن كون فاطمة  
 المرفوعة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة ن وجهها من غيرها فهل يعمل به  
 وتلك اولاد الاجنبى الى اثبات نسبهم ولا عبرة بنصرتهم ونصرف ايهم  
 بحجة المصادقة المرفوعة ام لا **اجاب** المقر انما ينفذ اقراره على  
 نفسه خاصة قال في الاشياء والنظاير اقراره الموقوف عليه بان فلا شأ  
 يستحق معه كذا وان يستحق الزيج دون ذلك وقد فلا يصح في حق المقر  
 دون غيره من اولاده وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفا له حملا  
 على ان الوقف رجع عام شرط وشرط ما اقر به المقر انتهى وقال الناصبي  
 في مختصره قال المضاف انتم ان ابي يروي ذلك عن محمد بن الحسن

رجل وقف وقفا على زيد ولده ونسله فاقر زيد ما نه وقف عليه وعلى نسله  
 وعلى فلان فان ما حدث من الغلة يقسم فما اصاب زيدا يشاركه المقر له  
 فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت  
 الغلة لولده زيد ونسله فلم يكن المقر له شئ انتهى وبذلك يعلم الحكم  
 فيما رفع اليه والله اعلم **سبيل** فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه  
 الثابت المضمون المحكوم بصحته **ما صرح** من ان الواقف وقفه هذا  
 على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين حالا ومن  
 هبة الله وداود وامة الله ومن سيرة زكاة الله تعالى من الاولاد ذكورا  
 واناثا بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم  
 على اولادهم واولاد اولادهم والنسالم واعقابهم ابدًا ما عاشوا واما  
 ما بقوا الطبقة العليا بحج الطبقة السفلى على انه من مات منهم عن غير  
 ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجة وذوي  
 طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات  
 منهم اجمعين قبل استحقاقه شيئا من الوقف وعقب ولد استحق ولده ما كان  
 يستحقه ابوه لو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر منقول شران الواقف  
 انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوي هبة الله وداود وما عداها من  
 من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير مثل فاقسم كل من هبة الله  
 وداود وغلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين وحرمت فانتقل  
 نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه لهما ثم  
 ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولديه منها هبة الله ومصلى الدين  
 ولدي دخري وفضل الله واحد من امرأة اخري فانتقل نصيبه لم ثم  
 ماتت حم عن ولد يقال له مصطفى فانتقل نصيبه لهما ثم مات مصطفى  
 عن غير مثل ونبي درجة من اهل الوقف اخ شقيق هو هبة الله المذكور  
 وفضل الله واحد وها اخوات لابي وابن خالته وهو مصطفى بن حريم  
 وابن عمته وهو علي بن كريمة فهل يكون نصيب مصطفى الدين من ابيه وامة منقلا  
 بين هؤلاء الخمسة كونهم كلمة في درجة وهم كلمة في القرب الى الواقف  
 سوالان كلامهم يدل على الميت كالمقرج الى الواقف بواسطتين فان  
 الاخوة اولاد محمد بن هبة بن الواقف وعلى بن كريمة بنت هبة الله الواقف  
 ومصطفى بن حريم بنت داود بن الواقف ويختص به الاخوة كونهم اقرب

فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت كريمة عن  
 ولد يقال له علي فانتقل نصيبه له  
 ثم مات محمد بن ابي بندين  
 هبة الله ومصلى الدين



الى الميت ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف او يختص بالاخ الشقيق  
تكونه شقيقا فتكون القوة بتركه القرب يكون القرب الى الميت كالقرب الى  
الواقف او تكون يد الى الواقف بحسب الابوة والامومة فيكون اقرب  
الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله بن الواقف  
وهو ايضا ابن دخري بنت داود بن الواقف وما عداه ليس كذلك **اجاب**  
اما صرف نصيبه فنقول في درجته بالاجماع لا لمن تحته بشرط الواقف لكن  
هل يقدم ذو وجنتين على ذي حمة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب  
فيه اختلاف منهم من قال يستوي الكل لان زيادة الحمة قوة لا اقر بينه  
وبعضهم يقدم صاحب الجنتين على صاحب الحمة لان الاقرب تارة يكون  
القرب الدرجة وتارة بزادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين  
على الاخ لآب والاخ لام وعند عدم الاخ لابوين يسوي بين الاخ لآب  
والاخ لام قايلا ان الذي من قتل الآب ارتكض معه في سلب الرجل الذي  
من قتل الام ارتكض معه في رحم الام فليس احدهما اقرب من صاحبه ولا  
يكون هذا على المواثيق قال ابن الصباغ في الجدة في احد ما من حمة  
والاخرى من وجنتين فيه وجها ان اصحها انما يستويان وقال بعضهم في  
تعارض الدرجة ومعنى الاقربية تقف المسئلة ولا يتقدم بها فاشكلت  
المسئلة علينا فرجعنا الى المعنى فرائنا ان تقدم الاقرب الى الميت اقرب  
الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف وبعضهم قال الاقرب  
ان يبسط لهما لان اقرب افعلى بغيره من القرب ضد البعد فافضل  
معناه يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجحه من اقوالهم في قرابة الولد  
المساواة عملا بحقيقة المعنى في الاقرب لاسيما في حمة قرابة الولا وقال  
في مختصر الناصح في باب وقف لاخر ما يبدا بالاقرب فالاقرب قال ابو  
يوسف في قوله ارضي صدقة موقوفة على قرابتي لا قرب فالاقرب بعد  
نقله مذهب محمد واليه ذهب هلال لكون الغلة لا قربهم والاعدد  
الى الواقف بينهم بالتوية قال هلال وهذا القول عندي ليس  
بشيء والقول هو الاول من قولنا وقول محمد انتمى والذي يظهر ترجحه حيث  
رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهي قرابة الولادة لا قرابة  
الاخوة المتفرقين مساواة بغيره ممن يدلى من قبل ابويها ابنته  
يلزم من اعتبار دار حمة ذي الجنتين في ابن ابن عم واخر من اجني كرامة

تذكرة

تزوجت بامر عمتها ولما منه ابن ومن اجني ابن آخر ووقفت على الاقرب  
فالاقرب اليها من اولادها ولما منه ابن ومن اجني ابن آخر ووقفت على الاقرب  
من حمة ابن عمها على الاخ وهذا بعيد جدا عن اعراض الواقفين واما  
من ادلى بالامر فقط ففيه نزعة ولو قضى لقاضي به من اجتهاد فقد  
قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد شرته لك وفي شرح المنهاج  
للمسلي في شرح قوله كما ان مصرفه اقرب الناس رجلا ارضا فيقدم وجه  
ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما افتي به العراقي ان المراد بهما في  
كتب الاوقاف مشر الاقرب الى الواقف والموقوف في قرب الدرجة والرحم  
لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما مستويين في القرب من حيث  
الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله  
في شرح المنهاج لابن حجر والله اعلم **سبل** في ارض موقوفة  
من قبل يزيد بن اشجار زيتون وقف من قبل عمر وعلى حمة بن معينة  
وان القيم على الوقف عمرو يودي ما عليها من المعين في كل سنة حمة وقف يزيد  
المعين بد فزاد المربور وان القيم على وقف يزيد تعدي وزرع زرع عاين  
اشجار الزيتون الجاري في وقف عمرو وبغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة  
تلافا وضرب بسبب ذلك وصارت غلتهما اقل مما يتحصل منها سابقا  
فقبل على قيم الوقف النزاع بين الاشجار التجارية في وقف عمرو وارش  
الاشجار المزبورة وهل له نزع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور  
يكون لوقف يزيد او حمة وقف عمرو وكيف الحال **اجاب**  
نعم يضمن القيم الزرع على وقف يزيد المتقدم لما يدرس من الاشجار  
الجارية في وقف عمرو وبغير طريق شرعي حيث ان سبب زرع القيم على  
الشجر باحد الخيارين ان شاء اخذ الحطب لحمة الوقف واستكمل قيمته  
يوم يبيسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يبيسه لانه متعدي  
بالزرع اذ ليس للقيم ان يزرع في ارض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين  
 وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الارض ايضا ان نقصت بذلك وقد صرحوا  
 بذلك في غير المحتركة فاما بالاحتكزة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع  
 الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غوها واصطلاحا حتى تعود الى ما كانت  
 لا الى العرف على المستحقين لان ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين  
 الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الارض مصروف الى اصلاح



الارض الى المستحقين الى الغلة قلنا مخرج بذلك هلال وغيره ولا  
باس ما يتراد ما يوضع الوجه فيما افتينا به قد ذكرنا مثله الاحتكاك وقد  
نصر عليها الحضاف والزاهدي في قنيتة وحادييه وهي ايضا في فتاوي شيخ  
شيخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جري عرف الديار  
المصرية به وتحكم القضاة بصحته ولزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد  
الدبري واطال في ذلك حسنة ويتكفي في ذلك كلام الحضاف وقد  
صرحوا بان المستحق الاستيفاء وان ابي الموقوف عليهم الا المثلج حيث  
كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في انكار الموقوف الوقف وفي  
غضب الغير اياه لو اشتغل الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة له  
وعليه قيمة ما نقص من الارض ولا يلزم اجر مثلها وهذا قول  
المتقدمين وقال المتأخرون يلزم اجر مثلها واجر مثل مال اليتيم  
وما اهدل للاستغلال ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قبل هذا  
ببشير ويعني الغاصب النقصان ويعرف بدله في عمارتها ولا يعرف  
لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم  
فيها حق فكذلك اقام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة انتمى منى  
مخرج فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب وانما اذا صارت غلتها  
اقل فلا قابلا بضافه لانه لم يقع الغضب على عينها ولو دفع الغاصب على  
الاثمار وقد اختلفت فتلفت ضمنها لوقوع الغضب عليها مع الاصل بخلاف  
ما اذا غلت في يد فافهم والله اعلم **سبيل** فيما حل بوقف الانبيا  
الكرام السيد الخليل على بنينا وعليه وعلى ساير الانبيا افضل الصلاة  
والسلام من احداث المرتبات فيه فيلزم من ذلك اختلاف سماط  
الشراف وما هو مشروط فيه وانتفاض حق السدة فيه والفرشين  
وايئة ومودنيه لصفه لغير مستحقه فمن يجب على ولاية الامور اجزل  
الله لهم الاجور منع تلك المرتبات المحدثه وقطعها وحسم ما دامت  
ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية اصلهم الله تعالى حسم تلك  
المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحرمتهما وعدم حل تناولها  
فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان  
له بسوطة يد وقد مر على ذلك قال في المحصر في القضاة بالاقا  
مفيد بالمصلحة لا انه ليصرف كيف شاؤوا فحل ما يخالف شرط الواقف

لا يبيع ولذا افاك في الدخيرة وغيرها القاضي اذا قرر في المبدأ بغير  
شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرش  
تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير في بقية الوظائف  
بغير شرط الواقف كشمادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات  
بالاولى وفي الاشياء والنظاير بعد مسئلة الفرش وبه علم حرمة  
احداث الوظائف بالاولى وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاقا بالاولى  
وقد ذكرنا المسئلة في القاعدة الاولى من الفرع الثاني وفي القاعدة  
الخامسة من الفرع الثاني وفي القاعدة الخامسة من الفرع الثاني  
ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتنا بشانها وهي من المسائل  
المشورة والنقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى بنينا  
الصلاة والسلام زيادة الاعتناء الرفعة شأنه بنسبته الى هذه النبي  
العظيم وعلى قدر شرفه يشرفه ما نسب اليه على ما نسب لغيره من اوقاف  
الاوليا والعلماء والنضلاء الامر فالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء  
بشانه يقفه ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه  
واحسانه وفقنا الله لما يحببه ويرضاه بفضل الله العظيم وفيضه العليم  
والله اعلم **سبيل** فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن  
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة باسراجه تعظيما  
لشانه وتوقيرا له من احداث الوظائف بكثرة الفرشين له بغير شرط  
من واقف وغيرهم من المصدرين والوقادين والمعينين للايئة  
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة  
والمودنين والشحنه وغيرهم من الاحداث التي لم ينص عليها الواقف  
فمن يجب على ولاية الامور اصلهم الله وقر لهم الاجور حسم مادة  
تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد  
المذكور لعمارة ما اتمدم وترميم ما استترم وعمارة مسقفاته وتلا  
ما اشرف على الخراب من مستغلاته وهل مع احتياجه الى ما ذكره يجوز  
بعض فلانة الى نقشه بالجص وزخرفته بما الذهب والفضة واللائق  
ونحوها من الالوان ام لا **اجاب** نعم يجب على الولاية حسم مادة  
تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بحرمتهما وعدم  
تناول علوقتهما فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو فرض على من



له بسوطة يد وتدرية على ذلك قال في البحر المحقق القاضي في الإذواق مقيد  
بالمصلحة وليس له ان يقصر كيف شاؤ فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح  
ولذا قال في الدخيرة وغيرها اذا قرر القاضي فاشا في المسجد بغير شرط  
الواقف وجعل له معلوما لا يجعل للقاضي ذلك ولا يجعل للفرش تناول المعلوم  
شبه قال استفيد منه عدة موصقة تقرير القاضي في بقيقة الوظائف بغير  
مشرط الواقف كشمادة ومباشرة وطلب بالاولي وحرمة المرتبات بالاذواق  
بالاولي وفي الاشياء والنظائر ايضا في القاعدة الخامسة بعد  
مسئلة الفرش وبه علم حرمة احداث الوظائف في الاواقف بالاولي  
وبه علم حرمة المرتبات بالاولي وقد ذكر في المسئلة في القاعدة الاولى  
من النوع وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وذكر في كتاب  
الوقف والدعوى اعتنا بشانها وهي من المسائل المشهورة والنقول  
فتما كثيرة فلا يخفى عن من له بالفقه اذ في الاماير بل وما اظن ولا العوام  
وسواك المسجد مستغنيا عن العمارة او محتاجا لما فيكم مع احتياجه الى  
العمارة والتزيم وتلاقي ما هو مشرف على الوقوع من بنايه الحوادث والقديم  
او بنا مستغنا وتزيم مستغلا به والمتون قاطبة قد تراوت على انه  
بيد امن فله بحارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة موبدا لا يتبقى  
دايمة الا بالعمارة وكذا الشروح والتناوي فلا يكره لك الا من امثلة  
الله تعالى وابعده واقضاه عن رحمته وطمه فلا يحتاج الى الاطباء  
من مادة على هذا الجواب واما نقشه ونزخته بما ذكر من مال الوقف  
لخام مطلقا كما صرح به علما ونا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه  
قال في الكافي وهذا اي نفى الكراهة في نفسه اذا فعل من مال نفسه  
اما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو فعل  
ضمن لما فيه من نصيب المال فان اجتمعت اموال المسجد وخاف الضياع بطع  
الظلمة فيها فلا بأس ببيع **انتهى قوله** فان اجتمعت اموال المسجد  
الح وهو مستغنى عن العمارة **وقوله** ولا بأس بالبيع ولا يضمن ويدون  
ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله اعلم **سبيل** في رجل يبي  
مسجدا لله تعالى واذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وان شامد رسته  
ايضا وفقها على المشتغلين بالقران العظيم والاحاديث النبوية والعلم  
الشريف وعلى شيخ يقرأها بالقران ويورد بها الاحاديث النبوية ومسائل

العلم الشريف وعلى شيخ يقرأها بالقران وشرط ان يكون الامام بالمسجد  
المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من اهل مذاهب  
الامام الجبل احدى جنس يعتم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تغذر  
الصرف على الصرف على بعضهم يصرف الي بقيتهم وماله الفقرا المسلمين وشرط  
النظر في ذلك لنفسه ايام حياته ثم من بعده لابن اخيه ثم للارشد  
فالارشد من ذرية ابن اخيه فان عد موا ولم يكن فيهم من يصلح للنظر  
فالنظر في شيخ الخبايلة الغلانية ولم يقدر الواقف للناظر شيئا من  
الغلة فنزل له شيء من ذلك ام يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة  
عملا بشرط الواقف وهل اذ التقدر الصرف الي بعضهم يصرف الي بقيتهم  
كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن اخي الواقف وانه يصلح للنظر  
يصلح بمجرد قوله وهل يجوز تغليب باب المسجد اياما ومنع المصلين فيه ونحوه  
في كل جمعة للنساء يرضن فيه بالدقوف ويرفعن اصواتهن فيسمعن كل من  
مر من المسجد لا واذا قلتم لا فاما ترتب عليه بالطريق الشرعي وهل  
اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الخبايلة ناظرا  
ويولى حاكم المسلمين من شأ **اجاب** حيث لم يشترط له الواقف شيئا  
ولا فر من له القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا ولم يعين له  
شيئا فعل فيه وسى سنة مثالا فيل لاشئ له لان المنافع لا تتقدم الا  
بالعقد وقيل يستحق لغيره لانه لا يقبل ذلك ظاهرا لا باجرا والمعمور  
كالشرط فيعمل الا على ما اذا لم يكن مهورا جمع بين القولين فعمل بذلك  
انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون الشرط الواقف واذا لم يعط شيئا  
يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تقدر صرفه على بعضهم  
لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعى انه من  
ذرية ابن اخ الواقف معروفا ببلد له من يدنس شتمه له بمداه ولا يعطى  
بمجرد دعواه ويحرم عليه فقل باب المسجد في اوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل  
بذلك في عموم قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله الاية ويؤدب  
على ذلك لاسيما وقد مكن النساء من صرف الدقوف ورفع اصواتهن واذا  
ثبت حياته وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف ان لا يعزله القاضي  
والسلطان لانه شرط مخالف بحكم الشرع فنطل قال في البحر مقتضا  
اي مقتضى ما صرح به البزازي بقوله ان عزل القاضي للخائن واجب عليه



الاثم بتركه فاذا اراد القاصي ولم يوجد احد من ذرية ابن اخيه او وجد  
 وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الخائبة الذي شرط الواقف ان شرط  
 الواقف كغير الشارع وكل ما اشتهر به من علمنا وانا والله اعلم **سبل**  
 في احد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم معزوف او لجر عقار الوقف  
 وكتب في ملك المساقاة او الاجارة انه ساقى او اجر بماله الولاية الشرعية  
 على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غير بشرط الواقف انه لا يرشد  
 فالامر به هل يقع مساقاة او اجارة مع كونه ليس اجارة ناظرا او لا ولا  
 له عليه انما هو من احد المستحقين ام لا واذا قلنا لا يقع فما الحكم في بيع  
 الوقف **اجاب** لا يقع مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارة  
 انما يملك ذلك الناظر لا المستحق في غلته باجماع علمنا ولو كتب في  
 ملك المساقاة والاجارة انه ساقى او اجر بماله من الولاية توها ان  
 استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على الوقف اذا العبرة لما في نفس الامر  
 لما كتب في الملك واذا قلنا بفساد المساقاة فالبيع كل يوم يقع  
 في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير اجارة نافذة  
 بل ترد بوزننا فكيف اذا لم يعمل كما ذكرنا في السائل بل سانه فما تناوله  
 والحال هذه من بيع الوقف حرام محتجب رده الى مصارف الوقف  
 والله اعلم **سبل** فيما اذا وجمعت ميثقة على قرا كتاب الله تعالى لرجل  
 جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو اهل لذلك هل يجب على الحاكم  
 اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا **اجاب** نعم يجب على الحاكم ذلك  
 وقد صرحوا بان الحاكم اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير  
 المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله اعلم **سبل** في قرية خراجية  
 يصر لثلاثة اعشار حراجها للمدرسة مخصوصة والاعشار لثلاث بيت المال  
 مصرف لخدمته هل اذا تناول المتكلم على المدرسة لثلاثة الاعشار وبقي التسع  
 بدنة مزارعا يطالبه المتكلم على المدرسة بمقتضى بيت المال مما قبض ام لا  
**اجاب** لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج  
 لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك  
 قبض على سبيل الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للخدمتي فيه  
 فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه لمستحقه فلا ضمان  
 عليه لعدم تغديبه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه لمستحقه كما لا يخفى على

ففيه والله اعلم **سبل** في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بما رتد ام  
 لا وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين ام لا واذا ذهب كل فرد منهم  
 شيئا من منعيه المقبوض بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه ام لا واذا  
 اخذ كل واحد من المرتزقة لعلوقة قرية يتصل من علمنا اضعاف  
 ما يستحقه هل لهم ذلك ام لا **اجاب** نعم يبدأ من غلته بما رتد  
 بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة موبدا ولا يتبقى كذلك الا بالعلم  
 والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لانه امين يدعي ابطال  
 الامانة الى مستحقها ويخلف في تحليفه واعتدال الشيخ من ان لا يجلد  
 وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا يرجع للمستحقين  
 فيما وهبوا له وقبضه واستملاكه وليس للمستحقين اخذ القرى بما لهم  
 من المعين اذ حقهم في عين الوقف لا سيما مع كون اضعاف اضعافه والله  
 اعلم **سبل** في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا حارب صهر يحيا  
 لما الاشيتة هل يجب عمارته من اجرتها ام لا **اجاب** نعم يجب عمارته  
 من اجرتها فقد صرحوا بوجوب العماردة في الاوقاف على الصفة التي كانت  
 عليه من الوقف حتى قالوا البياض والخمر في الجيطان ان لم يكن ملي  
 من منه لا يفعلوا ولا فعلا والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا  
 على ولده امين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واناث على  
 الفريضة الشرعية ثم وشم على ان من مات عن ولد او ولد فقبضه له  
 مات الواقف عن ابنه المذكورين ثم مات امين الدين عن بنت فاكل  
 جميع الغلة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما اكل وبيع  
 شئمة الوقف بعد موته **اجاب** اما ما اكله محمود من حصته  
 بنت اخيه وهو النصف فمضمون عليه ويؤخذ مئمانه من تركته ويدفع  
 لها وما قسمه غلة الوقف بعد موت محمود فهي على رؤوسهن اثلاثا  
 فانما تنقص القسمة بموته كما نص عليه الخصاص ويعطى كل واحدة ثلثا  
 ولا ينظر الى قول الواقف من مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه  
 له وقد غلط من افق بعد منقص القسمة لما فيه من مخالفة عرض الواقف  
 فانهم والله اعلم **سبل** من وشم فيما اذا الشارجل وقفه  
 على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده الذكور والاناث  
 بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد



اذا انفرد ويشتركون فيه الاثنان فما فوق فمما شئ من بعدهم على اولادهم كذلك  
 شئ على اولاد اولادهم شئ نظير ذلك شئ على النسالم واعقابهم مثل ذلك على ان  
 من توفي منهم وعن اولادهم او اولاد اولادهم او النسالم واعقابهم عن ولد  
 او عن ولد ولد او نسل او عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولده شئ الى ولد  
 ولده شئ الى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وعلى ان  
 من توفي منهم ومن اولادهم او اولاد اولادهم او النسالم واعقابهم عن غير  
 ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من هو في درجة  
 وفوي طبقته من اهل الوقف المنصحين له المتساويين لريعه واجورهم يقدم  
 في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك شئ على  
 ولد من انتقل اليه شئ على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين  
 اعلاه وعلى ان من توفي منهم ومن اولادهم او اولاد اولادهم او النسالم  
 واعقابهم قبل استحقاقه شئ من منافع الوقف وترك ولد او ولد ولد او  
 نسل او عقب استحق ذلك **باب** في سقوط الموتي ان لو كان حيا  
 او اقام في الاستحقاق منفاحه كل ذلك على الترتيب المعين اعلاه  
 شئ مات الوقف المذكور عن ابن يستحق عمره وعن اولاد ابن مات في حياة  
 الواقف شئ مات عمره عن **ابن** وبنين شئ مات ابن عمره ولدي بنته عن  
 غيره ولد والموجود الا ان ختمه واولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف  
 نزل ينتقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى ختمه المذكور بمزوها  
 ولا يشترط ثمانية اولادهما المذكورون **باب** انهم ينتقل نصيبهم  
 الى ختمهم واولادهم المذكورين لاستوائهم في الدرجة ومنهم من اهل الاستحقاق  
 المتساويين لريعه قطعا للذكر مثل حظ الانثيين زعامة عما بيده وهذا اما لا يترك  
 فيه ولا يتوقف والحال هذه والله اعلم **باب** في ذيل السؤال  
**ما صورته** وفي هذه الصورة اذا مات احد مستحق الوقف عن  
 ولد واولاد اولاد ماتوا في حياة ابيهم قبل استحقاقهم شئ من منافع هذا  
 الوقف فنزل ينتقل استحقاقه الى ولده دون اولاد اولاده الذين ماتوا  
 في حياة ابيهم **باب** انهم يستحق الميت على ولده الحي  
 وعلى اولاده الذين ماتوا في حياته فما اصاب الحي اخذه وما اصاب الميتين  
 دفع لاولادهم عملا بقوله على انه من توفي منهم ومن اولادهم واولاد  
 اولادهم قبل استحقاقه شئ من منافع هذا الوقف وترك ولد او ولد ولد

استحق ما كان يستحقه لو كان حيا وهذا ايضا مما لا يشبهة فيه والحال هذه والله  
 اعلم **سبل** فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على  
 نفسه مدة حياته شئ من بعده على ابنته صادقة وعلى من سيحدث له من  
 الاولاد شئ على اولاد اولاده شئ على ذريته شئ على النسالم واعقابهم شئ  
 على جمعة بر منضلة وسلمه الى عمر وبعد ان جعله مع شريك في النظر على وقفه  
 المسطور وبعد ارادة الرجوع عن حكم الحاكم الخفي عن الترافع له يد بلزومه  
 ونفوه شئ مات زيد بعد التبعيل عن بنته المذكورة وزوجة ولدت فادعت  
 الاخت عدم لزوم الوقف لمزبور اصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من  
 ثلث المال فعلته تقسم بين اثمادة حياة صادقة بنت الواقف بمنزلة اذ خرج  
 ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازما وتختص بنت الواقف المذكورة  
 بفاته تكون الواقف بخير الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد  
 وفاته **باب** المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية  
 ولا فرق بين ان يخرج المريع بان يقول وقفت على كذا او يوصي به فقد صرح  
 هلال في اوقافه ان قوله ارضى صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية  
 للوارث لا يجوز الا بما جازة بقيمة الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث  
 يجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله شئ  
 على بنيه شئ على اولاد اولاده الخ بخار على اولاد اولاده من الثلث وسلم  
 يخرج على البنت مطلقا فاذا لم يخرج بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف  
 المحكوم بصحة من ثلث المال او لم يخرج تقسم غلة جميعا على فرأين الله تعالى  
 ما عاشت صادقة فاذا ماتت صرفت غلة كلها الى اولاد اولاده ان خرج  
 من الثلث والابن يحاسبه بخوار الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا  
 ما ذكر في الخانية وغيرها امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها شئ  
 من بعدهن على اولادهن واولادهن ايداماتنا سلوا فاذا انقضت وقفت على  
 مصالح المسجد شئ مات من مرضها ذلك وخلفت ابنتين ولحقا والاخت  
 لا ترصني بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز  
 الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا  
 للورثة جميعا على فرأين الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة  
 الثلث كلها الى اولادهما واولاد اولادهما لا شئ للاخت من ذلك قال  
 لان الوقف في المرض وصية واذا لم يخرج الاخت بطلت الوصية للورثة



وتجوز لاولادهم غير ان الواقف انما دعى لاولاد الا و لا بعد موت الورثة  
 كانه قال اوصيت لاولاد او لادي بفضلة هكذا المنزل بعد خمس سنين  
 وذلك جائز والوصية بالفضل للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله  
 فاذا جازت نوبة الورثة صرفت الغلة اليهم والله اعلم **سبل** في قطعة ارض  
 بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفها  
 ارضا ديارا هل لمن ولاه السلطان على تلك القرية ان ينقرض له بطلب شيء  
 على تلك الارض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم ينقرض بطلب ذلك  
 من متولي من المتولية السابقة ام لا **اجاب** ليس له ان ينقرض له  
 بطلب شيء اذا السلطان نضره الله تعالى انما اطلق له فيما هو خارج عن  
 اوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر واما اوقاف هذه المواضع  
 الخيرية فهي مستثناة اما صريحا او دلالة **سبل** في راسيل ابن نجيم  
 فان قلت هل له تعيين السلطان نضره الله تعالى ان يجعل ارضا وقفها على مسجد  
 قلت نعم ذكرنا في كتابنا ان له مصارف الخراج بناء المساجد والتفقه منه  
 على تغييرها وفيما لو وقف السلطان ارضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز  
 الوقف وفي منظومة ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت المال مالا لمصلحة  
 تحت بحوزة ويوجو وحاشا لسلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام ان يطلق  
 لاحد من الانام ان يتناول ذلك الحق الحرام والله اعلم **سبل** فيما اذا  
 اسكن فاضل الوقف ائتم مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استيجار وسكنه مدة  
 هل يجزى عليه اجرة مثله ولا يصح ائتم الناظر او ابن المستحق له ام لا **اجاب**  
 نعم يجزى عليه اجرة المثل ولا يصح ائتم الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة  
 في ذمته ولا يملك ولحد منهما ما في ذمته حتى يفتح البراءة له ولا ان الوقف  
 قد يطرأ عليه ما هو مقدم عليه كالعارة فانزاه باطل والله اعلم **سبل**  
 في رجل وقف وقفا على جهات برعيها ففضل من ريع الوقف بعد مصارف  
 البر التي عينها يقسم على اربعة اقسام يعطى للاولاد ابنة ومم زيدا وبكر وفاطمة  
 الربع من ذلك شتم لاولادهم شتم لاولاد او لادمم ونسلمهم وعقبتهم ابدا  
 ماتنا سلوا ودايما ما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة  
 العليا منهم بحسب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد او ولد له ولد  
 انتقل نصيبه لولد او ولد له ولد وان لم يكن له ولد ولا ولد له ولد انتقل  
 نصيبه لمن هو في درجته وذو طبقة ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه للذكر

شخط الانثيين على الفريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره ثلاثة ارباع لبنات  
 الواقف المشار اليه ومن عمة وبكرة وزينب بينهم سوية لكل منهم الربع  
 شتم من بعد من لاولادهم شتم لاولاد او لادمم ونسلمهم وعقبتهم ابدا  
 ماتنا سلوا ودايما ما بقوا الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى ان  
 من مات منهم عن ولد او ولد له ولد انتقل نصيبه لولد او ولد له ولد  
 ومن مات عن غير ولد او ولد له ولد انتقل نصيبه وما كان يسحقه في ذلك  
 لمن هو في درجته وذو طبقة فان لم يوجد له درجة ولا ذو طبقة  
 ينتقل لمن هو في درجته فان لم يوجد له درجة ولا ذو طبقة ينتقل لمن  
 هو اقرب اليه للذكر مثل خط الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا  
 باجمعهم كان وقفها على الفقراء المساكين شتمك زيدا وبكراماتا ولرعيها  
 شتمات فاطمة وعقبت اولادها ينتقل نصيبها لاولادها اولادها اولادها  
 درجتها من الموقوف عليهم تكون اولادها ليسوا من اولاد الظهور وهل  
 المراد بقوله لمن هو اقرب اليه قرب النسب وان كان من غير الموقوف  
 عليهم او يختص القريب بالموقوف عليهم **اجاب** ينتقل ما كان لغا  
 وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المقيمة لاولادها لمن  
 هو في درجتها عملا بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولد او ولد  
 ولد الخ فانه وان رجع الصغير في قوله منهم الى اولاد الظهور ففاطمة من  
 اولاد الظهور وقد شرط ان من مات منهم عن ولد او ولد له ولد انتقل  
 نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لاولادها للذكر منهم مثل خط  
 الانثيين والوجه في استحقاقم الربع كما ان زيدا وبكراماتا ولم  
 يعقبوا صرف ما كان لهما لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد  
 ولا ولد له ولد انتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع باسم  
 نصيبها فيصرف لاولادها ولا دخل لاهل الثلاثة ارباع فيه بل هو وقف  
 مستقل على اولاد ان الواقف المعين فيه شتم لاولادهم حتى ان من مات  
 من اهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد له ولد لم يساوه في  
 درجة من اهل احد ينتقل نصيبه لمن هو اقرب اليه نسبيا **قال**  
**قلت** ما تفعل في قول له اولاد الظهور منهم دون اولاد  
 البطون **قلت** قد تقررت اواقف اذا ذكر شرطين متعارضين  
 يعمل بالمتاخر منهما وقوله على ان من مات منهم عن ولد الخ متاخر



مطلب اولاد البنات  
لا تدخل

على السفيدي والشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين  
 وكذا ذكر الحضاف رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد بن قان واجتمع  
 بذلك في كتاب مجمع على مالك وهذا عندنا الحسن والله اعلم **قلت**  
 وينبغي ان يضمم رواية الدخول قطعا لان بينهما نص الدخول عن اصحابنا  
 والمراد بهم في مثل هذا البوحينة وابولوسف ومحمد وقد انضم الى ذلك  
 ان الناس لا يقيمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره عليه علمهم وعرفهم  
 مع كونه حقيقة اللفظ كما قد سناه والله اعلم انتهى وفي فتاوي الشهاب  
 الحلي **سبل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي** عن اولاد  
 البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخرج الى ما اختاره الحضاف من الدخول  
**قلت** له ان الفتوي بخلاف ما اختاره كما نص عليه في النفع الوسايل وغيره  
 وتقدمت المحاوره بينا فيه في الدرس فقال لي ان عمل الناس في  
 جميع مكاتبتهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الحضاف فينبغي  
 الافتا بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله الموفق انتهى وفي  
 فتاوي الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ احمد من خط والده المزبور  
 ان اولاد البنات من الذرية على القول الرابع انتهى وقد جزم في الاسماء  
 بان النسل الولد وولد الولد ابدا ماتا سلوا ذكر كانوا او انثا فاذا  
 علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال والحضاف فلا شبهة انه اذا قضى  
 قاض يراها غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف  
 حيث توفرت شرايط القضاء وقد نص على ذلك الزاهدي في الحاوي  
 والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان قضا القاضي ربي  
 المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا يجوز بعد نقضه  
 والله اعلم **سبل** في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على  
 اولاده ومم مصطفى وعمر وخمسة وست انا وحسنة وعلي من سيحدة  
 الله تعالى من الاولاد ثم من بعد مم على اولاد مم ثم على اولاد اولاد  
 ثم على اولاد اولاد اولاد مم ثم سلم وعقيمم للذكر مثل حظ  
 الانثيين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم  
 تحب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نقل  
 نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وفعلا على اولاد  
 البطون على الحكم والرتيب المذكور وجعل اخر صيغة برعينها مات



الواقف عن اولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله اولاد ذكور  
وانثى هل لاولاده شيء في الوقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام  
لا شيء لهم ما دام واحد منهم موجود لكونه لم يتصرف لذكر من مات عن ولد  
انتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك **اجاب** لا شيء لاولاد اولاد  
الواقف ما دام واحد من اولاد الوقف ذكرا كان او انثى لغزيب  
الاستحقاق بتم موكله بقوله الطبقة العليا منهم بحج التبعي ولا  
ينافي قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقرر له فان  
من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست  
محمولة باعلا فيصرف نصيبه لمن في درجته ومن اهل الدرجة العليا فان  
من ذلك ان لا شيء لاهل درجة سفل ما دام واحد من اهل درجة عليا  
يجري الحكم كذلك ابدا ما دام واحد من اهل الاستحقاق موجود او الله  
اعلم **سبل** في رجل مقرر في وظيفة خطابة و امامة عزله  
سفر لضرورة فاستناب رجلا يقوم فيهما مقامه فباشره مدة اشهر  
ثم اخذها عنه باعانة المولى بغير حجة فاستردّها بقرينة من  
السلطان واحادها السلطان عليه كما كان فاخذها النائب ثانيا  
لاخذه الاول هل يصح اخذه ام تكون بلا حجة واذا قلتم لا فالحكم  
في معلومها **اجاب** صرح العلماء رضي الله عنهم بانه لا يجوز ولا يصح  
عزل صاحب وظيفة بغير حجة والمسئلة في البحر وغيره وقد اشتهرت  
استنار فلا يحتاج الى ان تنبذها اظنار وصرح في البحر ايضا بعد  
كلام كثير في مسئلة الاستنابة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة  
على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود  
النيابة قال ثم رايت في الخلاصة من كتاب الفقهاء الامام يجوز  
استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرة  
وتصح النيابة وقد رد على الطوسي في استنباط عدم جواز الاستنابة  
من لجه ان شيئا والمسئلة ومنع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه  
الناس وحصول ما مع فنام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمتنيب  
وليس للنائب الا الاجرة التي استاجر عليه وذلك يتأعلى ما قاله  
المتأخرين وعليه الفتوى ان الاستيجار على الامامة والتدريس  
وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام

الواقف بين علم الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله اعلم  
**سبل** في رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف ليتصرف فيها  
بطريق شرعي ثم ان بكره الى وكيل السلطان وذكر له ان المولى  
المذكور اخرب الوقف المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك ثم ان  
بكره جارية شريفة تتضمن الاعطاب بما على ما ذكر وعرضها على قاضي  
الغراب فلم يصرفه في ذلك لعدم ثبوت ما اتهمه وابتقى المولى السابق  
على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكره انة ولا اذن له في  
التصرف ولا قربت البراءة على المولى السابق ولا احد من قضاة الشر  
الشريف منعه من التصرف فمثل يجوز لخراج الوظائف عن اربابها  
بغير حجة شرعية فابته بوجه صاحب الوظيفة ام لا وهل والحال  
ما ذكره انتصرف المولى السابق في الوقف يكون متقدما ام لا  
السطو المناجيب **اجاب** قال في البحر الرائق واما عزل  
القاضي فشرطه ان يكون بحجة واستدك عليه بما نقله في الاستعا  
وجامع الفضولين ثم قال فقد افاد حرمة تولية غيره بلا حجة  
وعدم صحته لوقف واستفيد من عدم صحة الناظر بغير حجة  
عدمه لصاحب الوظيفة في وقف واستدك بما نقله عن البرازي  
وغیره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان ومن  
وكيله ومن تراكان او قاضيا لما ان القاضي وكيل عنه ولايته  
مستفادة منه كما هو الظاهر من ان يبحث فيه وينقر عنه وان يوصف  
المولى السابق بالتقدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تنفج عنه  
ونظر فصادر من الامل واقع في الحل وعزل الاول واعطى الثاني  
بناء على صحة ما ذكر وهو فاسد والمبني عليه مثله وحيث بنى على ما انهي  
فالظلم والتقدي لاخذ المنهي فيه ولا للمعطي اذ هو وظيفته في عرض  
المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصاً لدي الحكم وولاية  
الانام فمداه معصية عظيمة في الاسلام وصفة ذميمة بين الخواص  
والعوام وحسبك في تمسك هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد في  
من سلم الناس من يده ولسانه **سبل** في مسجد تولى  
عليه ايدي النظار من اهل الشام الذي المجد بمرمّة سنين متعده  
انتم رجل مغربي للسلطنة العلية ان نظره مشروط بالمعارضة والحال



ان النظر قديما وحديثا الى الان لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولا  
السلطان بنا على ذلك هل اذا ظهر الامر وكثر من خلافه ما انهي لا ينزل  
الاول ام لا **اجاب** نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما انهي لا ينزل الاول  
لان التولية الثانية معلق بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانتفايه ما انما  
فانهم والله اعلم **سئل** في شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده  
بعد وفاته فانه فانه في آخر السلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من انهي  
انما عليه في الواقع فغزله واعطى المنهي حسب ما به هل حيث كانت الوظيفة  
على شخص غير من انهي انما عليه المنهي فيه لم يصادف كل من الغزل والتولية  
محملا ام لا **اجاب** لم يصادف كل من الغزل والتولية محملا اذا اعطاه  
بنا على انما به حيث كان انما به خالف الواقع فالا عطا لم يصادف محملا  
والوظيفة باقية على من وجبت اليه اولا والله اعلم **سئل** فيما اذا قرر  
السلطان رجلا في وظيفة كانت في يد رجل فخرج لغيره عنها بماله هل  
تكون لمن قرر السلطان او لمن خرج له عنها **اجاب** انما تكون لمن  
قرر السلطان اذا الفراغ لا يمنع تقريره سوا قلنا بمصلحة المانع فيها  
او بعد ما الموافق للقواعد الفقهية كما تحرم العالم العلامة الشيخ علي بن  
فان المقدسي مشهورا في شرح المسئلة في شرح مناجاة الشافعية لابن حجر  
كتاب الوقف ما صورته في مائة د و طبقة فقرر الناظر اخر بان انه  
نزل عنها لغيره لم يقدح ذلك في التقرير كما افق به بعضهم وهو ظاهر  
بل لو قرر مع علمه بذلك فكذلك لان مجرد التزول سبب منجيف  
لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر انتهى والله اعلم  
**سئل** في رجل يملك وظيفة نظير تقرير قاض اخذ عنه رجل وظيفة  
التولية بقراره شرعية فهل ينزل عن المنظار ام لا **اجاب** ان  
شرط الواقف وظيفتين كل واحدة منها وظيفة مستقلة بذاتها انما عين  
النظر لشخص والتولية لشخص اخر او جعل له ماله معلوما لا ينزل عن النظر  
لان الماخوذ ليس ما عليه والا كان الاخذ لما عليه فينزل حيث اجتمعت  
شروط الغزل لاطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له ادنى المام  
بالفقه وقد قرر ان احدث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول  
بعوفه مستقلة مع ناظر الوقف بعوفه مستقلة لان احدث وظيفة  
في الوقف وهو لا يجوز والله اعلم **سئل** في رجل عزل عن التولية

على مسجد بجنحة وولي رجل غيره شهد اهل المسجد بعد الله وعفته ثم ولي  
الاول بانها ما موغروا واقع وعزل المشهود له بغير جنحة هل ينزل ام لا  
وللقاضي ابقاؤه على التولية **اجاب** قد صرح العلما بان لا يجوز عزل  
الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة ولو عزل الحاكم لا ينزل  
بغير جنحة وللقاضي ابقاؤه على وظيفة والله اعلم **سئل** في رجل مات  
فقرر القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان امره  
فقرر في وظائفه بنا على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي التا  
فهل العبرة لتقرير القاضي ام لتقرير السلطان مع انه انما قرر بنا على  
ما انهي غير عالم بفعل القاضي **اجاب** العبرة لتقرير القاضي  
لا لتقرير السلطان بنا على ما انهي عليه كسئلة الوكيل اذا اجزها وكل  
فيه ثم فعله الموكل خصوصا لو وجد من السلطان تنصيص على عزل المقرر  
فالقضاء ومنه مبني على امرتين خلافة فلا يصح والله اعلم **سئل**  
في ناظر وقف اذا السفر فاودع كتاب الوقف لرجل والرجل اودعه لآخر  
فطلق الآخر ليعمل في الوقف بغير اذن القاضي وينتقل الاجرة ويصرفها  
كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز لغيره ان لا يجوز  
ويرجع على من عليه العلة ويكون المتصرف منبه على ذلك **اجاب**  
لغيره بغير اذن القاضي والموقوف لا يجوز ان كان بين الوقف  
ثبوته وقف لكن يغير ماله من ماله ولا يبرأ ذمة المستاجر عن الاجرة  
بالتفريط له قلنا قلنا لظاهر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استملكه في  
ذلك او في غيره وان بقي لنفسه او اطلق رفقته لولس نصرا ولا يملكه  
القيم باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بماله الوقف فان ابي يتوب  
الي ان يخلص ماله كما تقر في مسئلة تمييز الابني في الوقف بلا اذن  
والله اعلم **سئل** فيما لو وقف انسان على العلية الساكنين بيت  
المنكس هل يجوز الوقف ام لا واذا قلتم يجوز فهل اذا اثبت رجل  
منهم انه علوي بوجبه الوقف لشهادة رجلين شهدا ما انه علوي لشهادة  
عندهما ذلك ثبت لسيه ويدخل في الوقف ام لا **اجاب** نعم  
يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في  
الخاصية وهو المختار فاذا اثبت رجل منهم انه علوي لوجبه الوقف بشهادة  
رجلين او رجل وامرأتين ثبت لسيه ويدخل الوقف والمسئلة مصرح

يق



بما في كثير من الكتب والله اعلم **سبل** في الوقف على القوفية هل هو جائز  
ام لا واذا قدم غير جائز هل اذا وقف خائفه على الصوفية ومات لا عن وارث  
ام لا والى السلطان نعم الله ان يجعلها مدرسة ويقوم بها مدرسا فان اراد المدرس  
ان يدرس وياخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس  
ولقد ذكر **اجاب** المصريح به في كتب اصحابنا ان الوقف على الصوفية  
وصوفي خائفه لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال  
في الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب اخرج القاضي الامام على السند  
الرواية من وقف الحضاف انه لا يجوز على الصوفية والعيان ترجع الكل  
اليه انتهى فاذا علم ذلك علم ان للسلطان ان يجعلها مدرسة ويقوم بها  
مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله اخذ ما هو مذكور حيث  
لا مانع من موافق الشريعة اذ ولايتها والحال هذه قطعاً للسلطان  
كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في متول على زاوية اذ هي حصة في عقار  
بيد رجل انما وقف على مصالح الزاوية من قتل عم المدعى عليه وان بتحاب  
وقف ينطق بذلك هل يعمل به ام لا **اجاب** لا يعمل بحجة كتاب  
الوقف ولا يلتفت اليه لان حجة الحج الثمانية ثلاث البينة والاقراء  
والنكول فلا يفتى القاضي بغير واحدة منهما والله اعلم **سبل** في  
وقف صفاق رابع عن القرف الى مستحقة من خطباء ائمة وموذنين وشعائين  
وتوابين وتوسير وغير ذلك فهل يقدم احد منهم ام هم فيه **توا** **اجاب**  
الذي تقرر من كلام صاحب البحر نقل عن الحايي القدي ان الذي يبدا  
به بعد الحارة واعلم المصلحة كتمام المسجد والمدرسة والمدرسة وينبغي  
الحاق الموذنين بالامام وكذا الميثاق في كثرة الاحتياج اليه كما في  
الاشباه والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم  
السراج بكسر السين اي القناديل ومراة مع زينتها والبساط بكسر الباء  
اي الحصر ويلحق بهما معلوم خدمهما وهو الوقاد والفراش وتعيينه بشم  
دون الواو يدل على انهما موخران عن الامام والمدرس وفيه تقدم  
المدرس انما يكون بشرط ملازمة المدرسة للتدريس الايام المشروطة  
في كل جمعة وكذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تغطت بخلاصة  
مدرس الجامع انتهى ومن راء الزمادة يرجع الى البحر فاقه اعلم  
**سبل** في مسجد له امام وخطيب وموذن هل يقدم في الصرف

بينهم بعضهم على بعض ام هم متساون **اجاب** الامام والخطيب والموذنون  
توا في التقديم لامرية لاحد منهم على الآخر والله اعلم **سبل** في مسجد له  
خطيب وامام وموذنون وخادم ايم يقدم في الصرف والعلوفة واذا صرفت  
الناظر الى الموذنين وحرم الامام والخطيب هل هو محظي او مصيب والله اعلم **الاجاب**  
ان لم ينفق ريع الوقف فكل ما شرط له وان صاف يقدم الثلاث الاول  
في الصرف على الخادم **وانظرها كنية في الاشياء نقل عن**  
الحايي القدي يزل عنك في ذلك الاستثناء ولا ييب ان الناظر في تخصيصه  
الدفع للموذنين وحرمان الامام والخطيب محظي غير مصيب والله اعلم  
**سبل** هل للقاضي ان يقرر شخصاً في وظيفة كتابته في وقف مدرسة  
بغير شرط الواقف ام لا **اجاب** ليس للقاضي ان يقرر في وظيفة كتابته  
في الوقف بغير شرط الواقف ولا يجعل للمقرر لاخذ الا النظر على الوقف  
كما في الفوائد الزينية والله اعلم **سبل** رجل وقف وقفا مشاعا  
في عقار لم يفرزه ولم يسلمه الى المولي حتى مات هل للقاضي ابطال  
الوقف وجعله للورثة ام لا **اجاب** نعم للقاضي ابطال الوقف  
والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاضي بوجبه الشرعي من تقديم  
دعوي صحيحة على ما مال اليه بعض الاصحاب او وجود مقتضى عليه منع  
اقامة بيعة ونحوها من الحج كما هو لينصب للقضا عليه كما هو مشهور والله  
اعلم **سبل** في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده  
لصلبه الموجودين الان وم ولده وعبد الكرم واحد وسعدا لذين جميع  
الوقف بينهم بالسوية لامرية لاحد على الآخر ثم على اولادهم ثم  
على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم ودرتهم وتسلمهم  
وعقبتهم ابداً ما نسا سلوا واما ودايما ما بقوا فكل اولاد البنات  
في هذا الوقف ام لا **اجاب** نعم يدخلون حيث اضاف اليهم قال  
في الخلاصة والبرازية ولو قال على اولادهم واولاد اولادهم ثم كان ذلك  
كل من يدخل فيه الابن والابن ابنت ابنتي وهذا الاخلاف فيه اما  
اذا اضاف اليه بان قال على اولادي واولاد اولادي او وادي وادي  
وولد وادي بصيغة الجمع او افراد فتفي دخولهم وعدمه الخلاف  
المشهور المعلوم في كتب اصحابنا والله اعلم **سبل** في امرأة وقفت  
مالا على القراء جعلت ناظراً تنصرف في المال ويراجح ويصرف من الزرع



للفقير على موجب ما عيئت الواقعة في شرط وقفها ثم من بعد مدة من مال الوقف شرط في زمن نظاره السابقة وصارت علوفات القرى على حكم التفرع ونيل الناظر الان له ان يأخذ علوفته تمام على حكم ما عيئت له الوقف في شرط وقفها ولا يدخل مع القرى في التوزيع **اجاب** لا يدخل مع القرى في التوزيع بل يقدم على القرى فيصرف اليه مع تمام حيث كان في مقابلة عمله وكان قد راجع منه مشر ما فضل في بيع على القرى وقد نقل في الاستنباه عن الاستوطي استوا المستحقين عند القرى وانما خالف لما هنا فان جمع اليه يظهر لك صحة ما اقتبت به والله اعلم **سبل** في واقف وقف على ولديه احمد وجمال الدين مشر على اولادها واولاد اولادها ما يجب الطبقة العليا السفلى غير ان من كان له ولد ومن الايا اولاد ولد انتقل نصيبه الى ولده او ولد ولده والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت ولادة من بنات ابنا الواقف ولها استحقاق في الوقف هل يصرف استحقاقها للاختصاص حيث كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من اهل الوقف دونها اولادها **سبب** لا يصرف استحقاق الميت لو لها ولا لولد لولدها لقول الواقف من كان له ولد من الاباء الخ فالقيد بالاباء يخرج للاهليات فلا ينتقل نصيب من ماتت من الاهليات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوي الطبقة العليا لمن في درجتها لعود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المتيد بكونه من الاباء فخاص له ان انتقال نصيب الميت الى ولده او ولد ولده مقيد بكونه ميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به ايضا فيقول الواقف تجب الطبقة العليا السفلى على الطلاقة في حق الاهليات فيصرف نصيب من ماتت من الاهليات الى ذوي الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوي طبقتها والحال هذه والله اعلم **سبل** عن متول فنبض الغالة ووفيه دينه بها وترك العارة مع الحاجة اليها هل يثبت خيانتها بذلك ويجب اخراجها **اجاب** نعم ثبت حيانتها ويجب اخراجها فقد صرح في البصائر اخراجها عن التميؤ بخيانة وصرح في البرازية ان عزل القاضي الخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاها الاثم بتركه والام بتولية الخائن ولا شك في ذلك والله اعلم **سبل** في وقف وقف زيد على نفسه مشر على اولاده ذكور كانوا او اناثا على

الغرضية الشرعية مشر من بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم اناهم واعقابهم على انهم من توقي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا وتركوا ولدا او ولدا ولدا وسفل منه ففصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل وعلى ان من توقي منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم الخ عن غير ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من اهل الوقف الا قرب فالاقرب الى المتوفي من اهل الوقف يستوي الاخ الشقيق والاخ لابل ومن يجري مجراهم فان لم يكن احد في درجته انتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من اهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا او ولد ولدا او سفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة يستقل الواحد منهم ذكر كان او انثى ويشترك الاثنان فما فوقهما فيرد كورا كانوا او اناثا فابينهم على الشرط والتوقيت وبعد الانقراض الى جهة بر متصلة مات رجل من اهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن الواقف عن غير نسل والموجود من اهل الطبقة ان خالته احمد بن عايشة بنت تاج الدين ابن عبد الرحمن الواقف وبنت خالته بنت فاطمة بنت تاج الدين ابن عبد الرحمن الواقف فلم ينتقل نصيب الميت المزمور **اجاب** ينتقل نصيب الميت لاحد ولادة ولحمه للذكر ضعف ما للانثى بالفرط المذكور حيث كانوا من اهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه مشر على اولاده مشر اولادهم ونسله وعقبه ذكر او انثى لذكر مثل خط الانثيين على ان من توقي من غير نسل عاد ما كان جازيا عليه على من في درجته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب اليه ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب الى اخر ما ذكر والمراد من اهل الوقف من له حق ما حالا او مالا وقد خسرنا بقولنا من اهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل اولاد البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكر وبصيغة الجمع مضادين الى نفس الواقف لا الى الاولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحقاقا او جرا الاستحقاق فيرد ان قال على اولادهم فقد ذكر اولادهم على بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطن كما في دخول اولاد البنات لانه قال على اولادهم واولاد البنات من اولادهم ذكره في النفع



الواسيل في المسئلة الثلاثين عن ان مازة واما اطلنا ذلك لكثرة  
 الاشتباه في دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد ولو اولاد الاولاد  
 والله اعلم **سبل** في واقف وقف وقف في صحته وما فيه على اولاد  
 واولاد اولادهم ثم ما تناهوا او ما تعاقبوا وجعل لغرض بجمته بولا قطع  
 هل يكون الوقف سوية بين الذكور والاناث ام لا **اجاب** نعم  
 يكون بينهم كما صرح به هلال وملاصره فليجها ان شئت والله اعلم  
**سبل** في واقف شرط في وقفه المعين على مسجده الغلاقي النظر  
 والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتقة لرغون مشاة  
 ثم من بعده للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء  
 فان لم يكن فيهم يرشدا او انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه  
 لمن يكون فباب السلطنة ان لا يفرغ المهرضة وشرطه ان لا تعد من المهرضة  
 لحراب المكان كان موقوفه على الفقراء المساكين ان ما كانوا او ان  
 ما وجدوا هذا لاصوله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء  
 وحزب المسجد وشر وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعد من المهرضة  
 عليه لحرابه وتقطعت او قافته وتعد من استغلا له وصارت بحال يجوز فيها  
 الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو امين بيت المال ام  
 الارشدة من النساء او نايب غزوة وما الحكم في نفس المسجد المذكور  
**اجاب** النظر نايب السلطنة الشريفة بغزوة المهرضة ولا نظر  
 للنساء من ذرية عتقائه لكونه دون النساء فهو مخرج في المنع من النظر فيه  
 لمن ولو آل المهرضة الى الفقراء المساكين كما هو ظاهر فاذا تم ذلك فنائب  
 السلطنة لغزوة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير  
 والقعود وقبض المال وهو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الفاضل  
 واما الاستبدال فهو للقاضي او نايبه لا للناظر ولا لامين المال اذ  
 لا دخل لو كمل بيت المال في التصرف في الوقف بحال فاذا صار الى خوف  
 بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضي او نايبه هو الذي يلي ذلك وقد  
 صرحوا ان ارض الوقف اقل ثمنها لافه او صار في حال لا يصلح للزراعة  
 او لا تنقل غلتهما عن موتهما وصالح الوقف في الاستبدال جاز الاستبدال  
 للقاضي لجهة المفسر في العلم والعدل **ومسئلة الاستبدال في**  
**شهادة من ذكره في اغلب المذهب** والمقدم بما ذكرناه واما

حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الفقهاء فيه فقالت  
 محمد اذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبنا مسجد آخر وخراب  
 القرية او لم يخراب لكن ضرت القرية بنقل اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الى  
 ملك الواقف ان كان موجودا او ملك ورثته ان لم يكن وقال ابو  
 يوسف هو مسجد ابد الى قيام الساعة لا يعود ميراغا ولا يجوز نقله ونقل  
 ماله الى مسجد آخر سوا كانوا يصلون فيه او لا والفقوي على قول محمد في  
 الات المسجد كالقناديل والحصر والبوارى وعلى قول ابو يوسف في ذات  
 المسجد من حيثته التابيد والمسئلة طويلة الدليل وتكررها ذكرنا  
 الكفاية لا نزيد كلامهم والله اعلم **سبل** في وقف على شعاعير  
 مخرجة لرفع بيعة شرعية مقدارها شرط الواقف للموتى وارباب الشعاعير  
 من العلوفات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجايبان له  
 يقول كل منهم قد نص السلطان في بي على ان لي من العلوفة كل يوم  
 كذا او كذا من الدراهم فاستمر في نصف غلة الوقف مع ان علمهم في الوقف  
 عمل خبير جدا فان مستغل الوقف ارض لوجر بالمقاطعة الشرعية وتوجد  
 لجهتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في اقل من  
 درجة رملية فبذلك يجابون الى ذلك كما غفل عنهم ولو اقل قليل يعرف الى المديس  
 وباقي ارباب الشعاعير اركيف الحال **اجاب** حيث لم يعلم قدر ما كان  
 الواقف يعرف لهم ينظر الى ما كان مملوفا من حاله فيما سبق من الزمان  
 من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فيبين على ذلك لان الظاهر انهم كانوا  
 يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين  
 فيعمل على ذلك بحيث لم يعلم ما كان يعرفه لم بشرط الواقف وكان المعروف  
 ياذن القاضي فالولي ابعه مثلهم ويمنع عنهم الزايد على ابعه المثل هذا  
 ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون لبعه وان نصيبهم القاضي ولم يمين  
 لهم شيئا ينظر ان كان المملوفا انهم لا يعملون الا باجر المثل فلم يبعه المثل  
 لان المصروف كالمشروط والا فلا شيء لهم والله اعلم **سبل** فيما  
 اذا وقف رجل طاهونة على نفسه مشتر من لبعه على ولده لصلبه ابن ااهيم  
 ثم من بعد ابن ااهيم على اولاده مشترا اولاد اولاده ثم على نسا له  
 واعتابه على الغريضة الشرعية للذكر مثل لفظ الانثيين يستقل به الولد منهم  
 اذا انفرد ويشترك فيه الاشراك فمافى قما فاذا ابراهيم مات ولم يعقب



او عقب و القرضوا هاذ ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لاييه ذكره اكان  
 او اشق بينهم بينهم على القرضية الشرعية على حكم المعين اعلاه فاذا انقضوا  
 باجمعهم و ابادهم الموت عن لغوهم عاذ ذلك وقفا على الزاوية الكائنة باطن  
 دمشق بالنشأ الواقف وعلى ما يرمضان فيها الشرعية فاذا انقضت رغبنا  
 الفقراء المساكين المسلمين فان امكن العود عاد وشط النظر لنفسه ثم  
 من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للاميرشيد فالارشيد من ذرية ابراهيم  
 ونسبه وعقبه ثم محام المسلمين وكتب بذلك وقفية ناهية بذلك  
 ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجدنا ابراهيم لقوة لاب  
 فتناولوا الوقف ثم انقضوا عن لغوهم ولهم اولاد واولاد اولادهم  
 ينتقل الوقف الي الزاوية المذكورة بالنقض لخوا ابراهيم بعده ولا يدخل  
 في الوقف احد من اولاد الاخوة وذريتهم ام لا **اجاب** الاقرب  
 الى عرض الواقف انتقاله الى اولاد اخوة ابراهيم لامر من الاول الاقرب  
 الى عرض الواقف كما قد ضاه والشافى قوله على الحكم المعين اعلاه فان عرفه  
 باللام وذلك للعموم والاعتبار بمسور اللفظ والعلم يتبع على عمومه حتى  
 لا يغيب معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكل في العناينة شرح الهداية  
 في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار او سكوت او انكار وكل ذلك  
 جائز لقوله تعالى والصلح خير فانه باطلا لا يمتنع له ما يعنى الثلاثة  
 وان كان في صلح الزوجين فالت لان الاعتبار للعموم اللفظ لا بخصوص  
 السبب فهو معار في مسيلتنا باستحقاق اولاد اخوة ابراهيم لمدى الامر  
 اللذين هاهنا الواقف وافادة اللفظ له الحق بالاتباع والله اعلم  
**سبل** في النزول في الوظائف بما يعطى لصاحبها هل يجوز نزول  
 ام لا يجوز ولا يلزم **اجاب** فقد صرح في الاشباه والتباين  
 ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفتح عليه فزوعا من النزول عن  
 الوظائف بما يعطى لصاحبها فعلى اعتبارها ينتفى الجواز **قول**  
**قوله قبله** والمذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد ان المصنف  
 خلافا وقد فاك العلامة المقدسى القوي على عدم جواز الاعتياض عن حق  
 الشفعة انتهى والله اعلم **سبل** في رجل فزع لآخر عن وظيفة واعطى  
 ما لا يجازاة على منعة من باب المقابلة ثم من بعد مدة اخذها شخص عن  
 محكم السلطان بجرد اعمايه هل للمفزع له ان يرجع بالمال المدفوع

والحال بمذاهم لا **اجاب** ليس للمفزع له ان يرجع على الفاعل والحال  
 هذه اذ العقبة اي الفراغ ابراهيم او خاص منه وهذا باتفاق واذ اخلا منها  
 فلمناحق من كلام في الرجوع بما يدل من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من  
 منع بتا على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال لا يرعدلا بانه حق مجرد  
 والحق مجرد لا يجوز الاعتياض عنه ولما اذا جعله من باب الجازاة على الضيق  
 او محقه ابراهيم او ابراهيم خاق فلا قابل بالرجوع والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل له وظيفة فزع عنها لآخر بعوض فتره القاضي لاهلية ونه للمفزع له  
 للفادع اذا دة اليه نظير المفزع ينفذ له شرف فزع المفزع له لآخر فزع  
 القاضي كذلك والان يباذعه الفاعل الاول متعللا بالند السابق  
 فمثل تقرير القاضي المتزول عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فاعلم صرحوا بان  
 من فزع عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وافتي العلامة قاسم ان  
 من فزع لالسان عن وظيفة سقطت حقها منساقا فقرر الناظر المتزول له اولاد  
 قال في البصر القاضي بالاولى ولا يلزم الوفا بما نذر او النذر لا يلزم  
 الوفا به الا بشروط وهي مستحقة في هذا فلو فرضنا اجتماع شرائطه وبما  
 بين المتصور القاضي لا يقتضي به على النادر كما صرحوا به قاطبة اذ وجوب  
 الوفا به في حال اجتماع شرائطه فيما بين النادر وبين الله تعالى اما  
 الحكم فمختلف فيه شرط وهو وجوب الحادفة بين مدع ومدع عليه  
 كما قررنا في محله واما صحة الفراغ من اصله فمضى جواز الاعتياض  
 عن هذا الحق فقد تك فيهما بعض اهل الصريح من امتا المتأخرون  
 وحاصل ما وقع عليه انه لا يمنع ولا يستحق به العوض وانه حاصله  
 انه عزل نفسه عنها وفيها الغيرة فصح العزل وبطل ما يوايه واما  
 تقرير القاضي المتزول له فيما لا يباذع في محقه هذا هو المقرر في هذه  
 المسئلة والله اعلم **سبل** في رجل نزل لآخر عن وظيفة معلومة  
 فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر ان يرجع بالمبلغ الذي دفع  
 له **اجاب** له ان يرجع به بل ولو لم يتبين ذلك لانه اعتياض  
 من حق مجرد وهو لا يجوز صرحوا به قاطبة ومن اخفى بخلافه فقد افق  
 بخلاف المذهب لسياده على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب  
 والمسئلة شديدة وقد وقع فيها المتأخرون من رسايل واتباع الحاخا اولى  
 والله اعلم **سبل** من دمشق فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثمار

للمفزع له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث  
 كان اهلا ولا يقتضي بالند المذكور ولا يلزم  
 الوفا به شرعا لا **اجاب** لتقرير القاضي  
 المتزول



حياته ثم يعمده على جهة معينة وما فضل بعد ذلك يترتب لزوجته الواقفة  
ان كانت موجودة ولم يولد من اولاد الواقف المذكور والاشاء  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد والزوج  
المذكور عند الانقراض ويشترط فيه الاكثر منهم عند الاجتماع ابدا ما  
هو ايمانها بقوا مشتم من بعدهم لا وادامهم ثم اولاد اولادهم ودرتهم  
ولسلم وعقبهم من اولاد المذكور خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقة  
بعد طبقة ونسلا بعد نسل على انه ان توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن  
يوجد من اولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من اولاد اولاده  
وعلى انه من مات منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من اولاده فان لم يكن له  
ذلك فلا اولاد اولاده ودرتهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من  
اخوانه المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا تترتب الطبقات  
الى الواقف وعلى انه من مات من اولاد الواقف وسلم من اولاد الظهور  
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وتترك اولاده  
وله ولد او اسفل من ذلك من ولد الظهور والوقف الى حال لو كان  
الموتى باقيا لاستحق ذلك او بعضه قاصر من تركه من الظهور مقامه  
واستحق ما كان يستحقه لو كان حيا وعلى ان من مات من اهل طبقة مستوية  
وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره قال الوقف الى انقراض اهل تلك الطبقة  
المستوية وكان قد انتقل الى من هو اسفل منها استحقاق من مات فيه  
بالتفاضل واستحقاق ما رزق مع وجود اهل منه نفقت القسمة السابقة  
على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من اصل الطبقة الثالثة لتلك الطبقة  
المستوية بالتسوية بينهم وهكذا في كل عصر وان كان لم يوجد احد من  
اولاد الواقف وزوجته بعده صرف ذلك لمن يوجد من درجته من  
البطون حتى ذلك مشتم من بعدهم لا وادامهم ودرتهم وسلم على الشرط  
والترتيب المشرع اعلاه فان لم يوجد احد من نسله من البطون وانقضوا  
كان ذلك مصروفا الى ما صرفه من جهة البر لمفضل فلفصل الوقف في الواقعة  
ثم مات الواقف عن ابنته ستينة وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت  
ستينة المذكورة عن ابن محمود ونفصل الوقف بين بدر الدين  
المذكور ولا لشي لمحمود لكونه من اولاد البطون ثم مات بدر الدين  
المذكور عن بنت اسمها عابدة وانفصل الوقف بينهما ثم مات عابدة

المعينة عن ابنها سليمان وبنتها باقية المذكور ومن ستينة المذكورة ابنتها  
محمود والمذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور  
فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عابدة المذكورة واولادها اثنتان  
خليل المذكور من محمود المذكور من ستينة ما كان يستحقه محمود المذكور  
بقول الواقف على ان من مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانسالمهم  
قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وتترك اولاد اولادهم والاسفل من ذلك  
ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام  
مقامه في الاستحقاق اولادهم رفع هذا السؤال ثانيا له نور الله ضريحه  
وجعل مسيب النعم غنوة وصبره وصورة الاستغفار فيه هل يكون  
جميع المذكورين الموجودين حين موت عابدة المذكورة اولاد البطون  
ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب  
بين الفرع واصله وخرج غيره عما يعمر قول الواقف فان لم يوجد احد من  
اولاد الواقف لم صرف ذلك لمن يوجد من درجته من البطون حين  
ذلك اولاد ويحري الحكم في اولاد البطون كما يحري في اولاد الظهور  
استحقاقا وحرمانا وجبا ونقصا فكل شرط شرط في اولاد الظهور  
يجب مراعاته في اولاد البطون عما نقول الواقف بعد ذكرهم وذكر  
اولادهم وسلمهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه **اجاب**  
لا وجه للقول بعد مراعات الترتيب مع قوله تلوه كرمهم وذكر اولادهم  
وسلمهم على الشرط والترتيب المذكور اعلاه بل لا يترتب ذلك فيجب  
ان يجري كل شرط شرط في اولاد الظهور وفي اولاد البطون فاذا علمت  
ذلك فاعلم انه بانقراض اولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفا  
على اولاد البطون على حسب ما شرط الواقف فيقسم اولادهم على خليل وعابدة  
ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما اصاب خليل صرف على اولاده الاربعة  
محمد واحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما اصاب عبد الرحمن  
لولده سليمان ونفقت من ستة لعابدة اثنتان ولحمود واحد ولأخيه احمد  
كذلك ولزين الدين مثل ذلك وسليمان ما حصص باه عبد الرحمن ولا  
شي لاولادهم مع وجودهم بحجهم لهم بوجود الترتيب المستفاد فيهم  
بنقل الواقف فقد اوجب فيهم في اولاد الظهور وفي اولاد الظهور  
لا يبال العز وغي من منال الوقف مع وجود اصله هذا اذا مات

عن ابن خليل ومن بنته باقية ثم مات خليل  
المذكور قبل استحقاقه عن ابنته او لادته كور  
وم احمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن  
ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه



عائشة تنقض المنة ويقسم الوقف على الدرجة الثالثة لدرجتها خيرا شرط  
الوقف مع وجود اصله من اواذ امانت عائشة وهذا اما يتعين في هذا الوقف  
اعني عيلا لاصل فرجه ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف  
الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب  
الى دمشق روجع في ذلك بان اهل الوقف اختلفوا في حصة خليل واخته  
هل وصلت اليها بالتق من محمود بعد المنة على محمود ومن في طبعته امر  
بغيره بل في كتب مامورته لا يقسم على محمود لان قراض جميع طبعته واندراس  
اهل درجته اذا بقراضها انقطع النظر عنها وقسم على اهل الدرجة الثالثة  
عنهم بعد ان قراضها بوجود عائشة **وقد صرح العلماء**  
مثل هذا الوقف بان تقاض المنة بانقراض كل بطن وقسمه الوقف على البطن  
الذي يليه على الايام الاموات منه فما اصاب الاجيال الضووه وما اصاب  
الاموات يعرف لاولاده من ان كانوا ولا اولاد اولادهم والاسفل منهم ان لم  
يكنوا فكذلك قسم عليهم اثلاثا تحليل ثلثان ولعائشة ثلثا لعلها لشرط  
الموجب لتفصيل الذكر على الانثى فما اصاب عائشة لهما ما دامت حياتهما وما  
اصاب اخاهما تحليل المذكور يعرف لاولاده الاربعة بالسوية فما اصاب عبد  
الرحمن لولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لولديهما سليمان وباقية  
لان الشرط المقر في استحقاق اولاد البطون ان من مات منهم اي من اولاد  
البطون عن ولد او ولد ولد الح فخصيبه له وعابدة ليست من اولاد البطون  
فلم يشملها المقر ولم يصدق على ولدها المذكورين انهما ولد او ولد بطن  
لها فلا يتضح صرف مالها لولديهما لانقطاع الحكم عن اولاد الظهور بمقتضى  
والاستقلال اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهم والله اعلم **سبل**  
في وقف اهل له متولى ومشارف والم امر نظره بشرط الواقعة الى ابنتهما  
واذا ات المناظرة ان نوا كل مشارف الوقف الايل اليها في مصالح وقفا  
والد عاوي لدي السادة للحكام فيما اختلف منه والتصرف عنهما في اموره  
مثل المتولى معارضته المشارف الذي هو وكيل المناظرة اولاد التصرف بغير  
رضا المتولى اذ هو اتفق لجنة الوقف **اجاب** ليس له التصرف بغير اذن  
المتولى اذ ليس يثبت الواقعة المناظرة فسمما ذلك مع المتولى وقد صرحوا  
بانه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى واما اختلاس  
المتولى فللقاضي ان يسطر في ذلك اذ يفوض الامر الى من يشق به في النظر

فان تبين له لقله وخيانتة والله اعلم **سبل** في ساقية مبلغة تنقل  
ادارتها ومصارفها لعلها باذن ناظرها يسمى بيا ويا دفع الناظر له مبلغا  
يشترى به شعيرا ليعلمه ليعلمها فاشترى وصرفه لما امر به وعزل وتولى  
ناظر غيره ومراوده الرجوع بما دفعه هل يرجع على البيازي ام على الناظر ام لا يرجع  
له شيء **اجاب** ان كان المبلغ من مال الوقف فلا يرجع له على احد  
مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك  
الاستدانة على الوقف لا باذن القاضي وان كان باذن القاضي ليرجع في  
الوقف فتوى على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيازي فينتظر الى  
دخول مال الوقف ويوفى منه والله اعلم **سبل** في مدرسة  
التقل مدرس سماها الوفاة الى رحمة الله تعالى ويريد متولها ان يدعي على  
ورشته بانه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعيذ  
من ورشته مما ترك ليعمر به ما ينعم انه محتاج الى العارة منها والحال ان لها  
ديعا من القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجر وقوله  
انه لم يدرس **اجاب** اعلم اولادنا اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس  
انهم يباشره فليفتة التدريس وادعت الورثة انه باشره فليقول قول  
الورثة في المباشرة مع اليمين يعني على نفى العلم بعدم المباشرة لانهم قايمون  
مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه امين فكذلك له  
ورشته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين  
الحلي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العارة انما تقدم اذا ضاق  
المحصل فلم يوجد سوي ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي  
وقفه الواقف عليها وكان في تاخير العارة ضرر يبين اما اذا لم يضرب  
بان كان هناك محصول من ريع قري الوقف ومزارعة فيؤخذ منه  
ويصير وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر يبين يجوز التصرف على المستحقين  
وتاخير العارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة لانهم قالوا  
الذي يبدا به من ارتفاع الوقف عارته شرط الواقف ام لا شتم ما هو اولى  
للعارة دائم المصلحة كالامام للمجد والمدرس للمدرسة شتم وهم وقد علم  
بذلك عدم جواز اخذ ما تناوله المدرس من العلوم المشروطة له  
واخذ العطية المعينة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحقه فلا يؤخذ  
من ورشته والحال هذه والله اعلم **سبل** في ارض محتكرة



في اشارة ذهب كودارها وتريد تحتها ان تستقر تحت يده بالحكم  
 السابق وهو دون اجرة المثل وكانت قد بما قبل الاحتكاك تدفع  
 للمزارعين بالربع على طرق المزارعة هل يحكم له بقية ثمنها تحت يده بالحكم  
 السابق جبراً على الناظر ام لا وللناظر ان يتصرف فيها بما فيه الخط الجواب  
 الوقف من دفعها بالخصصة المذكورة على الطريقة المذكورة ولجارته  
 بالدرهم والدينارين وعينها بما يري فيه من الخط الجواب الوقف  
 لا لا **اجاب** لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه  
 الخط الجواب الوقف من اجارته بما جوة المثل او دفعها بالخصصة والحكم  
 لا يوجب استيفاءها في يد ابد على ما يريد ويشتمى وقد صرحوا بان  
 يجب الاتفاق في الوقف بكل ما هو الا نفع له فيجب فعل ما هو الا نفع على  
 الناظر من الاجارة او الدفع بالخصصة على طرق المزارعة والله اعلم **سبل**  
 في متولى الوقف اذا صرف حال ولا يتره عليه زكاة عما قبضه من ريعه  
 يميز له ذلك على الوقف ويرجع به عليه ام لا يرجع ولو كان باذن القاضي  
 حيث لم يكن لزوجة عمارة الوقف ونحوها **اجاب** الذي تحترق  
 في هذه المسئلة من كلام عليا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير  
 ذنباً له على الوقف قال في البحر والمعتدل في المذهب ان له منه بد لا  
 يستدين مطلقاً وان كان لا بد له فان كان بائناً للقاضي جاز وال  
 فلا العارة لا بد منها فيلستدين لها بما هو القاصي واما غير العارة  
 فان كان للقاضي المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لان  
 له منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم  
 فلو صرف من ماله لما لا بد منه يعني اذن القاضي لا يرجع على الصحيح  
 في ما يحدث للوقف بعد حيث لا مال جديدين للوقف واذا صرف من  
 ماله فيما لا بد منه ولو باذن القاضي لا يرجع على ما هو الصحيح من المذهب  
 والله اعلم **سبل** في واقف شرط في وقفه ان تكون وظيفة الامامة  
 والاذا ان بالمسجد الكاين بالبلد الغلاني لو اذن وان يعطى من العلوم  
 كل يوم درهمين واربين فما المراء بالدرهم الرابع هل هو الدرهم الشرعي  
 الذي اعتبر فيه كل عشرة منه بسبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي  
 الله تعالى عنه ام الدرهم الذي اصطلح عليه اهل زمان الواقف والظرف  
 الله القم عند الاطلاق وان كان قد اصطلحوا على درهم مخصوص

والقبلة

في ذلك الزمان وهل اذا اشكل الامر لم يعلم واختلف المستحقون والناظر  
 في ذلك فالقول لمن منهما **اجاب** ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه  
 فنحن من الواقف ما لم يثبت بالبيضة الشرعية انما عني الواقف عين الدرهم  
 الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا اشكل في لست تكن بيضة فالقول  
 قول الناظر بلايين لان تكوله واقاره على الوقف لا يمنع ولا ينظر اليه  
 ما يتجدد بعد من الواقف والى ما كان قبل اصطلاح اهل زمانه مما  
 لا يسبق القم اليه لان اللفاظ الجسلة في الوقف تحمل على العرف الجاري  
 في الخطابات القولية وقد اشتمت من قواعد المعروف عرفاً كالمشروط  
 شرطاً وهذا اما لا ريب فيه والله اعلم **سبل** في حمام وقف على الحجرة  
 النبوية على الحالب بما افضل الصلاة واثم التسليم هل للقاضي ولاية لجارة  
 مع حضور المتولي وعدم امارة من اجارته ام لا **اجاب** صرح في البحر بجمع  
 حضور المتولي ليس للقاضي لجارة الوقف الا اذا ابي او غاب غيبة منقطعة  
 لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة هذه اما تحريم كلامهم  
 والله اعلم **سبل** في واقف اشترط وقفه على نفسه مدة حياته مشروط  
 من بعده على ولد وله المستحق بل بعد مشروط من بعده على اولاده واولاد اولاده  
 مشروط اولادهم واولاد اولادهم وسلمهم وعقبهم اولاد المذكور دون  
 اولاد الاناث مات احد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين ما يجيى  
 محمد وانثى هي امته فهل تستحق امه المذكورة شيام قول الواقف اولاد  
 المذكور دون اولاد الاناث الذي هو بدل بعض من قوله مشروط من  
 بعده على اولاده ام لا **اجاب** لا شك في استحقاق امته لقوله  
 اولاد المذكور وهي بهذا الوصف لا يهابت ذكرها واولادها هي فلا  
 استحقاق لهم لكونهم ليسوا من اولاد المذكور بل هم اولاد انثى فخرجوا بهذا  
 القيد مني بالصفة الموجبة الاستحقاق واولادها بالصفة الموجبة  
 للممان وقوله اولاد المذكور فتد في جميع اولاد المذكور والانثى  
 التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر واولادها يحرمون بكونهم  
 اولاد انثى فالحرهم ابن الانثى التي هي بنت ذكر واولادها يحرمون بكونهم  
 اولاد انثى فالحرهم ابن الانثى التي هي بنت ذكر من اولاد اولاد الواقف  
 المذكور وان بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله اعلم **سبل** في  
 مدرسته لاسم مدرس حتى قيام بشعائرها ومدرسة شافعية صغير بعد في



في المكتبة وفي دفاتر الوقف التي بيد المتولين سابقا ولاحقا التسمية بين  
 المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر يستوي الذين يعملون والذين  
 لا يعملون او يصرف الى ذلك المدرس الحق ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع الى  
 المدرس الشافعي بعد اهل بيته وجاشيته وهل اذا علم شرط الواقف في قدر  
 علوقة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته مخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما  
 المراد بما يكفيه **اجاب** لا يعطى الصغير العادي عن العالم الذي بعد في  
 المكتبة ولو وجد في دفاتر الوقف التسمية بينهما في العلوقة لان ذلك  
 يكون حال اهلية الاثنين لا لتمام التدريس وملان من المدرسة بالتمام ما  
 واثباتها ما شرط عليها وقد انكر ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه  
 باستباحة تناول المعاليمة بغير مباشرة او منع مخالفة الشروط واذ اهل ان  
 علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطى بغيره عن المدرس  
 وفي الوقف سعة يجوز زيادة ما يكفيه بلا اسراف ولا تقتير والله اعلم  
**مسألة** في مدرسة لها مدرستان حتى وشافعي وثلاثة متولين  
 وثلاثة نظام وكاتب ومشرق وثلاثة جباه ونايب ناظر وبواب ومؤذن  
 من اقرب الوقف عن الوقف اهلها على وجه التمام هل يوزع مريع الوقف  
 على جميعهم على قدر سهمهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد  
 المتولين او على المدرس يستوي وليس والمدرس او يصرف الى المدرس القيام  
 بشؤون المدرسة من اقرار التدريس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته  
 ولو استغرق غلة الوقف بعد العارة الولية ويجرم غيره من مدرسين  
 بياشر وظنيت او غيره من ذكر انفا **اجاب** يقدم المدرس الملازم فيها  
 اذا كان عالما بتيقيد وكانت تعطى بغيره اذا غاب عنها اذا كان عالما  
 بتيقيد وكانت تعطى بغيره اذا غاب عنها فمما دفع له الشروط بلص الوقف  
 وان كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرصني  
 بالمشروط لا يرصني بالمشروط ولا يرصني هو بطل هذا المساوي للمدرسين  
 به قدر عليه وان لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغنى الغلة  
 بعد العارة لا يمنا تقطع وعرض الوقف بياشر ولا يرضاه وليس لسم  
 بياشر وظنيت استحقاقا للمشروط بالعلم وهذا التفرقة محض ما صرح به  
 علما ونا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله اعلم **مسألة**  
 فيما اذا الشا الوقف وقفه على ولديه مما لهد وعابدة وعلى اولاد

ولده ابو بكر ومشمس الدين محمد وزين العابدين وزينيت بينهم على القرضية الشرعية  
 على ان من مات منهم ومن اولادهم وانما لم من ولد او اسفل منه عا ذ نصيبه  
 من ذلك الى ولده شمس الى الاسفل منه وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم  
 عن غير ولد ولا اسفل منه عا ذ نصيبه من ذلك الى من هو معه في رجنه وذوي  
 طبقته من اهل الوقف وعلى ان من مات منهم ومن انسا لهم واقعا بم قبل استحقاق  
 لشئ من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ذلك المقزول ما كان  
 يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على  
 الشرط والتوقيت المذكورين اعلاه وبعد لا تراض على حجة برمتل فوات  
 ولد الواقف لهد وعابدة عن غير ولد ولا اسفل منه والنصر الوقف في اولاد  
 ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينيت المذكورين شمس مات شمس  
 الدين محمد عن ولدين عمر ورفقة شمس مات زين العابدين عن ابن وبنتين  
 هم محمود وجديدة وخديجة شمس مات كل من محمود وخديجة من غير ولد  
 ولا اسفل منه شمس مات رقية عن بنت لستى فاطمة شمس مات زينيت عن  
 غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موتها عن ابنتها شمس شمس المذكورين  
 وجديدة بنت ابنتها زين العابدين شمس المذكورين شمس مات عمر عن غير ولد  
 ولا اسفل منه والموجود حين موت جديسة بنت عمه المذكورين شمس مات عمر عن  
 غير ولد ولا اسفل منه والموجود حين موت جديسة بنت عمه المذكورين فاطمة  
 بنت لسة المذكورة وما الباقين من اهل الوقف لا يعرف يقسم غلة  
 الوقف بينهما **اجاب** لفاطمة بنت رقية نصيبتها قما وهو ثلاثة  
 قراريط وحمس قيراط والباقي وهو عشرون قيراطا والربعة اخماس قيراط  
 لجديسة اذ بموت محمود وخديجة لا عن ولد انتقل نصيبهما لجديسة المذكورة  
 لكونها في درجتها بموت زينيت لا عن ولد انتقل نصيبها لجديسة وعمر  
 للانقطاع المصح فيه بان يصرف الى الاقرب للواقف لانها اقرب لعرضه على الامم  
 وبموت عمر لا عن ولد انتقل نصيبها لجديسة وعمر لا عن ولد انتقل نصيبها لجديسة  
 لكونها في درجته ولا في لفاطة بنت رقية انت عن عمر نصيبه لبعده وجمته عنه  
 والله اعلم **مسألة** في جامع كبير انقطع الفضل عارة المدينة دوشرا وتمددت  
 سفوفه المعقودة بالطين والجص وصارت تداخله السيول شتاء وتستوعب  
 الشجر جميع ارضه صيفا فقطل في تلك الناس لذلك يبحث ان من دخله لا يامن  
 على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطعن في ان



يخصر بعد خفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمر وبالصلوات  
وشعائر قائمة في كل الاوقات قد افقه المصلون فزغب فيه المتبدون  
الا ان ريع وقفه قليل ونحتاج الى مصرف جم جزيل فمثل يعرف ريع الجامع  
المتقط الخراب الى مصالح الجامع الممهور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب  
حيث لم يوقع عوده باعادة تلك المباني ام يكون ميراث الورثة البائني  
ام لا ولا الجواب منفصلا **اجاب** مخير هذا المقام بما لا مزيد عليه  
من الكلام ان المسئلة فيم اخلاف بين الائمة الاسلاف فقال ابو يوسف  
يبقى مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ماله الي  
مسجد اخر سواء كان المصلون فيه اولا وعند محمد يعود الى صاحبه ان كان  
حيا والى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بانيه او عرف ومات ولا  
وارث له واجتمع اهل الحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد  
الاخر فلا بأس به ونصرت اوقافه وفي الاستعاف وكثير من الكتب ان  
بعضهم ذكر ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله  
كقول محمد رحمه الله محمد يقول ان الباقي اخذ عن ملكه بحجة من المنافع  
فاذا بطل الانتفاع لتلك الحجة لا يمنع عوده الى ملكه كالكنز اذا اقرض  
الميت السبع عاذا الى ملك الورثة وابو يوسف يقول انه استأجر لمسلكه  
فلا يعود اليه كالاتفاق الا تري ان المسجد الحرام استغنى عنه في زمن  
الفترة ولم يعد الي ورثة الباقي والفتوي على قول ابي يوسف كما في الحاوي  
القديم وفي المجتبى واكثر الشايع على قول ابي يوسف ورجحه في فتح القدير  
بانه الا وجهه ومصحح قوم قول محمد وفي الوقفات للشهد المسجد اذا  
حزب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبني اهل المسجد مسجدا لغير بيع اهل المسجد المسجد  
الاول واستعانوا في ثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يري جواز هذا  
البيع وان كانا لا يفتي به جاز وفي الخلاصة والبرازين عن الحلواني والغريب  
وقمق الناس عند نصرتنا وقاذا الى مسجد كثر في النوازل وكثير من الكتب  
انه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتخبر من هذا التفسير  
ان المسئلة لجهنمادية والاختلاف فيها مجال وللجهنماديينها مسأله  
فاذا انقضت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي روي موافقه فيه  
لقول الامام الاظم بعد النظر في المصلحة للمصلين والامانة للمتعبدين فلا  
شك في صحته ونفاذه وارتقاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الوقفات

وان كنا لا ننتقي به جازوما ذاك الا انه قد تكون المصلحة فيه  
متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية وصفا الطوية  
وقصد الدار الآخرة والاجر الواقرة والاخذ بما هو ليس وطرح ما  
هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الذي كله ليس وان خشي عاقبة سق  
وانقلاب وهو صنوع فالعمل بما عليه الفتوي اولى والامور بمقاصدها  
وكسر من شئ ولحم يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية  
بالنية الشرية والله اعلم **سبل** في زاوية معطلة خربة ولها  
وقف هل ينقل ما يتصل منه ونصرف بحجة جامع الخطبة الذي تقام  
فيه الصلوات الخضر ام لا يصرف احد الوقفين الى لآخر **اجاب**  
لا يصرف احد الوقفين الى الآخر صرح به في البحر وغيره والوجب صرف  
ما يتصل منه للزاوية فينبلا بعناية راعى الحالة التي كانت عليها سابقا  
والله اعلم **سبل** في وقفين الخندق واقفهما وجهتهما خرب احدهما  
هل يصرف من ريع الآخر **اجاب** نعم اذا عرض الواقف لحياء وقفه وفي  
منع ذلك امانته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوي  
الحارزمية والله اعلم **سبل** في وقفين الخندق واقفهما واختلفت جهته  
ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة احدهما للآخر ام لا ويضمن فاعل ذلك ورد  
اليجهته يصرف غلته **اجاب** لا تصرف غلة احدهما للآخر حيث  
اختلفت الجهة بل يبي اي شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله اعلم **سبل**  
في ناظر يستبيع مصرف غلة وقف في وقف آخر من غير ان يجهتهما  
وواقفهما فما الحكم في ذلك **اجاب** لا يجوز له ذلك لانه بمنزلة  
قائلين اختلف ما لكم فيكون صرفه الى الآخر تعديا محض وفي البحر في  
شرح قوله ويبدا من غلته بعارضة بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد  
علم منه انه لا يجوز بل على الشفوسه بالقاهرة مصرف احد الوقفين للآخر  
وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي الفتية  
قيم يخلط غلة الدين بغلة البواري فهو سارق خائن انتهى ومثله في  
الزاهدي له بد من علماء المتأخرين ولا ريب في انه لما كره تاديبه على  
ذلك لا تركا به معصية لاحد منها مقدر والله اعلم **سبل** في  
قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكره الطاهر دية كالمارة والقرن في  
مصلح المسجد التي لا بد منها ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله



في ذلك وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرة فيما لا بد منه كالخصير  
 والدهن ولغيره الخاء ونحوه وفيما صرف على العارة مما لا يكذب به الظاهر فيه في  
 جميع مصالح المبيد والله اعلم **مسألة** في رجل وقف على نفسه وزوجته  
 ابنته ثم على اولادها للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولاد الذكور ومن  
 بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم ونحوه شارطا ان من مات لا يرث  
 فنصيبه لمن في رجبته وبعد انقراض اولاد الذكور على اولاد الاناث  
 الى الوقف الى ابن ابن ابنة ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات  
 الابن عن ابن وبنتين فاقر هذا الابن لمن لا يعرف لاستحقاق بان لرفيه  
 كذا فنقد عليه لا على عنته واخته ومات لاف اولاد وبطل اقراره فنقد  
 عنه فادعى المقر له على الاخوين بما كان اقر له به الميت والى جماعته شتموا  
 عند نائب الحكم بالقطعة انه هو والد وجد متصرفون في اربعة قراريط المزورة  
 من الستة عشر قيراطا الموقوفه على اولاد الذكور وزادوا هذا خزان علوان  
 يعني ابا المدعي بن عطا الله سجدة المدعي وهو ابن عم لزم لمحمد يعني والد  
 منصور المقر فقال نائب الحكم المذكور من خطر عن هذه الشهادة  
 والابقال فاجابوا انما حق وصدق واما ايصال الشهادة الى الوقف  
 فتشغيل وان هذه الطائفة لا يكون الا بخلص هذا احاصل ما وقع  
 من يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعط  
 والمنع واقفا موقفه ام لا **اجاب** كل ما ذكره ليس واقفا موقفه  
 الذي يوافق المنقول المنصور عليه لان الشهادة بانه هو والد وجه  
 متصرفون في اربعة قراريط لا يثبت به المدعي اذ لا يلزم من التصرف  
 الملك والاستحقاق في ما يملكه وفي ما يستحقه فيكون كمن ادعى  
 حق المرور او رتبة الطريق على غيره برهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا  
 كما صرح به غالب علماءنا وتما امتلأت به بطون الدفاتر ان الشاهد  
 اذا اقر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته في انواع المنصرف  
 كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو ابو وجه  
 متصرفون فقد يكون نصرفهم بولاية او وكالة او غضب او نحو ذلك ونحوها  
 صرحوا به ان دعوى بنوه العم يحتاج الى ذكر نسبة العم والام الى الجد ليصير  
 معلوما لان انتسابه بمدة النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط  
 البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود

هذا العلم بالنسبة الى الوقف وتكونه ان لم يجد لا يستحق به استحقاقه من وقف  
 الجدة الاملا لتفق المومر بانواع منها الملام والسوال ممن حضر عن هذه  
 الشاهدة والابقال وجوابهم انما حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة  
 والله سبحانه المنفرد بعلم الحق وان علم لم يزل للخلل في الحضر لا يما مع  
 ايصال الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الا بخلص فانه  
 اقوي دليل على اشتباهه من غيره فان خريص هو الواقف منهم مع نصرة  
 على ايشان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تنفع الا على  
 الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوي على انه لا تنفع الدعوى على  
 المستحق وهذه لم يذكروا فيها ان المدعي عليه ناظر وغير ناظر والحاصل  
 ان خلل الحضر المشتمل على ما ذكرنا من ظاهره والله اعلم **مسألة** في وقف  
 اهل اقر ناظر الذي هو من جملة المستحقين لرجل بانه يستحق الوقف  
 المذكور اربعة قراريط فنقد اقراره على نفسه وطفق يتناول اربعة قراريط  
 من استحقاق الناظر المقر شتم مات الناظر المقر فبطل اقراره بتقوي  
 المفتي وخلص الوقف جميعه لامرأة وبنتين شقيقتها فادعى المقر له انه متصرف  
 في اربعة قراريط بالتقوى عن والده فلان والده عن جده وان الوقف  
 الا ان المحضر فيه وفي المدعي عليها التي هي الناطقة المذكورة في  
 بنتي شقيقتها وانه ثمانية قراريط وليس ثمانية قراريط ويطلب الناظر  
 المدعي عليها بالثمانية قراريط فانكوت كونه من اولاد الطهور وكونه من  
 اهل الاستحقاق فاحضر شاهدان الناطقة المذكورة المدعي  
 عليها هي ميرة بنت محمد بن حمودة وعلى المدعي ابن علوان ان ابن عطا  
 الله بن عبد القادر وان حمودة وعبد القادر اخوات وللطبيب  
 ابن خولص منل مثل شهادة هذا الشاهد يثبت مدعي المدعي ام لا  
**اجاب** لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور المدعي حق باجماع  
 العلى لعدم صدورها على المدعي اذ لا يلزم من كونهما اخوين الاستحقاق  
 في غلة الوقف فلا اعتبار بينهما فانهم والله اعلم **مسألة** في  
 قدور وقف معدة للاجارة استعملها رجل زاعما انه استبدلها من  
 ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فالحكم **اجاب**  
 اجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها انفع للوقف فيجب والحاصل ان  
 الانفع منها للوقف يجب والله اعلم **مسألة** في حانوت وقف



اهلي يوجر كل يوم بقطعة اجرة ناظر سنة كاملة بمائة غروش اسدية  
 هل يكون عتبا فاحشا فلا يجوز لجارته ام لا يجوز لاسيما اذا كان لمصلحة  
**اجاب** الاجارة المذكورة صحيحة والحالة هذه والله اعلم **سبل**  
 في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه انه يصرف على الواردين  
 والمجاورين له ولا ية تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين ولا لصقير  
 له على هذه امددة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في  
 كتاب الوقف فيصرف على المجاورين ايضا ام يعمل بما كان يعمل به للتطاد  
 المتقدمون فلا **اجاب** حيث كان له رسم في ذواوين القضاة  
 وهو محفوظ في ايديهم اجري على الرسم الموجود في ذواوينهم استحقاقا  
 ويصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والاي نظر الى المعهود  
 من حاله فمما سبق من الزمان ان قوامه كيف كانوا يعملون فيه  
 والى من يصرفه فيبقى على ذلك والله اعلم **سبل** في وقف  
 صورة انشا الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده احمد وعلي  
 بنيت عايشة ورحمة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم  
 على اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكورين على ان من  
 مات عن ولد او ولد او ولد او اسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته  
 على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطلون فاذا انقرض اولاد  
 الظهور ولم يبق لهم مثل عاد على اقرب عصبات الوقف ثم على اولادهم  
 ثم على اولاد اولادهم وسلم على الشوط والوتيسا لمضمون فاذا  
 انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على سباط سيدنا الخليل فاذا القدر  
 ذلك صار وقفا على فقر المسلمين وشرط شرطها ان النظر على  
 وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف  
 عليهم واذا انقض الوقف للتساط فلناظره واذا انقض الفقرا فللقاضي الرابع  
 الشريف بمدينة السيد الخليل على بيتنا وعليه افضل الصلاة والسلام  
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين ومنهما ان من تزوجت من الاناث  
 من بنات الظهور سقط استحقاقهما من الوقف فاذا اتيمت عاد استحقاق  
 هذه الصورة مات الوقف عن ذكر من احمد ورحمة وعائشة لشم  
 ماتت رحة ثم مات احمد ولم يعقبا والنظر الوقف في عايشة وقام  
 بهما مانع الزوج الموجب لهما ولها اولادهم لاهل هو اقرب

عصبات الوقف من يصرف ربع الوقف لهما اولادها اولاد الوقف  
 المذكور لورا لسباط الخليل او للفقراء ومن يكون ناظرا عليه هل هو حي  
 اذا ثبتت ارشده تيمنا او احد اولادها او لخوا الوقف **اجاب**  
 اعلم انه قد قام بكل مانع من الصرف اما عايشة بنت الوقف فانقض  
 اذ هي داخله في عمره فقول الوقف من عز وجبت من الاناث من  
 بنات الظهور كما هو ظاهر واما اولادها فلا يخرجهم من الوقف  
 باشتراكهم لاولاد الظهور دون اولاد البطلون وهم من قسم اولاد  
 البطلون ولوقدرنا عدم هذه الجملة من كلام الواقف **سبل**  
 على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجودهم بحجهم بهما ومثل  
 هذا فنقول في جملة المم وساط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان  
 علما ناصرا حوايا انه اذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يعرف  
 الوقف الى الفقرا حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق فاذا علمت ذلك  
 فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائشة واولادها اذا كانت وكا لو انقرض  
 بجملة كونهم من الفقرا وقد صرحوا علما ونابا ان الوقف حيث كان منحل  
 في القعة يجوز لاولاد الفقرا تناوله وللقاضي ان يحل ذلك بينهما  
 وفي اولادها حيث كانوا فقرا واما النظر فلا شك انه لا ارشد من الموقوف  
 عليهم وعلى من الموقوف عليهم وان قام به مانع ولذلك اذا زال  
 المانع استحققت فاذا ثبت انما ارشد في الناظر بشرط الوقف كما هو  
 ظاهر والله اعلم **سبل** في مدرسة جعل شرط واقفها فقرا لطلب  
 اجلا في النظر عليها وفوض له السكن ببيت معين منها معد للشيخ  
 وهو بيده وطيفة المشيخة والمدرسة بواب يريده ان يسكن بالبيت  
 المقدر للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة  
 في بيت معد له من البواب السكن في بيت الشيخ ام لا وهل له  
 القناوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل ان يسكن في بيت ركب  
 على المسجد الا فقي يساير اولاد **اجاب** صرح علما ونابا ان  
 الوقف اذا اشتملت مصارفه بضياع كتابه ينظر الى المعهود من  
 القوام فيما سبق فينبني عليه حيث جري العرف ان البواب يسكن في  
 محل مخصوص ليس له ان يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت  
 المعد للشيخ وليس للبواب ولا لغيره ان يسكن بنفسه ولا بشايعه



في بيت ركب على المسجد لا تقضي لانه مسجد الى عنان السماء فلا يجوز اتخاذه  
 مسكنا لا يذوق في الى المنع وقال الله تعالى ومن اعظم من منع مساجد الله  
 ان يبيعكم بها بائنه وبه ثبت وجوب اذ التمايبي في المسجد المذكور لعنيد  
 المسجدية كما هو اظهر للفقهاء من الشمس واقتنوا في التكن له المعهود  
 فيه فيما سبق لا يجوز التفرق له بالمنع والله اعلم **سبل** في مدرسته لها  
 بواب يسكن في خلوة من خلاها خرج منها لمصلحة سكن نايب المتولي  
 فلما اذ البواب الرجوع اليها منع منها واستمرنا كما فعله ذلك امر لا  
**اجاب** ان عرف لها شرط ثابت من الواقف في على ما شرط ولا ينظر  
 الى المعهود فيما سبق فيبقى على ذلك وان لم يعرف المعهود فيها فلا سكني لردا  
 ولا لردا بها اذ ليس من لوازم وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد اختلفت  
 ذلك من الدخيرة فيما اذا التنبه مصارف الوقف فزوجه ان شئت والله اعلم  
**سبل** في امرأة وقفت وقفها على بنتها فاطمة ثم على اولادها ثم على  
 اولاد اولادها ثم على سائر من بعد انقرضت على ابن ليها فلان  
 ثم على اولاده ثم بجمعة بولا تنقطع مانت فاطمة عن بنتها مانت وليلى  
 ثم مانت عن اولادها احمد وعلى ابراهيم ومتيعة وفاطمة ثم مانت  
 ليلي عن وليها عبد الجواد وفاطمة ثم مانت احمد بن مناعن اولاده  
 علاي الدين واسماعيل وفاطمة ثم مانت ابراهيم عن اولاده سليمان وخليل  
 ورومية وعز ثم مانت فاطمة بنت مناعن وليها يوسف وامنه ثم  
 مانت امنه عن بنتها قادرية ثم مانت عبد الجواد عن اولاده ابي بكر وصالح  
 وفاطمة وصفيية ثم ليلى ثم ربح الوقف على المذكورين جميعا بالسوية اخرجت  
 به اعلام بطنا **اجاب** يخفق به اعلام بطنا وهم على وفاطمة  
 بنت ليلى ومتيعة فيكون ربح الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب  
 ثم وعدم التخصيص على التخصيل هكذا وقد ذكر لي ان عليا المذكور اقر  
 انه مشترك بين الجميع وانهم يستحقون سوية هل ينقد اقراره على نفسه لامي  
 فاطمة ومتيعة **سبل** بان ينقد على نفسه من اخذة باقراره فيقسم  
 ربح الوقف اثلاثا ثلثه لفاطمة وثلثه لمتيعة والثلث الثالث بين علي  
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب لا خفاء والله اعلم **اجاب** في طاهر  
 ثلثها وقف ثابت على ذرية ولحقها من اولاد الظهور وثلثها تنازع  
 معهم فيه اولاد البطون فمن يدعون انهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا

منشد ينقطع لاحد ما بل هناك مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لها فيها  
 من الخلل عند اهل العلم واشتبه الامر في المصروف فالحكم **اجاب**  
 حيث لم يكن لهذا الثلث رسوم في دواوين القضاة وتنازع فيها اهله  
 فمن اثبت من الفريقين حقا بالبينة الشرعية فهو له هذا اذا لم يعلم حاله  
 فيما سبق اما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعلمون  
 فيه والى من يصرفه فيستحق على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك  
 على موافقة شرط الواقف وهو المطلق بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال  
 في التاتارخانية في الاوقاف التي تقادم عمرها ومات اليهود الذين  
 يستمدون عليها وتنازع فيها اهلهما بخري على الرسوم الموجودة في دواوينهم  
 يعني القضاة وان لم يكن لما روي في القاضى بحيلها موقوفة من اثبت  
 في ذلك حقا بقبض له به وفي واقعات الناطفي فان اصطلم الفريقان  
 على شيء فيما بينهم فالقاضي ينقد ذلك ويقضي بالادلة بينهم انتهى وفي  
 انفع الوسائل قال **سبل** شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتملت  
 مصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما  
 سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعلمون الى آخر العبارة التي قد مناهنا  
 فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله اعلم **سبل** فيما اذا سكن احد مستحق  
 الوقف في دار الواقف فنقد الى كسبها ورفعه وبنا مكانه حاما معظم  
 منفعة ترجع الى الساكن لا الى الواقف ومصادفة الناظر وبقيته المستحقين  
 هل يرجع اليان بما اتفق على الناظر وعلى المستحقين اولولا **اجاب**  
 لا يرجع على احد لما صرح به في البحر ففلا عن القنية ان اذا اذن الناظر لساكن  
 بالعمارة ان كان معظم منفعتها ترجع الى الوقف يرجع على الناظر والابان كما  
 ترجع الى المستاجر وفيه ضربا للدار كما لبا لوعة او شغل بعضها كالنور  
 لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله اعلم **سبل** في حال وفي وقف  
 عليها بن الرجل ايمد من جدره فأت هل تطالب ورثته برفعه وليرة المثل  
 في تركته لمدة وصنع حيث لم يكن السفل له وانما هو حق الوقف **اجاب**  
 تطالب ورثته برفعه وليرة المثل في تركته لمدة وصنع حيث لم يكن  
 له بل كان الوضع بطريق التقدي والرفع مشروط بما لم يصرف بالوقف واذا  
 اضرموا المصنع لما له فليترلق الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد  
 صرح على ان لنا ظر فملكه باقل القيمتين للوقف من زوا وعير

جر



منزوع بماله الوقف والله اعلم **سبل** في مدونة موقوفة سكنها رجل بالتعلية مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة بمرتبة السان مدة سكنه بما باجرة المثل وتوخذ الاجرة من تركته ام لا **اجاب** نعم لناظر ذلك فقد افق الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد نقدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالخص صيانة له والله اعلم **سبل** في متاجر خان وقف اشترى فعمرة المتاجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً على جهة الوقف فبين الغين في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستاجر لابي الاول عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحالة هذه اذا الناظر يرسول عن المتاجر الثاني فلم يتخلق بدينه دين له تكن حيث اذن الحاكم الشرع يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي مملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتوفي عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كذا في كبر من علمنا والله اعلم **سبل** في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقته لاولاده فلان وفلان وفلان ومن عساه يحدث للفقير مثل خط الانبياء خلا بته لصلبه فلا نذر فان لم ياصح نصيب ذكرهم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم على انه من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ولسله وعقبه ومن مات لاعن ولده ولا اسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو في درجته وان لم يكن في درجته احد فلا قرب الموجودين الى الواقف من اهل الوقف على ان من مات منهم اجمعين قبل ان يصل اليه شيء من الوقف وترك ولداً او ولداً او ولداً او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حياً ايا كان او لما اوجده اوجداً او يدخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد وبعد الانقرض على حجة برعيتها مات احد المستحقين عن ابن وعن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكرة قبل وصول شيء من الوقف اليها هل ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في

حياتها قبل استيفائها شيء من الوقف ام لا **اجاب** اعلم ان البنت التي ماتت في حياة امها المذكرة لو كانت حية لشاركت اخاهما بمقتضى قول الواقف ان من مات منهم قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولداً او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي او لو بقي حياً ايا كان او ما كان البنت المذكرة يستحق ما كانت تستحقه امه لو كانت حية او لو كانت موجودة لشاركت اخاهما ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بشئ لان ذلك عام خصه قوله على ان من مات عن ولد لم يلزمنا بهوم اشتراط الترتيب لزوم منه القاهن الكلام اعني كلام الواقف بخلاف ما اذا عملناه فخصنا به هوم الترتيب فان فيه اعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به وقد اختلفت افتا السبكي في هذه المسئلة فتارة **اجاب** بعدم الدخول وتارة **اجاب** بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في اشباهه انما خالفته في اولاد المتوفي في حياة ابيه في لجمته لما ذكره فعلم بما استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية لولا والله اعلم **سبل** في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب لجرأوه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته في انصال لسبهم والحال هذه ام لا **اجاب** نعم يجب لجرأوه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون الى بيته حيث كان في ايديهم جيل بعد جيل قال في النفع الوسايل واما مسئلة اشباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة **قال شيخ الاسلام** عن وقف اشتمت مصارفة وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من الحالة فيما سبق من الزمان من ان قوله كيف يعملون فيه والى من يصرفون فيستحق على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك استحيي ومن القواعد الفقهية ان اقصى ما يستدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم **سبل** في ناظر وقف عزم لقضاة العمد ما لا بد منه في اقتزاعه من يداهل الشؤ كره له اخذ ذلك المال من ارتقاعه



أم لا **اجاب** نعم له ذلك والحالة هذه وتبين البصر وكثير من الكتب للقيم  
 صرف شيء من مال الوقف الى كتب القوي ومحاضر الدعوي لاستفلاص  
 الوقف من ايدي ذوي الشؤكة والله اعلم **س** في ناظر وقف لزوم  
 الدعة والسكون واستاجوانا من حوزة العمل لولي عليه العتيا  
 بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب لجر على عمله الف غرض احدث لكل ناظر ولم  
 ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه **اجاب**  
 اعلم اولاً ان علما ناصراً هو ايمان الناظر اذ لم يشوط له الواقف شيء لا يستحق  
 شيئاً لم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل واذا  
 شرط كان من جملة الوقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البصر وقد  
 تمسك بعض من الاجرة له بقول قاضي خان وجعل له عشر العلة في الوقف  
 على ان للقاضي ان يحصل لطوي عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المثل  
 وهو غلط شتم قال فقد افاد ان القاضي الثاني يحيط ما زاد على اجرة  
 المثل فاذا عدم صحة تقرير القاضي للناظر معلوماً اكثر من اجرة المثل  
 فالقصة المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً اخذه والا لا مالم يعمل فيدفع  
 له اجرة مثله فالجواب ان لا شيء له مالم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة  
 المثل لا زاد عليه ما ولا يزيد تحت حرام لا قابل بحله ويلزمه رد ما اخذ  
 ما زاد عن اجرة مثله والله اعلم **س** في واقف وقف وقفاً على  
 نفسه ايام حياته شتم من بعده على اولاده شتم على اولاده وعلى  
 سله وعقبه وفريته ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك على الاناث الطبقة  
 العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقرضوا كان ذلك على اولاده ذكورا  
 واناثا فاذا انقرضوا كان ذلك على اولاده ذكورا فالحكمة بتر لا تنقطع الى المثل  
 قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث ام عام في  
 الجميع **اجاب** هو عام في الجميع الذكور والاناث بقول الواقف  
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر المختين الذكور والاناث  
 والمعطوف له حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيمن  
 حكم الذكور فاذا انقضى الوقف في الذكور المستأوين في الطبقة ومات  
 ولحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن القوي  
 حتى تنقطع الدرجة وتعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهذا اكله في كل  
 درجة لاستحقاق النازل منها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة

ولا خلاف لعلمنا في ذلك والله اعلم **س** في وقف اهل قديم لم  
 لم تقم شروط واقفه من ترتيب وتفصيل ومدها ولم يعلم الان ما كانت  
 تقنع قوامه ان هذا الوقف في شخص اسمه عفيف واخضر فيه شمر مات عفيف  
 عن بنتين هما ام كلثوم وعائشة فنصر فتا فيه انصافاً شتم مات ام كلثوم  
 عن ابنين هما حافظ الدين وخالد بن فنصر فتا في النصف الذي نصرت فيه  
 امهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا فنصرت في الذي نصرت  
 فيه امه عائشة شتم مات حافظ الدين عن ابنين هما محمد و ابراهيم  
 وماتت عن ابنين هما عفيف وعبد الله فنصرت في حصة الاربعين  
 في النصف ارباعاً شتم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولد  
 ولهم يق من نسل عفيف الاول سوي محمد و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم  
 ربع هذا الوقف عليهم **اجاب** يصرف نصيب عبد الله لاخته شقيقه  
 لكونه مقدم ما على ابني الم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للاقرب الميت فالاقرب  
 ويصرف نصيب زكريا لولده لا من ولد ولا ولد لابن ابن خالته عفيف  
 و ابراهيم ومحمد بنوية لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفي قال في  
 التاتارخانية الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدوا  
 عليها تنازع فيما فوق فقال فنزل في وقف علينا وقفنا فلان لا  
 لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جمته فمكة المسئلة على  
 وجهين احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء في هذا الوجه يرجع الى  
 الورثة سواء كان له رسوم في دواوين القضاة يعملون عليهم او لم يكن  
 فاي من بين عياله الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للموافق  
 ورثة احياء فمذا على وجهين ايضا ان كان لهذا الوقف رسوم في  
 دواوين القضاة ويعملون عليهم فاذا تنازع فيها اهلها فانه يلجأ  
 على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون  
 عليها فالقاضي يجعلها موقوفاً من اثبت في ذلك حقا يقضي له به انتهى  
 وهو صريح فما اذا كان الوقف على الورثة واختلوا فيه يغتصب على ما كان  
 من الورثة قديم وفضل الورثة في هذه المسئلة تقديم الاقرب فالاقرب  
 من الميت فيجري في الدرجات كلها فافهم والله اعلم **س** في  
 ناظر وقف اهل يقرن فيه بالنظر حسب ما شرط الواقف بتقدير القضاة  
 الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم



الغلة بينه وبين المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه ليس من الذرية  
ويريد الرجوع عليه بما تناق له المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تنفع  
فيما ذكره من الام لا تنفع **اجاب** لا تنفع مع ما ذكره اذا المنازعة  
في الاستحقاق بينهم لا في نفق الوقف المستحق بالسماح والنفق لا يحيط به  
الا علم الله تعالى والله اعلم **سبل** في دعوي مستحق في الوقف  
على مستحق فيه هل هي مسموعة او غير مسموعة الجواب مصرح عليه بقول  
الاصحاب **اجاب** المصرح به ان الدعوي من الموقوف عليه لا تنفع  
قال في البحر الدعوي من الموقوف عليه لا تنفع على الصحيح وبه يفتي  
كذا في جامع الفضولين قال في التائنا وضائية ولو ادعى انسان في الوقف  
لا تنفع الدعوي على ارباب الوقف وانما السمع على القيم او على الواقف انتهى  
وفي فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانفي واما الدعوي على الموقوف  
في جائزة حيث كان واضعا يده لوضع يده لنفسه الدعوي من المستحق  
فيل لا يجوز والحق ان الوقف اذا كان على معين لنفع الدعوي منه انتهى  
لكن قال في جامع الفضولين في هذه المسئلة ويقتى بانه لا تنفع لان  
حقه لغلة الغلة لا التصرف في الوقف انتهى وفيه ايضا ان مستحق  
غلة الوقف لا يملك دعوي غلة الوقف وانما يملك الموقوف وفيه راسخا  
للمدة لا تنفع الدعوي من الموقوف عليهم مشر من **نق** لنواد رابن  
رسمه انتهى قال وبالا لا يفتي انتهى وقد علمت ان فيه روايتين  
وان الاصح عدم الصحة فاما لغلة يحمل على الرواية الثانية والله  
اعلم **سبل** فيما اذا كان امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق  
معين في وقف معلوم واخرت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرفوعة عن ابن  
فوضع الابن يده على الحصة المرفوعة مدة حياته ثم مات الابن المرفوع  
عن اولاد نجا رجل وادعى على ناظر الوقف المرفوع ان المرأة المرفوعة  
جدته لامة واثبت ذلك بالبينه لدي القاضي والآن يطالب ناظر  
الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لامة زاعما  
ان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الا من حين ثبوت نسبته ان  
المرأة جدته لامة ام لا **اجاب** نعم يستحق من حين موت جدته  
بلا شبهة وطلبه على من تناق له لاعلى الناظر اذا للناظر دفع ما لا يستحقه  
غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في

ذلك لعدم تقديمه لعدم علمه المستحق وله مطالبة بشدة شرعاً عدم الضمان  
فانهم والله اعلم **سبل** فيما اذا وقف على اولاده لصالحه الموجودين  
يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلي بن محمد ثم اهل من الاولاد المذكورين  
والاناث مشر على اولاد المذكور مشر على اولاد اولادهم واولاد بنينهم وبني  
بنينهم بطنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل  
لصبيه الذي هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انصر الوقف في عبد  
الرحمن بموت اخيه قبله لانه عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقات  
له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع  
ما انصر في عبد الرحمن لابنه ولاشي لابني ابنه منه وكذا الحكم في بينهما  
ما دامت طبقة فعلا عليهم من اولاد عبد الله المستحقين له بالشرط المنزلة  
المذكور في الوقف **اجاب** يموت عبد الرحمن انتقل ما انصر فيه  
في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد او ولد ولد انتقل لصبيه  
اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل  
الى ولديه والحقيقة لا تنصرف الى مدلولها بغير عرض لم يساعده اللفظ  
فلا يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلاشي لاولاد الابن  
الذي مات في حياة والده ولا لاولاد اولادهم وان سفلوا ما داموا  
في المحب بطبقة ما يحجبهم من المستحقين بالانصاف بالفعل والحال  
هذه والله اعلم **سبل** في رجل استأجر ارض وقف للبناء والقرى  
بينما فنانا تبلغ قيمته اضعاف قيمة الارض والمقرى له اجرة المثل  
هذا اذا مضت مدة الاجارة او مات المستأجر عن ورثة واولي الموقوف  
عليهم الا القلع يطلع ام يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر  
عابدها بواجب الوقف بدفع اجرة المثل ومجانب المستأجر او ورثته لعدم  
اتلاف البناء خصوصاً وقد انبأ الناس بمثل ذلك كثيرا **اجاب**  
قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلها يعني البناء والقرى  
وسلمها يعني الارض فارغة وفي الفتية استأجر ارضاً وقفاً وعرض فيها  
وبني مشر معنى مدة الاجارة فلم يستأجر ان يستبسطها باجر المثل  
اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك  
انتهى وبذلك يعلم مسيلة الارض المحكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف  
المضاف انتهى كلام البصر ومثله في شرح التوثير المسيحي منع الفقار



الشيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذاني القاري طبيب الله تعالى شواه ونيته  
 الحاوي الزاهدي بعد ذلك في القيسير من الامام ابي القاسم الدين العلامة  
 بخلاف ما اذا التاجر ايضا ملكا ليس للتاجر ان يستقيم كذا ان ابي  
 المالك الا القلم بل يكلفه على ذلك اذا كانت قيمة الغراس اكثر من قيمة الارض  
 فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن المتاجر قيمة الارض للمالك فتكون الارض والارض  
 للغارس وفي العكس يضمن المالك للغارس قيمة الارض فتكون الارض  
 والا تجار له وكذا الحكم في العارية انتهى وانت على علم ما ان الاجارة تنهي  
 بمضي المدة او لا يبقى لها اثر لبعادها وموت المتاجر تنفس عندنا خلافا  
 للشافعي فلا يظهر اثر الانقاس معه كما نص عليه قاضي بجان بقوله قال  
 مولانا رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظهر الانقاس هنا الخ قال الحكم في استيفائها  
 باجر المثل في صورة الموت على ما نص عليه الحنفية والزاهدي اولوي دفعا  
 للضرر لاسيما ان التاجر يكثر مع رعاية جانب الوقف بدفع اجرة المثل  
 خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تخرج اكثر من ذلك رعاية جانب مال  
 البنا لعدم اضراره بالانقاس بناء على ما نص عليه في شرح ظاهر مستقيم وقد افق  
 به من له قلب علم والله اعلم **سبيل** في ناظر وقف ذرية شخص في  
 ارض الوقف يبيت بما له لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات  
 ام لا وهل اذا ادى ناظر الوقف حالا على الورثة او على بعضهم ان البنا  
 المذكور بناء بانقاس الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بدنة ام لا  
 وهل اذا اقام بدنة من الورثة المستحقين تقبل ام لا **اجاب** نعم  
 يكون البناء فيورث عنه ولا يقبل بجره قول الناظر ان بناء من انقاس  
 الوقف بلا بدنة واذا اقام بدنة من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوقف  
 الثابت لم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف فقهاء المدرسة والحاج  
 من له ولد في مكتب الوقف فان الوصف بينهم ينفك فانهم واقام مسئلة  
 نفق هذا البناء لسأل عنها وحكمه النفق لئلا يخلص منه ارض الوقف  
 والله اعلم **سبيل** في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده  
 ومم مصطفى وعمر وعزة ومم انا وحسينه وعلى من سيحدث الله تعالى  
 من اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم  
 اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم  
 الظهور منهم دون اولاد البطون الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة

السني

السني علي ان من مات منهم عن غيره ولد اولاد انتقل نصيبه لمن هو فيه  
 ورجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على اولاد البطون على الحكم  
 والتقريب المذكور وجعل لغو بجمعة من عيها مات الواقف عن اولاده المذكور  
 ثم مات من بعده مصطفى ولد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد  
 الواقف مع وجود اولاد الواقف المذكورين ام لا شيء لهم ما دام واحد منهم  
 موجود **اجاب** لا شيء لاولاده المذكورين ما دام واحد من اولاد  
 الواقف ذكرا كان ولا شيء لقرينيه بالاستحقاق بشم موثقه بقوله الطبقة  
 العليا منهم بحسب السني ولا ينافي قوله على ان من مات عن غيره ولد كما لا يخفى  
 وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صاحب والشيخ محقق المقيسون الحنفية  
 بقرة جوابي كذلك هذا وقد افق برهان الدين الطرابلسي الحنفية في  
 مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من بقي من اولاد الواقف قال  
 المعتبر والقيد المسكوت عن تميمه بمعلومية او لفظة الكاتب عنه لخرجه  
 انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم احد انتهى ولا يخفى ما في ذلك  
 لما علم ان المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت  
 هو المهور وليس ذلك في الحقيقة هو المهور اذ مفهومه ان الاستحقاق  
 عند وجود الاولاد ويكون لمن في درجة المتوفي ولا يلزم منه ان يكون  
 لاولاده والاصل عدم العقلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف  
 ما بقي منهم احد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه  
 كما هو ظاهر شهر مراتب شيخ الاسلام تركبها الشافعي الانصاري افق بما  
 اخفيت في واقعيتين والله لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر  
 قال وان افق برأي يرجع الاستحقاق عند وجود الاقلا لا يكون لمن  
 في درجة المتوفي ولا يلزم منه ان يكون لاولاده بل يرجع استحقاق  
 الميت لاجله لا لشرط الواقف بل يكون الوقف منقطع الوسط واخوه اقرب  
 الناس الى الواقف انتهى وقد افق في قولنا الشيخ احمد بن حنبل الدين الرضائي  
 الانصاري الشافعي بمثل ما افق به الشيخ والي الدين العراقي والله اعلم  
**سبيل** في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده  
 على اولاده لصلبه ومم عبد الرحمن وسليمان ورؤوف وام الاخوة وام  
 الخير على من سيحدث الله له من الاولاد ثم على اولادهم ثم على اولادهم  
 اولادهم ثم على اولادهم وعقبهم يدخل في ذلك اولاد الظهور دون



اولاد البطون للذكر مثل خط الانثيين على ان من مات من الاباء ولد اولاد  
ولد انتقل نصيبه الى من في درجته وذوي طبقة تحجب فزوع الطبقة العليا  
وايما منهم تزوج الطبقة السفلى تحجب الاصل فزعه لا يخرج غيره يجري الحال  
في ذلك ايذاء اموال اذا انقضوا باجمعهم عاد وقفا على اقرب عصبات  
الواقف مرتبة على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حياة  
ابيه الواقف عن ابن يدي عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة ابيه  
ايضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته ام  
الاخوة وام الخيرة فكل يسبق عبد الرحيم المذكور شيئا مع سليمان ولحقه  
ام لا **اجاب** لا يسبق شيئا معهم وقد افق في نظيره بذلك الشيخ  
زين بن نجيم ووالده شيئا امين الدين عبد العالي وغيره لان والده لا يسبق  
شيئا مع حياة والده حتى يصر اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب بيه ولا نصيب  
له وقت موته قبل الاستحقاق والله اعلم **سبل** في واقف وقف  
وقفا على نفسه مشر على ولده محمود ومحمد ومن يحدث الله له من الاولاد  
المذكور والاثاث المذكور مثل خط الانثيين ثم على اولادهم ثم ذمم اولاد  
الظهور واولاد البطون على ان من مات منهم ولد اولاد ولد اولاد  
منه انتقل نصيبه لولده او ولد لولده وتسلمه وعقبه على الشرط والرتيب  
المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب  
نصيبه لمن يوجد في طبقة من مستحق الوقف المذكور ومن مات منهم قبل  
استحقاقه لهذا او لشيء منه وترك ولدا او ولدا ولد او اسفل من ذلك  
قام في الاستحقاق مقامه **سبل** واسحق ان لو كان يسبقه لو كان حيا ثم  
على جهة بولا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد المذكورين ثم مات محمود وعن ستة  
اولاد احمد وصالح وسعد الدين واصيل وعز ولعنه وعن اولاد ابنه يحيى الملقب  
قبل ابيه خليل وابراهيم والفيه ثم مات محمد عن ذكور ثم مات سعد الدين  
عن بنتين فاطمة ويزرا هدي ثم مات فاطمة عن بنتها نور الهدي ثم  
مات نور الهدي عن اولاد عمها يحيى المذكورين وعن اعمامها وعماتها المذكورين  
هل ينتقل استحقاق نور الهدي لاولاد عمها يحيى لكونهم في طبقة ام لا امها  
وعماتها المذكورين **اجاب** هو لا هل طبقتها المستحقين لا لاعمام والعمات  
المذكورين لقوله من مات عن غير ولد لا نصيبه لمن يوجد في طبقة من  
المستحقين فخرج الاملاء الاذني وغير المستحقين والله اعلم **سبل** في

ارض وقد بقرت ثقلت عليها متقلب وعزس في راسها فاشترى النجدة ومات المتقلب  
فوضع اهل القرية يدهم على الاشجار هل للملك على الوقف الدعوي عليهم  
واشأت الارض للوقف وتزعم من يدهم ويلزمهم اجرة مثل فامة المتقلب  
في تركته فتخرج منها ومدة الفلاحين فتخرج منهم وهل تبقى الاشجار  
ام تنقل **اجاب** للملك على الوقف الدعوي على المتقدم يوضع يده على  
ارض الوقف واقامة البرهان عليه ورفع يده عن الارض ومطالبة باجرة  
المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقطع الاشجار لموضوعه بغير  
حق مالم يضر ذلك بالارض فان ضرر فهو المضيع لما له وافق بعض علمائنا  
بتملكه للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التوصل  
عنه وفي جامع الفضولين ولو اسطلموا على ان يجعل للوقف بشئ هو اقل  
القيمتين منزوعا او مبينا فيه مع والله اعلم **سبل** في ارض وقف  
عزس فيها الموقوف عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجته بما لها عليه ولها  
الارض بتملكها حق بقا الغرس فيها ومات الموقوف وهذا غالب النجدة  
ثم ماتت الزوجة لما بنت نزع ابنها الارض لغيره اذن الموقوف على الارض  
مراها ان اتمه لها حق الزرع وانما الحق بالارض من غيرها لما بها من الشجر فدل  
زعمه صحيح ام غير صحيح واذا قلتم غير صحيح هل تكلف المرأة وابنها الى قطع الزرع  
وما بقي من الاشجار ولا تمك ان تمنع الارض عن الموقوف بسبب ما بقي لها  
من الشجر ام لا **اجاب** يجب قطع الشجر والزرع وتسليم الارض للموقوف  
فارغة عنهما اذا ابتدا الفصل وقطع ظمما وهو واجب لاعدام لا التفرقة  
**قال عليه الصلاة والسلام** ليس لعرف ظالم حق وعلى تقدير ان  
يكون اصل الغرس وضع بحق يموت المستاجر تبطل الاجارة ويجب رد الارض  
الى ما كانت له وهذا اذا لم يضر القلع بالارض فان ضرر فليؤتى ان يملكه  
بقيته فقلوا بالجهة الوقف والله اعلم **سبل** في غراس وضع في  
ارض وقف بدون اجر المثل واستمر مدة سنين عديدة وباعه واضعه  
لاخر في خلا له ارض فتراح للوقف يسرع الموقوف بما بقولا لا ينفع بما  
هل يلزمه اجر المثل في القراح والمشغول بالغراس ام لا **اجاب** طرح  
علماءنا بان القيم لاجر الموقوف بدون اجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه  
حتى لا يجر بقيضه المستاجر وانفع به لزومه اجر المثل بالغراس ما بلغ على  
مالتقاره المتأخرون والقوي عليه وسوا في ذلك القراح والمشغول



بالغرض منافع الوقف المنسوب مضمونة على ما اقي برهنا وما المتأخرون  
 صيانة لمال الوقف وان امتنع من ليرة المثل يحلف الى قلع غراسه ويسلم الا  
 للموت في خلافة عن غراسه ويسلم وان لم يضر الوقف فان اضره فهو المضيع  
 لما له فليتولى الخلاصة مع اداية ليرة المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه  
 الفتوى بجيب القضا والا فتا على المفتي ان يفتي به وعلى القاض ان يقضي به  
 والله اعلم **سبل** اذا وقف بعض الورثة حصته في دار كس للموت في  
 تركه غير هاد عليه مهر زوجته المستغرق لهما هل يصح وقفه ام لا **الحاب**  
 لا يصح لا استغراق الزكاة بالدين يمنع الوارث عن المالك لهما والوقف لا يتقد  
 الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله اعلم **سبل** في واقف  
 وقف حقار على نفسه ثم من بعده على اولاده محمد وعلى موسى وابي  
 الخير ثم من بعده كل منهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم ومن  
 المذكورون الا ان شتر على حصة بتر لا تنقطع مات الواقف عن اربعة  
 بنين المذكورين ثم مات ابي الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن  
 وكريم ومات لادن عن قدامت علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه  
 وعن ابن ابنه عوض مات ابو ه في حياة ابيه ثم مات طه عن ابن ابنه  
 هو من ثم مات عوض لادن ولد ومات كريم عن غيرة ولد ومات خليل بن  
 الواقف عن ابنايه الثلاثة ثم لادن وعبي الدين وعلى ومات حسين  
 اخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه محمد بن حسين فالوجود الآن  
 ما عين فيكف يقسم الان الواقف **اجاب** يقسم لان ريع الوقف على  
 من سيد كويصيب نور الدين بن ابي الخير الربع ويصيب حسن بن موسى  
 الثمن ويصيب شمس الدين ابنا خليل الثمن ويصيب محمد وعبد الباقي ابني  
 حسين الثمن ولا شئ لغير الدين بن ابي حسين لموت ابيه في حياة جده ومصطفى حسين  
 ابني محمد بن حسين حصته ابيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة اثمان  
 منقطع وحكم المنقطع مختلف **فيديو اصم الاقوال فيما يصرف**  
 الى اقرب الناس الى الواقف واستدلوا بان الصدقة على الاقارب  
 افضل لانها صدقة وصلة واقربهم هنا الى الواقف نور الدين بن ابي الخير  
 بن الواقف فهذا اصح ما قيل فيه والله اعلم **سبل** في متولي  
 وقف ولاد السلطان تولية ذلك الوقف من ابتداء ما تبس سنة كذا

الي

الى ما تبس السنة التي بعدها اذ كان له في التصرف في جميع ما يتحصل  
 بجهة الوقف في تلك السنة ولا يصر في المصارف الواقعة بما فاستقر عند  
 رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتوزيع  
 مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زينا في تنوير  
 ذلك المسجد ليجمع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المتروك  
 للوقف المشروط للتوزيع وكتب دفتر محاسبة الوقف لدي قاض الولاية  
 وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا ومصرفا في الدفتر المذكور وعين له مقدار  
 له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت المتروك  
 عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عمل المتولي المذكور  
 قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولي الجديد المنسوب الزيت المذكور  
 من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته دفتر من المعزول وامره  
 على السلطان فبوزامره بتخليص الزيت المذكور ودفعه للمتولي المعزول  
 نظير ما صرفه في التنوير ان كان عند الرعايا يوخلا منهم وان كان قبضه  
 المتولي الجديد وصرفه في زمينه فمن الوقف وتبين الان ان المتولي  
 الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فعمل حيث نص السلطان  
 ان كل متولي يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولي  
 المعزول باذن السلطان وقاض الشرع الزيت من ماله في التنوير ليجمع  
 بنظيره وجعل القاض عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما  
 صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولي الجديد قبضه وصرفه  
 في مصارف سنته لانه ما مور يقبض ما يتحصل في سنته ومنوع في قبض  
 ما يتحصل في سنة غير هابا مر السلطان وهل اذا قبضه المتولي الجديد  
 المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا ومصرفا في  
 دفتره يكون للمتولي الجديد الرجوع بنظيره على مال الوقف تكونه صرفه  
 في مصارف الوقف ام لا **اجاب** هذا السؤال يتوقف جوابه على  
 اشيا تقدمه وهو ان التولية على الوقف هل تقتصر بالزمان ام لا  
**والثاني** اذا صرف المتولي باذن القاض ليجمع هل له ان يرجع ام لا  
**الثالث** هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لهما  
 باذن القاض ام لا **الرابع** هل للمتولي ان يصر في ريع سنة في سنة  
 اخري ام لا **الجواب** عن الاول انه يتخصص بلارب كسائر الولايات



من الغنم والامارة وغيرها وهذا بخلاف بين العلماء والجواب الثاني  
انه يرجع قال في البرازية يتم الوقف بشيئا لموت المسجد بلا اذن الحاكم  
بما له لا يرجع في الوقف قال في البحر وطاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن  
القاضي سواء كان انفق ليرجع او لاسوا او دفع الى القاضي او لاسوا برهنه  
على ذلك او لا انتهى وفي النخبة في المسئلة قياسا واستقانا وجعل  
الاستقنان الجواز اذن القاضي والعمل على الاستقنان الا في مسائل  
ليست هذه منها **الجواب** عن الثالث ان الاصح انه من جهة  
مصالح المسجد **الجواب** عن الرابع انه لا يجوز صرفه اربع سنين في سنة  
الا اذا شرط الواقف او نص عليه سلطان في ذواته صرح بالمسئلة  
شيخ شيخنا الحلبي في فتواه فاذا اقررت ذلك علم انه ليس للموتى الجديد  
تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن  
لتقديمه بالاختار لما ليس له اخذه ويضمن الدافع له ايضا والموتى العتيق  
بالختيار في تضمن ايها الوجود النفعي من كل منهما كما هو ظاهر والله اعلم  
**سبل** في كرم مشتمل على عنب وبعض من التين وارضه وقف  
سيدنا الخليل عليه وعلى بيته وعلى ساير الانبياء افضل الصلاة واسم  
السلام من الملك الجليل تداء لثة الايدي بالشري شتم ادعي رجل من  
احد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تتم دعواه ام لا **الجواب**  
الفتوي على انه لا تتم الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفضولين  
رامز للعدة لا تتم الدعوى من الموقوف عليه شتم جزوا وبن رستم  
لنتم قال وبالاول يغني وقال قبله رامز الفتاوى رشيد الدين  
مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك الموتى ولو كان  
الوقف على رجل معين فيلزم ان يكون الموتى بعين اطلاق القاضي اذا  
الحق لا يبعدوه ويفتي بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا النصف في  
الوقف فغير رويان والاصح انه لا نصح دعواه بعين اذن القاضي  
هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا يصح اذا كرم اسم للارض والشجر في  
عرف بلاد ما في اللغة ايضا يطلق الكرم على الارض المعتاد كما صرح به شيخ  
القاضي فان اريد به الشجر فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض لمختلف  
فيه وقد قال صاحب النخبة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز  
هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيار بالارض

والبنف بكم الاتصال وان ارد كل من الارض والشجر فطلانه بدعي القصور  
وان اريد الارض فبدعيية الطلان او في وايضا ما صرح به الخضاف  
لو ادعي رجل على الحق ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمر وعليها  
وقد وليت بحد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعي بيعة الزميدا  
او قفها عليه لا يثبت بذلك شيئا وان شددت البيعة انما كانت  
في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقفها لا يملكه وقد تكون في  
يده بعقد اجارة او اعارة او نحو ذلك وفي مسيلنا ادعي انه وقف  
جده وقد وقف ما لا يملكه فلا نفع الدعوى به ولا الشهادة والله  
اعلم **سبل** في ارض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله  
عليه وسلم غرس بها رجل غرسا شروقه على نفسه ثم على ولديه وعلى من  
يسمى به اهل بيته من الاولاد مشرو ثم يجمع حقوقه وطرقه وجدره وما  
يعرف به ويلبس اليه وبكل حق موله هل يصح وقفه الشامل للارض  
والغراس ام لا **الجواب** الحقوق الشرب والسبل والطرق جمع طريق  
وهو معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وعلى وقف الخليل عليه  
الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لانه ما قد  
قال قاضي خان لوقاف وقفت بنفسي شتم قال على فلان او على فلان  
شتم على نفسي لا يصح انتهى فقد جزم بقول محمد الذي هو اقرب الى موافقة  
للانصار وصرح في شرح الجمع ان اكثر فقهاء الامصار اخذوا بقول محمد  
والله اعلم **سبل** في رجل استأجر من الموتى على اوقاف  
الحرفين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بحرة والقدس الشريف  
ولد والرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينه وحاماته ولبا  
والحصن قوله في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة  
يسبع مائة عرش تحمل في رجب شاربها عليه انه ان زاد عليك احد  
وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك وينك الذي لك على  
الوقف سابقا وهو كذا عدد سبي وان معلوم الوظائف المرتبة على  
جهات الوقف في النواحي المذكورة او لاجل جماعة معلومين بموجب  
الدفاتر تدفع لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصلح حالك  
الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشروط الذي شرطه  
الموتى عليه ام لا يلزمه وله الرجوع على الموتى او على المدفوع لهم

تبيين



ام لا ولا **اجاب** لا يلزمه ما التزمه اذ الاجارة المذكورة مع التزام المذوق  
 فيها فاسد بلا ريب ولا شك والوجب في الاجارة المذكورة اذ اباشرها المشتري  
 اجماعا بشرط الدفع خالصا فاسد وقد شرط الدفع لتمام المنفعة بالمستقي  
 والمسي وقد بطل بوجوب ليرة المثل فلم يتم للمشتري المذوق وعرضه بالاعتقاد  
 على المستقي وقد بطل الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ يبطلان الاصل  
 يبطل ما تفرع عليه فيرجع به على الموقف لانه دفع باذنه وعرضه له المشروط  
 عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والوجب في الاجارة الفاسدة ليرة  
 المثل لا المستقي واذا اختلفا اعني الموقف والمشتري فيما قالوا قول  
 المشتري لا تنكاه الزايد والله اعلم **سبل** في رجل يريد ان  
 يفت نصف دار له على نفسه وزوجه مدة حياتهما ثم من بعدها  
 على ولدها الذكر وولد ولده هل اذا ائتمن بحوزة يبيع ويتقدم لا لا  
**اجاب** نعم وقف المشاع اذا ائتمن القاصي بحوزة يبيع وارتفع به  
 الخلاف وسواء فيه قضا الحنفى وقضا الشافعي والمالكي والحنبلي لانه  
 قضا في فضل بغيره فيه وصحوا بان للقاصي الحنفى المقتدان يحكم بعمدة  
 وقف المشاع للاختلاف والتزجيج في ذلك والمسئلة فيما قولان  
 مصححان فيجوز للقضا والافتا باحدهما وينفذ القضا بذلك والله  
 اعلم **سبل** في مسجد يحتاج الى العادة والناظر معلوم بشرط الواقف  
 هل يصرف له اجرة عمله حال المباشرة لما اولاه وهل يستحق بشرط له  
 الواقف في وقفه عمل له لم يعمل **اجاب** لا ريب ولا شبهة ان الناظر  
 حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال  
 النكاح ابن الهمام فاذا قطعوا قطع الا ان يعمل فيما خذ قدر لجهته وان لم  
 يعمل لا يأخذ شيئا انتهى وفي البحر بعد نقله كلام السكال وظاهره ان  
 من عمل من المستحقين زمن العماره يأخذ قدر لجهته لكن اذا كان مما  
 لا يمكن ترك عمله الا بضرهين كالامام والخطيب ولا يراعي المعلوم المنزلة  
 زمن العماره فغلب هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العماره قال  
 في الاشياء والتطبيقات وما هو في معنى الامام للمسلم والمدرس للمدسة  
 الناظر انتهى **فالحاصل ان العلماء رحمهم الله تعالى**  
 قدموا العماره على كل شيء كان لا يطا لغيرها يعطى لها وان فعل ما هو  
 خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الجواب

مشروح والله اعلم **سبل** في عدة رسة لما خلاوي متعذرة هل  
 للمحكم عليها ان يسد باب خلوة من خلواتها التي بدلتها ويقع لها بابا  
 وسكة غير نافذة بغير رضا اهل السكة ام لما فيه من تغير معاملة  
**اجاب** ليس للمتكم ذلك لما فيه من تغير معاملة الوقف وقد ائتمن بعض  
 العلماء بعد رجوعه في شبك التوسية في جدار الجامع الازهر اذ لا مصلحة له  
 للجامع فيه فكيف يقع ما باب الى السكة غير نافذة بغير رضا اهلها هذه الاقوال  
 به والله اعلم **سبل** في الرجل الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به  
 علما الحنفية ام لا **اجاب** نعم صرح به علما الحنفية رحمهم الله فقد صرح  
 به في البحر لقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يباله الولاية للوقف  
 وليس فيه فتق ليعرف قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر برفق كثير  
 الحر ونحوه انتهى وفي الاستعاذ لابن ابي الامين قادر بلفظه او يبايده لان  
 الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بولاية الخائن لا يدخل بالمقصود  
 وكذا بولاية العاجل لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاستلام  
 للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبد وعذراه الى الاستعاذ ولا  
 شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا ظهر برفق كثير به الحر خاص بالمسلم اذ  
 الذي يتروك وما يدين للحدث الشريف انزكوم وما يدينون والله اعلم **سبل**  
 من مشق بما صورته بالحروف اذا وقف رجل في صحته وسلامته وطوبى  
 واختاره ما هو جار في ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف  
 شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته  
 للجهة الموقوفة عليها ونظر الموقف على مقتضى شرط الواقف ومقتضى  
 على الوقف الموقوف مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة وللواقف  
 الموقوف ورثة واستاجرت الورثة كروما الوقف الذي وقفها مورثهم من  
 الموقفي والان تدعى الورثة المزبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف  
 في مرض موته واقامت على ذلك بيينة فحكم الحاكم بابطال الوقف والغايب  
 ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف المذكور صحيحا  
 لمضى المدة المذكورة وللاستفاضة والشهرة في ذلك وتكون اجارة  
 الورثة كروما الوقف ضد بقاءهم على وقف مورثهم ام لا **اجاب** حيث  
 ائتمن بالوقف واستاجرت من الموقفي الجهة لا ينفذ منهم بعده دعواهم للمشتري  
 واذا تنازعت البيتان بيينة كونه في الصحة وبيينة كونه في المرض قد تمت



بينه المصلحة فصرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفضولين الاقدام على الاشتغال  
والاستيحاء والاستيداع والاستيحاء اقرار بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات  
حتى لو تزعم المدة على ان المدة مغل مصحيا من ذلك فتدفع دعوى المدة  
والورثة هنا مدعون ومتولي الوقف هو المدعي عليه ولا يخفى ما في السؤال  
من الخشوع وتشويش العبارة كذلك الشبهة والاستفاضة والقطع في بدنه بقوله  
وقف في محته وسلامته وطواعيته واختياره الى غير ذلك من العبارات  
فكان يكفي في ذلك رجل وقف محدودا على جهة مير ومصلحة المتولي واستاجر  
الورثة منه مشرا دعوا ان كان في مرض الموت هل تتم وهوام ام لا الجواب  
لا تتم دعواهم لان اقدمهم على الاستيحاء اقرار بانه لا ملك لهم لكن  
كتبنا عليه لو رده من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للعامل والله  
اعلم **سبل** فيما اذا باع احد مستحق الوقف الاهل المحكوم به الثابت  
الذي جعل اخره للمجدد المدي على مشرفه افضل الصلاة والسلام هل يقع  
بيعه ام لا ولو مكش في يد المشتري حصة طويلة **اجاب** لا يقع  
بيعه ويرد الى الوقف ويجب اجرة المثل كما هو المفتي به صيانة للوقف  
فان الفتوى على وجوب اجرة المثل بأي طريق سكن الوقف والله اعلم  
**سبل** في الخلوة الواقعة في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية  
في الحوائث وغيرهما هل يصير المخلوق ويحوز بيع سكناه وشراؤه واذلعه  
برحاكم شرعي يمنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه **اجاب** ذكر  
في الاشياء والنظام يشرى القاعدة السابعة في بحث المرف الخاص انه انبني  
كثير باعتبارها قال فعلى اعتباره ينبغي ان يعني بان ما يقع في بعض اوقاف  
القاهرة من خلوات الحوائث لا زمره يصير المخلوق في الحائث ختاله فلا يملك  
صاحب الحائث لخر اجرة منها ولا اجارتهما لغيره ولو كانت وقفاء وقد  
وقع في حوائث الجبلون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها  
للتجار بالخلوة وجعل لكل حائث قدر اخذه منهم وكتب ذلك  
بمكتوب الوقف انتهى وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلوة  
رسالة مستقلة واستدل بأشياء اوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعا  
الضريري بقوله وفي واقعات الضريري رجل في يده دكان قفاب ورفع  
الموتى امره الى القاضي فامر به القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولي  
ذلك شرخصا الخايب ثم اولى بدكانه وان كان له خلق فهو خلق مخلوق

تأجيلها في حجة

ايضا

ايضا وله الخيارات في ذلك فان شافخ الاجارة وسكن في دكانه وان شالجان  
الاجارة ورجع مخلوه على المستاجر ويومر المستاجر باذلك ان مرضى والا  
يومر بالمخروج من الدكان وتسلم الدكان اليه انتهى كلام صاحب البحر واقفا  
الضريري قال صاحب من الغفار بعد ما نقله لما قال في رسالة له  
والمسئلة نقلها شيخنا في قواعد لكن عبارته واقعات الضريري وبما نقل  
على المدعي والله اعلم هذا وقد صرح علما بانا بان لصاحب الكرد ارحى الغرام  
وهو ان يجدد المزراع والمستاجر في الارض بنا او غراسا او كسبا بالذباب  
بذلك الواقف لا يباذل الناظر فيبقى في يده وفي البحر ومع الغفار نقلنا  
عن القية وهي في الحايوي الزاهدي ايضا استاجر ارضا وقفاء وغرس فيها  
او بنى فيها شرمضت مدة الاجارة للمستاجر ان يستقيمها باجرة  
المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك  
انتهى قال في البحر ومع الغفار وبهذا القلم مسئلة الارض المحسنة  
وهي منقولة ايضا في اوقاف الخفاف انتهى وصورتهم ما في اوقاف  
**الخفاف** حائث اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى ان يثبت لغيره  
باجر المثل قالوا ان كانت العمارت بحيث لو رفعت لبيستاجر الاصل باكثر مما يستاجر  
صاحبها لكانت دفعه ويوجب من غيره والاي قول في يد يذ لك الاجر  
انتهى وقد ذكر في الخاتمة مسئلة بيع الحائث في مواضع متعددة وذكرها في  
جامع الفضولين في الفصل السادس عشر نقلنا عن الذخيرة ونص عليها في  
الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية واغلب كتب الفتاوى وهي شري سكني  
دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكني في دكان وقف فقال المتولي ما اذن  
له بالسكني فامر به بالدفن فلو شراه بشرط القرار يرجع على يايه والافلا  
يرجع عليه بتمنه ولا ينقضانه انتهى وفي جامع الفضولين والخلاصة وغيرها  
يبيع المستاجر وعرف في ارض الوقف ميار له فيها حق القرار وهو المستحق  
بالكراد له الاستيحاء باجرة المثل انتهى **اقول** ليس الغرض بزيادة  
هذا الجمل القطع بالحكم بل يقع اليقين بان ارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفي  
شرايطه باجماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي  
المطلوبة في هذا البيت

اطراف كل قضية حكيمه • ست يلوح بعدها التحقيق  
حكم ومحكوم به • ومحكوم عليه وحاكمه وطريق



فإذا نصب الحكم بعد استيفاء شرطه لم يمتد له من ما ذكرناه أو غيره صح ولزم  
 وإن نفع الخلف كما في مثله علم لأنه لم يكن مخالفاً للكتاب ولا للسنة المشهورة  
 وللإجماع خصوصاً فيما للناس إليه ضرورة لا سيما في المعامل والمدن المشهورة  
 كصغر ومدينة الملك فأنتم يتقاطعون ولم فيه نفع كل ويضرم نفعه وأعداه  
 فلهما يفعل تكثر الأوقاف التي لا تربي إلى ما فعله الغوري بأخذ من كل تاجر  
 قدما معلوماً من الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو أيرمه ابن  
 ما وأرجح أن لو أن أو أن يغلبه لتاجر كغيره فنع له ذلك المقدار ومما  
 بلغني أن بعض الملوك عمر مثل ذلك بأموال التجار ولم يصف عليه من ماله  
 الدرهم والدينار بل فإن بقره الوقف وفان بالمصلحة للتجار وكان صلى  
 الله عليه وسلم يجب ما خفف من أمته والدين ليس ولا منفعة في ذلك  
 في الدين ولا رعايته على الموحدين والله أعلم **سبيل من طريق الثام**  
**١٥٠** في وقف أهل شرط واقفه أن يكون أن يكون على نفسه مدة  
 حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلان وفلان وهي من  
 عهده أمه تعالي من أولاد الذكور والإناث بينهم على الفريضة الشرعية  
 للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم  
 كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على النسل وأغلبهم وإن  
 سفلوا بطن بعد بطن الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى على أن من  
 توفي منهم عن ولد أو ولد أو ولد أو نسل أعقب عاد ما كان جارياً عليه  
 من ذلك على ولد أو ولد أو ولد أو ولد ثم على نفسه وعقبه بينهم على الفريضة  
 الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد  
 ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى من ذلك إلى من  
 هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك  
 الأقرب إليه فالأقرب وليستوي فيما لا يخفى في الإخ لا ب فان لم  
 يكن في درجة المتوفى من لياوي فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل  
 الوقف مات رجل من أهل الوقف واستخفيه وهو في الدرجة الخامسة عن  
 ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خاله له وهو معه في درجة  
 وترك أيضاً أولاداً وأولاداً لأمه ومم في درجته أيضاً لكن فهم من أصله  
 موجود ويستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت  
 واستحقاقه من المذكورين فمثل نفر من ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق

أو يشترك من وأولاد أو أولاد خاله أمه في ذلك على الفريضة الشرعية أو بغيره أولاد  
 أو أولاد خاله أمه في ذلك على الفريضة الشرعية أو بغيره أولاد  
 أمه في ذلك على الفريضة الشرعية أو بغيره أولاد  
 لا يدخل وهل يجب بابيه أو لا يجب وهل يستحق من أهل الوقف أم لا  
 يستحق من أهل الوقف وما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه  
 في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في الأقرب إليه فالأقرب  
 وما المراد بقول الواقف أيضاً فان لم يكن في درجة المتوفى من لياوي  
 فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف أم لا يستحق من لياوي  
 وأبسطه وبيننا النسل والدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب والأقرب  
 والبعد كثر الله فأيدهم وضع في مدتهم ونفع المسلمين بعلومهم اشغوا  
 الجواب وأقنوه أيضاً حايدين لأن هذه المسألة موقوفة على أفناكم  
 أحسن الله مثقلكم ومثواكم وجعل في أعلا القردوس مقررهم ومثواكم  
**الجواب** اعلم أن شرط الواقف كسب الشارع وقد نص الواقف أن من  
 مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد على ما كان  
 جارياً على المتوفى إلى من من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف  
 يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فوجب مراعاة ما شرط ومثواكم  
 صرفه نصيب المتوفى المذكور إلى من من الأقرب إليه في درجته وهو ابن  
 خالته حيث كان من أهل الوقف لا أولاد أو أولاد خاله أمه الذين هم أبعد  
 قرابة وإن اتحدوا معه درجة لأن أقرب القرابة ادعى إلى عرض الواقف  
 في العرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب  
 وذلك صريح في اعتبار الأقربية التي هي الداعية إلى الشفقة ومزيد الرحمة  
 إلى بدل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة فكان أوفق لغرضه المعتبر  
 عند العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح مخصصاً قطعي بما تقر بأن أولاد أو أولاد  
 خاله الأم المتوفى لا يستحق مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما التسمية  
 من لا يتفاوت شيئاً من أهل الوقف فجائزة كما صرح به السيوطي والفتاوى  
 في الأسباب والنظائر ومنع قول القائل بعد مجوازه وقوله في السؤال  
 ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من  
 أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إليه أنه يستحق بالشرط ولا  
 يمينه ما هو له عاصراً بعد الموت من كان يستحقه لوجود سبب الاستحقاق



باللفظ الذي شرط الواقف المراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفي من  
 يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ذالم يوجد من يستحق  
 من اهل درجة يصرف لاقرب الموجودين من اهل الوقف له وتقدم شره  
 واما الطبقة فمجموعة ذالدرجة في مقناها قال في المغرب ديج السام  
 رتبة الواحدة درجة واستغفر للموقوف عليهم النسل والعقب بمنا والقرب  
 والبعد احدها خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعدة قال فيه  
 وقيل القرب في المكان والقرب في المنزلة والقرب في القرابة والقرب في الرحم  
 والله اعلم **سبل** من بيت المقدس في رجل وقف على نفسه ثم على  
 ولده زيد ثم على اولاده واو اولاده ولعله على الفريضة الشرعية  
 الطبقة العليا تحت السبيل وشرط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من  
 الموقوف عليهم مثل النظر للارشد من الطبقة الحاجة للمستحقين الآن  
 ام مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه **اجاب** النظر  
 للارشد مطلقا وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو جسد ان يصير  
 اليد قال في الاشياء والتظاير ما ذكره السبكي في تاويل قوله قبل استحقاق  
 خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الاقرب بل صرح كلام الوقف  
 انه اذا باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق  
 بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه انتهى اقول وللتسكي في موضع آخر ان  
 اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى ان الوقف شامل  
 لهم ومقتضى التصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المفتضي عمله وهذا القرب  
 الى قواعد الفقه والله اعلم **سبل** فيما اذا شرط الواقف في كتاب  
 وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من اولاد هذا الواقف  
 من غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك ونفقا شرهيا على  
 من هو في درجته وذوي طبقة يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه  
 المتوفي ومات ولده من اولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا  
 ولا نسل ولا عقب ولها اولاد من ذالخط من ايها من اهل الوقف مثل  
 ينتقل نصيبها لابن اختها لكونه اقرب اليها ام لا **الحاب** ينتقل  
 نصيبها لابن اختها من ايها الذي هو من اهل الوقف على الاولاد ثم  
 ثم على اولاد الاولاد ثم ثم على من مات منهم عن ولد او ولد او  
 اسفل منه فضيئه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك ونفقا على من

هو في درجته وذوي طبقة يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي  
 ومثل هذه الصورة يقع كثيرا في كتب الاوقاف وفيها تعارض ان قوله  
 عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان  
 من خذله ام لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفي يقتضي عدم اعتبارها  
 وصرفها الى الاقرب اليه وان كان اقل درجة لكن ما بينا قوله الاقرب فالاقرب  
 الى المتوفي متاخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته فينتج انه او تقول  
 بتقدير الدرجة بالخذول ولا يكون ناسحا اعمالا للكلام معهما امكن هذا  
 وقد ذكر لي ان صاحب الواقعة يطلب نقلا في المسئلة فترى التسليح  
 الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذا ان الامكان وتعارض معين  
 الاقرب مع معين الدرجة تقف المسئلة ولا يجد لها من يحا فاشكل المسئلة  
 علينا فربما الى المعين فربما تقدم الاقرب الى الميت الى مقامه والواقي  
 الى مقاصد اهل العرف مالم يقصد الاقرب الى الواقف وها هنا لم  
 يقصد الاقرب الى الواقف فذلك لك ترجع عندنا استحقاق هذا الاقرب  
 الى المتوفي والله اعلم لكنه قد وقع حكم لذي الدرجة مبني على شهادة  
 انه هو المستحق لحكم القاضى بموجب ذلك من غير ان يحيط علمه بما ذكرناه  
 وانا متوقف في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراه ليست بصحفة  
 وايضا فشهادة الشهود بالاستحقاق في قولنا نظر لانه حكم شرعي وهم  
 انما تقبل شهادتهم بالاسباب فشهادة عنهم بانهم في الدرجة صحيحة والاقرب  
 ليس لهم لحكم القاضى بموجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتنازل  
 اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيماد عندي في نقضه ايضا نظر  
 لاجل الاحتمال وقرب المأخذ وانه لو نظر في ذلك وخالف ما قلناه  
 وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت اقول ان حكمه صحيح يمتنع نقضه في ذلك  
 الذي عندي في هذه المسئلة اري في هذه الواقعة لاجل الحكم ان  
 يصطالحوا الى ان ينقض الحكم له ويرجعوا الى ما قلناه وبينته لمثل ذلك  
 في غيره من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا ينسب  
 الناس له بل يكتفون بما حصل في اول وهلة من ان من مات انتقل نصيبه  
 الى ولده ولا ينظرون الى قوله شرا الى ولد ولده ونسله وانا ايضا ما كنت  
 انظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الامور بحسب ما يقدر والله في  
 القلب والله اعلم انتهى قول والمصريح به في كتبنا متونا وشرحا وفتاوى



انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عند اي حيفه فلا يدخل ابن  
 النعم في قوله الاقرب الى المتوفي لانه غير محرم وان الاخ لا يحرم محرم فدخل  
 فيه ويصرف اليه ليرحم كلام الواقف والله اعلم **سبل** في قرية لضمها  
 وقف لاربابه والنصف الآخر ملك لاهله فطلب صاحب الملك فتم حصته  
 في حجة وتميز الملك من الوقف ليعمره وينفع به كيف شاء وكما اذا منعت  
 الناظر على النصف الموقوف عن القسمة والى التميز المذكور فدخل للقاضي ان  
 يجبر الناظر على القسمة وعلى تميز الملك من الوقف ليعتد صاحب الملك كيف  
 شاء وكما اذا **اجاب** نصيبه على القسمة ليعتد الملك من الوقف  
 فيستفيع كل بما يخصه وقد صرح بالمثله في كثير من الكتب والله اعلم  
**سبل** فيما اذا بنى زيد مسجد وسبيل ووقف على مصالحهما للخدمة  
 لهما اراضي بلغ اربعمائة الف مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف  
**قصر السلطان** كاتبا لضبط غلاته وبوابا للمسجد لشدة  
 احتياج المسجد لذلك وعين لكل معلوما في كل سنة فدخل يعمل بتفري السلطان  
 حيث يري المصلحة فغيت في ذلك ولو لم ينص الواقف عليه بخصوصه ويجل  
 للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه ليعبر عليه ام لا **اجاب**  
 يعمل بتفري السلطان ويجوز الناظر على صرفه من غلة الوقف ولو لم ينص  
 الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله اعلم **سبل** في وقف صورة  
 انشا الواقف وقفه هذا امضا على ولده الطفل المدعو احسن وعلى من سيحدث  
 له من الاولاد المذكور خاصة ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم  
 ثم على النسل المذكور على ان من مات منهم ومن اولادهم والناس المم عن ولد  
 او اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او الاسفل وعلى ان من مات من اولادهم  
 او اولاد اولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا اسفل عاد نصيبه الى من هو  
 في درجته بقدر ماله الاقرب فالاقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم  
 ومن اولاد اولادهم او اولادهم والناس المم قبل استحقاقه لشي من هذا الوقف  
 وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا  
 انقضت المذكور على الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من اولاده  
 الاناث ثم من اولادهن على النظم والترتيب فاذا انقضت الجميع عن لغوم ولحق  
 بين لهم لسل ولا عت عاد وقفا على ساط الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه  
 محمد مشرقات اخوه حسن المذكور ولفرف محمد في جميع الوقف مشرقات عن

بنت ثم ملكت البنت عن ابن اسير محمود مشرقات عن ابن اسير محمد  
 فنظر في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على اولاد اولادهم  
 المذكور وبدخوله في ذكر النسل ثم ان ناظر وقف خليل الان ادعي  
 على محمد بان الوقف الى حجة وقف الخليل محتجا بان ابيه محمد اخا حسن  
 ابن الواقف لم يدخل في الوقف لانه الفقير في قول الواقف على ولده الطفل  
 حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد ويرجع الحسن لانه اقرب الى الوقف  
 فحكم القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فدخل بتعين ذلك  
 فتكون حجة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد  
 او يتعين ارجاعه للواقف المقرين الذي على ذلك فتكون حجة وقف الخليل  
 متاخرة عن جميع من يلبس الى الوقف واذا قلتم بتعين رجوعه الى الواقف  
 ودخول ولده محمد فمسل يمتنع دخول محمد بن بنته ام يدخل ويستحق  
 بالمختارين المذكورين وينقض حكم القاضي المتقدم **اجاب** قد **اجاب**  
 مفتي الحقيقة بمضمون ما الشيخ حسن الشرنبلاي بقوله الضمير في قول  
 الواقف وعلى من سيحدث له يرجع الى الواقف لا ولده حسن ولا يتوهم رجوع  
 الحسن لحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد بن الواقف  
 بعد صدور الوقف بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاحتجاج  
 الآن خاصا بالاستحقاق لان خاصا لمحمد بن محمد بتقديمه على حجة ساط الخليل  
 والاهن مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما هو مختلف  
 الموضوع في السؤال فاختلفت الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة  
 الا فتا بين المشايخ ولنظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق  
 بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق في  
 الاستحقاق الا ان ساط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في  
 الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدم على ساط الخليل عليه الصلاة والسلام  
 انتهى واقول اما ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يثبت لحدوثهم  
 فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في  
 شروط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملا لان يجب تعيين احد محتمله  
 بالعرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزوم حومان ولد الواقف لصلبه  
 واستحقاق اولاد اولاد بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه اقرب  
 من اولاد ذكر من المخطور وهذا الغاية ظهيرة غاية الاستبداد



وَاذا كان حكم القاضي ميّنا على ذلك يجب نفقه لكونه على خلاف الصواب اما  
 اذا كان ميّنا على وجه محمد ان الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذا الوقف  
 على من سيحدث ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناؤ له لفظ الواقف  
 هذا وقول الجي في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لصحة  
 محمّد مستند في ذلك عليه من حيث انه اناط الحكم بسابقته له في الوجود وليس  
 كذلك لو فرضنا سابقته حسن سابقا عليه في الوجود غير ان الوقف موجب  
 ليس له حق لما قلنا انه لم يتناؤ له لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف  
 والوقف انما وقف على حسن وعلى من سيحدث فليتبني لذلك وقلت  
 ومارمت ذم الجيب وانما • خشيتم اقتحاماً في قضاء محرم  
 فكيف وحكام الشريعة واجب • صيانتهم عن كل دخل مدمر  
 والله اعلم **سئل** في اخوين وقفا دار مشتركة بينهما وكتب  
**ما صورته** انشا الواقفان المذكوران وقفا ما هذا على انفسهما مدة  
 حياتهما ثم من بعدهما على اولادهما المذكورين والاثاث منهم على حكم الفريضة  
 الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولاده المذكورين واولاد  
 الاثاث وجعلوا بعد انقراض اهل الوقف باسراهم ذلك وقفا على مصالح المسجد  
 الفلاني بمدينة نابلس وجعل وحكم به مات احد الواقفين عن ولد ذكر وعن  
 عمه الواقف الثاني وعن اولاده فسل حصّة الواقف الميت لغيره اخيه او  
 لاولاده عمه او للمسجد وللفقراء **اجاب** لا تصرف في الاخ لا اشتراط صرف  
 حصّة اخيه له بعد موته ولا لاولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقراض  
 اهل الوقف فتعين صرفه الى الفقراء وقد دفع لشخصنا التراجيح الخافضة  
**سوال صورته** ما قول سيدنا مولانا شيخ الاسلام في اخوين  
 شقيقين لهما عقار سوي بينهما وقفا على انفسهما مدة حياتهما ثم من  
 بعدهما على اولادهما المذكورين والاثاث بينهما على حكم الفريضة الشرعية للذكر  
 مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهما المذكورين والاثاث كذلك  
 ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على نسلم وعقيم كذلك فاذا انقضت وطلعت  
 الارض منهم عاد وقفا على اولاد الاثاث فاذا انقضت اباجمعهم ولم يبق لهم نسل  
 ولا عقب عاد وقفا على مصالح مسجد عينه الواقف ثم مات احد الاخوين الشقيقين  
 عن ولده وعن اخيه الواقف فمثل يسبق الوالد في حياة عمه من الوقف المذكور  
 شيئا ام لا ثم اذا مات الولد ايضا ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفا

عما عناه المسجد المذكور ويستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف احد  
 الواقفين يكون ايها وقفا على انفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على  
 ما شرطاه فاجاب **المصرح** بان الشخص لو وقف وقفه وقفاً  
 وقفته على ولدي هذين فاذا انقضت وقفاً فهو على اولادهما الخ قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضت احد الابوين وخلف ولداً  
 يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات  
 الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولادهما المذكورين او لولد واحد من  
 والمسئول عنه صا ولما كان قول الواقف وقف على ولدي هذين  
 ثم من بعدهما على اولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على انفسنا ثم  
 من بعدهما على اولادهما هذا المأثور والله اعلم انتهى كلام شيخنا فينبغي علم انه  
 ما ام شقيق الواقف الذي هو احد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف  
 له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى اولاده لعدم المانع حينئذ وقول  
 قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على اجوبة فيمنها ما  
 متعده من وكل واحد فم شيا فاجاب على قدر ما فهم والمقدمة ما ذكر  
 فانه المتبادر والا قرب الى عرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي  
 بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصرح به لانه وقف واحد  
 بخلاف المسئول عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فقتصر كل وقفا على حصصه  
 على اولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الاخر فستحضر المسجد والله  
 اعلم **سئل** في سلطان جعل جزيه الى مصالح مسجد والى بعد سلطان  
 اخو وجعل الى ايمته وخطبايه هل يتبع ما امر به شرعا وليس لغيره من  
 ارباب الشعائر من ان يقيم في ذلك تكون الامر في ذلك للسلطان لضر  
 الله تعالى وما الحكم **اجاب** نعم للسلطان ان يختص به من يشاء بعد  
 وجود صفة الاستحقاق اذ هو موقوف اليه والخياري المنع والاعطا  
 والحال هذه والله اعلم **سئل** في وقف معين باسم خطب المسجد  
 النبوي وايمته وحال الوقف كان الخطباء والايمه نحو خمسة مثلاً فعين  
 السلطان خطبا وايمه لغيره غير الخمسة واشركهم معهم في المباشرة في الخطب  
 والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة ام لا  
 حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدا محض صا بل اطلق  
 وقال على خطب المسجد النبوي وايمته يدخل من انصف بهذا الوصف



من حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال  
وقفت على ولدي زيد وهم فلا نا وفلا نا وحد وحسنة لم يدخل فيها سائر  
اولاده ومن يحدث له فهو كما نرى ونفى الدخول بالتعيين والعقد  
المتعيين في واقعة الحال وفي افاق حلال قلت ارايت ان كان  
له يوم وقف لواقف موالى وحدته لم بعد ذلك موالى فالقطة لم جميعا والله  
اعلم **مسألة** في وقف صورته وقف على نفسه شرعي اولاده ومن يحدث  
له للذكر مثل حظ الانثيين شرعي اولاده شرعي وشرعي على ان من كان  
عن ولد او اسفل منه عاد لضيئه له ومن مات لاعتق ولد ولا اسفل منه  
عاد لضيئه لمن في درجته بقدر الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات  
منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان  
ليصفته والده لو كان حياته الواقف والمحصلة وقفه في ابنتين له  
فاقتسماه مناصفة شرعا مات كل منهما عن اولاد او اولاد اولاد والمحصلة  
الوقف في ستة اولاد ذكور واثاث من نسائها متساويين في الدرجة  
فاته واحد من الستة عن اخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية  
الواقف وان عمه كذلك فمثل يكون لضيئه مفسو ما بين هؤلاء الخمسة  
لكنهم كلهم بين درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سوا غير انهم يمتثلون  
في قوة القرابة للموتى او يمتثلون به الاخ الشقيق دون البقية **اجاب**  
بضيئه يكون مفسو ما على الحصة للذكر مثل حظ الانثيين لو كنهم في القرب  
الى الواقف سوا ولا ينظر الى قوة القرابة فمفسو ما اذا نظر لمفسو ما مع قول  
الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل الميت فقد اعتبر الواقف  
الاخرية اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تقررت عند العلماء لغير  
القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجملة الاستحقاق في الوقف واحدة  
وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذابستين على ذي جهة  
في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطنا بوايه  
اعلم **مسألة** في ناظر وقف عزل عنه بعد جملة الغلات وقبضه المقتضلا  
ووضعه في اماكن معلومات فطلب منه الناظر حالا ان يسلمه باجمعه من  
ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجفاف والمصارف فابي قايلا ان ذلك  
كله لا يملكه به وقد وفيت المصارف من مالى فالغلات لي وحق  
هل تكون ذلك دفعا شرعيا يبيع المولى مالا عن القرض له ام لا يكون ويطلب

بشليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله ان لا يصح الا لولا  
**اجاب** لا يكون قوله هذا دفعا شرعيا ولا امرا شرعيا بل خطبا جليا  
وشيا مرييا عن الشرع اجيبا اذ لا قاييل من قمتها الاسلام بجملة الا لتمام  
في اوقاف الانام لانك تمما اعتبارك كان باطلا وكيفية ما قد كان ما يثلا  
فان قدرته لبيعا فهو بيع المعلوم او المجهول وان قدرته اجارة فهي  
واقعة على استهلاك الاعيان المعلوم والامية فيما يؤك وعي في الموجودة  
لا يجوز فكيف يستاجر منها ما يسجور وان اعتبرته واهيا لما سيصرفه  
ومتميا لما سيقتضيه فالحقبة في مال الوقف لا يجوز ولو لم يوص كهيئة الام  
مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهيئة في ذلك وان اعتبرته ذلك  
صدقة منه على الوقف ونقصه فاعليه به فهو لوري بالبطان لما سبق ولما  
انه يودي الى بطلان العمل بشرط الذي هو كنف الشارع وبقيته الاعتبار  
بدئية التصرفات فالحق المجمع على حقيقته والحكم المتيقن على شرعية الحكم  
للمولى حالا باخذ الغلات وبقبض المقتضلات ليصرفها فيما شرط واقفها وان  
امتنع العزل يوجب خد منه فتمرا وترفع يده عنها جبرا كما هو المأمور به لاسيما  
في اموال الاوقاف التي نص على وجوب ميانتها والاعتناء بشانها اكا بر  
الاسلاف والله اعلم **مسألة** في رجل وقف دارا على اولاده ثم  
على اولادهم ثم وثم وجعل اخوه لجملة لا تنقطع هل يكون وقفها عليهم  
يكنون منها وليستغلونها او لهم السكنى والاستغلال وليس لهم سكناها  
وهل اذا سكنها احد منهم لبقية منهم باجور المثل **اجاب** في عند  
الاطلاق للاستغلال وليس لهم سكناها ففني فتم القدير وليس للوقوف  
عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما انه ليس للوقوف عليهم السكنى  
الاستغلال وصرح في البحر بوجوب اجرة المثل للشرط اذا سكن من له  
الاستغلال وبطل ما لا يجوز والحاصل ان الوقف اذا اطلق او عين الاستغلال  
كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بها وان صرح بها كان  
للسكنى والاستغلال اجرا على كون شرط الواقف كنف الشارع فمن له  
الاستغلال فقط لاحقه في السكنى ومن له السكنى لاحقه في الاستغلال  
واذا سكن الشرط بالقبلة وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء كانت  
الدار للسكنى والاستغلال وان سكن في دار السكنى والشرط الاخر  
لم يكن للصبي لا يستحق لضيئه اجرة لان المتصدق ليس له ولا



السكن ولو كان الوجه الآخر وليس له طلب اجرة لصحة وهو محل كلام المصنف  
بانه لا اجرة على الساكن يعني على الذي امتنع عن السكني للمتيقن او لغيره حيث  
لم يمنع الشرع عنها فثبت له ذلك وانما فقد اختلط على البعض كلامهم في  
هذا المحل فلم يعلمه والله اعلم **سبل** في دار موقوفة على اولاد الوالد  
الاربعة وسماهم سكاوا سكاوا من بعد كل منهم على اولاده ثم ومن ثم  
ثم على حصة بولا شقط مثل اذ سكنوا الموقوف عليهم بماله من حق السكني  
المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقي من اجرة ام لا يستحقون  
**اجاب** لا يستحق الباقي عليه اجرة اذ سكنوا بماله من الحق المشروط  
له بنصف الواقف الذي هو في وجوب العمل به كحق الشارع قال في البحر  
ناقلا عن فتح القدير ليس لاحد من الموقوف عليهم السكني ان يكرهها ولو  
رادت على قدر حاجته سكناء نعم لما لاعارة لا غير ولو كثر اولاد الوالد  
ولا لئله وعقبه حتى ضاقت عليهم الدار ليس لهم الا سكناء تنسب  
على عدمهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيهما حجر ومقاصير كان للذكر  
ان يسكنوا بينهم معهم وللساكن ان يسكن ارضوا من معين وان لم يكن  
فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تنفع فيها مما يراه انما سكنها  
لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيره ومن هنا يبرهن انه لو سكن بعضهم فلم  
يجد الاخر موضعاً يكفيه لا يستوجب الاخر اجرة حصته على الساكنين  
بل ان احب ان ينفق معه في بقعة من تلك الدار بلان وجبة وزوج  
ان كان لاحد منهم ذلك فضل والامزك المضيق وخير اوجلو امعا كل  
في بقعة الى جنب آخر والاصل المذکور في الشروع والمزوع في اوقاف  
المضاف ولم يخالفه احد فيما علمت وكيف يخالف وقد تفقوا لجامعهم  
على الاصل المذکور راضين واشتراط الاسكان لا يوجب استحقاق  
الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشروط له وهو السكني  
فلم يكن غاصباً لما فاع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على  
قوله من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله  
اعلم **سبل** في دار موقوفة على حصة شرط الواقف السكن فيها  
لامرأتين مدة حياتهما فنكت لحداهما وطلبت الاخرى السكن فلم  
تتمها الا للمهاجاة والقسمه وفق باب آخر من هذا الثانية ان يجوز  
اخذها على القسمه وفق باب آخر وعلى المهاجاة ام ليس لها ذلك

حيث ان الواقف شرط السكن لهما والمحل قابل لسكنهما معا من غير شئ حيث  
لم توافقنا الثانية على القسمه ولا على المهاجاة وهل اذا كان الواقف  
شرط السكن لمرأتين بمدة الدائمة حياتهما هل لهما ان يسكنوا الزواجهما  
معاً من غير رضى المستحقين في الوقف ام لا وهل اذا راضيا على القسمه  
وفق باب آخر للموقوف هل لهما ذلك من غير رضى المستحقين ام لا  
**اجاب** ليس للثانية ان تجبر لرضاها على القسمه ولا على المهاجاة  
ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمتص القسمه وان راضيا على  
الوجه المذکور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر نقلا عن  
الفتح القدير في كتاب الوقف في قوله لا يقيم وان وقف على اولاده  
والله اعلم **سبل** في احد الشراك في الوقف اذ سكن جميع دار  
الوقف بدون اذن البقية هل يجب لهم عليه الاجرة ام لا **اجاب**  
لهم يجب عليه قال في البحر نقلا عن القنية لحد الشريك اذا استعمل الوقف  
كلمة بالغلبة بدون اذن الاخر فعليه اجرة حصته الشريك سواء كانت  
وقفا على سكنها او موقوفة للاستغلال والله اعلم **سبل** في  
وقف صورته الشا الواقف وقفه هذا على نفسه شرعي ببناءه عمرة  
وزاهدة وشمسية والسبب بينهما بالتولية شارطا السكن لهن عند  
حاجتهن اليهما ثم ان الوقف في زاهدة وشمسية والسبب فتغلب  
نوجار زاهدة وشمسية على دارين من دور الوقف وسكناهما مع زوجتهما  
مع الغنية عنهما والسبب قاصرة لان وج لهما نحو احدى عشر سنة فلما  
تزوجت السنية سكن زوجها بمالك في دار من دور الوقف ايضا  
والدور متفاديه فما الحكم الشرعي في ذلك البسطوا لنا الجواب حايرون  
الثواب **اجاب** اعلم ان من المقر في المذهب ان من له  
سكني دار ليس له ايجارها واخذ غلتهما الا بتخصيص من الواقف ومن له  
ايجار دار واخذ غلتهما ليس له سكنها الا بتخصيص من الواقف وحيث  
نظر الواقف السكني على حالة الى حاجة ليس لهن عند عدمها السكني انما لهن  
الاستغلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور  
ولجهة لكن على ان لا يجرى لاجلهم لما تقررا انما على المتزوج لاعلى التابع  
كما قرر في الغصب فياخذها الناطق منهم ولصرفه على العارة ان كانت  
هناك عمارة والا يوزع ما يجرى **فان قلت** ما فائدة الاخذ



منهم والرد عليهم **اجاب** حيث كانت الله ومرتبة اقدار  
 كل دار على حدة في اجرة مثلها لاجل الشركة العاقلة في الوقف فالحق  
 غير التاكن باخذ من الساكن في دفع له قال في الحق نقل عن القية  
 احد الشريكين او استعمل الوقف كلمة بالغبلة بدون اذن الاخر فعليه  
 اجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكانها او موقوفة للاستغلال  
 انتهى وهذا صريح في ان التكن بالغبلة مع الحاجة بغير اذن الشريك  
 موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قرأناه على كلا الحالين  
 فتأمل ذلك واغتنمه فقل من حق الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه  
 والله اعلم **سبل** في مقول وقف على ذرية شخص سكنه احد الموقوفين  
 عليهم بالغبلة فصار يبيع عنه مفاد سلطانية كالعوادى ونحوها  
 بغير اذن شريكه طلب منه اجر المثل بحصته قايي وتقلل بدفع المفاد  
 هل يجب عليه لغير مثل حصته ام لا وهل تقلل مقبولا ام لا **اجاب**  
 عليه اجرة حصة الشريك سواء كان وقفا للسكنى او وقفا للاستغلال  
 كما صرح به في الحق نقل عن القية ليس للتاكن ان يتقلل بما ذكره اذ لا يلزم  
 شريكه المذكور في ما دفع من المفاد حيث لم ياذن له بالدفع ليرجع عليه  
 بحصته منها كما ان ليس للذي لم يسكن ان يقول للاخر اسكن بقدر ما سكن  
 لان المماثلة انما تكون بعد الخضومة والله اعلم **سبل** في  
 ثلث عقار موقوف لتجارة فيه عمارة زادت بسببها اجرة مثله ونقص  
 عليه باجرة المثل لفساد الاجارة او بخود ذلك هل يقضى عليه بمماثلة  
 كونه عامرا بمأثرته او حالة كونه خاليا عنها **اجاب** يقضى عليه باجرة  
 المثل حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذ لا يجب على الانسان  
 اجرة ملكه اذ انتفع به والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا  
 وجعل له متوليا وجعل آخر ناظرا على مشرفا عليه هل يجوز ان يجمع رجل  
 واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا ام لا يجوز ان يجمع  
 الجواب منقول لا مصرحا مستنبطاموضحا **اجاب** لا يجوز ان يجمع  
 الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره الناطفي ولا على ما ذكره الامام  
 محمد بن الفضل والذي ورد عنهما ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي  
 فيما يكون قبول الوصية من قوله رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مفقرا  
 عليه ذكر الناطفي انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين وكلا

منفرد احدهما بما لا ينفرد به احد الوصيين وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 يكون الوصي اولى باسكان المال ولا يكون المشرق وصيا واشركونه مشرفا  
 انه لا يجوز تصرف الوصي لا بعلمه انتهى فتدبر في عدم جواز اجتماع  
 الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناطفي انفراد الواحد بالتصرف  
 والوافق اعتمد على رأي اثنين ونظروهما نظرا ولم يرض بواحد وما على ما ذكر  
 ابو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم مفقرا عليه وانت على علم بان  
 الوقف يستقي من الوصية وان مسأله تستوعب منها وهذا ظاهر لا يخار  
 عليه ويظهر للفقهاء با و في امالة نظرية والله اعلم **سبل** في وقف  
 له ناظر ومتولي هل يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير الاخرى ولا يجوز له ان  
**اجاب** لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير الاخرى ولا يجوز له ان  
 ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علمائنا في غير ما مضى والقيم والمتولي  
 والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعهم والمتفافية عليها  
 تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمل  
 اسم الفقه والله اعلم **سبل** فيما هو الواقع في الديار الشامية  
 من الاوقاف المعروفة بالاقواف المصرية من ان السلطان يصب ناظرا  
 عاما عليها والاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص منصوب من قبل السلطان  
 ايضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنسوب عن النظر فيما يورث  
 له شرعا ام لا واذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره ينفرد بذلك  
 المتولي الخاص ببيت المقدس ام لا **اجاب** ليس للناظر العام دفع يد  
 الناظر الخاص المنصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية  
 الخاصة اقوى كما هو المقرر عند اهل العلم واصحاب الفقه والقوي ولا  
 ينفرد الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما  
 مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلزم بينهما بوجه من الوجوه  
 ومسئلة لا ينفرد قايي المستنيب بعزلة تكشف القناع عن هذه بل هذه  
 بالاولوية اولى باتفاق اهل الاستحسان والوجوه والامرينها  
 عنى عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو اعلم العالمين  
**سبل** في رجل يده وظيفة امامة على مسجد يوم اوقاف  
 الصلوات الخمس في كل وقت بعثاني وقد تناول جميع المعلوم من قيم الوقف  
 والحال انه قد كان ام في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق



المعلوم الا بمقدار ما باشره والباقي يرجع عليه به ويكون موافقا لجهة الوقف  
 أم كيف الحال **اجاب** الذي يختص من كلام البحران مقتضى كلام  
 الحنفية انه لا يسقط الا بمقدار ما باشره وبصرح ابن وهبان في المسافة  
 للمح او صلة الرحم حيث قال لا يغزل ولا يسقط المعلوم مدة سفره  
 مع انهما فرمنا ان عليه وان مقتضى كلام صاحب الفقيه وهو اما ترك  
 الامامة لزيارة اقربا به في الراسين اسبوعا او نحوه والمصلحة او الاستغناء  
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يسقط اذا كان كذلك  
 للعرف وانت على علم ان كلام الحنفية لا يصاد منه كلام صاحب الفقيه  
 وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام الحنفية هو الفقه اقول  
 ويؤيد ايضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكانت شبه  
 الاجارة في ما فيها والله اعلم **سبل** في كات وقف باشر الكتاب  
 مدة ثم عزل في اثنا السنة هل يسقط معلومه المقهر له على الكتاب  
 فيستحق بقدر ما عمل شرعا ام لا **اجاب** نعم يسقط بحساب مدته  
 التي عمل فيها لكونه معلومه في مقابلة عمل الكتاب فاذا عمل نصف السنة  
 استحق نصف المعلوم واذا عمل ثلثيها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو  
 عمل يوما واحدا استحق بحسابه وكذلك كل صاحب وظيفة يكون معلوما  
 في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرطوبي في انفع الوسائل ونص على  
 ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد تغل في  
 الاشياء والتطبيقات فتره وقال في انفع الوسائل انه الاشياء بالانفع  
 والاعدل معللا بان في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتاب  
 لان الكتابة عمل بلا تردد وغير واجب والله اعلم **سبل** فيما اذا  
 مات المدرس بعد تمام سنة مدرسا هل يسقط ما هو المشروط في وظيفة  
 التدريس ام لا **اجاب** نعم يسقط المشروط بعمله كما صرح به في  
 انفع الوسائل وتبعه في الاشياء والتطبيقات قال في انفع الوسائل  
 بعد نقول رمز لما صاحب الفقيه في هذه الفروع التي ذكرها صاحب  
 الفقيه فيهما ما هو مخرج وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا  
 يعتبر في حقوقهم وقت حزوج الغلة وما ذاك الا ان لهذه الوظائف  
 شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتقدم الى مكان معين يقرر ويبعد  
 الطلبة ويهدي ثواب قراته الى الواقف وكذلك الفقيه والامام

وهذا كله ليس بواجب عليه فكل ان القدر الذي يتناول له من الوقف  
 الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا  
 مات المدرس في اثنا السنة مثلاً قبل مجي الغلة وقيل فلو رها وقد باشر  
 مدة شهرات او عزل بغير ان ينظر وقت شتة الغلة الى مدة مباشرة  
 والى مباشرة من جابعد ويبيسط المعلوم على المدرسين وينظر كبريكون  
 منه للمدرس المنفصل والمنفصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه  
 زمان مجي الغلة واذا كان كما اعتبرت في حق الاولاد في الوقف بل يفترق  
 الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو اشبه  
 بالفقه والاعدل كذا حرمه الطرطوبي في انفع الوسائل والله اعلم **سبل**  
 في مدرس بمدرسة مات والمدرسة مخرقة معلومة واردة في كل سنة  
 لمدرسا وقد كان يدرس فيهما منذ سنين لكن الصرق المزبور لم يزد  
 في سنة من سنيته ثم ولي السلطان مدرسا بمفات الصرق بعد  
 سنة من موت المدرس المذكور ولافتت ارفع ورثة الميت مع المدرس حالا  
 فمثل يحكم بالقرعة الواردة في زمان الحي لورثة الميت او يحكم بما للمدرس  
 حالا واذا حكم بما لورثة الميت فمثل الحكم المزبور باطل لخالفته الشرع  
 الشريف اولا **اجاب** يحكم بما للمدرس حالا لان الاصل صرف لمقتضيه  
 كل سنة لمقتضيه فيهما وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد  
 لذلك اصول كثيرة وخرج منها الحاء في يضاف الى اوقافه  
 ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ سراج الدين الحانفي في فتاواه  
 انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا اصاب عن السنة التي  
 لم تصرف للموتى والصرف بمنزلة قطعا فتعنت للسنة التي وردت فيها  
 بلا شبهة واذا حكم بما لغير المدرس حالا لا يجوز لخالفته الشرع بترك  
 المحقق لاجل الموهوم اذ هي سنة محقق والحال هذه ولحتم كونها عينت  
 لسنة الموتى موهوم وهذا ظاهر والله اعلم **سبل** في اما عزل  
 او مات في اثنا السنة هل يسقط بقدر ما عمل ام لا **اجاب** نعم  
 يسقط بحسابه كما حرمه في انفع الوسائل والله اعلم **سبل** في كرم  
 موقوف على اولاد الواقف مات ولد منهم بعد حزوج وهو وصيرورته  
 حرم ما له حصته ميراثا لمن آل اليه الوقف بعده **اجاب** بل  
 ميراث عنه لان المراد بطول الغلة او حوزها او مجيها في كلامهم



صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في انفع الوسائل ولا شك ان المحصر له  
قيمة وقد صرحوا بانها اذا مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل  
صريح كلامه في انفع الوسائل انه ميراث ولو لم يبد صلاحه قال بعد كلام  
كثير **فصل في جعل كلام هلال يوم في الغلة** وما في الغلة على ظهور الزرع  
من الارض والمزهر من النضون لان له قيمة في الجملة كما قالوا في جوار  
بيع مالم يبد صلاحه انتهى والله اعلم **سبل** في رجل سافر له  
فانتساب عنه نائبا في وظيفة امامة وخطابة مقرر من عليه بتقريب  
شرعي وجعل للنائب عنه اجرة معينة لباشرته عنه فباشر مدة اشهر  
وسعى النائب في اخذ الوظيفة عن فوجتها له بانها به الذي هو غير  
مطابق للواقع وبانها شاغر فان مثل يخرج الوظيفة عن المنيوب عنه  
بدل ذلك ام لا يخرج ان عنه وان كان النائب تناول شيئا من الوقف يوجب  
منه ولا يستحق الا الاجرة التي جعلت له مدة مباشرته ام لا **اجاب**  
لا يخرج الوظيفة عن المنيوب عنه بذلك اذ لا يكون الوظيفة شاغرة  
والحال كذلك واعطى السلطان على ما انتهى فكان وجوده شرطا لصحة  
فستتد لفقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضا ولا ارتيا  
في ذلك وكتب الاموال منزعة به وموضحة لتفصيله وشعبه فاذا اتقرر  
ذلك مع تقريب صحة الاستنابة كايضا في افتا سابق فانتا له النائب  
في ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذ لا حوله في جهة الوقف  
وانما له الاجرة المشروطة التي شرطها له المنيوب حيث وفي العمل المشروط  
عليه بما تناوله فان من اعطى شيئا على انه حق ثابت فبين خلافه يتو  
منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحال هذه والله اعلم **سبل**  
هل للقاضي اقامة قيم على الوقف بعينة ناظره المنسوب من جهة الالطا  
او القاضي خشيته ضياع غلة الوقف **اجاب** نعم نعم اقامته  
له ويوقع له المقر والمفوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف  
في ذلك لاحد من العلم قال في الامعان ولو جعل الولاية لغايب  
اقام القاضي مقامه رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ردد عليه انتهى  
ومثله في مختصر الناصح لوقف هلال والحضات وهذا في منصوب  
الوافق فاما في المنسوب غير وكيف لا يقع وقد تعين النظر فيه  
ومرخوا بان يجب الافتاء القضا بكل ما هو انفع للوقف فاذا علمت

صحة اقامته مقامه علمت جواز جميع القركات السابقة للناظر المقام  
مقامه له والله اعلم **سبل** في ممدودات موقوفات على المروضة  
الشرعية بغسلطين استقرت والناظر عليها غايب عنها بد مشق الشام  
هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيوب ان ليضرب باجرة مباشرة  
لمتمما ببعضه لانهما لمصلحة الوقف ودفع ضرره وان لم يلم بالمرامة  
ام لا **اجاب** لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علما ونا  
بان للقاضي ان يستاجر قراشا للمجد بلا تقرب لمصلحة وصرح جوار  
الاستدانة على الوقف للتغير اذ التغير من اتم مصالح الوقف فقد  
صرخوا بان الناظر اذ صرف المستحقين مع الحاجة الى التغير فانه يضمن  
اذ لا حوله في الغلة من التغير بل لا حق له من الاختصاص اليه عمر  
اولا وهذا لا يوقف فيه فاذا كان القاضي بالتغير في مسقطات الوقف  
واصلاح الاراضي صحيح فانه رضى بالمقولي ان لم يرض او غضب باجرة  
المثل وما قابر بما جمع عليه والله اعلم **سبل** في رجل وقف جارية على  
مصلح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المولي بعد موته وباعها  
بالعين الفاض من مثل يجوز وقفها ويدها او لا **اجاب** وقفها  
غير صحيح على الاصح المعنى به فلو ارث الميت استقر لها من يد موقوفها  
يرجع بينهما على المولي الذي باعه مالم يكن حكم به حاكم شرعي  
سري وقفها مستق ويا شرط الحاكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل  
اجتهاد والله اعلم **سبل** في اربعة اخوة وقفوا عقارا مشترك  
بينهم فانشاكل واقف ربيع على نفسه شرم على اولاده الذكور شرم  
على الذكور من اولاد اولاد الذكور شرم على الذكور من اولاد اولاد  
اولاده كذلك شرم على نسله وان سفل لا دخل فيه للانا لا ان  
تكون الانثى فقيرة ون وجهها فقيرا فلها نصف ما للذكور فلو مات  
ابوها ولا ذكوره اولادها عن غير ولد استحق ما لوالدها ولغيرها  
ايام فقرها وقفرها وجهها على ان من توفي من اولاد كل واحد من الواقفين  
واولاد اولاده ونسله المستحقين لمنافعه عاد ما عليه على ولده شرم  
ولد ولده شرم نسله بينهم على ما ذكر وان من توفي من اولاد الواقفين  
ولسليم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ولا نسلا عاد ما كانت  
جارية عليه على اهل درجته شرم على ولد من انتقل اليه من اهل الوقف



شم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي  
من اولاد كل من الواقفين وتسلم وان سفل قبل استحقاقه وتلك  
اولاد اولاد ولد ولد استحق ما كان يستحقه والده لوليتي حيا اما دون اعمات  
بحر ذلك عليهم ابدا ومن انقطع نسله من الواقفين المذكورين من  
الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكر له عاد ما كان جاريا عليه على  
بناته شمر على بنات بناته شم على بنات بنات بناته وان سفلوا شم على اولاد  
شم على تسليم وان سفل ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين الاناث  
ايضا عاد ما كان جاريا عليه يعني النسل على اخوته الثلاثة المذكورين  
شم على اولادهم شم على تسليم وان سفل بينهم على ما ذكر في اولاد الموقوف  
المذكورين ذلك كذلك عليهم ابدا فاذا انقرض نسل الاخوة المذكورين  
باسمهم بان لم يعقبوا عاد ذلك وقفا على اقاربهم من جهة ابيهم شم على تسليم  
يقدم الاقر والاقرب على غيرهم وكذلك اولاد بنات الواقفين المذكورين  
وبنات بناتهم بحريه لك عليهم كذلك ابدا فاذا انقرضوا باسمهم عاد وقفا  
على اقارب الواقفين من جهة اعمامهم يقدم الفقير منهم على الغني فاذا  
انقرضوا باسمهم عاد وقفا على الفقراء المساكين المسلمين بالفضل الشريف  
بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفا  
على مصالح المارستان بما دنا من جهات وقعه ومتى تقدر الصنف  
الى ذلك عاد وقفا على مصالح المسجد الاقصى وسائر جهات وقعه  
ومتى تقدر الصنف له كان على الفقراء المساكين حيث وجد ويجوز ان يعرب  
ذلك كذلك ابدا هذه صورة كتاب الواقف مائة الواقفون الاربعة  
وانقطع نسل ثلاثة منهم وانقصر الوقف في ولد منهم ذكر يدعى بقي  
الدين هو ابن ابن ابن اخد الواقفين الاربعة شم مات تقي الدين  
عن ابنين وبنت هم عفيف واحد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين كلثوم  
وعائشة شم مات احمد عن بنتين شم مات فاطمة عن ابن اسمه محمد شم  
مات محمد المذكور عن بنتين مومنة ورابعة شم مات عائشة بنت  
عفيف عن ابن اسمه زكريا شم مات كلثوم عن ابنين وبنت هم  
حافظ ونحو الدين وعائدة شم مات واحدة من بنتي احمد عن ابن اسمه  
محمد والاخرى عن بنت شم مات محمد المذكور عن بنتين شم مات  
حافظ عن ابنين وبنت شم مات نحو الدين عن ابنين فمثل يستحق

الوقف كل من نسل عفيف ونسل احمد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الوا  
ام يجوز منهم نسل لشي اقتضته عبارة الواقف في وقعه هذا واذا قدم  
باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنتي محمد بن بنت احمد وزكريا بن  
عائشة واو لا وحافظ وابني نحو الدين وعائدة وبنت بنت احمد وبنتي  
محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهل مراعي وصف الحاجة بينهم كما شرط في بناته  
وكذلك شرط تفضيل الذكر على الانثى وشرط الترتيب ام لا مراعي فيهم  
شي من ذلك **اجاب** يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل احمد  
ونسل فاطمة ولا يحرم احد منهم لا تقطع نسل الواقفين الاربعة من  
الذكور وصورة الجمع من نسل ابني وبنت ابن ابن ابن الواقف  
بموت احمد بعد موت عفيف ابني تقي الدين فدخلوا في قول الواقف  
ومن انقطع نسله من الواقفين من المذكورين قوله شم على اولادهم  
شم على تسليم وان سفل وقد انقطع المذكورين تسليم وما بقي الا  
الاناث ونسل الاناث والذكور والانثى داخل في مستحق اولادهم  
وتسليم وان سفل فدخلوا تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد  
لتب وشرط من توفي عن اولاد اولاد اولاد عاد ما كان عليه على ولده  
الحق ومن لا فعلى اهل درجته فزجت الى مسئلة السبكي الماخوذة  
من مسئلة الخصاف ونقص القسمة بانقرض كل طبقة بينهما الكلام  
فيها مقرر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة باخر من مات  
من اهل طبقة كلثوم وهم عائشة بنت عفيف وبنت احمد ومحمد بن  
فاطمة واجتمع في الطبقة التي يلزمها كل من حافظ ونحو الدين وزكريا  
وعائدة ومحمد بن بنت احمد وبنت بنت احمد ورابعة ومومنة بنت  
محمد بن فاطمة فيقسم ربع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل  
واحد سهما وبثمانية اسهم وللاناث الاربعة اسهم لكل واحد  
سهم فمسألة جملة الاثني عشر سهما بموت حافظ انتقل نصيبه لابنه  
ايضا فالكل واحد منهما نصفه وبموت محمد بن بنت احمد انتقل نصيبه  
الى بنيه ايضا وكذلك والباقيون من اهل الطبقة وهم زكريا وعائدة  
وبنت بنت احمد ورابعة ومومنة بنت محمد بن فاطمة باقول ايضا يسم  
لزكريا ستمان من اثني عشر سهما ولعائدة سهم منها ولبنات بنت احمد  
سهم منها ولمومنة سهم منها ويراعي وصف الحاجة وكذلك تفضيل



الذكر واشترطه الترتيب في الاصل مع شرفه واعطاه الفرج ما لا يصلح بموته  
 لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله اعلم  
**سبيل** في وقف صورة كتابه الذي بيدنا نظره الذي هو اصل  
 اولاد الظهور المستحقين لربعه المقتل بالقضاء واحدا بعد واحد الى الآن  
 اثنا الاخوان الشقيقان هما محمد و ابراهيم وقفهما سوية على نفسيهما  
 ثم من بعد كل منهما على اولاده ومن احمد وليي ومن علي ومن علي ومن علي  
 اولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد المذكورين الانا  
 ما عاشوا على الفريضة الشرعية شرفا على اولادهم ثم على الناحية المذكورة وانا  
 من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون يشترك الاثنان فما فوقهما  
 على الفريضة الشرعية هذه الصورة اصلية وقد كان في اولاد البطون يتناوبون  
 من ربع الوقف وينشرون اولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت  
 من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين  
 سنة ليس فيها قول من اولاد الظهور خاصة دون اولاد البطون حدتها  
 الكاتب سها من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله الفريضة  
 الشرعية الثانية بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي هو اولاد  
 الظهور بالصورة الاصلية لذي الحاكم الشرعي وادعى على رجل من اولاد  
 البطون بانه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت له منعا شرعيا بعد  
 اعتبار ما وجب اعتباره شرعا شرعا ادعى بعده ولد البطون المنسوب الذي  
 منعه الحاكم الشرعي لذي قاض لم ينف على الناظر المذكور استحقاقا في الرجوع لغيره  
 الحاكم الثاني ايضا وامضى حكم الاول بعد ثبوت مضمون كتاب الوقف  
 الاصل المشروح اعلاه لديه منعا شرعيا بعد اعتبار ما وجب اعتباره  
 شرعا فمثل الممول بشرعا كتاب الوقف الاصل المقتل بالقضاء واحدا  
 بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة ام الصورة المنقولة  
 من السجل الخالية عن الثبوت المتزوج فيها سها الكاتب وبحق نظره  
 على الوجه المشروح **اجاب** لا شبهة في ان الممول به والذي يجب  
 اتباعه الكتاب الاصل المقتل بثبوت بالقضاء المحكوم به الخالي عن الشبهة  
 لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت والمتزوج  
 فيها سها الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في منشابه  
 السطور والمدة على ما ثبت لذي الحاكم الشرعي وقضى به لاهل وجه الخط

والكتابة وكل غنم تشابه والله اعلم **سبيل** فيها اذا كان كتاب الوقف  
 على ذرية سجالا في سجل القاضي المصون في منادى بقضاءه عن تناول  
 الايدي وشتم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت  
 يد زيد من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه ممن كان قبله  
 من النظار لكن في هذا الكتاب ما عدا لف السجل والصورة من نحو زيادة  
 كلمة او نقصها او تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة  
 وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوت عند من يثبت ان لا يقدم  
 العمل بالسجل وبالصورة التي نطا بقتة على العمل بالكتاب الموصوف  
 بما ذكر اعلاه بعد ان يظهر مقتضى ذلك **اجاب** نقل في التنازع  
 عن وقف الحضانة ان الاوقات التي تقام امرها ومات الشهود الذين  
 يشهدون عليها ما كان مرسوم في دواوين القضاة وهي في ايديهم  
 اجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحقاقا اذا تنازع  
 اهلها فيها ولم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند  
 التنازع ان من اثبت حقا حكم له بمراتبه فمقتضاه ان يعمل بالسجل  
 المحفوظ في ايدي القضاة وما وافقه وطائفة لا بما خالفه وفي مثل ذلك  
 القياس عدم العمل بما اصلا الا بما يبرهان الشرعي والله اعلم **سبيل**  
 في طاحونة موقوفة وقفا شرعيا أحب ناظرها قيراطين منها لرجل  
 ستين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجرة قدرها  
 ثلاثين سلطانيا لذي قاض حبل المذهب وكتب في صلح الاجارة  
 ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم الفسخ الاجارة  
 بموت المولودين او احدهما فوضع المستاجر يده عليه بمدة سنين  
 ومات الاجر شتم المستاجر عن ولديه محمد وعليه عوضا ايديهما عليهما  
 وركبهما من لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما السجيل وتقي  
 فاجر محمد بعد موت لفيه علوه وانحصار ارثه بين القيراطين لاسماعيل  
 وتقي لعقد وميتهما لهما بقية سى الاجارة ووضع الوصي يده عليهما  
 للميتين قسنا ولاغية القيراطين مدة سنين فما الحكم في ذلك  
 كلمة **اجاب** الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة  
 تكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف وتكونها في مشاع  
 وهي لا يقع في الوقف ولا في الملك ويجب اجرة المثل على كل من

مطلوب بالاجارات المحفوظة  
 فيه دون ما تنوب الوقف



وضع يده على المتاجر بعد رمدة وقد تقرر ان الاجارة تنقض بموت  
 العاقدين او احدهما حيث عقد لها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة  
 فهو قد انقضت بموت المتاجر لانه قد عقد لها نفسه وحكم للغير بعد انفسا  
 بعد موت المتاجر او احدهما لا يبيد فايده القضاء لان الموجب المذكور  
 لم يقع فيه الحكم على وجه الشرعي بخلافه ولا يتصور حال حياة المتاجر  
 فكيف يحكم بعدم الانقضاء بالموت ولم يكن للحكم لابد ان يكون في  
 حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها لدفع المضمومة بين المتدعيين  
 فيما ادعى وجين حكم الخبيث بعد ان الانقضاء بالموت ولم يكن وقع الموت  
 فهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو اتفاقا لا قضاء ومن المقرر  
 ان الاوقاف يجب فيها اجرة المثل بالغة ما بلغت ويحب الاقتضاء بكل ما هو  
 انفع للوقف صيانة له حتى مرتجوا بان منافع المصنف مضمونة على غاصبها  
 وعليه الفتوى والله اعلم **س** فيما اذا اشترى اخوان من عمر و  
 مكانا معينين بمثل معلوم مقبوض ونصرف المشتريان في المكان المزبور  
 مدة والآ لا يدعي المشتريان ان المكان المزبور وقف فهل تتم دعواهما  
 بذلك وينقض البيع المزبور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي ام لا  
 نعم تتم دعواهما على متولي الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول  
 فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمان ويثبتان الوقفية فاذا اثبتاها ظهر  
 بطلان البيع فيستردان الثمن قال في التائنا رائية ناقلا عن فتاوي  
 القديس ادعى مشتري ارض على بايعه ان هذه الارض وقف وقد بعثها  
 من ايها البايع بعبر حق قال ليس له هذه المخاصمة يعني من البايع  
 انما ذلك للمتولي فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصم  
 ويثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بايعه وقال  
 فيما ايضا ناقلا عن القنية سئل عن اشترى من آخر ارضا وبقيتها ثم  
 ادعى البايع ان هذه الارض وقف على كذا وقد بعث ما ليس له ببيع وقبض  
 الثمن من غير حق فغلبك ان ترد الثمن على هل له المخاصمة وهل له ان  
 يجعله بالله ما يعلم ان الارض التي بعثها منى ارض وقف كذا وليس عليك  
 رد الثمن على فقال لا ولا تقع المضمومة الا للمتولي والوجه في هذا  
 ان يخاصم المتولي في ذلك وان لم يكن لها متول ينصب القاضي رجلا  
 يخاصم فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن

المودي الى البايع انتهى وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر  
 في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بايعه ان البيع وقف  
 تقبل في الاصح وينقض البيع انتهى يعني على بايعه ان كان هو المتولي وفي  
 الحاوي الزاهدي **قع بخ** للقاضي عبد الجبار المجدي اشترى  
 ارضا ونصرف فيها سنين ثم اقام بيعة على ان فيها كرم مسبله فله  
 ان يسترد من الكرم قال وفي **ط** للمعطى ليس المخاصمة في البيعة  
 اليه لعن الى المشتري الى البايع حيث لم يكن متوليا انما هو المتولي الوقف  
 وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية  
 وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب المجدي مستقيم على قول الفقهاء  
 اي جعفر ابي الليث والصدر السمين بان دعواه وان لم يفتح اي على غير  
 المتولي للتناقض لكن بقية الشهادة على الوقف وانما تقبل على قول  
 كثير من المشايخ بدون الدعوى انتهى في الخلاصة رجل باع ارضا مشتمة قال  
 اني كنت وقفها ان قال في وقف على لا تقع هذه الدعوى وليس له ان يجعله  
 اما لو اقام البيعة تقبل كما لو شهد واعلى عن الامة من غير دعوى الامة  
 تقبل قلنا لك هاهنا تقبل وان لضع الدعوى هو المختار وكذلك الوادي  
 المشتري على بايعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي  
 قال تقبل البيعة وينقض البيع عند الفقهاء اي جعفر قال الفقهاء  
 ابو الليث وبه نأخذ انتهى والنقل في هذه المسئلة كثيرة فلتفتي  
 ما ذكره الله اعلم **س** فيما اذا باع جماعة لآخرين جميع مكان  
 معلوم بآ على انه جار في ملك البايعين بتم معين مقبوض  
 وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم ظهر ان المكان  
 الموقوف وقف وحكم به لجمعة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يبيع  
 للمشتريين الرجوع على البايعين بالثمن المرفوع وبقيته العانة  
 المرفوعة صنية ام لا **جواب** لا شبهة في انه يبيع للمشتريين  
 الرجوع بالثمن المودي الى البايع مرجح به غالب علمائنا واما الرجوع  
 بقيمة العارة فلهما ان يرجعا بقيمة ما يمكنه ان يمدد مسلكه  
 لهما قال في المختار اشترى دارا وجصصها او طين سطوحها ثم  
 استحق لا يرجع على البايع بقيمة الجص والطين وانما يرجع بقيمة  
 ما يمكنه ان يمدد به ويسلم له انتهى وفي الاشباه والنظائر



وفي بعض الكتب للناظر ملكه اي برضا الباقي كما صرح به في بعض  
 في كتاب الاجارة باقل العتقين للوقف من وعاء وغير متزوج بمال  
 الوقف فان لم يرض عن الباقي فهو المبيع لما له فليترى الى خلاصة  
 واذا اترى عليه ابوة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع  
 الوقف بغير عقد اجارة فيه والله اعلم **سبل** فيما اذا اشتري  
 اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدي حاكم  
 شرعي حتى لموجب حجة شرعية مشتملة على الحق المرفوعة حاكم شرعي مالكي  
 وحكم الحاكم المالك باستقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير بمالك او  
 وقف تام يكن المتأخرى عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة  
 مداهب الشريف وكتب بذلك حجة والآن ظهور ان المبيع وقف وحكم به  
 بحجة الوقف ويطلب اهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع  
 في مدة لضرر فمما عني فكل يسوغ للمحاكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالك  
 باستقاط الغلة المرفوعة ام لا **اجاب** لا يسوغ للمحاكم الحنفى انفاذ  
 حكم المالك في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالخيرية  
 بل المفق به عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الجزية فانه  
 يكون على الناس كافة وللتكلم على الوقف ان يطلب المشتري المزبورين  
 باجرة المثل في مدة وضع ايديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة  
 للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمناه صار حكما على  
 ساير الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجهود فيه ان يصير الحكم حادثا  
 فقري فيه خصومة صحيحة عند القاضي في خصم على خصم وما ذكر في حكم  
 المالك لم يقري فيه خصومة صحيحة عند القاضي في خصم على خصم حتى ينفذ  
 حكمه فيه وقد صرح في الحاوي القدسي بانه يفتى بكل ما هو انفع للوقف  
 فيما اختلفوا العلى فيه وكذا صرح غير ما واحد من علمائنا باختيار الانفع  
 فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتايد لك والله اعلم  
**سبل** في جهات معلومة يشترك فيها اثناك غائب احدهما اربع  
 سنوات والحاضر بياشرها وحده فقبض جميع معلومتها وحضر الشريف  
 بعد ذلك وطلب ما يفتقده منها هل له ذلك حيث انه لم يباشرها  
 ولم يرضب نائبا عنه بيقوم مقامه ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحال  
 هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرحم ليستقط المعلوم ولا يستحق

الغرض غايبا لك بغيرها والله اعلم **سبل** في وقف صورته انشا الواقف  
 المذكور وقته هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعد على اولاده اهل به  
 الموجودين الان وهم سراج الدين عمرو وعبد الرحيم وابراهيم وامة الرحمن  
 وامة الكرم المشمولون الان بحجر وولاية نظره القاصرون من درجة البلوغ  
 وعلى من يبعثه الله تعالى من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالقرينة الشرعية  
 فتنة الميراث المذكور مثل خط الانثيين شر من بعدهم على اولادهم المذكورين  
 شتم على اولاد اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ووزرهم  
 وسلمهم وعقبهم كذلك الى ان يورث الله الارض ومن علمها وهو خير الوارثين  
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلا دايما الى ان من مات من مستحق  
 الوقف المذكور من ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد ولد  
 اولاد ولد من ذلك ذكر اسكان او انثى ومن توفي من مستحق الوقف  
 المذكور مساو له في درجة عاد نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف  
 المذكور بشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون ايمانا فان كانت ذات  
 زوج فلا حق لها في الوقف بل تكون لها السكن لا الاسكان فان  
 تامت عاد استحقاقها فاذا انقرض الذكور من اولادهم يرجع ذلك كله  
 وقفا على بناته الموجودات حين ذلك ان كن متزوجات او غير متزوجات  
 شتم من بعدهم على اولاد البطون شتم على اولادهم واولاد اولادهم  
 بطنا بعد بطن ابدا ماداموا دايما ما بقوا الى ان يورث الله الارض  
 ومن علمها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من اولاد الواقف وانقرض  
 هذا الوقف في خليل وشرف الدين وهما ابنا ابنا الواقف مات خليل  
 عن محمد جلي شتم مات شرف الدين عن محمد جلي القاضي وفاطمة وصفيّة  
 شتم مات بشرو من ابنه نور المدي ثم مات القاضي محمد بن شرف الدين  
 اخو فاطمة وصفيّة عن غير ولد ثم مات محمد جلي بن خليل عن ثلاث  
 بنات هن عايشة ومومنة ورابعة شتم ماتت نور المدي بنت شرف  
 الدين عن بنت ثم ماتت عايشة بنت محمد جلي بن خليل عن غير ولد شتم  
 ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احمد ومحمد وبنتين بدر  
 وصفيّة فكيف يقسم الوقف بين الموجودين **اجاب** لصفيّة بنت  
 شرف الدين اربعة قرايط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط والرابعة  
 بنت محمد اربعة قرايط وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولبنات نور المدي



بنت شرف الدين حنة قرايط واربعة اخماس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها  
 مومنة مثلها ولاجد بن فاطمة قيراط وثلاثة اخماس قيراط ولاخيه محمد  
 مثله ولاختها صفا اربعة اخماس قيراط ولاختهم بدره مثلها وذلك  
 لنفق الفتمة بموت بشر وبن لانقراض درجته وتتمتها على سبعة اسهم  
 لان فيها ذكرين وثلاثة اناث بموت القاضي محمد اسحق سهمه جميع اهل  
 طبقته الموجودين فقسم لذلك مثل حظ الانثيين حسب الفريضة الشرعية  
 في ذلك وموت محمد جلي اسحق سهمه بناته الثلاث وموت نور المدي  
 استحق بنتها سهمها وموت عايشة بنت محمد جلي استحق سهمها اخنها  
 واربعة ومومنة وبنت نور المدي لاعمى اهل درجتها وموت فاطمة  
 اسحق سهمها اولادها محمد ولحمد وصفاء بدره بقوله اولاد اولادهم  
 بالميم وبه يتقرر الدخول ولو تنقض الفتمة لعدم انقراض البطن الذي  
 ولي البطن المنقوض بموت شرطين لبقا صفة قلو انقراض مومنة لنقضنا  
 الفتمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي يليه واعطينا سهم من  
 بموت لبنه الى ان ينقرض وهكذا على ما نحمد اهل التحقيق واذ قاملت  
 وجدت الفتمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله اعلم  
**س** في ارض الوقف القراح اذا استحوذت باجرة المثل على اجرة  
 المثل لا تخاذها اذا اربعد ان ثبت انما اجرة المثل وقيمة العدل  
 لدي حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مال الى مال والآن  
 ناظر الوقف بيان في كون الاجرة اجرة المثل ويدي انما بعين فاحش  
 ويريد نقض البناء بعين مجرد قوله امر لا وما حكم الارض المحتكرة  
**اجاب** لا يقبل مجرد قول الناظر هذه الاجرة دون اجرة  
 المثل والقول قول صاحب العارة لا يذكروا الزيادة كما هو ظاهر وليس  
 للناظر نقض البناء بمجرد دعواه انما دون اجرة المثل ومثيلة الاحتكاك  
 صريح بما صاحب البحر ومع الغفار وهي في اوقاف الحضاف وكثير من  
 الكتب المتبعة قالوا ان كانت العارة اذ رفعت منها لا تستاجر باكثر  
 مما تقررت ترك في يد صاحب العارة الذي بناؤه مقرر وان كانت  
 تستاجر بالاكثور مرضى به فهو اولى بدفع الضرر وان لم يرض به  
 دفع ان لم يلق برفعه ضرر وان لم يلق الارض ضرر ميتل وقيل  
 للناظر ان يأخذ له للوقف باقل القيمتين مقلوها وغير مقلوع والحال

انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فذلك ليشمل مسئلة الاحتكار فالواجب  
 في مثل ذلك من القضاة النظر بين المجتدين جميعا بين الجانبين  
 بما لا ضرر فيه ولا شئ والله اعلم **س** فيما اذا احتكر الناظر لثمة  
 هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا لم يولد مكانا خرابا  
 ليحتره باجرة على اجرة المثل حين ذاك وامضاه قاض اخر وعمره وتكلفت  
 عليه جملة اموال ومات الناظر والمحتكر قبل البقية المستحقين في الوقت  
 نقض بنائه ام ليس لهم ذلك ولو رثته المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث  
 لا ضرر على الوقف **لا اجاب** قد افنى كثيرا لاستبقاؤه اذ فيه مراعاة  
 الجانبين جاب الوقف بدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو  
 فرغت من البناء لا يجربا كثر من ذلك وجاب مال البناء لعدم اضراره  
 بنقض بنائه وقد قال في القنية استاجر ارضا وقفا وغرس فيها وبني مشم  
 معنى مدة الاجارة فلم يستاجر ان يستبقاها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك  
 ضرر ولو ابي الموقف عليهم الا القليل ليس لهم ذلك قال في البحر ولم يرد  
 يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الحضاف انتهى  
 والله اعلم **س** في ناظر وقف احتكر ابنه ارض بستان للوقف وبها  
 شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها غرس معلوم تسع سنين بالنقص من  
 اجرة المثل نقضا فاحشا اذ اجرة مثلها اصناف ما عقد عليه الاحتكار  
 لذي قاضي حنفى عزل الناظر بعد ان غرس المحتكر غرسا ورفع الغراس الامر  
 الى قاض شافعي المذهب قامضاه في وجه ابيه المعزول بعد عزله  
 فتراجع الناظر لجد يد مع الغراس لذي قاض حنفى قامضاه ايضا لعدم  
 اقامة البيينة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولي الجدي به هل اذا  
 قام بيينة شرعية لذي قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش  
 الموجب لفناء الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر  
 اجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من  
 الشافعي والمبني لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والشافعي  
 كان للمجزم عن اقامة البيينة على الغبن الفاحش **لا اجاب** ان  
 ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم  
 الاجارة الفاسدة وبخبر اجرة المثل ما بلغت نظر الوقف بالتسليم  
 وعليه الفتوى وقد قال علماءنا رحمهم الله تعالى يفتى بالحنان في غضب عقار



الوقف وغصب منافعه وكذلك اكل ما هو اضع للوقف فيما تعلق العلم فيه وصحوا  
 بان شرط نفاذ الحكم تقدم الذم على الصيغة من الحكم الشرعي على الحكم الشرعي  
 فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم  
 ان الاضالات والتناقض الواقعة في زماننا الجرد من الدعاوي يعني  
 الصيغة ليست حكما وصحوا ايضا بان كما يصح الدفع ببيع دفع الدفع وكذا  
 بيع دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار كما يصح قبل اقامة  
 البيعة يبيع بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح به  
 في جامع الفضولين بان المختار ان الدافع اذا ابرهن عليه بعد الحكم يقبل  
 ويبطل الحكم وكتبنا مشيئة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم  
 يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بيعة السولي الجديد بالعين  
 الفاضلة وجوب العمل بما ابطال ما تقدم لظهور فساد بسبب وقوعه  
 بالعين الفاضلة الذي تباها اقوال العلماء وشرط الواقفين ولما فيه من  
 الضرر الكلي بالوقف وهجوم اهل الجارة عليه بالظلم والعدوان وذلك بما  
 يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شا الله كان وبه التوفيق وعليه التكلان  
 والله اعلم **سبيل** فيما اذا مات المتهتك فشاؤا من له الحكم على المكان  
 المتهتك من وارثه ما عليه من الحكم هل يمتنع على الصفة ولا يفتح العقد ولا  
**اجاب** ان ابن اوعمر في الارض المتهكة وكان المتهك يدفع لجرة المثل  
 لما قبل البناء او العزم ومضت مدة الاجارة فله ان يستقيم بما باجر  
 المثل اذا لم يكن ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا القطع ليس لهم ذلك  
 وقد صرح كثير من علمائنا واذا مات المتهك او المتهكة فلو ارثها لاستبقاها  
 لظهور وهو عدم الفائدة اذا لو قلنا لا يجوز باكثر منه ولو حصل ضرر  
 ما من انواع الضرر بان كان المتاجر او وارثه مقلدا او سعى المعاملة  
 او تغلبا بخشي منه او غير ذلك من انواع الضرر يجب ان لا يجوز الموقوف  
 عليه ونبي قاضي خان صرح بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره  
 من الكتب المعتمدة والله اعلم **سبيل** في واقف وقف وقفا على جهة  
 بر وعين لعشرة انفاد باسمه ولو في الواقف الى رحمة الله تعالى هل  
 يجوز لاحد ان يبذل لهم بعينهم او بغير غيرهم معهم او بغير علمهم مخالف  
 لما شرطه الواقف اه لا **اجاب** لا يجوز لاحد ان يفعل شيئا مخالفا لما  
 شرطه الواقف اذ شرط الواقف كسر الشارع والزيادة والاضلال كل

منها مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يبيع  
 ان يكون الشئ في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف  
 على ابتاع شرطه لانه انما اوصى بملكه وقال علماء واقاطية ان قضا القاضي  
 ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف  
 للنقض وهو حكم لا دليل عليه سواء كان لضا او ظاهرا وهذه من المسائل التي  
 الشبهة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصريح بها فانما كثيرة والله اعلم **سبيل**  
 في رجل اراد ان يجعل بيت شمر مسجدا ليقوم فيه موزنا واما ما قبل اذ جعله  
 مسجدا ينيته ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة الى بقعة في  
 ارض موات تجزي عليه احكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني  
 مسجدا ام لا **اجاب** لا يصير مسجدا فلا تجزي عليه احكام المسجد لانه  
 ينقل ويحول من مكان الى مكان وصرح علماء واقاطية بان وقف المنقول  
 الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يمكن في النقل بل قد صرحوا بان  
 المسجد المخذ لصلاة الجنازة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد ام  
 لا كونه غير منقول ولا شرطه التابيد وهو مفقود من بيت الشعر واما حصول  
 ثواب ما لم يخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يصير فيه  
 ذلك عموم اخذه لاحكام المساجد فلا ينبغي ان يمنع من هم به لاجل ذلك والله  
 اعلم **سبيل** في ذي يد على محمود ويديه ملكا ارفعان والده وان والده  
 ورثه عن فلانة بنت عمه عصبية ويديه ناطق وقف خارج الله وقف فلان بن  
 فلان على ابنته فلانة واولادها وورثتهما شتم وتم وانته بالوجه الشرعي  
 وحكم به حاكم شرعي فادعى ذواليد انه من جملة ذريتهما وله استحقاق في الوقف  
 والله فلان بن فلان الى ان وصل الى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرده  
 دعواها ام لا ما لم تقم بيعة عادلة من كان على ما ادعاه **اجاب** لا يعمل  
 بمجرده دعواه ما لم تقم بيعة تشهد بنسب معلوم يستحق برفق الوقف ومن المعلوم  
 المقر ان شهادته غير العدل باجماع العلماء لا تقبل والله اعلم **سبيل**  
 في رجل وقف على اولاده واو اولاده ومات عن بنتين شريعتين واحدة  
 عن بنتين وبنت ومات الثانية عن بنت مشر هذه البنت عن بنت مشر هذه  
 عن ابن عم هل له مدخل في الوقف **اجاب** لا مدخل له ما لم يثبت انه من  
 نوافل الوقف وقد صرحوا بان الله اوقف على اولاده واو اولاده لا يصرف  
 الى اولاده واو اولاده ابدا ما تنازلوا ولا يصرف الى الفقير ما دام ولده



منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد يشترط  
 ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف اليه التوافل ما تناسلوا والله اعلم  
 في ارض وقف كان لشخص فيها كرم اشجار زيتون وعنب بعد ما ناطر الوقف  
 كل سنة فاخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فئدت تلك الاشجار والحقيق  
 الالبعض اشجار زيتون والناظر يطلب ان ياخذ المقدار الذي كان ياخذه  
 على عدد الاشجار التي فئدت وبالي صلح الكودار عن ذلك وهو يقيم في الارض  
 بماله من حق الانتفاع بسبب الكودار المذكور بالزرع الشوي والصيفي  
 وعرف تلك اهل الجهة قلبة ان يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج  
 ينهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله او لجر المثل للارض  
 ام العدد الذي كان يدفعه حال وجوده الدوالي **اجاب** اما الاخذ  
 على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي فئدت قليل به شرعا واما اخذ  
 الحصة فاذا كان المتولي دفن فيها كذلك فئدت وليس له الا هي على وجه المزارعة  
 واذا لم يكن دفن فيها لذلك فالقوي لما هو انفع لجهة الوقف ان يري اخذ الحصة  
 انفع اخذها وان يري اخذ ليرة مثلها ذراهم انفع اخذها وقد صرحوا  
 يجوز دفع ارض الوقف من اربعة وني فتاوي قاضي خان ارضه في فريضة  
 يزرعها اهل القرية بالنصف او بالثلث ومنها حاكم من جهة قاضي السبلدة  
 فاستاجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدمام معلومة فلما اذرك  
 الزرع كما المتولي وطلب جهة الوقت من الخارج قال بعض المتولي ان  
 ياخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي السبلدة ان  
 كان جمل المتولي مؤليا قبل تقليد الحكم او كان متوليا من جهة الوقت  
 لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي السبلدة جمل المتولي مؤليا  
 بعد ما قلده الحاكم للحكومة فقد اخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض  
 فلا تقع اجارتهما ويجعل وجودها كعدمها فتنتفي عنهما المستاجر بصير  
 كان المتولي وصفا مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان المتولي  
 ان ياخذ ذلك من الخارج والله اعلم **سبل** فيما اذا استأجر  
 من يد من متولي وقف ارضا وما للوقف باجرة المثل واذا كان المتولي للمسا  
 بالعراس في الارض والمال يسقى العراس على شرط ان يكون نصف العراس تبعا  
 لارضه ومائمه والنصف الثاني للعراس فيما ونشا العراس وصار له غلال  
 فاستخرجهم المستاجر واستاجر من المتولي اجارة جديدة واذا ن له

بالعراس منه الاداء واخذ ووقف المستاجر حصة النصف من العراس لاولاده  
 وبجدة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة  
 كلما تجدد للوقف المذكور منقول يستاجر منه ويستأذن منه بالعراس  
 باجرة المثل فانشا عراس جديد بعد جديد ومستجد بعد مستجد بجاعة ورو  
 زودا فاحتشاني نصف عراس الوقف وفي الارض والمال فاجره المتولي منهل  
 يسوع المتولي ان يوجر نصف العراس وارض الوقف والمال لغير ذي اليد  
 ويلزمه الزود والفاش عن اجرة المثل **الا** **اجاب** كل من الاجارة  
 الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشرح والاجارة الثانية وهي  
 الاجارة من عمر وفاسد اما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو  
 شرط في الثانية رجل دفع الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يفرس المدفوع  
 اليه فيها عراسا على ان ما يحصل من العراس والثمار يكون بينهما جازا بنسبة  
**ومثله في كثير من الكتب** فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها  
 بعدمه ووجه فساد هابن ذلك انما ليس لادراك الثمار والحال **مسألة**  
 مدة معلومة كما لو دفع عراسا لم تبلغ المدة على ان يصليها فخرج كان  
 بينهما نقدا ان لم يذكرا او ما معلومة ولم تذكر المدة في واقعة الحال  
 كما هو ظاهر تلخيص السوال واما الثانية فانما اجارة لنصف العراس لا كل  
 ثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمرة لا يصح  
 لانها وقعت على استئلاك العين قصدا كاستيجار بقعة لغرب لبنها فاذا  
 عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما وليس جزم من يشك في ذلك الى الكتب  
 المذهب كالتحانية والناظرية وخرج الدرر وضع الغفار وغيرهما من  
 الكتب ويتامل يظهر له ذلك والله اعلم **سبل** في رجل اجتمع في يد  
 كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاض بها مزارعة في استحقاق  
 بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على  
 ولده ومن بعده على اولاده وعلى اولاد اولاده واولاده واولاده  
 دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم اولاده واولاده  
 اولاده وذكره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوي  
 من وكيلها ان الاناث ممنوعة مما يجب شرط الواقف الدال عليه  
 تذكرا كاتبة الولاية التي صورتها وقف على نفسها اولاده واولاد اولاده  
 ذكره بحدف الواو فيها فيوجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث



منوعات من الوقف بسبب ما ذكره في العلل بكتاب الوقف ام بالرجعة التي ملقوا  
 بها وذكره بالواو او بقرينة القاضي ومنعه لما سبب الكتاب الدال عليه  
 الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في المحرر وهي مثبتة بخط  
 كاتب الولاية او العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيضة الشرعية لا بمجرد هذه  
 الكواغيد والخطوط المرفوعة **اجاب** العبرة بما تقوم عليه البيضة الشرعية  
 عليه بما يوجد من الخطوط والكواغيد فاذا قامت البيضة على كتاب الوقف  
 وثبتت مصونها بما وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الوقف لشروط المذكور  
 وكذلك لو قامت البيضة على ما في المتذكرة المنصبة في الحجة الساقطة  
 الواو لكونه قيداً لازماً يتخلف لاستحقاق بعده واما مع الواو التي الاصل  
 فيها العطف الذي الاصل فيه المغايرة لو ثبتت بالبيضة وحكم بدخولها حال  
 يراه نفذ او بعده نفذ اذا توفرت شروط الحكم بصيرته في جاذبة شرعية  
 واذا لم تقم على واحدة من الصور بيضة يرجع الى مجرد النظر الى المدعى والمدعي  
 عليه كما يرجع في القضايا بالحكمة فمن كان ذائداً كان القول قوله بيمينه  
 والله اعلم **سبل** في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى  
 وعليه ابني الخبير ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم  
 على اولاد اولاد اولادهم وولدهم وعقبهم وبعدهم لير لا ينقطع مات  
 الوقف عن اولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض مات ابو في  
 حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات ابو في  
 حياة جده طه المذكورين ثم مات حسن المزبور عن غيره ولد وانفرد عوض  
 فخذ احسنوا الى محمد بن الوقف ثم مات موسى عن ابنيه حسن وكريم ثم  
 مات علي عن ابنيه حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي  
 الدين ثم مات حسين عن ابنيه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه فخر  
 الدين مات ابو في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنيه مصطفى  
 وحسين ثم مات ابو الخير عن نور الدين فالوجود الا ان من ثل الوقف  
 حسن وكريم ابنا موسى بن الوقف ونور الدين بن ابني الخير بن الوقف  
 وعوض ابن ابن ابن الوقف وعليه وشمس الدين ومحيي الدين ابنا ابن  
 الوقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الوقف ومصطفى وحسين ابن ابن  
 ابن ابن الوقف فكيف يقسم ريع الوقف **اجاب** يقسم بعد كل  
 على اولاده فيعطى عوض ابن ابن ابن الوقف رابعة ويختص به من غير

ان يشاركه احد من اولاد لخواه ابية الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى  
 بن الوقف ريع ابهما بيمينهما موصية ويعطى نور الدين بن ابني الخير بن الوقف  
 ريع ابية فستتفضل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي بن بن  
 ابن الوقف ريع جدهم يقسم بينهم ارباعاً على قدر دروسهم ويحويون فخر الدين  
 ومصطفى وحسين ابنا ابن ابن ابن الوقف لقول زبنتهم عن ذكرنا  
 من علي ومن ذكرناه معه من اهل الدرجة التي هي اعلان من درجته والعلة فيما  
 ذكرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاطاحة على سبيل الانفراد  
 فاعبر كل واحد من الاربعة كان له ليس معه غيره في اولاده من اخوته او  
 كلمة كل اذا ضلت على المتكرد واجب عموم افراده بخلاف كلمة الجمع فانها توجب  
 عموم الاجتماع دون الانفراد وفيه مسئلة من دخل هذا الحصن المروضة  
 المشورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف مال كل واحد من الاربعة بنين  
 لاولاده يستقل به الواحد او الاثنان فان يدتم يقع الترتيب بين اولاد  
 كل واحد منهم واولاد اولاده لقوله مشر من بعدهم على اولادهم ثم  
 ثم ينبغي هذا الاصل منعه ووزع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات  
 لولده والامر في ذلك ظاهر بين لاهلنا عليه والله اعلم **سبل** في  
 امرأة اسقطت حتمها من وقف شرط للذرية وهي منها هل يستطاع ان لا  
**اجاب** لا يقع اسقاطها قال في الخاتمة في كتاب الشهادة اما  
 الوقف على المدرسة من كان فقيراً من اصحاب المدرسة يكون مستحقاً للوقف  
 استحقاقاً لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب  
 ويأخذ بعد ذلك انتهي هكذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية  
 المستحقين بشرط الوقف من غير توقف على تقدير الحكم وقد مر جوابا بشرط  
 الوقف كفى الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاستقاط وقد  
 وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر رواه الله اعلم **سبل**  
 في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته ثم على اولاده المذكور  
 والافات ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد  
 اولادهم المذكورين ثم على اناسهم ابداماً عاشوا على ان الانثى من الوقف  
 عليهم لتحق بشرط الرملة والحاجة اذا اتى وقت سقط حتمها من الوقف  
 يجري الحار على ذلك ابد الابدين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو  
 خير الوارثين وجعل لخواه على مصالح حرم البيضة على الله عليه وسلم ثم

مطالب من اسقط حقه  
 من وقف شرط للذرية لا يقع اسقاطه



شرطها منها ان يبدا بمزادته وما فضل يعرف على الموقوف عليهم على الشرط  
والترتيب المعين اعلاه مات اولاده الذكور جميعا وبقي اولادهم وليسبق من صلبه  
الابنت له امره مختلفة فكيف يكون صرف غلته وهل اذا اطلق الواقف الواقف  
ولم يبينه للسكنى او الاستغلال كيف يكون الحال **اجاب** اما المصروف  
الآن للعلقة فبني باسمها لابتته للترتيب المتفاوت ثم ولم يستثنى بقول غيره  
ان من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعم فلا شيء لاولاد البنين مع ولد  
الصلب ذكرا كان او انثى والجمع في قوله شمر على اولاده يراد به جنس الاولاد  
حقيقة الجمع ان الولد يفرق به اذا انفرد فتكون العلة كلها لما لا منها من اولاده  
لصلبه وهم من اولاد الاولاد فنجبتهم بعلوه ورجعتهم بصلبهم كما هو ظاهر لاخبار  
عليه ولا توقف فيه واما ما يكون اذا وقف ولم يبين على السكنى والاستغلال  
فالمصرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الواقف فهو على الاستغلال  
لا السكنى قال في النظم الوهابي ومن وقف دار عليه فانه **سوي**  
الاجور السكنى بما لا يقتضيه قال شافعي من الشفعة مثيلة البيت من  
القبض والحصى وقف من لا على ولديه واولادها ابدان تناسلوا فاراد السكنى  
ليس لها حق في السكنى لان حقها في العلة انتهى وفي الخاتمة دار  
موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو  
قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله تعالى واستدل في ذلك بحجج اجازة  
المداهمة فوقفه للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى وذلك باطل فلما  
جازت الاجازة ذلك ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي انتهى  
فتفصل من ذلك ان جميع العلة تصرف على الارملة المذكورة التي هي  
ينت الواقف لصلبه لاحق لاولاد الاولاد وما امة حجة والله اعلم  
**سبل** في من وقف وقفه ففاه فوف من نظره لشخص ولو في الواقف  
شم الناظر بعد ان اوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولده الناظر المذكور  
احق من غيره ام لا وهل على تقدير عدم الوصية هل يجوز نصب الناظر  
اجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف واقر بآيه **ام لا اجاب**  
بقوله قال في التاتارخانية تفلا عن السراجية وان قام القيم بعد  
مامات الواقف فان كان القيم قد اوصى الى غيره فوصيته بمنزلة ما انتهى  
ومثله في البرازية وفي البصر اذا مات المولى المشروط له بعد الواقف  
قال القاضي بطلب عليه وشرط في الجبتي ان لا يكون المولى اوصى به

الي رجل عند موته فان كان اوصى لا ينصب القاضي انتهى ومثله في كثير  
من الكتب حتى قال في الخاتمة والظهيرية وغيرها العبارة الخاتمة  
ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وغلته انه ان مات هذا المولى ليس له ان  
يوصي الى غيره جان هذا الشرط انتهى والفقهاء يفرقون من هذه العبارة الابلية  
في اثبات الولاية لوصي الناظر المذكور اذا التصبى على جواز الشرط لدفع  
بقم يطرا عليه بعد الجواز كما يدريه من اكثر من معاشرة نفايس ايكابر  
حياتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل المسائل التي كثر نقلها ودورها  
بينهم حتى انها معتدرة في كل فقيه يستغنى عن ذكره بذكر ما يتفرع عليها  
ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفة بها كما  
هو طائفة مثله بولاية ولد الواقف واهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بانه  
لا يعمل الناظر من الاجاب ما دام وجود من ولد الواقف واهل بيته من يصلح  
لذلك قالوا اتالا انه اشق اولان من عقد الواقف نسبة الواقف اليه  
حتى قالوا فان قام اجنبيا لعدم صلاحية احد من اقربا الواقف ثم صار  
من ولده من يصلح صرفه اليه والله اعلم **سبل** في دار موقوفة مع  
حاكورة ملاصقة لها استأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة معنى غالبها  
فاستبدل الدار والحاكورة بدار اخري في بلدة اخري استبدل الماشقة  
لدي ناييل شرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة في مستبدل الدار والحاكورة  
فساد الاستبدال هل يقع دعواه من ان ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له  
ام لا يقع دعوي ساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف  
هل هي صفة ام لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون المبدل  
والمبدل في بلدة واحدة ام لا **اجاب** لا يقع دعواه ساد الاستبدال  
بسبب كونه مستأجر الحاكورة المذكورة لانه لاحق له في نفس الدار لادفئة  
ولا منفعة امانته على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط  
نكتف بقص دعواه الفساد في استبدال الدار وهو اجنبي عنها وعلى تقدير  
ان الدار والحاكورة معا في اجارته لا يملك فسخ البيع قال في الخاتمة  
ولو اجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في حق المستأجر فان اراد  
المستأجر ان يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ انتهى  
وقال بعده فينبيل الكلام على الاجارة الطويلة الاجرة اذ باع المستأجر دارا  
المستأجر ان يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه والصحيح انه

مطلوب جواز استبدال دار  
وقف بدار اخري في بلدة اخرى لعدم اشتراط  
اتحاد السبل



انه لا يملك الفسخ انتهى هذا ولو قدر ما ان له الفسخ على غير الصحيح  
 من المذهب فهو لا ياتي في الا في الحاكورة لا غير الحاكورة لا يوشد  
 الفساد فيها الفساد في الدار كمن جمع بين ملو وقف وليست  
 من قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو ظاهر من ان يقره دعوي فساد  
 الاستبدال لا يكون الا من ضم شرعي على ضم شرعي والمستاجر لاحق له  
 في الدار بدعيه ولا نظيره ولا ملك منققة فظهر كونه لا يصح ضمما بدعي  
 بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس في رابعة النهار واما الحكم في الاجارة  
 الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة من نص عليها  
 صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة محل اجريضة  
 ثلاثين سنة وكتب في العقد لوانه لو ثلثين عقدا كعقد عتق الاتحد  
 والضيفة وقف فانه لا يصح الاجارة هكذا كرهوا المصم وذكر في النوازل  
 اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختار الفقيه ابو الليث انه لا تقع  
 الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى انتهى يعني من دعوي الملك فيها  
 خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي ابي  
 ملك المملوك ابي علا الناصي لما قيل عن الاجارة الطويلة في الوقفات  
 افي بطلان الاجارة معشر . من زهرة الفقهاء قطعاً لان مكان  
 وبذلك افي للدين حسيه . كما لا يكون بما احضر نظامه  
 شر قال القاضي انه لا يبيع واخي جماعة من الفقهاء يبطلان الاجارة وانا  
 افي كذلك واما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال  
 والحضاق وقاضي خان وغيرهم بخارده في اي بلد شاحح كان اكنو غلة  
 وبعد عن اخذ الخراب وقلة الرعية واما قولهم في صنف احسن وقولهم  
 انما يجوز اذا كان في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خير من المحلة  
 الموقوفة فعني الاحسية والخيرية فيما هو المقصود للوافق من تصيل  
 الغلة واما المنفعة الموقوفة على المصلحة باحتمال الخراب في اذون  
 المحلين لقلة الرعيات فيهما فكيف يقاسر البلدان اللذان لا يجتمعا  
 الخراب على المحلين اللتين احدهما الغلة الرعية فتمتل الخراب كما هو مشا  
 في الامصار الكبار كصر وغيرها عليك ان تتامل في قوله او تكون المحلة  
 المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيراً  
 من الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة

وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العدة في الوقف مردوداً بكلام  
 غيره وذلك غير مقبول والله اعلم **سبيل** في ارض موقوفة على ذرية  
 شخص ما داموا شراً من بعدهم على حجة لا تنقطع وبها يتجزئون قديم لصفه  
 مستحق الوقف ولفظه بيد جماعة تقادم المرد عليه فادعى بعض الجماعة  
 الملك في الارض بقدر حصته في الشجر وانكر الوقف في الارض وطلب المستحقين  
 للوقف باحضار كتاب الوقف فاعترضوا هل يتوقف ثبوت وقف الارض من  
 على احصان ام لا يتوقف الا على البيعة الشرعية ويكفي في ذلك قول  
 الشاهد اشهد انما وقف واطلق وقال بعد ان شهد به لم احين الوقف  
 لكن اشهد عندك او اخبرني من اتق به وهل تشتط لتسمية الوقف ام لا حيث  
 كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الارض بوجه الشرعي يحكم في امره وتجرع  
 بكل ما هو ائتم للوقف من قلع او ابقاء ام لا وهل اذا اقتراح المستحقين  
 للوقف بوضع يد احد على حصته مشاعة من الشجر يمنع اقاربه دعوي  
 ناظر الوقف وقف الارض المدفونة ام لا **احباب** لا يتوقف  
 ثبوت الوقف على احصان كتابه لان جميع النسخ الشريف ثلاثة البيعة والاقرار  
 والنقل وكتاب الوقف انما هو كالعقد بسط وهو لا يعتد عليه ولا يعمل  
 به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك للبيعة الشرعية وفيه  
 الوقف يسوغ للشاهد ان يشهد بالسمع ويطلق ولا يضر في شهادة  
 قوله بعد شهادته لم احين الوقف ولكن اشهد عندك او اخبرني به من  
 اتق به وفي اشتراط تسمية الوقف خلاف بين ائمتنا مشهور وقد ذكر  
 في جامع الفضولين ارمز للعبرة ينبغي ان تقبل لو كان قديماً وقف مشهور  
 قديم لا يعرف واقفه استولي عليه ظالم فادعى المولى انه وقف على كذا مشهور  
 وشهد بذلك فالحق انما يجوز ان يثبت **وقد صرح علماء اربنا**  
 بانه يفتي بالصالح في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو  
 ائتم للوقف فيما اختلفوا العلم فيه **كذا** صرح به في الحاوي القدسي  
 واقرار احد المستحقين بوضع يد رجل على حصته من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان  
 هو الناظر الحكم على الوقف من دعوي الوقف اذا اليد متنوعة الى يد حق ويد  
 عدوان ويد الحق متقعة الى يد اجارة واعارة ووديعة وملك فلا يمنع  
 المقر نفسه فكيف يمنع غيره هذا المنع بدعي بطلان وليس فيه ما يشبه  
 التناقض ولا الدفع وباب الدعوي في الوقف مفتوح غير مقفول



والله قد دعا وندب العلم واكابر الخول وكلما ذكر فيه ما هو منه سؤال  
قد تظافرت وتظاهرت عليه النقول فلا حاجة فيها الى الاستمرار وكثرة الاطباب  
والله اعلم **سبيل** في واقف وقف وقف على زوجته نراه بعد بنت مراد  
وعلى تالعه على من احد سوية بينهما ثم من بعدهما على اولادهما اولاد اولادها  
ولسهما وعقبهما وذريتهما ابدا ما عاشوا ودايما ما بقوا ثم بعد انقراض نسلاهما  
وذريتهما يكون ذلك على مصالح الصخرة المشرفة والمصبدا الاقصى الشريف  
ماتت الزوجة المذكورة لاهن ولد هل يصرف نصيبها لمصالح الصخرة الشريفة  
ام لا **اجاب** لا يصرف نصيبها الى الصخرة الشريفة لان الصخرة لها  
مشروط بانقراض نسلاهما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك استتم والحال هذه  
وللقاضي صرفه للتابع وذريته لاسيما اذا كانوا فقرا لانه اقرب الى عرسه  
والله اعلم **سبيل** من دمشق فيما اذا النشا واقف وقفه على نفسه مدة  
حياته ثم من بعده يعود ذلك وقف على اولاده لصلبه الموجود من يومئذ  
ومم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وامها في بينهم على الفريضة  
الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من يحدث للواقف المشار اليه من  
الاولاد المذكورين نقل به الولد منهم عند انقراضه ويشترك فيه الاثنان  
فانقضاء ما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم  
من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود على اولاد المذكور منهم خاصة دون  
الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم  
على اولاد اولاد اولادهم ثم على نسائهم وانما هم وان سفلوا  
بينهم على الفريضة الشرعية والشرط والتمتيم المذكور على انه من ثلثيهم  
ومن اولادهم واولاد اولادهم ونسائهم وانما هم عن ولد اولاد ولد  
او نسل او عقب عاد نصيبه من ذلك لولد او ولد لولد او نسله او عقبه  
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من  
ذلك لولده او ولد لولده او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد  
ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته  
وذوي طبقته من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع  
الوقف المذكور وترك ولدا او ولدا او نسل من ذلك استحقاق ذلك المذكور  
ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه ثم  
من بعد انقراض اولاد المذكور واولاد اولادهم ونسائهم وانما هم يعود

والله اعلم  
الشرعية

ذلك وقف على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم  
بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وعند انقراض اولاد  
البنات واولاد اولادهم وذريتهم وسلم وعقبهم يعود ذلك وقف  
على من يوجد من اولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا بن  
العابدين عبد القادر بن شهاب سبط والد الواقف المشار اليه ومن اولاد  
اولاده وذريته وسلم وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب  
المعين اعلاه وبعد الانقراض على جهة بر مضلة فالقصر اولاد المذكور  
والواقف الى اولاد البنات ثم انحصرت بنت ممتهم ثم ماتت البنت  
المذكورة وآل الوقف الى ذرية ولي الدين سبط والد الواقف المذكور  
والموجود الان جماعة من ذرية ولي الدين المذكور وبعضهم اعلا طبقة من د  
بعضهم مثل يستحق قلة الوقف اهل الطبقة العليا دون اهل الطبقة  
السفلى اعلا بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد  
اهل الطبقة شي مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف  
على الشرط والتمتيم المعين اعلاه فقط **اجاب** جميع ما ذكر في اولاد  
الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره يراعى في اولاد المرحوم القاضي  
ولي الدين لان ذلك داخل في معنى الترتيب قطعا وان لم يذكر معه  
الشرط وهذا ابدى العقل السليم قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم  
حكم الفريضة وتوزيعه شرط **قلت** شرط اي الواقف الترتيب  
حيث بعته فلا يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شي مع اصولهم  
لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده  
او ولد لولده ولا يجب لمن فوقه ومن مات لاهن ولد فنصيبه لمن في  
درجته ثم تنقص الفريضة بعد انقراض الدرجة العليا والفريضة على التي  
تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن التفاوت  
الفاخر في الافضل فافهم والله اعلم **سبيل** منها ايضا فيما  
اذا كانت مدرسة لها مدرسون ومعيد وغير ذلك ولها اوقاف من مستغلات  
وغيرها ومن جملة ذلك دارمات الساكنين فيها فذهب زيد فطلبها من  
حاتم البلدة فاسكنه اياها مع ان المدرسة متوليا لخاصة فهل يكون  
ذلك العطاء والاذن لزيد واقفا غير موقوفه وتلزمه الاجرة في جميع ما يفي  
واذا بني بنا يكون غير محترمة لا **اجاب** لا يكون واقفا موقوفه



مع وجود المتولي الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع  
والقواعد الولائية الخاصة اقوى من الولاية العامة فقد فرغ عليهم في الاشياء  
والنظائر من وعاء من جملتها ما هو صريح في المسئلة قايلا وعلى هذا لا يملك القاض  
الوقوف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوصا من قبله في في البصر في انشا  
شرحه للكنز في قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي  
متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي الفتاوي الصغرى اذا مات  
المتولي والواقف حي قالوا في نصب قيم اخر الى الواقف لا الى القاضي فان  
كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي وفيه شرط في المقتضى ليعتد بنصب  
القاضي ان لا يكون المتولي اذ هو يبر الى رجل عند موته فان كان اوصى لا  
ينصب القاضي وفيه نقلا عن التاخر خاتمة الوقف اذا كان على ارباب  
معلومين محصى عدوم اذ انصبوا متوليا بدون استطلاع رأي القاضي فيصح  
اذا كانوا من اهل الصلاح بشرط نقل عنها قايلا عن اهل المجد اذا اتفقوا على ان  
نصب رجل متوليا لمصالح المجد فتنبى ذلك باقتضاها اتفق المشايخ المتأخرون  
واستأذنا الا فضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي في زماننا لما عرف  
من طمع القضاة في اموال الاوقاف انتهى **واقول** لعري لقد نظرت  
المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرون قد نظروا من طمعهم ما هو  
خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصد ومن المقتدر  
في غالب الكتب مطران منافع الوقف تضمن بالاستئذان فعلى ساكن الدار  
المذكورة اجرة المثل سكنه يهدم ما يناسبها ومن فم لو لم يضره وان  
اضر فقد منيع ما له فليترقب الخلاصة بالانهدام وفي بعض الكتب للنظر  
تملكه باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف صرح به في الاشياء  
والنظائر وكثير من الكتب المعتمدة والله اعلم **سبل** في وقف  
مشروط فيه ان من مات عن ولد او ولد او ولد او اشغل منه فنيشبه  
له بعد ان ترتب بين الطبقات فمثل اذا مات واحد من المستحقين للوقف  
ذكره كان او انغي عن ولد قبل انتفاض القسمة بانقراض درجته يصرف  
نصيبه لولده ام لا **اجاب** نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون  
نصيبه على ان من مات عن ولد لم يخصصه قوله الطبقة العليا تجب  
السفل فيحصل من غير لافزع غيره ويعطى نصيب كل مات جميعه لفرعه  
ويستمر الحال كذلك الى ان تنقرض الطبقة الاولى باسرها فتنتقض القسمة

وتنقسم الغلة بين اهل الطبقة الثانية فمن مات من اهلها عن ولد انتقل  
نصيبه اليه الى ان تنقرض وهكذا يفعل في كل يطن كما حُرر في محله والله  
اعلم **سبل** في رجل التزم بجمعة وقف لعمارة واجرة اطعامه المشروط  
وايصال علوفاته مرتزقة وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى  
زيادة عنه يدفعه من ماله فمضى عام هل يصح ام لا يصح وهل اذا اقصت  
غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولي يضمنه الوكيل  
ام لا يجب على الوقف كيف الحال **اجاب** لا يصح الا التزام المذكور  
بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج  
اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزم امرام يلزم مرشها فيرتد على كسبه وما  
وقع عليه فغصب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد لدفعه  
عنه من سبل والمطالب به هو الغاصب لغت نفسه الفاجرة فان اذا  
في الدنيا والاطول به في الاخوة والله اعلم **سبل** في وقف اهل مات  
لحد مستحقته عن اخ وابن بنت ادعي ابن البنت ان استحقاق الحق في استقل  
اليه فمثل له ذلك ام لا **اجاب** ان كان للوقف كتاب في ويوان القضاة  
المسمى في عرفنا بالتجمل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحقا نا اذا تنازع  
اهله فيه ولا ينظر الى المهر ومن حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه  
كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى المقياس الشرعي وهو  
ان من اثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فان البنت ان ظهرت  
للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصته جده لامة تنتقل اليه فله  
بيننا اولم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك اولم تعلم عادة القوام  
ولكن اقامتة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يظهر  
يوجد من ذلك لا يحكم له بغيره ودعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الوا  
فلا يسبيل الى مخالفتة واذا فقد عمل بالاستعاضة والاستيما رحت  
العادة المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان واذا لم يوجد  
شي من ذلك فمن ادعى شيئا فعليه ان يثبت بالبرهان والله اعلم **سبل**  
في وقف بايدي جماعة تلقوه عن ابايهم واباؤهم عن اجدادهم وعليه  
عشر اجاب بيت المال هل لو كيل بيت المال اجازته مع وجود المتكلمين  
عليه من اهله بسبب ان عليه عشرة ام لا وهل يكلفون الى بيتة لشهد  
لم بالوقف مع كونهم اصحاب يد كما شرح **اجاب** ليس لو كيل بيت



المال اجارة لان على انما انفقوا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر  
 مجزأ بحري الصدقة وليس لاختار الصدقة الاجارة وهذا اما ليرتاب  
 فيه ذو والالباب ولا يكلفون الي بيته لتكديهم بالوقف اذ اليد افضى ما  
 يستدل بهما وكذا الواو على ذواليد الملك كان القول قوله بالابينة فكذا  
 يقبل اقراره بان ما في يده وقف على حمة كذا وما صرحوا به انه لا يجوز له  
 للسلطان ان يكلف الناس الي اثبات ما يادعهم بالبينة فان اليد  
 بحمة وما كافية وهذا ايضا ظاهر لا مزية فيه والله اعلم **سبل** في  
 وقف له متول وكاتب كل منهما مقترن على موجب شرط الواقف براءة سلطانية  
 فاذا صرف المتولي شيئا على لوازم الوقف او قبض شيئا يجب عليه ان يكون  
 بمعرفة الكاتب ام لا واذا قلتم لا فافادة الكاتب واذا قلتم نعم فامعني  
 قولهم القول قول المتولي فيما صرحه وثبته **اجاب** لا يجب ان  
 يكون ذلك بمعرفة الكاتب الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك  
 الا بمعرفة الكاتب اذا عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي الامر في التوقيف  
 والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة  
 لا غير هكذا صرحوا به وهي فائدة لضبط الكاتب فاذا استقل المتولي بالتصرف  
 يمكن الكاتب الضبط بالكتابة باملايه او بغيره ذلك من طرق الوصول  
 الى معرفته كما هو ظاهر من او لبعض المتأخرين ما يشبه الخالفة  
 لهذا ولا اعتد او فيه لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر  
 الرواية لس مذهبنا لما عاشر الحقيقة والله اعلم **سبل** في  
 وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه ومحمد ولجيه وعلى من  
 سيحدث له من الذكور والا فاعلى الفريضة الشرعية ثم على اولاد  
 الذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطن بعد بطن وطبقة  
 بعد طبقة العليا تحجب السفلى على ان من مات من الموقوف عليهم  
 عن غير ولد ولا ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته  
 من الموقوف عليهم ولم يتقر من ذلك من مات عن ولد او ولد له مات  
 صالح قبل والده عن ولد اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد  
 المذكور وعن ولد له صلاح الدين هل صلاح الدين مع عمه استحقاق  
 ام لا **اجاب** لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدمها انه قد  
 صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم من ولد او ولد له

كان نصيبه له اذ لا نصيب له وقت موته كما صرح به والشيخنا العيني الدين في  
 فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العمل معتزل عظيم واضطر  
 طويل مبني على ان الماد بالنصب ما يتم بالحاصل بالفعل وما هو بالقوة  
 فكيف مع عدم التقرض لذكر من مات عن ولد او ولد له ولد الحاصل ان  
 محمد انقص بالاستحقاق ولاشي لابن اخيه صلاح الدين ما دام عمره  
 موجودا والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل وقف وقفا على  
 اولاده الموجودين وسماهم للذكر مثل الانثيين على ان من مات من  
 الذكور عن ولد او ولد له نصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد  
 له ولد له نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على اولادهم  
 ثم و ثم فاذا انقرضوا فنحو على اقرب عصباته فاذا انقرضوا فغلى جهة برعيتها  
 ماتت وانقرض الواقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي  
 ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيبا عن ولد بل عن ابن  
 اخيه عبد النبي وان ابن اخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن اسمه ابن احم  
 وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم مريع الوقف عليهما **اجاب** يقسم  
 ربع الوقف عليهما انصافا لهما انصفوا للاخضفة لا استواءهما في الدرجة  
 وقد نص الحنفية في اوقافه في مثله بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى  
 نقضنا القنينة وجعلناها على عد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال  
 نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة النعماني في القنينة شيئا ذلك  
 ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وحصة بصورة مشروحاته  
 لا يوجب اختلاف الحكم واقول والعرض يصلح لمختصا ولا يشك ان عرضه  
 التساوي في مريع الوقف عند تساوي الدرجة ولا عرض له في اعطاء واحد  
 من المتساويين ريعا واعطا الآخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن ان يخطئ اليه  
 في احواله فانهم والله اعلم **سبل** في ناظر على وقف بشرط واقفه  
 عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة لتساوي اجرتها من  
 ثلاثة عشر وشر انتقل الناظر منها الى دار للوقف لتساوي اجرتها من  
 خمسة وعشرين غرشا واسكن معه ولده بعائيلته فهل له ذلك ام لا واذا  
 قتلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل او يلزم ولده او لا يلزمهما **اجاب**  
 نعم يلزمه اجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في  
 احاديث في الوقف والاجبني والمفقوه في سكن الموقوف فم الناظر والشرط



والاجني بل والواقف بعد التسليم لغيرهم بانه بعد ما لا يجني في الغزوة  
 الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده غني لانها على المتبوع لا على التابع  
 كما صرح به في محله والله اعلم **سئل** في وقف اهلي من جبلته اما كن  
 معدة لسكنى الوقف عليهم وجسمه ونفق به كوا وجد بيتا لم يكن في  
 زمن الواقف وجدا وما يخصه من الزمارة وغيرها مما ليس ضروريا مثل  
 يرجع بامره على الوقف ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال  
 الوقف يضمنه او لا **اجاب** ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه  
 واذا كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله اعلم **سئل** في حدود  
 بيد رجل تلقاه ولده عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك  
 موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة **سئل** فما الحكم **اجاب**  
 من ادعى انه وقف فنيبه وقف ومن ادعى انه ملك فنيبه ملك يتصرف  
 فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الواقيين  
 في ذلك مقبولة كما في عليه في التاتارخانية وغيرها والله اعلم **سئل**  
 في اشتراط بيان اسم الوقف في الدعوي والشهادة **اجاب** الصريح انه  
 يشترط مطلقا قديما كان او حديثا كما صرح به الامام ظهير الدين والله اعلم  
**سئل** فيما لو وقف بيدة او شرط سكنها على بنات بكر وجعل اخره  
 بجهة برك وكتب بذلك صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهم من رجل وامتنع  
 الامران لسكن معا هل لمن السكنى على الانفراد وليس لاحدهما الامتناع عن  
 المهاياة وهل اذا سكنت احدهما مدة معلومة للاخوي السكنى نظير  
 ذلك حيث اتخذ سكناهما معا **اجاب** ليس لولادة منهم الاختصاص  
 بالسكن دون غيرها بل جفت في ذلك على التساوي فيسكن في الدار  
 كلتيه فان انفق في المهاياة فيهما جاز والاسكن كل واحدة بعقد  
 ما يختصا فيها بلامهاية كما افاد في الخلاصة والبرازية والتاتارخانية  
 وغيرها وتقدر سكنها من معا غير مسلم وقد تقر ان من له السكنى  
 ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاياة  
 في الوقف لا يجبر عليها الا بموافقة ولا يجوز شتمة الوقف على وجه الجبر وان  
 كانت شتمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للاخوي السكنى نظير ما سكنت  
 احدهما فان في قطع التقدير بعد ان ذكر من الغزوة الكثيرة ومن هذا  
 يعرف ان لو سكن بعضهم لم يجز الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب الاجرة

حصنة على الساكن بل ان لم يكن معه في بقعة من تلك الدوابلا  
 زوجة او زوج ان كان لاحد من ذلك والاشرك المتضيق وحرق او  
 جلسوا معا في كل بقعة الجنب الاخر ولقد ذكر في الفتية وغيرها ان  
 المهايات انما تكون بعد الحضور فحق بعد ان حققنا وحررنا جوار  
 المهايات في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام الاسعاف  
 وحمل ما في اوقاف الخصاص على قسمه الثلث فحق انما تكون فيما يستقبل  
 لا فيما مضى فتدبر ولا تغلق بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك  
 والله اعلم **سئل** فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من اولاده  
 عند موته مشهورة لشرائط ومات الواقف عن ثلاث بنات لصلبه  
 وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهم استحقاق في الوقف او لا **اجاب**  
 لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه باولاده الموجودين عند موته  
 واولاد اولاده من ليس كذلك والله اعلم **سئل** في وقف على ذرية  
 حزب منه طائفة فاستبدان ناظره مبلغا وعمرة منه الوقف بعد مر  
 ما يصرف في العمارة من جهة الوقف لغير اذن القاضي ثم باع جميع  
 العقار ليودي الدين المذكور فهل يبيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية  
 ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه **اجاب** الاصح في  
 المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمولى لاجل العمارة وقت  
 الحاجة ولم ياذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك  
 قضاء من غلة الوقف فضلا عن غير والجماع منعقد على انه لا يستقيم  
 ايجاب دين يحتاج اليه الفقرا في مال ليس له ورفقة الوقف ليست للفقراء  
 بنبعة غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفا على الوقف بل على الناظر  
 نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارة والله اعلم  
**سئل** في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدود وحول  
 تلك القرية اراضي قري متعديدة بأيدي فلاحها من قدم الزمان بحيث  
 لا يحفظ احد انما للوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان  
 للتمارية لطير عطايم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضي بها للوقف  
 وتوضع ايدي التمارية والفلاحين عنها بجردها من غير شهود تشهد على  
 حكم شرعي من جهة بيت المال ويصح سماع الدعوي عليه شرعا ام لا **اجاب**  
 لا يعتمد على صورة المتورق المشروحة ولا يقضي بها شرعا بلا شهود تشهد



على خصم يقع الدعوى عليه شرعا لانه مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا قال في الاشباه بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتبه الوقف الذي عليه خطوط القضاة الحاضرين ان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيعة او الاقرار او النكول كما في اقرار الخانية انتهى ومثله في البيعة من كتب المذهب والله اعلم **سبل** في قرية موقوفة بارضهم ما يطالب الحرمين الشريفين هل المراد بهما ان يقسطوهما رتبة من الامام ام من ناظر الوقف بما لم معلوم فيه غاية العجز والعذر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا ام لا **اجاب** لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذ المقاطعة على تفصيل الوقف باطله من ابدان لقانونه المينف وهذا ام لا توقف فيه ولا تردد في بطلانه فقيهه والله اعلم **سبل** في شخص وقف بكنة فقط لكل ذي وظيفة قدر معلوما من الدراهم وغيرها هل له ان يتناول من الوقف ازيد مما عين له الواقف ام لا وهل اذا تناول له يكون ضامنا ام لا وهل اذا اعتاد اخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور ونزع امره لسد العادة صار ضامنا له مستقما يطيب له ام لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقرر شيئا زائدا عما شرط الواقف يحمل لتناوله ويبطل تعيين الواقف ام لا وهل العوائد المتألفة للشرع الشريف باطله لا يعمل بها ام لا وهل يجوز لحدث الوطاييف في الاوقاف ام لا يجوز وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناول له زائدا عن حصته الذي شرط له الواقف ام لا **اجاب** لا يعمل اصحاب وظيفته ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه اذا اخذ به بخلاف حق القمته لشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كما لا تناول يعتاد السرقة لا تحمل له السرقة باقتضاها له عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعا بانما يرد خلاف الواقع المتخالف لما هو كمنع الشارع الموجب لا بطل شرط الواقف ولصا دمة المخصوص قاطبة بانه ليس لاحد ان يقرر وظيفته في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحمل للمقرر الاخذ الا لناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر بخا دما للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشباه والتطائير في القاعدة الخامسة نقلا عن الذخيرة والولوية وغيرها بان القاضي اذا قرر فرائش المسجد بغير

بغير شرط الواقف لم يعمل للقاضي ذلك ولم يعمل للفرائش تناول شي من ذلك وبمعلم حرمة احدث الوطاييف بالاقاف بالاولي لان المسجد مع احتياجه للفرائش لم يجز فقريه لانه استيجار فرائش بلا فقرين فقريه غيره من الوطاييف بالاولي مشرقا سبيلت لوقر لعني القاضي من فايض وقف سكت الواقف من مصرف فايضه هل يصح **قاحت** لا يصح ايضا لما في التاتارخانية ان فايض الوقف لا يهرن للفقر وانما لشقوي برالمق في مستغلا وصرح في البرازية وبنقه في الدررنا العنصر بانه لا يهرن فايض وقف لوقف لغير اتحاد واقفها او لتكلف انتهى ومن المفتر للمعلوم ان من تناول شيئا ليس لتناوله فهو ضامن له ان قيمته بقيمته وان مثليا بمثله والله اعلم **سبل** في رجل وقف في صحته دارا على جهة تبره في ان ينور مكانا معلوما بالافقي الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقر في شهر رجب وشعبان ورمضان وان يطبخ في كل ليلة من رمضان باطينة طعاما للفقر وان يكون المولى عليه شيخ المسجد كائنا من كان ومات الواقف من غير كتب صل والآل تنكر الورثة ذلك هل اذا رفع الى حاكم الشرع الشريف قامت بيئته شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها واذا قضى بها ينفذ قضاؤه شرعا ام لا **اجاب** **قد رفع لستادنا الخاوي** برده الله مضبوحة بما هو مثل هذا السؤال **فاجاب** بما صورته ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقف من غير احتياج الى تسليم ولا الى تفصيل الى المتولي وصححه الكثيرون فيحتكم بصحة الوقف موافقا لقول صحيح نفذ وامرهم والله اعلم **سبل** في رجل باع زوجته غراسا في ارض وقف ومعنى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنة على رجل اشترى من الزوج غراسا في ارض وقف ايضا ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذه الاول على اولاده ثم واقام على ذلك بيئته هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور ام لا **اجاب** لا يبطل لامور **هنما** ان المدعى عليه لا يصح خصما عن الزوج **وهنما** جواز بيع الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه بعد الدعوى الصحيحة انتهى به مفتي الرومابي السعد وغيره بقوله ان لم يكن مسجلا لعني محكوما بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع



والباقي على حاله نعمتها ان وقف الغراس بدون الارض تختلف فيه لاسيما مع  
 انقلاب الجنة فيقبل التقصير **سبل** في وقف السيد الخليل  
 المشروط على اعمار الجليل للفقراء والارامل واليتامى القاطنين ببلده  
 والمجاورين للمجده عليه الصلاة والسلام على جعل الناظره المتكلم عليه ان  
 يقطعها ويأكلها بعد شئ من المستحقين له في غاية الجماعة والضبيعة مع انه  
 فيه ما يقوم به احسن قيار وينتظم به الحق الى اتم انتظام امر عمره عليه ذلك  
 لا يتكابه بعض الحرام لتناوله مقتضاه من محلاتها وعدم صحتها على  
 جهاتهما . ويقول هذه عوايد لاحق فيهما ويصرفها على لذات النفس  
 وشهواتها . يدنو لنا الحوايب فيما يلزم هذا الناظره لكم الاجر والثواب  
**اجاب** من كان بهذه الصفات الذميمة والافلاك البغيضة الخبيثة  
 يجب عزله وتبديله بمن يرضاه فعله كيف لا والتعاطي المنسوب الى هذا  
 النبي الجليل يجب على كل احد صيانته من التقليل اذ هو صلى الله عليه وسلم  
 وعلى سائر انبياء الرحمن اشتمل من لظلاله الكريمة مع الضيف او رثته الله  
 سماطه لا ينقطع على توالي الازمان فكيف يفسح من سمي في قطعه اثمن  
 من ينسب في منعه وفي ذلك حرمان مجاوريه من الفقراء والمساكين  
 والارامل واليتامى والمتكسرين . وفي هذه عوايد بعيد عن الصواب  
 اذا المتناول ان كان مال الوقف المستحق للجنة فما هذه العادة البغيضة  
 في اكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان من  
 مال المزارعين والمتقيلين فهو مال الغني يجر عليه تناوله فعلي كمال  
 الحالين فهو من نظم في الحرام مضطرب بالاشارة فعلى حكام المسلمين  
 اماطة اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة  
 الا بالله والله اعلم **سبل** في ارض وقف غرس بها رجل هو ولده  
 اشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعا بابوة  
 هي اجرة المثل لكل سنة وكبر الشجر وعظم وصار له ربيع ومات الرجل  
 وغاب ولده ووراها ذرية ضعاف وياتهم يودون لبعو المثل المومي  
 اليها هل لناظر الوقف ان يكلف اليتامى الذرية قلع الاشجار وال  
 والحال انهم يودون لبعو المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان **اجاب**  
 قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدقة فلعنهما وسلمهما فارغة وفي  
 القنية استاجرا رضاء وقفا وعزس فيهما وبني شرم مضت مرقا لاجارة فليشتا

الذي يتبعها بابوة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقف عليهم الا  
 القلع ليس لغير ذلك امتي وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة  
 ايضا في اوقاف الحضانة انتهى مما في البحر وجعله لا فائدة في قلع الاشجار  
 واجارتهما بمثل الاجرة فيجب استبقاء الاشجار في غير الخط الحسنيين الذرية  
 الضعاف بعد ما لا تلاقى الوقف المشان ليتجدد ضرر في ذلك واقع  
 عليه لاسيما وقد قابل نقل القنية بما في اوقاف الحضانة وعلى الناظر فيه  
 ان ينظر الى ذلك بعين العدل والاضاف والله اعلم **سبل** فيما اذا  
 اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقرأة وحقهما مع ناظر الوقف  
 فاذ في صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلوما وانكر الناظر هل القول  
 قول صاحب الوظيفة ام قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف  
 بغير شرط الواقف **اجاب** القول قول صاحب الوظيفة وقد  
 قيل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراة  
 في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي  
 بان القول قول الورثة في المباشرة مع اليقين قال لانهم قايمون مقام  
 مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين الى اخره لانه امين فكذلك  
 ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه امين على وظيفته وليس  
 للجامكية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصله ايضا وشبه  
 بالصدقة فيعطي كل شبه ما يناسبه واما احداث الوظائف فلا يجوز  
 قال في الاشياء والنظاير مخرج في الذخيرة والمواليج وغيرهما بان القاضي  
 اذا فتر فرائشا للمجد بغير شرط الواقف لم يجعل للقاضي ذلك ولا يجعل  
 للفرش تناول شئ من ذلك وبه علم حرمه احداث الوظائف بالاقاف  
 بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفرش لا يجوز تقريته لامكان استيجار  
 فراش لا تقريته فتقريبه من الوظائف لا يجعل بالاولى وهذا  
 من النوع الظاهر من مزوع الفقه فلا توقف فيه والله اعلم **سبل**  
 في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ايا رجا ته شرم من  
 بعد على ولده لصلبه الموجود لان المدعو اشتمل الدين ومن سجدت  
 له من الاولاد المذكورون الاناث على حكم الفريضة الشرعية شرم من  
 بعدهم على اولادهم شرم على اولادهم وسلمهم وعقبهم بينهم على حكم  
 الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى ابداء عاشوا

مطلوب  
 عدم جواز احداث الوظائف



واما ما بنوا للدة كمثل خط الاثني عشر ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد  
 اولادهم وذريتهم وسلمهم وعقبهم يكون وقفا على بنات الواقف على حكم  
 الفريضة الشرعية بشر من بعد من على اولاد من الذكور والامهات ثم على اولادهم  
 وسلمهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولاد  
 الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطلون ثم  
 من بعد من على حيات اخر ذكها الواقف ثم مات الواقف دخلت ولده المذكور في  
 الوقف فيه ثم مات شمس الدين دخلت ثلاثة ذكور وارب بنات ولخص  
 الوقف بينهم بموجب ليق ثم مات احدي البنات دخلت ولدا ولده من  
 غير اولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ماتت منه والدته ام  
 يكون بموجب با واولاد الظهور **اجاب** هو بموجب بالطبقة التي فوقه  
 لا بما ذكر لان الاضافة للاولاد الى نفسه في قوله ثم من بعد من على اولادهم  
 الخ حتى يستحق بانقراض اهلها فان قلت ما نقل بقوله ثم من بعد  
 انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد  
 البطلون قلت لا يغير الحكم المستفاد بكلام الاول لما تقررت في الاول  
 في باب وجوه الوقف على احكام النظم ان ايجاب الحكم في المستحق لا يوجب ليق  
 لانه منتهى فكيف يوجب والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا دلالة ولا  
 اقتضا وليس فيها الاشارة بعد انقراض اولاد الظهور لمن يوجد من ذرية  
 الواقف من اولاد البطلون واما قبل الانقراض لمسكوت عنه وقد علم حكمه  
 ما سبق فان ادعي مفهوم ما قاله المفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس  
 في طاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى اصول مذهبا من صبح اصبغ  
 في صبحه لم يتوقف عليه فكيف لم يشرع فيه الى رغبته والله اعلم  
**وسئل عنه ايضا بما صورته** فيما اذا وقف على نفسه ايام حياته  
 ثم من بعده على ولده اصبغ شمس الدين ومن سجد له من الاولاد الذكور  
 والامهات بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض اولادهم  
 ثم من بعد اولاد اولادهم وسلمهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية  
 الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى بشر من بعد انقراض الذكور واولاد  
 اولادهم وذريتهم وسلمهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة  
 الشرعية ثم من بعد من على اولاد من الذكور والامهات ثم من بعد من على  
 اولاد اولادهم ثم على سلمهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة

العليا منهم تجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا او ولدا ولد  
 وان سفل وال الامر الى حال لو كان اصله حيا باقيا لا استحق في الوقف  
 قمار ولده او ولد ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق  
 ما كان يستحقه اصله لو كان اصله باقيا ومن مات عن غير ولد او ولد  
 ولد وان سفل عما استحقاقه لمن هو في درجته وذوي طبقة من اهلي  
 الوقف ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية  
 الواقف من اولاد البطلون على حكم الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا  
 انقرضوا باشرهم وابادهم الموت عن اخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا  
 كان ذلك وقفا على اخ الواقف لابي عبد القادر الى اخر ما ذكر من الجملة  
 وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم  
 مات احد البنين عن ابن ثم مات لطي البنات عن ابن والاخرى عن بنتين  
 فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده ام كيف الحال **اجاب** نعم ينتقل  
 نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على ان من مات منهم وترك ولدا الخ ويحل  
 ولدت شمس الدين عملا في ذلك بقوله ثم من بعد من على اولادهم ثم على اولاد اولادهم  
 اولادهم الذكور بعد قوله عن ولده شمس الدين ومن سجد له اذا تقررت  
 ان الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولد البنت والحلاف انما هو في صورة  
 الاضافة الى الواقف نفسه واما قوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون  
 وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطلون فلا يغير الحكم  
 المستفاد من الكلام السابق لما تقررت في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد  
 عندنا وان التحدث بالحادث لا مكان الممكن بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من  
 المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل القيد ولان المقيد يوجب  
 الحكم ابتداء من مثبت والاثبات لا يوجب نفيا لا صيغة ولا دلالة ولا  
 اقتضا فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفا  
 على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطلون مثبت لاستحقاق اولاد  
 البطلون جميع الوقف بعد انقراض اولاد الظهور والامهات لمشاركتهن  
 مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله او لا ثم من على اولادهم فعملنا  
 بكل منهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله اعلم **سئل** في  
 مكان موقوف على جنة يرثه عند حاكم شرعي ان ابنة مثله غريشك ونصف  
 في كل عام ثم ان السانان او ثينه زيادة ضرر وجعله في كل عام



رجل وقف على رجل  
في سنة غروش ثم ان ادعى مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة  
زائدة ضرر و اقام بيعة بذلك وابطل الاجارة التي اشتملت على زيادة  
الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم والا ان الناظر يطلب ان ياخذ  
زيادة الضرر من قبل والحالة ما ذكر ليس له ذلك ام لا **اجاب**  
لان مقتضى زيادة الضرر التفت في الزاوية وغيرها واللفظ لما وانزله  
من ينافي مع المستاجر في الاجرة لفتنا لا يقتضي الزيادة ولذلك قيدنا  
بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يوجب هذا الفيد اجبر المولي  
حامد الوقف يا جو شر زاد اخر فيه ليس للمولي ان ينقض الاجارة اذا كانت  
الاجارة الاولى باجر المثل او من زيادة يتقاي الناس فيها لان في الزيادة  
على اجر المثل منعت امتني فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد الز  
بالزيادة على الوجه المذكور فالزاد امره غير صحيح فليس لنا طلب الزيادة  
والحالة هذه لعدم صحة الالتزام هذه ان تفتت الزيادة على المستاجر  
جبرا واما اذا وجد عقد عن تراض او زاده في الاجرة برضاه وكان قبل  
مضى المدة فهو صحيح ويطلب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد  
فاسد المعنى اخر كشرط فاسد او جملة في المدة ويخوذلك فالوجب  
اجرة المثل لا يجاوز بها المستي لما تقرر ان الاجارة الفاسدة يجب فيها  
اجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المستاجر من جهة  
الاجر واما ذكرنا هذا التفصيل لان السؤال غير منظم والواقع  
محتمل والله اعلم **سبل** في مكان موقوف آجره ناطه كل سنة بكذا  
هل تنفع هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد علمها لم تنفع في  
الاولى فقط **اجاب** العقد صحيح في السنة التي تليها فاسد فيما  
علاها و اذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله اعلم  
**سبل** في رجل وقف عقارا على اولاده وبناته وعقبه المذكور والافاق  
على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم  
اولادهم وسلمهم وعقبهم من ولد الظن وولد البطن اولاد الذكور  
والاناث على حكم ابايهم بطن بعد بطن وسلا بعد سلا مذكور في  
شرط وقفهم بهذا اللفظ فهل يدخل اولاد البنات في الوقت مع  
وجود اولاد الذكور ام لا **اجاب** نعم يدخل اولاد البنات  
لقوله من ولد الظن والبطن موكد ابقوله اولاد الذكور واولاد

اولاد الذكور واولاد الاناث على شرط والله اعلم **سبل** في رجل وقف  
وقفا على ابنه فلان وبناته فلانة ثم من بعدهم على اولادهم واولاد  
اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم  
في الوقت وولد ولدها والاسفل كما يستحق الابن يستحق ابن الابن  
وان سفل مع الابن والانثى والذكر فيه سواء ام لا **اجاب** نعم  
يستحق الابن وابن الابن معه والانثى وابنتها كذلك والذكر مثلها  
نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جمعه بين كتابي هلال والحضان  
ولم يبق فيه خلافا والله اعلم **سبل** في الوقف على فقير الخليل  
والقدس الشريف اذا صرف منها من له ولاية صرفها الى بعض فقر البلد  
لكون فقرا يما لا يخصه لا يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط  
الواقف عدد او مخصوصا ولا استيعاب الجميع ام لا وهل اذا خاصم ناظر  
غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف  
يلزمه احضاره ام لا **اجاب** نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال  
هذه كما صرح في الطهريته والزاوية وغيرها ولا يكلف المصروف اليه  
من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف  
له بانضائه بالفق الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف  
الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن عمن راس اصبعه في الفقه والله اعلم  
**سبل** في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من  
بعده لا اولاده واولاد اولاده واولاد اولاد اولاد الظهور دون اولاد  
البطن وكل من استقل من اولاد الظهور المذكور ينتقل نصيبه الى اولاده  
الذكور وجعل للنساء البنات الخاليات من الازواج السكن بالدور  
مدة حياتهم وبنات بناتهم الخاليات كذلك والان الموجود من اهل  
الوقف المستحقين احد وعشرون شخصا ولا يدري ترتيب المولي في كل  
يقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثا بشرط حلول المذكورين سوية لا  
يفضل ذكر على انثى ام لا **اجاب** مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة  
البطن والاهل الاسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة الذكر للاطلاق  
غير ان من مات من اولاد الذكور ينتقل نصيبه لا اولاده المذكورين  
فتبدل له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند  
الاشتباه لان الكل بوصف الاستحقاق الا لا يحجب شرطه بمرتبة من



الرب فيقسم كذلك على الوترين فيروا ما أصاب الموقوف فيهم كان لأولاد الذكور  
مع سائرهم الموصولة لهم بالتبنيها أو أملت أحد منهم لامن ولد قسم على الموجود  
منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سوا قال للضامن وقف على أولاده  
وأولاد أولاده وورثته ونسبه ولم يرته وشرط أن من مات عن ولد  
تفصيله وحكمه قسمته بين الولد والولد ما لولده ما لولده فما أصاب  
الموقوف كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه الموصولة سهم  
بالسوية وما انتقل إليه من والده انتهى والله أعلم **مسألة من صفد**  
في قرية لضمها وقف على طائفة وضمها وقف على طائفة أخرى وكل نصف  
ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع جملة قري غيرها واستأجر المتغلب  
من أحد الناظرين نصف المتكامل عليه ودفع له الأجرة التي سماها له بمثل لنا  
المكمل على النصف الثاني أو مستحقه بطلان يوه نصف ما دفع له من  
الأجرة أو لا وهل إذا أكره الموصي المذكور أو ورثته على أن يدفع له أو  
للمستحقين في النصف المتكامل عليه من ماله شيئا بسبب ذلك يقع أم لا  
وهل إذا استولى هذا المتغلب الباقي على ناحية بها القرية المذكورة  
مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت  
يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزم منه  
سبب إجارته المتغلب لنصفه المتكامل عليه ضمان منافع النصف الثاني  
لمستحقه أم لا **إجاب** ليس للناظر الذي لم يوجر على الناظر الذي  
أجره سبيل فيما قبضه من الأجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكامل عليه ولا  
يصح الصلح مع الأقران فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر  
من استيلاء الباقي سوا أخذه الموقوف أو تركه ولم يأخذه لا تنفع له  
الحماية لعدم الحماية وهذه الأحكام ظاهرة ليس عليها عطف فلا يثبت  
المكمل بما أن شاء الله تعالى إلى الخطأ والله أعلم **مسألة منها أيضا**  
في قرية موقوفة على جملة من كل جهة نصفها وله ناظر مستقل  
يتكامل عليها بالولاية النظرية ولا أحد المتكاملين شريعتون بارضهما  
وعليه مال معلوم لجملة الوقف نظرا استبقا به بما تغذي على الق  
حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وكل ما انفصل منها  
من فلاذ وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من إكل ثمرته هل يسقط عنه  
ما على الزيتون من المال المفتر بجملة الوقف أم لا يسقط ويبطل

به ماله المذكور **إجاب** لا وجه لسقوطه عنه فيطالب به شرعا والله أعلم  
**مسألة** في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب وعجبة  
على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين دون الأيتام ثم  
على أولاد أولادهم ثم من بعدهم أبا ما عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم  
على الفقراء من جهة لامن ولد شرمات رجب بن الواقف في حياة أبيه  
الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصغينة وجبيرة وعن ابن اسمه علي  
ماتت حال حياة جد الواقف ثم ماتت الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات  
رجب المذكورات شرمات شمس الدين عن ابن اسمه إبراهيم وعن بنتين  
زليخا وخولجة فكيف يقسم الوقف **إجاب** أن مع أن الوقف صدر  
من الواقف على الكيفية المذكورة فعليه أن لا ينقص في إبراهيم ولا  
شي لأخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر من له أذن في قوله بشر بعد  
على أولاد المذكورين المذكورين دون الأيتام فافهم والله أعلم **مسألة**  
**عنه بما صورته** في رجل وقف على نفسه شمس الدين ورجب وعجبة  
ورجب ورجب على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين دون  
الأيتام ثم على أولاد أولادهم أبا ما عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمين  
لا تنقطع ماتت رجعة لامن ولد شرمات رجب بن الواقف في حياة أبيه  
الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصغينة وجبيرة وعن ابن اسمه علي ماتت  
في حياة جده الواقف ثم ماتت الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات  
رجب المذكورات شرمات شمس الدين عن ابن اسمه إبراهيم وعن بنتين  
زليخا وخولجة فكيف يقسم الوقف **إجاب** أن مع أن الوقف  
كما انتهى منه يقسم على أولاد المذكورين المستويين في الدرجة ولا يفضل  
الذكر والأيتام بينهم إذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم  
يشروط في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يتوي الذكر والأيتام والله أعلم  
**مسألة** في رجل وقف وسفل وقف آخر هل يجوز ناظر السفلى  
على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل إذا عمره يملك منع ناظر الوقف  
العلوي من بناء علوه كما كان أم لا **إجاب** نعم يجوز ناظر الوقف  
السفلى على عمارته من غلة الوقف أحيانا للوقف فقد صرح علوانا أن  
الناظر إذا امتنع عن عمارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بأن  
اختناعه عنها والحال هذه حيانا يسحق بها الغل وإذا عمر لا يملك



منع ناظر الوقف العلوي من إعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا  
بانه حق مستحق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم به واصله قال في  
الحاشية رجل له علو وسفل فقال لرجل لعت منك علو هذا السفل بكذا  
جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق القرار عليه  
ولذا لو ائتمد هذا العلو كان للمشتري ان يبني عليه علو آخر مثل  
الاول وصرحوا ان ذال السفل لو اضر ادهم سفل يمنع لتعلق حق ذي العلو  
به متى كان ولا يطل بالائتماد ولذلك كان له ان يبنيه ويمنعه  
عن ذي السفل حتى يوده به قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله  
المنع حتى يوده بما انفق والله اعلم **سبل** في مدرسة تجارة  
لمسجد يوجها متوليا لها ويصرف ما يتنازل له من اجرتها على مصالح المسجد  
ويقتيده في السجل المحفوظ فمثل ذلك لصير وقف على المسجد المزبور ويؤ  
له ذلك شرعا والا لا يجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعتها باجرة  
المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعي وهل اذ انصب السلطان متوليا  
يقوم بشعائرها ويردوها لما وصفت له ويسعى في اصلاح مصالحها  
ويستخلص من الوجوه ما اخذ من اجرتها ما يصح حيث وافق اجرة المثل  
ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات الموجه ان يرجع في  
تركته بذلك او في وقف المسجد المصروفة عليه ام كيف الحال  
**اجاب** لا نصير وقف على المسجد بفضله الذي لا يسوغ له شرعا  
ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعتها انصافا الوقف مصونة على  
ما هو المقتضى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه او من تركته وبه  
عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان  
وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان والله  
اعلم **سبل** في فترة جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض  
كرومها حراج لمدرسة اخرى يوديه اربابها الناظرها واحدا بعد واحد  
مدة مديدة هل لناظر المدرسة من الاول في منع ناظر المدرسة الثانية  
عن تناوله واحدة بجهة مدرسته محققا يكون جميع القرية وقف  
عليها فاني يسوغ لغيره تناوله ام ليس له ذلك لعدم تنافي الجواب  
مع الظاهر والوجود الاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب **اجاب** ليس  
له ذلك بل يجب انما ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر

انه وضع حق لا بعدوان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على  
تلك المدرسة لان الحراج جهة اخرى منفعة عن جهة الوقف اذ يجوز  
ان تكون رتبة الارض موقوفة على جهة والحراج لغيرها لان ارض الحراج  
اذا وقفت وجبت بالاتفاق لله تعالى فالحراج واجب على حاله كما صرح  
به في الخلاصة وغيرها ويصرفه الامام لما هو مفوض اليه شرعا فاذا علم  
ذلك علم جواز كون الحراج في القرية او طائفة من ارضها بجهة هذه  
المدرسة والرتبة وحراج بقيتها بالمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان  
الحراج والحراج لا يستطاع بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجهان فلا  
يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الحراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايقافها  
على غير من يستحق الحراج ويصرف حراجها على من يستحق الحراج فاني يتوهم  
التناهي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان ثبت ما يمنع شرعا  
بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله اعلم **سبل** في مستحق  
اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وبقض جميع الاجرة ومات  
هو والمتاجر في اثناء المدة الباقية فما الحكم في الاجرة المتبقية  
**اجاب** يرجع ورثة المتاجر بما قابل المدة القابلة بعد موت  
المتاجر من الاجرة على من صرفت عليه من المستحقين ان كانوا احياء  
وعلى تركتهم ان كانوا اميتين وان كان الموجه استملكها لنفسه فالرجوع  
في تركته ان كان له تركة والا تاخرت المطالبة الى يوم القيمة والله  
اعلم **سبل** شيئا اذا وقف رجل وقفه على نفسه اتمام حياته ثم  
من بعده على اولاده الموجودين يومئذ وسامم وعلى من سيحدث له من  
الاولاد الذكور والاناث بدينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم  
على اولادهم ايدما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر منقولة وشرط  
شروطا من جعلتها ان شرط لنفسه الاحوال والاخراج والزادة والتفصا  
والغير والتبديل كما بدله وان تناهى ذلك منه او تسلسل وليس لاحد  
من بعده ففعل بشئ من ذلك بحيث اذا اعتري للوقف الرجوع وما يثبت  
عليه فيكون يحظر يد الوقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في  
محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيده في سجلات دمشق ويحكم  
به حاكم شرعي في حضور اوقف المشار اليه ومتى فعل ذلك على لسان الوقف  
بشهادة بيينة فحق كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة في الحاضرة



ولا يعمل بما لا يقول عليه ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس  
الحكم ويخط يده لذي حاكم حقيقي وحكم الحاكم الحقيقي لصفة الوقف ولزومه  
بعد استيفاء شرايط الشرعية ثم طرأ على الواقف المزمع ذهاب بصره وتعدت  
الكتابة بيده فخرج الواقف المزمع ذهاب بصره وتعدت  
الوقف المذكور بلفظ بحضور بيته حاه له شرعية من قبل البيعة العامة  
الشرعية على ذلك وتكون الاجازة صحيحة والحالة ما ذكرنا **لا اجاب**  
اعلم اولاً ان شرط الادخال والاعزاج والزيادة والنقصان واليقين  
كلها بدالة وان تنافي ذلك او تسلسل ليس لاحد من بعده فغلش من ذلك  
شرط صحيح معتبر فله الادخال والاعزاج وما ذكره فيه وما اشتراط  
كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب  
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلان شرعاً لان العلم امر حوا  
بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه شرط في ادخاله  
واخرجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتبه حجة وتقييد  
في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا  
يصح شرعاً فان اللفظ بانفراده كان في صحة ذلك شرعاً والزيادة لا  
لاحتياج اليها وقد مر في المحاكم ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا  
هنا ان اشتراط ان لا يبرأه القاضي باطل لمخالفة الشرع وبهذا علم  
ان قولهم شرط الواقف كسر الشارع ليس على عمومه قال العلامة قاسم  
في فتاواه اجتمعت الامة ان من الشروط الباطلة لو شرط دفعه على  
العيان فالشرط باطل وتكون العلة للمساكين لان فيهم الغني والفقير  
وهم لا يمحسون وكذا على العوران والمرجان والزمن ولو وقف على تخليج  
اهل العلم ان يشترط لهم المداؤ والكافد جاز الوقف ويجوز التصدق  
عليهم بعين العلة وان سرفا السور التي لا يراعي فيها شرط الواقف  
لزم صنق الادوار عنهما فاذا علم ذلك لم يتوقف في صحة الاعزاج المرو  
بلفظ الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه  
او بخط يده صحيح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة العامة  
والبيعة كاسمها مبينة ومن اقوي حجج الشرع الشريف وكيف يع  
قوله متى فعل بشهادة بيعة كذا وهو تقييد للموضوع  
الشرعي وبطلان الحكم الثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة والله

في اجازة الامير المؤمنين

**اعلم** في مكانه موقوف على حجة بر حزم وهو شرط ولستقت وتعد  
غالب استغلاله وصار بحال لا يستتبع به مدة من يد على ثلاثين سنة  
وحصل الضرر للجار والمارة في وقع متولية الامر الى القاضي فارسل  
من جانبه جمعا من المسلمين وثقات الموجودين وحصل الوقف على  
المكان المزمع فوجدوه بحال موقوف للاستبدال ولجروا بذلك الحاشم  
الشرعي مع اناس من اهل المحلة فاذن للموقوف في استبداله بعد ان ظهر  
وعمره له فيه وانقضا الحال انما بالنظر اعلية مدة ايام وانتهت الرغبات  
فيه فاستبدله شخص لشي معلوم بعد ان شهد جميع المسلمين بان قيمته في  
ذلك الوقت يساوي المستبدل به وانما يزيد نفعاً واكثر ربحاً وحكم  
القاضي بصفة الاستبدال على قول من يجوز من الامة الاستلاف  
وميرورته ملكا المستبدل ينصرف فيه كيف شاء ونصرف في ذلك زماناً  
طويلاً وعمر بعضاً منه شراً اشتراه شخص آخر ونصرف فيه وعمره ذلك  
شراً جازمات آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه من القيمة  
واختصاصه وشهدوا بالبر بالاعراض الفاسدة ان قيمته كذا زيادة على  
ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الشرعية  
شهدت بان المستبدل به اكثر ربحاً واوفر نفعاً وحكم القاضي بصفة ذلك  
فمن لا يسوغ لاحد نقضه والمفتري النصف في ذلك **لا اجاب**  
ثم هو الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال  
الثابت بشهادتهم اذ القضاة يمان عن الالغام ما امكن والشهود الذين  
شهدوا ثانياً ان كانوا غير عدول شهداء ثم مردودة وان كانوا عدولا  
فقد تزججت شهادتهم الاولى بالانصال القضاة بما وليهم لذلك فروع  
**منها** ما ذكر في المتن لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم الفرممكة  
واخرى بقتله يوم الفرممكة لم تقبل البيعتان لان احدهما لا يبرأ  
ولا تزجج لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا يمنع البيعة  
الثانية لان الاولى تزججت بانصال القضاة بما وفي قاضي خان لو  
اقامت المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم الفرممكة وحكم القاضي  
بشهادتهم ثم اقامت اخرى البيعة بانتهن تزوجها في ذلك اليوم بخراً  
لم تقبل بيعة ثانياً انتهى نعم لو كانت البيعة الشاهدة بمسوغات الاستبدال  
يكذب بها الحق كما لو شهدوا مثلاً بان الدار سايعة للاستبدال لا يندامها



وحكم القاضي بشئنا وقيم وبيعته كما ذكره شمس الدين في حاكمها بمعاملة  
من الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحل يفتي بتمامها ان الاستبدال  
في العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضا بشئنا وقيم الاستبدال ح  
بالحل اذ هو مبني على دينه يكذب بها المحل فهو بمنزلة من جاحيا بعد الحكم  
بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا وكل ما فيه لغراض البيتين اذا قضى  
بأحد ما اولا بطلت الاخرى فلا ينفى الحكم الثاني في الحكم الاول والله اعلم  
**س** في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا  
او لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بها وحكم حاكم ببعثته  
ليس لاحد ابطاله بسبب ذلك اولا **اجاب** صرح كلام قاضي خان  
وكثير من علماء الجواز بالدراهم والدنانير قال قاضي خان قال  
ابو يوسف وهلال لا يملك الا بالنقد كالوكيل بالبيع وقد افق كثير من المتأخرين  
به اعتماد على ما ذكره قاضي خان وان بحث فيه صاحب البحر بما لا يخفى من كون  
التطاولا كونهما ويكون قال في قضاوي قاري الهداية وشعر من بحث  
فيه ويعطى بدله ارضا او دارا فقد عين العقار للبديل لان المستبدل حيث  
كان قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فيكون على البديل به وان كان غير ذلك  
ربحت سلم فلا يؤمن عليه مطلقا ومفهوم قاري الهداية لا يتقارن صرح  
كلام قاضي خان مع افعاله قال في التبريد نقله لما في البحر **ورأيت**  
**بعض المولى الميل الى هذا** يعني ما في البحر ويعتمده والتجيز  
ان المستبدل اذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع  
معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد اوضحنا المسئلة باكثر من  
هذا في كتابنا اجابة باختصار انفع الرسايل فعليك به مستغفر المولف اني  
واذا حكم الحاكم بصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفيقية الشرط  
المفهوم عليتها في جوازه والله اعلم **س** فما اذا راي القاضي  
المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بان خشي على الوقف الخراب في الحال  
وعدم الانتفاع بالكلية واحدم تيسر فقار ببدل به في الحال هل يجوز او  
لا **اجاب** نعم اذا راي القاضي المصلحة في استبدال الوقف يجوز  
استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الحائنة والشافعية وغيرها  
وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقها ونا في هذه المسئلة الى المصلحة  
وعدم المصلحة فاذا خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم

هذا هو الوجه في جواز استبدال الوقف بالدراهم  
على ما عليه الفتوى

يحصل فقلان يبدله به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم  
والدنانير والذي يصرح بهذا اما قوله نقلهم به عن نوادر من هشام  
اذ اصارا لوقف بحيث لا ينفع به الساكنين فالقاضي ان يبيعه ويشتري  
بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا مخرج في جواز استبداله بالدراهم  
ومن حذر منه عدلة خوفاً من الظلمة فاذا استفي هذا اجاز وهذا خلاصة كلامهم  
في هذا المحل والله اعلم **س** في دار وقف ومن حيطتها وانفق  
بنيانها واشرف على الانقضاء وقربت ان نصير كوما من التراب والانقاض  
ونفقت المصلحة في الاستبدال وتقررت المتعينة فيه بكل حال فهل  
يجوز مع عدم شرط الواقف او منيه ولو باحد التقدين مع انتفاء العين  
ودفع المصلحة التامة مع نفسه ام لا **اجاب** لا نعم يجوز فقد صرح  
علماء المشايخ بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا نفقت المصلحة  
بما فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كبيع مع شرط الا لا يكمل عليه للقاضي والمطابق  
اذا مراعاة الحال هذه تؤدي الى البطلان خصوص ما مع قاضي الجنة اذا انقضت  
به فيه مطمئنة وقد ذكرنا القول والابطال من ايزاد مثيلة الاستبدال  
وغاية المصلح الموصل الى شرط السلامة مراعاة الاصطحية وملازمة الاستقار  
وقد اتفق متأخروا علماءنا على الاقتناء بما هو الانفع للوقف فيما اختلفوا فيه  
وهذا امنه فليكن الموعول عليه والله اعلم **س** في دار وقف استبدل  
شخص من نفس الواقف بعد انما الواقف الحاكم الشرعي بانها بالصفحة المشقة  
للاستبدال شرعا وطلبه لها بما يقور مقامها ما هو اصل منها واكثر نفعا  
ومما اقامه شهودا شهودا وانما بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه  
الحاكم الى ذلك واذا به ففعله بمبلغ من النقد واعقبه الحاكم الشرعي  
بالصفحة والوزن بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية  
فهل ينتقض الاستبدال المذكور ام لا حيث لا حق موجود يكذب بالشهود  
**اجاب** لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي  
والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم شرعي  
لا يقدر على نقضه سواه من لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع  
الخلاف حيث لا حق موجود يكذب بالشهود والله اعلم **س** في  
طاحونة بعل جارية في وقف اهلي حريت وتقطعت وانقطعت فلتها  
وعايدها على المستحقين مدة سنين وساع بسبب ذلك استبدالها



فاستبدلت نصف د اعامرة لها غلة وما يد على المستحقين وعشرين من القرو  
الاسدية وحكم قاضي الشرح الشريف بحجة الاستبدال بعد بدل الاجتماد  
والنظر في ذلك حكما صحيحا غريبا مستويا شرايطه الشرعية والآل يريد  
المستحقون الدعوي على الناظر بعد صحة الاستبدال والحكم يلزمه واستيفاء  
شرايطه الشرعية بعد تقدم دعوي شرعية صدرت في ذلك **اجاب**  
ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا تتم دعوي الموقوف عليه وبه يفتي اعني  
لا تتم دعواه في شيء يدعيه الموقوف ولا في شيء يدعيه له فيه اذ حكمته  
في الغلة لا في عين الوقف لحز وجبر عن الملك والتملك فانهم والله اعلم  
**كتاب البيوع**  
**سئل** في رجل اشترى دارا من اخيه بمبلغ معلوم وشبكت البيت  
بما حصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة  
كذا بحلة كذا بمثل كذا ومات المشتري فماتت ابوه فادعي ورثة الاب علي  
ورثة الابن ان الابن قال بحضر من الناس اشهدوا على ما اشترىتهما الا  
من مال ابي هل اذ اشهدوا ثبتت الدار لورثة الاباء **اجاب** لا ثبتت  
الدار للاب بقول الابن اشترىتهما من مال ابي اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب  
ان يكون البيع للاب لا يثبت للقرض والغصب وقد وردت وما لك  
لا يملك فامضت مال الابن للاب على طريقة القصور ومنه قول الصديق  
ما لي مالك وما لك ما لي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك ومع هذه  
الاحتمالات ما قال ذلك ذو مروءة وثبت والله اعلم **سئل**  
في رجلين تقايضا بقرم ثور وشتل الثور ما بيع البقرة ولم يسلم البقرة  
وهلك الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري  
فما الحكم **اجاب** تضمن قيمة الثور لبايعه لا تنقضي البيع والحال  
هذه والله اعلم **سئل** في عمرو ومحمد لزمدين ارسل له قماش  
قاسم له ان قبلت كل ثوب منه بكذا فخذ منه من دينك والافدعه  
امانة عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في حرزه المعتبر شرعا  
وغاب زيد وامر غلامه بانه اذا دفع له عمره فخذ مثل ما في ذمته  
ان يقبضه وان دفع له قماش لا يقبله منه فدفع له قماش فقبضه منه  
على خلاف ما امر به فقد ربه الله تعالى بوفيقه حريق عام في المسكنينة  
فلحرق مع جملة ما احترق مما وهلك مثل هلك من مال المديون

ام مال الدين **اجاب** اما هلك من مال المديون لامن مال الدين  
اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه له هلك قبل  
اجازته حيث اضاف الشراء لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة  
لا يضمن لاجماع على ان اذيد الفضولي اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة  
يد امانة اذ هلك هلك من مال البائع فانهم والله اعلم **سئل**  
عن العبن الفاحش ما هو **اجاب** اصح ما قيل انه الذي لا يدخل  
تحت تعويم المومنين وقال المحناني الذي يتغابن الناس في مثله  
نصف العشر او اقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن  
الناس فيه وقال لغيره يحيى قدر ما يتغابن الناس فيه في العروض  
**وه نيم** وهو نصف العشر في الحيوان **وه بيان** **وه** وهو العشر  
وفي العقار **وه ودال** وهو الخس والله اعلم **سئل** في  
رجل اشترى من آخر سكاو راوي بعضه في الليل على الصباح اذ في النهار  
وقبضه وباع منه شيئا وسلمه وبس بركة الباقي بخيار المروءة ونزاعا  
انه تغير هل روية البعض منه كافية ولا خيار له والقول قول البائع  
في عدم التغير وانما مثل المروءة اذ التي بد المشتري متحلا لاهل يرويه  
بسبب القدر مع امكان حدوث القدر بعض القبض وما الحكم في ذلك  
**اجاب** حيث راي ما يؤذن بالمقصود ولو بعضا ليلامع امكان  
الروية او ضمانا قاصدا بهما الشرا فلا خيار له اذ راي الباقي والقول  
قول البائع في ان غير المروءة كالمروءة ولا عبوة بالقبض وعدمه والحال  
هذه **سئل** في رجل اشترى من آخر صابون في عدوك وراه البائع  
من روه لعدوك صابونا يا يسافذ يا وعين لرا الباقي على هذه الصفة  
فلم يجد على تلك الصفة بل راه لينا جديلا هل له خيار الفسخ ام لا  
**اجاب** المشتري الفسخ حيث لم يري الباقي على تلك الصفة والله  
اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر صابون في عدلين وكان  
البائع قد اراد منه قالبا او قالباين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري  
اذا فتح العدلين ما لم يكن اذ ي تمازاي **اجاب** نعم يكتفي بذلك  
ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اذ ي تمازاي كما في جامع الفضول  
والبحر الرائق وغيرهما والله اعلم **سئل** في رجل اشترى صابونا  
من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر غير امر المشتري بمحض



لا يتميز المبيع عن غير المبيع هل ينقض البيع ام لا **اجاب** الخلف على هذه  
الكيفية استلزاما وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه والله اعلم  
**سئل** في رجل اشترى ثوبا ودفن فيه ثم سقط فذبحه انسان باذن  
المشتري فاطلع على عيب قدّم هل يرجع بنقصان العيب ام لا **اجاب**  
نعم يرجع بالنقصان على قولهما في البراءة وعليه الفتوى وفي جامع  
المفصولين وبه اخذ المشايخ قال في البقرة في الواقيات الفتوى على  
قولهما في الاكل وكذا هنا انتهى والله اعلم **سئل** في رجل اشترى  
من آخر يتاعده طالبا بالثمن والمبيع في بلدة والبايعان في اخري  
فمن ينوب فبقن الامانة عن قبض الضمان ام لا وهل يلزم المشتري  
دفع الثمن قبل اخضار المبيع ام لا **اجاب** المودع اذا اشترى ما هو  
مودع عنده لا يكون قابضا له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد  
واما تسليم الثمن فلا بد من اخضار السلعة ليحل قيا بما فاذا اخضرها البايع  
امر المشتري بتسليم الثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا  
في مصر البتة او في غير مصرها والله اعلم **سئل** في رجل باع ثيابا  
بثمن معلوم واستعمله المشتري الى رجوعه من سفر فقال لثني ان نظورك  
غيبتك فقال اذا طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول  
فمن اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح ام فاسد **اجاب**  
هذا شرط مفقود للمبيع فيملك المشتري الثياب بقيمتها وقت القبض  
والقول قول المشتري في القيمة والله اعلم **سئل** في رجل اعطاه  
مديونه بهائم وقال خذها من بعض دينك ولديين لها ثمانا فصرف  
الدان في الهائم واستهلك بعضها وهلك بعضها بلا تعد فما الحكم  
**اجاب** ما تقدم من اخضاره بعينه بسبب فعل الدان يضمن بقيمته  
فكان نقدي المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبيضة بينة المديون  
للعواء الزيادة وما هلك من غير نقد غير مضمون والقول قوله في  
الحلاك لبطلان وقوعه من الدين فبقن القبض بالسليم له خاليا عن  
عقد يوجب الضمان والله اعلم **سئل** في رجل باع ابنة فقبضها المشتري  
ومكث عنده مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بعينه الدابة فلما ضمها  
المشتري وجد بها عيبا فحدث عنده ففزع البايع الاقالة هل لنقض ام لا  
**اجاب** نعم لنقض الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم **سئل**

في كميل بن مستغرق باع القركة للدان بغير اذن الورثة والقاضي  
وسلمها له هل للورثة استرداد البيع ودفع الدان من مالهم ام لا  
**اجاب** نعم لهم ذلك والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من رجل  
آخر ثوبا بعينه الى دابته بدينه وان لم يقبله عليه فاخذه الدان  
وباعه لآخر ثم فزع على الباعة يعيب الي ان وصل المشتري الاول  
هل له ردة الى بايعه ام لا **اجاب** اذا رد عليه بقضارده  
على بايعه والا لا والله اعلم **سئل** اذا طلع المشتري على عيب في  
المبيع فباع به للبايع وطلب الاقالة فلم يقبل هل له ردة الى بايعه ولا  
يمنعه طلب الاقالة ام لا **اجاب** له الرد ولا يمنعه طلب  
الاقالة لكونه ليس بعرض على البيع كما صرح به في التاخر خاتمة والله اعلم  
**سئل** في بيع الثمرة هل يصح ان لا **اجاب** بيبعه بعد  
ما صلح ولولعلف الدواب جائز اتفاقا وقبل بدو صلاحها جائز ايضا  
على الاصح والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر ثمرة كرم بثمان معلوم  
فاكله الغراب فما الحكم في ذلك **اجاب** يلزم المشتري دفع جميع  
الثمان اذا شرا الثمرة صحيح عندنا سواء ابدل صلاحها ام لا على الاصح المفتي  
به وتسليمه بالتفلية والله اعلم **سئل** في رجل اشترى دارا بمائة  
اشتملت عليه حدودها الاربعة هل يدخل في شرايه علوها وسفلها  
وجميع بيوها العلوية والسفلية ومنازلها ومخيمها وكينها وبيورها  
والاشجار التي بعينها وجميع ما احاطت به الحد وعلوها وسفلها ويصير  
كل ذلك من جملة المبيع ام لا **اجاب** نعم جميع ما ذكر في البيع  
لان الدار اسم لما ادير عليه الحد ومن الحائط ولشتمل على بيوت  
ومنازل وصحن وغيره سقف فيدخل فيه من غير ذكر كمال اشتملت عليه  
الحدود وعند الاطلاق باجماع اهل العلم مما هو متعارف اتصالها  
نصر عليه الاحياد والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا  
فكث عنده سنة واداء الرد بالبيع وبما يقماش فقال البايع المبيع  
غير هذا فقبل القول قول البايع بيمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البيعة  
ام الامر على العكس **اجاب** القول قول البايع بيمينه كما في البراءة  
وغيرها وعلى المشتري البيعة والله اعلم **سئل** في الاراضي التي ليست  
بالمال ويدفعها ارباب الثمارات مزادة للناس بالثلث والربع مثلا



هل يورث من الرعي ما يجوز لم يبعها أم لا **اجاب** لا يورث ولا يجوز  
 لم يبعها كذا ذكره البرازي في الشفعة وغيره **سبل** في وكيل يبت  
 المال هل له بيع عقار يبت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته  
 أم لا **اجاب** نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المشتري  
 كما صرح بذلك في البراءة **سبل** في رجل اشترى من آخر  
 قطعة ارض وفتضها وباعها وكيله لآخر فظنرت مستحقة للغير واخذها بحكم  
 ومات الموكل المذكور لارث ولا عن ورثته فزج المشتري الثاني على الوكيل  
 هل يرجع الوكيل على بايع موكله أم لا **اجاب** نعم له الرجوع على بايع  
 موكله والحال هذه والله اعلم **سبل** في امرأة وكلت زوجها ببيع ما يملك  
 لها فباع وقعن منه ثمنه فماتت وادعى ائصاله لما حال حياتها هل يقبل قوله  
 بيمينه أم لا **اجاب** القول قوله بيمينه حيث صدق بيمينه الورثة في  
 القبض وانكروا ائصاله اليها فاقبل والله اعلم **سبل** في من مر مشرك يمين  
 اثنين باع احد ما اذن الآخر فتمت الرجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن  
 واقبض نصفه لشريكه وسلم المشتري باذنه ثم اقاله ويريد اخذ  
 ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا **اجاب** ليس له ذلك  
 وبضمن المشتري ويكون مشتركا منه فاقبل والله اعلم **سبل** في  
 مشتر طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال له ها هو عندي  
 ودعيه حتى تدفع لي الثمن فشق من عنده بعد لنقد بعض الثمن وتقدر  
 احضاره فهل يفتنح البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا  
**اجاب** يفتنح البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي  
 ولا يكون ودعيه بل هو مقتون بالثمن والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في بستان فحل مشترك بين ثلاثة باع احد منهم ثلثه فخلت  
 بعينها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري انه اشترى ثلث البستان  
 جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمنه فهل البيع جائز وما الحكم  
 فيما اكلمه من الزايد على ما خسر الثلث في الست فخلت **اجاب**  
 البيع المذكور فاسد كما صرحوا به من ان بيع الحصه في البناء والعرب لغير الزيد  
 فهو جائز وحيث قلنا بفساده والمقران مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ  
 يجب على المشتري رد البيع والنفرة الموجودة وهناك المستملكة ولا  
 يضمن ما هلك فيها حق البيع وفيما خسر غيره مضمون بالملك لنقد ثمنه

عليه بالخذ واذا اخلط ما بحث لا يتقبل احد ما عن الآخر ضمن حصه المبيع  
 به لصيرورته مستملا بالخلط فاقبل والله اعلم **سبل** في  
 كرمين شريكين ايضا فباع احدهما نصفه لشريكه الآخر بثلثي معلوم  
 والان يدعي البائع انه باع من يد قبل بيعه النصف له خمس شجرات معينة  
 هل تستمع دعواه او تستأذنه لزيد ام لا تستمع وهل على تقدير ان يثبت  
 زيدا انه اشترى جميع الشجرات بعينه بائنه الشرايينها على حصه الزيد  
 ام لا يتخذ **اجاب** لا تستمع دعواه ولا تقبل ثمنها منه له ولا يبيع  
 بيمينه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجرها لا يبيع بيمينه  
 معين من وارث تركه لغيره فان الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله  
 نقض الشريك الشريك بذلك عند القسمة والله اعلم **سبل** في  
 شريكين في ارباع احد ما يبتا معينا منها الاجنبي بثلث معلوم **سبل**  
 للشريك ان يبطل هذا البيع أم لا **اجاب** لا يجوز هذا البيع  
 وللشريك ابطاله قال في البرازية دارين اثنين باع احدهما بستانا  
 معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز في نصبه وفي شرح  
 الطحاوي ولو باع احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا خسر ان  
 يبطله انتهى ومثله في الخائبة والخلاصة وغالب كتب المذهب  
 منقلبين بنظر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين  
 نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك منرا على الشريك اذ  
 لا سبل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري  
 ولا جمع نصيب البائع فيه لغوات ذلك بيمينه النصف واذا سلم الامر  
 من ذلك انتفى ذلك وسهل طريق القسمة والله اعلم **سبل** في رجلين  
 بينهما اعد مناصفة باع احدهما نصفه من الآخر مائة وعشرة شمر  
 اشترى جملتها بمائة واربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي  
 باعه قبل نقد الثمن أم لا **اجاب** لا يجوز فقد صرح في العناية  
 وفتح القدير وكثير من الكتب في مسيله شرا ما باع ما قبل مما باع قبل  
 نقد الثمن انه اذا ضمن للجارية المبيعة والحال هذه الحوي وباعها  
 مالف وحنانية فابيع فاسد وذلك في العناية في وجه الفساد للبيع  
 قوله والا في ان يقال جهات الجواز تقتضيه وجهات الفساد  
 تقتضيه والجميع ها هنا المفسد ترجيح للجهات المتصل اصل ان



الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انتظار الشراخ والمنول  
 عنه الحكم لا غير فلتقتصر عليه والله اعلم **سبل** فيما لو اشترى رجل من لحن  
 متاعا مشرقا له قبل قبضه بعه فباعه هل ينقد على المشتري ام لا  
 ويكون فنجا **جواب** حيث يباعه بعد قول المشتري لبايعه بعه كان  
 بيع البايع واقفا لنفسه وانتقض ببعه الاول قال في البحر نقلا عن  
 الحاشية لو اشترى ثوبا او حطة فقال للبايع بعه قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الروية يكون  
 فنجا وان لم يقبل البايع نعم لان المشتري يتفرقا بالبيع في خيار الروية  
 وان قال بعه لي اى كن وكيت لي في البيع فام يقبل البايع ولم يقبل  
 نعم لا يكون فنجا انتهى فلا يلزم المشتري الاول بعه الذي اشتراه لان  
 عنده والمحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل اشترى خشيبة بطن  
 معلوم فطعمها فوجدها مسوسة لا تضلع الاضطبا فما الحكم فيها **جواب**  
 يرجع المشتري بالنقص بان تقوم سالمة من العيب المذكور وبغير سالمة  
 فيرجع بقدره الا ان ياخذها البايع مقطوعة فيرجع المشتري بكل  
 الثمن الذي قبضه منه والله اعلم **سبل** في رجل خاف من ظالم  
 يعزله على داره خراجا فالتقى مع نسيبه ان يبيعه في الظاهر خوفا  
 من ذلك وليس يبيع خشيبة وانما هو لدفع ضرر المظلمة عنه فاشهد  
 على ذلك فباعه ظاهرا لذي نايب الحكم الشريف وكتب منك البيوع  
 وادعى المشتري انه يبيع خشيبة وأنه لم يبيع بينهما فوضع على ذلك فمثل  
 اذا اقام البايع على ذلك بينة تقبل بعهته على ذلك ويثبت بها بطلان البيع  
**اجاب** نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح  
 به قاضي خان تلو كتاب الاكراه والذاتى التاتارخانية والاختيار وغير  
 ذلك من الكتب المعتمدة والله اعلم **سبل** في رجل باع من آخر نخدر  
 زيتون ببيع تلجيه ويسمونه بقرى فلسطين ببيع ميمه فتصرف فيه المشتري  
 والا ان يتكر كونه ببيع تلجيه ويدعى انه ببيع جد حقيقة هل اذا اقام هو  
 او وارثه البينة على انه ببيع تلجيه تقبل بينته ويترده ام لا **اجاب**  
 نعم اذا اقام البايع او وارثه البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم  
 يتم بينته يحلف المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا انكل  
 عن اليمين ثبت كونه تلجيه واذا ثبت كونه تلجيه جميع ما اكلم من ثمرته

سبل في رجل اشترى ثوبا او حطة فقال للبايع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الروية يكون فنجا وان لم يقبل البايع نعم لان المشتري يتفرقا بالبيع في خيار الروية وان قال بعه لي اى كن وكيت لي في البيع فام يقبل البايع ولم يقبل نعم لا يكون فنجا انتهى فلا يلزم المشتري الاول بعه الذي اشتراه لان عنده والمحال هذه والله اعلم

وقد صرح به قاضي خان بانه يبيع باطل والله يبيع الماثل والله سبحانه وتعالى  
 اعلم **سبل** في رجل اشترى من لحن قطنيا بعهته واقفا على ان يكون  
 كل قطن رسته عزوش الى اجل في الشرويتا يهان في الظاهر بثمانية  
 الى اجل هل المعتبر ما اتفق عليه في الشرويتا يهان في الظاهر بثمانية  
 وهل اذا اقام المشتري بينته بما ادعاه تقبل وبحكم بطن الشرا لا **اجاب**  
 صرح قاضي خان وصاحب الاختيار بانه فقال قاضي خان قال محمد  
 الثمن عن الشرويتا كونه خلافا وروى المصنف عن ابي حنيفة ان الثمن  
 ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار وروى المصنف عن ابي يوسف  
 وعن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد في الامالي ان  
 الثمن عن السر من غير خلاف وهو قولهما وانت على علم بان رواية محمد  
 لا يغاومها رواية المصنف كيف ذلك ومحمد اسناده الذي اخذ عنه  
 المصنف وروى عنه الكتب والامالي واذا علمت ذلك علمت ان المشتري  
 اذا اقام بينته بما ادعاه تقبل بينته وبحكم بطن الشرا والله اعلم **سبل**  
 عن اشترى حمارا فخرج عنده فاجرا هل المعرفة انه بسبب عرج قد يم  
 به فما الحكم **اجاب** يرجع بالنقصان ولا يرد له كمن اشترى  
 عبدا وبه اشترى فرجة برات ولم يعلم به ثم عادت فرجة في اخس  
 الجراحون ان عودها بالعب القديم لم يردده ويرجع بالنقصان ذكره  
 في البحر نقلا عن القنية ورايتها في الحاوي ولصاحب القنية والله  
 اعلم **سبل** في رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه وبنت ذمته  
 من ثمنه ثم ان البايع تعدي على ذلك المبيع واخذه من مكان  
 المشتري بتدليس على بزوجته ونصرف فيه بالبيع ففعل المشتري  
 فلما زما فعله هل له ثمن الذي يباعه به ام مثل المكيل المذكور  
**اجاب** نعم يجوز البيع باجازه المالك المذكور وله الثمن لا مثل  
 المكيل المذكور اذا بالاجازة صار كما لو كيل سابقا عليها والمحال هذه  
 والله اعلم **سبل** في تركة مستغرقة بالدين باع احد الورثة  
 منها شيئا هل ينقد ببعه ام لا وللقاضي بيع ذلك الشيء لو في ثمنه  
 الدين ام لا **اجاب** لا ينقد ببيع الوارث ويقدم ببيع القاضي ففي  
 جامع الفصولين في الثامن والعشرين والوارث لا ينقد ببعه تركة  
 مستغرقة بدين الا برضا عن ما به ويقدم ببيع القاضي لعدم ملكه



وتفدي بيع القاضى والله اعلم **سبيل** في رجل مات وعليه ديون فباع  
بعض ورثته شيئا من عقاره في وقادينه هل لبقية الورثة نقضه او لا **الجواب**  
ان لم تكن الزكاة مستغرقة بالدين لا ينقض بيعه الا في حصته فلبقية  
الورثة نقضه في حصصهم وان كانت مستغرقة به لا ينقض بيعه في حصته  
ايضا اذ كان يبيعوا ذك العزماء ويبيعوا ذك القاضى فلهما نقضه  
ولم حال هذه والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى حائطا من جدته  
لامته ونظر فيه مدة سنين وعنه ساكت براءه مستغفرا فيه تلك المدة  
هل يستمع دعواه فيه بعد ذلك المدة والتعرف ام لا **الجواب**  
لا يستمع دعواه لما تقر من ان من راي غيره يبيع ارضه او امره فنقضت  
فيه المشتري زمانا والى اسألت تسقط دعواه كما في جامع الفصولين  
والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شره وقتا واه والله اعلم **سبيل**  
في رجل استقرض من آخر حنطة فلما طال له بماله يتيسر فاعتذر اليه قايلا  
اعطينك بدلها ورامم حتى ترضوا وتفرقا ورخصت الحنطة ويريد المقرض  
لخذ قيمتها يوم مطالبة ورامم والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم  
**الجواب** ليس للمقرض المطالبة بالدرامم بل بمثل ما اقترض هو  
من الحنطة ولو سلمنا ان المستقرض اشترى بالدرامم الحنطة المستقرضة  
من المقرض ولم يقبض الدرامم قبل الافتراق لما في البرازية وغيرها  
ولو كان له على آخر طعام او فلو سا فاشتراه من عليه بدرامم وتفرقا  
قبل قبض الدرامم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض الحنطة او  
الشعير يتلفها مشتملا على المالك بها ويجوز عن الا فليبيعها فخرضا  
منه باحد التقدين الى اجل ويسمونه كندم كرونى وانه فاسد لانه  
افتراق عن دين بدى اشتبه والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى  
بيتا لم يدر ان عليه عوارض سلطانية وقت شرايه فظن ان عليه عوارض  
سلطانية هل له ان يفتح البيع بهذا العوارض او لا **الجواب**  
نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب لانه ما اوجب نقصان  
الثلث عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بانه لو اشترى دارا فوجد عليها  
جزا له الفسخ وهذا فيه وقال في الحاوي الزهري رافعا الشرف  
لشمس لامية المكي اشترى ارضا فظن ان بها مشومة يئبني ان يتمكن من الرد  
لان الناس لا يعرفون فمنا ولا شمة ان محمل العوارض لا يعرف فيه

كما هو وقد اقيمت بذلك مرارا والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى كرم  
بما اشتمل عليه من الاشجار بثلث معلوم فظن ان امره وقف محتكوة وعلى  
الاشجار مال معلوم كرسنة نظير ابقائه في الارض ولم يعلم المشتري بذلك  
وقت الشراء هل له ان يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن ام لا  
**الجواب** نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرم ما فاسق  
اصل الكرم دون الشجر والعصيان والحيطان فله شري ان يرد الاشجار  
على البائع ويسترد جميع الثمن ومثله في كثير من الكتب والاستحقاق  
يتم الملك والوقف والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى من آخر عددا  
معلوما من الثياب كل ثوب درعه كذا فذرع بعضها بعد ان حرم  
قالها في عدل فوجده ناقضا فقال جميع الثياب التي حوزت ناقضة هل  
يلزم من نقض هذه نقض ما يوجع ورام لا **الجواب** لا يلزم من نقض  
بعضها نقض كلها باجماع العلماء والذرع وصف في المذروع ولا يقابل  
بثلث فلا حظ له من الثمن ما لم يقبل كل ذراع بكذا فليتأمل حسيدي  
فانهم والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى نريتا وطفه صابونا فاطلع  
بعد الطبخ على انه كان مغيبا بالنقل ولما الفاحش هل له ان يرد  
بالنقصان ام لا **الجواب** نعم له ان يرجع بنقصانه كمشكلة لت  
التوقيق بالثلث ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لا امتناع  
الرد بسبب الطبخ والله اعلم **سبيل** في رجل مسكه حاكم سياسة  
وطلب منه مالا فباع عقاره لرجل وسلمه ونظر فيه سنين ويقول  
الان ما بعته الا لاجل ذلك مكرها هل يبيع ولا يصير مكرها ام لا **الجواب**  
يبيع ولا يصير مكرها قال في الكنز من صادره السلطان ولو بعين  
بيع ماله فباع ماله مع قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع بغير  
غاية الاخر انه اختاج الى كسبه لا يفما طلب منه ذلك لا يوجب  
الكوة كالدين او احبب المديون بالدين فباع ماله ليقضى بثلثه دينه  
فانه يجوز لانه باع باختياره وانما وقع الكوة في الايضا لا في البيع قال  
ملا مسكين يستد به لانه لو بعين يبيع ماله فباعه مكرها لا يبيع الا ان يلحق  
الثلث طوعا او شتما فهو مكره لانه لو اشترى ماله فباعه بثلثه طايغا  
يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذ قبض المكره الثمن طايغا  
كان قبضه اجارة للبيع كما اذا اسلمه طايغا بعد ان باعه مكرها والله



اعلم **سبيل** في رجل استلم من آخر الف غرض دينا ووعد ان يعطيه  
 بهما نيتا بالستر الواقع يوم كذا افلا جاء اليوم الموعد وكان سعر الزيت  
 معلوما فيه ارسل يطلبه منه فاسل به نيتا هل يكون بيعا بالسعر  
 المعلوم يومئذ ام لا يكون بيعا والمديون طلب الزيت **اجاب**  
 نعم يكون بيعا نافذا او الحال هذه كاضرح به في مجمع الفتاوي والفتية  
 والمجيب معزى الى النصاب وقد افق بذلك المدعي صاحب منع الغفارة  
 ففي قول **سبيل** عن رجل طلب دينه المعين من المديون فاعطاه  
 عشرة امداد من الخطة مثلا ولم يبعها منه شيئا ولم يقبل منها من جملة الدين  
 فهل يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزى الى النصاب عليه دين  
 فطالبه رب الدين فبعث اليه شيئا قدرا معلوما وقال خذ بسعر البلد  
 والستر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم فلا قال في الفتية معل  
 بعلام **سبيل** طلب دينه عشرة من المديون فاعطاه الف من الخطة ولم  
 يبعها شيئا ولم يقبل منها من جملة الدين فهو بيع بالدين وان كان قيمتها  
 اقل من الدين فان كان السطر معلوما بينهما يكون بيعا بقدر قيمته  
 من الدين والا فلا يبيع بينهما انتهى كلام المدعي والاصل في ذلك ان  
 البيع يتفق عندنا بالنقاي فافهم والله اعلم **سبيل** في رجل  
 استأجر من آخر فراضيا على ثمن معلوم ووركن كل لكز ولم يبق  
 الادفع الثمن فاستأجره رجل بعد هذه اكله بان يد منه فباعه فماذا يلزمهما  
**اجاب** يلزم كل واحد من البايع والمشتري التزيت لان كبا  
 كل واحد منهما المعصية المنهي عنه والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 فيما اذا باع احد الشرا كاحصة في الفراس والارض المحتكرة من اجنبي  
 واعلم بما على المحصة من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا  
 يتضرر ام لا يجوز وهل اذا اوعد المشتري البايع ان يقبلوا رثته بعد موته  
**اجاب** نعم يجوز بيعه والحالة هذه لعدم الضرر بعد التأكيد  
 بالقلع ففي فتاوي الشيخ زين بن نجيم اذا باع احد الشريكين في البناء والارض  
 في الارض المحتكرة حصنة من اجنبي هل يجوز البيع منه ام لا **اجاب**  
 نعم يجوز وكذا من الشريك والله اعلم انتهى ووجه عدم المطالبة في الارض  
 المحتكرة بالقلع كما هو ظاهر واما لزوم الوفا بما وعد فالفتوي  
 ان البيع اطلق ولم يذكر فيه الوفا الا ان المشتري وعد باقائه

البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن من المشل او بعين ليس لغيره الزاهدي  
 في حاديه والله اعلم **سبيل** في رجل باع رجلا لآخر فامر بتمن معلوما لي  
 اجل معلوم يبعها معا واعلى انه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار  
 ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البايع على الثمن المذكور الا بعد  
 مضي مدة فوق الاجل المعين والحال ان الثمن المذكور الذي باع به  
 البايع المذكور قد وردت قيمته الدار فهل للبايع المذكور دفع الثمن واسترجاع  
 الدار المذكورة ام لا وهل العقد البيع المعارض من اصله ام يكون باطلا  
**اجاب** يجوز للمشتري على قبول الثمن من البايع ومرة الدار عليه  
 والبيع فاسد لمنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروطه وقيل هو جائز ويجب الوفا  
 بالشروط والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفترق عن الرهن في حكم من الاحكام  
**قال السيد الاحمسن المازدي** قد شاهد هذا البيع بين  
 الناس وفيه تمسدة عظيمة وفتوا انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب  
 ان يجمع الائمة وتنفق على هذا وتظهر بين الناس فقال المفتي اليوم  
 فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا قليلا من نفسه وليتم دليله  
 وفيه اقوال ثمانية وعلى كونه رهن اكثر الناس والله سبحانه وتعالى اعلم  
**سبيل** في رجل باع آخر كرم بايع وفا واذن له بكل شترته والآت  
 يطالبه باكل شترته هل له ذلك شرعا ام لا وهل له جبه بدينه  
 الذي عليه حتى يوفيه ام لا **اجاب** حيث اذن له بكل شترته  
 فاكلها جائز وله حبس المبيع بدينه لان بيع الوفا رهن ولا يمنع الرهن  
 من جبهه والله اعلم **سبيل** في رجل باع آخر عقارا بتمن معلوم  
 واطلق البيع ولم يذكر فيه الوفا الا ان المشتري عهد الى البايع  
 بعده ان اذ في مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع مثل الثمن  
 او بعين ليس يرهن بل يكون بيعا باقائه رهن **اجاب** هذا  
 المشيلة اختلفت بينهما ما يخفى على اقول ونظر الحادي الزاهدي  
 ان الفتوي في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفا الا ان  
 المشتري عهد الى البايع بعد البيع المطلق انه ان اذ في مثل ثمنه فانه  
 يفسخ معه البيع يكون باتا حيث كان الثمن من المشل او بعين ليس والله  
 اعلم **سبيل** في رجلين اختلفا فقال المشتري اشترىته باقائه وقال  
 البايع بعتة وفا هل اذا اقام كل دينته على مدعاه فاي البيعتين اولى



بالقبول بنية البايع امنية المشتري المدعى بالبات وما الحكم فيما اذا تبرع  
 المشتري وفا باذنه **اجاب** بنية البايع اولى بالقبول من بنية المشتري  
 اذ البايع يدعى خلاف الظاهر في البياعات والبيعة مدعى خلاف الظاهر  
 صرح به في الخاتمة والثانية رخصانية وكثير من الكتب وهو المعتمد واما  
 اذا اجزء المشتري وفا باذن البايع وفا فهو كاذن الرهن للمرتمن بذلك  
 وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان بغير اذنه ليقصد في هذا قوله  
 على الرهن وهو اولى صرح به علماءنا والله اعلم **سئل** في رجلين  
 توامعا على بيع الوفا قبل عقده في دار وعقد البيع في مجلس الحكم خاليا  
 عن الشرط واستأجروا البايع من المشتري قبل التقابل واشترى ساكن  
 بهامدة ونصا دقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون  
 البيع بيع وفا فيجب ردة المبيع الى بايعه عند احضاره الثمن ام لا وهل يجب  
 الاجرة فيه ام لا وهل اذا اقام البايع بينة على الوفا والمشتري بينة  
 على البات تقدم مبينة البايع ام المشتري فما الحكم في ذلك **اجاب**  
 نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفا وحكم المبيع فيه حكم الرهن يجب ردة على البايع  
 اذا استوفى المشتري الثمن ولا تنفع الاجارة المذكورة ولا يجب رده على  
 البايع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تنفع الاجارة المذكورة ولا يجب  
 فيها الاجرة على المتقن به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار ام قبله قال  
 في النهاية سئل القاضي الامام حسن المازني عن رجل باع داره من آخر  
 بثن معلوم ربح وفا وتقابلنا ثم استأجروا من المشتري مع شرط صحت  
 الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزم الاجرة قال لا لانه عندنا  
 رهن والرهن اذا استأجر الرهن من المرتمن لا يجب الاجرة انتهى  
 وفي البزازية وان اجر المبيع وفا من البايع فنزج له فاسد قال  
 لا تنفع الاجارة ولا يجب ثمن ومن جعله هناك ذلك ومن اجازة جواز  
 الاجارة من البايع واجبا لاجرة من البايع قبل القبض **اجاب**  
 صلح المداينة انه لا يصح واستدل بما لو اجبر عيدا اشتراه قبل قبضه  
 انه لا يجب الاجرة وهذه في البات فاطنك في الجائز انتهى نعم ان  
 الاجارة قبل التقابل لا تنفع على قول من الاقوال الثلاثة واما مسألة  
 الاختلاف في البات والوفا فيهما الاختلاف كثير والراجح منها  
 ما اقتضاه في الخاتمة في احكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى

احد ما بيع الوفا والاخر بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والبيعة  
 على مدعى الوفا انتهى وقد اوضحناه في سوال قبل هذا واما  
 مسألة التصاعد على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة  
 والفيض والثاني رخصانية وغيرها واما تجمل البيع التصاعد بعد المواضعة  
 من غير ذكر الشرط على ما توأما والله اعلم **سئل** في رجل باع  
 آخر حصه في دار ووعده المشتري انه منى وفاء الثمن ببيع ما باعه  
 فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فما الحكم  
 في الغلة **اجاب** البيع المذكور على الوجه المشروط ببيع وفا  
 وحكمه حكم الرهن وما استغله المشتري له سوا قلنا بانه رهن او بيع  
 فاسد او جائز على وجه الغلة بوجب الوفا في مثله وقد صرحوا قاطبة  
 في بيع الوفا بان المشتري لو بعه لغير البايع فله الاجرة مطلقا سوا قلنا  
 بكونه فاسدا كالغصب او جائزا وهو واضح او قلنا بانه رهن اذ المرتمن  
 لو اجر لغيره اذن الرهن فالغلة له ويبضد في هذا وهذا اظهر والله  
 اعلم **سئل** في صغير ورث من امه امته دفن بها ابوه لن وجهه  
 قضا عن مهرها الذي عليه ومات الاب هل ينحد ثمنها من تركته  
 ويقدم على الارث او لا **اجاب** لو حنن من تركته مقدما على  
 ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضا الاب دينه من مال الصبي لانه  
 بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب يملكه بمثل القيمة وفيه صحته  
 للاب او الوصي بيع مال الصبي بد من نفسه اذ فيه منفعة لتزويج الامة  
 اذ لو لم يبع تخاف عليه التلفت اذ منه فيستفيع به الصبي ومثله في كثير  
 من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى حمارا فوجده يرفد  
 عند السوق لضروته هل له رده ام لا **اجاب** له رده والحالة  
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر ثلاثة اوقاف  
 من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيبا فهل اذا ائتم  
 بوجهه ورده تكون مونة الرهن على المشتري ام على البايع **اجاب**  
 مونة الرهن على المشتري كما في البزازية وغيرها والله اعلم **سئل**  
 في رجل باع آخر ما يملكه هل ينع ام لا **اجاب** ينع اذا علم  
 المشتري بذلك ولا يضر حمل البايع كما في فتاوي قاري الهداية  
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر حنطة في بئر بثن



معلوم هل يجوز للمشترى الخيار ولا خيار للبائع **اجاب** يجوز البيع  
 والمشترى الخيار ولا خيار للبائع والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من  
 آخر بزر قطن كل رطل ونصف من البزر في رطل من القطن الذي يقدره حين  
 دخوله وزمرعه هل البيع صحيح ام لا **اجاب** هذا باطل ويرد المشتري  
 مثل البزر على البائع والله اعلم **سئل** في وصي باع مبطنة لليتيم بعين  
 قاض هل البيع ام لا **اجاب** بيع الوصي مال اليتيم بقاض وهو  
 ما لا يدخل تحت تقويم القومين لا يبيع والله اعلم **سئل** في رجل باع  
 لآخر شيئا من غنائه بواحدة مشموفة البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون  
 ذلك اجازة منه وليس له طلب ذلك الشيء ام لا **اجاب** نعم فبطل الثمن  
 اجازة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بهيمة وسافر فزاعها عياني  
 سفره ولم يقدر على الرجوع فبطل في سفره حتى يتسوله المود ففاد فبطل  
 له رده بالبيع اذا ثبت بوجهه ام لا **اجاب** نعم له ردة والحال هذه  
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا فوجده نظوحا هل له رده ام لا  
**اجاب** نعم له رده حيث كان عند بانيه كذلك والله اعلم **سئل**  
 في رجل يبيع من يبيع مئنة ماء بالالت الفزع هل ملكه ويبيع له ببيعة  
 وهل هو قتي او مثلي **اجاب** نعم يملكه ويبيع له ببيعة وسائر النظرات  
 الجائزة في المملوكات واما كونه قيميا او مثليا اختلف فيه رمز  
 في جامع الفضولين لقوايد صاحب الجيوطا يلا الما قتي عند ابي حنيفة وابي  
 يوسف رحمهما الله تعالى وقال رامز المجلدات القاضي ابي القاسم  
 العامري ذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة ان المالا يكال ولا يوزن قال  
 الطحاوي معناه لا يباع بعضه ببعض وعنه رحمه الله الما مكيل ثم  
 ذكر رامز الرشيد الدين الما قتي عند ابي حنيفة وابي يوسف فخلص من  
 ذلك انه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله اعلم **سئل** في زيد  
 باع عقارا اخر ابا ينتفع به ولم يضمن قبضه اري حاكم شرعي وحكم بصفة البيع  
 ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمره فادعي زيد البائع  
 على ورثته ان المبيع وقف اهلي وارز من يده كتاب وقف محكوم بصفته  
 فبطل البيع ام لا لاسيما مع الحكم بصفة البيع **اجاب** لا يبطل  
 البيع بحكم وظهور الكتاب لانه كما غدر به خطوطه وذلك ليس من حجج الزعمي  
 والله اعلم اذ حجج الشرعي لينة او الاقرار او النكول عن اليقين وليس الورق

كالخط من حجج الشرعي والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بزر بصل من آخر بشرط  
 انه يثبت فلم يثبت هل يجوز عدم ثبوت البيع على البائع بثبته ام لا **اجاب**  
 لا لانه يكون باسباب اخر ما لم يثبت انه فاسد عنده فاذا ثبت يرجع بما  
 ادي حيث لا مال له وان كان له مال به بان صلح لشي اخر ينفذ بقدره ويرجع  
 بما بقي وقيل لا يجوز لظن اذ لم يثبت والله اعلم **سئل** في رجل اشترى  
 بزر بطيخ اصفر وزمرعه فلم يثبت هل المشتري الرجوع بثبته على بانيه ام لا  
**اجاب** ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استكمل المبيع  
 ولا رجوع بعد الاطلاق كما صرح به الامام طهطا والدين في حب القطن  
 والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من لخر حب القطن فزمرعه فلم  
 يثبت هل يرجع بثبته ام لا **اجاب** ليس له الرجوع بثبته بل ولا  
 بنقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم ثبوت  
 اجيب به وبدونه لا يرجع بالاتفاق لاحتمال ان عدم ثبوت ردة اخره  
 او جفاف ارضه او لامر اخر والله اعلم **سئل** في رجل له اولاد  
 اربعة وبه مرض الجذام لا يملكه الخرج لعقنا حوايجهم وهب لاحد من  
 شيئا مميضا فاشتمه وبيع ببقية عقار او منقول معلوما لهم بغير قليل  
 ومرضوا به مع قلته واقر بقبضه وكتب به لذي قاضي الشرع الشريف  
 صلت شرعي محتمل على الايجاب والقبول وشرايط الصحة والذموم ثم  
 مات بعد سنين وابنه المذکور اولاد على اخوته يبطلان بيع  
 والدم لهم لمرضه وعدم ثمن المثل المبيع المذکور هل تتم دعواه عليهم  
 ام لا **اجاب** حيث كان بالوصف المذکور وهو انه اي المرض لا يملك  
 الخرج لعقنا حوايجهم منه لانه وببيعه ببقية عقار بالعين  
 مطلقا صحيح نافذ باجماع علماءنا حوايجهم في كل مرض يطول  
 كالدق والسل ود الفالج والزمانة ومثله الداء المعروف يد الجذام  
 لانه نوع من انواع الزمانة المصحح بما في غير كتاب فيعمل بالصلح  
 المذکور لموافقته للمثقل المصور والله اعلم **سئل** في رجل اذاد  
 السفر وعنده مواش خائف عليهم فباع نصفها لاسنان بشرط ان عاد  
 من سفره فوجد هاطية اخذها وان وجد هامة ماخذ الثمن المعلن  
 وقبضها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل يبطل حق الفسخ بموته  
 ام لا **اجاب** لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري والله اعلم **سئل**



في رجل باع حصته مشاعة من محدودة لا خير ويبدد مملكتهم به المبيع وعنه  
 اخذ المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الآن البائع ان يردده عليه فامتنع  
 هل يجبر على رده ام لا **اجاب** نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه  
 وقد نص في جواهر الفتاوى بانه ليس للمشتري الداء المطالبة بالبائع بتسليم  
 القبالة القديمة والله اعلم **سبل** في رجل اشترى من رجل عقارا فمكروا  
 يوم البائع باحضار الصلح القديم حتى يفتح المشتري منه ويكون في يده  
 للاضيق اليه واذا امتنع يجبر على ذلك ام لا **اجاب** نعم يومر به لك  
 كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان الحكماء وكثير من الكتب ولا يبرأ  
 عن طلب العلم انه اذا لم يكن له مملكتهم قديم ينتفي هذا الامر وانه لو اتي احضاره  
 لا يجبر عليه لانه امره به ليس على سبل الحكم وان القول قوله في الله ليس مملكتهم  
 قديم عنده بل ايمان فامل نعم لو توقفا لهما الحق على عرضه كما لو مضى  
 المبيع وامتنعت الشهادة عن الشهادة حتى يبرأوا خطوهم يجبر على عرضه كما  
 اتفق به الفقهاء ابو حنيفة رحمه الله صيانة لحق المشتري والله اعلم **سبل**  
 في رجل اشترى بمكان من ارض بطن فقط كل شهر كذا ومضت مدة فادعى  
 البائع مضى ثلاثة اشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين  
 فقط فخلت القاضى بالبائع والزمه بدفع فقط الثلاثة اشهر فجلا منه  
 ينفذ ذلك ام لا ويثبته الزايد **اجاب** لا ينفذ ويسترد المشتري  
 الزايد من المبيع حيث دفعه بالزام القاضى لان البائع يدعي ايجاب  
 الحق والمشتري ينكره فكان فضا لغير المذهب بمحملا فلا ينفذ والله اعلم  
**سبل** في رجل اشترى من اخيه بيتا بثلاثة ارطال ارض بعضها  
 في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في ملكه ولم يسلمه الاخر  
 الى الآن هل يصح هذا البيع ام لا **اجاب** لا يصح البيع والحالة هذه  
 لان الامر الباقي لا يثبت في الدائمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلا مشن  
 والله اعلم **سبل** في دار بيعت وبها اثنان غير مركبة لم تدرك وقت  
 البيع هل تدخل في البيع تبعا ام لا **اجاب** لا تدخل في البيع حيث  
 لم تكن مركبة بالبنا كالا حجار الملوحة لا تدخل في البيع الا بصريح الذكر  
 والله اعلم **سبل** في مريضة باعته لابن بنتها المجنونة عن ارضها لابن  
 عمها وبنتها فمرطاه سبعة اثمان قيراط بشمانية عروسة شرمات عن  
 ذكرها الحكم **اجاب** لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن



لا بين فيه فاحش مع البيع ولا شيء على المشتري وان كان عليها دين مستغرق  
 لا يجوز الهابة وبيع البيع الهابة بعين فاحش او يسير فالمشتري يتم القيمة  
 او يفتح البيع لانه وقال الدين مقدم وان كان له الدين مستغرق وخرجت  
 الهابة من الثلث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية للاجنبي والله اعلم  
**سبل** في امرأة اقرت لزوجها او باعته منه عقارا او اقرت  
 بقبض الثمن واشهدت انها لا تستحق ولا تستوجب قبله عقارا او استحقاقا  
 وماتت فادعت بقبضة الورثة ان ذلك في الموضع الذي ماتت فيه واوحي  
 الزوج انه في القصة هل القول قول الورثة ام قول الزوج **اجاب**  
 القول في ذلك قول بقبضة الورثة والبيتة بدنة الزوج وان لم  
 تم البيتة وان اذ استحلافهم فله ذلك واذا اخطوا كان الحلف على عدم  
 العلم لانه فعل الغير والله اعلم **سبل** في دعي اشترى من مسلم  
 دارا بها علو وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل  
 يجبر الذي على بيعها من المسلمين لا يجوز للمسلمين بيعها من الذي وهل  
 لاهل الدائمة ان يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل  
 يجب على ولي الامر ان يهتفهم عن ذلك وامرهم بالاعتزال  
 في مسايل منفردة والله اعلم **اجاب** قال في الحاشية الذي  
 اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي ان تباع منه  
 وان اشتراه يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز لانه  
 لا يجبر على البيع انتهى وفي الصغير ذكر في الاجارات انه لا يجبر على البيع  
 الا اذا كثر تحييد الجيرة في الدخيرة واذا انكار اهل الدائمة دورا  
 فيما بين المسلمين لسكنوا فيها جاني وشطر الحلواي فلتهم اما اذا كثر وباحت  
 يتعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين او يتقلد بمنعون من السكنى فيما  
 بين المسلمين وفي المحيط يمكن ان يسكنوا في امصار المسلمين  
 ويبيعون ويشتركون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود على المسلمين  
 وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال  
 وما ينبغي ببيع دار المسلم • فلو اشترى في مصر بالبيع يجبر  
 اذا اشترى من مسلم • ورواية • اذا كان ذا في يفتوا ويكش  
 ومن نقلها صاحب البحر منه وصاحب لسان خاتبة وغيرهما وقد علمت  
 انها خلافية والذي يجب ان يقول عليه التفصيل ولا نقول





بالمنع مطلقا ولا بعده مطلقا بل يدور الامر على القلقة والكثرة والضرورة  
 والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله اعلم **سبيل** في قبض  
 مشترك بين رتب ارض وعمل ثلاث باع احدهم خطه الاجنبي قبل اذ راكم  
 وقارض على مثله رجلا هل يصح بيعه ومارب عليه من المقارضة **اجاب**  
 لا يصح البيع فلا يصح مارتب عليه والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى  
 من اخي سلعة وباعها البائع قبل القبض فما الحكم ان كان البيع الثاني  
 باذن المشتري او بعينه لانه لكنه اجازة الفسخ البيع الاول وان لم يكن  
 باذنه ولا اجازة وهو قائم فان كان نقده الثمن اخذ ولا يصح البائع  
 على ملك المشتري الى استيفائه وان كان البيع قد ملك عند الثاني فالاول  
 بالخيار ان شافض البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شافض المشتري  
 الثاني شرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والام يسرجع  
 والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوي قاضي خان  
 وغيرها والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى حليجا بثلث في الذمة ووضعه  
 المشتري في عدوله باذن بايعه وذهب لياقي بالثلث فرجع فوجد  
 البائع قد مات فطلب الحليج من ابنه فقال قد بعته هل يلزم ارضاره  
 وان نقدر بضم مثله **اجاب** للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة  
 باحضار الحليج وان تقدر بضمه المطالبة بمثله والله اعلم **سبيل** في  
 رجل باع اخو سكين رطلا مليجا بثلث معلوم ثم اشتراها منه قبل القبض وقبل  
 النقد باز يد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين **اجاب** امسا  
 البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من اصله لانه بيع المتقول قبل قبضه  
 وهو لا يجوز سوا كان من البائع كالف عليه في الجوع وغيره او من غير البائع  
 واطلاق المتون يشتملها واما الاول فقد بطل باستهلاك البائع له  
 فليس لاحدهما ان يطالب الآخر بشئ والله اعلم **سبيل** في كرم به  
 اشجار ملك متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة واشجار ملك  
 متنوعة واشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الاشجار جميع اشجاره  
 ما عدا اشجار الوقف ولم يميزها ولا يعلم المشتري اشجار الوقف من  
 اشجار الملك هل يصح البيع المذكور ام لا يصح بجملة المشتري **اجاب**  
 لا يصح بجملة المشتري بالبيع والحال هذه فقد نصوا قاطبة على ان شرط  
 معلومية البيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع

**اجاب**

نصيبه من طعام ليرببته لا يبيع وان يبيته بعد ذلك ومثله بعثك  
 جميع مالي في هذه الغزاة من الدقيق او البر او الثياب ولا يعلم المشتري  
 فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالبيع موجب لفساد البيع وقد  
 ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مائتي  
 في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما جان ولو قال بعثت  
 منك ما تجد في هذا البيت او في هذا الصندوق او في هذا الجوالق  
 ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما ولم يسمه يفسد  
 جائز انتهى وانت على علم بان الجملة هنا فاسدة وقت البيع فمن ايت  
 نوع المبيع من انواع الشجر المختلفة فافهم والله اعلم **سبيل** في رجل  
 له كرم حمرة في كروان باعه لرجل لا للمهر المعهود هل للمشتري ان يمس  
 منه ام لا **اجاب** ليس للمشتري المرو منه حيث استثناء البائع  
 من المبيع فقد صرحوا انه لو ظهر في الدار المبيعة طريق او مسيل ما  
 لدار حري فان كانت الدار للبائع له ان يكون للبائع ان يمس في الدار  
 المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغيره البائع كان  
 له ان يمس كذا اصرح به في جاشرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقله عنه  
 في البحر وهو ال على انه اذا استثنى الطريق استثنى حق المرو له لا للمشتري  
 وهو ظاهر والله اعلم **سبيل** في رجل له ربع فوس باعه لآخر قاشلا  
 له بعثك راي في فري هذه بكذا فاشتراه بما عينه من الثمن وتقابضا  
 فلقية احدا الشرا فقال اجعل البيع يلني وبينك فقال جعلته ووقع  
 نصف الثمن هل يصح للجعل المذكور ام لا ويرجع بمادفع **اجاب**  
 لا يصح للجعل المذكور وبعد وقوع البيع على ربيعة الذي هو ملكه ويرجع  
 بمادفع المصدا الا ان يكون البائع اشترى من شريكه ثمنيا من الغرس  
 بمقدار نصف الثمن الذي يلع به او لا فيبشر منه وبيعا من شريكه مستدا  
 فيصح ولا يرجع بمادفع والله اعلم **سبيل** في غراس في ارض وقف  
 بين اثنين هل يجوز لاحدهما ان يبيع حصته فيه من اجنبي كما يجوز من  
 الشريك ام لا **اجاب** نعم يجوز لبيعه من اجنبي وكذا من الشريك  
 كما افتي به شيخ الاسلام الشيخ زين بن نجيم وهو في فتاواه وان كانت  
 الارض يفر من عليهما مبلغ من الدراهم يودي في كل سنة بغير اجارة  
 شرعية كما صرح به في النفع الوسايل والله اعلم **سبيل** في ذي



ولاية او وقع القبض على رجلين انما بمنكوف قد قاطعا عليهما عشرين  
 من شاجوية وسلمهما له بها وعلى المشتري ان يقاصم  
 بها هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك او لا يترب على الرجلين  
 بالتمتة حال حتى تصور المقاصصة بدين شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير  
 الثبوت بذمته ما يوجب شرعي لا تنفع المقاصصة لانه بيع من غير من عليه  
 الدين وهو لا يصح والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخي ثوبا بدين  
 معلوم وتفرقا عن تقابض ثوابه بعد اربعة ايام الى بايعه مع رجل  
 فرائي الرجل البايع غاييا فاذهله في داره ثم حضر البايع فلم يقبله منها  
 وهلك هل هلك من مال البايع او مال المشتري **اجاب**  
 هلك من مال المشتري لان مال البايع للزوم والبيع وعدم الاقالة والبيع  
 الصحيح لا يفسخه بغيره وقد المبيع على البايع مع عدم قبوله منها فاذا  
 هلك عند البايع ولم يقبله منها كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع  
 الصحيح وعدم انفساخه بغيره ايضا له الى البايع كما هو مخرج الحاشية  
 وكثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخي قطنا بدين  
 فادعي بعد قبضه انه وجدته ناقضا هل القول قول له يمينه **اجاب**  
 القول قول المشتري يمينه حيث لم يقر وقت الشراء قبضه جميعه او  
 انه استوفى جميع ما وقع عليه العقد سواء كان قبل التصرف او بعده  
 لا لطلاق قوله القول في قدر المقتضى للمقايض يمينه منينا كان او امينا  
 ولا فرق في ذلك بين ان يتصرف فيه وبين ان لا يتصرف والله اعلم  
**سئل** في رجل اشترى من اخي قطنا حليجا فوزنه البايع بمصور  
 المشتري وسلمه المشتري ثم ادعي المشتري انه نقص كذا هل يستمع دعواه  
 ام لا **اجاب** نعم يستمع دعواه ويقبل قوله في مقدار ما قبض يمينه  
 اذ لم يكن اقرانه قبض جميع المبيع اذ انه استوفاه كما صرح به قاضي الهندية  
 في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب  
 والله اعلم **سئل** في جماعة استعاروا من اخوهم ارسا لزراع المقامات  
 واحادوه مثله لزراع القطن واكل كل ما زرعه وجا الشافعي مرعوا الكرايين  
 بغير اذنه فلما هم فطلبوا بذرههم الذي بذروه في ارضهم وبأخذ الزرع  
 فاعطاهم فلما استوفى حصده لا تقسمه لاجل عمارتهم هل لهم ذلك  
 ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك حيث اصططوا على ذلك بعد طلوع الزرع

لهم يمينه والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ربع سفينة  
 في البحر بدين معلوم وسافر بها البايع بغير اذن المشتري فاستولت عليها  
 الاخرج هل يلزم المشتري الدين ام لا **اجاب** لا يلزم المشتري  
 الدين والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر  
 كالغرس اذ باعه وهو في خطر وقال له البايع سلمته اليك ففتح الباب  
 فذهب ولم يملكه اخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك  
 لا يملكه اخذها بغير عون فاعلم والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من  
 اخي ثوبا ثلثة اشوالا متنافقة واحدة بدين معلوم الى اجل معلوم فلما  
 حل الاجل دفع له ثمن ثوالين منها وادعي ان في الثالث عيبا هل  
 له رده ام لا **اجاب** ليس له رده فقط بل يرد الكل او يمسك  
 الكل وان كان تصرف في الثوالين وتعد مرة هاليس له رد الثالث  
 يعيب يوجد فيه على الاصح المقتضى به والله اعلم **سئل** في رجل اشترى  
 جملين صفقة واحدة والطح على عيب باحدهما بعد القبض هل يرد هما اذ  
 يرد المعب او لا يرد ولحد منهما **اجاب** يرد المعب وبأخذ السليم  
 بحسنه من الثمن ولا يرد هما جميعا الا اذا انصيا كما صرح به في جامع المقصولين  
 وغيره والله اعلم **سئل** عن خيار العين الفاحش **اجاب** قال  
 في البحر من باب المراجعة والتولية نقل عن القنية من اشترى شيا وعين فيه  
 عيبا فاحشا فله ان يرد على البايع بحكم العين وفيه روايتان ويعقب  
 بالرد وقابا بالناس وهو ردم لآخر وقع البيع بعين فاحش ذكر  
 الجاصل وهو ابو بكر الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد وللبيع ان  
 يرد وهو اختيار ابى بكر الزبيدي والقاضي للجلال واكثر روايات  
 كتاب المضاربة الرد بالعين الفاحش ويرد في شهر ثم خلافة ويرد  
 اقل بعضهم وهو ظاهر الرواية مستور في لآخر ان عن المشتري البايع  
 فله ان يرد وكذا ان غير البايع المشتري له ان يرد وعلى هذا فتواي  
 وفقوي اكثر الناس رفقابا بالناس والله اعلم **سئل** في رجل اشترى  
 عن فريسه التي عند شريكه فيها فلان هل ولدت او عشت فقال له ولدت  
 ولا عشت من هذا فباع حصته فيها بغير شريكين انما كانت  
 ولدت ممرة هل تدخل الممارة في البيع ام لا **اجاب** لا تدخل واذا  
 اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البايع بل قبله



فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكن به الظاهر بان كان المبيع مندهم  
مثلا والمثورة لغيره ما نصف عام او عام اذا لحاوت يضاف الى امرها الا وقت  
والله اعلم **سبل** في رجل اشترى من اخوانه او قبض بعضه وبقي عنده  
البائع بعضه فعلاه سعره فباعه لرجل بالثمن الاول وسلمه له  
واستملكه فما الحكم **اجاب** ان شأنا المشتري مثله وقدمه  
البائع الاول وبطل الثاني وان شأنا البائع مثله الاول وبطل البيع  
الاول ويصح الثاني وثمنه للبائع وليس له ان يضمنه مثله لان المبيع  
قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتو الى عليه ضمانا ولا ان يبيع بغيره  
لا يبيع ما لم يقبض وايضا قيام المبيع شرط للاجازة والله اعلم **سبل**  
في ما لو باع زيد عمرا ويكره الحنابلة في عقد واحد على سبل الاشراك فمثل  
لزيد طلب جميع الثمن من احد المشتريين ام ليس له ذلك **اجاب**  
ليس لزيد طلب جميع الثمن من احد مما بل طلب حصته منه خاصة حيث  
لم يتكالا فلا فالمسئلة مفرج بها في مواضع لا بعد وما ينظر شأنا ما ذكره انفا  
الموت والشروع والقاضي فاطبة في الكفالة لرجلين دين هاتما وكفل  
كل عن صاحبه الخ فلو لم يرض جميع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور الكفالة  
في هذه المسئلة قبل ما فاني تصور الكفالة اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل  
والحال هذه وقد تصور المسئلة يقولون بان اشترى ما منه عبدا وتكفل  
كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البائع  
باجاب وقول في معرفة احوال الصنفه بعد كلام كثير وقوله ويتفرع  
ايضا ما لو حضر احد المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له  
قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب او ينقد هو الجميع الى اخره فمن وصي  
بانه ما يخصه وهذا مما لا يشك فيه فقيمو الله اعلم **سبل**  
امير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خيرة يعيم المقومات الى تاجر  
عنده بضاعة ياتي له بما بعد ان يقوم ما فعل وحملته له ثم مات  
الامير والآن التاجر يطالب تابعه المورس المقوم لها هل له ذلك ام لا  
وهل القول قول المقوم انه رسول فيه ام قول التابع انه وكيل مطالب بالثمن  
ما الحكم الشرعي **اجاب** لا يطالب الرسول بجمع العمل الفحول لان  
الرسول انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت  
كنت رسول زوجي اليك ولا ثمن على لك وقال البائع انما بعثت منك

والثمن

وي

والثمن عليك فالقول قولنا وعلى البائع اليينة ومثله في البرازية وجامع الفتا  
للكوفي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل مثرا فخلعنا  
وقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البائع على وجه الرسالة وليس على  
الثمن وقالت البائع بل بعثت منك ولي عليك الثمن كان القول في  
ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله في كثير من كتب ائمتنا المعتمدة  
وهذا اصريح في واقعة الحال اذ اقال البائع كنت رسول لاهل اليك فلا  
ثمن على لك او قال البائع بعثت منك والثمن عليك فالقول قول  
البائع بالنا المثناة فوق والبا الموحدة وعلى البائع البينة ان الشرا  
كان لنفسك ولست برسول والله اعلم **سبل** في الرجل يصيب الجسد  
الكامل الضل اذ باع بنية او وقف جميع ما ملكه من عقار ومنقول  
معلوم لم يضمن معلوم هل ينقد بغيره لم وقفه ولا يمنع من نقاده  
دين مستغرق بذمته ام لا وهل اذ ابرأهم والحالة ما ذكر من جميع  
الثن يصح ابرأوه وكذلك وقفه ام لا **اجاب** نعم ينقد بغيره  
وابرأوه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماء فاطمة  
معللين بان حق الغرماء يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح  
فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد قيل  
الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقف في صحته وعليه وعليه ديون لاهل  
له غيره هل يصح ام لا يصح **اجاب** الوقف صحيح والغلة لمن جعلت  
له خاصة انتهى والوقف داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح  
من المديون الصحيح جميع ذلك والله اعلم **سبل** في رجل اشترى  
من آخر غرابا معلومة من صبرة كثيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له ان  
الفسخ بتغير السعر في النقصان ام لا **اجاب** نعم يصح ويكفي  
ولا جهالة له مع تسليمه الغراب وليس له الفسخ بتغير السعر في النقصان  
والله اعلم **سبل** في رجل اشترى من آخر درهما فاطلع على عيب  
قديم بعد عينة بايعه فما الحكم في ذلك **اجاب** يضعه القاصي  
عند عدل اذ ابرأه المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد عينة  
البائع وبرهن ووضعه القاصي عند عدل ومات وحضر البائع ان لم  
يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد  
يرجع لان القضاء على الغائب ينقد في الاظهر عندنا انتهى ولا شك



انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع  
 به والله اعلم **س** في موجع معصرة يرسل وعاء للتاجر ليضع فيه  
 ثمن الشئ فيضع هكذا مدة شهر ولا يخرج منه ما يبيع من حق الشئ ج  
 او فلا فالحكم **اجاب** ان لم يتفق على ثمن الشئ في البيع المتأخر ان  
 يدفع ما عليه من ليرة المعصرة وله طلب مثل شئ غيره لعدم البيع والحال هذه  
 والله اعلم **س** في رجل له كرم ان استطرق احد مما من الاحقر  
 باع نبتة ذلك الحق على ان يكون له حق المرو وور على حكمه فباعته لرجل  
 فمضى يملك الرجل منع الابن عن الاستطراق ام لا ان تضره بغيره **اجاب**  
 لا يملك منع عنه وان تضره والله اعلم **س** في مرضية من مت  
 مرض الموت باعت شيئا من نبتة الثمن في حلة وورثتها ولم يجز  
 بقية الورثة هل يجوز بيعها ام لا **اجاب** لا يجوز البيع ما لم يجز  
 بقية الورثة والحال هذه والله اعلم **س** في امرأة ادعت بعد  
 موت امها انها باعتهما لخصم الغلانية في العقد الغلاني بكذا حال صحتهما  
 فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وادعوا انه في مرض الموت قال قول  
 لمن والبيته على من **اجاب** البيته على مدع البيع في الصحة والقول  
 لمن يدعيه في المرض يمينه اذ الحادث يضاف الى اقرب اوقاته والله اعلم  
**س** في رجل يبيع باع لابن زوجته وراواقر من قبض الثمن  
 في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا يجيز البيع فما الحكم **اجاب**  
 ينفذ بيعه له فان كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم يجز المحاباة قلت  
 او كثر فامش في يمين القيمة او ينفذ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة  
 الفاحشة من الثلث واما السبوة فتفتقر منه والا لافرادا بالقبض  
 فيصح اذ لم يكن عليه دين محيط واذا كان عليه دين محيط لا يصح والله  
 اعلم **س** في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة  
 بينهما او البذر منهما واذا خرج من الحرق سألما يرد عليه وان مات  
 يتقرر الثمن عليه ففعل ونحو واحد الثورين نقيوا يوجب نفسه هل المشتري  
 رد لها على البايع جبراً من ارش النقص وان الى البايع ذلك ام لا **اجاب**  
 نعم كما اشار اليه في جامع الفضولين والتام ارضانية والله اعلم **س**  
 في اخوين ورثا عن ابيهما مالا منه ما فتح فيه شركة العقد ومنه مالا  
 فتح فصار كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشر على حدة حتى لم يكن كل منهما

ديون وتفرقا فطلب كل واحد بما له من الدين فصار يوفي  
 ما عليه وكان احد هان وج الآخر من وجته واشتري له جارية ودفع المهر  
 والتمن كيف الحال **اجاب** اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشر كلهما  
 فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن فسط صاحبه فلا  
 يجوز له التصرف فيه الا باذن الآخر فاذا اذن له بالبيع والشر صار حكمه  
 حكم الوكيل فاذا علم ذلك فتقول **س** اذا اذن بالشر او وقع الملك كما اذا اذن  
 على وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشر والشركة في الشر اجازة  
 كما صرح به في الظهيرية وغيرها فله الرجوع بحصته ان كان نقده من  
 ماله خاصة وان من مال مشترك فلا رجوع اذ الشر وقع لهما واذا باع  
 المشتري باذن ايضا فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم يكن هناك  
 اذن فلا يقع الملك مشترك كما في صورة الشر ولا الثمن كذلك في صورة  
 البيع فلا يرجع احدهما بما روي من الدين الذي له بيمينه مباشرة اذ لا دخل  
 لاجنه فيه واما اذ وقع دين الحق الاخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا  
 يكون متبرعا لالا ان حتى اذا لم ياذن له به كان متبرعا وبه يعلم انه اذا دفع  
 مهور زوجته عنه باذنه او ثمن الجارية التي امره بشرها يراجع عليه بما  
 دفع والحال هذه والله اعلم **س** في رجل وكلته في وجته  
 يشترى لهما من شقيقته حصصا في عقارات متعددة مثمنة ذات قيمة  
 عظيمة فباعها الاخر منهما لهما بالوكالة عنهما بثمن بخس لا يبلغ نصف القيمة  
 بل لا ثلثها قطر له العين الفاحش فمن ثمن بخس لا يبلغ نصف القيمة  
 ذلك **اجاب** نعم لما الفسخ في البيع المذكور بذلك والحال هذه وقد  
 ذكر المسئلة قاري البداية في فتاواه في ثلاث مواضع منها وكذا ذكره  
 الزيتوني في باب التولية والمراجعة وصاحب من الغفال وغيره من الاسفار  
 فاختار بعضهم الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفهم به  
 انه ان عزر له والا فلا والله اعلم **س** في امرأة باعت لرجلين  
 مكانين لهما وادرا مشتركة بينهما وبين زوجها مائة نصفه ونصفه  
 بثمن معلوم فمضت زوجها اذنه لهما واجازته ليعمما هل ينفذ البيع في  
 الكل ام لا وهل اذا انكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود  
 ببيعها على الصفة المذكورة لفتح ثمنها وتم وان لم يداكر في ثمنها وتم  
 ان النصف في الدار لهما والنصف لزوجها ام لا **اجاب** نعم



ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة البيع كله فيأخذ كل ما خصه وهو النصف  
قال في الكافي رجل له امرئ يبيعنا ولاخر فيهما غل بناهما ربا لا ربح باذن  
الاخر بالف وقيمة كل واحدة حمائية فالثمن بينهما نصفان كذا في البحر  
وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشكاة بالبيع على الوجه المسطور  
عدم ذكر حصة كل من الزوجة والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال  
هذه لاسيما وقد اتفقنا على ان لكل نصف الدان والله اعلم

### باب البيع الفاسد

**س**ير في رجل اشترى من اخو زيتها سبعة مثاقيل من التبن على ان  
يخلصه له صابونا وان ياخذ منه اجرة طحنه ذراعا من الجوخ  
كل ذراع منه يكذا وتسلم كل مثاقيل من التبن على ان لا يبيع  
لا يبيع مع ما ذكره شرط الطبخ بانفراجه مفقود وكذا شرط اخذ الجوخ  
على الوجه المسطور بانفراجه والفساد يجب رفعه ويجزم تقريته  
حتى قال في الزانية وكثير من الكتب اذا اصاب البائع والمشتري على  
امساك المشتري فاسدا وعلم به الفاسد له فسخ حقا للشرع وعلى كل  
منهما فسخه والله اعلم **س**ير في رجل ضمن مباحي ثمرة زيتون  
بحر او زيت غير عيين وباعه الزيت الذي يستخرج منه باربعة وحسين  
عز خاضل يبيع اوله **ا**جاب لا يبيع ذلك شرعا اذ الواجب رد عينه ان  
كان باقيا والا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شا البائع اخذ قيمته  
وان شا صبر الى حرج المثل والقول قوله مع يمينه والله اعلم **س**ير  
في رجل اشترى من اخو قطيعا من الغنم على ان عده كذا وعلى ان كل شاة  
منه يكذا من الثمن بشرط ان يكون منه كذا من العدد بلا ثمن وقبضه  
المشتري على هذه الكيفية واستهلكه جهل البيع صحيح ام غير صحيح وماذا  
يلزم المشتري **ا**جاب البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمته  
الغنم يوم قبضها والله اعلم **س**ير في بيع الزيتون بالزيت غير  
معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر **ا**جاب البيع  
فاسد والزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصير البائع  
الى الحد يد ليضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل  
والقيمة بيمينه والله اعلم **س**ير في رجل باع ثمرة زيتون التي  
عليها باربع جواريزيتا دنيا هل يجوز **ا**جاب لا يجوز بالزيت

العين ان كان مقدارا في الزيتون او اقل فكيف بالدين والله اعلم **س**ير  
في رجل اشترى من رجل فريس بالقيام عليها ما دامت عنده وسلمت له فولدت عنده  
حصانين وباعهما واخذ من بيع ثمنهما وسلمهما وهما ولدت ايضا من ثمة  
والان يريد اخذ المهره عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبايتهما  
يقوم عليهما فما الحكم في ذلك **ا**جاب للبايع اشتراؤه الفريس مع المهره  
وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفريس  
والمشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في مقداره فالقول للبايع باليمين  
والبيته على المشتري لدعواه الزيادة والله اعلم **س**ير في بيع اللبن  
في الصرع هل يجوز اوله اذا اقلتم لا فما الحيلة حتى يحل تناوله بدله  
**ا**جاب لا يجوز والحيلة ان تقرض طابا لب اللبن دما ثم يقد برضا  
يغلب على اللبن انه يساوي اللبن او يقارب اذا وقعت فيه المبادلة ويقول  
مالك اللبن ما ياتي من دابتي الغلاينة او من دوابي من اللبن خذ قرصا  
فاذا استوفاه يجعل هذا بمذاق فيحل بمذاق المال ولاخر اللبن لو فوج  
المقاصصة بينهما يترك لك والله اعلم **س**ير في رجل باع نصف كرم  
ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع انه شرط في عقد الشرايع مع ابيه  
حرف جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا اقام البائع بيته  
على الشرط المذكور يفسد البيع فيجب فسخه اوله **ا**جاب القول  
قول ابن المشري على نفى العلم بالشرط المذكور وان اقام البائع البيته  
على ذلك حكم بفساد البيع ورفعه ولا يلزم ابن المشري حرقه على حرقه على  
كل حال والله اعلم **س**ير في رجل اشترى من اخو زيتها بعرابه الواقع  
يوم الطلب وقبضه فوفقت غارة على البطل فانتصب مع ما انتصب منها  
فما الحكم **ا**جاب يلزم المشتري دفع مثله نيتا لفساد البيع  
بجملته الثمن وتقدر مرهده بيمينه على بايعه ومن المقر ان الزيت  
مثلي والمثلي مضمون بمثله في البيع الفاسد والله اعلم **س**ير في  
رجل استعان من اخو زيتها ليركبها مكان معين فشرقت منه فطال به المعير  
بضمان قيمتها فباعه ثلثين في فريسين له من كل واحدة ثلثا ثمن معين  
ثم قال هو يد لا الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد ان اشترى المستعير  
منه الفريس المروقة حال كونها مرسوقة بقرن معين قريب من ثمنها  
ولم يسلمها الى الا ان فما الحكم **ا**جاب شر المستعير الفريس المروقة



فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضونة عليه حيث لم يعط في حقه فلهما فلا بد  
 فبطل قوله هو بدل الصمان وصار من الثلاثين بدنة المعير يطالب به  
 ويحبس عليه حيث خلا عن شرط مفقد فان وجد فيه شرط مفقد وجب  
 رد المبيع على البائع المستعير ولا يطلب المعير بشي والله اعلم **سئل** في  
 رجل اشترى غنما على ان يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون  
 ثمنها الغن في آخر السنة وان لم يدفع ثمنها لئن الى انتها السنة فلا  
 يبيع بينهما وبقض الغنم واكل زوايدها من ولد وصوف ولبن وتغاضا  
 المبيع يحكم فسادها فما الحكم فيما اكله **اجاب** يضمن جميع ما اكله لانهم  
 صرحوا بان زوايد المبيع فاسد الا ان يمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة له  
 تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك  
 لا بالتملك ولو هلك المتولدة لا المبيع يرد المبيع ولا يضمن الزيادة  
 ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها يرد المبيع والمثيلة في جامع  
 الفضولين والبحر كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في ارض وقف  
 محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع احدهما النصف والشجر معا لغير شريكه  
 هل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز لوجوب الاول ضم المالك الى الوقف  
 المحكوم به وببعضهما جملة والثاني بيع نصف الشجر المسوق للباق العتير  
 الشريك وهو فاسد كما صرح به علما وناقطة والله اعلم **سئل**  
 في رجل باع فرسا بثمن معلوم مستثنيا حملها وسلمها للمشتري فولدت  
 عنده وماتت في يده وقت قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم  
 في ذلك **اجاب** المبيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللرباع  
 اخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع المالك لا بالثمن والقول قول  
 المشتري وان ادعى البائع ان يرد كلف البينة والاصل عندنا في البيع  
 الفاسد انه اذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وكل  
 من عوضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه مسئلة  
 واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشبع مع اختصار والله اعلم  
**سئل** في رجل مات عن زن حرة وابن منها فادعى شخص ان  
 له عنده ثلاثة غر وش من مد حنطة باعه له الى دخول الخير هل يثبت  
 ذلك بلا بينة ام لا بد من بينة واذا ثبت بمأهل يكون المبيع فاسد  
 لجهالة الاجل ويكون للبائع مثل حنطه ام لا **اجاب** المبيع

ان ثبت

ان ثبت والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وليس على المشتري الا مثل  
 الحنطة للبائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عداه فاي  
 حنطة جازم له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل  
 الذي يدعيه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثورا بجشرة فمروا  
 على ان يزرع مد حنطة من حنطته في ارض البائع ويزرع المشرط فلم  
 يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بخم بفساد المبيع ولجوع عمل الثور  
 للبائع وجد واعقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير  
 مشار اليها قبل العقد الثاني صحيح ام فاسد واذا قلتم بفساده فساد  
 الحكم **اجاب** هو فاسد كالبائع الاول بسبب عدم بيان  
 كونها جديدة او وسطا او روية وشر الحنطة لا يصح تمام يبين ذلك  
 حيث لم تكن مشار اليها في وقت المشتري الثور على بايعه وميتة الغرة  
 المقبوضة من البائع ولا يجوز حمل الثوراة المناقعة عندنا لا تضمن والزرع  
 الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال  
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل اكره على بيع حصته من زيتون  
 فباع وسلم مكوها ومات المكوه والمكوه والمشتري بعد ان اكل الزوايد  
 مدة سنين فما الحكم **اجاب** الاصل في بيع المكوه فاسد  
 وللرباع الفسخ فلا يبطل بكونه ولا يموت الحامل على ذلك والمشتري  
 وزوايده تعقن بالتعدي فلوارث البائع شفع البيع ولحق المصدة والضمير  
 ما اكل منهما من تركته المقتدي في اكلها والله سبحانه اعلم **سئل**  
 في رجل باع ثورا نصف فلان يقيم معلوم وشروطا ان يخرج من العمل سالما  
 فهو له ولا ثمن على مشرقه وان عطب او تعيب فالثمن مقرر مشرقا ثورا  
 واستملاكه التارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله ولجان البائع ذلك  
 القويين ويريد ان يرجع بنصف قيمة المستملاك ويكون المعوض  
 مشرقا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جميعه ولا يرجع عليه  
 بالقيمة فما الحكم **اجاب** لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع  
 بنصف قيمة المستملاك ويكون المعوض مشرقا والمشتري يريد الزامه  
 بالثور المعوض جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم لا اعتبار  
 بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستملاك والمبيع والمعوض  
 مشرقا بينهما والله اعلم **سئل** في رجل له بدنة آخر مايتاجر زينا



بلغنا له بان بيعه قرش ثم دفع المشتري من ثمنها مائة واربعة عشر  
 بيع ما في الدقة الى اجل صحيح او لا **اجاب** بيع ما في الدقة لا يجوز  
 الى اجل لا يجوز لانها فراق عن دين بدين وهو بيع الكاكي بالكاكي فيجب على  
 المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض من الدراهم والله اعلم  
**سب** في اقرار غريمي على الخ الشرف وبعته من وجهها نصف دار  
 بشر مقول ومباعت ابنها من غيره كذا وكذا كذلك وبنتها منه ثلثي بيت  
 ونصف حكر كذلك على ان رجعت سالمة بعد ملكها اليه هل يبيع مع هذا  
 الشرط صحيح او لا **اجاب** البيع هذا مع الشرط لا يجوز  
 فعلى كل من المتبايعين فتحه واذا اصبوا على امساك البيع يفتح القايي  
 حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله اعلم **سب**  
 في رجل اشترى من آخر نصف نخول بقر معلوم بعينه موجه الى دخول  
 الجوز وبعضه مقبوض وقبضه من ذلك بعضه عنده واسترد البايع  
 ما بقي من ذلك بعضه عنده **اجاب** ما هلك منها عند المشتري  
 يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه بحالة الاجل ليسترد من بايعه  
 ما زاد عنها مما قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البايع هلك  
 من ماله لا انتفاع العقد بوصوله اليه والله اعلم **سب**  
 رجل باع من آخر ارباعا فشر منها نقد مقبوضة ستماية غرض  
 ومقدار معلوم من الصابون يبيع له وثمانيا برباعية غرض وقبض  
 وزنه باع المشتري من البايع مائة قرين وقبض ما منه وكتب بالبايع  
 وثيقة شرعية بالقرش وودع المشتري البايع بان يعيد المبيع له  
 اذا دفع ذلك فلحكم بيع الصابون للبايع قبل قبضه منه وهل اذا طلب  
 البايع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري الف قرش او الثمانية المقبوضة  
 لا غير **اجاب** صرح علما وناقطة بانه لا يبيع بيع المنقول  
 قبل قبضه ولو من بايعه وان تمام التسليم في بيع المكمل والموزون  
 مكايلة او موازنة الكيل والمسئلة في الحائنية والبرازية وغيرها  
 من الفتاوي والشرح فاذا علم ذلك فملاك الصابون او استملاكه  
 له يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعية  
 التي اشتراها بما لبطلان بيعه بالمائتين قبل قبضه ولو لم يمسك  
 بل باع البايع الذي اشتراه من مشتريه فليس يبرئ منه واتباعه بالثمن

الذي عينه له وهو الاربعية واما وعد المشتري ان يعيد المبيع فقد  
 صرح علما وناقطة بانه لا يبيع بلا شرط مشروط على وجه العقد بان  
 البيع ولو رد الوفا بالوعد قالت في جامع القصولين ببايعه بلا ذكر  
 شرط الوفا مشروطا يكون بيع الوفا لان الشرط اللاحق يلحق باصل  
 العقد عندنا في حينة رحمة الله مشروط من وقاك الشرط الفاسد اذا  
 لم يخل بالعقد يلحق عندنا في حينة لا عندنا ما مشروط من قبلا وهو شرط  
 اللاحق في مجلس العقد لصحة الاتفاق واختلف فيه المشايخ  
 والصحيح انه لا يشترط انتهي فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال  
 هذه ثمان مائة غرض لا غير والله اعلم **سب** عن ثانيا  
 وفيه زيادة وهل اذا اشترى المبانة بينه وبين البايع بعد  
 ذلك هل يكون صحيحا او لا **اجاب** عن هذا واما الاصل في ضمن  
 عقد فاسد فلا يبيع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجرأ مجرأ  
 كما صرح به ابن دوي في غنا الفقهاء قال في الاشياء الا بر العاوي ضمن  
 عقد فاسد لا يمنع الدعوى كافي دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا  
 ان الاصل ان الرضا لا يبيع فتسمع الدعوى به وتقبل البيعة انتهى  
 ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله اعلم **سب**  
 في رجل اشترى بغير من آخر بقر معلوم واجل مجهول وقبضه واعاره  
 لرجل فاخذ به البايع من يد المستعين وهكذا عنده فما الحكم **اجاب**  
 الحكم فيه ان المشتري بر من ضمانه وكذلك المستعين منه بر منه اذا  
 كل بيع بيعه فاسد اذا استرد البايع ولو قبض بغير المشتري من  
 ضمانه والله اعلم والله اعلم **سب** في رجل باع اخر جملا باثنين  
 وثلاثين غرضاً موزن عليه الى ثلاث خيارات كل خيار ثلث الثمن فطلع  
 الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيارين مدعيان  
 الاجل المذخور غير صحيح وانما يستوجب كل الثمن عاجل فما الحكم في ذلك  
**اجاب** البيع المذكور فاسد يجب منه وردد المبيع الذي  
 هو الاجل على بايعه واسترد ما قبضه من الثمن باجماع علما ولا  
 يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على  
 استبقائه يجب على القاضي ارسال خلفهما وفتح المبيع المذكور لان  
 استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله اعلم **سب** في رجل



اشوي من اخذ اوراق الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين  
 غرشا مائة مائة في رمضان والحنون مؤجلة الى الخير دفع المشتري  
 منها للبائع في رمضان سنة وثلاثين غرشا ثم بعد ايام منه دفع واحد  
 وعشرين للثلاثة سبعة وخمسون غرشا هل البيع صحيح او لا فساد  
 الاجل فيجب اعدامه ويحرم كقرين **اجاب** البيع فاسد  
 لجمالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والرياس والقطان ومول  
 الجزا اكثر جمالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله اجلا للمشتري لافضائه  
 الى المنازعة والله اعلم **سبل** في رجل اشترى حصة من وار  
 شارطا ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فمات المشتري  
 وصار وصيته يوجها ويصرف اخر ثم اعلى اتيامه فما الحكم **اجاب**  
 البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوبا ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بان  
 اذ مات احد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وان الزوايد المتفصلة  
 غير المتولدة من البائع فاسد لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند الي  
 حينة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفضولين وغيره والله اعلم  
**سبل** في بيع حق النقلي الذي ليس ببناء وانما هو مجرد هل يجوز  
 ام لا **اجاب** لا يجوز وهي مشبهة الكثرة وغيره الذي عبر عنها  
 بعلو سقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط اي لا يجوز  
 بيع علو بعد ما سقط لان له حق النقلي لا غير ليس مال ومحل البيع المال  
 وهو ما يمكن احرازه وقبضه والى لا يمكن احرازه والنقل في المشقة  
 مستقيم والله اعلم **سبل** في رجل اقترض من شريكه في دراهم ٥٠  
 معلومة وقال ان له اذ فتمها لك الى امرين يوما فقد بلغت حصتي  
 بها هل يصح البيع بهذه الشرط ام لا **اجاب** البيع المذكور  
 غير صحيح ونقصه واجب على كل من المتبايعين فان اصر عليه وعلم  
 القاضي فسخه رغم اعليمهما والله اعلم **سبل** في رجل باع لآخر  
 ثمرة كرم بثلاثين قرشا والعقد البيع على هذه الصفة وان اخرج المشتري  
 البائع او شكايته الى القاضي وذكر البائع للمشتري ان اعطيتني من غير  
 شكاية لنخذ منك خمسة وعشرين قرشا واخرج المشتري البائع الى  
 الشكاية الى القاضي فمات باخذ الثلاثين التي العقد البيع عليها  
 ام لا **اجاب** البيع بهذه الصفة فاسد فيملكه المشتري اذا قبضه

بامر البائع فان كان قايما وجب الفسخ ورده وان كان قد هلك او استهلك  
 المشتري وجب رده مثلما ذال العت مثل في عامة الفتاوي فاذا اضر  
 المثل فقيمته يوم المصومة والقول في المشي والقيمة قول المشتري  
 بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد اما الحقاء بعد العقد  
 لا يفسد على الصحيح والله اعلم **سبل** في مبطنة بين اثنين باع ٥٠  
 احدهما نصفها من الاخر قبل ان يخرج جميع بطونها وهي ما يثمر مرة بعد  
 اخرى في عام واحد والحاج دون النصف هل يجوز ام لا **اجاب**  
 لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل  
 من اخو نصف ثلاثة روس بقرش فاسد وهلك واحد وبقي اثنان فما  
 الحكم **اجاب** يرد الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهما لك يوم قبضه  
 والله اعلم **سبل** في بيع اراضي بيت المال هل يجوز ام لا **اجاب**  
 اما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه مزارعة الى الناس بالزرع  
 والحقن مثلا فيصير له باطل تكونم لا يملكونه واما ما بقى على اهله فهو ملكهم  
 يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثا والله اعلم **سبل** في رجل  
 اختلف مع كسوف في شريحة زبونة وهو يقول اشترى ثمة بثلاث جوارز يتا  
 والجرة اسم ليعيار معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعتهما بثمة  
 غر وش وثلاث غرش فكيف الحكم الشرعي **اجاب** يخلف المشتري او لا  
 انه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بهما وان حلف يخلف  
 البائع بعده انهما باعهما بالزيت فاذا حلف فسخ العقد على قيمة البيع المذكور  
 ان نقد المثل ولم يصير البائع الى خروج الجديد او مثله ان لم يكن كذلك  
 لان الزيتون مثلي كما او ضخته في محالة وان نكل لزمه دعوى المشتري  
 وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم من البيع الفاسد وهو ضما  
 مثله وان وجد والا لم يصير البائع الى خروج الحديث فقيمته وقيل  
 تقرب الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد  
 الذي وقع بصفة الفساد على قيمة البيع او مثله فيرتفع الفساد  
 وقال محمد في الزامهما في مشقة هلاك البيع ان كل واحد منهما  
 يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر يتكبر والله يفيد رفع  
 زيادة الثمن فيلحقا لسان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك  
 السلعة فهذا امرح بانها يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك

لك



السلعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو بالاطلاق يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله اعلم **سئل** في رجل باع اخراطها لمن القطن الخليلي ولم يكن عنده من الجوز الببيع ويلزم ام لا **اجاب** لا يجوز الببيع والحال هذه قال في الخامسة رجل باع مائة من من حليب هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع اسم يكن عندي يوم الببيع الخليلي وقال المشتري كان عندك قال قول البائع انه حاتم ولا يلزم الخليلي صرح به البرازي وغيره والله اعلم **سئل** اقدم ان الرجل اذا باع طليحا الشخص مشرا في انه لم يكن عنده حليب يومئذ وان حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه قبل اذا اقام المشتري بينة انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته وينفذ بيعه ام لا **اجاب** البينة كاسمها مبنية فاذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع منجوزا جاز الببيع والزم البائع بتسليمه للمشتري والحال هذه والله اعلم **سئل** فيما اذا اشترى واحدا وجماعة ثمرة فريون لم يجز بفرض معينة وشروط كل جرة او صلما المشتري تقام على البائع بفرضين هل يصح ام لا **اجاب** هو فاسد يلزم فيه رد العين قايما ومثله هالكا ان وجد المثل والافل البائع الضيق ان شأ صبر الى وجودها واخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدينه من القيمة والقدر والله اعلم

**باب الاقالة**

**سئل** في رجل اشترى من آخر ثوبا بغير معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعي ان يد حاله العمل فقبله صريحا فيها خيرة شيئا رجع اليها ثم مات عنده بعد شهرين وايام هل يجب قبله صريحا انفسح العقد السابق بينهما ومات على بغيته ام لا **اجاب** حيث قبله صريحا صراحتا بقوله اقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله اعلم **سئل** في رجل اشترى دارا بغير معلوم فقدم فسال البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا ليقبله فقبضه منه قايلا ساعناك فقرأ الفلانة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة ام لا **اجاب** نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح علما انها انما تعتقد بترك وتاركت ورفعت وساحت يودي معنى تركت

قال في التمديد وسبح له بكن الاوساخ وافقه على المطلوب وستم فعل شيئا فعمل فيه والمساهمة المساهمة وفيه سحجاد وفيه سحج بكن اسلمة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل التماس في ترك ما يكره المموج عنه فقوله ساعناك المعنى تركك اي وافقك على مطلوبك وسملت لك وجدت لك بمطوبك واشترت لك به نهواولي في المطلوب من تركت وتاركتك لاستيما مع اضافة الصل بمال دفع له في ذلك قبضه وهو لا يتوقف فيه والحال هذه والله اعلم

**سئل** في امرأة اشترت من رزق جهادرا ما كان بها بما لها عليه من الدين شيئا خايت للتمن فقالت له ادفعه لفلان وقد نضحت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن امرت له هل يفسخ البيع ام لا **اجاب** نعم يفسخ والله اعلم

**سئل** في رجل اشترى بجملا مشرا استقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة واراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قد رحدث العيب فيه باقرا المشتري به ليس للبائع ان يرجع بنقصان العيب وان تغدر الرد بالهلاك والله اعلم

**سئل** في رجل اشترى فريسا وقبضها ففتحت عنده فقال الاقالة فاقا له غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك ام لا **اجاب** له رد الاقالة وله انفساؤها ولا يرجع بنقصان العيب والله اعلم

**سئل** فيما اذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثم رده ثم تقايلا وتفا سحا عقد المبيع هل تنقض الاقالة ام لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة **اجاب** لا تنقض قال في الخلاصة رجل باع من لخر كراما وسلمه اليه فاكل المشتري ثل سنة ثم تقايلا لا تنقض وفي المجتبى والزمادة المتفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومرواه المتولده من المبيع كالثمره ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفضولين والمنفصلة المتولدة كولد وثمره ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بساير اسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت بان الثمرة كاصلها للمشتري والحال هذه والله اعلم

**سئل** في عبد استغله لمشتري هل ينقض الاقالة فيه ام لا **اجاب** نعم ينقض وتطيل له العدة والله اعلم **سئل** في زيد اقترض بكون نصف ثمره كرم مشاعا هل هذا اقترض صحيح ام لا **اجاب** القرض صحيح فقد صرح به في البصر ومنع الغفار في كتاب المسبة تغلا على النهاية بان قرض المشاع جائز بالاجماع وعليه عدم توقفه على القبض او التصرف



فيه قبله يجوز على الاصح كالتفاهة في التاتارخانية عن الفتاوي الخلاصة  
 والله اعلم **س** هل يجوز تأجيل القرض ام لا **اجاب** لا يلزم  
 الا اذا اوصى به والله اعلم **س** في رسول قبض القرض قبل اذا  
 مات من سله يلزمه ام لا **اجاب** لا يلزم لانه مجرد سفين ومعب  
 وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم **باب الربا ببيع**  
 في رجل مات عن ورثة وبذمته مال الجمة وقف معاملة بالزعم لم  
 يعامل فيه بحيلة ما تدفع الربا المظهور شرعا والموقوف عليه يطالب  
 الورثة به هل له ذلك ام لا وهل اذا كان لخدم معلوم وظيفة فيه  
 يسوغ به ان يمنع صرفها له بذلك ام لا **اجاب** ليس لموقوف الوقت  
 ذلك اذ هو ربا محض محرر بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه  
 الوقف واليتم وغيرهما والوارد فيه من عظم الاشهر وقبح الجور لا يكاد  
 يبيسط بعد ولا يخطر بحد وفيه عن ابن عباس قال يقاتل لاكل الربا  
 خذ سلاحك للحرب ولا عبرة لمن امنل الله فقاسه على منافع الوقف  
 اذا كانت الدرامم ودرامم الوقف على القول يجوز وقبحا فانه يتأتى  
 فاسد في غاية المبانة بحيث لا راحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد  
 في الربا لهما ولهمذا قال الشافعي رحمه الله بضمانهما في الملك ايضا  
 ونحن انما منعناه في الملك لكونها اراضا لا تقوم الا بالعقد واما  
 اخذ العشرة باثني عشر بلا وجه لشوق الخالي عن العوض في الذمة فلا  
 يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع والاحول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم والله اعلم **س** في رجل اشترى حنطة في سنبلها  
 بعضها محصود وبعضها غير محصود ومحنة خالصة هل يبيع ذلك ام لا  
**اجاب** لا يبيع كما صرح به في البحرناقلا عن الحاوي وعلى كل حال  
 من احوال ثلاثة جعل مقدار الحنطة التي في سنبلها او علمه انهما مساو  
 لمحنة الثمن او اقل للربا بالحاصل والحال هذه والله اعلم **س**  
 في ذي اخذ من ذمية حسنة عزوش ونصف ونظا ليه الان بقرتين  
 زعمهما انهما ليزوم الزرع هل يلزم ام لا وعلينا رد ما زعم على راس مالها  
**اجاب** ما زاد على ما اخذ منها ربا محض فعليه ارده بالاجماع  
 الائمة بل واجماع الامة بل بالاجماع كل الامم والله اعلم **س**  
 في وصي على ايتام باشر عقد مباحة مع ذميين لم يشترعوا بقبض

ما يشره

ما يشره من الزرع شرفا ما قبضت هل يبيع اعترافه ويبيط انكاره القبط ام لا  
 وهل اذا دفن بمحاذير معاملة يكون ربا يملك الرجوع فيه ولها ان يبيع  
 من اصل الدين ام لا **اجاب** نعم يبيع اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع  
 عنه والاصل ان الموقوف في مثل البيع والشراء متعلق بالعقد قبض الثمن منها  
 سيما كان قبل الخرج عن الوصاية او بعد كما صرح به في جامع الفضولين  
 وغيره ويبيد المدبون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بقعه **س**  
**الرواية التي اختارها المتأخرون** في جواز دعوى الاقرار كاذبا  
 يحلف الذميان ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر تأماد فاع ما لم يحلف  
 معاملة فهو ربا محض مطلقا سواء كان في مال اليتم او غيره لاطلاق النصوص  
 الواردة في تحريمه والوعيد لفاعله ولا عبرة بمن شذ فخالفا للنصوص  
 مردود وخافا لو تعلق قابله باخاف السما والله اعلم **س** في صرف  
 القطع بالفروش الاسدية **اجاب** هو ربا حيث لم يتعاد لا وزنا  
 فلو لم يوجه من ربه البدلين وجوب التقرير لا تركاب المعصية التي  
 اذن الله تعالى فيها بالحرب واذا اتفق لخدم ما قبضه وجب عليه ضمان مثله  
 فيرده ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضمنا  
 كان او امينا **باب الاستحقاق**  
**س** في رجل وضع يده على حصص في حواكير موقوفة بارضها وبشرها  
 وقفا محكوما به ما كل فله تمامة سنين ادعى الموقوف عليهم بما وبما اكل  
 من فلتما فاجاب بانهم باعوها له فمثل على تقدير انهم باعوها له يبيع  
 بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما بلزومه على الوجه الشرعي فيمن  
 جميع ما اكله من الغلة او لا **اجاب** لا يبيع لبيعهم وعليه ان يردها  
 للوقف فان ابي جسد القاضى حتى يرد وعليه رد الغلة القاستدلكهما  
 ويرجع عليهم بما دفعه من الثمن ثبت بالوجه الشرعي والله اعلم **س**  
 في رجل اشترى ثوبا فقبضه ونصرف فيه سنين ثم ظهر له ان قاض انه  
 وقف بعد اقامته بالبينة واخذه البائع بفضا القاضى وطلب الغلة التي  
 اكلها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة  
 او قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها ام قول  
 البائع ام لا **اجاب** صرح في مجمع الفتاوي نقلا عن جامع الفتاوي  
 انه يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك اخذ



المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقداره ما تناول انه اقرا ان تناول  
وان انكر بالكلية فالقول قوله بيمينه لان المدعى عليه والاخر المدعى فيحتاج  
الى البيعة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخيه بعتة بغير معلوم  
فاستغنى من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى الشايع عنده هل  
يكون هذا افعامه ولا يشترط حضور المستحق الغائب بعده ام لا **الجواب**  
نعم لشمع الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه  
ويندفع المدعى بذلك والحال هذه والله اعلم **سئل** في حضان  
تداولته الايدي فاستحق بدشقا الشايع بالملك المطلق او بالتنازع فطلب  
من بايعه ثمنه في بصره من يايجه انه نتج عنده او عند بايعه هل يبطل الحكم  
الصادر بدشقا الشايع بالاستحقاق **الجواب** نعم لشمع بيعة البائع  
انه نتج عنده او عند بايعه ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق لان ذا اليد  
هو البائع الاول وفي دعوى الشايع من المتبايعين بيعة ذي اليد اولى  
بالقول الحكم بما والله اعلم **سئل** في رجل اشترى بيمينه من ثمن فباعها  
المشتري من آخر فاستغنى من يده بدعوى الشايع هل اذا اقام المستحق منه  
بيعة انما انتاج بايع بايعه يبطل الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بايعه بيعة  
وكذلك اذا اقام بايع بايعه **الجواب** باقامة البيعة من كل منهم  
ليبطل الحكم للمستحق والله اعلم **سئل** في رجل باع بعتة فوجدته  
عند المشتري شرا استغنى من يده بالوجه الشرعي واخذها المستحق وولدها  
هل للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد ام لا **الجواب**  
نعم للمشتري ان يرجع على بايعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما  
شرح به في جامع الفتاوى والزياقات معلل بانها معزولة من جهة  
البائع فتخرج العمدة اليه بال ضمان لزمه في عقد المعاوضة والله اعلم  
**سئل** في رجل اشترى من اخيه بعتة بغير ثمن او ثمن او ثمن او ثمن  
قيمة فظهر انه عجل البصر والله كان وديعة عند البائع فهل اذا اخذ ما ملكه  
للمشتري ان يرجع على بايعه بالثمن وبما زاد في قيمته عنده ام ليس له  
للمشتري ان يرجع على البائع الا بالثمن لا غير **الجواب** ليس للمشتري ان  
يرجع على البائع الا بالثمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في عمره  
اشترى من زيدا بغير ثمن ثلاثة وعشرين اسديا وباعه بغير ثمن  
وتقايضا ومات بغير الثمن عند مشتريه زيد فادعى اخوه على عمره

ان الجمل الذي باعه اخوه له ملكه وله له ليريد ان له الا بخمسة وثلاثين اسديا  
وانه مرد ببعده ويريد اخذه منه هل يعطيه لمجرد دعواه ام لا وما الحكم اذا  
اقام بيعة على دعواه **الجواب** لا يعطى المدعى بدعواه بل لابد له من  
بيعة تنفي مدعاه والاصل ان المتهم في البيع يكون ما لكما وكذا لا يسمع اقاربه  
بعده بانه فضولي او وكيل لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد سعيه  
واذا اقام المدعى المذكور بيعة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمره على  
زيد بغير البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم في البعير  
الذي مات وان كان عمره واستعمله او كاري عليه فثنا في المصوب  
غير مصنوعة عندنا والله اعلم **سئل** فيما اشترى زيدا بغير ثمن  
معلوم من عمره وبيان فيه بئنا شتم بعد مدة ظن له مستحق وانتهى  
لدي قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد ان له الرجوع بالثمن  
وبقية البعير على عمره ومن له ذلك ام لا **الجواب** نعم له ان يرجع  
بالثمن وقيمة البعير على البائع كما صرح به علما واما قاطبة لكونه ثمة  
وله قيمته قايما يوم تسليمه والله اعلم **سئل** في رجلين تقايضا  
في ثوبين فتعرق بدوى على احدهما او اقام عليه بيعة واخذها بلا قضا  
قاض فافتكه من يده بايع بايعه وورده على المقايض فامتنع من قبوله  
ويريد اخذ ثوبه الذي قايض به هل له ذلك ام لا **الجواب** ليس  
له ذلك بل لو ثبت لذي قاض وحكم بالاستحقاق ولا يفسخ البيع لان  
الاستحقاق يوجب توقف العقد لانقضاءه فالبيع لم يفسخ به والله اعلم  
**باب التسليم**  
**سئل** في رجل اسلم اخاه مبلغا في جلود من جلود المفزعة معلوما  
ولكنه يبين الطول والعرض وما تنسفي به الجمالة ولا ببيعة شروط  
السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود  
ولصرف فيها وبقي بعض **الجواب** السلم المذكور على الوجه المعلوم  
فاسد ويجب رد مثل ما له على المسلم اليه الربا السلم وجوب قيمة  
المقبوض من الجلود على رب السلم المسلم اليه والقول قوله فيما يمينه  
وعلى المسلم اليه البيعة اذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم اذا  
القول قوله القايض ضمنا كان او امينا والله اعلم **سئل**  
في المسلم اليه اذا مات قبل حمل المسلم فيه ووجد من ثمنه ولا



يلزم من السلم العتري الاجل المشروط في عقد السلم امر لا **اجاب** نعم  
يجل المسلم عنه ويؤخذ من تركه والله اعلم **سئل** في رجل له على آخر قطن  
سما وزنه المسلم اليه الاشياء منه فقال رب السلم لا اقبله الا تمام  
وتزكته شرف هل يكون على الذان ام على المديون **اجاب** يكون على  
المديون والحال هذه وعلى انه لم يقبله والله اعلم **سئل** فيما لو سلمنا  
في زيت هل يجوز ان لا يجوز لا شتم البديلين على احد الوصفين الذين هما العلة  
للمرء وقد اشتملا عليه هنا كونهما موزونين فان الزيت موزون كما صرح  
به البحر والبن موزون كما هو مشاهد فلا يصح جعل احدهما راس مال المسلم  
لحممة النساء والله اعلم **سئل** في رجل سلم اهل قرية ثلاث مائة وخمسين  
غرشا على خمسة وثلاثين رطلا متقا حرم اسل الدق لاب يسحق في نصب  
الميزان بطرابلس الشارسة اثنين وستين بعد الف واسلمهم ايضا خمسين  
غرشا اسدية فترضا يسحق وفاها في الموسم المرقوم وذلك في كفاية فلان  
اسنا والقرية ما لا و ذمة هذا اسورة ما سطر في مطر هل يصح السلم المذكور  
وكفاية الكفيل المزبور ام لا يصح واحد منهما وهل اذا انفق رب السلم والكفيل  
على ان يطر مطورا بان السلم الذي في الحرب المذكور المستقر من المبلغ المزبور  
واستاد القرية المزبورة في الظاهر استعانة به على خلاصة من اهل القرية  
تجبة من غير ان يكون مستقرنا وسما اليه في الحقيقة يلزمه ذلك ام لا  
وهل يلزمه اذا ادعى استاد القرية التجبة في ذلك وانكر الاخر ذلك  
فاقام عليه بيعة بذلك تقبل ام لا وهل اذا عجز عن اقامة البيعة يتخلف  
ام لا **اجاب** لا يصح السلم المذكور لعدم استيفاء شروط الصقة بل هو  
فاسد واذا فسد فالتكاملة في الحرب المسلم فيه ولا يصح اذ شرط صحة التكاملة  
الدين الصحيح حتى لا يطالب به اهل القرية فكيف يطالب به الكفيل  
واما مسيلة التجبة فقد صرح بما قاضي خان في البيع والسلم نوع  
من البيع وكذا صرح بما في الاختيار وكثير من علماءنا قال قاضي خان  
فان ادعى احد ما ان البيع كان تجبة وانكر الاخر لا يقبل قول من يدعي  
التجبة ويتخلف الاخر وان اقام المذعي التجبة البيعة على ما ادعى ثبتت  
بيئته انتهى وبذلك على حكم واقعة الحال يصح المقام والله اعلم **سئل**  
في جماعة وكلوا رجلا يسلم لهم مبلغا على زيت في زمزم جماعة فاسلموا دعوا  
انه لم يذكر منه الاجل وغيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل

وصني علة الرما وهو الانفا  
في الوزن **اجاب** شرطه  
السلم عدم اشتراط البديلين  
على احد الوصفين صح

القول في سلم ولا يلزم منه المسلم فيه ان يقره ويلزم منه **اجاب** القول قوله  
يعينه ويلزم منه المسلم فيه لانه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله  
القول المذعي الصحة والله اعلم **سئل** في جماعة اذوا الرجل ان يسلم لهم  
درهم على زيت من الناس ففعل غير ان بشرابطه هل يصح ويطلب الماذون له به  
وهو يطلب الجماعة ام لا **اجاب** لا يصح ولا يطلب احدا ما الماذون له  
ففساد السلم بل في شرابطه وانما الذين اذوا ففعلهم وجوز الوكيل من جانب  
المسلم اليه كما صرح به في البحر في الوكالة نقلا عن الجوهر فلا طلب عليهم  
فساد السلم او مع والله اعلم **سئل** في رجل سلم اخوة غرض غرض  
في قنطار وعشر اطلال من الدبس الى نزول المدبسة هل يصح السلم وبوشر  
المسلم اليه بدفع الدبس ام لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا  
من الدبس يقره ويدفع له راس مال السلم ام لا **اجاب** صرح في  
منع الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان  
لحققت شرابطه لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علت فيه فلا يجب  
في الذمة وليس على المسلم اليه الادرة راس مال السلم ويستقره دبس بعينه  
ان كان باقيا والا فقتيمته يوم قبضه والله اعلم **سئل** في زيد دفع  
له عمود درهم ليعرجه له على شعير فذوقها زيد ليكرهها فخرج البعض  
والنق البعض على نفسه والآن يقول زيد ليكرهه وفيت عندك الشعير  
لعمرو هل يلزمه ان يدفع له نظير الشعير ام لا **اجاب** لا يلزمه ذلك  
والحال هذه على اى حاله تكون وانما يلزمه رد مثل ما استملكه من الدرهم  
والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر قد راس من الزيت بشئ معين  
ثم جعل الشئ في قدران يد من الزيت المبيع سلما وعند مجي المحل دفع المسلم  
اليه السلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك ام لا وبما خذ المسلم اليه ما دفع من  
الزيت ويعطى الشئ الذي اشتراه به القدر المذكور او لا من الزيت ام كيف  
لحال **اجاب** لا يصح جعل الشئ الثابت في الذمة سلما فيطالب بالمقوي  
بالدراهم التي جعلت ثمنه لا يغني ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت والله اعلم  
**سئل** في امرأة اسلمت رجلا مبلغا في قطن بعشره وزنا معين سلما  
فاسد الخبز المحل لم يجد المسلم اليه قطن فاشترى منها ما بذمته من  
القطن بشئ موجب وجيز بحجبه باعها قطن فاشترى منها ما بذمته من  
القطن بشئ موجب وجيز بحجبه باعها قطن ببعض المبلغ وسلمه لهما وابقت



عليه القبض وتطالبه به هل لها ذلك أم ليس لها إلا رأس مال سلمها بين  
 الأصل الزايد والحالة هذه **اجاب** ليس للزاة إلا رأس مال سلمها  
 وما اشترته من القطن يكتسب مما غنمه فتقاصصه بقدر ما لها من رأس مال  
 السلم وقرية الزايد والحالة هذه والله اعلم **س** في بيع المسلم  
 فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا **اجاب** لا يكون اقالة سواء  
 بقدر رأس المال بعد ان قال انه قام على يمين غل ونحوه فقرة المسلم  
 اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري  
 في البيع المطلق قام على يمين غل فردد عليه البائع الثمن ورة هو عليه  
 المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فانهم والله اعلم **س** في  
 رجل دفع لآخر سبعة غزوش سلماني ستة جوارير يشاء له يدكر شيئا من  
 شرائط السلم ورجل المسلم اليه على ذلك بندقية فاذ غيى ربه المسلم ضياء  
 فالحكم **اجاب** السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفاءه  
 الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس السلم على ربه السلم وعلى  
 المسلم اليه رد مثل قرشه او عينها ان كانت قائمة لادفع الزينة  
 المسلم فيه ثبوتها في ذمته ويضمن المرتين الذي هو ربه السلم قيمة البندقية  
 بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذ فاسد العقود كصحتها  
 في الاحكام حكم الرهن الصحيح اذ لم يثبت الضياع بالبرهان ضياعا  
 علا لانه ضمان لجميع القيمة والله اعلم **س** في رجل اسلم آخر خمسة  
 وعشرين غزشا في ثلاثين رطلا نابلسيا غزلا : حيا الى ستة اشهر  
 فلما مضت طالبه بالقرل فاعسر فاشتره المسلم اليه من وكيل ربه السلم  
 بثلاثين وثلاثين غزشا ودفع له منها ثمانية ارطال غزلا اقامها بثمانية  
 غزوش وان بقية وعشرين قطعة والباقي من القرل باعه الاصيل لرجل آخر  
 سبعة وعشرين قرشا فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** اما القرل  
 المسلم فيه قبل قبضه فلا ينعى سواء كان لاجنبي والمسلم اليه اتفاقا واما  
 نفس المسلم الذي وقع اولاه في القرل ان اجمع الشروط وهي سبعة عشر  
 شرطاً ستة في رأس المال واحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم  
 فيه في ذمة المسلم اليه وما اظن انهما استوفيت واذا لم توجد يلزم على  
 المسلم النذر مال السلم وهو الخمسة والعشرون قرشا الى ربه السلم لا غير  
 ولا سوى ذلك من القرل وغيره والحال هذه والله اعلم **س**

في رجل اسلم آخر قرشا في مدخلة ولم يذكر ما توقف عليه صحته السلم  
 ولزوم المسلم فيه هل له ان يسقوه ويدفع له قرشا ان كان باقيا  
 او مثله ان كان متعذرا رده بعينه **اجاب** نعم لراستقواوه  
 اذ كل من دفع شيئا على ان ثابت في الذمة فيان انه لم يكن ثابتا  
 له استقواوه ويرد عليه رأس ماله والله اعلم **س** في رجل له  
 على آخر قنطار قطن سلمه رأس ماله خمسة غزوش واشترى المسلم اليه من ربه  
 السلم نصف قنطار بعينه بثمانية غزوش موبجلة الى سنة وقبضه ودفع  
 له عند محله مما عليه وحمل له في ثلثي عامه القنطار بدفعه نصفه الباقي  
 شوطا اليه بالثمن الذي هو ثمانية غزوش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة  
 غزوش وقاصصه بمثل ما مما عليه من الثمانية غزوش فهل له المطالبة بالثمن  
 غزوش ام لا وهل ينعى جميع ما فعلا ام لا او صحت المناجاة **اجاب**  
 شر المسلم اليه من ربه السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه له بعينه  
 بعد قبضه مما عليه من القطن المسلم فيه غيره صحيح لان فيه شر ما باع  
 باقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد ويقبضه على هذا الوجه ملكه ربه  
 السلم بمثله لانه قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان  
 ان قيمته بقيت وان مثليا بمثله ونصف القنطار الثاني وقع عن المسلم  
 فيه بالرفع على حجة فبقى لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون  
 بمثله فان تقاصص اصح ودفعت البراءة عن جميع المسلم فيه والاي طالب كل  
 بما في عهده وبيع المسلم اليه نصف القنطار اخرا ما الثمن الذي هو الخمسة  
 غزوش صحيح فقد لزوم ذمته لرب السلم ثمانية عن النصف الذي اشتراه  
 نحو الامر بالتقاصصا الخمسة بالخمسة فبقى لرب السلم ثلاثة بطالبه بها  
 ووجه ما اخذ هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيعا عند القبض قال  
 في الزيادة لو اسلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من ربه السلم حنطرة  
 بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم اعطاه ذلك الكرم يحجز لانه  
 اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البصر عن فتح  
 القدير مستدلا به على ذلك واما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البصر عن  
 الايضاح ان وجب على ربه السلم من مثل السلم بسبب متقدروا القرص  
 صار قضا صا ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قضا صا جان  
 انتهى وهنا وجب بقبض مضمون فان جعله قضا صا جان واما شر المسلم



اليه من رب السلم ومعه فلا يشك شاك في جوازه والله سبحانه اعلم

### كتاب الكفالة

**سئل** في دلال قال لا تخاشعني هذا بكذا وان خسر فعلي فاشتره  
فخس هل يقع ويلزمه الخسران ام لا **اجاب** لا يقع ولا يلزم الخسران  
فقد صرح في البرازية مانه لو قال بايع فلانا على ما اصابك من خسران  
فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي  
ناقلهما ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **سئل** في رجل قال  
لخس من حاكم سياسة وقد اراد الخروج من بلده لا يخرج فما اخذ منك  
فعلي ضمانه فخذ منه طلبا هل يصح ويلزم القاييل ام لا **اجاب**  
نعم يصح ويلزم القاييل وهي مسئلة المتقن المعبر عنها بقولهم وما غصبك  
فلان فعلي والله اعلم **سئل** في رجل له على جماعة متكلمين على ر  
مبلغ فزنا طاهلهم به فقال له كثير من دينك عندي هل يكون كفيلة  
فيطالب به ام لا **اجاب** نعم يكون كفيلة كما صرح به في التائا  
بقوله لفظة عندي للودعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة واشار  
به الزيلعي بقوله مطلقا يحمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون  
ضمانا وقد صرح قاضي خان بان عندا الاستغلت في الدين يراو به  
الوجوب فاذا علم ذلك كان له مطالبة وجسه والله اعلم **سئل**  
في رجل استعار من اخو زريق نالير منه بدين عليه بمهما اكله للمرتمن  
منها فاكله سنين هل يرجع عنه ام لا **اجاب** نعم له ان يرجع عليه  
بما اكله منها كما يعلم من مسایل الكفالة بالجمهور نحو ما داب لك  
علي فلان فعلي وما غصبك فلان فعلي فانهم والله اعلم **سئل**  
في قاض اقترض من آخر دراهم وطلب المقرض منه كفيلة فاحضر المقرض  
رجلا لديه وقالت هذا يكفلني فقال الرجل ان دخل القاضي مدينة  
القدس الشريف وقبض المحصول فانا كفيل عنه فيما اقترضه فمات  
القاضي المستقرض في اثنا الطريق ولم يدخل القدس فلم يقبض المحصول  
هل تصح الكفالة ام لا **اجاب** هذه المسئلة وقع فيها شراح  
المداينة بحال عظيم بسبب تعقيد في العبارة بطول الكلام عليه  
نحس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح به قاضي خان في فتاواه وهو  
قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان تقول اذا هبت

الرجع او جأ المطر واذا قدم فلان الاجنبي لدار فانا كفيل بنفسه لا يصير كفيلة وكذا  
علق الكفالة بالمال بهذا الشرط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب  
لامكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفيل بنفسه  
فقدم فلان صار كفيلة بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان  
شرط لزوم الكفالة وهذا شرط لزومها ودخول القاضي مدينة القدس  
وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يقع ان يدين المال هذا الا يكون بحال  
من الاحوال فانهم والله اعلم **سئل** في صلح حاصله استاجر وقبل  
الانتم وتعمد فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان  
ان فلان عن ما هو مرتب على اهالي القرية الغلانية عن المال العتيق البنا  
عليهم من سنة كذا او عن مال سنة كذا او عن مال سلطان ومشاهرة  
وخلقة وعزمية وحق حطب وما طنطور ومجد هو عيانية وخميسية  
مبلغا قدره الفاقرش وثلاثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع اول  
ثلاثمائة قرش والباقي وهو الفان يدفعانها في ثمانية اشهر من غرة  
ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة كل شهر مائة قرش استيجارا وقبولا  
وتعمدا والتزاما صححات شرعيات مقولات شرعا وصدقاها على ذلك  
فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه بقولا شرعا شهودا تاروا  
ذلك سلم المدقمان المدقوران من حبس فلان وفلان المدقور لهما  
شيخى القرية فلان وفلان المجهولين على المال المزبور تسليمهما شرعا وكفل  
كل من المدقورين صاحبه في اداء المبلغ المرقوم لوخذ منهما كفالة شرعا  
وثبت ذلك لذي الحاتم الشرعي الموقر اعلاه وحكم بوجبه حكما شرعا  
فمكلى ما تضمنه هذا الصلح صحيح شرعا سلم من الخلل بعلم به شرعا فيصح  
استيجار المستاجرين وقبولهما والتزامهما المصدر في الصلح باستاجر  
والتمرو وقبل وتعمد عما هو مرتب على اهالي القرية الغلانية عن المال  
العتيق وعن مال سنة كذا او عن مال السلطان ومشاهرة الخ او لا  
**اجاب** لا يشتمة في خلل الصلح المدقور وعدم صحته  
اذ قوله استاجر وقبل والتمز وتعمد عما هو مرتب على اهالي القرية  
عن المال العتيق الى اخره افعال واقعة على ما هو مرتب على اهالي القرية  
وما هو كذلك فاسد باجماع العقلاء اذا استيجار ما هو كذلك لا يعقل  
وقوله كذلك وتعمده والتزامه اذا الكفالة بما لا يثبت له شيء



الدائمة غير متجعة في أصح القوانين فكيف بما لا أصل له شرعا من محلة  
 وعديدية وخمسية الخ قال في فتح القدير وأما النوايا فان  
 اريد بما يكون ككوي النمر المشترك للعامة ولجوع الحارس للمحل  
 الذي تستي في ديار مصر الخفيف والموظف لتهيئ الجيش في حق هذا  
 الاسري اذ لم يكن في بيت المال شيء وغيرهما هو حق والكفالة  
 جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة ولي  
 الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولو لم يلزم بيت المال او لزمه ولا  
 شيء فيه وان اريد ما ليس بحق كالجنائيات الموقوفة على الناس في  
 زماننا ببلاذ فارس على الخياط والطباخ وغيرهم للسلطان في  
 كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانما ظلم واختلف المشايخ في صحة  
 الكفالة بما فقيس لنفع اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطا  
 اما هو او باطل ولهمنا اقلنا ان من تولى قسمتهما بين المسلمين  
 فعدل فهو باجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة ضم في  
 الدين يمنع صحتها هاهنا ومن قال في المطالبة يمكن ان يقول  
 بصحتها ويمكن منعها يتساءل انما في المطالبة في الدين او معنا  
 او مطلقا ومن يميل الى الصحة الامام البرزوي يريد فخر الاسلام  
 اما اخوه صدر الاسلام فابي صحة الكفالة بما انتهى وفي الخلاصة  
 نقلا عن مجموع النوازل طبع الوالي ان ياكل منهم شيئا بغير حق فاختفي  
 بعضهم وظهر الوالي ببعض فقال المحققون للذين وجد هم الوالي  
 لا تطلعوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالخصص فلو اخذ الوالي منهم  
 شيئا فلم يرجع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية  
 وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات  
 على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان فخر الاسلام وجماعة  
 قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسبية كالمطالبة الشرعية انتهى  
 وفي فتح القدير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين ما بيننا  
 من الصحة في اخدهما والخلاف في الاخر شتم من اصحابنا من قال  
 الافضل للانسان ان يساوي اهل محله في اعطاء النايبة قال  
 شمس الامة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والحماد  
 واما في زماننا فالنوايا لو خذ ظملا ومن تمكن من دفع الظلم

على نفسه فهو خير له وان اراد الاعطاف ليعط من هو عليه عن دفع الظلم  
 عن نفسه يستعين به على الظلم وينال المعلى الثواب انتهى **فان قلت**  
 فقد مرّح ان كمال باشا في كتاب الاصلاح والايضاح بان الفتوى على  
 الصحة وما عليه الفتوى اصح مما عليه العامة انه غير مسلم بلا برهان  
**فان قلت** ان الشيخ زين بن نجيم في البهراق وظاهر  
 كلامهم الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة  
 بخلافه علة وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما مرّح به في  
 الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له ان الظلم يجب  
 اعدامه ويحرم اقراره وفي القول بصحة تقريره **قلت** قال  
 مويذ زاده في مجموعته نقلا عن العمادي والسيوطي ان لغيره خلصني  
 فدفع المأمور بما لا يخلصه منه لختلف فيه قال السرخسي يرجع بين  
 المسلمين **وقال** صاحب الهيكل لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى  
 فهو مدافع لما في الاصلاح **فان قلت** قال قاضي خان وان كفل  
 عن رجل بلجنايات اختلفوا فيه والصحيح انها نفع **قلت**  
 والصحيح انها نفع **قلت** والصحيح لا يدفع قول صاحب الهيكل هذا  
 هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فنصرح علما ونا بانه نفع الكفالة به  
 قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة ما كان يوظف الامام كل سنة  
 عن ماله على ما يراه لخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام في غلة الارض  
 لا غير واجبة في الذمة كذا قال العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق  
 ومن ثم اطلقه صاحب الكفر فيه وغيره قال في البصر فشم الخراج الموظف  
 وخراج المقاسمة ونخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة  
 ونفى صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لو يكن دينا في الذمة والمثيلة  
 كثيرة الثقل متونا وشروحا وفتاوى هذا واما الصلح المذكور فالواقع  
 الخلل فيه لا يخص فلا يعاينه ولا يلتفت اليه شرعا **سبل**  
 في رجلين صادرهما الوالي وجبهما فقال احدهما للآخر خلصنا من  
 مصادرتة بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليك ففعل  
 هل له الرجوع عليه او لا **اجاب** له الرجوع ولو لم يقل الرجوع  
 ففي البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي او قال لاسير  
 ذلك قتل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل في الاخير يرجع بلا



غرة لا في المضادة والامام السرخسي على انه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع  
وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **سبيل**  
في كفيل النفس هل يبذل بموت المكفول به ام لا **اجاب** نعم بغير ايمانه  
والله اعلم **سبيل** في قروي نزل به ضيف نفصب بميتة جاره فاتهم  
الضيف بما فاني الى الضيف وقال له ان فلانا ضيفك غصب بميتة  
الفلانية فقال له ان كان غصب بميتة فلانا فلانا من ظلم غصب  
فلانا لم يلحق على المضيف ضماهما ام لا **اجاب** نعم عليه ضماهما  
وهو رد هاهنا ان كانت هالك كما طرح به المتون والشرع والفتاوي  
والله اعلم **سبيل** في رجل اتم انوار بقرعة فانكر فذهب فمحتس  
قراه عند قولا بقدر عليهم لكنهم لم يبرءوا بان فلانا اوصلنا اليها  
وباع البعض تركه عندنا ودعته فخرج اليه وطالبه برده بقرعة ليدع  
فقال اذهب انتا اليهم ومهما اخذوا منك فغسل ففعل واخذوا منه  
مالا جبارا وكرها هل يضمن ما اخذوه منه ام لا **اجاب** نعم يضمن  
جميع ما اخذوه والحال هذه بقوله مما اخذوه من مالك فغسل كما صرحوا به  
في النيب والذلة والله اعلم **سبيل** في رجل ادعى على رجلين  
انهما ضما له ما تعلق بذمة فلان باذنه بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت  
ذلك عليه ما بالوجه الشرعي يوجب ان به ام لا **اجاب** نعم يوجب ان به  
ومجسنا فيه فقد صرح علما واما ان حكم كفيل الكفيل في الطلب  
والجلس والملازمة وجميع الاحكام والله اعلم **سبيل** في رجل قال  
لاخر كفلتك فلانا او ضمته او ضما له على هل الكفالة بهذه الصيغة  
كفالة لغوا كفالة مال واذا كانت كفالة مال واذا كانت نفس هل  
يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل بحيث امكنه مخاصمته ولو في غير مجلس  
القاضي **اجاب** هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث امكنه  
مخاصمته ولو في غير مجلس القاضي ان لم يشترط تسليمه فيه والله اعلم  
**سبيل** في رجل توفي عن زوجة وحنه بنين وثلاث بنات فماتت  
شوات اخذهن عن زوج وعن ذكر والتركه متعوفة بالدين  
وعوضت الزوجة عن صداقها كراما وزوجت ابنه كفالة فماتت هاهنا  
بغير اذن ابنه بالكرم وقضى القاضي به هل الزوج الميته ابطال قصا  
القاضي مع استيفاء الشريط ام لا **اجاب** لا يقدر على ابطال

ما انصب عليه قصا القاضي المستوفى لشرائط الشرعية وقد تقررت في الشرع  
الشرعي تقديم الدين على الارث وان الكفيل بغير اذن المكفول عنه  
لا يرجع وانه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للموتة على المكفول  
عنه كما صرح به في البحر وغيره والله اعلم **سبيل** في رجل كفل ممترا  
نوجة ابنه ومات الاب هل يوجب من تركته ام لا **اجاب** نعم  
يوجب المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله سبحانه اعلم  
**سبيل** في سفينة راسها لصراني حمل بها نساء واطفال اورجاءا  
من المسلمين والافرنج فاقبل عليهم في البحر غلبوا به اهل حوب من  
الافرنج فصاح المسلمون على الراس ان يلقبهم على البر وكان قتيلا  
لقربه من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا فماتوا فخذ لكم  
هوا لافرنجنا فاسروهم واخذوا اموالهم واطلقوا الرايس والراف  
ولم يتصرفوا الاموال لهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما اخذوا  
من المسلمين ام لا **اجاب** يصح هذا الضمان اذا المضمون عنه  
معلوم بالاشارة وكذا المضمون لهم ومن المسلمين الذين في السفينة  
ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان  
المضمون عنه مجبولا ومن فروع المذهب قال لا تخافوا هذا  
الطريق فان اخذوا مالك فانا ضامن واخذوا مالهم صح الضمان والمضمون  
عنه مجبولا كذا في جامع الفصولين راجع الفوائد يظهر الدين شتم  
قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري واما مشيئتنا  
فلا كلام في صحة الضمان والله اعلم **سبيل** في رجل باع احذر  
حنطة الى دخول الجرن بثمان وكفله آخر فظفر فساد البيع بالاجل  
المجبول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة ام لا **اجاب** بظهور فساد  
البيع يظهر فساد الكفالة اذا كان على الاصيل فلا ضمان على الكفيل  
والله اعلم **سبيل** في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يد هب بها الى  
مصري محمولات لاخر باجرة معلومة عيبت الجمال على صاحب الجمال ودفع  
له حاديا يركبه عارية فلما احل بمصر مرض الحمار وعجز عن السير وخرجت  
القافلة وان ترك الخروج منها حصل ضرر كل بالجمال والجمال  
فلما خرج اذعه عند ثقة يحفظه ويقوم بامرته فلما وصل الى  
وطنه الامسلى لجزبه فامسناط ففعله اخر فيه هل الكفالة صحيحة



ارفي حقيقة **اجاب** الكفالة غير صحيحة لان شرطها ضمان المكنول به  
 على الاصيل وهو متخلف هنا لان المستعان غير مضمون لهذا العذر الذي  
 ذكره على الجوال والله اعلم **سئل** في ثلاثة انفار كفلا ودية قتل على عاقلة  
 القتائل هل يقع كفالتهن ويطلبون بها ام لا **اجاب** لا تقع الكفالة  
 بالدية كما صرح يرفي الظهري في الخلاصة والبرازية والسامانية نقل  
 عن الظهري فلا يطلبون بها لعدم صحتهما والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب الحوالة**  
**سئل** في رجل قال لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل  
 المذكور مهرين وقصة البالغة فلحال الاخ الاخ المذكور ايمان وجهته مهرها  
 على زوج اخته ليستوفي الاب من مهر الاخت مهر بنته بغير اذن من الزوجين  
 فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ واخته عن محبة ومات  
 الاب المحال ايضا فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفع الى  
 الاب هل يدفع الرجوع في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة المذمومة  
 بالهبة والمحال عليه المدفع الرجوع فيما دفعه بعينه ان كان قابلا وبقيته  
 في القيمي ومثله في المشي ان كان مستهلكا في تركه القابل والحال هذه  
 والله اعلم **سئل** في رجل استاجر من ناظر وقف شربة وشرط يعجل  
 الاجرة وحالهما مما استحقاق الوقت فقبضها ثم نفقت الجارة فهل يرجع  
 على الناظر وعلى المستحق بما قبض **اجاب** يرجع المحال عليه بما ادّى للمحال  
 على المحيل لا على المحال والحالة هذه والله اعلم **سئل** في منوال اذن  
 له القاضي بالاستدانة للتمارة اذ لا مال للوقف فتم الاستاجار باذن المتولي  
 وحاله على مستاجر حوائت الوقف ولم يصحوا بقبول الحوالة هل للمستاجر  
 مطالبة المتولي بما صرفه وجبه اذا امتنع عن الاداء ام لا **اجاب**  
 للمستاجر ذلك ففي البحر عن القنية ومثله في الحاوي الزاهدي اذا قال  
 القيم او المالك مستاجرها اذنت لك في عمارتها فتمها باذنه يرجع على  
 القيم والمالك والحوالة لا تارز لانه لا ينسب الي ساكت قول والله اعلم  
**سئل** في المحال اذا نوي من لصال عليه المال هل له ان يرجع على  
 الاصيل افتونا وكم الثواب الجزيل **اجاب** له الرجوع على  
 المحيل الذي هو في ابتداء الدين اصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط  
 وصول الدين اليه من جهة المحال عليه بدلالة الحال وهي في ذكالة

المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله اعلم **سئل** في رجل له  
 على اخوه دين فلحال به على رجل وقيل الحوالة ومات المحال عليه وعليه دين  
 لا تفي تركته بما فحل الحكم في دين الحوالة **اجاب** المحال اسوة الغرما  
 في دين المحال عليه فان بقي له شيء عليه رجع به على المحيل لانه قد نوي والله  
 اعلم **سئل** في رجل ادعى على اخيه دين هو ممن مبيع فاجابه باي اطلت بر  
 على فلان الغائب فقال المدعي لو فعل ذلك فاقام المدعي عليه بيته بذلك  
 فقبلها القاضي ومنعه من معارضته الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل  
 يلزم تقريضا او اهانة بذلك او لا واذ حضر الغائب ومجد الحوالة والسر  
 يتم عليه البيضة هل له الرجوع على المحيل ام لا **اجاب** لا يلزم المدعي  
 اهانة ولا تقريضا بذلك واذ حضر الغائب ومجد الحوالة ولا بيضة للمدعي  
 ولم يعد المدعي عليه البيضة رجع المدعي على المدعي عليه لانه قد نوي بسبب  
 ذلك على المحال عليه والله اعلم **سئل** في رجل تزوي عليه دين  
 لبدوي الح عليه بطلبه فباع لرجل بتماله واحال البدوي عليه بتمنه  
 فقبل الحوالة قايلا ان العجب لوي الحان فلم يجبهما ورتد ه على بايعه هل  
 طلب للبدوي عليه ام لا **اجاب** لا طلب للبدوي عليه والحال  
 هذه لبطلان الحوالة بنقد الشرط والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب ادب القاضي**  
**سئل** في وقف ثبت لدي قاضي خفي رعيه لامرأة وحكم به لها  
 حكما مستوفيا شريطة الشرعية ومنع المدعي عنها منعا شرعيا وماتت  
 والآن ابنه يدعي دعوي ابيه بعينها فيه ولا وجه له شرعا فلحال لفته  
 شرط الواقف هل يمنع من معارضتها شرعا حيث لا وجه لدعواه شرعا  
**اجاب** نعم يمنع شرعا قال الحسام السعيد في شرح ادب  
 القاضي وينبغي للقاضي ان ينفذ قضا ما القضاة التي ترفع اليه  
 ويحكم بما وادقضي بقول البعض وحكم بذلك مشورته وقاضي الحق  
 يرى خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويحضيها حتى لو قضى  
 باطلا لم ينافقها مشور رجع الى قاض آخر فان هذا القاضي الثالث  
 ينفذ قضا الاول ويبطل قضا الثاني لان قضا الاول كان في  
 موضع الاجتهاد والقضا في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان  
 الثاني بقضايه مبطلا لاول مخالف للاجماع ومخالفة الاجماع



ضلاله وباطل فلا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثالث ان يبطلها  
وينقضها فان كان رايه بخلاف ذلك ويستقبل الامر استقبالا في المواقف  
التي ترفع اليه انتهى **فق** **ل** هذا في المختلف فيه فما بال  
بالجزم عليه والله اعلم **سبيل** في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى  
صحيحة شرعية وشهادية مستقيمة وانفصل الحال على ذلك المتوال هل  
يلزم ولا يجوز نقضه واستئناف الدعوى ام لا **اجاب** لا يجوز  
نقضه بعد ابرامه واستيفاء شرايطه واحكامه سواء كان متفقا عليه  
لخلافا في محل يسوغ فيه الاجتهاد اما في المتفق عليه فظاهر لا يتوقف  
فيه الاقناع واما المختلف فيه فلا نه بالقضا المستوفى للشرايط ارتفع  
الخلاف وانقطع الخصام وهذا مما ائتمت عليه الامة واتفقت  
عليه الائمة ومع ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف والله اعلم  
**سبيل** في رجل الزور بدى شرعى ومكث في الحبس مدة وظاهر  
القاضي انه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي ان يقسط عليه ما الزم  
به بعين حصر خصمه ام لا **اجاب** حيث ظهر للقاضي انه لا مال  
له بخلي سبيله بغير حصر خصمه قال في الحاشية واذا سأل  
القاضي عن المجوس بعد مدة فاجاب انه مفلس وصاحب الدين غائب  
فان القاضي ياخذ منه كفيل بنفسه ويخرجه من الحبس وفي النفع  
الوسايل للقاضي ان لا يسأل احدا اضلا وينفقه بالافراج عنه  
وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب  
والمجوس بان قال الطالب انه موسر وقال المجوس انه معسر  
لا بد من اقامة اليقينة واما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم  
وكان معتملا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شي يصرفه الى دينه كما  
حاصل ان العزم ياخذ فضل كسبه والله اعلم **سبيل** في  
المجوس بدى هو ممن مبيع اذا سأل عنه القاضي فاجاب اهل المعرفة  
به انه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل  
ام لا حيث لم يكن رب الدين يتيما او غائبا لم يكن الدين من ماله  
الوقف **اجاب** نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحال هذه اذا  
ربما لا يتسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار باعسانه فيلزم عدم النظر  
الى الميسرة مع كونها عسرة والله سبحانه يقول فان كان ذو عسرة

فمنظرة الى ميسرة والله اعلم **سبيل** فيما اذا كان فقرا لمديون له  
واقفلاسه فظاهر وكان دينه بدلا هو مال هل للقاضي ان يسال عنه  
عاجلا ويقبل البيينة على افلاسه ويخلي سبيله محضه خصمه ام لا واذا قلتم  
له ذلك من يسال عنه وهل يشترط في هذا القطع الشهادة ام لا  
وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا بما  
لا بد له منه ام لا **اجاب** نعم للقاضي ذلك قال في النفع لوسايل  
بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان امره يعني المدين  
مشكلا اما اذا كان فقرا فظاهر يسال القاضي عنه عاجلا ويقبل  
البيينة على الافلاس ويخلي سبيله محضه خصمه واما يسال عن عسرة  
من جيرانه وامدقائه واهل سوقه من الثقات دون الفتاق فاذا  
قالوا لا يعرف له مالا نفى ولا يشترط في هذا القطع الشهادة مشد  
قال هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة  
بين الطالب والمدين بان قال الطالب انه موسر وقال المدين  
انه معسر لا بد من اقامة البيينة فان شهد شاهدان انه معسر  
خلي سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعمال بعد  
اليساد امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي شبه على هذا  
الشيخ عصام الدين السقاني رحمه الله والمسئلة شهيرة ولا يعد  
موسرا مالا بد منه وقد بينا ذلك في كتاب الجرح فلا يعد بديا به  
التي لا بد منها غنيا ويترك له دست وقيل مستان وكذا من له  
الذي لا بد منه وفلس على ذلك والله اعلم **سبيل** فيما اذا امتنع  
المديون عن وقال الدين حتى يحبس في حبس القاضي والحال انه لا يمكن  
الوفاء منه الا انه متمرد ومتعنت في بقائه في الحبس وامتناعه من الوفا  
فمسل والحالة هذه للدين ان يسال القاضي في تطيين باب  
الحبس عليه ليضيق عليه الافرجة يتناول منها الطعام او لا وهل  
للقاضي ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا **اجاب** اما عند  
اي حيفه فيؤيد حيفه الى ان يبيع بنفسه واما عند تمام بيع  
القاضي ذلك عليه ويوفى الدين ويقول ما يغني كما في الاختيار  
وعينه ويبيع العقار كما في بيع المنقول على الصحيح كما صححه الشيخ  
قاسم قالوا وعلى قولهما يتول كدست من ثياب بدنته وبيع الباقي



وإذا انعقد الاجتزاع دون الثياب التي عليه والعقد الذي يسكنه ببيع القاصي  
 ويؤتي ببعض ثمنه الدين أو بعضه ويشتري حوله ما دونها قالوا ويبيع مالا  
 يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدن للمصنف وللنظم في الشا والحاصل  
 ان القاصي لضرب ناظر فينبغي له ان ينظر للمدين كما ينظر للدائن فيبيع  
 ما كان انظر له وما انطيين الباب فقد ذكر في جوابها الفتاوي ان بعض  
 القضاة فعله قال رحمه الله لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرب لانه زيادة  
 على المجلس وفي البحر قال به الامام الاوسايني وقال القاصي  
 الراي فيه الى القاصي والحاصل ان ليس بمذهب لا صوابا والله اعلم  
**سبل** في رجل ثبت عليه دين لاخر باقاره وهو معسر غير ان له مالا  
 بيلا لا يخرج القوي او الحرب ولا وصول له اليه هل يعد موصرا به  
 فيؤبد جسده او لا يفضل سبيله الى ميسرة اما بوصول اليه او بطر وما  
 اخر عليه **اجاب** لا يعد موصرا بذلك ويضلي سبيله في الخلاصة  
 وابن اربعة وكثير من الكتب واللفظ للكتابين المذكورين فان كان  
 للمجوس مال بيلا اخر يطلعه بكميل قال في البحر ظاهر كلامه ان  
 القاصي لا يجلس المديون اذا علم ان له مالا غاييا وفي النفع الوسايل ذكر  
 في الهداية قال واذا ثبت الحق عند القاصي وطلب صاحب الحق  
 حبس عزيمه لم يجعل بحسبه كالثبت انتهى والله اعلم **سبل** في  
 امين القاصي الذي يضبط لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر  
 هل حكمه حكم القاصي فيما عدا ما استثناء صاحب الاشياء حتى  
 في نفق اليمين عند انتمى **اجاب** المراد بالامين المذكر الذي  
 لا تخفى العترة الذي قال له القاصي جعلتك امينا في بيع هذا  
 الشيء كالذي نصب لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمراد بالعترة  
 ما ينفق البايع في المبيع عند الاستحقاق والتردد عند البيع وغير  
 ذلك فحكمه حكم القاصي في عدم لمحق العترة وعللوا ذلك بانه لو  
 لزمه لامتنع الناس من تقلد القضا وحكم امينه لحكمه في ذلك  
 ففي اكثر وغيره لو باع القاصي او امينه عبدا للفرما واخذ المالك  
 فضاع واستحق العبد لم يضمن انتهى قال في الصراي البايع  
 الثمن للمشتري لان القاصي قائم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا  
 ضمان على القاصي وامين القاصي كالقاصي ثم قال واشار

المؤلف رحمه الله الى ان العبد لو ضاع منه قبل التسليم الى المشتري لم يضمن  
 كما ذكره الشارح في الامينة لو قال بعث وقبضت الثمن وقبضت العزم  
 صدق بلا يمين وعمدته الحاقا بالقاصي كذا في شرح التلخيص مشتم  
 قال يقبل قوله في اليمين والنكول اي في تخليف المخذر بعد قوله فعلى  
 هذا المستعمل ليس بامينة والاقبل قوله اليمين والنكول وحده  
**سبل** في رجل ملق بزوجته التي عقد له نكاحها وكلمتها ولم يكن  
 وليا في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والاصابة ثلاث  
 طلقات متفرقات فادعى دكلمها على الزوج بمهر المثل هو كذا ان يادة  
 على المستسقي لذي حاكمها في المذهب لغناء النكاح بسبب كون بعض  
 ولي شرعي ويطلبه بذلك وسأل كل من المتداعين من الحاكم الشافعي  
 ان يحكم بما يراه في ذلك فاستشاراه تعالى وحكم بطلان النكاح  
 وجوب مهر المثل بالولي وبطلان الطلقات الثلاث حكما مستوفيا  
 شريطة الشرعية فهل ينفذ حكم القاصي ان افني بذلك ويلزمه مهر المثل  
 ويجل له ان يعقد نكاحه عليها من غير تحيل واذا رفع ذلك الى حاكمه حتى يرضيه  
 ولاجل له نقضه او لا **اجاب** نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع  
 اليه من القضاة انضاده لانه مجتهد فيه ففي كثير من الكتب ومنها العدة  
 ومجموع النوازل للقاضي ان يبعث للشافعي ان يبطل نكاحا عند بشهادة  
 الفسقة والخفي ان يفعل ذلك وهو مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في  
 نكاح بلا ولي ولو طلعتا ثلاثا شرعن وجب ما قبل المثل اذا حكم بطلانه  
 وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد وفيها الويل في شافعي ليعقد بينهما  
 ويحكم بالصحة جان وبهذا الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام ومنه شبهة  
 وفي صدر الشافعي ليعتد القاصي ورفع حكمه الى قاصي لم يجز عليه  
 انضاده الا ان تكون مخالفا للكتاب والسنة والاجماع وهذه المسئلة  
 من المسائل الثمينة والنقول بما كثر والله اعلم **سبل** في معسر لا يملك  
 المهر عقد نكاحه على امرلة معصرة لها ابتداء بعان بها وغاب عنها قبل الدخول  
 عما من الاعسار وعدم القدرة واليسار هل اذا اتم النكاح الشافعي تكلم  
 عنها بسبب ذلك ينفذ ولا تقدر قاض على ابطال شفعه والحال هذه امر لا  
**اجاب** نعم ينفذ ولا ينقص حكمه ففي فتاوي قاضي الهداية سئل  
 عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة

مطلب في رجل ملق بزوجته التي عقد له

سأل عن ذلك فبطل فاجاب بالاعتراف بكونه  
 بغير ولي وبدون مهر المثل والله اعلم  
 اي حشيتة وان لا يلزم مروي القس  
 اعطاه على الذهب المذكور ولم  
 تكتم بيمينه على شيء  
 يروي صحته  
 وسأله



وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بيته على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ  
 عنها نفقة الفسخ وهو فسخ على الغائب وفي الفسخ على الغائب عندنا روايتان  
**منهم** من زاه نافدا **ومنهم** من لم يره نافذا فعلى القول  
 بنفاذه يبلوغ المقتضى ان ينقض من الغيب على نفقة العدة واذا حضر الزوج  
 واقام بيته على خلاف ما اذنت من تركها فلا نفقة ولا تقبل بيته والبيته  
 الا في تركه بالفسخ فلا تبطل بالشائبة انتهى وقوله بعد انقضائه  
 عدتها الى لزوم في المدخول بها المأخوذ المدخول بها بالعدة عليها  
 ومثل هذا عمل بقوله تعالى واتوا الله الذي تتسولون به والارحام والله  
 اعلم **سبيل** فلما لو قضى شافعي المذهب على غيب فما دعت الضرورة  
 اليه من نحو طلاق هل ينفذ ام لا **اجاب** نعم ينفذ في الظاهر والواضح  
 من اصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة والله اعلم **سبيل** في امرأة  
 غاب عنها زوجها مدة من ثلثين وعشرين سنة بلا نفقة  
 ولا مال له حاضر في المهر فنفقت امرها الى النايب الشافعي وطلبت منه  
 منه فسخ نكاحها من زوجها فحكم بفسخ نكاحها على الوجه المهر ففسخ  
 من قبل علمها عنه عند الشافعي وعلى تقدير ما قبل في هذه طلاق اقام  
 موت وهل للقاضي الحق في فرض لما صدر من النايب الشافعي بتنفيذ  
 او نفق حيث لم يتوافر اليه في ضمان **اجاب** قد اضطرب كلام علمائنا  
 في مسئلة الحكم على الغائب وله واراءهم وبيناهم ولم يصف ولم ينقل  
 عنهم اصل قوي ظاهر يتبين عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالذي  
 ينبغي ان لا يحتاط ويتأمل ولا يخط الحرج والضرورات فانما يتبع المخطوات  
 فاما لك بالثابت في الثابت باجتهاد مجتهد اجتمعت الناس على صحة اجتهاد  
 وعلمه وزهره وورعه وهو محمد بن ادريس الشافعي ومن قال في جواز  
 الحكم على الغائب مثله فاذا علم ذلك وعلم ما حق بالنساء من الضرر والمنفعة  
 بغيبته انما هي كسبلة هذه المرأة فعلى المفتي وان كان خفيا ان يفتي  
 بجواز الفسخ الصادر من القاضي وان كان نايبا لان حكمه حكم الاميل وعليها  
 عدة الطلاق بلا شك لانه حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق  
 وليس بحكم بموت الغائب وليس لقاضي من القضاة نفقته اي نقض حكم  
 النايب الشافعي والله اعلم **سبيل** في امرأة غاب عنها زوجها  
 وتركها خالية الفراش والنفقة والمعاش واذا تبينما الضرورات

حقبة في العلم بتبيين

والمحن اعدم النفقة والنفقة والسكن ولا يستلها الاستدانة ولا تستطيع شقة  
 الكتب والمهانة فرفعنا امرها للقاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعدة  
 مذهبه مستوفيا لشرائطه هل ينفذ قضاؤه ولا يجوز نقضه وابطاله لموافقة  
 لمذهبه ووقوعه في محل الضرر وموضعه ام لا **اجاب** نعم ينفذ  
 لامكان الضرورة والحرج وقد افتى به من يعتد به من علمائنا الماراي من وافق الح  
 بما يلحقها من المشقة والضرر وعدم يسر الاستدانة في زماننا الذي قل فيه عمل  
 الخير فلا يجوز والحال هذه الترخيص له بابطال ما في ابطاله من الاضرار وسؤال الحال  
 والله اعلم **سبيل** فيما اذا حكم القاضي بمنع الشفعين عن الشفعة لسقوطها  
 لتخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء ينقض حكمه  
 بلا موجب شرعي **اجاب** حيث استند على الحكم الى دليل شرعي ووافق  
 قولا صحيحا في المذهب نفذ وان لم يكن مجتهدا وعلم عمل الخلاف فكذلك ايط  
 الامع ما لم يشترط عليه السلطان ان يحكم بالصحيح من مذهب الخليفة  
 رحمه الله فاذا شرطه لا ينفذ من لحكامه الا ما وافق الصحيح لانه معقول  
 عما سواه وهذا اما هو المعتمد في المذهب والله اعلم **سبيل** فيما لو  
 منع السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدق  
 هل يستمر ذلك ابدا ام لا **اجاب** لا يستمر ذلك ابدا اذا اطلق  
 السماع للمنع بعد المنع جاز وذا لو ولي غيره واطلق له ذلك لا يجوز  
 على اطلاقه فيسمع كل دعوي وكذا الوصيات السلطان وولي سلطان  
 غيره في قاضيها لم يمنعه بل اطلق قايلا وليستك لتقضي بين  
 الناس جاز له سماع كل دعوي اذا اتى المدعي شرابط صحة الزعم  
 المقررة عند الفقهاء والحاصل ان القاضي وكيل عن السلطان  
 والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص  
 واذا عمم تحمم والقضاة بتخصيص بالزمان والمكان والحوادث  
 والاشخاص فاذا اختلف المدعي والمدعي عليه في المنع والاطلاق  
 فالمرجع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوي وعدمه خاص به  
 لا تعلق للمتدعيين به فاذا قال منعت السلطان عن سماعها  
 لا ينافي في ذلك واذا قال مطلق سماعها كان القول قوله  
 ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيينة الشرعية بعد الحكم عليه بخبره  
 فيبين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيها منع عنه حكمه حكم



الرمية في ذلك فاذا اتاه جنوب بالمتع من عدل او كتاب او رسوله هل به كما  
يجل بالمشافهة من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم احكام الوكيل  
استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الامور وانكشف  
له الحال والله اعلم **مسألة** في قاض ولاية السلطان ولاية اقليم من بعض  
الاقليم مما لكه الاسلام فاشترى منه رجل حكومة بعض اوقافه لك  
الاقليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون احكام ذلك الرجل في تلك  
الوقاف اضافة او نية ام لا تكون من هذا القبيل لان هذا ليس من جنس  
ما يباع ويشري كيف لا وقد تضمن ذلك القام وقايع غير مضمونة في  
ازمنة غير معلومة على ان ما يحصل من الدرامم من الوقايع التي شتمت  
تكون مختصة للقاضي فمسألة الحصول يكون من قبيل الرشوة **قال**  
يصح توليته والحال هذه ولا تندف قضاياه ويكون من قبيل الاجرة في نظر  
كتابة الوقايع والتجارات فيجوز اخذ ذلك المبلغ اذا كان اجر المثل حيث  
جوزوه الفقهاء اذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا اخذ قبل  
العمل وعلى عمل الغير فان هذا العمل لا يتبع للقاضي باجرة علمه بل عن رضى  
من نيابة القاضي التسلط على الناس واخذ اموالهم بجاه الحكومة فذلك  
رضي بدفع مبلغ من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انا والله لا نؤلف على هذا العمل من ماله ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فمسألة  
يجب على علماء تلك المملكة الدلائل تحت قوله سبحانه وتعالى واذا  
لخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب ليعلمنه للناس ولا يكرهونه  
التبيين على حرمه ما ذكر والعرض الى السلطان ابداه به الدين فانه اذا  
حصل من بعض وكلا السلطان مصادرة في اموال المسلمين فانهم يقولون  
عليه ويرحمونه ويرضون فيه للسلطان فلا يفعل ذلك حق من يصد  
منه منقصة في الدين وتماون بالشرع المحمدي بالتخاذل حكومة الشرع  
شركا لتصيل حطام الدنيا وسببا للتسلط على الرعايا او لى فان سدت  
العلم وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكونون تاركين  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يؤمن كلامهم ام لم يخلص السكوت في مثل  
هذه الداهية الكبرى والبلية العظمى **مسألة** **اجاب** هذه المسئلة  
تصل بمجملها وضحاها هيتمات ان لشعب القول علم ما فيه ولكن هنا كلام  
مختصر في الغاية وفيه ان شاء الله تعالى في شأن هذه المسئلة الكفائية

اعلم انه قد صرح في البرازين وكثير من الكتب بان الكافر اذا شرب الخمر  
فشر عليه اقرب باوع الدرامم كغيره واوكذا لولا مبارك باد وقت  
بصري الجديدة واقعة وهي ان واحدا قاطع على مال معلوم احتسابا  
اغنى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فخر بوقايعه على باب طوق لانت وبوقات  
ونادوا مبارك لمقاطعة الاحتساب وكان اماما للجامع فامتنعت  
عن الصلاة خلفه حتى عزم على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة  
انتهى وانت لا تزي فرقا بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء  
لان كلاهما في الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فعلى  
المقاطع على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يتأخر عن جوان  
بيعه بل يشل عن كفى مستغله ومتعاطيه وان كان ظاهرا ايضا غير  
خاف على عاين ما شتم للفقهاء راجحة ولشتمنا الشيخ محمد بن سراج الدين  
الحانوفي كلام في الحصول للمجد للنائب من كتاب الحج والتبيلات  
فيه ان دعوى المستنيب عليه بد لا تقم لان الدعوى لا بد وان تكون  
بحق ثابت له معلوم الجانس والقدر وهذا المدعي ليس خافا لانه ان كان  
في مقابلة الحكم لا يجوز اخذه لامن النائب ولا من المستنيب وان  
كان على كتابة الصكوك والحج بقدر ما يلحقه من المشقة فهو للنائب  
لا للمستنيب قطا لانه بد غير جائزة بوجه من الوجوه هذا حاصل  
كلامه رحمه الله وما اخلصه من حجة في اعد الفقهاء  
ولاشبهة ان اخذ القضاء مقاطعة ان كان مستحلا فهو كغيره لا شتمته  
فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان حين مستحله فهو ومن نولي القضاء  
بالرشوة سوا وقد ذكر نقل ذلك فقالوا قاطبة من اخذ القضاء برشوة  
فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة  
وبد يفتى اذا الامام لو قد برشوة اخذها هو او قومه وهو عالم لسم  
يجز تقليده كقضا برشوة ولا شبهة ايضا في انه يجب على السلطان  
نضرو الله منع تعاطي ذلك ومعاقبته باشد العقاب لانه من الامور  
المفلة لهذا الدين الميتين ويجب على كل من له قدرة على اعلامه ان يعلم  
بذلك لانه من مهمات الدين والخلاص له في السكوت واذا علم الامام  
اصلحه الله تعالى واصلم به ذلك جاز له ان يس في عقوبتهم الى  
القتل لينزجروا عن مثل هذه المصيبة الممركة والنازلة الموبقة



وما اقرب هذه المسئلة من سؤل مسئلة السعاء والاعونة وقد  
 قالوا فيها ولغناء الملك بسبب الاعونة والسعاء افتقاراً به يثاب  
 قائلهم وافق السيد ابو نجاش بكفرهم وهو لا اشد فساد منهم بلا شك  
 ولا ازياب وقد اشد بعض عباد الله في طائفة القضاة عند قول  
 ايمننا لا يكره التقليد لمن هو امن من الظلم . . .  
 كيف السلامة منه وهو بعصرنا . . . يعطي مقاطعة الاخذ  
 ويقول اخذه على كذا وكذا . . . من اين اجمعه اذا اخذ  
 ويقول هذا شرح طه المصطفى . . . من يقول لحكنا لا ينفذ  
 قل لي اخا الفقه القويم حقيقة . . . في كفرهم بالله يخفى لما اخذ  
 والله سبحانه يظهر الدين من كل دس ويظهره ويوتد بايمته  
 العالمين امين يا رب العالمين **س** فيما اذا ولي السلطان  
 قاضيا خفيا يصح في بلدة معينة هذا عياي خيفة من الله فيحكم  
 بهذا عياي في ليلة في قضية مخالفة لمذهب عياي خيفة وصاحبه  
 ينفذ حكمه فيما اولا **اجاب** لا ينفذ لان السلطان اجماعا ولا  
 ليحكم بهذا عياي خيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة  
 الى ذلك الحكم كما صرح به في فتح القدير وغيره وسواء كان القاضي عالما  
 او جاهلا فقلدا او مجتهدا ناسيا او عامدا وقد صرح العلماء قاطبة  
 بان القاضي يختص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص فاذا  
 خصه السلطان بزمانه او مكانه او حادثة او شخص يخص وذلك  
 لان ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه  
 فيما منعه عنه وحكمه فيه كحكم بقية الرعايا الذين لم يوفد لهم  
 من جانب السلطان بالقضاة وهذا اجمع عليه لا خلاف فيه انما  
 الخلاف فيما اذا اطلق له وحكم بخلاف مذهبه وهي المسئلة التي  
 اكثرت علما وناما من ذكرها وساق الخلاف والتفصيل واختلف فيها  
 الافق والتزجيم والاصح والتصحيم **وقال**  
 رايها السؤل بهذا النمط . . . ينادي حكوا لهذا الغلط  
 وان القيامة قامت شيئا . . . راع الى رفته وتدل الشط  
 فان ذوي العلم قد اجمعوا . . . على ان صاحبه قد خلط  
 فهدل هو ومن يتوهم الجنا . . . يعلم مفتي الوري بالشط

ليدري ببعض الذي واقع عليهم . . . فيرفع هذا الشط  
 وشرع الرسول مصان فلا . . . يمان بمن ان تولى حبط  
 والله في خلقه ما يشاء . . . وفي علمه عز ما لم يحط  
 فافهم والله اعلم **س** في التنازع الواقعة في زماننا شهادة  
 شاهدين على ما في الصك بغية الخصم هل هي معتبرة شرعا اولا  
**اجاب** قال في البحر في شرح قوله واذا رفع اليه حكم حاكم  
 امضاء . . . معنى قوله امضاء حكم بمقتضاه بعد دعوي شرعية موصلة  
 من خصم على خصم ولذا قال في البرازية وان ارادوا ان يثبتوا حكم  
 الخليفة على الاصل لا بد من تقديم دعوي صحيحة على خصم حاصل  
 واقامة البينة كالواراد والاشات قضا قاض انتهى فالحاصل  
 ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما  
 صرح به العمادي في الفصول والبرازي في الفتاوي قال  
 وهنا شرط لنفاذ القضا في المجتمعات وهو ان يصير حادثة تجري بين  
 يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضا  
 لانه فتوي انتهى قال ولا بد من امضاء الثاني بحكم الاول من دعوى  
 ايضا كما سمعت ثم نقل عن البرازية قاضي بلدة حكم على رجل بمال  
 وبجمل شتمات القاضي ومثله عزله واحضر المدعي المحكوم عليه  
 عند قاضي اخر ومن هن على قضا الاول جبره الثاني على ادا المال ان  
 كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وحضر المدعي المحكوم عليه  
 ففيه اشتراط احضار المدعي عليه لصحة القضا عليه مشرقا قال ولو  
 شهدوا ان قاضيا من قضاة البلدة قضى بمذم المال لا يحكم به  
 مشرقا قال في البحر اذا علمت ذلك فظهر ان التنازع الواقعة في زماننا  
 غير معتبرة لصدرها بلا دعوي وحادثة وانما يقيم صاحب  
 الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلا ليكتب له  
 القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول او نفذه ولا شك ان دعوى  
 القضا حادثة من الحوادث فيشتق فيها ما يثبت في جميع الحوادث  
 وهو ان تكون من خصم على خصم حاضرا وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه  
 الاجتماع على ان حضور الخصم المدعي شرط في نفاذ القضا عليه وفي فتاوي  
 قاضي خان انما ينفذ القضا عند شرايطه من الخصومة وغيرها فاذا لم



فوجد لم يتقد انتهى وقد ذكر في النواكر البدرية قد كنت ابتليت بشي من  
 الحكم قبل التصديق وكنت لذلك ان اخذ بخط وافر من الملهم والدور  
 الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الفرض من هذا  
 الباب ومن اجل التعمق في النظرات الرسمية المأمو الصواب فنظمت  
 هذين البيتين ضبطا لاطراف القضايا الحكيمة وجمعا لادب  
 الحوادث الشرعية البيتان هما • اطراف كل قضية حكيمة  
 ست بلوح بعد ما الضيق • حكم ومحكوم به و **لله**  
 ومحكوم عليه وحاكم طريق • مشرقر في بحث الطريق فقال  
 وبما ترونه يعلم قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم حاشية  
 اى في حاشية والمراد بهما المضمومة الصحيحة وهي انما تكون بالدعوى  
 الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي ويشترط لصحتها حضور  
 الخصم المدعى عليه الى اخر ما ذكره مما لا يخفى لاحد فيه والله اعلم **سبل**  
 فيما اذا مات القاضي المأذون له بالاستخلاف هل تنزل به نوابه  
 ام لا **اجاب** قد قطع فقيه النفس قاضي خان في فتاواه بانهم  
 لا ينزلون بموته وجارته وامامات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله  
 وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات  
 القاضي لا ينزل خليفته انتهى وفي البرازية وفي المحيط مامت  
 القاضي الغزل خلفاؤه وكذا امر الناحية بخلاف موت الخليفة اذا  
 عزل القاضي تنزل ينزل نايبه واذا مات لا والفتوي على انه لا ينزل  
 بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان او العامة وبعزل نائب القاضي  
 لا ينزل القاضي وفي **الاشباه والنظائر** بعد ذكره بحجة  
 من النقول قال فتم من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب  
 بعزل القاضي وموته وقول البرازية الفتوي على انه لا ينزل بعزل  
 القاضي يدل على ان الفتوي على انه لا ينزل بموته بالاولى لكن  
 هل بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب الآن ينزلون  
 بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع  
 الموكل ولا ينفك احدا من نواب السلطان ولما افاك العلامة ابن العربي  
 ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نايبه من كل وجه  
 انتهى فهو كالوكيل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة

هو مد حب الشافعي واحد وعندنا انه نائب السلطان وفي التائنا وخاتمة ان  
 القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي القنية لومات  
 القاضي وعزل يبقى من نصبه على حاله مشرقر في قضا انتهى كلام الاشباه  
 فقوله لكن جعل في المعراج الخ رد لما قاله ابن العربي وكيف لا يرد كلامه وقد  
 قال في النفع الوسائل نقلا عن البدائع ولو استخلف القاضي باذن الامام  
 شرمات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانائب  
 القاضي ولا ينزل بموت الخليفة ايضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي  
 عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالوكيل فانه لا يملك  
 عزل الوكيل الثاني انتهى عن الوكيل الثاني الذي وكله الاول باذن  
 الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الموكل لا عن الوكيل الاول  
**وقد علموا عدم عزل القاضي بموت الخليفة** نائب عن المسلمين  
 في تقليده للقضاة المسلمون على حالهم فلا ينزل القاضي بموت نائب  
 عن السلطان الذي هو نائب عن المسلمين فانه يحق قول ابن العربي انهم  
 نواب القاضي من كل وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في الحقيقة نائب  
 عن السلطان حيث اذن له بالاستخلاف ومع قوله في المعراج  
 كونه كوكيل قاضي القضاة هو مد حب الشافعي واحد وعندنا انه  
 نائب السلطان وما عني قول صاحب الاشباه ولا ينفك احد  
 الا ان نائب السلطان مع تصرع جهابذة العلماء انه اذا كان القاضي  
 مأذونا بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان المأذون اذ صرح  
 السلطان بعزل النواب بموته او عزله بان قال في مشرقر اذا مات  
 او عزلت فقد عزلت خلفاء فانهم ينزلون لعزله لان القضاة والعزل  
 منه يقبلان التعليق وما صرحوا به ان القضاة يقبل التضييع بالزمان  
 والمكان والحوادث والاختصاص ولا يملك نصب القضاة وعزلهم الا  
 السلطان او من اذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا  
 يستفاد القضاء العرف الا منه والله اعلم **سبل** في مفت ينفك  
 الناس بالفتوي وعينها بالنقول الصحيحة من الكتب المعتمدة باجانات  
 مشايخه الذين علوم العلم والعمل به ولا يعلم بوجه ما كونه ماجا من القاضي  
 او غيره ان يحج عليه ويمنعه عن نفع المسلمين بالفتوي ام لا يجوز له ذلك  
 وهل فعل القاضي هذا شرع محمد بن عبد الله ام شرع المجتاهل بلامين



وهل اذا كان ما جازي وثبت عليه ذلك وجهر عليه القاضى وافق بعد المحرر  
 يجوز فتواه وتعمل بما كمل صرح به في الدرر والغرر نقلا عن البدايع ام لا  
 والحال ان المفتى يبي بلا دخلت عن مثله علما وعلا وما يستحق في المحرر عليه  
 ومن يبينه على ذلك من الله دينه واخرى وهل يجوز ويثاب من يعني ذلك المفتى  
 على نفع المسلمين بالفتوى من الحكام وغيرهم ام لا يبينوا الجواب الواضح لينفهم  
 كل طالع وصالح وهل اذا دخلت بلاد من عالم نزع المسلمون في امور دينهم  
 وديارهم اليه بجواز المتابعة منها الى بلادهم فيها يوجد العلم ام لا **اجاب**  
 لا يجوز منع المفتى الموثوق به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه ودينه وعلمه  
 بالسنة والاثر وجوب الفتوى والتصحيح والاختيار لان فيه منع التكلم بما  
 انزل الله العزيز الخبير ومن كتم علما الجاهل من نار وكفى في منع ذلك  
 قول الله ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الاية ومثلها كثيرا في  
 افادة حرمه المنع من الايات الزاجرة المانعة من اخفاء الحق والفتوى  
 استخلا ما خفي ودق عن افهام المكلفين واذا اتعين لما شخص صارت فرضا  
 في حقه ليقين فكيف يمنع عاوه عليه لا قائل به من المسلمين ولا جات به شرعية  
 من الاقربين والاعز من اذا افقي ما هو القواب بعد المحرر جان وله الثواب واذا  
 افقي قبل المحرر بالخط لا يجوز فان تقدم عليه العقاب واذا كان المفتى بالوصف  
 المرفوزم فلا شبهة في حرمة المحرر عليه واثبات الامم لمن جهر عليه ولمن اعات  
 واذا وصل الاذينة اليه ومن لم يكن موصوفا بما ذكر وكان ما جازا فالحرج عليه  
 من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحرمية حسي وليس المراد المعنى  
 الشرعي المانع من نفوذ المقر شرعا واما المتابعة لتعلم العلم الواجب  
 فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة ولا عانة على الطاعة والفتوى طاعة  
 ولا عانة عليها مثلها والكل كالم يطول على ذلك فلتقتصر على ما هو السؤال  
 والله اعلم **س** في رجل ادعى على آخر وكالة عامة عن ريد الغائب  
 توأبيا منها ليتوصل الى كل ماله فانكرها المدعى عليه فاقام المدعى  
 بينة بذلك وحكم بما القاضى المتدعي لديه فلخذ المدعى في الدعوى على  
 عزما الغائب وقبض دونه والافترار والابر والانكار حتى تملك الغالب من اموال  
 الغائب هل ينفذ حكم القاضى في ذلك وتنفذ تصرفات الوكيل على الغائب ام لا  
**اجاب** دعوى الوكالة على الغائب محترقة عن دعوى عين او دن على المدعى  
 لانضج ومثله الدعوى على الغائب مستنورة في غالب كتب المذهب

مذكورة واختلف التصحيح والافتاء فيها فنفى جميع الفتاوى نقلا عن المستقاة  
 لوقضي على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى ومثله في كثير من الكتب وفي  
 التي يلى ان نفاذ القضا على الغائب يتوقف على امتناع قاض اخر وصححه وبيته  
 الحق ان الهام في شرح المداينة وقال بعضهم لا ينفذ ولو امتناع الف قاض  
 ليلا ينظر قوا الى هدم من هب اصحابنا هذا وفي الخلاصة والبرازية والعبا  
 للبرازية في السابع من كتاب ادب القاضي ادعى انه وكيل الغائب  
 بقض الدين او العين ان من على الوكالة والمال قبلت وان اقر بعني  
 المدعى عليه بالوكالة والمال قبلت وان اقر بعني المدعى عليه بالوكالة  
 وانكر المال لا يقصر خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه  
 خصما باقرار المطلوب لان ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال  
 وانكر الوكالة لا يستلزم على الوكالة لان التظليل يتب على الدعوى  
 القصصة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وهذه كى الحضاف  
 انه يصف على الوكالة والاقول اصح ولو انكر الكل فهو كاتار الوكالة  
 وحدها انتهى **اجاب** كانكار وحدها اي في الاستحلاف  
 وجريان الخلاف فانظر الى قوله لان التظليل يتب على الدعوى  
 القصصة ولم يوجد هذا مع دعوى قبض عين او دين فكيف  
 في مسئلتنا المجردة عن دعوى احدهما فالواجب على اهل الديانة  
 القضاء والافتاء بعد نفاذ القضا المذخور كونه وسيلة الى التلاف  
 ماله بالا فتعالات والدعاوى الباطلة والله اعلم **س**  
 من اسلام ولد الملك بما صورته فيما اذا وكل زيد عمرا وكالة مفيد  
 بخضومة قبض دن في ذمة بكر وكفيله القاطنين يومئذ في بلدة  
 اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاض بلدة الى قاضى بلدة بكر وكفيله  
 وامر زيد وكفيله انه لا يدعى بعين الوكالة المعينة بخالف عمر وامر موكل  
 وكتب مكتوب القاضي واقام بينة وادعى بما وكالة عامة عن زيد  
 فانكر بكر ذلك فاثبت عمر الوكالة العامة في وجه بكر وحكم بما  
 القاضي فهل يكون دعوى عمر بخلاف موكله زيد فضولا وحكم  
 القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحا وماذا في ذلك وفي  
 هذه الصورة يتألى الوكالة العامة لوتعدى عمر الوكيل لمخرج  
 الكفيل من الكفالة واثب اذمة بكر من بعض الدين المزبورين يد



ويعني من يوم مقدار وقت الباقي للموسمين عددية واقدره انه لم  
 يتاخر لولا كنه زيد سوي المبلغ المقسط على بكره وابتدأ منه واذمه كنه  
 من كل حولن يد قبلهما وحكم بها القاضي مع ان لزيد ما لا على بكره عن  
 الذي وكله به عمره فمثل يضمن عمره وما تلفه وابتدأ منه ذمم المديون بقعة  
 بعد حكم القاضي في ذلك امر لا **اجاب** دعوي الوكالة المحررة  
 عن شخص غائب من غير خصم لا يقع فاقامة عمره والمذكور بينه وادعاه  
 بها وكالة عامة عن زيد وانكار ذلك اى كونه وكبلا وكالة عامة  
 لا تدخل تحت الحكم فلا يقع المذكور وفي الخلاصة والبرازية واللفظ  
 لها ادعى وكيل الغائب الدين والعين ان يرضى عن الوكالة والمال  
 قبل وان اقربا لوكالة وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال  
 لان لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب  
 وان اقربا للمال وانكر الوكالة لا يستعمل على الوكالة لان التعليف  
 يترتب على الدعوي الصحيحة ولم يوجد على عدم صحة الدعوي في مشيئتنا  
 بالاولى فافهم ومن صرح بان النكول لا يدخل تحت الحكم صاحب جامع  
 الفصولين في الفصل الخامس في القضا على الغائب رامن للفتاوي  
 المصري وفي معنى الحكم للطرابلسي في الفصل الاول من القسم الثالث  
 من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول ثم  
 الدعوي الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم  
 دعوي تلزم الخصم اقرارا من الامور قاله وانما شرطنا كون الدعوي  
 ملزمة حتى من ادعى انه وكيل فلان فانكر فلان لا تتم هذه الدعوي  
 لانه عقد غير لازم ويمكن عزله في الحال فلا تقيد الدعوي فايدتها  
 انتهى **اقول** تعليله بيم ذكر امر او لا وهو ظاهر في الموكل  
 ولو كانت الدعوي على غير الموكل فالشرط ذكر امر يتصور الحكم فيه فافهم  
**وحش** قلنا بانه لا يقع الدعوي ولا الحكم لا يقع شي مما  
 فعله الوكيل لانه قضا على الغائب بغير طريق شرعي يستند الودليل  
 اذ علما وانارهم الله لا يسمون بالقول بجواز القضا على الغائب  
 ولو امضاه الف قاض اذ لو سمحوا به لقتل الناس الى امور الغائبين  
 مثل هذه الاحيالات الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة والتخذون  
 ذريعة للباطل وطريقة موصلة الى احوال الغائبين لاسيما في

هذا الزمان الاول قال السلف كانوا اقواما صالحين يوم من معهم من  
 التزويب والتليس فالواجب على اهل القضا والاقتا الآن الدفع  
 نحو هذه الضلالات الموبقة والمحالات المضرة لعباد الله تعالى هذا  
 واما السؤال عن ضمان عمره فالجواب منه ان كل شئ تلفه  
 مباشرة بفعله فهو ضمان له ومع الضمان يلزم والتفريط والهوان  
 لا تركا به المعصية لغضب الديان واما ما تلف بسبب حكم القاضي  
 فلا يلزم الضمان ويكفيه عذاب النيران وعند الله تجتمع الخصوم  
 والله اعلم **سبل** في رجل اقام عند القاضي شاهدين شهدا انه  
 انه وكيل عن فلان الفلانية في بيع محدود فانكرت الوكالة هل القول  
 قولها بيمينها ولا تمنعها الشهادة المذكورة ام لا **اجاب**  
 القول قولها بيمينها ولا تمنعها الشهادة لما تقر في المذهب  
 من امر الشهادة على الغائب والحكم عليه وقد ذكر في الخامس من  
 جامع الفصولين ما يشفي الغليل وينفي الجمل عمره بيمينه وانه اعلم  
**سبل** في رجل مات مديونا لغرضا متعديين وقد كان رهن  
 بدين احدهم مشاعا لذي نايب قاض شافعي واطمن المرتين محض  
 كتب لديه وفيه الحكم بصحته ولزومه هل اذ دفع لقاض حنفي  
 يحكم بمجرده ويحقق المرتين به في وفا دينه ام لا **اجاب**  
 المقرر عند علماء الحنفية انه لا اعتبار بمجرده الخط ولا التفات اليه  
 انه حجج الشريعة ثلاثة وهي البيعة او الاقرار او النكول كما صرح به  
 في اقرار الخانية فلا اعتبار بمجرده المحض المذكور ولا التفات اليه  
 الا اذا ثبت مصنفه بالوجه الشرعي اعني باحد الحجج الشرعية المشار  
 اليها وان حكم الشافعي بعد دعوي صحيحة شرعية فان لم يكن كذلك  
 فلا يعد حكما وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه في الاستبارة  
 والنظاير في قاعدة الاجتهاد لا ينقض مثله ما نصه الثالث  
 انه لا فرق بين الصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط  
 بان وقع التنازع بين خصمين في الصحة بهما كان الحكم بهما  
 صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما فيها فلا استمري وقد ظهر بذلك انه  
 وقع التنازع في صحة الرهن المذكور بين يدي القاضي المندعي  
 اليه فحكم الشافعي بعد صح وان نفع الحلائل والا فلا يختص



المؤمن به اذا لم يوجد ذلك والله اعلم **مسألة** في رجل مات وعليه دين  
وترك ثلث بنية لا غير فما الحكم **اجاب** يا امر القاضى ورثته ببيعه  
ووفى الدين من ثمنه فان امتنع من بيعه حبسهم لبيئته او اذ لم يبيعوا  
بيعه القاضى بنفسه او يبيع وصيا بيئته وهل يجبرهم القاضى على  
بيعه اذا طلب حريمه ذلك والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى من  
وكيل امرأة شقصا من عقارات كان اخذها لها وكيل اخر عنها بالشفعة  
ونصف في ثمنها مدة سنين فادعى الماخوذ منه بالشفعة على الوكيل  
الاخذ بالشفعة بطلانها لكون الارض وقفا وليت المال فيمخر  
دعواه عليه بذلك حكم ببطلان الشفعة من غير بيعة لتمدد له بمدها  
من غير اضرار دعوى على المشتري المتصرف هل يقع هذا الحكم والحال  
هذه **اجاب** لا يقع هذا الحكم لانه حكم على غير المحقق اذا لم يثبت  
مواثري الذي بيده المبيع لا الوكيل المذكور فلا يصح مدعي  
عليه كما هو واضح الظهور هذا مع قطع النظر عما هو لازم للدعوى من  
البيعة او الاقرار او النكول فان الحكم بغير واحد منهما لا يجوز اذ هي  
الثلاثة في كل حكم هي الاصول والله اعلم **مسألة** في ثارت  
لم يجد خلف مورثه سوادا وروضة الميت تطلب ممتها عليه من  
الوارث والوارث يقول البيع حصته في الدار واقضى ذلك هل  
يجب امر لا **اجاب** لا يجب والحال هذه والله اعلم **مسألة**  
في كرم مشرك بين جماعة فيهم يتيمة باع طائفة منهم حصصا لهم  
مشاعة ارضا وغراسا من شخص وكتب بذلك لدى القاضى  
فلما بلغت الصغيرة طلبت الاخذ بالشفعة فحكم القاضى لها بذلك  
ستون في الشرايط ثم وكلت رجلا في بيع ما اخذته بالشفعة  
لرجلين فباعهما وكتب به ذلك لدى القاضى فادعى المشتري الاول  
الماخوذ منه بالشفعة على احد المشتريين لدى قاض آت الاخذ بهما باطل  
بسبب ان الارض خراجية وبها قيراط وقت خارج عن المبيع وذلك  
موجب لبطلان البيع الصادر بعد اخذها وسأله الحكم فحكم  
ببطلانها وبطلان البيع الصادر بعد ارجاعها مع عدم كون الارض  
خراجية وبها قيراط واحد موقوف فمما حيث كان اعتمادا في الحكم  
على عدم صحة بيع الارض الخراجية وان فيها قيراطا وقفا فنقض

شرعا **امرا لا اجاب** نعم ينتقض والحال هذه باجماع علمائنا على ان الخراج  
مملوكة لاهلها يجوز بيعها وقفا وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة  
والموتى وللغرض والانتشار في قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة  
والموتى والشرع والفتاوى قاطبة قد صرحوا بصحة اخذها بالشفعة  
وكذلك صرحوا بان العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف اذا بيع الملك  
ففيه الشفعة واذا بيع الوقف لا شفعة فيه لبطلان بيعه واذا بيع  
بحوان ملك لا شفعة له بالجواهر وانما الشفعة بالملك واذا كان بعض  
العقار وقفا وبعضه ملكا وبيع الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالب  
الاخذ بالشفعة له ما يستشفع به كشركة في المبيع وفي حق المبيع  
او جواز واما الوقف فلا يؤخذ بهما وفي التاتارخانية في فصل  
احياء الموات من كتاب الشرب وارض الخراج مملوكة وكذلك ارض  
العشيرة يجوز بيعها وايقافها ويكون ميراثا كما يرا ملاكته انتهى  
واما الاراضى التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي اراضى بيت المال  
فانهم والله اعلم **مسألة** عنه بما صورته في كروم فيها قيراط وقف  
والباقي ملك بين جماعة فيهم يتيمة باع بعضهم ما يملكه ارضا وغراسا  
رجل لدى قاض فبلغت اليتمة وطلبت الاخذ بالشفعة فوالدى  
القاضى فحكم لها بها مشروعا باعت ما اخذته بهما من رجلين لدى قاض ثان  
وحكم بصحة بيعها الواقع بعد حكم القاضى الاول بالشفعة مشروعا  
ادعى المشتري الماخوذ منه بالشفعة على احد المشتريين منها لدى قاض  
ثالث ببطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان الكروم خراجية وان قيراط  
الوقف يمنع صحة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة اشوبه  
فحكم القاضى المذكور ببطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم  
السابق ورد البيع على المشتري الاول هل نقضه الحكم المتقدم بسبب  
ما ذكره صحيح واقع في محلة امر لا **اجاب** حيث كان الحكم  
المزبور سبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان بها قيراطا وقفا  
فهو غير صحيح اذ حق الشفعة ينشأ على صحة البيع والارض الخراجية ملك  
لاصحابها يجوز لهم بيعها وقفا وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة  
باجماع علمائنا وكان لا بيع الحصص الشائعة المملوكة مطلقا جاز  
سواء كان الباقي مملوكا او وقفا فنقض بالشفعة باجماع الكل سوا



قلنا بعتة وقف المشاع ام لا اذ البيع وقع على المصنة المملوكة على الوقف  
ولا قابل بعد موصية بيع مصنة المملوك حتى تمتنع الشفعة فيها ولو طلب المالك  
الشفعة مع الواقف ولا قابل بعد موصية بيع المصنة المملوك ولو طلب المالك  
الشفعة مع الواقف او قيمه بحاب الى الشفعة واذ باع المالك قبل الشفعة  
ملك جاز والبيع باق كما كان ولا يضر ابتداء ولا بقا في صحة بيعه على قول  
ابي يوسف فذكره قايلا بعتة وقف المشاع واما قول محمد فتكون  
بقول بعد موصية وقف المشاع من اصله واما بيعه فبموجب صحة  
والجواب من الحكم السابق ورز المبيع على المشتري الاول ولو ضرر  
الشئوع لما رد عليه والحكم السابق لا ينقض باللاحق مع توفيق شرطه  
لاستيعام بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحالة هذه  
ما من لا يرد عليه باللاحق انتقاض ولا امر فيه ووضح من ان يشرح  
والله اعلم **سبل** في امرأة تجسمها القاضي بدين لرجل بمنزلة  
من التجن هل يضمن التجن ما عليها من الدين لرجل الدين ام لا  
**اجاب** لا يضمن التجن لعدم موجب لضمان اذ ليس هناك  
ما يوجب ضمانه من ماله او عمل كاجرة او عقد كبيع وقول  
بعض علماءنا سجان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبه القاضي  
بدين عليه فلو لم يدين ان يطالب السجان باحضاره لاراحة فيه  
ثبت الضمان لما بد منها لان ذلك عقد التقصير في الحفظ والظلمة  
من غير حفظ ملزمة بمطالبة الاحضار بما بدمة الجوع اذ لا وجب  
لضمانه شرعا فافهم والله اعلم **سبل** في رجل مات في غير بلده  
بناحية معينة وله ابن قاصر في بلده فنصب قاضي الناحية التي  
مات فيها الرجل المذكور وصيا على ابنه المزبور ونصب قاضي البلدة  
التي فيها القاصر وصيا ايضا قاضي الوصي يقدم على الآخر والحال  
ان كلا من القاضي مولى من قتل السلطان في محل ولايته مختص  
بها دون الآخر **اجاب** اما نصب قاضي البلدة التي فيها القاصر  
وصيا فلا كلام في صحته واما البلدة الاخرى فنسب صحة نصب  
القاضي وجود التركة او بعضها فيها فان لم يكن فيها مائة لا يبيع  
نصبه قال في التاثير خاتمة رانرا **م** المحيط واذ نصب القاضي  
وصيا في تركة اليتام واليتام في ولايته ولم تكن التركة في

ولايته او كانت التركة في ولاية واليتام في ولاية لم يكونا في ولايته  
او كان بعض التركة في ولايته **سبل** في بيع الاموال من الامنة  
انه قال ببيع النصب على كل حال وبصير الوصي وصيا في جميع التركة ابتداء  
كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي ما كان  
من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما لا فلا انتهى بشرط صحة نصب  
القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في منشور من السلطان  
كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله اعلم **سبل** في بكر  
بالغة عاقلة وكلت رجلا ان ين وحبها من رجل فن وحبها مع وجودها  
الصالح للولاية ودخل بها وطلقها ثلاثا فزوجها له الاب قبل  
المحلل فحكم الشافعي بصحة النكاح الثاني هل ينفذ ويرفع الخلاف  
ولا يجوز لاحد نقضه ام لا **اجاب** قد اجمع العلماء ان القضا  
في المجتمعات اذا صدر ممن يراه نافذا او اذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز  
ان يبطله والمحل القابل للاجتهاد مالم يخالف الكتاب والسنة المشهور  
والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل للاجتهاد وصرح كثير من علماءنا  
في النكاح بلا ولي لو طلقها ثلاثا ويعتد الخلق الى الشافعي ليعقد  
بينهما قبل المحلل ويحكم بالشفعة جاز ولو لم يخذ الامر والمعلوم شيئا وبهذا  
الحكم لا يظهر ان النكاح الاول حرام او فيه شبهة وقد صرح بذلك في  
جامع الفصولين رانرا المختلعات القديمة المشايخ وفتاوي السني  
والله اعلم **سبل** في العرب والترك كان الذين يقتنون الكلبة  
لحمل الاصطياد وحراسة البيوت وحفظ المواشي فتلع في اذانهم هل  
اذا قتل عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة والشافعي واحمد تجن ما اصابه  
بعضها او يبطل اصاب جلدها ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل ذلك  
طاهر وكذلك بقية ما اكلت او شربت طاهرا وما يغسل الا ما يقبل يجوز  
لمن ذكر تقليد الامام مالك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك  
ولا مندوحة عنه ام لا وما حقيقته التقليد لمن اراده في مسألة اضطر  
اليها على خلاف مذهبه **اجاب** نعم يجوز لمن ذكر تقليد  
الامام مالك لا يجوز التقليد تقليد غير امامه من الائمة الثلاثة رضي  
الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط ان يستوجب جميعها  
ما يوجب ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد الشافعي في الوضوء



من القليلين فغلبته فغلبته ان يراعى النية والترتيب في الوضوء والفاحدة  
ونقد يل الاركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة  
اجماعا نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن العادي الذي انتهى في مقدمة المستمارة  
معدية ابن العاد والعباد العباد وكذلك يقال اذا قلنا ما كان في مسئلة الما  
الذي تلغ فيه الكلاب لقوله بطهارة الكلاب فغلبته ان يلتزم جميع ما يوجب  
الامام مالك في ذلك ومع هذا الاحتياط والاشارة عن ذلك ابلغ في  
الديانة في لغوي واشغل في الصيانة والسلامة عن تتبع الرخص  
والكف وعدم الاختار في كل سنة بقول مجتهد قوله لطف فان ذلك  
موجب العسق والوقوف في الآثام كما ضمت ملته الائمة الثقات الاعلاء  
ووقع في الاصول والفروع في ذلك كثير المقال وجري بين الغول من  
العلماء عظيم المجال فلا تطيل بذلك واما التقليد فهو الاختار بقول  
الغير من غير معرفة دليله كما صرح به اصحاب الاصول خفيته وشافعية  
والله اعلم **سبيل** فيما اذا ثبت بالبيضة الشرعية ان غلة الوقف  
في رعا معلومة سوية بين زيد وعمر وقضي القاضى بذلك بينهما الشبهة  
القرابة الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد  
يتناول من حصة المحكوم له وهو عمر وزيادة عما يخصه مدة سنين  
هل يرجع عليه بالزايد الذي يتناول له من حصته ام يقتصر على ما بعد  
القضاء وليس له الرجوع به **اجاب** نعم يرجع عليه بما تناول له  
زايد عن حقه مدة السنين الماضية والقضاء هنا مظهر ومعين لكون  
كاشفا فيسند لا مثبت وعامل حتى نقول يقتصر كما تقرر في اصحاب الاصول  
والفروع فيطالبه ويحبسه عليه اذا هو امتنع والله اعلم **سبيل**  
عن بيع المدبر اذا حكم بحوزة حاكم يراه هل ينفذ امره **اجاب**  
نعم ينفذ حكمه وثبت بذلك ملك المتري قال في الظهيرية فان  
باعه وقضا القاضى يجوز ان يبعه نقد قضاء ويكون ذلك فتحننا  
للتدبير حتى لو عاذا اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه شهادات  
لا يعتق انتهى ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علمائنا بنفاذ  
قضا القاضى اذا قضى بحوزة حيث كان ممن يراه لانه فضل مجتهد  
فيه والقضاء في مثله يرفع الخلاف بخلاف القضاء ببيع ام الولد  
فان الفتوى على انه لا ينفذ والله اعلم **سبيل** فيما اذا غل

مولانا السلطان قاضيًا او ناظرًا على الوقف ومدرسا او صاحب وظيفة  
ينزل بالعدل اكل ينزل بوصول العلم اليه او بخرجه عن عزل السلطان قبل  
وصول العلم اليه **اجاب** ينزل عند وصول العلم اليه كما صرحوا به في  
عزل الوكيل والقاضي والوصي متعدده قالوا يثبت العزل بالمخافعة  
او بتقايته له كتابا يعزله او بارساله رسولا عدلا او غير عدل حرا او عبدا  
صغيرا او كبيرا اذا قال الرسول ارسلني اليك لابلغك عزله ولطخه  
فقتولي لا بد من احد شرطي شطري الشهادة اما العدد والعدالة وذلك  
لما في الغزاه قتل عليه من الاضرار وهو مد فوع بالاحتيال والله اعلم  
**سبيل** في رجل غاب عن بيته لاجل مصالحه وضروية اذعي  
عليه رجل لذي قاصد ينادي او عينا او شيئا من الاشياء ارسل القاضى له  
بمحضر نقض عليه فلم يجده هل يحل للقاضى ان يخرج امراته واولاده  
من داره ويختصها من غير طلب المدعي ذلك منه او يطلب ما الحكم فيه  
ذلك **اجاب** ليس له ذلك بخرجه عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال  
العدو ومع احتقاله يمتنع الاضرار به وسوا طلب المدعي ذلك منه في لا  
قال في الحاوي الزاهدي راجز الفتاوى الفضولين لعلى السفدي  
ولعين الائمة الكرواسي توارى المدعي عليه سبعة ايام او ثمانية فلم  
يجده المدعي فطلب من القاضى ان يخرج امراته واولاده من داره  
ويختصها لا يجيبه القاضى الى ذلك انتهى وفي الخاتمة فان نقد القاضى  
على استحضاره يكتب الى الوالي في اخضاره فان قال الوالي لا اظفر به  
وسال المدعي من القاضى لستيمر الباب والمختم عليه فالقاضي لا يجيبه  
الى ذلك الى ان ياتي شاهدين انه في منزله وكذا صرح في مجموع  
هو يدراده نقلا عن المحيط والمسئلة كثيرة الوجود في كتب علمائنا  
ومحل التمر والمختم ان يثبت امتناعه بلا عدل راجا اذا كان بعدد  
فلا قابل به والحال هذه والله اعلم **كتاب القاضى الى القاضى**  
**سبيل** هل لنايب قاضى القدس بالرملة ان يكتب لنايب القاضى  
بدمشق الشار من نقل الشهادة ليحكم بها ام لا **اجاب** حيث ثبت  
ان السلطان نراه يفاوض للقضاة الاستنابة ثبت صحة الكتاب  
بذلك او شرطه كتاب القاضى من قاضى مولى من قبل الامام بمثل ذلك



اقامة الجمعة وعند النقول بدلك كانت ولاية النايب مستندة لاذن  
السلطان فوجد الشرط قال في شرح تنوير الابصار في بحث كتابه قاضي  
رستاق الى قاضي مصر اقول الظاهر ان الخلافة بينهم في هذه المسئلة  
مبنى على الخلاف في ان المقر هل هو شرط لنفاذ القضا ام لا فحكوا على ظاهر  
انه شرط وعن رواية النواز ان لا يشترط وبه يعني كافي البرازية فبنا  
على هذا انفق بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر اقول انتهى على  
انه في الحقيقة كان كتاب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل قاضي  
مقام مستنبه كما صرحوا به في بحث الاستنابة فظهر بجواز الكتاب من  
نايب القاضي المذكور الى نايب القاضي المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم

## باب التخصيم

سيا في العنين اذ جعل بينه وبين زوجته محكمين فاجلوه سنة ونصف  
هل لهم ان يفرقوا بينهما اذا طلبت ام لا **اجاب** نعم يصح التخصيم  
في هذه المسئلة لانه ليس بحد ولا فقه ولا ولاية على العاقلة ولم ان  
يفرقوا بطلب الزوجة والله اعلم

## باب خلع المحاضر التجلا

**سئل** في محضر حاصله حضر فلان شيخ المغاربة وذكر له ان له تاليف  
المغاربة بسبب الشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالجملة فجا  
فلان وفلان ثلاثة سمام والعصى بايديهم وضربوه وشجوه ورضوا  
اصلاعه وكشف عن راسه فوجد به ثلاث شجوات ثم حضر فلان  
المغربي سماء واخبر الحاكم بانه زاي الجماعة المزبورين متشاجرين  
وفرق بينهم وطردهم وسطر ما هو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر  
يعتبر شرعا او يلتفت اليه او مما ينبغي كتابته وهل يوجب على الثلاثة  
الخبر عنهم عقوبة بدنية او غرامة مالية **اجاب** لسئلة في  
دين محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار ولا التفات بل تسمية محض  
نكاد ان تكون منكر لو هو من موجبات الانتقاد عند العوام خلقة  
عن العمل النقاد فقد صرح العلامة خضر وغيره في تعريف المحضر  
انه ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضي وما جرى بينهما من  
الاقراء والانكار من المدعى عليه او لنكول منه والحكم بالبيتة  
للمدعى على وجهه من نفع الاشتباه واين الدعوى ههنا من المدعى واين

الاقراء والانكار والنكول من المدعى عليه ومن الحكم بالبيتة فكيف  
يستحق محضرا ولا طرف من اطراف القضية موجود فيه وقد قال ابن القزويني  
في الفواكه البهرية البندية • اطراف كل قضية حكمية  
ست بلوح بعدد التقنين • حكم ومحكوم وبه والله  
وحكم عليه وحكم وطريق • فلا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم ان الله وانا لله راجعون والله اعلم **سئل** في محضر  
كشف حاصله حضر فلان وذكر له ان الحاكم ان كان الفلانية انتم سدا  
جدارها وتكرمت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لاعادة  
الميازيب على الاسلوب فحصل الوقوف على الجدار المنهدم والميازيب  
الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالقصبة المشروحة فاذا  
الحاكم المذكور له بعمارة داره وحيطا زما واعادة الميازيب على الزقاق  
الغير نافذ على الاسلوب القديم اذنا صحتها شرعا هذا حاصل  
المحضر فهل يجوز ذلك بئس قدم الميازيب وجواز تسيل ما بينهما في  
الزقاق الغير نافذ ام لا وهل يجوز ذلك من الحاكم المذكور على  
اهل الزقاق بغير بيعة شرعية يوجههم او اقرارا نكول منهم بل بحدود  
روية جدار منه وميازيب منكسرة مطروحة عليه ام لا **اجاب**  
لا يثبت بدلك قدم الميازيب بتسيل ما بينهما في الزقاق المذكور ويجوز  
الاذن من غير ثبوت حق التسيل لاعتد به ولا بد لاثباته من بيعة  
تقوم على اهل المحل بوجههم اقرارهم ونكولهم عند طلب اليقين  
كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكيمة ولا قيل بثبوت بروية  
جدار منهدم وميازيب منكسرة بل لا يعقل ذلك وحث كان محض  
لكشف هذه الصنعة فوجوده وعدمه سواء والله اعلم **سئل**  
في محضر حاصله ادعى رجل على جاره حدوث ميازيب مركبة على  
طبيعة حادثة يرمى ماوها في الزقاق المشرك وطلب رفعها فاجاب  
بانها كانت قديما على ايوان هدم وجد وبناء وحدث على ظهر الطبيعة  
ونقل الميازيب التي كانت قديما على ايوان ووضعها على الطبيعة  
وشهد جماعة بقدم الميازيب التي كانت على ايوان فبطلت نايب  
القاضي المدعى الترم من لم يكونا كانت قديما على ايوان وابقا  
فهل المنع والابقا كل منهما صادف محله الشرعي المنصوص عليه



في كتب الحنفية ام لا **اجاب** لم يصادف المضمون عليه في كتب الحنفية بل هو مصاد ولما فيهما فقد صرح في الخلاصة ومثله في  
 البزازية في كتاب المظان لو اراد ان يجعل ميزاناً اطول من ميزان  
 او اعرض او يسيل ما سطر في ذلك الميزان ليس له ذلك وكذلك لا يضر  
 لو اراد ان ينقله عن موضعه او يرفعه او يسفله لم يكن له ذلك وفي  
 الخافية ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لان تصرف في المثل  
 بغير اذن الشريك هذا مع كون المالك كان شاهقاً كان اشد وقفاً  
 وابتعد ميا فينتج انتشاره ويكثر انتشاره ويحفر من الارض ما لا  
 يحفر المستعمل فيمنع منها شرعاً وليس له ان يسيل ما طبقت له الماشية  
 في الرقاق المشترك باجماع علمائنا فمن اعلى شركاية واذنبت فندم  
 مياريب الايوان لان سطح الايوان غير سطح الطبقة وقد علمت  
 بصرح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقا لم يصادف محله  
 بل يصادف ما صرح به هو لا الابطال وما ذابعد الحق الا ان  
 الضلال وما للضرر لا ان يزال وقد انكشف الحال والله اعلم  
**سئل** في محضر من حاصلها حضر فلان المتولي الخاص على  
 جانب من الوقف الفلاني وذكر لنا ان الحكم انما انتم عليه بتوليته  
 وقبض غلته وتناول وطيفته منه وارسل ما بقي للمتولي عليه  
 الكبير او بعدم لغرض المتولي الكبير باجرة معلومة رغبها له وهي  
 علوفته ويدفعها محالاً للامير الشريف يضمن المدفوع فامر به  
 الحاكم بدفع ذلك ثانياً كفلان المذكور نظير علوفته المحلول بها  
 على القرية فدفعه اخذ به بالزام من الحاكم المذكور لكونه وكيله  
 وكفيلة عنه في ذلك هذا حاصل ما في المحضرين فهل هو واقف  
 مرفعه الشرعي الموافق لقواعد المذهب المحرر المسمى ام لا **اجاب**  
 ليس ما ذكره الحال هذه بواقع مرفعه الشرعي ولا موافق لقواعد  
 المذهب المحرر المسمى اذ لا يخلو اما ان تكون الاجارة من المتولي  
 الكبير وقعت صحيحة نافذة لكونها يملكها ام لا فان كان الاول  
 فقد برئت ذمته زيد المستاجر بدفع الاجرة المستأجرة في العقد  
 له فلا يصح تضمينه وان كان الثاني فكيف يامر الحاكم بدفعها  
 ثانياً والواجب في غير الصيغة النافذة اجر المثل لا المستقي

باجماع ايمننا وان الحقنا الناظر الكبير بالفضولي في عقد الاجارة  
 وجعلنا فلان المتولي الخاص بطلبه الاجرة بغير افا لاجارة  
 اللاحقة كالوكالة السابقة وبه يصير المتولي الكبير كالوكيل عند  
 القبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فيبيع  
 المستاجر بالذم فنع اليه باجماع اصحابنا وقد اجتمعت المتون  
 والشروح والقناني على ان الحقوق فيما يصيغه الوكيل الى نفسه  
 كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل كسليم المبيع والمستاجر وقبض  
 الثمن والاجرة والرجوع عند الاستحقاق والخضومة في الميعب  
 وغير ذلك فكيف يضمن الاجرة وقد اوصليها الى من له ولاية  
 هذا ولا يتعلل كون المدفوع للموكل الكبير علوفته بعينه  
 لعدم تعيين العقود في العقود وان عينت فكيف يضمنه ما لم  
 يقع ملكه عليه ومثل هذا لا يقع عن تصور بل عن محض ظهور  
 وجبما كان المحضر انه بهذه الصفة المشروحة فيما باطلان  
 احضان اذ لا وجه للصمان والله اعلم **سئل** في صورة  
 محضر عقد في السجل ملخصه ثبتت لدي متولية خلافة مولانا  
 القاضي فلان بشهادة فلان بن فلان وفلان بن فلان  
 اللذين عرفهما القاضي وقبل شهادتهما بعد التزكية بمعرفة  
 لفلان بنت فلان وانما استحق في ربيع وقف جد هاتهما  
 فلان بن فلان انتقل لهما عن والدتهما فلانة بنت فلان  
 الوافق وان الحرمة المذكورة والددة فلان بنت فلان الوافق  
 المزبور بثبوتها مشرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً متولاهه بعد  
 تقدم دعوي من فلان بوجه فلان بن فلان مستاجر المفض  
 من استحقاقه في الوقف واعترف المستاجر بالاجرة وانما  
 في ذمته وانكار استحقاق المدعي المذكور وسؤال وجواب  
 واعاد اشري في ذلك واعتبار ما وجب اعتباره وذلك بعد  
 اطلاع الحاكم المذكور على دفاتر الوقف المذكورة المقتدة  
 في السجل فوجد بهما اسم الحرمة المذكورة جدة المدعي في ربيع  
 وقف جده لأمه الوافق المذكور انتقل ذلك عن والدتهما  
 بنت الوافق فلما كان الحال على هذا المتوال وثبتت



مضمون ذلك الشهادة الشاهدين المذكورين امر مستاجر المعصرة  
 بدفع القرض المعروف الاجرة المدعى المذكور فاما مثل ذلك المستاجر  
 المذكور امتثالاً لشرعياً جري في تاريخ كذا فمثل هذه الدعوة العانة  
 على مستاجر المعصرة المذكور ممتنعة ام لا فيكون المحضر المذكور  
 صحيحاً ام لا فلا يكون صحيحاً وهل يثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر  
 التي هي خطوط منقوشة في السجل بعين من هان ام لا **اجاب**  
 لا تنفع الدعوى على مستاجر المعصرة باجماع علماءنا رحمهم الله تعالى  
 لاستيما مع اعترافه بانه مستاجر هذه المسيلة من المسائل مخنة  
 كتاب الدعوى والطبقت المتون والشروح والفتاوى على انه  
 اذا اقر المدعى عليه مستاجر لا يستمع عليه الدعوى ولا تقبل  
 الشهادة عليه لعدم صلاحيته ضمناً للدعوى ودعوى الوقف  
 واستحقاق الغلة انما هو على الناظر المتكلم عليه ولا على مستاجر  
 الوقف فلا يكون المحضر المذكور صحيحاً لانه حكم على غير المحض اذ  
 استحقاق الغلة موقوف على ثبوت نسبه بالواقف ودعواه  
 على المستاجر باطله لاجماع ائمتنا لعدم ثبوت نسبه بالشهادة على  
 المستاجر لانه ليس خصماً في ذلك بالاجماع لانهم صرحوا بان المشتق  
 لا دعوى له على متقبل حوائت الوقف باستحقاقه في غلة ما هو  
 متقبله انما يكون ذلك للناظر اذ ما ذونه ولا ناظرهنا قد ادعى  
 عليه وما ذونه في نفس الغلة فما بالك في غير الوقف فكيف  
 يثبت بدعواه انه مستحق غلته ودفع الغلة ما ادعاه من السماء  
 فيما عليه والمتقبل لا يدخل له في اثبات النسب ولا علاقة بوجه  
 من الوجوه والمحضر بلا ريب باطل لم يثبت به حق المدعى في الحال  
 هذه والخط لا يعتمد عليه ولا يعمل به بمكتوب الوقف الذي  
 عليه خطوط القضاة الماضيين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة  
 وهي البينة او الاقرار او التوكيد كما في اقر الخانية وقد نقله  
 الشيخ زين في اشباهه ونظائره في اول كتاب القضا والشها  
 وانشد فما طمست مخمة الدعوى • بل امتلات بها كتب الفتاوى  
 • كذا في المتون مع الشروح • على الوجه الصحيح بلا جرح  
 والله اعلم **سئل** في محضر فرد من غائب الحكم بمدينة

اليه

السيد الخليل عليه وعلى ساير الانبياء والمرسلين صلوات الله عليهم  
 الجليل ادعى فلان من فلان بانه جركمه وقطع اغصان ذواليد  
 بارض كذا وقد اضرد لك بحاله فمثل المدعى عليه فانكر فطلب من  
 المدعى البينة فاحضر رجلين من قرية حطول شهدا بانه اقر لهما  
 بذلك فغرفه الحاكم انه لزمه التقرير مثل المحضر المذكور صحيح  
 سالم من الخلل ام لا **اجاب** المحضر المذكور غير صحيح اذ خلده  
 ظاهر كالتفصيل لان مجرد قوله فيه فغرفه الحاكم انه لزمه التقرير  
 ليس من قضا القاضي بل هو مجرد الزام بما لزمه به الشرع في نفس الامر  
 بدون القاضي ويرجع الى المعنى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله  
 ثبت عندي جريان ذلك لا يكون حكماً حيث وقع على مقدمات  
 الحكم او بعضها فما بالك بقوله فغرفه انه لزمه التقرير الذي  
 هو صريح في الذي الزم به الشرع فاذا تقررت ذلك وعلمته ظهر  
 لك ان احد اطراف هذه القضية وهو الحكم منقود وما نظره ابن  
 القري في الفواكه البدرية • اطراف كل قضية حكمية  
 ست يلوح بعدها التحقيق • حكم ومحكوم به ولس  
 ومحكوم عليه وحاكم وطريق • ويفقد واحد من اطراف القضية  
 بفقد الحكم بذلك ويعرف بطلان المحضر فافهم والله اعلم **سئل**  
 في محضر حاصله **ادعى رشيد بن رشيد** ومريزوق بن مسنا  
 على مراد بن ابراهيم الحاضر معهما وذلك بحضور يوسف المحاسب وقال  
 في دعواهما ان مراد باعهما برطون بن بقرشين مؤز نه بازار باشي فوجده  
 عشرة اواق ونصف اوقية وطالباه بالبيعة فانكر فحلف المدعيان  
 ان مراد باعهما البن بالقرشين اليمين الشرعي ثم حضر رجب بن  
 الخماش واقترانه الذي باعهما البن المذكور صنف بلا وزن فلما  
 ظهرو تبين للحاكم الشرعي انهما باعا البن الرطل عشرة اواق ونصف  
 اوقية وانكارهما والاقرار بعد عرفتهما انه يلزمهما التقرير فطلب  
 السوباشي لسطر ذلك بعد السعي اليه بهما فمثل يلزم الساعي التقرير  
 البليغ وصمان ما عزمنا شرعاً ام لا **اجاب** اعلم ان المحضر المذكور  
 يوسس على الوجه الشرعي المشهور لان المدعين ذكرا في دعواهما



انه يلزم ما دلت به بقرينة وهو من قسم الوزون كما شاهدته ولا بد من ذكر  
نوعه وصفته ولا يعلم ذلك بقوله فوزنه بان ارباشي لا خيال انفراد  
وكما ما ذكرناه شرط صحة الدعوى وقوله لحلف المدعيان بعد قوله  
فانكروا ليل على الجمل المفرد في كاتبة وقاصيه اذ يجري التحالف بين  
مثله قال في البصري شرح قوله وان عجز لعني عن البرهان ولم  
يرضبا الخ ومن الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزيا الى الحيط  
قال ابو سليمان سمعت ابا يوسف فيمن باع طعما ما بعينه بعشرة  
وقال بعثك جزا فاعشرة وقال المشتري اشتريت مكايلة بثمان فان  
فقد اكل ما يملك او يوزن انتهى فاوجب التحالف في مثل هذه الواقعة  
فكيف يثبت تحليف المدعي وقوله شمر حضر رجب الخمار واقرانه  
الذي باع لهما صبرة بلا وزن فلما ظن وتبين للحاكم الشرعي انهما باعا  
البن عشرة اواق ونصف وانكارهما والاقرار بعد عرفهما انهما يلزمهما  
التقريب الخ ليس شرعي من اين ظهر وتبين وقد خالف الشرع ولم  
يجري التحالف فعلى تقدير صحة الدعوى باتيان جميع الدعوى بشرائطها  
لا يسوغ باتيان جميع شرائطها لا يسوغ الحكم بحلف المشتريين ما لم يجرد  
التحالف حسبما نطق الحديث لانه مخالف للحديث الشريف اذا خلف  
المتبايعان مخالفا وترا دا ولم يكن في الحديث دلالة على وجوب  
التقريب بغير حلف المدعين مع انه محتمل الكذب مع ان علمنا  
صحة ما ان الاصح في مسألة حلف المدعي عليه واقامة البينة بعد  
يمينه عليه بالمدعي انه لا يظهر كذب به فلا يعاقب ولا يغير فكيف بما  
ذكره من الرجال ان المدعي لو ان هذا الاقاييل برى اما حكم الساعى في  
الضمان والتفريق الهن ان فشهورة في الكتب مسطور ونحو  
المتأخرين افقوا بجواز قتله حتى قال ملك الملوك الناصح رحمه الله  
القتل مشروع عليه واجب • رجماله والقتل فيه مقتنع  
شباها ان شبه ملك الملوك بالاعلا • نظم الجواب لكل من هو يبيع  
دا لله اعلم **مسألة** في محضر حاصله ادعى زيد على عمر انه كان هو  
والمدعى عليه وخالد عقدوا شركة على ان يضع كل مبلغا وان زيد  
اسلم عمر والمدعى عليه خمسة مائة قرش وسبعين قرشا وذا لاسلمه نظرها  
وان يضع عمر وثلثمائة قرش وخمسين قرشا وان خالد المدعي كوراخذ

مال المزبور وانفصل من الشركة واستمر هو والمدعى عليه شركة بان يبيعا  
ويشتريا ويبيعا مالا ومهما فحق الله للمدعي الثلثان والمدعى عليه الثلث  
وان المدعى عليه باعه صبرة حنطة في داخل بيت في بيت المدعى المزبور  
بيلد بمائة قرش وقاشا مصر با تسعين قرشا قاصصه بذلك من راس  
المال الذي تسلمه منه وتاخر له من مال الشركة اربعمائة قرش من  
ذلك ثلثمائة قطعا مصرية ومائة قرش اسدية ويطالبه بالاربعمائة  
قرش الباقية له من مال الشركة وسال سوا له عن ذلك فاجاب  
بانه عقد الشركة هو والمدعى وخالد وان خالد اخذ ماله وانفصل  
عنهما وانتهى وضع في الشركة خمسة مائة قرش واثنين وخمسين قرشا وان  
خالد استلم مال الشركة وانكر انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى  
به وان ثبت ما يدعيه فاحضر كلا من فلان وفلان فكان اخر ما تاتى  
بعد كل حساب للمدعى بمائة مائة المدعى عليه من مال الشركة اربعمائة قرش  
منها ثلثمائة قطعا مصرية ومائة اسدية فقبلت شهادة تمام بعد التزكية  
**ولما ثبت لدى الحاكم المستتر** افع لديه ثبوت شرعي وحكم بموجب  
حكم صحيحا من عيا طلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور وقد  
اربعمائة قرش فالزم بذلك الزام شرعي تاما معتبرا امره قويا وعلى  
ما هو الواقع من هذا المحضر صحيح خال عن الخلل والفساد هو غير  
صحيح او ضو النامافيه وليجوز بما تحويه باحسن ايصاح واقص جواب  
**اجاب** خلل هذا المحضر من ان يد كرو ذلك لما في المدعي  
قد تقر ان مال الشركة في يد الشريك امانة وان التقديرات  
في الامانات والشركات والخصوب والمصارف وان قبض الامانة  
لا يتوب عن قبض الضمان وان الشهادة الشاهد امانة تقبل على السب  
لا على الحكم وان الشهادة المرنية على الدعوى الفاسدة فاسدة وان  
الشهادة بسبب حساب يجري بين المتداهين غير صحيحة كما لدعوى  
بسبب ذلك لان الحسام لا يصلح لوجوب المال كما هو مصرح به في كثير  
من الكتب فاذا علمت ان مال الشركة امانة في يد الشريك فلا يجوز  
اما ان تكون قد تصرف في دراهم الشركة بشرا الا عيان ودفعها في ثمنها  
ولا يكون فان كان قد تصرف فيها لا يضر دعوى عينها بعد لانه  
قد صرف فيها فيما هو ما ذك له به من قبل الشركة فكيف يضر دعوى



يستأنف ان لم يكن قد تصرف فيها في امانة في يده والواجب ردها  
 بعينها ان تغايرها الشركة فكيف تصح الدعوى به والشهادة عليها  
 بانها في ذمته وقوله باعه مبيع حنطة في دغل ميس في بيت المدعي  
 وقاشا مصرية يتعين قرشا وقاصصه بذلك من راس المال الذي  
 لتسلمه وتاخر له كذا ولا الامانة لا يجوز المقاصصة بها وثانيا  
 فتضمنها الاثوب عن قبض المبيع الثالث في ذمة المدعي كما هو مقرر  
 مشهور وفي غالب كتب المذهب مسطور لانها معينة ومثل المبيع  
 غير متعين فالواجب فتماردها بعينها حتى قال بعض ائمتنا  
 ينبغي المدعي في مثل ذلك ان يطلب المدعي عليه او لا باحضار  
 تلك الدرام فيقيم البينة عليها كسائر النقليات فالمدعي المذكور  
 لو يدكر تصرف الشريك بالشرا بيا حتى يكون حقه في المشتري ولا  
 عدمه ونسخ الشريك حتى يكون حقه في رده عين تلك الدرام وقوله  
 واستمر هو والمدعي عليه شركة بان يدينها ويشتريها ويعاملها  
 ربما يفهم من ظاهر التصرف وقوله وتاخر له من مال الشركة اربعا  
 قرشا الى اخره بعد قوله باعه مبيع حنطة بمائة قرش وقاشا بستعين  
 قرشا وما يفهم منه عدمه وقوله الشاهدين تحاسبا وكان آخر  
 ما تاخر بعد كل حساب المدعي بذمة المدعي عليه الخ سبعا عن قولها  
 تحاسبا وقد علمت صلاحته سيما عنه وان لم تصح الدعوى بسبب  
 كون مال الشركة امانة لا يثبت بذمة الشريك بلا موجب للثبوت  
 لا المال المدفوع ولا المشتري به لا تصح الشهادة المترتبة عليها  
 اذ لا بد للشهادة ولو قد راينا مستقيمة من الدعوى الصحيحة  
 اذ سماعها مبين على صحة الدعوى وقد علمت صحتها **فان قلت**  
**ان كان السلم من المدعي موجب للضمان والوثوق في الذمة قلت**  
**فقد علم** لم يجز في هذه خصوصه خصوصه شرعية واصاب حكم عليه بعد  
 دعواه ومنازعة فيه والدعوى الذي انصب عليها الحكم محذور  
 تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان لسبب انكار  
 لانه لم يلاحظ للمدعي ولا للشاهد ولا غيرهما وهو الاصل في  
 تاتي الثبوت فيها ولم يقيم المدعي به ولا الشهادة عليه ولا  
 انصب الحكم عليه وكيف يتأتى ذلك ولم يكن هو المدعي وعلى تقدير

الدعوى فشهداوة الشاهدين بان المدعي والمدعي عليه تحاسبا بخصوصهما  
 بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تاخر بعد كل حساب المدعي من  
 مال الشركة لم يباية قرش الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة  
 بالحكم وهوليت لهما وانما لهما الاسباب كما شرح هذا مع ان تسعة اعشار  
 المخبر ان يدعى لاحاجة اليه ومن صبح اصبعه في الفقه ظن له  
 خلله كعلق الصنع والله اعلم **سبل** في مختصر صورته او على فلان  
 امالة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغيرين على رجل انه قتل اباهما  
 الذي هو ابنه عمدا فانكروا من الاب على ما اذعي فكذب القاضي انه عرفه  
 انه يلزمه القصاص تعريفا شرعيا فمثل يكون التعريف المذكور حكما  
 يمنع المخالف القابل بتاخير القود الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتاخير  
 القود الى بلوغ الصغيرين وهل يكون القصاص موردا على فراغ  
 نعال حتى يكون للزوجته فيه حق فيستقر طعننا الكل على طلب القصاص  
 او لا **اجاب** ما ذكر من التعريف ليس حكما لان الحكم النشاز امر  
 ان طلاق وعرفه في القواكه البدرية انه الا لزام في الظاهر على صفة  
 مختصة بامر ظن لزمه في الواقع شرعا شتم قال وقولنا على صفة  
 مختصة فعل احترمه عن مطلق الا لزاما او المعتبر هنا الا لزاما بالصفة  
 الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت عليك القضاء في  
 معنى الحكم للطالب بعد تفريق كلام كثير في الثبوت هل هو حكم  
 ام لا **فالقول** بان الثبوت حكم في جميع خطا فطما هذا في قوله  
 ثبت عندي فيلزم اذا ثبت عرفه انه يلزمه على ذلك القصاص وكل  
 احد يعرف ان قاتل النفس المقتومة عمدا بغير حق يقتل يكون حكما  
 والمثيلة فيها خلاف في قتله قبل بلوغ الصغيرين **فاحصا بنا**  
 يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين والشا في يقول ينتظر بلوغهما  
 كما حكاه الزبلي فلو حكم بتاخير شافعي لا يمنع التعريف من نفاذه  
 حكمه لانه ليس من صيغ الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه بخصوصه  
 حكم يمنع المخالف والمقرر ان القصاص يجري على فرايض الله تعالى فكل  
 من له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه فتستحق الزوجة  
 فيه والام كسائر امواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلو ما  
 يعرفوا البعض فيسقط القصاص وينقلب نصيب الباقيين مالا ومحرم



الترخيص للقاتل بالقتل بذلك لسوطه بعفو العاقب قل نصيبه أو كثر  
 والحاصل ان التعريف ليس حكما وان القصاص يجري على قريش الله تعالى فكل من  
 له نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يتجرب  
 بسنط بعفو احد من فلا بد من حضورهم جميعا حتى ان وجه لاجل استيفاء  
 القصاص وكان الولي السوال عن الشهود وثبوتهم لاستيحاء القصاص  
 فانه باجماع علمائنا ولجب والحاصل ان احتياط العلماء في الحدود والقصاص  
 مشهور وفي غالب الكتب مظهر والله اعلم **سبل** في محضرة  
 عليه من دمشق صورته منع محمد افندي ابن احمد الحنفى ابراهيم بن يحيى الوكيل  
 عن عمر بن احمد الناظر على وقف جنة محمد بن صاحب القابون المستقر ابراهيم  
 مع من يشركه الثابت في كيلة عنه في ذلك والحاج ناصر بن شمس الدين  
 الوكيل عن نزوحه فالحمة بنت محمد الثابت في كيلة عنهما في ذلك وفي  
 غيره بموجب نسخة سابقة وموكلهما بجمعة الوقف المرقوم من معارضة  
 جمعة وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت نظر احمد افندي بن محمد  
 واستحقاقه في ربيعة مع من يشركه الثابت في كيلة عنهما في جميع الجنيته  
 الكائنة بأراضي نكري الحدود كذا وكذا الجربا نهما في وقف شهاب الدين  
 المرقوم الشاهد له بذلك كتاب الوقف المورخ المتصل بالتنفيذ على  
 العادة في ابقى الجنيته بعد ودها في حومة الوقف المرقوم وممكن احمد  
 الناظر المزبور في التصرف فيهما بجمعة الوقف اوقع ذلك على وجه الوكيل  
 المزبور من على مصطفى الوكيل المزبور بان محمد بن محمود فلاح الحنفيين  
 ازال الفاصل بينهما وضمهما بغير طريق شرعي وان باب احدهما موجود  
 وهو الان مستود ودوان احمد الناظر الذي هو موكل مصطفى حبلي  
 يعارض الموكلين المزبورين ويقول الباب مسدود الذي هو الان  
 موجود الجنيته جرباش وان حدها شرقا جنيته الشاردية كما هو معين  
 في الوقفية المزبورة للحاكم المولى اليه فابن زراهم ايضا كتاب الوقف  
 الموكل منه من التحليل في جديته الحد الشرقي جنيته الشاردية والباب  
 المتنازع فيه من جمعة الشمال وكتاب الوقف يشهد بحد الشاردية  
 من الجانب الغربي جنيته جرباش ومن الشمال الطريق وطال النزاع  
 بينهما والتمس كل منهما من الحاكم ان يعين من جمعة للكشف من يعتمد  
 عليه فعين شعبان افندي فتقجم ومعه جماعة من المسلمين في جدي

جنيته جرباش مشتملة على الرمز منخفضة قليلة وارض عالية شمالية ووجد  
 جنيته الشاردية ارض منخفضة وشمالها ارض وهي في حلق من الجانب  
 الغربي وقجد كذا وكذا فطلب الكشاف اليه من المتداهين المذكورين  
 بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحمة  
 فلانة بنت فلان ولتتهما فلانة وشهدوا بان الباب الموجود  
 الان بجنيته جرباش وان الحد المتنازع فيه الذي هو شرقي  
 جنيته جرباش الشاردية كان حدا فاصلا بين الجنيتهين بالقرب  
 من الاصول التوت الشاميات الموجودة في ميدان وارميل بان  
 الجنيته الشاردية من مدة مدته لكونه هدم في وقت  
 السيل مشدوقا لحاكم على راس المكان كان به الجدار من الجانب  
 القبلي فوجد كوما من القرب فاحضر ابراهيم بن عثمان بانه  
 تراب الحد المذكور كان فاصلا وانه جوف وترك في محسنة  
 وعاد الحاكم الكشاف واخبر الحاكم المولى اليه اخبارا شرعية  
 وحضر لهي الحاكم المولى اليه الحاج سري الدين بن ابراهيم  
 يعلم وشهد على وجهها بالحد الفاصل بين الجنيتهين الجدار  
 الذي كان بالجلس بالغرب من الاصول التوت الشاميات  
 وان الباب المشدوق بجنيته جرباش وان باب الشاردية زاله  
 السيل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فلذلك منعهم  
 من معارضة جمعة وقف جرباش وابقى ذلك بيد الناظر ومكنه  
 التصرف فيه كما ذكر اعلاه فبذل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا  
 اقر لا **احباب** هذا المحضر فيه خلل من وجوه متعددة منها  
 انه لم يرد كرفيه الخارج من ذي اليد وكذا ذلك لا بد منه كما صرح  
 به في الاشياء والنظام من لجه ان شككت ومنها قوله  
 فيه الثابت بموجب جمعة سابقة والحجة في كلامه كاعده فيدقوم  
 وبمثله الحجة لا تقوم ومثله قول الشاهد له بذلك كتاب  
 الوقف المورخ المتصل بالتنفيذ على العادة وكتاب الوقف خط  
 في كاعده وقد نصوا على ان الخط لا يعمل به بملفوظ الوقف الذي  
 عليه خطوط القضاة الماصين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة  
 وهي اليقينة او الاقرار او النكول وانت على يقين انه اذا لم



يعلم ذلك لا يبري البيضة على من منهما ودعوى الوقين كدعوى الملأين  
 كما طرح به في جامع الفضولين وغيره وصرح به البحر في مواضع متعددة  
 انه لا يعمل بالتناقض الواقعة في زماننا لعدم استيفاء الشرايط الحكيمه  
 وهي كونها حادثة وقع فيها نزاع من خصم على خصم واستوفيت اطرافها  
 الستة التي نقر عليها في الفواكه البدرية **بقول**  
 اطراف كل قضية حكيمه • مت يلوح بعد التحقيق  
 حكم ومحكوم به ولسه • ومحكوم عليه وحاكم وطريق  
 ومنها دعوى الوكيلين على مصطفى بن محمد بن محمود الفلاح الجينتين ازال  
 الفاصل وضمهما بنوع وجه شرعي وان باب احدهما موجود وهو الان سئل  
 وان احد الناظر الذي هو الموكل يعارض الموكلين فليت شرعي هل هو خارج  
 حتى يعارض من الموكلين فان كان كذلك كيف يقع قوله في اخره وابق ذلك  
 بيد الناظر فان كان زائدا كيف يقع قوله يعارض الموكلين فهو صاير  
 عن غير تعقل ومن جنبس الوجه الثاني قوله فيه وابر اثباتهم ايضا  
 كتاب الوقف من السجل فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه  
 سوى خط في ورق لمين من محج الشرع في شيء ومنها قوله فطلب براهيم  
 والحمة فلانه ولحقها فلا تة وشهدوا بان الباب الموجود الان  
 بجنيته جرباش هذا بابا لمديان اشبه المدعي كونه وقف فلان  
 على الحمة الغلانية لا كون الباب الجينية كما لا يخفى وهذه اللام لا  
 تصح ان تكون للملك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعي  
 ومثله قوله وان الحد المتنازع الذي هو شرقي جنيته جرباش غربي  
 جنيته الشاردية كان حدا فاصلا بين الجينتين بالقرب من الاصول  
 الخ اذ هي شاهدة بانه حد فصل فلا اثبات فيه ولا نفي للمدعي  
 هذا مع كون الغرب بمحول المقدار وقوله وان باب الجينية  
 الشاردية ازيل شهادة باز التة لاشي يده عيبه المدعي وقوله  
 ثم وقف الحاكم الظاهر ان مراده به الكشف المذكور بدلالة  
 قوله بعده وعاد الحاكم الكشف احب الحاكم المؤمى اليه في وجه  
 المدعين المذكورين اخبارا شرعيا حكاية حال لا تتعلق بالمدعي حال  
 وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سراج الدين بن ابراهيم وشهد  
 وشهد على وجههما بان الحد الفاصل بين الجينتين الجدار الذي

الذي كان بالجلس بالقرب من الاصول وان الباب المسدود وجنيته  
 جرباش وان باب الشاردية ازاله السيل من قديم الزمان شهادة  
 شرعية ليست كذلك اذ لا تعلق لها بالمتنازع فيه وهو كونه جاريا  
 في وقف فلان بل فلان على الجهة الغلانية بل شهادة بانه الفاصل  
 بين الجينتين فهي اجنبية على المتنازع فيه كما لا يخفى على فقيهه المميز  
 ذلك من وجوه الخلل التي هي اظهر من ان تذكر وما اري هذا المحضر  
 الا محض هديان من غير تعقل على اللسان والله اعلم **مت**  
**كتاب الشهادة**  
 فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجره هل تقبل منهم على سبيل  
 الشهادة الشرعية ام لا تقبل **اجاب** لا تقبل منهم الشهادة  
 الشرعية كما افق به شيخ الاسلام ابو السعود الهادي رحمه الله وانتم بمسا  
 افق به والله اعلم **سبيل** في رجل باع ذابة وسلمها للمشتري ثم  
 ادعاها انسان وشهد له البائع وقال بعت مالا املاك وهي  
 لهذا المدعي هل تقبل شهادته والحال هذه **اجاب**  
 لا تقبل شهادته البائع يكون المبيع ملك المدعي كما في البز ان رتبة  
 والحانية وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بعت مالا املاك وعلى مدعي  
 الذابة البيضة والله اعلم **سبيل** في الشاهد الفرد هل يتوم  
 به حق ام لا وهل يشترط في قبول الشاهد عدالة الشاهد ام لا  
 وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالة الشاهد علانية طعن المضم  
 ام لا **اجاب** شهادة الولد كالعدم واذا تم نصاب الشهادة  
 فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد  
 ان يتأكد منها سر وعلانية في جميع الحقوق وسائر الخواص طعن  
 او لم يطعن على ما عليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد والله  
 اعلم **سبيل** في شهادة الشريك شركة ملك لشريكه هل يجوز حيث  
 كان المدعي ليس فيه شركة للشاهد ولم يجر الشهادة فعلا للشريك  
 الشاهد ام لا **اجاب** انما المنوع شهادة الشريك المفاوض  
 وكذا الشريك العنان والملك اذا كان المشهود به مشتركا واما اذا لم  
 تقع في المشترك فهو مقبولة كما هو مقيد في المتن والله اعلم **سبيل**  
 في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم اعيدت الدعوى والشهادة



عليه فتم اهل تقبل ام لا **اجاب** نعم تقبل قال في البحر والبرازية لو  
وقفت الخالفة كذبت عوي والشهادة ثم اعاد والدته عوي والشهادة  
وانتفا تقبل والله اعلم **سبل** في رجل من اعوان احكام سياسته  
زما تاهل تقبل شهاده في الحال هذه والله اعلم **سبل** في شهادة  
مشايخ البلاد هل تقبل ام لا **اجاب** لا تقبل وقد صرح في  
البحر ان يا لفتح القدير ان شهاده تهم وشهادة المعرفين في المالك  
والعرفا في جميع الاصناف وضمان الجهات لا تقبل واقول لا شك  
انهم شفعة مودة دون الشهادة لما يشاهد ويرى من احوالهم كما لا  
يكاد يوصف والله اعلم **سبل** في شهادة مشايخ القري وجهات  
المحلات والعرفا هل هي مقبولة ام لا **اجاب** هي غير مقبولة كما  
صرح به في البحر نقلا عن فتح القدير والله اعلم **سبل** في شهادة  
الدروز على المسلمين **اجاب** لا تقبل اذ هم كفار بلا انكار وقد  
افتي بعض العلماء العاملين باخوانهم بانه لا يحل ذبايحهم ولا مناجاتهم  
كما يجوز بل هم شر منهم ان صح ما نقل عنهم **سبل** في رجل تزوج  
بنات بالغة من ولية ما عقد عليها عقدا شرعيا ودفع صداقها بتمامه  
فلما اذاد الدخول بها اذعى رجل اسمه صالح بانه عقد على البنت المذكورة  
عقدا قبل هذا واقام بيته وكتب بذلك حجة لدي قاضي الرملة  
والبيته المذكورة رجعت عن شهادتهما من غير اكرامه بحضور جمع من  
المسلمين وقالوا صحا اذ بنينا في شهادتنا من حيث رجوعا عن الشهادة  
وظهر كذبهم تكون المرأة للرجل الذي عقد عليها ودفع الصداق وينتف  
الحكم لانه لم يصادف محلا كيف الحال **اجاب** لا ينتقض حكم  
الحاكم برجوع الشهود ويلزمهم التقرير بالخبر اعلم في اليوم المشهود  
وشط الرجوع عن الشهادة التي تترب عليه احكام الرجوع ان يكون  
عند قاض فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا والتقرير  
لا زهر لهم على كالحال لا تركابهم المعصية وهي موجبة للتقرير والاضمان  
على الزوج المشهود له لعدم سريان رجوعها عليه والله اعلم **سبل**  
في شاهدي طلاق ثلاث اخر الشهادة تهما الى مدة تتبلغ اثنين وخمسين  
يوما ولا عند ربهما مع مشاهدتهما ام لا **اجاب** نعم يقسمان  
بتأخير الشهادة ونزد شهادتهما في الحال هذه والله اعلم **سبل**

اولا تكونه لا يتوقف  
على الحاضر ولا يتبالي من  
الكتب والمال **اجاب**  
لا تقبل شهادته

فيها اذا طلبت الشهود للشهادة في مكان بعيد مسافة يومين واحتسب  
الى الركوب فاذعى المدعي للشاهدين اجرة واستبهما هل تسقط شهادتهما  
بذلك ام لا **اجاب** لا تسقط شهادتهما بذلك كما جاز مرة في المنقط  
والله اعلم **سبل** في حاكم في مشقة على غراس زيتون وغيره مشتركة  
بين جماعة شركة ملك ايضا وغراسا اذ على احد الشركاء الحاضرين  
والغائبين ان ارض الحاكم وقف واق بشاهدين احدهما اعني لشهاد  
على الغائبين والحاضرين باعنا وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين  
والغائبين ام على الحاضرين فقط ام لا **اجاب** لا تقبل على الحاضرين  
ولا على الغائبين اما على الغائبين فقط اهل لان في شركة الاملاك لا ينصب  
احدا خصما عن الغير واما على الحاضرين فلا ان شهادة الاعني لا تقبل مطلقا  
ودخل تحتها ما كان طريقه التماع كما صرح به في تنوير الابصار وغيره  
والله اعلم **سبل** في شهادة الام والقروي وارباب الصناعات  
الدنية كالزبال والحايك والقواني والاعراب اذا كان عدلا تقبل  
شهادته حيث كان عدلا ولو كان الشهود عليه طالب علم ام لا **اجاب**  
تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو على طالب علم قال في البحر في  
شرح قوله اويول وليس منهما اي من الاشياء التي تحمل بالمرزوق فتسقط  
بها العدالة الصناعة الدنية كالقواني والزبال والحايك فان الصنيع  
قبول شهادته اذا كان عدلا ومثله الخاسون والد لا لون والعامه  
وعلى قبول شهادة الاعراب والقروي اذا كان عدلا انتهي فان  
العبارة للعدالة وهذا الذي يجب ان يقول عليه وينبغي به  
فانما نرى كثيرا من ارباب الصناعات الدنية عنده من الدين والتقوى  
ما ليس عند كثير من ارباب الوجاهة واصحاب المناصب وذوي  
المناصب قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم والله سبحانه اعلم  
**سبل** في جماعة شهود واعلى خمسة نفر من طائفة بينهما وبين  
الشهود تعصب ظاهر بانهم اثاروا فتنة ذهبت فيها النفس وانهم سلوا  
حرم سبدها الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء وضربوا فيه  
وانهم قاتلوا صوباء المدينة وان قصد جميعهم القضاة ويجمعون  
المدينة هل تقبل شهادتهم ام لا **اجاب** لا تقبل هذه الشهادة  
اذ قولها ينشئ على الدعوى المعصية وانه هي وعلى تقدير التعصب



موجب لمرءة ما و عدم سماعها في الخلاصة والبرازية من ادب القاضي القضا  
 اصل الشهادة ولا تقبل عند التعصيب فالجرح اولى وفي البحر من الشهادات  
 وعلى هذا كل منعقب لا تقبل شهادة في معنى الحكم من موانع قبول  
 الشهادة قال ومنه العصبية وهو بيعض الرجل الرجل لانه من بني فلان  
 او قبيلة كذا الوجه في ذلك ظاهر وهو ان كتاب المحرم في الحديث  
 ليس منا من دعي الى معصية او قاتل معصية وهو موجب للقتل ولا شهادة  
 لمرتبة والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخي ثلاثة وعشرين غرضا  
 وثلاث غرث فانكر المدعي عليه فاني بشاهدين شهدا لهما ثلاثة وثلاث  
 غرثا وشهد الاخر ثلاثة وعشرين غرثا هل تقبل شهادة تمام مع الخالفة  
 المدكورة ام لا سيما مع الحلاق المدعي والشاهد من القروش مع تنوعها  
**اجاب** لا تقبل والحال هذه والله اعلم **سبل** فما اذا  
 شهد شاهد على ظم الاخر باخذ ماله وشهد المتهنؤ له لشاهد بمسألة  
 هل تقبل شهادة ته وان كانا من قرية في احدى او عملة في احدى  
 كما تقبل شهادة بضع قافلة لبعض على قطاع الطريق ام لا **اجاب**  
 نعم تقبل شهادة ته له ولا يمنع من ذلك شهادة الاخر اولا باتفاق  
 العلماء وقد تراءى المتون والشروح والقنائ في على ذلك قال  
 في الهداية وان شهد رجلان رجلين على ميت بدن الف درهم وشهد  
 الاخران بمثل ذلك جازت شهادة تمام ومثله في متن الكثر وملتي  
 البحر قال غالب الشرح في مسألة المتون في طرف الدليل والزام  
 الخالف في دين الميت فصار كما اذا شهد الفريقان في حال حياته  
 وفي طرف الخالف الاخر بخلاف الشهادة حال الحياة لان الدين  
 في ذمة المجر ابقاء ذمته لا في ماله فلا تحقق الشركة وقد اتفق الامام  
 وصاحباه على جواز ذلك في الحي فوجب قبولهما والله اعلم **سبل**  
 في ك اربيد آخر بالسكنى وبيد آخر مفتاح بيت منها هل تكون اليد  
 للمساكن ام للذي بيده مفتاح بيت منها وهل يثبت الملك للمزيد  
 المفتاح في البيت اذا شهد له شاهد له فوضع اليد عليه ام لا **الاجاب**  
 اليد لمن له السكنى لا من بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك في  
 البيت لشهادة شاهدين بانهم نويده عليه اذ ليس من لازم وضع  
 اليد الملك لانها متنوعة يد الاستقارة ويد استباح ويد استيجاد

ويد اذ يمان ويد غضب ويد ملك وغير ذلك فلا يحكم القاضي بخرده وضع  
 اليد والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخيه نعتي على مهرته  
 الفلانية وادخلها في داره بلا اذنه وحضر على فريسه للطاحونة  
 فتبعتها المهررة فادخلها للطاحونة فوفقت في الشاغر وهلك  
 واقام بيئته باقراره بذلك هل لستم ويضمن ام لا **اجاب** نعم  
 لستم ويضمن اما الضمان فقد صرحوا بان من اخذ ماله غيره فبئعه  
 محض فاكلة الذيب ان ساقه او تعرض له بشيء والا لا وهذا قد  
 نقر من لهما بالادخال في الموصفين فيقدر على الضمان وامسا  
 بقول البيئته فقد صرح في جامع الفصولين وكثير من الكتب  
 بانه لو ادعى الغصب فشهدا على اقرع تقبل والله اعلم **سبل**  
 فيما اذا شهد بان الموكلة ان امه وكلت هذا في قبض حقها من  
 فلان وفي خصوصته هل تقبل شهادة ته ام لا **اجاب**  
 لا تقبل شهادة ته كما صرح به البزازي وغيره والله اعلم **سبل**  
 في شهادة اليموء على النصارى وعكسه هل تقبل ام لا **اجاب**  
 نعم تقبل كما صرح به غير واحد من علمائنا **سبل** في  
 شهادة الزور التي عدلت الاشارة بالله تعالى بنظر الحديث  
 الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما الناس عدلت  
 شهادة الزور الاشارة بالله تعالى قالوا قولي فاجتنبوا  
 الرجس من الاوثان واخيلوا قول الزور وقد صرحوا بانها لا  
 تثبت بالبيئته مع الذين ياتونها من باب النفي واقرار الشاهد  
 على نفسه بانه شهد زورا من انذر ما يكون فاضرار للناس بها  
 عظيم فيلزم سد باب اثباتها ويجري العوام الذين هم كالانعام  
 عليهما فينضرن عباد الله بما فعل لها طريق غير الاقرار فله كفا  
 تشفق الغليل مما نودي الى جسم مادة التزوير ولكم الاجر  
 الوافر الغريتر من الله العليم الخبير **اجاب** صرح التريبي  
 رحمه الله في شرح الكنز بانه اذا قام المقضي عليه البيئته انما رجعا  
 عند قاضي آخر غير الذي كان قضا بالحق تقبل بيئته لا يداوى  
 رجوعا صحيحا وكذا قيل ان ركن الرجوع ان يقول رجعت عما  
 شهدت به او شهدت بزور وقد رجعتا لديه بذلك وطلب



موجب من الضمان والتفريق يقتل بينه ويقضى عليه بموجبه كما هو مترج  
كلام الزيلعي وهو طريق الى اثباتها بالبيينة لكنه راجع الى اقرار  
الشاهد اذا ثبت بالبيينة كالشاهد عيانا فكان القاضي بمدة  
البيينة عاين اقرارها الشهادة الزور فافهم والله اعلم **سبل**  
في رجل باع حصته في فرس مشترك لرجل وسلمها له هل يضمن  
بمنسليمها له ام لا وهل اذا انكروا رثة البائع البيع والتسليم وشهد  
شهود بالبيع والتسليم يكفي في وجوب الضمان ام لا وهل تكلف  
الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري ام لا يكفون وهل  
اذا سلمهم القاضي عن لوئها فقا لولا لا ندري لوئها ترده شيئا د تمام  
بذلك ام لا **اجاب** نعم يضمن الشريك بالبيع والتسليم للمشتري  
حيث سلم بغير اذن الشريك ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة  
ولا اسم المشتري لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا دخل لذلك فيما  
يتعلق بالضمان ولا ترده شيئا دة الشهود اذ قالوا لا نعرف لون  
الدابة ففي جامع الفضولين القاضي لو سال الشهود قتل الدابة  
عن لون الدابة فقالوا كذا شجر عند الدابة عوي شهدوا بخلاف  
ذلك اللون تقبل لا ندسك عما لا يكلف الشاهد ببيان فاستوي  
ذكره وتركه وتخرج منها مسأيل كثيرة انتهى والله اعلم **سبل**  
فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حد وقود  
مع شاهد اصلي واثنيا بالشيئات على اصلها هل للقاضي ان يحكم للشهود  
له بالمشهود به ام لا وهل يشترط محتمها ان يكون الشاهد الاصلي  
بعيدا عن محل الشهادة مدة السفر ام لا **اجاب** مسئلة  
الشهادة على الشهادة افرزت بباب مستقل في كتب الفقهاء  
ومخلص القول فيها انها تقبل فاما لا يستقط بالشبهة وانما على كل اصل  
فرعان فلو شهد واحد واخر ان فرعان على شهادة اصل غير  
جان والاشهاد ان يقول اشهد على شهادة في اني اشهد ان الامر  
كذا وكذا واد الفروع ان يقول اشهد ان فلانا اشهد في علي  
شهادة في اشهد الامر كذا وكذا ولا شهادة لفرع الاموت  
اصلها او مرضه او سفره ههنا اما شئت عليه متون المذهب  
وعن ابي يوسف ان كان في مكان لو عند الاد الشهادة لا يبيطع

ان يبيت في اهله مع الاشهاد احياء الحق الناس قالوا الا و احسن  
وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني ارفق وبه اخذ الفقهاء  
ابو الليث وكثير من المشايخ وقال نخر الاسلام انه حسن وثبت  
التراجية وعليه الفتوى كذا في الدر وغيره والله اعلم **سبل**  
في صهرين نكحاهما فدخل رجل اجنبي بينهما منسرا لاهما وضرب  
الاخوة قديا بشرا ان العترة المنسرة له اشكى المضروب الى القاضي  
وقال انه بضو في وجهه واقام الضارب وولده شاهدين له  
بما ادعاه هل تقبل شهادتهما ام لا تقبل حيث بدت العداوة  
والبغضاء والغضب منها عليه وهل ورد ان النبي صلى الله  
عليه وسلم سئل رسول الله ما اكبر الكبائر فقال الشراك بالله  
وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال الا وشهادة الزور  
حتى قال السائل ليتني لم اسال **اجاب** لا تقبل شهادة  
من ظهرت منه هذه الامور لفسقه بها اذ لا يؤمن عليه من  
شهادة الزور وهذا ظاهر في غالب كتب المذهب مقرر مشهور  
**واما الحديث فقال البخاري في صحيحه** حدثنا بشر بن  
ابن الفضل حدثنا الجود مروي عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن  
ابيه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الا انيكم  
باكبر الكبائر ثلاثا قالوا اي رسول الله وما اكبر الكبائر قال  
الاشراك بالله وعقوق الوالدين فجلس وكان متكئا فقال الا  
وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وقال  
النودي في اذكاره **وسرونا في صحيح البخاري** قال  
عن ابي بكر بن نفع بن الحارث رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الا انيكم باكبر الكبائر قلنا بلى رسول الله  
قال الاشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال  
الا وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت وفي  
الوعيب **والترهيب** للمندري رحمه الله عن جرير بن مالك  
رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرفت  
قام قائما فقال عدت شهادة الزور والاشراك بالله ثلاث مرات  
ثم قرأ فاجنبوا الرحمن من الاوثان واجنبوا قول الزور خفاء



خفاه غير مشركين به ذواته ابواؤاؤ و اللقط له والزمذي وابت  
 ملحة ورواه الطبراني في الكبير مؤلفا على ابن مسعود باسناد حسن ثم  
 قال وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ان الطير تنضرب بمنافيرها وتحرك اذنانها من قول يوم القيمة  
 وما تكلم به شاهد الزور ولا تقادق قدماءه على الارض حتى يقذف به  
 في النار في الاحاديث الواردة في تبع شمادة الزور وشقاقه مرتكبا  
 كثيرة وكلام العلماء في ذلك قاطع لومس المباحين عليهما العيين  
 مبالين بغضب رب العالمين اعادنا الله والمسلمين من غضبه آمين  
**سبل** في الشاهد في الوقف بلا بيان واقفه هل تقبل ام لا  
 واذا قال الشهود سقمنا انه وقف ولم يتلفظ بالشمادة هل  
 يثبت الوقف بذلك ام لا **اجاب** اما الشمادة بالوقف  
 بلا بيان واقفه ففيها خلاف ذكره اكثر فقها ساقيل تقبل  
 وقيل لا وقيل بالتفصيل ان قدما قبلت والا لا قال في  
 البرازية شمد وان وقف ولم يبينوا الوقف تقبل قال  
 الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان  
 الوقف على كل حال وهو الصحيح انتهى واما اذا قال الشهود سمعنا  
 انه وقف ولم يتلفظ بالشمادة فلا يثبت الوقف بذلك لان  
 فيه خلاف عند علمائنا والله اعلم **سبل** في جماعة شمدوا  
 بوقف قابلين لشمد بالسماع من الثقات ان الحكام الفلاني وقف  
 ومع ذلك لم يبينوا الجهة الموقوفة عليهما تقبل هذه الشمادة  
 والحال هذه ام لا **اجاب** ليحتمل اوله ان مسئلة الشمادة  
 بالوقف بالسماع اصلا وشرطا لم تذكر في ظاهر الرواية واما  
 قاسما المشايخ على الموت كما في الخلاصة واختلف المشايخ فيها  
 لثلا فابطول ذكره كما هو دأبهم في اغلب مسائل الوقف فيذكر شيئا  
 مما روي من يعتبر ترجيحه قال في الخانية والخلاصة والبرازية  
 لو قالوا شمد فابذل لا ناسمنا بذلك لانقبل شمادتهم ونبي  
 البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي ان يشمد له بالسامع الخ  
 هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقول لا شمدنا لانا  
 سمعنا من الناس وقد استثنى مكين في شرح الموت والوقف

فتقبل فيها ولو فسر القاضي انه اخبره من يثق به واستثنى العادي في  
 فضوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الخانية والخلاصة والبرازية  
 وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين  
 اذا لم يكن الوقف قدما لا بد من ذكر الواقف فاذا شمدوا على هذه  
 الصيغة وقف ولم يذكر والجهة لا يجوز ولا تقبل بل لشرط ان  
 يقول وقف على كذا انتهى وفي البرازية شمدوا وان وقف ولم  
 يبينوا الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف  
 قدما وقيل لا بد من بيان الواقف في كل حال وهو الصحيح انتهى  
 وفي جامع الفصولين لو ذكر الواقف المصروف تقبل لو قدما  
 ويصرف الى الفقرا وفيه مرجح بسماع تقبل اذا الشاهد بما يكون  
 ستة عشر سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتدفع القاضي انه  
 يشمد بسماع فاذا لافرق بين سكوت واضمحام خلاف ساير  
 ما يجوز به الشمادة بسماع انتهى وهو الى القول الفارق بين  
 القديم وغيره والحال ان المسئلة وقع فيها لخلاف كثير وينبغي  
 ان لا يعدل من كلام قاضي خان الذي قد مناه في صدر الكلام  
 والله اعلم **سبل** في الشمادة على الوقف بالسماع هل  
 يشترط في قبولها تقادم الوقف وما حد المتقادم وهل يشترط ان  
 يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان وفلان  
 سمع من فلان الى ان يصل من يشمد بالثبت على الوقف ام يكفي قطعه  
 بالشمادة بناصنه على ما اشتهر عنده من اخبار الثقات من غير  
 بيان من سمع منهم **اجاب** اطلق اصحاب الموتون في قبولها  
 قال في التذوق لا يشمد بمالم يعاينه الا في النسب والموت والكلح  
 والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار  
 وتنوير الانصار وفي الهداية واما الوقف فالصحيح انه تقبل  
 الشمادة بالسماع في اصله دون شرايطه لان اصله هو الذي  
 يشتمل واصل من هو لا اطلق فتم المتقادم وغيره **قال في**  
 مللوا ذلك شمد الشهود وفنا الاول ان كان هو المثبت للحكم  
**قلت** انتفاؤها لا ينفي الحكم بعللة غيرها كما صرح به اصحاب  
 الاصول ان انتفا العلة لا توجب لحكم عند لعددها واما التقادم



تلك اهل اللغة قدم الشئ بالعم فذما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما  
يعدو الانسان قديما ولا يشترط ان يقول الشاهد سمعت من فلان  
وفلان سمع من فلان بل ربما شهد الشهادة عند بعض العلماء ان كان  
ردده يفتن الحقيقين كابن الهمام وقطعه بالشهادة كاف والله اعلم  
**سبيل** في جملة شتمه واستمادة بالسماع وهو قابلين  
لشتمه بالسماع لا غشما من الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعا  
تقصيهم في هذه الشهادة وانهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم  
وايدوا عمل هذه الشهادة مقبولة اولا وما يترب عليهم بسبب  
ما شرح **اجاب** هي غير مقبولة كما صرح به في الخلاصة والبرازة  
وتشتر من الكتب المعتمدة وهذا هو الموافق للقياس في اصل جوار الشهادة  
بالسماع من غير تفتين قال غالب الشراح في شرح كلام الموقد بعد  
قولهم ولا يشتمد بما لم يعاينه الا في كذا وكذا والقياس ان لا يجوز  
لان الشهادة لا يجوز الا بعلم على ما بينا من قبل ولا يتحقق العلم  
الا بالشهادة والعيان والجزء المتواتر ولم يوجد فصا دكا لبيع  
والاجارة بل اولى ولم يذ الوفاة للقاضي لا تقبل بفلم من هذه  
العبارة ان عدم القول عند الصريح بالسماع هو القياس  
والاستحسان الموافق لما صرح به قاضي خان وكثير ولا ريب انهم  
يعزرون وكيف لا هم ينهون تعصبون قصدوا بما ضرر المشهود  
عليه والله اعلم **سبيل** في شهادة الفقيه الذي يلقن الايجاب  
والقول للمشتاخي هل تقبل لاحد مما عند التجاخذ في اصل النكاح  
او في مقدار ما سمي من المهرام **لا اجاب** تقبل لان النكاح  
يتم بما لا يتلقين الفقيه والله اعلم **سبيل** في امرأة ماتت  
عن زوج وعن ابن عمه لاب وامر وامر عمة لام فمات بعد من  
الزوج رث ابن العم لام امر لا يرث ويكون النصف الباقي من الميراث  
لان العم من الابوين وهل اذا ادعى ورثة زوج المرأة بعد  
موتها انها خلفت ولها ومات وقامت البيعة لشتمهم بذلك  
واقام ابن العم بيعة لشتمه لان الولد مات قبل وقامت فاي  
البيعتين لستم **اجاب** ابن العم من الابوين اولى بالميراث  
من ابن العم لام فقط للقوة كما صرحوا به في اولاد الصنف الرابع

جميعا اما مسئلة اقامة البيعتين المذكورتين فلا يشتم في عدو العمل  
بهما لعدم دخول يوم الصوت تحت القضا وعليه القول بالدخول فيما  
يردد وتام لان احدهما كاذبة بيقين وليست احدهما باولى من  
الآخري واذا ردتا رجعتا الى ما هو ثابت بيقين وهو رث ابن العم  
من الابوين المتيقين في حياته ولا يتول الحق لاجل الموهوم كالم  
مبيع انما له في الفقه ظاهر معلوم والله اعلم **سبيل** في امرأة  
ماتت عن بنت وابن عم عصيه وادعى على البنت بيتا انه مخلف عنهما  
وله نصفه ارثا فادعت شراة منها في الصقة وادعى البنت في الرض  
وبرهنت على دعواها وحكم لها به شتم وجد انه كان في الرض هل  
لستم وينقض الحكم السابق ام لا **اجاب** لا لستم ولا ينقض الحكم  
لان البيعة هي المقدمة للحاقبة بالظاهر وهو الحادث يضاف  
الى اقرب اوقاته والبيعة تبث خلاف الظاهر والله اعلم **سبيل**  
في شهادة البائع المشتري هل تقبل ام لا **اجاب** لا تقبل والله  
اعلم **سبيل** فيما لو ردة القاضي شهادة رجل شتم شتمه عنده  
في تلك الواقعة هل يجوز له او لقاض اخر قبول شهادته في تلك  
الواقعة اذا زال سبب الرد عنه ام لا **اجاب** اذا كان ردة  
الشهادة لغير تهمة هي عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة او لمعنى  
لا يوجب الخلل في عدل التبع باعتبار عدم الايمان بما هو شرط القول  
من الالفاظ يجوز قبولها اذا التي بما هو شرط القول من الالفاظ  
يجوز قبولها اذا التي بما هو شرط وان كان التهمة في الدين والمروءة  
لا يجوز قبولها ويمتن صرح بذلك استنادا العلامة شيخ الاسلام  
الشيخ محمد بن راج الدين الحانوفي **سبيل** في بخدنة معصية  
عن وفاة عرف بها من يجوز تعرفه شرعا بحضرة شهودك بآشياء من قبض  
مهرها من زوجها المتوفي ونحوه فهل اذا شهدت الشهود الحاضرون  
للتعريف على فلانة بنت فلان من الشاهد الاعيان المعروف بها انتم  
اقرت بحضرتنا بكذا يجوز ذلك ام لا **اجاب** قال علماء وناي  
تحمل الشهادة على المتغيبه اقوال بعضهم لستم ودفع في ذلك  
وقال يصح وان لم تستفر عن وجهها وقت التعريف وقال تعريف  
الواحد كاف في المزي والمقبح والاشان احوط على الخلاف



الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول مال الشيخ حواهن زاده  
كذا نقله في التاتارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتواطون  
على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين او رجلا وامر  
قال في الخاوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه لفتي  
وهذا كله بعد الموت اي موت المرأة المشهورة علمنا اما اذا كانت  
حية واشاد الشهود اليها وقالوا هذه لشهد علمنا ونعرفها  
قلت شهادة تهما ولو قالوا علمنا الشهادة على فلانة بنت فلان  
ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها بعينها ام لا صحت  
شهادة تهم وكان المدعى اقامة البيينة ان هذه التي يسمونها  
هكذا في التاتارخانية ايضا وغيرها من قولنا اما اذا كانت حية  
الحكم الحكم في مسئلة المتول عنها وحاصله ان الشهود الذين  
يؤدون الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا طلبة الى شيء غير  
وان قالوا لا نعرف انما فلانة بنت فلان التي فحلتنا الشهادة  
عليها قبلت ايضا لكن يحتاج المدعى الى اقامة بيينة انما تلك بعينها  
انظر لي كتب الفتاوي يظهر لك ذلك والله اعلم  
في العائلة الواحدة ما بين اخ واخ وعم وابن عم ومنافع الاموال  
بينهم مقسلة ومساعد تهم لبعضهم في الدعاوي مشهور هل تقبل  
شهادة بعضهم لبعض ام لا وهل اذا شهد المودعان للمودع في  
فهرس الوديعة ان فلانا جرحها فماتت وهي بيده تقبل شهادة تهما  
ام لا **اجاب** لا تقبل كما صرح به في البصر وغيره في الاول بقوله  
وفي خزانة الفتاوي اذا اتفاهم الشهود والمدعى عليه تقبل ان  
كانوا عدولا انتهى وينبغي صله على ما اذا لم يساعدوا المدعى  
في الخصومة او لم ينفذ ذلك منهم توفيقا من كلامه وفي الثانية  
بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستفيد والمستاجر للمدعى  
قبل الرد انتهى وهكذا شهادة له قبل الرد وصرحوا بان  
شهادة الاجيرة والتلميذ لا يتأذاه لا تقبل وفتره اي التلميذ  
في الخلاصة بالذي ما كل مع عياله في بيته ولا ينس له اجرة خاصة  
واما الاجير فان كان خاصا لم تقبل والا قبلت ومنه يعلم  
حكم من كان معه في عائلة واحدة من اخ ونحوه بالاولي والله اعلم

**سبل** فيما لو ادعى بمبلغ معلوم وشهدت البيينة بانه دفع المدعى عليه  
مصرة من الدرام بمجولة البعد ولا تعرف كم هي يثبت المدعى به كان  
الشهادة ام لا **اجاب** لا يثبت ذلك اجماعا قطعا ولا يوجب  
خلافه ما في الثانية والخلاصة والبرازية وغيرهما ادعى على ورثة ميت  
مالا واختر شاهدين فشهدوا ان المتوفي اخذ من مئة المدعى منديل  
فيه دراهم ولم يعلم كم وزن الدرام قالوا ان علم الشاهد انه كان  
في المصرة دراهم حوزوها شمر لشهدون بمقدار ما عندهم فيها من  
الدراهم قالوا وينبغي ان يعلموا يجوز لها الاحتمال انما تكون موهبة  
فاذا علموا ذلك جازت شهادة تهم انتهى لانه في حل الاقدام على  
الشهادة بالمقدار بعد يقين ما فيها من المقدار والجور لا يري  
قبول الشهادة بالجهول والحكم بها فليست بقطاع لا بد من العلم  
بالمحكوم به ليحكم به والله اعلم **سبل** في وقف حاصل كتابه  
الثابت بعد ذكر الموقوف اننا الواقف المدعى حسن بن اسمعيل  
ابن محمد بن خويص وقف هذا على نفسه وعلى نرق جته فلانة بنت فلان  
شمر على اولادها الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية شمر  
من بعدهم على اولادهم شمر اولاد اولادهم شمر انسابهم الذكور  
شمر وشم انحصر الوقف في شخص يدعى منصور فاذا دعى رجل بالوكالة  
فتصرف فيه بالاستغلال مدة حياته متلفيا ذلك عن ابيه شمر  
مات منصور فاذا دعى رجل بالوكالة عن والد له يستحق على ابن  
منصور المذكور المنصوب عليه بعد ابيه قايلا في دعواه ان اياه الموكل له  
من اولاد الذكور وان يستحق نصف ريع الوقف المذكور فانكر  
المدعى عليه كون الموكل من اولاد الذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا  
بان الموكل المزبور من عطا الله وعطا الله من اولاد خريص من اولاد الذكور  
فمن اين يمكنه الشهادة بثبت الموكل استحقاق نصف الريع من ابن منصور  
وكون الموكل المزبور من ذكور اولاد حسن المزبور لم الريع او لا يثبت  
لان شهداء تهما قاصرة على الموكل الذي هو علوان بن عطا الله وعطا الله  
ابن خريص وخريص ليس هو الواقف بل الواقف حسن الذي هو ابن ابن  
خريص بخلافه ان يكون من ذرية او اولاد خريص او اولاد اولاد فيكون من  
ذرية اخي الواقف او ذرية ابن اخي الواقف وعلى كل لا يستحق من



من ربيع الوقف شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من  
 اولاد حسن الواقف الذي هو ابن خراس **اجاب** شهادة الشاهدين  
 المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان الوقف حسن المذكور ولا يكره  
 من كونه من اولاد خراس ان يكون ابن ابن حسن الواقف والشهادة في  
 مثله انما يثبت بها استحقاق المدعي شيئا وقف حسن اذ يعرف اليه  
 حسن لا الى جد حسن فلا يعمل بهما ولا يقضي له بنصف ربيع الوقف  
 مع من يتصل بحسن الواقف من غير تغلغل ان يثبت في نسبه فانهم واسه اعلم  
**سبل** في امرأة اسمها غزال انتقلت بالوفاة عن زوج صغير  
 اسمه محمد وهي واصله يدعها على الكرم المحوز المحدث وبمحدث وان بقعة  
 الذي حدة الغزي كرم خديجة بنت انت جلة غزال المذكورة فوضع  
 محمد والد محمد الصغير المذكور يدع على ما حضر ابنه منها بالارث الشرعي  
 وهو النصف فغارضته خديجة المذكورة في ذلك وادعت لذي حاكم  
 شرعي انه وقف من قبل جدتها لتمام الواقعة وقد انحصرت فيها بموت غزال  
 المذكورة لموت جميع من شرط له الواقف استحقاقا من الاولاد واولاد الاولاد  
 يتوابعها وكتب بذلك بحضور حاضره ادعى محمد بالولاية الشرعية على خديجة  
 المذكورة ويدهجه بانها تقاضت في هذا الكرم المحدث وبالحدود والاربعة  
 المذكورة ويدهجه وقفا من قبل جدتها لتمام فلانة وشملت البرهان  
 على ذلك فحضرت شتمها الحاكم من المعارضة لعدم البينة وبعد مضى زيادة  
 عن سنته ونصف سنة جدت خديجة المذكورة الدعوى في ذلك موكلة  
 نوهما قاده على محمد الولي المذكور ذكر اني حدة ما ادعاه الغزي كرم خليل  
 ابن عبد الله وهذا الحد شامل لما وضع محمد يدع عليه ولما يضع يدع عليه  
 وهو كرم المدعي عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب بحضورها حاضره  
 ان هذا الحد والشامل لهما وضع المدعي عليه يدع على نصفه وهو وقف  
 كما شرح في الاولي والى شاهدين شتمها بانها سمعها سمعا متيقضا واخرها  
 الشفقات وغيرهم ممن لا يمكن توابعهم على الكذب ان هذا الكرم المحدث وقف  
 فلانة جذة الموكلة وفيه حكم بصحة الوقف المذكور وان الخصم احتضر  
 حجة لم يدع كونهما مدع ولا مدع عليه حاص لها ثبت بشهادة  
 فلان وفلان وفلان معرفة الحق والفلا في وانهم ليسوا بمن يوثق  
 به انه وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا ولان كلا من دعوى

الزوج وضع مد محمد على نصف المحدث ودعي مدعاه والشهادة بذلك  
 باطل بكونه اذ خل في دعواه ما لم يكن للمحدث عليه وضع يد اطلاقا  
 كرم الموكلة المحوز لجانب الغزي من الكرم المدعاه فدعي وضع يدع علي  
 نصفه وهو كذب يعتر به المدعي اذ اسئل عنه ولان المتنازع فيه  
 كونه وقفا او ملكا وفي حكم القاصي لصحة الوقف وهو حكم  
 في غير المتنازع فيه ولا يشتمه لذي فتم انه دعوى اصل الوقف  
 غير دعوى صحته **اجاب** لا يثبت الوقف بمدة الشهادة  
 بلا شبهة باجماع علمائنا لانما ليست بشهادة على الوقف بالسمع  
 ان يقول الشاهد اشهد به لاني سمعت من الناس وبسبب  
 اني سمعت من الناس وبخبر وفيه مع ذلك خلاف فالمقرون قاطبة  
 قد اطلقت القول بان الشاهد اذا قرأه يشهد بالسمع لا  
 يقبل وبه صرح قاضي خان وكثير من علمائنا وعبارة قاضي خان ولو  
 قال اشهد فايد لك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم  
 فكيف وعبارة الشاهدين على ما هو في المحضر انهم شتموا وبانهم سمعوا  
 انه وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا ولا قابل بانه هذه  
 الشهادة على الوقف بالسمع وهذا الوجه كاف في رد المحضر  
 المذكور فكيف وقد انعم اليه فلهو ركذب المدعي يظهر رعد  
 وضع يد محمد المذكور على شرط الكرم الغزي بالكلية وتكون الحكم  
 انصب على غير المتنازع فيه وهو اصل الوقف لاصحته ومثله  
 ذلك لا يخفى على فقيهه اسمع عيون في طلب الفقه وكرع في صافي  
 فرده بما فيه والله اعلم **سبل** في شهادة الاعشى في  
 النسب هل هي مقبولة ام لا **اجاب** اختار صاحب الخلاصة  
 القول وعزاه الى النصاب جاز ما به من غير حكاية خلافا كما  
 نقله في البحر ووجهه ان ما طريقه السماع غير مقتصر الى الروية  
 وتاخره العلامة يعقوب باشا في حاشيته لشرح الوقاية  
 لو قبل لقاصي شهادة الاعشى يفتي فيما ليس طريقه السماع الذي  
 هو محل الكلام وحكم بما يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال  
 ما لا تقبل شهادته مطلقا كالصير وصرح بمدد في الكتب  
 والله اعلم **سبل** في شهادة الاعشى وقول اصحاب المقون



انها جائزة عند ابي يوسف هل هي على اطلاقه ام هو مقيد بما اذا تحملها بصير  
 واداهما اعني وبما يجري فيه التسامع وهل الاقرار بما يجري فيه التسامع  
 وهل المقاضي ان يحكم بحقة شهادته على الاقرار بما اعلم انه قول ابي يوسف  
 مع ان السلطان نضر الله تعالى انما قلده القضاء ليحكم باصح الاقوال  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لكون القضاء يختص بالحوادث والزمان والاشياء  
 والمكان **لا اجاب** المذهب الصحيح المقتضي به الذي مشيت عليه اصحاب  
 المتون الموصوفة لتقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية وان شهادة  
 الاعشي لا تقع مطلقا سواء كان بصيرا وقت القتل واعتنى وقت الاداء  
 او وقتها او كان بصيرا وقتها وعسى قبل القضاء وسواء كان فيما طرقت  
 التسامع او لا هذا هو المذهب الذي لا يعدل عنه الى غيره وما سوا  
 روايات خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن ظاهر الرواية اية فهي  
 مرجوع عنه لما قدره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين  
 متساويين من مجتهد والرجوع عنه لم يبق ثولا له كما ذكره وحيث علم  
 ان القول هو الذي تواردت عليه المتون فهو المعتمد المولود به اذ هو حوا  
 بانه اذا تعارض ما في المتون والفناوي فالمعتمد ما في المتون وكذا  
 تقديم ما في الشروح على ما في الفناوي والمقرر ايضا عندنا انه لا يفتي  
 ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احد  
 او غيرهما الا للضرورة كمشيئة المزارعة وان صرح المشايخ بان القوي  
 على قولهما لان صاحب المذهب الامام المقدم اذا قالت حد ام فصدق  
 فان القول ما قالت حد ام • ولما قول بعض اصحاب المتون  
 انها جائزة عند ابي يوسف فقط وذلك لقوله في ملتي الاجر لا تقبل  
 شهادة الاعشي خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا انتهى وبه  
 يعلم انه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا تحملها بصيرا واما تقديم  
 بما يجري فيه التسامع فهو قول زفر رويته عن ابي حنيفة رحمه الله  
 وقد علمت مرجعيتها وعبارة بعض المتأخرين لوقم انه قول ابي  
 يوسف وقيد في الدخيرة ايضا قول ابي يوسف عما اذا كانت شهادته  
 في الدين والعقار اما في المنقول فاجمع علما وانا انما لا تقبل انتهى  
 وقد اضطرب كلامهم فيما يجري فيه التسامع ومع ذلك نضرب في بحر الاضطراب  
 لانه في الرواية الخارجة عن ظاهر المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاط

لذكرناه فاذا انفرد هذا فلا ينفذ قضا القاضي بخلاف ما فيه له الساطع  
 نضر الله تعالى لانه معتز ولا عنه فهو فيه رعية لان القضاء يقتضي  
 واما كون الاقرار بما لا يجري فيه التسامع فهو بدعي والله اعلم  
**سبل** هل يقع ان يعرف بالمرأة غير محرما او تزوجا  
 وهل يقع من البصير لكونه حائلا ام لا **اجاب** نعم يقع التعريف  
 من غير المحرم والزواج وبيع من المرأة والمحدود في القذف ومن ايها  
 وابنها وزوجها ومن لا تقبل شهادته لما سوا كانت الشهادة عليها  
 او لها على الاصح لان التعريف ليس بشهادة حقيقة او لا يشترط فيه  
 لفظ الشهادة لكونه خبرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق بخبر والعقود  
 المعتمد في تعريفها ان يشهد على معرفتها رجلا من عدلان او رجلا  
 وامرأتان ولا يقبل احد باشترط كون المعروف محرما ولا جارا بل يجوز من  
 الاجانب والاقارب والجيران وغير الجار ومقتضى عرفها الشاهد مطلقا  
 حل له ان يعرف بها ولا يدين به بقوله اعرفها واعرف بها محظور حل له  
 نكاحها كابن العم والعمة وابن الخالة او لم يحل كالعق والخال بل يقع من  
 الاب والابن كما سبق سواء كانت الشهادة عليها او لها على الاصح المقتضي به  
 ذلك صرح به علما ونا كصاحب معين للحكام والظهيرية والبرانية  
 وجواهر الفتاوى وغيرهما في كتاب القضاء والشهادة والله اعلم **سبل**  
 في مدع اقام بينة على مدعى بيمينه مطلقا واراها الحكم عليه الرجوع بالثبوت  
 على بايعة فاقام بايعة بيمينه على النكاح ودفع المدعى هل يلزمه وثبوت  
 نفرت ام لا **اجاب** لا يلزم المدعي ولا لشهوده تعريف قال في  
 البحر لو ردت شهادته ليمينه او لمخالفة بين الشهادة والدعوى  
 او بين شهادتين لا يضررنا لان ادري من هو الكاذب منهم المشهود له  
 والشاهدان او احدهما والله اعلم **سبل** في شهادة الراعي  
 لصاحب بقرة كانت في باقرته فسرق هل تقبل اذا انضم اليه لضر  
 ام لا **اجاب** الراعي كالمودع عند ابي حنيفة وشهادة المودع  
 بالملك للمودع مقبولة فاذا انضم لصاحب الشهادة وجدت العلالة  
 بحكم المدعي للمدعي والله اعلم **سبل** في شهادة العدو على  
 عدوه بسبب الدنيا هل تقبل ام لا تقبل **اجاب** لا تقبل شهادة  
 على صدق الشريعة ولا يصح للقاضي ان يحكم بشهادته على من يعاديه



لانه ليس بمجتهد فيه انتهى والله اعلم **سبل** في حاجة بينهم وبين شخص  
عداوة دينية ونصب ظاهر هل تقبل شهادة تتم عليه بغيبته او منفرته  
او لا **اجاب** لا تقبل شهادة تتم عليه للتممة مطلقا ولا على غيره حيث  
كانت فتقالات الفسق لا يقضي واما قولهم لينفع العباد بكونه شريفا  
يفرض الناس بيده ولسانه اي حيث كان المميزون عدولا او مستورين  
ولا عداوة بينه وبينهم ولا لنصب اما اذا كان بينهم وبينه عداوة  
دينية ونصب لا يوجب الفسق فتد شهادتهم محسومة قال في  
الحق الرايق في شرح قوله والعدو وان كانت عداوته دينية **لكن**  
**تبيينها** حسنة امرها الغيرة يعني ابن وهبان الا ان  
الذي يقتضيه كلام صاحب الفقيه والمسوط انا اذا قلنا العداوة قاهرة  
في الشهادة تكون قاهرة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو  
الذي يقتضيه الفقه فان الفقه لا يفرق بيني حتى يكون فاسقا في حق شخص  
عدو لا في حق آخر انتهى **ووجدتني قد كتبت على حاشيته**  
فيما عرفت من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم ان عداوة القبول انما  
هو للتممة لا للفسق ويوجب له ما ياتي به عن ابن الكمال وما صرح به  
يعقوب باشا وكثير من علماءنا ان شهادة العدو وعلى عداوة لا تقبل  
فالتقيد بكونها على عداوة وينفي ما عداوه وهذا هو المتبادر لا سيما  
فتحصل من ذلك ان شهادة العدو وعلى عداوة لا تقبل وان كان  
عدولا وفي معنى الحكم في مواضع قبول الشهادة قال ومنه  
العصبية وهو ينقض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا  
وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضا القاضي بشهادة  
العدو على عداوة والمثله دوائر في الكتب والله اعلم **سبل**  
في شهادة القيسي على اليماني من بلادنا هل تقبل ام لا لما شاهد بينهما  
من العصبية **اجاب** لا تقبل فقد صرح في لسان الحكم  
وغيره بان من مواضع قبول الشهادة العصبية وهو ان ينقص الرجل  
الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا انتهى وفي البرازية بين  
الجنائز منها والمقتول بالعصبية كالكاياي والدي وان كان بخاري  
واليماني والقسي بالشام فاثبت العصبية بينهما فلم يعد قبول شهادة  
احدهما على الآخر والله اعلم **سبل** في ميت ورثته جميعهم كبار

شهد رجلا من منهم لم يدع عينا في التركة بائنا ملكه هل تقبل شهادتهما  
او لا **اجاب** نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله اعلم **سبل**  
في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر معين هل تقبل شهادتهما وتنفذ  
على البقية او لا **اجاب** نعم تقبل والله اعلم **سبل**  
شهادة اهل المحلة يوقف عليها هل تقبل او لا **اجاب** نعم تقبل  
قال في الصروفي وقف الظهيرية بعد ان ذكر مسئلة المدرسة  
وشهادة اهلها وشهادة اهل المحلة في وقف على المحلة ما نصه  
وكذلك الشهادة على وقف مكتب والشاهد صبي في المكتب  
لا تقبل وقيل لا تقبل في هذه المسائل كلها وهو الصحيح انتهى  
وهذا صحيح القول في البرازية في مسئلة المكتب وشهادة اهل المحلة  
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية مدرسة كذا ومن اهل  
نلك المدرسة وشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابن السبل  
اذا شهدوا وبوقف على ابن السبل الخ فالمعتمد القول في الحل والله  
اعلم **سبل** في شهادة اهل القرية المزارعين بارض **سبل**  
من ارضهم للوقف هل تقبل او لا **اجاب** صرح في الحاوي للرهف  
بان شهادة اهل الارض لو كمل الرعية والشحنه والريس والعامل  
لا تقبل لمجملهم وميتهم خوفا منهم وكذلك شهادة المزارعين لرب  
الارض واختلف فيها والمعتمد عدم القبول لفساد الزمان والتممة  
وقد نقل عن نجم الايمة البخاري انه كان يقول تقبل شهر ربيع عنه  
وقال لا تقبل لفساد الزمان والتممة والله اعلم **سبل**  
في سندي شهد على هنديان وهما عدوان لم يند ايضا والعداوة  
بينهم ظاهرة وكذلك القصب هل نصح شهادتهما هل لا  
**اجاب** لا تقبل شهادة العدو وعلى عداوة اذا كانت العداوة  
دينية وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضا القاضي  
بشهادة العدو وعلى عداوة وفي ان قلنا عدم قبولها لمعنى آخر غير  
الفسق وهو التهمة لا يصح قضاؤه وذكر ابن الكمال في اصلاح  
الايضاح ان شهادة العدو وعدوه جائزة عكس شهادة الاصيل  
لغرضه انتهى وهذا يدل على انها لا تقبل لا للفسق انتهى فقد  
علم بما ذكرناه عدم نفاذ القضا بشهادة العدو وعلى عداوة



والله اعلم **سبل** في الشهادة بالنسب علويا كان او غيره اذا قال  
 الشهود اشتهر عندنا ذلك هل تقبل او لا وهل يحل للشاهد اذا احتجب  
 عدلا به الشهادة اعتمادا على اخبارها ام لا **اجاب** اتجم اصحاب  
 المتن على ان للشاهد ان يشهد في النسب والموت والنكاح والدخول  
 وولاية القاصي وامثل الوقف وان لم يعاين قالوا لا يري انا الشاهد  
 بنفسه صلى الله عليه وسلم واصحابه وبموت الخلفاء الراشدين وان  
 تزوج فاطمة ودخل بها وان شربها كان قاضيا اذا خبره بها من ثوبه  
 ونفى في الخلاصة انه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين  
 بخلاف الموت وصح في الظاهر ان الموت كغيره واختار في فتح  
 القدير الاكتفا فيه بالواحد والحاصل انه اذا خبره عدلان في  
 النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا فسر الشاهد انه يشهد  
 بالسماح لا تقبل شهاده قال الزيلعي يشرع في ان لا يفسر الشاهد  
 بالتسامع فلو فسر لا يقبل كعناية شئ في يد الشان يطلق له الشهادة  
 واذا فسر لا تقبل انتهى اما لو قال اشتهر عندي فهو مقبول قال  
 في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم يعاين  
 ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله في الخائفة والبرازية وكثير من الكتب  
 قال في البرازية وكثير من الكتب ولكن العبارة لها لوسع ان فلانا  
 ابن فلان الغلابي له ان يشهد انه ابن فلان ولم يعاين الولادة  
 الا شري اننا نشهد ان الصديق رضي الله عنه ابن ابي خافة انتهى  
 وفيما ذكرنا يشهد على النكاح بالشهرة اذا شهد به من رفاقه وخبره عدلان  
 انما امره فلان وكذا في النسب فاسمع من الناس يقولون انه ابن فلان  
 انتهى والحاصل من كلامهم ان الشهادة في باب النسب مسوقة للشهادة  
 سواء كانت حقيقة كساعة ممن لا يتوهم لاتفاقهم على الكذب من عتير  
 اشتراط العدالة لفظ الشهادة او حكمية كشهادة عدلين او رجل  
 وامراتين عدول لفظ الشهادة على ما نص عليه البرازي وفيه لصحة  
 البحر كلام قال وقوله اذا خبره يدل ان لفظ الشهادة ليست  
 بشرط في الكل اما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط  
 في العناية لفظ الشهادة على ما قالوا كذا في الخلاصة وشارح المؤلف  
 رحمه الله بقوله من يشق به الى عدم اشتراط عدد وكورة في المحابر

وتكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف  
 الموت كلام البحر **كتاب** **الوكالة**  
**سبل** في رجل وكل اخاه في نقل زوجه الى محل طاعته لما  
 قبل لا يثبت ان يمنع من ذلك ام لا وهل اذا منع عن نقلها بغيره  
 وجه شرعي يعزرو وهل على الاخ الوكيل ماخذ في نقلها ام لا **اجاب**  
 قد كثر في كلام علمائنا التوكيل بنقل الزوج وجوزوه سواء كان اخا ام غريبا  
 ويصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل ولا يجوز للاب منعها عنه ويمنع  
 يصير انما من نكاحا معصية لاحد منهما مقدر واذا ارتكب مثل ذلك يعزرو  
 ولا قایل بمواخذة الاخ في ذلك اذ ليس له نقله معصية بل ذلك منه  
 طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضا حاجة اخيه المسلم واجابة سؤال  
 فيما لا معصية فيه والتوهم لحصول ماخذ عليه او اشرف في ذلك مبالغ في  
 الجمل والله اعلم **سبل** فيما لو اراد الزوج السفر فقال وكييل  
 زوجه الذي هو والدها انت تريد السفر ونسقي زوجهك بلا نفقة  
 ولا منفق شرعي فقال يجب له ان غبت عنها سنتين وتركها بلا نفقة  
 ولا منفق شرعي يكن اخي وكيلا عني في طلاقها ان ابرأني من مهرها  
 المؤخر لها واشهد عليه بذلك فغاب الزوج مدة تزيد على المدة التي  
 عينها فهل اذا ابرأته من مهرها المؤخر وطلق لغيره الوكيل بعد مضي  
 اكثر مما عينها يقع الطلاق ام لا **اجاب** يقع الطلاق المؤخر للاخ  
 لانه توكيل محض فلم يثبت له بالجلس ولا يشوبه تمليك فحكمه حكم التوكيل  
 واسما علم **سبل** فيما اذا وكل اهالي بلدة رجلين منهم في معالي  
 سائر امور بلدتهم من قبض وصرف واخذ وعطاء وغير ذلك وانهم رضوا  
 باقوالها وافعالها وكنت بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان  
 المرقومان على الوجه المشرح شهد بعد مضي مدة يسهل اشهد عليهم  
 اهل البلدة المرقومة انهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة  
 المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد عزل غير صحيح  
 ولا يعتبر قولهما في جميع ما صرفاه بل لا بد فيه من البيان واذا حكم  
 حاكم بانه لا يلزم الوكيلين المرقومين في جميع ما تصرفا به بعد عزلهما  
 غير عين فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يقول عليه ام لا **اجاب**  
 تصرف الوكيلين المرقومين بعد علمهما بالعزل غير صحيح لهما عاوما اعتبار



قولهما بعد العلم بالغرل فان كان في عقد لا يملك استينافه في الحال لا يقبل  
 قولهما كالبائع والايقبل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن القسم فقط  
 وهذه قاعدة كلية يتفرع عليها الحكم الوكيل وقت تدبيره ما شيخ  
 الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الكنز المنظوم فقال هذا  
 السؤال حسن وقد كان ينبغي في خاطري كثيرا ان اجمع في تحريره كلاما  
 يرفع اشكالا ويوضح مراما لكن الوقت الان يضيق عن كمال التحقيق ثم  
 ذكر في القاعدة المذكورة اعلاه وفزع علمهما قايلا المتأمل في مقالهم  
 والتقص لا قولهم فيبدأ ان الوكيل بعد الغرل يقبل قوله في بعض الموضع  
 دون بعض وذكر ما حاصله انه ان كان رجعا الى ما ينفي الضمان عن  
 نفسه يقبل كالوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه  
 فيصدق بيمينه والوكيل بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو  
 ضمان مثل المتيقن فلا يصدق استنبى وفيه القاعدة ظاهرة والقرع  
 علمهما سئل فاصرفاه ان كان لنفي الضمان عنهما قبل باليمين وان كان  
 يوجب الضمان على الموكلين لا يقبل فافهم والله اعلم **سبل** فيما  
 اذا وكلت وجهما في قبض مال فقبضه ودفعه لهما ثم مات فمكل  
 يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك بيمينه او لا **اجاب** ان كان  
 الموكل قبض وديعة ومخوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في  
 القبض والدفع وان كان قبض دين او اقر بقبضة الورثة بالقبض  
 وانكر والدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان انكرت  
 القبض والدفع لا يقبل قوله الابيئة واذ لم تفر بينة مرجعت  
 الورثة محصة ثمانية على المديون ولا يرجع المديون على الزوج ان  
 قوله في سيرة نفسه مقبول لان ايجاب الضمان على الميت والزوج  
 فيما يجزى بوجوب في ذمة الزوج مشى بينهما على العزم لما تقر ان  
 المديون تنقضي بامثالها وقد عزل عن الوكالة بموتها فهو لا يملك  
 استيناف القبض بخلاف ما اذا كانت حية او كان الموكل فيه وديعة  
 لانه في الاول يملك الاستيناف فذلك الاحكام وفي الثاني ليس  
 فيه ايجاب الضمان عليهما وهذه المسئلة قد نزلت فيهما الاقدام  
 وان عكست فمما لا يمانر وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بانها  
 تحتاج الى التخيير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالانقصير فقال

كان ينبغي بخاطري كثير بل اجمع في تحريره ما كلاما ينزل اشكالا ويوضح  
 مراما لكن الوقت الان يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى  
 ومنه وقفت لتحريرها على الوجه على الوجه الاثم ونزلت كل فرع  
 منها منزلة في اصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما حاصله  
 اعلم اول ان الوكيل بقبض الدين يضر فودعهما بعد قبضه فتجري  
 عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استينافه يقبل قوله  
 وما لا قولا والوكيل بقبض الموت الموكل وان من احكى امر لا يملك  
 استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك  
 الغير ولا يقبل من حكى امر ايملا استينافه يقبل وان كان فيه ايجاب  
 الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من  
 المديون بيمينه او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع  
 بيمينه لانه مودع بعد القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب  
 الضمان على الميت ويقبل قوله في سيرة نفسه في ترجع الورثة على العزم  
 ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استيناف القبض بعزمه بالموت  
 وقبضه لدين الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك  
 واقتضه فانه مفرد ولو اراد الوكيل تخليف الورثة على نفى العلم بالقبض  
 والدفع او اراد المديون ذلك فله ذلك ولو ضمن المديون  
 بعد الحلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقر من  
 ان الوكيل بالقبض خصم ومن ان المال في يده امانة وكل امين  
 ادعي اتصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وان كل من قبل قوله  
 بيمينه اليقين وقوله في حق سيرة نفسه مقبول وان لم تقبل في  
 حق ايجاب على غيرم وايضا كل من اقر بشئ يلزمه فانه يحلف اذ هو  
 انكر الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المديون لرحم  
 المالكين اما الذي دفعه للوكيل اما الذي للورثة والذي  
 دفعه للورثة اذا اعادوا الي تصديق الوكيل مستردة وكذلك  
 الذي دفعه للوكيل اذا اقر الوكيل بعد ان دفعه للمديون للورثة  
 بان لم يبد دفعه للموكل وان باق عنده او استملاكه من على الدافع  
 هذا ما ظهر لي من كلامهم وتفقيمت فيه ولم اري من اشبع القول  
 على المسئلة ولا اعطاها حقها في الاستقصاء وارجو الله تعالى



ان تكون هذه النفقة صوابا والله الموفق **سبل** في رجل تزوج ه  
امرأة وسمى مهرها ودفعه الى اختها ليدفعه لها ثم ان الزوجة ماتت  
عن الزوج وعن ولد ذكر والزوج يدعي ان اخاه لم يدفع المهر لها  
فهل والحالة هذه اذا لم يكن للاخ بيعة بالدفع لها يكون القول  
مع مينة ام لا **اجاب** القول قول لغيرها في حق منع الزوج  
الدفع له فلا طلب له عليها لانه امين في حقه والقول قول الامين  
باليمين في حق منعه باجماع ائمتنا والله اعلم **سبل** في  
رجل دفع لاختها من الدرام و امره ان يشتري بها له ذرة او ما  
يتسرى من الجيوب فاستتملك المأمور الدرهم ثم اشترى لنفسه حقة  
مغلوطة بالشعر بنسبة ويقول لرب الدرام خذ بدرهمك من هذا  
وهو يمنع ويقول ما اخذ الا مثل درهمي ولا اخذ بها شيئا  
هل يجبر على اخذ من الجيوب ام لا يجبر وله اخذ مثل درهمه  
ام كيف الحال **اجاب** لا يجبر على اخذ من الجيوب بدرهمه  
بل له المطالبة بمثل درهمه التي استتملكها المأمور قالت  
في البرازية في الخامس في الوكالة بالشرا الوكيل به انفق الدرهم  
على نفسه ثم اشترى ما امر من عنده بدرهم فاشترى للوكيل  
لا لامر في المختار فاذا كان كذلك في هذه المسألة فما بالك  
بالمستول عنها ويضمن مال الموكل للتقدي والحال هذه والله  
اعلم **سبل** في امرأة دفعت لزوجهما مصاغا من ذهب  
في سنة الفلا ليبيعه وينفقه ويرد مثله عليها ففعل واختلفت  
الآن مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته  
ام قول الزوج **اجاب** حيث امرته ببيعه صارا وكلا  
عنها فيه ولما تمتد الذي باعه به والقول قوله في مقدار  
قليلا كان او كثيرا بيمينه وشرط رد مثله مصاغا غير صحيح  
وان لم تأمره ببيعه فهو شر من فاسد مضمون بقيته من خلاف  
جنه وهو القصد والقول قول الزوج في مقداره والله  
اعلم **سبل** في جماعة اسباهيه بمدينة نابل من قبلهم  
كتبتم للسفر فاذا نزلوا الزعماء المتوجهين للسفر انهم اذا  
اجتمعوا بحضرة صاحب السعادة حاكم الشام المأمور بالسفر

واطلعوا

واطلعوا من جانب سعادته ما يستحق ميرلدي لعدم سفرهم بموجب  
الامر الشريف مما جعلوا الجانب ذو لته من الدرام قليلا وكثيرا  
يدفعوه لهم سووية فهل اذا تبين عدم كتابتهم يلزمهم المجهول  
ام لا يلزمهم شرعا **اجاب** لا يلزمهم ذلك حيث علقوا بكتبهم  
للسفر ولو كانوا كتبوا لان اذ نعم بالمثل مشروط به فاذا عدم  
الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في  
بما صورته فيما اذا اخذتم من اهل العطا المعروفين لان باسبا  
اذا قالوا للجماعة من كبرائهم انا كنا كنينا للسفر فاذا نفوا عنا  
لمن بيده الحل والعقد مبلغا من المال قليلا كان او كثيرا ونحن  
ندفعه لكم وتبين عدم كتابتهم انهم لا يلزمهم ما دفعوا لتقييدهم  
بكتابتهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل اذا تبين  
كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الادفع مبلغ من الدرام  
ووجد الشرط يلزم دفع ذلك ام لا **اجاب** لا شك في ان  
المفتي انما يفتي بما اليه السائل ينهي واذا ثبت وجود الشرط  
للرجوع ولا شك في الرجوع قالوا اذا دفع السوال ببيع مال  
بأهه ووا المال جاز بلا مراعاة انه ان كان مجنونا فلا احد يقول  
بانه صح الشراء والله اعلم **سبل** في رجل دفع لاخته مبلغا من الفروش  
وامره ان يشتري مما راي من المحلوج ومما تبقى عليه من الثمن يدفعه  
له فاشترى سبعة قناطر مائتين واربعة وستين قرشا كل قنطار  
بثمانية وثلاثين قرشا كما امره وسلم المأمور الامر المحلوج بعد ان لعزم  
بثمنه فاستغلا وقال لا احسبه الا بثمانين وثلاثين القنطار  
ومات وطلب الوكيل ورثته بان يكملوا له الثمن من تركته فابوا وقالوا  
لا نقبله الا بما قال الميت هل لهم ذلك او لا ويلزموا بدفع الثمن  
الذي اشتراه به كما امره به **اجاب** يلزم ورثته دفع الثمن  
الذي اشتراه به كما امره من تركته ولا عبوة بقوله لا احسبه الا بثمانين  
وثلاثين قرشا ولا يقول ورثته حيث امره بالشرا بثمانية وثلاثين  
او اطلق له الشراء والله اعلم **سبل** في الوكيل يقبض الدين  
اذا مات موكله فقال قبضته في حياته ودفعته له فصدق الوكيل  
في القبض وانكروا الدفيع الميت هل يقبل قوله بيمينه ام لا **اجاب**

هية



نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذه المسئلة ذلك  
 فيها اقدم وصلت فيها افهام مع قرب ماخذها وسهولة مصدها  
 فهي ملك واجمع فمن قال في الولوالجية في الفصل الرابع من كتاب  
 الوكالة ولو وكل بقبض ودية مشتمات الموكل فقال الوكيل قبضت  
 في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان  
 ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموصفين حكى امراً لا يملك استينافه  
 لكن من حكى امراً لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير  
 لم يصدق وان كان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض  
 الوديعة فيما يحكي بغير الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض  
 الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض مثلاً  
 يصدق انتهى وفي فروع الكراي اذ اوكل وكيلاً بقبض الدين  
 ثمات الموكل فقال الغريم قد اديت الدين الى الوكيل وقال الوكيل  
 تدكنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل  
 ولو ادع عند انسان وديعة فوكل وكيلاً بقبضها ثمات الموكل فقال  
 المودع قد رد دمت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت  
 وردت ثمات الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل  
 والفروع بينهما ان الوكيل اقرب ما ليس له ان يبدا به فينقله فم  
 يصدق في اقراره كالوكيل اذ قال بعد الغزل قد كنت بعث لـ  
 يصدق كذلك هذا من باب الوديعة اقرب ما ليس له ان يبدا به  
 فينقله فلم يصدق على القبض الا ان المودع امين فيه وقد اقر  
 بالدفع الي من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق فم لغز مه فيقبل  
 كالشيء التالف في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هـ  
 والمسئلة مذكورة في العادة وجامع الفصولين وكثير من  
 الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان  
 يصدق الورثة في القبض او تكذب في مسئلة الدين وليس  
 كذلك بل انما لا يصدق في صورة انكاره القبض اما اذا صدق  
 فلا شك انه يصدق في الدفع ان انكره بيمينه لان يده  
 كيد موكله وهو امين ادعي اتصال الامانة الى اهلها حيث  
 اعزقوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض

الوكيل اذ يده كيد ويتاخر ذلك الى قبض الموكل فاذا اقر الورثة بقبض  
 الوكيل فقد اقروا بضمان مثل المقبوض على مورثهم اقتضاباً لا استيفاءً  
 ان يكون حاكماً امراً لا يملك استينافه وكان نافياعاً عن نفسه الضمان  
 فانهم والله اعلم **سبل** في بكر بالغة وكلت زوجهما في قبض ما  
 فبضه لهما وصيها حال صغرهما من نزلة والد هاشم ماتت فطلبت بغيته  
 ورثتها منه بخصمها فادعى دفعه لهما حال حياتهما هل يقبل قوله بلا  
 بيينة فقد قال في الولوالجية حيث صدق قوله على القبض وانكر والد فع  
 ام لا يقبل الابيئة **اجاب** لا شبهة في قبول قوله بلا بيينة  
 فقد قال في الولوالجية ولو وكل بقبض وديعة مشتمات الموكل فقال  
 الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وانكرت الورثة او قال دفعته اليه  
 صدق انتهى وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة او عارية بينفرد  
 بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق انتهى  
 ولا شك ان المال في يد الوصي امانة حكمه حكم الوديعة عندنا انما  
 الشبهة في مسئلة الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته في حياته الخ  
**وقد شئت عن مسئلة الدين** قبل الآن فافقت به بانه  
 اذا صدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله ايضاً  
 لانه بالقبض صار اميناً وقد صدق قوله بانه قبض في حال يملك القبض  
 فيها قبل وجود الغزل الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تضديعهم  
 في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله لو انكروا القبض والدفع وقد  
 نزلت اقدام كثيرين في هذه المسئلة واخطا جماعة من المتأخرين  
 حتى من تضدي للتصنيف واما مسئلة الوكيل بقبض الامانة فلا  
 شبهة فيها وهي واقعة الحال كما نصر دس في هذا السؤال والله  
 اعلم **سبل** في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد غزله القبض  
 والدفع ولم يصدق الموكل فيها فما الحكم ثم في هذه الصورة  
 اذا قال المديون بيينة على ان الوكيل قد اقر بانه قبض منه حين  
 كان وكيلاً هل تندفع عنه الحصة ام لا **اجاب** صريح في  
 البحر وغيره انه يقبل قول الوكيل في القبض والملاك في يد  
 والدفع الى موكله في حق براءة المديون ولكن قبل الغزل  
 واما بعد الغزل فلا يقبل قوله لانه حينئذ حكى امراً لا يملكه



الحال كما صرحوا به في مسئلة البيع لو قال الى الموكل بيع عبد مثلا لو كتبه  
قد اخرجتك من الوكالة فقال قد بعته امر لم يصدق لانه حتى امرا  
لا يملك استينافه الحال واما اقامة البيعة من المديون وتكون القول  
قول الوكيل بيمينه في الدفع لانه امين بعد ثبوت قبضه حال وكالته  
والقول قوله لانه امين ادعى اتصال الامانة الى صاحبهما فيقبل قوله  
باليمين حيث ثبت الدفع له قبل عزله والله اعلم **سبل** في رجل  
ادعى بالوكالة عن ابن عمه على اخوان بذمته لموكله كذا من القروش  
ودفع له كذا منها وبقي له كذا ويطالب به فانكر الوكالة واعترف بالدين  
فطلب منه اثباتها فاقام شاهدين شهدا بانه وكله بخلاف المبلغ بكل  
بذلك يملك القبض منه **اجاب** صرح علما وناظرهم الله  
تعالى بان وكيل الخصومة والتفاضي لا يملك قبض الدين في متونهم  
وشروطهم قال في الهداية الفتوي انه لا يملك القبض لظهور الحيانة  
في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال فلا يعبر المقضى عليه  
بدفع المال خشية وخوف حيانة فينزل يلزم بدفعه له على ما هو  
المفتى به والحال هذه لاسيما وفيما نص في السؤال من اطلاق المدعي  
دعوى الوكالة ومخالفة الشهادة بانه وكله في خلاص المبلغ  
فله نظايق الشهادة الدعوي وهو من بحملة المردود عنهم وحهم الله  
الله تعالى والله اعلم **سبل** في امرأة وكلت رجلا في قبض  
ما ختمها بالارث الشرعي من زوجها باجر مسمى فغله والان تنكر  
انصال ما ختمها وتمتنع من دفع الاجر المسمى فما الحكم **اجاب**  
الوكيل امين والقول قوله ودفع ما قبض لها والمجمل له من الاجر  
لازم عليهما حيث كان العمل معلوما وان لم يكن كذلك فله اجر  
المثل لا يتجأ ونرا المسمى لرضاه به والله اعلم **سبل** في رجل  
وكل جماعة في قبض صرف من ديوان السلطان بمصر ثم ان الوكيل  
قبضها واتي بها بمجلس الشرع الشريف ووضعت يمين يدي المؤي  
حالم الوقت وعداها وسلمها له كما جرت به العادة ثم ان القاضي  
صر فيها على مستحقها بموجب الدفاتر المفيدة بالسجل المحفوظ وقبض  
القاضي مستحقا لبعض الموكلين بيده العالية فتم على الوكيل ليعتد  
ووضعه امانة تحت يده تابعه وقال القاضي انا الناظر العام

العام وهذا المبلغ عليه خصام بين فلان وفلان وهو تحت يده امانة  
حتى ناتي الخصمان فمثل والحالة هذه يضمن الوكيل ولا ضمان عليه **اجاب**  
لا وجه لضمان الوكيل والحال ما ذكر وكيف يضمن وقد  
جرت العادة بتسليمها للموكل فعلى تقدير صحة الوكالة بقبضها  
يكون التسليم له ما ذكرناه فيه فيبر الوكيل بذلك لشوق الاذن فيه  
دلالة كما هو ظاهر واما قلنا على تقدير صحة الوكالة لان المصدق  
عليه لا يصح توكيله باخذ الصدقة وصرحوا قاطبة بان التوكيل  
باخذ المباح باطل وصرحوا بانه لا يتعين الفقير ولا الدرهم ولو عين  
فلن عينه لذلك ان يصرف لغيره فاصل الوكالة على مقتضى قواعد مذهبنا  
باطل وفي الحاوي الزاهدي لو امر ان يتصدق به على فقير معين  
فدفعه الى فقير آخر لا يضمن انتهى فكيف يضمن الموكل وكتبه بشي لم  
يدخل ملكه ولم يرضه وكالته به وسلم الوكيل للمعاكرك في هذا  
لا قابل به والله اعلم **سبل** في الصبي الجمد المقيم في البلد اذا  
اراد ان يوكل وكيل عنه ليدعي بحق على آخر هل للمدعي عليه ان ياتي  
حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه لنفسه ام لا **اجاب** صرح علما ونا  
قاطبة متونا وشروحات الوكالة في الخصومة لا تكون الا برضى  
الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غايبا مدة السفر او مريضا  
للسفر ومحدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يقتصر  
والناس متغاؤلون في الخصومة فلو قلنا يلزم منه ينضر به فينوقف  
على رضاه وهذا من عيب في خيفة واختار المحققي والسنعي وصدر الشرع  
وابو الفضل الموصلي وريح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه  
فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله  
اعلم **سبل** في امرأة محدرة وكلت زيدا في دعوى شرعية  
بحق على آخر فاحضر للدعوى فقال لا ارضى بتوكيل زيد لغتنا  
منه فمثل يعتبر رضاه ام كيف الحال واذا قلتم لا حيث كانت محدرة  
فمثل اذا كانت بريرة يكون الحكم كذلك ام لا **اجاب** لا يعتبر  
رضاه كما هو اختيار المتأخرين وعلمه الفتوي كما صرح به في دفع  
الغدير وغيره واما اذا كانت بريرة فهي كالرجل لا يجوز لها  
التوكيل الا برضا الخصم قال في الجوهر المرأة اذا كانت



مخدرة جائز لما ان توكل بغير رضا الختم لانها لم تالف خطاب الرجال  
 فاذا حضرت مجلس الحكم تنقضت فلم تنطق بحجتها لحياتها وموتها يكون  
 سببا لقوات حقها وهذا شيء استحسنه المتأخرون وجعلوها كالمريض  
 واما اذا كانت عاذا فمما ان تحضر مجلس الرجال فهي كالرجل لا يجوز  
 لها التوكيل الا برضا الختم انتهى بخلاف المخدرة فان الزامها  
 بالجواب نصيب حتما اذ لو حضرت مجلس القاضي لا يمكنها ان تنطق  
 بحجتها لما يعقبن بها من الحياء والمجمل قال في فتح القديس وهذا شيء  
 استحسنه المتأخرون وعليه الفتوى انتهى وقد مشى عليه في  
 الكثر وملتقى البحر وصدر الشريعة وكثير من المتون وفي الحقايق  
 وكذا من المخدرة وهي التي يقال الرجال بكر كانت او ثيبا وعليه  
 الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الحصة  
 بنفسه وهذا الذي ذكرناه هو المقرر المشهور وليس للقاضي ولا  
 للمفتي ان ينقضه للاختيار المذكور والله اعلم **سبل** في رجل  
 دفع لآخر دراهم ليشتري بمان يتاويط بغيره صابونا فامسك المأمور  
 دراهم الامر كلها لوجوب الرتبة في بعضها واذا في درهم الثمن من هذه  
 واشهد انه مشتري للامر وبلغ الامر فاجاز ففعله هل للمأمور مجلس  
 الصابون عنه لاستيفاء ما دفع من ماله ام لا وهل لامين المصنعة دفع  
 الصابون للامر بغير اذن المأمور ام ليس له ذلك وعليه حفظه حتي  
 ياذن له المأمور بدفعه له وان دفعه له بغير اذن المأمور للمأمور ان  
 يكلفه ردّه حتى يستوفي حقه ام لا **اجاب** نعم له مجلس الصابون  
 عنه لاستيفاء ثمنه **فقد صرح علماونا** ان وكيل الشراء حبر المبيع  
 لاستيفاء الثمن سواء ادعاه للبائع ام لا وليس لامين المصنعة ان يدفع الصابون  
 المذكور للموكل المذكور وان كان هو المالك اذ الوكيل بمنزلة البائع  
 منه فيجس المبيع الى ان يستوفي الثمن فيكف يجوز للامين تسليمه بغير  
 من سلمه اليه وهو الموكل وان فعل ذلك كان فيه متقدرا وبطلان برده  
 وتسليمه لمن له حق حقه الى استيفاء حقه والله اعلم **سبل** عن  
 وكيل تاجر دفع لوكيل له آخر شيئا بغير اذنه هل يضمن ولا يقبل قوله  
 اذ هو انكر **اجاب** نعم يضمن ولا يقبل قوله عليه لانفراد كل منهما  
 بما وكل به والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل وكل آخر

في خلعه ردّ حقه فخلعها الوكيل بعد عزل الموكل له هل والحالة هذه يقع  
 الخلع وتبين امره **اجاب** لا يقع خلع الوكيل بعد عزل الموكل  
 له فلا تبين منه **قال الزيلعي** قال بعض المشايخ اذ وكل الزوج  
 وكيله بطلاق زوجته وجته بالتماسها تشترط ان لا يملك عزله وليس لشيء بطل  
 له عزله في الصحيح لان المزاة لاحولها في الطلاق انتهى والخلع طلاق  
 باين والله اعلم **سبل** فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم  
 الى بعض بضاعة يبيعها ويتبعث بثمنها مع من يخاره ويعتقد امانته  
 من المكارية بحيث اشتمروا ذلك بكنهم اشتموا واشياهم وباع المبعوث  
 اليه البضاعة المبعوث في مدينته وارسل مع من اخاره منهم باعها  
 على دفعات متعده حاسب ما يتسره وانكر المبعوث اليه بعض الدعا  
 هل يكون القول قول باعث الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك  
 لطول المدة ام لا بد له من اليقينة **اجاب** القول قوله  
 بيمينه اذ له بعثه مع من يختار ويبراه امينا لانه امين لم تبطل امانته  
 والحالة هذه بالارسال مع من ذكره قد ذكر الزاهدي راجعا  
**خ** ليكون خاهرا زاده جرت عادة حالة الرستاق انهم يبعثون الكوابيس  
 الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث باثمانها اليهم بيد من شاؤوا  
 امينا فاذا بعث البائع ثمن الكوابيس بيد شخص فله امينا وابق ذلك  
 الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم  
**قال** استاذنا رحمه الله وبه اجبت انا وغيري انتهى وقد عتد  
 بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا محكمة والعرف قاض الى غير ذلك  
 من كلامهم والله اعلم **سبل** في رجل وكل رجلا ان يعامل دابته  
 بالمرابحة اذا حل الدين عليه بشر الاشياء له على وجه الخيلة المعنوية  
 في مثله هل يقع توكيله وينفذ فعل الوكيل عليه ام لا **اجاب**  
 نعم يقع وينفذ فعل الوكيل عليه لانه توكيل بشر الاشياء مرابحة  
 وهو جائز وللوكيل مطالبة الموكل والله اعلم **سبل** في رجل  
 وكل وكيله في بيع شيء وقال له لا ينفعه الا محض فلا يباعه  
 بغير محض هل يجوز ذلك عليه ام لا **اجاب** لا يجوز كما صرح  
 به في الحاشية بقوله ولو وكله بالبيع ونماه عن البيع الا بشهود  
 او الا بمحض فلا يملك البيع بغير حضور الشهود وبغير محض



فلان انتهي ومثله في البرازية وكثير من الكتب ومعنى محض فلا يحسن  
 او على يد او بمعرفة وما اشبه ذلك والله اعلم **سبل** في الوكالة  
 العامة هل تقع امر لا **اجاب** قد وضع الشيخ في هذا  
 لما رسالة مستقلة حاصلها انما يقع ويملك الوكيل فيما كل شيء لا  
 الطلاق والعنق والرهبة والصدقة على المفتي به ويملك التزويج ولو  
 بمطلقة لغو قول قاضي خان تناول البياعات والانتحة فيجوز  
 ان ين وجه امرأة بعد اخوي فان جمع اليه ان شئت والله اعلم **سبل**  
 في رجل وكل اخو في تعين دار ورجل اخر من قبل اخو بالانفاق على اهل بيته  
 وصرف الوكيل من ماله في تعين هذه الدار الف درهم وانفق المأمور  
 من ماله على اهل بيت الامر الف درهم بشرط كل منهما ما صرفه على الوجه  
 المرفوع ولم يصدق كل من الموكل والامر الوكيل والمأمور على جميع ما صرفه  
 بل صدقاهما على نصف ما اذ عياصرفه فمثل يصدق فان بقولهما في جميع  
 ما اذ عياصرفه ويأخذ كل منهما ما صرفه وهو الف درهم او لا بد من  
 ثبوت الزيادة بالبيينة وهل فيه هذا الفرق بين ان يكون الانفاق  
 والصرف من مال الوكيل والمأمور ام لا **اجاب** لا بد من اقامة  
 البيينة اذا اراد كلاهما الرجوع على الاخر بالزيادة وان لم يرصد  
 الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والامر وان اذ الرجوع عن  
 الضمان والقول قولهما باليمين **وحده** انما في الصورة الاولي  
 يدعيان الدين والموكل والامر ينكران والبيينة على المدعي واليمين  
 على المنكر وفي الصورة الثانية هما امينان ينكران الضمان ويدعيان  
 الرجوع عن عمدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد صرح  
 بذلك في التاتارخانية قال نافلا عن اليممة **سبل** من  
 احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد  
 من اقامة البيينة وان اراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله  
 انتهى فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى **شمال** ان دوت  
 مطالعة في المسئلة ودرمت عليهما بالامعان في المراجعة والنظر  
 فرائت الاول وهو ما اذا اراد الرجوع لا يقبل قوله اجماعا وارت  
 في الوجه قولين فبعضهم جعل القول للامر ونقله عن نوادره شام  
 عن محمد قال دفع دراهم ليعقبا على اهل كل شمس كذا فقال

انفقت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول للذائع ولا  
 يشبه هذا الوصي انتهى **اقول** كان الوجه ان الوكيل بالانفاق  
 وكيل بالشر والوكيل بالشر ايجاب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبايع  
 كما صرحوا به في كتاب المضاربة وهو مدع دينا عليه فلا يقبل والقول  
 الثاني مقبول قوله لانه وان كان كذا لك غير انه يدفع الدراهم  
 له قبل الانفاق امين محض لانه لم يجب عليه وقت الذائع شيء  
 والقول قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله اعلم **سبل**  
 في وكيل البيع اذا مات بمجمل الثمن بعد قبضه هل يضمن ام لا وهل  
 يقبل قول ورثته في حياته بلا بيينة ام لا **اجاب** نعم يضمن  
 ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلا برهان لانه يموت عن  
 مجمل ثمن تقدر في تركته الضمان فلا بد للخرج عن عمدته عن البيينة  
 والله اعلم **سبل** في رجل اشترى ملحا من وكيل شخص ببيعة  
 والمشتري على الموكل دين هل تقع المقاصصة وليس الوكيل مطالبة  
 بالثمن ام لا **اجاب** نعم تقع المقاصصة عن الموكل فيمنع على  
 الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصولين في السابع والعشرين  
 ولو للمشتري دين على موكل البيع بصير فضا صا بالثمن وكذا في الخاتمة  
 وكثير من الكتب شرعا وقاوي والله اعلم **سبل** في رجل وكل  
 اخوان يزوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط ان لا يعقد  
 نكاحا عليه حتى يقبض النصف من خشيته المطل خا الموكل  
 وعقد قبل قبضه هل ينفذ ام لا ينفذ **اجاب** هذه وكالة  
 مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو قبض النصف المثل المتفق عليه  
 لا يصير وكيل بالنكاح قال في الحاوي الزاهدي راجع القاض  
 خان وكلمة ان ين وقها من نفسه بشرط ان يطلق امراته صح وهك  
 وكالة مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يكون وكيل بالنكاح فلا بد  
 من النكاح اذ حكمه حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله اعلم  
**سبل** في ذي منصب ارسل مندوبا لرجل يستقرض منه مالا  
 ويشتري له منه بضاعة واقام التاجر مع المرسل حسابا وكتب له  
 المرسل به انه ابقى له عندنا اخر كل حساب من ثمن البضاعة كذا م  
 مات ذ والمصوب والآن التاجر يطالب المندوب هل له عليه ظلم



اولا **اجاب** ليس على المذنب طلب اذ هو سبيل ومعبود من كان كذلك  
لا طلب عليه ففي الخلاصة امرأة اشترت شيئا قالت كنت رسول زوجي  
اليك ولا من لك علي وقال انما بعثت منك والتمن عليك فالقول  
قولها وعلى البايع البيعة ومثله كثير في كتب ائمتنا المعتمدة وهذا  
في واقعة في البزازية وجامع التناوي للكرخي وفي الحاشية في آخر  
كتاب البيوع امرأة اشترت شيئا من رجل شتم اخلفا فقالت المرأة  
كنت رسول الزوج اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن  
وقال البايع لا بل بعينها منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك  
قول المرأة والبيعة للبايع ومثله كثير في كتب ائمتنا المعتمدة وهذا  
مزعج في واقعة الحال اذ هو البايع كنت رسول صاحب اليك فلا ثمن  
على لك كقول الزوج كنت زوجي الخ فالقول قوله لاستيما مع اتياء  
الحساب معه في ذلك وكفاية التذكرة به وفيها الباقي بعد كل حساب من  
البيع الفلا في كذا وكذا النفس البضاعة فهو اقرار منه بانه رسول ولا  
طلب على الرسول والله اعلم **سبيل** في اخوين امرأتهما الآخر  
ان يزوجه امرأة ويقضي المهر عنه ففعل وقضاه من ماله هل له  
الرجوع بحصته منه ام لا **اجاب** نعم له الرجوع اذ المقتدر ربي  
اكتب الفقهية ان من عزم بقضاء بينه يرجع وان لم يشترط الرجوع  
والله اعلم **سبيل** في رجلين حضرا المجلس الشريف واشهد علي  
نفسه اصالة وعلى اخوته وكالة وشهد له جماعة بغيبته اخوته  
انهم وكلوه في الاشهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لاق  
لهم فتمت ابل هي ملك للاخ الحاضر معه بالمجلس الشريف فلما علم اخوته  
بما فعلوا تكروا توكيل اخينهم في ذلك هل يصح الحكم عليهم بالاشهاد  
المذكور ام لا **اجاب** القول قول الاخوة الغائبين عن  
مجلس الشرع الشريف انهم لم يوكلا اخاهم في ذلك هذا **وقد**  
**اجاب صاحب الاشهاد** والتطابير بفساد الحكم بالملك للمدعي  
بسبب عدم ذكره البيد له اولم يدعي عليه في الحادثه واجاب  
كثير من العلماء ان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا تنفع الدعوي  
فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بالاشهاد اخينهم عليهم في غيبتهم هذا  
لا قائل به والحال هذه والله اعلم **سبيل** في رجل وكل

احدهما

ابنه البالغ في شرا عقار بيعينه فاشتره لنفسه وذكر في صلت التايح  
من ماله ومات ما هل يكون العقاب ميراثا عن الاب الموكل او عن الابن  
**اجاب** يكون ميراثا عن الاب بحيث عين العقار لانه في  
توكيله له ويقع الشراء لاب وان عينه لنفسه **سبيل** في الكزولو  
وكله بشرائي بيعينه لا يشتره لنفسه قال شارح الزيلعي معناه  
لا يتصور ان يشتره لنفسه بل لو اشتراه ينوي الشراء لنفسه او  
تلفظ يكون للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه  
والموكل غايب انتهى وقوله غايب يعني عن مجلسه والمستثله متون  
المذهب وشروحه طلحة بن عمار ذكر في الحجة اشتراه لنفسه من  
ماله هدر لا اعتبار به والله اعلم **سبيل** في رجل اتمم بقتل  
اخي فقتل حاكم السيادة عليه وعلم قطعا انه يقع في يده ولا خلاص  
له الا بدفع مال فاذا لا يجد المحل ان يخلصه من مصادريه بمال  
يدفعه اليه فخلصه هل له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع  
قبل ايصال المبلغ اليه هل لو رثته المطالبة بما دفع مورثهم عنه  
بما دفعه ام لا **اجاب** نعم لو رثته المطالبة بما دفع مورثهم  
للمحاكم بما ذن الممت المذكور ولو لم يذكروا الرجوع كما صرح به  
غير واحد من علمائنا والله اعلم **سبيل** في ناظر وقف وكفل  
وكيلا في قبض غلة الوقف فغزل الناظر هل يغزل وكيله  
بغزله ويبطل بغزله في الوقف ام لا **اجاب** نعم يغزل  
بغزله لانه يشترط له واما الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص  
عليه في البحر والله اعلم **سبيل** في رجل وكل اخا في قبض  
حقوقه وغلات عقار كما امره الموكل ومات بعد ان وصل  
الوكيل ما قبضه للموكل شتم ظهر مستحق في يومين من الغلة لهما  
واختارا تضمين الوكيل في ارثه هل لورثة الوكيل الرجوع في  
ارث الموكل حيث استملكه ذلك ام لا **اجاب** نعم قرار  
الضمان على المستملك والحال هذه وانظر ما كتب الائمة في  
في الوكالة والغصب يتضح لك ذلك والله اعلم **سبيل** في رجل  
له على اخوين طائفة به فدفع له ثوبا وقال بعه وخذ دينك  
من ثمنه فباعه كما امره ويقول الوكيل لم افرض من الثمن شيئا



ويطالبه بدينه والموكل ممتنع عن ايفائه محتجاً بأنه حين له دينه من ثمن  
 المبيع هل تستقط مطالبته الوكيل بسبب ذلك ام لا والقول قوله ان لم  
 يقبض ثمنه ام لا **اجاب** لا يمتنع مطالبته الوكيل بدينه على الموكل  
 فله حجه اذا امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا  
 يمنعه بيعه الثوب من المطالبة والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل اودع آخر ثقتين ثم وكله ببيعهما واطلق فباعهما من رجل  
 معروف الى اجل متعارف فلما حال الاجل طلب المشتري فلم يوجد هل  
 يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله ام لا واذا قلتم لا فيل اذا وقع بناء  
 على لزومه ليكون الثمن له الرجوع به ام لا **اجاب** نعم اذا اقتضاه  
 من ماله ليكون المال الذي على المشتري له لم يجز ورجع الوكيل بما  
 دفع كما في جامع الفضولين وغيره والله اعلم **سبل** في وكيل عن  
 غائب يبيع عقار امره مسبق الوابيع ذلك العقار لشخص من توابعه  
 فباعه خوفاً عن نفسه او ماله من ذلك الصنف بما مقداره نصف  
 القيمة او ثلثها هل يجوز هذا البيع ام لا يجوز يكون مكرهاً بامر  
 الحاكم المذكور ويكون بالغبن الفاحش وهل اذا ثبت في صل  
 التبايع انه لا غنى فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصل  
 او ما هو الواقع خلافه هل يعتبر ما في الصل او ما هو الواقع في  
 نفس الامر **اجاب** مخرج الفقهاء بان امر السلطان ان اكره  
 وان لم يتقده وامره عليه لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم  
 يمثل امر بقتله او بقطع يده او بضر به من باغضاف على نفسه او تلف  
 عضوه والحاكم المذكور اخل في اسم السلطان لقولهم في كتاب  
 الاكراه وشرطه قدرة المكره على ايقاعه ما هدر به سلطاناً او لصاً  
 وفي القاموس والسلطان الحجة وقدرة الملك ونظم الامت والوالي  
 انتهى فاذا علمت ذلك فمجره امر المذكور اكره وان لم يتوعد المأمور  
 بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عقداً لا امتناع وكذلك  
 كان التحقيق ان السلطان وغيره سوا في اشتراط ذلك هذا واما  
 بيع الوكيل بالغبن الفاحش منى مسئلة خلافة بين الامام  
 وصاحبيه يقولون لا لعدم الجواز وهو في البرازية ويعني  
 بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بما عروها وبأي ثمن كان

نقله في البحر فيقطع النظر عن كونه مكرهاً لو قضى بعد جوازه على قولها  
 بالغبن الفاحش جاز لما علمت والعبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في  
 الصل صرح في البحر في كتاب الوقف وغيره والله اعلم **سبل**  
 في بيع الوكيل بالبيع بما عروها وبأي ثمن كان **اجاب** من ذهب  
 الامام انه يبيع ومذهبهم ما خلافة قال في البرازية ويعني بقولها  
 وفي تصحيح القدوري وزعم دليل الامام وهو المعقول عليه عند  
 السني وهو واضح الاقوال والاختيار عند المجتهد وواقعه الموصلي  
 وصدر الشريعة انتهى اقول وعليه اصحاب المتون الموضوعات لنقل  
 المذهب بما هو ظاهر الرواية والله اعلم **سبل** في رجل قال  
 لآخر لصفرة وقعت عليه خذ لي من اخذ بضاعة لبيته وبعها فاشري  
 له من رجل زيتاً بثلث معلوم ممثلاً كلامه وباعه فشرع فيه هل الزرع  
 للوكيل ام للموكل المجز فغله **اجاب** الزرع للموكل كما ان الخزان  
 عليه وقد صرح علماءنا بصحة الوكالة اذا عمم الموكل بقوله اتبع لي  
 ما ريت في وقع الشراء للموكل فالزرع له والخزان عليه والله اعلم **سبل**  
 في رجل وكل آخر بقبض دينه من فلان ومخاضته ان اخراج الامر اليها  
 وخاصة الوكيل لاحتياجه اليها وصالحه على بعض الدين هل يصح صلحه  
 ام لا يصح ويرجع ببقية الدين والله اعلم **سبل** في رجل قال  
 لمديونه ابعت بالدين مع فلان ففعل فضاء ولم يصل اليه هل  
 سيد المديون من الدين ام لا **اجاب** لا يبرأ كما في البرازية  
 من كتاب الوكالة في نوع في المأمور بدفع المال لقضا الدين وغيره  
 والله اعلم **سبل** في وكيل عن غائب ايسر يريد خال الغائب  
 التصرف في ماله ورفع يده عن تصرفه محتجاً بأنه اشفق منه هل  
 له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك ويدوم على تصرفه ما لم  
 يفقد الغائب فيدوم على الحفظ لا التصرف وانما قلت ذلك لما  
 صرح به في البحر عند قوله وموت احدهما وجنونه الخ من الوكالة  
 تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ فلجعه ان شئت والله اعلم  
**سبل** في جماعة وكلوا رجلاً في قبض معا يلهم من ناظر على وقف  
 فوات الرجل وادعوا انه قبضها منه ومات مجتهداً فظنوا انكروا  
 الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم بيمينهم على نفى العلم حيث

**اجاب** لا يبيع صلح الوكيل المذكور  
 فيبيع على المدون ببقية الدين



لا يبرهان سوى دعوي الناظر الدفع له أم لا **اجاب** هذه دعوي  
في التوكيد وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا  
في القرض فهو يني حق براءة نفسه لا في حواشيات دين على الغير نظير  
المودع اذا امر المودع بدفع الوديعة الى فلان فادعي المودع الدفع  
لفلان فانكروا القول فوك المودع في براءة نفسه والقول قول فلان  
في عدم القبض ولا يشتمه ان الورثة يابون عن الميت قال القول  
قوله يمينهم على نفى العلم بقبض الميت ولا عبقر لدعوي القبض بل  
بيينة شرعية وهذا الحكم يظهر مما ذكره المحامي في مختصره والاسيحي  
في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله اعلم **سئل** في رجل ارسل  
الى اخو فردة قماش مصري وفي ذلك المثلث ربعي من القماش  
ويشترى بثمنه وبالا ربعين عز شيا بما معلومة لهما ويرسله اليه  
مصرفا غالبا القماش ويبقى عنده القليل ومات عن غير محتمل بل بين  
لورثة غاية التبيين والعادة فيما بينهما ان يبيع نارة بثمان محفل  
ونارة بثمان فوجى الى اجل قريب كما جرت به عادة القمار فمات لورثة  
الميت مطالبة المشتريين عند حلول الاجل ام لا وهل اذا لم يقدروا على  
الاستيفاء منهم يضمنون الثمن ام لا **اجاب** نعم لهم مطالبة المشتريين  
بالثمن الذي تقرر بمباشرة الميت في دمهم لان حقوق العقد المشروح  
عايدة الى الوكيل فتورث عنه ولا ضمان عليهم فيما نوي عليهم والحال  
هذه والله اعلم **سئل** فيما وكلت البكر بالبغاء اتماني في قبض ثمنها  
وقبضته هل يكون القول قولها في ايصاله اليها ام لا وهل اذا ثبت  
لها على اتماني دين تجب فيه ام لا **اجاب** نعم القول قول الام في  
ايصال ما قبضته الى ابنتها حيث صدقتماني في القبض من زوجي  
والدبتماني الايصال اليها لانهما امينة تدعي ايصال الامانة اليه  
صاحبهما ولا يشتمه انهما لا يخلصني في ذمتها لاطباق الموتك والزوج  
والفتاوي على انه لا يجلس اصل في دين شرعه والله اعلم **سئل**  
في رجل تزوج ابنة ابوك كالة عنه ومات الزوج لاعن مكره شه  
لاب المزوج عن ابن وتركة هل يطالب الابن بمهر زوجته اخيه في تركته  
الامر حيث لم يكن الاب ضامنا **اجاب** المقر ان الاب لا يطالب  
بمهر زوجته ابنة اذا باشر عقد النكاح بولاية اقوكالة الا اذا ضمنه

## كتاب الدعوي

**سئل** في امرأة ادعي وارثها على ان تزوجها الميت في قبيلتها بعد  
مضي عشرين سنة بغا صل ثم شرها فاقرب به بنا على بقا به بدنة ابيه فله خبر  
العدول بانها اسلمت تزوجها منه في حال صحته قبل وفاته ابن اصحها  
هل يسمع عليه الابطال لكونه خفي عليه ام لا **اجاب** نعم دقوا  
لانه محل الحفا كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في امرأة استمدت  
في حال مرض من زوجها الاصيل ولا غنم ولا يفر ولا جاحوس ولا ولا وماتت  
وماتت فبين بعد موته ان له اشيا من هذه الانواع وغيرها هل يضمنها  
هذا الاستمداد عن دعوي الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر ام لا  
**اجاب** جميع ما يظهر للميت يجب فيه حقه الذي فرض الله تعالى  
ولا يضمنها بغير هذا الكلام من دعوي ارثها فيه كما هو ظاهر وليس  
في هذه الصيغة ابن المصالح ولا صلح يدفع فلا وجه لمنعها عن حقه فيه  
بل قالوا فيها هو ابلغ من ذلك لو صلح لحد الورثة وبرا ابراعا  
شبه ظن شي من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في  
حصته كما صرح به في صلح البراذية وكثير من الكتب في هذا مع الابرار  
فكيف مع ما لا ابرافيه ولا صلح باي وجه يسقط حقه وهذا مما لا  
نوقف فيه والحالة هذه والله اعلم **سئل** في رجل تولى  
عن غيره وارث شرعي هل يوضع ثمنه في بيت المال ويقبض بها  
من جعل السلطان ولا يبر قبضها له وهل اذا ادعي رجل ان هذا  
الميت ابن ابن اخيه شقيقته فهو اعني خال ابيه يقبل بغير دعواه  
ام لا بد من بيينة تذكر اسم الميت واسم ابيه واسم ابني ابيه ليحصل  
التعريف للقاضي ام لا **اجاب** حيث لا وارث يجهل من  
الجماعات يوضع في بيت المال جميع الميراث واذا استمدت شهود  
المدعي لا بد من ذكر الاسماء الموصولة الى تعريف القاضي ففي جامع  
الفضولين ادعي بنو الم ولهم يد كوالجاء لا يسمع لانه لا يحصل العلم  
للقاضي بدون ذكر الجدد ومثله في كثير من كتب الفتاوي  
والله اعلم **سئل** في محد ودينوارته اناس بعد اناس ماتت  
امراة منهم فوضع ابن عمها عصمتها يد على حصتها منه لكونه عصبة



ومن ذوي الارحام فصار هو فيه وادعوا له وقف مصروف على ما صرفته  
 الواقف وانهم مصرفه دونهم وهو يكون وقف ويدعي انه ملك يقسم على  
 فراض الله تعالى ولا تمسك لهم بشئ سوى تذكر مكتوب فيها هذا وقف زيد  
 لا غير ولها صورة بالثقل ويقولون هذه تذكر كاتب الولايات ويريدون  
 منعه عن الارث بغيره والتذكر هل يقضي لهم بالارث ولا يمنع بغيره التذكر  
 الابيئة هادلة تشهد له انه وقف فلان عليهم بشرطه المانعة لابن العم  
 عن الارث فيه **اجاب** يقضي لابن العم بالارث لتمسكه بالاصل وهو  
 الملك والوقف طاري عليه ما لم يتم بينه عادة تشهد بالوقف بشرطه  
 كما ذكره ولا يقضي له بغيره التذكر كخرجهما عن حج الشرح الثلاث  
 المذكورات كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخوانه  
 ضرب مورثه لعقبي ومات بضربه واقام على ذلك بيته فاقام لآخر بيته  
 على محنته بعد ضربه وموته خفا فنعى لا يضربه هل بينه الموت بضربه  
 او لي بالقبول امر بينه الحق منه او لي **اجاب** بينه الحق منه  
 او لي بالقبول كما صرح به في الخلاصة والبرائة وكثير من الكتب والله  
 اعلم **سبل** فيما لو باع شيئا وبعض اقراره حاضر بطاع على بيعه  
 وقبضه ونظر المشتري فيه زمانا اشتراكي فيه ملكا هل يستمع دعواه  
 ام لا **اجاب** قالت كثير من علمائنا اذا باع شخص عقارا او حيوانا  
 او ثوبا او نحو ذلك وقبضه المشتري ونظر فيه فصرف الملاك وبعض  
 اقراره مطلع على ذلك اشتراكية او ادعى لقبضه انه ملكه لا يستمع دعواه  
 لان ذلك اقرار منه بانه ملك البائع قطعاً للاطماع الفاسدة وسد  
 الباب للزور والتبليس وبه قطع كثير من اصحاب الموقن والشروح  
 والفتاوي والله اعلم **سبل** في رجل رجل من قرية الى قرية اخرى  
 عن بيت كان هو والدة يسكنه فاشتغارة رجل من عم الراحل لبيتين  
 فارعاه ثم رجع الراحل وطلب السكنى في بيته فادعاه المستعير انه ملكه  
 بالارث عن ابيه فهل تمنعه الاستغارة عن هذه الدعوى وتوقع  
 يد عنه وتقايد الراحل عليه كما كانت ام لا **اجاب** نعم تمنعه  
 الاستغارة عن هذه الدعوى وتوقع يد عنه ففي جامع الفضولين  
 الاستغارة عن المدعى عليه او من غيره تمنع من دعوى الملك لنفسه  
 ولغيره انتهى ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **سبل** في

رجل وامنع يده على عترة من يده على شتين والآن يدعي رجلا ان له  
 من اقرار به حصته في ذلك والحال انهما مقيمان ببلدة الدعوى  
 المدعوى ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تستمع دعواه بالورود  
 الامر السلطان بعد سماع كل دعوى مضي علمها خمس عشرة  
 سنة ام تستمع **اجاب** لا تستمع دعواه والحال هذه فقد ثبت  
 عند العمل الاجل ان يكون منهم ان القضاة يختص بالزمان والمكان  
 والاشخاص والحوادث فالسلطان اذا منع عن سماع الدعوى بعد  
 مضي خمس عشرة سنة امتنع القضاة من سماعها ولو قضوا فيها منع  
 ذلك لا ينفذ لانهم معزولون عن سماعها والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل استعاد من شقيقته حلياً الحاجة في نفسه وخلف لها يميناً  
 الله لا يبيت عنده الا ليلة واحدة فاعارته شتمت طلبت منه استرداده  
 فتم ادعى ملكيته لنفسه لغيره هل يسمع دعواه ام لا ويسترد منه  
**اجاب** لا يسمع دعواه لان هذه للاستعارة اقرار بالملك لهما  
 كما صرح به العدة ويختص اصول الزيادة ونواد رهشام وصححه  
 ابو الليث فلا تستمع لنفسه ولا لملكه او موكلته ويسترد منه والحال  
 هذه كما صرح به علماءنا والله اعلم **سبل** في رجلين تنازعا  
 في محد ودفاعي احدهم قد يورث ويدرجه لايه ملكه لايه وسلمه  
 له وان اباه وتك جبرائله وادعى الآخر وهو خا وجاوان الاخوان المجد  
 المزبور وقفه على ابنايه وبناته واودام وان يستحق معه فيه كذا  
 وبين وجه الاستحقاق بموت امه ومع كل وثيقه بما يدعيه فالحكم  
**اجاب** ذكر في جامع الفضولين في الغام من في دعوى الخارج  
 من ذي اليد انه لو اجتمع الهيئة مع القبض والصدقة القبض فهو  
 كما اجتمع شران فاعلم ذلك او لا فاذا علمته فاعلم ان حكم المشية به  
 في هذه المسئلة انه ان اقام كل من المتداعيين بيته في كان تاريخ  
 بينته اشبهت فهو الاحق وهذا اذا ارضا فان لم يورثا او اترخ احدهما  
 لا الاول ذي اليد هذا واما مجرد الوثيقة فلا يعمل بها بلا بينة  
 والعبرة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقف لا يكتفى  
 صيغتهما اذ يجوز تأخير الكتابة عنه ولا شبهة ان هذه من مفردات  
 مسائل اختلاف الرجال المتداعيين وقد اوسعت فيها علماءنا



القول في كتبهم والتقى من واحد واحد المتداعين داخل والاخر خارج  
 هو موضوع السؤال عنهما فليراجع جامع الفضولين وغيره من الكتب  
 الشهيرة فان في بعضها ما يوجب حكم الصريح والله اعلم **سبيل**  
 في رجل رهن عند اخو مقعدا على دراهم معلومة ثم بن وغاب الرهن  
 والان تدعي زوجته انه ملكها وانتهر منه عنده بغير اذنها هل  
 تستمع دعواها في غيبة زوجها اول **اجاب** لا تستمع دعواها  
 بغيبة زوجها اذ لا شرط في دعوي الموهون حضور الرهن والمرتمن  
 وفاقا كما نقله في جامع الفضولين وغيره والله اعلم **سبيل**  
 في دعوي العتق الموهون هل يشترط حضور الرهن اول **اجاب**  
 نعم يشترط قال في جامع الفضولين وفي دعوي الموهون يشترط حضور  
 الرهن والمرتمن وفاقا وفيه رافد للتحيزة والفتاوي الصغرى  
 باع منه شيئا فادعي ثالث ان البايع لجز منه المبيع او رهنه منه قبل  
 بيعه لا يصير المشتري خفيا ولو حضر البايع فبرهن عليه المدعي الا ان  
 تقبل بينته شمر رهن للفتاوي الظهيرية بما يخالفه وقد صرح  
 في الحانية بنظيره ببعض اثبت في المسئلة لثلاث الر وايتين  
 وبعض حمل الاول على سهو الكاتب وما لشمس الائمة الى عدم سماع  
 البينة بغيبة الرهن والحاصل ان المسئلة قد وقع فيها اضطراب  
 وتضاد في جواب وقد وافق قاضي خان الامام المختار في حيلة  
 وقاضي خان من اهل الترجيع كما نص عليه الشيخ قاسم في التخصيص  
 فليقتسم هذا الصريح فانه اختصار ليس له نظير والله سبحانه اعلم  
**سبيل** في ساحة متصلة بالطريق العام جارية في وقف  
 باستاجر رجل بعضها معيناً منه من فاطمة للبنات فتمنع اهل الطريق  
 مدعيين انها من جملة الطريق فشهدت بيمين شرعية انها وقفت  
 على البر المذكور لدي الحاكم الشرعي وحكم بحريتها في الوقت بعد  
 دعوي صحبة وشهادة مستقيمة هل ينفذ حكمه حيث صدر على  
 وجهه المعتبر شرعا اول **اجاب** نعم ينفذ حكمه ويجعل وقفا  
 ولو ان شهودا شهدوا انها من الطريق وشهدوا اخرون انها من الطريق  
 فالمسجد اولى لانه اخص ويجعل ذلك مستجدا انتهى والله اعلم  
**سبيل** في امرأة اختلفت مع زوجها حال قيام النكاح

وبعد الدخول في عقد المهر ولها بينة هل تقبل بينتهما على الزيادة  
 اول **اجاب** نعم تقبل والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 في رجل ادعى بالوكالة عن احد اولياد محمد لدي نايب حكم مقدر  
 ليحكم بالقصيص من مذهب ابي خنيفة على ثلاثة انهم قتلوا ابا الموكل  
 لغديا فاكروا فاقاموا شاهدا على اقرار معينين منهم بانهم اقتلوه بغير  
 سكين شمر حضرنا هذا وشهد بمثله فالزم النايب المذكور المشهود  
 عليهما بدينة فلما انما موجب لقتل المذكور غير معين نوعا من ائوا  
 مع ابايها لما قبل ليصح هذا الا لزام ام لا يصح لكونه خطا مخالفا  
 لاجماع المذاهب صادرا من قيد له الحكم بمذهب ابي خنيفة **اجاب**  
 لا يصح هذا الا لزاما تقرره عند امتنا الاعلام في باب ما ينفذ  
 من الاحكام بان القضاء يختص بالحوادث والزمان والاشخاص  
 والمكان وهذه التخصيصات مذهب كذا مذهب ابي خنيفة النعمان  
 فيكون القاضي معزولا بالنسبة لما عده فلا يصح ان يحل قضايته  
 اذ هو مخالف ما خصص به من ولاية ولا شبهة ان ما حكم به النايب  
 المذکور مخالف لاجماع المذاهب وليس موافقا لقول صحيح فيه ولا  
 مجبور مع تصحيحهم فاطبة بان الحكم الصادر مخالفا لمذهب  
 ممن يبرع ان المذهب جاهلا به وليس موافقا لقول صحيح بمذهب  
 غير نافذ فانظر كما في الروايجية والتا تاريخا بنية وغيرها يظهر لك  
 ذلك مع كون الامر فيه واضحا لمن شمر رايحة الفقه والله اعلم  
**سبيل** في صلح حاصله ادعى زيد على عمرو انه اسلمه في  
 ثلاث وخمسين جرة زيتا نابلية وطالبه به فانكره وذكر انه  
 كفل بكواعده في الزيت المدعى به وان بكراد فنه جنيته فاعترف  
 زيد بوصول البعض وانكر البعض فطلب من عمرو اثبات ذلك  
 فذكر انه لا بينة له فالزم ببقية الزيت وبالرجوع على كونه هذا  
 الا لزام صحيح ويكتفي في دعوي السلم بما ذكره ام غير صحيح لعدم ذكر  
 شروط ولعدم ثبوت المدعي وهو اصالته عمر وفيه مع عدم تصديق  
 زيد له في الكفالة ويكون زيد هو المكلف بالبينه على السلم لانه  
 مدعي الامر ولانه مدع عليه ولم يذكر هل الكفالة باذن المكفل  
 عنه او بغيره اذ لا يترتب عليه الرجوع وعدمه ولم يذكر الزيت

عها



الواصل من عرواده من يكره لم يذ كر في الدعوى راس مال السلم ما هو وما مقداره  
 وغير ذلك مما هو ظاهر لمثلكم **اجاب** - الا لزام المذكور غير صحيح  
 والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم قال في جامع الفصولين  
 في الفصل السادس من ويذ كر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس المالب  
 وغيره ويذ كر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنا وانتقاده في المجلس  
 حتى يبيع عندي حنيئة رحمه الله ولا يكتفي بقوله سلب سلم صحيح شرعي  
 على المختار اذ السلم شرائط كثيرة لا يقف عليهما الا الخواص ومثله في البرازين  
 والخلاصة وغيرهما من كتب المذهب ولو يذ كر في الصل المذكور  
 راس المال وكان الواجب طلب البيينة من مدعي السلم على عرواده اصله  
 اذ اعترف بالكمال وذلك غير المدعي الاصاله عليه لا الكفالة له ولم  
 يثبت قده عليهما ولا بد في الاقرار من التصديق وذ كر في الرجوع على بكر  
 يثبت ذنه بل لم يثبت اصل الكفالة فكيف يحكم له رجوعه عليه والحال  
 هذه ولو يذ كر محل بيان الايفاء لا بد منه لصحة الدعوى مخترع عن  
 النزاع كما في جامع الفصولين وغيره والحاصل ان اكثر الشروط التي لا بد  
 منها لصحة الدعوى المذكور غير مذكور فلا تصح واذ لم تصح لا يصح  
 الا لزام المذكور لانه مرتب عليهما في الحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل ادعى على آخر ذراهم وديعة وقطنا بقشر ومحل جافا فأنكر المدعي  
 عليه وحلف فبرهن المدعي على دعواه هل يظهر كذب المدعي عليه فيغير  
 ام لا **اجاب** - الفتوى على عدم تقريره لانه لا يظهر كذبه بواقعة  
 البيينة لان البيينة حجة من حيث الظاهر والله اعلم بالسرائر والله  
 اعلم **سبل** في مضبغة بها خواحي ملتصقة بارضها بالبناء  
 لغتلت المتاخمة مع ناظرها بينهما يدي المستأجرين ملكه وبناءه  
 والناظر ينكر هل القول قول الناظر ام لا **اجاب** - لا شبهة  
 ان القول قول الناظر لا قول المستأجر كما يعلم من مسئلة النكاح  
 بالاولى وهي كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيعة يقول الذي  
 على عنقه هي بيلى واذ عاها صاحب المنزل فبني لصاحب المنزل فبالك  
 بالمتصل بها بامر من الوقت والله اعلم **سبل** في رجل ادعى  
 بالوكالة عن زوجه على آخر ان الحدود والغلا في الذي بيدك ملك  
 موكلتي بالادب عن ايتهما المشتري له وان اباها اشتراه من وصيك

حال صغير فاجاب ان الشرا كان بعين فانكر الوكيل العين بنوعيه فطلب  
 القاضي من مدعيه البيينة فاقامها بوجهه فحكم القاضي بفسخ البيع لذلك فقل  
 اذا ادعى الوكيل امتنا نقلا على المدعي عليه لتتم دعواه او لا **اجاب**  
 لا لتتم دعواه باجماع علمنا ولا تقبل بيئته اذ من المصريح به عدم جواز  
 استيفاء الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي بحكم القاضي وغاية  
 امره ان يقيم بيئته على البيع كان يمثل القيمة وقد صرحوا عند تعارض  
 البينتين في ذلك ان بيئته العين او لي بالقول لان معمار زيادة العلم  
 به فلا فائدة في استينافنا ثانيا فلا يجوز سماعها والله اعلم **سبل**  
 في رجل ادعى على آخر مال واخضر ذكرا بخطه وحضته هل يقضي عليه  
 بذلك ام لا واذ اطلب بمسئله على الخط والختم يحلف او لا **اجاب**  
 لا يقضي بالخط والختم ولا يحلف عليهما كما صرح به في الخانية واعلم  
 انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكاتب الوقف الذي عليه  
 خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيينة  
 او الاقرار او التكل كما في اقر الخانية نقله في الاشياء وفيها  
 لو اخضر المدعي خطا فادعى المدعي عليه لا يحلف الله ما كتب وانما يحلف على  
 اصل المال كما في قضا الخانية انتهى ولا شك ان الخط اعظم من ان يكون  
 بالقلم او بالطابع الذي هو الختم فافهم والله اعلم **سبل** في رجل  
 له تمر في كرم آخر وقد اختلف معه في قدره فبرهن الكرم يريد ان يتجمل  
 له ذراعا وذرعاين ومناجب المربط له منه مقدار ما يسع داوود الموقر  
 باحاله دخولا وخروجها فالحكم **اجاب** - يحكم لصاحب التمر  
 بمقدار الباب الاعظم للكرم قد نفعوا على انه لو كان لرجل طريق في ذرا  
 رجل فاراد صاحب الدار ان يبنى في ساحة الدار ما يقطع به طريق  
 له يكون له ذلك ويدين ان يترك في ساحة الدار عرض باب الدار  
 الاعظم فكذا نقول في رجل له طريق في كرم رجل اراد صاحب الكرم ان  
 يغرس في الكرم ما ينقطع به طريقه له يكون له ذلك ويدين ان يترك له في  
 الارض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك ان النفع على ذلك في الدار نص  
 عليه في الكرم كما لا يخفى على ذي فقه والله اعلم **سبل** في رجل  
 جهمزما بنتم ما يجهمزان وذفعته لهما شتم ماتت الام فادعى بقبية درثتها  
 على البنت بالجماد انه عارقة وادعت هي انه ملك والام ممن تدفع



ذلك ملكا لا عارية هل القول قولها ام قول بقية الورثة **اجاب**  
 المختار للفتوي انه ان كان العرف سمي ان الام تدفع ذلك الجواز  
 ملكا لا عارية يقبل قول بقية الورثة انه عارية والقول قول البنت  
 في ذلك لان الظاهر شاهد لنا والحال هذه والمنظور اليه العرف  
 وقد صرح بذلك غير واحد من علمائنا والله اعلم **سبل** في  
 رجل ماتت وتجهت عن استبائ لثا منتصر فيهما وتدعي اتمها في بعضهما  
 انها لما كانت دفعته عارية والزوج ينكر كون ذلك للام هل القول  
 قول الزوج يمينه وعلى الام البيينة ام على العكس **اجاب**  
 القول قول الزوج يمينه على نفى العلم والبيينة على الام والله اعلم  
**سبل** في امرأة ماتت بنتها فنقلت ما في بيت زوجها من  
 المضاعف والامتنعة مدعية انها كانت عارية عندها وباعت شيئا من  
 فركتها بغيره ودفت معها من المضاعف والامتنعة فما الحكم **اجاب**  
 القول قول الزوج في انما تركه مطلقا في انما ملكه فيما يصح  
 له خاصة وفيما هو مشترك الصلابة وفيما هو خاص بالنسبة انت  
 تركه بيمينه ولا ينفذ بيمينها في حصته الزوج بغير ضرورة وتضمن  
 حصته الزوج فيما دفنته معها منها ان تلفت به ولا ينشئ عليها  
 بطلب الحق كما هو صريح كلام العلماء في الخاصة والله اعلم **سبل**  
 في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به استبائهما فبجعت اتمها وضرة  
 اتمها على البيت ونقلت جميع ما فيه وسلمتة لاختها لايتها وطلب  
 الزوج منه ما فرضه الله تعالى من استبائهما المذكورة فادعى الاخ  
 انها كانت عارية بيدها فما الحكم **اجاب** القول قول الزوج  
 مع يمينه انه ملك زوجته اذا قضى ما يستدل به على الملك وضعه  
 اليد وقد وجد وضع يدها عليها واليمين على الزوج على نفى العلم بانه  
 لا يعلم انها لم يدعيها والبيينة على المدعي والله اعلم **سبل** فيما لو  
 كان في البكرة قاضيان فوفقت الخصومة بين المتداعيين فالمدعي  
 يريد ان يخاصمه الى قاض منهما والمدعي عليه يريد الاخر قلن يكون الخيار  
**اجاب** الخيار للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى قال  
 في البحر وهو الاقل شامل لما اذا اراد المدعي قاضي محلة المدعي  
 عليه واذا اراد المدعي عليه قاضي محلة المدعي واما اذا تعدد

القضاة في المذاهب لادبعة وكثروا كما في القاهرة فاد المدعي شافعي  
 مثلا والمدعي عليه مال كما مثلا وله يكونا من محلهما فان الخيار للمدعي  
 عليه وهذا هو ظاهره وبه افيت مرارا انتهى كلام البحر **قوله** وقد  
 افيت به مرارا كثيرا والله اعلم **سبل** فيما اذا سبي مستاجر حمار وقف  
 من ماله بنا باذن نايب الحكم ليحسب مما التفتة من الاجرة واختلف مع ناظر  
 في مقدار ذلك هل القول قول المستاجر ام قول الناظر اذا كان القول  
 قول الناظر هل يكون مع اليمين ام بغير يمين **اجاب** لا يكون  
 القول قول المستاجر بالاجماع لانه يدعي بذلك وبنا على الوقف والقول  
 قول الناظر بلا يمين لانه خصم في حق سماع البيينة لا في حق اليمين لان  
 اقراره على الوقف لا يصح وان كان المستاجر مدعيا لا يعمل بمجرد دعواه  
 ما لم ينورها بالبيينة كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في مستاجر حمار  
 ابرز حجة مشتملة على الاذن وثبوته وحكم القاضي به وبين على الحكم  
 المستوفى لشرائطه شرعا هل يعمل به ام لا **اجاب** نعم **سبل** في  
 بجزء الدعوى بغير بيان • لا يدفع المطلوب من انسا •  
 قاذ الى البرهان بدفع للذي • قد نبرت ذقواه بالبرهان •  
 وحديث سيدنا بهذا ناطق • بوجه عنه كل ذي عرفان •  
 فيه الجواب عن السؤال وعينه • اذ ذاك قاعد من الاركان •  
 قد قاله الرمي خير الدين • لا • حوت امانيه من الاحسان •  
 والله اعلم **سبل** في رجل دفع لزوجه قميصا ازارا ومشتق  
 شعر حصل بينه وبينها محاصرة فقال اعطيتك الابتنى وقالت  
 بل اعطيتني هبة القول قولها ام لا **اجاب** القول قولها  
 لا قوله لانه يدعي الضمان عليها وهي تنكر والله اعلم **سبل**  
 في رجل دفع لآخر خمسة عشر قرشا شرا دعوى المدفوع له انها هبة والدافع  
 انها قرص هل القول قول الدافع ام قول المدفوع له **اجاب**  
 القول للمالك في ذلك بيمينه والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل باع اخر ثوبا بيمين معلوم وسلم له شرط اية بيمينه فانكر ثبته  
 وادعى انه وهبه له وطلب رده عليه بيمينه او دفع ثمنه فامتنع عن  
 رده شتم مات عنده هل القول قول البايع انه ما وهبه له او قول  
 مدعي الهبة بيمينه **اجاب** بمنعه الثوب عن مالكه يضمن قيمته



ان لم يثبت بيعه له بالقرن الذي ادعاه عليه فان اثبت بيعه له فله الثمن الذي قامت عليه البيعة ولما دعي اليه على مدعي البيع اليمين لانكاره امر اقرب له من ان لم يكن له بيعة عليهما وان اقام كل منهما بيعة على ما ادعي فينبئ البائع مقدمة لان البيع اقوى فيكونه اسرع نفاذا من البيعة لانها لانها لا تضل الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله تعالى اعلم **سبيل** في اهل قرية عليهما عوارض سلطانية يدعي بعضهم لبعض في دفعها لمن يتنازلهما ولشهود الاخر السمع شرعا **لا اجاب** ان تجاوزا معا وشهدا فالتشهادة باطلة للتمتع صرح به الزيلعي قال لانها اذا جامعا كان ذلك بمعنى المعاوضة فتتفاحش التهمة فتزود والله اعلم **سبيل** في شاب امره كره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو اعلم بشانه وحقيقته فخرج من عنده فاتي به انه عمد الى سبته وكسره في كمال غيبته واخذ منه كذا بمبلغ ستمائة وقامت امانة عليه بان عرضته بذلك استينافا واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يستمع القاضي والحال هذه له عليه دعواه وقبيل شهادة من هو مستفيد بخدمة واكله وشربه من طعامه ومرفته والحال انه معروف بحب الغلمان **الجواب** وكم نسبح الجنان **اجاب** قد سبق لشيخ الاسلام ابي السعد والعلامة رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوي بان يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معلا ما من مثل هذه الحيلة معنودة فيما بين القجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يرضعوا الى مثل هذه الدعاوي بل يعرض المدعي ويحجزوه عن المقرض مثل ذلك الغرض المتخذ وبمثله افق صاحب التنوير لا لتشار ذلك في غالب القرى والامصار وبويد ذلك فزوع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعي ويزيد على ذلك فبما وبعد اشهاد من يعشاه ينتعش وبعداه ينتعدي فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله وانا لله واجعون ما شاء الله كان وما لم يشا لا يكون والله سبحانه وتعالى اعلم **سبيل** في امرأة وقفت ابوها ما كن على اولاده التي هي من حملتهم وماتت الواقف بعد الحكم بصحة الوقف ولزومه فادعت بعد مائة من يد على خمسة عشر سنة ان بعض الموقوف ملك

انما وان وقفه لم يصادف محلا وفي شاهد التصرف في الاماكن المذكورة  
 على ما شرط ابوها الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف هل تستمع دعوها بعد  
 مضى هذه المدة ام لا **اجاب** لا تستمع للمور منها عليها بوقف ايها  
 الاماكن التي نذيتها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط الواقف ونزكها  
 المنازعة في ذلك ولمنع السلطان لضرب الله تعالى عن سماع ما يضي عليه  
 خمس عشر سنة فان منعه للقضاء عن سماعها يلحقهم بالترعية في منعهم  
 من القضاء في الحادثة المتقضية بهذه المدة فتمنع شرعا والله اعلم  
**سبل** في ورثة ائمتنا واخلة كرم مشردا في اعدام الكرم ان والدا  
 ملكه له في حال صحته وسلمة له فهل تستمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنع  
 من ذلك اقتسام الغلة **اجاب** نعم تستمع دعواه وتقبل بينته  
 ولا يمنع من ذلك اقتسام الغلة لجواز ان تكون الغلة مشتركة  
 بينهم والكرم لاحد منهم وقد صحح ذلك في البرازية والخلاصة والسا  
 تاريخانية ومجمع الفتاوى عن القاضى الامام وغيرهما من كتب  
 المذهب قال في الخلاصة لو ادعى شجر افعال المدعى عليه ساوي  
 شجرته او اشترى منى لا يكون دفعا لجوازا ان يكون الشجر له والشجر  
 لغيره انتهى والله اعلم **سبل** في محاسب على قربة يدعى الذي  
 قاطعه على احتسابهما مال معلوم عليه بعد ان تم حوال المقاطعة وولي  
 غيره مشرقا ب حولا فادعى عليه ما لا منكسر عليه مما عينه وهو ينكر  
 ويقول مالك على شىء هل تستمع دعواه عليه اولاد هل القول قول  
 المحتسب المقاطع ولا يلزمه يمين **اجاب** لا تستمع دعوى المدعى  
 المذكور بما يدعى عليه من مال مكسور لان المقاضى الاحتساب لا يجوز  
 باجماع الائمة والاصحاب قال في البرازية في السالغ من كتاب  
 الفاظ يكون **سبل** واذا كفوا او خطا بعد ان قدم فزها نقشتم من  
 سماعة الابدان وعلى هذه المذاهب احد المكسور والضارب مقاطعة  
 فقا لوا مبارك ياد ووقعت لسراي الجديدة واقعة وهي ان والدا  
 قاطع على مال معلوم احتسابهما اعنى الامور بالمعروف والنهي عن المنكر  
 فنزول الله على بلجي طبولات وبوقات ونادوا مبارك بما دام لمقاطعة  
 الاحتساب وكان الامام في الجامع فامتنعنا عن الصلاة خلفه حتى  
 عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة انتهى وقد انعقد



الاجماع على حرمة عدم جواز دعوته عليه من لستم دعواه عليه وهو  
الملحوظ منه الحال فالقول قول المشتب لانه المنكوه الماخوذ منه  
الحال المدعي واما المقاطع المذكورة فلا يصح دعواه باجماع المسلمين  
والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخيه ان له مائة درهم وركبها  
في المرمي واهلك فاجاب انه لم يتعد عليها ولم يركبها وانما  
راه في المرمي وادان يركبها الحاجة عرفت له فلم يركبها ولا حقا  
لركوبه فمثل جوابه هذا يوجب الضمان ام لا **اجاب** هذا الجواب  
لا يوجب الضمان اذ الروية والاداة في هذا الباب لا يقتضي والله  
اعلم **سبل** في رجل ثبت عليه باعترافه مائة نقد في قمر  
فلان لم يدع وركبها بعينه وادان له فله من القاضى بضمها فتمت ما هل  
القول قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان او كثيرا وعلى المقر له  
البينة على دعواه الزيادة **اجاب** القول في قدر القيمة  
قول المتقدي بيمينه وعلى المقر له البينة على الزيادة التي يدعيها  
وهذا اجماع علمائنا والله اعلم **سبل** في رجل بنى في امر  
يزعم شخص انهما ملكه وهو ساكت فمثل اذ اثبت انهما ملكه يكون البنا  
للبناني ام سكوتة يكون اذا وكون البنا للمالك **اجاب**  
لا يفتش لسألت قول الا في مسائل ليست هذه منها فالبنا  
للبناني والمالك الذي لا ان يضرب بالارض فله ثلثه بيمينه مقلوفا  
والحال هذه والله اعلم **سبل** في امرأة سافرت عن بيتها  
فزارا من ذفقتها في عام سنة فحافت المالك فانتقلت عند اهلها  
وترك ابنتا صغيرة فطمعت لهما منه عند اهلها وماتت فادعى علي  
اهلها انكم تزفتم بين زوجين وبنتهما وماتت بسبب ذلك  
فعلينكم وبينهما هل لستم دعواه بذلك ام لا **اجاب** لا لستم  
دعواه والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل اقر على نفسه  
بمال واشهد بذلك مشرعا لا قرارا دعى ان بعض هذا المال  
نقض وبعضه ربا عليه هل اذا اقام على ذلك بينة تقبل ام  
لا واذا لم يقيم البينة هل يحلف المقر له ام لا **اجاب**  
نعم تقبل دعواه ولستم ببينة ولا يمنع الاقرار السابق كما في  
الاشباه نقله من الفتية حتى قال وقد افنت اخذا

من الاذلى بان الشهود اذا شهدوا بان البعض لا حقيقة له وانما هو فطر  
مواطبة وحيلة تقبل انتهى **وجيب** فقد مدعي الربا البينة فعلى  
المطالب اليمين لانه ادعى عليه فعلا لو اقر به لزمه فاذا انكر يحلف والله  
اعلم **سبل** في بقرة تنانع بينا خايج وذو يد كل يدعي الشرا  
فمثل اذا ارتخا وتاريخ ذواليد اسبق يروح ببينته ام ببينة الخارج  
المتاخوة **اجاب** يعمل بالاسبق تاريخا والحال هذه  
والله اعلم **سبل** في رجل ادعى لذي قاض ان فلان من فلان  
الموتى مكان كذا ابتاع كذا والله والله لا وارث له غيره وشهد  
عدلان بذلك وحكم ببينته لذي خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن  
لذي قاض ان له من بيده شيء من التركة فانكره فاقام شاهدين  
شهدا ان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان  
وارثه لا وارث له غير مثل يقبل ذلك ويجعل وارثا ام لا **اجاب**  
نعم يقبل ذلك ويجعل وارثا فتى جامع الفضولين وغيره  
لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان بلد قاضي كذا اشهدنا  
على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره ويجعل  
وارثا وشهدا ان وارثا هذا فاشهدا ان قاضيا من القضاة  
حكم له عليه به واشهدا ان قاضي حاكم الكوفة فعل المير ذلك وعند  
لسمية القاضي وذكركه لاختلاف في قبول مثل ذلك والله  
اعلم **سبل** في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المجهول وهو  
مقر به وفقره ظاهر فطلسته فامتنع لذلك هل للقاضي ان يسأل  
من جيرانه عن عشرته عاجلا ويحلف ببينه **اجاب** نعم  
للقاضي ذلك والحال هذه كما نقله الطرسوي في انفع الوسايا  
والله اعلم **سبل** في رجل باع بقرة لاسنان فادعاهما  
اخوانا قام المشوي بينة على المدعي انهما باعها البايعة هل تقبل  
ببينته ام لا **اجاب** نعم تقبل ببينته على انه باع المدعي لباليه  
والله اعلم **سبل** في محله شتمت بين ورثة فادعى رجل على  
واحد منهم محصة شايعة بينهما فامتنع والآخر غائب  
هل ينفذ الحكم فيما في يد الغائب ام لا **اجاب** لا ينفذ فيما  
في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده كما في جامع



الفضولين في الرابع والله اعلم **سبيل** في امرأة ادعت على  
 زوجها بعد الدخول انهما لم يقبضا المهر الذي شرط لحيثله لهما  
 لستم دعواها او دعوي من يقبض مقامها في ذلك ويقضي لها به  
 حيث سلمت نفسها **اجاب** حيث سلمت نفسها لا لستم دعواها  
 فيما شرط لحيثله على المهر والله اعلم **سبيل** في رجل ادعى على امرأته  
 شاة وانما في يد المدعي عليه غضب فادعى الايداع هل تنفذ دعوي  
 المدعي ام لا **اجاب** لا تنفذ دعوي في هذه الصورة واقا  
 ذواليد البيئته على الايداع في الصحيح كما في الفضولين والله اعلم  
**سبيل** في رجل اشترى من اخو مسلمتي درهمين وسلمهما منه فادعى  
 امرأته انهما باعا بينهما وصداقته على ان الثلثين شرا من البايع  
 المذكور فهل لستم دعواها على المشتري المذكور بغيبته البايع ام  
 لا لستم الا على البايع ولا المشتري خصما **اجاب** لا لستم دعوا  
 على المشتري ليس بخصم والحال هذه لكونه مودعا في القدر المدعي  
 عن الغائب كما صرح به في جامع الفضولين في الفصل الرابع في  
 قيا وبعض اهل الحق عن البعض في الدعوي والخضومة وغيره  
 والله اعلم **سبيل** في حصان بين اثنين لاحدهما الربيع وللا  
 الباقي باع صاحبا لبا في جميعه لرجل بغير اذن الاخر ومات  
 عنده ولم يجز صاحبا الربيع لبيعه واراد لصنمين الشريك البايع  
 ويقول قيمته كذا بانقص فالتوك في القيمة قول من منهما  
**اجاب** القول في القيمة قول البايع بيمينه والبيئته  
 على الاخر والله اعلم **سبيل** في رجل تلقى شيئا عن والده وتوفى  
 فيه كما كان والده من غير منافع ولا مداخلة مدة تنوف عن  
 حنين سنة والآن برز جماعة يدعون ان البيئته بمحمدم الاهلي  
 فهل لستم دعواهم مع اطلاقهم على التصرف المذكور واطلاخ  
 ابايهم وعدم مانع يمنعهم من الدعوي **اجاب** لا لستم هذه  
 الدعوي فقد قال في فتاوي الولي لرجل تصرف زمانا في  
 ارض ورجل اخر راى التصرف ولم يدع قعامت على ذلك لم لستم  
 بعد ذلك دعوي ولده فتترك على يد المتصرف لان الحال  
 شاهد انتهى هكذا مع ما في سماعها من فتح باب التزويروا التلبيس

والله اعلم **سبيل** في واضع يد ادعى ولادة الذاببة المتنازع فيها  
 في ملك بايعه فهل يندفع الخارج الذي يدعي الملك المطلق اذا اقام  
 كل بينة على ما ادعاه **اجاب** بينة ذي اليد مقدمة لان ختم  
 عن يلقى الملك عنه والله اعلم **سبيل** في رجل ادعى على اخيه ان عصب  
 منه جملا فتمته كذا فانكر المدعي عليه وحلف هل لستم بينته بعد الحلف  
 ام لا وهل تقبل هذه الدعوي وان لم يكن المحلف يد المدعي عليه ام  
 ام لا **اجاب** نعم تقبض الدعوي على الغاصب وان لم يكن المدعي  
 في يده حيث اذا لقيتم به بعض ولا يمنع بيمينه قبول البيئته والحال  
 هذه والله اعلم **سبيل** في ذي يد وخارج تنازعا في جمل كل  
 يدعي الملك المطلق وتاريخهما سوا من منهما المقدم بينته **اجاب**  
 بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان دعوي الملك بسبب شراء  
 او احدهما ذو يد والاخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله اعلم  
**سبيل** في رجل غضب لثرا مدعيها انه نتاج بقرته وذو اليد  
 على انه خارج نتاج بقره بايعه اذا اقام كل بينة على دعواه من المقول  
 من البيئتين **اجاب** المقول بينة مدعي النتاج من بقره  
 بايعه السابقة بده عليه وصرح به في البحر وجامع الفضولين وكثير  
 من الكتب والله اعلم **سبيل** في ذي يد وخارج تنازعا في بقره  
 وذو اليد يدعي شرا او الخارج ملكا مطلقا وبرهن عليهما وحكم له بهما  
 وسلم له فهل لستم دعوي ذي اليد بعد ذلك على ملك مطلق او بسبب  
 غير الشرا **اجاب** لا لستم والله اعلم **سبيل** في رجل باع  
 جمل مقصود به وسم وغاب عنه اياما ونبت الشعر عليه فشمع ان  
 بالحمل الغلا في نضج اليه فلما رآه اشتبه بنبات الشعر عليه فقال  
 ما هو جملني في غير محل النزاع شمرتين له علام جملة فهل اذا ادعاه  
 واقام عليه عدلين شهدا له به لستم دعواه وتقبل بينته ام لا **اجاب**  
 في المسئلة للاصحاب كلام حاصله اخلاق واضطراب وينبغي ان  
 التفصيل فيقال ان لم يكن هناك دعور وتزاع واقرا له شمر  
 ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال دعوي ونزاع لا تقبل وبذلك  
 وقع في جامع الفضولين بقوله ويلوح في ان الخلاف وقع فيما لو  
 اقرا المدعي قبل النزاع واقا لوقا له مع وجود النزاع ينبغي



ان تبطل دعواه ونفا على عكس ذي اليد شتم قال هذا ما ورد على  
 الخاطر لفاطر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمكان  
 والمصلحة عليه الصواب **سبل** في امرأة كانت تتاول  
 قدرا معلوما من وقف جد هامدة سنين شملت من ابن تلفت  
 فقالت من جد في شتر شملت ثانيا عن ذلك فقالت تلتقيته عن  
 عن ابن ابن الواقف واقامت على ذلك بيعة هل تقبل بينهما  
 ولا بعد هذا تناقضا **احاب** نعم تقبل بينهما ولا بعد  
 هذا تناقضا منكما ففي البرازية من التناقض يعني فيما يجري  
 فيه الحفا والله اعلم **سبل** في رجل اشترى كرمه عن ممتن  
 هو في يده بثمان معلوم فادعى شخص بعد مضي سنة على مشتري  
 العنب ان الكرم كرمه كان اشتراه من بايع العنب وان العنب  
 نزل كرمه ويطلب اليه بثمان العنب واظهر حجة شاهدة بانه اشتراه  
 منه فهل تستمع دعواه المذكورة على مشتري العنب **اجاب**  
 ليس له دعوى مستوعبة والحال هذه اذ طلبه الثمن اجازة  
 صنادي كالتوكالة السابقة والطلب فيها مباشر للبيع لتعلق  
 المحقوق به دون المالك والمالك ببيع البائع فاذا انتفع فلا  
 يتخلوا اما ان يعتز له بالملكية فيجب عليه دفع ما قبضه اليه  
 فاما ان يتكف فيكون البرهان على المدعي واليمن على المدعي اما  
 برهان الاول فقد صرح في جامع الفضولين واكثر كتب المذهب  
 بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة البيع الفضولي واما  
 برهان الثاني فلما فيه وفي اكثر كتب المذهب بان الاجازة  
 اللاحقة بالتوكالة السابقة واما الثالث فلما في اكثر المتون  
 والشروح من ان المطالبة بالثمن لمباشرة العقد لا للمالك قال  
 في جامع الفضولين وغيره لو اراد المالك اخذ ثمنه من المشتري  
 ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبض ثمنه وهذا  
 كله ظاهر لمن له اذ في المار بالمذهب هذا ولو لم يطلب الثمن  
 وطلب تضمينه العنب انتدافلا بد من تعيين وزن العين  
 المدعى به وبيان انواع العنب لكونه مثليا وبيانا ذلك في  
 المثلي شرط لصحة الدعوى قال في جواهر الفتاوى رجل ادعى

على اخوانه عصب من كرمه وقوام الاغصان وقطع من اشجاره كذا وقوام الخبط  
 قيمته كذا فاذا استملكه فانه لا يقع هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد  
 من بيان نوع العنب والمطابق **سبل** ان كان في العنب بشرط  
 هذا لانه مثلي فلما اذا اشترط في العنب المستملك وهو مضمون بالقيمة  
 وقد بين القيمة **قلت** لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع  
 والصفة انه من الجواز او الفحص او غير ذلك وانه رطب او يابس  
 ولزم بين مقداره فلا يعرف انه صادق في بيان هذا ولا بد  
 من بيان ذلك انتهى فقوله ولزم بين مقداره لان الوعد  
 يختلف واذا شرط ذلك في الدعوى شرط في الشهادة وذلك  
 ليتصور للمحاكم ما يحكم به المدعي والله اعلم **سبل** فيمن انهم  
 بضرب آخر فزوج اليه فاشهد انه لا يستحق قبضه خفا واثرا اعاما  
 ومكث مدة ومات هل تستمع دعوى اوليائه وتقبل بينتهم بانه  
 كان مر به قبل ذلك الاشهاد ومات به ام لا **اجاب**  
 لا تستمع دعوى اوليائه والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن  
 صبح طرف اتملة في فقه النعمان والله اعلم **سبل** في ثلاثة  
 اخوة اشقاعا عليهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل  
 مفوض لاجيه بيعا وشرا وجميع النضرات مات احد منهم عن ثلاثة  
 بنين كبار ومفوضا على امرهم فاجتمع لهم اموال شرا خلفوا فادعى  
 عمهم ان البستان الفلاني والبلد من الفلانيين له خاصة ونعم  
 وابرز واصكو كات فيها اشترى لنفسه دون غيره وصلة فيه  
 اخوه واؤلا دسوي واحدا دعي حصته فيها فانكر وحلفه الحاكم  
 لكونه زائدا طاهرة ومنع ابن الاخ والان يريد اقامة برهان  
 شرعي بيينة عادلة تشهد انهم كانوا عائلة واحدة وكسبهم بينهم  
 وكل مفوض للاخوة بيعة وشرا وسائر النضرات كما شرح اعلاه  
 وانهم على امرهم بعد موت الاخ كما كانوا اهل تقبل بينته ويثبت حقه  
 في العقار المذكور وان كذب في الصلة اشترى لنفسه دون  
 غيره ام لا **اجاب** اذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة واقام  
 بيينة انها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كذب في صلة  
 التبائع انه اشترى لنفسه اذا اتفرد ان اخذ المتفاوتين

مفوض



لا يملك الثمن لنفسه خاصة في غير طعام اهله وكسوتهم وقد تقرر ايضا انه لا يشتط في شركة المفادضة التضييق عليها بل يكون ذكر معناها ولا يمنع منع القاصي السابق لانه بنا على عدم البيئته والله اعلم **سبل** في خمسة اقسام اظهر واحدا بيت رجل ولحقه والاهل والاولاد اثوابا شرعا وجد اثنين من خمسة الاخدين ومنزل له مطالبته الاثنيين بجميع ما اخذوه من الاموال والاثواب وقبض ذلك كله منهما **اجاب** ان كانت تلك الامور جميعها في ايدي الاثنين فلربما الدعوى عليهما بما جعلا ومطالبتهما يرد هاهنا وان لم تكن بايديهما واداد المالك لخذها بعينها فلا تمنع الدعوى بشئ منهما الا على من هو بيده وان اراد التضييق وقد ثبت الاستيلاء على وجه الاشتراك بحضور الكل بعد استيفاء شرط الدعوى بالبيئته فالضمان عليهم خاصة وان ثبت باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان الا اقتصنا او اخذنا كذا وكذا وكما خمسة قضى عليهما اما برهان الاول فلما صرحوا به قاطبة ان دعوى المالك المطلق لا تقع الا على ذي اليد ودعوى الضمان تقع على غيره ذي اليد ينتظر في دعوى المدعي بما اذا فعل بما ذكره واما برهان الثاني فلما صرحوا به ايضا في الأصول والفروع من ان اشتراك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الي كل واحد منهم كمالا كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح وقتل الجمع واحد وفيما يتجزى يوجب التوزيع وما نحن فيه من قبيل الثاني كما لا يستلزم على الصيد ونحوه والاشتراك هنا باجماع ايديهم وهو منقول حتى لو قدرنا انهم حين ظهوروا اخذ كل واحد شيئا بافراة فالضمان لذلك الشئ على اخذه خاصة حيث لم تتعاقب ايديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالمالك مخير ليضمن من شاء وترجع المسئلة الى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا بأس بذكر شئ من الفروع شاعدا على ما ذكره فيقول **قال** في جامع الفضولين في الفصل الثالث رآه القتاوي رشيد الدين **خصيص** قنا فبرهن عليه انه قنه نفقته له مشد ان الغصب منه برهن على غاصبه ان القن ملكي لا تقبل بيئته اذ دعوى المالك المطلق لا تقع الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك عصبت

من تسع في حق الضمان **الاشري** **لن** دعواه على الغاصب الاول لا تقع فلو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن الغصب منه على المقضي له ان هذا القن ملكي تقبل الحق ومثله في كثير من كتب المذهب وفيه البين في الشركة الفاسدة معللا لاستوائهما في المباح الماخوذ بايديهما لانهما استويا في الكسب وفي كونه في ايديهما مكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا يصدق فيما زاد عليه الا بيئته فهو صريح في محو اليد الذي هو المدعي ويؤيده انهم صرحوا قاطبة بان الدعوى على تصور غضب المشاع وهو مما يقطع الشعب وفيه التام اذانية من باب الغضب نقلا عن الترجية قال اقتضينا من فلان الف درهم وكنا عشرة قضى عليه بجميع الالف انتهى ووجه انه ادعى الاشتراك في الغضب ومن لوازمه ومنع يده على الغصب وقد ردت اقراره على غيره فيبقى اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلاف ما لو ثبت ذلك بالبيئتين لتعديهما كما تقرر ان حجة الاقرار قاصرة وحجة البيئتين متعديتة وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالة المزية ليد المالك الحقيقية والحكمة فالحقيقة مثل فعل الغاصب والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب بخلاف ما اذا انتفيا كزوايد الغضب قبل المنع كما حقق وحرق في محله والكلام فيه يطول والله اعلم **سبل** في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه ديون لانا فيل دعوام على وكيل بيت المال ان نصب القاضي وصيا يدعي عليه امر **اجاب** قد دفع مثل هذا السؤال لاستنادنا شيخ الاسلام الشيخ محمد سراج الدين الحلواني فاجاب بقوله المنصوص عليه انه لو لم يكن للميت وارث لجامدع للميت على الميت نصب القاضي وصيا للدعوى انتهى **قال** فظاهر هذا ان وكيل بيت المال ليس بمخضم اذ لو صلح بكونه خضما لما احتاج الي نصب القاضي خضما مع عدم وجود وارث انتهى والله اعلم **سبل** في رجل ادعى غنارا في يد خاله ارثا عن امه فادعى الحال الشرائنها وقبضها الثمن واحضر شاهدين احدهما باقرار الام يسعيها له وقبض ثمنها منه وشهد الاخر له بالشر والتسليم وقبض الثمن وهو كذا اهل تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا املا



**اجاب** نعم تقبل شهادتهما قال في جامع الفضولين اذ عي شرا  
وشهد احدهما به والاخر انه اقرب به تقبل انتهى وقال في البرازية  
وفي الافضيا شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن  
تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الاخر انتهى فلا تلت في قبول مثل  
هذه الشهادة المذكورة لانها تمام على قبض الثمن فلا حاجة الى  
بيانها والحال هذه والله اعلم **سئل** في ابن كبير ذي زوجة  
وعيال له كتب مستقل بسببه اموالا ومات هل هي لوالده  
خاصة ام تقسم بين ورثته **اجاب** هي للابن تقسم بين  
ورثته على فرايض الله تعالى حيث كان له كتب مستقل بنفسه  
واما قول علمائنا اب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولو يكن  
لماشي شرا جتمع لهما مال يكون كلة للاب اذا كان الابن في عياله  
فهو مشروط كما يعلم من عباد انهم بشرط منها الفخاد للصنعة وعدم  
مال سابق ويكون الابن في عياله فاذا اعدم ولده منها لا يكون كتب  
الابن للاب **وانظر في ما عللوا به المسئلة** من قولهم لان  
الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينا له فيما يصنع فمدار الحكم  
على ثبوت كونه معينا له فيه فاعلم ذلك والله اعلم **سئل**  
في رجل مات عن ابن كبير وابنين صغيرين لا عن تركته من بائنا  
الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عايلته مع ابنه المقارب لهما  
في السن وحصلوا جميعا بالكتب والعلم الا ولم يكن لهما مال  
واختلفوا فيه فالكبير يدعيه كله لنفسه وانهم كانوا معنيين له  
بالعلم وابنه يدعي رابعة بعلمه واخوته يدعيان ثلثيه بعلمها  
وان ابنه لاحصته له معهما لكونه معينا والده فما الحكم في ذلك  
**اجاب** ان يثبت كون ابنه واخوته عايلة عليه وامرهم  
في كل ما يفعلونه اليه ومم معينون له فالمال كله له والقول  
قوله فيما لديه بيمينته وليست له فالجنا امامه وبين يديه  
ولو لم يكونوا بهذا الوصف بل كان مستقلا بنفسه واستركوا  
في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان ابنه  
فقط هو المعين والاخوة بانفسهم مستقلون فهو بينهم اقل ثلثا  
بيقين والحكم داير مع علمه باجماع اهل الدين الحاملين بحكمته

**سئل** في اخوين لاب كلاهما في عيال الاب غرس  
احدهما شجرة بين وهو في عياله شجر مات الاب هل هي للغارس ام  
تكون ميراثا بينهما عن الاب **اجاب** تكون ميراثا عن الاب  
الذي هو في عياله اذ هي للاب ولو غرسها الابن المذکور قال  
علما وما في الابن والاب الذي يكتسبان ان جميع ما اكتسبا للاب  
لان الابن معينا لابييه حيث كان في عياله الا ترى ان اذا غرس  
شجرة تكون للاب صرح به في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى  
وغيرها من الكتب فيقسم على فرايض الله تعالى لغيرها للغارس ولغيرها  
لاخيه حيث لا وارث له غيرهما والله اعلم **سئل** في رجل ساكن بيت  
ابيه وفي جملة عياله لعمه يتعاطى امور ولا يعرف له مال محقق  
به مات هل يكون ما بين يديه وما يوجد من ممتلك لا يسمو لا يجري  
فيه ارث ام يجري فيه الارث **اجاب** حيث كان من جملة  
عياله والمعين له في امور و احواله فجميع ما تحصل بكتسبه وجمعه  
بكره وبعده فهو ملك خاص لابيه لاشي له فيه حيث لو يكن له مال  
ولو لجمع له بالكتب جملة اموال لانه في ذلك لا يستعين حتى  
لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لابيه نص عليه علما وانا  
رحمهم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من ممتلكاته  
والحال هذه والله اعلم **سئل** من غرة هاشم من الشيخ  
صالح بن صاحب التواريخ ما نقل في البرازية في كتاب النكاح  
في الفصل التاسع في نكاح البكر باع شيئا وزوجته او بعض اقدار به  
حاضرا كتب شرا او عاه لا تسمع ولتقاربه القاصي في فتاواه  
لستم في الزوجة لا في غيرها واختار ائمة حنابلة وماذا كرهنا بخلاف  
سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعنا وبنا  
حيث تسقط دعواه عليه ما عليه الفتوي قطعاً للاطاع الفلانة  
انتهى كلام البرازي وعما في الفتية من كتاب الدعوي في باب  
ما يبطل دعوي المدعي باع ارضا وسلمها للمشتري وتصرف فيها مرق  
زرعا وبنا وجاره ساكت ثم لان يدعي انما ملكه لا تسمع دعواه  
ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري  
فيل له قلوله ليصرف فيها المشتري ولكن كان ساكتا وقت البيع



والتسليم لا سقط قال دعوي الجار بمذا القدر بخلاف ما اختار  
 المتأخرون فيما اذا باع وسلم ودوله وروجه حاضرة ساكنة حيث  
 يسقط بمذا القدم دعواها انتهي والمعرض على حصر  
 مؤلانا وسيدنا بعد اقد او اقل الدعا والثاني كل صباح ومساء  
 المنوم من العيارين ان الاجنبي غير الجار لا يصير كجار في سقوط  
 دعواه بتصرف المشتري في البيع زمانا يقتضيهم الاجنبي بالجار  
 بعد استثنائهما الاجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم ان وجد  
 نقل صريح بان الاجنبي كالجار في سقوط الدعوي يتصرف المشتري  
 زمانا فتفيدون ذلك وتشيرون من اي كتاب نقل وفي اي  
 محل ذكر حتى ننظر لانه وقع في ذلك لاختلاف بين الاصحاب لا زلتم  
 ملجا للاصحاب **اجاب** قال في شرح التتويح المسمى  
 بمنع العقار في مسائل شتى في احوال كتاب باع عقارا او حيوانا او ثوبا  
 وابنه وامرأته حاضر يعلم به شراؤه الابن انه ملكه لا تتم دعواه  
 بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف المشتري فيه زرع او بناء  
 فلا تتم دعواه انتهي فقولنا الا اذا تصرف فيه المشتري الخ  
 استثنائنا من قوله بخلاف الاجنبي ولو جارا فهو صحيح في مساواتهما  
 اي الحاج والاجنبي في الحكم وبه افتى شيخ الاسلام شهاب الدين  
 احمد الحلي المصري وهي في فتاواه في كتاب البيوع ويعلم التساوي  
 بينهما في الحكم من عبارة الاشباه فانه بعد ان ذكر مسئلة القريب  
 والزوجة قال الخامس والعشرون رآه يبيع عرضا او دارا فتصرف  
 فيه المشتري زمانا ومساكنة لسقط دعواه انتهي فقولنا رآه  
 التمييز فيه راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجارات  
 مسئلة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون واعقبها الحاشي  
 والعشرون في غيرها ولا ريب في مساواتهما في الحكم لا غير كما  
 في العلة واما عبارة البرازية والقيية فلا دلالة فيهما على  
 الفرق بينهما في الحكم اما عبارة البرازية فيوجب قوله فيهما بخلاف  
 الاجنبي فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا  
 نساوي الاجنبي والجاري في هذا الحكم وقوله بخلاف سكوت  
 الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيهما زرع او بناء فيه

اثبات هذا الحكم الجار وهو لا ينافي الحكم عما عداه عما عدا رغبة ما فيه  
 ان العبادة سبكا غير ملج فان كفته ان يقول بعد قوله ولو جارا لا  
 اذا تصرف فيه المشتري زرع او بناء في غيره والذي يشهد بتساويهما  
 ذكر الحيوان والثوب مع العقار والجار المجاور وما قرب من المنازل  
 وذكر الجار لدفع ليق تم الحافة بالقرب مع دخوله في مستحق الاجنبي  
 فان الزيادة بخلاف الزوجة والقريب كما هو ظاهر وقد كثر افتا  
 افتا الحنفية من علماء مصر بتساوي الجار مع الاجنبي في الحكم المذكور  
 لاشتراكهما في العلم والعلة الموجبة لغد مسمع دعوي الجار بعد  
 تصرف المشتري فيه زرع او بناء على ما عليه الفتوي قطع الاطماع الفا  
 وسد باب التعزير والتلبس وهذا اقدم من ترك بين الجار كشف  
 للزوجة والقريب من الجار والاجنبي فاكتمل فيها بالحضرة والتكوت  
 واشتراط في الجار والاجنبي تصرف المشتري زمانا زرع او بناء يتأكد  
 عند الحاكم ظهورا للتلبس منهما بعد هذه الحالة فيمنع دعواهما نظرا  
 للمدعي لزوج جاب الحق بعبائه اذ المفروض على الحاكم ان يدور مع الحق  
 ما اذا دفع ما يقال ان الحال للجار اكشف من الاجنبي فينبغي  
 الحافة بالزوجة والقريب قالوا بخلاف الاجنبي وهذا هو القول  
 الرابع في المسئلة فمننا اقوال اخر سمع الدعوي في الكل مطلقا  
 اشتراط تصرف المشتري في الكل الحاق الزوجة بالاجنبي دون القريب  
 وغير ذلك والله اعلم **سبل** في رجل مات وترك عقارا وزوجة  
 وابنا وبنتا فادعى وكيل الزوجة على الابن ارثا فيه فادعى شراؤه  
 من ابيه واقاربائه شهدت بوجهه وحكم له به ومنع من معارضته  
 شه اقر المقضى له للبنت بحصة ما فيه بالارث وصدد قته فمسل اذا  
 ثبت قراره بذلك لما يلزم به وحكم عليه مواخاة له باقراره  
 او لا **اجاب** نعم يحكم عليه بذلك ولستم مثل هذه الدعوي  
 من البنت ومن ورثتها فقد قال في جامع الفصولين الدفع من غير  
 المدعي لا يصح الا اذا كان المدعي عليه احد الورثة فيرهن الوارث  
 الاخوان المدعي قال انا يبطل لستم انتهي وفي البرازية اشتر  
 المقضى له بعد القضا انه حراؤه وامره بان يشري له من المقضى عليه  
 يبطل القضا اصله برهن ان هذا العين له بالشرا والارث وقضي



وقضى شرف قال لم يكن لي بطل القضا **وعلم مما سبق** ان الحد الورثة  
وان لم يدعي عليه حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضا  
عليه قضا على الآخر فدخل في منقول البرازية فاذا اتى بهذا  
الدفع قبل منه ولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينفذ عليه وسواء  
كان بصره قوله هو وارث عن ابي وكذبت دعوى الشرا وبات مع لغيره  
بالشرا منه بعد قوله هو حرام او باستثنائه منه بنفسه بعد  
كما يعلم بالاقلي وقد اكثر في جامع الفضولين من الفروع الدالة على  
ذلك والله اعلم **سبل** في ميزاب يصب في دار اخر فاختلف  
صاحب الدار مع صاحب الميزاب في كونه حادئا او قديما وبشيد صاحب  
الدار دفعه فما الحكم **اجاب** لو كان يسيل منه الماد وقت الخصومة  
ترك والقول قوله صاحبه بيمينه انه ما هو حادث ولو لم يكن ما يلا  
وقتها فعليه البيئته انه مسيله قديما او مسيل ابية او مسيل بالية  
اشتراه بذلك المسيل وان جعل حاله فلم يعرف قدمه ولا حدوثه ان  
لشوان لم يحفظ جيرانه واقرانه ورا هذا الوقت كيف يجعل قديما  
ويبقى والحال هذه كما صرح به غالب علمائنا والله اعلم **سبل**  
في رجل ادعى شقصا معلوما في محد ود على جماعة ذوي يد ارشدا  
عن ابيه فاجابهم بانا اشترينا من زيد بكذا وقع التقابض  
بيننا وبينه وزيد اشتراه من ابيك وتقا بضائك ذلك هل اذا ثبت  
ذلك بالبيئته يندفع المدعى او لا وهل اذا طلب احضار ضلك شرهم  
من زيد وصك شرار زيد من ابيه يلزمهم ذلك او لا وهل يكفون ليل  
بيان الثمن الذي اشترى به زيد من ابيه ام لا يكفون لذلك ولا  
يكفون شهودهم لذلك ايضا **اجاب** ان ثبت شر المدعى عليهم من  
زيد بعد شرايه من ابيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم  
احضار ضلك شرهم من زيد ولا احضار ضلك زيد من ابي المدعى  
بالاجماع لان الشخص قد يشترى ولا يكتب مكا بالشرا وبيان الثمن  
انما يحتاج اليه لو احتج الى القضا به المدعى ولا حاجة اليه هنا  
اذ المدعى عليهم يدعون الشرا من اشترى من ابيه لامن ابيه فلا  
يلزم المدعى عليهم ولا شهودهم لسمية الثمن الذي اشترى به زيد  
من ابيه كما هو ظاهر لمن ينطلق عليه اسم الفقه والله اعلم **سبل**

فيما اذا ادعى على عمة بتركه جده فقال كان ابوك في عيال ابي ومات  
قبله بلا تركه هل القول قوله ام لا **اجاب** القول قوله بيمينه  
فيما هو تحت يده لان أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو  
عليه عزم من عزما احيه فكذلك الجواب والاصل في هذا الجنس لان  
الورثة متى اختلفت في مؤث الاقارب فالبيئته بيئته من يدعي الادب  
او الزيادة فيه والقول قوله من ينكر والخارج هو المدعي وده واليد  
هو المنكر لان الاول يدعي خلاف الظاهر والثاني يدعي الظاهر  
اذ اليد دليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع اليد دون عمة  
كان القول قوله ولا المدعي في ايديهما لتساويا ولا كان في ثالث  
واقربا منه مال الاب الذي هو جده المدعي فعلى ابن الاخ البيئته  
لان ارث الابن محقق وارث ابن الابن فيه شك **ولما حصل**  
ان من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا او ليشك في ارثه فعليه البيئته  
ومن شدد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا  
هو الاصل الذي تبني عليه الدعوي وترونب عليه البيئات والايمان  
والفقه لا يخفى عليه من كان اليمين في جانبه ومن البيئته عليه بعد  
ان ينظر الصحيح والله اعلم **سبل** في اراضي بيت المال التي  
يقتطعها السباهي نظير عطايه في الديوان هل ينصب لسباهي  
خصما لمدعى رقبتهما ملكا او وقفا لعدم ملكه لهما او لا ينصب خصما  
لكون يدعي رقبتهما ليست يد ملك **اجاب** لا ينصب خصما لمدعيهما  
ملك او وقفا لعدم ملكه لهما لان السلطان ما جعل له فيها الا  
الخزاج الذي كان يجعل لبيت المال فلا ملك له في رقبتهما ولذلك  
لا يجوز منه ولا يصح منه وقفها ولا تصرفه فيها بما يخرجها عن ملك  
بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها عنه الى غيره  
فيده عليهم ايد امانته وترجع الى محنة كتاب الدعوي الشبهة  
وهي دارة في كتب علمائنا وانظر الى كلام الشيخ شهاب الدين  
احمد بن النقيب والى كلام الشيخ قاسم فطو يقات الى كلام الشيخ  
زين بن نجيم في رسالهم الموضوعة في الاقطاعات فانه صرح  
في المسئلة فمن راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في محنة كتاب  
الدعوي ارتفع عنه الشك ووقف في المسئلة على اليقين والله



**سبيل** في متول على وقف يدعى على رجل سبأهي انه يقسم بعض اراضي من اراضي الوقف بغير طريق شرعي ورفع امره الى حاكم الشرع الشريف وطلب من جانبه الكشف على ذلك والتظلم في حدودها بموجب شرط الواقف المخلد بيده فندب من جانبه غاييا للكشف على ذلك بوجه الاسبا هي المتصرف في الارض فذكر الاسبا هي ان التفت والتديد لا يصدران في وجهه وانما يصدران في وجه الدفتر دار ومراة الامتناع من ذلك فمثل يصدر الدعوي في وجهه والكشف والتديد امر لا **اجاب** محرم والكشف والتديد غير ممنوع مطلقا اذا تجر دأعن دعوي رقية الوقف لانها محرم و اطلاع واما سماع الدعوي في ذلك فالسبا هي الذي هو المقاطع للارض نظير عطايه في الديوان لا يصلح خضا لان ليس بمالك للارض بل انما جعل له الخراج الذي كان يحمل لبنت المال ولذا لا يجوز وقفها لها ولا تصرفه فيها تصرفا يخرجها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان ان يخرجها الى غيره فيد علمها يد امانة فتخرج الى محنة كتاب الدعوي الشهابية وهي دارة في كتب علمنا ومن اراد ان يقف على المسئلة بصرح النقل فخلته برسالة الشيخ شهاب الدين بن النقيب ورسالة الشيخ قاسم قطلوبغا ورسالة الشيخ زين بن نجيم الموضوعات في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لظواهرها وضمنوها من كلامهم فيما يصلح خضا ولا يصلح خضا وانما **سبيل** في سبأهي ادعى على مثله ارضا في يده انما جارية في وقف في يماره ويريد ان يقيم البيعة عليه بذلك هل تتم هذه الدعوي في غير الارض **اجاب** لا تتم لان الارض ليست ملكا حتى يدعيها بالملكية وقاضع اليد كذلك ليس له فيها ملك وانما هو مأمور بتناول حراجها مقاسمة او وظيفة الا ان يوكله السلطان في الدعوي بما فيملك ذلك بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الحاذق في عن دعوي وكيل بيت المال فاجاب بان لا يصلح خضا الا ان ينصير السلطان خضا فينصير به خضا يملك المنازعة ومثله صرح

صاحب الجري في مسأيل شتى وبعير اذن من السلطان لا يجوز الدعوي من وكلا بيت المال الا اذا فوض لهم السلطان الدعوي فيجوز تقع الدعوي منهم وعليهم حيث اذن لهم السلطان والله اعلم **وكت** على مثله ما صورته لا يكون خضا يدعى عليه او يدعى هو على غيره لانه ليس له في الارض ملك ولا شبهة ملك يسوغ الدعوي عليه اذ له وقف صرح علما وانما بان وكيل بيت المال ليس بخضم يدعى عليه ما لم ياذن له السلطان بالدعوي وقد افتى بذلك استاذنا السراج الحاذق في وهي في فتاواه ولندكر ما هو شاهد لصحة ما افتى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في اوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه انه استأجر المدة امة قبله او انما ملكه اخلف فينه المتأخرون فقبل انه خضم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى ملك المنفعة ومن يدعى الملك لنفسه في شئ ينتصب خضا لمن يدعيه ثم قال وقيل لا ينتصب خضا الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول عصمتها مني اما بدون دعوي الفعل عليه فان مثلا استأجرتها قبلك وسلمها اليك لا لا لا ينتصب خضا وبرافقي **ط** وقال **ع** هو العجم اذ لا يدعى ملك العين فلا يكون خضا انتهى **اقول** اذا وصكك السلطان بان يدعى ويدعى عليه لتنع منه وعليه لانه عوض من اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستنبان وانتقل من الاخبار الى العيان والله اعلم **سبيل** في رجل اشترى من اخر بمسئمة فادعى عليه شخص خارج انما ملكه واخذها بلا حكم وهي نتاج البايع هل اذا اقام المشتري بيعة انما نتاج بايعه يندفع المدي والواقام بيعة بالملك المطلق او النتاج تكون خارجا وكذلك البايع اذا اقام بوجه المشتري منه بيعة بذلك يندفع **اجاب** البيعة في النتاج الذي اليد والواقام الخارج بيعة على النتاج وبرهن المشتري على نتاج بايعه كبرهان بايعه ويندفع المشتري على البايع باقامة البايع البيعة بذلك عليه والله اعلم **سبيل** في رجل باع جارية لا تخو قطعت حامله فادعى البايع المذكور الحمل منه فما الحكم **اجاب** ينظران ولده لاقل من سنة اشهر من وقت البيع يثبت لنسبه منه وتصير ام ولد له ويبطل البيع



البيع السابق ويستردها ويخرج المشتري بالثمن ويكرمه العقر وهو ممتلئ  
 المثل ان كان المشتري ولهما ويثبت عليه ذلك بنحو اقراره اذ لا يخلو وي  
 في ذلك السلام من عقر او عقرها علم **سبل** بين رجل اذ عي على امر  
 ان زوجه تترشه بعد موته دفعت له كذا من النقود من تركته بعد ثانيا  
 بغير اذنه فانكروا فقام عليه بينة انه اقر بكذا فادعى المدعي عليه  
 انه اقر بعد ان لا شيء له قبله من تركته ولا قبل تركته المذنبورة  
 هل تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك وسند دفع خصمه عنه ام لا  
**اجاب** نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويندفع عنه  
 خصمه فقد قال في جامع الفضولين زاهر المدعي ختم لوبرهن علي  
 مال وحكم له شبر من خصمه ان المدعي اقر قبل الحكم انه ليس له  
 عليه شيء يبطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله سبحانه اعلم  
**سبل** في يتيمة باع جده ابوابه عقار بغير مسوغ فطلب  
 استرداده من المشتري فادعى مسوغا وانكر اليتيم حصل القول  
 قوله ام قول اليتيم **اجاب** بيع عقار اليتيم لا يجوز والحال  
 ههنا وصرح في التاج رخصة نقله عن المشتري انه باطل وصرحوا  
 بان اذ وقع الاختلاف في صحة البيع وبطلانه فالقول للمدعي  
 الطلاق والله اعلم **سبل** في زينة اذ عي على عمر ولد  
 حاكم شرعي وقال في تقريره دعواه ان الدار الفلانية لكائنة  
 بالقدس الشريف بحملة الشريف المحدث وقد وجد اربع عينها موقوفة  
 عليه وعلى من يشركه من اقراره من قبل صلاح الدين وقف الدار  
 المذكورة على محمد بن شمس الدين محمد بن احمد شهاب الدين بن  
 ربيع مدة عشرين سنة ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم على  
 اولادهم وان المدعي عليه المزبور واضع يده على الدار المذكورة  
 والله ليس من المستحقين في الوقف المزبور والله ساكن بالدار  
 المزبورة بغير طريق شرعي ويطلبه بتفريعها وتسليمها اليه وسأل  
 سؤالا عن ذلك فتبيل فاجاب **سبل** بان الدار المذكورة  
 في يد من في حجة الحرمه فاطمة بنت تقي الدين بن ربيع ولم يعلم  
 بان المدعي فيها مستحقا فافترس المدعي من يد كذا **سبل**  
 وقف مصفونه موافق لما اذ عي فلما تنازل الحاكم الشرعي المتداعي

لديهم صدور المدعي امر المدعي عليه بتفريع الدار المزبورة فمثل حيث  
 لم يكن عمر والمدعي كونه خضا شريعا حيث اجاب بان الدار بيد زوجته  
 والله ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتسبة في وجهه حجة على غيره  
 ام لا **اجاب** حيث كان امر الحاكم المدعي عليه بتفريع الدار المزبورة  
 وتسليمها للمدعي مرتبا على ما ذكره من فاسد الكتابة به لا اعتبار به  
 لا في حق عمر ولا في حق زوجته وقد تقررت اليد في العقار لا ثبت  
 بنص ادق المدعين الا اذا ادعى الغصب او الشرافا لخصومة متغنية  
 ولو اجاب بان الدار بيد المدعي ولو ثبت المدعي بالبينة لا تندفع  
 دعواه بقول المدعي عليه ان الدار بيد زوجته لما علم في محنة كتاب  
 الدعوى فلما لم يثبت المدعي بالبينة يد المدعي عليه على المدعي انتفت  
 صحة دعواه فالامر المرتب عليه غير صحيح ويوضحه ما في حصار مع  
 الفضولين اذ عي منقولا فاقرا المدعي عليه انه بيد ينفق اقر امره  
 لا في العقار حتى يبرهن فلما انكر اليد ولم يكن المدعي بينة يخلف  
**حكم** انكر المدعي عليه كون العقار بيده يخلف حتى يقر فلما اقر باليد  
 حلف على الملك فلما اقر به يوم يترك التقرض فلو برهن المدعي  
 بعد اقراره باليد انه لا تقبل بينة المدعي على الملك ما لم يبرهن انه  
 في يد المدعي عليه فلو لم يبرهن على يد المدعي عليه وبرهن على الملك بعد  
 اقرار المدعي عليه باليد وقضي به للمدعي لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن  
 او يعرف القاضي انه في يده ثم من وقال انما يشترط الشهادة  
 بان العقار بيد المدعي عليه لتوجه الحكم وسماع البينة اما لو انكر  
 من الابتداء كونه بيده يخلف **نظرة** لا بد من معرفة القاضي كون  
 العقار بيد المدعي عليه فدكر المدعي انه بيده اليوم بغير حق وفرفقوا  
 بينه وبين غيره بان المدعي عليه في غير العقار ينصب خصما الا باعتبار  
 يده فماله يثبت عند القاضي لا يجعله خصما ولو شهدا بملكية الدار  
 للمدعي ولم يشهدا انه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد رحمه الله تعالى  
 لا في ظاهر الرواية ولو شهدا المدعي البيد المدعي عليه وشهدا آخر  
 ان بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذ الحاجة الى شهادة يده ليصير  
 خصما في اثبات الملك ولا فرق ان يثبت كلا الحكمين بشهادة  
 فريق او فريقين شهدا فاشهدا بيده يسالهما القاضي عن سماع



شهد بيده وعن معاينه لانهما سمعا اقراره انه بيده ووطننا انه يطلق  
 لما الشهادة وهذه تشبه على كثير من الفقهاء انهم يجرد اقراره هل  
 تثبت يده حكما فلم يذكر انهما معا يده لا تقبل بشر من بعد اسطر  
 عدة وقال تنازعنا في اليد فان اؤلدها تخلف الاخر ينبغي ان  
 يحلف لانه يظهر بنكول يده في حق الناكل بترك التعرض الي ان يبر  
 على اليد انتهى هذا وعمل القاضي بكتاب الوقف محرر د عن حجة من حجج  
 الشرع المقترنة تزيد الامر ترجحا ويوجب للآل تقبلا فلا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم **سبيل** في رجل عليه  
 دين هل لا عن ارث وله لغوة ولم يكلفه فيه هل يطالبون بدينه  
 ام ليس عليهم طلب به **اجاب** لا يطالبون بدين الخيم المالك  
 مطلقا اذ لم يكلفه مات عن ارث ام لا حيث لم يصنعوا ايديهم على تركته  
 اما اذا نزل ما لا وصعوا ايديهم عليه فيشذ بطلب الدين منهم  
 ليوفوا من تركته والحال هذه والله اعلم **سبيل** في رجل باع او قسم  
 شراة على انه كان فضوليا وان الملك لفلان ولم يجز هل يقبل قوله  
 ام لا **اجاب** لا يقبل قوله والله اعلم **سبيل** في رجل له  
 اولاد بكاء النساء في مصالحه وخدمته وهو مطلق لهم التصرف في امواله  
 بالبيع والشراء قبض ديونه وسائر التصرفات والخيارات مات وفيه  
 ايديهم من امواله بخلاف الواجب والمتاع وغير ذلك هل ذلك جميعه ارث  
 عنه **اجاب** نعم هو ارث عنه والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 في مدع دين ما علم ما في تركته ميت اثبت بالبرهان هل يحلف المدعي  
 على انه ما استوفاه ولا شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء ام لا  
**اجاب** نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان ابوا يحلفه كما في  
 البرازية وفي الخانية يحلفه القاضي بالله ما استوفيت منه شي  
 ولا ابرائه يحلفه على هذه الوجوه نظرا للميت والوارث الصغير وكل من  
 عجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة والحق على ان ادعى ديننا  
 على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك  
 من المديون ولا اخذ اياه اليك عنه وما قبضه لك قابض بامرك  
 ولا ابرائه ولا شيئا منه وما لم تطلب بذلك ولا بشي منه على احد ولا  
 عندك به ولا شي منه رهن هذا في ادب القاضي للخصم والقدر

الشميد والله اعلم **سبيل** في رجل اقر بقبض وديلة من فلان  
 شراة على ان اقراره كان كاذبا هل يحلف المودع انما اقر كاذبا  
 ام لا يحلف **اجاب** لا يحلف عند ما اذ الضيف يترب على كقوي  
 صحبة وان لم يبع هذا للتناقض وعلى قول ابي يوسف يحلفه وفي جامع  
 الفضولين **ح** الشافعي مع ابي يوسف رحمه الله في الضيف  
 فلما اختلف فيه يفرض ذلك الى رأي المفتي والقاضي واختار المناهضة  
 قول ابي يوسف وعليه الفتوى **سبيل** في رجل باع كراما وتصرفت  
 المشتري فيه زمانا ومات وبلغته ورثته من بعده وتصرفت فيه مدة  
 سنين والآن تدعي امرأة انه ملكها هل تسمع دعواها مع اطلاقها  
 على ذلك ام لا **اجاب** لا تسمع دعواها والحال هذه والله اعلم  
**سبيل** في صلح بيع شرعي حاصله اشترى فلان من فلان  
 مائة ما هو له وجان في ملكه وطلق تصرفه وجازته الشرعية ويدة  
 وامتنعة عليه الى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصة النافعة  
 وقدرها اذا في الحدود والفلان في شركة يزيد بن الباقي بنتم سمي  
 وصددت لاخت البايغ لانيته والدماع على صحة البيع المذكور على حكمه  
 المزبور وصدر من اهله في محلة وانه لا مطعن لهما في ذلك بوجه  
 من الوجوه اصلا ووعدت المشتريه البايغ بركة المبيع اليه اذا جاء  
 اليها بنظر الثمن المتطهر بعد مضي سنة وهذا شرعا فقبضت المشتريه  
 المبيع وتصرفت فيه مدة سنين واعادته الى البايغ بعد دفع نظير  
 الثمن المزبور والان الاخت واثما المذكور تان يدعيان حصته  
 في المبيع بطريق الادب عن ولد البايغ هل تسمع دعواهما ام لا  
**اجاب** حيث صرح بانه يبيع ملكه وقت العقد كما ذكر  
 في الصلح وحضر ما وصددت كما ذكر فيه لا تسمع دعواهما عليه اذ  
 فيه صريح الاعتراف منهما بانه باع ملكه فدعواهما المالك فيه بعده  
 منافضة منهما فلا تسمع كما هو ظاهر والله اعلم **سبيل** في رجل  
 تزوج صغيره من ابنتها على مهر مستقبي بعضه مجمل وبعضه موجد  
 واقر الاب بقبض المجمل في حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب  
 الزوجة ودخل الزوج على الزوجة ومضى على ذلك سنون ثم مات  
 ابو الزوجة وبعد مدة من موته ادعت الزوجة على الزوج بمجمل



المزوجة كرت انه لم يسل اليها شيء منه قبل ابد الدخول وبلوغها وتسلیمها  
نفسها للزوج وموت ايمنها المقتضى جعل مهرها حال صغرها بولايتها  
الشرعية عليها ومضى السنين العديدة على ذلك لتنع دعواها على الزوج  
بمجهل مهرها **الحايب** **صرح علما وانا المتأخرون** وابوالليث  
الذي هو من الكشيبة السادسة وكثير من اصحابه بان الزوج اذا بنى بزوجته  
اي دخل بها يمنع منها عقد ما جرت العادة لتجنيده ويكون القول قول  
الزوج في ذلك **قال** في الثانية من الوصايا **قال** الفقيه  
ابوالليث رحمه الله تعالى اذا كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقدار  
ما جرت العادة بتجنيده ويكون القول قول الورثة في تجنيده لك  
الفكر **وقال** في متن تنوير الابصار فان سلمت نفسها ودفع  
الاخلاق في الحالين اي حالة الحياة والمات لا يحكم بمهرها لثلاث لا  
لغير ان المزاة لا تسلم نفسها من غير ان تجعل من مهرها شيئا بل يقاتل  
لما لا بد ان تقر بما جعلت والاقتضا عليك بالمعقار **قال**  
في شرحه ذكره في المحيط **قال** مشافها واقره عليه ان اثار  
**قال** مؤلفا في بحثه بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان  
محله فيما اذا ادعى الزوج اتصال شيع اليها اما لو لم يدع فلا  
ينبغي ذلك انتهى والمسئلة مشهورة وفي غالب الكتب مذكورة  
وليسبب ذلك من المتأخرين رويهم فساده الزمان وقطع شاقة  
التزويق واليهتان والله اعلم **قال** في امرأة بالغنة عاقلة  
طلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت لي ايديك حال  
صغرك والاب ميت واقام بدينه على الاب بالقبض حال صغرها  
لا على القبض بعينه فهل هذا الاقرار اقرار بالاب بعد بلوغها انه  
قبض حال الصغر فلا يصح عليها امره كالبينة على قبض الاب بعينه  
في حال الصغر **اجاب** لا يصح عليها ادعى الآن بالغة ولو اقر  
الاب بعد بلوغها انه قبضه حال الصغر لا يصح عليها ولا يثبت والثبات  
بالبينة كالثابت عيانا فكانا لغايبه مقر بعد بلوغها بالقبض حال  
صغرها وهو لا يصح عليها كما هو ظاهر والله اعلم **سئل**  
رجل كتب عليه في صل افتر فلان انه اشترى من فلان ما كان له  
بذمته وانه ابراه من جميع الحقوق ومن اليمين وان وجبت ثم

ادعى انه كاذب في اقراره فبطل استغلاف خصمه انه صادق في اقراره ولا  
يقدر في ذلك قول الموثق ومن اليمين وان وجبت لكونها انما يجب  
بعد دعواه انه كاذب في اقراره **اجاب** **الابرا** استقطه  
والتساقط لا يعود وليس من باب زوال المانع اذا علم انه كاذب في  
اقراره **قال** اذا عدم المقتضى وهو بقا الدين في الذمة وحيت عدم  
المقتضى فهو من باب زوال المانع اذا عدم المقتضى وهو بقا الدين في  
الذمة وحيت عدم المقتضى فهو من باب التساقط فليس له استغلافه  
في امر سقط عنه بالابرا والله اعلم **سئل** في دار مشركين  
ثلاثة اخوة مات لخدم وعليه دين مستغرق للزكاة فلزم شرعا  
لسبب ذلك بيع حصته فباعها الوصي موية للاخوة وفي ثمنها  
ما كان عليه بامر الحاكم الشرعي والزامه موافق لمقتضى الشرع ولحكمه  
ومات الاخ الثاني ببيع وارثه نصف الموروث وطلعت الدار  
لثالث ونظر فيهما مدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول  
واشبه حال بلوغه انه لا يستحق فيها وابعاه من كل دعوي ونظم  
وشكوي ابراعا ما جاز ما قاطعا حاسما ومات العم المزبور عن صغير  
استمه هبة الله وصغيرة وزوجة وكان قبل موته اسكن ابن لحيه  
المشهد بيتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي  
على هبة الله باجره مثله للبييم المزبور فانكر بيع ذلك ابيه المتقدم  
شرحنا ثبتته الوصي بالبينة الشرعية والزعمه باجرة المثل له  
بعد ان حكم بصحة البيع ولزومه وكتب بجميع ذلك صك شرعي  
فطلب استنجاار البيت فلم يتفق له ذلك **سئل** ادعى ان بيع ثلث  
ابيه كان باطلا لكونه بالعين الفاحش فقامت بينة انه ببيعة  
المثل فحكم القاضي بصحة البيع ونفاذه ومنعه **سئل** بعد مرة  
استأنف الدعوي بالعين الفاحش لدى الحاكم لتنع دعواه ويبطل  
البيع باخبار المحار جية مانه بالعين الفاحش من غير ان ياتوا بالمفظ  
الشهادة **قال** لا يقع ابطاله بعد وجود ما تقدم **اجاب**  
لا يصح نقض الحكم الاول لانه بعد تأكده بالحكم السابق لا ينقض  
ولا يحول فقد صرح علما ونافي دعوي الرجلين نكاح امرأة بانه  
لو برهن احدهما وقضى له به شهد برهن الآخر لا يقبل كل في الشرا



او اذواه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم اذعاه من فلان ايضا  
 وبرهن لا يقبل لتاكده وفي فتاوي شيخ شوخا الشهاب الحلبي قيل  
 في موقوف استبدال وحكم به حتى بعد ثبوت مسوقاته لديه فاقمت  
 بينة بعد الحكم بانه ذوريج لم يعطل بسبب من الاسباب النافية  
 بذلك وحكم الحاكم بموجبه بعد تقدم دعوي شرعية صدرت من  
 مدعي شرعي لدي الحاكم والغا الاستبدال الاول وحكم بعوده بجهة  
 الوقف ليصرف في مصارفة على حكم شرط واقعه هل يلغا بمقتضى  
 ما شرح ام لا **الجواب** لا يلغى الاستبدال الثابت اولاً لان القضا يصان  
 عن الالغاء ما لم يكن اذ البينة السابقة قد ترجحت بانفسال القضا  
 له ما ذكر ولو شهدت بينة بقتل زيد يوم الفجر بمكة وحكم الحاكم  
 بما شهدته لغيري بقتله يوم الفجر بالكوفة لا تمنع لان الاول  
 ترجحت بانفسال القضا بما انتهى قال الزيلعي في علة ذلك  
 لانه لما حكم بانه قتل بمكة صار ذلك حكماً بانه لم يقتل في غيرها  
 اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور ان انتهى **وفي مسئلنا**  
 كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وفي فاحش للتنا في هذا  
 مع الحكم بمجرّد اخبار المعارية مع ان الاتيان بلفظ الشهادة  
 ركن لا بد منه وهو ان يقول الشاهد اشهد بكذا ومع تقدم البرا  
 العام بقوله لاحق لي ولا دعوي قبله ومع الاستيجار وهو اقرار  
 منه بانه ملك الموجب وان لا ملك له باتفاق الروايات كيف  
 ينتقض الحكم السابق مع هذه الامور فلا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم **وافق** **عجبا** للقاضي ما له المأمر  
 بالفقه يقضي والقضا حسام **ان** سله جهلا بعد فتكا ولا  
 يرضى به حاشا لاله اما **قد** قاله الرتملي خير الدين لا  
 زلت به يوم الخير **قد** **فيما** لو اذعي خالده على  
 بكرانه وضع يده على العقار الغلا في غير حق لكونه ملكا من املاك  
 مورث فاجاب بكران وضع يده عليه لكونه ملكا من املاك  
 والذي تلقينه بالارث عنه قد دفع خالده بان مورث اشتراه من  
 وصيك بمسوق شرعي وابرز من يده حجة بذلك فدفع بكران البيع  
 وقع بعين فاحش وهو غير صحيح وثمرت بينة شرعية تشهد بذلك

فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطالب خالدا باثبات موجب الحجة المذكور  
 فسمع القاضي بكران وضع يده على العقار وكتب بذلك حجة فدل يسوع  
 للقاضي آخران يستمع هذا الدفع من بكران **لا اجاب** لا يسوع منع  
 القاضي عن هذه الدعوي لان دعوي العين لا قابيل بعدم صحتها بل لو  
 اقامها المدعي واقام المدعي عليه ان الثمن مثل القيمة قدمت بينة  
 العين لان البينة بينة من يده بخلاف الظاهر والعين على من يدعي  
 الظاهر والاصل وقوع البيع مثل الثمن فالقول قول من يدعيه  
 والبينة على من يدعي كونه بالعين الفاحش يسوع لقاضي اخر سماع دعوي  
 العين وابطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا  
 فاطنه عدم جواز بيع عقار اليتيم لغير ضرورة النفقة او خوف ظالم  
 متغلب عليه او بيع بضعف قيمته او لدن على الميت لا وخاله الامنه  
 او كان في التركة وصية مرسله لانقاذها الامنه او غلابة لزيد  
 على موثقه او خشي عليه النقصان فاذا ادعى اليتيم ان الوصي باعه لا  
 لواحدة من هذه وهو لا يجوز لسمع القاضي منه ذلك بعد بلوغه  
 وان لم يدع العين والله اعلم **سبل** في امرأة ماتت عن عقار  
 فتنازع فيها بن شقيقها وزوج بنتها المتوفية واطهر ابن الشقيق  
 حجة باقرارها في صحتها انه ملك من املاكه واطهر زوج البنت  
 حجة مقدّمة التاريج بانها وهبت بدها المزبورة وحجة الاقرار  
 ثبت مضمونها لدي قاضي شرعي بحضرة ختم شرعي يدعيه ارفاع عن  
 معقوله وشهودها موجودون والاخوي خالية عن الحكم وعن  
 الشهود فدل يعمل بها ويحكم بموجبها بمجردها ام يعمل بحجة الاقرار  
 الثابتة بالشهود والاحبار **اجاب** يعمل بحجة الاقرار  
 حيث ثبتت بالبرهان ولا عبوة بمجرّد الخط والكافد بلا بيان فقد  
 صرحوا قاطبة بانه لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن  
 حج الشرع الشريف والقاضي لا يقضي الا باحد حجة وهي البينة او الاقرار  
 انكول **هذا** شرع محمد سيد ولد عدنان لان الرسم في  
 الورق من اي كمين كان والعبوة لما هو الواقع لما كتب بالخط  
 من الوقايح اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمد امام بارع يستند  
 فيه الى نص قاطع **وحيث** ادعى انه ملكه وهكذا اقرت به



تفتح دقواه وتسمع البيعة على اقرارها ويقضى له بالملك ولا عبودية بحجة البيعة  
من غير شهود يشهدون عليها حقيقة وان كتبت استاؤهم فيها وكتب  
تاريخ سابق لما قد تمناه من عدد ما عتبار بحمد الخط هذا وقد قال  
في جامع الفضولين في الفصل الرابعين في خذل الحاضر والتجارات  
بعد رمز شمس التهمة عرض على حضرت من ملكه تملكها موصيا ولم يبين  
انه ملكه بعوض او بلا عوض قال لقيت انه لا تفتح الدعوى فشر من  
**الحكم** لشروط الحاكم التي في مثل هذا بقوله وهب له هبة موصية  
وقبضها ولكن ما افاد مشر ابو دواقرب الى الاحتياط والله اعلم **سبل**  
فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان بيته فلا تفر وجهه عمرو والتوفيق كانت  
دفعته له كذا فتر وشا مبلغا معيناً فانكروا وحلف ثمنه الحاكم مشر  
ادعى عليه ثانياً بان بكران وج ابنته السابق عليه كان دفع المبلغ  
المدعى به لانيته ومات وهو يدعي ثمنها هل تسمع هذه الدعوى  
الثانية ام لا **اجاب** لا تسمع لان الحق لا يستوي في من اثنين  
كما لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد صرح به في البرازية وكون المبلغ  
بذمته لست في منه ينافي كونه بذمته يستوي في من ثمنه بعينه فتكون  
متناقض فلا تسمع شرعاً والله اعلم **سبل** في مديون رجل دفع لها  
مبلغاً له وادعى الدافع انه نظير ما في ذمة المديون الاخر قابله اذن لي  
في دفعه لك وقال الدين هو نظير ما في ذمتك انت فمثل القول قول  
الدافع في ذلك امر الدين واذا قلتم القول قول الدافع في ذلك  
بيمينه هل يبرأ ذلك المديون الاخر ام لا **اجاب** نعم القول قول  
الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو مملك والقول قول المملك في حجة  
التملك في جامع الفضولين راجع الفتاوى رشيد الدين شر من دلال  
شيء فذفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال  
دفع الدلال في صدق الدافع بيمينه لانه مملك وفي الاطباء والنظار  
القول للملك في حجة التملك ولو كان عليه دينان من جنس واحد  
فدفع شيئاً فالتعين للدافع انتهى وفي جامع الفضولين ايضا متبرع  
رجل بآه ادين بلا رضا من عليه مع انتهى فلا شك في براءة المديون  
الاخر المذموم عنه والحال هذه والله اعلم **سبل** فيما اذا نشأ  
زيد من عمرو المتكلم على وقف جمعة معينة من جملة اقامه الواقف مدة

معلومة باجرة معينة لجميع الاجرة مقبوض بيد عمرو والموجود المذموم بحفرة  
شهود الصلح ومعاينتهم لقبضه منه وثبتت مضمون الصلح المرقوم  
لدي قاضي حنفي في وجهه وكيل شرعي عن عمرو والموجود المرقوم فمات عمرو  
خلف ورثة زيد المستأجر ان يحلف اليمين الشرعي ان جميع مبلغ الاجارة  
قبضه عمرو مورثهم منه قبل لهم ذلك مع وجود الصلح الذي جوي  
القبض لمحضيرهم ومعاينتهم لا **اجاب** **قال العلامة**  
**الفقيه الشيخ زين بن نجيم** في جرحه ولم اري حكم من ادعى انه دفع للميت  
دينه وبرهن مثل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً انتهى **قال** العلامة  
الغري **اقول** ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قولهم البيوت  
يقضى بامثالها لا باعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميت  
انتم والله اعلم **سبل** في امرأة ولدت غلاماً حياً وماتت في الغلام  
فادعى تزوجها تقدم مؤتمراً على الغلام وادعى اخوتها لا يوتها عكسه فما  
الحكم **اجاب** القول قول الزوج بيمينه والبيعة على الاخوة  
اذ الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه والبيعة  
على المدعى قال في الغنية مات عن زوجة واخ وابن مات ايضا  
فقال الاخ مات احى بعد موت ابنه وقالت الزوجة بل مات اخوك  
قبل موت ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا المجلس ان الاثر  
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب فالبيعة بيعة المدعي  
زيادة الاثر والقول قول من ينكر انتم اي ينكر الزيادة وبالاولي  
ان كان الاثر بالكلية وهذه المسئلة جعلت فيما سالة نكاح وان تكون  
مفردة والله اعلم **سبل** في امرأة ادعت مهر في تركه والدها  
الموتى بالقرب ووصي لختها الصغير يدعي دفعها بموت امها عشر سنين  
ومضى خمس عشرة سنة على دعواها عليه منذ بلوغها فلا تسمع للاثر  
السلطاني وهي تنكر مضى المدة المذكورة هل القول قولها  
ينسوخ لها الدعوى ام قول الوصي فلا يسوغ لها الدعوى وهل  
يقبل من الوصي بيعة على تاريخ موت الام ام لا **اجاب**  
القول قولها لما تقر بان الحادث يضاف الى اقرب اوقانه ينسوخ  
دعواها والحال هذه ولا تقبل البيعة على تاريخ الموت والحال هذا  
ان المقر ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما نص



عليه في العارية والظهورية والولولة والبرازية وغيرها من الكتب  
 والله اعلم **سبل** عن امرأة كان لها اخوان ومات عنها وعن ايتام  
 منها ومن غيرها وقد عي جميع ما يصلح للزواجين انه مملوكا وصي  
 الايتام يدعي اوقافا واقامت بيعة واقام الوصي بيعة فمن المخرج منهما  
**اجاب** المخرج بيعة الوصي لا من بيعة الخارج معين وبيعة  
 المرأة بيعة ذات اليد فلا تقارضهما والله اعلم **سبل** في ذي جباية  
 على وقف ما فريحي ماله ببلدة فادعى عليه لذي قاص رجل متوليا عليه سنة  
 وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زيدا عما حصل من الوقف وابرزه فقر  
 بحاسبة تمتضي بامضا قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه بالجباية له  
 نظير ما صرفه زيدا فساله القاضي المتداعي لديه عن ذلك فاجاب يانه  
 جاب لادراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف لقضادين ولا  
 صرف ولا يمكن دكلا في سماع دعوي لصدره على الوقف وغاية امره انه ما  
 يقبض ما على مستقبل الوقف ومزارعه فلم يلتفت لقاضي الى كلامه وحكم  
 بالزامه وامره بدفع جباية سامعا لدعواه معتمدا على ما في دفتر المحاسبة  
 المتضي غير ناظر لشروط الاستدانة على الوقف فمثل هذا الالتزام صحيح  
 ام غير صحيح **اجاب** هذا الالتزام غير صحيح لاطباق علمنا على انه  
 لا يقع الدعوي في الوقف على غير ناظره كاد وغلة دار قال في جبا مع  
 الفضولين والمأذون بالاستغلال ليس بمنول والمولي من يلي الصرف  
 في الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكارا وغلة وكذا لم يجز الدعوي على اكار  
 الوقف وغير الوقف وكذا غلة دار الوقف وغلة الوقف وغير الوقف  
 اذا ثبت انه اكارا وغلة دار ومثله في لسان المحاكم لابن الشحنة وغيره  
 ولانه لا يجوز للناظر ان يستدين على الوقف ليظم به المستحقين له  
 مطلقا او على العمارة التي لا بد منها بعينه اذ ان له من القاضي فهو متبرع  
 ليس له الرجوع به كما صرح به علما وناقطة اذ ليس للوقف ذمة صليحة  
 لتعلق الدين الا اذا احتاج الي التعير فاجاز الاستدانة ما ذكره القا  
 للضرورة استقصانا **حيث** قلنا المجابي ليس بمضم فالحكم  
 عليه بدفع ما قبض غير معتبر لما صرح به جميع علمنا قاطبة من ان  
 الحكم على غير خصم غير معتبر قال شيخ الاسلام شيخنا في فتاواه كان  
 الواقفون في الزمان الاول ينصبون للوقف ناضرا فقط ويطلقون يده

فيما يفعل ويصدقون يده فيما يفعل ويصدقون يده في القبض والصرف  
 لذي ياتهم ويخبرهم ويخبرهم من الله عز وجل فلما تقسم الزمان وظهر قلة  
 الدين من المتكلمين على الاوقاف من الكذب والحيانة والايمان الباطل  
 وقلة الخوف من الله تعالى سيما في زماننا قال مشايخنا الواسع  
 الناظر لمصالح الوقف فتو على نفسه في زماننا قال بعض المشايخ  
 لا يصدق الناظر في زماننا لما هو مشاهد انتهى وفي جبا مع  
 الفضولين وفي لحكام الوكلاء من **عز** وكيل لجارة الدار وقبض الغلة  
 ادعى بعض السكان انه عمل للاجرة لموكله ومن وقف ولا يحكم بقبض  
 اخر حتى يخضر الغايبا انتهى واعلم ان ما في **سبل** مبني على الرواية  
 الثانية عن ابي حنيفة التي رواها الحسن عنه وهي ضعيفة لان  
 الوكيل يقبض الغلة وكيل بقبض الدين والخلاف فيه بين الامام  
 وصاحبيه مشهور فاقول والله اعلم **سبل** في جماعة يظنون  
 بالسند قول منظر اصابت بندقية وجه صغير فبصعته ولا يعلم  
 الضاربين فما الحكم **اجاب** حيث لم يعلم الضارب ولم  
 يعين لا تسمع الدعوي على جميع الضاربين حيث لا تتحقق القرينة  
 منهم باجمعهم لان ذلك محال والله اعلم **سبل** في دعوي  
 الجرد عن حق المدعي او رفع ضرره عنه هل تسمع شرعا ام لا **اجاب**  
 لا تسمع لان الدعوي قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره او  
 دفعه عن حق غيره ودعوي النسب الجرد عن ذلك ليس فيه ذلك  
 وبه يعلم عدم سماع نقيب الاشراف انه شريف او ليس لشريف والله  
 اعلم **سبل** فيما اذا تعددت الدعوي بغيبة المدعي عليه ثم  
 وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها ام لا **اجاب**  
 تسمع لان السلطان لضرر الله تعالى فيما اشتمت عنه انه استثنى  
 مع المنع لان مسائل من الدعوي تسمع بعد المدة المذكورة ما لم  
 يتيمم والوقف والغائب ومن المفتران النكاح لا ينافي من الغائب له  
 وعليه لعدم تاتي الجواب منه بالغيبة والعللة خشية التزوير  
 ولا ينافي بالغيبة الدعوي علته فلا فرق بين غيبة المدعي  
 والمدعي عليه والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على آخر لذي  
 قاض انه مناع له صندوق فيه اسباب له واسباب لاهله وذله



مكتوبة بد فتره وقد وجد من المدعي عليه دارما من الاسباب التي كانت  
 به وطالبه باحضارها فاحضرنا وقال سؤاله عنهما فاجاب بانها اشتراها  
 من فلان ببلد كذا يكذب من الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال  
 فكلف المدعي لاثبات ما ادعاه فاقام بيئته بانها دارما المدعي كانت  
 مع التي يدخل الصندوق فامر بتسليمها المدعي وسأله لاضرارها بالثمن  
 فاحضر فسأله من اين وصلت لك فاجاب بانها اشتراها من  
 صاري فكلفه النايب اثبات شرائه من الصاري بالبيئته الشرعية  
 فاستعمله فاستعمله وصحت اتيام المصلحة ولم يأت بها فالزمه بدفع  
 جميع الاسباب التي ادعى انهما كانت في الصندوق ومن جعلتها  
 الدارما او جميع قيمتها بجميع موجب اعترافه ببيع الدارما للمدعي التي  
 وجدت من ماله الدارما المذكورة وعدم اثبات شرائها من الصاري  
 من الالزام صحيح شرعا **لا اجاب** الالزام بدفع جميع  
 الاسباب التي كانت في الصندوق او قيمتها بسبب مصاحبتها للدارما  
 او مجاورتها من انهما بذهابا بذهب بجهلتهما فهو غير صحيح لعدم موافقته  
 لقول ضعيف خلفه عن قول صحيح والله اعلم **سئل** في ورثة كينهم  
 صلح و ابرأ كل من الآخر عن دعواه بطريق التميم على وجه الانشا  
 وظهور فساد الابرا و اراو كل مدة على ان يعود الى دعواه هل له  
 ذلك امر لا وهل يصح الابرا عن الارث الكاين في الاعيان امر لا  
**اجاب** نعم له ان يعود الى دعواه اذا الابرا عن الارث  
 لا يصح والحال هذه ففي القضية وغيرها افترق الزوجان  
 و ابرأ كل منهما صاحبه عن جميع الدعاوي وللزوج اعيان  
 قائمة لا تبرأ المرأة منهما وله الدعاوي لان الابرا انما ينصرف  
 الى الديون لا الى الاعيان وفي البرأية يجري الصلح بين  
 المتداعين وكتب صلح بينه ابرأ كل منهما الآخر عن دعواه  
 او كتب واقتر به المدعي ان العين المدعى عليه شره ظن فساد  
 الصلح بغتوي الائمة و اراو المدعي العود الى دعواه فبطل  
 لا يصح الابرا السابق والمختار انه يصح الدعوي والابرا  
 والافترار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوي لان بطلان  
 المتضمن يدل على بطلان المتضمن ومثله الابرا عن الارث

مشهورة وفي كتب المذهب مذكورة والله اعلم **سئل** في  
 رجل باع ابنه بيتا معلوما بشئ معلوم ومعرفة الحاكم الشرعي  
 واقرب يقينه لديه وكتب منك البيع والافترارم الا ان  
 يدعي انه افتر كاذبا هل لسمع دعواه امر لا و اذا قلتم لسمع  
 دعواه فاذا يلزم شرعا **اجاب** عند الامام الاعظم والثنا  
 المكون لا لسمع الدعوي له ولا يراعى قوله لانه مناقض  
 بمنعه التناقض وعند يعقوب الرنق يلزم في هذا الحلف  
 على التي لها اقراران كان الاما استقر وهو الاصح المعتمد اذ  
 الزمان قد قد حورم في حينه العبد حريته مصليا مسلما  
 مبيلا مكرما والله اعلم **سئل** في امرأة باعت دارا ثم  
 ادعت انهما وقف هل لسمع دعواها امر لا **اجاب**  
 لا لسمع دعواها قال الزبلي ولو باع ضيعة ثم ادعى  
 انهما وقف عليه وعلى اولاده لا لسمع دعواه للتناقض لان اقدام  
 على البيع اقرار منه وان اراد تخليف المدعي عليه ليس له وان  
 اقام البيئته على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اقرب  
 واخط لانه باقامة البيئته ان الضيعة وقف عليه يدعي فساد  
 البيع خفا لنفسه فلا لسمع للتناقض ذكره في مسایل شتي  
 وفي الحاشية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اختلف  
 المشايخ فيه والصحيح انه لا لسمع وقول الزبلي اوجب  
 للتناقض الصريح بالبيع مشد دعوي الوقف وقوله اخط لما  
 في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال اهل الحيل والخداع  
 بيع الوقف واظهار البايع انه مملك ثم العطافه عليه بدعواه  
 والزامه باجوة لمدة وضع يده عليه وربما يستغرق اضعاف  
 ثمنه فيجب عدم القول حملا لمادة الفساد والله اعلم **سئل**  
 في رجل اشترى من جماعة نصف كرم ارضه سلطانية لبيت المال  
 بشئ معلوم ثم ادعى بعد البيع انه وقف فما الحكم **اجاب**  
 الصحيح لا لسمع دعواه كما صرح به قاضي خان ولض عبارته رجل  
 باع عقارا ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا لسمع  
 وفي الزبلي وان اقام البيئته على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل

لث



وهو اقرب واخوط مثل ما في الثانية في التاتارخانية وفي الفصول  
 العامة فصل بين كونه محكوما به فتقبل البيعة وبين كونه غير مستقبل  
 فلا تقبل وذكر قبله تفصيلا لغيره كونه على قوم باعياهم فلا تقبل  
 وبين كونه على الفقرا او المسجدين فتقبل وفيما قبل هذا رجل باع دارا  
 ثم ادعى انها كانت وقفا فقبضها هو قبل البيع فان اراد تخليفت  
 المدعى عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه  
 لا يقع للفقرا نص في اما وقف الارض من السلطانية التي هي لبيت  
 المال لا يصح لعدم ملك الواقف لها ووقف الشجر بانفراة فيه  
 خلاف نقل الطوسي في انفع الوسائل عن الذخيرة ووقف البناء من  
 غير وقف الامن لم يجز هو المصحيح لانه مقبول ودفعه غير متعارف  
 ثم قال والشجر لغير البناء من حيث ان قيامه بالارض ولو لم ي  
 يتبع بحكم الاتصال كالبناء انتهى هذا وان ثبت انها وقف وحكم به  
 حاكم فالمشتري يرجع على من باعه امثالا كان او وكيلا يجمع الثمن  
 الذي دفعه والله اعلم **مسألة** في رجل وكل شخصاً يشتري  
 نصفاً شائلاً من محله ولا امرأة فاشترى له موكله من ابنتها بالوكالة  
 منها شرعاً بمن معلوم وتغابضاً شراً اشتجر وكيل الرجل المذكور  
 بالوكالة الشرعية لموكله المزبور من الوكيل عن امه المذكورة  
 الثابتة وكالاته عنهما جميع النصف الباقي عشرين سنة بعشرين  
 من القروش وصدر عقد التواجر بينهما بايجاب وقول شرعيتين  
 وتسليم وتسليم وحكم بموجبهما حكماً شرعياً والان يدعي وكيل الام  
 ان النصف المبيع المستاجر ملك ابنته المتوفية ولم يصح بيعه  
 ولا اجارته فيه هل يقع دعواه امر لا والبيع والاجارة المذكورة  
 صحيحتان شرعياً **اجاب** لا يقع دعواه لتناقضه الذي  
 لا يحتمل والبيع والاجارة كل منهما صحيح اذا اجارة المشاع صحيحة  
 بالاجماع في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى والله اعلم  
**مسألة** في ناظر وقف ذي يد على محله ودعت تكلمة لجمعة  
 الوقفاة على عينه منولى آخر على وقف اخر انما جازيه وقفه التي  
 تحت يد من جمته وطالبه برفع يده وتسليمه فانكروا فاقام المدعى  
 بيعة شرعية شهدت بما ادعى وحكم القاضي به لجمعة وقفه ثم

ثم بعد الحكم عليه اقام بيعة انه وقف من جمته واقفه هل ينقص الحكم  
 السابق ببيعة الخارج ويحكم به لجمعة وقف ذي اليد ام لا  
**اجاب** لا ينقص الحكم السابق باقامة بيعة ذي اليد المذكور  
 اذ البيعة ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا  
 يجوز نقضها باقامة بيعة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد  
 سرحوا بان من صار مقضياً عليه لا يسمع دعواه بعده الا في مسائل  
 ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت  
 نقض قضا استثنى شروطه فلا يسمع وسواء قلنا بان القضا  
 بالوقف قضا جزئي ولكن قد صار ذو اليد مقضياً عليه وبيئته  
 لم تعد غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها القضا بالبيعة المفيدة  
 المثبتة خلاف الظاهر ولما جعلت البيئات والقضايا  
 بالملك وفي القضا بالوقف كالقضا بالملك وفي القضا  
 بالملك اذا صار ذو اليد مقضياً عليه لا يسمع بيئته بانه ملك  
 لما قلنا وهو انما لا توقف فيه لمن عمن راس خنصر في الفقه  
 والله اعلم **مسألة** في شخص عام له ادعى فلان على فلان  
 الوكيل عن فلانة واختمت ابنتي اخت المدعى الثابتة وكالاته  
 عنهما بشهادة كل من فلان وفلان بان اباه مات وخلف شريعتين  
 احد هما شريعتا والاخرى حرة وجازية بيضاء وعشر فطير دبس  
 او ان اخته ام الموكلتين وضعت يد ها على ذلك ولصرفت فيه  
 بعد وفاة ابنته وهو صغير وله من الارث ثلثه وماتت امها  
 ووضعنا اليه يد ها على تركتهما وبطالهما بما خصه من ميراث  
 من ثمن الفرسين والجارية والدبس تكون اتمما باعت جميع ذلك  
 وتصرفت وسأل سؤاله فانكر فطلب منه بيعة فاقام كلاماً من  
 فلان وفلان شهدا بطبق الدعوى فامر الحاكم المدعى المدعى عليه  
 ان تدفع موكلتاه له ما خصه من مخلفات امهما امر شرعياً هل  
 هذه الدعوى صحيحة والشهادة على مثل ذلك مستقيمة ام لا  
 لعدم ذكر قيمة المدعى الذي ذكرها شرط لسماع الدعوى بالاجماع  
 ليتنا في انضباب الحكم على شيء معين من المال وهل اذا وقع شيئاً  
 بناء على انه لازم له مشروط بعدم لزومه له ايرجع فيه ام لا



**اجاب** هذه الدعوى غير صحيحة وكذلك الشهادة المرتبة عليهما  
لان معلومية المدعى شرط قال **اصحاب المتن** كالكثر  
وعنده فان تعدد رأي اي اخضرار العين لمدة عام بملاكهما او غيرهما ذكر  
فتمت قال الشراح ليضرب المدعى معلوما لان العين لا تقبل بالوصف  
والقيمة لغزف به وقد تعدد مرشاه هذه العين فلا بد من ذكر قيمته  
ليتناق الحكم بشئ معلوم ولتزيد كقيمة الفرسين والحارية والديس  
وكل عندنا فبقي حتى الدبس كما صرح به في منع الغفار نقلا عن جواهر  
الفتاوي معللا بانه النار عملت فيه وتمد الا يجوز التسليم فيه  
فليت شعري ما قد حكم الحاكم على المدعى عليه من قيمة الفرسين  
والحارية والديس والحكم لا بد ان يعلم ما يحكم به واذا علمت ان شرط  
ذكر القيمة لصحة الدعوى في ذلك قطعت لعدم صحة الشهادة  
واذا قطعت لعدم صحتها قطعت بان المدعى عليه اذا دفع شيئا  
بناء على ان يلزمه قطعه خدم لزومه له رجع فيه كما هو وضع بطريق التمتع  
او بعينه ليتثبت الضمان او عدمه ومنه قوله من ثمن فرسين الخ  
ولم يذكر انهما باعت المدعى بغير كذا و اجاز بينهما او لم يجز وان  
الاجازة قبل هلاك المبيع او بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف  
الاموال واحور بطل ذكرها والخاص ان هذا الصل على تقدير  
ثبوته لا يلزم به شئ مالم يستوفى الشروط الصحيحة للحكم وينصب على  
شئ معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة والله اعلم  
**س** في رجل ادعى على امرأة قدرا من الزيت والدرام  
وديعه فانكرت وشهدت البينة باقرارها هل تقبل امره وهل  
اذا ادعت ان اقراها كان فارغا لا اصل له بحلف المقر لا  
**اجاب** تقبل البينة كما صرح به في جامع الفضولين وغيره  
**وعبارته** ادعى الوديعة وشهد ان المودع اقرا بالادعاء  
تقبل كما في الغضب منتهى وله تخليف المقر له اذا ادعى المقرات  
الاقرار كان كاذبا فقد صرح براضحاب المتن قال في  
الكثر اقراره من او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت بحلف  
المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر ولا يسر بمبطل فيما تذهب  
انني وهذا المستحسن وعليه الفتوى والله اعلم **س**

عن رجل ادعى على من جناية موجبة للدفعة او الغداهل اذا اقر الفتن او نكل  
عن اليقين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداء ام لا وهل اذا ادعى المجني  
عليه على المولى بحلف او لا وهل اذا حلف بحلف على نفي العلم ام على الميت  
والتعين افقونا مثابين **اجاب** اقرار المقر المجني بجناية لا يوجب  
دفعه او فداء لا ينفذ على مولاه وكذلك النكول لا يوجب ذلك واذا  
ادعى على المولى بذلك فيمنه على نفي العلم بذلك او هو على فعل الغير  
كما هو ظاهر والله اعلم **س** في رجل مات عن اخت شقيقة فقط  
وعليه دين لا خول اذا اقرت الاخت بمحضرة شهود بوضع يدهما  
على تركته يلزمها وفا ما عليه من الدين منها مقدما على الارث ام  
لا **اجاب** قد تقر له في العلم ان وفا الدين مقدم على  
الارث فتور الاخت المضهر ارث الميت فيها بوفاء الدين من تركته  
فان فضل شئ فهو لها ولا تور ما لو قام من مالها او لها اخذ الزكاة  
لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنعت عن البيع وفا الدين  
يجوز حتى يبيع او توفي الدين من مالها فان امتنعت عن البيع والله  
اعلم **س** في رجل مات وعليه دين مستغرق او غير مستغرق  
فاذا مات الورثة او بعضهم ادا دينه لبقية تركته لهم فتخلوا بقضا  
دينه من مالهم هل لهم ذلك ام لا **اجاب** نعم لهم ذلك  
ويجوز رب الدين على بقوله اذ لهم حق الاستخلاص والله اعلم  
**س** في رجل مات مديونا تركته نصيب عن وفايه وقد  
تبين بعض عزمه دينه مدعي ان قبضه قبل موته واذا ادعى احد  
عزمه ان لا يده هل اذا اقام بيينة تقبل ويرجع على القابض  
بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى عليه ام لا **اجاب** لا يسمع  
وتقبل بيئته ويرجع على القابض بقدر ما يخصه مما قبضه المدعى  
عليه كالدين المشترك والله اعلم **س** فيما اذا نصب القاضي  
مسخر على الغائب وحكم عليه وهو يعلم انه مسخر هل يجوز الحكم عليه ام لا  
**اجاب** صرح في النامات وخاتمة وكثير من الكتب ان القاضي  
اذا نصب مسخر عن الغائب لا يجوز ولو حكم على الغائب لا يجوز حكمه  
عليه وتفسير المسخر ان ينصب القاضي ويكلف عن الغائب لسمع الخصم  
والقاضي يعلم ان المحضر ليس خصم فالقاضي لا يسمع المحضومة عليه



وفي الولولجية القاضى اذا نصب مسخر وهو يعلم انه مسخر لا يجوز الحكم عليه  
 بهذا اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم انه مسخر لا يستمع المحضومة  
 انتهى والحاصل انه حكم على الغائب ونحو لا يجوز عندنا باجماع  
 علمائنا وفي مجمع الفتاوى ما لفرزاني المستقى ان القضا على الغائب  
 لا يتخذ وبه يفتى انتهى وصرحوا بان القضا على المسخر قضا على الغائب  
 فلا يتخذ لئلا يتطرقوا الى هذا مذهب صاحبنا قال في البحر اعلم  
 ان نصب المسخر عند القابل به شرطه ان يكون الغائب في ولاية هذا  
 القاضي اذ جعلنا يابا على الغائب هل تستمع عليه المحضومة ونسب هذا  
 المسخر واذا كان الغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تصح هذه  
 الالمانية وليس له سد الطرق عند علمائنا انتهى فعلى هذا اذا كانت  
 الغائب بالقدس ولو اختلفه وتوابعه ليس لقاضي دمشق ان ينصب  
 مسخر عنه وليس له طريق فافهم والله اعلم **سبل** في رجل  
 ادعى على اخر غضب فمرسله فانكروا قام بكينة على اقران بغضبها هل  
 تقبل ام لا **اجاب** نعم تقبل كما صرح به في جامع الفصولين  
 وكثير من الكتب والله اعلم **سبل** في امرأة توفى عنها زوجها  
 واثرات ذمتها من جميع ما استحقته في ذمتها من ارث ومهر وغيره  
 ذلك فهل ابرأؤها من ذلك صحيح ام لا وهل اذا ادعت على الوتر  
 جحد الابن اجماعا فخصما من ارضها وغيره لما ذكركم ام لا **اجاب**  
 ابرأؤها عن المهر وعن كل دين ذمتها الزوج صحيح لانه حق يسقط  
 بالاستفاد ويقبل الامراء اتماع الارث فلا يصح الاستفاد ولا  
 الابتراعه فانما طلبه والله اعلم **سبل** من اسلام بول  
 في جماعة وصنعوا اسبا بالهم واواني من الذهب والفضة ونقودا  
 من الذهب والفضة مسكونة في صناديق من الخشب في مكان  
 امانة مشران المكان الذي به تلك الصناديق احترق واحترقت  
 الصناديق الموضوعة بها ذلك وصاروا الى الذهب وبعض  
 النقود المسكونة سبائك وبعض النقود بقي على حاله فجمع الموجود  
 من السبائك والنقد اصحاب ذلك وصنعوا ذلك امانة عند  
 رجل اخر مشرعه بعض اصحاب السبائك والاواني والنقود ويريد  
 الدعي بان بعض السبائك الموجودة والنقود ملك له فهل

الان الدعي محض من حضر من بعض الملاك افرس له ذلك ولا تستمع  
 الدعي بما يدعيه الا بحضور جميع الملاك لا لتبأس الحال في ذلك  
**اجاب** اما الدعي على المودع في حق الغائبين فلا تستمع  
 لما علم من محنة كتاب الدعي الشهيرة الدارة في الكتب واما  
 الدعي على بعض اصحاب الاستباب اللذين يدعون ملك عين من  
 الاعيان التي لم تخلط بغيرها ممن اق دعيها عند الرجل المذكور فيه  
 فتستمع لانها دعي واحد المقصدين الملك بينهما على الاخر حيث اعوف  
 الرجل المذكور بالامتناع لهما او لاحدهما اذ لا مانع يمنع ذلك شرعا  
 لانما قضيت حكمية صدرت من خضم شرعي على خضم شرعي فتجري فيها  
 احكام القضا بالحكمة وكل على اينا رحمهم الله تعالى منظارا في  
 على ان كل من ادعى الملك في شيء فهو خضم لكل من يدعيه وهذا  
 كذلك ولا توقف الدعي على حضور الجميع لما فيه من الاصل  
 بالحاضرين مع وجود المسوغ الشرعي ولو قدرنا انه وجد اختلاط بحيث  
 لا يميز شيء عن شيء اصلا او يميز بعد عسر صا كاختلاط الحنطة بالحنطة  
 واختلاط الحنطة بالشعير والحكم فيه ذلك بثبوت الشركة في الكل وكل  
 واحد منهم بمنزلة الاجنبي في نصيب الاخر وتكون شركة ملاك بالتفاق  
 لانما ثبتت بالاختلاط لا بفعل احد منهم والشركة بخلطهم فيها خلاص  
 بين ابي يوسف ومحمد **ابو يوسف يقول** شرك ملك ومحمد يقول  
 شركة عقد وكل حكم من قال شركة عقد كان الرق على ما شرط  
 اذ بيع المشترك بخلطهم **وفي صورة الاختلاط** لا يصح لاحد  
 الزيادة عن الاخر ولو شرط له كما صرح به السرخسي في مبسوطه وغيره فاذا  
 كان كذلك الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بقيمة يوم القسمة واذا كان  
 في ذهب وذهب او فضة وفضة فبالوزن وان اختلف فيه فعلى مدعي الزيادة  
 البيينة وعلى الآخر البيين فاذا حلف ثبتت مدعي الزيادة البيينة وعلى الآخر  
 البيين فاذا حلف ثبتت مدعاؤه وان نكل لزمه دعي مصاحبه لان اليد  
 مساوية اذ مدعى الاكثر ذبيد والاخر مثله في اليد وان كانت الاعيان  
 كلها صادرة عينا واحدة لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك اخذ مال  
 الغائب ويد مودعه يد امانة على الغائب فلا تستمع الدعي عليه ولا يجوز  
 القسمة في غيبته لان كل عين في الاصل بجميع اجزاها ليس لاحد منهما شيء ولا



قدرة على تسليمها الا مخطوطة بنصيب الآخر والفتنة فيما مضى دلالة  
 كالتبع فيمنعناك وهذا العلل يظهر الوجه في الاحكام المذكورة  
 فتأمل والله اعلم **وسئل** عنهما ايضا بما صورته في رجل ادع  
 عند رجل سند وقامفقولا يخفى ما لا يعلم المودع ما فيه شتم جائز  
 وعمره بصناديق مقفولة مخومة لا يعلم المودع ما فيها وصفا  
 صناديقها فوق صندوق المودع برضى المودع فاحرق البيت  
 الذي فيه الصناديق المحترقة صبرة فضة ادعى المودع الاول  
 انهما له وانما كانت درامم مسكوكة وادعى زيد وعمره انهما لهما  
 وانما اصلها درامم مسكوكة وكل واحد من المودعين يقول ذراعي  
 كذا وكذا فما الحكم الشرعي في هذه الصبرة هل هي للمودع الاول  
 ام للمودعين والحال ان المودع لم يصدق واحد منهما ماله كان  
 في صندوق ذراعي بل يقول هذه الصبرة لا اذري لمن هي ولا  
 في اي صندوق كانت **اجاب** صرح علما وقفا في مثل  
 هذه المسئلة بالان من اثبت شيئا حكم له به ومن لم يثبت شيئا لا  
 يحكم له بشيء فاذا ادعى احد من علي الاخر منهما ان هذه الفضة  
 فضته وانكر الاخر واقر المودع بانها كانت في صندوق من هذه  
 الصناديق التي استودعها منهم ولا اذري اي صندوق من  
 هذه الصناديق ولا اعلم لمن هي منهم صححت دعواه وقرعنا  
 الى البيعة واليمين لمن قامت له بيعة عمل بها واذا لم تقم بيعة  
 ونكل لخدم من اليمين لزمته بفضيخصته وان حلف كل خصم  
 ان ليست لكل فضي بالشركة بينهم كشي في يد اثنين كل واحد منهما  
 يدعيه ولا بيعة له عليه ففي جامع الفضولين لو كانت العين في  
 يدهما يجعل في يد كل منهما مدعيها فيها في يد صاحبه مدعيها  
 عليه فيما في يد فيجري على كل احكام المدة فيهما بيد صاحبه  
 واحكام المدة على عليه فيما بيد حيث اعترف المودع بانها كانت في  
 صندوق لا اعرفه منها وان انكر كونها كانت في صندوق من  
 الصناديق فقد انكرها معا فلا تتم دعواه عليه لانه مودع انكر  
 الا يدع راسا واحدا فيمنعنا ان ادعى انهما ودعيته غيرهما عنده  
 وبرهن وان لم يبرهن واثبت لا بداع عليه بالبيعة لزمته

دعواهما ذل الوادعي لعدما انه ادعى واقام عليه البيعة وللآخر  
 المضمومة معه والله اعلم **سئل** في رجل قبض من اخو قرضا  
 ثم ثوب شرب بعد مدة التي به للذة افغ ليرده وادعى انه زيف  
 فانكره فشره المدة فوعى فما الحكم **اجاب** القول قول القابض  
 انه قرضه الذي قبضه منه فمن الثوب بيمينه مخرج به قاري  
 الهداية في فتاواه اخذ من قولهم القول قول القابض صحتها  
 كان او امينا وفي فتاوي ابن نجيم **سئل** عن البايع اذا  
 قبض الثمن مشحونا الى المشتري وان اذ ان يرد عليه شيئا منه زاعما  
 انه مخاس وانكر المشتري ان يكون ذلك من دراهمه فهل القول  
 للبائع ام للمشتري **اجاب** ان اقر باستيفاء حقه لا يقبل قوله  
 ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على نفي  
 العلم بجواب ويحلف وان نكل لزمه الرد والله اعلم **سئل**  
 ايا من يتخير المسائل وامق • ومن فمه للصخر ان رام قالق  
 لانت امام عالم مستبحر • • • • •  
 وخير ليد من الله تمدي لشره • • • • •  
 اذا قام برهان بزويج قاصيه • • • • •  
 على وجهه بعد السؤال وتكرره • • • • •  
 وقد حكم القاضي كذا بكتابهما • • • • •  
 فعمل بعد هذا الحكم لو انهما ادعت • • • • •  
 وان اباهما ليس خصما وانما • • • • •  
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له • • • • •  
 وسامع عينا عاجزا ومقصرا • • • • •  
 والى ابن عثمان الشهر بكاتب • • • • •  
 عليه صلاة الله شمسلا • • • • •  
 كذا الال والحب الكرام وما • • • • •

**اجاب** • • • • •  
 نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له • • • • •  
 لان اباهما خصما لاشاقي • • • • •  
 اذا ما لهما لان البلوغ تأكد عليها • • • • •  
 ولاحت كالبلوغ بوارق • • • • •  
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه • • • • •  
 كذلك دفع الدفع والزيد لا حق



وعد من الدفع القصد الذي حلكوا • على الاشبه المختار وهو الموافق

## ونظر ثانيا ايضا فاف

لك الحمد كما من للبرية رازق • ومن للنوي والمحب لاديب قالق  
فمنك استمد العون في كل حادث • والى بما اطلته منك واشق  
اذا كان سن البنت محتملا لما • له تدعي وهو البلوغ المؤا فوق  
فقال تكلم عيرت وان ابي • على صغري من عاورية القصادق  
وما والدي ختم فيك في حضور • وما الحقم في الدعوي سواي يثاق  
تجانب الى دعواه والقول قولها • وتبطل دعوي المديني وهو مارق

**س** في بكر يا لغة ادعي زيدا علمتها نكاحا له عليها  
بعد تدعي نكاحه الذي ادعي به فكل يصح ذلك امر **لا اجاب**  
يصح ويستع الدعوي منه والدفع وكذا يصح الدفع منها  
بعد الحكم عليها ففي الظهيرية رجل ادعي نكاح امرأة وهي  
تجد شرب الشبه وانما امراته وقضى القاضي بها شمس جاء  
اخر واقام البيينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان الفتا  
فتح ظاهرا فلا يبطل ما لم يظهر خطاوه بيقين وذلك بان يوقت  
الثاني وقتا يكون قبل الاول وفي جامع الفضولين راسرا  
للحيط سترهن انه تزوجنا في غرة شهر كذا و بئر هنت انه اقتر  
بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انما خرام عليه وليست بامراته  
فبذا دفع صحيح حتى تخلف انه لم يزوج به الطلاق فلو نكل تدفع  
وضرح كثير من العلماء ومنهم صاحب الخير بانه يصح الدفع ودفع  
الدفع ودفع دفع الدفع وما زاة عليه وهو المختار وقيل  
اقامة البيينة وبعد ها وقيل الحكم وبعده فعلم من ذلك كله  
ان المذكورة متى اقامت بيينة انه اقتر بعد تاريخ المذكورة بانه  
لانكاح له عليها ولا عقد نكاح له عليها او ما شبه ذلك من

الالفاظ لتصح بيئتهما ويبطل الحكم المذكور ومثله لواقا  
الزوج الثاني بيينة بيينة بذلك يبطل به الحكم المذكور كما  
هو صريح هذه النقول فافهم والله اعلم **س** في امرأة  
اشترت من زوجها محروقات ومنقولات بشئ معلوم قبضه  
بالحضرة والمعاينة واعترفت بملكه وكتبت بذلك صل شرعي

وبعد اشهد لها بعد اقامتها المتأخر وعوض عنها منقولات وجري  
بينهما ابراعام وكتبت به صل شرعي ومات بعد سبع سنين واشهر  
والزوجة تصرف في جميع ما ذكرا في بعض الورثة على وكيلها  
لدي قاض بان جميع ذلك تركه فطلب استحقاقه منه لكونه  
في مرض الموت فابتز الوكيل الصكين المذكورين واقام على كل  
منها بيينة شرعية فتمعه منعا شرعيا شمس ادعي لغز من الورثة  
على الوكيل المذكور لري القاضي المزبور عدم صحة البيع لكونه في مرضه  
واقام على ذلك بيينة فبطل ادبته ان كان مفقوجا يخرج في بيئته  
حوايجه يكون حكمه حكم الصحيح ولا يعد مرضا شرعا وينفذ عليه جميع  
ذلك امر لا وهل اذا عارضت بيينة الصحة وبيينة المرض فاي  
البيئتين تخرج منها **اجاب** المصريح به في غير ما كتاب  
من كتب الحقيقة ان المقعد والمفلوج والمسلول اذا اقص كل واحد  
منهم بالطول لحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف الصحيح كما صرح  
به في الجامع الصغير فكان هو الصحيح فاذا علمت ذلك علمت ان  
المدة المذكورة فوق ما قدره اضعا فان اصحابنا قدروا  
المرض الذي يطول بعام والمدة سبعة اعوام والاشهر الزايد  
وقر زايدها اليها مصانفا سيماع كونه يخرج في بيئته حوايجه  
ويقضى من ذلك بعض مصالحه فاذا ثبت ذلك لري الحاكم الشرعي  
فتح جميع ما صدر منه مع زوجته واذا عارضت بيينة الصحة  
والمرض فالبيينة الصادرة من الزوجة مائة كان في صحته  
مرجحة لانها المدعية والورثة يتكروون والبيينة المدعي لا المنكر  
صرح به غير ما ولحد من علمائنا حيث طال مابه وانفصل  
بما فهمنا به نفذ جميع تصرفه مع زوجته باتفاق اهل المذهب  
وايمته والنظر الى العمل بعبارة المكلف او لي من اهدارها والحاقه  
بالحيوانات وكلامه يجوزها والله اعلم **س** في رجل  
ادعي على اخوانه اشترى منه رطلين بنا بكذا **اجاب** باق  
تسليم تلك رطلين بنا لا وصلما الى ابي فاوصلتهما اليه بكل  
القول قوله ولا ضمان عليه امر لا واذا قلتم بالاضمان عليه كل  
يضمن مثل ابن لانه ينكر شراؤه منه والقول قوله بيمينته ومدعي



الزنايكة الاذن بايصاله الي ابيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعي عليه مثل البن لا منته ولا قيمته والله اعلم **سبل** في زيدا ادعي علي عمرو بجارية صغيرة انما ملكه وبنت امته وان والدته دفعتها لعمرو ليدخلها الى داره لتعلم الادب وان للجارية المرقومة تحت يده وطالبه بما فاجاب بالانكار وان الجارية مؤمنة عن والده فاقام زيد بيئته انما جاريته وبنت امته وثبت له بالوجه الشرعي بعد حلفه بالله العظيم انما لم تنتقل عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعي عمرو بعد الاثبات ان والدته زيد وهبت الجارية المذكورة لشقيقها والد عمرو المذكور ورادها علمتها مشترجات بها مرة ثانية فوجهها له بحضور ولد هازيد المدعي وهو ساكت مصداق لمبتهما فاجاب زيد بالانكار عن حضور هذه الهبة وادعي ان الهبة افاد وقعت من والدته نواله عمرو وشقيقها بغير حضوره وبغير رضاه فدل اذا قامت بيئته على حضور زيد الهبة المزبورة الواقعة من والدته وتصديقه في هبتها لشقيقها والد عمرو وتقبل البيئته وتكون الجارية مؤمنة عنده وهل اذا ادعي زيد ان الهبة انما وقعت من والده لو الد عمرو وبغير رضاه واقام عليه بيئته بعد ذلك لستم امر لا وهل على زيد ومن شهد له موافقه يستحق بها التقرير امر لا سوا استقرت الجارية في ملكه او ملك عمرو **اجاب** نعم تقبل البيئته فقد صرح علما ونا في كتبهم في باب دفع الدعوى من المحقق على الخصم انه لستم الدع فقا لويصح الدفع ودفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيئته يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو برهن على مال وحكم له به ثم برهن خضه ان المدعي اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم كذا في الذخيرة وهذا في جامع الفصولين رازيها وفيه رازيها ادعي البراءة واستعمل يمين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختار انه يقبل ويبطل الحكم انتهى **واعلم** ان معنى قولهم يصح الدفع الخ اي اذا كان الدع فصحها اما اذا كان فاسدا لا يصح **مثاله** في الفاسد ما ذكر من دعوي زيد ان الهبة

افاد وقعت من والده نواله عمرو وبغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يستمع دعوي زيد ان عمرو اقر قبل الحكم انما ملكه ليس له فيما حق ثم ادفع لستم لصحته وبحكم به والرفيق من قسم المال وليس عليهم مواخذة يستحقون بها الا هاتين والتعريف **قال** الزبلي في كتابه لدعوي بعد ان ذكر ان البيئته تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المتكروا قامة البيئته **والصواب** انه لا يظهر كذب به حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحث في يمينه انه ان كان لفلان على الف درهم فادعي عليه فانكر خلف شرا اقام المدعي البيئته ان له عليه الف ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **سبل** في امرأة خطبت لابنها بكرا ودفعت امته لابويها تارة بنفسها واخرى بابنها ومات الابن عنها وعن ابني عم عصية يدعيان ان المدفوع من مال الميت ولها فيه الثلثان ارشأ ومي تدعي انه ملكها لاشي فيه لابنها هل القول قولها فيه ام قولها **اجاب** القول قولها بيمينها لان اليد لها وعليها البيئته كما هو الاصل في الدعوي ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعي لبيئته كما اجتمعت عليه ايمتنا رحمهم الله تعالى والله اعلم **سبل** في رجل تولى القضاء بناحية من النواحي مدة وتوالياي مستنيبه كل شهر بما لمحمد معه من معلوم الحج والتجارات فطالبه مستنيبه بقدر مرزايده على ما يخذله واذا ادفع دعوي عليه عند حاكم شرعي فدل لستم الدعوي عليه في خصوص ذلك من مستنيبه ام لا لستم عليه دعوي منه لكون معلوم الحج والتجارات ليس ماله وانما هو في الحقيقة مال الغير **اجاب** قد سئل شيخنا الحائري سئل الله عز وجل ورفع في الدارين مجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تاخذ في الله لوامة لايم اذ ليس للصلاة الا فتوي عينها فاجاب بقوله ليس للمستنيب الدعوي عليه لا بد وان تكون بحق ثابت له معلوم المجلس والقدر وهذا المدعي ليس حقا له اذ القاصي ليس له اخذ الاجرة على القضاء ولو فرض ان قال احد بصحته فهو من باشر القضاء وهو النايب لا المستنيب فقد ظهر من ظاهر الشمس ان ليس للمستنيب



حق بوجه من الوجه حتى يسوغ له على النايب الدعوي مطالبة له غير  
جائزة شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى **اقول** هذا  
الذي ادعى الله تعالى به ولقد نطق بالحق من قال  
مستزق وحكمة مني • ودع قتيلا ودع ونا •  
فساد الدين والدنيا • **قوله** الحاكم الما لا  
**وافق**  
اري من امش الما لا • **لخص الجوهر** • ما لا  
بلا ريب ولا شك • فدع من في الوترى ما لا  
واسه سبحانه وتعالى لانه صلاح الاحوال وحسن الخاتمة اذا ان الاحوال  
واسه اعلم **سبل** في دعوي ضد ركن عن وكيل فترادف ركنية  
الشام الماذون له في ذلك على متولى وقف بمخض من ارض من ركنه  
وانفعة ضمن ما هو جار في الوقف من الاراضي فحصل الترخي في ذلك  
من قبل حاكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف  
يبث ما ادعاه الوكيل وكتب بذلك صك شرعي بثبوت اراضي الوقف  
بحدودها والآن قدم الوكيل لغيره عن دفتر داخل بعد مضي ثلث وعشرين  
سنة يدعي باراضي غرب دخلت في حدود ما اشتمل عليه الصك المزبور  
فمسل بعد ثبوت اراضي الوقف المحدودة الثابتة لتتم دعواه بعد  
منع المدعي السابق وثبوت ارض الوقف المزبورة **اجاب** قد  
تقرر في سطر في كتب علمنا الحنفية ان دعوي الوقف من قبيل دعوى  
الملك المطلق باعتبار ملك الوقف وان اراضي بيت المال جرت على  
رقبة احكام الوقف الموقدة فكان النزاع وقع بين ناظري وقفيين  
مختلفين لحدودها وذيها والآخر خارج والبينة عليه لا على ذي اليد  
والفضا الذي اليد فضا ترك لا قضا استحقاق اذ لا يكلف للبينة  
لان افضى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج  
الى البينة في اتمامه الدعوي بعد المدعي السابق فهو ممنوع الى  
ان يبرهن اللاحق بشهادة عدول فتقبل بيئته لانه خارج بدونها  
لاستماع قال في البحر والحاصل ان دعوي الوقف من قبيل دعوى  
الملك المطلق وقرع على ذلك فراجع ان شئت واسه اعلم **سبل**  
في رجل اشهد على نفسه في صحته وجواز تصرفه بانه ليس له عند مزيد

ولا في ذمته حق شئ ادعى عليه بوديعة فانكراها فاقام عليه بيئته بما فعل  
تقبل امره لا **اجاب** لا تقبل للابرا العام بقوله ليس لي عنده الخ  
ففي المستوط وغيره ويدخل في قوله لاحق في قتل فلان كل عين او دين  
وكفالة وجناية واجارة وجد فان ادعى الطالب بعده حقا لم تقبل  
بيئته عليه الا ان يشهد واعليه بانه يثبت عليه بفعله بعد الابرا  
واسه اعلم **سبل** في صل مصادقة **سبل** من مصادقة  
صالح بن حسن وان عمه عبدا النبي بن عبدا الركن وكلامها بالاولا  
المعتبرة شرعا بان الذي يستحقه صالح في الدار الفلانية جميع  
العليتين والايوان والبيت السفلي المعروف فقامت حدودها في ارض  
حق من حقوقه والذي يستحقه عبدا النبي بمفرده جميع الغرفتين  
والثلاث عزف ايضا والعلية الكبيرة والثلاث خلوي مع الحاكورة  
والمطبخ والمرتق وساحة الدار سوية بينهما هذه عبارة الصك  
وعرف كل حدوده وقد مضى على تاريخ المصادقة مدة سنين وصالح  
مستقل بوضع يده على ما عين له اعلاه وعبدا النبي مستقل بوضع يده  
على الغرف باشرها والعلية الكبيرة والثلاث خلوي مع الحاكورة  
واما المطبخ والمرتق وساحة الدار اليد علمها سوية والان اختلعا  
فصالح يدعي ان الثلاث عزف وما عطف علمها سوية بينهما وان له  
النصف قيمتها وعبدا النبي النصف فقط وعبدا النبي يدعي ان جميع  
المعاطفات ما عدا ساحة الدار له خاصة فنزل القول قول  
صالح فيما يدعيه ام قول عبدا النبي فيه ام القول قول كل منهما  
واضع يده عليه ومتصرف فيه بانفراده مدة سنين وما هو بين  
نصر فمما معا من المطبخ والمرتق وساحة الدار يكون مشقكا  
**اجاب** كل من يده شي يتصرف فيه خاصة دون الاحتار  
قال قول به يمينه انه ملكه وكل شيء كان فيه سواي التصرف  
ووضع اليد لا مزجج لاحد مما فيه على الاخر فيقول كل ذي يد على  
تصرفه ويمنع عنه الاخر حيث لا يرها ان له عليه بشي يوجب الملك  
له خاصة او يوجب الشركة اذا ادعاه لان العلم ارضى الله تعالى  
عنهم قالوا افضى ما يستدل به على الملك وضع اليد واما قوله  
سوية بينهما وان صلح ان يكون خبر لقوله وساحة الدار فقط



فيكون التساوي فيه خاصة يصح ان يكون لما قبله ايضا وان كان  
 الاول هو الامثل لانه الاقرب فوضع اليد لكونه اقوي والمعتبر بلا  
 شبهة فيقضي لصالح والمحال هذه ما للعتين والايوان والبيت ليعلم  
 ليده ولعبد النبي بالعرف كلها والعلية الكبيرة والثلاث خلاوي مع  
 الحاقورة ليده ولها بالمطبخ والمرافق والساحة طبق ماها عليه من  
 وضع اليد بالتصرف المذكور ما لم يتم بهان شرعي على خلاف ذلك  
 فيفرض يد ولا شبهة في ان المتقاطعات قبل قوله وساحة الدار  
 مستغنية عن الخبر الذي هو قوله سواء بينهما فلا ضرورة الى لما قبله  
 حتى يوجب الاشتغال كما صرح به الاصوليون في بحث الحروف عند  
 الكلام على الواو والله اعلم **سبل** في ارض كان بها زيتون  
 لمسجد يستغله الولاة عليه ويصرفون قلعة على مصالحة لا يعرف  
 للارض والزيتون متصرف الاولاد المسجد في الزيتون  
 وبقيت الارض قرا لهما ولرجل بجا بينهما ارض قسمها الى ارضه وصان  
 بزرعها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه متولى الوقف  
 حاله بانه اخذت يده على الارض بعد فناء الزيتون مع انه للمسجد  
 واليد لناظره عليه قديما هل اذا اتممت يد بنية بحدوث يد  
 على الارض بعد فناء الزيتون تنزع من يده ويمكن منها فاطر المسجد  
 حتى تثبت كونها له بطريق من الطرق الشرعية ويثبت اليد للوقف  
 بثبوت الزيتون مع ان التبدلات القديمة وقد فتر كانت لولايا  
 ينطق بذلك امر لا **اجاب** اذا برهن المتولي على اخذات  
 يد المدة على عينه وان يد الوقف سابقة بشجر الزيتون على يده  
 تكون اليد للوقف والمدة على علمه خارج فيطلب منه البينة  
 على انه ملكه فان اقامتها على وجهها الشرعي حكم بها والانتزاع  
 من يده وتكون للوقف بثبوت كونه ذلك اذ المدعي الدعوي  
 في الوقف والملك سوا في ان يطلب لبرهان من الخارج ولا  
 يطلب من ذي اليد ففي جامع الفصولين وغيره والعبارة له غصب  
 ارضا وزرعها فادعى رجل انما لي وغصبها مني فلو برهن على  
 غصبه واخذت يده يكون هو ذا يد والزراع خارجا ولو لم  
 يثبت اخذات يده فالزراع ذو اليد والمدة على هو الخارج انتهى

وصحوا قاطبة بان صاحب البناء والشجر في الارض ذوبه والثابت  
 بالبينة كالثابت بما نافعنا والله اعلم **سبل** في امرأة  
 اجرها رجل بيتا فسكنه بالاجارة مدة ثم اذعت انه ملكها  
 مستدلة بوضع اليد هل اذا ثبت استيجارها تدفع ويثبت ملك  
 المجر له بذلك امر لا **اجاب** الاقدام على الاستيجار اقرار  
 بانها لملك لما فيه بالاتفاق ويفرض بما للمجر والله اعلم  
**سبل** فيما اذا ادعى شخص خارج على اخو ذي يد ان الحارية  
 المشار اليها بالذعوي ملك له وهكذا اقر له بها واقام بينة  
 على ذلك هل تقبل ويحكم له بها امر لا **اجاب** نعم تقبل ويحكم  
 له بها اذا الثابت بالبينة كالثابت حيا ناهكذا الكلمة علمنا  
 واما تناقضا انه يقر بمجلس الحكم انما ملكه والله اعلم **سبل**  
 في رجل اقعدا اخو بمصينة ليكتب ما يرد لها من الزيت ويجرس ما بها  
 وليستى ايضا يوم باستقبال الزيت ممن يوصله اليه ويوصله  
 في محلاته المعلومه هذا المامور المستثنى بالامان بعد ان وصلت  
 ارباب الزيت زيتها على حمة طيحه على ما هو المعتاد فادعى رجل  
 على ورثته انه اوصل زيتها قدرة لذا المصينة يريد تضمينهم  
 هل له ذلك امر لا **اجاب** لا وجه لتضمن ورثته والحال  
 هذه اذ فعل ما هو مأثور من جانب رب المصينة التي هي  
 نعم لو ادعى انه استملكه واقام على ذلك بينة ضمنه في تركه  
 واما مجرد دعواه انه اوصله للمصينة التي هي بها كذا من الزيت  
 فلا تتم منه كونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولو ضاع جميع  
 ما بها لا يلزمه ضمانه من غير نقد منه عليه ولا تفريط في حفظه  
 كما هو ظاهر والمحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل امثلا  
 بمسما في يد اخو ثم ادعى انه ملكه هل الاستيجار اقرار بالملك الذي  
 اليد ولا تتم دعوي المساد المذكور في المسمى امر لا **اجاب**  
 المساومة ما لغة من الدعوي لتضمنها الاقرار بان المدعي لذي  
 اليد كذا اقتصر في النزاع في الدعوي في نوع المساومة ولم  
 يحك خلافا وفي جامع الفصولين في واسط الفضل العاشر  
 حكى في كونه اقرارا الذي اليد قولين معتمدين من ائمة الفتاوى



القنبري وحول اتفاق الرّوايات بانما اقرار بالملك لدي اليد وامتزا  
للزّيات وقالت دأمر الفتاوي رشيد الدين الاستشرا او الاستيجار  
اقرار بالملك لدي اليد ولم يحل عنه خلافا والله اعلم **اجاب**  
مرة اخرى لا تتم دعواه بعد سبق المساومة منه كما في البرازية  
وجامع الفضولين وغيرها والله اعلم **سبل** فيما اذا ادعى زيد  
على عمرو محذوذا انه ملكه ورثه عن والده فاجاب به المدعي عليه  
ان اشترى به من والدك وعنك المورثين لك بكذا والى ووريده عليه  
من مدة تزيد على اربعين سنة وانت مقيم ممي في بلدة ساكت من غير  
عذر يمنعك عن المدعي هل يكون ذلك من باب لاقرار بالتلقي  
من مورثيه فيحتاج الى بيعة تشمذ له بالشر لا ينفعه كونه واضعا  
يده عليه المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من باب الدعوى  
التي موعليها خمس عشرة سنة مع صريح اقراره بانه تلقاه من  
المورثين المذكورين اولا **اجاب** نعم ذلك دعوى  
التلقي عن اب المدعي ودعوى تلقي الملك من المورث اقرار بالملك  
له ودعوى الانتقال منه اليه فيحتاج المدعي عليه الى بيعة  
وصار المدعي عليه مدعيا وكل مدع يحتاج الى بيعة ينور بها  
مدعاه ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور  
وليس <sup>للمدعي</sup> من باب الواحدة بالاقتراد ومن اقر بشئ لغيره اخذ  
باقراره ولو كان في يده احدا باكثر لا تقدر هذا اما لا يتوقف  
فيه والله اعلم **سبل** في دار مشتملة على بيتين وساحة  
سماوية معدة للاتفاق ووضع الاصقعه وما هو من ضرورات  
السكنى باع المالك لهما بيتا من البيتين لرجل ليعاصحها  
شرعيا بحقوقه وطرقه ومنافعه وما عرف به ونسب اليه ومات  
البائع فباعته ورثته البيت الثاني لرجل آخر ليعاصحها شرعيا  
كما شرح في الاول ويريد ان يبنى في الساحة بيتا يلزم منه  
الصنق على المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهوي (د)  
ونقصان الاضاعة هل له ذلك اولا ويمنع شرعا **اجاب**  
لا يشتمل في ان الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة  
وللشريك منع شريكه من البناء في المشترك وان لم يكن في البناء

لا من باب ترك الدعوى صح

نصينق على الشريك ولا سد الهوي والاضاعة فيمنع من ذلك مطلقا والحال  
هذه واذا طلبا القسمة في الساحة او طلب احدهما تقسم ايضا  
وقد صرح علما ونايانه اذا كان في يد انسان عشرة ابيات  
من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان والله  
اعلم **سبل** في اختلاف قول الرجال الزمان فيما اختلف  
فيه الزوجان وسرد اصحاب التاليف اقوالهم مجردة عن النصيب  
في الاقوال في حالة الموت محلي بالا قول **اجاب** المحلي  
بالترجيح والمعلاب بالنصيب قول الامام المقدم والامام المعظم  
ابي حنيفة النعمان السابق في صلبه الاجتهاد على سائر الفرسان  
الذي افردت بالمجلدات مناقبه وعلت في الدنيا والاخرة درجا  
ومراتبه قال الشيخ العلامة العدل قاسم بن قطلوبغا بعد  
قول القدوري واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح  
للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما  
فهو للرجل فان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح  
للرجال والنساء فهو للباني منهما وقال ابو يوسف يدفع للمرأة  
ما يجهز به مثلها والباقي للزوج ما صورته وقال محمد ما كان  
للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما  
فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل  
او لورثته والطلاق والموت سواء قال الامام الاسيباني والصحيح  
قول ابي حنيفة رحمه الله واعتده السنني والحنفي وغيرهما انتهى  
**اقول** وعلى قول الامام مشي اصحاب المتون قاطبة (د)  
ويكفي ذلك في الترجيح اذ المتون موصوفة لظاهر المذهب الصحيح وما فيها  
مقدم على ما في الفتاوي والشرح كما اوضحه الطرسوسي في النفع الوتال  
الي تحريز المسائل واذا ماتا فاختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة  
الزوج في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد وعند ابي يوسف القول  
قول ورثة الامور المرأة الى قدر جهنم مثلها كما هو اصله وفي  
الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث  
فصار كاللمورثين اختلفا بانفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح  
ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها كذلك



لأن الحكم وقد استقصى فيه مسئلة الخلاف الزوجين في حياتهما  
وتعد مات أحدهما وقبل النكاح وبعده الموت وما إذا كانا حزينين  
أو بعد ما عبيدين فلهما أن شيئا وليكن اعتمادك على قول الأمام أبي  
خنيته رحمه الله تعالى والله أعلم **سبيل** فيما إذا حكم القاضي على الخصم  
الخاص بالنكول شرادة أن يجعل هل يلتفت إليه ويجعل ويبطل القضاء أم لا  
**اجاب** لا يلتفت إليه ولا يبطل القضاء قال في الثانية ولو  
نقض عليه بالنكول ثم إذا ان جعل لا يلتفت الله ولا يبطل القضاء ومثله  
في كثير من الكتب والله أعلم **سبيل** في رجل أدهى على أخ كفا لة  
بدن فأنكرها فاقام الهيئة عليه بما فادى على الإبرامها هل تسمع دعواه  
الإبرامها مع أنكاره من ورها أم لا **اجاب** لا تسمع لتناقضه  
الظاهر والأمر في ذلك بين ظاهر والله أعلم **سبيل** في ثلث كرم  
زيتون يتقاسم فله رجل مع أولاد أخوته يأخذ هو ثلث هذا الثلث  
ويأخذ أولاد كل أخ ثلثه يتقاسمونه هكذا مدة من يد على خمس عشرة سنة  
بلا منازعة والآن والعم يقول لا حق في هذا الثلث لأولاد أخ فلان  
موت أبهم في حياة أبيه بل نصفه لي ونصفه لأولاد أخ الآخر أما كنت  
اسم لأوليك يتنازلون هذا السنين على وجه التصرف عليهم هل تسمع  
دعواه مع مقاسمتهم لهم ذلك كذلك وعن منع السلطان عن سماع مسأ  
مضى عليه من الزمان مثله **اجاب** لا تسمع دعواه والحال  
هذه والله أعلم **سبيل** في يتم بكم عليه جرة ابوامه أقر له بأشياء  
من دون غيرها وأصار مراح في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل  
وكما سئل يقول هذا الغلان ابن بنتي فأت اليتيم عن ورثة فطلبوا له  
فقال المال والدين الذي أقررت بهما له إنما هو مالي وكنت أقر له  
بشيء هل يلتفت إلى كلامه أو لا يلتفت إلى كلامه لتكذيبه نفسه في  
ذلك **اجاب** لا يلتفت إلى كلامه لتناقضه ويجب عليه دفع  
ما أقر به لورثة اليتيم ولا يمين على الورثة لأن ما كان أقراره بطلبية  
الاهل روى عن أبي يوسف أنه ورثة المقر له يملكون أنا ما علم انت  
كان كاذبا والله أعلم **سبيل** في فرس لرجل غاب تركها بيد  
أولاده يريد أخرا أن يدعي على الغائب محضورا ولأولاد الغائب بحصة فيها  
هل تسمع دعواه أم لا **اجاب** لا تسمع دعواه على الغائب بمحض

أولاده والله أعلم **سبيل** في رجلين تنازعا في حدود واحد ما خارج بيد  
عن الشرا من زيد والأخوذ ويد على الشرا من عمرو المشتري من زيد المذكور  
برهن الخارج أن زيد المشتري منه أقر قبل شرا ببيعك أنه باعني المحدث  
المذكور بكذا فشرى ببيعك له بغير لاه كان في بيبي فكذا لك شراوك المرتب  
عليه هل يقبل ببيته بذلك أم لا **اجاب** نعم تقبل كما أشار إليه في  
جامع الفضولين والله أعلم **سبيل** في حدود وموروث باع بعض  
الورثة حصته فيه ووضع المشتري يده وصار يقر فيه سنين وبعض الورثة  
يراه لكنه كان حلالا في بطن أمه يوم بيعه وهو لا يدري بحقيقة أمره فلما كبر أخبر  
بأنه مبرأ من أبيه هل تسمع دعواه ولا يسمع سكوتة ورؤياه أم لا **اجاب**  
لا يبطل دعواه بسكوتة ورؤياه ولا يصدق ذلك والقول قوله في عدم العلم  
ببيته وقد صرح في البصريان الأصح بقول الدعوي فيمن قدم بكدة واشتري  
أو استأجر أو اشترا دعاه قابلا بأنه وأرأيه مات وتركها ميراثا وكان لا يعرف  
وقت الاستيوار فاذا كان هذا من الشرا أو الاستيوار فكيف مع السكوتة  
المجرى والله أعلم **سبيل** في رجل تكرر دعواه على أخوين ولم يقبل  
بين دعوي ودعوي خمس عشرة سنة لكن لو جمع لكل بلغ حتم عشرة سنة  
هل يمنع المدعي من الدعوي لمنع السلطان الدعوي بعد هذه المدة  
أم لا لكونه لم يتوب دعواه من عشرة سنة **اجاب** لا يمنع لعدم  
التوك المدة التي منع السلطان من سماعها بعد ما حكم هو ظاهر والله  
أعلم **سبيل** في دار وقف أهلي وجد فيها بئر ريت قديم وهي في  
يد المتولي فليهما من ذرية الواقف يدعيه للوقف وأخر يدعيه  
لوقف آخر فهل الزيت يكون للوقف الأول لو منع يد متوليه أم لا  
**اجاب** القول فيه للمتولي على الدار لأنه ذو يد وغير خارج  
والله أعلم **سبيل** في شركتين شركة مفادضة سائر التجار  
يقول ويأعاه بعضه للعرب ثمن في ذمتهم وبقي بعضه في ضعا في  
موصفين وديعة ومات أحد ما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن  
لثمن الذي بذممة العرب وأنه أيضا كافل لما بقي من القول عند المودعين  
هل يبيع دعوي الورثة بكفالة الشريك لثمن والقول المذكورين أم  
لا تسمع دعواهم ولا يجوز الزامهم له بشيء منهما **اجاب** لا تصح  
دعواه بذلك إذ كفالة الشريك بدين مشترك للشريك باطلة لأنه



لانه ما من جزء منه الا وهو مشترك بينهما ولا يؤول الى قسمته الدين  
 قبل قبضه وانه لا يجوز **وما نطأهت عليه ملقون**  
 والشروح والفتاوي عدم جواز الكفالة بالامانة اذ لا يمكن جعلها  
 مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الزائد  
 بسبب ذلك بشئ والحال هذه والله اعلم **س** فيما لو طاع  
 زيد على قري ومزارع من منصرف فما شئ ان بعض متكلي القري المزبور  
 استقرضوا من عمرو مبلغا فثبته لزيد المقاطع ليجب لهم المبلغ من محصول  
 الذي للمقاطع بذمهم وكتب بذلك سجل شئ ان عمرو اطلب من المتكلمين  
 المزبورين ما كان اقرضهم اياه لذي حاكم فاجابوا ان القرض لاحقيقة له  
 وانما زيد المقاطع هذه ذمم بالحكام وناولهم صورة مجهولة واقاموا على  
 ذلك شاهدين احدهما من رعايا القرية المذكورة فنعى الحاكم اذ ذاك  
 عمرو وعرفه انه حيث كان الامر كذلك فلا طلب لك على المتكلمين  
 المذكورين بل ما نذعه لازم على زيد المقاطع المذكور ومثل لغزو بعد  
 الطلب من المتكلمين والدعوى عليهم الدعوى على زيد والطلب منه  
 وهل منع الحكم وتقريره المدعي انه لا طلب له على المدعي عليهم وان ما  
 يدعيه لازم على زيد واخفى في محله شرعا وهل المحنة والشمارة المذكورة  
 حكم شرعي يستند عليه شرعا ام لا **اجاب** اذا ثبت الاستقراض من عمرو  
 لا ينظر اليه بجوابهم المذكور لان حاصله الانكار وضع الثبوت باحد  
 الحجج الثلاث لا يفيد الانكار ولا وجه للزوم رد القرض لزيد والحال  
 هذه وان قلنا بان المقاطعة على القري والمزارع على الوجه الذي  
 يفعل لان ليس امر شرعيا اذ الاستقراض نفسه امر شرعي ثبت بدل  
 القرض وينا لان ما في ذمة المستقرض وان صرفه في اي شئ كان  
 فاذا ثبت الاستقراض بذم من متكلي بعض القري باحدى الحجج الثلاث  
 الشرعية لا يتصور رتبته بعينه في ذم من زيد وقد تقررت في  
 المتن كافة عدم صحة التوكيل بالاستقراض المطلق فلا يمكن  
 التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض  
 الذي ادعاه عليهم بعينه المناقاة بين كونه اقرضه لهم وبين كونه  
 اقرضه بعينه له فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم  
 لانه كان قال المال الذي استقرضتموه مني واستقر بد له

بذمتكم استقرضه بعينه زيد لانه لا انتم ولا شئمة ان في ذلك تناقضا  
 بين صحة الدعوى **وجوابهم** ان القرض لاحقيقة له انكار  
 والمنكول ابينة عليه فكيف يفتنون على ذلك شاهدين والقول  
 قولهم ان ما استقرضنا منع الحاكم عمر لعدم بينته لهم عليهم  
 لا يوجب كون ما يدعيه لان ما على زيد فكيف يكون لازما  
 عليه بخودهم الاستقراض وحيث بني الحكم على مجرد ما من  
 المشروح في السؤال فليس حكا شرعيا قطعاً وما يقطع الشك  
 ما ذكره البرازي في الدفع ادعى على زيد ما لا وحلفه شهادته  
 على خاله وشرع ان دعواه على زيد كان لنا لا يقبل لان الحق  
 الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد  
 انتهى فمد اصرح في واقعة الحال قطعاً من غير اشكال والله اعلم  
**س** في محضر حاصله حضر مجلس الشرع الشريف الرجل  
 المدعى ابي بن عنيمة الوكيل عن ابنته صفية الحاضرة به وتوكلا  
 له بعد تعريف عمها سليمان بن عنيمة واشهد على نفسه انه ابنا  
 ذمة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن ساير حقوقها  
 باذنها بالمجلس وانما لا تستحق قبله حقاً شراً تدعى نفسه  
 الرجل المدعى عواضاً من فو يجمع الوكيل عن عبد القادر الزوج  
 المذكور الثابت وكالته عنه فيما ياتي ذكره بشهادة احمد بن  
 جابر وبنات بن محمود انه طلق صفية بنت زوجة عبد القادر  
 بعد الاذن له منه بشراً وتمام ثلاث تطليقات بنحو  
 ذلك بان صفية من عصمة زوجها المذكور ولا تحل له  
 حتى تنكح زوجا غيره وذلك بعد اعتبار ما وجب اعتباره وثبت  
 ذلك لدى الحاكم شوقاً شرعياً هذه صورة المحضر وذلك كله بعينه  
 الزوج فمثل تثبت الوكالة المذكورة المدعى عن دعوى الزوجة  
 او وكيلها احتيايدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة او غيرها  
 من الحقوق او لا تثبت وهل الحكم على الغائب بالطلاق المذكور بمثل  
 ذلك ينبغي ويكفي مجرد قول الموفق وذلك بعد اعتبار ما وجب  
 اعتباره شرعاً وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجب  
 ام لا **اجاب** التوكيل لا يدخل تحت الحكم كما صرح به



في جامع الفضولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حيلة اثبات الحرمة على  
 الغائب دعوي كفاية المهر على حاضرة أو دعوي ضمان نفقة العدة  
 مطلقا بوقوع الفراق وتطالب بالاداء وتبرهن على ذلك ويحكم بالفراق  
 والضمان ومع ذلك نظر واقع فيه وقالوا المدعي على الغائب شرط لاسب  
 وفي مثله لا ينتهي الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ  
 وينبغي ان يقضي في مثله والنفقة على الحاضر لا بالابانة على الغائب  
 اذ المدعي على الغائب ليس سببا للمدعي على الحاضر وفي البصر واما حيل  
 اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعيف من ان شرطه كالسبب فكيف  
 بما هنا ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوي ولا يكتفي بمجرد قول الموثق  
 وذلك بعد اعتياد ما وجب الخ قال في الخلاصة وكثير من الكتب  
 الاصل في الحاضر والسجلات ان يبالي في الذكروا السان بالصرح  
 ولا يكتفي بالاجمال وفي الاشباه والنظائر ولو قال  
 الموثق وعلم بمجيئه حكما صحيحا متوفيا شرائطه الشرعية فدل بكفي به  
 فاجبت مرارا بان لا يكتفي به ولا بد من بيان تلك الحادثة  
 والدعوي وكيفية الحكم كما في الملتقط من كتاب الشماذات ولو  
 كتبت في السجل ثبت عندي بما ثبتت به الحوادث الحكيمة انه كذا  
 لا يفتح ما لم يبين الامر على التفصيل انتهى هذا في الحادثة يخرج  
 وقالوا في مشكلة الشرط المتقدمه الاصح ان هذه البيئته لا تقبل  
 اذ في قولها ابطال حق الغائب وكيف تثبت لبنينة الكبرى باشهاد  
 الوكيل الذي لا يصح الفضاله بالوكالة المجردة وشهادة الشهود  
 غير صحيحة كالدعوي بما محترمة فلم يوجب الدعوي الصحيحة التي تطلب  
 بعد الشهادة فلا يوش الحكم والحالة هذه والله اعلم  
 في زيادة دعوي ان له بدمته عمره دينا معلوما وذلك في وجه وحق اتيان  
 عمره الموتى المذكور واثبت المدعي ذلك والحال انه لم يخلع المدعي ان  
 هذا المال باقي في دمه وعمره والمزبور ولم يقبض منه شيئا ولم يتعوض منه  
 عوضا ومضت مدة بعد ذلك الاثبات والان يطلب وكيل زيد المدعي  
 المال من وصي ابنا وعمره فتمسك الوصي عن الاعطاء لكون اليمين مرتبا  
 على المدعي وهو مبين الاستظهار والحال انه لم ينفرض في الدعوي  
 لليمين والان رب الدين غائب فهل يسوغ للوصي دفع المال

من غير يمين ام لا **اجاب** صرح علما وناظرهم الله تعالى والله لا بد من  
 ذلك من اليمين ولو اثبت الورثة حق الميت اذ عساه ان يكون بذمته  
 دين فيحتاج لو فاهيه نظرا لله وللوراث الصغار والحكم المذكور وهو عقد الدفع  
 بينهم من كلام الخائنة والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على اخو دينا  
 فدفعه بانه حال به عليه فلانه بدين له على الميت واقام عليه بذلك  
 البرهان هل يندفع ام لا **اجاب** نعم يندفع كما صرح به في  
 جامع الفضولين والله اعلم **سبل** غنم اشترى من اخو ثور فاف  
 سقطته امرأة بالمبيته فادع المشتري الرجوع على البائع بثمنه فادعى  
 البائع انه ابن بقرته واقام بيته هل يستمع دعواه وتقبل بيته سواء  
 كانت المرأة حاضرة او غايبة **اجاب** يستمع دعواه وتقبل  
 بيته محض المرأة لجماعا وبغيرتها على الاظهر الاشبه واذ اثبت  
 ذلك فالمشتري برء الثور من المرأة ولا يتعرض للبائع والله اعلم  
**سبل** في ان في حال ابنته دفع له الاب ما لا نقد بقرته واذن  
 له بالانفاق على نفسه من مال التجارة فحج منه بغير اذنه واشترى لنفسه  
 منه او اني غناس ومات الاب بعد ان افتر في صحته انه ليس له عنده سوى  
 مائة غرشي فما الحكم في ثمن الغناس وفيما النفقة في الحج بغير اذنه وفي اقرار  
 اذ ادعى عليه ببقية الورثة انه كان فارغا **اجاب** اما في الغناس  
 فهو دين على الابن متعلق بدمته يشترك فيه ورثة ابته فيجري ذلك  
 على فرايض الله تعالى ومثله المال الذي نفقه في الحج وامسا  
 اقراره بانه ليس له عنده سوى مائة غرشي فهو غير مانع للدعوي  
 عليه باكثر منها كيف لا وقد اعقب حصته مرضه وموته فافهم وجه  
 الاولين انه يشترى لنفسه وانفاقه في الحج بغير اذن والده صار متعلقا  
 على المال في امانته فصار غاصبا فتعلق بدمته فلا يبرأ منه الا بدفعه  
 لما لكه واثرايه ودمته منه ولم يوجد وجه الثالث انه اعني  
 اقراره لا يستغفر الارمنة واعظم من ذلك ما صرح به  
 من انه لو دفع الوصي جميع تركته الميت الى وارثه واشهد على نفسه  
 انه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير  
 الا استوفاه شرا دعوي اذ ادعى الوصي انها من تركته والذي لم  
 اقبضها تقبل بيته ويقضي بما ارايت ان قال قد استوفيت جميع



ما تركه والذي من دن على الناس وقبضت كل شئ ادعى رجل ديناً لابيته  
 نقبل بينته ونقضي له بالدين مخرج به في جامع الفضولين في الثامن  
 والعشرين والله اعلم **سبل** في ذي يد على امان ادعى عليه خارج  
 انهما ملكه نعت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى  
 في يد الشرا من زيد كذا المدد سماها فاقام مدعى النتاج بينته على  
 مدعى الشرا هل يقضي به المدعى النتاج ام لا وهل لتاريخ الضياع  
 من المدعى والمدعى عليه اعتبار كما يزعمه بعض الناس **الجواب**  
 نعم يقضي به المدعى النتاج **واما تاريخ الضياع** فلا  
 التفات اليه ولا تعويل عليه قال في جامع الفضولين لو قال  
 في دعوي الخراج غاب عني منذ شهر فقال المدعى عليه انا ابرهن  
 انه ملكي وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم به المدعى ولا يلتفت  
 اليه الى بينته المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ  
 عينة الخراج لا تاريخ ملكه ومثله في كثير من الكتب والله اعلم  
**سبل** في رجل نضادق مع زوج ابنته المتوفاه عنه  
 وعن اتمار زوجته وعن زوجها فلان على انه قبض من الزوج  
 ما خصه وخص زوجته من متروكا مما التي تحت يد الزوج  
 المزبور وكتب محضر بذلك وفيه اشهد لعني الابن عن نفسه  
 امالة وعن زوجته وكالة انه قبض منه ما خصهما منها واستوفاه  
 منل يمنع هذا الاستها ودعوي الزوجة ام لا مع عدم ثبوت  
 الوكالة **اجاب** لا يمنع دعوي الزوج التي هي ام الميثة  
 مما تركته ابنتها ووضع الزوج يده عليه اذ هو اشهاد بقبض  
 ما خصهما ظاهرا فاذا تبين شئ اخر فحقهما باق فيه لمما طلبه ومما  
 يصرح به ما ذكره في اواخر الفصل الثامن والعشرين من كتابنا مع  
 الفضولين راجع المشتق حيث قال وفيه دفع جميع تركه الميت الى  
 وارثه واشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركه والده ولهم  
 اقضهما قال في رجل يدين من تركته فليل ولا كثيرا الاستوفاه  
 شرا ادعى دارا في يد الوصي انهما من تركه والدي ولهم اقضهما  
 قال اقبل بينته واقض له بما اراد ان قال استوفيت مما ترك  
 والدي على الناس وقبضت كل شئ ادعى رجل ديناً لابيته

اقبل

اقبل بينته واقض له بما الدين انتهى هذا مع ثبوت الوكالة فكيف مع عدم  
 ثبوتها فافهم والله اعلم **سبل** فيما لو استاجر زيدا من عمرو دارا والحال  
 ان عمرا كان وصيا عليه من قبل فلما كبر زيد حصل بينه وبين عمرو مباراة  
 عامة مشمارة عمرا بيدا المذكور بعد الاستيجار ان تلك الدار ملك من  
 املاك مؤثرته فهل يستحق القاضى منه هذه الدعوي ولا يعد بذلك  
 متناقضا ام لا **اجاب** لا يعد بذلك متناقضا لان الحقايق في  
 الاستيجار ولعدم صحة الاثر من الاعيان قال في البحر في باب  
 الاستحقاق في شرح قوله لا الحريه والنسب والطلاق في العيون  
 قدم بلدة واشتري او استاجر دارا مشمارة هاها قايلا مانه دارا بيه  
 مات وتركها ميراثا وكان لا يعرفه وقت الاستيثار لا تقبل قال  
 والقبول اصح وفي جامع الفضولين دفع لعني الوصي جميع تركه  
 الميت الى وارثه واشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركه والده ولم  
 يبق من تركه قليلا ولا كثيرا الاستوفاه مشمارة ادعى دارا في يد الوصي  
 انهما من تركه والدي ولم اقضهما قال اقبل بينته واقض لهما الزيد  
 ان قال قد استوفيت جميع ما ترك والدي من دن على الناس وقبضت  
 كل شئ ادعى رجل ديناً لابيته لم اقبل بينته واقض له بالدين انتهى  
**ووجه انه محل الخفاء** فينتفع اشهاد على ما ظهر له وسماه بجميع  
 ما ترك والدي من دن على الناس باعتبارها فلا يضره ذلك فانهم والله  
 والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على آخر غمائية واربعين قرشا  
 بقيته من قماش من اصل مائة وستة وستين قرشا فالمدعى عليه وصي  
 العشرين منها ولم يبق له بدنته سوى ثمانية وعشرين قرشا فانكر  
 وصول العشرين فخلعه عليهما هل اذا اقام المديون عدلين شهدا  
 لدي الحاكم الشرعي على انه قال له لدي المطالبة مالي عندك من ثمن  
 القماش المشروح سوى ثلاثين قرشا تقبل ام لا **اجاب** نعم  
 تقبل شمادة العدة لئن على اقراره بانه ليس له من ثمن القماش  
 المشروح سوى ثلاثين قرشا حيث صدقهما المديون في ذلك  
 وثبتت عدلتهما بالوجه الشرعي اذ لا مانع منهما شرعا والله اعلم **سبل**  
 في امرأة اشترت من آخر دارا علوية بثمان معلوم وتفرق عن تقابل  
 وتراض فتراكم المطر الغرير عليهما فنزل الما منهما على السفلى فخلخل

ادعى



بناوها وتريد مرة ما على ما يلزمها هل لها ذلك أم لا وهل تستمع دعواها  
أولا وهل لها دعوى ما يجزئ دعواها الجمل والعين الفاحش مع عدو  
القرى أو لا **اجاب** لم يقل احد من العلماء بان لها الرد ومحدث  
الفضل المذكور فلا تستمع هذه الدعوى منها **والقول** من يسمعها  
وكيف يجيب على الرد وقد سلمنا ان الدعوى متعلقة بغيرها وتزاد عليه جمل  
متعلق بناوها لا قابل بذلك من العلماء **واما مسألة دعوى**  
**العين الفاحش** فاجاب ظاهرا الرد واينة وايدة منع الرد به مطلقا سواء  
الاغرام لم يفرقه وظاهرا الرد واينة وايدة كنا مشايخنا يقولون بالرد  
ان غره والا لا وهذا لا يكون في مسئلتنا مع حدوث العين بالفضل  
لما اشتمل في المون والشروع والفتاوى في مسألة حدوث عيب  
في البيع في يد المشتري انه يمنع من الرد فلا تستمع منها دعوى الجمل  
باطلة عند أهل العلم قاطبة والله اعلم **مسئل** فيما اذا ادعى  
البراة في المنقول والعقار على الغير فتمنع له حاكم الشرع من هذه الدعوى  
شراعه الدعوى ثانيا على الوجه السابق هل تستمع دعواه أولا **والا**  
**اجاب** الابداع من الاعيان باطل منقولا كان او عقارا فلو  
نكل لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استصفا قالا ودعوى يمنع عن الدعوى  
حق من الحقوق قبل الافتراء عينا كان او دينيا لانه ابرأ من دعواها لاقتها  
بمخلاف قوله ابرأ من دعواها فان له ان يدعيها والذي يعطيه عبارة  
الكاتب المشهورة ان كان الابرأ عنها على وجه الانشافا ما ان يكون عن  
نفس العين او عن الدعوى بها فان كان عن نفس العين فهو باطل من  
جمله ان له الدعوى بما على المخاطب وغیره صحيح من جهة الابرأ  
عن وصف الضمان فالابرأ الصادق من المنقول والعقار ابرأ عن  
الاعيان لا يمنع الدعوى با دواها على المخاطب ولا على غيره فافهم والله  
اعلم **مسئل** في رجل دفع لزوجته شعرا او صفا لنفقر لهما ففقر لهما  
فدفعه للشتاج فشيء عظيم ماتت الزوجة واختلف الزوج  
مع ورثتها هم يدعون ملك الغطاء الزوج يدعي ملكه والقول  
قول من **اجاب** القول للزوج قالت الفقيه الجريمان  
العادة ان الزوج يدفع لهما وهي تقول لاجل الزوج فصارت  
الغزل لخدمة البيت من الجنة والجنة وكيف يكون ملكا لهما وقد

سجد خطا عند الاقاييل برؤ الله اعلم **مسئل** في رجل ادعى على جماعة  
من أهل الذمة ان له بدنة متم على سبيل القرص الشرعي كذا من القرص و  
تسلوها وقد فوضها لغيره فالتزموا فانكروا فطلب القاضي منه بيينة  
شرعية فذكر انه لا بيينة له والقرص مما منهم فخلعوا فتمنع الحاكم الشرعي عنهم  
شراعه على علمهم لغرضية المدة على السابق ان المال الذي ادعى به المدة  
السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان المدة المذكورة من ضاهل تقبل  
دعواه أولا **اجاب** لا تقبل دعواه قال في الخلاصة التناوي  
ادعى عليه قرص الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي  
لا تستمع الدعوى ومثله في البرازية **وقوله** ان فلانا  
غائب ونطقت كلمة المدة على ان دعواه لما ادعاه فلان الغائب  
بقوله ان المال المدعى به فلان مالي افترضه للمدة على علمهم فاندفعت  
حضور منه عنهم بذلك فلا تستمع والله اعلم **مسئل** فيما لو ادعى زيد  
لدي قاض لحكم القاضي له بموجب الشرع الشريف ومنع الخصم عنه من  
القرص له ونفذ حكمه قاض لقرصه بعد مدة من الزمان طلب  
المدعي من قاض آخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا  
**اجاب** ينظر فيه دعوى المدعي ان كان اني بمأ مع دفع اقام  
عليه بيينة تستمع وتقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من القرص  
له بعد مدة بيينة قامت منه على خصمه شراحي بها تستمع وان لم يكن  
كذلك لا تستمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه او لا وهو  
مقتضود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في  
كتبهم كالدخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدعوى وما زاد  
عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البيينة يصح بعدها كما  
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفيه الدخيرة برهن الخارج  
على نتائج الحكم له ثم برهن ذواليد على النتائج حكم له به انتهى فاذا  
كان هذا في بيينة مثبتة ولها اختيار وحكم بما دسم بعدها فتوى  
الحاكم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا يتطعن بيينة ذواليد  
فما الحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المفتية له عن  
البيينة فكيف بيينة الخارج قضاتك لاقتنا استحقاق فنقول  
ان اهاد الخصم الدعوى ولا بيينة له بما يدعي لا تستمع دعواه لانه عي



غنا باليد ولا حاجة للحكم بها اذا انقضت المدة على عليه عند عدم بيينة  
 الخاوج فضا نزل لا فضا استحقاق فنقول ان اعادة الخضم الذي عوي  
 ولا بيينة له بما يدعي لا تسع دعواه لا سيما عين الاول حيث لم يتم بيينة  
 ولتم ياتي بدفع شرعي يقبل شرعا وقد منع او لا لعدم اقامتها فما الى  
 به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يستمع منه  
 اجماعا وقد اكثر علما ونا من ذكر هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان  
 وهو بائ وبيع او مسله بعض علما يينا الى خمس مائة واثنى عشر فصلا  
 وذكروا في مسئلتنا ما افيتنا به من راجع ليراجع الكتب ويأمل والله  
 اعلم **سبل** في رجل اشترى من اخر ستة اذرع من ارض بييد  
 البائع وبها بنى بنايا وتصرف فيه ثم بعد ذلك ادعى رجل على البايع المذكور  
 ان له ثلاثة اذرع اربط ونصف قيراط في البيت المذكور ارفعنا عنه ويؤيد  
 هدمه والحال ان امه تنظره يتصرف فيه ما لبنا والانتناع المذكورين  
 هل له ذلك ام لا وهل تسع دعواه مع تصرف المشتري وروية امه  
 له واطلا على الشرا المذكور وتصرف المزبور مدة مديدة او لا  
**اجاب** لا تسع دعواه والحال ان علما يينا فصولا في  
 متوهم وشروهم وقتنا وديم ان تصرف المشتري في البيعة مع اطلاع  
 الخضم ولو كان اجنبيا يخو البناء والزرع بمنعه من سماع الدعوى  
**قال صاحب المنظم** اتفق اسناد سماعه على انه لا تسع دعواه  
 ويجعل سكوت رضاء البيعة قطعا للتزويذ والاطاع والحيل والتلبس  
 وجعل المحذور ترك المنازعة اقرارا انه ملك البائع وقال في جوامع  
 الفتاوى وذكروا في حصة الفقهاء راي غيره يبيع عروضا فقتضها  
 المشتري وهو ساكت وترك منادعته فنوا اقراره بان ملك  
 البائع انتهى فعلم بذلك ان الام لو كانت حية ثم ادعت بعد ذلك  
 لا تسع دعواها وما منع المورث في مثله منع المورث ما لا ولا ذلك  
 كلمة لاجل الدفع والقطع لمادة التزويذ والتلبس والحاسم لطريقت  
 الاحتيال وقطع شاذة الاطاع بالتدليس في زمان غلب على اهله  
 ارتكاب الباطل وتعاطى العاطل لينا لو امن الدنيا الدنية نوعا بابل  
 فتري الولد منهم على خضه كالسبع الصايل فحسبوا سماع مادة مثل  
 هذه الدعوى لما زادوا من فساد اهل هذا الزمان بارتكابهم باطل

العدوان والميل الى الدنيا التي هي حبال الشيطان فيجب منع ذلك  
 اذا القاعدة التي اجتمعت على صحتها اهل المذاهب روى المفسد او يلى  
 من جلبا لمصالح يده خل هذه الواقعة فيما اشتملت عليه من المفردات  
 فيجب العمل بما في دفع الظاهر الذي ينصرف الزمان وفساد اهله الذي  
 نطقت الاحاديث بشروم وقبح حال اكثرهم والله اعلم **سبل** في حايطة  
 بين شخصين تنازع بينهما ولا بيينة لهما ولا احد مما بينا من متصل ترليعا  
 على وجه الشريك والاخر عقد عليهما هل يقضي بهما لهما ام هي لصاحب  
 العقدا لصاحب الاتصال في طرفي الحايطة **اجاب** الحايطة لصاحب  
 التزويج لسبق استعمالها على صاحب العقد اذ هو موضع الجذوع وقد  
 صرحوا بان له لو كان لاحد مما تزويج وللآخر جزوع فدو التزويج اولى وعليه  
 عامة المشايخ مقلدين بان الاستعمال بالبناء عند التزويج يسوق على الاستعمال  
 بجزوع وتفسر اتصال التزويج ان تكون اضافة اللبن داخله في انصاف  
 لبن الحايطة المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي العقد متاخر  
 واذا ارتبت في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين **سبل**  
 في سفلى وعلو كل واحد منهما في يد رجل يتصرف فيه مدة سنين  
 تصرف الملاك بلا نزاع والان صاحب السفلى يدعي شيئا من  
 العلو لنفسه انه ملكه هل القوك قول واضع اليد وعلى صاحب  
 السفلى البيينة حيث توافقا على بعية العلوانه لصاحبه او لا  
**اجاب** القوك قول واضع اليد وهو ذو العلو بيمينه ويلى  
 الآخر البيينة والله اعلم **سبل** في سفلى انتم دم وصاحب العلو  
 يريد البناء يتوصل الى حقه فما الحكم **اجاب** اذا امتنع منا  
 السفلى عن بنا السفلى لا يجزى نفاك لصاحب العلوان السفلى ان  
 شئت وامتنعه عن صاحبه حتى يوديك قيمة البناء او ما انفق على  
 الاختلاف وقيل ان ما ذل القاصي فيما انفق والا فبالقيمة وعليه  
 الفتوى كذا في فتاوى شيخنا السراج الحانوتي وفيها واعتبر  
 القيمة يوم البناء يوم الرجوع انتهى والله اعلم **سبل**  
 في صاحب علوان اذا انبني في علوه بتلا يضرب بالسفل هل له ذلك  
 ام لا **اجاب** نعم المختار للفتوى ان لذي العلوان يبنى على  
 علوه اذ لم يضربا عا على قول الامام وصاحبيه وان نقل



وانه نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرر وعده  
 يعام بقول رجلين من اهل البصرة في ذلك **اجاب** ان الضرر  
 ان علم يقينا بمنع وان علم عدمه يقينا فلا يمنع وان اشكل بمنع الابري  
 ذي السفل والله اعلم **مسئل** فيما اذا الحق الضرر بمالك البيت السفلي  
 وكان ذلك بسبب مالك العلوي هل يمنع من ضرره او لا **اجاب**  
 الفتوى على ان الضرر ان تحقق او اشكل انه يضر ام لا يمنع ذو العلوي منه  
 فاذا علم انه لا يضر لا يمنع **واعلم** ان سقف السفلي وجد وعده  
 وهذا ديه ونواريه وطينه لصاحب السفلي غير ان لصاحب العلوي سكة  
 في ذلك كما حققه صاحب البحر عن الدخيرة فاذا علمت ذلك فاعلم  
 ان تطينه لا يجب على واحد منهما اما ذو العلوي فلعدم وجوب اصلاح  
 ملك الغير عليه واما ذو السفلي فلعدم اختياره على اصلاح ملكه  
 واذا تلف الطين المانع لوكت لما بسبب السكن المادون فيه شرعا  
 لاضمان على الساكن وان نقدي بان ازاله وجب الضمان واما  
 ردت هذا الاثنى بلغني ان بينهما تنازعا في سطح حضير سكنه لدي  
 العلوي يطالب به ذو السفلي بطينه ليدفع وكف الما والله سبحانه اعلم  
**مسئل** في ذي يد وخارج تنازعا في يمينه فادعي ذو  
 اليد شررها من زيد منذ ثلاث سنين وادعي الخارج شررها  
 من عمرو منذ سنتين فما الحكم **اجاب** المسئلة في هذا الخلاف  
 الروايات والاكثر على ان سابق التاريخ اولى وعليه اقتصر في  
 الخلاصة والبرازية ونقله في البحر عن غاية البيان وخزانة  
 الاكل ونقله في جامع الفضولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتبا  
 بقوله الا صوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى تملك الملك من  
 اثنين لم يورخ ملك من الملك من جمته وكثرة من اعتمده واقتصر  
 عليه عقلت وافقت به سابقا والله اعلم **مسئل** في  
 رجل اخلف مع والد زوجته فقال سميناها كذا مهر او قال  
 الاب لم نسلم شيئا وهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت  
 الاختلاف بالغة وذلك قبل الدخول والبيئة للزوج فما الحكم  
**اجاب** القول قول الاب ولا يمين عليه ولهما مهر مثلها  
 والله اعلم **مسئل** في دار بين اخ واخت ارثا من ابينهما ماتا

فادعي ابن الاخ على ابن الاخت ان اباه كان في حياته اشترى حصتها  
 بكذا حال حياتها واقام بيئته وقضى له فادعي المدعي عليه على المدعي  
 المذكور بعد الحكم المزبور انه استامه في المدعي ودفع له عشرة عروش  
 او يوجوه له بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بانه لا ملل له  
 فيه فهل يستمع دعواه بذلك وتقبل بيئته وحكم له به ام لا  
**اجاب** بقوله صرح علما وناقضه بان الاستتام اعتراف  
 بانه لا ملل له في العين وانه دفع صحيح والدفع يصح بعد الحكم  
 قال في جامع الفضولين في اخر القفل العاشر رافض الدخيرة  
 كما يصح دفع الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح ومن  
 المختار وكما يصح قبل اقامة البيئة يصح بعدها وكما يصح الدفع  
 قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن  
 ان المدعي قد قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ثم رجع  
 لفتاوي رشيد الدين وقال حكم له بمال شدد دفع الوفاض اخر  
 وجا المدعي عليه عند هذا القاضي بالدفع تسلم ويبطل الحكم الاول  
 وفي الاشياء دفع المدفع صحيح وكذا دفع المدفع وما زاد عليه  
 يصح ومن المختار كما يصح الدفع قبل اقامة البيئة يصح  
 بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في مسئلة المحنة  
 كما كتبتاه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الا قال يصح عند  
 غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده وهو المختار اني  
 ومثله في كثير من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى  
 المحكوم عليه بذلك وقول بيئته والحكم له ودفع خصمه  
 والله اعلم **مسئل** في رجل لا ولد له وله اقارب  
 عصبة حنة احضرم عند ما مرض مرض الموت واوصى لهم  
 بثلثون معلوم له ولهم وقال اقسموه بخامسة بينكم له  
 لا يفضل واحد منكم على الاخر فاقتسموه بخامسة لما وصي  
 وتصرف كل فيما اصابه بالقسمة مدة بتلغ ثلاثين سنة  
 والان يدعي واحد منهم باشر القسمة بنفسه انه اقرب  
 درجة الى الميت منهم وانه اقربا لثلثون كله هل يستمع دعواه  
 ام لا بمباشرة القسمة ولحق السلطان عن سماع ما بيني



عليه من الدعوي خمس عشرة سنة فان يد **اجاب** لا تسمع دعواه  
 لان الاقدار على الاقتضا واعتراف بان المقسور مشرك كما صرح به  
 الزيلعي وقاضي خان والعمادي والبرازي لاستيحاء منع السلطان  
 عن سماع الدعوي يمضي عليها هذه المدة والله اعلم **سبل**  
 فيما اذا ادعى الخارج على ذي اليد في محذوران واليد باعته  
 المخذود بالوكالة عن فلان الغائب بكذا وانقذه الثمن ويطلب  
 تسليم المخذود ومنه فانكر المدعي عليه الوكالة والبيع وقبض الثمن  
 فهل تسمع دعوي المدعي وتقبل بيئته على ذلك جميعه في غيبة  
 المالك او لا **اجاب** نعم تسمع دعواه كونه خصما قال في  
 جامع الفصولين وهذا وجه آخر وهو ان يدعي فيقول اني فضلي  
 فلا اسم البيع فيكون المشتري انه وكيل فلان في البيع فهو خصم  
 فيثبت انه وكيل فلان في البيع انتهى بهذا الصريح في مسئلتنا انا  
 والله اعلم **سبل** في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع  
 الابن يده على محذور كان له ممد عيا شره منه بتمن عينه فاقامت  
 زوجة الميت عنهما وكيل يدعي عليه بتمنهما منه فادعى لذي الحكم  
 الشرعي فاقام الابن بيئته شرعية شهدت بالشرامه بوجه الوكيل  
 على الوجه المرعي فحكم له الحاكم المذكور بذلك ومنع من معارضته فيه  
 وبقيت يده عليه ومضت مدة فماتت البنت عن زوج وصغيرين  
 منه فادعى هذا الزوج على الابن المذكور لذي القاض المذكور  
 ان المخذود مخلف عن الاب وطلب استحقاقه واستحقاق ولديه  
 المنجز لهم من بنت الميت الاول بينه فاجاب الابن المذكور بما  
 اجاب به لو لا فكل القاض المذكور المدعي المذكور بيئته لشهد  
 بانه مخلف عن والده فاحضر رجلين شهدا لدية بوجه الابن ان ولد  
 مات وهو نافي على ملكه لم ينتقل عنه بناقل وانما لم يعلم ما بينا فيه  
 ذلك وقبل القاض شهادتهما وحكم بكون المخذود والمذكور ارضا فكل  
 يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ام لا يصح **اجاب** لا يصح  
 ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البيئته المذكورة من  
 المدعي المذكور ولعل ان كلمة علمائنا في ساير كتبهم تطافرت على  
 ان كل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت وان دعوي الشرا

من المورث الخصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته خصم عنه  
 فاذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقيةهم لقيامه مقامه كان  
 الميت خصم بنفسه فيثبت المدعي عليه المدعي على الشرا قال في  
 جامع الفصولين مات وترك ذمرا وثلاثة بنين فغابت اثنين وبقي  
 واحد والدار بيد نصيبه له ونصيب الغائبين ودية عنده  
 والدار عين مقسومة فادعى رجل كل الدار فلو ادعى ملكا مريلا  
 او الدعا الشرا من ابيه يحكم له بالدار اذ بعض الورثة خصم عن  
 كلهم اذ الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون  
 خصما عن الميت انتهى ومثله في اغلب الكتب فانظر الى قولهم  
 الخصومة توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة خصم عن كلهم  
 فاذا علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ  
 وان المتأخر لا اعتبار به لاستثما له على ابطال الاول والحكم  
 الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه **ومن قولهم**  
**القضا محمول على الصحة ما امكن ولا يجوز نقضه بالشك**  
 ولا شك ان الحكم يكون ميلا فائلا من منه ابطال الحكم السابق  
 يكون ملكا للابن ما لشر السابق من ابيه وهذا لا يجوز مع  
 وقوع الاول صحيحا بعد دعوي صحيحة وشهادة مستقيمة  
 فاني يبطل والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل  
 دفع لاحد دينه عنما واخره عن نفسه في بقية اولاه  
 ومات وادعى الابن على اخوته فيما بيدهم من التركة بحصة  
 بمخالجوه على شي منها ودفعوه له واشهد على نفسه وابن اخوته  
 ابوا ما شروا مات هو واخوته والان اولاده يدعون على اولاد  
 الاخوة باستحقاق ابيهم من التركة هل تسمع دعواهم مع  
 صلح والدهم ام لا **اجاب** لا تسمع دعواهم والحال  
 هذه والله اعلم **سبل** في امرأة اقرت باستيفاء ما خصها  
 من مركة والدها واشهدت ان لا حق لها قبل اخوتها وماتت  
 فادعى احد اولادها على اخوتها منعه الحاكم ونقض عليه لوجه  
 هل هو قضا على البقية من اولادها ام لا **اجاب** القضا  
 على احد الورثة قضا على الكل اذ الخصومة توجهت على الميت



فلا تشع كغوي البيعة والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل اشترى  
 حاداً وشاعره فوجد به عيباً فزعم امره الى الحاكم بتلك البلدة في  
 غيبة البائع وحكم بالردة بغيته ولم يضعه عند عدل بل استمر  
 في يد المشتري حتى مات عنده فمثل له ان يرجع بالثمن على البائع املا  
**اجاب** ليس له ان يرجع بالثمن على البائع والحال هذه  
 اذ هو قضا على الغائب ولا ينفذ على ما عليه الفتوى ولو قلنا ببقاء  
 على القول المقابل لما عليه الفتوى فشرط الرجوع بالثمن هلاكه  
 عند العدل لتكون يد كيد البائع حكماً اما لو هلك عند المشتري  
 فلا رجوع له على البائع قول اوله قال في جامع القسولين في الخامس  
 والعشرين في الخيارات بعد ان رمز لرشيد الدين وجد عيباً وباعه  
 غائب واشت عند القاضي عليه وشاوع فوضعه القاضي عند عدل  
 فمات في يد هلك على المشتري اذ الرد على بايعه لم يثبت بغيته  
 شعر مر لفتاوي الاستروشي وقال ينبغي ان يكون هذا فيما لم  
 يقبض بالرد على البائع اما لو قضى ينبغي ان يملك من مال البائع اذ  
 اذ غابته انه حكم على الغائب بلا خصم ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين  
 انتهى وبه علمت ان واقعة الحال ليست موضع الخلاف لمالك  
 المبيع عند المشتري والله اعلم **سبل** في رجل ادعى على لذي قاضي  
 غرق على آخر انه باعه حاداً بها وسافر به الى العريش فوجد به عيباً  
 واخضره لحاكم العريش واشتد على رده به وانه اثبت لعيبه واخضر  
 الفسخ وحكم به لحاكم العريش بغيته البائع فكله قاضي غرق الى البيا  
 فاخضر رجلين شهدا بوجه البائع لادته ان المدعى استغار الفسخ لذي  
 قاضي العريش فمثل مثله لك يثبت الرجوع للمشتري ما لم يمت امره **اجاب**  
 لا يثبت اذ لا بد من تسمية القاضي الذي حكم ولان شهادة الشاهد  
 انما هي باستغار المشتري الفسخ لا بالحكم بالرجوع ولان الحكم على  
 الغائب لا ينفذ على ما عليه الفتوى ومن قال ببقائه في الاظهر  
 فذا ان اذ كان شاغراً اما اذا كان حقيقياً فلا كما ذكره في البحر  
 والله اعلم **سبل** فيما اذا اختلف المتعاقدان فادعى المشتري  
 ان البيعة باء والبائع ان يبيع وفما مثل القول قول البائع وهلك  
 او اقام المشتري ببيعة ان البيعة باء والبائع ببيعة ان يبيع وفما

فاني البيعتين تقدم **اجاب** هذه المسئلة ذكرها علماءنا فيها  
 اختلافاً كثيراً الرابع فيما ما اقتصر على في الخاتمة في احكام البيع  
 الفاسد بقوله وان ادعى لعدم ما يبيع الوفا والاخر ببيعاً ما كان القو  
 لمن يدعى الباء والبيعة بيعة الوفا انتهى وقد عللوا له بان  
 البيعة لمن يدعى خلاف الظاهر وبيع الوفا خلاف الظاهر في البياعات  
 فكانت البيعة بيعة من يدعيه واعتبر بانهم من في الحقيقة  
 وبيعة البيع مقدمة على الرهن **اجاب** بما حاصله  
 صورته صورة البيع وعينه شرط لا بد من الرهن فاغتم هذا التفسير  
 نقد قل من تعرض له والله اعلم **سبل** في حجة اشرا وحاصلها  
 اشهد هل فلان بن فلان مالوكالة عن بنت عمه فلانة بنت فلان  
 البكر البالغة الغائبة وكالته عنها في ذلك ولو ابعده وسائر ما ينسب  
 اليها فغله عنها على الوجه الذي تشرح فيه لديه لشهادة فلان بن  
 فلان وفلان بن فلان العارفين بها في وجه الخصم المجاهد للتوكيل  
 هما المشهد لهما الاتي ذكرهما فيه اشهاداً شرعياً في الصحة ان لا حق للموكل ولا  
 استحقاقا مع عيتمها فلان وفلان هما المجاهدان للتوكيل في جميع الاشياء  
 المسماة الغائبة عن مجلس الاشهاد المعلومه عند ميم بملك ولا يشهد  
 ملك وان المشهد لهما يتحققان ذلك دونهما وان ذلك تحت يد  
 الموكله على سبيل العاديه وقبل ذلك احد العامين اصالة عن نفسه  
 وكالته عن احده الموقوف ولصاد قاضي ذلك كله التصديق الذي  
 فمثل يعمل بمدة المحجة ويحكم بمجتها عند المحجة مع جحد المشهد لهما التوكيل  
 املا **احاب** لا عبوة بمدة المحجة ولا يثبت بحجدها الحاجة  
 التوكيل في الاسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية  
 فيما فالخصم الشرعي في ذلك بنت العم المذكورة ان كانت حية وان  
 كانت ميتة فالخصم وارثها من وجهاً كان او غيره وليت شعري كيف  
 يجحد العمان التوكيل وتسمع الشهادة لهما به وبجحدهما متضمن لتكذيب  
 المشهد الذي هو التوكيل وتكذيب شاهديه والاشهاد منه وشهاد  
 الشاهد من العامين المذكورين فسد التوكيل نفوذ بالله عن  
 الزيف والضلال وسأله سبحانه في تعالي صلاح القول والله اعلم  
**سبل** في ارز مشقك بين اثنين مات احدهما فلق وورثه الميت

ن



خزان بسببه هل على الشريك الاخر منه بقدر حصته او لا **اجاب**  
 ليس عليه شيء من ذلك قال في جواهر الفتاوى ابن و بنت و رثا اذا  
 فادعى مدعى على الابن فيما و حصته خزان بسبب المدعى لا يرجع انتهى  
 وهذا اذا لم نقل الاحت مما عرفت فعلى منة الثلث بقدر حصتي و ثلثا  
 ذلك كثره والله اعلم **سبل** في رجل مات عن زوجة و اب و ابن  
 و بنت هل للزوج او و كيلهما المدعى على مدعيه او مودعه او شريكه  
 بمهرها و تدرمه بدفع المودعة و الدين او مال الشريكة لها او و كيلهما  
 من مهرها ام لا **سبل** لا تستمع لها و لا و كيلها المدعى في ذلك **اجاب**  
 ليس للزوج و لا و كيلها المدعى بمهرها على مديون الميت او على  
 مودعه او على شريكه فقد صرحوا بان لا يجوز للمدعي ان يثبت دينه على مديون  
 الميت و لا على مودعه و لا على شريكه و اما المدعى على وصيه او على وارثه  
 و الزوجة و ائنة فلا مدعى لها بمهر او دين ما الا على الوارث او الوصي  
 والله اعلم **سبل** في متنازعين في نصف كرم لهما خارج و الاخر وريد  
 اقام الخارج بئنة انه في النصف كان لابييه هل تقبل ام لا تقبل  
**اجاب** لا تقبل البينة على هذه الكيفية لما صرح به في  
 البحر وغيره من ان شرط صحة المدعى و قبول الشهادة قال  
 في البرازية من تخاب الشهادة شهد ان هذه الدار كانت لجد  
 لا تقبل لعدم الحرف في الكثر و ملك المورث لم يقض لوارثه بلاجر  
 الا ان يشهدا بملكه او يده او يد مودعه و مستعين وقت الموت  
 قال الزيلعي و الاصل فيه ان الشرط هو ان يقول الشاهد  
 مات و تزكيا ميراثا لها و تكن اذا ثبت ملكه او يده عند الموت  
 كان جوا و مسئلة الجرم مشهورة في اغلب الكتب مذكورة و الله اعلم  
**سبل** في رجل كان له في بيع نصف فمسن له بيد آخر فاب  
 فباعه لرجل سلمه و مضى من فخص شخص و ادعى على الوكيل شراءه  
 من الموكل بعد ثبوت كونه و يريد الزامه باحضار الفرس او قيمة النصف  
 الذي اشتراه هل له ذلك ام لا **اجاب** لا تستمع دعواه  
 على الوكيل لانه لا يصلح خصمه لاني النصف و لاني قيمته قال  
 في جامع الفضولين المقر مان في يد فلان لم يصرفه للمشتري  
 للتفاهما انه للغير و اما خصمه في ذلك المشتري منه و كل من ثبت

فيها التنازع سبق حكم له به و ترجع المسئلة الى مسئلة تلقي الملك من  
 فلان لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم انه لا  
 سبل لهذا المدعى على الوكيل المذكور لاني دعوى النصف و لاني  
 قيمته والله اعلم **سبل** في امرأة لزمها يمين شرعية لدى قاضي  
 شرعي هل تخلف في بئنة ام تحضر مجلس القاضي ليجعلها **اجاب**  
 ذكر في البرازية نقلا عن المتقي من الثاني رحمه الله ان المطلوب اذا  
 كان مريضا او امرأة و بيعت من يخطبها وقال الامام رحمه الله تعالى  
 لا يبعث و فيها بعد هذا اذا ادعى انما غير مخدرة ينظر ان كان من زنا  
 القاضي احضارها ليعلمها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى و اقامة  
 البينة على انما مخدرة او لا فيخصرها وان كره او لياؤها وان كان من زنا  
 ان لا يحضرها ان مخدرة فان كانت بكرا او من بنات الاشراف فالقول  
 قول و كيلها بلا يمين انما مخدرة و على المدعى البينة وان كانت من بنات  
 الاوساط و هي ثبت فالقول قول الخصم على انما غير مخدرة مع اليمين  
 و على الوكيل البينة على انما مخدرة و التعويل فيه على العادة فان  
 الابكار التي من بنات الاوساط بعد الزفاف بمدة يتولين الاعمال  
 و يخرجن الى العرس و المأم و بنات الاشراف و لو بعد الزفاف  
 بمدة مختفين عن الخرج الى هذه المواضع الا نادرا فيما يستقيم  
 و يلام على التزل كمرس الاحت او العمة اذا كانت لا تخرج الا في تلك  
 الجملة كانت مخدرة وان كانت تخرج فيما لا بد تخرج صان الخرج  
 لها عادة لا تبقى مخدرة و كذا افاده الامام المحلوا في رحمه الله  
 تعالى و فيها قبل هذا و المرأة البراترة كالرجل و ان كان المدعى  
 عليه مريضا او مخدرة لم تشهد الخرج لا تحضر بل يذهب بنفسه  
 مع الخصم او يمسك فابا ان كان ما ذ و فابا لا يستخلف و كلا  
 النوعين فغله عليه الصلاة و السلام الا انه لا يذهب بنفسه  
 في زماننا كيلا يتطرح حشمة القاضي و الا ذاب تحتلف باختلاف  
 العادات انتهى والله اعلم **سبل** في رجل قيل له لك شجرة  
 زيتون ادشاعن ابيك في شربة كذا فبعضها الى فباع بنا على قوله  
 فظهر ان له شجرات متعددة و انضمت مع المشتري فالمشتري يدعي شراء  
 الكل و البايع يدعي ما تقدم و هو بيع واحدة لابيئتها فما الحكم



**اجاب** كل من اقام بيته على عواهما منهما ثبتت فان اقامها  
 فالبيته بيته المشتري فان لم يقيم بيته مخالفا كما في الصحيح لا  
 يسلك بفاسد العقود مسئلة صحيح ويبدأ بيمين البائع هناك  
 لخلاف في البيع لاني الثمن ومن نكل منهما لزمه دعوى الاخر واذا  
 ثنى بالمشتري خلف بفسخ البيع الواقع بينهما على اى صفة كان  
 ويتراد ان الثمن والمبيع فتأمل والله اعلم **سبل** في المتبايعين  
 اذا اختلفا في ثمن البيع فادعي لذي الحاکم الشرعي ثمن والمشتري  
 اقل منه وعجز عن اقامة البيته ولم يؤمنا بدعوى احدهما  
 هل يتخالفان ويغنى القاضي البيع بطلب احدهما ويتراد ان  
 ام حلف المشتري فقط لا نكارة الزيادة ويقضى له بما ادعى لا  
**اجاب** مسئلة لخلاف المتبايعين كتب المذهب  
 طائفة بما متونا وشروحا وفتاوي وصرحوا بانهما عند العجز  
 عن البيته وعدم الرضا بدعوى احدهما يتخالفان ويبدأ بيمين  
 المشتري في مثل مسئلتنا فان خلف كل واحد الآخر الحلف فان  
 حلف شيخ القاضي البيع بطلب احدهما وتراد **وفي الحديث**  
 الشريف اذا اختلف البيعان مخالفا وتراد والمسئلة شميوه والقول  
 فيها كثيرة والله اعلم **سبل** في امرأة اخلقت مع ورثة رجل  
 في قدر من دار باعنا لابيهم فقالت له بعشرين عرشا وسلمتها  
 ولم اقبض العشرين وقالت الورثة بعيتها بخمسة وعشرين قطنا  
 بعشره وسلمت لك في حياتك هل يقبل قول الورثة في قدر الثمن  
 وفي قبضه ام في قدر الثمن لاني قبضته ام يجري بينهما الخالف  
 ويفسخ البيع ما لم تقم بيته على مقدار الثمن من احد الجانبين ام لا  
**اجاب** بعد موت المشتري لا يجري الخالف بين البائعة  
 وورثته والحال هذه اعني كون الدار في ايديهم والقول  
 قولهم في قدر الثمن باليمين على العلم والبيته على البائعة فيما تدعيه  
 لدعواها الزيادة وانكارهم لها واما قبض الثمن فالقول  
 قولها بيمينها فيه والبيته على الورثة والمسئلة صرح بهما في  
 التاخر خاتمة وغيرها والله اعلم **سبل** في نخل بدار  
 لرجل اختلف فيه الساكن تبرعا ومالك الدار كل يدعيه لنفسه

فالقول لمن منهما **اجاب** القول قول المالك بيمينه انه  
 ملكه لا فضاله واستقراده بها لتطرقا نقله الشيخ زين الدين  
 في الخالف وبعده في منع الفقار والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب الاقترار**  
**سبل** في رجل بالغ عاقل اقترط ايعا مختارا الاخر ان له عند  
 طبعة زنت طبع صابونا واشترى اهامنه بقدر معلوم من القروش  
 دفع بعض الثمن واجل بعضه اجلا معلوما طلبة البائع عند المحل  
 فاجاب **سبل** المشتري بانه اشترى منه مالا وجود له في الخارج  
 هل يواخذ باقراره ويلزمه الحاکم الشرعي بما اقترطه طاعا مختارا ام لا  
**اجاب** نعم يواخذ باقراره باجماع المسلمين ونصر علماء  
 الحنفية اقر شتر قال كنت كاذبا فيما اقررت به يحلف المقر له  
 ما كان كاذبا فيما اقر ولا يبطل فيما اقر به وهذا قول ابي  
 يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان **واما الوضعية**  
**ومحل رحمهما الله تعالى** لا يحلف المقر له بل بعد الاقرار يلزم  
 المقر بما اقر من غير يمين على المقر له ويجلس حتى يوفي ما اقر به والله  
 اعلم **سبل** في رجل بينه وبين ثمن معامله واخذ واعطى  
 معه وفضل بذمة الآخر مبلغا بعد المقاصصة بثن البضائع التي  
 يجتمة كل منهما واعترف به لذي جماعة شتر لان يقول لا اقيم  
 لك بضاعتك الا بكذا انقص مما وقع او لا هل له ذلك ام لا والاخر  
 السابق ماض عليه **اجاب** يواخذ بما اعترف به وما  
 وقع عليه الاتفاق والمقاصصة ماض لا ينقص بمجرد قوله  
 لا اقيم بضاعتك الا بكذا والله اعلم **سبل** في ثمرتين  
 من سمحة لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته اقر  
 احدهم واشهد ان استحقاقه ما لارث بينهما كذا الا غير والحال  
 ان استحقاقه اكثر من ثل بصح اشهاده والحال ما ذكرنا لا وهل  
 اذا ادعى حصته انك اشهدت بكذا او انك تخلف ام لا **اجاب**  
 الاقرار اذا كان محال شرا باطلا ومنه الاقرار ليهما من ايد  
 لو ادعى على حصته من الغريضة الشرعية كما افق به الشيخ زين بن  
 نجيم وهو في الاقرار في ثمن الغوايد من الاستباه والنظائر



فانه اعلمت ذلك فلا يمين اذا انكر الحفم الاقرار المذكور اذا فائدة اليمين  
 القضاء بالنكول وهو لو اقر به لا يقضى عليه فكيف يحلف كما هو ظاهر  
 والله اعلم **سبيل** في يمين دفع له وصيته ما له بعد بثوت بلوغه  
 ورشده واشهد على نفسه انه لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا  
 وابراه ابراهيم ما عن ساير الدعاوي غير امثل له بعده دعوي على  
 ورثة الوصي المذكور ام لا **اجاب** لا تستمع دعواه  
 قال في البحر الرائق وان كان الابتراعلي وجه الاخبار كقوله  
 هو بري مما لي قبله فهو صحيح متنا وللمدين والبعين فلا تستمع  
 الدعوي وكذا اذا قال لا ملك لي في هذه العين ذكره في المبسوط  
 وفي المحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا  
 ولا دعوي يمين الدعوي بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان  
 او ديننا قال في المبسوط ويدخل في قوله لا حق لي قبل فلان  
 كل عين او دين وكل كفالة او جناية او اجارة او حدة فان ادعى  
 الطالب بعد ذلك حقا لم تقبل يمينه عليه حتى يشهد وان بعد  
 البراءة لانه يمتد اللفظ استفاة البراءة على العموم انتهى وليس  
 هذا من باب الصلح حتى يدخل في قوله لو ظهر فساد الصلح بقوي  
 الائمة هل يبطل الاقرار المترتب عليه ام لا او يقال اذا ظهر  
 شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعيه ام لا فظاهر والله  
 اعلم **سبيل** في مريض مريض مرض الموت اقر بغير ارث بدين  
 يحيط بجميع ما له هل يصح ام لا **اجاب** نعم يصح لكن يوضح  
 عن دين الصحة وعما سببه معلوم والله اعلم **سبيل** في  
 ومن اقر انه لا يستحق عند عمر وشيا مشران زيدا ادعى النسيان  
 في الاقرار وقال كنت ناسيا في بعض الذي اقررت به انه صلي  
 فهل يقبل قوله زيدا لا وهل يلزم المقر له يمين بان المقر  
 صادق في اقراره ام لا **اجاب** لا تستمع دعواه النسيان  
 كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون  
 ان دعوي الزل في الاقرار يصح ويحلف المقر له ما كان كاذبا  
 في اقراره اذا لم يثبت بحكم ما عليه بالاقرار وان صار يحكموا  
 عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام البرازي وغيره

والله اعلم **سبيل** في رجل باع لآخر دارا بدين معلوم واقر بنفسه  
 والحال انه قبض البعق دون البعق فقام المقر له وادعى على ورثته  
 فاحتج عليه باقراره هل يحلفون ام لا **اجاب** نعم يحلفون  
**ففي متن تنوير الابصار** وان كانت الدعوي على ورثة المقر له  
 فاليمين عليهم بالعلم اننا لا نعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في شرح الوقاية  
 لصدر الشريعة ونص عليه انه الاصح والله اعلم **سبيل** فيما اذا  
 كان لو وقف مسجد بيت ويدي رجل واضع اليد عليه ان بنا البيت له  
 وان ارضه لو وقف المسجد بنا على انه في كل سنة ياخذ منه ناظر  
 الوقف حلا الارض ونحوه في وقف المسجد فالمرجوح ان يملك لئلا  
 للمناظر المزبور مطالبة الرجل بتمسك يشهد له بالاستحكار واذا  
 لم يكن مع الرجل تمسك يشهد له يقضي بالبيت للمسجد ارضا وبنا  
 وقد صرح علماونا في الاقرار بان المقر لو قال ارض هذه الاربعة  
 لفلان وبناوها لو كان الكل لفلان لانه لما اقر بالارض له ملك  
 البناء بتعاقلا يقبل قوله فيه بعد ذلك انه لغيره والمسئلة  
 في اغلب الكتب متونا وشرها وفتواي والله اعلم **سبيل** في  
 امرأة كبرت تزوجت بن وتبين واحدا بعد واحد ورثت منهما  
 اموالا وقبضت منهما شيئا من مهرها وزوجت من ثالث فقال  
 لها ابوها لا ادخلك عليه حتى تقر بي بجميع ما ملكه لي فقالت  
 كلما في يدي لو ادي هل يصح ام لا **اجاب** قال في البرازي  
 في الدعوي في نوع كقر في الدف في قول الشخص كلما في يدي  
 لفلان هذا الكلام محمول على البر والكرامة على اختيار مشايخ خوارزم  
 وعليه الفتوي فلا يتا في النزاع وقال في الاقرار قال في  
 مصنفه كل شيء في يدي او جميع ما املك لو ادي هبة وقد مر  
 ان العرف في بلادنا على خلافه فيجعل على البر والكرامة انتهى وعلى  
 تقدير العمل بما قبل الرواية وجعل ذلك هبة نشر لها في الموهوب  
 ان يكون مقبوضا غير مشاع فميزا غير مشغول فلا ملك المقول  
 له مال بنته بمجرد هذه المعولة والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 في امرأة ابى اقرباها تزوجها الا ان تقر لئلا يثبت بها ولشهادته  
 على نفسها ففعلت والان تدعي ان ليس في باطن الامر لئلا يثبت في

ام لا **اجاب** الاقرار بان  
 الارض للمسجد اقرارا بنا  
 ايض انه لم يقضي بالبيت  
 للمسجد ارضا



في ذمتها هل تسمع دعواها ولما تخلف ابنتها بان ذلك حق في باطن  
 الامر فابتدأ بمتما امرا **اجاب** نعم تسمع دعواها ان اقرارها  
 كان كاذبا فخلعت ابنتها انما تكون كاذبة فيه فان خلعت ولا يطل  
 اقرارها وامتنع الزامها بما اقرت على ما علمته الفتوي والله اعلم  
**سبيل** في امرأة اقرت ان جميع ما عندها من ماله يذهب  
 الحلي والامتنعة والدور مملوك لو ادها وانه عارية تحت يد هاهل تبع  
 حيث لم يكن المقام مقام الكرامة بل كبت برصك لدي قاضي باذنه  
**اجاب** نعم يقع في الحال هذه والله اعلم **سبيل** فيما لو رجع  
 رجل بنته لا حق واذا الدخول فتمها الاب عن الدخول حتى تقر له بعقارها  
 واسبابها فاقوت هل يصح اقرارها ام لا وفيما لو اكره متوليته وهو قادر  
 عليها حتى تقر لابنه الصغير مما ورثته من ابنتها فافترت هل يصح ام لا  
**اجاب** لا يقع اقرارها في الحال هذه قال في التاتارخانية  
 نقلا عن ابن ابي عمير قال ابى جعفر لو منع امراته عن الزيارة حتى تمس  
 منوها منه ففعلت لم تنفع المسبة ومثله في الخلاصة والبرازية وغيرها  
 وعبارة الخلاصة والبرازية وغيرها وعبارة الخلاصة باللفظ  
 منع امراته عن المسير الى ابويها حتى تمس وعلل بانها بمنزلة المكروه  
 وقد اتفق المتأخرون على ان الابراه يتحقق في زماننا من غير ان لها  
 وان الزوج سلطان زوجته **شيخ الاسلام ابو السعدي**  
**الحادي** مفتي الديار الرومية استنبط من ذلك ان الرجل  
 اذا روج ابنته من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها  
 منعها الاب الا ان تشهد عليها انها استوفت منه ما تصرف  
 فيه من ميراث امها فافترت بذلك **سبيل** اذن لما في الخرج عدم  
 صحة الاقرار وقد افنى به شيخ الاسلام المذكور واذا علم ان الاكره  
 يتحقق من كل من قدر على تحقيق ما هدد به وعلم ان منعها عن زوجها  
 اكره وكذا منعها عن ابويها لم يتوقف في عدم صحة الاقرار في  
 واقعة الحال والله اعلم **سبيل** في رجل شتمه آخر ونكح في عرضه  
 فطلق زوجته رجعيًا ثم تعرض له الشاتم ثانيا فقال له المشتم  
 لم يكن اني طلقك زوجتي من اجلك وكررت ذلك القول مرارا ثم  
 ان المطلق توجب لنايب القاضي وذكر له صورة الواقعة فقال

له المشتم لم يكن اني طلقك زوجتي من اجلك وكررت ذلك القول مرارا ثم  
 ان المطلق توجب لنايب القاضي وذكر له صورة الواقعة فقال له النايب  
 طلقك منك ثلاثا ولا مراجعة لك واجبرها الزوجة بك ذلك فهل قولك  
 النايب صحيح ام لا وهل يميل باخباره انه طلق ثلاثا ام لا **اجاب**  
 قولك النايب غير صحيح بل خطأ صريح حيث كان كلام الحالف هكذا اذا  
 الاستغناء عن النكاح انما يكون لما وقع وتقرر فالمعنى لم يكفك طلاق  
 ان وجبي المقرر السابق وهو الموصوف بأنه واحد رجعي فكيف يصير ثلاثا  
 بمثل ذلك اذا كررت ان كان بخلاف ذلك فلا بد من بيعة ولا يكفي اخبار القاض  
 اخا الزوجة بل الزوج طلعتا بل لو اخبره انه قضى عليه من باطل قالت  
 في البهرة الاخبار بالقبض منه كالانثا لا بد له من الحضرة قالت في شهادات  
 القسبة اشهد القاضي شهودا الي حكمت لفلان على فلان بكذا وهو غائب لم  
 يصدق فهو شاهد باطل والحضور شرط مشهور قال في مذهب اقلية  
 اذا قال القاضي حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق انتهى فاذا  
 كان هذا في الاخبار بانه قضى فكيف في الاخبار بان فلان وقع منه  
 كذا والقاضي يبي زمانا ممنوع عن القضا بعلمه وقد صح رجوع محرمه  
 فلو قدر انه قضى في مسئلتنا بعلمه لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية  
 جري الخلع بين الزوجين مرتين عند القاضي فقال نايبه كان قد جوي  
 عندي مرة اخري والزوج يتكرر فقال القاضي الامام لا يقض القاضي  
 بالمحومة الغليظة بكلام النايب اما النايب يقضي بكلام القاضي اذا  
 اخبره انتهى فمذاق طاع للسبع في مسئلتنا والعزوع الدالة على  
 ما قلنا اكثر من ان تحضر يطوك بدكرها الكلام وفيما قلنا كفاية  
 لذوي الاقهار والله اعلم **سبيل** في رجل اقر وهو بحال يعنين  
 شرعا بان لا حق له في المتكلمين الغلامين وانهما من حقوق فلان وطلا  
 وتغوص عن نظير الاسماء بذلك شيئا معلوما ومنه والآن بعد  
 مضى مدة يزعم ان الاسماء صحيح كونه لم يصرح بمقدار الحصة المصالح  
 عليها قبل لا التقات الى زعمه والاسماء وقع موقعه بحيث انه لا  
 يملك نقصه ولا يحتاج تنصيب مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي  
 داخله في العور والحال هذه والله اعلم ام لا **اجاب**  
 لا يحتاج الى تنصيب مقدار الحصة المصالح عليها اذ هي داخله في



في العموم بل يبيع الصلح مع جرائته كما ذكره الشارح قاطبة والله اعلم  
**سبل** في الجني اقام بيعة شهدت على مريضة مرض الموت بوجه  
وارثها بعد موتها انها اقربت باستيفاء من ما باعته له في مرضها  
والوارث يقول الاقرار والبيع تلجئة لا ملل له في الباطن وانما هو حيلة  
لحرمان الوارث والمقر له يقول بل هو صحيح باطنه كظاهره هل يخلف انما  
ما كانت كاذبة في اقرارها بالاستيفاء **اجاب** نفس الاقرار  
بالاستيفاء والحال هذه مختلف فيه لكن الرابع صحت حيث لم يكن دين  
على الميت ولا مال له سواء او كان لا يوفي الابه فيقدم الدين المعروف  
والثابت بمحاينة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كانت  
تلجئة يخلف المقر له ان ما كان كذلك والحال هذه والله اعلم **سبل**  
في رجل اشترى من اخو شفي رجي بتمن قد استون قرشا او اقرب يقبضها  
ومات فادعت ورثته ان الاقرار يقبض المثلن كان تلجئة ولم يقبض  
منه شيئا فما الحكم في ذلك **اجاب** يلزم المقر له بالخلف  
بأنه العظيم لقد اقر اقرارا صحيحا فان حلت على ذلك منع الحاكم  
الورثة عنه وان نكل عن اليمين لزمه ما ادعت الورثة وان كان  
اقامت الورثة المذكورون البيعة على ما ادعوا قبلت والله اعلم  
**سبل** في الوكيل بالشر اذا اقر يقبض المبيع المعين من  
وكيل اخر بالبيع ثم بعد مدة انكر قبضه بعد دفعه بقبض المثلن  
مدعي ان اقراره كان كاذبا بالغلبة الرجاء منه ان يقبضه فلم  
يقبضه هل يستع وعواه على وكيل البيع ام لا **اجاب**  
يلزم الوكيل البايع اليمين على ان وكيل الشر المذكور ما كان كاذبا  
في اقراره في القبض على ما اختاره المتأخرون وهو مدعي ابو يوسف  
وعليه الفتوى بتغير احوال الناس وكثرة الخداع والخيانة والمثلية  
في غالب الكتب ومن المقر ان وكيل الشر وكيل البيع ترجع الحقوق  
اليهما لا الى الموكل والله اعلم **سبل** في رجل مات عن ورثة  
مغار وكبار وظفت تركته فالتفتوا في السر على ان يمتروا ظاهر ايمان  
جميع ذلك المال لفلان لخدائنا الميت خوفا من ظلمة الولاة  
واستمدوا المقر له على نفسه شهودا في السر ان المال تركه عن الميت  
يجري على فرايع الله تعالى بينهم وان اقرارهم به له تلجئة خفا

من الظلمة هل اذا شهد لهم شهود السر بذلك تقبل شهادتهم ويبطل اقرارهم  
الذي في العلانية ام لا **اجاب** تقبل شهادتهم ويبطل  
اقرارهم الذي في العلانية وهذه من مسائيل التلجئة وقد ذكرها كثير  
من علمائنا في باب البيع الفاسد ومنهم من ذكرها في باب الاقرار  
ومنى في الخائنة والاختيار والبن ازية وجامع الفتاوى وغيرها  
من الكتب وقد صرحوا بان مدعى التلجئة اذا اقام بيعة علمتها تقبل  
لانه اي المدعى عليه ذلك اذا عايناه يعترف بما الزمناه بموجبها  
فكذا اذا برهن عليه خصمه بذلك اذا ثبت بالبيعة كالثابت  
عيانا وهذا اما لاجماع لا نعلم فيه خلاف بين الائمة وهو موافق  
للقياس والاستقصان وكثيرا ما يفعله الناس خشية من الظلمة  
لا سيما في هذا الزمان والله اعلم **سبل** في رجل ادعى عليه  
آخر انه دفع له حمون قرشا على زيت كل بخم قرش واخلف فانكر ذلك  
وادعى انه انما دكله في خلاص خمسين قرشا من زيده قايلا مما صرقت  
على الحكم احاسبك به وانه استخلص من زيده المبلغ المذكور وصرف منه  
ثمانية عشر قرشا محصولا ودفع له عشرين قرشا فانكر المدعى المذكور  
ذلك فما الحكم **اجاب** جواب المدعى عليه انكار اخذ الحسين  
قرشا على زيت كل بخم قرش او دعوى وكالة في خلاص خمسين  
نكرة فكانت دعوى مستقلة منه فيطلب من المدعى الاول وهو  
مدعى دفع الحسين على زيت البيعة فان اقامها الزم بالقرش والحسين  
ان كان السلم فاسدا وان لم يقر باطلب اليمين منه على انه ما استلم  
منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تمنع يمينه الدعوى فمضى اقامها  
قبلت ثم دعوى المدعى عليه الوكالة وقبض المبلغ فالغرض  
منه كذا ادعى معه كذا اقرارا منه بشي آخر لكن ردد المقر له  
فاذا اعاد الى الاقرار بعد تكذيب المقر له ثانيا وضد قه فيه  
بعده لزمه ويكونان قد توافقا عليه وما دام على تكذيبه كلما  
اقر فلا شيء له بما اقر به انه باق له عنده من الحسين  
الموكل في قبضها فلينبه لذلك والله اعلم **سبل** في  
امراة اقرت ان جميع ما هو في بيت زوجها ملك له سوى  
اسباب عينية ما وكتبت بذلك حجة شهادات الزوج فادعت



الزوجة استباها لم تكن متاعين لنا في المحجة ثم عاشت زاعة انما  
 حجة و تم بعد الاقرار و بعتية الورقة يقولون انما كانت موجودة  
 الاقرار هل القول قولها بيمينها و البينة عليهم ام قولهم  
 و البينة عليهم **اجاب** المحمد وليت الحمد  
 انما هو في قولنا ابدي • القول قول الزوجة المذكورة  
 وهذه مسئلة مشهورة • نعم فلها صاحب الخائيم  
 معللا بعلية جليله • كون المقر انكر الدخول  
 فيما اقر فاغتندي مقبولا • فان اتى بحجة اندفعت  
 لان دعواه بها تنوهرت • ثم هنا دقيقة تـ  
 ان لم تكن بينة تقام • وكان لا يصلح الا للرجال  
 فهو من الميزات عنه لا محال • ان لم تكن بينة لها به  
 والعكس في العكس في المشتبه • قد قاله الفقهاء حين الدارين  
 مصليا على النبي الامين • الحق في الزهره ري الراسلي  
 عامله المولى بخص الفصل • يارب و نعم يا الهي عماله  
 بالخير يا ربنا حقق اماله • وضرة ما في الخائيم في الاقرار  
 قال حاق يدي من قليل وكثير و متاع فلان صح اقراره لانه  
 عام وليس بمجهول فان كان المقر له لياخذ • عبدا من يد المقر و لقلنا  
 فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار منهولى وقال المقر  
 لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم  
 المقر له البينة انه كان في المقر وقت الاقرار لان المقر يكره قول  
 هذا العبد في الاقرار فرجعت المسئلة الى المسئلة اختلاف الزوجين  
 وقد نصوا فيها ان القول قول الحى منهما فيما لا يصلح الاله و في  
 المشتبه فاعلم ذلك و تنبه ليل تقع في الشبه فاعلم **سبل**  
 في مريضة مرض الموت ابرأت بنتها من دينها الثابت لها قبلها  
 و اشهدت بانها قبضته هل يصح ام لا يصح **اجاب** لا يصح  
 قال في جامع الفضولين مريض ابرأ و ارثه من دين له عليه  
 اصلا في كفاية بطل و كذا اقراره يعقبه و احتيا له به على  
 فيه و كذا في غيره و الله اعلم **سبل** في رجل قال في صحة  
 ان الارز الذي بيدي يملكه ما فيا و غيرها و ساين ما بيدي

من قليل و ثوباني الاربعة و تمام سوية بينهم لاملك لي فيه و لا  
 حق و انما انا مستنف و عامل من بيع بعلى لا و لادي المذكور من هل  
 يصح ذلك و يقضى به لهم ام لا **اجاب** نعم يصح و للقاضي  
 ان يقضى به و الحال هذه قدوة جوابان قول الرجل جميع ما بيدي  
 فلان او جميع ما يعرف بي و ينسب اليه فهو فلان او جميع ما بيدي  
 من قليل او كثير من عبيد او غير ذلك فلان اقراره صحيح و اقرار  
 العقيم لو ارثه كاقراءه للاجنبي فيقضى به و في الخائيم و لو قال  
 يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لا اقر في غير ما علي من الشيا  
 ثم مات فادعي ابنه ان ذلك تركه ابنه قال ابو القاسم ههنا  
 حكم و فتوي في الحكم اذ اثبت هذا الاقرار و جب القضا لهما بما كان  
 في الدار يوم الاقرار و في الفتوي اذ اعلمت المرأة ان الزوج  
 صادق في اقراره و ان جميع ذلك كان لهما يبيع او هبة او ما اشبه  
 ذلك فمضى في سعة من ان تمتنع ذلك من الوارث و ما لم يكن ملكا لهما  
 بالاقرار باطل انتهى هي صريحة واقعة الحال فاذا اثبت هذا الاقرار  
 زوجت القضا لهم بما اقر به في صحته و الله اعلم **سبل**  
 في مريض اقر بعقار و امتعة معلومة انما لابنه و ابن ابنه فلان  
 شركة بينهما و انما ملكهما الا حق له فيها و مات فادعت بنته فيها ارثا  
 عنه هل تسلم بعده ام لا **اجاب** حيث لم تكن في و ليس  
 ملكه فيها ظاهرا فاقراءه لهما باطل لما صرح به في جامع الفضولين  
 و غيره بان اقراره بعين في يده لو ارثه لا يصح و لما في التاتارخانية  
 من اقرار المريعين بدين مشترك او عين مشترك لو ارثه و لاجنبى  
 باطل و الله اعلم **سبل** في ايتام ثلاثة اشهد اشان منهم بعد  
 بلوغها انهما لا يستحقان قبل فلان و فلان اليهودين و لا قبل كفلان  
 حقا مطلقا هل يمنع اشهادها الساتت من الدعوى عليهما ام لا  
 وهل اذا كتبت في صلته ذنبه و عواضه عليهما بمبلغ معين فما صورته  
 فهو جوب ذلك برئت منهما و ذمته كفلا يهما من المبلغ المذكور  
 و ثبت لدي مولانا الخائيم من الدعوى فيما عدا المبلغ المذكور  
 ام لا وهل اذا تكور من احد اليهوديين اقراره و فلان و فلان  
 بان بذمته لهم اربعماية و خمسة وستين و الثاني اقراره و فلان

يها



بان يدقمتهم لهم سوية عليهم حمائية وحمية وثلاثين اصل مالهم الميراث  
 بدقمتهم الربحية وحمية وستون من مبيع عين فادعى التاكي  
 المذكور ووكيله انما ديان احدهما خاص به كما كتب عليه والثا  
 مشترك كما كتب عليهم فادعى المقر ان الارباحية وحمية وثلاثين  
 الذي ذكرت في المشترك هي التي ذكرها في الخاص يكون القول  
 قول التاكي عن الاستهاد المتقدم ام قول اليهودي المقر  
 ما الحكم **اجاب** لا يمنع استهادها التاكي عن الدعوي  
 عليها لانه اقرار هو حجة قاصرة على المقر لا تعداه والبراهة عن  
 المبلغ المذكور لا تمنع الدعوي بغيره كما هو ظاهر واذ تعدد  
 الاقرار بموصفين لزومه الشبان كما نص عليه في الاشباه في  
 الاقرار وعلى الخصوص اذا كان بكل اقرار صلت فقد نص في الحاشية  
 والتاكي ربحانية وغيرهما ان اختلاف الصل بمنزلة اختلاف  
 السبب قال في الحاشية وان عقد على نفسه صكين كل صل  
 بالفرم واشهد على ذلك لزمه المالا ان على كل حال واختلا  
 الصل يكون بمنزلة اختلاف السبب انتهى وواقعة الحال  
 اولوية فان الدين الخاص خلافا المشترك وقد كتب بكل صلت  
 وهما في موضعين اي في مجلسين مختلفين ومن طالع في كتب  
 المذهب ونعم المراد من كلامهم ظهر له ذلك والله اعلم **سبل**  
 في امرأة قالت لا استحق في ميراثي وكات اي حقا شرعيات  
 هل يصح دعوي ورثتها باستحقاقها فيها او لا **اجاب**  
 ان كان صدق ومنها هذا القول مع وجوب المنازع الشرعي  
 صح فلا تستمع دعواهم فيه وان صدر مع عدمه لا يصح فتمنع  
 سماعها منها لو كانت حية وذلك لما صرح به في جتام مع  
 الفضولين من ان ثلثي المالك ملكه عن نفسه من غير اشباحه لغيره  
 لا يجوز واذا كان مع النزاع فهو اقرار ولا له بقرينة النزاع  
 وقيل انه لغو والله اعلم **سبل** فيما اذا اقرت امرأة بالغة  
 عاقلة بقبض كذا يعني ميراثها قبل عقد النكاح هل يصح اقرارها  
 او لا وهل اقرار وكيل النكاح بقبض ميراث المنكوحة يصح فليتها  
 سواء كان قبل عقد النكاح او بعده او لا **اجاب** اقرارها

المرأة العاقلة بقبضها كذا على حجة النكاح بقبض ميراث المنكوحة  
 يصح عليها سواء كان قبل عقد النكاح او بعده او لا  
 اقرار المرأة العاقلة بقبضها كذا على حجة النكاح قبل وقوعه  
 صحيح وتلزم برودة ان لم يسم النكاح وان تم حسب من الميراث  
 واما اقرار وكيل النكاح بقبض ميراث المنكوحة فلا ينعقد عليها  
 باجماع علمائنا سواء كان قبل العقد وبعده لانه سفير ومعيون  
 والله اعلم **سبل** في رجل مات عن اوقاف واولاد وورثة وترك  
 ميراثا فقبل قسمته اشهدت الام على نفسها انها لا تستحق قبض  
 حقا ولا ارثا واثبات دقمتهم وله تنع من لاسقاط ما يستحقه  
 من التركة فهل هذا الاثر يشمل ما يستحق من التركة قبل قسمتها  
**اجاب** صرح علما واما ان الارث لا يصح اسقاطه اذ  
 هو جبر لا سيما في الاعيان فقوله لا استحق ارثا في الاشياء  
 والنظام يروى قال وارث تركت حقي لم يبطل حقه وفي جامع الفصولين  
 قال احد ورثته ميراث من تركته ابي بيده الغرماء عن الدين بقدر  
 حقه لان هذا الاثر من الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة  
 عين لم يصح ولو قبض احد من شيئا من بقية الورثة وميراث التركة  
 وفيها ديون على الناس لو ازاها التركة من حصته الدين صح لا  
 لو اراد تمليك حصته من الورثة لتمليك الدين ممن لا عليه  
 ولو قال وارث تركت حقي لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل  
 بالترك فهو صريح بانها اي الام لو تعرضت لاسقاط ما تستحقه  
 من التركة لا يبطل حقه من الادب والله اعلم **سبل** في امية  
 اعترف سيدها بانه وطبها فانت ببيتنة بعد اعترافه بالوطي هل  
 يثبت نسبها منه وميراث في تركته مع بقية ورثته ام لا يثبت  
 نسبها منه ولا ميراث **اجاب** لا يثبت نسب ولد لا يثبت  
 من سيدها بمجرد قوله قد وطبها الا اذا اعترف لنفسه فاذا ما  
 السيد لا ميراث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت ببيتنة  
 شرعية معدلة دعوي السيد لهما في المثلث فالبنت من جملة  
 ماله الموروث عنه لورثته والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في امرأة اشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل اخيها حقا من ميراثها



والدها وان الذي قبضه اخوها من الديون المخلعة عن والدها  
 وصليها استحقا فلما منه وهو ثمانية واربعون شهرا قبل يمنهما  
 ذلك من الدعوى محضتها على مديون ما من مدين والدها اذا  
 اعترف اخوها انه من جملة ما قبضه واشهدت به يقبل قوله  
 في حقها امر لا وهل اذا اختلفت ائمتا اقرضت هنكذا اشدت  
 ائمتا اقررت به ولو لم يكن قبضته بحلف لئلا امر لا **اجاب**  
 لا يمنهما الا شهدا المذكور عن الدعوى بدين على مديون عليه  
 دين لو الدها ولا يصح ق اخوها انه قبض منه وشمله اثما دها  
**قال في اخر الفصل الثامن والعشرين من جامع**  
 الفضولين مستشهدا راي ان قال قد استوفيت جميع مما تركت  
 والدي من دين على الناس وقضت كلة شرادة على رجل دينا لانيه  
 اني اقبل بيته واقضي له بالدين انتهي وانت جدير بان واقعه الحاد  
 اقولوبه واذا قالت اقررت بالمال ولكن ما قبضته بحلف اخوها  
 ائمتا اقررت كاذبة كما افني به المناوون واستقرت كلمتهم عليه  
 والله اعلم **سبل** في رجل ادعى بالوكالة على واحد من ورثة الميت  
 بدين عليه فاقرب بالوكالة وانكر الدين شره اثبتته في وجه المدعي  
 عليه الذي هو احد الورثة هل يوجب من جميع التركة ام يلزم  
 المدعي عليه فقط **اجاب** ان شهد مع المقر بالوكالة  
 رجل آخر يوجب من جميع التركة والا لا قال في مجموع موبيناده  
 نقلا عن الزياوات ان انكر الوارث الدين الذي على ابيه واقام  
 المدعي بيته بفضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لامن بصيب  
 هذا الوارث وهذا لان القضا على الوارث يكون قضا على الكل  
 فان اقر هذا الوارث بالدين وكذبه ساير الورثة فلم يقض  
 القاضي باقراره حتى شهد هذا الوارث واجبي بالدين على  
 الميت جازت شهادتهما ويقضى بالدين ويكون ذلك قضا على  
 جميع الورثة انتهى وهذا اقراره بالوكالة ينفذ على نفسه لا على  
 بقية الورثة فهو خصم في حقه لا في حق غيره اذا اقراره بالوكالة  
 نافذ عليه لا على البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه من الدين  
 وهو قول الفقيه الشافعي والبخاري ومالك وابن ابي ليلى

قال وهذا عدل واحسن والله اعلم **سبل** فيما اذا اقر بحضرة بيته  
 شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة وعشرين دينارا ذهبامها  
 مؤجلا وصدة قته عليه وباعها نصف دار له به وصديق على ذلك بعد  
 موته بعض ورثة وكذب البعض قبل الاقرار والبيع المذكوران  
 محتجبان امر لا **اجاب** اما الاقرار بالمرتب فيصح حيث كانت  
 بمن يوجب لها مثل المقر به كما صرح به في جامع الفضولين وغيره  
 معطلا بقوله اذ يقبل قولها الى تمام مقرر مثلها لا اقرار الزوج واما  
 البيع فلا يجوز قال في جامع الفضولين اعطاها بيتا عوض مهر  
 مثلها لم يجز اذا البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بمن المثل الا  
 اذا اجاز وادته **والحاصل ان الاقرار لها بالدين**  
 المذكورة مقرر صحيح حيث لا زيادة فيه على ما يوجب مثلها ولا يحتاج  
 فيه الى تصديق الورثة وان كان عليه زيادة لا يصح بهذا الابه وبيع فيما  
 هو مهر مثلها وان البيع لئلا يصح الا برضا الورثة فان رضي  
 البعض ورثه البعض جان في حصته من رضي ولم يجز في حصته من  
 لم يرضه في هذه الاحكام كلها صرح بمثلها في جامع الفضولين  
 في احكام المرض والله اعلم **سبل** في رجل اقر في مرض الموت  
 اقر بعشرين قرشا من المهر المشروط بتجديله لزوجه المذكور بها  
 ائمتا باقية لئلا في ذمته وباعها زيتونا مرهونا عنده الى غيره هل  
 يصح اقراره في تلك الحالة وبيعه الزيتون المرهون ام لا  
**اجاب** لا يصح اقراره لئلا يبقا شي من مهرها المشروط عليه  
 بتجديله قبل الدخول بما اذا دعواها به بعد الدخول لا تنفع منها  
 فاقرا له لئلا لا يصح لان اقرار الوارث وهو لا يصح في مرض الموت  
 وبيعه الزيتون المرهون عدم صحته اظهر من الشمس والله اعلم **سبل**  
 في رجل يذهب ويحيي في حواشي الدخلة والخارجة غير ان في  
 وجهه اصفرار وفي جفده تغير ولا يمنعه ذلك عن الخروج لما روي  
 به من بلدة الى بلدة اخرى اقر وهو في هذه الحالة غير ذي  
 فراش ان جميع ما في يده لاجنه فلان هل يصح اقراره ويعمل به  
 شرعا ام لا **اجاب** نعم يصح اقراره ويعمل به شرعا وحكمة  
 حكم الصحيح ولا يلزم من اصفرار الوجه وتغير الجسد المخافة



بالمعنى الذي تختلف احكامه عن احكام الصحيح فان الانسان لا يجلو عن  
 مرض ما فاذا اذام يخرج في مصالحه لا بعد مريضاً فاذة قال في الجامع  
 الصغير صاحب السل والدق ما لم يصح صاحب فراش فهو كالصحيح فاذا  
 علم ذلك علم انه كاقرار الصحيح وقد مر حوا ان الصحيح اذا قال  
 جميع ما في يدي او جميع ما يعرف بي او جميع ما نسب الي كفلان يكون  
 اقراراً لاهية حتى لا يشق طينه شرايط الهبة قال في الخاتمة قال  
 ما في يدي من قليل او كثير او بعد او متاع لفلان صح اقراره لانه عام  
 و ليس بمجرب انتهى فكل ثبوت ان كان بيده يحكم له به الحاكم  
 الشرعي كما هو صريح كلام علمائنا والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في اخوين كثرتهما الدعاوي والمخاصمات لقريب لهما لذي نايب  
 الحكم فرفع امره الى القاضي الكبير المستنب قاضي نايب عن سماع دعواهما  
 عليه فايدان او الدعاوي عليه يرسله الى هذا الجواب فلا تتم  
 عليه دعوي فاذ عيا عليه لذي النايب فقال على سبيل الانكار  
 منهما واستبعدا ذلك عنهما انا قلت اياكما واحكاما معنى بذلك غاية  
 الاستنكار والاستبعاد هل يكون اقراراً منه بقتل ابنيهما او لغيرهما  
 ام لا ولو اقر بذلك واقربه وشهد عليه فهو ديه ام لا **اجاب**  
 لا يكون ذلك اقراراً بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور الخاصية  
 له منهما والدعاوي عليه وايضا لا ذبة اليه كما هو جار على  
 الالسة عند اذية من هو محسن لغيره لمقابلته لصدور ما يتامل  
 منه من مجازات المحسن بالاحسان لا بالاناسة وهذا مما هو مجمع عليه  
 اى عدم كونه اقراراً بالقتل والله اعلم **سبل** في رجل دفع له اخر  
 على يد ولده صابوناً وثياباً ونقداً ودبعة واذن له في بيع الصابون  
 والثياب بمصر ففعل ودفع ثمنها له ونق في الآخر بعد وفاة ولده المذكور  
 فادعى وكيله نزق جثة الولد على ان كلام الصابون والثياب والنقد  
 ملك الولد دون والد وطالبه بما خصه من معنى النزق جثة بالارث  
 منه فاجاب المدعى له بانكار كونها ملكاً للولد قابلاً لهي للوالد  
 سلمها الى ولده المذكور يعنى كان عاموراً في ذلك هل يكون للوالد  
 فيجري على فرايض الله تعالى ارفاعه للولد فيجري على فرايض الله تعالى  
 ارفاعه واذ اقامت هي للولد هل لو قسمها حاكم بين ورثة الولد

والحال هذه تبطل قسمة الخاتمة للمؤمنين الشرعي ام لا **اجاب**  
 صرح به في الخلاصة في البرازية والتاسا رمانية وغيرها ولا يشهد  
 في وجوب ابطال القسمة والحال هذه لما ذكره هو قسمة مال الغير  
 على الغير فلا يجوز والله سبحانه وتعالى اعلم **المسألة**

**سبل** في قوم لهم قوة وضعة اتموا اهل قرية باعراق ادمي  
 ببيع وعجز اهل القرية عن ردّهم عن القسمة واخبرهم الابيدل  
 شي من المال ففعل رؤسا القرية وجعلوا لهم ما لا اجل انتظام  
 حال القرية فمئل يلزم الجميع يستولي اهل البيرو وغيرهم في ذلك  
 امر تختص باهل البيرو **اجاب** حيث لم يكن لهم قدرة على  
 منهم وكان اخذهم لذلك على وجه التفرير فالغرامة على الجميع والحال  
 هذه ولا عبرة بكونهم لبعضهم وامتناعه في مشقة الفادق لو تركتم  
 لبعثتم اولادكم وهذا مستنبط من فروع متعددة ذكرت في الاجازة  
 والقسمة والكفالة والله اعلم **سبل** في النزول عن التيمارات بما لا

يعطى لصاحبها كما هو الواقع في زماننا هل يجوز في انه لو قيل له وثبت من مبلغ  
 شراؤا او الرجوع عليه به هل يملك ذلك ام لا **اجاب**  
 الاستحقاق للتيمارات باعطاء السلطان لا دخل لرضي الغير وجعله  
 فالاعتياض عنه لا يجوز والدليل على ذلك ما قاله في البرازية  
 وغيرها في كتاب الصلح له عطا في الديوان مات عن اثنين  
 فاصطحا على ان يكتب في الديوان اسم احدهما ويأخذ العطا والاخر  
 لاشي له من العطا ويبدل له من كان له العطا مالا مغلولاً  
 فالصلح باطل وبطل الصلح والعطا للذي جعل الامام العطا  
 له لان الاستحقاق للعطا باثبات الامام لا دخل لرضي العطين  
 وجعله انتهى فهو صريح في عدم جواز النزول عن التيمارات  
 وان المنزول اليه يجمع بما يبدل كما هو ظاهر وان كان نزوله على  
 نفسه منه **وقدرت شيخ الاسلام الشيخ**

على المتقدم عند قول صاحب الاستبصار في النزول عن الوظائف  
 نصه والقوي على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف دفع لهم  
 الحقوق الجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة وغيرها



مخرج في ردة قول من قال يجوز اذل النزول عن الوظائف فلما حصل ان التيمار  
 هو عطا المقاتل وجامكيته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك  
 للسلطان لا لمن هو مكتوب عليه يبعه والنزول عليه بما له غير  
 صحيح فلمن دفع المال ان يرجع فيه وليترة من دفع له كما هو ظاهر  
 والله اعلم **س** في رجلين تخاصما على حصة بلد بالمقاطعة ممن  
 يلي اعطى الحصة كذلك شرع اضطرهما على ان يبذل احدهما ما لا  
 لاخر ويكتب على اسمه في الديوان ولا يتقرر من لهما هل يصح ذلك  
 او لا وليترة ما دفعه اليه **اجاب** لا يصح ذلك وله ان  
 يبتز ما دفعه وعلى الاخذ ردة الصلح على نحو ذلك باطل كسيلة  
 من مات وله عطا في الديوان فاضطر ابنه على كتب اسم احدهما  
 في الديوان ويبذل لاجنه مالا في مقابلته وكسيلة التارق  
 اذا اخذه شخص فدفع له مالا ليكن عنه فهو باطل ويرد البذل  
 الى السارق والله اعلم **س** عن مرة اخرى بما صغرته  
 في رجلين تخاصما على حصة بلد بالمقاطعة بما لا يجوز من المخاصمة  
 فدفع احدهما للآخر مبلغا على انه متى طلب الحصة المذكورة  
 بنفسه او بناييه فالمبلغ المذكور في نظير اسقاطه حقه من  
 الحصة المرفوعة يكون في ذمته له يرجع به تصالحا على ذلك  
 وبراكل الاخر ابراهاما واسم كل على نفسه لا يستحق قبل التفر  
 حقا ولا استحقاقا كما جرت العادة في الصكوك وبعد ذلك  
 تعرض له في الحصة المرفوعة من لم يدفع المبلغ ان يرجع به  
 والحال انه مقربا به اخذها نظير مكر الحصة المذكورة وعدم  
 تعرضه له فيها **اجاب** لا دفع الرجوع بما دفع والحال  
 هذه اذ الصلح على مثل ذلك باطل اجماعا اذ المقاطعة على الاحتيا  
 لا يجوز شرعا **وللبرازي في المكفرات** على فاعل ذلك  
 كلمات تقوم بها القيامة فليتم في الابرار العام الواقع في ضمن صلح  
 فاسد لا يمنع الدعوي صرحا به قاطبة وخصيصا مع اقراره  
 بعده انه اخذ المبلغ المذكور في نظير اسقاط حقه من الحصة  
 المذكورة ولا حق له وعلى تقدير ان يثبت له حق في ذلك فقد  
 قالوا الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة فلو صلح

عنه بما لا يجتاز به بطل ولا شيء له ولو صلح احدي نزوحه بما لا يتنزل  
 لو ثبتا لم يلزم ولا شيء لهما وكذلك الصلح عن حق المورث في الطريق  
 والشرب على المختارين في هذه لا يجوز فاما ذلك في المكوس والضرائب  
 والمقاطعة عليهما وخصوصا على الابرار بشرط وتعلق الابرار  
 صحيح كما في المونق والشروح والفتاوي واصلتنا ولا المبلغ  
 المرفوع على الوجه المستطوع حر له لا وجه لحمله فهو والربا سواء  
 وقد صرحوا بان الابرار على الربا لا يصح ولستم الدعوي به  
 وتقبل البيئته هكذا او اقراره بعد الاقرار العام بانه اخذ  
 نظير مكر الحصة بمنزلة اقراره بعد الاقرار له في ذمته **وقد**  
**افتي ابن نجيم في ذلك** بسماع الدعوي وقبول البيئته  
 وعدم منع الابرار العام لذلك اخذ من كلام قاضي خان في الصلح  
 صرح به في الاشباه في كتابا لقضا وقاض حوايه ان كل صلح  
 حل حراما او حرم خلا لا فهو باطل والحاصل ان المبلغ الذي  
 تناوله الرجل المذكور في مقابلة الترك المزبور لا قاييل بحله  
 ولا مسوغ له شرعا فالواجب على من بسط الله تعالى يدا في الحكم  
 رده الى مستحقه والله اعلم **س** فيما لو اعترفت الورثة  
 بان ما في ذمة فلان لمورثهم من المبلغ كذا او كذا لعدم اطلاق  
 على المورث ثم اريد منه هل لهم الدعوي بما ظنوا واقامة  
 البيئته عليه او لا وهل اذا جري الصلح بينهم وكتب به صلت  
 وفيه ابرأ كل منهما الاخر عن دعواه وظاهر فساد الصلح بفتوي  
 الائمة واذا مات المورث العود الى دعوي الزايد هل يصح دعواه  
 او لا **اجاب** نعم لهم الدعوي بما ظنوا واقامة البيئته  
 على الزايد المدعي ومن له الف له ان يدعي منها باربع مائة  
 مشرا اذا ادعي بعد ذلك ببقية ما اقرت منه وعينه لا يمنع  
 اذ ليس فيه تناقض ولا رايحة تعارض كما هو ظاهر واما العود  
 الى الذي بعد الاقرار بصلح في البرازية في اخر التاسع  
 من كتاب الدعوي جري الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح فيه  
 ابرأ كل منهما الاخر عن دعواه او كتب واقر المدعي ان العين للمدعي  
 عليه ثم ظن فساد الصلح بفتوي الائمة واذا المدعي العود



الى دعواه قيل لا يصح للابرار السابق والختار انه يصح الدعوى والابرا  
والاقرار بمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن  
يدل على بطلان المتضمن ولذا دفع هذا الختار اجماعه خوفا من ان يحرم الابرا  
القاصر في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستيناف بان يقر الختم بعد  
الصلح ويقول ابنه ابراهيم غير داخل تحت الصلح او يقر بان العين لم اقرارا  
غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حكمها لو حكم ببطلان هذا  
الصلح لا يمكن المدعي من اعادة دعواه انتهى ومثله في غير البرازية والله  
اعلم **س** في نزعة الميتة اكانت مستغرقة بالدين فضولت الزوجة  
عن ادائها مما لها بشئ من التركة هل يصح الصلح ام لا **اجاب**  
استغرق التركة بالدين يمنع الورثة من الملك فلا يصح صلحهم  
وقسمتهم كما صرح به في الهداية وغيرها والله اعلم **س**  
عن المضاربين هل لاحدهما ان يرجع بعده ام لا **اجاب**  
ليس له ذلك حيث وقع صحها والاصل صحته وفي البرازية لو  
سأل عن صحته بغير صحته صحها على استيفاء الشرايط او المطلق يحمل  
على الكمال الخالي عن المؤانغ للصحة والله اعلم **س** في نزعة  
بين زوجة واخ صلحت الزوجة والاخ ولوجته من التركة بشئ  
معلوم وكتب ملك الخارج بينهما فمات الاخ هل لاولاده ان يدعوا  
في التركة شيئا ظاهرا وقت الصلح ام لا **اجاب** ليس لاولاد  
الاخ ان يدعوا في التركة شيئا بعد الخارج المذكور والله اعلم **س**  
في رجل اخذ عن لوكمانية وقف بامر سلطان فادعى اخذ على الماخوذ  
منه انه اخذ عوايد الكتابة في زمنه فصالحه على ماله دفعه له هل  
يصح الصلح ويصح المالا ام لا يصح ويرجع به عليه لكون العوايد  
انما هي بشئ يدفعه المزارعون من حالهم للكتاب لا من مال الوقف  
**اجاب** الدعوى المذكورة دعوى باطلة والصلح عن الدعوى  
الباطلة باطل ويرجع بما فعله والحال هذه كالصلح عن تحليل الحرام  
او تحريم الحلال وهذا ظاهر لا عناية عليه وقد صرح به كثير من  
علمائنا والله اعلم **س** عن متداعيين جري بينهما عقد  
صلح وكتب هذا الاثماد والنباري بينهما ثم بان فساد الصلح  
واذا اذ المدعي العود الى دعواه هل له ذلك ام لا **اجاب**

٢٩١  
فم له ذلك في الختار كما ذكره البرازي في الدعوى في التماس في دعوى  
الصلح والله اعلم **س** في ورثة تقاسموا الارث واشهد كل منهم انه  
وصله حقه من التركة مشرط بشئ من التركة لم يكن وقت الصلح هل يصح دعوى  
الوارث الشهيد على نفسه في حصته منه ام لا **اجاب** هذه المسئلة  
ذكرها كثير من علمائنا ومن ذكرها صاحب الخلاصة والبرازية وقالا  
لا رواية فيها ولقائل يقول يجوز دعوى الوارث حصته منه وفي  
البرازية وهو الاصح ولقائل ان يقول لا انتهى وحيث ثبت الاصح  
لا يعذر عنه والله اعلم **س** في قوم قتل بينهم قتيلا كان  
فصالح او ليما وهما المتهمين بهما على قذر من المال واتفقوا على اخذ  
بنتين به فعقد على اخذهما ولم يعقد على الاخرى هل يجوزون على  
تكاك الثانية بالمبلغ المتفق عليه ام لا ولهم المطالبة بالمبلغ من  
المال الذي وقع الصلح عليه **اجاب** لا يجوزون على ذلك  
والصلح عن الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا يجوز بالحره ولا بما  
ليس بمال بالاجماع والله اعلم **س** في رجل له عند اخوه قدر  
معلوم من زيت الزيتون مرض الاخ ومات بعد ان علم اخاله بماله  
عنده فصالحه عنه بمبلغ معلوم من الدرهم سلمه له صلحا عتبا  
بذمته اخيه ومضت مدة من يد على سنة او يزيد ومات زب  
الزيت المصالح والآن يريد الاخ المصالح الرجوع على المصالح هل  
له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحال هذه وقد  
مضى المصالح كحل العقود على الصحة ما امكن وقد امكن فيحل على العتق  
والله اعلم **س** في رجل له على اخوه دين مكنت في محله  
طالبه به فقتل لا اقر لك بمالك حتى توخره عني ففعل هل  
يلزم التاخير ام لا **اجاب** ان قاله علانية محض الشهود  
يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صح التاخير وليس له ان يطالبه  
حتى يحل الاجل الذي اجله كما صرح به في الهداية والكا في الدر  
وملتقى البحر وغيرهما من الكتب المعتمدة والله اعلم **س**  
فيما لو اقام ولي المقتول على القاتل بئنه بقتل يوجب الدية  
على العاقلة فنقض بها شراطينها على اقل من الدية من جنس  
الدرهم هل يصح الصلح على ذلك ويكون على العاقلة والقاتل



تأخذه أم يكون الكل على القاتل وحده **اجاب** يكون على العاقلة  
ولا يقول منها بالصالح المذكور بعد تقريره لانه اسقاط للبعض من الدين  
المقرر والناقي على حاله وليست هذه مسئلة ما وجب صلحا فهو على  
القاتل المصالح لان الواجب فيها تقرير بقضا القاضي لا يصلح المصالح  
كما هو ظاهر ومثلية ما وجب صلحا فهو على القاتل المصالح ومثلية  
ما وجب صلحا **قوله** ما وجب صلحا ابتداء قبل القضاء بما فيه من الاتحاليها  
لان صلحه لا يري عليهم اما قضا القاضي فهو سار عليهم لولايتهم العامة  
ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية التزام فيتعذر عليه  
خلصه فانهم والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب المضاربة

**سئل** في مضارب بالربع في مائتين اشري بمما حليجا اذا عا ٥  
في اثنا عشر عدلا وكسفتهم دية المال بما زاد عليها واشتري من  
المضارب ثلاثة منها بغير عينها ونقص المضاربة هل يقع الشراء  
والنقص لا والمضاربة يا فنية **اجاب** لا يقع الشراء ولا  
فنقص المضاربة اما الاول فلمخالفة المبيع كبيع ثوب من ثوبين  
والا فاصل المبيع من ثوب المال اذا استوفى الشرط جائزا وما الثاني  
فلما مر حوايه ان راس المال اذا صار عرضا لا تنقص المضاربة بصرح  
النقص ولا ببيع العرض والله اعلم **سئل** في مضارب ادعي  
هلاك مال المضاربة هل القول قوله بيمينه ام لا **اجاب**  
القول قوله بيمينه والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب الورثة

**سئل** في رجل اودع عنده اهل قرية امتعتهم واباهم من المقتنة  
اذ قصدتم باع نجابر ان تسلم من يده فلما حضر ذلك البايع سمع بايل  
الوديعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامر باحضارها بحيث  
لولا يده فيها لا وقع منه قتلا او اتلاف عضو ولقد جيع المودع  
خوفا على نفسه مع حمل له هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن  
المودع بالدفع حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يتمثل امره بقتله  
او يقطع عضو منه او يضر به ضربا يخاف على نفسه او عضوه او يتلف  
جميع ماله ولا يترك له فذركفايته كما علم من كلام العلماء والله اعلم

**سئل** في رجل اودع اخو من النقد قدر معلوما ومن العينة  
كذلك وامره بان يوصلها لزيد فان مثله النقد وانقرت العين عنده  
لعن والمرضى اياها فامراخاه بايصا اليها لعن المرص فارسلها وما  
المرسل اليه فادعي المودع ان العين لم تصل الى زيد هل القول  
قول المودع بيمينه ام لا **اجاب** القول قول المودع في  
براهة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالارسال مع الحية الذي يحفظ به ماله  
كما هو المقتضى به لقوله في النهاية والله اعلم **سئل** في بكر صغيرة  
زوجه والد لها من رجل بالولاية وقبض مهرها ومات الاب شتم  
ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فاثبت الزوج على انه  
دفع مهرها لابنتها وقبضه ابوها وهي بكر قاصر فهل لها الرجوع  
بنظر ما قبض ابوها من المهر ومن خلفاته ام لا **اجاب**  
هذه المسئلة راجعة الى موت الامين عن تجهيل وقد اختلفوا على  
ان الاما فاف تنقلب مظلومة بالموت عن تجهيل الا في مسا يتل  
منها الاب اذا مات بمجمل مال ابنة وقد ذكرها في الاشيا  
والنظائر ناقلا عن جامع الفصولين وذكرها شيخ الاسلام محمد بن  
عبد الله الغزي ناقلا عن الفصول المعادي وانه ذكر فيها قولين  
فغرق بيده وبين الوصي فقال في الفصول المعادية والوصي  
اذا مات بمجمل لا يضمن واذا اخلط بمال يضمن والاب اذا مات  
بمجمل يضمن وقيل لا يضمن **قوله** ان في المسئلة  
في ليل والذي يظهر ان حجته عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة  
من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب اقل وقد نقل في  
الوصي ايضا قول بال ضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب  
كثير من العلماء فاذا تقررت لك فاعلم انه ليس لها الرجوع على الراجح  
في مخلفات ابنتها ما لم تثبت بالبرهان الشرعي انه استملكه غنيا  
وصار دينا مازن بابتدائه بسبب الاستملاك واذا لم يكن برهان  
فالقول قول الورثة بيمينتهم على نفي العلم بالاستملاك ولا يطالبون  
بدفعه من تركته والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل  
زوج ابنته الصغيرة وقبض مخرجها ومات بلا بيان  
فطلبت من تركته فادعي بقية الورثة ان اباهما حرمها به هل



يقبل محرمه قوله ان لا بد له من بيعة على ذلك **اجاب** لا يقبل قوله  
 بلا بيعة لصريح ورثته ويناها بذلك كما صرح به في جامع الفضولين **سئل**  
 وهو ظاهر كلام الثانية وجامع الفضولين وكثير من الكتب اما كلام الثانية  
 فلقد مر استئذان الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وتغليب من استئذان  
 احد المتعاضدين واما كلام جامع الفضولين فلان قال ان نرسن  
**في** المستفي وضمن الاب بموته بمجهلا قيل لا كومي خياقه بصيغة  
 التبرين **قال في الثالث والثلاثين رافع المختصر** مات  
 المودع بمجهلا ولم يدرك الوديعة بعينها صار دينه في ماله وكذا كل شيء  
 اصله امانة انتهى ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصاً من  
 بني الفلاحين ياكلون مهورهم ليا عتم ولو متوا عن ذلك لا يمتنون  
 والذي يظهر فيما عدا ما ظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي  
 الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هولا لا يتوقف عن الولاية  
 بسبب الغمان والله اعلم **سئل** في رجل ارسل الى بواب وكالة  
 الرملة عملاً من الثياب الفرسية فوقع الحمل في ما فترق فتعقب البواب  
 انه ان تركه بلا نشر في الهوانك فشره حتى جف وأهاده كما كان  
 فادعى ربه على البواب انه لقص منه كذا فما الحكم **اجاب**  
 القول قول البواب بيمينه انه لم يتعد على الاثواب باخذ شيء منها  
 ولا يكون متعدياً بالنشرها لاصلاح امرها لانه فعل جليل ماعلى المحبين  
 من سبيل والله اعلم **سئل** في حراث سلم الثور للبقار فضاع  
 في يده من غير تغد هل يضمن ام لا تجزى ايما العادة بالدفع اليه  
 على وجه الاضططر الذي لا يتخلف من اهل قرية من قرى البلاد  
**اجاب** لا يضمن والحال هذه والله اعلم **سئل**  
 في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش قطعاً مصرية ليوصلها الى فلانة  
 الذي خطب بنتها فذهفها ثم اخلفها هل يلزمه الدافع استرداد  
 من الام ام لا **اجاب** لا يلزمه الدافع استردادها والحال  
 هذه لانه امين وقد ادى امانته بالدفع لمن امر بالدفع اليه  
 ونعم عمله فلا يكلف الى الاسترداد ممن دفع اليه والله اعلم  
**سئل** في رجل ادع اخر ثوباً مشهوراً المودع او دعه عند آخر  
 بغير اذن المودع وهل يضمن الاول قيمة الثوب يوم الابداع

من الثاني ام لا **اجاب** قيمة الثوب يوم تقدي عليه بالابداع وفقاً  
 عنه والله اعلم **سئل** في امين بقرصة سلطانية يرو اليها السفن  
 فيلحق وستمها بساحلها اوست سفينة بماد من جملة وستمها الكياس  
 بها اقصة قال سقامها لامين القرصة اذا حضر اهل الكياس او  
 ورد متقرب من احد منهم بطلب ما هو له فكنه من اخذه فحضر جماعة  
 من اهل الكياس واخذوا ما لهم وبقى كيتان فحضر رجل ومعه مكتوب  
 بهما فاخذها بمعرفة الامين او سقامها في مركب فانكسرت وغرق ما  
 بينهما وهما من جملته هل اذا ظن ان اخذهما غير المالك يضمن الامين  
 ام لا **اجاب** لا يضمن الامين اذ لا يوجد لهما لانه حيث ظن  
 الاخذ لهما له حق الاخذ لم يكن مفطلا في الحفظ كسيلة الحامي  
 يظن ان رافع الثياب مالهما لا يضمن انه لم يترك الحفظ لما ظن ان  
 الرافع مالهما فكذلك هنا لما ظن الامين ان الاخذ له حق الاخذ  
 فافهم والله اعلم **سئل** في مودع او دعه الوديعة عند رجل وفارق  
 فضاعت من المودع الثاني هل يضمنها المودع الاول بمفارقة  
 ام يضمنها المودع الثاني **اجاب** يضمنها المودع الاول  
 عند اي خيفة لا الثاني لتعدي به بمفارقة كما ذكر في التوال  
 والله اعلم **سئل** في رجل ادع اخره رافعاً فطلبها المودع  
 اذ عتمها عند فلان شتر ردها على فضاعت عندي وكذب به المودع  
 فما الحكم الشرعي **اجاب** يضمن اذ اكد به المودع والربيع من  
 المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه مشدداً في البراة فلا يصدق  
 الا بيمينته والله اعلم **سئل** في رجل من العرب ادع عند اخر  
 ابنة وربطها بحذاء بيته وحفظها بما يحفظ به ماله كما هو العادة  
 المستمرة بينهم فخلع رباطها من راسها وسرقت هل يكون متعدياً  
 فيضمن ام لا **اجاب** لا يضمن حيث حفظها بما يحفظ به ماله  
 لان الواجب عليه حفظها كذلك وليس عليه ما لا يقدر عليه والله  
 اعلم **سئل** في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بعير  
 اذن من رتبها ليوصلها له فطلبها اذ عي عدم الوصول اليه هل  
 القول قوله في ذلك وتضمن حيث لم ياذن لها بالدفع له ام لا  
**اجاب** نعم تضمن بارضاها مع اخي زوجها والقول قوله



انما ما وصلت اليه لا تما صار ت ضمانه بارسا لما معه والله اعلم  
**سبيل** في رجل اودع اخو سورا ثم مات المودع فطلب الوارث  
التوار من المودع فادعى دفعها للمودع هل القول قوله بيمينه  
ام لا **اجاب** القول قول المودع انه رد الوديعة الى المودع  
بيمينه وليست من مسئلة الامانات تنقلب مضمونة عن تجتنب  
قائم والله اعلم **سبيل** في رجل كلف ثوبه لأكاره ليحفظه ويحرم  
عليه فصار يمينه في دار غيره ولا يبيت عنده فاصبح مقطوع العصبان  
هل يضمن ام لا صاحب الدار او لا ضمان عليهما **اجاب** يضمن الاكار  
لا صاحب الدار لان الاكار امين كالمودع ووضع في دار الاجنبي  
ايديا وهو لا يملكه فيضمن والله اعلم **سبيل** في مودع استملاك  
استملاك الحنطة الوديعة في زمن الغلا فطالبه المودع في زمن  
الرخا بقيمتها يوما لاستملاك هل يلزمه قيمتها يومه او يكرمه  
حنطة مثلها **اجاب** يضمن مثلها لا قيمتها يوما لاستملاك  
والله اعلم **سبيل** في مودعة ردت الوديعة لربها فوجدها ناقصة  
فسألتها فقالت ان زوجي اخذ منها في حياتها من غيري فما الحكم  
**اجاب** اقرارها ينقد في حصتها من تركته ولا ينقد  
على بقية الورثة فان وقت حصتها بما فيها والا فلا يلزمها  
بما زاد عنها ولا يلزم بقية الورثة شي باقرارها والله اعلم  
**سبيل** في رجل اودع اخو بارودة ومات المودع بكسر الدال  
فادعى وارثه على المودع بفتح الدال فقال دفعتهما لربهما  
هل القول قوله في الدفع بيمينه ويبرأ عن الضمان ام لا **اجاب**  
القول قوله بيمينه ويبرأ عن الضمان قال في الاشباه والنظائر  
في كتاب الامانات كلامين ادعى اتصال الامانة الى مستحقتها  
فقبل قوله والمودع امين ادعى اتصال الامانة الى مستحقتها فيقبل  
قوله والله اعلم **سبيل** في دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن ام لا  
ويقبل قوله بيمينته والله اعلم **سبيل** في امرأة دفعت  
الى دلال شيئا ما سعيها وان لم تبع في يومها يرد عليها فحسبها  
عنده اياها مع قدرته على الرد في يومه فملكها هل يضمن ام لا  
**اجاب** نعم يضمن لها لفته الشرط الذي شرط عليه مع

**اجاب** ما امين لا يضمن  
بالضياع والقول قوله  
بيمينه فيه صح

قدرته والله اعلم **سبيل** في مودع الغاصب اذ ارد المعضوب على الغاصب  
هل يبرأ ام لا **اجاب** نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب بالرد  
على الغاصب والله اعلم **سبيل** في رجل اودع اخو سورا فادعه  
المودع لرجل آخر تصرف فيه المودع الثاني بغير اذن المالك  
الغوس ان يضمن الثاني قيمة الغوس ام لا **اجاب** نعم  
له ان يضمن الثاني والحال هذه والله اعلم **سبيل** في  
مودع قامت عليه لصوص مع جملة القافلة التي هو فيها  
فلما توجهت للصوص نحوه وضع لود يعة في جدر متجربة ولخاها  
عن الاعين حذر اهلها فلما رجع في وقت امكنه فيه الرجوع اليها  
لم يجد ها في الموضع الذي وضعها فيه هل يضمن ام لا **اجاب**  
وضع الوديعة في لخواها في جدر متجربة ممتازة في المفازة  
عند لقطة للصوص الى المودع غير موجب للضمان قطعاً اذا  
رجع اليها في وقت امكنه الرجوع فيه اليها من غير تاخير اذ  
تعين الحفظ فيها كدفعها لاجنبي عند وقوع ضرر كالحرق واذا  
علم خروج الصوص الى القافلة قبل قبول المودع في ذلك كما قيل  
في وضعها عند اجنبي اذا علم وقوع الحريق في بيته كما هو مفاد كلام  
المشايخ قاطبة والله اعلم **سبيل** في رجل اودع اخو دراهم  
فاتفق المودع بعصمها وهلك الثاني من غير تعريض هل يضمن  
ما اتفق فقط **اجاب** نعم يضمن ما اتفق فقط والقول  
قوله فيه بيمينته والله اعلم **سبيل** في راع اذن له مالك  
شاه ان يوصلها من حمار الى زيد فارسلها مع راع فاكلها الذئب  
ولم يتعد هل يضمن هذا الثاني ام لا **اجاب** لا يضمن وهو  
كمودع المودع والله اعلم **سبيل** في رجل اودع مكاريا حمارا  
عليه عجوة يوصلها لاجنه بمكان كذا فجعل الحمار في اثنا الطريق  
عن حملها فحملها المكاري على حمار له وسقط له حمارا آخر في الشارع  
الطريق فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه العجوة وضاع عتاجوه  
هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن والحال هذه ففي جامع  
الفصولين وكثير من الكتب واقعة الفتوي استاجر حمارا وحمل  
عليه وله اخو فسقط حماره في الطريق فاشتغل به فذهب الحمار



الذي عليه الجوهرة فصاعته الجوهرة هل يضمنها أم لا **اجاب** لا يضمنها  
والمحال هذه في جامع الفضولين وكثير من الكتب وافقة الفتوى في سائر  
حاراً وحمل عليه وله آخر فقط حاراً في الطريق فاشتغل به فذهب  
الحار المتأجر وذلك فلو كان لو اتبع الحار المتأجر يملك حاراً  
ومتاعه لم يضمن والاضمن استدل لا بما ذكره في الدخيرة ان الامين  
انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر رآه لو كان بعد فلا يضمن  
استثنى فاذا كانت واقعة الحال هذه بحيث لو اتبع حاراً الجوهرة يخاف  
ضياع بقيمة الحار لا ضمان عليه لقوله في الدخيرة وغيرها ان الامين  
انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر رآه بعد فلا والله اعلم **سبل**  
في امرأة او دعت اخري سواراً فلما طلبته قال عندي امر على عاتق  
ثلاثة ايام واحضره لك فلما مضت اذ عني انصاع فقبلت فو لسا  
عندي وانما استعملت رجلاً ان تجده هل تضمن أم لا **اجاب**  
تضمن قال في البرازية استعار كتاباً فضاغ بجأه ما كنه يخبره  
بالضياع ان لم يكن اليأس من وجوده لا ضمان عليه ولو كان آتياً  
من وجوده يضمن قال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف  
ظاهر الرواية فانه اذا دعه الرد مشوا في الضياع يضمن للتناقض  
اذا كان دعوى الضمان قبل الوعد كما مر وبه يعني انتهى وحكم الوديعة  
حكم العارية والله اعلم **سبل** في امرأة او دعت عند اخري  
دراهم شرطت لهما فوعدتهما بالرد شرطت لهما فوعدتهما به شرط  
طلبتهما فقالت ضاعته هل تضمن أم لا **اجاب** تضمن والحال  
هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعته قبل الطلب والله اعلم  
**سبل** في رجل اودع برامو جماً الى سباط سيدنا الخليل  
عليه وعلى نبينا صلاة الملك الخليل فوضعه في مكان مضيقه  
بيد خراب وعرضه للملأ حتى هلك بوقوع الامطار عليه  
فهل يضمن مثله أم لا **اجاب** نعم يضمن والحال هذه اجماعاً  
والله اعلم **سبل** في رجلين اشترى باجاً موساً او دعه من  
البائع اهد فبضه وغابا شو حاضراً حاداً اخذ الجاموس من  
البائع ونقله الى قرية اخري واودعه عند رجل فسرق هل  
يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن قال في جامع الفضولين

دامراً السيد الكبير مولانا عن مواشي لهما فخاب لهما فذبح الشريك  
الاخر كلهما الى الراعي هل يضمن شريكه اجاب ان يضمن اذ يمكنه  
حفظها بيد اجيره فلا يصير مودعاً غيره الى اخر ما ذكره ومثيلتنا  
بالاولي اذ الشريك فيها ليس مودع وفي مثيلة السير مودع فضمن  
بالايداع والله اعلم **سبل** في اربعة شركاء في ساقية اشترى  
اربعة ارباع من بزر السبلة واودعوه عند احد منهم واذا نواله بدمع  
لقيم الساقية وصار يزرع منه شيئاً والا لآن قيم الساقية  
يقول ما زرعت الاربعاء ونصف ربع والشريك يقول سلك الجميع  
ولا ادري ما صنعت به فهل يلزم الشريك المودع ما نقص البزر أم لا  
وهل القول قوله بيمينه أم لا **اجاب** لا يلزم ذلك والقول  
قوله بيمينه انه دفع الجميع للقيم ولا يلزم القيم بقول المودع  
**حاصل** القول قول كل منهما في نفي الضمان عن نفسه  
والحال هذه والله اعلم **سبل** في فرس مشترك بين اثنين  
اعارها احدهما لغير اذن الاخر لرجل ليركبهما الى مكان معين فركبها  
ونجا وزره وهلك تحتة وكان المعير اسلمها مع رجل وديعة لوضعه  
الى المستعير فاؤصلهما فاخار الشريك الذي لم ياذن تضمنين  
شريكه لكونه اعارها بلا اذنه والمعير ضمن المستعير بسبب المجاوزة  
عما عين له والمستعير يريد ان يضمن رسول المعير هل له ذلك أم لا  
**اجاب** ليس على الرسول ضمان والحال هذه والله اعلم  
**كتاب العامرية**  
**سبل** في سبط يسمه لصيق بيوت اخي استأذن الثاني الاول  
ان يبني سائر اهل بيته يمنعه اذ اطلع عن الاطلاع على عورة الآخر  
فاذن له فقامت ربة البيت مثل لو رفته رفع بنا الثاني عنه أم لا **اجاب**  
نعم لو رفته رفع بناءه عن ملكهم ولو اذن له مورثهم لانه بمنزلة العارية  
والمعير اذا مات لورثته استردادها والله اعلم **سبل** في رجل  
استعار من اخو سيفاً وهلك المستعير ولزمه يمين حال السيف  
والورثة تقول لا تعلم ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً  
وتؤخذ قيمته من تركته أم لا **اجاب** حيث مات ولم يبين  
حال السيف ولا يعلم انه وارثه يعلم انه مضمون في التركة فيجب



قيمته فيها والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل اشترى فريشا وسلمها  
 شرا بكمها لرجل عارته وامره بمخرجه وضوئها الى مكان كذا ثم رآها عليه  
 فلما وصل الى ذلك المكان المعين فعمدا الى ولد البائع ليتركها اليه  
 موضع آخر فتركها في ذلك تحت كل نضج قيمتها لئلا يتركها له الحيار  
 في نضج المستعير الاول والثاني الذي هو ولد البائع ولا يرجع له  
 على الاول والله اعلم **سبل** في مستعير افضل بيد يمينه العارية  
 معه فذبحته وهو يصير حاجتي غابت عن عينه ثم يتبعها هل يضمن امر لا  
**اجاب** نعم يضمن والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في المعير والمستعير اذا اطلقا في الاطلاق والتقييد ولا يضمنه فلا يضمن  
 القول مع يمينه **اجاب** الاختلاف في الاطلاق والتقييد  
 متنوع الى انواع شتى ففي الايام وفي المكان وفيما يجعل عليه فالقول  
 قول رب الدابة مع يمينه واذا قال اعزني وابتك وهلك من  
 ركوبه فالقول وقال المالك عصمتا متي فلا ضمان عليه ان لم يكن  
 ركبهما فان كان قد ركبهما فهو ضمان وان قال اعزني وقال المالك  
 اخرتكما وهلك من ركوبه فالقول قول الرّاكب ولا ضمان عليه له  
 كذا ذكره كثير من علماءنا وباب الاختلاف في الاطلاق والتقييد  
 واسع فلا نطلق عنان القلم فيه الا اذا دفع اليها الواقع فيظهر به  
 العلة الواجبة للضمان وغيره والله اعلم **سبل** في رجل بناها  
 في داره ووجبه باذنها ورضاهما فهدم يسوع اليها في ملكها وبصر  
 اليها لمّا ازل **اجاب** نعم يسوع فقد صرح علماءنا وغيرهم  
 بان الاذن من المالك يابسا لغير المالك يسج البناء قالوا اكل من بني  
 في دار غيره بامرهم فالينا لامره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له  
 رفعة قالوا لو عمرها لمّا بلا اذنها قال **النسفي رحمه الله**  
**لغالى الحان لها** ولا شيء علمها من النفقة فانه متبرع وعل  
 هذا سائر املاكها ولو اتفقت معه على ان يعمر ويسكن فممره سكن مدة  
 يستقط ما اتفق قدر اجرة المثل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو  
 متبرع بما اتفق واتفقا على انه بني متبرعا كان متبرعا فانه ان اقر  
 انه بني ليسكن فليكن بناه انه يلزمه عليه اجرة المثل لما سكن لانها  
 ما دسنت متبرعة حيث جعلت ذلك ليسكن اى نظير عمارته وان

ما الحكم الشئ **اجاب**  
 نعم يضمن والمالك الحار ان شا  
 ضمن المستعير الاول والثاني  
 الذي هو ولد البائع ص

انكوت الاذن فالقول قولها وان قال **سبل** في رجل اشترى فريشا وسلمها  
 قال قول قول له لان الاصل عدم الاذن واذا ثبت عدم الاذن يرفع  
 بناؤه ويلزمه وان ثبت الاذن له وتصادق على الله له كان كالمستعير  
 يرفعها بطلها وان تصادق على انه بني لها يرجع بما اتفق يرجع بما  
 اتفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا  
 والله اعلم **سبل** في رجل استعار من اخر ارضنا ليزرع عمارا شا  
 فزرعها قطننا ثم اتي حول فاسترد المعير الارض وفيها شجر القطن  
 وحوت عليه واستمر باقيا في الارض حتى اثمر فمهل الغر صاحب الارض  
 امر المستعير الذي اصل البذر منه **اجاب** شجر القطن وثمرته  
 للمستعير الذي بذرجه ولا شئ للمعير فيه والحال هذه والله اعلم  
**سبل** في رجل استعار من اخر موصفا وتركه في بيته وخرج  
 الى بعض اشغاله فسرق من غير تفريط منه هل يضمن امر لا **اجاب**  
 لا يضمن حيث لم تكن العارضة موقفة واما اذا كانت موقفة وهلك  
 قبل مضي الوقت فكذلك وان بعدة يضمن حيث استكمما بعد مضيه  
 مع امكان الرد والله اعلم **سبل** في رجل استعار من اخر فريشا  
 وهدمها عليه بعد ان طهرت عند المستعير وقطع لها ثم ماتت  
 عند المعير ويدعى ان مؤنزا بسبب القطع الذي وجد عند المستعير  
 والمستعير ينكر فمهل القول قوله بيمينه وعلى المعير البينة ولو ماتت  
 بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم المنقضي منه كونهما  
 خفت الغنا والله اعلم **اجاب** في رجل استعار حمارا لحمل معين  
 وامرها ما لكما بردها حال وصو لها وهدمها بيا تمنا فامسكها بالجر  
 الوصل من غير عدي وبينهما عنده فضاع هل يضمن امر لا **اجاب**  
 نعم يضمن بالامسك عنده والله اعلم **سبل** في المستعير ان  
 استعاره مطلقا هل يملك الايداع عند اجبني امين امر لا **اجاب**  
 كان يملك وضاع المستعار بلا تعدد من المودع يضمن امر لا **اجاب**  
 هذه المسئلة اختلف فيها علماءنا فمن قائل بانه يملك ذلك ولا  
 يضمن ومن مشايخ الطرق قال بعضهم وبه اخذ ابو الليث ومحمد بن  
 الفضل وعليه الفتوى قال بعضهم لا يملك ذلك فيري القاضي  
 رايه لان الترجيح متساو والله سبحانه وتعالى اعلم



## كتاب المهبة

**سبل** فيما اذا ملك زوجة نصف حمل ونصف بقرة ونصف غناس زيتون وربيع بدوشاة تمليكاً شرعياً بايجاب منه وقبول منها وبنصف الزوجة الا انعام المذكورات بوضع يدها عليها كما قبضت العقار وتسلمت ذلك كله بعد القليلة من زوقها ثم الزوج ويريد وارثه ان يجعل الملكات ميراثاً بينه وبين الزوجة فمثل حيث خرجت المذكورات عن ملكه بتمليك صحيح لا يكون ميراثاً عنه بل هي للزوجة بالتام الملك المذكور **اجاب** في ملك الزوجة المذكورة لا بالتام بل بالتام على الوجه المذكور وليست ميراثاً عن الميت هذا وقد تقرر ان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة وما ذكر من سوي الغناس ان احتملها ما ان امكن التساوي فيه والافق مما لا يقسم فتصح هبة النصف منه في الحال هذه والبلد مما لا يقسم كالحاوية والحمام فتصح هبة المشاع فيه وكذا الحمل والبقرة والى ما لا يمكن شتمه الواحد منها فصحت هبتهما الهبة المذكورة والله اعلم **سبل** في شخص وهب ابنه وابن ابنه محمداً وغيره من جميع ما يملك مما يقبل القسمة ومما لا يقبل بعقد واحد هل يجوز ام لا **اجاب** ان حكمه كما لو جره جازاً والا لا عند الامام **وهي مسئلة** هبة الواحد من الاثنين والله اعلم **سبل** في امرأة جنت بعد دخول زوجها بها فطلب زوجها من ابنتها ما دفع من مهرها ويطلبها فدفعه هل له استرداده ام لا **اجاب** نعم له استرداده منه وقد صرحوا بان الهبة لا يملك هبة مال ولده ولو بعوض ولا شلت ان هذا مال الغير فدفعه الغير للغير بغير حق شتمه والمحال هذه والله اعلم **سبل** فيما يرسل الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفا به ام لا **اجاب** ان كان العرف قاصياً بانهم يدفعون على وجه البذل يلزم الوفا ان مثلياً فتمثله وان فيما بين قيمته وان كان العرف ذلك ماناً كما يدفعون على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد

الملك والاستئلاك والامتنان فيه ان المعروف عرفاً كالمشروط شرط والله اعلم **سبل** فيما اعتاده الناس في الاعراس والافراح والرجوع من الحج من اعطاء الثياب والذرايم وينتظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه **اجاب** ان كان شائعاً فيما بينهم انهم يعطون ذلك لياخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسته ومجيده كعجده اذا خروفا عرفاً كالمشروط شرطاً فيطالب به ويجلس عليه والله اعلم **سبل** في ام وهبت لابنها الصغيرين يوقا الملك النصف والرد النصف ولها جداد اب وهي ساكنة بماء هل تقح ام لا ولا تقيد الملك **اجاب** لا يصح ولا تقيد الملك للشيخ والتغل والله اعلم **سبل** في مريض مرض الموت ملك معتوقه داراً وحاصلاً فيها متاع الواهب واضطربا منه ذوايه وما يتحصل ومات هل تقح هذه الهبة ام لا **اجاب** لا تقح قال في الخاتمة رجل وهب داراً لرجل مسلم فيما متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بمسبته ومثله في كثير من الكتب وهذا اعلم عدم صحة هبة ما يتحصل من محصول القريتين بلا ولي لان الواهب نفسه لم يقصده بعد فكيف يملكه وهذا ظاهر وفي الخاتمة هل يرضى من شيئا ولو يعلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة فلا تتم بدون القبض وقد صرحوا قاطبة بانها اذا وهب لرجل داراً الواهب ساكن فيها لا تقح الهبة بخلاف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها ساكنة فيها فتمت الهبة وما في يدها في يده وبخلاف الابن الصغير اذا وهب ابوه له داراً وهو لان قبض ابيه قبض له والله اعلم **سبل** في رجل وهب رجلاً زرعاً محصواً بنفسه او بوكيله قد اسه ونقا ونفون حنطته وتبته هل له بعد ذلك رجوع في هبته ام لا لزيادة قيمته **اجاب** لا يصح رجوعه في هبته والحال هذه اذا الموهوب زرع وقد صار بفعله حنطته وتبته والله اعلم **سبل** في رجل يزرع ان صبرم والدرز وجته ملكه شجرة معلوماً في حياته وجس الشجر عن مستحقه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك وقد تقرر ان هبة الشجر بدون الارض كهبته المشاع المحتمل القسمة وهي لا تقح والله سبحانه وتعالى اعلم **سبل**



في امرأة اذا ان يتزوجها الذي طلعتا قايلا لهما لا تزوجك حتى  
 يتبين مالك على من المهر وهو عشرة قروش فتزوجها ثم طلعتا باينا  
 هل يتزوجا عشرة قروش الذي مدته ام لا **اجاب** لا يتزوجا  
 كما صرح به في الخانية ونقله عنهما في البحر والله اعلم **سبل**  
 في افراس مقلوبة لشخص في كل فرس منها حصنة معلومة المقدار  
 وهما لابنتي بنته الصغيرين وقيل لهما ابوهما وتسلم والا فراس  
 مختلفة القيمة هل يصح ذلك ويلزم شرعا ام لا **اجاب** نعم  
 يصح قال في المستوطلة الشيخ الاسلام سلم الى ائمة السرخس رحمه الله  
 ولو وهب رجل لابنتين نصف عبد من او نصف ثوبين مختلفين  
 او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي وهروي وهروي وعقود لك  
 جاز لان مثل هذه الثياب لا تقسم فتمتة واحدة وكان واهيا  
 لضيبة من كل ثوب وكل ثوب ليس يحتمل للقسمة في نفسه ولذلك  
 الدواب المختلفة على هذا الا فراس المذكورة من هذه القسمة  
 والله اعلم **سبل** في هبة مشاع يقسم هل تقسم ولو صدق الحظم  
 على صدورها من المورث ام لا ولا يلزم للملك عند ابني حنيفة  
 ولو حكم بما نأيب الحاكم المأمور بالفضا لا يصح من مذهب الامام أبي  
 حنيفة **اجاب** لا تقسم هبة المشاع الذي يحتمل القسمة  
 كالدر والارض ولو صدق الوارث على صدورها من المورث فيه  
 لان لصد يقسم لا يبيع الفاسد صحيا كما لا تقسم هبة من الاجنبي  
 لا تقسم من الشريك كما في اغلب الكتب واعتوة ممن شذت مخالفتهم  
 ولا تقيد الملك في ظاهر الرقاية **قال الشريفي** ولو سلم  
 شيئا لا يملك حتى لا ينفذ لصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ  
 منه تصرف الواهب ذكره المحاوي وقاض خان **وسروى** عن  
 ابن رستم مثله وذكر عصام انما تقيد الملك و به اخذ بعض المشايخ  
 انتهى ومع افادتهما الملك عند هذا البعض لجمع الكل على ان الواهب  
 استرداها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرما من الواهب  
 قال في جامع الفصولين راجز الفتاوى الفضلى ثم اذا هلك  
 اقيمت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لدى الرجم المحرم منه اذا  
 الفاسد مضمون على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة لعدا الملاك

كانت مستحقة الرد وقيل الملاك انتهى وكان يكون للواهب الرجوع فيها  
 يكون لو دنته بعد موت لكونها مستحقة الرد ويضمن بعد الملاك  
 كالبيع الفاسد اذا مات احد المتبايعين لو رثته نقصه لا نته  
 مستحق الرد ومضمون بالملاك ثم من المقررات القضا يتخصص  
 فاذا ولي السلطان قاضيا ليقضي مذهب ابني حنيفة لا ينفذ  
 قضاؤه مذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالقاضي  
 بالرة حية نص على ذلك علماء ونازحهم الله تعالى والله اعلم **سبل**  
 في رجل اشتمد على نفسه انه ملك او لاد ابنه وسامه في حجة جميع  
 الستة قراريط في الدارين الغلا يتبين للستين احد ما يابلس  
 والاخرى بالقد من الشريف لدى الحاكم الشافعي بحضور الحاكم  
 الحنفى مشور جمع عن ذلك لدى الحاكم الحنفى وحكم للواهب بالحصنة  
 المذكورة هل حكم الحنفى صحيح واقع في محله ام لا **اجاب**  
 نعم حكم الحنفى صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله  
 اذ هو بالانضم شرعي فلم يرفع الخلاف والحنفي لا يري جواز هبة المشاع  
 فكان قضاؤه ترك لان الملك لم يخرج عن الواهب والحال هذا  
 والله اعلم **سبل** في امرأة وهبت اخدي بنتها اذا سلمتها له  
 ومات عنها وعن زوجة واربع بنات منها وان من غيرها فالحكم  
 الشرعي في ذلك **اجاب** اما هبتها لابنها الاول نصف حصنة  
 لاستيفاء شرطها واما هبتها لابنها الثاني فقبل ميته نصف حصنة  
 من نصيبه بالقسمة فغير جائزة لان هبة المشاع ولو من الشريك لا  
 كما هو المذهب فتكون نصيبها الموروث لها عن ابنتها الاول  
 باقيا على ملكها بالوراثة عنه لم يدخل في ملك ابنتها الثاني  
 لفساد الهبة وانقسم ما اصابه من ثلثي الدار ثمانية اربعة  
 بنات وبناته الاربع واما المذكورة فكان ما لجمع  
 لهما من ابنتي عشرة قراريط وثلثي قيراط وزوجة الابن قيراطان  
 من ما كان له ولابنه ثلاثة قراريط وسبعة الساع قيراط وكل  
 بنت من بناته الاربع قيراط وثمانية الساع قيراط والله اعلم  
**سبل** في رجل وهب لابنه الصغير بيتا معلوما محدودا  
 هل تصح الهبة بلفظ واحد وتلزم ام تحتاج الى قوله **اجاب**



نعم يقع الهبة وتتم بلفظ واحد قال في البرازية هبة ابنه الصغير  
 تتم بلفظ واحد وتكون الاب قابضا لكونه يديه اذ يديه يد مودعه  
 اذ مستعيره لا تكون في يد خاصه او مرمته او المشتري منه شراء  
 فاسدا وهذا اذا علم في الشهدا والقرية من اليهود بعد  
 مؤنة الاعلام لادام لانه بمنزلة القبض والوصي كالاب والله اعلم  
**سبل** في الجدة ام الام اذا كانت بنت بنتها في ضمانتها  
 فو هبتها امنة معلومة وصنعها في صندوق شتم ماتت تلك  
 الجدة فماتت هبتها بجم والايجاب كما في هبة الاب لطفله ام لا  
 تتم الا يقبض وليتها **اجاب** نعم تتم الهبة لعقد كل حال  
 ولاية على الطفل في الجملة كالام والجدة ام الام وكل من يؤوله  
 لوجود الولاية في التاديب والتسليم في الصناعة صرح به في  
 البحر وتنويز الا بضرار وغيرهما والله اعلم **سبل** في شيخ قرية  
 طلب من جماعة مالا ليدفعه لغنم القرية على شرط ان ما يجار به عليه  
 به يكون بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع الغنم  
 شيئا تكون بينهم ام لا **اجاب** حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة  
 وهي مضونة بالقبض كما صرح به في الخلاصة والبرازية وكثير  
 من الكتب ويضمن شيخ القرية ما تناول له من الجماعة ولا يصح الشرط  
 المذكور والله اعلم **سبل** في رجل هب ابنا له بالغاضف  
 ما يملك واؤلا وابنه المتوفى قبله الغاضف من النصف الاخر واخر  
 ابنا له هل يقع هذه الهبة ام لا **اجاب** الهبة باطله عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى **قال في فستمل الاحكام**  
 نقلا عن تمة الفتاوى ان مبة المشاع باطله وهو الصميم انتهى  
**واذا** قلنا يبطل منها على الاصح فما تركه الواهب المذكور في  
 على شراطينه تعالى ووجهه الشيوخ والله اعلم **سبل**  
 في رجل هب لابنه حصته شائعة في كرم مشترك بين الواهب  
 وبين غيره هل يقع هبته له ويملك الموهوب ولو باعه الموهوب  
 له لا يقع **اجاب** هبة المشاع فيما يوحتمل للقسمة وهو  
 ما يجزى القاضى فيه الا على القسمة عند طلب شريكه لهما لا تفيد  
 المولد للموهوب له في المختار مطلقا شريكا كان او غيره فلو باعه

الموهوب له لا يقع احد المولد والمحال هذه كما صرح بذلك كله  
 صاحب البحر نقلا عن المتقي بالجمعة وغيره والله اعلم **سبل**  
 في هبة الدين ممن عليه الدين هل للواهب الرجوع ام لا **اجاب**  
 ليس له الرجوع كما صرح به في التاتارخانية نقلا عن السراجية  
 ونقض العبارة في السراجية وهب دينه له عليه لم يرجع انتهى  
**اقول** وهو ظاهر لانه انما في الحقيقة ولا رجوع فيه  
 والله اعلم **سبل** في مبنية ابراهيم من مهرها ودينها عليه  
 بشرط امتلاك امها بنتها منه عند ما الى ان تنزوج البنت او تموت  
 ولم يعرف بالشرط هل يبرأ منه ام لا **اجاب** لا يبرأ له مطا  
 فقد صرحوا بان الابرا عن الدين لا يصح تغليفه ويبطل بالشرط  
 الفاسد ومن صرح به صاحب الكفر وغيره والله اعلم **سبل**  
 في رجل هب لابن اخته بيتا وسلمه له شتم مات الواهب هل  
 لو زنته الرجوع فيما وهبه لان اخته ام لا **اجاب** ليس  
 لهم الرجوع فيما وهبه الميت لما يفتى لو وجد احدهما كذا في المنع  
 الاول الرثم المحرم والثاني موت الواهب والله اعلم **كتاب**  
**الاجارة**  
**سبل** في متول على وقف اهل عقد اجارة طوقت الوقف ثم مات  
 هل تنفسخ الاجارة بموته ام لا **اجاب** لا تنفسخ الاجارة بموته  
 كما صرح به علماءنا قاطبة وقد قال في الاجناس بموت المتوفى  
 لا تنفسخ الاجارة وان كان المتوفى هو الذي اجر وكذا القاضى  
 لو اجر ومات وكذا الاب والوصي اذا اجر الوقف بنفسه ثم  
 مات لا يبطل الاجارة على الاصح والله اعلم **سبل** في رجل  
 استأجر حاما في نابلس فوقع الجلاء بها فتفرغ مع جملة الناس فمات  
 تسقط الاجرة عنه في مدة الجلاء ام لا **اجاب** نعم تسقط  
 كما صرح به في لسان الحكم وغيره والله اعلم **سبل** في  
 ثلاثة استأجر حاما في قرية على ان لكل واحد منهم ثلثا  
 فيه ووقع في القرية طاعون وانقطع اهلها عن دخوله لاستغا  
 بالاموات ورفعوا امرهم الى الحاكم الشرعي فحكم بفساد الاجارة  
 على قاعده من هب الامار ابي حنيفة رحمه الله بسبب الشيوخ

لشتر

لهم



مراعيا لشرايط الحكم هل تنسخ الاجارة بالحكم المذكور وهل اذا اوجر  
بعده بالنقص من الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل تنسخ اجارته بذلك  
ذو على النصف من الاول ام لا وهل يلزم اجرة من انقطاع الناس  
عنه ام لا **اجاب** نعم تنسخ الاجارة بسبب ما ذكره **فتا**  
**صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادي والثلاثين**  
في مسائل الشيوع واخر المصدرا الشهد رحمة الله به انه اعني الموجد  
سواء كان ما يحتمل القسمة او لا لو كان كلة للموجد فاجره من اثنين  
فان اجعل وقال اخوت الدار من كانا جازبا لا تفاق ولو فصل  
بقوله نصفه منك ونصفه منك او نحوه كذلك ويرى يجب ان  
يكون عند ابي حنيفة على اختلاف ممر فيما اذا كان كلة بينهما ولو  
اخذها النصف من اجني ينبغي ان يكون في رواية لا في رواية  
ثم رمل لا سيما في وقال اجرة اراه من اثنين جاز لتوحد القصد حتى لو  
انفرد احدهما بالقول لم ينعى انتهى وانت على علم من اطلاق المتون فاجرة  
فساد اجارة المشاع الا من شريك مدخل للمشاع عنه واطلق بعضهم  
محميا من اثنين محو ك على حالة الاجمال لتعليقهم القسمة بتوحد  
القصد فحكم الحاكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشرعي  
فيمنع ويحق كذا فاجارته بعده باجرة مثله وقسطن  
ولو على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بانها صحيحة او في  
فاسدة يجب فيهما المستتي لانها ان كانت صحيحة فهو واضح كما  
فاسدة فموجبها اجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت الرغبة  
وزيادة الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة  
بسبب ذلك كما هو ظاهر واما انقطاع الناس عنه بسبب الهلاك  
فان امتنع الناس عنه بالكلية سقطت الاجرة بقدره لمصلحة  
الجلال المصريح به في كلامهم والله اعلم **سبل** في يتم استعماله  
في زوج امه في اهل رشتي من حملتها الحرف على فداؤه والزرع في  
ارضه مدة سنين بلا اجرة وبلا اذن القاضي مكن له مطالبة  
بعد البلوغ باجرة المثل ان كان حيا وان كان ميتا يبيع تركته  
ام لا **اجاب** له ذلك كالدين كما يعلم مما ذكره في الاجارة  
والله اعلم **سبل** في يتم استعماله رجل مدة سنين

وكان ما يطعمه ويكسوه لا يساوي اجرة مثله ولما بلغ دفع له نصف  
قرش في مقابلة خدمته وتسليمها ومريد ان يرجع فيه هل له ذلك  
ام لا **اجاب** لا والله اعلم **سبل** في رجل استخدر مريضا  
مدة على ان يعطيه اجرة خدمته ولم يعين له شيئا هل له اجرة  
مثل عمله ام لا **اجاب** نعم له اجرة مثله قال في القنية  
يتم ليس له ابنت ولا اولاد لا يتم استعماله اقرباؤه بغير اذن القاضي  
وبغير اجارة عشرين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجره مثله  
فيما انتهى وقد تقرر انه ليس لغير الاب والجد والوصي استعمال  
الصغير بلا عوض ومثله السائل الكلام فيما حيث اجرة من  
هو في حجره وان كان اجارة فاسدة فيفتها اجرة المثل وان لم  
يكن اجرة من هو في حجره واستعمله بغير اجارة يجب ايضا اجرة  
مثله كما هو صريح كلام القنية والله اعلم **سبل** في موجد  
اصنع عن تسليم العين الموجودة اجارة صحيحة هل يحبس حتى  
يسلمها ام لا **اجاب** نعم يحبس في كل حق امتنع المطلوب عن  
تسليمه عينا كان او ديناً والله اعلم **سبل** في موجد جلي العين  
الموجرة عن المستاجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم  
**اجاب** يسقط عن المستاجر اجرة ما مضى بحسابه والله اعلم  
**سبل** في بد بين ثلاثة يعملون فيه بيت مما يخرج من  
الزيتون يعلم عمل كل شيء من الزيتون الاخرى بالاجرة المعتادة من الزيت  
الخارج يعلم هل ذلك صحيح ام فاسد ولا يتحقق واحد منهم  
بعمله زيتا بل له اجرة مثل عمله وراهم **اجاب** لكل فيما  
عمل للاخر في الزيتون الخاص به اجرة مثل عمله من جلي الدارهم  
لا من الزيت الخارج بعمله لانه في معنى قفين الهان والله اعلم  
**سبل** في رجل اجر آخر بيتين فانهمدوا احدهما هل له نسخ  
الاجارة ام لا **اجاب** نعم له نسخ الاجارة فان عملوا فالداس  
اذا انهدموا بعض بنايها فلهما المستاجر لخير ربيع ينقل السكنى والله اعلم  
**سبل** في رجل استاجر ارضا وقفا من متوليته تسعين سنة باجرة  
معلومة لذي قاض شافعي حكم بلزومها ومات المستاجر هل للحنفي  
نسخ الاجارة واذا حكم الشافعي بلزوم الاجارة لا يكون حكما بعدد



انفسهما لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم واما امر الالصال والتمسك  
 الواقفة في زماننا المجرعة من الدعاوي ليست حكما وانما هي افتا  
 وفايد من تسليم الثاني للاول فضاؤه صرح بذلك الشيخ زين  
 رحمه الله تعالى والله اعلم **سبل** في رجل استاجر من وقف  
 من المتولي بامرة معلومة لمدة معينة ليبنى ويغرس ما شاء هل  
 اذا اظهر بطلا بما الذي حاكم شرعي يومر بالقلم اذ له الاستبقاء بالمر  
 المثل وان ابي المتولي الا القلم **اجاب** نعم له الاستبقاء بالمر  
 المثل وان ابي المتولي الا القلم ان ابتد الفاعل ليقظا قال  
 في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلي وصلى او متولي اجر منزل  
 اليتيم او منزل الوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر لجر المثل  
 ام يصير غاصبا بالسكنى فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكره هنا انه يجب  
 على اصول علمنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه لجر المثل وجعل حكمه حكم  
 الاجارة الفاسدة فقبل له اتفق بما ذكره الحنفية قال نعم انتهى  
 والله اعلم **سبل** فيما لو استاجر ارضا وقفا وبين بينهما وانقضى  
 مدة الاجارة هل المستاجر استبقاها بامر المثل **اجاب**  
 بان اطلاق المتون يقتضي ان ليس له ذلك يكلف بالقلم ونقل في  
 البحر عن القنية واوقف الحنفية بان له ذلك حيث لا ضرر وان ابي  
 المتوقف عليه ليس له ذلك فراجع والله اعلم **سبل** في رجل  
 علم صغير القرآن ولم يشترط له ابوه اجرة هل يقضى له بالاجرة  
 او لا بعد برستقيتها **اجاب** لا يقضى له بالاجرة حيث  
 لم تعتقد بشرطها ولكن مجازاة الاحسان بالاحسان من غير  
 شرط ضرورة والله اعلم **سبل** في رجل دفع ولد الصغير لمو  
 الاطفال ليعلم القرآن العظيم فعلمه ذلك المودة حتى اذا قارب  
 النصف مثلا استخلصه منه ابوه فله من اعطاه ما يعرف  
 عند وصول الطفل الى النصف والى تمام القرآن فما الحكم الشرعي  
**اجاب** ذكر الغزي في منحة تنوير الابصار انه يجبر على الحلوة  
 المرسومة قال في شرح فتح الغفار الحلوي بفتح الحاء المهملة هدية  
 يهدي الى المعلمين على رءوس بعض صور القرآن قال قلت وهي المسماة  
 في عرف ديارنا بالصرافة فان المودة في يوم اخذها يصرف المعلمين

عنده في اول النهار فيفرون بذلك اليوم رغبة في الرحمة والبطا  
 شرفا ومشايع طبع جوار هذه الاجارة **خني حكي عن محمد**  
**ابن سلاحة بن قال** اقضى بنسب وابي الولد لاجرة المعلم وفي زماننا  
 انقضت عطياتهم ونقضت رعايات الناس في الاجرة فلو اشتغلوا  
 بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة  
 الاجارة وجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجرة  
 يجلس فيه وان لم يكن بينهما شرط يومر الوالد بتطيت قلب المعلم  
 وارضائه انتهى والله اعلم **سبل** في مودة ب الاطفال نصب  
 نفسه للتعليم بالاجرة فكيف مدة تعليمه شرخر جوار عنده فمهل له  
 على ايامهم اجرة او لا **اجاب** قال في البرازية يومر الوالد  
 بتطيت قلب المعلم وارضائه وقد صرح في التاتارخانية نقلا عن الجي  
 بانه عند عدم الاستيجار اضلا يجب لجر المثل والله اعلم **سبل**  
 يجازي من الله افنى سايلا • • • • • بحميل فضلك دمت بالاحسان  
 يا عاملا بالعلم يا ماز قد حوي • • • • • كل العلوم من العظيم الشان  
 يا عالميا فاضلا شمدت له • • • • • كل الخلايق السما والجان  
 يا افضل العلماء من فضله • • • • • خرقته العادات في الاكوان  
 مثل السوال وما جرى في قصتي • • • • • ساصر من به بلا كتمان  
 نضجته الى فقيح عاجز • • • • • واعلم الاطفال للقرات  
 علمت طفلا من اهالي حبرة • • • • • للخط والقران والانتقائي  
 ونعت في تعليمه يا سيدي • • • • • حتى انتهى في الخط والعرفان  
 وطلبت اجري من ابيه والجزا • • • • • فابي ولست ليظجر الاحسان  
 فاذا اتيت الشرح يا مفتي الورى • • • • • فطلبت منه عادة الصبيان  
 هل ذلك يلزم لي عليه سيدي • • • • • او لا افدي بالبي الغدنان  
 وابن واقض لي جوابا شافيا • • • • • لازلت في تدوير من الرخصاين  
 وكفيت من سوال الحساب وشره • • • • • وحشرت في الاخرى مع الاعيان  
 وصلاة رب العرش شرفه • • • • • ذمعا علي من حق بالعرفات  
 والال والاصحاب ارباب الولا • • • • • من ابروا الاعدا في الميدان  
 ملاح في قبر المجد نور • • • • • وترى القمري على الاعصان

**اجاب**



به حد ذاته **الزمان** • وصلاة نريت للنبى بعدة ثات  
 خذ علم ما قدرته بتمامه • ممن الذي علمه بنبيا  
 نفع الافاضل فيه عند ايمه • سار واوشاد وامد هب النعمان  
 سوق الخلاق على الجواز ونفيه • والاقد مون على اعتماد الثاني  
 والاحزون على الجواز لانه • في عصرهم قد بان محض ثبات  
 وعليه فتوي الناس اذ في تركه • خوف الضياع وغاية الخسران  
 وعليه ان صحت بكل شرطها • يحب الذي سعي بلا نقصان  
 اولافاجو المثل مثل سواه من • كل العقود كلالها سيات  
 وعلى المولى ان دفع حتما لا زما • فاذا ابي فالجس حق الجاني  
 وكذا عليه العيد ويوم خيليه • والحلوة الموسومة التيات  
 واذا اريد على الوفاة جوارها • استاجر القدر القدر زمان  
 فيعملون بامر صاحب امهم • نوع القراءة جملة الصيات  
 فخذ الجواب مفصلا في نظره • مستوفي الاحكام في ذالشان  
 واختم الهي بالنبى محمد • اعمال الخير الذين بالاحسان والله اعلم

**س** في رجل دفع ولده لفقير يعلم القرآن ولم يرد كرمه وشرط  
 له خمسة عشر قرشا على تعليمه القرآن ودفع بعضهما وبقى بعضها فمقتد  
 بتعليمه فوصل الى النازعات فتنازع مع والده فيما دفع من الاجرة  
 وما بقي منها فاحكم هذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة  
 المسماة والذي دفعه من الاجرة المسماة والذي بقي منها  
**اجاب** • يجب عليه اجرة مثل عمله لان الاجارة والحال  
 هذه فاسدة والحكم في كل ما هو كذلك منها ان فيه اجر المثل  
 فان ساوي المدفوع فوجاسوا وان زاد اجر المثل عليه في كل له  
 وان نقص عنه يسترد وان اختلفا في قدر العمل فالقول لابي  
 الولد بيمينته وعلى الفقيه البيئته والله اعلم **س** في مستاجر  
 رجي ما ماسنة تحت الزيادة بشرط دوران الحجر الخماسي وقل فما الحكم  
 الشرعي **اجاب** • الاجارة فاسدة باجماع علمائنا والحكم في  
 الاجارة الفاسدة اجر مثلها لا المستحق على حسب الاستعمال فينظر  
 اجر المثل لا استعمال ما عدا الحجر الخماسي باجماع عدلين فيدفع ولا  
 يلزم الاجر المستحق له اعني المستاجر من الاجارة بل يجب عليه الحرمة

الاستعمال في العقد الفاسد والله اعلم **س** في رجل استاجر عمالا  
 ثلاث سنوات فمقول من هذه الحرفة الى فترها هل يكون عذراؤ له  
 رد المأمر به ام لا **اجاب** • نعم يكون عذراؤ له رد المأمر كما صرح  
 به في جامع الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة وصرح كثير مما  
 يعضده كالولول الجيد والبن ازية والحافى وغيرهم والله اعلم **س**  
 في رجل به كذا في انفة انفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم  
 يضرب له لك مدة وداداه فما الحكم **اجاب** • للطبيب اجرة  
 مثله وما انفق في ثمن الادوية لفسا والاجارة على الوجه المذكور  
 والله اعلم **س** في تيماري من جملة تيمار ارض تيمارين منهم  
 هل يجوز له اجارة الارض مع البير لمن يربح في استيجارها ام لا  
**اجاب** • نعم يجوز له اجارة تيمار هذه المسئلة ترجع الى اجارة  
 المقطع فيها للشيخ قاسم بن قطلوبغا تيمار الكمال بن المماورسالة  
 مختصر من اخري لغير فيها وكذا للشيخ زين بن نجيم رسالة فيهما  
**وحاصل حوز الاجارة** • وسئل الشيخ قاسم وقد ارسل له  
 من مدينة عزة هل يجوز للعندي ان يوجها قطعة لاما م جعله  
 كالوكيل ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثنا المدة كما لا اثر لجواز  
 موت الموجر في اثنا مدة ما آخره قال في اذامات الموجر او حرم  
 الامام عن الارض تنسخ الاجارة بالموت ولا باقطاعه غيره فان  
 الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد  
 فيه شرط المروم ويشهد لذلك قواعد علمائنا والحالة هذه شهر  
 نازع في عدم الالفساخ بهما واستنظير اللبس على ما شا والخاص  
 ان صحة الاجارة لا كلام فيها وانما لزوم ما فيه كلام قد عرفت  
 بما سقته بهذا الاختصار الجيب فان فيه معظم ما في الرسايشل  
 فليعلم ذلك فانه مفيد جدا والله الموفق للصواب **س** في فريته  
 لضمها وقف على حجة برولضمها وقف على حجة برولضمها وقف على حجة  
 ثلثها شايعا لرجل سنة بما لا يكون ما يتحصل من الثلث المذكور من  
 الغلال صيفها وشتيها هل هذه الاجارة صحيحة ام باطله لا يجوز  
 معها للمستاجر ان يتناول شيئا من الغلال ما الحكم الشرعي  
**اجاب** • الاجارة المذكورة باطله غير منعقدة لما صرح به



فلما وقا طبة من الاجارة اذ وقعت على اتلاف الاعيان فصدق الانتقد  
 ولا ينفذ شيئا من احكام الاجارة فاذا علم ذلك فليس للمستاجر ان  
 يتناول شيئا من الغلال بل ذلك للمتكلم على الوقف ان كان حاضرا وان  
 كان غائبا يفتش على الغلة الضياع بانتظاره ينصب القاضى رجلا  
 يقضى حصته وقفه ويحفظه الى حضوره فيدفعه له ليصرفه في وجوه  
 المعينة والله اعلم **سبل** في رجل ماتت زوجته عن رصينة  
 فاقى بها الخالتهما وقال لهما ارضيتمما وتعدي امرها وريتمما  
 على ان لك نصف ممتها ففعلت معهما ذلك مدة فما الحكم  
**اجاب** لهما اجر المثلث كما في الاجارة الفاسدية والله اعلم  
**سبل** في عود وديعة وقف ولحقه ملك جماعة استمر  
 فاذن من له ولا يتر على الوقف ومن له الملك لرجل منهم ان يعمده  
 ويصرف عتقه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صرفه دينار  
 عليهم وسكنه مدة سنين بغير اجارة سوى السنة الاولى فانه  
 استأجرها باجرة معينة ثم استأجر الجميع حصصهم ما غلة الامراة  
 باجرة زائدة عن سنة لبارته بغير اجازته ويريدون ان ياخذوا  
 منه اجرة تلك السنين بحسب ما هل لهم ذلك ام لا وهل اجارة  
 المرأة صحيحة ام لا وهل له مطالبتهم بما اتفق على العادة حال  
 لو وعدمه بان يحسبها من الاجرة فيما سيسكن وهل اذا ادعوا  
 ان اجرة المثل كذا يكون القول قوله في ذلك ام قولهم فالحكم  
 في جميع ذلك **اجاب** اما اصحاب الملك فلا اجرة لهم اصلا  
 فيما سكن الشريك بغير اجارة فان علمنا صرحوا قاطبة بان لحد  
 الشريكين اذا سكن في المشترك لا اجرة عتقه في الملك امسا  
 الوقف فيلزم الشريك اجرة المثل على اختيار المتأخرين قال  
 في الامسيات والنظائر من كتاب الغضب منافع المعد للاستغلال  
 مضمونة الاسكن يتناول ملك او عقد كبيت سكنة لحد الشريكين  
 في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن  
 الآخر سوا كان موثوقا للمساكني او للاستغلال فانه يجب الاجر  
 انتهى يريد اجر المثل وصرحوا قاطبة بان القول قول المستاجر  
 بيمينته لا نكارة الزمادة ولا يلزم من استيجار المولى بالزمادة

ان يكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان الاجارة قد تقع بالمثل والزيادة  
 والنقصان كالبيع فلا يحكم ذلك اعني فيما وجب للوقف ولا بد فيه لمدعي  
 الزيادة على ما يدعي المستاجر والغاصب من البيعة واجارة المرأة  
 فيما عدا حصته الرجل اجارة المشاع لغير الشريك والطباق المتون  
 على عدم وجوبها كما هو مذاهب ابي حنيفة وقد جعل قاضي خان في  
 فتاواه الفتوى عليه وذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المفتي من  
 ترجيح قولهما شاذ بمجول القابل فلا يعود عليه وله المطالبة بما اتفق على  
 العادة حالا وان وعدم محسبها من الاجرة لانه في حكم القرض والحال  
 هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد فلو شرط في  
 الاجارة فسدت لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لاحد العاقد  
 وكل هذه الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمتنا الاعلام جزاءم الله حسن  
 الجزاء والله اعلم **سبل** في رجل يخرج الما من ميو عميق بالان ورجال  
 وليست في ابق القرية وما يحتاجون في بيوتهم واكثرهم سنة كاملة لما  
 شارطين على كل راس من البقر مقدار معلوما من الحنطة والآن يريدون  
 دفع المشروط فما الحكم في ذلك شرعا **اجاب** اللازم قيمة الما  
 لانه في مسمى على الاصح فتسقط الما ياخذها الاخذ منه ويقوم فيعطى لحد  
 المستفع به قيمته قليلا او كثيرا لا يصح الشرط المذكور للعلل في ذلك  
 والله اعلم **سبل** في رجل اقضى اخا بطريق الج مبالغيا على ان يجعله على  
 وابنته ويطعمه من خبزه ومزقه نظير فائدة ما الحكم في ذلك **اجاب**  
 يجب اجر المثل لو كره وقيمة خبزه ومزقه والحال هذه اذا جعله من الربح  
 اجرة فهو صالح لما شرعنا وقد نهي عن كل فرض جرفعا والله اعلم **سبل**  
 فيما لو قاطع وكيل السلطان زيدا على مكان متعلق بموكبه في كل سنة بمبلغ  
 معلوما فزاد عتقه في المقاطعة المذكورة بكرة واقتضى الحال ان اشرك  
 زيدا معه بالزمادة المزبورة مدة من الزمان ثم انكر ان يزداد لغيره  
 ثم زاد زيدا لغيره قاصدا بذلك الحيلة في دفعه بيزيد هل اذا قبلها  
 زيدا مال الزيادة المذكورة الاخرة يجاب الى ذلك ام لا وهل اذا  
 كان بكرة تصرف في ذلك مدة من السنين قبل اشتراكه مع زيد وكذا  
 يودي المقاطعة المزبورة بالنقصان يلزمه ان تمامها او لا **اجاب**  
 ان كانت المقاطعة بمال واقعة على حاج الخارج من الارض واما



الاشجار وما ينطق بحجة بيت المال من عشر وزكاة ونحوها فهي باطلة من  
 اصلها وان كانت للاستعمال والمنفعة وشرط في مقابلتها المال روي  
 فيها شروط الاجارة والظاهر ان المراد مما في السؤال الاول لانه المعتاد  
 الجاري في هذه البلاد ولا صحة لذلك شرعا لا لاول ولا للثاني فلا  
 يباط به حكم من الاحكام الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية  
 حتى يجاب بالاجابة اذ لا صحة ولا لزوم اذا الاعتقاد منتف يومئذ والله  
 اعلم **سبل** في اجارة القرى والاداري التي هي في ايدي المزارعين ليأخذ  
 المتاجر الخراج الحاصل بالمقاسمة منها والعوايد الظلمية كالتخمينية  
 والعينية هل هي جائزة ام لا **اجاب** اعلم ان الاجارة اذا وقعت  
 على اتلاف الاعيان فضا كانت باطلة فلا يملك المتاجر ما وجد  
 من تلك الاعيان بل هي على ما كانت عليه قبل الاجارة فيؤخذ من يده اذا  
 تناق لها ويضمنها بالاشتراك لان الباطل لا يورث شيئا فيجر عليه لتصرف  
 فيها لعدم ملكه وذلك كاستيجار بقرة ليشرب لبنا اولستان ليأكل  
 ثمرته ومثله استيجار ما في يدي المزارعين لاكل خراجهم الذي يحصل بالحق  
 فانه عيني وقع عليه الاستيجار فضا ومثله باطل كالحمل **لا سيما**  
 وقد اصيب اليه ما لا يسوغ شرعا للموخر قبل المتاجر وهو تناول العوايد  
 الظلمية التي يجب اعدامها لا تقريرها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم والله اعلم **سبل** في شريك عمل اشترى لنفسه رجلا بماله  
 جلودا ليتخذها قريبا واشترى جميع ما يحتاجه حرفة ما وله نصف  
 الربح الزايد على الثمن بماله ولهما النصف منه بعملهما ويتبعث  
 القرب فمهل له ولهما من الربح ما شرط ام لا **اجاب** ليس للعامليين  
 الا الاجرة عملهما بالغة ما بلغت والباقي جميعه لرب المال اذ هذه  
 اجارة فاسدة وفيها وجوب اجر المثل بالغ ما بلغ حيث فسدت  
 التسمية كاهنا وهذا الاشك فيه والله اعلم **سبل** في وصي اجر  
 حصه اليتيم من شريكه بدون اجر المثل ما الحكم **اجاب** اختلف  
 المشايخ في هذه المسئلة والفتوي على انه يلزمه تمام اجر المثل وبه  
 افق صاحب البحر ومنع الغفار وعلمه المتأخرون صيانة لما لليتيم  
 والله اعلم **سبل** في رجل سكن دارا بئرا بلا اجرة مدة سنين  
 ولو كان شريكا لهم فيها هل يلزمه اجرة المثل للمدة التي سكنها ام لا

**اجاب** نعم يلزم الساكن اجرة المثل على ما عليه الفتوي والله اعلم **سبل**  
 في بيع محمد لحن الغلال بالاجرة بين يقيم وبائع اجرة البائع باذن  
 الولي هل يلزم دفع حصه اليتيم من الاجرة لوليته ام لا **اجاب**  
 نعم يلزم بل واستعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل  
 حصه اليتيم كما افق به المتأخرون المحققون بالوقف صيانة له والله  
 اعلم **سبل** في رجل له جمل دغره لرجل ليرفع عليه الزرع من المزارع  
 الى البباد بالاجرة هل ان ما يتحصل من الزرع بينهما هل يصح ام لا  
**اجاب** لا يصح ذلك وجميع المتحصل لصاحب الجمل وللآخر  
 اجر مثله قال في البحر معزيا الى المحيط دفع دابة الى رجل يولجها  
 على ان الاجرة بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر  
 اجر مثله وكذلك في السفينة والبيت انتهى ومثله في كثير من كتب  
 المذهب والله اعلم **سبل** في رجل دفع جماله الى جمال ليولجها  
 وثلاث الاجرة للجمال والباقي لصاحب الجمال تمام الجمال عليهما مدة  
 وانتزعا بعد هاهنا صاحبا فمهل للجمال اجرة مثله لاثلاث الاجرة ام  
 لا **اجاب** نعم للجمال اجرة مثله ولا تقع الشركة بالثلث ونحوه  
 في ذلك والمفضل من المكاراة لصاحب الجمل والله اعلم **سبل**  
 في رجل يعمل بالثلث على جمال آخر يحصل من اجرهما حنطة وشعير ايتي  
 عليه الجمال ويريد الجمال الاختصاص به هل له ذلك ام لا **اجاب**  
 ليس للجمال شيء من ذلك بل لكل رب الجمال والجمال اجرة مثله صرح  
 به صاحب البحر نقلا عن المحيط والله اعلم **سبل** هل قبض الاجرة  
 للمغزول المنصوب او للمغزول فيما اجره المغزول وهل اذا دفع المنصوب  
 للمغزول يطالب به ثانيا ام لا **اجاب** نعم قبض الاجرة للمنصوب  
 لا للمغزول وان لجر المغزول على الامتاع واذا لم يصح قبضه يطالب  
 المتاجر بالاجرة ويرجع على المغزول بما يكون اخذه منه بغير حق  
 والله اعلم **سبل** في رجل انتصب لعل الحراسة وحفظ الاماكن  
 باجر وعلم ذلك بين الناس قال له رجل احفظ هذا المكان ولعرسه  
 ولم يسم له شيئا هل يلزم له اجرة ام لا **اجاب** حيث انتصب  
 لذلك له اجر المثل على قول محمد وعليه الفتوي كما في الزاوية والجوهرة  
 وغيرها والله اعلم **سبل** في رجل قال لآخر عمل معي بقرتك في



في ارض على ان اصنع معك المعروف القلا في فعل بقرعة معه و لو يفعل  
 معه المشروط هل له اجره المثل ام لا **اجاب** نعم له اجره المثل حيث  
 لم يكن المعز في الذي عينه يصلح لبيع او جعلت مدة العمل المتناجر عليه  
 او حصل الفساد بغير من وجوهه و متى حصل الفساد لجهاالة الاجرة يجب  
 اجر المثل بالعاما يبلغ والله اعلم **سبيل** في رجل استاجر دكانا مدة  
 سنة ثم اذاع في انفسه و يبيد منخ الاجارة لعذر الافلاس فهل يقبل  
 قوله بخرجه في ذلك ام لا يحتاج الى اقامة بينة لتتمد بافلاسه والحال  
 ان وقت الدكان لا يصدق في دعوى الافلاس **اجاب** القول  
 قول المدعي الافلاس بيمينه لانه الاصل وقد قالوا القول المتناجر  
 اريد السفر وكذبه الايجر خلف المتناجر على انه عزم السفر كما ذكره الكوفي  
 والقليوبي و قالوا لا انتقال من البكرة عذرا لا ان يكون الخروج  
 يختم ان تكون حيلة التوصل الى الغنى فيحلف المتناجر ومثيلتنا  
 او لوقية بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله اعلم **سبيل** في رجل  
 استاجر جماعة ليرعى لهم بقرهم كل راس يكس سنة فارتطبت عليهم سنة  
 بيوم ويومه سنة ليعنون ان لم تتم سنتك فلا تجوز لك وان تمتمت  
 فذلك الاجر و عمل خمسة اشهر وعجز عن العمل ببقية السنة هل له اجره لما  
 عمل ام لا **اجرة له اجاب** له اجره مثله لما عمل في المدة المذكورة  
 بحسابه ولا يتجاوز به حساب المستقيما والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 في رجل استاجر ارضا وقفا من متولي عتبه لاجارة طويلة وغرس فيها  
 شجر مات المتناجر قبل انتهاء المدة فهل ينفسخ بموته على قول من جازها  
 في الوقف للضررة و اذا قلتم نعم فما حكم المرس **اجاب**  
 قال في المداينة في الاوقاف لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعي  
 المتناجر ملكا وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى و اذا  
 قلنا يجوز اذها على القول المقابل لهذا استفسح الاجارة بموت المتناجر  
 والحال هذه فيكلف وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بارض الوقف فانه  
 صريحا بملكه الناظر ببقية مستحق القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه  
 الامة الاختيار وعليه اصحاب المتون وقد صرح في الفقيه ان له ان  
 يستقيم باجر المثل وان ابي الموفق عليم وبمثل صرح المختصاف وهو خلاف  
 ما في المتون والله اعلم **سبيل** في دارموقفه على مسجد اجرها نايب

الشرع الشريف لرجل اذا ظاهرها باجرة معلومة و اذ له ان ينفق على عمارتها  
 ان لضاحت الى التقييد بحسب له من الاجرة فمهل بحسب له ما انفق حيث  
 عمر على الوجه المذكور ام لا **اجاب** يحسب له ما انفق من الاجرة  
 وان اختلف مع من له حصة في اصل البناءات بنيت و ابتكر الخضم بالقول  
 للمخضم و علمه البينة وان وقع الاختلاف في قدرها النقص يرجع لاهل الصفة  
 فان جميعهم على قول واحد بالقول له و ان كان البعض والبعض يعقب الدعوى  
 و الا تكرر كما افاده البرازي والله اعلم **سبيل** في دارموقفه  
 على مصالح المسجد لا يقضي استقرت فاستاجرها بمائة دينار في الوقف  
 بثمانية فترش كل سنة عقودا مستعدة معلومة يا ذن الحاكم ان في  
 نزمها على ان يكون جميع ما يصرفه على العماره دينارا على رغبة الوقف  
 فبلغت المصارف على الوقف باخبار قدر معلوما و كتب بذلك جهة  
 فصارت اجرتها التي هي لجرة مثلها بذلك التزم اصناف الاجرة المقيمة  
 لها و سكن بمائة سنين وهو يدفع كل سنة ملك الثمانية غرس  
 فملا يلزم منه اجرة مثلها بالغة ما بلغت فيطالب ما نقص عنها المسمى  
 بالاجرة المسماة لها من غير زيادة سبب الدين المذكور ام لا **اجاب**  
 اعلم او لا انما صرف في العماره تكون دينارا في من مال الوقف للاذن  
 الموجب له لصيرورة رمتما للوقف بذلك و اذا صار الوقف و بلغت  
 اجرة مثلها اصناف الاجرة المسماة لزم المهددي اجرة مثلها  
**لا سيما مع فساد الاجارة المذكورة** تكونها طويلا  
 ولين وقعت على الوجه الذي ذكره علما و نافي كنهتم ان تجعل عقودا مترا دنة  
 كما ذكر في السؤال فالقول للادام هو الاول و الباقي غير لازم قال في جواهر  
 الفتاوى في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل اجر صيغة ثلاثين سنة و كتب  
 في الصلح انه لثلاثين عقدا لعقد عقبا لآخر و الصيغة وقف فانه لا يقع  
 الاجارة هكذا ذكر هو الصحيح و ذكر في النوازل اختلاف المشايخ  
 وقول المسند في اني و اختار الفقيه ابو الليث انه لا يقع الاجارة  
 لصيانة الاوقاف و عليه الفتوى في الباب السادس منها قال  
 ملك الملوك ابو العلاء في من اجر ارضا موقوفة مائة سنة لواحده من  
 المسلمين هل يجوز فاجاب **سبيل** افق بطلان الاجارة معشر من زمر  
 الفقهاء قطعوا لا يما و ين ذلك افق المتدين حسيبة كيلا آكون بما احرم



فلما قد صرح على اونا رحمهم الله تعالى ومنهم صاحب الحاوي القدي بانه  
 ينبغي بكل ما هو اتفق للوقوف فيما اختلف العلماء فيه حتى لنقض الاجارة  
 عند الزمادة الفاحشة نظرا للوقوف وميانية الحق الله تعالى وابتعا  
 للغيران فالولي على اليهودي المذكور ليرة المثل بالغة ما بلغت قبل  
 قبل العاوة وبعدها وله الرجوع بما صرف ولا يعمل بمجرده قوله  
 الا اذا اتفق اهل الضيعة عليه وانه لا ينقص عنه والرجوع له فيه  
 غلة الوقف فان لم يكن فليترك لغيره الى دخولها والله اعلم **سـ**  
 في دار وقف على ذرية شخص سكنت بها امرأة من ذرية الواقف  
 مع زوجها وقد غير زوجها طائفة من معالم الوقف فاذهب  
 الحس وجعل مكانه حاما وحصل بذلك ضرر على السكان هناك  
 يؤمر باعادة ما كان الى ما كان ام لا **اجاب** ما عايناه  
 يلزم عليه اعادته الى ما كان عليه كما اتفق به شيخ الاسلام  
 الشيخ شهاب الدين الحلبي وقد ذكرت وجهه في حاشيته كتبتما  
 على جوابه فراجعه وتماثل فيما كتبت والله اعلم **سـ**  
 في رجل اجر بيتا كل شهر بكذا او سلمه لثلاثة في اثنا عشر  
 الاول لاخر فسكنه المستاجر مدة هل يحبس الاجر لتلك المدة  
 ام لا **اجاب** ان لم يكن تقاضاه لا يجب له اجرة الا اذا  
 كان معدا للاستغلال والاستيلاء من كلامهم واضح وليس فيه  
 اشكال فزله ان استوفى وتماثل ان استدركت والله اعلم  
**سـ** في رجل استاجر من لستان حوفين على جهة مير  
 عقود متوادة وسلم المؤجر واشترى في يده سنين ثم عجز عن  
 الانتفاع به لعدم قدرته على ادارته لفقده فهل والمخالفة  
 هذه تكون ذلك عذرا مقتضيا لنقضها في المدة الباقية  
 من عقود اجارته ام لا وما الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة  
 على هذا الوجه فمما اختلفت المشايخ واختار العقيدة ابو الليث  
 انها لا تنسخ وعلته الفتوي وذكرني في جواهر الفتاوي اذا قضى  
 القاضي بصحتها يجوز وفي فتاوي قاضي خان فان احتاج  
 القيم ان يولج الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد  
 عقودا متتالية كل عقد على سنة ويكتب في الصل

استاجر فلان بن فلان ارض كذا او دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين  
 عقد كل عقد بسنة يكذا من غير ان يكون لبعضها شرط في بعض فيكون  
 العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير لازم لانه مضاف انتهى  
 فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانها امارة  
 صحيحة اصلا كما هو الصحيح في ولعبة الاعداد لا التفسير واما انهما  
 صحيحة على طريق تصحيح الاجارة المضافة وهي غير لازمة على المعنى  
 به بل لكل من المتواجدين نقضها في اول دخول العقد وقبله نعم  
 على هذا القول لو دخل العقد ولم يجد نقضها في اوله يفسخ  
 بالعدد وفقر المستاجر وعدم قدرته على الارض عذرا في فسخها  
 كما في البرازية وغيرها واما بقية عقود الاجارة فهي غير لازمة  
 فاعلم ذلك والله اعلم **سـ** فيما اذا اجر الموقوف عليه لمروط  
 له النظر من قبل الوقف لرجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين واقبض  
 اجرة جميع العقود ومات الاجر وانتقل الاستحقاق لغيره فاحكم الاجارة الشا  
 والاجرة المفوضة وهل تنسخ الاجارة بموت الاجر المذكور **واذا**  
**قلم بصحتها** وهل اذا ادعى المتكلم على الوقف وهو ابن المجران  
 الاقل اربا لقبض كان نتيجة يحلف المقر له ما كان اقراره كاذبا واذا  
 كان اخذت بكتا في الوقف فمثل يمد ما لا وهل الولي المستقي  
 من الاجرة ام اجرة المثل **اجاب** الفتوي على ان اجارة دار الوقف  
 اكثر من سنة لا تنسخ كما صرح به في ملحق الاجر وغيره وافق به قاري  
 الهداية فتجب لما مضى من العقود اجرة مثلها ما لفته ما بلغت ويرجع  
 المستاجر بما بقي من الاجرة المدفوعة على تركه الاجر ان كان له تركه  
 والا فاخبرت المطالبة الى يوم القيمة واذا ادعى ابن الاجران  
 الاقرار نتيجة لزم المستاجر يمين بانه غير نتيجة فاذا انكل لزمه دعوى  
 المدعي والمتكلم على الواقف انتزاعه من يد المستاجر والزامه  
 بمدم بنايه وتفرغ الوقف من الملك واستليمه فارغامنه ان لم  
 يضرب ارض الوقف فان ضرر يملكه الناظر بقيمة مقلوع  
 للوقف وعلى القول بجواز اجارة الدور ثلاث سنين ولتصح العقود  
 المتعددة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول اذا عا **هـ**  
 مضاف ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوي وفي جواهر



من كتاب الاجارة رجل أجر صيغة ثلاثين سنة وكتب في الصل ان  
 أجر ثلاثين عقدا عيب الاخر والصيغة وقت فانه لا يقع الاجارة هكذا  
 ذكر وهو الصحيح وذكر في النازل اختلاف المشايخ وقول المسند واني  
 واخذ الفقيه ابو الليث انه لا يقع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه  
 الفتوي واما انفسا حيا موت الاجور حيث انما وقعت صحيحة فذكر  
 في القنية انما تنسخ بموته اذا كان هو المصرف فقط وذكر قاري المداينة  
 خلافه والواجب في الوقف اجرة المثل على تقدير الفساد ومن جملة الاجارة  
 بدون اجر المثل وان وقعت به شغل في اثنا المدة وكانت مخصصة  
 فليست في شغلها على ما علمت الفتوي ومالم يفسخ كان على المستاجر المستقي  
 كما في الصغري والله اعلم **سبل** في المكاري اذا عين له رب الاحال ونزها  
 وحلف بالطلاق انه كذا المصلحة المكاري بنصفه وعطبت الدابة وزنه عند  
 انتم المحل فوجدته زائدا هل يضمن ويقع الطلاق ام لا **اجاب**  
 لا يضمن كما صرح به في العادمية لانه باشر المحل بيده وكان ينبغي له ان  
 يزن او لا يزن مغلولا معزوما ولا يقع طلاقه لاحتمالات النافية من  
 الوقوع والله اعلم **سبل** في مكاري حمل المتاع لبعض الطرق وهو  
 القافلة واعاد المكاري المتاع الى الموضع الاول هل له اجرة حمل  
 المتاع لذلك المكان الذي عاد منه ام لا **اجاب** لا اجرة له  
 فقد قال في البرازية المكاري المكان الذي احاده منه ام لا  
 لا اجرة له فقد قال في البرازية المكاري اذا حمل بعض الطريق وهو  
 قاعا المحل الى الموضع الاول لا اجرة له استبي والله اعلم **سبل**  
 في رجل استاجر مكاريما يحمل له هولات من مكان كذا الى مكان كذا اعلى  
 ان يعطى المكاري ما ينوب للاحال من الاعقار من مال هل يجوز الاجارة  
 ام لا والمستاجر شغلها **اجاب** الاجارة على الوجه المذكور  
 فاسدة والمستاجر شغلها والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجل  
 استاجر مبيعا ليركبه من غرة الى دمشق ذهابا وايابا فضاغ منه  
 حال سفره من غير تفريط في حفظه هل يضمن ولو كان ضياعه حالة  
 نومه ولا فرق بين نومه مطبعا وجالسا في السفر كما صرح به في كثير  
 من الكتب والله اعلم **سبل** في رجل استاجر محل معلوم بارطاب  
 مسماة قطنا في قشره موجهة الى حوزج القطن ثم بعد بجي المحل طابه

ام لا **اجاب**  
 لا يضمن والحال هذه ولو كان  
 ضياعه حالة نومه ولا فرق  
 بين نومه مضطجعا وجالسا  
 ص

فاستتمله فلم يملكه فاشترى منه القطن الذي جعله اجرة في الذمة  
 بشئ معلوم هل يقع ويلزم الثمن ام لا ويلزمه القطن ام لا يلزمه  
 واحد منهما وانما له اجرة مثله **اجاب** لا يلزم القطن ولا  
 مثله وانما يلزمه اجر المثل ولا يتجاوز به المستقي اذ الجمالة الموثقة  
 في البيع مؤطرة في الاجارة سواء كانت في العين او المدة او الاجرة  
 كما في البرازية وغيرها مني فاسد وحكم الفاسدة ما ذكره والله  
 اعلم **سبل** في رجل استاجر اكا وكل شهرين بقرشين فاشتغل شهرين  
 وبعضا من الثالث وطالبه باجورته فخرج عنها فقال له يكون لك  
 الربع في الزرع على ان تكمل العمل بقية سنتك فاخذ في العمل  
 وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وراه وعمل جميع العمل المعتاد  
 على الاكاد فهل يستحق الاجرة بجملة ام يستحق ربع الخارج **اجاب**  
 يستحق الاجرة لجميع عمله السابق على جعل الربع واللاحق له ربعه  
 ولا شيء له في الخارج لان ربع الخارج بما فيه ذمة المستاجر  
 بشرط العمل بقية السنة وهو يوجب الفساد والله الموفق المادي  
 لطريق الرشاد **سبل** في موت من سكن دارا من مدة سنتين  
 شمره في الراهن عن ورثة فيهم يتيم فاستتم المرثون ساكنا بدار  
 الراهن مدة سنتين هل تلزمه اجرة المثل لسكنه مدة حياة الراهن  
 وبعده للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصهم ام لا **اجاب**  
 لا يلزمه شيء لسكنه حال حياته ولا لسكنه بعد وفاته اما حال  
 حياته ولذكبا ومن ورثته بعد ثمانية شجاع على اينا وسواء اذن الميت  
 بعده ام لا ذلوا واما في نصصة اليتيم فلا خلاف في جميع والاغتيا  
 في ذلك بين المتأخرين وهذا هو المتقدمين عدم وجوب الاجرة حتى  
 قيل ليجم الايمنة ما تختار فيمن سكن دار اليتيم غيبا لثريك بغير عقد  
 قال اخذ عدم لزوم الاجر بخلاف الوقف والامام طهشير الدين افيق  
 باجرة المثل في دور الوقف لا في دور اليتيم والله اعلم **سبل**  
 فيما اذا اجر ناظر وقف قطعة ارض منه حق شربها من المال لو جرد  
 اجارة للزراعة والغراس والبنا والتغلي على ان يكون ما يستغرس  
 لا يبدله والحال ان في ذلك الناحية من يغار على الارض الموقوفة  
 على ان يكون النصف لخدمة الوقف بنعا الارضه والنصف للآخر



للفارس نظير عرسه وعمله فاجر زيدا الارض الموقوفة لعمره وكذلك على  
ان يكون حصته معينة من الفارس لزيد بنعا للارض الموقوفة وحده  
معينة للفارس نظير عرسه وعمله فاما الحكم الشرعي **اجاب** حيث  
استاجر زيدا ليكون ما يفرسه له فالفارس كلمة له بل لو غصب الارض  
وعرسهما كان له ايضا وسوا كانت الاجارة صحيحة او فاسدة وسواء في  
ذلك الوقف والمملك ويختلف الحكم في القلع وعدمه والفرق  
الظاهر ليس له قرار وما وضع بحق له الاستقرار ولا دخل للمعرف خيل  
مع ما ذكر في صدر السؤال من قوله على ان يكون ما يفرسه زيدا له  
واما اجارته لعمره على ان يكون له كذا فالفارس بينهما على ما اتفقا  
كالاجارة اذ مالك المتفعة في الاجارة له ان يملكها غيره وهذا  
الحكم في الفارس واما حكم الاستيفاء عزم فليس في السؤال طلب  
الجواب عنه وهو طويل الذيل فلا تشغل بالجواب عنه لعدم طلبه  
والله اعلم **سبل** في رجل استاجر زمينا مستورا ما ائتمد وتزيم  
ما استقر من البيوت الفلا في بكذا من الاجرة على ان يستاجر فولا منها  
بشرط انه مما حدث في البيوت من شيء بعد عشر سنين ومن قاي به وكفله  
في ذلك دمي ايضا وفعل ما امر به من التميم هل اذا  
ائتمد ما البيوت او شيء منه او خطف فيه لا يفعله حادث يلزم له  
الاصيل او الكفيل ويواخذ بعارته ام لا لعدم صحة الشرط  
المذكور **اجاب** لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم  
صحة الشرط المذكور اذ هو بمنزلة قول الانسان لغيره اذا ائتمد  
بناؤك فاذا ضامن له وهذا التزيم يلزم فانه اذا ائتمد  
لا يلزمه شرعا فاذا كفله به شخص فقد كفله شيئا لا يلزم الاصيل  
فكيف يلزم الكفيل والله اعلم **سبل** في رجل استاجر حاما  
وقفا باثنين وعشرين قطعة مصرية اجارة صحيحة من ناظر الو  
بمعرفة الحاكم الشرع فزاد عليه رجل قطعة او قطعتين هل تنفسخ  
الاجارة بمكة الزيادة ويوجب للذي زاد ام لا لكونها ضررا وانقضا  
وما يدخل تحت تقويم المقيمين لا يمتد دون الخسر الذي بعد  
في العقد فبينا فاحشا **اجاب** لا يقبل منه الزيادة على  
المستاجر المربور فلا تنفسخ اجارته مثل هذه الزيادة كما نص

عليه

عليه فلما نادى اتعا علم **سبل** في رجل دفع لآخر بيتا يسكنه ويرمه  
فزمه وسقفه بخشب من عنده على طريق سقايين الفلاحين وسكن  
مدة واخرجه ماله منه هل له اخذ خشيته ام لا **اجاب**  
نعم له اخذ خشيته لانه مستجير لا مستاجر اذ لم يجعل له بدلا والحال  
هذه والله اعلم **سبل** في المكاري اذا دفع عن حمولات مستكينة  
ما لا لمن مشي معه حتى يجتمعا من اللصوص بعين اذنه هل يكون متبرعا  
فلا يلزمه ضمانه ام لا فيلزمه **اجاب** يكون متبرعا ولا  
يلزم المستكوي ما اذني المكاري لمن مشي معه الا ان يتبرع لشي  
بشيء بحسن اختياره على وجه مجازاة الاصلان بالاحسان بالمكافاة  
والحان هذه والله اعلم **سبل** في امرأة لها حصته في عقار  
غير معلومة عندها اجرها لاجنها مدة باجرة معلومة مقبوضة  
دون اجر مثلها هل تكون الاجارة صحيحة ام فاسدة واذا قلتم  
بفسادها هل يجب لجر المثل بالغ ما بلغ ام لا يزاد على قدر المستقي  
**اجاب** حيث لم يتبين لضيمنها فالاجارة فاسدة اذ شرطها  
بيان البذل والمبدل ويجب لجر المثل بالغ ما بلغ لفساد المستقي  
وهو عدم بيان القدر الموجب والله اعلم **سبل** في رجل اجر  
محدودا فمملوكة مشتركة وتناول اجرها مدة سنين والآن  
الشركا يطالبون بحصتهم منها هل يحكم القاضي عليه بما لهم ام لا  
حيث لم يكن ذلك بوكالة سالقة على العقد ولا اجارة لاحقة بعده  
**اجاب** لا يقضي عليه لهم حصته منهما لان المنافع لا تقوم  
الا بالعقد وهو صاير ومنه بلا وكالة سالقة ولا اجارة لاحقة فلما  
الشريك العاقد لكون ملكه في غير ملكه حيث يجب عليه التصديق  
به او دفعه لشركائه وزوجا من الاثرو الثاني افضل لزوجهم من الجلا  
والله اعلم **سبل** في شركة في دار لجر واحد منهم ماله من  
سنة باجر معلوم قايدين كل سنة سكنتهما بعد ما فاجروهما مثلما  
سكنتهما سنين هل يلزم المستقي لتلك السنين ام لا **اجاب**  
يلزم المستقي لتلك السنين وهي مثيلة من اجر دار كل شهر بدرهم  
مصح في شهر فقط الا ان يستقي الكل وكل شهر سكن ساعة منه صح وهي  
دائرة في الكتب والله اعلم **سبل** في رجل استاجر بغلا وحمل



عليه وله حار فستقط حماره في الطريق فاشتغل به فدفع البغل لرفيقه  
 خوفا عليه ولعدم قدرته على حفظه مع الاشتغال بحماره ولو اتبع  
 البغل حماره ومتاعه فمكث البغل هل يضمن أم لا **اجاب**  
 لا يضمن والحال هذه ان جمع المجامع الفضولين وغيره يظهر ذلك ذلك  
 والله اعلم **سبل** في رجل استأجر من ناظره ارا مسترمة وعمرها  
 استرمة منها ولجها باكثر مما استأجر هل الزمادة له ام للموقف  
 وهل اذا ادعى الناظران الاجرة الاولى دون اجرة المثل وانكره  
 المستأجر يكون القول قوله ولا يكون اجارته باكثر من حجة الناظر  
**اجاب** الزمادة له لا للموقف وقد صرحوا بانها اذا الجرها  
 باكثر مما استأجر بعد ان عمل بها عملا كينا تطيب له الزمادة ومن صرح  
 به البرازي في جامعهم وكثير من علمائنا والقول قول المستأجر ان الاجرة  
 اجرة المثل لانكاره الزمادة وعلى الناظر البيينة ولا تكون اجارته باكثر  
 حجة للناظر على دعواه للعمل المذكور ولا عقد لاجارة يقع بالمثل  
 وبالزمادة والنقصان فلا دليل في ذلك لمدة انا على من جملة  
 الدعوى التي فيها البيينة على المدعي واليمين على المنكر والله اعلم  
**سبل** في المستأجر اذا آجر المستأجر هل يجوز ان لا **اجاب**  
 يجوز بالمثل وبالاقل وبالاكثر ولا تطيب له الزمادة بل يجب التصديق  
 بما زاد الا اذا كان بخلاف الجنس او عمل به عملا كينا فتطيب له الزمادة  
 فصرح به في الاشهاد نقله عن البرازي والله اعلم **سبل** في دأب  
 بين رجلين استأجر احدهما حصاة الاخر سنة ما جرة معلومة فشكلها  
 سنتين هل له اجرة للسنة الثانية التي لم يعقد لها عقد اجارة  
**اجاب** لا اجرة لها بلا شئمة اذ سكناء بهما بتاويل الملك  
 وفي الخلاصة والبرازية مثله في الاجنبي خلفه عن الشريك والله اعلم  
**سبل** فيما اذا سكن احد الشريكين في الدار المشتركة ملكا يغير  
 عقد اجارة فزعم لزوم الاجرة عليه فدفع شيئا بنا على انه لا ذم عليه  
 هل له ان يرجع به على شريكه أم لا **اجاب** نعم ان يرجع به  
 والله اعلم **سبل** في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قربة  
 هل يصح ذلك أم لا وما الحكم فيه **اجاب** لا يصح ذلك باجماع  
 المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من المال ولا تنفع الدعوى

في ذلك ولا تنقام البيينة عليه ولا يعمل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى  
 وتساوقت بلفظ المقاطعة او الالتزام او الاجارة كما رأينا بخط الجوهرة  
 وقد ذكر في البرازية وقت سري الجديد واقعة وهي ان واحدا قاطع على  
 مال معلوم احتسابا لما اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فصرحوا على  
 بابه طولات ونوبات ونادوا بمبارك جهاد لمقاطعة الاحتساب وكان  
 امام الجماعة فاستغنا عن الصلاة خلفه حتى عرض على نفسه لاسلام انتهى  
 وهذا اما العقد عليه لاجماع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
**سبل** في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قربة وكفله به شخص  
 فهل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة علمتها كذلك  
 أم لا **اجاب** كل منهما باطل باجماع العلماء فلا يطالب ولعدمهما  
 شئ قل اذا دفع واحد منهما شيئا له الرجوع به باجماع المسلمين لكونه  
 دفع مالم يتعلق بدتمه شرعا على ظن انه متعلق بهما وقد صرحوا بان من  
 شروط صحة الكفالة كون الموقوف بهما دينان لا زما فلا يجوز بديل  
 الكتابة لعدم لزومه مع انه دين شرعي لكن لا يلزم فكيف مما ليس شرعي  
 ولا جائز وليس هذا من باب النوايب التي قال بعضهم بصحة الكفالة  
 بها اما على تفسيرها بانها ما يكون بحق كاجرة الخراس وكمر النهر المشترك  
 والمال الموقوف لتعمير الجليل وقد استري فظاهر اما على تفسيرها  
 بانها ما يخذله الطلبة بغير حق فالمراد ما يوجب كل شخص من النوايب المرتبة  
 على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فانهم  
 والله اعلم **سبل** في الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قربة  
 الوقت من خراج مقاسمة وعدا وشجر وغنم وغير ذلك مال معلوم من احد  
 المتقدين يدفعه الملتزم ويكون له ما يتحصل منها قليلا كان او كثيرا  
 هل يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هل اذا فعل ذلك وكيل الناظر على  
 الوقف وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر ام يطالب  
 به القابض **اجاب** لا يجوز المقاطعة على ذلك اذ لا وجه لها  
 شرعا لكونها لا تصور شرعا ان يكون بيعا اذ بعض المقاطع عليه معدو  
 وبعضه مجهول وبعضه ممنوع شرعا كالرسوم الخارية عن الشرع الذي  
 والدين المنيق ولا ان يكون اجارة لانها بيع المنافع والواقع عليه  
 في المقاطعة المشروحة اعيان لا منافع فهي باطلة بالاجماع واه



واذا وقعت باطله كانت كالعدم واذا كانت كالعدم كالمطالب بالمال المقبوض  
 فيما نفس القابلين لاناظر الوقف لا سيما اذا باشره بغير اذن الناظر اذ انه  
 بالنظر في الوقف انما هو بما يسوغ له شرعا لا فيما هو ممنوع محض من سائر  
 الامور والله اعلم **سبل** في استبعاد مختلفات الوقف النبوي من غلة كروم  
 واواضي ومسقفات على ان يكون مقصود في التزيم لمستحق التزيم منها  
 على المستاجر لئلا يهلك هو صحيح شرعي ام لا **اجاب** هو غير صحيح  
 والماله هذه اذا الاجارة بيع المنافع فيفسدها ما يفسده في الفصول  
 العادية وذو ما في التجريد البرهاني في كل جملة لو شرف في البيع توثر  
 في الاجارة ويفسد العقد بما ساق كانت الجملة في الاجرة او في المدة او في  
 العمل المستاجر عليه مشروط بمسئلة اشراط المرمية وانما يفسد الاجارة  
 لانها شرط المرمية على المستاجر صادرة المرمية من المستاجر من الاجور فيصير  
 الاجور مجهولا فيفسد الاجارة وحكمها انفق الاجارة الفاسدة في هذه الصورة  
 ان باشر من يما يحب له وعليه خروج ما قبضه من الغلة واجرة المثل لما انفع  
 به بالعام بل لا بد من الاجور والله اعلم **سبل** فيما اذا استاجر زيدا  
 من ناظر وقف اهلي على حركات الوقف المشتملة على قري ومزارع وحوايت  
 شرعية مدة معلومة باجرة معلومة معجلة وسلم الناظر لزيد المجرى  
 مثله شرعا فوضع زيدا على المجرى وقبض غلة بعضه وسافر قبل انقضاء مدة  
 التاجر ففسخ الناظر الاجارة بالزمانة واجور المجرى من بكره شرعا فزيد  
 في انشأه التاجر فوافق مع بكره في قاض في دفع يد بكره عن زيدا وحكم  
 لزيد بالنظر وجلس المجرى تحت يد زيدا بحجة شرعية لا استيفاء الحق مشر  
 المحجلة شرعا ذلك توافع الناظر مع زيدا في قاض آخر ففسخ الناظر من معارضته  
 زيدا واكد جسر المجرى بحجة شرعية مشر على الناظر المذكور وتولى على الوقف  
 غيره ويؤيد الثاني ان يرفع زيدا عن المجرى وحكم القاضي متعللا بان زيدا قبض  
 بعض المجرى فليس له ان يجلس المجرى فمثل يمنع من ذلك ويعمل بحجة جسر  
 المجرى وحكم القاضي في الحالة ما ذكره او لا وهل اذا كان للناظر شرعا  
 في الاستصاق في غلة الوقف ويريدون رفع يد زيدا عن قدر متحققا  
 من غلة المجرى زاعمين بان لزيد حق جليص حصة الناظر المجرى للوقف  
 هل ممنعون من ذلك ولا يزيد جليص جميع المجرى لا استيفاء اخرته المحجلة  
 وليس لهم مطالبة المستاجر بشئ من ذلك ام لا **اجاب** ان كانت

الاجارة وقعت على اتلاف الاعيان ففسد فبني باطله كما مر تحت به علما وانا  
 قاطبة وصار كمن استاجر بغيره ليشرب ليمنا لا تنقصد فاذا استاجر  
 زيد القري والمزارع والحوايت لاجل تناول خراج المقاسمة او خراج  
 الوظيفة او ما يجب على المتقبلين من اجرة الحوايت او لاجل تناول ثمرة الاشجار  
 من بستانين القري وحصة الوقف من الزرع الخارج فالاجارة باطله بالاجماع  
 علمنا لافرق بين زيد وبكر في ذلك لانها باطله والحال هذه والبا  
 يجب اقله لانقرضه فترفع يد زيد وعمرو عن القري والمزارع والحوايت وان  
 كانت الاجرة وقعت على المنافع كزرع الارض وسكنى الحوايت واستوفيت شرابطها  
 فلا يثبت في لغير اجارة زيد وترفع يده واجارتهما الى بكر بحجة الزمانة ويجب  
 ابقايد الى استيفاء مده ولو عزل الناظر المجرى لانها لا تنقصد بغيره ولا يموت  
**ولا التفات الى ما قيل به الناظر الثاني بالاجماع**  
 وليس للمستحقين مع الناظر الذي هو مستحق معهم دخل في دفع يد المستاجر  
 اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في غلة الوقف ولا تدخل لهم في الاجارة  
 اصلا والله اعلم **سبل** في قرية لبنيت لمال صنفها من له ولا يمتها  
 لرجل مال معلوم ليكون له خراج مقاسمتها مات المصنف دولي غير فاضد  
 خراجها من اقله هل يبرون ام لا **اجاب** التقنين المذكور باطل اذ لا  
 يقع اجارة لوقوعه على اتلاف الاعيان ففسد ولا يباع لانه معلوم في جوده وعدمه  
 سوا دفع الدفع الثاني ليس للمصنف عليهم مطالبة والله اعلم **سبل**  
 في رجل قاطع رجلا ما في مقاطعة بحجة الميري من القري والمزارع  
 بموجب حجة بيده سنة كاملة بمبلغ معلوم قبضه منه مشر استحق  
 ما في مقاطعة مستحقها بالامر الشريف السلطاني بعد ان قبض الغلة  
 والوجب شرعا وكان المزارعون بالغري تحدر المقاطع بخدرو تحل له  
 عبيدات وحمييات وشيا يتيك له ففتح مجل وغير ذلك مما نظيت  
 به نفوسهم او لا تطيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور الذي دفعه  
 للمقاطعة وليس للمستحق الرجوع الا بما تناوله من الغلة وبما هو واجب  
 شرعا ام لا **اجاب** نعم يستحق عليه الرجوع على المقاطع بما تناوله  
 منه من المبلغ لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبذل واما المستحق  
 فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب شرعا في مثله وهو الغلة المستحقة  
 وما يسوغ له اخذها شرعا والقول قوله فيه واما ما عداه فلا طلب



له به شرعا باجماع اهل شرع الله اذ مالك الغنول لا قوله فيه لانه لم يخرج عن ملك  
ما كنية بمجرد الاخذ فكيف يطالب به وهو اجنبي عنه ويحرم عليه تعاطيه فليس  
له ما ليس في الشرع حله وما لم يجزه عالم وقفيه وما كان مدعا فهو محض غفلة  
وطالب بما بين الاثنا وسعينه وكل هذه الاستا التي سميت ما انزل الله بها من  
سلطان ولتم بينا الله لم يكن وما شاء الله كان والله اعلم **س** في تباري  
المر المصطل في تباري الاخر بمبلغ معلوم هل يصح ام لا **اجاب** لا يصح وعلى  
كل واحد منهما ردة ما تنازعا له القول قول كل واحد منهما فنقض بيمينه وعلى الاخر  
البينة والله اعلم **س** في رجل استاجر من آخر نصف ارض بستان ملكه  
ونصفه الاخر وقف جاري الاستحكار بما اشتمل عليه من ابار وشجر وبركة معدة  
لمح الماء اضطل بالثلاثين عقد اكل عقد ثلاث سنوات باجرة لكل سنة  
تفني اربعة غزوش شرمات المستاجر هل تنفس اجارته وان وقعت صحيحة  
ام لا **اجاب** نعم تنفس الاجارة بموت المستاجر ولو كتبت في صل الاجارة  
الحكم بعد وانفسا عنها اعدم مير ورثة حادثة تقام عليه بالبينة ويجري  
عليها القضا من حاكم يراها والله اعلم **س** في رجلين اتفقا على الزرع  
بعملها وبقرها وبنهرها سوية فلما خرجت الغلة طلب احدهما منها زيادة  
عن حصته التي هي النصف المتفق عليها بسبب حقه الزايد عنه ايا مسكا  
هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك مطلقا لعله في المشترك ومن  
عمل في المشترك لا يستحق لعله شيئا ولو استاجر الشريك للعمل فيه فكيف يفتق  
مع عدم الاستيجار له **قال في الكثر في باب الاجارة** الفاعل  
وان استاجر لعل طعام بينهما فلا اجزله ومثله في منع الغنار وانما كتبت  
وحمل الطعام مثال ومثله حصص الزرع المشترك وحمله وتذريته وتنقيته  
والحرف عليه اذ له فافهم والله اعلم **س** في امائي مسجد لهذا النصف معلوما  
وللاخر النصف اتفقا على ان من غاب منهما يسد صاحبه عنه غاب  
اخذها مدة سنة الاخر عنه ورجع الغائب ويتر يد صاحبه ان يختص  
بالمعين جميعه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك شرعا اذ لا وجه له  
يوجب استحقاقه للجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونائب عنه فيه  
واخذ الاخذ الاجرة على الامامة لا يقول به المتقدمون امثالا واستحقة  
المتأخرون لا اشتغال الناس بمعاشهم وقلة من يعمل حصة لوجه الله تعالى  
وملته العامل متبرع به على صاحبه فالغدر وجه استحقاقه حصته صاحبه

الغائب وهذا ابدى الحكم والله اعلم **س** في صل اجارة حاصله  
لدي الشرع الشريف حضرة فلان واقر انه قبل تاريخه ابر فلا ما هو له  
وهو الربع في البستان المشتمل على اشجار متنوعة لتعين سنة  
بثلاثين عقدا بماية وثلاثين غزشا ومدة المستاجر وحكم بصحة  
الاجارة غيبا لا اعتبارا وما وجب شرفه الى ناييب حكم غيبا فكنت  
ما حاصله هذا اما اشهد على نفسه انه ثبت عنده ما تنسب اليه  
الحاكم من الثبوت والحكم ونقد كلامهما على وجه فلان لرجل طلب  
الموخر من زيادة فادعي المستاجر عليه انه بعار منه فيه بغير طريق  
شرعي طالبا لفسخ اجارته واخذ الموخر بالزيادة ففرغه انه حيث استاجر  
كذلك فالزيادة لا محل لها لكون العقد صحيحا لا يفسخ بالزيادة  
ولا بغيرها وحكم بصحته وعدم انفسا عنها ولو بموت المستاجر والموخر  
او احدهما ومكنه من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب  
للفسخ ووجه الموخر بالتماس المستاجر من عمل بالصل المذكور  
مع ان الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما سيفرج من ثمار البستان  
ومع كونها واقفا محكوما به وهل يضمن المستاجر جميع ما اكله من الثمار  
مدة وضع يده ام لا **اجاب** لا يعمل به اذ الاجارة ان وقعت  
على الارض فهي فاسدة لشغلها بالاشجار المذكورة وان وقعت  
على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بان عقدا لاجارة على اطلاق الالهي  
منصوصا كمن استاجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد وكذلك لو  
استاجر بستانا لياكل ثمره والمثيلة مصرح بها في منع الغنار  
وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة امور اخر يوجب فسادهما  
حضور صاحبها كالتبوع وطول المدة في الوقف ولا شئمة فيه  
عدم اعتبار حكم الحسبي والحال هذه اذ طلب الفسخ واخذ الموخر  
لا يصير ضمما شرعيا فتقضى حكمه في غير محله لعدم الحضم والموخر لم يصدر  
منه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة  
الحسبي لنا في الاجارة الواقعة على الاعيان والارض المشغولة  
والاخر في ذلك واضح للفقيه وفيما ذكر لمن له اذن المام بالفقه  
كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجميع ما استملكه من الثمار اذ كان  
الاجارة باطلة والحال هذه فوجودها وعدمها سياتي والله اعلم



**س** في مذكر مد رسة وضع في خلوه من خلالي بما عرضا مشتركا  
 شركة ملك بينه وبين آخر ومكث مدة وعزل عنها وفات ذولي  
 غيره وطلب الغير من الشريك لاجرة المكان الذي وضعه الشريك  
 فيه المدة المذكورة هل يلزم دفع اجرة المثل له مدة وضعه ام لا  
**اجاب** لا يلزم الشريك اجرة باجماع علمائنا قاطبة لعدم مباشرة  
 ومنعه انظر ما ذكر في الاشباه والتظاير وفيها في القاعدة العاشرة  
 الخراج بالضان والحق اخوان يتبع والله اعلم **س** في رجلين  
 اجرا زمنا معلوما بمبلغ معلوم عشرين غنما كل غنم ثلاث سنوات  
 وشرط الخراج على المتاجر ومات الاجران والمتاجر في اثنا المدة فما  
 الحكم الشرعي **اجاب** الاجارة من اصلها وقعت فاسدة ولو وقعت  
 محبة تنفسح بموت احد العاقدين واذا قلنا يفسادها فالواجب  
 فيما مضى اجرة المثل لا المستسى وما بقي لاحكم له بعد الموت ولا يلزم  
 ورثة المياشرين اجرة ولا اجارة والله اعلم **س** في رجل  
 استأجر قري ممن له ولاية اجارتهما فنفعه ظالم متغلب عن  
 نسكهما واخضع هو بهما هل يلزمه اجورتهما ام لا وهل له الرجوع  
 بما دفع للموجر شرعا ام لا **اجاب** لا تلزمه اجورتهما بلجماع  
 علمائنا فان كان قد دفع الاجرة او شيئا منها رجع المتاجر به  
 على الموجر والله اعلم **س** في ما كن موقوفة معدة  
 للديباغة اجرها المتولي من اناس مدة معلومة باجر معلوم  
 ولها بالوعة يجري فيها الماء وقد منع فضلات الدباغة  
 ونجا ستماء جريان الماء هل يكون اجرة النقر مل عليهم كما في  
 الكناسة والرماد ام لا **اجاب** في فتاوي قاصينجات  
 واصلاح بئر الماء والبالوعة والخراج يكون على صاحب الدار  
 وان كان امتلا من قبل المتاجر وفي الجوهرة ولا يجبر عليه  
 اذا كان امتلا من فعل المتاجر ايضا يعني انه على المالك ولا  
 يجبر المالك على اصلاح ملكه وفي التاتارخانية وامتلا خلاها  
 ومجاريتها من فعله فالفتيان نه يلزمه نقله يعني المتاجر فثبت  
 فيه قياسا واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان الا في مسائل  
 ليست هذه منها فاذا علمت ذلك فاجرة النقر يلزمها على الوقف

والمستأجر ان يخرجها منها او لم يفعل المتولي ذلك لنقصهم بانه عذر  
 كما هو الاستحسان والحال هذه والله اعلم **س** في نفر قلعة  
 لم اعط في بيت المال يحيلهم ويكيل بيت المال على قري لياخذوا  
 عطائهم من متحصليها فاجروا احد منهم ما يتحصل من تلك القري من  
 شئور ورسوم وزيوت زيتون بها وغير ذلك مما جرت العادة  
 بنسائه من اهل القري بمبلغ فاق الجراد على الزرع وشجر الزيتون  
 وغيره فلم يبلغ المتحصل نصف ما عين عليه من الاجرة هل يضمن ما  
 بقي ام لا يضمن شيئا وما الحكم في هذه الاجارة **اجاب** هذه  
 الاجارة باطلة لان الاجارة بيع المنافع وهذه وقعت على الايمان  
 او اتلاونا فمضى باطلة قال علماء وناظرهم الله تعالى عند الاجارة  
 على اطلاق الايمان مقصودا كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها لا ينعقد  
 وكذلك لو استأجر بيتا لياكل ثمرته فاذا علم ذلك علم الحكم في  
 اجارة القري لتناول الخراج مقاسمه كان او وظيفه وانه باطل وقد  
 افقت بذلك مرارا وصورة ما رفع الي في قريته لجرها المتكلم عليها لغير  
 لتناول ما يتحصل من خراجها ورسومها ونكحتها وزكاة مواشيتها هل يجوز  
**فاجبت بانها باطلة** لا يجوز والنقل قول المتاجر فيها  
 وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل عليه من المبلغ المذكور والله اعلم  
**س** في غفار موقوف على جمعة بر اجوع من له ولاية ايجاره  
 لرجل مدة ثمان سنوات باجرة المتاجر المذكور ما في ايجاره المدة  
 المعينة من آخر وتعين على ذلك نصف مدة الاجارة والحال ان  
 الموجر الاول اجره بدون اجور مثله فهل له طلب اجر المثل من المتاجر  
 الاول ام من المتاجر الثاني **اجاب** له طلب اجر المثل من  
 المتاجر الاول لانه المباشرة لاجارة الفاسدة وساق لنا بصحة  
 الاجارة الثانية ام لا للاختلاف الواقع في المسئلة فانفق بعضهم  
 بان المتاجر اجارة فاسدة او من اجور غيره اجارة صحيحة يجوز في  
 الصحيح وقيل لا يملك وقال في المضمرات الاصح انه لا يملك يعني  
 فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة للنظر على العاقد معه كما  
 هو ظاهر لا يتوقف فيه فقيه والله اعلم **س** في بخارين تقبلا  
 فدادين اهل قريته فسالهما لوران يدخله معهما فابيا فاستجواه علي



فداين معلومة فادعى انه شرط عليهما في عقد الاجارة انهما متى غابا عن  
 الفريضة ثلاثة ايام يكن له الثالث منهما فبذل استجاره على هذا الوجه صحيح  
 ام لا وكذلك غواه **اجاب** استيجارته على هذا الوجه المشروع  
 فاسد باجماع المسلمين قال القوي منه لا ينعق والواجب في الاجارة  
 الفاسدة اجرة المثل لحكمه ورامم فاذا اختلف مع المستاجر في بيع  
 مقدارها فالقول قولهما فيه ولا ينعق التعليق الصادق منه ولا  
 يستحق برالثالث وان غابا عن الفريضة ولا قاييل به من العلماء والحال  
 هذه والله اعلم **سئل** في رجل استاجر ارضا لزرع التين بشرها  
 من مخرج ما يثمرها فامد ما الصريح وفادماؤه فما الحكم في ذلك  
**اجاب** لا شيء على المستاجر والحال هذه من الاجور حيث  
 فات التين من الانتفاع بها وان كان قد عمل له شيا من الاجرة  
 يرجع به عليه فانظر الخانية والاولوية ومنع الغنار يتضح ذلك  
 الامر ويترفع عن حين يفتنك العباد والله اعلم **سئل** في  
 رجل استاجر سقيفة مدة معلومة باجرة معلومة فانمدمت قبل  
 انقضاء مدة الاجارة بترادفه الامطار هل المستاجر يخرج الاجارة والرجو  
 بما دفع مجعلا عنها ام لا **اجاب** صرح القدوري بان الاجارة  
 تنفس من غير حاجة الى الفسخ وصرح في الكنز بانها تنفس قال  
 في الجوهرة وفيه ائ في قول القدوري اشارة الى انه لا يحتاج  
 الى الفسخ وهو الصحيح ومن اصحابنا من قال ان العقد لا يفسخ  
 يعني بل يفسخ المستاجر وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم قال  
 ابو نصر من اصحابنا من قال ان ذلك يوجب فسخ العقد والصحيح  
 هو الاول وعلى كلا القولين حيث فسخ المستاجر له طلب ما عمل من  
 الاجرة لما بقي من المدة بحسابه والله اعلم **سئل** في رجل باع  
 كروارا في ارض وقف وسلم المشتري فاستحقته زوجته البايع بعد  
 موته وتطلب له اجرة خارجة عن اجرة البقعة من المشتري مدة  
 وضع يده هل لهذا ذلك ام لا **اجاب** يلزم المشتري مدة  
 وضع يده على ارض الوقف الكروارا الذي استحق به حق القرار  
 فمنها اجرة الوقف لاحق الغزارا الذي يصح بيعه حيث كان معلوما  
 كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب فينظر

رة

الى اجرة المثل للبقعة مجردة عنه فيجب للوقف واما الكروارا فلا  
 لانه سكنه بتا ويل ملكه ووجوب اجرة المثل للوقف صيانة له لثا  
 المتأخرون على خلاف القياس استقصانا فلا يلزم اجرة غيره  
 بالاستحقاق وقد صرحوا بان المملوك المعدل للاستغلال انما يجز  
 اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة اذ اسكنه على وجه الاجا  
 دالة اما اذ اسكنه بتا ويل ملك اذ عقد لاشي عليه بخلاف الوقف  
 والله اعلم **سئل** في رجل مات وله علوقة منكسة عند متولي  
 وقف من الاوقاف من جملة قراءة مرتبة هلته في كل ليلة واقام  
 القاصي وله مقامه فبذل لولد الميت ان يطالبه بعاقبة ابيه  
 المنكسة ويحيره القاصي على اعطاء علوقة والدام لا **اجاب**  
 نعم له ذلك كما صرح به في انفع الوسائل وجعله الاشبه بالفقة  
 والاعدل وعلمه بانه عمل ليس بواجب هلته فعلمه فكان ما ياخذ  
 في مقابلة في معنى الاجرة وقيل لا وقد علمت ان الاول اشبه  
 بالفقه والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية او وقف معد  
 لغراس لعب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى شجرة  
 ايدي غارسها باجرة المثل ما دامت الاشجار بها ويدفع اجرة  
 مثلها الشارح بل يبايعة منها غراسا بعد ان استاجرهما من  
 له ولاية ذلك مدة سنين عينها باجرة معلومة هي اجرة مثلها  
 ومات المور قبل مضي المدة هل للمستاجر استبقاؤها حيث  
 لا ضرر على الجملة التي تصرف الاجرة عليهما ويعظم ضرره بقطع غرس  
 ولا يوجب بعد قلعها باكثر من الاجرة المعينة لها ام لا **اجاب**  
 نعم له الاستبقا حيث لا ضرر على الجملة ولزوم الضرر على الغارس  
 هذا وفي منع الغنار نقلا عن البحر وفي القنية استجارا منها  
 وقفا فخرس فيها ومضى شرمضت مدة الاجارة فللمستاجر  
 ان يستبقاها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الوقف  
 عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكنز  
 وبمذايع علم مسئلة الارض المعتكزة وهي منقولة ايض في اوقاف  
 المضاف انتهى وانت على علم ان الشرع يايي الضرر خصوصا والناس  
 على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي صلى



الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار والله اعلم **سبل** في رجل أجر لغيره مائة  
 حمل قدر معين من العنبر فزاد على القدر المعين فماتت معه فما الحكم  
**اجاب** ان طاق البعير حمل الزايد وهلك بعد بلوغ المكان  
 المشروط فلصاحبه الاجر كاملا وضمن من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق من  
 قيمته كذا وان اختلفا في ذلك فالقول قول المستاجر لانكاه والله اعلم  
**سبل** في رجل حمل حلاص على ان مما يبيع من الثمن نصف اجرة جملته  
 مات الحمل وادعى ربه انه مات بسببه فهل على تقدير ثبوت موته يضمن ام لا  
**اجاب** لا يضمن فقد تقرر ان يملك بفساد العفود مسلك صحيحها  
 في مثله لك والله اعلم **سبل** في رجل استاجر ارضا للزراعة فزرع ومات  
 المورع وهو قبل ان يفتح ام يبق الى اذ رآه **اجاب** يبقى الى اذ رآه بل هو  
 المثل في حلية في الخائنة وغيرها والله اعلم **سبل** فيما اذا استاجر رجل  
 ارضا بستان لو وقف مدة سنة لزرع الباذنجان والربطية والبقول  
 ونحو ذلك مما ليس لانتهاية وقت معلوم ومضت مدة الاجارة هل  
 يطلع من ارض الوقف وتسلم ارض البستان لناظره او لا وهل اذا كان  
 في البستان شجرتين يباح للمستاجر اكل ثمرهما ام لا يباح له ويضمن  
 قيمة ما اكله منه **اجاب** نعم يطلع وتسلم الارض لناظر الوقف  
 كما صرح به المتون فاطبة في الربطية وما في معناها كالباذنجان  
 وكل ما ليس لانتهاية وقت معلوم ولا يشتمل ان المستاجر ضامن في  
 لما اكل من ثمرة البستان لعدم دخوله في الاجارة بل لو ادخله في  
 الاجارة لا يضره لانه لا يضره اجارة بستان لما اكل ثمره ثم لم يضره  
 على الاطلاق لانسان والله اعلم **سبل** في امرأة وكلت رجلا  
 وكالته شرعية بموجب وثيقة شرعية في استقلال ما يخصها بالارث  
 من والدها وفي السعي على نكاحها من يشاء وجعلت له مبلغا معلوما  
 نظير ذلك ولحالته به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارضة  
 شرعية بين الوكيل والزوج فيه ثلث مائة ومات الزوج بعدها  
 ولم يدفع ما فوض فيه وادعى ورثة الزوج ان الموكلة رجعت  
 عن ما جعلته للوكيل واخذت من زوجها من ثلث الرجوع في ذلك  
 بعد استقلالها ما يخصها من الارث وتسليمه لها وبعد مباينة عقد  
 نكاحها وهل يقع دعوى الورثة الرجوع واستقلالها المبلغ من

زوجها ام لا **اجاب** اعلم انه اذا كان العمل في الاستقلال معلوما  
 وذكر له مدة والتي على النكاح كذلك ذكر له عمل معلوم ومدة وجب  
 المبلغ المعين له ولا يبيع رجوعا عنه ولا دعوى ورثتها لعدم صحته  
 وله المطالبة بمرشعا والله اعلم **سبل** في ارض وقف اجورها الناظر  
 علمها مدة سنين للغرس وانتمت المدة والغرس باق فما الحكم **اجاب**  
 يلزم المستاجر قلع الغرس وتسليم الارض فارغة ان لم تنقص الارض  
 بالقطع فان نقصت فللناظر ان يملك الشجر للوقف بغيره حال كونه  
 مقلو عاجزا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملكه جيرا ويلزم بالقلاع  
 وتسليم الارض لناظره وان تراضيا على تجديد الاجارة وابقا الغرس جازوا  
 اعلم **سبل** في رجل اشترى من جماعة فبني مقصورة وجميعه وكان ملاسقة بها  
 من جماعة لشرط ان يعمرها طاحون بعزل ويزيل الة المقصورة ويبيع بها الة  
 الطاحون وان لسد باب الدكان ويفتح لها بابا يابا بها وينفع بذلك ما شاء  
 مدة ثلاثين سنة متواليه عشرة عقود يلى كل عقد ما قبله باجرة معلومة كل  
 سنة ومما حدث من ترميم على المورع ومما اخراج من الة طاحون كاختاب  
 وحديد واهجار رجي فعلى المستاجر وكنت ملك الاجارة كما شرح وحكم  
 الحبلى بموجبها ومن موجبها لزوم عقد القواجر وعدم الفسخ بموت  
 المستاجر او لحدها الى انقضاء المدة وللمريوق من المورع الاولاد  
 ومن حكم الحبلى بعدم الفسخ بموت المستاجر من اولادهم يرفع الخلاف  
 يمنع الفسخ ام لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه في حادثة  
 انصب الحكم فيما بعد خصوصية شرعية وهل الاجارة من امثلها وقعت  
 صحيحة ام لا **اجاب** الاجارة المذكورة من اصلها غير صحيحة  
 للشرط المذكور الذي هو تعمرها طاحونا ويزيل الة المقصورة لان  
 الاجارة لا يبيع بفسادها الشرط الفاسد وهو كل شرط لا يقتضيه العقد  
 ولا يلزمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين جميعهم يجب عليهم فسخها  
 فكيف وقد مات الكا الاولاد وحكم الحبلى من غير دعوى خصم  
 على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواهم ان مذهبهم كذلك  
 او لا اما اذا لم يكن مذهبهم كذلك فظاهرا واما ان كان مذهبهم  
 كذلك فتختلف شرط كونهم يرفع الخلاف وهو كونه في حادثة شرعية  
 صدرت من خصم على خصم كما صرحوا به فاطبة فتفسخ بالفساد وتفسخ



بالخوف كالصبي لانه فاسد العقود بخزي يجري صحتها والله اعلم **س**  
 في رجل اشتاجر حاما بوبيع قرش في كل يوم فماذا امر الما منتقعا عنه وبشر  
 اذا جرى الما بعد ان اذن له القاضي بتغير ما يتوقف اذ ارته عليه من ماله  
 والرجوع به فغير ونصرف فيه مدة قبل جري الما ومدة بعده وذا عليه  
 جماعة واخرج منه ما الحكم في كل من الاجارة والامر بالتغير مع الرجوع وعلان  
 يلزم المشتاجر الزيادة في مدة جري الما وتكون قاضية عليه بانما اجرة مثله  
 في زمن اذ ارته **اجاب** عقد الاجارة على الوجه المشروح فاسد والحكم  
 في الفاسد وقفا او ملكا لجزء المثل والقول قول المشتاجر في قدرها اذا اصل  
 سارة الذمة فيما زاد اذ لم يبق عليه بقية ولا تكون الزمادة مع الجماعة  
 المذكورين قاضية بشي في مدته والاجارة من حيث هي تقع باريد ونقص ببلوة  
 المثل فلا يكون لنا اعتبار في محكم لجزء المثل اجماعا والعبارة في ذلك  
 للبيته التي هي اخذ في جميع الشرح الثلاث ولا شك ان له الرجوع فيا صرف  
 في التغير والمحال هذه كما هو عنى عن التفسير والله اعلم **س**  
 في رجل ساكن في مدينة بقراص وله فمناز وجدة وابن صغيرا فباع  
 مدينة مصر ومات بينهما عن الزوجة والغير فمست قاضي بقراص وصيا  
 على الصغير فاشتاجر هو والزوجة رجلا باجر سمي ليدها الى مصر  
 ويتخلعها ترك الميث هنالك ومات في بدالي بقراص فذهب فوجد الميت  
 قد نصب وصيا على ابنه وسلم ما يملكها فطلب الاجير ذلك منه  
 ليوميله الى بقراص فابي وهلمها هو الى بقراص هل الاجارة صحيحة  
 ويؤخذ ما سمي له من الزوجة والصغير بحسب ارثهما او مناصفة  
**اجاب** ان لم تنتم الزكاة فهي فاسدة وان سميت فهي صحيحة  
 فان كان الاول قسم لجزء المثل على ذهابه المهر واستخلاص الزكاة والانيان  
 الى بقراص ولزم له اجر الذهاب فقط من غير تجاوز عن قسط المستي  
 وان كان الثاني قسم المستي نفسه على ذلك ولزم قسط الذهاب  
 منه وما وجب على كلا التقديرين بحسب ما هما من الزكاة على الزوجة  
 الثمن منه والباقي على اليتيم اذ القسمة في مثل ذلك على مقدارها  
 الملك لقوا عليه في كتاب القسمة اما صحة الاستيجار من الزوجة  
 فلما لها من الولاية على بغيرها وماله ما وصاها صحتها من وصي  
 الصغير فلما له من الولاية بالوصاية المستفادة بنصب القاضي اذ لم

ولاية نصب الصبي حيث كان اليتيم في ولايته لاسيما مع غيبة وصي الميت  
**فان قلت** اقتضا هذا على ما ذكرت **قلت** اما من كره  
 من جاحض الفقه فهو عنى عن اقامة ذلك فان المساوي لهذا من الفروع  
 لا يكاد يوجد كرمه مالا عباد عليه في البرازية وكثير من الكتب استا  
 رجلا ليحل له غلة من مطهرة عينها فذهب فلم يجد ورجع فسم الاجر المستي  
 على ذهابه وحمله ورجوعه به ولزم اجر الذهاب لان الذهاب كان  
 له وان كان لم يستم المطهر لاي تجاوز عن قسط المستي للذهاب اجبر  
 المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا المجلس صارت واقعة  
 الفتوى رجل اشترى اشجارا من لحي ليقطعها وذهب بالاجر اشتراها مقابل  
 البيع في الاشجار هل للاجر ان ينظر ان كان اشتاجرهم ليد هو امعة  
 الى موضع الاشجار فلم اجر الذهاب وان اشتاجرهم ليقطعوا الاشجار  
 في موضع كذا او لم يذ كر الذهاب فلا اجر لهم لان المعقود عليه قلع  
 الاشجار انتهى وفي الخلاصة بعد ذكر مثيلة قلع الاشجار انا قلا عن  
 مجمع النوازل قال رحمه الله وجددت المسئلة في النوازل  
**والجواب** على خلاف هذا صوترهما رجل اشتاجر ليجر اعلى ان يقطع الاشجار  
 بعيدة عن المهر على ان اجر الذهاب والرجوع على المشتاجر قال  
 لا اذ له اجر الذهاب ولا اجر الرجوع لانه لم يعمل شيئا انتهى قوله  
 لا اري ظاهره النقطة قتامة وكتب المذهب طائفة بخلافه والله  
 اعلم **س** في رجل من العلماء اذني شخصاً وعلمه شيئا من العلم  
 وكان الشخص محمداً ويحمله فيكافيه العالم المزي مقابلة علمه  
 من النفقة عليه والكسوة والسكن وغير ذلك من اللوازم  
 وزوجه وقام بلوازمه ولوازمها ولم يجز بينهما عقد لاجر  
 في خدمته له ومات الشخص المذكور عن ورثة يريد بعضهم مطالبته  
 العالم باجرة لخدمته هل له ذلك **اجاب** ليس له ذلك  
 باجماع ايمنا اذ لا عقد يوجب لاجرة له ولا قرينة حال ذلك على  
 وجوبها والمنافع اعراض لا تقوم الا بواحدة منهما والواقع هت  
 التمسك المذكور مكافاة وقد قال العلامة في الامرا امر رجلا بان  
 يعمل له عمل كذا ولم ينطقا شيئا من الاجر وعدمه ان كان العامل من قبل  
 عن يعمل له او للناس مثل هذا العمل بغير لجر كان متبرعا وان كان يعمل لجر



هو اجارة فاسدة فله اجرة المثل بالغام بالغ وكذا لو كان بينهما اخذ واعطاه  
 لمثل هذا المثل بما دون اجرة المثل بالغام بالغ عند ابي يوسف وعند محمد  
 كذلك وان لم توجد بينهما ذلك من قبل عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء  
 ولو خدعه او قتل له فعلا مما لا بد له منه بغير امر ان كان قريبا له فله  
 اجرة المثل وان كان من اهل النزع في مثله من قبل لانه انما لم يسم الاجر  
 رجاء الزمارة على اجرة المثل وان كان احببها كان متبرعا ان كان من اهله  
 من قبل في الاقله اجرة المثل بالغام بالغ وفي فتاوي الوقفات مثله انتهى  
**وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة** وهو عدم الاجر وهذا  
 مما لا يشك فيه والله اعلم **مسئل** في طاحونة ما وقف خربت وعطلت  
 مدة اعوام بخراجها وعدم الانتفاع بها فاستخروا جماعة من المسلمين  
 علمها باجرة معلومة وعمردها شمر ما توافوا خلفهم غيرهم من ذريتهم  
 او غيرهم فاجروها باجرة المثل عامرة والآن المتكلمون على الوقف قد  
 يدعون على متقبليها اجرة المثل عامرة رغما على ما لى العارة هل لهم  
 ذلك **اقولا** **اجاب** ليس للمتكلم عليها الدعوى على متقبليها باجرتها  
 عامرة لان العارة ملك للمعروض عليه على المحتكر باجرة مثلها حال  
 كونها خرابا حيث لم تكن المدة قد مضت وهذه المسئلة اشبه  
 بمسئلة الحائزات التي ذكرها قاضي خان بقوله في اجارة الوقف  
 حائزات اصله وقعت وعمارته لرجل قايي صاحب العارة هل يستاجر  
 اصل الحائزات باجر المثل قالوا ان كانت العارة لو رقت ليستاجر  
 الاصل ماكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء رفع  
 البناء ويو اجر الاصل من غيره وان كان لا يستاجر به لك في يد  
 صاحب البناء الاجراض من علم الحكم في مسئلة الطاحونة والله  
 اعلم **مسئل** في رجل اجر نضرا نيا طاحونا نذ ورجاهم بمبلغ معلوم  
 ولم يعين مدة الاجارة هل هي سنة او اكثر او اقل وكانت اجرة  
 لغيره بدون المبلغ المذكور اعلاه ولم تقع المفاصلة على الاجارة  
 الاولى هل تلزم الثانية **اقولا** **اجاب** لا تلزم الاجارة  
 الثانية بالاجماع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة او فاسدة  
 اما اذا كانت الاولى صحيحة فلان مستاجرها اخ من الثانية  
 للزومها واما اذا كانت فاسدة فلان الفاسد يجري في الاحكام

يجري الصحيح فلا بد من المفاصلة بالغضا او الرقنا فيهما كما هو ظاهر والله اعلم  
**مسئل** في رجل استأجر قطعة ارض من منقلى الوقف سنة بثلاث  
 فروع فادخل المستأجر رجلا يعمل معه مزارعة بالنصف فاستأجر المثل  
 سايرا الغلة ومنع المستأجر عنها فعلى من اجرة ارض الوقف ومما الحكم في  
 المزارعة بينهما **اجاب** طلب الاجرة على المستأجر لا على المستأجر  
 لا على المشتغل اذ المستأجر ادخله باختياره وينظر الى صحة المزارعة  
 الى فسادها فيترتب عليه الحكم في كليهما والله اعلم **مسئل** في شجرة يتون  
 في ارض موقوفة مشتركة بين اثنين اجر لهما الشريكة الاخر نصفه فيه  
 عشرين بجمجمة قمرش لياكل ثمرته مدة العشرة سنين فاكل المستأجر  
 ثمرته ست سنوات وهدل المجر بعد ان اخذ من المستأجر ثلثا ثمرته  
 وبعد بيع النصف لرجل فاستمر المستأجر على اكل الحرة اربع سنوات والآن  
 يطالب المشتري بما في قمرش لسيه هل له ذلك **اقولا** **اجاب** ليس له ذلك  
 ولا لمرثله فان اجارة الشجرة والكروم باجر على ان يكون الثمر له لا تنقصد  
 بل تقع باطله لانها وقعت على اتلاف الاهيان ومضى وقعت على اتلافها  
 لا تنقصد كما صرح به علماء فاطبة وكذلك بيع الثمرة قبل  
 وجودها باطل لا يذبح المعلوم ولا قابل بجوارزه وفاعل ذلك مغتصب  
 في الجمل المظلم الذي يبعد نفاطيه على المسلم فاذا علم ذلك علم وجوب  
 رد ما تناوله الهالك بعينه ان كان باقيا وضمان مثله ان كان  
 هالكا او مستهلكا وعلى الشريك المستأجر ضمان ما اكل من الثمرة  
 والقول قوله بيمينه في مقدار ذلك وعلى مدعى الزيادة البينة  
 الشرعية لان القول قول القابل ضمينا كان او امينا فيما ينقض  
 والنقل في جميع ما قلنا مستفيض فذاكر من النقل ما هو موجود  
 في ايدي الناس غالبا من الكتب **فتاوى الهداية** عقد الاجارة  
 لا ينقصد على اتلاف الاعيان مقصودا كما لو استأجر بقرة ليشرب  
 لبنها وفي الاشباه والنظائر ولا يجوز اجارة الشجر والكروم  
 باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها وفي مبيع  
 السحني العيني استحق بعقد الاجارة وفي التزانية  
 الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي الخلاصة الاستبراء  
 لا يجوز للمنفعة مقصودة في العين والموتك والزوج والفقهاء



على ان الاجارة بيع المنافع فكيف يجوز اجارة نصف شجر الزيتون عشرين  
 لاكثر من عشرين بحماية قرش وابلغ من هذا ما لبته المشتري من  
 الموجب للشريك المستاجر بعد موته ولم يقع بينه وبين المستاجر  
 عقد لا مبيع ولا فاسد فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 افاهه وانا اليه راجعون **سبل** في امرأة عزمتم على الخلع  
 فاستأجرت رجلا لا يحملها ويحمل اداوتها المعلومه باجرة معلومة  
 وهايا واياها فجعلتها له فماتت في اثنا الطريق هل لورثتها الرجوع  
 بعتة ما بقي من الاستيفاء ام لا واذا كانت قبل حوزتها استمدت  
 على نفسها انما لا تستحق بدلتها خطايد خل ما تجدد في ذمتها  
 بموتها ام لا **اجاب** نعم لورثتها الرجوع بحصة من استيفاء  
 الشروط بموتها في اثنا الطريق بلا شبهة اذا الاشهاد صدق بما كان  
 في ذمتها لا بما تجدد بموتها كما لا يخفى والله اعلم **سبل** في  
 رجل استأجر رجلا لا يحمل من بلدة الى الحج ذهابا وايابا وعجل له  
 الاجرة تمامها فمات في الذهاب مستنعا عنه فحمله غيره فالحكم  
 فيما قبض من الاجرة **اجاب** للرجل الاجرة حمله الى المرحلة  
 التي حمله اليها ويرد عليه ما قابل المراحل التي امتنع عن حمله فيها  
 ذهابا وايابا كل بحسبه على قدر المراحل ولا يعتبر بالسهولة  
 والوعورة فيها كما صرح به الطرابلسي في مناسكه وغيره وفي  
 اجازات الظهيرية ما هو صريح في ذلك والله اعلم **سبل**  
 في شخص استأجر سفينة لخل غلال معلوم الى محل معلوم باجرة  
 معلومة فوضع الغلال بها وسارت ولم يكن صاحب الغلال  
 ولا وكيله فيها فانكسرت وكان دفع له بعض الاجرة هل يسترد  
 ام لا **اجاب** نعم له استرداد ما دفع من الاجرة اذا اجرة  
 له كما صرح به قاري المداينز والله اعلم **سبل** بما صورته  
 فيما سبق من ضمانكم الكريم من افتابكم المنيق في المحضرين الذين  
 حاصلهما استأجر عمر وقرية من الوقف من متوليه العام مع وجود  
 متوليه الخاص من جهة السلطان ودفع الاجرة للمولى العام  
 مع منع السلطان له بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة  
 صحيحة فيجب المستحق بعينه او فاسدة فيجب اجرا للمثل او بعقد

فصولي فيتوقف على اجارة المتولي الخاص وغير ذلك من الاحكام  
 لاطلاق اسم الاجارة فمادفع لكم وحقيقتهما متفردة عند الاطلاق  
 على ذلك والصيغة هي المراد عند الاطلاق غالباً وافدتم الحكم الشرعي في ذلك حسب  
 ما اني اليكم فكل اذا كانت الاجارة لتناول محصولها من خراج وعداه اشجار تكون  
 من هذه الاقسام تقع باطلة من اصلها وتكون عدما اذا لا يسلك بالباطل  
 مسلك الصحيح باجماع العلماء واذا كانت باطلة فالحكم فيما تناوله المستاجر  
 من محصول القرية وفيما دفعه للمتولي العام من المبلغ الجواب موضحا  
 مع الامع النقل القريح في ذلك **اجاب** المقر في كلام مشايخنا  
 باجمهم ان الاجارة تمليك نفع بعوض وانما اذا وقعت على استهلاك  
 الاعيان فهي باطلة ومن صرح جوابه ان من استأجر  
 بقرة لشرب لبنها او كروما لياكل ثمثته فهو باطل باجماع ائمتنا ومما  
 يقطع الشك فوله جعل العين منفعة غير متصورة فاذا علم ان الاجارة  
 اذا وقعت على استهلاك الاعيان فبطلت وقعت باطلة فعقد الاجارة  
 المذکور حيث لم يقع على الانتفاع بالارض بالزراعة ونحوه بل اخذ  
 المنفصل من الخراج بنوعيه اعني الخراج الموقوف والمقاسمة وما  
 على الاشجار من الدرام المضروبة فهو باطل باجماع ائمتنا والباطل  
 لا حكم له باطبا وعلما بنا واذا قلنا بالبطال لزم المستاجر  
 ان يرد جميع ما تناوله من المزارعين من غلال ونقد وغير ذلك  
 وولاية قبض ذلك للمولى العام فيه والحال ما شرح والموال  
 الاول لم يذكر لنا فيه ان الاجارة وقعت على تناول الخراج ونحوه  
 من الاعيان وشيئنا فيه عن الاجارة مطلقا فالضرب الى تملك  
 المنفعة وقسمنا الاحكام على الصيغة وحكمها من وجوب المستحق  
 وعلى الفاسدة وحكمها من وجوب اجرة المثل الى غير ذلك وانما  
 حيث كان الواقع انما على اتلاف الاعيان التي ستوجد في باطلة  
 يرد المستأجر جميع ما تناوله بعينه ان كان قايما وضمانه ان  
 كان مستهلكا او هالكا لانه قبضه على جهة التمليك بعقد باطل لا  
 حكم له اذ هو غير مشروع باصله وفي صفه ويترد من موجره ما  
 دفعه له والجواب يختلف باختلاف الموضوع والله اعلم  
**سبل** في رجل استأجر مكاريا يحمل قطن معين من الرملة الى



القدس باجر مسماه محل بعضهما ولا يتاقي له حمل جلة فحمل بعضه شمر  
 اشتغل من بقيته بالمكاداه مع غيره فظا ليه يحمل ما بقي فقال لا احمل  
 ذلك الا اذ لم اكرهه غير هذه الكثرة هل له ذلك ام لا ويجوز  
 على حمله قبل غيره **اجاب** حيث لم يأت له حمله معايج عليه  
 حمل السابق لتقدمه على الاخير ومتى التقى الحقان قدما اول الحقيين  
 اجاها بغير خلاف والله اعلم **سبل** في رجل اجره مائة من  
 باجرة معلومة مدة سنتين ثم كادها لآخر قبل ان تبطل الاجارة بمدة البيع  
 ام لا **اجاب** لا تبطل الاجارة بمدة البيع بالاجماع وحكم البيع ان  
 موقوف يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فسخه والمشتري بالخيار  
 علم ان لم يعلم في الاصح وفي الخافيه يوقف على اجارة المستاجر في  
 اصح الروايات والله اعلم **سبل** في رجل استاجر بيتا وقفا  
 ليزرع ماشا فيه سنة كاملة باجر معلوم واجارة صحيحة وتسلمه  
 ويزرع فيه ماشا فاكل الجراد وبقي من المدة ما يتمكن من الزرع  
 فيه هل يجب الاجر المسمى بالغاما بلع ام لا **اجاب** نعم يجب  
 المسمى من الاجرة بالغاما بلغت والحال هذه لانها في الصحة  
 تعتمد التمكن من الاستيفاء لا حقيقة الاستيفاء **سبل** في رجل  
 ما بلغ وان اكل الجراد بالاجماع والله اعلم **سبل** في رجل  
 استاجر ارضا بواجر باجرة معلومة مدة سنتين معلومة تكون بها  
 وزرعها صيفيا فميتت ودخلت سنة ثانية فنخذي عليها الموجر  
 مكروبه ونزعها سوتيا مع بقا مدة الاجارة فما الحكم في ذلك  
**اجاب** الموجر متقدم بفعله مستحق للتقريع اذا هو في كل  
 معصية لاخذت فيما مقداره وهذه المعصية لاخذت فيما مقداره  
 وهذه المعصية من هذا القبيل ويسقط عن المستاجر من الاجر  
 بقدره ولا تنسخ الاجارة فيما بقي من مدة الاجارة بل هي باقية  
 والزرع بالاجماع لانها بغيره وهو خالص ملكه وقد صرح علماؤنا  
 بان المنافع لا تضمن بالانقضاء ولقد اقلع الموجر مستفعة الارض  
 مكروبه والكراب وصف في الارض غير متقدم بالانقضاء كل ذلك  
 الذي ائتمروا فلوصفنا ما نقص من قيمة الارض وذلك لما لكما الموجر  
 لهما ولقنين المالك ما نقص من ملكه ليفعله محال فانهم والله اعلم

**سبل** في جماعة استاجروا ابلا من جملة محل ما ليد لهم معلومة  
 وحولات لم مخصوصة من دمشق الى القاهرة باجر معلوم على ان يكون  
 جميع ما يلحقهم من الاضرار على الجملة فحملوا ما وقع عليه الاستيجار  
 لبعض المسافة فكانوا اذا طلبت الاضرار منهم دفعوها الى الجملة  
 ان ممنوا بهم بغير المسافة ام لا وهل يكون جميع ما دفعوه باذ  
 للمخفر من مالهم ام الجملة بحسب علمهم من اجرة المثل اللازمة  
 لهم للمسافة التي حملوا اليها ام لا **اجاب** الاجارة على هذا  
 الخط فاسدة يلزم فيها اجرة المثل للمسافة التي قطعت ولا يتجاوز  
 بها عن حصتها من المسمى ولا يلزم المضي عليها بغير المسافة  
 لان الفاسد يجب اعدامه لا تقدره وجميع ما دفعوه باذ نعم  
 للمخفرة لا شيء منه على الجملة وانما هو من مال المستاجر والله اعلم  
**سبل** في امرأة رهن بيتا عند اخر على عشرة قروش فاجره  
 المرتمين باذ منها وقبض الاجرة فمثل المقبوض من الاجرة له ام للمرأة  
 الواهنة **اجاب** المقبوض للمرأة لانها المالكه وقد لصح  
 المرتمين ما ذمها فبطل الرهن وصحت الاجارة ونفذت والزم  
 الاجرة للمرأة الواهنة والله اعلم **سبل** في شيخ قرية اشترى  
 اربعة نفر ليعفروا بيروها بكذا من الخطة فحفره حتى ايسوا من  
 حروج الماء هل يجب الاجرة المعينة لهم ام لا **اجاب**  
 الذي يجب اجرة من جسد النقد من لا المسمى بعينه من الخطة  
 اذ لا اجر حيث كان كياليا يشترط للصحة بيان القدر والصفة  
 ومكان الايفاء كما في السلم كما صرح به في البزاية وغيرها والله اعلم  
**سبل** في رجل قال له اخو عمر هذا البيت واسكنه بغارته  
 فعمره ولم يسكنه هل يرجع عليه بما انفق ام لا **اجاب**  
 نعم يرجع عليه بما انفق والحال هذه والله اعلم **سبل** في  
 رجل استاجر حائطا من متولى الوقف مدة ولبي بها بنينا باذن  
 المتولى له بذلك مشران رجلا زاد على المستاجر المزمع بوزن اخذ  
 الدكان منه والحال ان رفع البناء بضر بالوقف والى المتولى  
 الاذن ان يدفع اليه قيمة البناء ويتملك البناء للوقف فهل حيث  
 كان البناء باذنه يجبر المتولى على دفع القيمة ام لا وهل اذا قلتم

نم



بعد من له المتولي دفع قيمة البناء الباقي بناؤه ويتصرف فيه بالملك  
ويدفع اجرة ارض الوقف المشغلة ببنائه اولا **اجاب** ان  
اذن له المتولي في عمارة المحالوت ليرجع بما انفق على الوقف لو قال  
له المتولي اذنت لك في عمارة المحالوت ليرجع على ذلك كانت العمارة  
لوقف ويرجع بما انفق وان اختلفا فقال المستاجر انفق كذا  
وقال المتولي كذا اذون ما اذعاه المستاجر فان كان اهل الصنعة  
على قول واحد فالقول قوله وان اختلف اهل الصنعة فالقول  
قول المتولي ولا يمين عليه وعلى المستاجر البينة لانها دعوى  
وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما ذكره كثير  
من علمائنا في الاجارة وان اذن له المتولي بالعمارة لنفسه فعمّر  
في عرصنة الوقف وبين حاله ما لنفسه فقد قال في الحائنة  
والاسعاف وغيرهما رجل استاجر ارضا موقوفة وبين فيها محالوتها  
شمرها آخر زاد في غلة الارض واذا ان يخرج الثاني من المحالوت  
ينظر ان كان اجرة المتولي مشاهرة فاذا جازا من الشهر كان للمتولي  
ان يبيع الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها  
عند راس كل شهر فاذا فسخ الاجارة ان كان رفع البناء بضر بالارض  
يشترط ان يرفع البناء بعد ذلك ان رضي المستاجر ان يأخذ قيمة البناء  
ويترك البناء على المتولي كان للمتولي ان يدفع اليه القيمة ينظر  
الى قيمة البناء مبنيا والى قيمته منزوعا اتما كان اقل يملكه  
المتولي بذلك فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء  
بضر بالارض وابي المتولي ان يدفع اليه القيمة ويترك البناء  
لا يجبر المتولي بل يصير صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيأخذ العتيق  
كلام الحائنة فهو كما شري صريح في ان كلاما من المستاجر والمتولي  
لا يجبر اذ ابي وجهه انه معاوضة وهي متوقفة على التراضي  
كما هو ظاهر ولا يلزم المستاجر اجرة ارض الوقف بلا شئمة لان  
انما البناء لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولولزمته الاجرة لزمه ضرر  
احد مما التزم به بفعله والآخر لم يلزم به ومما ضرر التزم به  
وقت التخلص وقد التزم بفعله اذ بنى في ارض الوقف يحسن  
اختياره بنا لا يتخلص لا بضر الوقف فيلزمه ضرر لزمه والاجرة

من غير انتفاع بالارض ولم يلزم به فلا يلزمه فتم من هذا ان البناء  
ملكه وان العرصنة للوقف وقد قال في البرازية وغيرها ولو كان  
البناء ملكا والعرصنة وقفا واجزا للمتولي ما ذن مالك البناء فاحجب  
ينقسم على البناء والعرصنة وينظر بكم يستأجر كل فاصاب البناء  
لمالك البناء انتهى وهذا كله اذا نشأ المحالوت من اتمه واما  
اذا استقر فاذن له بمدته او لطيبته ونحو ذلك فينظر ان زاد  
فيه من ماله محالوت خشية او شيئا له قيمة بعد الدفع يدفع له  
المتولي قيمته من غير تخيير ان فطر الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا  
لا قيمة له بعد الدفع كالزباب مثلا لا يرجع بشئ وان انفق على نحو  
تطبيته وممرته اجرة للاجر ابا ذن المتولي يرجع عليه بما انفق في  
غلة الوقف لاهل المحالوت كانت موجودة فاذن له بممرتها  
واصلاح حيطاتها واستفها والاذن موجب للرجوع ويرجع بما  
انفق في ذلك فتنه لما حوثرته فانه مفرد فاعتنه فانه واحد  
والله اعلم **سبيل** في رجل استأجر ساحة مستحلا للبناء بها  
باجرة معينة على انما كذا من الاذرع وحددت بمحدود اربعة  
معلومة فظن انما ازيد من ذلك فما الحكم **اجاب** الزرع  
وصف زيا دته او نقصانه لا يوجب فسادا في العقد ولا قسط  
للزائد منه ولا للفايت فالاجارة واقعة على المحدود بتمامه ولا  
قسط للزائد قال في البرازية وكثير من الكتب استأجر ارضا على  
انما عشر جراب بكذا فاذا هي خمسة عشر او تسعة له يعني للزجر المسمى  
يعني لا يزداد في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان  
ولو قال في عقد الاجارة كل جريب بكذا الزمه كل جريب بدرهم  
والمسئلة في البيع ومطوعة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها  
والله اعلم **سبيل** في رجل استأجر ساحة بداخل البلدة للبناء بها  
بحدودها ومنافعتها ومرافعتها وما يعرف بها وينسب اليها مدة  
مدّة معينة باجرة معينة فظن بها صريح هل يدخل في انقصا  
ام لا **اجاب** نعم يدخل الصريح اذ هو ما يعرف بها وينسب  
اليها وهذا اتم الاستئمة فيه والاصل في ذلك ان الاستئمة  
عقد اجارة يقصد به استيقا الارض مقررة للبناء والقرن والحد



والاجارة بيع المنافع حتى يدخل الطريق والشرب وان لم تذكر الحقوق  
والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله اعلم **سبيل** في رجل احكوا آخر  
ارضا بمبلغ للبناء بها فاحكم المستحقر قطعة منها لرجل ومات المستحقر  
الاول فهل يبطل الاحكام الاول والثاني بموته وللقيم ان يطالب برفع  
البناء ويستسلم الارض فارغة حيث لا ضرر فيها على الارض بالرفع ام لا  
**اجاب** نعم بموت المستحقر يفسخ الاحكام الاول والثاني  
واللقيم ان يطالب برفع البناء ويستسلم الارض فارغة كما هو مستفاد  
من اطلاق قوله والله اعلم **سبيل** في رجل ادعى على آخر انه اشتاجر  
على ان يكفل له ماعلى فلان وفلان من فز من بكذا فافترقا لا سيصار  
فاقا وبينة تشهد على قراره له بكذا هل يصح الدعوى والشهادة  
المرتبة عليه ام لا **اجاب** لا يصح الدعوى ولا الشهادة  
المذكورة لعدم صحة الاستيجار على الكفالة اذ هي تمليك نفع بعض  
والكفالة ضم ذمة الى ذمة واذا فسدت الدعوى فسدت الشهادة  
لان شرط صحة الدعوى الصفة والله اعلم **سبيل** فيما اذا  
اشتاجر زيد حصته موقوفه من بستان من المتكفلين بمدة معلومة  
باجرة معينة بينهما عين فلهن بشرا لوزيد الحصته المربوطة مدته  
تستوعب المدة الجارية في نواجره لرجل باضعا لاجرة التي استلحق  
بها في المدة المربوطة من غير ان يزيد في المأجور الموقوف شيئا فمات  
يلزم زيد دفع تمام اجرة المشقة الوقفا ام لا **اجاب** نعم يلزم  
تمام اجرة المشقة على ما علمه الفتوى كما ذكره في مجمع الفتاوى والبحر  
عن الخفيض الفتاوى الكبرى وعبارته من ان ارض الوقف اجرها بغير  
لغير المشقة يلزم مستاجرها تمام اجرة المشقة عند بعض علمائنا وعلية الفتوى  
التي وكذا في فتح الغفار وكثير من الكتب وقد قالوا يفتى بما هو  
الانفع بحجة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كما صرح به في الحاوي  
المقدس ونقله عنه في فتح الغفار والله اعلم **سبيل** في رجل  
اشتاجر ظيلا فزمنه ولد الى ان يمضي وعجل الاجرة ومات الولد بعد  
شهرين فما الحكم **اجاب** الاجارة فاسدة بالحالة المدة بحيث  
فيما اجرة المشقة للشرين ويسترد ما زاد عنهما مما عجل لها والله اعلم  
**سبيل** في رجل اشتاجر رجلا مائة غطف الما وراة زيدا مائة غطف

من التذن من الانتفاع على الوجه الذي قصد اربعين يوما هل تذا منه  
الاجرة لها ام لا **اجاب** لا تلزم والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
فيما اذا انقطع ما الرعي ولم يتمكن المستاجر من الانتفاع على الوجه الذي  
قصد بالاستيجار هل عليه اجرة مدة الانتفاع ام لا **اجاب**  
لا اجرة عليه لمدة الانتفاع كما صرح به الزيلعي وغيره والله تعالى اعلم  
**باب ضمان الاجير**  
**سبيل** في رجل دفع للراعي المشرك ثلاثة من البقر فمروا عليه اثنين  
وسأله عن الثالث فقال لا ادري اين ضاع هل يضمن ام لا **اجاب**  
نعم يضمن قال البرازي في جامعه دفع الى المشرك ثورا للراعي فقال  
دعني الراعي لا ادري اين ذهب الثور فمروا به بالقبض في زمانا  
اشتمى فيضمن على قولهما والله اعلم **سبيل** في الراعي اذا اخذ الغنم  
الى المرعى فبذلك واحدة بقوله انها وقعت في بيوتها والحيث الذي  
هل يضمن قيمتها ام القول قوله مع يمينه انها ضاعت منه ولو قال  
ضاعت مني ولا اعلم كيف ضاعت **اجاب** عند الامام ابوا  
حنيفة رحمه الله الاجير المشترك امين والقول قوله في الهلاك وعند  
ما من فلا يندفع عنه الضمان بقوله واذا كان القول قوله عند  
الامام فغليه اليمين والقاضي فيقول الامام وكذا  
الامام طهيرا لدين وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يده وان نط  
عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت ولا ادري كيف ضاعت  
على قوله ومن الناس من افقوا بقولهما ومنهم من افقوا بالتضييع واولا  
ذكر الفتوى على قول الامام وعليه اصحاب المون والله اعلم **سبيل**  
في راع يربي ما قورة ضاع منها بقر في مرعى ملتف بالاشجار هل  
يضمن ام لا ولا يمكن النظر الى كل بقرة **اجاب** لا يضمن والحال  
هذه فقد صرح علماءنا ان راعي البقر اذا كان مرعاه ملتفا بالاشجار  
ولا يمكن النظر الى كل بقرة فضايع منه شيء لا يضمن ومثل الاشجار  
الكلمات والاشجار ونحوها مما لا يمكن معه النظر الى كل بقرة والله اعلم  
**سبيل** في بقرة صرفت في الباقى ثم فتنمها الفحل فندب بهم ولم  
يرها رعاة الباقى مائة مع قد مرهم على ردةها فضايع عدة من الفحل  
هل يضمن ام لا **اجاب** نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليهم



مفطون والله اعلم **سبل** في رأيي قد كان باقورته بقرة مزارع  
 فنتبها فغلبت عليه وفقد من القول التي كانت معها فحل وجد عند رجل  
 لا فضل اليه اليد فطلبه منه فقال اذ الى ما دفعته من ثمنه هل يلزم  
 الراعي ذلك **اولا اجاب** الراعي امين لا يضمن الا بالقتل والجرم وحيث غلبت  
 البقرة عليه ولا يضمن ما صنع لغيره قد مرته على ردها كالغارة  
 فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع ما طلب الرجل التي لا تصل اليه اليد والله  
 اعلم **سبل** في ثلاثة رعاة تدعى بقر القرية غاب اثنان منهم لعل  
 مشواك بينهم فند من البقر بقرة ولم يردوها الى الناقورة مع قدرته  
 على الرد فضاغت فما الحكم **اجاب** الحكم ضمان قيمتها الزهمتا  
 حيث نزل دها الراعي مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضياع  
 الباقى والله اعلم **سبل** في بقار ترك البقر تدعى وذهب الى بعض المقات  
 فشرق منها لوقرا هل يضمنه **اولا اجاب** نعم يضمن لكثرة اللصوص  
 وتزقيهم لدا والشارع في بلادنا فتوى عدم الضمان في بلادنا ولو من عليهما  
 في عينه هذا هو المعتمد والله اعلم **سبل** في بقار تدعى بقر قرية  
 طالبت رجل من اهل القرية يرد بقرته فانكولت ليها املا هل اذا اقامت  
 بينة على تسليمه اياها مثرا دعي البقا الى التلاك لتسمع وعواه **اولا اجاب**  
 لا تسمع وغوي البقا الى التلاك حيث انكولت ليها ايضا لعدو املاك التوفيق والله  
 اعلم **سبل** في بقار ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك هل يضمن قيمتها يوم  
 كسرها او يوم موتها **اجاب** لا يضمن في انه يضمن قيمتها يوم  
 كسرها ولا فرق بين اجتر الواحد والمشترك ولو ردها على صاحبها لم يرد  
 فماتت عنده بسبب لكسر لما تقرر انه اذا دخل في ضمانه لا يبرأ بالرد على  
 المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بغزو كثيره والله على ذلك  
**منها** ما في الخانية في كتابه لاجارة رجل اشتا جوحارا وقبضه  
 فارسله في كرمه شترت برده عنه فاصابه برودة على صاحبه فمات  
 من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضرب الجمار  
 مع البرد يضمن قيمتها لانه صنع البرد بتركها في غير الحصن وضع  
 الجمار بالترك في البرد المملوك واذا دخل الجمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد  
 على المالك سليما **فكذلك القول** دخلت البقرة في ضمان  
 بالكر فلا يبرأ الا بالرد سليما وضمان العدو ان يعتبر القيمة فيه يوم

التعدي وفي الحق هرة في كتاب الغصب فان زنت الجارية المغضوبة  
 عند الغاصب او سرقته فزدها على الحق في اخذت يدك في يده فعلى  
 الغاصب قيمتها لا يضمنه بسبب كان في يده انتهى فانظر الى حق له  
 لا يضمنه بسبب كان في يده وبه علم ان لا فرق بين ان يرد لها الراعي  
 الى المالك او لم يرد لها الحق لهما في ضمانه وعدوه من اثم عن الضمان  
 بالرد مع السبب لانه كونهما على الله اعلم **سبل** في بقار ضرب  
 بقرة شققت فتجمل ما لكما وامر رجلا بدينهما وطرهما على البقا قايلا  
 له عليك ضمانه وتولى واذا في انه ايس من حياهما ويريد ان يضمنه قيمتها  
 حية والراعي ينكر اياها حيا ثم ادان تناول من لهما فبذل القول قوله  
 ام قول المالك وما الحكم **اجاب** لا يضمن الراعي شيئا بجره ودعوى  
 المالك والقول قوله في عدم الا يضمن سوي ما تناوله من  
 اللطم والقول قوله فيه مقدار قيمة والله اعلم **سبل** في رجل  
 ادعى على بقار ان بقرته ضاغت معه والبقا ينكر ضياغها معه هل  
 القول قول البقا بيمينه **اولا اجاب** البقا لا يضمن ما صنع  
 معه بغير تفریط على ما هو المذهب فلا تقم الدعوى فليترتب عليه  
 اليمين لا يضمنه الا بعد صحة الدعوى والله اعلم **سبل**  
 في حراث بيده بقر المالك ترك ما معه من البقر الفاضلة تزعى بحج  
 الارض التي يجرث بها حتى تاتي في قيمتها ويضرب عليها كما هي عادة اهل  
 البلد فصاع منها لوقرا هل يضمن **اولا اجاب** لا يضمن  
 والحال هذه والله اعلم **سبل** في حراث ايس من حياته  
 بغير اذ من صاحبه هل يضمن **اولا** واذا انكروا صاحب الثور من  
 حياته هل يحلف واذا حلف يلزمه الذابح قيمته يوم ربحه والقول  
 له في مقدار قيمته ام لما لكه **اجاب** حيث كان لا ترجي  
 حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته واذا اختلفا فقال المالك  
 كانت حياته ترجي وقال الذابح لا ترجي فالبيتة على الذابح  
 واليمين على المالك فاذا انجز الذابح عن البيتة وحلف المالك  
 ضمن الذابح قيمته يوم الذابح والقول له في قدر القيمة بيمينه  
 واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيتة  
 والله اعلم **سبل** عن حراث اشتغل عن البقر في التعشيب

دعوى قوله



حتى غابت عن بصره وصنعت بتفريطه هل يضمن أم لا **اجاب** نعم يضمن  
 والحال هذه والله اعلم **س** في مذكر المكارى الحمل المكوي  
 فأكبر المكارى مكاريا آخر وسيله الحمل وفارقه وصناع الحمل منه هل  
 يضمن المكارى الاول أم لا **اجاب** نعم يضمن المكارى الاول  
 والحال هذه إذا رتب الحمل حتى يبره لا يبره غيره وصناد كمودع أو دح  
 والله اعلم **س** في مكارى سبق القافلة وليس مع الاحمال  
 المتناجر على علمها ما تكما وغاب المكارى عن الاحمال وأمر اصحابه يسبق  
 الى الحمل بضاع من ذوابه وأبر مع تحملها في تلك الغيبة وبعد ايتام  
 وجدت الدابة دون الحمل هل يضمن المكارى أم لا **اجاب** نعم يضمن  
 المكارى والحال هذه إذا هو مودع وليس له ان يودع فيكون متعديا  
 به مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا والله اعلم **س**  
 في رجل استاجر بنا فامد مجانب من بنايه بعد ما بناه هل يضمنه  
 ويجب عليه امتلاحه أم لا وهل إذا كان خلع عليه خلعة على وجه التملك  
 بالهيئة المسلمة ليد وقبضها بحضرة ابنه البالغ العاقل قبل الامد  
 البناءة غي عنها ملكة هل يستمع دعواه مع حضور الجبه والتسليم  
 أم لا **اجاب** لا يضمن وله اجرة المسماة ولا يجب عليه اعادة  
 ما ائتمده ما بناه وسكوت الابن مع حضور الممينة والتسليم مانع  
 له من الدعوى للملك كما في مسئلة البيع التي اطبقت عليهما المتون  
 وقولت من عليا المذهب بالتسليم والله اعلم **س** في رجل استأجر  
 صبيًا من وليه ليرعى بقرة خاصة بضاع منه ثم يغير تفريطه هل يضمنه  
 أم لا ولا ينقص من اجرة **اجاب** لا يضمن ولا ينقص من اجرة  
 والله اعلم **س** في بقرة ضوت الى بيت صاحبهما فوجدت بابه مقفلا  
 فرجعت ليتلا الى مسادحها او موارد ها ففقر بطنها ضار مان هل على رعاة  
 الباقورة ضمان أم لا **اجاب** لا ضمان على الرعاة لاسيما إذا كان  
 العرف جاريا مان الراعي إذا دخل الباقورة الى البلدة كما هو في قرية  
 لد والرقلة يبر ويصدق بيمينه إذا ادعى انه جابهها الى القرية  
 ولا يلزمه ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما صدق البقار مع يمينه انه  
 جابهها قال في جامع الفضولين زعم البقار انه دخل البقرة في القرية ولم  
 يجدونها ثم وجدها بعد ايام قد نعت في غرقها لو كان عمرهم

انه باقى بالباقورة ولا يكفلون ان يدخل كل بقرة في منزل ربهما  
 صدق البقار مع يمينه انه جابهها الى القرية انتهى والله اعلم **س**  
 في بقار نشرت باقورة في المربي فو قعت في مطبخه انسان ه  
 فالتفت جابنا منها بعد ان تراخي عن سوقها ليرعى هل يضمن ما تلفه  
 أم لا وهل إذا ظن البقار انه ضا من فالتفت مع ربهما على ان يزرعها  
 بيد من عنده فان تبنت مثل ما كانت أو اخن بري من ضا منها  
 ولا يضمن له مقدار ما كانت تفر لو بقيت ويكون النابت للبقار  
 فما الحكم **اجاب** الاتفاق المذخور لا يعتبر به شرعا فلا يلتفت  
 اليه ولا يقول عليه ولا يضمن البقار الا بالارسال الباقورة في المزرع  
 أو بسوقها وقد اصابت المزرع في سنهما والافني عجا والجماجار  
 بحديث المختار صلى الله عليه وسلم وعلى له الاختيار والله اعلم **س**  
 في صايح يعمل لغير واحد دفعت له امرأة فضة يقطنها حياصة  
 فادعى انها سرقت هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن او هو ضامن  
 هاسر من يده ولا يقبل قوله **اجاب** هذه المسئلة رابعة  
 الى مسئلة الاجير المثلون وفيها ثلاثة اقوال بل اربعة اقوال عدم  
 الضمان مطلقا وان امين والقول قوله باليمين والضمان مطلقا  
 ولا يلتفت الى قوله واختار المتأخرون الفتوى بالصالح على النصف  
 جبراعلا بالقول وفي جامع الفضولين رامن الفريد صاحب الحيط لو كان  
 الاجير صاحبها يبر بيمينه ولو كان بخلافه يضمن ولو كان مستورا بوسر  
 بالصالح فكداه اربعة اقوال كلها مصححة مفتي بها **وما احسن**  
**التفصيل الآخر** الاول قول ابي حنيفة وقال بعضهم قول  
 ابي حنيفة قول عطاء وطاوس واما من كبار التابعين وقولهما  
 قول عمرو وعلي ويري في احتشاما على وعمر وصيانه لا موال النار والله  
 اعلم **س** في رجل وقع لغتالة ثوبا لغسله باجر فغسلته  
 ولشترته على باب الدار ودخلت الدار وتركته منشورا فضاغ هل تضمن  
 حيث غاب بصرها عنه أم لا وهل إذا كانت تغسل لغير واحد واعدت  
 نفسها لذلك فضاغت بمنزلة الاجير المثلون ولم يوجد منها تفريطا  
 تضمن مع هذا التقدير أم لا **اجاب** إذا غاب عن بصرها تضمن  
 جميع قيمته اتفاقا ان لم يوجد موجب لضمان وضاع من غير تفريط



في المخطوط فالولي على التقدير الصلح على النصف جبراً كما افق به اكثر المتأخرين  
والله اعلم **سبل** في زاعي بقدر بقية استاذن اهلها في اقامة رجل  
معين مكانه فاذنوا له مشران الثاني اقامه ثالثا يري بغير اذن من اربابها  
فضاع ثور منها فعلى من ضاعه **اجاب** لا ضمان على الاول لانه  
ما دون له من اهلها فيما فعل وصاحب الثور بالحيار ان شاع من الثاني  
وان شاع من الثالث لتعدي الاول بالثالث فاع و لا ضمان على الثالث بالاول ولا  
يرجع الثالث اذا امن على الثاني والله سبحانه وتعالى اعلم  
**كتاب الوصايا**  
**سبل** في معتق مات عن ابن معتقه وابنا بن معتقه واولاد من زوجته  
له مستولمة لرجل حي فمات ابنه لابن المعتق وله اولاد بنات سوية ام لا اولاد  
وزوجته **اجاب** ارثه لابن المعتق لا لابن ابنته لكونهم محجوبين  
به ولا للزوجة واولادها المذكورين لانها ام ولد لم تعتق بعد وحكم اولاد  
حلمها والله اعلم **سبل** فيما اذا مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجته  
وعن ابن ابن سيده ثم مات ابن الرقيق عن ام وبنوة لا وعن ابن ابن سيده  
والده ثم مات ابن ابن سيده والده عن شقيقه قبل ان يتاؤل تركه  
الرقيق لكونه لم يعلم ان للرقيق عقارا وظهرا لان للرقيق عقار مثل  
الشقيقة ابن ابن سيده المتوفى مطالبة بما لخص اخاها من تركه الرقيق  
والد عوي على ذوي اليد على مخلفات الرقيق ان كان معتقا او باقيا  
في المرق ولو بعد خمس عشرة سنة **اجاب** الرقيق لا يملك شيئا  
ولو ملك فكل على حصله من المال لما لقيه وان ثبت عتقه فكل شيء  
حصله بعد عتقه فهو موقوف عنه فيقسم في فرائض الله تعالى للزوجة  
المتى والثاني لابنه وبموت ابنه استحق ميراثه ما تركه هذا الابن  
للأم السدس والآخر ثلثه لأمه الثلث والثاني وهو النصف لابن ابن  
المعتق وبموت ابن ابن المعتق جري ما ورثه منه على ورثته فيكون له  
نصفه لشقيقته وما فضل فلا قرب عصيته وان لم يكن له عصبة يورثه  
على شقيقته المذكورة واما الد عوي بعد خمس عشرة سنة فخدم ساجها  
لعارض الامر السلطاني لقبول القضا للتخصيص بالمحاورات فان وقعت  
وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تمنع والاتهم والله اعلم

كتاب العتق  
شيفي  
آخر

كتاب الامراء

سبل

**سبل** في امرأة ماتت من زوج صغير منه وعن ابوين اكواه الزوج بعد  
وضع الايوان يد مما على خلفها بما على ان يبرأ منه لا يستحق قبل نسيبه منها  
خاضع لزوج اقراره مع الاكواه ام لا وتقسيم تركتها على فرائض الله تعالى  
**اجاب** لا يقع الاقراء مع الاكواه بالاجماع وايضا الارث جبراً  
فلا يقع قوله لا يستحق نسيبه من خلفها شيئا في البرازية وكثير من الكتب  
لوقا تركته حتى من الميراث او بريت منه او من حصتي لا يقع ومن على  
حقه لا الارث جبراً لا يقع تركته وفي جامع الفضولين في الثامن والعشرين  
دفع جميع تركته الميت الى وارثه واشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركته  
والدعوى لم يبق من تركته قليل ولا كثير لا استوفاه ثم ادعى وارثه  
في يد الوصي انها من تركته والده ولم اقبضها قال ام اقبل بينته  
واقضى بها له ارايت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والذي من  
دس على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دينا لابنته ام اقبل بينته  
واقضى له بالدين استهي فقد علمت بذلك صحة دعوى الزوج  
لثبوت زاه او علم به عند نسيبه انه ما تركت من وجهه فافهم والله اعلم  
**سبل** في اهل قرية الزمهم الحاكم بان يكفلوه في مال لزمهم من  
جانب السلطنة العلية وله مدعاه و قدرة على قتالهم ونهب قواهم  
وغلب على ظنهم ايقاع ذلك بهم ان لم يكفلوه خشية ايقاع ذلك عليهم  
هل يلزمهم المال بذلك **اجاب** لا يلزمهم المال بل لهم  
الفتح اذ ازال الاكواه كالبنيح ونحوه اذا علم بدلالة الحال انه لو لم  
يتملكوا امره يقتلهم او يقطع ايديهم او يضربهم ضربا يخافون على انفسهم  
او يتلف عضو المم فحينئذ يكون اكواها منه ولو لم يكن الامر سلطانا  
عليها عليه الفتوي صرح به غالب علماءنا رحمهم الله تعالى والله اعلم  
**سبل** في ذي ولاية على قرية قادر على ايقاع ضرب وجس مجيبين  
بأهلها طلب من رجل منها بيع عقار له بما فباع خايفاً منه ايقاع ذلك  
به واقراره ثمته كذلك مع ان قيمة المبيع اضعاف اضعاف العثن  
هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه ام لا وان ثبت صكه لدى قاض  
على صنعة الطوع والاختيار وعدم المفسد وتكون الاعنار المانية  
نفس الامر لما كنت **اجاب** حيث علم بدلالة الحال انه لو لم  
يبعه يوقع به ضرباً شديداً او حبساً مديداً فالبيع غير نافذ



والاقرار غير صحيح فذكره في صحة الاعتبار لما في نفس الامر لما كتب في القل  
 هذا واما الرد بالغير الفاضل فقد افتى به كثير من علماءنا مطلقا ومع  
 الغرض ارجع المتأخرين عليه وعلى الاول بانه ارفق بالناس فلو را  
 القاضي وحكم به نفذ اذ هو قول مصحح افتى به كثير من علماءنا والله اعلم  
**سئل** في رجل وكل اخيه في بيع صابون معين وكالة شرعية فباع  
 الوكيل ما امره المولى به باثنين وحنة وستمائة وثمانين ثم ان المولى  
 ارغم الوكيل واكرهه وهدده بالحكام فتحقق انه ان لم يطعمه فيما يامره به وقع فيه  
 ما هدد به به لعدته انه عليه فكتب على نفسه ما امره به من كل المولى اليه بانه يتحقق  
 في دمه حنما بقرعة وعشرين قرعة اقرارا كذبا لا وجه له شرعا من الخوف وكفه  
 به رجل هل اذا ثبت ان اقراره كان على الوجه المذكور يبطل اقراره ولا  
 يتحقق عنده الا الماتين والحنة والسعين التي باع بها ولا يلزم  
 التكفيل في **اجاب** الاكراه لعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع  
 الاكراه لان صحته تعتمد فيما مضى به وقد قامت دلالة على عدمه والاكراه  
 فيه يكون باسباب **نمسا** اذا قال المتقلب لرجل اما ان تقر لي بكذا والا  
 اقول للطام الغلا في لقي ما لا اؤ وحده كثيرا وبهذا **قال** في الحاي  
 الزاهدي في كتاب الاكراه بعد ان ذكر بضم الائمة **قال** المدون للمانية  
 اذفع الى القباله واقر انه لا شيء لك على والا فوك ان في يدك ذهب  
 من الملك فذفع واقر انه لا شيء له عليه فهداه في معنى الاكراه وله  
 ان يدعي عليه انتهى **اقول** فاذا كان الرجل له حرة  
 وهدده بمن يسمع كلام الغار وقال ان لم تقر لي بكذا اي بشي لا  
 اصل له اسمي بك الي من ياخذك بجره كلاي وغلب على ظن المهدد  
 ذلك فاقرا كاذبا لا يلزمه ما اقر به على هذا الوجه كما هو صريح كلام  
 ائمتنا واذا بطل ثبوت الاكراه على الوجه المذكور عن الاصيل يبطل  
 عن التكفيل او قد تبين ان لا دين على الاصيل يصلح ان يطالب  
 به ولا صحة للكفالة من التكفيل بدونه والله اعلم **سئل** في  
 ذمي حرقته الكتابة على محل يكتب ما يورث مما يقصص او وقع القبض عليه  
 حاكم المتكلم عليه واتهمه بان صوبامه اودع عنده ثلاثة الاف  
 من القروش فهدده بالضرب الفاضل حتى اقر لدي قاض بذلك  
 فكتب عليه ذلك هل ينفذ اقراره بذلك **اجاب** لا ينفذ

اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار فيفسد الاقرار عند فوات الرضا وهذا  
 باجماع المسلمين فله الامتناع عن دفع المقر له ان لم يكن دفعه وله  
 استرداده منه ان كان دفعه له مكرها والاكراه بعد الرضا وبطل  
 كل امر تنوقف صحته عليه **وقدر** رفع عن هذه الامة **ن**  
**بقوله صلى الله عليه وسلم** دفع عن امي الخطا والنسيان وما  
 استكرهوا عليه ومسايل الاكراه لا تخفى على من اتقى الله وتحتي الرحمن  
 وعمل ليوم ستغفر فيه الا بصار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 الغرض الجبار **سئل** في بكر منعها عما المحاور عليها عند اذاعة  
 دخول زوجها بها الى ان تبينها ما لها من عقار وكروم ففعلت  
 حين لم يجد بدا من ذلك هل ينفذ بيعها او لا وحكمها حكم المكره  
**اجاب** لا ينفذ بيعها وحكمها حكم المكره **قال**  
 علما واما منع الزوج زوجته من اهلها حتى يتب له المهر تكون مكرهه  
 والمهر باطله **قال** في جمع الفتاوي وفي ملقط السيد  
 الامام عن الفقيه ابي جعفر من منع امراته عن المتبرالي ابوتها لا  
 ان تمنع مهرها فوجب فالمهر باطله **ومثل** ذلك في الخلاصة  
 والبرازية وكذلك في التنازعانية نقلا عن السالين **ونظم**  
 هذه المسئلة صاحب التنوير في منطوق منه المسئلة بتخفة الاقرار  
 في ثلاثة ابواب متصلة على النحو **ونظمها** ونظيرتها في بيتين  
 خالين عنه • وما منع زوجة عن اهلها • لم تنب لم تكون مكرها  
 كذلك منع والد لبيته • حوزها بعلها من بيته  
**وفي** شرح تحفة الاقرار **فان قلت** وبوخد من  
 هذا اجواب حادثة الفتوي وهي ما لو زوج ابنته البكر من رجل  
 فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الى ان  
 تشهد عليها انها استوفت منه ما تعرف فيه من ميراث ائمتنا فافترت  
 بذلك شتم اذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم حجة عدم  
 صحة الاقرار لكونها في معنى المكره لما ذكر عن المنع لا سيما  
 والحيا يغلب في الابكار وفيه افتى شيخ الاسلام ابو السعود العادي  
 انتهى وانت على علم ان البيع والشراء الاحارة كالاقرار والمهر  
 وان كل من يقدر على المنع من الاولياء والاب كالأب للعالة

وقيل المندرج  
 ونصحه لمرءى النذرها • اهلها باصاح يفتي بها  
 الا اذا سقط عن المهر • فتعطل الزوج اذا اقره  
 لا ينافي ذلك في الحكم • منزلة المهر هذا فاعلم



الشملة فليس الاب قيدا وكذا لك لفظة البكر كما هو مشاهد في ديارنا  
من اخذ مهورهن كرها عليهن وجبراً حتى ابن ابن المم وان بعد ومتى ما وجد  
منها منع اضربها ودرجا قتلها واهل الرسايق بعدون الناس تركه يطلبون  
بينهم الغنمة كما يطلبون الغنمة في الاموال والله اعلم ولا حول ولا  
قوة الا بالله الكبير المقال لساله صلاح الاحوال **سبل** في مريضة  
باعث في مريض عوتما كرها لا خيما اكرها عليهما وماتت عن ابن متغير  
هل ينفذ ببيعها ام لا **اجاب** لو صحت ابها من بيع الواقع على  
جثة الاكراه وان تداولته الايدي بخلاف ما يراي بايعات اذ هو حق  
العقد ومنها والله اعلم **كتاب المحرمه**

**سبل** في صغير لها وصي ادعت البلوغ في من يمكن تصد بقرابيه  
نزل تصدق بلا يمين ام لا وهل يشترط حضرة الوصي عند دعواها  
البلوغ ام لا وهل تصدق في دعوي الرشد بمجرد قولها ويوم الوصي  
بدفع مالها ام لا بد من بينة لانه مما يخفى **اجاب** الظاهر  
من عباراتهم انه لا يمين عليها لعدم الغايده في التخليف لان البلوغ  
والحال هذه ثبت بقولها والتخليف لرجا النكول وهي لو اقرت به  
شتم قالت كنت كاذبة لا يصح رجوعها لتناقضهما حيث كانت  
في من يحتمل البلوغ فيه كافي الزيلعي والخلاصة والتاخرانيه  
والخانيه وجامع الفضولين وغيرها وما يدك على ذلك جعله  
افتراراً واخباراً وقد كتبت صاحب البحر في شرح قوله وما لا يعلم الا  
منها فالقول لها في حقها ما صورته في لم ارض بها ان المراه  
اذا قبل قولها في حقها في الحيض والمجبة ومن يكون بينهما او  
بلا يمين وقع في الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة  
وظاهره انه لا يمين عليهما ويدك عليه قولهم ان الطلاق معلق  
باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التخليف لانه وقع بقولها  
والتخليف لرجا النكول وهي لو اجهت شتم قالت كاذبة  
لا يرفع الطلاق لتناقضهما كما سيأتي نقله عن الكافي قريباً  
ان شاء الله تعالى انتهى وبه يعلم ايضاً عدم اشتراط حضرة  
الوصي عند دعواها البلوغ اذ لا فائدة له لانه كذبها فيه

لا يلتفت اليه واما دعواها الرشد فقد قال شيخ الاسلام شيخ شيخنا  
شهاب الدين الحلي في فتاويه التي افتى فيها بما هو الغائب المعول  
عليه عند ما لا يثبت الرشد الا بحجة شرعية وهي رجلان او رجل وامرأتان  
فان بلغت رشيدة وسلم اليها ما لها والا لا يسلم اليها حتى يونس منها الرشد  
انتهى والله اعلم **سبل** في المديون هل يباع عرضه وعقاره ان لم  
يحصل الوفا بعرضه حتى اذا كان له دستان من ثياب يباع دست منهما  
ويبقى له دست واحد اذا كان له ثياب يلبسها ويكتفي بدونها  
ثياب ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بما بقي ثوباً يلبسه  
وهل اذا كان له ان كفيل ما بذمته لرب الدين يطالب به في مجلس  
مع ابائه الاصيل واذا كان له متكن يمكنه ان يتجرى عماداً ونه يبيع  
ذلك المتكن ويشترى بالباقي متكناً يكتفيه وهل اذا امتنع من  
ذلك القاضي يبيعه بنفسه ليوفي به دينه ام لا **اجاب**

**اكثر علماء النقل في هذه المسئلة** وقد وجدني اقيت  
فيها مراراً لتكرره وفيها زيادة كثرة القليلة المهاطلين وضعف  
الدين وعدم الاعتناء بوفاء الدين والمتماول في الاجتهاد على خلاف  
الذمة منه مع انه محبوب عن الجنة ما بقي عليه درهم **مسئلة**  
افتيك به او لا انه يحبس المديون الذي ليس له الا فقار حتى يبيعه  
بذمته عند الامام رحمه الله تعالى **وعندهما** يبيع القاضي  
ويوفي الدين بتمنه **قالوا** بقولهما يفتي وفيه تعميم  
الشيخ قاسم قول الصاحبين يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفيه  
رواية يبيع العقار كما يبيع المنقول وهو الصحيح **وما افتيت**  
به ثانياً **قال** اصحاب المتون يحبس القاضى لبيع ماله له  
لدينه **قال** الشراح لان قضاؤه واجب عليه وميراثه في  
دينه وهذا عند ابي حنيفة **وقال** صاحباه يبيعه القاضي  
خواظمه بالامتناع وعجزه عن دفع الباع والقاضى لضبط خلاص  
العاجز عن الوصول الى حقه لاسيما من حتم لا يباي بالمطل الحرام  
ولا بثلثة بلوم اللوام **قالوا** بقولهما يفتي وقالوا اذا كان له  
ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها  
ويشترى بما بقي ثوباً يلبسه لان قضا الدين فرض عليه فكان او



من البخل قالوا على هذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يتخري بما ذونه  
يبيع ذلك المسكن ويغني الدين ببعض ثمنه وليتخري بالباقي مسكنا  
يكفيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال  
حتى يبيع الملبد في الصيف والنطع في الشتاء ولا شك ولا ريب انه  
يجب بالامالة وابنه بالكفالة وفيه البرازية من كتاب  
الفقهاء من العاشري في المحبس يمكن المكنول له من حبس الاصيل والكفيل  
وكفيل الكفيل وان كثروا قول وامر الدين بالفتح ائتمل الاحمال واضري  
الدين من ضايت الاعمال وعلى الله اصلاح الاحوال والله اعلم **سبل**  
في صغيرة لما جده ام ام تخرص تخرص على ما لها واضعة يدها عليه  
ولما ابنت تخرص مبد تخرص على ما لها منه اذا تزعمه من يبدجدها  
لا شرافه وتبذيره هل هي لحي بحفظ ما لها منه ام لا **اجاب**  
نعم لما ذلك اذ المنصف بذل يمنع عن مال نفسه خمس وعشرين سنة  
عند ابي حنيفة وعمل صاحبها لا يدفع له مال حتى يولس منه  
الرشد ولا يجوز نضره فيه فكيف مال ولده والله سبحانه اعلم  
**سبل** في شخص لا ولي له ادعى البلوغ فتزوج ثم ادعى  
الان انه لم يكن بالغ اذ ذاك ولم يثبت انه جنيث كان مراهما  
فهل يقع رجوعه عن الاقرار بالبلوغ فيبني عليه بطلان عقد  
النكاح لكونه عقدا لا يجوز له حين صدوره **اجاب** ان كانت  
حين ذاك بلغ سنة اثنا عشر سنة فلا ينقذ رجوعه ولا يصدق  
في اقل منهما فلا ينقذ نكاحه والله سبحانه وتعالى اعلم

**كتاب المازون**

**سبل** في السيد اذا امر عبده لشراشي بعينه كالطعام  
والكسوة هل يكون ما ذونا حتى اذا غلق برفقته دين يباع بعينه  
ان لم يفسده السيد واذا راه ببيع ويشترى فسكت يكون ما ذونا  
وهل يكون ما ذونا قبل العلم بالاذن ام لا **اجاب** اذا امره  
بشراشي بعينه كالطعام والكسوة لا يكون ما ذونا لانه امتداد  
ولو صار ما ذونا له لنضره في اذالم يضر ما ذونا بذلك وتعلق  
برقبة دين لا يباح فيه واما اذا راه السيد ببيع ويشترى  
فسكت فانه يكون ما ذونا لانه اذا كان المولي قاضيا كما في

الظهيرية ولا يكون ما ذونا قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال  
السيد لاهل السوق يا يعوا بدي ولستم تعلم العبد بذل والله اعلم

**كتاب الغصب**

**سبل** في رجل اخذ لاحز سكيننا بغير اذنه فانقطعت عنده ونقصت  
نفسا كثيرا فاحشا في الحكم **اجاب** ما لكم ما يختران شأنا اخذها مطلقا  
ومنهم من نقصا منها وان طرهما على الغاصب واخذ بجميع قيمتها والله اعلم

**سبل** في رجل استعمل مصلحا مائة كايده وبين يده ولحق  
من وجته بغير اذن من الاخت فاذ ايلزمه **اجاب** يضمن قيمته من  
خلاف جنسه ان كان من الغصة يضمن قيمته من الذهب وان كان بعكسه  
فبعكسه ولا يجوز ان يضمنه قيمته من جنسه الا اذا ساوته وزنا فإرأا  
من الربا وقد اذنتك مخصية بالاستئمان بغير اذن فيغير والحال هذه  
والله اعلم **سبل** في توك صغيرة راق بها ابن عمها مالولاية هليها  
وقبض لمن ممرها شيئا واستملاكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومما  
ابن العم المزوج وبز شخص يطلب من الزوج ما بقى عليه من المهر ويقول  
وكلني ابن عمها قبل موته في قبض ما بقى من المهر وذلك على عادة الفلاحين  
وجورهم على حرهم واكلمهم لمهور من قبل المرأة ان تزوج على ترك ابن عمها بمسا  
تناؤله من ثمنها واستملاكه ويمنع هذا المعتبر عن الزوج **اجاب**  
ما قبضه ابن العم واستملاكه مضمون عليه لانه متعذر فيخذل من تركته ان  
كانت وقول الرجل وكلني ابن العم قبل موته كلام ممل باطل ممل عن جمل  
معه اذ لا ولاية لابن العم على المهر في حال حياته فكيف يוכל به بعد وفاته  
فالواجب على الحكم من جرح الجمل عن مباشرة مثل هذه الافعال والمدة الموفق

**سبل** في رجل اخرج فزسا من زرع فافتر سماديب هل يضمن ام لا  
**اجاب** ان سافنا بعد اخرجنا ضمن وان لم يثبتها بعده لا يمل ما هو  
المختار وعليه الفتوى كما في الخلاصة والبرازية وجامع الفضولين وغيرها  
والله اعلم **سبل** في رجل اشترى ثوبا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فزعه  
على بايعه ثم ظهر له مستحق هل له ان يضمن الماشري ام لا **اجاب**  
ليس له ان يضمنه لانه يري بالرد على البائع الغاصب والله اعلم **سبل**  
في رجل باع حصاة في فرس مشوكة وسلمها لثمة زدها المشتري عليه فباعها  
لاحز وسلمها له فملكته عنده فهل لبغية الشراكا ان يضمنوا الذي اشري



وتسمى أمرا لا **اجاب** ليس لهم نصيبه وهم غيرون بين نصيبين البايع  
 او الذي هلك عند حيث لم ياذنوا والله اعلم **سبل** في البقي  
 ديج ناقة لخر مدعها الياس من حياتها هل يقبل قوله او لا ويضمن **اجاب**  
 في الاجبي لخلان نصيب وفتوي في الضمان وعدمه صح صاحب الخلاصة  
 عدمه ونقل في جامع الفضولين واما النوادر وفوائد صدر الاسلام طاهرنا  
 محمود انه الاستقصان فعليه القول قول المالك في نفى الاياس بيمينه والبيته  
 على الذابح فاذا لم يغم وحلف المالك ضمن قيمته يا نور الذبح والقول في القيمة  
 بالذبح بيمينه والله اعلم **سبل** في رجل تقدي على حمل اخر واخذ منه من  
 منزله بغير اذنه وحمله حملا من الحنطة فغربه فخرج بسبب ذلك هل  
 لصاحبه ان يسلك الجمل ويضمن المتقدي ما نقص من قيمته ام لا **اجاب**  
 نعم لان يملكه ويضمن المتقدي المتقصان والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجلين اجتمعا على غضب ثور واستملاكاه فضمن المالك احدهما قيمته هل  
 الذي ضمن صاحبه الذي استملك النصف ام لا **اجاب** نعم له ان يضمن ذلك  
 والحال هذه والله اعلم **سبل** في بئمة بين شخصين تقدي قيمتها  
 لكدهما وحرثا بغير اذن الآخر ثم ازال التقدي ومكث اياما حتى شتر  
 ما انت خفف انهما هل يضمن حصته شريكه ام لا ويكون كالمودع تقدي  
 على الوديعة ثم ازال التقدي **اجاب** حيث كانت في يده قبل  
 وجبة الحفظ حصته الشريك يزول الضمان بن وال التقدي كالوديعة  
 وان كانت في يده على وجه العارية لما لا يزول ما لم يرد لها الى  
 الشريك والله اعلم **سبل** في اب قبض مائة بنته الصغيرة  
 وماتت بمجملها هل لها ان تطالب الورثة به ام لا **اجاب**  
 لا يضمن الاب بموت مجملها فلا مطالبة لها في التركة والله اعلم  
**سبل** في رجل تقدي على فرس من تركته حامل وغصبها من  
 يد لصا الشراكا مدعي ان له عليه دين راوا وسقما على عادة الجاهل  
 فولدت ومات الولد عنده فهل يضمن نقصان قيمة الام او قيمة  
 الولد او كليهما ام لا يضمن في احد منهما **اجاب** يضمن نقصان  
 قيمة الفرس ما لولادة ولا يضمن عند نافية الولد حث لم يتعد  
 عليه ولم يمنع بعد طلبه والله اعلم **سبل** في رجل اوسق  
 من سائمة على دين له عند احد الشركا فطلب الشركا من الشريك

رد هامة عليهم فقال على ردة ها لا تطالبوه ان ضاعت عنده فعلى هل  
 يصح ذلك ويلزمه ضمان حصصهم ام لا **اجاب** نعم يصح ويضمن  
 وهذا من باب العين المصوب وضمانها صحيح وليس من باب الدين  
 المشترك تاقل والله اعلم **سبل** في رجل له فرس عشرة قرايط باع  
 منها خمسة لآخر وسلمها فباع هذا لآخر العشرة قرايط وسلمها  
 مع واحد من تلاميذها ثم هلك عند هذا الأخير فهل يضمن المشتري  
 الاول قيمة حصته البايع التي هي الخمسة قرايط وعلى من هذه التاج ردة  
 حصته في الموجود منه وضمان ما هلك منه ما لتعدي ام لا **اجاب**  
 البايع الاول يضمن من شام المشتريين قيمة حصته الباقية له في  
 الفرس لتعدي الكل بالتسليم والتسليم وحق البايع المذكور في التاج  
 بقدر القرايط الخمسة في الام باق يطالب به من هو في يده ان باقية  
 في عينه وان هلكا في ضمان قيمته ممن شامن اشترى وسلم او باع  
 وسلم لوجود القبض الموجب للضمان وان كان الزو ايد شي باب الغصب  
 غير مضنونه لان محله اذ لم يقع عليه غصبا ما اذا غصبها من يد الغاصب  
 غاصب فهي مصنونة على غاصب الغاصب كما او ضمنته في بعض الحواشي  
 فتاقل والله اعلم **سبل** في رجل خدع امرأة رجل زاعما انه قريبها  
 وقرق ببيتها وبكين رزق حيا وبئمة يجلس حتى يرد لها او يموت في المجلس  
 نقله في منح الغفار عن الخلاصة والله اعلم **سبل** في رجلين خدعا  
 امرأة رجل وقرقا ببيتها فاذ ايلزمهما **اجاب** يجلسان  
 حتى يردا ما عليهما او يموتا كما صرح به في الخلاصة وغيرها ذكره في منح  
 الغفار في كتاب الجنایات والاشارة في وجوب التعزير عليهما لان في كل  
 معصية ليس فيها حد متقدروا هذه من هذا القبيل والله اعلم **سبل**  
 في قاض ظالم امرت جانه الموكل باخذ ما يمتونه محضولا ان ياخذ من  
 رجل ما لا لا وجه لخذاه فاخذ هل يضمن الاخذ ام القاض **اجاب**  
 يضمن الترجان الاخذ لعدم صحة الامر وفي كل موضع لم يصح الامر لم  
 يضمن الامر لا سيما اذا كان المامورا لا تخاف منه لولم يمتثل امره او  
 كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجوبه ببيع له شرعا والله اعلم **سبل**  
 في رجل غصب حنطة واستملاكها ثم صاخر بها على دراهم معينة قبضها  
 في المجلس فيل التفريق شرا فزنها للغاصب فهل يجوز الصلح المذكور

ولا يجبر على ردة ها ام لا **اجاب**  
 يجبر على ردة ها ليعلمها قار علمونا  
 من خدع امرأة رجل حتى فرق  
 بينهما وبيتها



والفرض من المزبور **أرلا** **اجاب** نعم يبيع الصلح والحال هذه ويطالب  
 الغاصب بما استقرضه ويحبس اذا امتنع والله اعلم **سبل** في رجل  
 غصب الوديعة من المودع هل للمودع ان يخاصمه **أرلا** **اجاب** نعم  
 له ان يخاصمه والله اعلم **سبل** في تيماري اقرض من مزراع حنطة وشعير او  
 ذرة وزرع ذلك في ارضه وساق المزراع فاستأجره اهل الحطب ووضع  
 التيماري يد على بقرته وحارقه ومزعه وصار يستعمل البقر في الحث والذبا  
 مدة سنتين حتى مات البقر فهل يقضي التيماري قيمة المال له  
 ونقصان قيمة الباقي وماتناؤه من غلته وليس عليه سوى مثل  
 ما اقرضه **أرلا** **اجاب** نعم يقضي التيماري قيمة ما هلك من البقر  
 وما نقص من قيمة ما بقي يوم غصبه وعليه رد ماتناؤه له من الغلال  
 وعلى المزراع مثل ما اقرضه من الحنطة والشعير والذرة والله اعلم  
**سبل** في رجل له عا لول بقر وضع فيه فزمية فحلبها عنه رجل  
 هل يقضي **أرلا** **اجاب** لا يقضي فقد ذكر في جامع الفصولين  
 وغيره ان من حل ولباط وابة لا يقضي احد من الاضافة الى غلته وهذا  
 بمنزلة والله اعلم **سبل** في رجل لقي مترا ب حصينة في ارض رجل  
 حتى صار كذا ما هل يفتقر عليه رفعه **أرلا** **اجاب** نعم يفتقر عليه  
 برفعه وتخلته من ملك الغير والله اعلم **سبل** فيما اذا صادف  
 القوا الى جماعة فقالوا لرجل احضنا من مصادرتك فدفعت عنهم ما لاهل ربح  
 عليهم **أرلا** **اجاب** نعم يربح عليهم اذا ثبت نعم قالوا له ذلك  
 وان دفع عنهم له ما لا يخل من لهم الابه على قدر ربحهم والله اعلم  
**سبل** في مستبضع باع بضايح الناس وقبض ثمنها وخططه ثم  
 ان مشق ثمنها فقلل على المستبضع بعد خططه البضايح بان فيه غلته  
 واستعان عليه بشرا لي منقلب اخذ له منه لرايين قمرها فمراجل  
 من ماله امر من مال اصحاب البضايح بقدر بضايحهم **اجاب** هي من  
 ماله لا من مالهم لانهم يخلط الثمن صار مستملا كاله وثبت الضمان في ذمته  
 فالماخذ من ماله والضمان مقر عليه والله سبحانه اعلم **سبل**  
 في رجل مات عن ورثة وتركه وبعضهم غايب فاخذ ذو قهر وغلبة  
 من الزكاة ما لا يصيب عليهم هل يخص بالخاضر فيضمن للغايب حصته  
 ام يكون على الكل **اجاب** هو على الكل لا يخص بالخاضر حيث لم

يوجد منه ما يوجب الضمان لحصة الغايب والله اعلم **سبل** في رجل  
 له في ارض وقف حصته جزئية نحو قيراطين هل له ان يهرثها جميعا  
 وليستغلها دون اصحاب البقية ام ليس له الا بقدر حصته **اجاب**  
 نظرا ماله الا الذي يستحقه • وذلك نصف السدين لا غير ذلك  
 ويمسح شرعا ان يضم زيادة • له حيث كان الامر ما في سوالها  
 ويارب خير الدين راجع خطه • يرجع عند ادايقته الممالة  
 والما وما فيه الصواب لطالب • جواب فيمضى بالهداية سالك  
 سليمان الا فوات يرضيك فعله • وما لم تكن رضاه في الدين تاركا  
**سبل** في منافع المعدل للاستغلال اذا مات المالك بعد مدة  
 سنين هل تبطل اجرة تلك السنين بموته **أرلا** **اجاب** لا تبطل  
 بل وارضه يقوم مقامه في طليمات وان قلنا بموته يبطل الاعداد  
 والله اعلم **سبل** في ذي ثبث عليه ابنه في ساحة للغير  
 بجا ورمه لملكه بغير اذن ما يكتمها فماذا يلزمه شرعا **اجاب**  
 يلزمه دفع بناءه حيث امكن بلا ضرر بغير بناء غيره ما لا يكون مركبا  
 عليه فينقضه ويبطل الساحة لما ليكها فارقة عن بناءه والله اعلم  
**سبل** في شجر زيتون هلك وتبت من عروقها اغصان فتعبد  
 رجل فغلطت فزكها فامتنع بماركن بها هل الغرق للذي ركن امركن  
 العروق ام لهما **اجاب** للواكن لانها تملكه قالت في  
 الحاوي الزاهد ينجح وصل غصنه لشجرة غيره وهو ما يقطع من غصنه او  
 لص من لحاقه لئلا يصل به الشجرة قائما الوصل منه وله والشجرة لصاحبها  
 انتهى وذكر كذا الاض **اض** لكن القلب يطير لهذا القول  
 اذا الاصل بقا ملك المالك ولا وجه بتملك مال الغير بمثل هذا  
 ونقل عن اسرار نجم الدين العلامة ما لفظه عقب شجرة غيره وقطع راسها  
 فزكن غصنه في الحافة او شقيها وركنه في نفسها في موضع القطع قائم  
 يعني الغصن فالتمس للواكن الغاصب وعليه قيمتها غير مقطوعة  
 وقيمة مثلها بدون الركن ان صلح للتناؤل بين اذرو قيمة ارضها  
 ان صرها قلعها وقد قد منها ما تطمين به النفس والله اعلم  
**سبل** في مزراعين في ارض سلطانية من عاداتهم ارض الحنطة  
 والشعير وما اشبههما من الحبوب وبالارض شجر خروب وغيره ثابت



اثبات لحد ركن احد ما لحافة من لحافة حتى يوجب له فانه هل لشريك في مزارعة  
 الجوب ان يشارك في المزارعة كورا ولا **اجاب** ليس لشريك في مزارعة  
 الجوب شركة معه فيما ركنه من لحافة حتى يوجب او غضب الحافة من نحو يوجب  
 الغير كما هو ظاهر هو مصرح به في الحاوي المراهدي والله اعلم **سبيل**  
 في حرافة لحد بميتة رجل حمل علمتها الذل لحد بلا اذنه واخذها حرافة  
 اخرى وفعما لصبي ينقل معه سكين قابلا له مات له فزكها فاخذها  
 الصبي وهربت منه فمهرها بسكين فماتت من مخزمتها فمن الضمان منهم لها  
**اجاب** البعد المتزوي على يد الضمان يد ضمان فلهت البهيمية ان  
 يضمن عن من شاعهم فان ضمن الصبي فهو اي ما ضمن في ماله ان كان له  
 مال فان لم يكن له مال فنظرة الى ميتة ولا يلزم لحد من اقراره  
 والله اعلم **سبيل** في رجل ركب فمهر صدقة لعينته ورتد ما عليه  
 اول التمار وماتت عنده اخوة فادعى بصنيته بسبب ما ماتت بركوبه  
 وهو ينكر ويقول ماتت بسبب اخي هل القول قوله ولا ضمان عليه الا  
 ببينة تشهد عليه بمدعي المدعى اولا **اجاب** لا ضمان عليه الا  
 ببينة والقول قوله بيمينه انما لم تمت بسبب ركوبه والله اعلم **سبيل**  
 في منعك سواي على قربة واخذها غضبا من يد مستحقها ووك كل من جانب  
 رجل يقيض علمتها فمهل مستحق القربة الدعوى على الوكيل واخذ العلمة  
 منه ام لا **اجاب** نعم لم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب  
 وقد تقر ضمانه باجماع علماءنا والله اعلم **سبيل** في سفينة  
 دخلت بالصفة الى مرسى يا فاق اظهر المراكبية شيئا مما بها فقامت ربح  
 في اثناء ذلك واشتغلت المراكبية باظهار اسبابهم وامتعتهم ولم يجل  
 تاجر بداخلها اذ مضى ففصح عليهم ان اخذوا الى باقى وسقى فاستمر  
 في اخراج اسبابهم ودخل المالى الى السفينة من هياج الذبح فدخل  
 فمهل يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر اولا **اجاب** لا يلزم  
 المراكبية ضمان ما تلف للتاجر وكل شئ سلم فمهل لما لكة والله اعلم  
**سبيل** في الراعي اذا فطره وضمن المرعى مما ادعاه المالك ان  
 القيمة ثم ظهر وقيمته من الضمان اكثر او اقل ومثل ما ادعاه هل للمالك  
 اخذ ام هو ملك الراعي بما ضمن **اجاب** حيث ضمن الراعي ملك المضمون  
 ولا خيار للمالك بين رد الغرض واخذه وبين امضا الضمان والحال

هذه لانه صار ملكا من امتلاكه وتم ملكه فيه برضاة بحيث سلم له ما ادعاه  
 والله اعلم **سبيل** في رجل استعمل ثوبا لغيره اذنه فمنه وماتت  
 بسبب ذلك هل يضمن ويلزم اولا **اجاب** نعم يضمن قيمته بالغنة  
 ما بلغت ان ماتت عنده وان رتد مريضا ضمن نقصا نه ويكره ان يدر ما  
 رتد كما صرح به في الخانية في الاجارة من فصل فيما يكون نصيبا للذانية  
 ويلزم منه القربى والله اعلم **سبيل** في قربة من غادة اهلها ان  
 ارسل لجيلهم في المرعى وماتت ذلك معتر وقابيتهم هل يضمن الشريك بارسال  
 الفرس المشترك او لا لدون فيه دلالة ام لا **اجاب** اذا تلفت  
 وكان الارسال معتر وقابيتهم لا يضمن وكل لك لو ضاعت او اكلمها ذئب  
 ضمن للنضيق انتهى وموضوع ما فيه اذ المعرف عرفا كالمشروط شرطوا واعلم  
 ان حصنة الشريك في الفرس في نوبة الشريك امانة كالودعة قال في  
 جامع الفصولين راعى الغوايد صاحب الحيط بسبب ذابة الودعة في القمحا  
 هل يضمن اذا تلفت لادواية لئاق الكتب فقتل يضمن لتقديره بالارسال  
 ونيل لا اذ لو ماتت في الاضطربل يضمن كذا هو بخلاف ما لو ضاعت  
 او اكلمها ذئب ضمن للنضيق انتهى وموضوع ما فيه فيما لم يجر العادة فيه ولذا  
 قال في ضمان المزارع ولو ترك البقر يربى فضاة لقتل فيه المشايخ ونفى  
 بانه لا يضمن والفقه فيه انه ما دون فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه  
 لا يضمن بالصبياع واكمل الذئب ايضا كما لا يضمن بالتلف ولو لم يكن  
 صمتوا فالضمان بالصبياع واكمل الذئب مقرر وباللطف فيه من الخلاف  
 ما سلف في الظاهر من عبادانهم ترجيح عدم الضمان لتعليقهم له دون الضمان  
 فانهم والله اعلم **سبيل** في شريك ترك فزك الشربة تروى في المرعى  
 كما هو عاوة اهل القرى فضاة شرب وجدها احد الشركاء بعد ائتمار  
 فزك انما القت جنيئا بسبب ضياعهما ويكره ان يضمنه حصته  
 فيه هل له ذلك اولا **اجاب** ليس له ذلك والحال هذه  
 هذا او المصرح به في جنين البهيمية اذا لم تنقص انه يضمنه حصته  
 فيه هل له ذلك اولا انه لا يجب فيه شئ والله اعلم **سبيل** في عنين  
 اتلفت مزرعا هل يضمن ما الكفاية ما رعته اولا **اجاب** نعم  
 يضمن الوسايق ولو فزكها للزراع بحيث لو شات تناولت منه يضمن  
 القيمة لانه فيفي والقول فيما قول السابق بيمينه والبيضة ملكي



صاحب الزرع في دعوي الزايد عما يقول الضامن والله اعلم **سبيل**  
 في رجل حرق امرأته لانه يملك منها فمنا بغير اذنه ونزاعا قطنا والكل علمها  
 ويريد صاحبها الانتفاع بها فيمنعه من ذلك مقتلا بان اصول قطنه  
 باقية فيما هل يحرق على قلعها وتنفع يده عنهما ام لا **اجاب** نرفع يد  
 المتخذي وسبب كونه متغديا ان السابوق اليهما الحق بينهما من المار  
 المتخذي علمها ومن سبقت يده الى مباح فهو اولى به وقد ايجت منافعها  
 للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان اولى من ذي اليد المتغدي وراسه  
 اعلم **سبيل** في ذي شوكية وتقلب خفف شقنا وقف وعطل منافعها  
 ولا قدرة لادباب الوقف على دفعه لشدة غيرة وشقاوته يعلم ذلك جميع  
 اهل ولايته وانصب ائتم الى بعض الجوز عجيبة وعظمت واستمرت في يد ذي  
 الشوكية الى الان وزحق الباطل ويبدى حجة حاصلا تصادق فلان  
 وفلان الناظر الشري مع فلان وفلان من النجارية على ان يعرفها  
 من ماله ويشتغل بها وعلم في كل سنة خمس عشرة قرشا وفي ذلك  
 غاية الغبن الفاحش فما الحكم الشرعي **اجاب** اما خفف بعض السقف  
 ثمن قبيل الظلم والعنف فان كان قد اذاعه كما كان فقد بري من  
 الضمان وبقي عليه اثم العدوان ويلزم باجور المثل من تاريخ وضع يده  
 العادية الى الان لان منافع الوقف مضمونة على ما اختاره المحققون  
 وكذا لك منافع مال اليتيم يكون واما الحجة التي بيد المتخيلين  
 فلا عبرة بها حيث كذبهم الظاهر العيان وما بعد الحق الا الضلال  
 وبتج المبتلى قالوا لوجب على حكام الاسلام دفع يد اهل الاعتداء وتفرغ  
 يد اهل الاهتداء ولو بالاهانة والالام فان رد الامات الى اهلها  
 امر الله تعالى به واوجب الثواب الجزيل لصاحبه والله اعلم **سبيل**  
 في من منعها احد الشريكين عن الآخر في لوبته فخصمها منه غاصب  
 منعها هل يضمن قيمة حصته ام لا **اجاب** يضمن لانه ظالم  
 يمنع والمحال هذه ورايتي بيئت سابقا لوقال لحد الشريكين هلك  
 في لوبتي واقام بيته عليه لا يضمن ولا يخلع ولا شلت انه اذا ثبت  
 منعه في لوبته ضمن بمنعه والله اعلم **سبيل** في قرية يقيم بها  
 وارضيتها لبيت المال ومن سبقت يده من الزبراج على مسكن او  
 مفتاح فهو الحق به من غير هل اذا رجل منهما احد من اعيانهم وتركها

مدة سنين اخيرا راعه شرجع فزاي غيره في سكنه ومفتاحه الذي  
 كان في لقرنه سابقا له ازعاجه عنه ام لا **اجاب** لا والحال  
 هذه لسقوط حقه بالتك الاختياري والله اعلم **سبيل** في شخص  
 طلب منه ان يخدم انسانا فاشترى فاح عليه **سبيل** في رجل قال ان خدمته  
 انسانا فعلى لوقف الخاصية حقون قرشا ثم خدم انسانا هل تلزمه  
 الحقون وفيما ياخذ الظلمة وليتمه كسر الفضة ان هل حرام يكسر  
 مسدده ام لا **اجاب** لا يلزم الحقون واما ما ليس كسر الفضة  
 غرام قطبي كيف مسدده والله اعلم **سبيل** في رجل دبح شاة غيره فالت  
 المالك من بوحه ويريد اخذ البوحه الذابح في تطير نقصان الشاة  
 بالذبح هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس للمالك الشاة بعد اخذها  
 من بوحه الا تضمين الذابح نقصانها بالذبح فينظر كم كانت قيمتها  
 وهي حية وينظر الى قيمتها وهي من بوحه فيضمن ما نقصته وليس له ان  
 ينقرض له في غير ذلك والله اعلم **سبيل** في رجل غصب شاة اخر  
 فذبحها ثم ان آخر اخذها من بوحه واستهلكها هل لصاحبها ان يضمن  
 الذي اخذها من بوحه قيمة ما يوم غصبها من بوحه ام لا **اجاب**  
 نعم للمالك الشاة ان يضمن الذي استهلك الشاة بعد ذبحها  
 قيمتها من بوحه يوم غصبها هو ويضمن الغاصب الاول ما نقصها  
 الذابح ولا يرجع واحد منهما بما ضمنه على الآخر وان شاع ضمن الغاصب  
 الاول قيمتها حية يوم غصبها ويرجع على المشتري تلك بقيتها ما  
 من بوحه يوم غصبها المشتري والله اعلم **سبيل** في رجل جري  
 من ما المطر فدخل في فاحرة رجل فالتف بعض نخاره هل يضمن جيران  
 ما تلفت منه او ما انهدم من الفاحرة ام لا **اجاب** لا يضمن  
 شي هلك بسبيل جري من ما المطر نفسا كان او ما لا اذ لم يضر احد  
 فيه فكيف يضمن ما حدث به لا قابل بغيره بسببه والله اعلم  
**سبيل** في رجل اوسق بقره آخر متوجها ان له عليه ديننا شمر  
 ردّها الى بيتته ولعليل الى احد فخرجت منه وضاعت هل يضمن  
 ام لا **اجاب** نعم يضمن والحال هذه قال في جامع الفضولين  
 ردها اي الوديعه الى بيت المودع او الى من في عياله قيل نعم وبه  
 يعني اذ لم يرض بغيره وقيل لا وبه يعني اذ الرد الى من في عياله المالك



رد الى المالك من وجهه لا من وجهه والضمائم لم يكن واجبا فلا يجب بشك  
 بخلاف الغائب والمستيلة بحالها فانه لا يبرأ اذا الضمان ثمة كانت  
 لا وما فلا يبرأ بشك ومثيلتا مستيلة الغائب فمن ضاخر على ملك  
 الاقوال والله اعلم **فصل في السعاية والاعوان**  
**سئل** في رجل ادى من يخذ كل قبلة او فرس عضبا من صاحبها  
 محل رجل فيه من ذلك لمسلم وقال له بهذا المحل كذا وكذا الخذة فاخذ  
 بقوله فماذا يلزمه بذلك شرعا **اجاب** يلزمه شيان احدهما  
 التفرير البليغ لا تركابه معصية من معاصي الله تعالى وهي اذية  
 المسلم وظلم الدابة وظلمنا اسد كما صرحوا به في الثاني الضمان  
 اذا تلف الماخوذ كما افتي به اكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعاً  
 لفساد السعاية والاعوان ولا منه لما تحقق ان غلب على الظن ايقاع  
 الفعل واخذ المالك بالسعاية والاعوان صار كانه المتلف مباشرة  
 فوجب الضمان والظهور ان ذلك كان في غاية الاستحسان لذي من  
 كان له قبل تسليم من كل انسان والله اعلم **سئل** في رجل دخل  
 بين ابني عم متضاربين ليصلح بينهما فافترى عليه بالكذب احدهما  
 لمن يعزيم ونسبته الى انه جرحه فاذا ما فاعذه الحاكم وصر به صريحا  
 مولما وجسه واخذ منه مالا واذاه فاذا يلزم الساعي **اجاب**  
 يلزمه التفرير لا تركابه بما ذكره في معصية الله وضمان ما عزم من  
 المال استحقاقا اذ هو ليس بحايته وشكواه كانه لقاء في النادر المحام  
 وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعوانه والسعاية والله اعلم  
**سئل** يا ممتا العالم المرضي بغيره • ماذا الجواب عن الساعي التي الخ  
 يسعي ليخلص لذي ظلم ليمسكه • فياخذ المال قسرا منه بالزح  
**اجاب** افني بتضمنه حذق مذهبنا • لما روي وجهه اخوان من الو مع  
 لانه مثل من القى بصاحبه • عمدا ليمسكه في اسوأ البسرح  
 كما يشاهد في الاقطار اجمعها • وفيه من ابلغ الاضرار والاسرح  
 قد قاله العبد خير الدين معترفا • بالذنب لكن يبري الحتم بالبرح  
**سئل** في رجل اتم آخر انه جال الى امراته بغضدا الفاحشة وسعى به  
 الى حاكم السياسة كاذبا فغرم مالا بسببه هل يضمن الساعي ما عزمه  
 المسعوبه بسبب السعاية المذكورة ام لا **اجاب** نعم يضمن

النزح البعد  
 النسخ الظاهر

الساعي والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل سعى الى ذي سياسة فيه  
 قائلا انه خطب على خطبتي فغرم مالا بمجرده هذه السعاية هل يلزمه ضمان  
 ما عزمه ويحكم عليه شرعا ام لا **اجاب** نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة  
 لاسيما وقد قصدا ضراره واذا يته بالرفع لمن يعزم بمثل ذلك ضاربا في نحو الرفع  
 الى اهل الشريعة الغر والملة الزهر المحض من نية قلبه وبحث في فوائده وما حل  
 خطبه تمنع غير هابل اذا استوفيت بشروطها ومن حملتها التمنية الممنوعة وضمان  
 الخطيئة والكفاية واخرها شروط يطول علمها حتى يستوجب الحاطا الثاني  
 ارتكاب الخطيئة ومع استيفائها الشرط اذا رفع الي من يعزم مع تحققه او غلبته  
 ظنه بالتغريم بحرر الرفع ويستوجب الرفع به التفرير لا تركابه الحرمه واصلا به  
 عن الشرع الشريف زيد من الشرف والحرمه والله اعلم **سئل** في رجل سعى باخر  
 لرجل من اشقيا البادية القادرين عليه سعاية خارجة عن الشرع فغرمه  
 مالا هل يضمن ام لا **اجاب** نعم له ان يضمنه لانه سعى الى ظالم  
 ياخذ بمجرده كلامه فيدخل في قولهم سعى به الى ظالم فغرمه يضمن سكا  
 هو ظاهر والله اعلم **سئل** في ذي سعى في ذي الى حاكم سياسة  
 يعزم بمثل سعايته فغرمه بسبب سعايته مالا هل يلزمه ضمان ما عزمه  
 بسببه ام لا **اجاب** نعم يلزمه الضمان بالسعاية المذكورة كما  
 افني به في قول علماء المتأخرين حيا للفساد قال في البرازية في حال  
 محمد يضمن وعليه الفتوى ذكره البرازي في آخر كتاب الجنایات وغيره  
**واقول** ما اقرب الى الصواب لما شاهدته من عدم التغليف عن اخذ  
 المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الحال والله اعلم **سئل** في  
 رجل له ديانة وعرض وياوي اليه الضيف والمسافر ويأمنه الناس على  
 اشيائهم اودع عنده مباشرفتميته حنطة فسعى به بعض من لا يخاف الله  
 تعالى وكتب الى الحاكم ان المباشر اكل حنطتك واطم مودعه ايضا منها كذا  
 وكذا وافترأوا ضرره بذلك اضرار عظيمة وتلم عزمه بذلك فماذا يلزمه  
**اجاب** يلزمه ابلغ انواع التفرير وقد جوز السيد الشيخ حاج  
 من علماءنا قتله قال لانه ممن يئني بالفساد في الارض وفيه  
**حديث كعب** انه قال لعمري ان الله عنه اسما المثلث نقل  
 وما المثلث لانا لك فقال شر الناس المثلث لعني الساعي يا حيه الى الظا  
 يملك ثلاثة نفسه واخاه وامامه بالسعي اليه وهذا القدر كاف في



في بطنه ومدته والله اعلم **سئل** في رجل من طيهاط متنا في حاصل  
بعثها وليس برأى يترك على انه قتل فاوقع حاكم العرف القبض على اهل  
بلدة وعزمهم مالا فسيح جماعة منهم عند بغايتهم ان يترك له وله  
حاصل بعثها كذا فقدموا له ما هو به هل يضمنون بسعايتهم  
ما اخذوا ام لا **اجاب** نعم يضمنون بسعايتهم لظهور ان الحاكم  
العرفي ياخذ ما في الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السام  
بينهم من له اذ في فقه الفقه والله اعلم **سئل** في رجل سعى باخر  
الى من يعزم بالسعاية الكاذبة قايل له ضربني وتعدني على فخره مالا  
بسعايته الكاذبة هل يضمن الساعي ام لا **اجاب** نعم يضمن على ما  
افقير المتاحزون قطعا للسعاية الكاذبة واختاره الناس لفظة  
وجه الاستحسان الذي هو القياس الحنفى والنعم به وجه لما فيه من  
حسم مادة الفساد والله اعلم **سئل** في رجل سعى باخر كاذبا  
عند من يعزم بمثل سعايته قايل له انه يترك في حريم المسلمين  
وليسرق اموالهم الى غير ذلك وعزم بسبب سعايته مالا فمل والمحال هذه  
يضمن ما عزمه المسعوبه ويلزم التقرير ام لا **اجاب** نعم يضمن ذلك  
ويجب تعريضه في البرازية كان السيد الامام ابو شيجاع يقول  
ثياب قاتل الاثوم وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واختيار المشايخ  
انه لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى اما  
جزا الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة من الحاربين الله  
ورسوله انتهى ومثله في مشتمل الحكام وجمع الفتاوى وغيرها والله اعلم  
**سئل** في رجل مكه كاسياسة يعزم بالسعاية لفلان فلان  
قتل فتبلا قاله كذا ما هل بعد سعاية ويضمن ما عزمه فلان ام لا  
**اجاب** نعم يضمن ويعد سعاية قال في البرازية قال الاستاذ  
سبي واش ابي خليفة ما كان فلان مات عن ولد صغير ومال فقال  
الخليفة الولد ابنته الله والمال كثره الله والساعي دمره الله فقال  
الساعي الخليفة يرحمه الله انتهى فمد اصرح في ان قوله مات فلان  
عن ولد صغير ومال سعاية فكيف بقوله فلان قتل قتيلا والله اعلم  
**كتاب الشفعة**  
**سئل** في شفيع سمع ببيع المشفوع فعد الى المحكمة وطلب

الشفعة

الشفعة عند القاضي بعد طلب المواشاة قبل طلب الاستماد على المتبايعين  
او عند البيع قبل بحث اضراب عن الطلب الاستمادي مع تمكنه الى الطلب  
عند القاضي بطل شفيعته ام لا وهل القول قول المشتري في هذا  
طلب الاستماد ام قول الشفيع **اجاب** صرح علما وناقطة انه متى  
تمكن من طلب الاستماد على البائع اذا كان البيع في يده بعد او على المشتري  
لو كان قد قبضه او عند العقار المبيع ولم يشره بطلت شفيعته ولو  
اضر به عنه ومضى الى المحكمة ابتدا وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا ان  
كان الشفيع في طريق الحج فطلب طلب المواشاة وعجز عن طلب الاستماد بطل  
وكيلا به ان وجدوا الا يرسل برسولا او كتابا ان امكن وان لم يفعل  
ذلك مع امكان ما ذكر بطلت شفيعته وذلك كله منهم حرما على طلب  
الاستماد واغلاما بانه متى اضر به عنه مع امكانه بطلت شفيعته والطلب  
عند القاضي متاخر عن الطلبين اي طلب المواشاة والاستماد فاذا اقدمه  
عليهما او على احد مما بطلت شفيعته وليس في هذا خلاف بين ائمتنا  
فيما علمت ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى لقبني وقال الشفيع  
طلبت كان القول قول المشتري بحلف بالله انه لم يطلب حين لقيت  
صرح به في منع المضاد نقلا عن الحاشية والله اعلم **سئل** في اخوة  
لهم ارض معروسة ولهم رجل ارض معروسة مجاورة لها وطريق الكال واحد  
باع الرجل ارضه هل لهم اخذها بالشفعة ولا يقع من ذلك كونها خراجية  
**اجاب** نعم الاخذ بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج  
لا ينافي الملك ففي التاتارخانية وكثير من كتب المذهب وارض الخراج  
مملوكة وكذلك ارض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون مبراها كباشر  
الاملاك فتبث فيها الشفعة واما الاراضي التي تجازها السلطان  
لبيت المال ويؤدفعها للناس من اربعة ارباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى  
واضح اليد الذي تلفها شرا وارقا او غيرها من اسباب الملك الله  
ملكه وانه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرها  
ان صححت دعواه عليه شرعا وان استوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت  
ذلك لتذكر وقوعه في بلادنا حوصلا على نفع هذه الامة ما فاد هذا الحكم  
الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله اعلم **سئل** في الاراضي التي  
حازها السلطان لبنت المال ويؤدفعها من اربعة ارباع بالحقصة للاراضي

ج



من الخارج منهما من نزع أو غرس وبنوازلها هل تباع وتؤخذ بالشفعة  
 أم لا وإذا بيع البنا أو الشجر بحوزة لا **اجاب** بينهما باطل والباطل لا ينقصر  
 فيه شفعة وإذا بيع البنا أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيها  
 حق والله اعلم **سبل** في بيع بيت بيع وله شفيع اشهد على طلب الشفعة فوراً ثم  
 تركها ثم نزلها للحكم **اجاب** اعلم ان الشفيع اذا اتي بطلب المواقفة والتفريش  
 واخر طلب الاخذ لا تنقطع شفيعته في ظاهر الزوايا وان اجر احد الطرفين المذكورين  
 او لا سقطت لان الواجب على الشفيع اذا علم بالبيع ان يشهد على الطلب فوراً فان  
 اشهد على المشتري او عند العقار او على البائع والمبيع في يد المولى للمشتري  
 بعد فتح ونائب عن الباطلين ثم لا تنقطع بعد مما على ظاهر الزوايا المذهب  
 وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان افتى بعض علماءنا بسقوطها بالتأخير ثم نزلها  
 بخروج عن ظاهر الزوايا والله اعلم **سبل** في سفل فوزه علو بيع السفل هل  
 لصاحب العلو اخذه بالشفعة أم لا **اجاب** نعم له اخذه بالشفعة قال  
 في الخانية علو ليجل وسفل آخر وطريق العلو في السكة العليا لا في السفل ببيع  
 صاحب السفل سفله كان لصاحب العلو ان ياخذ السفل بالشفعة لان السفل  
 منسفل بالعلو فكما ليجل من سفل والله اعلم **سبل** في علو مشترك مع سفل  
 ببيع احد الشريكين ثلثي العلو ومن السفلين الاخذ بالشفعة أم لا **اجاب**  
 نعم له ذلك قال في الخانية صاحب السفل بشفعة العلو اخذ من الجار  
 في قول ابي حنيفة اذا لم يكن الجار شركة في الطريق انتهى فكيف من  
 شركة في نفس العلو وعلو الشفعة في السفل بالعلو بان له حق  
 النقلي وفي عكسه بالا لصال وبه تعلم الاحكام فانهم والله اعلم  
**سبل** في رجل اشترى من اخيه ما يخصه في عقار هل يكون على  
 قدر حصصهم أم على قدر مزرعهم وهل اذا طلب البعض ولم يطلب  
 البعض الاخر لغدر مزرعته او لعينه تقسم على عدد الروس الطالبيين  
 فقط أم لا **اجاب** هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمه يقول  
 ومن يشتري داراً شفيعاً وغيره • شفيع على عدد الروس تقاسم  
 وهي مستفادة من المتن حيث قالوا اذا اختلفت الشفعة فالشفعة بينهم  
 على عدد رؤسهم ومن لا يطلب عدداً فلا يجب ومن كان غائباً  
 لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذا الغائب ليس له نائب واذا حضر وطلب  
 مستوفياً شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مطلقاً وفي

الظهيرية رجل اشترى داراً وهو شفيعها بالجوار فطلب جارها فيها الشفعة  
 فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار له بالشفعة والنصف  
 بالشراف ان وهبان معنوه انه لو لم يسلم اليه الدار كانت بينهما  
 نصفين والله اعلم **سبل** في حاكورة بين جماعة ارضاً غير اسباع  
 احد الشركاء حصته فيها لاحد الشركاء هل لبقيةهم الاخذ بالشفعة على قدر  
 الحصة أم لا **اجاب** نعم تقسم الحصة على قدر مزرع الشركاء والمشتري  
 كواحد منهم وقد قال ابن وهبان • ومن يشتري داراً شفيعاً  
 شفيع على قدر مزرع نفسه • يعني ان ارضاً لا على قدر السهم عندنا والله  
 اعلم **سبل** في رجل اشترى من والده وقيل والدته الشريكة بجميع  
 الحصة الشائعة وقد رها الثلث في جميع الدار الفلانية الجارية بين  
 ملكها بالادب من والدها المعلوم بمجد ودها الاربعة اشترى بها بائناً  
 وقبول وتسلم وتسلم بثمن معلوم من القرض حال مقبوع من شهر بعد ذلك  
 حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتغاضي لعقد البيع ومنع الاقالة  
 المذكورة الشفيع من اخذ الحصة المذكورة بالشفعة أم لا تمتع وسوا كانت الاقالة  
 قبل قضا القاضي بالشفعة للشفيع او بعد قضائه **اجاب** الاقالة  
 لا تمتع الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع فياخذها بعد الاقالة بالشفعة  
 شدة تقابلها بل لا يقضي له بالشفعة تكونها بيعاً جديداً في حقه كانه اشتراه منه  
 والحاصل ان الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ بالشفعة عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وكيف تبطل حقه فشفيعته ثابتة في المبيع معها بلا شبهة حيث  
 توفرت شروط الطلب والله اعلم **سبل** في شخص له في ساحة قير له واحد  
 اشترى من شريكه بقيتها التي هي ثلاثة وعشرون قيرطاً وله جار يطلبها بالشفعة  
 هل له ذلك أم لا شفعة له مع الشريك لمشتري كونه شريكاً في نفس المبيع وذلك  
 جاره **اجاب** لا شفعة مع الشريك ولو باقل سهم ولو لم يطلب وشركاه  
 معن عن الطلب والله اعلم **سبل** في نصف دار بين ثلاثة  
 ايتام وامهم ونصفها بينهم باع الم نصفه لاجنبي والايتام ليس لهم حصة ولا  
 وصي ولا نصيب القاصي لهم وصية ومضى على البيع مدة اربع سنوات  
 وبلغت ليثة من الايتام وسكتت عن طلب الشفعة فسقطت شفعتها  
 بالتسكوت كما سقطت شفعة امهاته فهل اذا نصيب القاصي وليا لليتيمين  
 الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما واخذ النصف المبيع بما ذكر ذلك



اذ بلغ احد المتبايعين له اخذه تماما بالشفعة دفعا للضرر حتى يبلغ الآخر  
ويخبر في طلب الشفعة **احاب** الصغير اذا لم يكن له وصي ولا اب  
ولا جد فهو على شفعة الى ان يبلغ فاذا بلغ له الشفعة واذا نصب القاصي له شيئا  
فله الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع مرور الاربع سنين على البيع من الشفعة  
والحال هذه والله اعلم **سبل** في خالوت اشتراه متولى الوقف من غلة المسجد  
امدروا تعطلت منفعة الوقف منه فباعه الناظر من رجل باثني عشر شاباذن  
الحاكم الشرعي في ذلك وكتب به ملك وفيه زيادة فهو له اذناه بانها منفعة  
القيمة وثبت ذلك لديه والحكم بموجب ما ثبت عنده فخصه شفيعه وطلب  
اخذ الشفعة لوجه الشرعي فقبل الحكم بالاخذ في المشتري ثمانية فمروا  
على الثمن الاول بحجة الوقف فقبل للشفيع اتاخذ به العشرين فقال لا فمك  
مخو او لا يجوز هذا البيع او لا واذا قلتم يجوز فمك فبئس الشفعة ام لا واذا  
قلتم بالشفعة فمك ليسقط ما قوله لا اخذه ما العشرين ام لا واذا قلتم لا فهل  
تلتزم الزيادة الشفعة ام لا تلتزمه واذا قلتم لا فهل تلتزم المشتري او لا **اجاب**  
صرح قاضي خان بجواز بيع ما اشتراه المتولى من غلة المسجد على الصحيح والله لا يبيح  
وقفا حيث انفصل به حكم القاصي بوجهه رتبع الخلاف وقطعنا بجواز البيع  
واذا لم يزل البيع ثبت حق الشفعة لان حق الشفعة بيني وبينه البيع ولا سقط  
الشفعة بقول الشفع لا اخذه بالعشرين اذ لا يلزمه الزيادة وانما تلزم المشتري  
نقط فان جميع اصحاب المتون والشروح والفتاوي صرحوا بان الزيادة  
في الثمن لا تلزم الشفع لانه استحق اخذها بالمستقي قبل الزيادة فلا  
يملك ابطال حقه الثابت فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجددهما  
العقد بالحقة بذلك من الضرر ويلحق به حق المشتري لان له ولاية على نفسه  
دون الشفع وهذا ظاهر والله اعلم **سبل** فيما يفعله الناس من الخيلة  
لا سقاط الشفعة كمن قبضه فلوس رجل قدرها وصيغت بعد القبض او  
خاتم به فحق مجهول القيمة او ضربة خنطة او شعير او نحوها فخالط في اخرى  
قبل ان يصير معلومة هل هي موجبة لاسقاطها في نفس الامر او لا وهل  
اذا ادعى الشفع العلم بقيمة الفلوس عدوا او بالفضة يكون القول قوله في  
ذلك او لا وكذلك لو ادعى معرفته قيمة الخاتم وقدر الصبرة كيلا او غيره بما يقع  
به العلم كون القول قوله ام لا واذا قلتم القول قوله هو باليمين ام لا وهل  
اذا اتفق المتبايعان انهما يعلمان ذلك لم يوافقهما الشفع بل ادعى مقدارا

معينا يحكم له بما يتوكل ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم ام  
لا وهل اذا كان الخاتم مثلاموجودا يجب اخذ الشفعة ليقوم الام لا وهل ياتم الحاكم  
بذلك طلبا خضاره مع علمه بوجوده خصوصا والشفيع يقضيه بالمشتري غايت  
الضرر ان صفوا للجواب **اجاب** هذه الخيلة امانتم بوافقة  
الشفيع على عدم المعرفة اما لو لم يوافق الشفع المتبايعين عليه بان ادعى غنا  
معينا فانه ياخذ المبيع بالشفعة ثم يعطى الثمن بزرعه كما نقله في شرح تنوير  
الابصار عن الظهيرية وظاهره عدم لزوم اليقين على الشفع لان المتبايعين  
لم يدعوا غنا معينا ليرتب عليه بعد انكاره وهذا يقطع به الفقيه هكذا  
وقد عللت المسئلة بتقدير الحكم وذلك يكون بعد موافقة الشفع لهما على  
الجهل به وعدم امكان اطلاع الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات ثم  
يستملكه من ساعته وفي الدرر والعرا **وتمن الشك** يمنع الفلوس بعد  
القبض وفي الظهيرية وقد هلك في يد الباي بعد التقابض فعمل منه انه  
اذا كان قايما بقيت اخذاره لا مكان الحكم وان الحاكم يترك طلبه مع علمه  
بوجوده ياتم لتركه ما يمتنع به بالحكم **وقد قال** في منع الغنا رايث  
منقول عن الظهيرية اشتري عقارا بدرهم جزا واذا اتفق المتبايعان على انهما  
لا يعلمان مقدار الدرهم وقد هلك في يد الباي بعد التقابض فالشفيع  
كيف يفعل **قال** القاصي الامام عمر بن ابي بكر ياخذ الدار بالشفعة  
ثم يعطى الثمن على زهره الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه انتهى وكان قد قال  
اولا ويثبت ان الشفع اذا قال انا اعلم بقيمة الفلوس وعي كذا ان ياخذ  
بالدرهم وفيه ثقل هنا وهذا موافق لما بحثه وافق بحقه المنقول  
وقد علمت الاحكام المتول عنها والله اعلم **سبل** في محله غير نافذة  
اشترى رجل من اهله ما دارا تقابل داره ولها جار ملاصق فمك  
حق الشفعة له ام يشتر كان **اجاب** يشتر كان لان حق  
الملاصق موخر عن الشريك في حق المبيع وهما فيه سواء اذا طبق مشقولا  
والحال هذه والله اعلم **كيا** **الفتمة**  
**سبل** فيما اذا استاجر نصفا موقفا من دار استجارا شرعيا  
ثم نهما يامع مالك النصف الا لو لم يبق القاصي في سكن جميع الدار  
وراي القاصي ان يبدا المستاجر بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف  
السنة الثانية التي كانت حق سكتها لصاحب النصف المالك بالمرأيا



المذكورة ثم سكن المتاجر بعد ذلك سنة ونصف سنة بعد ان  
وقعت منه مياياه بينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على ان  
يسكن ستة اشهر ومالك النصف بعد هاسته اشهر وسكن المذكور  
الاشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى الان فما الحكم الشرعي  
فيما حق صاحب النصف الملك من السكن بالمياهة المذكورة في هذه  
الصورة **اجاب** المياهة المذكورة غير صحيحة اذا المتاجر  
المذكور لا يملك المياياه على الوجه المشروح لان المتكلم على الوقف ان يمنع  
مالك النصف عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم  
جميع المحل خصوصاً مع فساد اجارته بالشيوع عند ابي حنيفة رحمه  
الله ولان الاجارة لازمة من الجانبين والمياياة غير لازمة منهما  
والمياياة لا تبطل بالموت والاجارة تبطل به وان كانت لا تبطل بالموت  
فكيف يملكها المتاجر المذكور ولو ملكها الاستدعي عقد الاجارة ما من  
بقوه وهو لا يجوز وقد قالوا في وجهها انها اضرار من وجه والمستلوه لا يملك  
ذلك ولا يما جوزت استحقاقا لضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قد  
لا يتأتى الانتفاع به الا بما كسبت صغير وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها  
واذا علم ذلك علم انه لا يستحق للمالك فيما مضى سكناً ولا اجرة اما السكن فلقد  
صحته المياياة بين المتاجر وبين المالك واما الاجرة فلقد تم تقويم  
المنافع بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمجعة تلحق مثل هذا  
فشرط صحتهما بما المقنود عليه وهو الانتفاع ولم يوجد نعم ان وجدت  
قبل هلاك المقنود عليه تلحق ويلزم المقدر الذي وقعت عليه المياياه  
لا الزايد عليه قال في الكافي لو استخذه من الشئ كلة ورمادة ثلاثة  
ايام لا يزيد الاخر ثلاثة ايام انتهى وهذا مبني على ان المنافع لا تقويم  
الا بالعقد عند ما ولا عقد فيما زاد **وحاصل الجواب** انه اذا لم  
يصدر اجارة للمياياة من ناظر الوقف فلاش فيما مضى للمالك وان  
وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا انتفاعه الاجارة  
بالمجعة وان وقعت الاجارة قبله فله بقدر الشرف لا ما زاد عليه  
وان وقعت في اثنا المدة الشرف فله بقدر ما بقى لما تقررات  
عقد الاجارة بالممثلة يتجدد وشيا فشيء على حسب حدوث المنفعة  
وهذه بمعناه ومن له المام بمبدأ المندفيع **بظهره صحة**  
الجواب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **سبل**

في دعوى الغلط في القسمة بعد بنا احد الشريكين هل تمنع ام لا لو جاز  
البنا **اجاب** تمنع لما في التاتان خافية نقلا عن الدخيرة قاسم  
شتر دارابين اثنين واعطى احدهما اكثر من حقه فلطا وبين احدهما  
في نصيبه قال يستقبل القسمة من وقع بناوم في قسمة غيره ورفع نفسه  
ولا يرجعون عن القاسم بقيمة البناء ولكن يرجعون عليه بالاجر الذي اخذه  
منهم انتهى والله اعلم **سبل** في بالغين ولطفل اقسمو اشيا شربلغ  
الطفل فنصرف في نصيب نفسه هل يكون اجازة ام لا **اجاب**  
لغيره يكون اجازة كما صرح به في جواهر الفتاوى والله اعلم **سبل**  
في حدود مشتمل على اربعة عقود متعاقبة لرجل نصفه واخر ربعه واخر  
مثلثه يريد صاحب النصف والربع قسمة وصاحب الربع النصف  
ياي هل يجبر القاضى الا يبي على القسمة اذا طلبها شريكه ام لا **اجاب**  
نظرا نعم يجبر القاضى الذي هو ممنوع • باجتماع اهل العلم والحال ما رفع  
ولسوء نوي شخصاً قايلا بما منعه • ليجمع كل ملكه في الذي جمع  
والله اعلم **سبل** في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبناتين  
وترك استطلا لاهل البنين ان يختص بمنفعته دون بقية الورثة  
ام لا **اجاب** ليس له الاختصاص به ومنع شركائه عنه بل اذا طلبوا  
المياياة لجبوا الى ذلك واذا طلبوا القسمة وكان كبيرا يمكن قسمة  
اجبت اقان ابي بعضهم يجبر على ذلك ليصل كل ذي حق الى حقه والله  
اعلم **سبل** في رجل يتعاطى الفلاحة توفي وترك بقر وارضاً  
وكروها ودار وكان اذن لواحد من ابنايه ان يتعاطى امرها ويصرف  
علمها قبل وفاته ورصيده بقية الورثة ان يستمر على تصرفه ففهم  
وعزمه ولحقها عزم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر حصصهم ام لا  
**اجاب** نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله اعلم **سبل** عن قسمة  
القضولي هل يتوقف على الاجازة ام لا وهل تكون الاجازة بينهما بالفعل  
كما في البيع ام لا **اجاب** نعم يتوقف على الاجازة وتكون بالفعل  
كما تكون بالقول وقد صرح علما وقاما ان كل عقد يصح التوكيل فيه  
يتوقف عقدا الفضولي فيه على الاجازة والقسمة مما يصح التوكيل  
فيها والله اعلم **سبل** في امرأتين بينهما دار مشتركة على ثلاث بيوت  
متساوية سكنها لهما سكنت في بيتين ولغري في بيت ونظرا لهما



بجتها في البيت الثالث الذي يبدها كل لها ذلك بحيث لو رقت اخرها  
الى القاضي وطلبت الميراث في كل حين الى ذلك فيجعل البيت الثالث  
بينهما معا مدة ام لا **اجاب** نعم يجزيهما القاضي الى ذلك  
يفضل البيت الثالث لمدة مدة معلومة ولمدة مدة معلومة ويترج  
بينهما تطبيقا لقلوبهما والله اعلم **سئل** في عقار مشترك بين  
اثنين تقاسمه فتمت تراص وقبض كل واحد منهما ما حصه بالقسمة  
الشرعية واقتر كل منهما انه استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والآن  
يريد احدهما نقض ما ويدهي العين الفاضل فهل له ذلك بعد اقراره  
بالاستيفاء كما ذكره الله اعلم ام لا **اجاب** لا يستحق دعواه بعد  
اقراره بالاستيفاء المناقضة كما صرح به علماء فاطية وفي قول  
لا تستحق ولو لم يقر حيث كانت بالتراخي كالبائع فكيف مع الاقرار  
بالاستيفاء والله اعلم **سئل** في دار مشتركة بين جماعة فتمت  
بالتراخي بينهم محصور جماعة واشتد كل على نفسه بالاستيفاء فهل يقع  
هذه القسمة ولا تنقض بطلب احدهم نقض ما بعد ذلك ولا تستحق دعواه  
العين الفاضل فهل له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء كما ذكره الله اعلم  
نعم يقع القسمة بالتراخي بل هي اكدم منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم  
على صحة دعوي العين في الوجه الثاني دون الاول لا اذ لم يقر بالاستيفاء  
واذا قر بالاستيفاء لا يقع دعوي العين بعد مطلقا والله سبحانه اعلم  
**سئل** في دار علمتها عوارض سلطانية وملاكها متفاوتون في  
مقدار الملك فبما كل يؤخذ منهم على قدر ملكهم فيما ام على قدر  
رؤسهم **اجاب** الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك  
فتكون بقدر ما صرح به في الاستباه والنظاير ان الغرامات ان كانت  
لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس في كل  
عدد الروس وفزع عليهم الولوي في القسمة ما اذا عزم السلطان اهل قرية  
فانما تقسم على هذا التبعي ولا شك ان العوارض من قبيل الاول لان  
السلطان رتبها على الخانات وهي الدور والله اعلم **سئل** في رجل  
وقف دارا له علمتها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل  
تستمر عوارضها عليه ام تدور عوارضها عليهم ايتها دارت وتوحد من  
يتناول علمتها للوقف ولا **اجاب** قد تقر ان الغرامات السلطانية

حيث تعلقت بالاملاك فهي على حسب الاملاك وان تعلقت بالانفس فهي  
على قدر الروس والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور وهي اية  
معاذ لو وقفت فاذا اطلبت طلبت من علمتها ترجع اليه ملكا كان او قفا  
والله اعلم **سئل** في قرية علمتها السلطانية على شجر زيتون  
دار منها هل اذا بيع زيتون منها يتبعها الغرامة لكونها على ذلك ام لا  
**اجاب** نعم يتبعه الغرامة السلطانية حيث كانت بحسبه فانهم قد  
صرحوا بان الغرامات السلطانية على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت  
على الروس فهي بحسبها وان جعلت عليهم فهي بحسبها لا يمكن دفعها  
فوجب توزيعها على حسب ذلك وقد صرحوا ايضا بان من قام بتوزيع الخواص  
السلطانية على وجه العدل والمساواة كان حائزا ومن قام بها على وجه  
الظلم وهوي النفس كان حازورا والله اعلم **سئل** في ارض على زراعة  
جبايات سلطانية معلومة زرع رجل فيها شتيا والحق صيفيا ويريد  
صاحب القسمة جعل الجباية كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك ام لا  
**اجاب** ليس له ذلك وتكون موزعة بالمعادلة بينهما حيث لم  
يكن دفعها بالكلية والله اعلم **سئل** في غراس وبنا بعضه وقف  
وبعضه ملك هل يقسم جبرا بطلب احد الشريكين **اجاب** ان امكن  
المعادلة فتم جبرا اما مطلق القسمة فلما صرحوا به من انه يجزى الا في علمتها  
في مقدار الجلس سوا كان من ذوات الامثال ام لا بشرط عدم تبدل المنفعة  
بالقسمة فلا يجزى في مختلف الجنس ولا ما يتبدل منفعة بالقسمة كالترخا  
والخمار واما القسمة لتمييز الوقف عن الملك فقد كثر النقل فيها ومن صرح  
بما صاحب الجريه شرح قوله ولا يقسم والله اعلم **سئل** في اخوين بينهما كوم  
اقتسماه مناصفة بالرضا بينهما من غير قضا قاض فاهل احدهما ما وقع في  
سنة نجفت اشجاره ونفت اثاره والاخر اعتق به باصلاح ارضه ونجسه  
والزود اليه باكرته وبقوه فاستغلط واستوي بمشيئته فالق الجب والنو  
فاز هي في عين اخيه ويريد نقض القسمة لياخذ لنفسه سهما يشيئه فهل  
يستمع ذلك عليه شرعا **اجاب** يستمع عليه ذلك والحال كذلك  
هذه اوقد صرحوا في كتاب القسمة انما اذا كانت بقضاء القاضي وظاهر  
عين فاحترق تنفخ عند الكل واذا كانت بالتراخي اختلعا ذكر في ادب القاضي  
من شرح القاضي الامام الاسي جاني ان في دعوي العين في القسمة اذا كانت



بالتراضي لا يمنع كافي البيع وقال بعض المشايخ لتنع كالوكانت العتمة بقضا  
القاضي وفي فتاوي قاضي خان وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تمنع  
دعواه في العين ولما ان يبطل العتمة كالوكانت بقضا القاضي انتهى  
وهو الصحيح انتهى وكذلك ذكره كثير من اصحاب الشرح والفتاوي فقل  
به ان العتمة بالتراضي الزم منها بقضا القاضي وفي حقه ان العين  
في البيع لا يوجب الفسخ فكذلك لا يوجب فسخ العتمة بالتراضي والقضا  
موجب فاقم الرضا فله دعوي العين فكيف تنقض العتمة في واقعة  
الحال وقد تغير المقسوم من حال الى حال والله اعلم **سبل** في دار  
مشركة بين جماعة تمت فاصاب امرأة منها بيت وجعل طريقه  
الطريق القديمة فارادته السلوك منها فقال شركاءها ان له طريقا  
مجددة اقنعناح وكيلك قبل العتمة على ان تكون السلوك منها  
والحال انه ذكر في صك الاقسام ان الاستطراق من الطريق القديم  
ويريدون منعنا من السلوك في القديمة فما الحكم الشرعي **اجاب**  
حيث جعل طريق البيت عند العتمة طريقه القديمة لزم الاستطراق منه  
وبطل الاتفاق السابق عليه مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم  
الاميل وهو لو وجد منه ذلك كان كذلك وصار مرجعا عن الاتفاق في  
السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديمة والله اعلم **سبل**  
في شركتين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه شايها فاضاحاه  
على شئ منه مشراة على احدهما بطلان العتمة والشركة مناصفة فيما  
بقي ويريد تجديد العتمة وادعى الآخر ان كلا صالح عن خطه الذي بيده  
ونزك له ما بقي ولاخط للآخر معه فما الحكم **اجاب** المستيلة على  
حب القواعد المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما  
بجزء شايح كالنصف من آخر ومن الآخر مثله ورضي كل بما بقي فالعتمة  
فذهبت لدلالة ذلك على رضا كل بما في يده والاستقرار على ما  
تقدم فلا تنقض وان كان قد وقع الاستحقاق على الكل دفعة واحدة  
فلهما الخيار فان وقع الرضي لكل منهما على ما في يده استقرت العتمة  
ولا تنقض بعده وان لم يقع الرضي على شئ فلهما فسخ العتمة واعادة  
الاموال ما كان فان تنازعا في ذلك فقال احداهما قد اخترنا  
البقاء على العتمة وانكر الآخر فاليمين على المنكر واذ اصد من المنكر

الرمي بالعتمة صريحا او دلالة امتنع عليه الفسخ به والله اعلم **سبل**  
في ورثة اقتسموا تركة ثم ادعى احدهم بعد العتمة ديناهل تمنع  
دعواه وتقبل بينته ونزدة العتمة ام لا **اجاب** نعم تمنع دعواه  
وتقبل بينته ونزدة الى العتمة الا اذا قالت بقية الورثة نقض ما يخصنا  
من الدين من مالنا كما افاده البرازي في كتاب العتمة والله اعلم  
**سبل** في رجل ارتمى عقارا ومات الراهن والحال ان المرتهن من  
جملته ورثته فاقسموا جميعهم التركة جميعها حتى اذا ارتمى هل يسقط  
الدين ام لا واذا قلتم لا هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة  
ام لا **اجاب** لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انسخ  
الرهن والحال هذه والله اعلم **سبل** في رجلين بينهما باعلا قسما  
بالتراضي وجعل احدهما دراهم على الآخر زيادة التزجج شتمه هل تنسخ القصة  
ويبرز المال المحلول مع الاوكس ام لا **اجاب** نعم تنسخ القصة ويبرز  
المال والله اعلم **سبل** فيما اذا بني احد الشركاء في الدار المشتركة لغير  
اذن الآخر فطلب بقية الشركاء حكمه **اجاب** علماءنا اذا بني احد الشركاء  
بغير اذن الآخر فطلب رفع بنائه فتم فان وقع في نصيب الباقي فيمنا والا  
هدم ولا يفتي انه اذا لم يمكن القصة او لم ير ضيا بها لعين المدة والله  
اعلم **سبل** فيما اذا بني احد الشركاء في الدار بنا لغير اذن البقية بنفق  
مشرك من الدار ما حكمه **اجاب** لا يملك الباقي رفعه ولا يرجع  
بقية ما لا قيمة له بعد الرقع ولا باجرا لعمال اذا عمل لا يقوم الا بالقد  
كما نقر عليه في البرازية وفي التاتارخانية نقلنا عن الناصري حايط بين  
اشين بنى لحدما لغير اذن صاحبه كان منطوقا اذا لم يكن له عليه جدو  
وان كان له عليه جدو وع بمنع صاحبه عن وضع الجدو حتى ياخذ نصف  
ما انفق في الجدار انتهى والله اعلم **سبل** في متقاسمين ادعى احدهم  
بعد العتمة ان المورث اشتملك له غلة قريته وسمى ذلك هل تمنع دعواه  
ام لا **اجاب** تمنع دعواه لانه من قسم دعوي الدين لا من قسم دعوي  
العين اذ موجب ذلك ثبوت القيمة في الدامة والمثل والا قدم على العتمة  
لا يمنع دعوي الدين والله اعلم **سبل** في وصي دخل غلة كرمه في العتمة  
بين الورثة شتم ادعى احدهم الكرم لنفسه اذ ان لم يعلم بانها غلة كرمه  
هل تمنع دعواه ام لا **اجاب** نعم تمنع دعواه والحال هذه والله اعلم



**سبل** في العقد الذي لا يقبل القسمة كالطاحونة والحمار والصبانة  
وتغيرها اذا الخاج الى مرممة وانفق عليها احد الشريكين من ماله هل  
تكون متبرعا **اجاب** اذا ابي الشريكين العارة والحال هذه فزما  
شريكه لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع  
الفضولين وجعل الفتوي عليه في الوالدية فان في جامع الفضولين معزيا  
الى فتاوي الفضلي راجع الى طهونة لما انفق لخدمتهما في مرممتها بلا اذن  
الآخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به انتهى  
ومثل الطاحونة والصبانة اذا الطاحونة مثال لما لا يقسم لانه حكم خاص  
بما هو ظاهر واذا اردت تحقق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب  
وقامتل واخذ منزلة القدم فان في هذه المسئلة وقوع تغير واضطراب  
في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب **سبل** في الشريك في العقد  
اذا امتنع من تعيرم الضروري هل لشريكه ان يعتم ويضع يده عليه الى  
ان يدفع له ما عزمه على ما يخصه فيه او لا **اجاب** المصريح في كتب  
ايماننا ان العقد اذا امتنع من لا يجبر احد الشريكين فاذا يد على تعيرمه  
وتكر يبي الاخر باذن القاضي ويمنع عن شريكه حتى ياخذ ما يخص حصته  
شريكه بما انفق فان امتنع شريكه عن ذلك فنفع الامر الى القاضي بحجه  
حتى يتوفيه كمشيئة الراهن والمرتمن والله اعلم **سبل** في ارض  
مشتركة بين رجلين غرس غرسا من المذقوة ويريد ان يخص بالغراس  
دون شريكه فهل يكون ما غرسه مشتركا بينهما او لا **اجاب** ان  
غرس بغير اذنه لنفسه فالغراس له ولشريكه ان يكلفه قلعة الا اذا طلب  
قسمة الارض فاذا قسمت فان وقع الغراس في حصته الغراس فيها والقطع  
وان وقع لبعضه في حصته وبعضه في حصته الاخر فوقع في حصته  
فامر به اليه وما وقع وما وقع في حصته الاخر فله ان يكلفه قلعة وان  
غرس باذن لهما او اطلق فنفق مشترك بينهما وان عين للغراس موقوفه  
وكان مستغیر بحصة شريكه في الارض وحكم المستغیر للارض للغرس مذكور في  
غالب المتون والله اعلم **سبل** في طاحونة مشتركة بين احد الشريكين علي  
جانب من سطحها عليه لنفسه باذن شريكه ثم اقتسماها بالتراضي فوقع  
العلية على ما اصاب الاخر بالقسمة هل له رفعها عنه حيث لم يشترطاه  
في عقد القسمة للباني حق قرار العلية او لا **اجاب** له رفعها اذ

الباني مستغیر بحصة شريكه للبنا وقد علم ان للمعير ان يرجع على العارية متى  
شا وقد وقع السطح الذي بني عليه في سهم الآخر لم يشترط في القسمة له  
حق القرار عليه وفي الاشياء بني احدهما بغير اذن الآخر فطلب رفع بنيائه  
فمنه فان وقع في نصيب الباني والاهدم انتهى والقييد بغير اذن له  
لما انه بالاذن هل يصير مشتركا ام يكون للباني لانه فيد لصرازي  
فانهم وفي مشتمل الاحكام نقلنا عن جواهر الفتاوي اقتسموا اذ ارفع في  
الحوض في سهم والميل في آخر ان لم يشترط في القسمة فلهما حب المثل  
ان يمنع لغير الما انتهى والحاصل ان العلم الذي عليه عليه ملكه الشريك كله  
بالقسمة ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله ان يكلفه رفع بنيائه والحال  
هذه والله اعلم **سبل** في كرم بين رجل وامرأة ويلاصقها رص لهما لغير عنها  
بالحيلة فترت بعد دودها الاربع اقتسمت مع شريكها الكرم بقضا القاضي وتقايبنا  
ونظر فابعد ان بقص كل ما يخصه بالقسمة ثم اخذنا فاذ في الرجلان الحيلة في العمل  
نصيبه واذا غت المرأة عدم اذ دخل الحيلة في القسمة وانما باقية على الزك  
قال الحكم الشرعي **اجاب** اذا اقام الرجل بينة على ما اذ على حكم له  
به واذا لم يقيم بختا فان وتقسيم القسمة بينهما ثم ليتقبلا بها ان شاكا لا خلا  
في البيع وهو ظاهر والحال هذه والله اعلم **سبل** في اخوين نساة  
في الاعمال سوا وحصلتا بكسبهما شيئا فان شيا للكبير منهما ولد فاخذ في العمل  
مع عمه وراح والده مدة سنين واخذ والده يشتغل في مصالح القرية شيئا  
وتصرف في التصرف التدبيري لا العسلي والآن يريد ان يقسم المال  
المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين والاضيه الثلث هل له  
ذلك ام لا ويقسم ايضا فاذا بعد الابن معين والوالد **اجاب** ليس له  
ذلك ويقسم ايضا فاباين الاخوين ولا يثبت للولد الثلثين لانيه والحال  
ما ذكر والله اعلم **سبل** في رجل له بنون وبنات اعدت لسكرانهم امالا  
شيئا فكان يقسم الغلة عليهم حال حياته مات احد البنين في حياته وله  
اولاد لم مات جدهم فاذا ادوا ان تاخذ واحا كان ياخذ ابوهم هل لهم  
ذلك ام لا **اجاب** ليس لهم ذلك اذ لا يلزم من اعداده لسكرانهم  
المالك لم فتكون الامان من جملة ما ترك فتقسم على فرايع الله تعالى  
ولم يعرف من الله تعالى لان الابن مع الابن شيئا ولا يلزم ايض من قسمة  
الغلة ملك المستغل كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في جماعة اقتتل



دارا وانفصل كل بما غايه منها فاستحق على احد من طريق نصيب مملوكة وقف فاما  
 الحكم الشرعي **اجاب** تنسخ القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة  
 تكميل بالمنفعة باختصاص كل منهم بنصيبه وقطع اسباب تعلق حق كل واحد  
 منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوات المنفعة بالقسمة والابتداء  
 من اخر ان نصيب كل واحد بطريق في الدار والارض وشربه في الارض  
 ولذلك اذا قسم ولا احد من متبيل او طريق في ملك الاخر لم يثبت في  
 القسمة صرف عندهما امكن والافسحت القسمة والله اعلم **سبل**  
 في ابني عم تقاسما كروما برضاهما واشهدا على انفسهما شهودا بذلك وثبت  
 ذلك عندنا في الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالمقاسمة والار  
 العام بينهما صلح وتسلم كل ما خصه واكد على انفسهما انه متى ادعى احد  
 على الآخر بشي مخالفا لذلك او نكث عن هذه القسمة يكن عليه ما التزم به  
 الشرعي ممنون دينه اذ هبنا شري به زبنا لاسراج مسجد سيدنا الخليل  
 ثم ادعى احدهما انه سبق هذه المقاسمة بين ابويهما وان اباه وقف  
 ما خصه عليه وبرز من يده كتاب وقف حاصله شهد فلان وفلان  
 معرفتهما لفلان وانه اشهدا على نفسه وقف ما هو ملكه وهو كذا وكذا  
 شهادة بوجه وصي المدعي من غير مدع شرعي يدعي بالوقف واخضرنا هذين  
 من شهود المقاسمة الاولى شهدا بمدعاه فعمل بما ناسب الحكم الحنفى فثبت  
 هذه الدعوى مستوعبة منه وما ترتب عليها من شهادة شاهدي القسمة  
 الاولى صحيح **اولا اجاب** لا تستمع الدعوى المذكورة ولا الاشهاد  
 لا مورد كثير **منها** التناقض من المدعي والشاهدين فالمدعي سبق  
 مقاسمته لخصمه وقد صرح الزبلي وغيره بان  
 الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقصود يثبت وانما الشاهدان  
 فقد صرحا بانه اذا كتب في الصلح ما هو موجب للاقرار وكتب  
 الشاهد فيه شهد بذلك شهدا وقعا مدع فشهد له هذا الشاهد  
 لا تقبل لانه اقرار فيكون بالشهادة الثانية متناقضا كما في جامع  
 الفضولين وغيره **ومنها** ان ما في صلح الوقف من شهادة  
 شاهدين لغيره لانهما اشهدا انه اشهدا هما انه وقف ملكه ولم يشهدا  
 بانه وقف وهو ملكه وفي البزان يزوجها لوشهدا وانه افرا واشهدا  
 انه وقف هذه الارض وقعا صحيحا وكانت في يده حتى مات لا تقبل ولو قال

ما ذكرنا وكان ما لكما تقبل فلو كان الواقف بنفسه موجودا واشهدا انه  
 وقف ملكه هذا لم يبر دعواه الملك على غيره كما هو ظاهر **ومنها** عدم  
 المدعي الذي يستمع منه الدعوى في الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من  
 عبارة الصلح المعلق بشهادة الوقف **ومنها** انه لا تستمع دعوى  
 الوقف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة والبرازية  
**ومنها** ان الوقف ليس محكوما يلزمه ليقبل عليه البرهان بلا  
 دعوى على القول به **وهنا الموراف** فيها اختلاف بين العلماء  
**فالخاص** ان العبرة لصلح المقاسمة ولا عبرة بالدعوى الصادقة  
 بعدها ولا بصورة الوقف على الكيفية المشروطة الصادرة قبلها والله  
 اعلم **سبل** في اخوين قاسما عتقا كروما واشهدا ونصرف لهم فيما خصه  
 بالقسمة الشرعية شربا عه من آخوهم الاخر من غيره ثم تداولته اليدي  
 ومضت على ذلك ثلثا فترسنته والا ان ادعى الاخرين على ذي اليد ان  
 جميع الكرم المقسوم لهما الا بشي فيه لعتما وان مقاسمتها لم تصادف  
 محلها هل تستمع دعواهما بعد القسمة والاشهاد **اولا اجاب**  
 لا تستمع لما صرح به قاضي خان والزبلي والعمادي والبرازي وكثير  
 من علمائنا من ان الاقدام على القسمة اعتراف بان المقسوم مشترك  
 قال الزبلي ولو ادعى احد المقاسمين للتركة ذينا في التركة صح  
 دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم تستمع دعواه اذا اقدام على  
 القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك والله اعلم **سبل**  
 في ارض بين اثنين تقاسماها وكتب الكتاب في ربيعة المقاسمة فكان  
 ما خص يزيد الجملة القبيلة وعرضها تسع فضبات والحد الفاصل بحجرة  
 زيمان والان الشريك الثاني يقول كرايد ليس الا الى هذه الرمانة  
 ويزيد يقول ليس لي الا تسع فضبات فمثل العبرة للعقب الحدود او  
 الشجرة الزمان **اجاب** العبرة لما شهد به البيعة فان اقامها  
 بعد الاشهاد بالقبض تقبل بيعة كل منهما في الجز الذي بيد صاحبه لانه  
 خارج وبيعة الخارج اولى وان اقام احدهما بيعة فقط قضى له به وان  
 لم يقم واحد منهما بيعة تخالفوا وتراوا كما في البيع لانهما مسئلة اختلاف  
 المتقاسمين في الحدود وقد صرح بها في كتب كثيرة ومنها منع القنا  
 وان كان قبل الاشهاد على القبض تخالفوا وتنسخ القسمة والله اعلم



## كتاب المزارعة

**سئل** في رجل دفع ثوباً لآخر على ذنب الخارج فحرق عليه اياماً ثم عجز عن العمل فزاد الاخذ على صاحبه قبل الزرع هل يتحقق ربه اجرة المثل لعمله في الايام المذكورة ام لا **اجاب** نعم يتحقق ذلك والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل حرق رجلين ولم يبين حصتهما من الخراج هل هي الثلث او الربع فمثل يستحقان في الخارج شيان لهما مثل اجور عملهما من الدراهم **اجاب** لا يستحقان في الخارج شيان لهما اجور المثل لهما من الدراهم فينظر بكم يستاجر مثلما لهما الحرق بالدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجلين لكل منهما فدان اشترى كما على ان يمتد بذرهما يكون مشقاً فبذلك على هذا الوجه وبنتا الزرع فمثل يكون مشقاً ام لا **اجاب** يكون مشقاً اذا كل منهما صار مقرضاً من الآخر والقرض على الوجه المذموم صحيح وان كان فخرض المشاع فقد صرح في الخبر في كتاب البينة بانه صحيح ولين كان فاسداً فقد تقررت انه يبطل بفساد العقود ومثلك صحيحاً فاقبل والله اعلم **سئل** في رجلين تشاركا في الزرع وقال كل منهما للآخر متما فزعه عنة بذرهما وبقرى فموتى ذلك مناصفة وزعهما على هذا الشرط ببقرهما وبذرهما على كل شيء زرعاهما يكون مشقاً بينهما سواء ام لا **اجاب** نعم يكون مشقاً كبايئناهما ويكون كل مقرض للآخر نصف ما زرع واذا ساءوا في البذر التقيا فصاوا وان زادا لاحد مما بذر يطالب صاحبه بنصفه والله اعلم **سئل** في رجل قال لسيبته ازرع ببذر كذا حنطة على ان الخارج بيني وبينك واسا وتلك بمثلها بذر من حنطتي فزرعها على هذا الوجه وسرقت حنطة القابل فلم يقدر على البذر هل الذي زرع او لا يكون بينه وبينه او لا **اجاب** نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله اعلم **سئل** في فلاحين قال كل واحد منهما للآخر ازرع ببذر كذا ومما زرعته فينتا نصفان فزرعها على ذلك هكل تكون الخراج بينهما نصفين ام لا وهل اذا انكر احدهما ذلك واذعي انه انما زرع لنفسه خاصة لا للشركة ولم يتم عليه بينة تكون القول قوله بيمينته ام لا **اجاب** الخراج بينهما نصفان قال في البرهان فان قال للعامل ازرع في ارضي ببذر كذا على ان الخراج بيننا نصفان

فالمزارعة جائزة والخارج على ما شرطها ويكون البذر مقرضاً للمزارع على رتب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى فهذا امر في ان ما زرع كل واحد منهما يكون مشقاً بينهما على الشرط ومن انكره لا يمينه لحضه فعليته اليقين والله اعلم **سئل** في رجلين اشترى كائني الزراعة فاتفقا على ان من احدهما بقر او عيلاً وبذرهما ومن الآخر بقر فقطم الي بقره وبذرهما يضم الي بذرهما فزرع كل واحد بذرهما مستقلاً بلا خلط فمثل الشركة صحيحة ام لا والخارج لصاحب البذر **اجاب** الشركة غير صحيحة والخارج يبنع البذر والخارج من بذر كل رتبة امّا لو اتفقا على ان ما يبذرهما احدهما يبيعها ويرجع عليه حصته من البذر فالك تبيينهما وكذلك اذا وجد الاذن بالزرع مشقاً كما يصير الاخير مستقرضاً فتحصل الشركة وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحان في فتاواه عن قاضيان ثلاثة اخذوا ارضاً بالنصف ليزرعوها ببذرهم شركة فغاب واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض حنطة وخضرا لثالث وزرع البعض شعيراً قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركة فالحنطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثالث الحنطة الذي بذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما بثلثي الشعير عليهما بثلثي الشعير الذي بذره وفي الفين المذكوري وفي التفاسير خلط الحنطة بالحنطة ليس بشرط لصحة المزارعة والله اعلم **سئل** في اكار تركة البقر تزرع ليلاً فضاغ والعادة بين تلك اهل القرية مطرقة بارسال البقر ليلاً تزرع وخداهما هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن والحال هذه ففي جامع الفصولين في ضمان المزارع والعامل ولو ترك البقر تزرع فضاغ اخلف فيه المشايخ وبقي بانه لا يضمن انتهى يعني اذا العاد ذلك بحيث لا يعد مثله نضيماً بينهما وبينهم والله اعلم **سئل** في ارض كبرها جماعة على وجه الشركة بينهم فلما كان اوان الزرع زرعها بعضهم بعوا ذن الباقى فلما بنت الزرع قالوا لمن يا ذن اذ فغ البناوت كبر حصتك من البذر والزرع سافاجابهم الى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشقاً ام لا **اجاب** حيث تراصوا على ذلك فالزرع مشقاً بينهم قال في جامع الفصولين ارض بينهما زرعها احدهما وبنت فتراضيا على ان يعطيه الآخر نصف بذرهما ويكون الزرع بينهما جازلاً فيل ان يثبت



انتم ليست قراضوا على ان يعطيهم قدر حصته من الارض بذارا بعد نبات  
 الزرع وصدا الزرع مشترك بينهما والحال هذه والله اعلم **سبيل**  
 في امر رجل ذي ارض وبقر وبذر في ارضه بهقره وبذره واهانه  
 اكاد به جملته من الناس واختلف اصحاب البذر يقولون الزرع مشترك  
 بهذري والا كاد يقول هو مشترك بزراعة بذر لك للشركة هل القول  
 قول الاكادام قول رب البذر بينهما حيث اتفقا على ان اصل البذر من  
 رب الارض ام لا **اجاب** القول قول رب البذر بينهما والحال  
 هذه والله اعلم **سبيل** في قطن زرعه انسان في ارضه بهذره  
 وغاب عن قريته فخرش الارض رجل طامعا في اخذ ثمنه هل يستحقها بخراجه  
 ام هي للذي زرع بهذره **اجاب** هي للذي زرع بهذره ولا  
 حق له في ثمنه ولا اجرة لعمله لانه متبرع في العمل والحالة هذه  
 والله اعلم **سبيل** في شجر قطن بين اثنين تربا حدهما الارض عليه وقام  
 باثوره حتى اثمر بغير اذن شريكه هل الثمر بينهما بقا لاصله ام هو للذي  
 كرم وهل له في مقابلة حرثه وقيامه اجرة ام لا **اجاب** هو بينهما  
 ولا شيء للذي قام في مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم  
**سبيل** في رجل استقر من ارضنا من آخر فزرعها المرثمين قطننا لها  
 واستغل ثمنه فافتمكما الرأى وفرضها ذرة على شجر القطن فمكك  
 ثمنه ملك المرثمين ام للرأى **اجاب** القطن لمن زرعه اذ هو ثمر  
 ملكه فان شجره ملك لزرع المرثمين لا للرأى زرع الذرة والله  
 اعلم **سبيل** من رجل مات عن صغار وكبار وامرأة الصغار منها  
 والكبار من امرأة غيرها فزرعت الكبار من المارة في ارض مشتركة وفي  
 ارض عليو مشتركة هل الزرع للمرأة ام للشركة **اجاب** ان زرعت  
 من بذر نفسها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرعت من بذر مشترك  
 بغير اذن الكبار وبغير اذن باقي الصغار وعلمتها الصغار لمثل حصصهم  
 من البذر وان باذنهم والكل في عيال المرأة ويجمعون الغلات ويأكلون  
 جملتها فالغلة مشتركة كما في البرازية **سبيل** عن ميتة مات  
 عن زوجة واولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعها صيفيا  
 ذرة وقطننا ببذرهما اشتراه بدرهم من الزكاة وذلك بغير اذن كبار  
 الورثة وبغير اذن الحاكم والوصي على الصغار هل الغلة الخارجة

منه للشركة على حكم الشركة ام هي للزراع خاصة **اجاب** هي للزراع  
 ولا شيء فيهما لبقية الورثة كما في البرازية ومن جمع الورثة بخصصتهم  
 من دارهم الثمن الذي بها البذر والله اعلم **سبيل** في اكار ليرثه  
 له في شجر القطن حصته بل سكت عن اشتراط الشركة فيه هل له فيه حصته  
 ام لا **اجاب** لا شيء له فيه والحال هذه بل هو لصاحب البذر  
 كما هو مذكور في الواو الجنية وغيرها ولا كما راجع مثل عمله والله اعلم  
**سبيل** في رجل له ارض بها شجر قطن اشترى له مع لثو على ان يعمل  
 معه بهقر منها عليه مناصفة هل يقع ام لا **اجاب** لا يقع بشرط  
 عمل رب الارض والخارج لرب الشجر وعليه للاخر اجر مثل عمله وعمل  
 بهقره والله اعلم **سبيل** في ثلاثة رجال كفل واحد منهم قطعة ارض  
 لهم فيها شجر قطن اشترى كوا على انهم يحرقوها على بقر لهم وعمل فمكك هذه  
 الشركة ويكون الخارج من شجر القطن بينهم على الشرط ام لا يقع الشركة  
 ولكل ما خرج من شجره هل للعامل ما شرط له رب الشجر ام اجرة مثله  
**اجاب** لا يقع هذه الشركة ولكل واحد منهم قطعه الخارج  
 من شجره المخصوص به وللعامل ما شرط له ما لك الشجر حيث خلا عقد  
 معه عن شرط مفادله والله اعلم **سبيل** في شجر قطن بين ثلاثة  
 اشترى كوا مع ثلاثة لثو من على ان يعملوا معهم بنظرم ويكون القطن  
 مقسما على الستة هل يقع ذلك ويقسم القطن كذلك ام لا يقع  
 والقطن للثلاثة الاول **اجاب** لا يقع الشركة في ذلك  
 والقطن لا اصحاب الشجر الثلاثة ولا شيء للاخرين ولهم لثو مثل عملهم  
 وعمل بهقرهم والحال هذه والله اعلم **سبيل** في رجل مزارع يبيع  
 اراضى بيت المال والوقف والتمار ويؤدى في قسمها للجنات المذكورة  
 مدة عمر مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما شتمه ما يملكه من الاموال  
 للذكور مثل خط الانثيين ام لا وتبقى في يد الابن المتعاطي للفلاحة منها  
 ولا شيء للبنت فيما **اجاب** المزارع في الارض السلطانية لها  
 او الوقف والتمار لا يملك الارض وانما هو الحق بمنفعة من غيره  
 بحيث لم يكن خايبا ولا معطلا لما تعطى لغير بيت المال والوقف  
 فلا تقسم شتمه ما يملك الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يد  
 ابن المزارع بحيث كان صاحبا كما كان ابوه علي وجه الاحقية من الغنم



والله اعلم **سبل** في قرية يزرع اهلها المزارعون بالحقنة وهي وقف  
 او سلطانية وهي لرجل من اهل القرية واضع يده عليها مدة سنين يزرعها  
 ويذرع ما هو المتعين من الحقنة بلعها عن ابيه بحيث ان مدته ومد  
 ابنته عليها تزيد على اربعين سنة ويريد رجل ان يذرع يده عنما يزرعها  
 مدة حتى ان له فيها حقنة هل يذرع يده عنها ام لا ولا يملك المدعي رفع  
 يده عنها **اجاب** لا يذرع يده عنها في الحاي الزاهدي والقبية له حق  
 القرار في ارض وقف او سلطانية وليصرف فيها غيره وهو يراه ولا يمنع  
 ليس له حق الاستراد انتهى بعد ان دمر في شرقا لرضي الله عنه قول  
 يخاطب فاذ كان هذا الحق القرار بما يملك المزارع الذي ليس له  
 حق القرار وهو المستحق بالكراد وهو ان يزرع المزارع في الارض بنا او غراسا  
 او كسبا بالزرايع مخرج في غالب الفتاوي المعتبرة والكتب الصريحة المشتهرة  
 وبه يعلم حكم اراضي بلادنا التي بايدى المزارعين فافهم والله اعلم **سبل**  
 في فلاح مزارع في ارض سلطانية او وقف بالحقنة رجل عنها وتركها له  
 اختيارا فنزل ما لقرية غيره وغرس فيها ما ذن من له الاذن واطعم الغرس  
 ورجع الفلاح ويريد ان يرفع يد الغارس عنها ويأخذ غرسه هل له ذلك ام لا  
**اجاب** ليس له ذلك بل لو كان له فيها كرادا وتركها بالاختيار سقط  
 حقه كيف اذ تركها وليس له فيها كرادا والمزارع ان يملكه في الانتفاع بما  
 ما دام يتعمدها بالزراع والانتفاع ومضى تركها سقط حقه وجاز لكل  
 مزارع ان يزرع بالحقنة حيث اذن له بالصرح والدلالة له ارجع الى ما قاله  
 الزاهدي في القبية والحاي يظهر لك ذلك والله اعلم **سبل** في ارض  
 قرية موقوفة على جهة بر سيد كل شخص من اهلها طابفة منها يزرعها بسمهم  
 معلوم من الخارج يوة يسه كل سنة بحجة الوقف هكذا مدة السنين المتعددة  
 هل لاحد من ان يتعدي على ما في يد الآخر ويقتضيه منه فيزرعه او يغرسه  
 ام ليس له ذلك وهل اذا فعل ذلك له الحكم دفع يده عنه واعاذه للمزارع  
 الاول المنتصرف فنه مدة السنين المتولية ام لا **اجاب** لا يسوغ له  
 لاحد من المزارعين ان يتعدي على ما في يد الآخر واذا فعله احدهم للحاكم  
 رفع يده عنه واعاذه للمزارع الاول ليس يده الى ما ابيع له ولغيره ومن  
 سبقت يده الى مباح فهو اولى به **وقد ذكرت علما ونا**  
**فروعا** لثبوت ذلك على كسيلة النشاد ومسئلة الاحتطاب

والاحتطاب والاستقار **سبل** صريح النقل للسلطان الشافعية في  
 هذه المسئلة انه لا يذرع يده عن الارض السلطانية المعدة للزراعة  
 بالحقنة بغير وجه تكونه خائفا او حاجزا لعلين ما ذكرته وليس من  
 قواعد ما ياباه والمزارعون في اقليمها على ذلك والله اعلم **سبل**  
 في الارض السلطانية او الوقف التي لها مزارع معناتها عليها وله  
 يد سابقة على مزارعها بالحقنة المعهودة فما اذا زرعها غيره باذن  
 غيره ودفع ما عليها من الحقنة هل للمزارع ان يطالب بحقنة من  
 الخارج او بانقره زرعها ما هم ام لا **اجاب** لا وان قلنا لا يرفع  
 يده عنها ما اذا زرعها على ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب والله اعلم  
**سبل** في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى بنينا الصلوة  
 والسلام زيتونا وصننا النظار ياخذون غداه مدة عشرين سنة ويريد  
 الان بفض اهل القرية ان يكلفه قلعها او يرصيه بيك الى الارض قايلا انها  
 في رايي الذي اعزم عليه هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك  
 والله اعلم **سبل** في رجل ذمى غرس في ارض وقف كرم ما وتصرف فيه  
 مدة ثلاثين سنة ادعى عليه سلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل  
 تمنع دعواه هذه مع تصرفه هذه المدة وهو مشاهد له ام لا تمنع  
 السلطان خلعت خلافت مديده **اجاب** لا تمنع دعواه والحال  
 هذه **والمقر في كتب الفقهاء** ان المزارع في ارض سلطانية او وقف  
 اذا لم يكن له كرادا وهو الكيسر والبنا او الاشجار المستماة عندهم بحق القرار  
 اذا اهل الارض فوضع غيره يده عليها ليس له حق الاستقار او يذرع يده  
 من هي يده وليس لمن كانت في مزارعته ان يزرعها عنها ويرفع يده  
 ويستولي عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شئمة ملك ولا حق الاستيفاء  
 والاستقرار والله اعلم **سبل** في ارض قمار محقرة على نفر من الانفا  
 ولها مزارعون لهم فيها كرادا بغرس كثير من الاشجار واصنعوا ايديهم  
 عليها وقلع اشجارهم منها ليزرعها حق باكرته ام لا **اجاب**  
 ليس لصاحب الشجار رفع ايديهم عنها ولا قلع اشجارهم منها والحال  
 هذه اذ المفوض اليه من السلطان تناول الخراج الموطف عليها او  
 الحقنة المقررة في حراج المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك  
 تزرع يد مزارعيها الذي صار لهم فيها كرادا بغرس الاشجار والتصرف



الكل من منهم في سائر الاقطار والله اعلم **سبل** في ارض سلطانية او  
وقف في يد زراعي مداد ومن على مزارعتهما مدة سنتين هل ترفع يده  
عنهما بغير حصة ما داموا قايمين بمزارعتهما ولو دون ما علمتهما او لا وكل  
اذا اختار عدم مزارعتهما الفراغ عنهما المزارع اخر صانع يصح فزاعه ويسوغ  
للمفروغ له مزارعتهما وهل اذا نزل رجل منهم مزارعة ارضه استولت  
لتغل الغلة المزعومة فيهما سنة او سنتين ترفع يده عنهما وتدفع لغيره  
او لا ما لم يكن خائنا او عاجزا او يتركهما ثلاث سنين متواليه **اجاب**  
لا يرفع يده عنهما بغير وجرة او المفضى وحينما متوفر ومن فزع المزارع  
صالح فقد ادى بصالح ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتواض عليه  
والمفروغ له من مزارعتهما ولا ترفع ايدي المزارعين بغير حصة ياتون  
بما حيث قاموا بمزارعتهما وادوا ما علمتهما ولا جناح على من تركهما سنة  
او سنتين لتغل الغلة المزعومة فيهما ولا يقابل بالمنع والرفع بعد  
ما لم يكن خائنا او عاجزا او تاركهما ثلاث سنوات متواليه والله اعلم  
**سبل** في ارض وقف بيد رجل لمصرف فيهما بالزراعة شتويا وصيفا  
وبوادي ما علمتهما من النسيب مدة سنتين لا يزارعه فيهما مزارع تقدي  
عليهما مزارع اخرى وزرعتهما بغير اذن الاول القوي في مزارعته هل له ان  
ينفذها منه ويكون الحق بمزارع الاخر المتقدي ام لا **اجاب**  
نعم لليد السابقة العادة نزع اليد اللاحقة العادة وجب البحث للزرايع  
من سبقت يده الى مباح فهو الحق به بلا نزاع والله اعلم **سبل** فيما اذا كان  
بجاعة حق قرار في ارض وقف فزاعوا من قريتهم لزراعة فوضع انا جواب  
يدهم عليهما هل حث كان تركهما لمبا بلا اختيار منهم بل للضرورة لا سقط  
قد ميتم ولم حق الاسترداد ام لا **اجاب** لا تسقط قد ميتم ولم  
حق الاسترداد اذ قال في الحاوي الزاهد في حيث كان الترك بغير اختيار  
لا تسقط قد ميتم ولم رفع ايدي الواعين ايديهم عليهما حيث كان الترك  
بغير الاختيار والله اعلم **سبل** في ارض سلطانية في يده عطا بالمقا  
بعطايه مدة للزرايع المحصنة في ايدي مزارع نحو خمس سنوات يزرعها  
وتؤخذ المحصنة منه وقد تقدم لغيره زرعها ثم تركها باختياره  
ويريد الان رفع يده المزارع لمبا حال اعتمها هل له ذلك ام لا **اجاب**  
لئن له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال

هذه والله اعلم **سبل** في ارض سلطانية بيد مزارع يزرعها بالحصنة  
المعقودة في اراضي القرية مدة تزيد على عشرين متعلقا لها قرابة  
بعد تصرف ابنته بالمزارعة مدة سنتين والآن يزرع شخص يدعي انها كانت  
في مزارعة اخيه هل يستع دعوها ام لا **اجاب** لا تستع دعوها فيها الا من  
**احدهما** ان الارض السلطانية اذا تصرف فيها انسان وغيره يتراه  
ولم يمنعه لئن له حق الاسترداد لان ذلك الغير لا ملك له في رقبتهما وانما  
له حق الانتفاع وان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بهما والترك الاختيار  
يسقط حقه في مزارعتهما **الثاني** ان السلطان منع من سماع ما مضى  
عليه خمسة عشر سنة من الدعاوي الشرعية المستوعبة شرعا فكيف بمدة الدعوي  
والله اعلم **سبل** في ارض سلطانية مباحة للزرايع وضع رجل يده عليهما  
مدة تزيد على ثلاثين سنة متعلقا لهما عن والده بزره رجل يدعي  
عليه ان والده كان يفلح بهما قبله واقام على ذلك بيته هل يستع دعوها  
دعوها وتقبل بيته ويحكم له بهما ام لا **اجاب** لا تستع دعوها  
ولا تقبل بيته لانه من **احدهما** امر مولانا السلطان بعدم  
سماع ما يمضي عليه من الدعاوي خمس عشرة سنة **الثاني**  
ان علما وناما رحمهم الله تعالى صرحوا في الاراضي التي بمدة الوصف  
اذا راي فلاحها غيره يتصرف فيهما فسكت ولم يمنعه لئن له بعد  
ذلك ان يتردها منه لسقوط حقه فيهما بذلك اذ ليست ملكا  
له بل له حق المنفعة ما دام مزارعا فاذا تركها ساع لغيره التصرف  
فيهما لكونهما معدة للمزارعة بالحصنة والحال هذه والله اعلم **سبل**  
في اراضي الوقف وارضيت مال المسلمين اذ ابا عنها المزارع الذي  
ينتفع بزرعها شوتيا وصيفا لرجل بثمن معلوم وتركها لميتم  
اختياره فصارت ينتفع بها الانتفاع المذكور مدة سنتين ثم مات فوضع  
ولده يده عليهما وانتفع بهما مدة سنتين ببلغ مدة انتفاعه وانتفا  
ابنته زيادة عن عشرين سنة هل للبايع او ورثته رفع يده عنهما  
واستردا او لا بسبب كون بيعهما غير صحيح ام لا لكون البايع تركهما  
باختياره وان اخذ يده لا **اجاب** ليس للبايع ولا لورثته  
استردا اذ هو الحال هذه لتركه لهما باختياره هذه المدة وان قلنا  
بعد وصحة بيعهما اذ حق المنفعة بهما ثبت مادام المشتق ينتفع بهما وينتفع



جانب الوقت وبيت المال مع انتفاعه فاذا انزكها باختيار سقط حقه ولو  
كان له حق القمار بواسطة الكودار كما صرح به في الحاوي الزاهدي في  
الغصب والقنية فكيف لا يسقط حقه مع عدمه به والكودار ان يحدث  
المزارع في الارض بنا او غرسا او كسبا بالتراب ينقل من مكان اليه  
وايه اعلم **سبل** في رجل دفع لآخر ثورا ليحرق عليه مع ثوره على سدة  
الخارج هل تقع هذه المزارعة ام لا والخارج كلمة لرب البذر وعليه  
اجرة عمل الثور **اجاب** لا تقع هذه المزارعة ولصاحب الثور  
اجرة المثل لما عمل ثوره من جنى الدار ام والحال هذه والله اعلم  
**سبل** في رجلين اشتركا في زرع الشوي والصيفي وتمت سنة  
شركتهما وانفصلا ودخلت السنة الثانية وكل منهما كروب في ارض  
الآخر لزوم الشركة ولأحد مما يقول كل يزرع في كواب ارضه الخاصة  
وأحد مما يريد قسمة جميع الكوابين مناصفة فما الحكم الشرعي **اجاب**  
لا يقسم الكواب وكل واحد منهما المقر في ارضه المكروبه وليس للآخر  
ان ينقر من له بطلب قسمة في ارضه لان الكواب وصف في الارض فلا  
حق لشريكه فيه والله اعلم **سبل** في شريكين في فلاة مضت  
سنتين وأحدهما ارض مكروبه بهما قطن له قبل شركتهما أدخله عليه  
هل لشريكه ان ينازعه فيه وفي كوابهما ام لا مزارعة له معه فيهما  
**اجاب** ليس لشريكه ان ينازعه في كواب ارضه ولا في شجر القطن  
الذي أدخله عليه اذا الكواب وصف في الارض فلا يتصور فيه ما ينفرد  
ملك واحد وكل واحد منهما ارضه بغيرا كانت او كوابا فافهم والله اعلم  
**سبل** في ثلاثة نفر أحدهم نصف الفدان وربع البذر ومن  
الآخرين ثلاثة ارباع البذر من نصفه والعمل كله عليهما وأحدهما  
لا يفر من جنته فكيف يقسم الخارج **اجاب** يقسم الخارج على قدر  
البذر فله صاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين  
ثلاثة ارباع مناصفة بينهما ولا يستحق احد العاملين وهو الذي  
منه نصف الفدان شيئا يزيد على العامل الذي لا يقر له لانه عمل به في  
مشاركته والعمل في المثل لا يستحق به شيء فافهم والله اعلم **سبل**  
في رجلين لكل منهما حق مشترك في الزرع عليهما على ان يعمل أحدهما عليهما  
ونصف البذر عليه ونصف البذر والارض على الآخر والخارج ثلثاه

للعامل

للعامل وثلثه للآخر ففعلوا وخربت الغلة فما الحكم الشرعي **اجاب**  
المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما من صفة بحكم  
البذر وليس للعامل ما على رب الارض اجر عمله لعله في المثلوك ويجب  
على العامل لجزء نصف الارض او استوفى منافعها كما في جامع الفضولين  
وعنه والله اعلم **سبل** في رجلين لكل ثورا اتفقا على ان يحرقا  
عليهما والبذر بينهما مناصفة وللعاقلين ربع الخارج يخرج من الوسط  
والارض للغير بالحصة فما الحكم **اجاب** يقسم الخارج مناصفة  
بعد اخراج الحصة للارض وللمد الضعفة وللمد الضعفة ولا اجرة  
للعامل ولا حصة تكونه عمل في المثلوك والمزارعة على هذا الوجه فاسدة  
والله اعلم **سبل** في شخص يبيع آخر نصف فدان من البقر يثن معلوم  
ليحرق عليه ويزرع بدينه وبينه مناصفة والبذر بينهما كذلك ويكون  
عمل العامل في مقابلته الصبر باليمن عليه على ان الفدان ان يخلص  
من العمل لما اعادة الى البائع ونسخ البيع وان سرق او مات  
قطيعا من العمل بغلبة ثمن المعين وطفق كروب عليه فمات واحد من  
الثورين ومضى الآخر قبل الزرع فاني بايع البقر بحمار والعامل بحمار آخر  
وفرنهما وزرع عليهما البذر بنا على ما اتفقا وبنا الثور الباقي من  
المرض وخربت الغلة فما الحكم في الخارج وفي ضمان الثور اليه ملك  
ورد الثور الباقي وعمل العامل **اجاب** اما الخارج فيبينهما  
لضمان استبعاد البذر لا لصحة الشرط لفساد المزارعة على هذا الوجه  
ويضمن نصف قيمة الثور اليه ملك يوم قبضه ويرد الثور الباقي رفعا  
للفساد بقدر الامكان اذا البيع المذكور فاسد والحال هذه ولا  
اجرة للعامل لما صرحوا به في باب لاجارة الفاسدة انه لو استأجر محل  
طعام مشقولا لاجره اي لا المسمى ولا اجر المثل عند ما خلا فاللشافعي  
معللين بكون العقد مرد على ما لا يمكن تسليمه لان المعقود  
عليه محل النصف شايعا وذلك غير متصور لان العمل فعل حسي لا  
ينصود وجوده في الشايع وانه ما من جزء يحمله له الا هو شريك فيه  
فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا  
لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره ويدون التسليم لا يجب الاجر الى اخر ما ذكره  
في تلك المسئلة واذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت



ذلك في اجرة العامل تنقضي شرعيته كذلك في جامع الفضولين والفضل  
 الثلاثين في المزارعة فبنت الحد والمنته حيث وافق تفقي النقال وعبارة  
 بعد ان ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رتبة الاثر من اجرة  
 عمله بجملة كذا في المشترك انتهى والله اعلم **سبل** في اخوين  
 بالعين وابني اخ احدهما بالغ والاخر قاصلا مشترك الجميع في فلاحة  
 فكان من احد الاخوين بذروا وعملوا في الارض بذروا وعملوا وبقر ومن الاخر  
 بذروا وبقر ومن الاخر الثاني بغير فقط فبطل هذه المزارعة فاسدة والخارج  
 لا رباب البذر بقدر كمال الكل ولحد من البذر ولرب البقر لغير المثل بقره  
 والله اعلم **سبل** في رجل دفع لآخر مزرقة ليزرعها الاخر في ارضه بعمله  
 وبقره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على ما اتفقا ام لا  
**اجاب** المزارعة على الوجه المذكور فاسدة وعليه اصحاب المتون فيكون  
 الخارج كله لرب البذر وعليه اجرة المثل لما بقي من العمل وفي جامع  
 الفضولين فكان ابو يوسف يقول او لا يجوز ولعله قاس على المضاربة  
 لجعل دفع البذر كدفع الدارهم مشتر من جعفر عن ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى دفع البذر من اربعة بلا ارض يجوز فالبذر كراس المال المضاربة  
 ولا يجوز عند محمد وقال محمد بن سماعه يعني قول ابي يوسف رحمه الله  
 وانه حسن والله اعلم **سبل** في رجل استأجر اخر ثمانية ليزرع  
 له شتويًا وصيفيًا فزرع جميع الشتوي ومات ما الحكم **اجاب**  
 الذي نص عليه علما وانا ان الاستحسان في هذه المسئلة ان كان  
 ورثة الميت يقولون نحن نعمل كان لهم ذلك ونسقي المزارعة على شرطها  
 الى ان ينقضي المزارعة وليس لرب الارض ان يأخذ الارض من ورثة  
 قبل ان يستقصد المزارعة وان امتنع الوارث لا يجبر وينفق على المزارع  
 الى ان يحصد باذن القاضي ويرجع بما انفق على الوارث في حصته وانما ان  
 اعطى وارثا لعامل قيمة حصته العامل بقل وبكون كلمة لرب الارض والله  
 اعلم **سبل** في اربعة اشتركو في مزارعة الحنطة والشعير من اربعة  
 لكل ربع فغاب واحد منهم بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فنحو  
 عنها هل لهم ذلك ام لا ويجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشعير  
**اجاب** ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منها ويكون  
 لهم مستقر من البذر كما صرح به في البرازية وغيرها والله

بذرهم ولا شيء من الخارج للخارج  
 الذي في سنة البقر فقط ام لا  
 نعم المزارعة فاسدة والخارج  
 لا رباب البذر بقدر كمال

اعلم **سبل** في ثلاثة نفر من اهلهم المزارعة ومن الاخر البذر والارض  
 فما الحكم **اجاب** المزارعة فاسدة والخارج كله لرب البذر  
 والبذر والارض وللعامل اجرة عمل فدا انه صرح به في جامع الفضولين  
 وغيره والله اعلم **سبل** في العامل اذا مرض فاقام آخر مقامه على  
 نصف ماله من الخارج والا لا يريد الثاني ان يأخذ جميع ما خرج بعمله  
 هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك بل يكون على ما شرط  
 حيث صححت المزارعة الاولى انظر ما في البرازية والله اعلم **سبل**  
 في رجلين اتفقا على الزرع بيد ربيهما سوية في ارض بيت المال بالحقصة  
 والعمل من اهلها والبقر من الاخر فحصل للعامل من ربي اثنان العمل  
 فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على ابيه فقال له اعمل انت علي  
 بقرك وما حصلت له انا من عملي على بقر الغير فهو بيني وبينك نظير عمالك  
 فهل الخارج يقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا اجرة العمل  
 صاحب البقر لكونه في المشترك ام لا **اجاب** الخارج يقسم بعد  
 حصته بيت المال على قدر البذر لانه نأوه ولا يصح جعل العامل من عمله  
 بينه وبين صاحب البقر ولا يتحقق صاحب البقر عمله لبق لانه عمل في  
 المشترك ولا اجرة لمن عمل في المشترك والله اعلم **سبل** في رجلين  
 اتفقا على الزرع الصبتي في ارض سلطانة مباينة للاربعين بالحقصة واحدا  
 منه عمل على ثورم وثور صاجيته وثلث البذر ومن الاخر العمل على فدان  
 وثلث البذر والخارج ثلثاه له والثلث لصاحبه بعمله وعمل ثورم  
 فكم الارض وشياها وطابت للزرع ويقول ذو الثلثين لا امكثك  
 منما الا ان تبذر الرابح وتاكل الربح ورجع عما اتفقا عليه هل يجاب  
 الى ذلك ام لا **اجاب** لا يجاب اليه الا لا يجبر ذو الثلث عليه  
 ويدها على الارض ولحد فاما ان يجبر ما على ما اتفقا عليه وانما ان  
 يقسم الارض مكروبة وبذر كل واحد منهما بما خصته منهما على حد  
 والله اعلم **سبل** في اربعة اشتركو في المزارعة بيد ربيهم  
 ارباها والخارج كذلك واخصر المزارع فامتنع احدهم عن حصته  
 بعد استوائه هل يجبر على مساواة شركائه بقدر حصته ام لا **اجاب**  
 لا شك في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع احدهم برفع امره  
 الى الحاكم الشرعي فباشره بالمساواة او يامرهم بالصرف والتبوع عليه



تقدر حصته واساعلم **سبيل** في اخوين متساوين يعملان بايديهما  
 عمل الفلاحة نشاء لاحدهما ولد فكان بينهما في العمل وابوه ربها  
 اشتغل عز العمل بسبب كونه شيخا في القرية وابنه واخوه في العمل  
 واذا خلا من تعلقات المشيخة اشتغل معهما والان افترق الاخوان  
 ويريد ابوا الولد ان يقران فيقسم ما تحصل من العمل ثلاثا واخوه  
 يريد ان يقسمه انصافا فما الحكم في ذلك **اجاب** عنه كان  
 الولد معينا لهم في العمل لا يقر له سهمه وتقسم الحاصل بالعمل  
 مناصفة للاب والنصف ولا خيرة النصف واساعلم **سبيل** في رجل  
 شطرا من جانبه فلك يقر والنصف البذر والقرمعة العمل والارض والنصف البذر  
 عمل ليكون الخراج بينهما فخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان اخر ولم  
 تحصل الموازنة في البذر هل الخراج على قدر البذر او على الشرط **اجاب**  
 هذا امثل غير صحيح فالخراج يتبع البذر والحال هذه واساعلم **سبيل**  
 في رجل له اربعة دراهم يقر واخوه اربعة دراهم يقر اتفاقا على شدة فدانين وخمسة  
 عليها وعلى البذر اربعة دراهم على صاحب الثور والباني على صاحب الاربعة  
 وعلى الخراج بينهما اربعة دراهم لصاحب الثور والباني لصاحب الاربعة  
 والآن صاحب الثور لا يرضى بالربع من الخراج ويطلب الزيادة على ذلك  
 فما الحكم **اجاب** ليس لصاحب الثور المثل وطه عليه العمل على فدان  
 من الفدانين وحصل البذر الاخر الخراج بقدره بذر فقط ولا له  
 يستحق بماله شيئا عمله في المشترك ومن عمل في المشترك لا يقر له ويجب  
 عليه رة الزايد عن الخبز على شريكه هذا امر الحق فعليه الرضى به واساعلم  
**سبيل** في رجلين اتفقا على الشركة في الفلاحة الشتوي  
 والصيفي على ان يدفع هذا ارضه كراميا وبورها نظير ارض هذا او زراعا  
 الشتوي في ارض احداهما يبذرهما مناصفة في الباقي الاخران يدفع  
 ارضه بل يستقل بها فترزهما فظنا لنفسه فما الحكم في الزرع الذي  
 لزعهما في ارض احداهما ولم يرضى بالشركة الا بوط دفع ارضه ولم  
 يفعل **اجاب** الخراج من بذريهما يقسم انصافا فاليه ما بعد الخراج  
 خراج المقاسمة منه على البذر والصاحب لارض التي زرعت على الاخر لجرة  
 المثل للنصف من الارض التي زرعت لانها اجارة وحكم الاجارة الفاسدة  
 وجوب لغير المثل بالاستعمال واساعلم **سبيل** في ثورين احدهما للعالم

والاخر ثور يملك ثورا شريك فطلب العالم بذر له فقال له هلك على  
 عليك ولزم من النصف والنصف فذفع له العمل بناء على انه يلزمه  
 ثم ظهر له خلاف ذلك فيفتوي المفتي هل يرجع عليه بما دفع ام لا **اجاب**  
 نعم له ان يرجع عليه بما دفع اذ لا عبثة بالظن البين خطاؤه والله سبحانه اعلم  
**سبيل** في رجل له فدان واخوه اثنان اشترى كوا على ان صاحب الفدان يبذر  
 الترس والعامل عليه يبذر الترس وصاحب الاثنين يبذر الاثنين فعملوا  
 على ذلك وكان من ثملة عملهم الحث على ثمر فظل عتيق لصاحب الاثنين لتكون  
 ثلثة مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه وفي اثناء العمل وقع لصاحب الفدان  
 فقال له ذو الاثنين تزرع على ما بقي من بقرك وبقرنا على ان نعطينا  
 جوت زيت والخارج على ما اتفقا فقبل ذلك واذرت الغلة فما الحكم  
 في الزرع وثمره القطن وجرة الزيت **اجاب** الاجارة على  
 الوجه المذكور فاسدة لا يشرط البذر فيها على العامل والخارج على  
 حسب البذر لانه مما دفع فينبغيه من بذر الترس له الترس ومن بذر  
 الاثنين له الاثنين ولا شيء من ثمر القطن العتيق لصاحب الفدان  
 وله اجره مثل عمل بقدر فيه ولا يلزم اجره الزيت لعملة في المشترك  
 ولا اجره للعامل فيه عندنا كما عرف واساعلم **سبيل** في الوصي  
 هل له اذ امان ثور من بقر اليتيم واحتاج الى بذراوات الحث  
 ان يجده وعينه ويشترى له ذلك ام لا **اجاب** نعم له ذلك واساعلم  
**كتاب المساقاة**  
**سبيل** في ارض بين اثنين دفعها احدهما للاخر على ان يزرع  
 فيها غراسا تلتها للغارس وثلاثة للاخر فغرس واشت الاشجار منهل  
 هي على ما شرطت ام تكون مناصفة بينهما ام هي للغارس فقط فما الحكم  
 الشرعي **اجاب** الاشجار على ما شرطت اذ اختلفا في الشرط  
 فالقول قول الغارس حيث اعترف الثاني بانه غارس له او قامت  
 بيينة به او حصل تكول عند طلب اليمين والحاصل ان يعلم بانه  
 الغارس بطريق من الطرق الشرعية وان لم يعلم فتقضي بينهما على قدر  
 الارض قال في جامع الفصولين لو عرف غارس ما في له والاخر في محل  
 مملوك لاحد مما خامة فهو له وما في محل مشترك فهو بينهما اشتري بمحل  
 الغارس الحق من ذي اليد وهو ظاهر في ان القول قوله واساعلم



**سبل** في المساقاة على شجر الوقف مدة طويلة بجزء من العجوة  
لوقف الباقي للمسا في استيجار الاقترحه المقتلة بين الاشجار بعدها  
مدة طويلة باجر المثل بحيث لا يربح احدا الا كذلك ولو منكت هذكت  
الاشجار بالكلية وتعتلت الارض وتعتت المصلحة في ذلك وحكم حاكم  
بري جوازها نظر المصلحة الوقف هل يبع ذلك ويلزم ولا يبطل بوقت  
الموتوي العاقد لذلك ام لا **اجاب** نعم يبع ذلك ويلزم ولا  
يبطل بوقت الموتوي والحال هذه وحكم الحاكم واقع في محله خصوصاً  
وقد نعتت المصلحة في ذلك وحكم حاكم بري جوازها كما شرح فيه  
وهذا نقض المنة خير من هلاكها جميعاً مع الاصل والله اعلم **سبل**  
في رجل دفع اشجار زيتون مساقاة عامين كاملين لآخر على ان يكون  
له ربع الخارج فعمل العام الاول ومنعه رب الكرم عن العمل العام الثاني  
هل له ذلك ام لا ويجزى من على ملكه العامل من العمل ام لا **اجاب**  
ليس له ذلك بل يجزى اذ لا ضرر قال علماؤنا رحمه الله تعالى ان  
المساقاة تخالف المزارعة الا في مسائل اربعة منها هذه المسئلة  
لهذه العلة بخلاف المزارعة لان فيها اتلاف البذر والله اعلم  
**سبل** في شجر قطن لرجل انتقم مع آخر ان يجزىا ويعمل عليه  
على نصف الخارج فعلا نصف العمل وتم العمل عليه رب الشجر بنفسه  
فلما دخلت الغلة جابطلب نصفها واخذ بواسطة متغلب فعلاهما  
الحكم **اجاب** لا شيء للعامل في الخارج لقساد المساقاة  
باشرط عمل رب القطن معه فيه وهو يمنع التسليم فيوجب القساة  
كما نصوا عليه قاطبة واذا كان كذلك فجميع الخارج لرب الشجر  
وعليه للاخر اجر مثل عمله وعمل بقره من جلس الكرام والدنانير والله  
اعلم **سبل** فيما اذن ناظر وقف اهل لزيد بان يغرس في ارضه  
الوقف غراساً متتوفاً على ان يكون له نصف ما يغرس في مقابله الاعمال  
المعنوية والنصف بحجة الوقف فغرس زيد في الارض غراساً متتوفاً  
ثم باع نصف لغرسه ومنع على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس  
الا بالعمل واذا عمل فيها عليه نصف لجرة الارض بحجة الوقف يجب  
غراسه ام لا **اجاب** هذه معاملة فاسدة والغراس كله للوقف  
وللعامل قيمته الغراس واجرة مثله ولا ينفذ بيعه فيه فيرد

ويرجع المشتري على البائع بالتمن ان كان قد دفعه اما فاسداً فلا  
له بيع به لمائة فاما ما كان الغراس كله للوقف فلا ان العقد في  
الشجر لما كان فاسداً وقد عزمه العامل بما في الناظر في ارض الوقف  
صار كان الناظر فعله لك بنفسه فيصير فايضا له بحجة الوقف  
با بقنا له بارضه مستملاكاً له بالعلوق فيما فقب عليه قيمته  
اشجاره واجرة مثل عمله لاننا بنى له اجاره وهو نصف الخارج  
وله يحصل له من شيء فيجب له اجر مثله واما عدم نفاذ بيعه فلما  
ذكرنا انه صار مستملاكاً بالعلوق في ارض الوقف والح ومنه يظهر وجه  
رجوع المشتري بالتمن على بايعه **فاذا علمت ذلك ظهر لك**  
عدم تاتى سوال العمل على المشتري وعدم تاتى سوال لزوم نصف اجرة  
الارض ومن شئت في شيء مما افتينا به فليرجع الي الخانية والتاياتها  
وشرح الدرر في الفهرست للاخس ومنع الغنار وغيرها من كتب المذهب  
يظهر لك ذلك والله اعلم **سبل** فيما اذا استاجر زيد من  
موتوي الوقف ارضاً وما باجر المثل واذا ان الموتوي بالغراس ما القنار  
واذا ادعى ان يكون النصف منه بحجة الوقف والنصف للمستاجر  
فغرس المستاجر من ماله وكلما كملت مدة الاجارة استاجر من موتوي  
الوقف الذي له الاجارة والتكلم على الوقف المزبور شرعاً باجرة  
المثل من غير زيادة واذا ان المستاجر بالغراس حتى نما ونشا  
جديداً بعد جديد ومستجداً بعد مستجد ومضى على هذا الحال  
مدة تتوف على سبعين سنة فجاء عمره وزاده في الاجرة زيادة  
فاحشة واستاجر النصف حصته الوقف من الموتوي فهل يبيع  
الموتوي ان يوجر حصته الوقف لغير ذي اليد الغراس القديم وهل  
يجب زيد على قبول الزيادة عن اجرة المثل ام لا **اجاب** كل ما ذكر  
فاسد والبنا على الفاسد فاسد **وجمادى الاجارة الا**  
وجود اشتراط الشركة في الغراس في فقدتها وهي تفقد بمثلها قطعاً  
اذا بيعت المنافع واذا فسدت الاجارة الاولى فالغراس كله للموتوي  
لان العامل عزمه باذن الموتوي الوقف في ارض الوقف باجارة  
فاسدة فكان الموتوي عزمه بنفسه فيصير قابضاً للغراس بانقضاء  
بارض الوقف مستملاكاً له بالعلوق فيما كثر به غير واحد واذا فسد



ذلك فلا توثق في فساد استيجارهم والواقع على الشجر والارض كما هو  
 اظهر من ان يذ كر فلا يتا في سوال بقول الزمارة عن اجرة المثل  
 وعدم بقولهما والحال هذه وللغارس قيمة الغراس في البقر مثل عمله  
 كما صرحوا به والله اعلم **سبيل** في رجل له شجر قطن دفعه لآخر ليجري  
 ارضه ويقوم عليه وله نصفه ويرجع العامل شجر قطن له للاخر كذلك  
 منل ما يخرج من القطن منها بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر وتعاونوا  
 قلة وكثرة اولا **اجاب** نعم القطن بينهما على ما شرط والله اعلم  
**سبيل** في رجل عامل آخر على شجر قطن له واختلف صاحبا الشجر مع  
 العامل عليه في الحصة المشروطة له العامل يقول شركة في الثلثان وما  
 القطن يقول شرطت لك النصف منل القول قول صاحب القطن وعلى  
 الآخر البيينة اولا **اجاب** القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل  
 والبيينة على العامل والله اعلم **سبيل** في رجل له شجر قطن جعل  
 لآخر فيه حصة بسبب بقر منه لضاف البقره هل يبق بالبق في القطن  
 تلك الحصة ام ليس له الا اجرة مثل بقره دما **اجاب** تجرد  
 البقر لا يتحقق بهما في الخارج **في** جامع الفضولين وغيره  
 استيجار البقر ببعض الخارج لم يرد به اثر ولصاحب البقر بقره  
 من الدراهم والدنانير ولا شيء له في القطن وانما هو جميع  
 لما لك الشجر والحال هذه والله اعلم **سبيل** في خراف عند  
 انسان مصفى عامه ومن جملة ما كان فيه شجر قطن مسكوت عن اشتراك  
 حصة للخرث فيه هل له فيه حصة ام لا واذا قلتم لا هل اذا القدي  
 وحرق عليه الارض في قافي عامه بغير اذن صاحبه هل مقرر  
 للخرث ام لصاحبه الذي اصل بذره منه **اجاب** لا شيء للخرث  
 في شجر القطن والحال هذه وما يخرج منه من القطن في العام الثاني  
 فهو لما لك والله اعلم **سبيل** في رجل عامل رجلا على شجر قطن له  
 لينتقم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما اذرك  
 الثرجا يطلب حصة فيه هل له ذلك ام لا والحال انه ترك العمل عليه  
 والقيام به قبل ان يبد واجلا **اجاب** حيث ترك العمل في  
 وقت لم يكن للثرجا قيمة فيه صح تركه ولا شركة له فيه بل هو جميعه  
 لما لك الشجر قال في البرازية قام العامل على الكرم اياما ثم ترك

فلما اذرك الثرجا يطلب الحصة ان ترك في وقت صارت للثرجا قيمة له  
 الطلب وان قبل ان يكون له قيمة شجر الزك فليس له الطلب انتهى  
 ومثله في الناقار خانية فحيث اذركه على صاحبه قبل ان يصير للقطن ثم  
 له قيمة لا يسئل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال هذه والله  
 اعلم **سبيل** في رجل ساقى آخر في حصة مشاعة في اشجار كرم كالثلث  
 مثلا هل يقع ام لا **اجاب** هذه المسئلة لم يجد من صرح بها من  
 علمائنا فيما بين ايدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري  
 مشايخنا **اجاب** بقوله في المساقاة الفتوى على قولها ومقتضاها  
 محقة المساقاة المذكورة لانها يجزان اجارة المشاع والمساقاة كذلك  
 انني وفي تفهيمه يجيد لان العمل في المزارعة والمساقاة على قولهما  
 وقد صرح في الاصل بان تسليم الشايح ممكن برفع الموانع عن البقر  
 وهي العلة لها على ان كثيرا من علمائنا صرح بان الفتوى في اجارة  
 المشاع ايضا على قولها لا مكان التسليم بالظلية او بالتماني كما ذكره  
 الزيلعي وقد صرحوا بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من  
 يجوزها لا يجوزها الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها والله اعلم **سبيل**  
 فيما اذا غرس العامل لنفسه اشجار زيتون في خلا شجر العنب واليتن  
 بغير اذن من مال العين واليتن حتى اضر الزيتون المزروع ما هو  
 في خلا له ضرر نقص قيمته منل يوم العامل بقلع ما غرسه من الزيتون  
 ويلزمه ضمان ما نقص من قيمة اشجار العنب واليتن اولا **اجاب**  
 غرس العامل اشجار الزيتون في خلا اشجار المعامل لغد منه فيوم  
 بقلعها واذا تحقق ان ضرر شجر اليتن والعنب ينفصا كقيمة ما  
 من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله اعلم **سبيل** في شجرة  
 نبتت في ارض من غير مملوكة لاحد بلا ابيات تعتمد ها رجل يحدد ما  
 هو لها من الخشيل والعرق ونقيتها وجفرا راضيا مدة عشر سنين  
 فبكرت وان اوان على ها فادعى شخصان والده حوطها وحجر عليها  
 قبله هل يستمع دعواه اولا **اجاب** لا يستمع دعواه اذ لا يملكها  
 والده بذل لك وهي ملك لمن تعتمد ها بما ذكره الله اعلم **سبيل**  
 في رجل دفع لآخر ارضا ببعضها شجر وبعضها فراج على ان يقوم على  
 الشجر الذي بها وله ربع ثمنه وعلى ان يفرس في القراح اغراسا وما



يغفل من الاغراس والاشجار له نصفه وضراً ما لذ لك مدة مغلوبة  
 هل يصح ويكون على ما شرطاً أم لا **اجاب** نعم يصح ذلك ويكون  
 ذلك على ما شرطاً من ربع عمرة الشجر الكاين بما ونصف الغراس والاشجار  
 في المجدة كما صرح به في التامنا رمانية والله اعلم  
 في رجل دفع لآخر أرضاً ليعزرش فمنا ويكون الشجر والمزينة ما لم  
 بعيناً مدة من السنين فما الحكم الشرعي **اجاب** لا يصح ذلك شرعاً  
 والشجر لما لك الارض وعليه للغراس اجرة عمله وقيمة عرسه كما  
 صرح به قاضيخان وعينه والله اعلم **سبيل** عن شجر يريون  
 مشرك هل يجوز مساقاة احد الشراكا فليته ام لا **اجاب**  
 لا يجوز والخارج على قدر الملك ومن صرح بعدم يجوز مساقاة  
 الشريك صاحب منع الغنار في بايما نقلا عن المجتبي والله اعلم  
**سبيل** في ارض سلطانية جيزت لبيت المال وتزرع الناس  
 بها ويقسم عليهم بالمحصة اتفق رجلان على ان يعزرها احد  
 ببقرة ويعمل بينهما بنفسه وليس من الاخرى ويكون الغرس مشتركاً  
 بسبب ان خاله كان يزرعها ويعينها عليه وورث من ارضها  
 عنه هل يصح اتفاقهما ويكون الغرس بينهما ام لا يصح ويكون الغرس  
 وجميع ما يزرع من صيفي وشوي للغراس والمزارع ولا شيء  
 للآخر ولا تورث عن خال ولا عراب **اجاب** الغرس للغارسه  
 وكذا الزرع ولا تورث الارض المذكورة ولا شيء للآخر فيما عرس  
 وزرع والمالك هذه والله اعلم **سبيل** في متول على وقف  
 دفع ارضاً للوقف مدة مغلوبة لبعضها شجرة لبعضها خراج لثلاثة  
 رجال على ان يعزروا بها لا يتم ثلثه للوقف والباقي بين الثلاثة  
 واذن المتولي لاحد م بان يعمل على شجر الزيتون وله ربع ثمرة  
 شجرة المتولي واول غيره هل يصح ذلك ويستمر الحال على ما شرط  
 وليس المتولي الثاني نقض ما فعل الاول قبل تمام المدة ام لا  
**اجاب** نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط وليس للمتولي  
 الثاني نقض ما فعل الاول كما صرح به كثير من علماءنا والله  
 اعلم **سبيل** في رجلين اتفقا على ان يشدا بقر ويتخذان ارقع  
 فيزرعا صيفاً وشتوياً شركة ولا أحدهما فطن عتيق كان زرعه

العام السابق يبيد رده وبقرة واكثره خاصة هل يدخل في الشركة ويكون  
 لشريكه فيها حصته ام لا يكون له فيه حصته **اجاب** لا يدخل القطن  
 العتيق في الشركة فلا حصته للشريك فيه وان علت بقره واكثره فيه كما هو  
 ظاهر والله اعلم **كتاب** **الذبايح**  
 عن نفا الغزاة الشيخ محمد صاحب التوب في شهر مستطومة بحضرة الاقرا  
 اندنا ايما البقر المفرد • جوابا كالمفرد اذا ابتدا  
 اذا ما المربي جرح صيد بقر • ولم يذكر له الخلق عمدا  
 يحل على المبيع عند قتل • بفوح شذام مشكا وندا  
**اجاب** الاخذ ايما الفضال نظما • لطينا بالجواب قد استبدا  
 رميت الى جراد او سمائل • فعدنا لطيرا وطيبا تبدا  
 فاقصدته حل وان لم • لسم الله الافضال عمدا  
**وقد نظم من شعر آخر يقول**  
 يا فاضلا في دهره • فاق اها الى عصره • ومن حوي علمابه  
 صار وحيد دهره • في تارك لسميته • عند لغا طيحه  
 عمدا غدا بقره • قد صرحوا بحله فاجاب  
 عنه ايضا من البقر والقانية • يا عملة في عصره  
 وعدة في دهره • هالك جوابا مستقى • تبدوا لغيره  
 شخص رمي جراد • او صيد ما في بحره • ولم يسم منه في  
 الاطير حل فادر • والمستثناة في الخانية وعبارتها  
 رجل رمي الى خنزير واسد او ذيب وما اشبه ذلك يتقصد به الاصطبا  
 وسهيا فاصاب صيدا ما كوال اللحم فقتله حل اكله عندنا وقال ذفر لايجل ولو  
 رمي الى جراد او سمك فتروك السميمة فاصاب طيرا او صيدا اخر فقتله حل  
 اكله وعن ابي يوسف روايات روي ان رسم عنه انه لايجل لان ما  
 اصابه لايجل بدون القسمية والتصحيح انه يوكل امتهى والله اعلم  
**كتاب** **الاختصاص**  
**سبيل** هل الافضال في الاختصاص المذكور الانبي وما سبق الشئ  
**اجاب** صرح في منع الغنار ناقلا عن شرح النظم الوهاب في معزبا  
 الى الظهيرية قال والانبي من الابل والبقر افضل المذكور من الغنر والفضا  
 ان كان موجوا اي مروض لا لثيين من الرمن وهو الرق امتهى وفيه



وفي فتاوي قاضي خان نحوه ومفهومه اذا لم يكن موجبا لا يكون افضل وقال  
في البرازية والذكر منه افضل اذا كان حقيقيا قال ورايت في مينة الغنية  
للقفاي في الفل اذا كان اكثر لحا افضل من الحقيق والافضل من الانثى من المعز  
افضل من القيس اذا كان استويا قيمة كالانثى من الابل والبق اذا استويا  
قيمة شرفا والكلب اولى من البعوضة الا ان تكون اكثر قيمة وهو كلام ربي  
غاية الحسن والصيق انتهى ما نقله الغزي واجاب عن الشيء بقوله  
ان الشيء من الاعنار دون دون سنة والخم للابل والعامان للبق والله اعلم

## كتاب الكراهة والاستحسان

**س** فيما ينبغي الى حصة الامام الاعظم الى حيفة النعمان من  
جواز لبس الحر غير المذنب الجسد هل صح ذلك عنه فيصور العمل به في الفتوى  
او لا **اجاب** لم يصح ذلك عن ابي حنيفة وان نقل برهان صاحب المحيط  
فقد قال شمس لا يمتثل في الصحيح ان الكل حرام يعني الذي يمتثل  
الجسد الذي لا يمتته قال في الحاوي الزاهدي قال يعني استناده يدين  
وهذا يعني جواز لبس الحر الذي لا يمتل الجسد برخصة عظيمة في موضع عم  
فيه البلوي ولكن طلبت هذا عن ابي حنيفة في كثير من الكتب فلم يجد  
شي في هذا المعنى برهان صاحب المحيط انتهى فالجواب انه مخالف لما  
في المتن الموضوع لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفة  
لظاهر المذهب والله اعلم **س** في جماعة سمو انفسهم صوفية وفقر  
فلا ينيه فاضنوا بغير لبس واشتغلوا بما هو لهم تزد بها القرية المحمدية  
ولا الملة الاحمدية وهم جمل حتى بنوا قضا الوضو ومفسدات الصلاة  
وشرايط ساير العبادات خلفت عن طريق الاولياء السادات وبما لهم دين  
وعليم من المريدين بل هم بالنفس من الصالحين المضلين الجاهلين باركان  
الدين ويدعون انهم من عباد الله الصالحين مع كونهم معنطين في الجمل لدي  
علم الاسلام فقل ممنوعون عن ذلك لما فيه من الضر العام **اجاب**  
نعم ممنعون فقد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتروا على الله كذبوا وشبهوا  
ان كانوا زانقين عن الطريق المستقيم هل ينفعون من البلاد لقطع فتنهم عن  
العالم فقال اماطة الاذي ابلغ في الصيانة وامثل في الديانة ويمتيزون  
الجنث من الطيب في اذني نصر على ذلك في التام اخاينة ولفظ مثل هؤلاء  
كثير من الفقهاء واقاموا عليهم التكبور وموم بما تحف عنده من الجبال

وامه سبحانه وتعالى ليصلح الاحوال **س** في اما يقرأ بالجهنم يايت  
بصوت حسن على القواعد المقررة عند اهل العلم بحيث لا يخل بحكم من  
احكام القراءة لكن يصادف ان يخرج قراءته على طبق نعم من الانعام المقررة  
في الموليتي من غير تحن وتطريب هل يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل  
يكبره او لا **اجاب** نعم يجوز ذلك ولا يكبره اذ يحتمل الصوت بالقراءة  
مطلوب كما مخرج به المحقق ابن الهمام في فتح القدير قال في البحر نقلا  
عن الخلاصة وبحسب الصوت لا بأس به من غير تحن وفيه البيان  
في اداب حملة القرآن اجتمع العلماء رضي الله عنهم من السلف والخلف من  
العتامة والتابعين ومن بعدهم من علماء الامصار ائمة المسلمين على استحسان  
تحسين الصوت بالقرآن واقرأهم وافعالهم مشهورة بنماية الشدة فحسن  
مستغنون عن نقل شيء من افراد ما ورد لابل هذا من حديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مستفيضة عند الخاصة والعامة **حديث**  
مزينا القرآن باصواتكم **حديث** ابي موسى الاشعري رضي الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد اوتيت زمزما من زمزما اذ  
رواه البخاري **س** في رواية لم يلزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال له لي رايتني وانما سمع لقرأتك الباهرة روى عنه مثل ايضا من رواية  
بريدة بن الحبيب **حديث** الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه  
**قال** سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما اذن الله لشي  
ما اذن لشي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يحمي برؤاه البخاري ومسلم  
ومعنى اذن الله استمع وهو اشارة الى الرضا والقبول **حديث**  
فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لده اشد اذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة  
الى قينته رواه ابن ماجه **حديث** ابي امامة رضي الله عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منادوا ابو داود  
باسناد جيد **قال** جمهور العلماء معنى لم يتغن لم يحسن صوته  
**شم** قال قال العلماء رحمهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت  
بالقراءة وتزديتها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيل فان افراطا  
حتى زاد حرقا او خناه ونحوه حرام انتهى **فان قلت** ما نصنع  
فيما نص عليه في البرازية وعينها من كتاب الاستحسان قراءة



القرآن بالاحكام معصية والتالي والسامع اثمان **اجاب**  
 محله ما اذا التزم لفظ القرآن من صيغته باذخا حركات فيه ولزاح  
 حركات عنه او قصر ممدودا او ممد مقصورا او تمطيطا يخفى به اللفظ  
 او يلبس به المعنى فهو حرام يعسد به القاري وبما تم به المستمع لا ينعقد  
 به عن نتيجة القوم الى الاعوجاج والله تعالى يقول فرائنا عربيا غير ذي  
 عوج وان لم يخرج من اللحن عن لفظه وقرأته على رتبته كان مباحا  
 لانه زاد بالحائنه في تحسينه ويؤيد ذلك تفسير كثير من علماءنا  
 النقي في كلام ابن عمر رضي الله عنهما في الاذان بالتطريب الذي  
 هو اخراج الكلام عن موضوعه الامتلى وصيغته وامساخين الصوت  
 فلا اظن قايلا ما يمنعه لعدم وجهه بل كان جماعة من السلف  
 يطلبون من اصحاب القراءة بالاصوات الحسنه ان يقرأوا وهم يستمعون  
 وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاهياد والمفتدين وعباد  
 الله الصالحين **سبل** في رجل اظهر التوبة عند زيارة البيت  
 المقدس قايلا يا بيت الله اشهدك على واشهد الله وملكتك وكنيتك  
 ورسلك اني تبت ورجعت عن خدمة الحكام وتعالى مؤرمم وايضا  
 عند دخوله الحجرة النبوية واظهر التوبة كذلك قايلا اشهد على  
 يا سيد المرسلين اني تبت ورجعت عن امر الحكومة وكذلك عند  
 الصالحين المكرم من قايلا اشهد على اني تابت عن ذلك كله وقد كرر  
 ذلك في مجالس عديدة وايضا ذكر في مجالس عديدة اني ان عدت  
 الى امر الحكومة اكن يرؤيا من شفاعة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه  
 وسلم ولا اكون من امته وان فعلت ذلك فخلا لي حرام على ونفسي  
 وعاد الى ذلك مرة بعد مرة فماذا يلزمه بعد نقض العهد **اجاب**  
 من ثبت عليه وتقرر مثل هذا اللاب المنذور في المعصية مرتطم  
 وواقع في غضب الجبار المنتقم وقد بان منه وجهه وخلص منها  
 عصيته ويكفي في الانبأ باثمه والاعلام بعظيم جرمه قوله جل وعلا واذا  
 بعثنا الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد جعلتم  
 الله عليكم كفيلة ان الله يعلم ما تفعلون ولا يكونوا كما لى نقضت عزائمها  
 من بعد قوة انكاثا تتخذون ايمانكم دخلا بينكم ان تكون امة هي اري  
 من امة انما يبلى كره الله به وليبيين لكم يوم القيمة ما كنتم تفيه

تختلفون

تختلفون الآية المترمة فيها ما يزيل عن عين الاكمة الكمة قال القرطبي  
 في تفسير قوله تعالى وان توبوا بعهد الله اذا عاهدتم لفظ عا  
 تجتمع ما يعتقد باللسان ويكثر منه الانسان من صلة او بيع او موافقة  
 في امر موافق للديانة وقال ابن يونس في تفسيره قال اهل التفسير  
 المراد بالعهد هنا العيين وقيل كل عهد يلزم الانسان باختياره ثم قال  
 قال القاضي العمد يتناول كل امر يجب اليه فاقب بمقتضاه ثم قال ان  
 الله تعالى يشع نقض العهد عند من وضعت لهم مثلا بقوله ولا يكونوا  
 كالتي نقضت عزائمها **وقال القرطبي ايضا** تؤعد تعالى بعدا  
 في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو في من نقض  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد ثم نقض عهده خرج  
 عن الايمان ولهذا قال وتذوق السوء بما صددتم عن سبيل الله ايت  
 بصد كروذوق السوء في الدنيا هو ما يحل بهم من المكروم وهذا الامر  
 يحل من الكلام مجلدا فضا فنقص على هذا في هذه اغاية ونهاية لمن  
 عاهد الله ودفع عن فواده من الظلام والله اعلم **سبل** فيما  
 ابتدع ظلمة وتعدى على كنيسته للموقوفه على العماره العامرة بالقدر  
 الشريف وحدث في كل عام مرتين او ثلاثة من لخد مال جليل ووقوف  
 عذاب وسيل على اهلنا بخرى وابتدع عالم يعمد في غابر الزمان وقديم الاوان  
 هل يحب على حكام الاسلام وعلماء الانام ممن لهم قدرة على المنع وصوله  
 على الصديق انما تمنعوا ذلك لاسيما مع ورود الامر الشريف الخا قاني والحكم  
 المنيق السلطاني لخاصة للشرع والقانون ومغايته عرفا وشرعا  
 ان يصدر من اظهر المسلمين ويكون **اجاب** نعم يجب على حكام  
 الاسلام وعلماء الانام لاسيما من له بسلطة يدوقدرة على اقامة الحد  
 وقوة المنع ومولية الدفع ان يغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم  
 يستطع فبقلمه وذلك اضغف الايمان ولا سيما مع ورود الامور التي  
 يد لك وعنيه عن مباشرته منضما الى نهي الباري جل وعلا من عزيت  
 مالك وقد ورد الوعيد لتاركه والمضرب عنه عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه انه قال كنا نسمع ان الرجل يتعلق بالرجل يوم القيمة وهو لا يعرفه  
 فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترائي على الخطا  
 والمنكر ولا تنهاني والآيات والاحاديث الواردة في ذلك انظر من



ان تخفى وتختصر فقال الله التوفيق والهداية الى ما يريد منه عز وجل من حركة  
 وشكون والله اعلم **سبيل** في المقاطعة على الاحتساب مع كونها محظورة وعين  
 له في كل يوم قدر هل يتجاوز المقطع منه ويطلب زيادة عليه ام لا **اجاب**  
 كيف له ذلك وهو ممنوع من اصله الاول قطعا ابتداء فكل ما صار وكل ما فعل  
 خلاف ما عن سيد الرسل نقل والله اعلم **سبيل** فيما اذا اخذ احتساب قربة  
 مقاطعة بمال وجعل من له ولاية عليها لنفسه ايضا ما لاسماء حكمة في  
 مقابلة مقاطعة هل يلزم ذلك الحذمة شرعا ام لا وما للعلماء الخفية من الكلام  
 في هذا المقام **اجاب** لا تلزم شرعا بل يلزم قطعا وللبرازي في ذلك  
 كلام انما من السام ذكره قبيل كتاب الكراهة والحكم في ذلك واضح لا يحتاج الى  
 والا ترى مع من الامر كله عليه والله اعلم **سبيل** في رجل ضمن ما يتفصل  
 باسكته جيفا من العشر وما احتد اخذه من البزار الوارد من اليما من السهر  
 والبصر بمال معلوم ثم اشترى آخر معه في الضمان فخر هل يلزمه نصف الخزان  
 ام لا **اجاب** هذه مقاطعة والتزام بما يحدث ولا يطلع عليه الا  
 الممنون السلام ولا يقع ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم الخزان كالا  
 يلزم الذي اشركه وان لسي الضمان وقد ذكر البرازي في المقاطعة في مثل  
 ذلك ما يحس عنده من الجبال وتشتعل لديه ابدان الرجال ولا حول ولا  
 قوة الا بالله العلي العظيم اتاهه وانا اليه راجعون والله اعلم **سبيل**  
 من دمشق عن السماع والترقي في السماع هل تكمل الفقه ما علمنا بما يقتضي  
 الترخيص ام لا **اجاب** صرح في التام ارضائية نقلا عن نصاب  
 الاحتساب ما لفظه هل يجوز الترقي في السماع الجواب لا يجوز وذكر  
 في الاختيرة انه كبرية ومن اجابه عن المشايخ فذلك الذي حر كانه  
 حر كات المرعش وذكر في العيون انه لا يليق بمنصب المشايخ  
 والذين يقتدى بهم لانه يشابه الله والله يبين حال المتكبر ولو قيل  
 هل يجوز السماع لم فيقال ان كان السماع سماع القرآن والموعظة  
 فيجوز ويسقط وان كان سماع غنائم حرام لان التقني واستماع الغني  
 حرام اجمع عليه العلماء وما لغوا فيه ومن اجابه عن المشايخ الصوفية فلي  
 تخل عن الله وتخل بالتموي واخراج الى ذلك احتياج المبيض الى الدوا  
 وله شروط **احدها** ان لا يكون فيهم امره فقد ورد انقوا النظر الى الامر فان  
 فان فيهم لجة من الخور **الثاني** ان لا يكون جميعهم الا من جئهم ليس بينهم

فاسق ولا اهل الدنيا ولا امارة **والثالث** ان تكون نية القول  
 الاخلاص لا لغيره اجر والمعام **الرابع** ان لا يجتمعوا لاجل طعام  
 او فتوح **والخامس** لا يقومون الا مغلوبين **والسادس** لا يظهرون  
 وجه الاصادقين وقال بعضهم كذب في الوجد اشد من الغيبة كذا وكذا  
 سنة والحاصل ان لارخصة في بيان السماع في زماننا لان جندا  
 رحمة الله تعالى تاب عن السماع في زمانه انتهى وفيها قبل هذا **ذكر**  
**محمد بن عبد الله** في السير الكبير عن ابن مالك رضي الله عنه انه دخل  
 على ابيه السهرن مالك وهو يتغنى فقال له انش قد بدد للرب الله تعالى ما هو  
 خير منه فقال تخشى ان اموت على فراشي وقد قتلت تسعة وتسعين من  
 المشركين حاورا سوى ما شاركت فيهم المسلمون قوله وهو يتغنى بطاهره  
 حجة لمن يقول لا باس للسان ان يتغنى اذا كان ليتم ويونس  
 نفسه وانما يكره اذا كان ليتم ويونس عينه ومن الناس من يقول  
 لا باس به في الاعراس والوليمة الا ترى انه لا باس بضرب الدفوف في  
 الاعراس والوليمة وان كان في ذلك نوع للهوى اما لم يكن به باس  
 لان فيه اظهار الفكاك واعلانه وبه امر صاحب الشرع حيث قال  
 صلى الله عليه وسلم اعلنوا النكاح ولو بالدفوف وكذلك التقني  
 وفيها عن الدخيم ومنهم من قال لا باس به في الاعياد **ومروي**  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوما لعبد ونيه  
 الدهيز جاريته تغنيان بالدفن فجاء ابو بكر رضي الله عنه وقال لهما  
 تغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا دعهما فان هذا اليوم  
 يوم عيد مشردا عن الحيط تفضيلا آخر في التقني **حاصل**  
 انه يفرق الحكم بين التقني لزالة الوحشة فيحل او للمهر المجرد ومنهم  
 من قال ان كان يتغنى بالشعر لم تعلم الفصاحة ونظم القوافي فيحل او  
 للناس فلا ومنهم من فصل ما هذه الشبهة في الاله عيانا  
 فيحل ولا يفهم ومنهم من فصل قايلا ان كان داعية لغيره حل وان  
 داعية للشرب حرام وشبهه بسوق الدابة ان احتج اليه حل والاحرام والشدا  
 او ما ترى الاميل اليه • هي وبك اغلط منك طبعنا  
 لصق الى صوف الحكاة • وتقطع البيدا قطعنا  
 وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل الصوف والجمع



عبارة فيه ما قاله بعضهم وقد شيل عن السماع بالبراع وغيره من الآت  
المطربة هل ذلك خلل أم حرام قد حرمه من لا يعرض عليه لصدق مقال  
وأباه من لم ينكره لبقوة حاله فمن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة  
فلتقدم والإفجوعه إلى ما نناه عنه أحكم وأسلم والله أعلم **سبل** من  
دشق الشام من الشيخ إبراهيم الصادي فيما اعتاده السادة الصوفية  
من خلق الذكوة الجهرية في المساجد من جماعة ورثوا ذلك عن أبيهم  
وإجدادهم وينشدون القصائد الصوفية الصادرة عن ذوي المعارف  
الالهية كالقادرية والسعدية والمطارية وغيرهم ممن لهم فقه في  
الملة المحمدية ويقولون يا شيخ عبد القادر يا شيخ أحمد يا رفاعي شي  
عبد القادر وروى عن ذلك ويحصل لهم في أثناء الذكر وجد عظيم وحال  
يقعد ويقيم فيرفقون أصواتهم بالذكر فيطوبيم الحال وينشرون  
المقال ولا يخلوا ذلك من حضور أناس من العوام يحصل منهم **الحزن**  
عند الميامر وقصد من ذكر الميامر العلام بدخلون خلق الذكورية  
صالحه ورعية واجبة ثم من يعرض على ذلك ويقول لفظ شي لله  
كفر قابله هالد وكذلك الانشاد ورفع الصوت والرفق لجد من غاية  
التقص قايلا جميع ما يفعله من ذلك لا يجوز في مذهبي حقيقة والشافعي  
وأحمد ومالك وينكر كرامات الألباء بعد المات ويشنع غاية التشنيع على  
فاعله بالكمات المولات منل اعتواضه موافق الحكم الشرعي ومطابق لما  
يقضيه الشأن المرمي الجواب **بالنقل الصحيح** عن العلماء ذوي  
الأياب ولكم الاجر والثواب من الملك الوهاب **فاجاب** الحمد لله  
وحده المهيأ بها دي من لا هادي لتلواك انطقنا بما فيه رضاك اصل  
اولا ان من القواعد المشهورة التي في كتب الائمة مقترنة مذكرة  
ان الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار  
ما قصد له وهي مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيطان انما الاعمال  
بالنيات ومدارها بالاحكام الاسلام عليه كائن عليه العلم ارحم  
الله تعالى فاذا تقرر لك ذلك وعلمت ما هنا لك فاعلم تلوه ان  
ولي الله تعالى الشيخ الامام العلامة الصرخ العنامة خلال الدين المحامي  
ذكرني جمع الجوامع مع قوله وتري ان طريق الشيخ ابي القاسم الحفيد  
سيد الصوفية علماء وعلا وصحة طريق مقوم فانه خال عن البدع

سملت

داو على السليم والتفويض والتبوي من النفس ومن كلام الطريق  
إلى الله تعالى مسدود على خلقه الا على المقتضى انار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقال راي في المنازل انكم على الناس في قف على ملك  
وقال ما اقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى ه  
فقلت على خفي ميزان وفي قولي وهو يقول كلام موفق والله اعلم  
ولا التفات الى من رماهم في جملة الصوفية بالزندقة عند خليفة  
السلطان حتى امر بضرب اعناقهم فامسكوا الا الحفيد فانه استقر  
بالفقه وكان بغتي على مذهب ابي نور شيخه وبلغ لهم النطق فتقدم  
من اخرجهم ابو الحسن الثوري للسياق فقال له لم تقدمت فقال  
او ثرا صباي بجاء ساعة فبنت واني الجبر الى الخليفة فردم الى القا  
فقال الثوري عن مسایل فقمية فاجابه عنها **ثم قال ولعد**  
فان لله عبادا اذا قاموا بآباءهم واذا انطقوا انطقوا بالله الى لفر كلامه  
فبني القاضي وارسل يقول للخليفة ان كان هو لا زندقه فادوجه الارض  
مسلم فحلى سييلهم رحمه الله تعالى ونفعنا بهم **شرح قول الصوفية**  
الحسين الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة في سن الخليفة المذكور وهو ابو  
الفضل جعفر القندر انتم في شرح الجامع الصغير للمناوي في قوله  
صلى الله عليه وسلم من أحب ق ما حشره الله في ذمتم قال من  
أحب أوليا الرحمن فهو معهم في الجنان ومن أحب حزب الشيطان  
فهو معهم في التيران وفيه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية او تشبه  
بهم وانه يكون مع كفر طيه بالقيام بما هو عليه في الجنة ومن تشبه بهم  
انما فعل ذلك لمحبته اتيام ومحبه لهم لا يكون الا تشبه روحه لما  
تبيهن له ادواهم لان محبة الله تعالى محبة امره وما تقرب اليه  
ومن تقرب منهم يكون مجاذبا لروح لكن المشبه نفوق بظلمة الفس  
والصوفي خلس من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها  
الا كل نفس جاهلة غيبه فخرج لما هو المتول عنه فاما خلق الذكر  
والجهرية وانشاد القصائد فقد سجاني الحديث ما اقتضى له  
الجهرية وان ذكرني في ملاذ كرتة في ملاخير منهم رواه البخاري  
ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه رواه احمد بن حنبل باسناد  
صحيح وزاد في اخره قال قتادة والله اشرف والذكر في الملا



لا يكون الا عن جبره و كذا خلق الذكر و طواف المليك بهما و ما و رد بينهما من  
 الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بما لذكر **وهذا الحادث**  
**اقتضت طلب الاسرار** في الجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف  
 الاشخاص و الاحوال كما جمع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقرآن  
 و الطالبة للاسرار و لا يعارض ذلك خيرا لذكر الحنفى لانه حيث خيف  
 الريا او فساد المصلين و النيام في الجهر ذكر بعض اهل العلم انه افضل  
 حيث خلا تماما كونه اكثر عملا و لتغدي في فايدته الى التامعيت  
 و يوقف قلب الذكر فيجمع همه الى الفكر و يصرف سمعه اليه و يطرد النوم  
 و يزيد النشاط و قوله تعالى و اذكر ربك في نفسك **اجيب**  
 عنه بانها مكينة كاية الاشري و لا يجهر بصلاتك و لا تخافت بها  
 نزلت ليلا يستغفر المشركون فيسبون القرآن و من اتزله فامر به  
 سدا للذريعة كما نهي عن سب الاصنام لذلك و قد نزل و بعض شيوع  
 مالك و ابن جرير و غيره مما حملوا الآية على الذكر كحال قرأة القرآن تعظيما  
 له يذكرون على انصاليما بقوله تعالى فاذا قرأ القرآن الج قالست  
**الساعة الصوفية** الام في الآية خاص به صلى الله عليه و سلم و اما  
 غيره من هو محل الوسايس و الخواطر الزمنية فامور بالجهر لانه اشهد  
 في دعما يوجب حديث الزاير من صلى منكم بالليل فيلججه بقرآنه  
 فان المليك تفضل بصلاته و لنتم لقرآنه فان مؤمن الجهر يكون  
 في الهواي و جيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته و ليستمعون قرآنه  
 و نظره يجمع عن داره و الدور التي حوله فساق لجن و مودة الشياطين  
 و تفسير الاعتداف في قوله تعالى لا يحب المعتدين بالجهر بما لا عامر و د  
 بان الرابع من تفسير القضاة عن المامور به او الاحتراز في ما لا  
 اصل له في الشرع و التوفيق بين ما ورد في الجهر و الاسرار بخلافه  
 واجب فان قلت **صرح** في الحاشية بان رفع الصوت بالذكر  
 حرام لقوله صلى الله عليه و سلم من رفع صوته بالذكر انك لا تذكروا  
 صم و لا غايبا و قوله صلى الله عليه و سلم خيرا لذكر الحنفى لانه ابعد عن الريا  
 و اقرب الى الخضوع محمول على الجهر الفاحش المضر و في البرازية ناقلا  
 عن الفتاوي ان الذكر بالجهر في المسجد لا يمنع الاحتراز عن الدخول  
 تحت قوله تعالى و من اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه

و صنع ابن مسعود يعني اخراجه جماعة من المسجد معهم يملكون و يصلون  
 عليه الصلاة و السلام يجترلوا لعل قولكم قال قلت لالاخراج من المسجد  
 لو نسب اليه بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لاعتقادهم العبادة فيه  
 و لتعليم الناس بانه بدعة و الفعل الجاهل يجوز ان يكون غير جائز  
 لغرض الحقيقة فكذلك غير الجاهل يجوز ان يجوز لغرض كاترك الرسول صلى الله  
 عليه و سلم الافضل تعليم الجاهل **قال و ما روي في الصحيح**  
 انه عليه الصلاة و السلام قال لو افقوا منكم بالتكبير و لم يروا على انفسكم انكم  
 لا تدعون ائمتكم و لا غايبا لم يحتمل انه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روي  
 انه كان في غزاه و نقل رفع الصوت بالذكر في الجاهل انتهى ملخصا و في المسئلة  
 للعلم كلام يعقل مجلدا و منع النظر الى ما تقدم لنا في هذا السؤال  
 يتحقق ما فيه العتوب فتكتفي به و الله الموفق و اما الشاذ الاشعاري  
 في المسجد ففي دلائل الاجازة لعبد القاهر السني الاشعري ما فيه الكفا  
 و لو لم يكن الاحاديث كعب و نصيحتة المشهور و الحارثه صلى الله عليه  
 و سلم الى الخلق ان اسمعوا و كان عليه الصلاة و السلام يكون مع اصحابه  
 مكان المائدة يتحلقون حلقة دون حلقة فيلتفت الى هؤلاء و الى هؤلاء  
 و الاخبار فيما يشهد لهذا الثبوت و الا فربما مستفيض **وقول العلماء**  
**انما الشعر كلام فحشاء** و بعبارة اخرى فاجاز على الثرجار  
 عليه و اما قولهم يا شيخ عبد القادر بنوندا و اذا اصيف اليه شيء فهو  
 طلب شيء كرام الله فما الوجه لم يمتد و لا يجوز الاعتراض بما في قيدا الزاير  
 و نظم الغوايد و من قال شيء لله بعض يكفر الخ اذا لوجه ذلك و كيف  
 ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الايمان الا بجود ما اذخله فيه  
 و قولهم الكفر شيء عظيم فلا يكفر المسلم اذا اختلف فيه و لو برؤا اية  
 منيعته و معاذ الله ان يوجد الكفر بذلك و قد قال شارحه و ينبغي  
 ان يرجح فيما عدم التكفير و وجه التكفير بانه طلب شيء لله و هو جليل  
 و علا غنى عن كل شيء و الكل محتاج اليه و هذا لا يحتاج في خاطر احد فان  
 ذكره تعالى للتعظيم كما في قوله فان لله حننه و مثله كين  
**واما الرقص فغير للعلماء كلام منهم** من منعه و منهم من لم يمنع  
 حيث وجدوا الشهور و غلب عليه الوجدان استدلوا بما وقع لجعفر بن  
 ابي طالب لما قال له عليه الصلاة و السلام اشهدت خلقي و خلقت



وفي لفظ جعفر اشبه الناس خلقا وخلقا فجعل اي شئ على رجل واحدة  
 وفي رواية رخص من لذة هذا الخطاب ولم تذكر عليه الصلاة  
 والسلام عليه رخصه وجعل ذلك التلاويح اذ رخص الصوفية عند  
 ما يجدونه من لذة المولى في مجالس الذكر والسماع وفي التاتارخانية  
 ما يدل على جواز المقلوب الذي حركته حركات المقلوب وهذا انفي  
 البلقيني وبرهان الدين الانباسي ومثله اجاب بعض المعتز  
 الحنفية والمالكية وكل ذلك اذ خلصت النية وكانوا صادقين  
 في الوجه مغلوبين في القيام والحركة عند القيام والشئ قد يصف تارة  
 بالحلل وتارة بالحرام باختلاف العضد والماء ويتفرع من جميع ما قالوه  
 بطول الكلام **واما انكار درامات الاوليا**  
 على الاطلاق فالجواب ما قاله اللغاني في هداية المريدين كان يتكذب  
 بكرامات الاوليا فلا بحث معه لانه مكذب بما اثبتته السنة انتهى  
**ومثله كرامات الاوليا** في الكتب مشهورة مطهرة  
 مقرة مذكورة وفي هذا القدر كفاية لمن كان له قلب او القى  
 السمع وهو سمع ثم رايته بعد مدة من اقباض هذا السؤال رفع  
 للشيخ ابي الفتح محمد بن محمد بن عبد السلام المالك الدمشقي الدار شيخ  
 الاسلام وفيه من كلام ما هو غاية العضد والماء فاجبت ذكره هنا  
 وصورته **ما قول سادات العلماء ائمة المدي**  
 ومصابيح الديني ايد الله تعالى بهم الدين وقمع بهم الجملة والمفسدين  
 ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم انه حفي حضر مجلس خاكر شرعي  
 وادعى على جماعة من الصوفية انهم يدكرون الله قياما ويرفضون  
 ويعنون **فاجاب** الجماعة المذكورة بانهم جماعة صوفية  
 وذلك جازم عند من فطلب الحاكم المؤي اليه احد من السادة  
 الشافعية فاحضر الى مجلسه رجلا من اهل العلم والافتا شافعا  
 فاخبر الحاكم بجواز ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك  
 الرقص الذي يشبه حركات الخنثيين فان ذلك حرام وان كان  
 الانشاد المشتمل على تنويه الرب سبحانه وتعالى وتقدليله ومدح الرسول  
 عليه افضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من  
 النار وما يحصل به الشوق المطلوب شرعا فكل ذلك جازم فاجاب

الشخص المنكر المذكور بقوله هذا الذي ذكرته باطل وقد كفرت بهذه  
 الفتوى وطلعت ذوبك بمنل ما قاله المنكر صريح او باطل وهل هو  
 مصيب في انكاره او محط وماذا يتروك عليه في تكفيره لهذا الرجل  
 المفتي الشافعي من الاحكام الشرعية وهل يكون عقابته هذه وانكاره  
 قاصدا في كثير من ائمة الدين كالشافعي وما لك ونحوهما وطاعتا  
 على السلف الصالح ومكفر الكل من قال بجواز ذلك من المتقدمين  
 والمتأخرين من الفقهاء والصوفية وغيرهم وهل لولة الامور  
 رحمهم الله تعالى وعلما المسلمين وصليهم مناقشة هذا المنكر على  
 ما قاله ومقابله على ما تفوه به من تكفير الرجل العالم المذكور  
 وتطبيقه من وجهه وثبائون على ذلك الثواب الجزيل وما للحاكم انما  
 في ذلك **فاجاب** الحمد لله المصنف **المصنف**  
 للمصنوب ما صدق من هذا المنكر المذكور في الجازف المغرور من مخترع  
 المباح وتكفير اهل العلم والصلاح امر شنيع وقول قطع لا يصدر مثله  
 من عاقل ولا تفوه به لبيت فاضل لوجه في ذلك عن الفوائد العلمية  
 وعدم رجوع الى الصواب الفقيهة اذ من شرط انكار المنكر معرفة مذهب  
 المنكر عليه لاحتمال ان يكون ذلك الفعل جائزا لديه فيغير الانكار  
 حينئذ منكرا والقيام به مزدرا فلا يسوغ الانكار في الفروع المختلف  
 المختلف فيها الا مع اتحاد المذهبين في فروع الفقه والاصوليين  
 والمعرفة التامة بالحكم الشرعي في تلك الجزئية وما تندرج  
 تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر عليه في وجه  
 الامتثال على وثيق قال جل وعلا قل هذه سبيلي ادعوا الى الله  
 على بصيرة انا ومن اتبعني وقالت الله تبارك وتعالى ولا تقف ما  
 ليس لك به علم الاية فلا يقدم على التكفير الا امام مخبر مدع الرأى  
 والاطلاع عارف بالخلاف ومرايت الاجماع لاسيما في مسئلة السماع  
 فانما حقيقة المقرري بعيدة المري واسعة المجال شاسعة المنال  
 قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلفت في تقريرها ائمة الخلف  
 حتى عذها بعض العلماء من المسائل التي هي الآن لم تحرر وان كثير  
 البحث فيها وغرر وكثير من العلماء جنح الى عدم الترجيح وما لك  
 الى التوقف دون تقوية ولا تصحيح فكيف يقطع بالتصريح



كيف يعدل عن حق الظن والمستقيم وكيف يكفى من قال بالجواز والاباحة  
 في مسألة اجاب كل عالم فيها قد اختلف ووقف بعد التامل دون الاباحة  
 فالكافر من كفر بمثل ذلك ولم يثبت من التحقيق اقوام المسالك فان من  
 كفر بمثل ما قد كفر كما ورد في الاثر ومن حرم الحلال فقد وقع في  
 الضلال واستوجب العقوبة والنكال اذ ليس في القدر المذكور من  
 السماع ما يجزى لنقض ولا اجماع وانما الخلاف في غير ما عين والتزام  
 في سوا ما بين **وقد قال بجواز السماع من الصحابة**  
 والتابعين خلق كثير وجم غفير قال افضى القضية المأثرة في حرامه  
 اختلف اهل العلم في الغنى فاباحه قوم وخطره اخرون وكروه مالك  
 والشافعي وابو حنيفة في اصح ما نقل عنهم انتهى كلامه وقال صاحب  
 كتاب تشييف الاسماع في احكام السماع لم يرد من ابي حنيفة في الغنا  
 نفي مخرج وانما السبب لبعض اصحابه القول بالمنع من مفهوم كلامه  
 في قوله ولا يحضر او ليمه وفيها لم يوافقوا ونقل صاحب النهاية  
 في شرح الهداية من الحنفية اباحة الغنا اذا كان يتغنى ليستفيد  
 به نظم القواني ويصير فضيح اللسان قال وقال بعضهم اذا كان  
 يتغنى ليبد فمع الوحشة عن نفسه فلا بأس به قال وبه اخذ شمس  
 الائمة السرخسي واستدل بان السنن مالك كان يتغنى في بيته  
 ولا يفعل ذلك تلميها مشرقا ومن يقول بالكرهية مطلقا يحمل  
 حديث الش على الشاذ الاشعار المباحة ويجزم صاحب البدائع من  
 الحنفية وذهب طائفة من الشافعية والمالكية الى التفرقة بين  
 القليل والكثير فاجازوا القليل ومنعوا عن الكثير كما نقله الرافعي  
 وغيره وذهب طائفة الى التفرقة بين الرجال والنساء فحرموا  
 بنحو مما من النساء الاجاب واجوز الخلاف فيما سوي ذلك **واما**  
**سماع الساق الصوفية** رضي الله عنهم فممنزل عن هذا الخلاف  
 بل ومرتفع عن درجة الاباحة الى رتبة المنع كما مر به غير  
 واحد من المحققين سيئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع  
 الذي يعمل في هذا الزمان في مجلس الذكر فاجاب بما صغرته  
 سماع ما يجوزك الاحوال السنية المذكورة بالا حرة مندوب اليه  
 وقال في قواعد الكبرى عند ذكر سماع من كان عنده هوي مباح

كعشق

كعشق ووجهه واهله فسماعه لا بأس به ومن يدعو به هوي محرمة فسماعه  
 حرام ومن قال لا اجد في نفسي شيئا من الافئدة فسماعه مكره وفي حقه  
 ولين محرم انتهى فمن جزم بالتحريم والتكليف فقد اخطأ فيما قال ووقع  
 في الكفر والضلال واستحق العقوبة والنكال لسأله تعالى العظمة  
 والتوفيق والهداية الى اقوم طريق مته وكرمه امين انتهى والله اعلم  
**في جماعة خلوا عن بلد من بلد ما عليهم من التكليف والاذي**  
**والظلم والبلاء واستوطنوا بلدا غيره ومكثوا به مدة سنين والآن**  
**انتم رجل ولاه السلطان فتا ما على بلد من الاصل ليأخذ ما**  
**يتحصل من قسم ارضه نظير عطايه في الديوان يستحق اسبابا يريد**  
**جيرهم على العود الى ذلك الوطن والا ان يدفعوا له دراهم يسيرتها**  
**كثير فدان هل يجبرون على ذلك والحال انهم تاهلوا بالوطن الثاني**  
**ورزقوا به اولاد وتوسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفا لفلان**  
**راسا واحدا بل منهم المحالج المكاري والتاجر وغيره او لا يجبرون**  
**لكون تكليفهم باخذ هذين الامرين ظلم نعمي الله تعالى عنه ورسوله**  
**كيف الحال اجاب** تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشنا  
 لا يجوز فعلمنا بين اظهر المسلمين فان المؤمن امير نفسه فله الاقامة  
 في اي بلد شاء وقد رايت بعض علماء دمشق المحروسة وهو الشيخ الامام  
 والعالم الفاضل تقي الدين الحصني الشافعي جعل في هذه المسألة رسالة  
 وخط على من يفعلها من اهل الديوان حتى اوقفه على حد الكفر وجعله  
 من جملة الفساد في الارض ومنزلة الموبقات يوم العرض ونحن نقصر  
 على كونه ظلما وانت تعلم ما اودع الظالم والمصيب اعظم ان كنت  
 لست بمالك والله اعلم **ايضا في قوم رحلوا من بلد من بلد في**  
**اوقات مختلفة الى بلد لد الموقوفة وسكنوا بها كثر الفتن وخط**  
**الانفس والجور والاختلاف فمنهم من لم يعرف بفلاحة اصلا ومنهم**  
**من عرف بفلاحة فقام بها غيره لما رحل من البلد من رحل من مدة**  
**حسن سنين وجام اولاد واولاد حتى ان اولاد احد منهم اوكا**  
**اولادهم لم يربوا ابائهم اصلا والبلد له مقتطعون فربما ذكر اهل البلد**  
**النازلين بها او غيرهم لمقطع البلدان هؤلاء الذين رحلوا من بلدك**  
**وسكنوا فلا حول ولا اهل بلدك ولورودهم اليه كان عامرا**



وكان فعله وافر فحمل محوز في ملة من المدلل لاحد ان يجبرهم على الرحيل  
من لدة الى البلدة المذكورة ام لا واذا اجبرهم على ذلك وخالف الاحكام  
الشرعية فماذا يجب عليه وما يترب عليه من الاثم في فعل ذلك **اجاب**  
لا يجوز اجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا والقوم وشق عليهم الخروج  
منه الى وطن هجره وانقوم لان المومن امتولف نفسه ليكن اى البقاع احب  
وارد وليعيش في بلد راي الراحة لنفسه فيها من البلاد ولا يسوغ له  
في ملة من المدلل ولا يحمل في محله من الضل ازعاجهم واخراجهم وان  
تقتل بسبب ذلك عشرهم وخروجهم هروبا من الجور والظن والظلم والحق  
مع الداعي للاقامة من حب الوطن والباعث لملازمة المعتاد من السكن  
وما يخرج الانسان من بلده التي هي اصل وطنه الا لضرورة عظم لتقار الغربة  
التي هي دل بسببه كمنعهم من العذاب لا ليم اذ بحجة الوطن مستولية على البقاع  
مستدعية لفظ الالتصاق وتماثل في ذلك النفس ايمنا الى بلدها  
توافد الى مقطر اسما مشتاقا فلو وجدوا بما خيرا لغادوا اليه محسنين  
اختيارهم ولو شق ايمنا راحة عدل لبادوا الرجوع وهرعوا من غير اجبارهم  
عذ او قد رفع لمحمد بن عبد المومن بن جريس بن سعيد بن داود بن قاسم  
ابن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي الاصغر بن محمد الباقر بن علي زين  
العابد بن الحسين بن علي بن ابي طالب الحسيني الحسيني الشافعي الاثر  
رحمة الله في نظيره لك **سؤال واجاب** بما تقوم به العتمة  
على فاعل ذلك ابتداء بالحدس مستحق الحمد ان الله وانا اليه رجوع  
بما حل للاسلام والمسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين يتجرؤ ويجهلهم  
بربهم عز وجل على اهل الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين  
والاخرين ولا على قول رب العالمين فيما ذمهم اليه انفسهم الامارة  
بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ترك لبا لمصاد ولا  
يجل اجبارهم على العود وهو من الظلم الظاهر الفاشي المتظاهر سوا كان  
الرجل منهم فلا حاد غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل غير رضاه به ويا  
كان او لضرانيا فضلا عن شخص بوحده الله وسوا نقاد عمده بالرحلة  
ام لا وهذا من افق خصال اهل الظلم واشنع افعال اهل الجور لانه نوع من  
الاستغناء فيه غاية الفخر وقد حرّم الله عز وجل الظلم على نفسه  
وجعله بين عباد محرمات **صلوات الله عليهم** ان كذاكم واموالكم

وخارجهم ولا يقول بئذ للجاهل  
خلفه عن عالم ولا يحكم بئذ لك  
من المسلمين حاكم كيف  
هو

وعراضكم

وعراضكم حرام عليكم والظلم محرم في سائر الاديان وقد تطاهرت الكتب  
المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث على رفعه وقد اتفق فقها  
الاسلام على هذه الكلمة المظلمة بحج عدمه لا تقرين ولقاضي القضاة  
بد شق محمد بن اسماعيل بن احمد الوفاي نظيره ومن جوابه كيف يشك او  
يسترب في محرم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمتها معلومة من الدين  
بالضرورة وانما يستغنى عن مثل هذا الشيء على الظالم لعله يتدكر ويخشى  
وفي هذا القدر كفاية والله اعلم

## كتاب احكام الموات

**سيد** في رجل اصاب ارضا من ارضه من ارضه ثم رجل عنها فوضع اخو ديد  
عليها شجر رجح المحمي لها ويريد الاستفاد بها هل والحالة هذه تكون الحق بها  
من لم يجزها **اجاب** الذي اصابها او لا الحق بها على الاصح لان ملك  
دقيمتها ما لا يحيا فلا يخرج عن ملكه بالتزك لغيره الزبلي وصاحب العناية  
وغيرهما والله اعلم **سيد** في ارض من سلطانية مباحة للزراع ومنع  
رجل فيها حجارة علامة على سبق يده عليها فاعقبه اخو بالحرث فيها فمن  
الاولي **اجاب** الاول او في كلاهما صريح كلامهم في احكام الموات والله اعلم

## فصل في مسائل الشرب

في القمار بيع الموضوعة لاهواز الما النازل من السما في القرى والامصار  
كالقدس وغيرهما هل يكون ذلك الما المحرز ملكا خاصا لا اعتبارا لعمارة  
فيجوز لهم بيعها والتصرف فيها يساير التصرفات السابقة لذي الملك  
في ملكه ومنع الغير عن الشرب والاستقاء منها ويضمن المستقي منها ما  
يعتبر باحة ما يكتم ولا يكون ماؤها كما الابار المعينة التي يستخلف  
ماؤها وهل اذا كان بيد شخص صريح ما خارج عن داره في زقاق  
غير نافذ تصرف فيه تصرف الملاك في املاكه ولا تصرف لغيره  
من الجيران منه وباعه شخص بغير بيعه ام لا واذا ادعى بعض الجيران  
منه حصته مشاعة يقضى له بجزءه او لا بدله من بيته على ذلك **اجاب**  
لا يشبهة في كون الما المحرز مملوكا لاربابها لا يملكها وصفت لاهواز الما  
وليست كالابار المعينة والحياض التي لم يبق منع للاهواز ولي شبه  
ذلك رسالة قلتم فيها بعد ان زاد كلامهم يجب في القمار بيع  
الموضوعة في الدور التي في الامصار والقرى لاهواز الما النازل



من السما ان تقول بان الما يملك بذلك ويصير من قسم الما الذي في نهاية  
الاختصاص وقد افيتت بذلك من امر اولنا فيه ما في الولو الجية وكثير من  
الكتب لومزع ما يبي رجل غير اذن حتى ليست لاشي عليه لان صاحب البيئر  
غير مالك للماء ولو صب ما رجل كان في الحب فقال له املا الما لان صاحب  
الحب مالك للماء وهو من ذوات الامثال فيضمن مثله امتي لان ذلك في  
البيرو المعين واما الصمادج التي توضع لاحواز الما في الدور فلا شئمة  
في ان ماليا مملوك لا يحاسب بمنزلة الحسان والاواني ومحاصر حواير في  
باب الشرب نقلا عن قناري اهل سمرقند رجل وضع طشتا على سطح ولجمع  
فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك الماء تنازع عاينه لينظر ان كان سلب  
الطشت وضع لذلك فهو له وان لم يضع ذلك فهو للرافع انتهى فخل  
بر ان الحرف في ذلك فند الاحترار وعدمه ولا شئ ان الصمادج في  
الدور واما ما وضع لاحواز الما في ملك ماؤها كالصيد اذا دخل الدار  
فاغلق عليه الباب لياخذ ملكه واما اذا لم يوضع لذلك لا يملك كالصيد  
اذا تنكس في ارض انسان لا يملكه صاحب الارض بذلك وصدر حواير بان  
لو حرق حول ارضه وهياها للانيات حتى ينبت القصب صار ملكا له  
وقد بحث الكمال في البيرو المعينة لانها المنفعة عند الاطلاق  
انه ينبغي ان يملك حافرها ولها ما بها مخزن وطيبه لتفضيل الما وكيف  
ستوفت في ملك الما احرازه في الصمادج الموضوعه لذلك واما  
دعوى الحار الذي لا يدل على الصمادج لاشئ انه لا يقضي له بجمعه ودعواه  
باجماع العلماء والحال هذه والله اعلم **سبل** في قناة قديمة بدار  
الناس ليسيل بها ماء وجاز من قديم الزمان بحيث لا يهبط حدوث  
ذلك لعدم الاقتران هل له منعه ام لا **اجاب** ليس له  
منعه عن ذلك بحيث علم انه كان يجري بها قبل ذلك ويبقى القديم  
على قدمه كما كان فيما مضى من الزمان كما في مسئلة البيرو والميزاب  
والله اعلم بالصواب **سبل** في اهل دار يصيرون ما غسيلهم في  
الزقاق فيضربون بالبحر ان هل لهم منعه ام لا **اجاب** لهم منعه  
لانهم معتدون في ذلك والله اعلم **سبل** في دار بها يجري  
ما المحلة النازل من السما منها لا غير هل لاهل المحلة ان يجرؤا  
منها ما اعتنوا لم يغسلوا في امسهم وشبابهم او ساخهم ام لا

**اجاب** ليس لاهل المحلة ذلك اذا امتل استعمال ملك الغير محظور  
وانما جاز اجراما المطر المعتاد قديما يتبع على ان يجرؤا لا يجوز والله  
اعلم **سبل** في الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا خرج الي  
الاصلاح فما الحكم الشرعي فيه **اجاب** قال في البرازية وغيرها  
اصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا في الاصلاح دارهم منهم فقل انه على  
الحلاف في التمر الخاص يعني قال ابو حنيفة اذا جاوزوا دارهم رفع عنه  
مونه الاصلاح وكان على من بقي فكل من تجاؤوا داره رفع عنه ذلك  
الى ان يلبثوا وعند ما يكون اصلاحه عليهم جميعا من اوله الى اخره  
وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره  
يوجه ما لانه لا يستعمله بخلاف المتبع هذا اذا جتمعوا عليه اما اذا  
ابوكم لا يجتروك في ظاهر الزواية اذا امتنع البعض لا يجبر وقيل يجبر  
وذكر الحنفية في النفقات ان القاضي يأمر الذين طلبوا ذلك فاذا  
فعلوا ذلك كان لهم منع الاخر من الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم  
والله اعلم **سبل** في نزقاق غير نافذ بمنتهى دار بقرب بابها صير  
في يد ربها ادعت امرأة ان لها فيه حق الاستقامة بواسطة ان  
اسطحة دارها ليسيل منها ما اليه وان له فافذ بما في بيت دارها لغير  
رجلان نائبا لحكم بقدمه وسيل اسطحة واسطحة المية فامرها القاضي  
بفتح بابها الذي بينهما واخذ من ما به يجر ولبس الرجلين بعد دعواتها  
المذكورة هل هذا الحكم نافذ ام غير نافذ **اجاب** هذا ليس  
بحكم نافذ شرعا لانه خال عن شروط الشرعية اذ اخبار الرجلين ليس لهما  
المراة وكون ما اسطحة ليسيل اليه لا يوجب تملك الما لانما توضع  
لذلك والمرأة خادجة لا امت يد بغير البيرو مسدود في بيت لهما من دارها  
والمدعى عليه دويد باختصاصه بالبقعة التي بها فم البيئر الذي  
ينزع منه الماء ولا استطرق لاحد عليه سوى صاحب الدار التي هو  
بها مما يثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فكون غيره المدعى وهو  
المدعى عليه فلا يحكم بجمعه لاجبار كما كتب في السؤال وهو كما لا يخفى  
على اذ في من له في مسايل القضاء اذ في مجال والله اعلم **سبل**  
فيما اذا استاجر دار للسكن في بيوتها في الدار مخرج معه بجمع ما  
الاشئيه ويند ما قبل الاجارة فقل هذا الما ملك للموكل ليس للمستأجر



فيه الا ما اباحه المجر **اجاب** نعم الصواب في ذلك المدة هـ  
 الجمع المأما الاشياء التي منوعة لاحتراز الما يملك ما وها يملك بمنزلة  
 الجباب التي هي الخواص كما يفيد التعليل في مسئلة الامانة الملوكة والابلار  
 والحياض يقولهم لانهم لم يوضع لاحتراز المباح لا يملك الا بالاحتراز وانت  
 على يقين بان الصواب في المدة في الدوام وضعت للاحتراز ولا ينافيه  
 بعض العبارات الموجهة او محاملا مخلوطة عند الفقيه الماهر فلا يجوز  
 المتنازع منه الا ابلحة المجر والله اعلم **سئل** في نهر لقرية وقف  
 معها الجمعة من عمر على قرية اخرى وقف بجهة اخرى هلما يسبقون منه شجرهم  
 وثمرتهم هل المتكلم على النهر منهم او لا **اجاب** لو فهم كما صرح به فافحوا  
 وغيره قال قاضيان من القوم عمر في ارض رجل كان لصاحب الارض ان يسبق  
 ارضه منه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولهم ان يمتنعوه وقال قبل هذا  
 من خواص القوم ليس لهم ان يسبقوا لارضهم وارضه الا باذنه فان اذن  
 القوم الواحد او كان بينهم صبي او غائب لا يسبق لهذا الرجل ان يسبق  
 نزع ارضه من ذلك النهر ولا يمتنع ان وضع الاول فيما الاذن  
 ثابت فيه دلالة ولذا قيل بعد ما اضره لا تنافي والنقل مستفيض  
 في المسئلة والله اعلم **سئل** في قناة ما تابعة لقرية جارمية في وقف  
 على جهة بومر ما على ارض لقرية اخرى جعل من المال في مقابلة  
 شرب ارضهم واشجارهم وثمرتهم منها الجمعة الوقف المذكور كل سنة هل يجوز  
 ويلزمهم ذلك المال ام لا **اجاب** هذه المسئلة مبنية على جواز  
 بيع الشرب منفردا وقد اختلف فيه قيل يجوز في رواية وبر اخذ بعض  
 المشايخ وقد جرت العادة ببيعه في بعض البلدان وفي ظاهر الروا  
 لا يجوز قال البزوي يضمن الشرب بالغصب قال بكر رحمه الله  
 لا يضمن قالوا الفتوي على ما قال بكر وقالوا اما عند اظهر الرواية  
 لا يضمن قالوا الفتوي على ما قال بكر وقالوا اما عند اظهر الرواية  
 ليس من هذا الاصحابا لكن قالوا في الوقف يفتي بالضمن في غصب  
 منافع الوقف وبكل ما هو انفع له فيما اختلف العلماء فيه صرح به  
 في الحاوي القدسي ومقتضاه لزوم المال ولو حكم به حاكم مع لوض  
 شرايط الحكم نفدا والله تعالى اعلم **سئل** من دمشق في نهر كبير

ظهير

خارج من عين من واد قديم يسقي ذلك النهر وواشرب منه اراضي عدة هـ  
 وفري تحوي خلقا كثيرا لتلك القرية شرب من غير هذه النهر ويشتمل  
 تلك القرية على عليا من جهة منبع الماء وسفلى تحتها وتسحق فيها جناح  
 اوقاف وبيت المال وغيرهما وكل قرية منها نهر من ذلك النهر الكبير  
 سكره اهلهما في باطن النهر الكبير ليرفع الى نهرها الخاص بها وليس  
 لغالب تلك الامن مقدار متعين من النهر الكبير بل ما خذ منه كل قرية  
 في نهرها كفايتها او اكثر منها ثم وشهد الى ان لتسوي العليا  
 والسفلى ويفضل منه فضل يد هب للبرية وفي بعض السنين  
 يضيق هذا النهر الكبير فتزع اهل العليا ان لهم ولاية حبس جميع  
 ما النهر المذكور بالطين والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش  
 بحيث لا يتكون شيئا من المال اهل السفلى الا ما شذ من فضل متع اهل  
 القرية العليا من حبس جميع ما النهر الكبير بالطين والتراب  
 ورومون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يتي لاهل السفلى موضع  
 حاجتهم او يكون بينهم على قدر اراضيهم ما الحكم الشرعي **اجاب**  
 نعم يمينون فقد صرح علما وناظرهم الله تعالى بان ليس للاعلا  
 ان يسكن النهر على الاسفل ولكن يشرب بحصته لان في السكر احداث  
 شيء لم يكن في وسط النهر ورفقة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك  
 لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراصوا على ان الاعلا يسكن  
 النهر حتى يشرب بحصته او اضطلعوا على ان يسكن كل واحد منهم في  
 نوبته جاز لان المال حقهم وقد نزل بتراضيهم ولكن ان امكن  
 ان يسكن بلوح او باب فليس له ان يسكن بالطين والتراب ليلا  
 ينكسر النهر به وفيه اضرار بالشركاء الا ان يتراضوا على ذلك ولو كان  
 الما في النهر بحيث لا يجزي الى الارض واحد منهم الا بالسكن فانه يبدا  
 باهل الاسفل حتى يبرءوا شربا بعد ذلك لاهل الاعلا حتى يبرءوا  
 نقل ذلك الزيلعي وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الصيد**  
**سئل** هل الصيد مباح واذا حذاه حرفة حلال ام حرام وهل  
 يباح التلصق به او لا **اجاب** قال في شرح التنوير هو مشروع  
 بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى واذ اهلكتم



فامطادوا واما السنة فتقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ارسلت  
كلبك فاذا كوام الله ولا نه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاختطاب وتو  
استدلال بالمعقول قلت وهو مفيد لكل اتخاذا الصيد خوفا لانه نوع من  
الاكتساب ويخالفه ما في البرازية من انه مباح الا اذا كان لتلميح في  
باخذه خوفا ونحوه من الخلاصة لكن في البرازية والخلاصة ان  
المذهب عند جمهور العلماء والعقلاء رحمهم الله تعالى ان جميع انواع  
الكسب في الاباحة على التساهل الصحيح وهو مباح الا للتلقي او معرفة  
وهذا هو الذي عول عليه تولا صاحب البحر في فوائده فانه قال  
بعد اتراده عبادة البرازية في فوائده من هذا البحث وعلى هذا  
فاتخاذ حرفة كصيادة السمك حرام فادبرته هنا بعبارة لا  
فالتحقق عندي ما تقدم من تقريره من اباحة اتخاذ حرفة واما  
كراهة الملقى به فلا شك فيهما انتهى **اقول** وكلامه  
صحيح وقد كنا نستشكل حرمة اتخاذ حرفة او لا باطلاق اية الصيد  
وثانيا ان اصحاب المون والشروح اطلقوا اباحته لم يستثنوا  
منه ذلك واما حرمة الملقى به فقد علمت من نصوص وردت صراحة  
في حرمة مطلق اللحم فليتأمل والله اعلم **سبل** في اخذ الطير  
بالليل هل هو مكروه ام لا **اجاب** اخذ الطير بالليل لا بأس به  
واللهي محمول على الذنب ونحن نقول الاولي ان لا يفعل كذا في صيد  
المحيط والله اعلم **سبل** في صياد صاؤ سمكة فوجد في بطنها اخري  
هل يحل كل المظروفة ام لا **اجاب** قال في الخائنة اذا اخذ  
سمكة فوجد في بطنها سمكة اخري لا بأس بكليهما انتهى وفي الفوائد  
سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلا والا لانهما مستقدرة  
والله اعلم **سبل** فيما لو صاد سمكة فوجد فيها درة او خاتما  
او دينارا مضروبا هل يحل له ذلك ام لا **اجاب** ان وجد  
فيها درة مذكيا حلا وان وجد خاتما او دينارا مضروبا لا  
وهو لقطه له ان يضر فيها على نفسه ان كان محتاجا بعد التبرين لا  
ان كان غنيا عندنا كذا في الاشياء والنظاير للشيخ زين بن نجيم  
وحمد الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم

**كتاب الرهن**

في رجل استعار من امرأة خلخالا ليرهن بما بقي عليه من مهر من زوجته  
وماتت فباعته الزوجة هل ينفذ بينهما ام لا **اجاب** لا ينفذ بينهما  
ويجب عليه استخلاصه من المشتري ويحبسه عند ما الى ان تفك المقيور  
اذا لم يكن للميت مال صرح به في التاقي رخانه والله اعلم **سبل**  
في رجل رهن عند اخرا سبها استعارها من اخري رهنها وعين للرهن  
مدة معلومة وقد انقضت وهل اذا انكروا المعير الاذن بالرهن يكون القبول  
قوله ام لا **اجاب** نعم للمعير استردادها بلا شبهة اذا العقد المذكور  
فاسد والفساد يجب اعدامه لا تقريته والحال انه عين له مدة والا  
في الرهن يفسد الرهن ولا يشتمل انه اذا انكروا المعير الاذن فالقول  
قوله لان الاذن مستفاد منه والله اعلم **سبل** في رجل استعار  
من اخري سوارين ليس بينهما فزهما يبلغ معلوم قبضته من المهر من شتم  
مات المهر من وهذا السواران فما الحكم في ذلك شرعا **اجاب** يجب  
مثل الدمن للمعير على المستعير ان كان كله مضمونا وان لم يكن كله مضمونا  
فيقتدر المضمون يجب والباقي امانة والله اعلم **سبل** في رجل رهن  
عند اخري بغير واسا وره مقلدة للجمع من فضة على قشر وضاع الرهن  
فما الحكم الشرعي **اجاب** يسقط الدين قصاصا بقدره والزائد  
امانة لا يصنعها المهر من الا بالتقدي والله اعلم **سبل** في امرأة  
اقرضت رجلا جرة زيت بمثلها ورهن المقرض بها خلخالا فسرق  
الخلخال فما الحكم **اجاب** ذهب الخلخال بالزيت فقد صرح  
في الدر والغرر ان الكيل والموزون لو رهن بخلاف جنسه وهذا  
يمسك بالقيمة كسائر الاحوال فليس لرب الخلخال طلب على رتب  
الزيت ولا لرتب الزيت طلب عليه والزائد امانة والله اعلم **سبل**  
في ارض مرهونة باعها الرهن و اجاز المهر من وقبض بعض الاجا  
نصف دينه الذي كانت الارض مرهونة به والآن يريد ان يرجع  
ويمنع الارض عن المشتري هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس للمهر من  
ان يمنع الارض عن المشتري بعد الاجازة والله اعلم **سبل**  
في رجل رهن حصصا مشاعة في عقارات هل يصح ذلك ام لا  
**اجاب** رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للمقننة  
ام لا وسواء كان الشيوع مقارنا او طاريا وسواء كان من شريك او



غيره ويجب رفعه بالتفاسخ رفعاً للفاسد واذا وجد التفاسخ والرهن  
 يدان كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به بعده والحال  
 هذه والله اعلم **سبل** في رهن المشاع هل يستوي الحال في عدم  
 موثقه بين الشيوع الاصيل والطاري ام ينعى مع الشيوع الطاري ويغند  
 مع الشيوع الاصيل وهل اذ اقامت الرهن وامتنع الوارث عن دفع الدين  
 يجبر على وفاه او بيعه لوقا الدين واذا امتنع الوارث عن الوفاة وعن  
 بيعه للقاضي يبيعه بنفسه لوقا الدين من ماله ام لا **اجاب**  
 لا ينعى رهن المشاع مطلقاً اعني سواء كان قابلاً للمقتمة او لم يكن  
 قابلاً له سواء كان الشيوع مقارناً او طارياً وسواء كان من شريكه  
 او غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطاري يمنع بقا  
 الرهن على ما هو الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفتاوى  
 وغيرها واذا اقامت الرهن فالمرتهن الحق بالرهن من بقية الغرماء سواء  
 كان الرهن مخصصاً او فاسداً لان فساد العقود يجري مجرى مكيهتها  
 ولو وصى الميت ببيعه ما ذك الرهن فانه لم يكن له وصي فلو وصى القاضي  
 ذلك وان لم يكن واحداً منهما فللقاضي ان يبيعه بنفسه ويقضي دينه  
 وان كان الورثة كباراً يأمروهم القاضي بالبيع فاذا امتنعوا فللقاضي  
 بيعه كما تقدم واذا كان الميت تركته غيره فلم يبيع منها ووفادينه  
 وفكالت الرهن واستخلاصه لانفسهم وكذا الورثة يمكن تركه واذا  
 الدين من ماله لم يملك ذلك اما اذا امتنعوا عن الوفاة وعن بيع الرهن  
 نفذ بيع القاضي عليهم وكذا بيع وصيته ايضاً وقد علمت ان فساد الرهن  
 كصحيحة في ذلك ومن صرح به صاحب جامع الفصولين في التصرفات  
 الفاسدة وغيره والله اعلم **سبل** في الرهن هل يبيعه الحاكم  
 اذا امتنع المدعيون من بيعه ووفاد الدين ام لا **اجاب** مذهب  
 الامام تاييد حبسه الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يري المحرم  
 على الحر المديون وعند ما الحكم ببيعه جبراً لا يملك الجبر عليه  
 وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير  
 من الفتوى على قولهما فاذا الحكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف  
 والله اعلم **سبل** في رجل رهن زيقاً ما عند آخره على جرة زيت واباح  
 له ثمرة سنتين ومات الرهن قبل ان يثمر الزيتون عن ايتام

وعن زوجه في اموال ايتام واستمر المرتهن يا كل ثمرة مدة عشر سنين والآن  
 يطالبهم بالجرة الزيت فما الحكم في ذلك **اجاب** يجتمع ما اكله المرتهن  
 من ثمرة مضمون عليه متعلق بذمته مطالب به كسابر الديون وليس  
 له سوى جرة الزيت ان كانت ثابتة بذمته بسبب يوجب التعلق بما لقرض  
 او قصباً وسلم صحيح وقد تقرّر ان زوايد المرهون مضمونة بالاستئمان  
 والاباحة قد بطلت بموت الرهن لان انتقال الملك عنه الى غيره والمباح له  
 له تناولها وهي على ملك المبيع قطعاً والله اعلم **سبل** في رجل رهن عند  
 آخر ثمرتين على مال معلوم واباح المرتهن ثمرة ثم مات الرهن فاكل  
 المرتهن بعد سنتين هل انقطعت الاباحة بموته ولو ارثه ان يضمه ما اكل  
 بعد موت مورثه ام لا **اجاب** نعم انقطعت الاباحة بلا شبهة بموت  
 الرهن ويضمن المرتهن ما اكل بعد موته والله اعلم **سبل** في رجل  
 رهن مقصر بدين له عليه لآخر وسلم ما ثم استأجرها منه هل ينعى استيجار  
 ام لا وله الرجوع بما دفع من الاجرة واذا باع مالك المقصر مقصرته  
 بغير اذن المرتهن ينفذ بيعه ام لا وما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب**  
 استيجار الرهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستيجار المالك ملكه باطل  
 والباطل لا اجرة له فيرجع بما دفع ان لم يكن من جسد الدين وان كان  
 من حنسه تقع المقامصة به والمرتهن يشترط المقصرة ما بقي له على  
 الرهن درهم الى جسه ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا اطلب من  
 الحاكم الشرعي فسخ البيع له ان يفسخ البيع والصادر بغير اذنه والله  
 اعلم **سبل** من القدر في رجل متوفى على وقف من النفوذ محكوم بعقد  
 المراجعة وثب مبلغاً معلوماً منه في ذمة زيد ورهن على ذلك ثلث داره وقد  
 مات كل من المتوفى ومن عليه الدين نظاً لب متوفى الوقف الان وثرته  
 زيد بذلك فهل ينعى هذا الرهن ام لا وعلى بقدر صدور الرهن لدى  
 حاكم شرعي شافعي هل يمد المتوفى ان يأخذه بالمبلغ ام لا **اجاب**  
 رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم يري  
 صحته لصحته بعد دعوى صحيحة وشمادة مستقيمة نفذ وارتفع  
 الخلاف لانه في فضل مجتهد فيه واذا نفذ فالوقف اولى بالاستئمان  
 منه فاذا ان ادعى اموال الوقف يرد الى الورثة ان لم يكن عليه دين  
 والا صرف في دينه وان نقص عنه وهناك غيره في التركة مما ياتي في



به اشتوي منه ولو لم يحكم بعقته خاكر على القول الصحيح في المذهب بانه  
فاسد والوقت الحق من بقية الغرماء اذ له على المثل يد مستحقة لان فاسد الرهن  
كخصيصه في الاحكام كلها كما صرحت به على اونا قاطبة والله اعلم **سبل**  
في دارتي نازع فيها ضمان لحد هابت عى ان اباه ارتهنها على مبلغ قدره كذا  
من فلات ومات بعد ان قبضه راعنه وعن ورثة اخوين يتبايع كذا واظهر  
مستند شرعي يدين لك وادعى الختم الاخر انها وقف فلانة على الجملة  
الفلانية بعد شرايها من فلان المذكور او لا وجعلتني ناظرا على وقفها  
واظهر مستند شرعي يدين لك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الرهن  
المذكور والى ذو يد عليها بالنظر الشرعي من ان اذا قام مدعى الرهن المقتضى  
البيينة على تقدمه على شرا الواقعة المذتورة بعين بيئته وبفضله بالرهن  
وبقدم وقال الدين املا **اجاب** صاحب التاريخ الا قد مر اولى  
لانه اثبت مدعاؤه في وقت لا ينازع فيه الاخر والله اعلم **سبل**  
في رجل زوجته تخرج زيتون في بيته تمرها عليه على ان تاكل من ثمره نظير مبرها  
به عليه فاكلت الثمرة هل يضمن املا **اجاب** نعم يضمن لعقد مر  
صحة مغالبة القصر باكل الثمرة اذ هو ربا وكان مصنونا علمها فافهم  
والله اعلم **سبل** في رجل له بذمة اخرون اتفقا على وضع رهن به عند  
عدل فمات العدل فما الحكم **اجاب** الرهن على حاله فيوضع على  
يد عدل باختيارهما وان اختلفا وصنع القاضي على يد اخر وللقاضي ان  
بيعه لاسيما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لان الرهن لم يبطل  
بموت العدل وانما بطلت يده بموته فيختار ان غيره بانفاقها عليه ويجب  
القاضي عند لا غير اذ القضاة وقد اشبع المسئلة في مختصر الكوشي  
فراجعه ان شئت والله اعلم **سبل** في امرأة دفعت شيئا من جملتها  
الى بعض اقارب زوجها المتوفى ليؤمنه على مبلغ يحجز به الميت  
ويكمن ففعل ففعل يلزمه وفاؤه املا **اجاب** المقر ان زياد  
من تركته الميت بنحو يذم وتكفينه وان وارثه لو كفنه من ماله يرجع  
في تركته فلهذا وجه ان ترجع في التركة بالمبلغ الذي حجز به الميت  
ولا تكون متبرعة في ذلك والله اعلم **سبل** في المرتهن اذا مات  
بجملته للرهن هل يضمن قيمته املا **اجاب** نعم يضمن قيمته  
لان زائده امانة فتضمن بالتضمين وغير الزايد ممنون قتل والله

اعلم **سبل** في رجل رهن بآرة على قرض ودخل المرتهن بها في هيجاف قلند  
منه فالحكم الشرعي **اجاب** الحكم في ذلك ضمان قيمتها بالغامبلغ  
والقول قول المرتهن فيما وعليه ما زاد على القرض الذي بذره الرهن  
والله اعلم **سبل** في رجل رهن عندنا ووجهه اذا على مبلغ مقلوب  
وهي ساكنة بها هل اذا قلتم بان رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح  
فلا ينفذ بيع الرهن لها ولها وضع يد ها عليه حتى تستوفي  
ديونها وهي احق مما من سائر الرهنا ام لا **اجاب** نعم حكم الغا  
حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الرهن لها ولها وضع يد ها عليها حتى  
تستوفي ديونها وهي احق مما من سائر الرهنا والله اعلم **سبل** في حرق  
مدبونة رهننت بد ينها بيتين لها انا شرعا لا لسان شرعا باع لها اليك  
تزوجا فكننت ثم عن ان يخرجها بما له من حق الحبس واعاذه يده هل له  
ذلك ام لا واذا قلتم اه ذلك هل يجبر على بيع الرهن وان ابنت تحبس  
مع كون الرهن في يد المرتهن ولا يضمنه ذلك عن جسما لان حقه تعلق  
بمالية الرهن ولا تغدر في بيع الرهن يكونها مفلسه **اجاب**  
نعم له اعاذه يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالقبلة  
اي المرتهن وله مع ذلك مطالبتها بدينه الموهون عليه وجسما  
به حتى يقر فيه ولو من ثمنه ويجبرها القاضي بالحبس حتى تبني الرهن  
او تدفع له من غير ثمنه ان ييسر ويد المرتهن يد استيفاءه لازم محذور  
وتعلق حقه بما يئنه يجعل المالك كالاجنبي حتى اذا جني عليه المالك كان  
ضامنا كالاجنبي واذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا نقول  
انها مفلسة يدفع لها الموهون لضرورة السكنى التي لا تحيد عنها ولا  
غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن لما الرهن فماليتها احق بما المرتهن  
اي من سكنها فيها هي عنه كالاجنبية كمالته ومن صرح بان  
تعلق حق المرتهن بجعل المالك كالاجنبي الزبلي وغيره في شرح قوله  
وجناية الرهن والمرتهن على الرهن مضمونة فلا تقاس مسئلة  
على مسئلة المفلس الذي ليس له في يد دايته رهن بدينه فتأمل  
ذلك واقم في الله اعلم **سبل** في رجل اخذ من اخر شيئا على مبلغ  
ودفعه له وكبت في رقعة ان المبلغ الذي لفلان الغايب تجمية حوفا  
من الطلبة ومات المرتهن عن ودقة هل اذا ثبت ان الاقرار على وجه



التجربة باقرار المقر له او بالبيينة على الاتفاق سري يكون المبلغ لورثة المرمق  
**لا** **اجاب** نعم يكون المبلغ لورثة المرمق والله اعلم **سئل** في رجل  
ارتمى ضرّة بمأجل بديارهم اقرضها المراهق ومات شرطها المراهق من  
قرضه واخضر بدل دراهم القرض فبات بها الزوجة وقد تمت وانفك رباطها  
فاذنت المراهق فقتل منها والزوجة تقول انما الضرّة بعينها لا اذري  
نقصا منها هل القول قول الزوجة ام قول المراهق **اجاب** القول  
قول الزوجة بيمينها ان ادعى عليها تناول شيء من الضرّة وعليه  
البيينة والله اعلم **سئل** في شرك في الاسما استرهن احدكم سورا من  
امرأة على ما علمها من معين سقى ابنتها فادعى ضياعه فهل اذا تعدى  
الضمان بقدره يكون على المرمق خاصة ام عليهم جميعا على قدر الشركة  
**اجاب** الضمان على المرمق خاصة اذ ضروا بان له ليس للشريك ان يرمق  
ولا يبرهن على شريكه في الشركة العقيمة فكذا في الفاسد كما هو ظاهر والله  
اعلم **سئل** في رجل اشترى من لغيره سمسم بمثل معلوم معين من  
الدراهم وقال له لمسكه حتى اعطيك الثمن بعد قبضه وقتل المرمق عليه  
فقتل بعض السمسم عند البائع عيبا فاحشا في الدين زمانة عن قيمة  
المنقيت جميعه هل يضمن جميع قيمة نقصانه ام لا **اجاب**  
نعم يضمن ويسقط من الدين بقدره والله اعلم **سئل** في شخص ادعى  
على ورثة زيد بدين معين وقال ان زيدا المتوفى رهن تحت يده على الدين  
المزبور جميع بيته المهدود ومحدوده الاربعة واقام البيينة على ذلك  
فامر القاضي الورثة برفع يدهم عن البيت وتسليمه للمدعي المزبور  
فعارضه اخراعا انه مستاجر للبيت من المراهق المتوفى وبزهره على ذلك  
فالزم المرمق يدفع ما على البيت من الاجرة للمستاجر فذمها واستلم  
الرهن فهل حيث كان المرمق مشغولا باجارة الغير حال دعوى الوهية  
يكون مخلا بصحة الرهن ام لا يكون مخلا بصحته حيث تسلمه بامر الحاكم  
وحكمه بعد الثبوت **اجاب** الزام المرمق بدفع ما ذكره بقبل به  
احد من العلم والمرمق الرجوع بما دفعه للمستاجر بشرط الواجب فيه  
ذلك شرعا المتطري في كلا العقدين فان كان البيت مقبوضا في الرهن  
دون الاجارة اعتبر وكان المرمق احمق بالبيته من المستاجر ومن سائر  
عزما الميت وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المشتا

احق به من المرمق ومن سائر الغنم وان خلا القندان عن القبض كان جميع  
الغرم استوة فيه يتقاسمون بقدر حق فتم وان انفصل بكل منهما قبض فالفرد  
للسابق تاريخا بينهما ما لم يجر صاحب القبض السابق القند المتأخر لا ينسخ  
السابق بالاجارة منه للقند اللاحق وذلك لان القبض في الرهن  
اما الشرط المزدور او شرط الجواز هو الاصح والقبض في الاجارة وان  
لم يكن شرطها لكن بموت الموصي قبله لا يكون احق به من بقية غنمايه الا  
في الاجارة العقيمة ولا في الاجارة الفاسدة وكل هذه الاحكام هي  
به علما وما الاعلام واذا قام لها المتبادل فظهر لك الحال وعرفت كيف يتجه  
له المقال والله اعلم **سئل** في رجل عليه دين لآخر ارمق به ذائرا  
للمدئون نصيبا له ونصيبا لاولاد احميه الضامين له فيه وهو ذم  
ساكون بالذات لم يخلوها المرمق احمى المرمق المدئون بقدر معلوم  
هل تصح الاجارة وتكون الاجرة له على المدئون ام لا **اجاب** لا تصح ولا  
تؤزم الاجرة للمراهق فقد صرح به في البرازية والظهيرية وغيرهما  
بل ان الاجارة من المراهق باطله وعدلوا بانها مالك فكيف يستأجر ملكه  
وقد اقيمت مرارا لا تحصى في الرجل يرمق محمدا وداينوجع للمراهق قبضه  
منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة اما الرهن فلعدم القبض واما  
الاجارة فلعدم جوازها للمالك **المسئلة كثيرة النقل لا يخفى**  
**على من له اذ في فضل** والله اعلم **سئل** في رجل ارمق من سكن في دار  
الرهن هل تلزمه اجرة لذلك ام لا **اجاب** لا تلزمه اجرة  
لذلك مطلقا اذ الرهن او لم ياذن معذرة للاستغلال ام لا  
والله اعلم **سئل** في رجل رهن عند آخر عينا وقال له ان لم اعطك  
دينا الى خمسة اشهر فمقبوع لك ممالك علي ومضى الاجل هل يبيع البيع  
ام لا **اجاب** لا يبيع البيع قال في البرازية في نوع في وضعه  
عند عدل قال للمرمق ان لم اعطك دينك الى كذا فمقبوع لك ممالك  
علي لا يجوز وذكر في طريقه الخلاف قال ان اوفيتك ممالك الى كذا  
والا فالرهن لك ممالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي رحمه  
الله يبطل الرهن ايضا والله اعلم **سئل** في ميت مات عن اولاد  
صفادوز وخيرة وعلى الميت دين لرجل مرمق به حاقب تاثير الزوجة  
ان تقضي الدين وتنفك الحاقب هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة



ان لا ولما الرجوع في الزكاة **اجاب** لا تكون متبرعة فتخرج بما  
 اوتيت في الزكاة والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل رهن  
 عند امرأه خلخالين فصاع منها واحد المدعي تدعي انه يساوي  
 كذا او الممتنة دونه هل القول قوله ام قول الممتنة وهل حيث  
 ثبت ضياعه وكان الدين اقل من قيمة الخلخال جميعه يقسم الدين على الموجود  
 والمعدوم فما اصاب حصته الدين اقل من قيمة الخلخال جميعه يقسم  
 الدين على الموجود والمعدوم فما اصاب حصته الدين منه يكون مقتول  
 وما اصاب الامانة غير مضمون **اجاب** القول قول الممتنة  
 بميمينها في قدر قيمة الخلخال الضابغ واذا ثبت ضياعه تقسم على  
 الدين قيمة الرهن جميعه فما اصاب المال ينظر الى ما قابل  
 المضمون منه فيضمن والامانة فلا يضمن فاذا كان ثلاثية الرهن  
 صنعت الدين وكان المال النصف يسقط من الدين نصفه واذا لم يثبت  
 هلاكه بالبينة يضمن جميع قيمة المال والله اعلم **سئل** في رجل  
 ارهن كرم ما من رجل يبيع وقاب الراهن نجما اجني فقضى الدين وارهن  
 الكرم واكل ثم ثمة مدة سنين ثم حضر الراهن نجما اجني فقضى الدين  
 فارهن الكرم واكل ثم ثمة مدة سنين ثم حضر الراهن ومنعه المهرن  
 الكرم حتى يدفع له ما دفع للمهرن الاول فما الحكم في ذلك وفيما  
 اكله من ثمرة **اجاب** ليس له منعه ويضمن ما اكله من ثمرة  
 وشجره ولا يرجع على احد مما دفعه لاهل الراهن الاول ولا على الثاني  
 لكونه منطوقا والله اعلم **سئل** في الرهن اذا لم يعلم ضياعه  
 الا بقول المهرن هل يضمن قيمته بالغ ما بلغت وتؤخذ منه او من  
 ارثه بعد موته **اجاب** نعم يضمن جميع قيمته بالغ ما بلغت  
 ويؤخذ مما زاد على الدين منه او من تركته بعد موته حيث لم يعلم  
 ذلك بالبرهان كما صرح به في توضيح الابصار والدرر والفر  
 والله اعلم **سئل** في بيع الراهن الرهن قبل فكاكه بغير اذن  
 المهرن ما حكمه **اجاب** ذكر في الحاشية انه يتوقف على اجازة  
 المهرن في اصح الروايات ويملك نفق البيع وملك اجازته واذا لم  
 ينفذ البيع حتى فكاك الراهن نفذ البيع وفي النبيين لا ينفذ بفسخه  
 في اصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجواهر والثر

العبارة وفي مينة المعني ببيع المهرن يفتى بانه يبيع فلا ينفذ وليس  
 لغير المشتري شطه وهو من اخذ لما في البقيين والله اعلم **سئل**  
 في رجل بذمته لآخر رهن بطريق السلم رهن به المسلم اليه طوقا  
 فسرق من بيته مع بحلة اسبابه فما الحكم الشرعي **اجاب** المقر  
 في مذمنا ان الرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين فان  
 ساقاه صار بالملك كان المساق فيه قد استوفاه وان زادت قيمته  
 فالزيادة امانة وان نقصت قيمته عن الدين سقطت منه بقدرها  
 وطالب بالباقي والمصرح به بجواز الرهن بالمسلم فيه واذا هلك  
 صار المهرن مستوفاه يعني في صورة نقصانه عن المسلم فيه  
 فيضير مستوفيا بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله  
 اعلم **سئل** في اخوين رهنا بيتا بطريق بيع الوفا على مبلغ  
 معلوم فامندوا البيت وماتت الممتنة واخذ الراهنين عن  
 اخيه المذكور فمئل لورثتهما مطالبة الاخ المذكور وليس له ان  
 يتغلب بائندا او بالبيت ام لا **اجاب** لورثتهما مطالبة  
 الاخ المذكور واما ائندا او بالبيت فيجب ان يسقط من الدين  
 بقدر نقصانه بالائندا ام مثلا اذا كان الدين حسنا وثلاثين  
 والبيت قيمته ذلك فصار يساوي لنصفه يسقط من الدين  
 بقدره وان ثلثا فثلث او اكثر او اقل فنصا به كما صرح به  
 في البرازية وغيره عند التكامل نقصان الرهن عند المهرن  
 والله اعلم **سئل** في الرهن اذا اصنع واختلف الراهن  
 والمهرن في قيمته هل يكون القول قول الراهن ام المهرن  
**اجاب** القول قول المهرن ومهرنه عند آخر بغير اذنه  
 وهلك عنده فما الحكم **اجاب** للراهن ان يضمن المهرن  
 ويخير الراهن بين ان يضمنه قيمته من الذهب بالغ ما بلغت  
 وبين ان يضمنه قيمته من الذهب وزنه من الفضة والقول  
 قول المهرن اذا اختلفا في الوزن والقيمة بميمته والبينة على الراهن  
 والله اعلم **كتاب الجنائيات**  
**سئل** عن رجل دخل دارا على غفلة فحصل لزوجه رغب  
 منه واستغلت جنينا بسببه هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن

والله اعلم **سئل** في رجل رهن  
 عند اخيه بدينار ففقد على قدر معلوم من  
 الدراهم فتعدي عليه المهرن صح



لما سئله عن ابوه من انه لو صاح على امرأة فاستطعت جنيها لا يضمن فقلت الذي  
 ولا يضمن لنفسه والحال هذه والله اعلم **سئل** في عطاء طلب منه شربة  
 ليرضي فذوقه انما يصلح فتفاء اهله فمما وقد رآه بموته واهله  
 يقولون مات بسبب ذلك والعطاء ينكر فبذل يلزم العطاء شي اخر لا  
**اجاب** لا يضمن وان قد رفا انه مات بسبب ذلك والله اعلم  
**سئل** في رجل ناول لكرع قاص من الارض وقال له كل منه ولا  
 تكثر فاكل ومات واقرباؤه يدعون عليه الدية بسبب انه  
 مات من اكله هل يصح دعواهم او لا **اجاب** لا يصح دعواهم  
 ولا يلتفت اليه لان علما رحمهم الله صرحوا قاطبة بان لو ناول  
 شخص شخصا سوا او صنع في طعام وقال له كل فاكل فمات  
 من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ولا جنة انه تناول  
 باختياره واكل بنفسه فلا يضاف فعله اليه فكيف يعرق بتوهم  
 فيه الشفا يجب دية او قصاص هذا لا يوقفه دلب والله اعلم  
**سئل** في امرأة لها ابن متهمان من زوج توفي  
 وبنت من آخر هو محرم فخرجت اتهما بما المصلحة اقتضت الخروج  
 وامرت ابنتها المذكورة بحمل لخته المذكورة فحملها فغثرت بها فوقعها  
 على الارض فانشخ راس الصغيرة ومكثت ايتاما ثم ماتت هل علي  
 الام والصبي شيء ذلك ضمان او لا **اجاب** لا ضمان على الام  
 ولا على الصبي والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل يرعى  
 غنما بجماعة اذن واحد منهم للراعي في دخول داره ليستقي عتقه  
 مع جملة غيره من ما يبره فالتقى الراعي نفسه في البيرو ليج المساء  
 ففقد عليه ومات بها على صاحب البيرو ضمان او لا سواء مات  
 بسبب طرح نفسه ام بسبب برد ام حر ووجع بداخله **اجاب**  
 صاحب البيرو محسن وما على المحسنين من سبيل فلا ضمان عليه والحال  
 هذه والله اعلم **سئل** في بئر مملوكة لشخص بداخل داره  
 المملوكة له بها سكان يسكنون بها بالاجرة استعار النساء  
 منه البيرو ليجن به حنطة ففتحتها لخرج ما فيها من التراب  
 والقمامة فمزعلام من اولاد السكان عنهما فسقطت بمات ومات  
 غما بعفونته هل لا تلزم دينه المعير ولا المستعير او يلزمها

**اجاب** لا تلزم دينه واحدهما باجماع كل انسان اذ لست البيرو المذكور  
 بشرعد وان حتى يلزم فيها لمن وقع بها الضمان بل في بئر العدو ان صرح به  
 ابو حنيفة النعمان فان التناقط فيها اذا مات عما بالاختناق من هوامها  
 ليس حاتم ضمانا وصرح ايضا بانها اذا نعتد لمرو عليها فسقطت فيها  
 لاضمان فكل هذه الوجوه دافع للضمان ولو وجد احدها لكفي في دفع  
 والله اعلم **سئل** في ثلاثة لخدم مسلم والآخران نصرانيان اجتمعا  
 على قتل مسلم عدا قديما هل يقتلون به جميعا ام لا وهل لوليته الصلح  
 مع احدهم كايضا من كان منهم وقتل من شاء والعفو عن شاعر لا **اجاب**  
 نعم لوليته الصلح مع لخدمهم وقتل لخدمهم والعفو عن لخدمهم وقتل  
 جميعهم والعفو عن كلمتهم والصلح مع كلمتهم لان الحق له في ذلك واصلح  
 الحق يتصرف فيه بما الممة الله رب العالمين والله اعلم **سئل**  
 في مكاري له خادم كبير ليسوس ذوابه في سفره وحضره جاله من رجل  
 سم خطا في لخدم عينيه فمات بعد ايام فادعي والده ان استاء  
 حمله وهو مجروح في قافلة فمما مثلك ويرواح طيبة ومات بسببها  
 هل تستمع هذه الدعوى منه او لا تستمع **اجاب** حمله في قافلة  
 فيها مثلك ويرواح لا يوجب ضمانه فلا تستمع دعواه في ذلك الحال  
 هذه والله اعلم **سئل** في يهودي فتح كنيغاله فادعي عليه نصراني  
 ان ابنه الصغير مات برأيته هل تستمع دعواه او لا **اجاب**  
 لا تستمع والله اعلم **سئل** في رجل يري في وجه امرأة حربا  
 فاخلها خوف بنافق ومرض لومت لسد الفلاس ومات بعد ستة ايام  
 هل يلزمها دينها او لا **اجاب** لا يلزم دينها لكن غير صورته  
 وخوف بالغا فمات فانه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا  
 جرحتما الحربا او هتفتما ومات بسبب ذلك وكمن صاح على رجل  
 فضعق فمات من ذلك وكثير من فروع المذهب شاهد له والله  
 اعلم **سئل** في صغيرة بنت ثلاث سنين في حضانة الام خرجت  
 لتسرق وتزكمتها بلا حافظا لما وقعت في قدر طعام حار كانت  
 بين يديها فماتت هل تضمن او لا **اجاب** نعم تضمن الام  
 لتركها الحفظ الواجب عليها وقد صرح بالمشكلة الزاهدي في الغيبة  
 والحادي قال فيها راعى الشرف الائمة الملكي صبي ابن ثلاث سنين ونحو



المضانة للام لمزجت وترك الصبي وقم في النار تضمن الام وشر الحيط  
وقال لا تضمن في ابن ست سنين ثم ومن بعد الابنة المحكي وقال امرأة تركت  
ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى ارجع فذهبت وتركته فوق  
الصغير في النار فعلمها الدية للام وسائر الورى ان كان ممن لا  
يحفظ وقال او دعت صبيته فوفعت في المافات فان غابت عن لهرها  
ضقت والا فلا امتني ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك  
الحفظ الولب والله اعلم **سبل** في رجل اخذ بيده بندقة فحرق به  
شرو منما وبعد استقرارها وقع شفاصها على خزانة لا بفعله فادري  
وخرجت وقتلت شخصاهل عليه وعلى ما قلته دية او لا **اجاب** ليس عليه  
دية ولا على ما قلته حيث لم يكن حن وجهها فحرقته وليس كذلك فروع يطول  
ذكرها منما في جامع الفصولين وضع حجرة على حائطه  
قتل بوق عماسي لم تضمن او القطع اثر فعله بوضعه وهو غير متعدي في  
هذا الموضع فلا يضاف الله التلغ منها رجلا كانا يدان جلود  
في حانوت واحد فاداب احدهما شحا في رجل فحس غضب عليه ما يستكن فالتب  
الشتم واصاب السقف فاحرق متاع صاحبه وامتعة الجيران لم تضمن  
ومنها ما ضربت حوايه فاطبة بقولهم ولولم يدق الحدا ولكن حملت الريح بعض  
النار عن كبر فاحرق او قتلت كان هدرا ومنها حمل قطن الى النذاف  
فلقيته امرأة في السكة فخلت من النار فاصابت النار القطن فاحرقته  
لم تضمن ان كان ذلك من حركة الريح والانيطر ان كانت المرأة هي التي منشت  
الى القطن تضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك  
من الفروع المصرفة بالحكم وانه حيث كان التلغ لا يجر كونه لضمان عليه  
والله اعلم **سبل** في قرية حات على اهلها نايبة فزحل بعضهم فقتلهم  
اعوان الحام السيامي ليردهم فابوا فضرب رجل من الاعوان ببندقية فقتلهم  
فامات رجلا من الرجلين فقتله هل تدرم جنايته شيخ القرية بقولهم هو  
حرصهم ام لا **اجاب** لا يلزم شيخ القرية جنايته بالاجماع والحال  
هذه بل يلزم الضامن المباشر لما تقررا انه اذا اجتمع المباشر والمستب  
قدم المباشر والله اعلم **سبل** في رجل دخل قرية محله وميلاح فزعم  
رجل ان زوجته القت جنينا بسبب الخوف من ذلك ويريد تضمن من كان  
سببا لدخول القرية بمكة ه الصفة هل لتنع دعواه ويضمن اذا ثبت ذلك

ام لا **اجاب** لا لتنع دعواه اذ لا يلزم الضمان بمثله لعدم موجب  
وقد افي والشيخنا شيخ الاسلام ابن الدين بن عبد  
الحال اذ اصاح على امرأة فالتف جنينا لا يضمن واذا اخو منها بالضرب  
يضمن ولم يذ كوجه الفرق واول **سبل** ووجه انه في مق منها بالضرب  
وهو فعل صادر منه بسبب اليه وفي الصياح مق منها بالخوف وهو صادر  
منها بسبب اليها وضربها ايضا بانه لو صاح على كبر فمات لا يضمن وفي  
الثانية نغاية نقلا عن مجموع النوازل رجل صاح على اخي فجاءه فمات  
من صيخته يجب فيه الدية **واقول** لا يغافل بينهما فالاول  
اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصيغة فجاءة وهي منسوبة للصاح  
والخوف منسوب الى الميت فضا بالخوف انه اذا مات بفعل الغير ضمن  
ذلك الغير واذا مات بمجرم بالخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع اوليا  
الميت فالقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البيعة انه  
مات من القوليب اذ انكره الفاعل وعلى هذا اذا صاح على المرأة  
فجاءه فمات من صيخته جنينا يضمن لنسبة الالقاء الى الصيغة  
منه اليها ولو صاح على امرأة فجاءه فماتت امرأة غيرها لا يضمن  
لعدم لعده يه علمنا لانما القت من الخوف فصار كما لو ضرب رجلا  
او قتله فمات اثر بالخوف منه فانقطعت نسبة الموت عن الفاعل  
فما قل فانه محرم بتجديد والله اعلم **سبل** في فزان لبر صنة  
يا فافا ارسل لخير اله بالغا الى العوجا ليستجمل المكاري بالديق فمات  
او قتل في الطريق هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن بالاجماع  
العلماء بل صرح البرازي في الصبي بانه لو ارسله في حاجة فمات  
او قتل في الطريق لا يجب عليه شي انتمى فكيف يجب عليه شي في  
الحرا اليالغ العاقل بذلك اذ يخلص الامر بان رجلا بعث رجلا  
في حاجته فمات او قتل وفيه لا يضمن بالاجماع والله اعلم **سبل**  
في مرافق مع معلمه خاض في مسيل ما فغرق مع جماعة وسلم معلمه  
مع جماعة هل يضمن معلمه ام لا **اجاب** لا يضمن لانه خاص  
باختياره فلا وجه لضمان معلمه والله اعلم **سبل** في رجل  
قال لا احرأكو في على عقدة حضري يدي فكواه فثلبت خنصره  
هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن لانه في ذلك ولو شرط عليه



عليه العمل التليم لا يقع لانه ليس في وسعه ذلك والله اعلم **سئل**  
 في رجل اذ او من اخر لواطه مبر ولقد تركه الا يقتله فهل له ذلك ام  
 لا **اجاب** نعم له قتله وقد صرحوا اما اذا انظر في باب ذواتان  
 فقفا صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يمكنه تنجيته من غير فتي عينه  
 فكيف بمن اذ او من انسان لواطه ولم يمكنه تنجيته عنه بغير قتله  
 الامر في ذلك واضح والله اعلم

## كتاب الديات

**سئل** في رجل ضرب رزق جته فانلف لهما ثلاث اسنان فوكلت  
 اظفار في طلبه بموجب ذلك وهو مقرر غير ان يقول ان لا يلزمه بضرب  
 رزق جته شيء ويدعي على الاخ انه شكي علمه لحالم السياسة بذلك فخرمه  
 ما لا والاخ ينكر الشكوي عليه لحاكم السياسة فهل يلزم الاخ بمجرّد  
 الدعوى شيء وهل على الزوج ارش للاسنان ام لا **اجاب**  
 ضرب الزوجة موجب للضمان سوى ان كان ظمما او نحو لان المباح  
 لا يتقيد بالسلامة ففي الانسان الثلاثة سباعية وحسوت  
 درهما او سبعة من الابل ونصف لان دية المرأة على النصف من  
 دية الرجل في النفس وما دونها ولا شيء على الاخ بالشكوي المذكور  
 لان الموجب للضمان الشكوي بغير حق في هذه بحق والله اعلم

**سئل** في رجل طرح آخر على الارض وضربه فضا ليصرع فماذا عليه  
**اجاب** ان ثبت زوال عقله بما ذكر ففيه دية كاملة وان  
 زال بعضه فنقد رة ان الضبط بن مان او غيره وان لم ينضبط  
 فكمومة عدل وللقاض ان يقدرها باجتهاده وهذا اقلته  
 تغفها اخذ من كلامهم وقد صرح بعض العلماء بان الاضرار ضرب  
 من الجنون والله اعلم **سئل** في امرأة حفظت اخوها وابن عمها  
 من محل رزق جها واذ دفنها خلفه على فرس وشدتها اليه وبيع  
 بها الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فالقت جنيها **سئل** في  
 وملاقات السرج لبطنها وماتت بعدد بسبه فهل عليه عقوق الجنين  
 ودية المرأة وتكون جميع الغرة للاب ونصف الدية للزوج **سئل**  
 لم يكن لهما ولد **اجاب** نعم على مردفها الشاة لمدية في  
 الام وغرة في الجنين فاما دية الام وهي نصف دية الرجل في

درمتمنا ورن وجها من جملة الورثة فله النصف منها واما الغرة  
 وهي حتمية درمتمني للاب لا يختص اذ في الجنين فيه والحال هذه  
 والله اعلم **سئل** في امرأة تدعي انما كانت في دارها بين اخنا  
 فاصابها حجر من راعي الاغنام القت بسبه جنيها وهو يقول رميت  
 حجرا لا ادري هو الصايب لها ام لا وعلى تقدير انه الصايب لا ادري  
 هل القايه ام بغيره حاصل كلامه ان كان ماعدا الرمي هل يلزمه  
 بمجرّد ذلك شيء ام لا وهل تقبل شهادته من شرط له مال على شهادته  
 في ذلك ام لا واذا وجد الشهود الشرعي المستوفي للشرائط اثنان  
 ما يلزم الراعي في ذلك شرعا **اجاب** لا يلزم بمجرّد الاعتراف  
 بالرعي شيء لاحتمال رمي غيره ولا بالاعتراف بالرعي والاصابة لاحتمال  
 ان الفاحصل بما رضى آخر ولا بد من الاعتراف بان الاصابة لاحتمال  
 او بالبيينة العادلة التي تستمد بان حجر هذا الراعي اصابها  
 والقت به او تستمد على اقراره به كذا لك حتى تلزم الغرة او النكول  
 عن اليمين المتوجه عليه في دعوي ذلك كذا لك واما بدولت  
 هذه الامور لا يلزمه شيء واذا ثبت بالبيينة العادلة التي تستمد  
 بان حجر هذا الراعي اصابها والقت به او تستمد على اقراره به كذا لك  
 حتى تلزم الغرة او النكول عن اليمين المتوجه عليه في دعوي ذلك  
 كذا لك واما بدولت هذه الامور الثلاثة لا يلزمه شيء واذا ثبت  
 بالبيينة العادلة او الاقرار او النكول فاللازم عليه غرة وهي  
 نصف عشر الدية قدرها حتمية درمتمن تبلغ بحساب القروش  
 الان ستة وحسين قرشا تقريبا فاذا ثبت عليه ذلك يلزمه  
 دفعها ولا تقبل شهادته اخذ المال على الشهادة ولا المشروط  
 له يلزمها مال ولا المنقصب ولا الفاسق المرتكب ما يستفاد عدالة  
 كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله اعلم **سئل** في  
 رجل ضرب آخر ضربات متعددة في راسه وجبهه يسكن فقلع  
 عينه واربع ارجل من اسنانه وكسر عظم بحيته الا ليس فماذا يلزمه  
**اجاب** ان كان ذلك كله يفعل واحد فلا فدية في شيء منه  
 ويجب عليه في العين نصف الدية وفي كل سن نصف عشر  
 الدية وهو خمس من الابل او حتمية درمتمن وفي اللحي ان لم تنقل



العظم بعد كسره عشر الدية وان نقلته فمشر و نصف عشر وان كان كل واحد  
 بفعل مستقل يقيم منه في الانسان وعليه في العين نصف الدية وفي  
 اللحي ما ذكرنا ولا اذ لا فضا من في قلع العين ولا في كسر العظم بعد  
 تحقق الماشية في ذلك والله اعلم **سبل** في رجل ضرب رجلا حرا عمدا  
 يسكين على يده فخر حمارا فاستحشا فشلت فماذا يلزمه وهل اذا  
 قال الضارب انما ضربته لان قريبه اتم لولده من حريمي قد هبت  
 هذه الجناية بهذه التهمة هل يعتبر بقوله وتذهب هذه بمكة  
 ام لا عبوة بالتميم ويضمن ارش اليد **اجاب** يجب ارش اليد وهو  
 نصف دية النفس على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقطت العصاص  
 بالشلل لعدم امكان المساواة ولا تذهب الجناية بهذه التهمة  
 باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بمكة والله  
 اعلم **سبل** في رجل حرم ضرب رجلا حرا فقتل عينه فماذا يلزمه  
**اجاب** يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ  
 لعدم امكان المماثلة وتقتله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة  
 مقدرة بماية من الابل والالف دينار او عشرة الاف درهم فالواجب  
 عليه في العين المذكورة نصف ذلك والله اعلم **سبل** في صغير لم  
 وجه امرأة فاستقط سنا لها فماذا يلزمه وهل على ابيه دية امر لا  
**اجاب** يلزم في السن اثنتان ونصف من الابل او مايتان وخمسون  
 درهم على عاقلة والله اعلم **سبل** في خيال قال لاخى رحا وفرة  
 بعضا فقتل عينه فماذا يلزم الضارب **اجاب** يلزمه نصف  
 الدية كما صرح به المتون والشروح والفتاوي وهو من الابل  
 خمسون مفصلة او باعا من بنت مخاض اشتا عش ونصف ومن بنت  
 لبون كذلك ومن حقة كذلك ومن جذعة كذلك هذا من  
 الابل واما من الذهب فخمسة مائة دينار ومن الفضة خمسة الاف  
 درهم والله اعلم **سبل** في رجل ضرب آخر فاصاب فيه فاستقط  
 سنا من سنانة فماذا يلزمه **اجاب** يلزمه في كل سن خمس  
 من الابل او خمسة مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه  
 العصاص السن بالسن والله اعلم **سبل** في رجل شجعه احسن  
 شجرة دامية فبرئت وبقي اثرها في وجهه فماذا يجب عليه شرعا

**اجاب** يجب عليه حكومة عدل والحال هذه والله اعلم **سبل**  
 في رجل ضرب آخر يسكين فقطع بعض مفاصل خصره وبصره وشل ما بقي  
 منهما وحصل للوشطى والسبابة بعض شلل فما الواجب في ذلك **اجاب**  
 في كل مفصل من مفاصل الخصر والبصر ثلث دية الاصبع فان كان قد  
 ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيه دية الاصبع كاملة وهي عشر من الابل  
 او مائة من الدنانير او الف من الدراهم لان في الاصبع الواحد  
 عشر الدية وهي من هذه الانواع الثلاثة وان كان الذاهب منها  
 اربعة مفاصل ففيها دية اصبع وثلث دية اصبع شمل تنظر الى ما  
 شل من المفاصل الباقية فان كان لا يتنفع به فحكم المقتوع في وجوب  
 الدية ثقب دية الخصر والبصر كالعشرون من الابل وهي خمس الدية  
 او بحسابه من الذهب والفضة المزجج اعلاه وان كان يتنفع  
 به ففيه حكومة عدل بان ينظر الى ما فات والى ما بقي فيحكم بحسابه  
 وكذلك القول في الوشطى والسبابة فافهم والله اعلم **سبل**  
 في يبر مكسوة بالتراب في بيت شخص عمد لهما رجل فخرجت ترابها  
 او خربها حطه وشدها وفابت مدة الشهر ثم حضر وفجأ كل ذلك  
 بغير اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات ما لوقع هل يجب  
 دية على عاقلة المخرج ام لا **اجاب** صرحوا بان كبش البير بالتراب  
 لشيخ يحفرها فكون باخر اجله كحدث بئر العدو وان وهو ضامن لما  
 ملك بالوقوع فيها ان مالا ففي ماله وان لفساخرة فعلى عاقلة  
 والله اعلم **سبل** في امرأة قتلتها عمدا ولها زوج واولاد ذكور  
 واب مائة الاب قبل استيفاء العصاص عن ابن اخيه القاتل فما يستحق  
 الزوج والاولاد عليه **اجاب** يستحقون خمسة اشداس ديتها  
 لا انقلاب حصتهم في العصاص مالا بموت الاب ويرث القاتل حصته  
 فيها كما نص عليه في التاتارخانية وغيرها والله اعلم **سبل**  
 في رجل قتل بنت عمه عمدا ولها زوج واخ شقيق هل يقتل بها اذا  
 اجتمعوا على طلب العصاص ام لا واذا عفا اخوها عنه ينقلب نصيب  
 الزوج مالا ام لا **اجاب** نعم يقتل بها وان عفا اخوها عنه فلزوج  
 نصف ديتها والمقر بئيه كلام امتنا ان الرجل يقتل بالمرأة وان دية  
 المرأة نصف دية الرجل والعصاص والدية يجريان على فرايض الله



الله تعالى والله اعلم **سبل** في رجل قتل ابنته عمداً بغير دية ولا نسأله  
 وأرث سوي من تركها وأبنا عمها فماذا يجب له من دية؟ **جواب** يجب له نصف دية ما فيها له خاصة وقد تقرر أن القاتل  
 المذكور **جواب** يجب له عليه نصف دية ما فيها له خاصة وقد تقرر أن القاتل  
 لا يرث من المقتول وإن الواجب بالعدل المقتضى في مال القاتل على ما قلناه  
 وإن دية المرأة على النصف من دية الرجل وإن ما يجب على الأب والجدة  
 أموالهم بقتل الابن عمداً في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الأحكام  
 في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء والله اعلم **سبل** في رجل ضرب  
 آخر بجر أو كدر عمداً فكسر بعض سننه فماذا يجب عليه **جواب** إن  
 كان أكثر من ثوباً يستطاع في مثله الغضاض بالمبرد افتق من القضا  
 فيبرد من سنه بمقدار سن المضروب وإن لم يكن كذلك فعليه من ارش  
 السن بمضايبه إن مضايبه فتنصف ارش السن وإن ثلثا فثلث  
 وهكذا وقد تقرر أن في السن بحسابه إن كان مضايبه عشر الدية  
 فينظر مقدار ما ذهب من سنه فيضار شه بحسابه حيث لم يكن القضا  
 والله اعلم **سبل** في رجل ضرب رأس آخر فذهب بعضاً من بصره  
 فماذا يلزمه شرعاً **جواب** صرح في التاتارخانية والبرزانية  
 وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره وبخوها فلا قصاص في  
 ذلك حاكم عدل ونقله في التاتارخانية عن الفتاوى الصغرى  
 والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب المذكورة وذكر أيضاً في التاتارخا  
 أن ذهاب البصر قيل إن الأطباء يقررون فقول عدلين منهم مقبول فمنها  
 يظهر المقدار الذي ذهب منه بقول الأطباء فتشمل الحكومة والحال هذه والله  
 اعلم **سبل** في امرأة حرة بنت امرأة أخرى وأهنتها من القاتل العامة  
 بموضع بصرها بالمارة فاستدب أخوها ونج الناهية في رأسها شجعة دامية  
 فماذا يلزمه شرعاً **جواب** أقلا يلزمه التقدير لا تركا لمعضية  
 وثانياً يلزمه حكومة العدل وهي على قول كثير من المصنفين أن ينظر كم  
 مقدار هذه الشجعة من المؤصحة فيجب قدر ذلك من نصف عشر الدية  
 لأن ما لا ينفق فيه يرد إلى المنصوص عليه والله اعلم **سبل** في  
 جماعة يجرون حجر يد قال قاتل منهم ضغوا في حلقه خشبة ليلابهم من بعد  
 فقال رئيسهم لا تحتاج فمن رجل منهم فكسرها فما الحكم فيه **جواب**  
 الحكم في ذلك عند علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع

الجارين وتسقط حصّة المصاب عنه أما وجوب حكومة العدل فلهذا علمائنا  
 بأن في كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم فلهذا علمائنا  
 الأولى نفر الذين استوجروا وخبروا فوقع عليهم من حفرهم فمات  
 أحدهم إن على الثلاث ثلاث أرباع الدية ويسقط ربعها معلنين بأن  
 الموت من جنايته وجنايتهم فسقط ما قابل تغله كما صرح به في  
 الخانية والولوية والكتب والكتب والكتب الذي أنكرت رجله من  
 ذلك فسميت الدية كذلك فإنهم والله اعلم **باب** ما يحد من  
**سبل** في رجل له إيوان سفلى هدمه وجدد عمارته ووضع عليه  
 عليه ونصب عليه ميازين نصب في صدره رزاق غير نافذ فيض  
 بأهله هل إذا طلب أهل الرزاق أو بعضهم رفع الميازين يجب  
 على رفعها أم لا وإن ادعى أنه وضعها من أهله لا باحثهم له أهل  
 لم الرجوع عن الإباحة وتكليفه برفعها أم لا **جواب** لم أن يطالبوا  
 برفعها لأن الرزاق الغير نافذ ملك لأهله فلم ذلك سواء أضر أم لا  
 وإن وضع أبو ضغوا لم أن يرجعوا لأنها إباحة والمبيع الرجوع عنها  
 كمن أباح رزاقه أبذله أو مشق كد يئنه وبين المباح له أن يمنعه منه  
 متى شا كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** في رجل له إيوان في داره عليه  
 ميازين نصب ماؤها في رزاق غير نافذ هدمه وجدد بناءه وأحدث  
 عليه طبقة ونقل الميازين التي عليه على السطح الطبقة المحدثه هل  
 له ذلك أم لا ويكلف برفعها **جواب** ليس له ذلك ويكلف إلى رفعها  
 فقد صرح في الخلاصة ومثله في البنانية أنه لو أن أهل الدار  
 ينقلوا الميازين عن موضع أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن لهم ذلك وفي  
 الخانية في الجدوع وإن أن يبعثه أرفع عما كان لا يكون له  
 ذلك لأنه أكثر ضرراً عما كان ولا شك بأن المالك كان شاهقاً في فقه  
 أضر بلا شبهة لأنه لقوته يجرى زيادة عما يحسن المستغل ويبعد وقعه  
 ويكثر انتفاعه وانتشاره فيه ضرره حاده وذلك لأن الرزاق  
 ملك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن شريكه  
 ورضاه وقد ورد النقيض عن أضرار الجار وأيداه والله اعلم **سبل**  
 في رجل بني على الطريق سابطاً بغير إذن من السلطان ومنع به القضا



والهوى عن طاعة مذهبنا تجاهه والان يريد نالظر المذمومة هدمه فكل  
 نتمتع ونغواه بذلك ويجيب الى هدمه ام لا **اجاب** لناظر مطالبته  
 بطرحه بل لكل احد من اهل المسلمين ذلك فقد اتفقوا على انه اذا اضر فكل واحد  
 ولو من اهل الذمة غير العبيد والصبيان ان يجامعه ويقضي عليه بمذمه  
 كما صرح به في جامع الفضولين زمر الفتاوى الديناوي **ومن في اعد**  
 الضرير بل مذهب الامام الى حنيفة رحمه الله يرفع ويمنع ولو لم يصر  
 وفي التاتارخانية وذو كوشنغ الاسلام رحمه الله في كتاب الصلح اذا  
 اذ الرجل اخذت طلة في الطريق العامة ولا يضر العامة فالصحيح من  
 مذهب ابي حنيفة ان لكل واحد من اهل المسلمين حق المنع وحق الطرح  
 ومثله في جامع الفضولين في الفصل الخامس والثلاثين وقد علم من  
 كلام شيخ الاسلام في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله  
 الصحيح مذهباً وهو ولو لم يجعله فهو الصحيح حيث ثبت انه مذهب  
 الذي استقر عليه فان كان هذا فيما لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق  
 من الجميع والله اعلم **سبل** في رجل كان متكلماً على مذهب فغير  
 معالماً بغير موجب بحيث انه سد طاقات في المذمومة المذكورة  
 وبين تجاهها ابوانا على سابط احده على طريق العامة والان يطلب  
 ناظر المذمومة فتح الطاقات لقدماء هدم السابط هل يجاب الى  
 ذلك شرعاً ام لا **اجاب** نعم يجاب الى ذلك والحال هذه  
 اذ لا يجوز تغيير معالم وقف ما وقد اتفقوا على رفع المظلمة حيث  
 كانت تضر **والصحيح** **فمن هب الى حنيفة** انها ترفع  
 بخاتمة اهل الناس ماعدا العبيد والصبيان وتولم تضر صرح به  
 في التاتارخانية وجامع الفضولين وكثير من كتب علمائنا والله اعلم  
**سبل** في رجل اخرج مرجنا الى طريق العامة وفتح به كوة مشرفة  
 على عورات جاره هل يترع ولا يمنع من نزعه الطريق الفاصل ام لا  
**اجاب** نعم يترع الحرس وكل واحد من اهل المصنوعة ان  
 يطالبه بنزعه ولا يختص بذلك الجار واماسد الكوة فالنظر  
 على انها حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء استدل بلافق  
 بين الطريق الفاصل وغيره والمسئلة الاولى في الكثرة وغيره  
 والثانية في المضرات وكثير من الكتب والله اعلم **سبل** في

بنا تمت بحيث ان السقوط وانحر المماراة انه يحتاج في استاءه ومحصينه  
 الى بنا قنطرة في الطريق العام قبل ليونغ لصاحبنا احدثا مثل ذلك  
 اذا كان ليس في اخذاته ضرر خصوصاً ايضاً كشف الحل من جانب الشرع  
 الشريف خصوصاً المماراة واهل الحلة وجماعة من المسلمين وغيره  
 باسرم بانه ليس في اخذاته ذلك ضرراً أصلاً والحال انما ذهبت  
 ايضاً بجانبنا وها ان زيد من ذرع القنطرة الموجودة بذلك الحظ  
 فكل حيث جرت عادة الناس بذلك ولم يكن في اخذاته ضرر ليونغ  
 له ذلك ولا يلتفت الى المعارض المتعنت وهل لحايط الدار حرم  
 وبعد ذلك قنواوها حتى ان لصاحبها ربط ابنته الى جانبها والجلوس  
 والجلوس في ظلمتها الى غير ذلك من الانتقاعات ام لا **اجاب**  
 قد اثار علماءنا من نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البرازانية  
 وان اخذت في الطريق طلة لكل واحد الرفع والمنع اضر ام لا **وقال**  
**محمد بن محمد بن علي** اذا لم يضر لم يمنع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله  
 وبه يعتبر اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع انتهى وفي جامع الفضولين في اول  
 الخامس والثلاثين اذا وان يحدث طلة في طريق العامة وهي لا تضر  
 فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان لكل من المسلمين حق المنع  
 والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام **قال محمد بن محمد بن الله**  
 له حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له كلاهما انتهى ونقلوا عن الصفا  
 انه لا يلتفت الى خصوصية من يجامع ولو لم يكن له مثل ما للجوام فلوله  
 مثله لا يلتفت اليه اذ لو اذ رفع الضر عن العامة بذات نفسه فلما  
 لم يبدل بنفسه على انه منعت الحاصل ان ظاهره ان ابتر المنع والرفع  
 واعتبر بعض المتأخرين قول الثاني لانه استخج وارفق مع عدو  
 الضرر فقال وبه يعتبر ولصاحبنا لا الانتفاع بنسأ اده بالفتا  
 تبع وطيب وخشب وربط ذابته على الاطلاق كما نص عليه في جامع الفضولين  
 وغيره واذا كان له ربط ذابته فمن بابا في جلوسه في ظلمته قد صرح  
 به بعضهم والله اعلم **سبل** في اخذات طريق يضر بالمارة هل يجوز ام لا  
**اجاب** لا يجوز حيث ضر بالاجماع واذا لم يضر يجوز اذا لم يمنع وكل واحد  
 من اهل المصنوعة ذمياً كان او مستلاً دفعه ومنعه قال في الكثر من الفرج  
 الى طريق العامة كينفا او مينا ايا او حصنا او دكانا فكل واحد منعه



المتبرع بمطالبة بترعه والله سبحانه وتعالى اعلم

## فصل في الحايطة المايلا

**سبل** في حايطة مال الى الطريق العامة او الخاص فاشهد على ربه من له ولاية الامانة وهو الجار والجار من احاد الناس في العام هل يضمن صاحبه جميع ما هلك تحته من نفس او مال ام لا **اجاب** يضمن ربه ما تلف من نفس او مال ان طالب بنقصه مسلم او ذمي ولا سحر ينقصه في عدة يقدر على نقصه حيث كان الى الطريق العامة وان كان الى طريق الجار او الى دار الجار فالطلب الى الجار فاذا طلب ولو ينقص مع تمكنه ضمن جميع ما تلف من مال او نفس له هكذا صرح به فقهاء مذهبنا متونا وشرحا وفتاوى والله اعلم

**سبل** في امرأة جالسة تحت جدار لنقص بعضه فاصاب حجر منه رجل المرأة فكسرها وماتت هل يلزم ربه الجدار ديتها ام لا

**اجاب** لا يلزم ربه الجدار ديتها حيث لم يطلب من ربه نقصه قبل الوقوع مسلم او ذمي والقياس ان لا يضمن وبه قال الشافعي والحد مطلقا لانه لم يوجد منه صنع هو نقد لا مباشرة علة ولا مباشرة شرط او سبب والبنا كان مستقيما في ملكه والميلان وشغل البني ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلا فبالك اذا لم يكن كذلك والجماع متفق على عدم الضمان في غير المال مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم

## فصل في الجيطان والطرق وما يتضرر به الجار

**سبل** في الجار يريد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراتهم وحرمة او بناء عرفة او حايطة على جدار مشترك بينهما هل يمنع من ذلك ام لا **اجاب** اما مسئلة فتح الكوة فيقيم استحصان وقياس والاستحصان المنع وعليه الفتوى كما نقله في التاتارخانية وشرح العقد ويري المستقي بالضرر عن التهذيب وقال في التاتارخانية قبل مسئلة الكوة بتقليل مراد الحاصل في هذه المسئلة واجناسها ان القياس كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع في الحكم وان كان يوده الى الحاق الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يبعد من ضرره الى غيره ضررا بينا وفيل بالمنع مطلقا به اخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى انتهى ومثله في فضول العادي وكثير من الكتب واما بنا العرفة والحايطة

على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحصانا قال في التاتارخانية جدار بين رجلين اذا احدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك انتهى ومثله في الخلاصة وكثير من الكتب والفقهاء فيه انه يفعل ذلك يصير مستملا للملك الغير بغير اذنه فيمنع وهذا اما لاشتماله فيه والله اعلم **سبل** في رجل له دار ملك وجارهاه فجاءه داروقف وبينه وبين جاره شارع يمر فيه الخاص والعام وصاحب الملك مراده فتح كوة في ملكه حادثة على جاره منعه من ذلك ام لصاحب الملك القصر فيه كيت يشا **اجاب** هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة في ظاهر الدار واكثرها ان الجار لا ينفعه عنها لانه لقصر في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح العقد ويري ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والتأخر موضع النساء فالضرر ظاهر وينبغي من فحشا للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحصانا والله اعلم **سبل** في رجل فتح في بيته كوي للموي والقضا مطلة على ملكه مقابلة لكوي جاره وبينهما شارع ودور لهما هل له منعه من ذلك **اجاب** ليس له ذلك ام لصاحب الملك مطلق التصرف ومسئلة فتح الكوة التي تجري فيها القياس والاستحصان ليست هذه التي للفضاء الموي وانما هي المعدة للنظر في موضع وضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لثبت للآخر عليه مثله والمنع من اصله خلاف القياس كما نقرر في كلامهم فليس له منعه والحال هذه والله اعلم **سبل** في سفل فقه علو هل لصاحب السفل ان يفتح في سفله طاقة او يدق وتد او يفعل فيه ما يضر بالعلو ام لا **اجاب** ليس له ان يفعل شيئا من ذلك ففي الموقن لاسدذ والسفل فيه ولا ينقب كوة فيه بلا رضى والعلو قال في العرشا ليعني صاحب الكوة الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وفي فتح القدير ان فتح الباب يلبي ان يمنع اتفاقا وان وضع شعاع صغير في سطيحها اتفاقا انتهى وانشان بالصغير والوسط الى عدم يجوز وضع شعاع كبير والله اعلم **سبل** في دار مشترك بين اثنين هل يجوز لاحدهما ادخال الاجانب فيها بغير اذن الاخر ام لا وحضو صامع صريح النهي **اجاب** لا يجوز لانه لقصر في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشترك وهو حر او والله اعلم **سبل** في ساحة الدار مشترك بين ثلاثة نفر هل لاحدهم ان يبنى بها مطبخا او كنيشا او مطبخا



او بنا يفتق به املا **اجاب** ليس له ذلك اذ ليس لاحد الشراكا ان يبنى  
 له بنا يفتق به في المشرك اذ فيه منع الشريك عن ما هو مشترك ولا يملك ذلك  
 وانه ان يفعل ما هو حق التكفي كدخول وحج وفقود ووضع امنة  
 ونحو ذلك لا يمتنع به شريكه عن الانتفاع به كبناء مطبخ او كنف في  
 المشرك ونحو ذلك مما ذكر في السؤال والله اعلم **سبل** في وارباع  
 ما لكما بيتا منما الجار فسد بابيه وفتح له بابا آخر في داره ومات  
 البائع عن ورثة فاشترى احد من البيت المذكور وهو ملاصق لبيت  
 له في الدار يطل على الشارع من ساكنها ويريد فتح باب للبيت المذكور  
 هل له ذلك ام لا **اجاب** نعم له ذلك اذ له المرور من الشارع  
 قطعاً من اي جهة اراد ومن له المرور في محل له فتح باب فيه  
 كما صرح به علماء فاطنة ولا يقدر احد على منعه منه كما لا قدرة له على  
 منعه من المرور فيه والله اعلم **سبل** في زقاق مشتمل على دارين  
 احدهما في استنك والآخر في اعلاه هل لذي العليا ان يتحول بابيه الى جهة  
 السفلى ام لا **اجاب** بما في قاض خان من ان الصحيح انه ليس له ذلك  
 وعبارته رجل له في دار في سكة غير نافذة لها باب ان يفتح لها باباً  
 لتواستقل من بابها اختلوا فيه في الصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد  
 ان يفتح لها باباً اخر لقل من يفتحها كان له ذلك انتهى ومثله في كثير  
 من كتب المذهب ونقل في جامع الفضولين ان له ذلك مطلقاً وعليه  
 الفتوي ونقل في التمار خانية عن الفتاوي العنابية انه ليس له  
 له ذلك وعليه الفتوي والحاصل ان في هذه المسئلة اختلاف في  
 الصحيح والفتوي ولكن في المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما  
 صرح به في جامع الفضولين فليكن القول بطلته والله اعلم **سبل** في  
 رجل اشترى داراً لها ظلة حادثة على حايطة وحايطة الجار في سكة غير  
 نافذة ائتمد مت هل له اهاذتها ام لا **اجاب** ليس له اهاذتها  
 كما صرح به في جامع الفضولين وسوا كان بناها باذن الجار ام لا لانه  
 ان كان ياذنه فانه معي للحايطة والمعيتر ان يرجع متى شاء وان كان  
 بغير اذنه فهو غاصب والله اعلم **سبل** في حايطة مشترك لا يفتق عليه  
 السقوط اذ اذ لحد الشريكين نفسه ليس فيه اقوى مما كان اوليى عليه  
 بناهل ميثع املا **اجاب** نعم يمنع لانه نظرف في المشترك وهو لا يجوز

بغير اذن الشريك والله اعلم **سبل** في مقصرة لشخص ولا حرق الممر على  
 سطلها ائتمد وجانب منه هل يلزم صاحب الممر شي في عمارة ما ائتمد  
 مع مالك المقصرة ام لا **اجاب** لا يلزم صاحب الممر شي في عمارة  
 ما ائتمد من سطح المقصرة باجماع العلماء اذ ليس له شئ حق المرور وسلكه  
 الرقبة له بما ومن له حق المرور لا يؤخذ بعمارته اجماعاً وقد صرح علماء وفنا  
 بانه لو ائتمد من السفلى فائتمد من العلوى ليس على صاحب العلوى عمارته  
 وله اذ ابني صاحب السفلى سفله ان يعيد علوه كما كان وليس عليه  
 شي مما اتفق صاحب السفلى على سفله بل اذا امتنع صاحب السفلى من  
 بنا سفله ان يبينه ليس وصل الى حقه ويمنع عنه حتى يدفع اليه قيمة  
 بنايه بالغة ما بلغت لا مضطر الى بنايه اذ لا وصول له الى حقه الا  
 به ولو بني باذن القاضي يرجع على صاحب السفلى مما اتفق بالغا ما  
 بلغ لان اذن القاضي كاذن بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه  
 المتأخرون وفي شئ من الولوية وبه يفتي والله اعلم **سبل**  
 في سفل عليه علو هل هذا العلو ممر على سطح لصاحب السفلى ائتمد  
 جانب من الممر فادعى ربه على ربه العلوى انه احدث عليه حوضاً وشجرة  
 في الحوض فائتمد من سبب ذلك وروى العلوى ينكر جدوئها ويدعي قدما  
 هل القول في ذلك قول صاحب السفلى بيمينه ام قول صاحب العلوى  
 بيمينه **اجاب** القول قول صاحب العلوى بيمينه وان كان الحادة  
 يضاف الى اقرب اوقاته تكون صاحب السفلى يدعي الضمان وصاحب  
 العلوى ينكره والاتصل عدم الضمان وبرائة الذمة من الاشتغال بحق  
 الغير فعارض الاصل السابق امثل اقوى منه والله اعلم **سبل**  
 في دكان جارية في وقت مسجد جامع لها استطراق قديم في ارض  
 موقوفة على جهة اخرى يريد المتكلم عليها منع الاستطراق المذكور  
 هل له ذلك ام يبقى القديم على قدمه **اجاب** يبقى القديم على  
 قدمه اذ الاتصل بقا ما كان على ما كان لغلبة الظن بالمسلمين  
 بانه ما وضع الا بوجه شرعي والله اعلم **سبل** في ميزاب الى دار  
 اخلف صاحبه مع صاحب الدار ما الحكم الشرعي **اجاب** بما في  
 جامع الفضولين ان اخلف في حال الجريان فالقول لصاحب الميزاب  
 والا فلا بد من بيته وقال بعضهم يترك لو قد بما وحده القديم



الاقسط اقراؤه مع هذا الوقت كيف كان يفعل اقضى الوقت الذي يحفظه  
 الناس بعد العدم **مسئله** هذا في غاية الحسن كذا في الفتاوى  
 الصغرى انتهى والله اعلم **سئل** في سلم بيت سفل مؤخره لدار  
 علوية ذو السفل يطالب صاحب العلو بتطيينه لدفع وكنا لما منه في  
 زمن الشناح نجابا به هو المستفيع به والتاكن فيه وذو العلوة  
 محتج من ذلك محتجا بان لا يس بمالك فعمل تطيينه عليه ام صا  
 السفل ام عليهما وهو اذا تلت طين السطح بواسطة انتفاعه يكون  
 منا منا اول **اجاب** لا يجبر ولحد منهما على ذلك اما صاحب  
 العلو فتكونه ليس بمالك اذا السطح ملك صاحب السفل واما  
 لصاحب العلو سكنه والانتفاع به ولا يجبر الانسان على اصلاح  
 ملك غيره ولا نه لواجب انما يجبر لحقه او الحق ذو السفل فلا وجه الى  
 الاول وهو ظاهر ولا الى الثاني لعدم توجيه وهو التقديري  
 الا نزي ان السفل لو ائتمد ولا يجبر ولحد منهما على بنايه لما قلنا  
 وانما تمالك الذي العلو ليس لك طريق الى خلك سوى ان تبين  
 السفل بنفسك ان شئت ونجسه عن صاحبه الى ان يوديك فتمت البناء  
 هذا مع فوات الحق فكيف مع عدم فواته في مسئلتنا اذ عدم التطيين  
 لا يفوت الحق بالكلية وانما يوجب نقصا ما واما صاحب السفل فلما مرجا  
 به قاطبة من ان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه فان شاطيئه ودفع  
 ضرره وكف عن نفسه وان شاتحل ضرره كبت لاحق لاحد في علوه  
 ومسئلتنا هذه ليست مسئلة المنع عن التصرف التي ذكرها في  
 الدخيرة وجامع الفضولين وغيرها ليقال اجتمع مانع ومطلق وانما  
 وانما هي من ذي العلو فهو ضامن وان لم يكن كذلك بل كان  
 بالمشي الماذون فيه شرعا او مبرورا لايام والليالي وعمل الشمس  
 والهوى والمخ هما فلا ضمان عليه والحال هذه والله اعلم **سئل**  
 في دار جارية في ملك زيد ونجهاها دار لبرك فيصير بينهما درج  
 سالك هناك يريد زيد ان يجعل سفل داره من الخيزرة الخيزر ويصير  
 له بيت نار ويجعل باعلاه ملففا للدخان لكن بكرة اياما منه  
 ذلك وينفعل عليه بسبب الدخان فعمل له ذلك ام لا ولزيد الضرر  
 في ملكه كيف شا **اجاب** نعم له ذلك في ظاهر الرواية

سوا نصير به جاره ام لا وسوا كان الضرر بينا ام لا واستحسن غالب  
 المتأخرين من المشايخ منع الضرر اليين وفي الخانية دار فيها ساحة  
 بين رجلين افسنتها فصادت الساحة لاحدهما والبناء للاخر اذا  
 صاحب الساحة ان يجعل بيتا ويسد بها الزرع والشمس على صاحب  
 البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء المنع  
 وقال نصير رحمته الله تعالى له ان يمنع والغوي على ظاهر الرواية  
 وعلى هذا الواز اذا ان يبنى في الساحة اصطبل او تنورا او حائطا  
 كان له ذلك انتهى **والمسئلة شريفة في كتب الفتاوى**  
 والشروح وقد علمت بهذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع  
 الخلاف وما هو المفتى به والله اعلم **سئل** في امرأة لها طابون  
 في دارها تريد جارا تهما منها منعه هل له ذلك اول **اجاب**  
 للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولو اضرب غيره فكيف مع الضرر  
 الذي يقضه الجيران وهو الدخان الكاس في الطابون فالمنع منه ممنون  
 قنياسا واستقصانا فكثر من الجيران له يتحملون حتى يحسن به متلون  
 والله اعلم **سئل** في امرأة رفعت على حائط جارتها الخشابا  
 وركبت عليها اليه بغير اذ نهال في حرمين فغما عنها ونجس على  
 ذلك اول **اجاب** نعم تؤمر برفع الخشابا واد اليتما عن حائطها  
 لانها تصرف في ملك الغير بغير اذ نه والله اعلم **سئل** في جماعة  
 يمدون على ظهر عقار جاري وقف على حجة بر مرغوب زاعمين قدمه  
 بنين بعضهم عليه بنا حاد ثا هل يؤمر برفع عن الوقف ام لا وهل  
 على تقدير انه قديم وان لهم حق المرور على ظهره يباح لهم البناء عليه ام  
 لا ويمد البناء الذي احده بعضهم اذا اهدم هل تلزمه الجرة  
 المثل مدة وضع البناء اول **اجاب** اذا لم يثبت لهم حق  
 المرور بمنعون عنه شرعا وان ثبت لهم حق المرور لا بمنعون عنه  
 ومع ذلك ليس لمن له حق المرور البناء في الممر باجماع العلماء وممن  
 صرح به علماء واما صاحب العلو ليس له اخذ ثا بناء على العلو  
 زائد عما هو عليه من السائق وان اخذ ثا يرفع ومن المصريح به ان  
 منافع الوقف مصفونة فتلزم الاجرة في ذلك المدة وصنعه والله  
 اعلم **سئل** في علو احد حيطانه على سفل الجار يريد الجار



عذمه هل له ذلك أم لا ويجيبه القاضي اليه **أولا** **اجاب**  
 اذا ثبت حد وشروطه بغير حق فلصاحب السفلى حدمه ويجزم  
 له القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير فله غير ان الله من ملكه  
 شرها وان لم يثبت ذلك بالبيينة لا يمدد وفي مثل ذلك فرقوا  
 بين الثبوت باليد والثبوت بالبيينة والثبوت بالمصادقة والاتفاق  
 فقالوا في الثبوت بالبيينة ممدد لانهما كاسمها مثبتية وهي حجة قوية  
 مستغنية عن دليل لرفع ورفع وفي الثبوت بحجة اليد لا يمدد  
 قولوا واحدا لانهما بظاهر الحال فقط فصلحت للرفع لا للرفع  
 وفي الثبوت بالاتفاق والتباعد قولان وارجح عدم المذم فقد  
 ظهرت المسئلة بتفصيلها والله سبحانه وتعالى اعلم **عليها**  
**باب** **جناية البيعة والجناية**  
**س** في رجل جمع به فرسه فالتف الشاة حال جموحه وعدم  
 قدرته على منعه هل يعين أم لا واذا اختلف مع الاقوال فاذعي  
 الجموح والعجز عن المنع وانكر واذلك يكون القول قولهم أم قوله  
**اجاب** اذا ثبت عجزه عن المنع يمدد قال في منع الغفارة  
**وقد اجاب عنهما من لا يمتنع اهدام ابو السعود العادي**  
 مفتي الديار الرومية انه اذا تحقق عجزه عن منعهما حتى اتلفت الشاة  
 فدمه هدر متبني والمسئلة في الفضول العادية وجمع الفضولين  
 وغيرهما والمسئلة قد وقع في ثقلها الاكثار واستلها عن ابي الفضل  
 الترمذي في الوجهين ان الرأكب عند الغلبة انقطع تسييره  
 فالصقت بالمنفعة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام  
 المعنى ان القول قول الاولياء يمينهم وان البيينة على مدعيه  
 العجز عن المنع لتحقق سبب الضمان والشك في منافيه فتم ينكرون  
 المتأني وهو يدعيه والاتصل عذمه ولذلك قلت اذا ثبت عجزه  
 عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم **س** في امرأة طليقت من رجل فز  
 لتزكيتها فقتل عنه واربعها فجمعا ولم تعدر على منعه حتى قتل رجلا  
 هل تضمن المرأة او صاحب الفرس او لا يضمن ولحد منهما **اجاب**  
 لا يضمن ولحد منهما والحال هذه اذا تحقق جموحه اما اذا لم يتحقق  
 بان لم تنم بيينة على ذلك فالدينة واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب

الفرس والقول قول اولياء القتل في انكار الجموح بيمينهم والله اعلم  
**س** في رجل مرم من طريق راكباً متراً نظر المهر الى جلد مغز وش  
 فيه ففتر منه الى خلف ولم يمكنه منعه فوطئ رجلاً ففكر رجله ومات  
 بسببه فهل يضمن دية الرأكب أم فارش الجلد أم فوخد المهر أم لا  
 يلزم واحد مما ذكر **اجاب** لا ضمان على فارش الجلد ولا على الرأكب  
 ولا فوخد المهر **اما الفارس فلما في التاتار خابرة**  
 وضع شي على الطريق ففترت منه دابة فقتلت رجلاً لا ضمان على الواضع  
 اذا لم يصيبه ذلك الشيء **واما الرأكب فلما افاق به ابو السعدي**  
 العادي مفتي الديار الرومية انه اذا تحقق عجز الرأكب عن منع الدابة  
 المركوبة حتى اتلفت انساناً فدمه هدر **واما عدم اخذ المهر** فعدم  
 قاييل من ايتا فان لم يجد من علم اسلم بقتل يدفع الدابة في جنايتها وقد  
 جعل الشارع فعل الجماع اياي هدر فثبت بمذاهبهم ضمان راكب المهر وفارش  
 الجلد وعدم دفع المهر بذلك للجناية فقد اهدر دمه والله اعلم **س**  
 في جريد اصاب صبياً وضع يده على الزيتون الذي يداس عليه  
 حال سوق الدابة فمترسماً فمات بسبب ذلك هل يجب دية على  
 عاقلة السائق وهو من تجملتهم أم لا **اجاب** يجب دية على عاقلة  
 السائق ويدخل السائق معهم ويكون كاحدم ومثل جرد البلد عجلة  
 الطاحون وغيرها **وجرد لل** ان سائر الدابة يضاف الى  
 السائق قال في الحاوي الزاهدي اصابته العجلة صبياً فكسرت  
 رجله وصاحبه راكبها وقال كنت نايماً فعليه ارش الكسرة متى ومات  
 ضمنه الرأكب ضمنه السائق والله اعلم **س** في صغير حمل  
 على فرس في المرمى فاسترعت العدو وعزفت وانكسرت رقبتة وهلكت بسبب  
 ذلك يضمن او لا **اجاب** نعم يضمن كاليافع والله اعلم **س**  
 في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه رجل فلم ينته بربط  
 بين الخيول فقدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما اتلفه بعد  
 التقدم الملك كورام لا **اجاب** نعم يضمن بحيث تقدم اليه  
 فيه ففي الحاوي الزاهدي برهان صاحب المحيط ربط كسراً  
 على طريق واشتد عليه بالنقل حتى نطح صبياً وكسرت عينه يضمن  
 وفي شرح تنوير الابصار نقلا عن السرخية سئل برهان الدين



عن عنده ثور يطوح شبيهه الى المربي فتلخ ثور غيره فأت قالوا لو شئد  
عليه يضمن والا فلا وفي البرازية ناقلا عن المينة في مسئلة نطخ  
الثور يضمن بعد الاثمد النفس والمال انتهي وفي المسئلة خلاف والاثر  
على الضمان كالحايطة المائل اذا حصل التقدر الى صاحبه فيه والله  
اعلم **سبل** في كلب عقوق رجل عض رجلا فقتله بعد التقدر  
الى صاحبه ومطالبة بقتله ورفع اذاه عن اهل القرية فلم يفعل  
هل يضمن صاحبه دية الرجل ام لا **اجاب** يضمن صاحبه الدية  
كأثر حواشي في عامة الكتب وتضمنها العاقلة وهو كعدمه كما في الحايطة  
المائل والله اعلم **سبل** في رجل له ثور يطوح تقدم اليه اهل  
قرية واشتدوا عليه فتلخ رجلا فكسريه وعطله عن عمله فماذا  
يجب على صاحبه **اجاب** الحكم في كل كسر كل عضو حكومة عدل  
وهو ان يقوم المتكسر عبدا بلا هذا الاثر ثم يقوم معه فقدم المتفاد  
بينهما من الدية هو الواجب على ما علمه الفتوي وقيل هو ما يحتاج  
اليه من النفقة وبقية الطبيب وممن الادوية الى ان يبرأ وذلك  
لعدم تيسر النظر الى مقدار هذه من الموضحة لانها ليست في الراس  
ولا في الوجه بل هي في اليد والله اعلم **سبل** في رجل له ثور  
نطخ بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور ام لا **اجاب**  
هي البقرة التي امدت في الحديث الصحيح والذي رواه الامام مالك  
والامام احمد والبخاري ومسلم واصحاب السنن الاربعة وهو قوله  
مسلى الله عليه وسلم المهاجرهما جبار يعني هدر والماد بالبحر  
كل حيوان سوى الاذي والماد بجرهما التلافاسا كان يجر او  
غيره فلا يضمن صاحب الثور ما فعل ثور في لاصاحب كل دابة  
ما فعلت دابته من فعل ينقطع لسببه عن ما لهما او ذابكها  
او شايها او قايدها والله اعلم **سبل** في دابة كدمت  
دابة في المربي فملاكت بكدمها هل يضمن الراعي ام ربه الدابة  
ام لا ولا **اجاب** لا ولا اما الراعي فلعدم تقصيره واما  
ربه الدابة فلا لان حكمها العتيا وان كانت في تدبيره والله اعلم  
**سبل** في رجل عقر بقره تخرفا الحكم الشرعي **اجاب** ان كان  
مات من العقر ضمن جميع قيمته وان اليست حياتها وذبحها ما لكان

ايضا من جياتها من قيمتها عاقرا ما عدا اللحم والقول قوله وان انكر  
الذبح من الاصل وفي قيمة اللحم ان لقتلها في قيمته لتقرر الضمان على القاطع  
بالقطع اي ضمان القيمة فافهم والله اعلم **سبل** في رجلين لكل بغير  
ربطهما في موضع لهما ولاية الربط فيه فعصر احدهما الآخر عصارا فاحشا  
فدبحه ما للعاقر هل يضمن قيمته ام لا واذا قتل يضمن هل يضمنه  
سليما ام معصوما **اجاب** يضمن قيمته معصوما اذ فعل البغير  
هدر وفعل ما لكان معقورا والله اعلم **سبل** في فرسان يلعبون ضرب  
واحد منهم لغرمما في يده فاصابت ضربته فرسه فخرجهما ورجع بها الى  
مربطهما ونزكت الاكل والشرب هل اذا ماتت يلزم منها ما صار بها ام لا  
**اجاب** هكذا السؤال فيه تفصيل ان اكل الضارب هلاكها  
بسبب ضربته واقام ربها عليه البرهان ان موتها بسبب الخرج ضمنها  
والالا لانه المدعي والاخر المنكر والبيينة على من ادعى واليمين على  
من انكر والله اعلم **سبل** في رجل عاده ان يعصر خذ صاحبه  
اهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مبطه وقت برسته  
دقاؤه وحمل عليه زرعوا قارده به فقصه في دكره وانثبته فأت من ذلك  
فهل يلزم صاحبه دية ولو لم يدفع الجمل لا ذل القتل ام لا يلزمه شيء من ذلك  
**اجاب** لا يلزمه شيء من ذلك وحق تقدم اليه ثبته ان لا لان هذا بمنزلة  
تقدي المروء على لبيل المحض من تقديا في غير ملك الحاضر فان تغدر المروء بمنع  
ضمانه فكذلك التقرب الى البغير المذخور ويحمله وقوده بمنع ضمان مالكه  
ولو تغدر اليه فهو كاهوطا هو والله اعلم **سبل** في بغير صالح على رجل  
قتله الرجل هل يضمن ام لا **اجاب** يضمن قيمته والقول قوله  
في ذلك والبيينة على المالك ولو كان مكان البغير حرم مكلف لا شيء  
فيه وكذا العبد المكلف ولو كان مكانه يحقون حرمه دية او  
يحجون عبد ضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا صار حرا او عبدا  
فالحر ثبته الدية والعبد يجب قيمته فالخامس ان المحنون والصغير  
يضمنان مطلقا كالذابة والعاقل البالغ لا يضمن مطلقا فافهم  
والله اعلم **سبل** في بغير دنا من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم  
يرجع حتى هوي فيه فملاك هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن  
والله اعلم **سبل** في اخوين جالين في نخيم واحد في الربيع



مع احدهما جعل الرجل دفعه له ليرتاع له بالانجره موصى الجمل مرضا اقد  
عن لقتل مقتل الى اهله بعد ان وصى اخاه عليه بحفظه مع جملة جماله  
فان حقت افعه او بقتل ساسه في المرمي هل يضمن هو او اخوه او لاضمان  
على واحد منهما **اجاب** لاضمان عليه ولا على اخيه لضرورة حصلت  
له ولا ضمان في ذلك باجماع المتنا وقد صرحوا بان له ان يحفظ بلوايه  
ولا يضمن والله اعلم **سبل** في رجل راكب فرسا خرجت بندقته  
المعصية بين يديه على سرج فرسه فاصابت فرسا صاحبه الذي يجانبه  
فقتلها وكان قد قدح زناه فلم يور ولا يعلم ما سبب خروجها  
هل هو من ربح حلت مع الفتيلة فانما لقتلها على محل الزوج او من غير  
ذلك هل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمن حيث حصل السبب لانه ان كان  
محل الزوج وانما لا يضمن وان كان بفعله ضمن والضمان موجب  
لاشتغال الذمة واشتغال الذمة لا يكون مع الشك وهذا مما يظن  
للفقيه ببادي النظر والله سبحانه وتعالى اعلم

## باب جنابة المملوك

**سبل** في رجل ركب عبده من غير فاقر العبد انها هلكت عتته  
هل يضمن الدعوي على العبد او اذا سمعت هل يضمن العبد قيمتها  
او سيرة **اجاب** لا ينفذ اقرار العبد على سيده ولا يؤخذ باقراره  
الا بعد عتقه ولا يضمن الدعوي عليه ولا الشهاده الا بحضور سيرة  
واذا ثبت بالبيينة الشرعية ان سيده اذ كبه فملكته تحت وجه  
ضمان قيمتها على السيد لان المستعمل لما باركا به فعليه قيمتها والله  
اعلم **سبل** في زبيد قال لعبده الخالع اقتل فلانا فاضربه بيارو  
عما فاستمر صاحب فراس الى ان مات فما الحكم **اجاب** يحبس لفصا  
على العبد ولا شيء على المولى غير النقر شر الشدي لا تركابه المعصية  
الموجبة لذلك وذلك لان العبد فيما يوجب العصا كالمحرر  
فلا يصح امره ولا له فيه واذا ارادت ايضاح ذلك فالظن صريح  
به سراج الهداية وغيرهم في باب جنابة المملوك في مسئلة من قال  
لعبد ان قتل فلانا او امره بقتل فلان والله تعالى اعلم

## باب القسامة

**سبل** في قتل بغير شرية فادعى اولياءه القتل على معين من

اهلها هل تسقط دعواه هذه القسامة والدية عن البقية منهم ام لا **اجاب**  
اذا وجد قريبا بحيث يسمع الصوت منه ولو يكن الموضع الذي وجد فيه  
مملوكا لغيره وجبت القسامة والدية فيه على اهلها ولا يمنع من ذلك  
دعوي الاوليا القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الا بالبقية والله  
اعلم **سبل** في رجل ادعى على ستة ان قتلهم ضرره على يده فشكوا له  
قوله عند غيرهم هل يستمع دعواه على غيرهم اذا ثبت ذلك عليه ام لا **اجاب**  
لا يستمع كما هو صريح او كما لصرح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع  
مختلفة والله اعلم **سبل** في قتل سبعة وجد بين قري ثلاث وثم  
بارض واحدة منها واليها القرب بعد ان صا لواجبها على الصوابا شي  
واللقوا بالاسلحة والقتيل من قسمة في اهل القرى ثلاث بندق  
فهل تلزم دية اهل القرى الذي صا لواجبها ام اصحاب البندق  
الثلاث او القرية التي وجد في ارضها القتل وتقبل شهادة غيرهم عليهم  
ام لا او ضحوا للجواب **اجاب** المصريح به في كتب علمائنا  
قاطبة انه اذا التقى قوم بالاسلحة فانكسروا عن قتل بغلي اهل الموضع  
الذي وجد القتل فيه القسامة والدية لان القتل وجد بين اظهرهم  
وفي ارضهم والحفظ عليهم وبه صرح اصحاب الموقن ولا يلزم سواهم  
الا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد  
منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا تسقط القسامة عنهم ووجوب  
القسامة والدية على اهل المحلة والقرية التي وجد فيها القتل مقرر  
عند علمائنا مشهور في اغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب  
الحفظ وصيانة الموضع عن ان يترق منه الدماء وتقتل فيه القتلى  
عليهم فبهذا الاعتبار قالوا اذا التقى قوم بالسيوف فاحلوا عن قتل  
فالقسامة والدية على اهل المحلة لاهل الملتقيين لا باعتبار انما تخم  
عليهم بان القتل منهم يبين فافهم ذلك واما شهادة غير اصحاب  
الحل الذي وجد فيه القتل فلا شك في قبولها لعدم التهمة خصوصا  
مع دعوي الولي لانه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله  
كما صرحوا به عامة في آخر باب القسامة والله اعلم **سبل** في  
رجل ذي وجد قتيلا بساحة باب الممد المعروف الكارين بقرية بيت  
لحم المنفصل منها بالساحة المذكورة وبه ارض به بندقه من همة



يدعي ولاية انه ذي بند قين من حايط الممد القبليّة والشرقية ولا يعلم  
 المنفعة منهما ولا الضارب له بعينه والساعة ليست محصورة لاحد  
 بل لسائر الناس فالحكم في ذلك هل يجنب القنامة والدية على اهل  
 الممد جميعهم ام على اهل القرية المنفصلة عنه بالساعة المذكورة التي  
 هي ابعد عن القتل من الممد ام على الجنتين ام يمد ريتوا لنا الجواب  
 رغبة في عظيم الثواب **اجاب** القنامة والدية على اهل الممد  
 جميعا ان ادعى الولي عليهم لا قرية بيه فقد صرحوا قاطبة في جلس هذه  
 المسئلة بان الاعتبار في وجوب القنامة والدية القرب ولا  
 يمد رده وان كان المكان مباحا لسائر الناس حيث كان قريبا  
 لسمع منه الصوت وقد صرحوا بان الحلتين والسكيتين وكل مكانين  
 احدهما منفصل عن الاخر او جارا للقتل في احدهما فالقنامة والدية  
 على اهل دون الاخر فانه اعلم انك ينظر الى دعوي الولي فان ادعى  
 على الاقرب وطلب القنامة من اهل المجاب الى ذلك ويجزم له بها  
 وبالدية عليهم وعلى عواقلم ان ادعى الخطا عليهم خاصة ان ادعى  
 العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد له من البرهان كما هو شأن  
 سائر الدعاوي في غيره هذا الشأن هذا ما صرح به علماء ذهب  
 النعمان عنه وعليهم من الله سبحانه وتعالى عز اير الرحمة والرضوان  
 والله اعلم **سبل** في رجل كشف عليه صومبا في المسلة مع جماعة  
 ندبهم للحاكم الشرعي فجم غفيل من المسلمين فوجد في رقبته مرة  
 بما عقدة وهو معلق في المرساة في خادوق مدقوق في حايط ومن  
 ميت لا روح فيه ومثيل من ولاية هل له عزم في ذلك فاجاب  
 ان عزمه في ذلك فلا ن وفلان وفلان لثلاثة نفر ساءم فالحكم  
 في ذلك **اجاب** اذا لم يكن به اثر القتل كجرح او خروج دمه من  
 اذنه او عينه او اثر خرق او ضرب فلا قنامة دية فيه اذا الظاهر  
 انه مات خنقا فنه وان كان به اثر القتل شي مما ذكر وكان في  
 داخل اذ المذكورين وادعى عليهم ولاية القتل فاعلم القنامة هـ  
 وعلى عاقلة المديرة وان لم يكن بدارم وكان في محلة القنامة هـ  
 والدية على جميع اهل الحلة وان لم يكن بدارم وكان في محلة القنامة هـ  
 والدية على جميع اهل الحلة وان لم يكن في دارم ولا في محلة

فلا قنامة ولا دية عليهم والبينة على وليه واليمين عليهم ونسقط  
 القنامة عن اهل الحلة والدية اذا دعوى الولي على غير اهل الحلة  
 والدية لنسقط القنامة عن اهل الحلة والدارم وتلق دعوى  
 الولي ببقية الدعاوي الشرعية القياسية اذ القياس في الدعاوي  
 جميعها ان البينة على المدعي واليمين على المندفع وخص دعوى القتل  
 بما ذكرناه بالنص على خلاف القياس لخطا الدما وهذا ما نصت عليه  
 العلماء في كتبهم قاطبة والله اعلم **سبل** في جماعة يوارثون احد قوا  
 بطر خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق احد من فقتل رجلا منهم  
 ولا يعلم من هي ذولي القتل يقول حقى عنده كولا يعني البواردية  
 جميعهم ليعينونه عند احد من والا كلمة غزماي هذا اذا قاموا على  
 واحد منهم بيته انه هو الذي خرجت بندقته فقتلته تقبل بينتهم  
 وبثت القتل عليه وينتفي دعوى القتل عنهم ام لا **اجاب** لا يثبت  
 القتل عليه ولا تقبل بينتهم ولا تنتفي الدعوى عنهم لان الدعوى  
 لا تشع الا من صاحب الحق والبينة لا تقبل الا لثبانه وكفنه ولم  
 يثبت عليهم مجرّد الدعوى حق ليدفعهم بما وبابا لدعوى مفتوح  
 فان عين المدعي واحد للدعوى عليه سمعت دعواه وقبلت بيته  
 وان ادعى على واحد غير معين لا تشع لان شرط صحة الدعوى  
 العلم بالمدعي عليه وان ادعى على الجميع اتم الشكوك في القتل بواردية  
 او غيرها صحة الدعوى ولا بد له من بيينة تشهد عليهم طبق  
 ما يدعي حتى يثبت ما ادعاه **وقد علم تقاضيل المسئلة**  
 والمجديّة رب العالمين والله اعلم **سبل** في غلام دون البتوع  
 وجد مقتولا في داخل بيت من دار شخص وبقره بندقة لم يعلم  
 قاتله ادعى ولياؤه القتل على صاحب الدار وصاحب الدار يقول  
 انما لعب بالبندقة فخرجت عليه فقتلته فما الحكم في ذلك **الجواب**  
 على صاحب الدار القنامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه  
 من قتله نفسه وهي مسئلة من وجد قتلا في بيت او دار لم  
 يعلم قاتله واجمع علما وناعلى انه اذا ادعى او لياؤه على المالك  
 فغلبه القنامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره اي على غير  
 المالك والموتون والشروح والفتاوي من عدهما والله اعلم



في صغير سقط من سطح أو وقع في ما فامت ما ذاب يلزم فيه  
 لا قائل بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث تحقق موته بسقوط  
 بنفسه أو هو حاصل بفعل نفسه فكان هدر أو الإجماع منعقد على  
 أن من قتل نفسه لا قسامة فيه صغيرا كان أو كبيرا **قال في**  
**التاتارخانية نقلا عن النوازل صبي مات في ما أو سقط**  
**من سطح** أن كان ممن يحفظ نفسه لأشئ على الأيوين وأن كان لا  
 يحفظ نفسه فعليه الكفارة أن كان في حجر أحد مما فخلية الكفارة  
**وذكر الفقير إلى القاسم في النوازل** إذا لم ينجاهد  
 الصبي حتى سقط من سطح أو وقع في ما ومات لأشئ عليهما إلا  
 التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة  
 على أحدهما إلا أن يكون سقط من يده وفي الظاهرية الفتوى  
 على ما اختاره أبو الليث انتهى والله أعلم **سبل** في قتل وجد  
 في شط البحر المالح ولتين مملوكا لأحد ولا يمنع منه الصلوات  
 فما الحكم **أجاب** هو هدر لا قسامة ولا دية والله أعلم **سبل**  
 في امرأة باعت حمتها في دار لغريب لها وأبقاها ساكنة بها  
 فاصبحت محرقة بنان في البيت الذي بالدار المبيعة لكونها  
 غائبة كهيئة صما فكشف عليهما أهل ملزم أهل الدار أو المحدثي  
 من غرامة أو دية أو لا يلزم أحد شي من ذلك **أجاب** لا يلزم أحدا  
 في ذلك دية ولا ولا غرامة إذا الجماع جازي فعليه ما بالذات في  
 النار هذا لا قائل به من فقهاء الأصناف والله أعلم **سبل** في  
 أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا القتل المدعي  
 قتله بجره هل يقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا **أجاب** لا يقبل  
 شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أئمتنا لأن المصنوعة قائمة  
 مع الكل والشاهد يقطعها من نفسه فكان منها فلا تقبل شهادته  
**وهذا باتفاق الحنفية وصاحبيه** إلا في رواية  
 منقولة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم **سبل** فيما إذا وجد  
 قاتل من أهل قرية من أخرى وقد شهد تحت شجرة هي أقرب  
 للآخر دم سائر ولم يثبت كون القاتل نفسه محتملا ثم نقل  
 والقي في البير ما الحكم فيه **أجاب** أعلم أنه يجب النظر ولا

إلى دعوى الولي فإن ادعى على أهل قرية منهما وثبت كون البير بارضاها  
 لا بارضا الأخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البير  
 أقرب للآخر أم لا حيث كانت الأرض التي بها البير ملكا وإن لم تكن  
 ملكا فعلى أقربهما للبير خاصة لأن الموجد في البير كالموجود على  
 ظاهرها والحكم في الموجد كذلك باعتبار الملك أو لا فإن لم يوجد فعلى  
 أقرب القرينين ما لم يدع الولي على الأبعد فإن لكل من أهل القرينتين  
 ما نكته الأرض التي بها البير فالقول قوله وارجع إلى اعتبار الأقرب  
 ولا اعتبار إلى مجرد الدم السائل من غير وجود القاتل لا احتمال  
 أنه دم غيره وبوجود دم سائل من غير قاتل لا قسامة ولا دية  
 كما هو ظاهر ما لم تقم بيعة ممن ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب  
 من البير بانه نقل من تحت الشجرة والقي في هذا الموضع فثبت  
 بئس ذلك بالبيعة أنه ففت القسامة والدية عنهم ولزم  
 القرية الأخرى لأن الثابت بالبيعة كالثابت عيانا فكانه قد  
 شهد تحت الشجرة ولا تنس اعتبار الملك أو لا ثم بعد القرب  
 وإن ادعى عن الأبعد ولو يكن مالك لا قسامة ولا دية واعتبرا  
 في ذلك البيعة والافتراء واليمين والتكول كسائر الدعاوي  
 أن برهن الولي على دعواه ثبت مدعاه والأقول قول المدعي  
 عليهم باليمين الحاسل أن ثبت كون البير ملكا لأحد فالقسامة  
 والدية عليه والأفعلى الأقرب منهما ما لم يثبت تحويله ونقله من  
 الأبعد إلى الأقرب فلا اعتبار إلى القرب والبعد مع ثبوت الملك  
 ولا بالملك مع دعوى الولي على غيره وكذا لا اعتبار بالقرينة  
 مع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن الخالف  
 ولا الخالف عندنا في هذا الباب رأسا وأحدا وسأل أيضا عن جرم  
 الحاكم السياسي وجرمه لكل من أهل القرب والأبعد ظم لا أصل له  
 شرعا وقد علمت الأحكام بهذه المحل الموضحة من الكلام والله أعلم  
**سبل** في قاتل وجد في فلاة لا مالك لها أو لياؤه يدعو  
 على جماله أنهم نقلوه إليها ومقررون بأنهم ما قتلوه هل يلزمهم  
 القسامة والدية مع اعتراهم لهم بأنهم قتلوه أو لا **أجاب**  
 حيث ما اقروا واعني أوليا القاتل بأن المدعى عليهم الأقرب



اذا افترق حجة على المضر فيلزم به شرعا وقد عرفنا الفرقان على امرها  
 ولم يكن كذا في اقرارنا ليا القتل بائنه ما قتلوه ولم يكن كروم ما  
 اجبتهم بلزوم القسامة والدية اذ اقرارهم بذلك يمنهم الدعو  
 لانه حجة من الحج الشرعية يمنع الدعوى بحيث ثبت ذلك لا وجه لطليم  
 معه والله اعلم **سبل** في مسجد القرية اذ اوجد فيه قتل ما حكمه  
 وما الحكم فيما اذا كانت كبيرة ولها مسجد متعددة وجد في احدها  
 قتل **اجاب** حكم الموجود في مسجد ما كالموجود فيها وهو  
 معلوم الحكم واذا كانت كثيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد  
 فقسامة ودية على اهل محليته لانهم الاولي بتدبير امورهم  
 كما اذا وجد في امر رجل منها فمما عاقلته لاهل محلة الحاصل  
 على عاقلة الاخرى بالحق بتدبير الموضع والله اعلم **سبل**  
 في رجل وقف مدرسة على الاعلم بالمدن الغلاني في بلدة كذا  
 وعلى معد وعشرين نفقة ما وعلى اهل شعابهم ولم يسم احد منهم  
 وشرط النظر لدرهم ما وقف على ذلك كلة قرية ووجد الا ان  
 فيها قتل لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية  
 السكان الغاربين الزرع امر على الموقوف عليهم هؤلاء ام لا  
 قسامة ولا دية ببنت المال قياسا لوقف مثل هذه المدرسة  
 على وقف الجامع **اجاب** القسامة والدية على الموقوف  
 عليهم حيث كانوا معلومين قالوا في التا تاريخية نقلا عن البقا  
 اذا وجد القتل في وقف الجامع المسجد كوجوده في المسجد الجامع  
 كانت الدية في بنت المال وان كان الوقف على قوم معلومين  
 فالدية والقسامة عليهم انتهى وفي منع الغنادر بعد نقول  
 كثيرة ذكرها قال فتحرر من كلامهم ان القتل اذ اوجد في ارض  
 فلا يخلوا اما ان تكون مملوكة او موقوفة او مباحة فان كانت  
 مملوكة فالدية والقسامة على الملاك وان كان بقرب قرية  
 فلا شيء على اهلها لان العبرة للملك والولاية كما قد مناه  
 وان كانت على ارباب معلومين فعليهم القسامة والدية  
 لان تدبيرهم اليهم والله اعلم وقال فيله وان مباحا الا انه  
 في ايدي المسلمين فالدية في بنت المال هذا العتيد هلال

والذكر في رجمهما الله تعالى انتهى ولا يشمة ان القرية الموقوفة على معلوم  
 ليس على اهلها قسامة ولا دية لان الموقوف عليهم لهم ولاية التدبير  
 دون اهل القرية والقرية والفرق بين المدرسة والجامع الجامع لعين  
 الموقوف عليهم بشرط الواقف في المدرسة دون المسجد الجامع فانهم  
 والله اعلم واما مسجد المحلة وشايعها انما وجب على اهل المحلة  
 لانهم احق الناس بالتدبير فيه والله اعلم **سبل** في قرية  
 ذات محلات وجد في احدها قتل لم يعلم قاتله هل القسامة  
 والدية على اهل القرية كعلم وتكون كالمحلة في المضار على اهل  
 تلك المحلة وتكون كل محلة حارة على حدة **اجاب** القسامة  
 والدية في القتل الذي يوجد بمحله من المحلات المتعددة في  
 كل بلدة على المحلة حارة على حدة : القسامة والدية  
 في القتل الذي يوجد بمحله من المحلات المتعددة في كل بلدة  
 على المحلة التي يوجد فيها القتل بلا شمة اذ كل محلة ما اهلها  
 عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء  
 كان في مضار في قرية لان علمها التدبير واهل كل محلة او في بلد  
 فكان عليهم خاصة والله اعلم **سبل** في قتل وجد بدراسان  
 هل عليه القسامة والدية على عاقلته لاهل قريته **اجاب**  
 نعم عليه القسامة والدية على عاقلته كما اطبقت عليه منون المذهب  
 قاطبة وشروحا وقضاياهما وليس على اهل القرية من ذلك شيء  
 والله اعلم **سبل** اليه ما صورته مؤلا نا شيخ الاستلام  
 اذ تم ان القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته فما القسامة  
 وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا او مؤجلا  
 وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا لم يتسع  
 القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث وجب  
 هذا الامر على مال الدار لا على السكان وفي السفينة على من  
 فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بيتونا  
 ذلك مفصلا مخرلا **اجاب** القسامة الايمان التي يعتم  
 بها على الدار مثلا وسببها وجود القتل وركبها اجر القتل  
 على لسانه وشرطها بلوغه وعقله ونحو بيته ووجود القتل وتكميل

بيها



اليمن حنين وحكمنا القضا بوجوب الدية ان خلف والحسن ان ابي  
الى ان خلف في العمد وبالدية عند النكول في الخطا والدية  
المال الذي هو بدل النفس فوجب على عاقلة ان ادعى الولي القتل  
خطا وعليه ان ادعاه عمدا كما نص عليه في شرح الجمع لان ملك والعا  
اهل الديوان فان لم يكن منهم فمضى قبيلته تقسم عليهم في ثلاث  
سنين لا يوضع في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث ودرهم على كل  
واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح فان لم  
تسح القبيلة لذلك ضم اليها اقرب القبائل نسباً على ترتيب العنا  
شعوبهم واذا ضم اليهم اقرب القبائل كذلك فلم تسح لا يوضع زيادة  
ما ذكره منسوطا على السنين وقد اختلف المشايخ في الباقي قال  
بعضهم يقتصر الحال والقرى الاقرب فالاقرب وبعضهم قال لو اوجب  
الثاني في مال الحاني ووقع في بعض الكتب انه اذا ضم الى انصاره بعد  
الدواوين لم تكف بضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه مسألة  
تذكر على ان اهل محلة تعقل عن اهل محلة اخرى وهكذا ذكر  
المهاوي رصاصة تعالي في كتابه خلافا لما ذكره الصدر السعيد  
وقد تقررا ان وجوب اصل الدية عند عدم العاقلة في محال  
الجاني رواية شاذة وان ضم محلة اخرى خلاف الظاهر من المذهب وان  
كونها في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يجري ذلك في  
الكلي يجري في البعض فتقرر ان المذهب وجوب الباقي في بيت المال  
على ما علمه الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشرة ولا ديوان  
فمن ابي حنيفة رحمه الله انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وفي  
ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت  
وفي زماننا يجوز ان لا يكون الا في المال الجاني الا اذا كان من  
اهل قرية او محلة يتناسرون لان العشاير منها قد فنت ورحمة  
التناسر بينهم قد رفعت وبيت المال قد امدد والفرق بين  
الدائر والسفينة ان السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد  
حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الداية بخلاف الدار  
فانما لا تنقل والفرق بينهما وبين السفينة ان السفينة لا يختص  
شخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيهما لا يتحقق النعمة في حق

الكل فلا فتاة بينهما على احد والدية في بيت المال لان الغرم بالغرم  
واذا لم تكن له عاقلة فالاصح المفتى بهما في بيت المال والرواية  
بكونها في ماله شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذا اقلنا بما عليه  
خاصة بدعوى القتل العمد في ثلاث سنين ايضا كما مر في به الزبلي  
وقد مرها من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم  
**وهذه المسائل تحمل مجلد لكا اقتصرنا على مالا**  
بد منه والله اعلم **مسألة** فيما اذا اباث ثلاث رجال في بيت من دار  
مملوكة لرجل من قرية والرجال ليسوا من اهل القرية فاصبح احد  
قتلا بجرحة الاول والثاني يقولان انهما لم يقتلوه ولم يقتله  
لحدهما وكذا مالك البيت وثاني اهل القرية يقولون قتله انفرادا  
او اجتماعا ولم يقتل قاتله فمثل موته بمذمة الجرحه لوث فالدية  
على من من المذكورين بشرط الشرعي **اجاب** على صاحب  
الدائر القسامة والدية على عاقلة قال في مجموع النوازل  
اذا وجد الغيب في دار المصنف قتيلا فهو على ربة الدار عند ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان نارا في بيت على حدة  
فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فغيلة الدية والقسامة  
انتهى **وهذه المسئلة اجتمع فيها قولها بوجود الاختلاف**  
ففيما وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة على قولها بلا  
شبهة قالوا عندنا انما كان كذلك لان المال هو المختص بنصرة البقعة  
فكان ولاية التدبير اليه فلزم حماية البقعة عن ان تراق فيها الدما  
لانا حكم عليه بان القاتل حقيقة حتى لو كان له دار يد مشق سكنها  
جماعة باجارة او اعادة مثلاً وهو بيت المقدس فيجد فيها قتيلا عليه  
قال في المحيط اذا وجد القتيلا في دار فيها سكان واربا بها عيب  
فالدية والقسامة على ارباب الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو  
يوسف على السكان فلخاصة ان القسامة والدية لا تجب على القرية  
ولا على من كانا بايتين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية  
على عاقلة وانما اللوث بما ذكره للاختلاف والخفية لا تقول به كما نص عليه  
الشرائح قاطبة والله اعلم **مسألة** في قرية موقوفة على مصالح الميراث  
الشرعيين هل على اهلها قسامة ودية ام لا قسامة ولا دية عليهم



فين يوجد بأرضه قتيلا **اجاب** لا فتامة ولا دية على اهلها  
 وقد صرح علماؤنا بان القتل اذا وجد بارض موقوفة على ارباب معلوم  
 فالفتامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء  
 والمساكين فلا فتامة والدية على بيت المال في قالوا اذا وجد  
 في وقف المسجد الجامع فهو كما اذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال  
 وهذا من هذا القتل والحاصل انه لا فتامة ولا دية على اهل القرية الموقوفة  
 سواء كانت وقفا على معينين ام على غير معينين يتبع بيت المال للدية فقط  
 ان طلب ذلك واما اهل القرية فلا سبيل عليهم والحال هذه والله اعلم  
**سبل** في نسأوصييان يستقون من ههنا بقرية سقطت  
 مغيرة به من بيتهم لتسقي فانت عرقا هل غلب لها على عاقلة من لستقي  
 فتامة ودية او لا يجيب واذا ادعى عليهم اولياؤها بانهم دفعوها  
 او دفعها احد من فسقطت في اليد بذلك يلزم فيها عليهم مغيرة ودية  
 ما يلزم في القتل اذا وجد في المحلة او القرية اذا ادعى القتل  
 عليهم الفتامة والدية امر لا **اجاب** لا يجيب لها الفتامة  
 والدية لاحتمال وقوعها بركة قدمها لا بفعل فاعل مختار ووقوعها  
 بركة قدمها لا يوجب على احد شيئا باجماع العلما والقتل التي تجب فيها  
 الفتامة والدية شرطه ان لا يجال على سبب ظاهري قوي يمنع وجوبها  
 وهنا محال على سقوطها لانه سبب ظاهري قوي لا اعتبار عليه فان ادعى  
 اولياؤها على احد انه دفعها حتى وقعت لا بد له من بيته عاقلة  
 ومضى عدلان او عدل وامراتان موصوفتان بالعدالة ولا يثبت  
 ذلك بدون البيينة او الاقرار من يعتبر اقراره شرعا والله اعلم  
**سبل** في بناي بني للناس بالاجرة بني لشخص مكانا ودم له بيتا  
 ومعه اجر المليون موايمة سقطت على راسه اجمار من سقف البيت  
 الذي يرميه في حال مرمته فارفع راسه فملاك بذلك هل يجنب الفتا  
 والدية على عاقلة مستعملة ام لا وهل اذا كشت عليه فوجد في البيت  
 المذكور بهذه الصفة فادعى اولياؤه القتل على المستعمل وشهدت  
 اجر الموايمة بانه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل  
 تقبل شهادتهم ويندفعون ام لا **اجاب** لا فتامة ولا دية  
 منه حيث علم موته بالسبب المذكور وانما الفتامة والدية في قتل

جمل امره كما هو في ساير كتب الفتا محرر مطور الذي هلك بسقوط  
 الاجار والحال هذه معلوم الحال لامرته دية ولا اشكال وتقبل  
 في ذلك شهادة الاجار العامل اذا لا يجوز ان يشهدا دية لانفسهم نعمنا  
 ولا يدفعون عنهم معزما والحق الحق ان يفتن بكلمة الحق مبدع  
 ويصدع ومن قتله المحر غير فعل البشر فهو بالاجماع هدر واسع  
 اعلم **سبل** في قتل وجد بقرية وقد اشهر ان قاتله فلان من فلان  
 منها هل اذا اقام اهل القرية البيينة من غيرهم ان قاتله فلان  
 المذكور تقبل وتندفع اولياؤه عنهم امر لا وهل لاهل القرية اذا  
 لم تكن بيينة تحليف الاوليا على ذلك وان نكلوا قضى عليهم **اجاب**  
 اذا اقاموا على ذلك بيينة تندفع الاوليا عن اهل القرية ولم اذا لم  
 تكن بيينة تحليفهم على نفى العلم بذلك وان نكلوا قضى عليهم به  
 والله اعلم **سبل** في قتل وجد في خيمة رجل نازل بها في مكان  
 محالكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النقل في ذلك من كتب  
 الاصحاب **اجاب** قال في الهداية ولو وجد قتل في معسكر  
 اقاموا بفلاة من الارض لا ملل لاحد فيها فان وجد في جبال او  
 فسطاط فعلى من سكنها الدية والفتامة وان كان خارجا من  
 الفسطاط فعلى اقرب الاجبية اعتبارا لليدي عند الغد المملوك وان  
 كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فتجب على المالك عند الخيفة  
 رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله انتهى ومثله في كثير  
 من الكتب كالولول الجيدة والظهيرية وتنوير الابصار وشهدوا  
 والعزرو وغيرها والنقل فيهما مستفيض فعلم بذلك انه ان لم يكن  
 للارض مالك فالفتامة والدية على من فيها من السكان وان كان  
 للمالك فملاك على الملاك عند الامام والله تعالى اعلم  
**كتاب المعاقلة**  
**سبل** في رجل قتل بسند قد سيدا فاصاب اذ صيا فقتله فبلغ  
 والده دية باذنه فمئل له الرجوع عليه بجميع ما دفع او بمقدار  
 ما يلزمه من الدية واذا قتلتم انما يرجع بمقدار ما يلزمه هل يرجع  
 الاب الدافع بالباقي على بقية العاقلة كانه من كانت من اهل  
 الديوان او القبيلة او من يتناصرونهم او لا يرجع لبقية **اجاب**



القاتل لا تستقيم مطالبة بجميع الدية لانها على جميع العاقلة والقاتل  
 كاحدم واذا علمت ذلك فاذا ناله لولده او جيب الرجوع عليه بما يخصه فقط  
 فيرجع ابوه عليه بما عليه فقط ويكون متبرعا بما عداه من حصته من لستم  
 ياؤن من العاقلة فافهم والله اعلم **سبل** في راعيين تضاربا  
 بالعصى شدة تضاربا في راس كل منهما شدة ولو لم يصروا لحد منهما  
 صاحب فراش وقضى الله بوقوع الطاعون ومات احدهما بقضاء الله  
 الذي يقول للشئ كن فيكون فاذا عي او لساوه انه مات بتلك الشدة وضار  
 بجحد كون الوقت بسببها ويقر بالضرر هل تلزمه وعاقلة دية ام لا  
 كما انتم عليه بيته بانه مات من تلك الضربة لا سيما ولو لم يصروا  
 فراش منهما ولو لم يتعطل من قضا مصالحة الخارجة **اجاب**  
 لا تلزمه ولا عاقلة دية له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترافه  
 بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية يعني تقوم عليه بيته  
 بانه لزم الفراش حتى مات من ثمة فيلزم الدية العاقلة وهو كاحدم  
 او يقر بانه ضربة ومات من ضربته فيلزم الدية ولا شيء على العاقلة  
 لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من المصريح  
 بما يوجب الدية عليه لا بما ليس كذلك نحو الله الذي قتل وهو  
 والله اعلم **سبل** في امرأة ضربت اخوي فالتقت جنينا ميتا وماتت  
 بعدة فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** يلزم عاقلة الضاربة  
 دية للضربة وغرة وهي نصف عشر الدية للجنين وعاقلة ثمة  
 عصمتها النسبية فلا يدخل الزوج ولا اقاربه حيث لم يكونوا  
 من عصمتها النسبية والله اعلم **سبل** في رجل ضرب بندقة  
 نحو رجل ليرمي به بما فضر بها رجل بعصا يلقمها من يده فوافق ضرب  
 لهما وصغبه النار فمات فاما فاصابت رجلا غير المعصوب بنحو  
 وقيلته بمثل الدية على صاحب البندقة امر على صاحب العصا  
**اجاب** الدية على صاحب البندقة لا على صاحب العصا  
 اذ صاحب البندقة مباشر وصاحب العصا متسبب واذا اجتمعا  
 قد مر المباشر وهذه قاعدة لم تختلف العمل فيها علمت والله اعلم  
**سبل** بعد هاجر من طرف صاحب البندقة بما حصله  
 ان صاحب العصا لما ضرب بها اصابت النار فالحاقها على محل النار ود

البندقة بفعله **اجاب** وكان قد اعترف من الجواب الاول بعق  
 الخالبة بما صورته ان ثبت ان صاحب العصا لما ضرب بها اصابت النار  
 فالحاقها على محل النار ودخلت البندقة بفعله فالدية على عاقلة  
 صاحب العصا لانه المباشر في الحال هذه **والخاص ان**  
**المقتول** اذا عي على واحد معين منهما فعليه اثبات المباشر كما وضعا  
 فان ادعى صاحب العصا انه هو المباشر على كيفية المزوجة واقام  
 بيته على ذلك لزم عاقلة الدية وهو كاحدم وان ادعى على صاحب  
 البندقة انه المباشر على ما شرعنا واقام بيته على ذلك لزم عاقلة  
 الدية وبدون دعواه لا تلزم عاقلة واحد منهما هذا اذا انكر  
 صاحب البندقة الضرب وان ادعى انها خرجت بفعل صاحب  
 العصا لا بفعله اما اذا اعترف بوضع النار على محل النار ود  
 وادعى ان نحو لها بحجة المقتول يفعل صاحب العصا فقد صابر  
 معترف بالمباشرة فتلزم الدية في ماله ولا تلزم عاقلة اذ العاقلة  
 لا تعقل عمدا ولا عدوا ولا تلزم بالصنع والاعتراف وهذه المسئلة  
 دقيقة ويتشعب منها شعوب تحق على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويحيط  
 فيها خبط العشوي ويقف فيها وفوف الحار الموقر في الجبال  
 ويتغير بخير البعير الموقر في حزن الجبال ليت شعري لو القيت  
 عليه مغالطة فقتل له لو اختلفا فقال صاحب البندقة لصاحب  
 العصا انت الذي ضربت فاذا النار واكتما على محل النار ود  
 حتى خرجت فعلى عاقلة انت الدية ما ذا يجب فاي جوابا **اجاب**  
 به ببرمه ويرسله لنا فان نظرنا من عمره راحة في هذا الفن  
 الى الابط اعترفنا له بالفضل والافتقار من ولاية الامور ان  
 يعاملوه بالكف عن ان يقبض بيده قلمي هذه الى الفتوي فاما هي  
 اثنان الناس يحملها المفتي على عاقلة اعادها الله عز وجل  
**الفننا وسيات اعمالنا** وهذا انما للصواب وحامنا من  
 الوقوع في الفتوي واجارنا بفضلنا من الفتوي الفاسدة  
 ولقد صدق من قال **واذا خلا الحيان بارض** طلب  
 الطعن وحده والزالا **والله** الموفق للصواب واليه المرجع  
 والمآب والله اعلم **سبل** في صبي وجد مقتولا في بيته



مضيقه وقلم بوجوب القسامة والدية على عاقلتهما ولم يسمع عاقلتهما  
واجبا الحول المذتر شرعا فعلى من الباقي منه **اجاب** هو في بيت المال  
كما اشار في ذلك صاحب الخلاصة في عدم ضم محلة الخوي في الباقي  
قايلا فيكون حياية شخص لا عاقلة له لعني حكم حياية شخص لا عاقلة  
له وقد تقرر ان حياية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال وكذا في  
غيرها من المعنويات والله سبحانه وتعالى اعلم

## كتاب الوصايا

**س** في رجل اوصى بان يدفن في مسكنه هل على ورثته مراعاة  
وصيته ام لا **اجاب** ليس عليهم مراعاتها والافضل الدفن في  
مقابر المسلمين والله اعلم **س** في رجل مضى القاصي وصيا  
على ايتام احميه للميت زوجة وكلت اباهما في القسامة والاشهاد والباقي  
العام معه ففعل واشهد بالوكالة الثابتة عن ابنته انه قد جمع  
ما يستحقه من متركاته ولم يبق له عنده قليل ولا كثير الاستوفية  
ما عدا الدين الذي يذمه الناس معلومين ثم لان يدعي الاب المذكور  
بالوكالة عن ابنته من الوصي المزبور احيانا يبذل الوصي غير ما قسم هل يسمع  
دعواه ويقبل حجة دقوله ام لا يقبل والقول قول الوصي فيما يبذره  
وهل اذا ضمت الاعيان بالترام وقت القسمة لاجل القسمة يلزم الوصي  
لخذها بما صفت به ام لا **اجاب** لا يقبل حجة دقوله ولا يعطى  
بذعواه شيئا مما اذعاه والقول قول الوصي فيما يبذره انه لو لم يذ  
او من تركه احميه او تركه ابنته اذ كل من كانت له يد معانية على  
شيء فالقول قول له فيه بيمينه ان طلبها منه عيه واما لزوم الوصي  
اخذ ما ضمن عليه لاجل القسمة فلا قابل به بل شر اهل اليتيم من  
نفسه لنفسه غير جائز لانه كالوكيل ولا يعقد لنفسه كما صرح  
به في الاشياء والنظام عازم المشرح المجمع من الوصايا فيكتب يلزمه  
بمجرد التمين لاجل القسمة ليظهر به خط كل واحد من الورثة وفي  
البرازية لو ابرأ احد الورثة الباقي شراد على التركة وانكروا لا يسمع  
دعواه وان اقرها بالتركة امرها بالتركة علمته والله اعلم **س**  
في وصي باع دار اليتيم وكتب صك التبايع وفيه ان الوصي باع ليجود  
مسوع شرعي داع للبيع وهو الحجة للنقطة والكتبة وكون الدار التي

آلت الى الخراب وانه لا عينا فيه ولا فساد ولم تقم بينة تشهد انه يثن  
المثل وكان المشتري هدم من بنا الدار شيئا وجددها بنا والا  
كبر اليتيم وادعى عينا فاحشا هل يسمع دعواه ام لا **اجاب**  
نعم يسمع ودعوى اليتيم بعد بلوغه وتقبل بينته على ان البيع كان  
بالعين الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك التبايع فلو اقام  
المشتري بينة ان قيمة الدار في ذلك الوقت مثل الثمن واقام  
هو بينة بينة العين اولى قال في البرازية في الدعوى ولو  
برهن على انه اشتراه من وصيته بالعدل والصبي بعد بلوغه على انه كان  
بالعين قبل بينة المشتري اولى لانه يثبت الزيادة والاكثر على ان  
ثبتت القلة اعني العين اولى وفي مشتمل الاحكام في الوصية ادعى  
محدو وان يدعى ارثا من حصة ابنته فاقام ذواليد البينة انه اشتراه  
من وصيته بمثل القيمة واقام المدعي بينة ان قيمته زائدة على ما ابنته  
ذواليد قبيل البينة المثبتة الزيادة اولى وقال كثر منهم المثبتة لقلة  
القيمة اولى قيمة وعن سيف السايدي وصي باع كروا لصغير وبلغ الصغير  
وادعى عينا واقام بينة واقام المشتري بينة ان قيمة الكروم في  
ذلك الوقت مثل الثمن فبينة العين اولى قيمة انتهى وما عليه  
الاكثر هو الذي عليه المعول وقد اقتصر عليه الشيخ محمد الغزي  
في منتهى تنوير الابصار في باب الشهادة واذا فتح البيع بحكم  
العين فما حجة المشتري من البناء ان كان بالات هي ملكه لاحقا  
ان صاحب الملك يملك النقص وان كان بنقص البناء الاول فليس  
للمشتري دفعه وهو ملك لصاحبه فان زاد المشتري في ذلك اعطى  
قيمة الزيادة من غير اعطاء اجر العامل وما هدمه المشتري من  
بنا الدار ليعين حصته البناء ونقصه لما لكه ان كان قائما وان  
كان استتم ملكه يضمن قيمته كما هو مقرر به في كتبهم والله اعلم  
**س** في وصي قاض باع كروما لمهر زوجة الميت وكتب صك  
التبايع وفيه انه يودي عليه في الاشواق ومحل الزعافات فلم  
يوجد له داع باريد من ذلك فبيعه لمهر الزوجة اذ لا مالك له سواء  
وعزل الوصي واقم غيره فادعى انه لعين فاحش واقام على ذلك  
بينته بانه بالعدل فتخرج بينته ام بينة العين **اجاب** نعم



تقبل البيعة على انه كان بالعين واذ العارضة بيعة العين وبينه العدل  
 فيبيعة العين اولى قال في البرازية برهن الوصي الثاني ان الوصي الاول  
 كان باعه بعين فاحس اوباع العقار المتروك لبقا الدين مع وجود  
 المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى ومثيلة تقدم بينه العين مذكورة  
 في البرازية والخلاصة ومثمل الاحكام وغيرها وهو الرابع الذي قلناه  
 الاكثروا المذكور في بعض المتون المتنوعة للعصبة من الاقوال فكان  
 علته القول **سبل** فيما اذا لم يجز بيع دار اليتيم بعد بلوغه او قبل  
 هل يلزم له اخرة او لا **اجاب** ظاهر الزاوية لا تلزم لانه سقاء  
 بنا ويل الملك ومن الحق دار اليتيم بالوقف او يجب لبعرة المثل والله  
 اعلم **سبل** في وصي يتيم مبيع نصف كرم له مشتمل على اشجارتين  
 وعقب وغيره ذلك لرجل بمثل كل ربع منه موثقل اليه سنة واستلم المشتري  
 نصاريا كل غلته ويذفع للوصي اخر كل سنة ربع الثمن حتى استوفى الوصي  
 الثمن واستمر المشتري ياكله حتى مضى ثلاث عشرة سنة وكبر اليتيم فادعوا  
 على المشتري لبطالان شرابه لعدم المصنوع والرجوع بما استملكه من مكره  
 هل ينفع دعوائهم او لا **اجاب** تقره عدم جواز بيع عقار اليتيم عند  
 المتأخرين الاحتاجة الى ثمنه لافضلها الامن منه كمنفعة او دين لا يقض الا  
 منه او وقع في يد متغلب وكانت غلته لا تقى ثمنه او يبيع بضعف قيمته  
**وصرح في التامنا خانية نقلا عن المشتق ان يلبه**  
 والحال هذه باطل حيث علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع  
 بما اكلمه المشتري حيث لا مسوغ له مما ذكره من جهة يجب سماعها ويقضى  
 بموجبها وهو ضمان ما استملكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم  
 الغدوم ومال اليتيم معصوم محترم وود فيه من الايات والاحاديث  
 ما يوقف من قرب اليه على غارة الندم ونهامة الاسف لما فيه من  
 العظم وعلى حرمته لجمعت الامم والله اعلم **سبل** في الجدا بوالا  
 هل يملك بيع منقول اولاد ابنته ام لا وهل الشجر المفروش في الاراضي  
 المحتكرة من قبيل المنقول فيجوز بيعه اذ اقدم بجواز بيع المنقول  
**اجاب** نعم يملك ذلك قال في منق العقار شرح تنوير الانوار  
 ناقل عن الفضول المعادمية اذ اقامت الرجل ولم يوص الى احد كان  
 لابنته وهو الجدي بيع المروص في الشراعتي ومنه في اغلب الكتب

وذلك بشرط ان لا يكون مما لا يتغابن الناس في مثله كما هو موضح به  
 في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار كما صرح  
 به في المنقلا من الائمة الاحبار وابطل قول من جعل البناء  
 والقبيل من العقار حيث قال وقد غلط بعض الناس فجعلوا  
 القبيل من العقار وافتي به وبنيه فلم يرجع به كعادته انتهى والله  
 اعلم **سبل** في وصي باع بجر اليتيم الموضوع في ارض الوقف  
 المحتكرة هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره له ام لا **اجاب**  
 لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول وبيع الوصي منقول  
 اليتيم جائز وليس كالعقار لانه محفوظ بنفسه والشجر ليس  
 كذلك والله اعلم **سبل** في وصي الحاكم اذا اشتري لنفسه  
 شيئا من مال اليتيم من نفسه هل يجوز ام لا **اجاب**  
 لا يجوز كما صرح في الخلاصة معزيا الى نظم الزندقي قال  
 لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا من لا يقبل  
 شهادته وكذا في الفوايد الزينية نقلا عن شرح المجمع وفي  
 البرازية باع وصي الاب وصي القاضي لانه وكيل من نفسه  
 ان ينفع ظاهرا كبيع ما يساوي تسعة عشرة او يشترى ما  
 يساوي عشرة بتسعة يجوز وهذا مما يحفظ وبه يفتي وقولهم  
 من نفسه اختراز عن شرابه من القاضي فانهم والله اعلم **سبل**  
 في صغيرة ماتت وكان لها اشياء جات جديتها امراتها  
 تطلب ارضا منها فذكر ابوها انه باعها وانفق ثمنها عليها  
 في حال جبانها هل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق مثله  
 ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كان ينفق  
 مثله في تلك المدة كما في البرازية والله اعلم **سبل** في  
 وصي قاض على ايتام اقام القاضي ايتام فاطرة فانفق عليهم  
 الوصي والام تنكروا هل القول قول الوصي فيما صرفه في نفقتهم  
 ولا تكون الام خصما ام لا **اجاب** القول قول الوصي بيمينه  
 فيما صرفه على النفقة ما لم يكذب الظاهر والوصي لا نفراد  
 بالنفقة مع كون الام فاطرة ولا تكون خصما في ذلك الحال  
 هذه والله اعلم **سبل** هل يقبل قول الوصي انه انفق من



ماله عليه ليرجع به ام لا **اجاب** قول الوصي انما يقبل في الانفاق اذا  
 لم يكن فيه رجوع على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى  
 الدين في مال الصغير ولا تقبل الا بالينة كما في الخلاصة وغيرها  
 والله اعلم **سبل** في رجل دفع لمصنعة او خاصنة بنته وراهم من ماله  
 هل له ان يزوج في ماله ام لا **اجاب** لا حيث لم يشهد الله  
 اعلم **سبل** في رجل اقامه القاضى وصيا على يتيم ولم يفرض له اذ  
 ذاك نفقة مشرفة من له اجر في مقابلة عمله فتنال من المدة  
 الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك  
 لشروعه منبرعا وهذا اما لا يشك في حرمة تدعيم سليم والنظر  
 الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله اعلم **سبل** في وصية  
 على ولدها ادعت ان ماله الذي كان بيد هاسر هل يقبل قولها  
 ببيعها ام لا يقبل **اجاب** القول قول الوصية بيمينها ان الما  
 ضاع او سرق كما في الخلاصة والخانية وغيرها والله اعلم **سبل**  
 في وصي على بنات اسبه كبرن وطلبن ليظرن هل انفق بالمعروف ام لا  
**اجاب** للقاضي وليس بخاسسته ولكن لا يجبر على الحساب  
 لو امتنع والقول قوله في الخزوج وفيما انفق وفي انه انفق بالمعروف  
 وليرسرق لانه امين من جهة الميت او من جهة القاضي والقول  
 قول الامين مع اليمين فيما فعل كذا انقل في مشتمل الاحكام عن  
 فضول الاستزوشي **سبل** في وصي مختار غاب عينية منقطعة  
 فنصب القاضي وصيا لاثبات حق التصار وحفظ ما لهم من  
 الصياع وللانفاق عليهم هل يقع نصبه ويترتب على ذلك وجوب  
 ام لا واذا قلتم بالقصة فما الغيبة المجوزة لذلك **اجاب**  
 نعم اذا غاب وصي الميت عينية منقطعة جاز للقاضي ان ينصب  
 وصيا ويترتب عليه الاحكام المذكورة في وصي القاضي كما اذا  
 اطلاق قول لم لا ينصب وصيا مع وجود وصي الميت الا اذا غاب  
 عينية منقطعة او اقر لم يدعي العين الذين كما في الاشباه نقلا  
 عن الخيانة وكما في جامع الفضولين والبرازية والعمادية  
 وقد علموا بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت ولاشك انه  
 اذا مات حصة ونصب القاضي وصيا جازت جميع تصرفاته

المحررة في وصي القاضي فكذا هنا كما هو ظاهر واما الغيبة المنقطعة  
 فاق البرازية نقلا عن الحنفية فيفيد انها مقدرة يكون الوصي  
 المختار في بلد منقطع عن بلد المتوفي لا تاتي ولا تذهب لقافلة  
 اليه وما في جامع الفضولين عن فتاوى رشيد فيفيد نقد يرها  
 مدة السفر وتعلمهم بالنظر فيفيد نقد يرها بخوف صياع ماله  
 الصغار وضررهم بعد مرا الانفاق والنظر في حالهم هذا اما فهمته  
 من النظر في بيان اتم في مواضع كثيرة والله اعلم **سبل** في قاض  
 نصب وصيا على صغار وتصرف في الزكاة بحكم الوصاية فظن ان  
 وصي مختار للميت فاجاز جميع ما فعل الوصي المنصب من جهة القاضي  
 هل يجوز ما فعله والحال هذه ام لا **اجاب** نعم ما فعله المنصب  
 جاز لما تقرر ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمصرح  
 به في الكتب جواز توكيله بكل ما يجوز له فعله بنفسه وهو عقد له  
 بغير عقد فعله وهو واجب لا لقاد والتوقف بلا شبهة والله اعلم **سبل**  
 في اتيار صغار لمجددة لاب وهم عصبة واراضها القاضي وصية  
 على اولادها وترتب لهم نفقة فادعت الام الانفاق عليهم من ماله  
 وتريد الرجوع في ما لهم هل لها ذلك ام لا وهل اذا ادعت انها لا  
 استندت مبلغا دفعت له من اذ انما في مصالح الاولاد يقبل قولها  
 وترجع في مال اليتيم ام لا وهل اذا تزوجت باجنبي تسقط حصانتها  
 واذا قلتم تسقط تكون لهم امر لجدتهم حيث لا مانع لها وهل للام  
 حبس الايتام عندها في منزل لها لاجل ما ثبت عليهم من النفقة بالوجه  
 الشرعي وتمنع المجدة المذكورة من حصانتهم حتى تستوفي دينها  
 ام لا وهل اذا قالت اما اقوم بمؤنة الايتام من غير رجوع في ماله  
 بخاب الى ذلك وتمنع الجدة عن الحصانة بذلك ام لا وهل اذا رعت  
 اتم دار مشتركة بين الايتام وغيرهم بغير اجازة الغير يصح الرهن  
 وينفذ ام لا **اجاب** اما مثيلة الرجوع الام بما انفقت من  
 مالها فيقيمها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لزوج ترجع في ماله  
 والا لا واما مثيلة سقوط الحصانة بتزويج الاجنبي فلا شبهة في  
 السقوط به وانتقالها للجدة واما مثيلة حبس الايتام عند  
 في منزلها ما ثبت لها من النفقة فلا قاييل به واما مثيلة



القيام بمونة الايتام الى ذلك ولا تمنع الجدة عن الحصانة  
 بذلك **سبل** اما مسئله التز من فلا تملك ذلك باجماع العلماء والله اعلم  
**سبل** في وصي باع من رجل حصه في عقار لضرورة النفقة والكسوة  
 و قبض الوصي الثمن شمرات واحد من الايتام فمهل لاحد ممن يرث في  
 مال هذا اليتيم مطالبة المشتري من الوصي ام لا وهل اذا طالبه ودفع  
 له بناء على انه يلزمه وان اعطاه للوصي لم يضره في محله يستخلص من  
 الاخذام لا **اجاب** قبض الوصي صحيح في محله وليس لاحد من ورثة  
 اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي صحيح في محله وليس لاحد  
 من ورثة اليتيم مطالبة المشتري والقول قول الوصي في صرفه على  
 اليتيم ان كان حيا وان كان ميتا الا ان عليه بموته بجملته واذا دفع بنا  
 على لزومه وان قبض الوصي غير صحيح يستخلص من المدفوع اليه والحال  
 هذه والله اعلم **سبل** فيما لو بلغ الصبي رشيدا وثبت كونه بلوغ رشيدا  
 شمر بعد ذلك طلب وصيته بدفع ماله اليه فاجابه الوصي في  
 ياتي دفعت لك ماله بعد ان ثبت بلوغه رشيدا فقبل قول  
 الوصي في الدفع بيمينه ام لا بد له من يمينه لشركه له بطبق دعواه  
**اجاب** القول قول الوصي والحال ما ذكر لانه امين وقد  
 نصوا على كل امين يقبل قوله في ائصال الامانة الى مستحقها وفي تحليفه  
 خلاف كما نصوا عليه في مسئلة دعوى الانفاق مذكرايت شيئا شيخ  
 الاسلام محمد الحانوتي اجاب في واقعاته واقول الظاهر انه لم يجد  
 في المسئلة سيوي الضابط المذكور وهي اخلة فيه وكذلك العبد  
 الضعيف لم اري من نص عليه بخصوص مما وقد بادرت الجواب باللسان  
 كذلك اخذ من الضابط المذكور شمر اني بفضل الله وايضا بخصوص  
 في كتب التفسير كما لبيضاوي والكشاف والرازي والمغني في قوله  
 تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاستمدوا عليهم وقد صرحوا في ما بان  
 الوصي مصدق في الدفع مع الميم عند ابي حنيفة خلافا لما لك  
 والشافعي فراجع تلك الكتب ان شئت والظاهر من علمنا انما  
 لم يصرحوا بخصوصها الظهورها من الضابط المذكور وهي تما لا يتوقف  
 فيه والله اعلم **سبل** في وصي منصوب من جانب الحاكم فرض  
 القاضي نفقة للايتام الذين في حجره قد راعوا مآكل يوم

وامره بالعرف عليهم ومفت مدة سنين فاذ في انه صرف في نسوهم  
 ايضا من ماله كذا زيادة على النفقة المفروضة فقبل في النسوة  
 ام يكون ما نال لدخول النسوة في مسكن النفقة **اجاب** نعم يقبل  
 قوله فيما لم يكن به الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما كان به الظاهر فيه كما  
 صرح به في الخلاصة والبرازية والخانية وغالب كتب المذهب وبعبارة الخلاصة  
 في هذا المحل واذا اخبر الوصي بالتخول والحزج قبل قوله فيما يحتمل ان يتي ولا  
 يمنع قبول قوله تقدير القاضي النفقة منها لا من ان النفقة قد يراد بها الطاهر  
 الطاهر والشراب فقط وهو المنبأ الى الايتام لان وهو كغير الاستعمال  
 في كلام الفقهاء قال في الكنز يجب النفقة للزوجة على زكيجها  
 والنسوة بقدر حيا لهما شمر قال والتكفي فحفظ النسوة على النفقة  
 ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله الادعواه ما لا يحتمل وما  
 يكذب به الظاهر فيه كما هو ظاهر والله اعلم **سبل** فيما لو امر القاضي  
 الوصي باقراض مال اليتيم فاقرض بامر القاضي وحضرته هل يضمن ام لا  
**اجاب** قال في البحر في كتاب الوقف بعد ان قرر في الايتام  
 قل في القينة طالبا لقيم اهل المحلة ان يقرض من ماله  
 المسجد للامام فاني فامر القاضي فاقض منه شمرات مغللا لا يضمن  
 القيم انتهى مع ان القيم ليس له اقراض مال المسجد انتهى والوصي مثل  
 القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان وقول الزبلي واغلب شراح  
 الكنز والمداية في الفرق بين القاضي والوصي يوم التوي بنحو المستقر  
 والحال هذه لكونه معلوما للقاضي والله اعلم **سبل** فيما اذا اقر  
 الوصي بدين على الميت هل يصح ام لا يصح ويضمن بالرفع للمقر له وفيما  
 اذا كان يطعمه من مرقته وخبره هل له ان يجسه على اليتيم ويتناوله  
 من ماله ام لا **اجاب** اقرار الوصي على الميت بدين باطل  
 وليس له اذا اطعمه من مرقته وخبره ان يرجع باخذ منه من ماله  
 ففي القينة والحاوي الزاهدي وصي ينفق على الصبي من مرقته خير  
 حتى بلغ موضع ذلك عليه لسر له ذلك الا اذا كان النفقة ليرجع  
 عليه انتهى فلو استمد يرجع والا لا والله اعلم **سبل** في رجل  
 اشترى بنا قرض مقرر وعلم بما على الارض لحمة الوقف بطريق الحكوم  
 اوصى في مرض موته اذا انزل به حاد من الموت يجمع كل يوم رجلا



ثم افلاك وفلاك يتزان ليس وتبارك والخلص والمؤدتين ويصليا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويمد يان ثاب ذلك الى روحه وعين  
 لما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة الفرك المفاكرو اما اذا  
 مات احد هما يفرز ولده ان كان له اهلية ولا يفرز القاصي من  
 له اهلية ومات مشوي الفرك واستمر رجلا ان يفرز ويتناو لان  
 حلو فتم كما عين لهما من اجرة الفرك بمعرفة وارث الموصي عشرين سنة  
 ثم ان احد القرا ادعى ان الفرك وقف وانه ما ظر عليه واستبدله  
 منه رجل آخر فابد له بطريق النظر بغير معرفة وارث الموصي والحال  
 ان القاري ليس له سوى حلو فتم من لجم الفرك فحل بمكة الوصية  
 يصير الفرك وقفا على القاريين ابدا سر مدا ام لا وهل هذه الوصية  
 صحيحة ام لا وهل يملك احد القاريين التصرف في الفرك ام لا  
 وهل لو ورثة الموصي التصرف في الفرك ومنع الاستبدال ام لا  
**لجواب** هذه الوصية باطلة ولا يصير الفرك وقفا ولا  
 يملك احد القاريين التصرف في الفرك والاستبدال الواقع منه  
 غير صحيح ولو ورثة الموصي التصرف في بنا الفرك لانه والحال هذه  
 مما ترك الميت فيمري على فرايض الله تعالى **قال في وصايا**  
**الزهرية** اوصى لقاري يقرأ القرآن عند قبره بشي فالوصية  
 باطلة وفي التاخر خاتمة في الفضل التاسع والعشرون من  
 الوصايا اذا اوصى بان يدفع الى النساك كذا من ماله ليقرا  
 القرآن على قبره فمذبه وصية باطلة لا يجوز وسواء كان القاري  
 معينا او غير معين وعلو اذ لك بان ذلك مما تزل الاجرة  
 ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا مستحقين  
 جوائزها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول  
 بجوازها على القراءة على من المولى فافهم والله اعلم **سبل**  
 في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر ارادة ان لا يخرج  
 من تركه واحد منهما شي لغيره وجهه فالحيلة **لجواب** الحيلة  
 ان يوصي كل واحد منهما للآخر بجميع ماله ولا يمنعه بيت المال عند ما  
 لانه غير وارث والله اعلم **سبل** في صغار مانت اتمم عنهم وعن  
 ابيهم فلن التصرف في ماله **لجواب** قد اتفقت كتب الحنفية

على ان التصرف في مال الصغير للاب ثم لاب الاب ثم وصي الاب ثم  
 لوصي الاب قال في البحر نقلا عن خزانة المفتين من البيوع  
 الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيته ثم وصي وصيته ثم وصي  
 وصيته ثم الى وصيته ثم من بعد من ذكر القاصي ثم الى من نصبه  
 القاصي انتهى وفي الاشياء لا يملك القاصي التصرف في مال اليتيم  
 مع وجود وصيته يعني وصي اليتيم ولو كان منصوبه وفي جبار مع  
 القسولين الولاية في مال الصغير الى الاب ووصيته ثم وصي وصيته  
 ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوص الولاية الى اب الاب ثم الى وصيته  
 ثم الى وصي وصيته فان لم يكن ذلك فالقاصي ومن نصبه القاصي  
 وليس لغير ابيه وجهه ووصيتهما التصرف في ماله انتهى وكذا  
 في كثير من الكتب المعتمدة والمسئلة في مشاهير كتب الحنفية كالدر  
 وغيرها **الحاصل ان ولاية القاصي** في مال الصغير  
 متاخرة عن ولاية الاب والمجد وعن وصي كل واحد منهما وفي  
 الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والمجد  
 والوصي والقاصي والمسلط والاخ والمم للصغير وشرايم وسابشر  
 تصر فانهم لم يصرحوا بان القاصي يجوز عن التصرف في مال الميت عند  
 وطى الميت وعند من نصبه وصي الميت وميتا عن الميت فراجع ان ثبت  
**اقول** فكيف مع الاب وهو اولى الناس بالولاية على ولده  
**وقد شاهدنا من بعض القضاة** في هذا الامر  
 اعجاب الجباب وهو انهم ينصبون مع الاب الخليم وصيا ويلزمون الاب  
 باخذ مال ابنه مراجه ويكتبون ذلك في سجلاتهم فلاحول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون **سبل**  
 وصي القاصي على اخويه اليتيمين اذا شهد على نفسه وعلى اخوته  
 اليتيمين انه لا يتحقق هو وهما قبل فلان وفلان حقا والاستمعا  
 ولا دعوي من جهة المبلغ الذهب الذي كان يحتمه فلان ولا من  
 اجرة عقار مشترك وبيع وقف ولا من سائر الجهات لما مضى من  
 الزمان والى يوم قاربته هل ينبغي استماده على اليتيمين المذكورين  
 فيما ذكره ام لا **لجواب** لا ينبغي استماده على اليتيمين المذكورين  
 اذا شهدوا وارتاوه لما لزم بعقد عتوه باطل ولهما الدعوي



ملبثها بذلك شرها ولا يمتنع عنها اذ مال اليتيم والوقف والغائب  
 مستثنى من عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فضا جدا والله  
 اعلم **سبل** في وصي على يتييم او وصي ابوه بوصية لغير وارث لكنه ذو  
 رحم محرم هل يسوغ للوصي ان ينفذها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا  
 نفذها وبلغ اليتيم فانكر الوصية ذاق الموصي له بشاهدوين وحكم بهما الحالم  
 الشافعي هل ينفذ حكمه ام لا **اجاب** نعم يسوغ للوصي تنفيذ  
 وصيته المشروحة اقله كيف وفي محرم يحرر قطعه وهذا ابا جعفر من  
 الايمة واذا بلغ اليتيم وانكرها ذاق الموصي له بشاهد مع يمينه  
 علمها وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نفذ اذ ذوق في صلة الرحم  
 ما ورد فلا ينبغي ان شرذاه هو غير محض عليه التواشد تشدوا  
 اعلم **سبل** في يتييم له اعمار منهم من هو عم لاب وام ومنهم ما هو  
 عم لاب هل يجوز لاحد منهم التصرف في ماله لغير وصاية ام لا  
 والحال ان هناك قاصيا يمكن دفع امر اليتيم اليه **اجاب** ليس  
 للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم  
 لاب وام او لاب وامه اعلم **سبل** في الوصي اذا مات  
 بعد ان خلط مالا لا يترام ماله هل يكون ضمنا له بسبب ذلك  
 بوض ضامه من تركه ام لا وهل اذا كان قد مات مجملا من  
 غير خلط يضمن ام لا **اجاب** لا كلام في انه يضمن في المسئلة  
 الاولى قول واحد وفي الثانية خلافا وقد قال قاضي خان  
 في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تتقلب مصنونة بالموت  
 عن جئش الا في ثلاث احداها المتولي على الوقف الثانية  
 السلطان اذا خرج الى الغزو وغنم او ذبح بعض الغنمة عند  
 بعض الغائبين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه فتي  
**وذكر في التمه الامانات** تتقلب مصنونة بالموت  
 اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مسيلتي قاضي خان في المتولي  
 والسلطان والثالثة احد المتعاونين قال الطهروسي فحصل  
 من كلام قاضي خان في التمه خلاف في تعيين احد المتعاونين  
 وفي تعيين القاضي انتهى ولم تذكر في احد منهما الوصي وذكر  
 في جامع الفصولين رامن القوايد صاحب المحيط بقوله ولا

يعني

بعض الوصي بموته مجملا ولو خلطه بماله ضمن ومن الاب مائة مجملا  
 قيل لا كومي واقول **والوصي** **سبل** في وصي على يتييم او وصي ابوه بوصية لغير وارث لكنه ذو  
 رحم محرم هل يسوغ للوصي ان ينفذها حيث خرجت من الثلث ام لا واذا  
 نفذها وبلغ اليتيم فانكر الوصية ذاق الموصي له بشاهدوين وحكم بهما الحالم  
 الشافعي هل ينفذ حكمه ام لا **اجاب** نعم يسوغ للوصي تنفيذ  
 وصيته المشروحة اقله كيف وفي محرم يحرر قطعه وهذا ابا جعفر من  
 الايمة واذا بلغ اليتيم وانكرها ذاق الموصي له بشاهد مع يمينه  
 علمها وحكم له القاضي الشافعي بما يراه نفذ اذ ذوق في صلة الرحم  
 ما ورد فلا ينبغي ان شرذاه هو غير محض عليه التواشد تشدوا  
 اعلم **سبل** في يتييم له اعمار منهم من هو عم لاب وام ومنهم ما هو  
 عم لاب هل يجوز لاحد منهم التصرف في ماله لغير وصاية ام لا  
 والحال ان هناك قاصيا يمكن دفع امر اليتيم اليه **اجاب** ليس  
 للعم التصرف في مال اليتيم بغير وصاية مطلقا سواء كان عم  
 لاب وام او لاب وامه اعلم **سبل** في الوصي اذا مات  
 بعد ان خلط مالا لا يترام ماله هل يكون ضمنا له بسبب ذلك  
 بوض ضامه من تركه ام لا وهل اذا كان قد مات مجملا من  
 غير خلط يضمن ام لا **اجاب** لا كلام في انه يضمن في المسئلة  
 الاولى قول واحد وفي الثانية خلافا وقد قال قاضي خان  
 في الوقف ناقلا عن الناطقي ان الامانات تتقلب مصنونة بالموت  
 عن جئش الا في ثلاث احداها المتولي على الوقف الثانية  
 السلطان اذا خرج الى الغزو وغنم او ذبح بعض الغنمة عند  
 بعض الغائبين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه فتي  
**وذكر في التمه الامانات** تتقلب مصنونة بالموت  
 اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل وذكر مسيلتي قاضي خان في المتولي  
 والسلطان والثالثة احد المتعاونين قال الطهروسي فحصل  
 من كلام قاضي خان في التمه خلاف في تعيين احد المتعاونين  
 وفي تعيين القاضي انتهى ولم تذكر في احد منهما الوصي وذكر  
 في جامع الفصولين رامن القوايد صاحب المحيط بقوله ولا



المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع او ايل كتب الغرائب ناطقة بذلك  
 والله اعلم **سبل** فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد اخيه الغامرين وعلى  
 ايتهم ودين وفواه الوصي ومصرف مصارفه لشرب بلخت منهم بنت فاقترت بها  
 الوصي بالذي لها عنده في مستحقته عنده مقدار معلوم ودفعه لها بحجة شرعية  
 والان قد بلغ بقتيمهم ويطلبون الوصي بان يده فاعلم على حساب  
 ما اقترت به لا حتم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وما صرفه قبل بلوغ ايتهم  
 وانزاه لها بالمبلغ المذكور فوع لها بالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك  
 فنل ثمن مقتضى اقاربه المذكور ويكن معه ان يدفع لاختها الذين  
 بلغوا بعد ما حساب ما اقترت به لا بما قضيت له ولعده نعيم جميعا  
 ولا يحب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقتدار المزبور والحالة  
 كما ذكرنا ولا **اجاب** لا يلزم الوصي ان يده فاعلم لاختها على حساب  
 ما اقترت به لها الجواهر عنده من الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في  
 السياق والاتفاق اتحد الزمان او اختلف كما هو الواقع في كل مكان  
 وقد تقرر ان الوصي أمين والمال الذي في يده امانة وانه اذا  
 ادعى ضياعه او انه انفق على اليتيم وانه انفق منه كذا او لم يكن ذلك  
 الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية الجوار بالمعروف في  
 ماله فمن الجوار ان يكون ايمر فيه فخر او ان اسقر ما اشترى لهم من  
 النفقة عن سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه ان يده فاعلم لاختها على  
 حساب ما اقترت به وليست قضية واحدة نعمهم ولم تبارضوا فاحاجي  
 الى زيادة الصرف ولم تبارضوا فاحاجي الى زيادة النفقة في جواز دفع الوصي لها ماله  
 عند بلوغها من المال الذي هو تحت يده امانة او ببلوغها  
 جاز له المقاسمة معها كما صرح به علماء واما ان له المقاسمة مع  
 البالغ من الورثة فان لم يكن متعديا فيما فعل وبقي ما لاختها  
 تحت يده امانة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرف يتوعد للاوصيا  
 شرعا فاذا علم الجواز وقوع هذه الاحتمالات وهو أمين فالقول  
 قوله فيما لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علمائنا اذا بلغ  
 الصبي وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضائع مني كان القول قوله  
 لانه أمين وان قال انفق ماله عليك لصدق في نفقة مثله في تلك

المدة ولا يقبل قوله فيما يكن به فيه الظاهر والمراد بالظاهر ما يظهر للناس  
 كذبه فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قوله الوصي مقدر  
 في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا باليمين لانه ادعى ديناً  
 عليه فلا يقبل الا بيمينه والحاصل ان الزام الوصي بالده فاعلم على حساب ما اقترت  
 بها بعيد من فم كل فقيه وبقرين ناهذا الظاهر الوجه فيه والعيب لا يعمل  
 الا الله الذي تفرقه بعلم العيب ولنا الظاهر وهو يتولى الترابر بلا شك  
 ولا ريب والله اعلم **سبل** في رجل جعل اخاه شقيقه وصيا مختاراً على اولاده  
 واوقع القبض على الوصي المذكور فظفر وقف بلد الموقفي وبجده  
 وتوعد به بالضرب واخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب  
 ماله بعد جسد الوصي المذكور واهانته وتوعد به هل للوصي المختار  
 ان يرفع الامر الى ولاية الامر ليعتصم اياك الايتام منه ويرويه اليتيم  
 ام لا **اجاب** نعم للوصي المذكور بل عليه ذلك حيث لا يسيل الى رده  
 على الايتام الا بالرفع الى اوليك اذ الحق يطلب ضالة ولا يسيل الى ردها  
 الا بذلك وقد قال تعالى ولور دوه الى الرسول والى اولى الامر منهم  
 الاية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب او اليقين الفاطم  
 بوصول الحق الى اهله عند رده اليتيم حيث لا يمنع من ذلك مانع ولا  
 يظن بولاية الامر الا الاضاف والده فاعلم في وجه الجور والاعتساف  
 وحفظ مال اليتيم حتى لا يتاى الا بالرفع اليهم فمن وجب على الوصي  
 المختار ويجرم عليه تركه بلا شبهة ولا بانكار فاذا دفع ذلك اليهم  
 رد اموال اليتيم لانه فقد خرج عن عمدة الواجب عليه وحصل الثواب  
 الجزيل لهم حصون لما نويحت همته اليه وذهب كل ما لاجر الوافر والنور  
 بالحق في اليوم الآخر وخرج كل منه ومنهم عن عمدة الواجب وردع  
 كل ظالم ما كل اموال اليتامي ويجلب لنفسه بذلك المماليك والمعاطب  
 وهم وقهم الله تعالى يفرض عليهم ردع من يتقدي حدود الله تعالى  
 وبما كل اموال اليتامي ظلم او يشغل نفسه جرم ما واثما وكيف لا يفرض على  
 عم الايتام ووصيتهم بنصب الميت اخيه وابيهم وهو ما مؤمن بحفظ ماله  
 شرعا واذا فرط ضمن قطعاً وقد **سبل**  
 اذا انت لم تعلم طبيبك بالذي • يسؤل اقصيت الدواعي السقم  
 وخاشا مشرحا ان لسمع ولاية الاور برجل نفدت يده بالظلم



وتنازلت مال اليتيم بغير حق ويملوه ويلتوا حبله على غاربه بل يزجونه  
ويخفونه ويخزونه من جوانبه وهذه الامم المهدية كلها خير اولها  
واخيرها كاجاني الحديث امي كالمطر لا يدري اوله خيرا ولا اخره وفيه  
لا تزال من امي امم قائمة بامر الله لا يصزم من خذلهم ولا من خالفهم  
حتى تأتي امم الله تعالى وهم على ذلك والله اعلم **سبل** في وصي  
عليه السلام على يتيمة تقاضي ديونه ومراعات اسبابه نحو من اربع سنين  
وطلب من قاض ان يصرف له في تطير خدمته عن المدة المذكورة  
اخوة فصرف له قدر ما عزل ذلك القاضي وولي عيونه فاسترد لها  
منه فمئل هي حق الوصي ولا يجوز استرد ادائها اذ ليست حقه  
**اجاب** ان كان شرع متبرعا فليست حقا له فسترد منه  
وان عين القاضي له اخوة لعله حين نصبه فعل فدفعت له  
في حقه ولا يجوز استرد ادائها والله اعلم **سبل** في الوصي المنفوق  
من حمة القاضي هل له ان يتجر فيه مال اليتيم لليتيم ويدفعه  
مضاربة وبضاعة ويمتنع من اخراجه العشرة مثلا ما شئ عثر لحياتها  
ام لا يتناول الجواب منفصلا **اجاب** نعم للوصي ذلك كما صرح  
به في الثانية وشرح ملاحظه وفيها من المعبرات ومن اطلق عدد  
الجواز من اصحاب الحق اذ اد تجارة الوصي لنفسه كما بينه عليه الشرح  
**سبل** في تركه فيما صغير هل لا يبيته ان يصالح على ما خصه من  
عقار وعروض ومواشي وغير ذلك بمال معلوم او لا **اجاب**  
نعم للاب ان يصالح اذ لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكره البرازي  
في كتاب الصلح في السادس في صلح الاب والوصي ومسائل التركة  
والقمار لكن يشوط وجود شرائط القمار ومسوغات بيع عقار  
الصغير فنته والحال هذه والله اعلم **سبل** في تركه مستغفرة  
بالد من فيما صغيره ووصي مضروب من حمة الحاكم دفع الوصي  
لبعض العزما من غير اثبات ديناشم ماتت الصغيرة عن ورثة بينهم  
اخ لام صغير له اب مقربا لدين المذكور هل يضمن الوصي المذكور ما دفعه  
من غير اثبات ام لا يضمن ويصح تضديق الاب على ابنه الصغير او لا  
**اجاب** الوصي ضامن بالدفع على الوجه المذكور ولا عبرة بتفقد  
الاب على ابنه الصغير اذ المقر ان اقرا والاب والوصي لا يصح على الصغير

صرح به في جامع الفصولين في الخامس عشر في الصلح وغيره والله اعلم  
**سبل** في الوصي اذ نصبه القاضي على يتيمة فقال عند عقده للمخبر  
ضمانه على يعني المذنب اليه المال هل يكون ضامنا ام لا **اجاب**  
لا يصح ضمان الوصي لنفس المذنب اليه ولا للمال الذي تربت بمباشرة  
عليه اذ هو في القيد اصنل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتب ابن  
بجيم والكمال عند التكم على بطلان كماله الوكيل والمضارب للموكل  
ومر بالمال ثم لما الروا وتترك الجدل والمراو الله اعلم **سبل**  
في تركه فيها كبار وابنا وعلمهم وصي والتركة في يده اذ هي لحد  
ابكار عليه كرماني يده للورثة انه ملكه وابنته بالبينة الشرعية  
وحكم له به فمئل ينفذ الحكم على الكل ام لا **اجاب** ينفذ الحكم على  
الكل وقد صرحوا في دعوي العين بانها اذا كانت في يد احد الورثة  
فهو خصم في سماع الدعوي وينفذ الحكم عليهم جميعا والله اعلم **سبل**  
في وصي يختار على يتيمة طلب من حاكم الشرع الشريف ان يقر له في مال  
اليتيم وقبض ذلك مدة سنين وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه  
بما قبض هل له ذلك او لا **اجاب** حيث عمل وكان الموقوف له قدر ليرة  
المثل لعله ليس لليتيم الرجوع عنه لانه في الحال هذه يستحقه شرعا وان لم  
يعمل لاشي له ويرجع به عليه وكذا اذا كان الموقوف مزايدين اجر المثل  
يرجع بالزيادة كما حرمه العلماء في محله والله اعلم **سبل** في الوصي  
المختار اذا اذن له الوصي باستئصال مال اليتيم وكان كثيرا ثم عيّن له  
القاضي في تطير الاستئصال المشقة علوفة جزئية فمئل له تناولها  
حينما اذن له القاضي او لا **اجاب** هذه المسئلة فيها خلاف  
قياس واستحسان **سبل** جامع الفصولين في السابع والعشرين  
داما الشرح الطحاوي ولا يابا كل الوصي ولو محتاجا الا اذا كان له اخوة  
فيما كل قد راجعته ومثله في العمادية وفي الثانية والبنانية  
وكثير من الكتب له ذلك له ذلك لو محتاجا استقانا في القينة  
صح انه لا يجوز له وقد تقر ان الماخوذ به الاستحسان الا في مسائل  
ليست هذه منها واذا كان الاستحسان ان له ذلك بدون تعيين  
القاضي فبعثه او في وانت خير بان نقل القينة لا يعارض نقل فاجتئان  
من اهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم في تصحيحه والله اعلم



# كتاب الخنثى

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين محمد  
 واله وصحبه اجمعين **اقوال** **فقد سئلت**  
 عن خنثى مات فادعى ابنته من يستحق في ارضه على تقدير هاتهما مقدرا  
 واقام على ذلك بيته وانه كان يبول مبال الساهر لستم دعواه وتقبل بيته  
**فاجبت** بتم قبول كيف تشع وتقبل وما كنت ينبغي  
 المداينة ان الخنثى اذا مات قبل ان يبين لا يعزل بل يكتفى باليتم لهما  
 ولا ينظره الرجال والنساء كيف ثبت خصوصاً اذا قال الشهود لظنا  
 انها يبول كالمسا لا تشع لفسخهم **اجاب** فاقول مستدلون  
 من هذا ان يكون هذه المسئلة وامثالها من الدعاوي الواقعة على الخنثى  
 والدعاوي في ذلك والاختلاف الواقع في حاله جعلها في التنازع  
 نوعاً مستقلاً على حدة وذكره في كثير من مواضع لا بأس بزيادة ما هو صريح فيما اقتنا  
 به قال نوع في الاختلاف الواقع في حالة الخنثى والدعاوي في ذلك  
 واقامة البيعة عليهما ان قتل الخنثى خطا فتل ان يستبين امره قال القول  
 في ذلك قول القائل انه ذكر وانثى وكانت الدية تحت على القاتل بان لم يكن له  
 ماقلة فالقول قول العاقلة فان قالوا انه ذكر فالقول قولهم **ووجب**  
 عليهم دية الذكر وان قالوا انه انثى وورثته اذ هو انه ذكر فالقول  
 قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل في العاقلة ذكارة حتمه الا ان دهم  
 والقاتل في العاقلة المذكورون ذلك فيبقى عليهم بدية المرأة ويتوقف الفضل  
 الى ان يستبين امره انه ذكر وانثى رجل مات وتول ولدين له هما خنثى  
 مات بعد موت ابيه فادعت ابنته الخنثى انه ذكر وانه كان ورث من ابيه  
 نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابين واخراة ثم مات الخنثى فورثت  
 انما ذلك ذلك النصف لان الخنثى مات وترك اما وان مات في الام ثلث  
 في ذلك النصف وقال ابن الميت وهو اخو الخنثى لابل كانت الخنثى  
 جارية وورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت انت  
 ثلث ذلك الثلث فالقول قول اخ الخنثى الا ان الاخ لا يستحق  
 على العلم بانه تعالى ما تعلم انه كان ذكرا وان اقامت الام بيعة  
 انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فانه يرث  
 من ابيه ميراث النصف بعد الثمن مشهور ثلث ذلك النصف

من الخنثى وان اقام اخو الخنثى بيعة انه يبول من مبال النساء ولا يبول من مبال  
 الرجال وانما ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا مبال الخنثى ثلث ذلك لما ماتت  
 الخنثى ذكر ان بيعة الام او لي وان اقام الرجل البيعة ان اما الخنثى كان  
 في وجهها منه على الف درهم وطلب ميراثا وصدة الام وكذبته الام ولم  
 تقم الام بيعة على ما ادعت فانه تقبل بيعة الزوج ويجعل عليه الميراث  
 من الخنثى ميراث الزوج وورثت ام الخنثى اخ الخنثى من الصداق الذي  
 قضيا على الزوج وماتت الخنثى وان اقامت الام بيعة على ما ادعت  
 انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء اقامت الوارث  
 بيعة انها كانت انثى وتبول من مبال النساء ولا يبول من مبال الرجال  
 كانت بيعة الام او لي بالردة ولو ان هذا الخنثى المشكل الذي مات  
 صغيرا اقامت امرأة بيعة ان اباه تزوجها اتياء في حياته فامتهها  
 الف درهم وانه كان غلاما يبول من حيث يبول الغلام وله يكن  
 يبول من حيث يبول النساء وصدة الام وكذبها الاخ ابن الميت فقال  
 اخنثى بيعة المرأة واجعله غلاما وجعل صداقها في ميراثه من ابيه  
 واورثها منه الربع واورث امه منه الثلث وجعل ميراثه من ميراث  
 الغلام فان اقام الاخ ابن الميت البيعة بانه كان جارية يبول من  
 حيث يبول الجارية قال لا قبل بيعة في ذلك فاقضى ببيعة المرأة  
 وهذا اذا جاء معا فاذا اقام الزوج البيعة او لا وقضى القاضى بذلك  
 ثم قامت المرأة البيعة فانه لا تقبل بيعة ما لم يزوج الاولي بالقضا  
 وان وقت احدي البيعتين وقتا قبل الاخرى فانه يقضى باستقرهما  
 تاريخا وان لم يوقت اذ كانا يبطلان وهذا اذا كانت المرأة تدعى  
 الصداق ومتى لم تدعى الصداق فانه ميراث البيعتان وان كان  
 هذا الصبي حيا لم يمت قال يبطلان ولا اقضى لشي من ذلك بل توقف  
 في ذلك حتى يستبين حاله متى اذرك وليست حالة الحياة عندئذ بمنزلة  
 ما بعد الموت ولو ان هذا الخنثى حين مات بعد ابيه وهو مراهق اقام  
 رجل البيعة ان اباه نوجه اتياء على هذا الوصف وامره بدفع اليه  
 وان كان يبول من حيث يبول النساء ولا يبول من حيث يبول الرجال وانه طلعنا  
 في حياته قبل الدخول بها فوجب له نصف هذا العبد واقامت امرأة  
 البيعة ان اباه نوجه اتياء في حياته على الف درهم وانه كان

ج



يؤول من حيث يؤول النساء فندك اهل وجهين اما ان جاءت البيئات  
 جميعا او جاءت احدها سبق من الاخرى فان لم يوقتا او وقتها على  
 السوا تمانت البيتان جميعا وهذا بخلاف ما لم يدع الزوج نصف العدا  
 بالطلاق قبل الدخول واما النكاح على الخنثى لا غير وما في المسئلة  
 بما اذا ذكر ان بيعة المرأة اولى في ان وقتا ووقت احدهما سبقه  
 من وقت الاخرى فان جاءت احدهما قبل الاخرى وان جاءت الاخرى  
 قبل القضا الا ان في الجواب فيه كالجواب فيما لو جاءت معا  
 ولم يورخا او امرخا وما ترخما على السوا فانه لا يقضى بواحدة منهما ولو  
 ان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظهر امره فاقام رجل البيعة  
 ان اباه ن وجهها اياه مالف درهم برضاه وانما ولدت منه هذا  
 الولد قال ابن بينة واجعلنا امراته واجعل الولد اليها وان لم  
 يتم هذا الرجل البيعة واقامت المرأة البيعة ان اباهان وجهها اياه  
 برضا منه وانه دخل بها وانما ولدت منه هذا الولد قال تقبل  
 بيعة ما ويقضى بكونه الخنثى رجلا والرمه الولد فان اجتمعت الدعوتان  
 معا وجأت البيتان جميعا فان قامت اخدي هاتين البيتين وقضا  
 القاضى شيئا وتماما مشوجات البيعة الاخرى بعد ذلك قال لا قبل  
 البيعة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من اهل النكاح فادعى  
 رجل مثل ان اباه ن وجهها اياه على من منس مبرضاها واقام بيعة  
 من اهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من اهل الكتاب انه  
 ن وجهها واقامت على ذلك بيعة من اهل الكتاب قال اقضى بيعة  
 المسلم واجعلنا امراته وابطل بيعة المرأة وكذلك لو كان الرجل  
 من اهل الكتاب وبيعت من اهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة  
**ثم قال ولو مات هذا الخنثى** فادعت امه ميراثا  
 غلام واقتر الوصى بذلك ومجد ببيعة الورثة وقال هي جارية  
 قال اذا جأت الاموال والذوقي لم يصدق الوصى في الاالا  
 على ما ادعى وان كان هذا الخنثى حيا لم يمت فتلك اما غلام  
 وطلب ميراث غلام من ابنته وصدد الوصى في ذلك ونكر ببيعة  
 الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال لا اعطيه ميراث غلام ولا صدقة  
 على ذلك الابيعة الى اخر ما ذكره من المسائل وهي صريحة فيما اقتنا به

كالخنثى واما مسئلة المد ابنة وهما فلاس ولا مير **منها**  
 ان النظر اذا وقع اتفاقا من غير تمرد لا يوجب الفسخ باجماع علمائنا  
 كما صرحوا به في باب ثبوت النسب وفي باب الشهادة على الزنا وهذا  
 اذا كان ممن يشتهى واما اذا لم يكن كذلك كان صغيرا يغسله  
 الرجل والمرأة قال الشراح في كتاب الكواحة وفي الخنا يشر  
 اذا مات صغيرا وصغير يغسله الرجل والمرأة قال في البحر واما  
 الخنثى المشكل المراهق اذا مات فعليه خلاف والطاهر انه يتم قيد  
 بالمراهق اذا الصغير الذي لا يشتهى علم حكمه من حكم الصغير والصغير  
 حيث اجازوا للرجل والمرأة ان يغسلاهما ولا يشتهى ان يحل الكلام  
 الهداية في المشتهى قال ابن الهمام في دليل الامام وقولهم  
 لا يطلع عليه ممنوع بل يطلع عليه اذا دخلت المرأة بمحضرتهم بيوتا  
 يعلمون ان ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها ولدت  
 وفيما اذا لم يتمدوا النظر بل وقع اتفاقا وبمدايب فمافد  
 ويرود من ان شهادة الرجال تسلم فستقيم فلا تقبل وفي البحر فاذا  
 بقوله بشهادة رجلين فقول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وانهم  
 لا يفتنون بالنظر الى عورتها اما تكون بها وقد يتفق ذلك من غير قصد  
 نظروا لا تعدوا للضرورة كما في شهود الزنا ومثله في الزيلعي وغيره  
**والحاصل** ان مسئلة قبول الشهادة على الخنثى مضرج بها  
 في كلامهم وليست مخالفة لاحمل من اصولهم ولا مصداق لفرع  
 من مزاوهم بل هي ظاهرة والله سبحانه وتعالى اعلم **سبل**  
 من غرة هاشم من الشيخ صالح مفتي غرة ابن صاحب التنوين بما  
 صورته قد وقع في المباحة والمجاور مسيلة وهو يزيد له خنثى  
 ويكره خنثى وهما صغيران زوج مزبد خنثاه الصغير من خنثى بكر  
 فلما كبرا فاد الزوج امرأة والزوجة رجل **فقال** الفقير  
 ينبغي القول بصحة النكاح فان قوله تن وتجتك ليستوي من  
 الجانبين في جواز النكاح ولقائل ان يقول لا يصح النكاح لان  
 المالكية تنافي المملوكية ولربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا  
 يبطلان حتى يتبين الحال **ثم** فولى هذا على طريق البحث  
 رايت المسئلة منقولة عن القينة والظهيرية ان النكاح صحيح



وملأ في القينة بما عللت فاجب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسيد  
 الفضلاء وعين النبلاء **لان مولانا خلا في المشكلات**  
 كثاف المعضلات لاجرم انتم ببقية التلف ومرجع الخلف فالمرجوا منكم  
 من هذا المقام غاية التقرير وافصح التصريح رمت واداء النفع بعلومكم  
 للعباد الى يوم التباد والقصد بمرص ذلك على جنابكم الفايذة لا غير والله  
 اعلم بالمقاصد ونية كل قاصدا **اجاب** الخنثى اذا زوج بالخنثى  
 فقد صرح في التاتارخانية والفيض والزيلي ومنع الغفار وغيرها  
 بانه موقوف حتى يتبين وكذلك نص كثير من علمائنا لعدم جواز  
 حتى يتبين وعادة التاتارخانية لو تزوج خنثى من خنثى وهما  
 مشكلا لا يتوقف في النكاح فان ما قبل التبين لم يتورثا وعبارة  
 الفيض مثلها وعبارة الزيلي فان زوجه ابوه او حوله امراة  
 او رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين حاله انه رجل او امرأة فاذا ظهر  
 انه بخلاف ما زوج به يتبين ان العقد كان صحيحا والا فباطلا لعدم  
 مصادفة المحل وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى آخر لا يحكم بصحة  
 النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا قبل التبين لان الارث لا يجري  
 الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى فنقول له احدهما عام فيتناول  
 ما اذا اتين على عكس ما قد رآه التوليان ويؤكد قوله ايضا وان  
 ظهر انما ذكر ان او انثيان بطل فان مفهومه انه ظهر احدهما  
 ذكر او الاخر انثى انه يصح النكاح ويكون موافقا لما في الظهيرة  
 وقاضيهان والتاتارخانية وعبارة منع الغفار وحكمه في النكاح  
 ان لا يزوج من رجل ولا من امرأة فانه تزوج رجلا فوصل اليها  
 جاز والا اجل كالعين شمة قال ولو تزوج مشكلا مثله او امرأة  
 او رجلا لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان ففاد هذه العبارة جميعا  
 التوقف في نكاحه مطلقا فلوذا انقرض هذا فلا شك في صحة النكاح  
 فيما صورتم انه بعد كبرهما يتبين ان الزوج امرأة والزوجة رجلا  
 لمصادفة المحل اذ بعد تصويته في المشكلين يبطل النكاح  
 هذا وقد صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه محلا للنكاح صح  
 النكاح **منهايت** في الظهيرة وقتناوي قاضيهان في  
 والتاتارخانية ما ازال اللبس بالكلية وعبارة الثلاثة خثيا

صيفران قال ابو احمد ما لا ياب الاخر بمحض من الشهود وزوجت ابنتي هذه  
 من ابنك هذا فقبل الآخر شهودا ان المعارية كانت غلاما والعلام  
 كان جارية كان النكاح جائزا اذ في الظهيرة قوله وهو نظير  
 ما ذكرنا اذ جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى  
 وقد نقل فيه في في الوهباني قولين فقال  
 ولو زوج الخنثى صغيرا بمثله • يصح وفي التعبير قد قيل بيكر  
**قال** ابن السخنة في شرح ظاهر كلام النهاية عدم صحة  
 وهو خلاف ما في الظهيرة وموافق لما نقل عن ابي الليث انتهى  
**واما قضيت** ان المالكية تنافي المملوكية فهي مشئلة  
 غير ان مشلتنا ليس فيها ذلك اذ قبل التبين المالكية والمملوكية  
 في كل منهما مخصوصه غير محكوم بمبدأ والحكم قبل التوقف بلانك  
**واما قضيت** ربما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يبطلانه  
 حتى يتبين الحال لا يلام المصنوعين مع زوال الاشكال لانه بعد  
 التبين زوال التوقف والمثيلة مصورة فيما اذا تبين بعد  
 كبرهما ان الزوج امرأة والزوجة رجل فتعين الحكم **واما** قبل  
 التبين فلا شك في عدم الحكم بشي من القطع بالصحة والقطع  
 بالفساد بل هو موقوف كما صرح به المنقول المذكور **وهذا ما فتح**  
**الله سبحانه وتعالى** والله اعلم **سبل** في رجل له التان التي  
 الرجل والة النساء لكن الرجل مسدودة لا يخرج منها شي  
 اذا بال او احل بل يخرج بوله ومنه من الثقب وخرج له الحية  
 فقبل هو ذكر يعامل معاملة الذكور في الاحكام امر انثى فيعامل معاملة  
 الاناث **اجاب** هو في الحالة هذه ذكر يعامل معاملة الذكور  
**قال** في التاتارخانية وانما يتحقق الاشكال قبل البلوغ  
**فاما** بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال لان بعد  
 البلوغ لا بد من اشارة يعلم بها انه رجل او امرأة فان جامع بذكوره  
 فهو رجل وكذا لو لم يجامع بذكوره ولكن خرجت الحية فهو رجل وكذا  
 اذا احتلم كما يحتلم الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان زوال المني من  
 الثقب وخرج الحية من ثقب الغلامتين لاحتمال ان يكون  
 لانسداد قصبة الذكر فلا تعارض والله سبحانه وتعالى اعلم



# مسائل شريفة

في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة  
الاكل هل يلقيه ام يبتيه له وفي صاحب سلس البول اذا كان قد  
ينقطع ساعة وينقطع ساعة كيف يكون وضوءه وهل المسح على الخفين  
وهل يقدم الغابسة على الوقتية كالصحيح وهل الحر اذا كان في الثوب  
منه مقدار حشيشين درهما حره لسه ام لا ونظر فيه للحداد والشمس  
وهل يؤذن المصلي ويقوم للنوايت ام لا وهل الافضل للمسافر القصر  
ام الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكا حرمه ام لا وحكم صلاة  
الظهر بعد صلاة الجمعة وهل فاقد الما اذا تيمم وصلى مخففا  
كان او صاحب عذر يقضي اذا وجب الما ام لا وهل مستاجر الوقت  
اذا كان باجرة المثل تقبل عليه الزيادة ام لا **اجاب**  
يكروه للمصلي ان يتعلم ما بين أسنانه ان كان قليلا ودون قدر  
المحضة وان كان كثيرا زاد على قدر المحضة في الصحيح والقائه  
في المسجد مكروه كاللصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم  
النظر من له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقينه في محل يتباح  
ولا ياكله وقد ورد كل الوغم والظرو الغفم وهو ما يعلق بين  
الاستنان منه اي ارمي الخارج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين  
الاستنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا للغيره وان اكل  
مع ذلك كره خارجا قال بعض المتأخرين من من شرا الذنوب في  
توله ولو نظر الى مكتوب وفهم واكمل ما بين أسنانه او مرمار شيء  
موضع سجوده لا تقصد وان اثم اى فاعل ذلك اعنى الناظر والاكل  
والمار وان عمت الكراهة في الناظر والاكل بل قد مر عن الحلبي  
انها فيه مخبر بيمية وصاحب السلس ويحوزه بقصا لوقت كل فر من  
ويصلي بوضوءه فز صا ونفلا ما شا ويبتل وضوءه بخروج الوقت  
فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقته الا و ذلك الحدث يوجد فيه  
واما مسحه على الخفين فتكره شرذ لك على وجه الاختصار ان اصحاب  
الاعذار اذا انقضوا والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس لحلمهم  
حكم الاصحاب مسجون في الاقامة يوما وليسلة وفي الشفر ثلاثة  
ايام ولياليتها من وقت الحدث له على الطهارة بعد اللبس بخلاف

ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء او اللبس  
او لكليهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فاذبح انما يمسح في الوقت  
كلما توضا لحدث غير ما ابتلي به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك  
اللبس وحله في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الغابسة  
على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره  
اذا لم يكن صاحب ترتيب واما الحرير فيجل منه ما سداه حرير  
وبحثه قطن او خز وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط واما الحرير  
الخالص فلا يحل عند ابي حنيفة الا في الحرب ولا في غيره للرجال  
ويحل للنساء والحلال منه للرجال قدر اربعة اصابع واما  
المخزون درهما فاعتبارها بالحرمه ثم من علمينا في كتاب  
وفي الخاوي الزاهدي بعلامة جمع التفاريق وما كان من  
التياب الغالب عليه غير العين كالغزو وخو لا بأس ويكره ما كان  
ظاهره القز وكذا ما كان خط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر  
لا جرم فيه وفيه بعلامة نجم الائمة الحتم فظاهر المذهب عدم الجمع في القز  
الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يري كلمة قز فلا يجوز كما ذكر  
في حجب فاما اذا كان كل واحد مستنبا كالطائر في العامة فظاهر المذهب  
انه لا يجمع ويؤذن للغابسة ويقوم وكذا الاولي الغوايت ويحرم في الاذان  
للبياتي فان شاذن لكل وان شاذن على الاقامة هذا اذا  
فاته صلوات فقص في مجلس وان قضاه في مجالس يؤذن  
لكل ويقوم لكل كما صرح به ابن ملك نقلا عن الكفاية والقصر  
للمسافر واجب حتى لو لم يتم يكون انما عاصيا لا نذرية لا رخصة  
قال يعلى بن امية قلت لعمر ما قال الله ان خفتم  
وقد امن الناس فقال عجبت مما عجبت منه وسالت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم  
فاقبلوا منه صدقة رزاه مسلم واما صلاة الظهر بعد الجمعة  
للاحتياط فقد منع منها الثلاث راج وصرحوا بان الاحتياط  
في تركها وذلك مبني على جواز التمتع وعدم جوازه ذكر  
في التامار خاتمة اختلف المشايخ في القري الكبيوة اذا لم  
يتم بها بحكم ولا خلاف فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي



وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَهَا احْتِيَاظًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُصَلِّي الْارْبَعُ بِنِيَّةِ الظُّهْرِ فِي بَيْتِهِ  
 اَوْ فِي الْمَسْجِدِ اَوْ لَا شَرْكَ لِي وَبِشَرْعٍ فِي الْجُمُعَةِ فَإِنْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ جَائِزَةً صَارَتْ  
 الظُّهْرُ تَطَوُّعًا وَالْجُمُعَةُ صَحِيحَةً وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ اَوْ لَا شَرْكَ  
 يُصَلِّي السُّنَّةَ اَرْبَعًا شَرَفَ الْجُمُعَةَ ثُمَّ يَبْنِي اَرْبَعًا سُنَّةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يُصَلِّي  
 الظُّهْرَ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ سُنَّةَ الْوَقْتِ فَمِنْ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَخْتَارُ فَلَوْ كَانَ  
 اِنَّ الْجُمُعَةَ صَحِيحًا فَقَدْ اَتَاهَا وَسُنَّتُهَا وَالْاَرْبَعُ لَمْ تَكُنِ الْجُمُعَةَ صَحِيحَةً هـ  
 فَقَدْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْارْبَعُ سُنَّةً وَالْارْبَعُ فَرِيضَةً وَرَكَعَتَانِ هـ  
 بَعْدَ هَذِهِ سُنَّةٌ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمُنْهَی  
**رَأَيْتُ الْإِمَامَ ابْنَ جَعْفَرٍ الْمُنْهَی** وَابْنُ سَلَى الْجُمُعَةَ بِمَعْنَى شَرْقًا مَرَّ  
 فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى اَرْبَعًا فَقُلْتُ مَا هَئَانًا أَنْ تَرَكَتَ هـ  
 وَالْارْبَعُ اَعْدَدْتَ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَلَمْ تَرِ الْجُمُعَةَ بِمَعْنَى شَرْقًا لَوْلَا كُنِي  
 صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ ثُمَّ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اَرْبَعًا عَلَى مَذْهَبٍ عَلَى وَقَوْلِ  
 النَّاسِ يُصَلِّي اَرْبَعًا بِنِيَّةِ الظُّهْرِ اَوْ بِنِيَّةِ اقْرَبِ صَلَاةٍ عَلَى لَيْسَ لَهُ اَصْلٌ  
 فِي الرُّوَاقَاتِ وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ فِي الْبِلَادِ وَالْقَصَبَاتِ وَرَبِّي  
 شَرَحَ الْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ وَيَجْعَلُهَا ابْنُ يَوْسُفَ السَّنَةِ بَعْدَ هَاسَتَا اِلَى الْاُخْرَى  
 ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي نِيَّةِ تِلْكَ الْارْبَعِ قَبْلَ يَبْنِي السَّنَةِ وَالْاَحْسَنُ الْاَوْحَطُ  
 فِي مَوْضِعِ الشُّكِّ فِي جَوَازِ الْجُمُعَةِ وَثَبُوتِ شَرْطِهَا اِنْ يَقُولُ نَوَيْتُ  
 اِنْ اَصَلَّى اَلْظُّهْرَ اَوْ رَكَعَتْ وَقْتَهُ وَلَمْ اَصَلِّهِ بَعْدَ وَقْتِ الْخُشَاةِ اِنْ  
 يُصَلِّي الظُّهْرَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ ثُمَّ يُصَلِّي اَرْبَعًا بِنِيَّةِ السَّنَةِ كَذَا بَيْنَ  
 الْقَنِيَّةِ وَالْمُسْتِثْلَةِ اَفْرَدَتْ بِالْقَضَائِفِ وَالشَّيْخُ مَشَاهِدُ الشَّيْخِ  
 عَلَى الْمُغْدِي رِسَالَةً نَافِعَةً مُفِيدَةً فِيهَا وَادَّاهُ اَصْلِي قَاوِدُ الْمَا بِلِتِيمِ  
 لَا اَعَاذَةَ عَلَيْهِ سِوَاكَ اِنْ صَحَّحْتَ اَوْ صَاحِبَ عَدْرٍ اَوْ اَمَّا مُسْتِثْلَةُ  
 الزِّيَادَةِ فِي الْوَقْفِ مَعَ كَوْنِهِ مَاجِرَةً الْمَثَلِ فَمَنْ اَضْرَارُهُ قَعْنَتْ فَلَا  
 تَقْبَلُ صَرَحَ بِهِ الْكُلُّ وَاسْمُ الْعِلْمِ **سَبِيلٌ** فِي قَوْلِ الْفَقِيهِ اَرْبَعًا هـ  
 هَذَا اَقْوَلُ صَنِيفٌ مِمَّا الْمَرَادُ بِالْقَوْلِ الصَّنِيفُ الَّذِي يَمْتَنِعُ عَلَى قَضَاءِ الْاَمَلِ  
 الْحَكْمُ بِهِ وَعَلَى الْمُفْتِيَيْنِ الْاِقْتَابُ بِهِ وَهَلْ يَقُولُ مَنَسُوبٌ لِلْإِمَامِ الْاَعْظَمِ  
 لَكُنْ فِي سُنْبَتِهِ اِلَيْهِ صَنِيفٌ اَمْ هُوَ قَوْلُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ **اَجَابَ**  
 الْقَوْلُ الصَّنِيفُ مَا قَابِلُ الْقَوِي الصَّحِيحِ كَمَا اِنْ الرَّاجِحُ مَا قَابِلُ الْمَرْجُوحِ  
 وَيَسْتَلِمْ ذَلِكَ مِنْ بَضَائِحِهَا تَمَّ وَتَرْجِيحًا تَمَّ **فِي الْكِتَابِ الْمُدَاوِلَةِ**

الْمُتْلَقُ

الْمُتْلَقُ بِالْقَوْلِ وَقَدْ شَرَّحْتُ مَصْنَعَاتِهِمْ بِتَرْجِيحٍ دَلِيلٍ اِلَى حَيْثُ خُذَ  
 بِقَوْلِهِ اِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَ بِرَأْيِ الْاَخَرِ وَالْفَتْوَى فِيهَا عَلَى قَوْلِهَا اَوْ قَوْلِ  
 اَحَدِهَا وَاِنْ كَانَ الْاُخَرُ مَعَ الْإِمَامِ كَمَا اخْتَارَ وَقَوْلِ اَحَدِهَا فَمَا لَا نَفْرَ فِيهِ  
 لِلْإِمَامِ بِلِ اخْتَارَ وَقَوْلِ زَمَرٍ فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِ الْكُلِّ فِي بَعْضِ مَسَائِلَ  
 وَفَلْيُنَا اِتِّبَاعُ مَا رَجَحَ وَصَحَّحَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ كَمَا لَوْ اُفْتُقِيَ بِهِ فِي حَيَاتِهِمْ هـ  
 كَمَا نَفَرَّ عَلَيْهِ الْعِلَامَةُ قَاسِمُ بْنُ قَطْلُوبَغَا فِي كِتَابِ التَّرْجِيحِ وَالْقَضِيحِ فَاتَّ  
 قَبْلَ فِي غَيْرِ الدَّوَايِمَاتِ مِنَ الْاِيْمَةِ قَدْ يَحْكُونَ اَقْوَالَ بِلَا تَرْجِيحٍ وَقَدْ  
 يَخْتَلِفُونَ فِي الْقَضِيحِ **قُلْتُ** فَعَمَلٌ مِثْلُ مَا عَمِلُوا مِنْ اَعْتِبَارِ تَعْيِيدِ  
 الْعَدْوِ وَالْاَحْوَالِ النَّاسِ وَمَا هُوَ الْاَرْفَقُ بِالنَّاسِ وَمَا ظَهَرَ عَلَيْهِ الْقَاعِلُ  
 وَمَا قَوِيَ وَجْهُهُ وَلَا يَخْلُو الْوُجُودُ مِنْ مِمَّا هَذَا حَقِيقَةً لَا تُطَانُ بِنَفْسِهِ  
 يَرْجِعُ مِنْ لَمْ يَمَيِّزْ مَنْ يَمَيِّزُ لَبَّاءَ ذَمَّتْهُ اَنْتَهَى **وَفِي اَوَّلِ الْمَضَامِرِ**  
 اَمَّا الْعِلَامَاتُ لِلْاِفْتِاقِ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بِهِ يَفْتَى بِهِ نَاحِدُ  
 وَعَلَيْهِ الْاِعْتِمَادُ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْيَوْمِ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْاُمَّةِ وَهُوَ الْقَضِيحُ  
 وَهُوَ الْاَصَحُّ وَهُوَ الْاَظْهَرُ وَهُوَ الْمَخْتَارُ وَفِي زَمَانِنَا وَفَتَوَى مِثْلَ خُتْمَانَا  
 وَهُوَ الْاَشْبَهُ وَهُوَ الْاَقْرَبُ وَغَيْرُهَا مِنْ اَلْاَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَقَامِ  
 هَذَا الْكِتَابِ فِي مَحَلِّهَا فِي حَاسِيَةِ الْبَيِّنِ وَدِي اَنْتَهَى وَبَعْضُ هَذِهِ  
 اَلْاَلْفَاظِ اَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ فَلَفْظُ الْفَتْوَى اَكْثَرُ مِنْ لَفْظِ الْقَضِيحِ وَالْاَصَحُّ  
 وَالْاَشْبَهُ وَغَيْرُهَا وَلَفْظُ بِهِ يَفْتَى اَكْثَرُ مِنَ الْفَتْوَى عَلَيْهِ وَالْاَصَحُّ  
 اَكْثَرُ مِنَ الْقَضِيحِ وَالْاَوْحَطُ اَكْثَرُ مِنَ الْاَحْتِيَاظِ وَلَا شَكَّ اِنْ مَعْرِفَةَ رَاجِحِ  
 الْمُخْتَلَفِ فِيهِ مِنْ مَرْجُوحٍ وَمَرَاتِبُهُ قُوَّةٌ وَضَعْفٌ هُوَ نَهَايَةُ اَمَالِ الْمُسْتَفِي  
 فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ فَالْمَفْرُوضُ عَلَى الْمُفْتِيِ وَالْقَاضِي التَّنَبُّهُ فِي الْجَوَابِ  
 وَعَدَمُ الْمَجَازَةِ فِيهِمَا حَقٌّ فَاِنْ اَلْفَتْ رَافِعُ اَللّٰهُ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ حَلَالٍ  
 وَضَدَهُ وَيَحْرِمُ اِتِّبَاعَ الْهَوِيِّ وَالتَّشْتِي وَالْمِثْلُ اِلَى الْمَالِ الَّذِي هُوَ  
 الدَّاهِيَةُ الْكُبْرَى وَالْمَصِيبَةُ الْعَظِيمَةُ فَاِنْ ذَلِكَ اَمْرٌ عَظِيمٌ لَا يَتَجَاسَرُ  
 عَلَيْهِ الْاَجَاهِلُ شَيْئًا وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْجَوَابَ مَا يَنْفَعُ هـ  
 لَطَالِبُهُ وَمَا السَّيِّئُ الْاَبْصَارُ بِهِ هـ اَعْلَمُ **سَبِيلٌ**  
 فِي شَخْصٍ قَالَتْ مَنْ لَطَمَ اَللّٰهُ تَعَالَى رَاحَتَهُ مِنْ اَلْاُمَّةِ هـ  
 اِنْ رَفَعَ عَنْهُمْ الْاَصْرَ وَكَانَ فِي بَعْضِ الْاَسْمِ الْمَاضِيَةِ اِذَا اَصَابَ  
 الْبَوْلُ حَلْدَ اَحَدِهِمْ اَوْ ثَوْبَهُ لَا يَطْهَرُ وَلَا يَقْطَعُهُ فَاَنْكَرُ ذَلِكَ بَعْضُ



الناس ونزعم عدم صحته انه لا قابل به قبل الامر كما نزع **ابواب**  
 كيف ينكوه ونزعم عدم صحته وعدم القابل به والنقل به مستفيض  
 صرح به غالب المفسرين والفقهاء والمحدثين حتى وقف عليه كثير  
 عن العوام خلفه عن الخواص واكثر العلم من ذكره فاما هذه الامة  
 على غيرها من الانفراد والاختصاص **وممن ذكر ذلك**  
**الزمخشري في الكشاف** في اخروية البقرة وفي سورة  
 الاعراف والعنكبوت والكواشي والنسفي في المدارك واكثر الكتب التي  
 مشحونة بنقله لك قال السيوطي في الدر المنثور اخرج ابن ابي شيبة  
 عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت امرأة من اليهود فقالت  
 ان عذاب القبر من البول قلت كذبت قالت بلي انه ليقر من الجلد  
 والوثوب فاجرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت  
 والناقل لك لا يعد ولا يخص وقد استثنى في نقلهم ان توبة ادم  
 عن المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزا فيهم بقطع العضو المباشر  
 للمعصية حتى تقطع المداكير بالزنا وكان جن القتل عمد وخطاؤه  
 القصاص ولم تكن الدية مشروعة لهم من فروع عنا بركة دها  
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبريل بك ذلك  
 عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمكر  
 لمثل ذلك استدله باذكاره على قلة اطلاعه وفقره منته عن  
 مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثر حاملينها والمعتنين  
 بها لا اغد والله الوجود منهم ولا خلا من بركتهم امين والله اعلم  
**سبل** ممن كان على نهي الشريعة والحقيقة جاري الشيخ حسن  
 العاروري الانصاري من مازواه البضاري في صحبه قالت  
 الانصار لكل بني اتباع واذا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل  
 اتباعنا من ادع قوله قالت الانصار لكل قوم اتباعا وانا  
 قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا من ادع الله ان يجعل  
 عليه وسلم يجيبهم الله ليعلم انهم من ادع الله ان يجعل  
 رضي الله عنهم بالذعوة منه صلى الله عليه وسلم ان تكون لدارهم  
 خاصة امر للتابعين لهم من دريتهم ومن غير دريتهم ما معنى ذلك  
 وماتوا وويله وما الذي يحمل عليه وعن ما نقله عبد الله بن قتيبة

في كتاب المعارف بقوله روي اشعث عن الحسن انه قال كان  
 حديثه رجل من عبد بن حنيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان  
 شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل  
 هذا الخبر يخص منابه فقط ام هو الى الان ممدود لمن اختار  
 ان يكون من احدى من احبب العرب **ابواب** **شذ**  
 فترشح مشايخنا خاتمة الحفاظ بالمشرق والمغرب ابو الفضل  
 احمد بن علي بن محرفي فقه البصري وكذلك العلامة الشيخ احمد بن  
 محمد الخطيب القسطلاني في ارشاد التاري لشرح صحيح البخاري  
 الاتباع بالتحلف والموا الي وكذلك وغيرهما فيظهر عمومهم للذات  
 والتابع لهم من دريتهم ويخلصهم ومواليهم ولفظ ارشاد ان  
 من وجب بالحدوث الشريف والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب اتباع الانصار**  
 بفتح الهمزة وسكون الفوقية ومم خلفا ومم ومواليهم وسقط  
 لفظ باب لابي دروبه قال **حدثنا محمد بن نضر** المصنف  
 مؤلام بن دار الحافظ قال **حدثنا محمد بن جعفر**  
 قال **حدثنا شعبة بن الحجاج عن عمرو بن بفتح العين**  
 ابن مرة الجيلي احد الاعلام الثقاة روى بالارواح ان قال  
**سمعت ابا حمزة** بالحا الميمية والزاي طلحة بن يزيد  
 من الزيادة مؤلف فرطة من كعب بالقاء المعجمة المنقوحة والرا  
 والظا المشالة **عن يزيد بن ارقم** انه قال **قالت الانصار**  
**الله لكل اتباع** بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط  
 لغير ابي در في تفسيره **الله وانا قد اتبعناك** بوصل  
 الهمزة وتشديد الفوقية **فادع الله ان يجعل اتباعنا من**  
 بقطع الهمزة وسكون الفوقية فيقال لم الانصار وليد خلا  
 في الوصية منا بالاحسان وغيره **فدعا** عليه الصلاة  
 والسلام **به** اي بالذي سألوا فقال كما في الرواية اللاحقة  
 الله اجعل اتباعهم منهم قال عمرو بن مرة **فخفيت** بتخفيف  
 النون اي نقلت **ذلك الى ابي ليلى** عبد الرحمن الانصاري  
 عالم الكوفة قال ولابي در فقال **نزع** **ذلك** **نريد** هو



ابن ارقم وبه قال **حد ثنا** آدم بن ابي اس قال **حد ثنا** شعبة بن الحجاج  
 قال **عمر بن مرة** بضم الميم **وتشد يد الراعي** قال **سمعت ابا حمزة**  
 بالحا الممثلة والزاي **رحلاني الانصار** بنصب بياء او بدل من حمزة  
 قالت **قال** الانصار **رسول الله ان لكل قوم ابتاعا وافتاد**  
**ابتعناك فادع لبعه ان يجعل ابتاعنا** قال الطيبي **فالتدعي**  
 محذوف اي لكل من ابتاع ونحن ابتاعك فادع الله ان يكون ابتاعنا اي  
 خلفا ونا وواليينا منا اي مفضلين بنا مقتفين اثارنا باحسان ليكون  
 لهم ما جعل من الغزو والشرف **قال النبي صلى الله عليه وسلم**  
**اللغو ابتاعهم منهم** قال **عمر** واي **ابن مرة** الراوي **فذكر كونه**  
**لابن ابي ليلى** عبد الرحمن **قال قد نزع** اي قال **نزع**  
 يعني لا **زيد** قال **شعبة** بن الحجاج **اظنه زيد بن ارقم**  
 وكأنه احتمل عنده ان يكون ابن ابي ليلى اذ يقول قد نزع ذلك زيدا  
 اي زيدا آخر كزيد بن ثابت وطفه صبيح فقد روى ابو نعيم في المستخرج  
 من طريق علي بن الحصد جازما به وفيه التبيين على شرف صحة الاخبار  
 وصح المزمع من لحد وقامت تاثير الصفة في كل شيء حتى فواسق الطير  
 بالصفة دفعت على ايدي الملوك حتى في الخليفة بصحة الطيار  
 يفتق من النار فقلبك بصحة الاخبار انتهى كلامه ولا ريب ان  
 الانصار وذراريهم ومواليهم عاقبة وموالاة الى الان وكذلك  
 في احبا العرب الكرام على الاستمرار والدوام والبقاء والعلماء مصنفات  
 في الفقه يقولون فيها كتاب الاولاد وذكرون فيها كتاب الوالا  
 وذكرون فيه ولا العاقبة ولا الموالاة فمن رام احكام ذلك فليرجع  
 الى كتب الفقه لاستيعاب الحنفية فان فيها المنقح وبداخلها المشيع  
 وفي نهاية ابن الاثير في بيعة الانصار والعقبه بل الدم والدم والهدم  
 المدم اي تطلبون بدي واطلب بدمكم ودمي ودمكم شي واحد وذكر  
 في آخرها والذال في بيعة العقبة بل الدم والهدم المدم مروي  
 بسكون الذال وفحوا فالهدم بالقرين القبر يعني الى اقرب حيث  
 تقبرون وقيل هو المنزل اي منزلكم كحدثنا الخبر المحاميك والمات  
 مما تم اي لا افارقكم والهدم بالسكون في الفتح ايضا هو الهدم  
 القتل يقال دماهم يعنيهم هدم اي ممدورة والمعنى ان اطلب دمكم

فقد اهدر دمي لا استصكام الالفة بيننا وهو قول معروف للعرب  
 يقولون دمي هدمي وهدمي هدمك وذلك عند المعاهدة انتهى  
 والكلام يطول على هذين الحديثين لصدرهما عن بحر لا تدرى  
 الدلا ولا ينقص بقرارد الروا ولا يساحل ولا يحافل اللغم رشيحة  
 من ما به العذب اذ من قالها لا يطما قط لاستغنايه عن كل صب  
 فنسال الله سبحانه وتعالى ان يكون ممن سبقت له السعادة  
 الابدية والسيادة الاتن وقته انه على كل شيء قدير وبالاجابة  
 جدير  
**ش**  
 يايتها الحسن الاتي باسيلة • تروح القلب تقضي بالمرأة  
 انفتنا بلذيد القول فالشرحت • منا الصدور وفز بنا المبراة  
 فلا ابر من الدين القويسترو لا • اشهي لنا من كلام اهل الغيايا  
 ازال عناهم وما لا عداد لهما • فامضي وعساه انه يا سيلة  
 والله ما الذهب الابريز مع جمل • من الجواهر عندي كالمشروبات  
 واني السوال وجسمي كله سقم • وفي ما شارب السموات  
 من كل هم وضعف واختلاف هوا • فيه الفساد بما فوقه العبارات  
 لولا المشية في الافعال قد سبقت • لكان المرء ما يرويه بالذات  
 لكن نشأ هدها قطعها بما قرنت • تخفف عنايه حمل المشقات  
 فيا الهي ختام الحيز لينا له • جيب عبدك خير الدين الآ  
 لنفسه وجميع المسلمين ومن • منهم منى وكذا ابادق من ياتي  
 والله اعلم **سبل** في رجل مصري ترك بقرية من قري فلسطين  
 ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية الى بلد غيرها باؤلاه  
 وتوفاه الله تعالى والآن مشايخ القرية يريدون جبر او لاه  
 على العود الى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعا ام هم  
 يحجرون لسكون حيث شاؤوا **اجاب** لا قاليل يجبرهم  
 على العود الى القرية والسكنى بها فان من تعسر عليه التوفر  
 على التقوي والاحسان في وطنه فليتها جوا الى حيث يتمكن  
 فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كما نص عليه  
 الفقهاء واصحاب التفسير ومنهم ابو السعود العمادي معني  
 الديار والرومية رحمه الله تعالى والله اعلم **سبل** في



رجل او قد نارا في ارض ليست ملكه والرياح تهب الى جانب قرية فوصلت  
الى جرونها ووقفت ما فيها من الاكراس هل يصح امره **اجاب** نعم يصح  
حيث اوقفه الريح منظره كما هو مصرح به في كثير من المتن والشرح  
والفتاوى واعتمدوا الناس واقرباءه كقيد في الشرح في اثباته  
في تنوير الانصار وكذا في القينة ونقيله في جامع الفصولين والله  
اعلم **سبل** في سفل لرجل وعلو لرجل في صاحب العلو والتقل  
بانه صاحب يرجع كل له ان يرجع عليه بحسب ما اتفق واذا امتنع  
بما اتفق عما دونه واذا امتنع في السفل عن ادائه بحسب فيه كما يحسب  
في ساير الديون والله اعلم **سبل** في قرية غزرا هاهنا شرطي  
غرامة فاستد ان جماعة منهم على غايب ما لا ووزنوه لشرطه عنه  
والآن يطالبونه به فهل يلزمه ذلك حيث لم يأمروهم بذلك  
او لا **اجاب** لا يلزم الغايب ما استد انوا عليه ودفعوه  
لصاحب الشرط لغير امره فلا يرجعوا عليه والحال هذه والله اعلم  
**سبل** في قوم يقتنون الجاموس وليس فيهم من يملك نصيبا  
منها ورعيها الكلا والمباح وجماعة يقرضون لهم ويكفونهم الى شيء  
من المال والجبن جبراهيم فهل هو حلال شرعي لو حرام لوجه لعله  
شرعا فهو صنف اكله بالافق ومثله بالكتف امره لا **اجاب** تناول  
ذلك حرام باجماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم المسلم ان  
المسلم لا يظلمه **وقال صلى الله عليه وسلم** حاكم عن ربه  
انه قال يا عباهي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما  
فلا تظلموا ولا تخلفوا في حرمه مال الغير قطعا واختلف في تكفير  
مستحله والافق عدمه لكن عدمه لكن مع الاتفاق انه كسيرة  
موجبة للفسق لا يقتضيها الاذ وجرة على الله تعالى في انتمالك  
محارمه عصمنا الله والمسلمين من ذلك والله اعلم **سبل**  
في رجل شاب في طلب العلم الشريف وفضل حتى فصر في التدريس  
والنضدش وقد جمعه مجلس برجل جاهل يدعي انه قريشي فارتفع  
عليه وازاحه عن موضعه وجلس في وقته متعديا عليه فقال له  
طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلم لانك جاهل وامنا

امرك واعرف اياك وحضيت عبوة على العلم والعلم فرفع بسبب ذلك للشرطة  
ولمعن قضاة العمد فحبس بسبب ذلك وهزم ما لا عظيم من يلزمه  
تفرقوا فزعم يكون ما تكلم الاحتوا ولا نطق الاصدقاوا اذا قلتم لاهل  
يضمن الرفع له ما غرمه بغير وجه ان تغدر الاخذ من المغموم وهل  
اذا دفع امره لقادر على استرداد المال الذي غرمه ممن غرمه بغير  
على القادر وانزاعه من اخذه لكونه ظالما او لا **اجاب** اعلم  
او لا انه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشهر تقدمه بيزول  
درجته عند العامة لمخالفته لقوله عز وجل من قابل يرفع الله  
الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقد قال ابن  
عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق  
المؤمنين بسبقهاية درجة ما بين كل درجتين مسير حتمية عام  
**وقول الله** تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا  
يعلمون وهذا اجمع عليه فاذا علمته علمت ان المتقدم قد ارتكب  
معصية واذا ارتكب المعصية يعزرو للمقدم عليه مباشرة  
بنفسه حال الارتكاب اذ يقفه كل احد حال المباشرة ولا نه انصار  
بعد الظلم وهو ما ذكروه فيه بقوله تعالى ولئن انتصر لعد ظلمه  
فاذ لك ما عليهم من سبيل ولا شك ان الجاهل ظلم طالبا للعلم  
بتقدمه عليه فله الانتصار مثل هذه الالفاظ بل وبما في قنا  
مما ليس فيه قذف وكونه قريشيا لا يبيح له التقدم على ذي العلم  
مع جملة اذ كتب العلم طائفة بتقدم العالم على القريشي ولم يعرف  
سبحانه وتعالى بين القريشي وغيره في قوله تعالى هل يستوي  
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقد صرحوا بان حق العالم على  
الجاهل كحق الاستاد على التلميذ وانت عليم بجرمة تقدمه على استا  
فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعد وزنه  
التعريض على طالب العلم وبعد حقيقه شكوي حظه ورفعه للمعزوم  
عادة وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حيا لسماة الفساد  
واما وجوب الاسترداد على القادر ومعلوم من حديث من راي  
منكر متكررا فليغيره الحديث الى الامور والظلم يجب اعدامه ويحرم  
تقريره ولا شك ان احد المال منه ظلم فوق ظلم السابق ولم



يتجده شيع فالمراد من على ولاية الامور ان يعاقبوا فاعله بالزجر والردع  
 والله اعلم **سبيل** في الرجل الجاهل له التقدم على الشيخ العالم  
 واذا قال له العالم النصاري تعظم فيستسمم واليهود وخاخايم وانا  
 من علماء المسلمين فان لم تترك مني لذاتي فاكرمني لعلي فابي كرامه ونقدا  
 عليه مستغنا به وبالعالم الشريف كل باستغناقه بالعالم الشريف وبالعالم  
 يكفر ومبين زوجهاته ويجري عليه احكام المرتدين **ام لا اجاب**  
 ليس الجاهل ان يتقدم على الشيخ العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك  
 فقد صرح علماءنا رحمهم الله تعالى ان للشاب العالم ان يتقدم على  
 الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى كل يستوي الذين  
 يعملون والذين لا يعملون ولما تقدم في الصلاة وهي احدى اركان  
 الاسلام وهي ثلاثة الايمان وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
 الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولي الامر العلماء في اصح الاقوال  
 والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا اصرح الزبلي وغيره  
 وفي البراذنية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال  
 الله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات  
 فالرفع لما كان هو الله تعالى بدرجة من هاتين درجات العلم  
 فمن يصنعه ليضعه الله في جنتهم والعالم يتقدم على القرشي العتيبي  
 العالم والدليل على ذلك تقدم الصديقين على الحسن وان كان  
 الخلف اقرب نسباً منهم قال الزندي في حق العالم على الجاهل وحق  
 الاستناد على التلميذ واحد على التوا هو ان لا يفتح بالكلام  
 قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرفع عليه كلامه ولا يتقدم  
 عليه في مشيه والنقل في المسئلة كثير يطول ذكره واما الاستغناء  
 بالعلم والعالم ففي النظم الوهابي ولكن به يتفق يكفر كذا به  
 لفظ الفقيه بصغر قال العلامة عبد البر مستثله هذا البيت وان  
 كانت مشهورة عن الخفيفة الا اني لم اقف عليها الا في الحاوي  
 القدسي قال ومن استخف بالني او بشي من الانبياء يكفر وكذا  
 وكذا من استخف بالعلماء العاملين ائمة الدين في الشريعة روي ان من  
 قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التعيين يكفر والكلام يبي

ذلك يطول وفي ما كتبنا كفاية النفا لله تعالى والله اعلم **سبيل**  
 في قرية بها شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليها من ما اذا سر  
 من اذ انتقل من شخص الى شخص بل من مغرمه ولا يجوز تحمله بل  
 انتقل عنه **ام لا اجاب** حيث كانت الغرامة متعلقة به  
 فهي دائمة معه اين ما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت  
 لحفظ الاملاك فالقسيمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس  
 فهي على عدد الرؤوس ووزع عليه الولوي تعزيم السلطان اهل  
 قرية فاما تقسم على هذا والله اعلم **سبيل** فيما يعتقده  
 ارباب الحرف من ان كل من لم يدب حرفته الى صاحبهما الذي  
 اخترعها لا يعتد بها ولا يعمل له تعاطيها ويجرم عليه تناول  
 اجرة عمله فيما في الحياطة الى ادريس والتجارة الى نوح  
 والحلاقة الى سلمان الفارسي وسياسة الخيل الى قنبر ونحو  
 ذلك ويعتقدون شيئا ينسحق عندهم وهو ان يجمع اهل الحرف  
 الذين في البلدة فيقتد لهم من يريد الشد طعما ما ويعزيم من  
 حضر المجلس وربما اجسد ذلك وقد ايدى ثمنه وشق عليه الى القاء  
 ويدفع الى رجل يستحق الصنعة خلقه على اذنه له بالعمل الى غير  
 ذلك من البدع التي لم ترد في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا بحلة  
 هل حدث اذ ذلك الى تكليف الفقهاء من ذوي الحرف بمنع شرعا  
 ويجب منهم من المجر على ارباب الحرف من الفقهاء والعلماء وغيرهم  
 ممن يتضررون لا يتضررون فممن عنه تكونه بدعة **ام لا اجاب**  
 نعم يمنع شرعا اذ فاعله والمعتقد له كل قد جاهد عالان اكثر اهل  
 الحرف لا يعملون من هو اول من بحرفته احترف وفي ذلك ضرر عظيم  
 ومجر ومنع اكثر المحترفين الى بما قام به بنيتهم وتكليف المحترفين  
 الى ما عساه لا يقدر عليه ومن القواعد المقررة من الشرع  
 كون ما ذكر من البدع وهي رد وود وقدر عن عايشة او المؤمنين  
 رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من اخذت في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد رواه البخاري  
 وششم وابوداود ولفظه من صنع امرنا على غير ما فهو رد وان  
 صاحبه وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وفي



وابن ماجة وفي رواية لمسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو  
 زه وفي الحديث وسر الامور عند ثباتها وكل بدعة  
 ضلالة وعن ابن ماجة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 انما احبب اليكم شي من النعماني بطونكم وفروجكم  
 ومنعنا الهوى زواة احدى البزائر والطرائف في مجامع  
 الثلاث وفي الحديث اما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله  
 وان افضل الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وسر الامور  
 عند ثباتها وكل بدعة بدعة وكل بدعة ضلالة اي توعد  
 بذلك لاصلاحها والحق فيما جاء به الشارع وماذا بعد الحق  
 الاضلال ولا شك ان الشارع ما جاء به المذكور ولا الزم  
 من اراد الاحتراف لاهله بخلقته لشيء مسموعه ولا بانحاء طعم  
 العامة اهل حرفته في بلده ولا بحفظ نسبة الصنعة الى قول  
 من دعا طاهها من خلق الله تعالى وحاشا الله تعالى ان يكلف  
 عبدا ضعيفا بغير جواز عمله في حرفة ما يمدد التكليف  
 الشاقة وان لا يسوغ له الاحتراف الا بعد اتيانه بجميع ذلك  
 وما ذ لك الاضلال لا يرضاه الله الميمون المتعال والله اعلم  
 في امرأة ماتت عن ابوين وزوج وبنت صغيرة  
 وعن تركته من جعلتها ممتلئة بالمتاع بدينار ووجهها المذكور  
 فنصب القاضى جده المصغرة لاهلها وصياع وجود الاب والمجد  
 اب الاب فباع ما ختمه من الاستباب لانيهما بثلثي معلوم بدينار  
 العشرة باثنى عشر في كل سنة وطلب بثلثي معلوم بدينار العشرة  
 ياثنى عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك فقال الحمد  
 ابو الاب ذاري الفلانية رهن به ولم يقبض ومات ابو البنت  
 لاهل تركته ثم مات ابو عن ابن ومضى على ذلك مدة سنين  
 والآن الجدل يطلب من اب الجدة الرهن من المال ونرجعه عن  
 السنين الماضية الخالي من حيلة الربا ويريد بيع الدار  
 فما الحكم الشرعي **اجاب** كل ما ذكر فيه متأكد لمض  
 علمائنا اما نصب القاضى جده المصغرة لا تمتا فقد صرح

هلاونا ان ولاية القاضي متاخرة عن ولاية الاب والوصى يعنون به  
 وصى الاب فكيف ينصب وصياع وجود الاب الصالح للتصرف  
 واما قول الجدة ذاري الفلانية رهن به ولم تسلم فلانة فلانة  
 لا غير بالرهن بدون القبض قال عز من قائل فزهن  
 مقبوضه فقول الجدة ذاري الفلانية رهن به ان هو رهن او جعلها  
 رهنا ولم يقبض حذر لاهل به وامام مطالبة الابن بوفاء دين على  
 اخيه الميت مقلدا قايلا به اذ لا يلزم احدا وفاء دين احدا  
 ولو كان ابا او ابنا والزامه برونح السنين الماضية الخالي  
 من حيلة شرعية لعيب من جميع ما تقدم فيه والله اعلم  
 في رجل مات وعليه ديون مستغرة لا تنفي  
 تركته بما يريد القضاة ان يلزموا اخاه بوفاء جميعها هل  
 يلزمه ذلك ام لا **اجاب** حيث ضاقت التركة عن وفا  
 ديون الميت ليس على وارثه الاستلزام تركته ولا يلزمه وفا  
 جميع ما عليه من الدين والله اعلم في رجل سكن مع  
 زوجته في دارهما وهي خراب فعمرها ما ذن ما لكتما وماتت  
 المائكة فهل العارية ملك الباقي ام ملك الاذنه وما الحكم فيما  
 انفق الباقي على العارية المذكورة **اجاب** حيث عمر باذن  
 المائكة فالعارية لها والنفقة دين فليتها فيرجع مما في تركتها  
 ويرث العارية ورثتها والحال هذه والله اعلم في رجل  
 ذواب مشتركة بين اثنين اذن احدهما للاخر ما لا تفاق فليتها  
 ومات الاذن هل المنفق الرجوع في تركته بما انفق على حصته  
 ام لا **اجاب** نعم له الرجوع والحال هذه والله اعلم  
 في رجل له على اخر ثلاث غزوش اجرة ارض  
 واثنى عشر غزشا ونصف من حنطة او قسم بالله ان دفع ثمن  
 الحنطة يبريه عن اجرة الارض فهل للقاضي جبره على ذلك  
 اذ امتنع ام لا **اجاب** ليس للقاضي ذلك اذ لا يصح  
 الدعوى فيه لاستيما مع جواز امتداده وعدم الغوريته  
 منه والله اعلم في رجل له ولاية على بلد وورد عليه  
 ضيف فتكلف له فطرح على اهل البلد غرامة عوص ذلك



هل لذة ذلك امر لا يكون ظاهرا يجب اعتداه **اجاب** ليس له  
 ذلك بل هو ظاهري محض يجب اعتداه ويحرم تقريره باجماع الملل  
 والاهل بل ومن لا ينقل ولا يحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 والله اعلم **سبل** في رجل مات في طريق الحج وترك امتعة  
 ولم يمكن دفعه ان يستطيع راي القاضي خوف الضيعة عليها  
 لحملها الى مكة المشرفة واستند انه ليس متبرعا بموتها الحمل  
 وبالنجابية علمتها وباعها سلم باضعاف القيمة واربح ثمنها لدي  
 الرجوع الى بلد الورثة عند ثقتة لحدس عجزه عن الحفظ فخرجت  
 للصوم والخذ والقبض الوديعة فترافق هذا الرفيق امين  
 محض كمن القى الترحي لثوب غيره في حجره فيملك الابداع ولا  
 يضمن امره ولا هل له الرجوع بموتة الحمل والنجابية على الورثة  
 حيث لم يمكن استطلاع القاضي واستند امره **اجاب**  
 هو امين محض لانه محسن في فعله قال جل من قائل ما علي  
 المحسنين من سبيل فانفق عنده الضمان بهذا الفعل الجليل وصرح  
 علما وناظرهم الله تعالى ما ان المقنود اذا مات بالبادية له  
 المصاحبة اليه بيع حاره ومتاعه ويجعل الذمام الى اهله صرح  
 به الناقا وخاتمة عازيا بتجسس الناصري في جامع الفضولين  
 في الخامس والثلاثين في التصرف في الاعيان المشتركة  
 للشريك ان ياكل حصته ويوقف حصته الغايب فيما جامع من  
 مشرة الكرم واذا قدم الغايب ان شا اجاز بيعه وان شا  
 ضمنه قيمته والقول قول البايع فيها ولا يضمن  
 ما اخذته للصوم حيث كان الابداع عند راجيه والقول  
 قوله لانه امين والحال هذه فلا ضمان عليه ولو ان  
 الورثة لم يرصوا بيعه ورددوه وضمنوه قيمة ما باع يكون  
 القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بقدر ما يقول  
 لانكاره الزيادة عليه ولا يشك شك في ان له الرجوع  
 بما لا بد منه من مونة الحمل والنجابة والحال هذه والله  
 اعلم **سبل** عن ازره كل هو اسم لوالد الخليل على بنتها  
 وعليه صلاة الملك الجليل **اجاب** في القاموس

ان ذكرنا جرائمهم واثامهم واثامهم فانه تارخ وفي تاريخ الجليل وبارهم  
 ان تارخ واثامهم واثامهم في تفسير الجليلين في قوله تعالى واذ قال  
 ابراهيم لابنه ابراهيم قال هو لغيره واسمه تارخ وفي شرح  
 الترمذية لان حجره لا يورث على الناظر ابراهيم فانه كافر مع ان الله  
 تعالى ذكره في كتابه العزيز تارخ ابراهيم صلي الله عليه وسلم  
 وذلك لان اهل الكتاب اجتمعوا على انه لم يكن اياه حقيقة وانما  
 كان عمه والعرب تسمى العم ابا بل في القرآن ذلك قال الله  
 تعالى واهل ابايك ابراهيم واسماعيل مع انه لم يعقب بل لولته  
 يجتمعوا على ذلك وجب تأويله بذلك جميعا بين الاحاديث واما من  
 اخذ بظاهره كالبيضاوي وغيره فقد شاها انتهى والحاصل ان  
 المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدليل كثيرة الاقوال والله  
 اعلم بحقيقة الحال **سبل** من بيت المقدس من المرحوم الشيخ صاحب  
 الدخان بما صورته المرجو من خطرة العلوم العالم بالمنطق والمفهوم  
 ان يبين لنا التا المربوطة التي عدها الحرمي هافي حالتي الدرج  
 والوقف ويجعلها هافي الحالين غير مجة وان كانت منقوطة  
**قال في المقامه الحنفية** وهي التي امكن في الشايمها وقيل  
 له في حالة الامتحان انش رتبة حروف احدي كلمتها يعمها النقط  
 وحروف اخر لم يعم قط قال منها واطراح دي الحرمه عي وعمره  
 بين الامال بني وقال منها • بقيت لاماطة شخب  
 واعطاشب ومراواه شخب • ومراعاة بعن • فاني بالحرمه •  
 وعمره والاماطة • ومداواة ومراعاة • في الكلمة التي حروفها  
 غير مجة في حالة الدرج كما سري **وقال في الرسالة**  
**الرقط** وهي التي التزم فيها حروف منقوطة وحروف غير منقوطة  
 ليس لوثاب عند نمرة شر • بل يعف عفة برو قال منها  
 مد رضع ثدي لبانه • حض بافاضة بمثانه **ومنها** اذا  
 جاش تحظية فلا يوجد قابل **ومنها** منظوما فلا ضلا  
 ذابحة يمتد ظل خصبه **ومنها** في خطبه التي التزم  
 منها عدم النقط في جميع الفاظها **ومنها** كما مداومة  
 اللهم • ومواسلة السهو واطراح كلام الحكا ومعاصاة اله



التما التامة موعدهم . والشاهرة موعدهم . اما احوال  
 الطامة لكم موعده . اما احوال العصاة الموصدة . الارم  
 الله امر ملك هوا . واحكم طاعة مولاه . وعمل ما دام المرطاعا  
 والدهر موادعا . والصصة كاملة . والسلامة حاصلة الى  
 ان قاتك واساله الرحمه لكم ولاهمل ملة الاسلام . وهواسع الكرام  
 والمسلم والسلام قال الحارث بن الهمام . فلما رايت الخطبة  
 تحبب بلاسقط وعروسا ملا لفظ . دعاني الاعجاب بلفظ  
 العجب الى استخلا وجه الخطيب الى اخره . مولانا بعض الفضلا  
 عارضونا في جعلنا الما المربوطه في التاريخ خمسة زاعمين علي  
 انما تبار برباعية وصنع بعضهم تاريخا وعدتها باربعماية وزعم  
 انما في الدرج باربعماية وفي حالة الوقف خمسة بزعمه فقلت  
 هي هاجمسة في الحالتين كما قال الحريري واقدمت عليهم  
 ما ذكرته فحضرتم من احوال الحريري في المقامات من انما في  
 الحالتين والمرجو امن العلوم الباهر بيان ذلك لنستفيد  
 منكم دمت محمد طيبه الصلاة والسلام قال في مثل  
**عصر واحد هو جلال الدين السيوطي رحمه الله**  
 في شرح عمود الجمان هي التي ارجوزة في المعاني والبيان احسن  
 الكلام على القسم الثاني في شرح قوله . والوصل والقطع  
 ونقط الا حروف . وتركه حذف وبالحذف ين . ومثال  
 الثالث يعني حذف كل حروف منقوطة والياتان بالجميع مملا  
 قول الحريري . الحمد لله المحمود والا لا اله الا الله  
 الاثما . الواسع العطا . المدعو الحسم اللاوا . مالك الامم  
 ومصور الزمم . واهل السماح والكرم . ومملك عباد  
 وارم . اذكر كل شيء علمه . ووسع كل مصر حمله . الخطبة  
 بكلمتها كل حروفها ممثلة وعندهم ان السات التي تكتب هاء  
 في هذا النوع حكمها حكم الممثلة امتى كلامه اقول  
 ولاينا فتمسا قاله المرادي في الحيا الداني وابن هشام في  
 المغني قال المرادي واقاما التانيث التي تلحق الاسم  
 فلا تقدم من حروف المعاني ومذهب البصريين فيما انما

في الاصل والثاني الوقت بدل التا ومذهب الكوفيين مكن  
 ذلك وقال في المغني والخامس التانيث بخور حقه في الوقف  
 وهو قول الكوفيين زعموا انما الاصل والثاني الوصل بدل  
 منها وعكس ذلك البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع  
 للبديع اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى في التاريخ من اصطلاح  
 عليه بعض متأخري الشعر والهمز واينه ضايع لطيفة على عدد  
 الجمل في الحروف نص عليه بعض الفضلا وهو ان من التاريخ  
 المذكور لا يشبهة انه نوع من انواع البديع وقد علم من صريح  
 كلام السيوطي انما عنده امله في حكم الممثلة ولا يشك ذلك فيهم  
 انما تكتب في الخطها وان كتبت في بعض المواضع القرانية في  
 المصحف الشريف تاجز ورق لان خط المصحف لا يقاس عليه  
 كخط العروصين اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف وخط  
 العروصين واذا كانت تكتبها بعد دها هذا والنظر يقتضي  
 جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف وجواز اعتبار  
 مجرد الخط اذ الكلام على الحرف له تعلقان تعلق بكتابتها  
 وتعلق بنطقه وقد اعتبر علماء البديع كلاهما كما قررنا وذلك  
 في مواضع منها الجناح الخطي واللفظي فلا مانع من ذلك فيما  
 يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان  
 التا التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم الممثلة يدل  
 على انما في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها  
**قلت** لا يدرك لما تقررت في الاصول ان الحكم على  
 الشيء بناء في الحكم عما عداه ويكفي من كلامه قوله التي تكتب  
 هاء اذ هو المقصود فحذف حكمنا عليهما بانما في الكتابة  
 هاجسيت بها واذا تفحص الطالب الكتب البديعية وتامل  
 كلامهم حكم بصحة الاعتبارين الذين بحثنا هاهنا ولم يضيع  
 احدا فيما علمت من المعبرين المجتمع بكلامهم كتابا في هذا الفن  
 الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع اليه وغاية  
 ما يقال في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك  
 عند الوقف وفي الوصل ثاني النطق هاء في الخط فما المانع من



اعتبار الخط فتنب عنه باعتباره ومن اعتبار النطق فتنب  
 باربعائة باعتباره وبعضهم المقصود بالقرآن الخالية وكم من  
 مشترك كذلك على ان المسئلة ليس بينهما من الاحكام الشرعية  
 الخطرة راجحة فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوغ  
 ما من كلامهم وعدم نقل مزج في المنع من جملة من يعتمد عليه  
 والله اعلم **سبل** من بيت المقدس ايضا من المرحوم الشيخ  
 بشير بن المرحوم الشيخ محمد الخليلي **تطعا**  
 ايام من فدا في البرامكة • وفي العلم ركننا منيعا مشيدا  
 ومن صار قس الزكاي قلا • لديه وافي ليدي بليدا  
 يقول ابو الطيب المجتبي • واعني الامام المجيد المجيدا  
 طينارضا به ترك الذي • رصينا له فركنا السجودا  
 ومنها له اخبره • وجدناه صعبا لدينا عيدا  
 كان نوالك بعض القضا • فما لفظ منه مجده بعد ودا  
 فاقض لنا وجه معناهما • بقيت على الدهر صدر اميدا  
 ولازلت لوضع لك كلات • ما نظم الناطقون القصيدا

**اجا**  
 رضاه السجود والممدوحه • وممدوحه ليس رضي السجودا  
 ومعنى السجود والخضوع كما في • لغة واستفاض وروكا  
 فمن حسن اخلاق ممدوحه • خضوع الانامله لن ميريديا  
 وعز مقام له مقتض • تكون الخضوع وجوبا اكيدا  
 ولكن راي تركه الرضا • به لا بد الا صوابا سديدا  
 وبيت التواليد بان • يميل اليه فودا وفسودا  
 فغنى الجدود والخطوط التي • لستى بخونا ولعن السعودا  
 فما يعطى ليس بحق له • ولكن يراه اعتقادا جد ودا  
 وان الفضل الكلي الواري • على مقتضى تلك فضلا وجودا  
 وقيل العطا بلا موجب • هو الفضل ان تنبع منه الورودا  
 فتا به نفس القضا فغله • وهذا ابلغ من ان مفيدا  
 عن قول سيدنا عمر بن الفارض رحمه الله تعالى ولم  
 اله باللاهوت عن حكم مظهري • ولم الشربا لنا صوت مظهر حكمتا

**اجاب** يقول سيدي في حق الحقيقة • مقيم على الحكم الذي في الشريعة  
 فلم اله بالسر الا لبي عن الذي • التي طاهر في نورا في سنة  
 والله اعلم **كتاب الفرائض**

**سبل** في امراء ماتت عن بنت وعن شقيقين وابن شقيق من  
 احد فهاو لكل مفقود وماعدا البنت فما القسمة **اجاب** تعطي البنت  
 نصفها المفقود من لئلا لانه لا يشتمه فيه ويوقف الباقي فاذ احكم  
 قاض بموت المفقودين جميعهم اجتمعا اذا قامت بيعة على موتهم  
 جميعهم قبلها يبرر عليهم ان كانت حية وعلى ورثتها ان كانت  
 ميتة واقل عدد يصح منه على كلا الحالين اربعة فنقطي البنت  
 اثنين ويوقف اثنان فان ظهر الاخوان حين دفع لكل واحد  
 منهما سهمه الذي وقف له وان ظهر موتهما سابقا عليهما وحياة  
 ابن الاخ يصرف السهمان له وان ظهر حيا تمما بعد موتهما مشر  
 موتهما يصرف الموقوف لورثتهما والله اعلم **سبل** في رجل مات  
 عن ابن وبنتي خال وبنتي آخر وعن ابن وثلاث بنات خالة والكل  
 لابت وام فما القسمة **الفرضية اجاب** مذهب ابو يوسف

تقسم التركة على احد عشر سهما لكل ابن من ابني الخال والخالة  
 با تعارده سهما ولكل بنت من بنات الخالين وبنات الخالة  
 سهم واحد سمة ابدال لذلك كونهم مثل خط الانثيين وقد افني  
 بعض مشايخنا في تسمية على المني والقاضي وهذه رواية عن ابي  
 حنيفة رحمه الله ومذهب محمد رحمه الله من حنين لابن الخال  
 عشرة ولكل واحدة من بنات حمة ولكل واحد من بنات الخال  
 الثاني عشرة ولابن الخالة اربعة ولكل واحدة من بنات الخال  
 اثنان وما يقو اهل المشهور على مذهب ابي يوسف لكل ذكور اربعة  
 قراريط احوال من احد عشر جزءا من قيراط ولكل بنت قيراطان  
 وجزان من احد عشر جزءا من قيراط ومذهب محمد لابن الخال  
 اربعة قراريط وان بقية اخماس قيراط وكل بنت من بنات حمة وقوط  
 وحنا قيراط ولكل بنت من بنات حمة بنتي الخال الثاني اربعة قراريط  
 والربعة اخماس قيراط ولابن الخالة قيراط وربعة اخماس حمة  
 قيراط ولكل بنت من بنات حمة اربعة اخماس قيراط وربعة اخماس



خمس قبيلة و المتون على قول محمد وهو اظهر الروايتين عن ابي  
 خنيفة وقول ابي يوسف الاول وقد رجع عنه الى ما نقلناه  
 عنه او لا والله اعلم **سبيل** عن تركة بجملة عشرة قروش  
 وعلى المتوفى دين قدره مائة وعشرة قروش من دخله من  
 الزوجة عشرة قروش فما يخصها **اجاب** **سبيل** لهما سبعة وعشرون  
 قطعة وجديان وثمانية اجزا من احد عشر جزا من جديد  
 على ان كل واحد من القروش بشلين قطعة وكل قطعة بعشرة  
 من الفلوس المسماة بلحد وكل في اصطلاح اهل فلسطين  
 والله اعلم **سبيل** في رجل مات عن خال هو ابن عمه اب وابن  
 عمه اب الابوين فما الحكم **اجاب** **سبيل** جميع تركته للخال  
 ولا دخل للاخ معه بحال كما هو مرع كلام السراجية بقوله  
 في اخوة وي الارحام شر ينقل هذا الحكم الى حمة عمومه  
 ابوي ابويه وخولتهما ثم الى اولادهم كما في العصابة يستفصل  
 الانتقال الى عمومة ابوي الميت وخولتهما بعد عمومة الميت وخولته  
 والخال من الصنف الرابع وعمومة اب الميت وخولتهما جعلهما  
 كثير من المصنفين صنفا خامسا موخرا عن الرابع ومن ادخلهما  
 في الرابع صرح بان الارث يحتمل ما تخا من الارث بجملة عمومة  
 الميت وخولته قال المصنف في شرحه على السراجية والصنف الخامس  
 وهم عمات الاباء والامهات و اخوالهم و خالاتهم و بنات الاعمام  
 لاب و اولادها ولا شر قال ابو يوسف والحسن بن زياد وعين  
 ابي خنيفة وابن سماعه عن محمد عن ابي خنيفة ان اقرب الاصناف  
 الصنف الاول يعني اولاد البنات الخ شر الثاني يعني الاجداد  
 الساقطين الخ شر الثالث يعني اولاد الاخوات و بنات الاخوة  
 الخ شر الرابع بنى الاعمام لام و العمام و الاخوال و الخالات  
 الخ ثم الخامس وهي من تقدم كترتيب العصابات يعني اولاد  
 بالميزات الصنف الاول شر الثاني شر الثالث شر الرابع شر  
 الخامس وهو الماخوذ به يعني الفتوي على هذا القول وروي عن  
 ابي يوسف ومحمد ان اولاد الاخوة و الاخوات اولى من الجدات الفاسد  
 وهو ابو الام وقال قبل هذا روي ابو سليمان عن محمد بن الحسن  
 عن ابي خنيفة رحمه الله ان اقرب الاصناف الصنف الثاني يعني

اولادهم بالميزات الجدود الفاسدة و الجدات الفاسدات وان علوا  
 ثم الاول وان سفلوا يعني اولاد البنات و اولاد بنات البنات و اولاد  
 بنات الابن و اولادهم شر الثالث وان نزلوا شر الرابع وان بعدوا  
 واما تقديم الرابع على صنف من الاصناف فلم تطلع على رواية قوية  
 ولا ضعيفة وكذا تقدم الخامس على الرابع الحاصل انه لا كلام في  
 مسئلتنا التي هي واقعة الحال انه يختص فخما بالارث الخال ولا  
 شيء لابن عمه للاب لابوين بحال والله اعلم **سبيل** في امرأة مات  
 عن زوج وابن لخت لاب وام وبنت اخ لاب وام فما الحكم **اجاب**  
 للزوج النصف والباقي لابن الاخت ثلثاه ولبنت الاخ ثلثه على  
 مذهب ابي يوسف اعتبار الوصف المذكورين والاثنية بينهما وتجد  
 يعكس الحكم اعتبار الاصلهما وافتي بعض المشايخ بالاول ليسر والاخر  
 بالثاني وعليه غالب اصحاب المتون والشروح وعلى كل فالمشكلة  
 نصح من ستة للزوج ثلاثة والثاني يقسم اثلا على ما بين اولاد  
 ولا يخفى ان ابن الاخت مدد بذات فرض وبنت الاخ بعصبة فلم يجز  
 احدهما الاخر والله اعلم **سبيل** من بيت المقدس عن رجل مات  
 عن اولاد خاله و اولاد خاله فما الحكم **اجاب** **سبيل** الحكم عند  
 ابي يوسف العتمة على الابن ان جميعهم من اولاد الخال والخالة  
 حيث كانا لاب وام او لاب فقط فيكون للذكر مثل حظ الانثيين  
 والثلث لاولاد الخاله يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان  
 كان احدهما لاب وام والآخر لاب فقط اولام فقط فلا شيء للآخر مع  
 الاول وقد تقدم عندهم اترجحية قول محمد رحمه الله تعالى في  
 في جميع مسائل ذوي الارحام والله اعلم **سبيل** في انثى ماتت  
 عن ام وعن اخ لام وعن عمات ثلاث ولها حصنة في كوم اربعة قرايط  
 مثل للعمات من مع الام والاخ المذكور ليس لهن شيء وما يخص  
 الاخ والام من ذلك **اجاب** **سبيل** ليس للعمات شيء والحصنة المذكورة  
 وما خلفت الميتة مقسوم بين الام والاخ اثلاثا فرضا ومردا  
 فلام قيراطان وثلثا قيراط وللأخ قيراط وثلث قيراط من الحصنة  
 المذكورة **سبيل** في امرأة ماتت عن ابني ابن ابن وعن ابن  
 اخت يزعم انه ابن ابن عم الميتة مثل ميراثها لابن ابن الابن وليس



لابن الائمة المدة كورثي ام لا **اجاب** الارث لابن الابن جميعه  
 بينهما سوية ولاشي لابن الائمة ولو كان ابن ابن عم الميت والله اعلم  
**سبل** فيما اذا مات عن زوجة حامل وعن بنت ممتزجة وبنتين  
 من غيرهما وعن ابن ابن معتق وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية  
 بين من يرث بتقدير ان يكون في موصيها ذكر وانثى او لم يكن  
 في موصيها بنتا **الجواب** مع بيان المشكل بكل تقدير **اجاب**  
 الحكم في المسئلة قبل الوضع ان يعطى الزوجة الثمن من غير توقف  
 اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا  
 وتقدر الحمل في حق البنات الموجودات انثى وتعطى كل واحدة مسا  
 لثمنه وهو اربعة قمار يربط على هذا التقدير معاملة لمن بالاحز  
 من تقديره المذكورة والاثنية ويوقف الباقي على ما عليه الفتق  
 عندنا وفي المسئلة اقوال اخر موجودة وهذا ان لم يصيروا وطلبوا  
 او بعضهم السهم قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكرا فلا  
 شي لابن ابن المعتق والباقي بعد الثمن الزوجة للذكر مثل حظ الانثيين  
 وان كان انثى فللزوجة الثمن وللبنات الاربع الثلثان والباقي  
 لابن ابن المعتق ولاشي لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامرات  
 الرابع في مسئلة الحمل انا نقدره واحدا ونعامل ولحدا ونعامل  
 الودعة بالاحز من تقديره كورثه وانثى وتعطى الاقل لمزلا  
 بحجب ولو ببعض التقادير شيئا فاذا وضع الحمل وانفخ الحال زال  
 حجب الاشتباه وانفع الاشكال وهذا اذا وضعت الحمل واكثره  
 حيا فاذا وضعت ميتا او خرج اقله حيا ومات قبل خروج الاكثر  
 عاذا الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا  
 من غير اعتبار الحمل وهذه المسئلة ذات شعب وذكرها بوقدي الى  
 الخروج عن القدر المسئول عنه فتلوي عنه عنان العلم والله اعلم  
**سبل** في هالك هل عن بنت عم لاب وام وان خال  
 لاب وام فما الحكم **اجاب** هذه مسئلة اختلفت فيما جعل  
 بعضهم ظاهر الزاوية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال  
 وهو المدة كورثي فرايىن الترجيى وعلنه صاحب الهداية وممن  
 اكثر وملتنى الابهر وغالب شروح الكثر والهداية وجعل

بعضهم ظاهر الزاوية ان لاشي لابن الخال وان الكل لبنت العم لوتهما  
 ولد العصبة وجعل في الضو عليه الفتوي وانه رواية شمل الائمة الشري  
 وانه وافق رواية التمرهاشي روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب  
 الخلاصة قال في الضو شرح الترجية فالأخذ للفتوي رواية يعني  
 شمل الائمة اولى من الاخذ بروايتيها يعني صاحب الهداية وصاحب  
 الترجية انتهى والاصل فيه الائمة القرابة اذا اختلفت مكان واقعة  
 الحاق شمل يقدّم ولد العصبة امر لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيح  
 ما رواه الترجيى فان لفظ الفتوي أكد من غيره من الفاظ التصحيح  
 كالمختار والصحيح مع اني لم ارا من اقتصر على مقابل ما رواه الترجيى  
 مفرحا بكونه الصحيح او الاشبه والمختار او غيره ذلك من الفاظ  
 التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الزاوية واما هو اي ما رواه  
 الترجيى فقد صرح جوابا ان الصحيح وان الاخذ للفتوي به اولى  
 وانه ظاهر الزاوية فليكن المعول عليه والله اعلم **سبل** عنه  
 ثانيا بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وام واذا  
 احوال كذلك هل يكون الباقي بعض من من الزوج كبنيت العم ولاشي  
 لا ولا الاحوال ام لا **اجاب** قد رفع في هذا السؤال سابقا  
 وذكرت في جواب ما حاصله ان الصحيح كما في المضمرات ان لاشي لولد  
 الخال مع بنت العم وهو اولى بالاخذ للفتوي كما في الضو وفي  
 مجمع الفتاوي وظاهر المذهب ان ولد العصبة اقوى لسوا اختلفت  
 الجهة او اختلفت لان ولد العصبة اقرب اتصالا لبوارث الميت وكانت  
 اقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب  
 وام او لاب وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال  
 او بنت خاله كذلك الجواب في ظاهر الزاوية وولد العصبة  
 اولى اتحدت بالجهة او اختلفت وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 ان الترجيح عند اتحاد الجهة انتهى فالجواب ان المسئلة اختلفت  
 فيها والصحيح ان ولد العصبة اولى بالترجيى فاذا علمت ذلك  
 فيكون الباقي بعض من من الزوج لبنت العم لوتهما ولد العصبة  
 ولاشي لا ولا الاحوال والله اعلم **سبل** من بيت المقدس  
 في رجل مات عن بنتي اخت لاب وثلاثة اولاد انا لام ذكر والنثيين



لابن الاخت المذكور في أم لا **اجاب** الارث لابي الابن جميعه  
بينهما سوية ولا شيء لابن الاخت ولو كان ابن ابن عم الميت والله اعلم  
**سبل** فيما اذا مات عن زوجة حامل وعن بنت منها وبنتين  
من غيرها وعن ابن ابن فعن وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية  
بين من يورث بتقدير ان يكون في موضع ما ذكره اوضح او لم يكن  
في موضع ما بينوا النالجواب مع بيان المشكل بكل تقدير **اجاب**  
الحكم في المسئلة قبل الوضع ان يعطى الزوج الثمن من غير توقف  
اذ فرضنا لا يتغير على كلا الحالين وان ابن ابن المعتق لا يعطى شيئا  
وتقدم الحمل في حق البنات الموجودات انثى وتعطى كل واحدة مسا  
لثقتها وهوان لبعة فترابط على هذا التقدير معاملة لمن بالاحز  
من تقدير الذكر واللاؤثة ويوقف الباقي على ما عليه الفتق  
عندنا وفي المسئلة اقوال اخر موجودة وهذا ان لم يصيروا وطلبوا  
او بعضهم السهم قبل الوضع وبعد الوضع فان كان الحمل ذكرا فلا  
شي لابن ابن المعتق والباقي بعد ثمن الزوج للذكر مثل حظ الانثيين  
وان كان انثى فلزوج الثمن وللبنات الاربع الثلثان والباقي  
لابن ابن المعتق ولا شيء لبنت المعتق مطلقا وحاصل الامرات  
الاربعة في مسئلة الحمل انا نقدره واحدا وتعامل ولدا وتعامل  
الودعة بالاحز من تقديره كورته وانثى وتعطى الاقل لمزلا  
يحب ولو ببعض التقادير شيئا فاذا وضع الحمل وانفع الحال زال  
حق الاستباه وارتفع الاشكال وهذا اذا وضعت الحمل واكثره  
حييا فاذا وضعت ميتا او خرج اقله حيا ومات قبل عروج الاكثر  
عاده الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقسم على من كان موجودا  
من غير اعتبار الحمل وهذه المسئلة ذات شعب وذكرها يودي الى  
الخروج عن القدر المستول عنه فتلوي عنه عنان القلم والله اعلم  
**سبل** في هالك هلكت عن بنت عم لاب وام وان خال  
لاب وام فما الحكم **اجاب** هذه مسئلة اختلف فيها جعل  
بعضهم ظاهر الزاوية ان الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال  
وهو المذكور في فرائض الشرحي وعلته صاحب الهداية وممن  
الكثر وملتي الابهر وغالب شروح الكثر والهداية وجعل

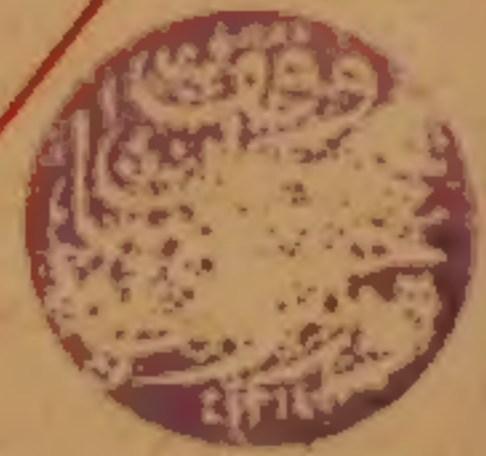
بعضهم ظاهر الزاوية ان لا شيء لابن الخال وان الكل لبنت العم كونهما  
ولدا العصبة وجعل في الصوة الفتي وانه رواية شمس لا يمتد الشرحي  
وانه وافق رواية التمرثاوي روايته وصححه في المضرات وعليه صاحب  
المخلاصة قال في الصورشح الترجية فالأخذ للفتوي رواية يعني  
شمس لا يمتد اولى من الاخذ بروايتهم يعني صاحب الهداية وصاحب  
الترجية انتهى والاصل فيه النجدة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة  
الحال قبل تقدم ولد العصبة او لا قبل وقيل في الذي ينبغي ترجيح  
ما رواه الشرحي قال لفظ الفتوي أكد من غيره من الفاظ التصحيح  
كالخيار والصحيح مع التمرار من اقتصر على مقابل ما رواه الشرحي  
مصرحا بكونه الصحيح والاشبه بالخيار او غيره ذلك من الفاظ  
التصحيح وانما يرسله او يقول في ظاهر الرواية واما هو اي ما رواه  
الشرحى فقد صرحوا بان الصحيح وان الاخذ للفتوي به اولى  
وانه ظاهر الرواية فليكن المعول عليه والله اعلم **سبل** عنه  
ثانيا بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وام والاولاد  
احوال كذلك هل يكون الباقي بعض من الزوج كبنيت العم ولا شيء  
لاولاد الاحوال ام لا **اجاب** قد رفع في هذا السؤال سابقا  
وذكرت في جواب ما حاصله ان الصحيح كما في المضرات ان لا شيء لولد  
الخال مع بنت العم وهو اولى بالاخذ للفتوي كما في الصورشح في  
مجمع الفتاوي وظاهر المذهب ان ولد العصبة اولى سوا تصلفت  
الحمة او تحمدت لان ولد العصبة اقرب اتصالا بوارث الميت وكانه  
اقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب  
وام او لاب وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال  
او بنت خاله كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة  
اولى التحمدت بالحمة واختلفت وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
ان الترجيح عند اتحاد الحمة انتهى فالجواب ان المسئلة اختلف  
فيها والصحيح ان ولد العصبة اولى بالترجيح فاذا علمت ذلك  
فيكون الباقي بعض من الزوج لبنت العم كونهما ولد العصبة  
ولا شيء لاولاد الاحوال والله اعلم **سبل** من بيت المقدس  
في رجل مات عن بنت اخت لاب وثلاثة اولاد داخ لام ذكروا انثيين



فن الوارث **اجاب** المال كله لبنتي الاخت لابي ولا شيء لاولاد الاخ لا تم  
 عند ابي يوسف وعند محمد يقسم المال على الاخت لابي والاخ لام فقط  
 الاخت لابي النصف ويعطى الاخ لام السدس ويؤد عليهما الباقي بعقد  
 سهميهما فيقسم المال عليهم ارباعا الربع لاولاد الام والثلاثة ارباع  
 لبنتي الاخت لابي ولتقع من اربعة وعشرين حاصلة من ضرب ستة في  
 اربعة لاولاد الام الثلاثة ستة لكل اثنين يستوي في ذلك  
 الذكر والانثى كاصولهم ولبنتي الاخت ثمانية عشر لكل واحدة تسعة  
 والله اعلم **سبل** في تزكية فتمت وفيها الشخص من لم يستقر  
 هل يأخذ من كل منهم حصته من الدين ام لا **اجاب** نعم يأخذ  
 من كل منهم حصته من الدين حيث ظهر بهم جملته والله اعلم **سبل**  
 في رجل مات عن ابن وسن ونزوحين اخاهما وضعت ذكرا بعد  
 موت ابيه مات وبقيته الورثة يدعون انه مات قبل حزوج آلته  
 فلا ادث له وامه تقول مات بعد حزوج ومكث ساعة حيّا  
 والورثة يعترفون بانها من الميت قبل القول قولها ويورث  
 ام قول بقيته الورثة فلا ولا **اجاب** القول قول الورثة  
 ولا يورث الا اذا اعترفت الورثة بانه انفصل حيا قال في البصر  
 في الجنائز نقلا عن المجتبى والبدائع عن ابي حنيفة لا يقبل فيه الا  
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء  
 الا الام فلا يقبل قولها في الولو الجريح امرأة حامل ماتت والولد  
 يتحرك في بطنها مقدار يوم وليلة وبعض الناس يقولون ان الولد  
 حي وبعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم نبش القبر فوجدت ابنت  
 ميتة على عاتقها وتركزت المرأة وزوجا ابوين ان اقرت الورثة بانها  
 ابنتهم ودفنت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان وجدت الورثة  
 لم يقض لها بشي لانها لا يدري بها خرجت منها ام لا وفي الفتاوي  
 البخارية حامل ماتت ويتحرك ولدها قدر يوم وليلة فقال بعض  
 مات وقال بعض لم يميت فدفنت ثم نبش القبر فوجدت معها بنت  
 قاعدة على جانبها ميتة والميتة زوج وابوان **اجاب** بعض  
 خارج بلح انه لو اقرت الورثة كلمه بانها بنتها خرجت حية بعد وفاتها  
 ورثت البنت ثم يرث من البنت ورثتها ولو وجدوا ولم يقض عليهم

بارت بهذا القدر الا ان يشهد عدول انها ولدتها حية وانما لستم الشهادة  
 لو لم ينفردوا قواها مندد فنت الى ان نبشت وقد سمعوا صوت البنت  
 من تحت القبر ووجدت ملاد متمم القبر ولو لم يكن ثم شهود وانكرت  
 الورثة حلفوا على العلم ولا يتراث لما اذا حلفوا انتم ولا بشبهة في  
 حرة ولا جذا او غيره وفي التاتارخانية نقلا عن المحيط وان وقع  
 الاختلاف في انفصاله حيا او ميتا فشهدت القابلة على انفصالها حيا  
 اجمعوا على انه تقبل شهادتها في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتها  
 في حق الادب قال ابو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل انتهى ولا بشبهة انه  
 عندها تقبل شهادته امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الازمة  
 وكذلك لا بشبهة في قبول اخباره في الصلاة عليه والله اعلم **سبل**  
 في رجل مات عن ن و نيرة حامل لها بذكرته بمتر وعن ام وثلاث  
 بنات فما الحكم الشرعي في تمسك الن و نيرة المذكورين والدين الذي  
 يدن منه وما القسمة الفرضية **اجاب** اما الميت  
 فهو كسائر الديون فيقضى قبل القسمة ثم يقسم على الورثة المذكورين  
 تكن الولادة شرعية فيقدر الحمل ذكرا او انثى الام سدسها والزوجة  
 ثمنها وكل بنت ثلاثة ارباع وحملي قيراط ويوقف الباقي بين  
 ستة قيراط واربعة اخماس قيراط فان ظهر كما قد رفا فغله  
 وان ظهر انثى ردة ونا على الام خمس قيراط على ما بيدها فيجمع لها  
 اربعة قيراط وخمس قيراط وكل بنت اربعة قيراط وخمس قيراط  
 والله سبحانه وتعالى اعلم

احراما راية عز مشودة فتاوي شيخنا واستادنا  
 شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين  
 عمدة المحققين زبدة المدققين مولانا  
 وسيدنا الشيخ جلال الدين الرملي  
 المشهور بالفتاوي الجزية  
 لرفع البر ونفع الله  
 به المؤمنين  
 العاصم  
 الخاقاني





Sillem U Kütüphanesi  
Hosan Hismi B.  
Eski yazitlar 318